



THE LIBRARIES  
COLUMBIA UNIVERSITY





الجزء الرابع

من تقرير الشمس الانبائي على شرح سعد الدين  
التفتازاني لتلخيص المفتاح وحاشيته الشهيرة  
بالتجريد في علم المعاني والبيان والبديع  
رحم الله الجميع وأسكنهم برحمته  
من دار كرامته المحل  
الأعلى الرفيع  
أمين

تنبية قد وضعنا التقرير والحاشية المذكورين بالصلب  
وجعلنا الحاشية بأعلى الصحيفة والتقرير بأسفلها مفصولا بينهما  
بجدول وبالهامش الشرح مع بعض تقريرات مهمة  
معزوة للعلامة الانبائي أيضا رحمه الله

طبع على نفقة نجل مؤلف التقرير الشمس الانبائي  
( وحقوق الطبع محفوظة له حفظه الله )

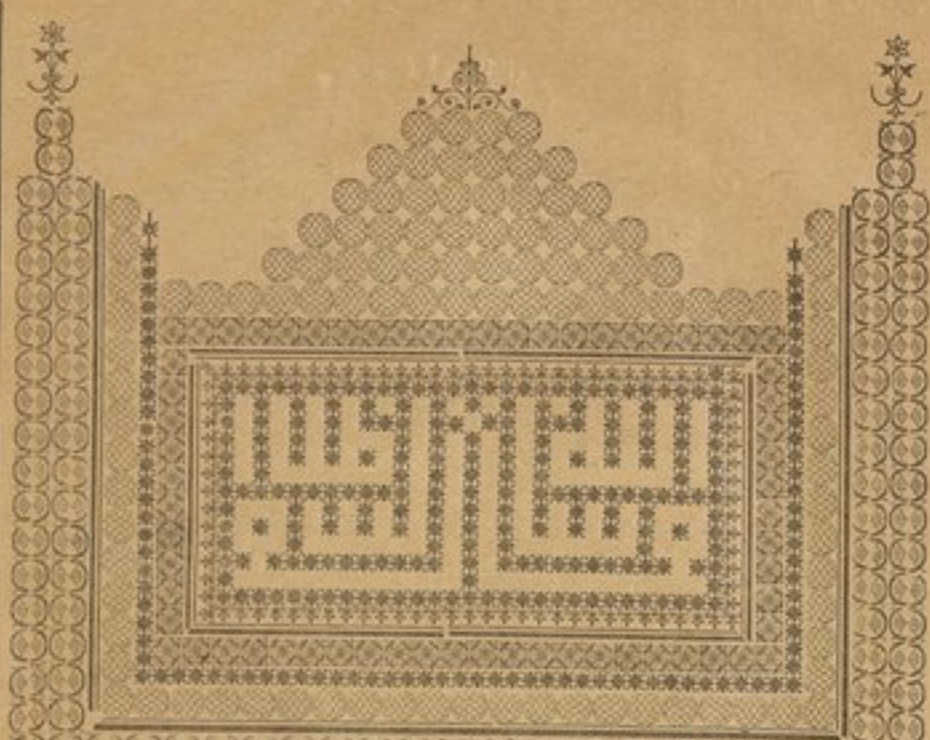
مبيعه بمحل

( حضرة احمد افندي على حسين )  
( تاجر ارز بالسكة الجديدة بمصر )



بمطبعة النعاذه بجوار محاطة تبصر

( سنة ١٣٣١ هجرية )



بسم الله الرحمن الرحيم

التشبيه

(قوله المبني عليه الاستعارة) فيه أن المبني عليه الاستعارة ما يكون وجه الشبه في المشبه به أقوى والتشبيه الاصطلاحي المتكلم عليه في هذا الباب لا يخص ذلك كذا في الأطول ويمكن الجواب عنه بان المراد المبني عليه في الجملة فافهم (قوله أي مطلق التشبيه) وهو التشبيه بالمعنى اللغوي كما يفيد كلام المطول وكما يفيد قوله الآتي يعني أن التشبيه في اللغة اه سم قال في الأطول وإنما عرّف مطلق التشبيه لانه جنس التشبيه الاصطلاحي لان كلمة ما في تعريف التشبيه الاصطلاحي

التشبيه

(قوله فيه ان المبني عليه الاستعارة الخ) قال عبد الحكيم التشبيه مطلقا مبني الاستعارة مطلقا وكون وجه الشبه أقوى شرط في الاستعارة المصرحة فقط قال العلامة في شرح المفتاح في مبحث تعريف الاستعارة أن الاستعارة اما أن تعتمد على نفس التشبيه واما أن تعتمد على لوازمه أما الاول فانه يشترك شيان في وصف وفي أحدهما أقوى من الآخر فيعطى الناقص اسم الزائد وباللغة في تحقق ذلك الوصف له كما تقول في الحمام أسد وأنت تريد الشجاع وأما الثاني فان يشترك شيان في وصف وانما يشبه كماله في المشبه به بواسطة شيء آخر فتثبت ذلك الشيء في المستعار وباللغة في اثبات الاشتراك كما تقول أنشبت المنية أنفقاها وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار أن تكون

893.74  
Sa 234  
U. 4

التشبيه  
أي هذا باب التشبيه  
الاصطلاحي المبني عليه  
الاستعارة (التشبيه) أي  
مطلق التشبيه أعم من

عبارة عن التشبيه ويتضمن ظهور وجه المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي ( قوله أن يكون على وجه الاستعارة ) في السبرامى على المطول قوله على وجه الاستعارة مثل رأيت أسدا يرى وقوله أو على وجه تنبني عليه الاستعارة مثل زيد كالأسد وقوله أو غير ذلك مثل شبت زيدا بالأسد اه وفي الحفيد قوله أو غير ذلك الظاهر أن المراد به التجريد مثل قوله تعالى لهم فيها دار الخلد فإنه ليس بتشبيه مصطلح ولا استعارة عند المصنف ولا مما تنبني عليه الاستعارة ولذلك ذكره المصنف في البديع وذلك التشبيه ليس بمقصود في الآية اه فعلى هذا يكون نحو شبت زيدا بالأسد داخلا في قوله أو على وجه تنبني عليه الاستعارة ولعل هذا أقرب اه ( قوله أو على وجه الخ ) وهو المقصود اه سم ( قوله لئلا يعود الى التشبيه الخ ) أى كما هو الظاهر المتبادر وعوده الى المطلق الذى فى ضمن المقيد خلاف الظاهر والحل على الاستخدام أيضا خلاف الظاهر ( قوله الذى هو أخص ) فاللام فى التشبيه الأول للعهد وفى الثانى للجنس اه مطول وقوله للعهد يعنى أن يدخلها نوع من جنس التشبيه اللغوي معهود متعارف بين القوم وكونها للعهد بهذا المعنى

شياء غير سبع فتثبت لها ما يخص المشبه به وهو الاظفار وما ذكرنا ظهرك أن ما قيل ان مبنى الاستعارة إنما هو التشبيه الذى فيه وجه الشبه أقوى والمبعوث عنه أعم فاسد وما أجيب به عنه من أن ذكر ما عدا التشبيه الذى فيه وجه الشبه أقوى متطفل وأن ابتداء الاستعارة على التشبيه الاصطلاحي لا يقتضى ابتداء على كل فرد منهم كونه تكيفا بناء الفاسد على الفاسد اه وقوله والتشبيه مطلقا أى سواء كان وجه الشبه فيه أقوى فى المشبه به أولا وقوله الاستعارة مطلقا أى مصرحة أو غير ها وهو المكنية لكن الكلام على التوزيع وقوله وانما ثبت كماله فى المشبه به بواسطة شئ آخر أى وهو اللازم كالاظفار فلها لا يفيد أن الوصف من حيث ذاته كالاغتيا لليس أقوى فى المشبه به وقوله فى المستعار هذا على رأى السكاكى من أن لفظ النية مستعار للسبع الادعائى وقوله وأن ابتداء الاستعارة الخ جواب ثالث ( قوله ويتضمن الخ ) عطف على قوله جنس التشبيه الواقع خبر الان ( قوله الظاهر أن المراد به التجريد ) عبارة عبد الحكيم قوله أو غير ذلك أى التشبيه الضمى كما فى بعض صور التجريد وكما فى قوله

وان تفق الأنام وأنت منهم \* فان المسك بعض دم الغزال

كما سيجى اه فانه لما ادعى أن المدوح فاق الناس حتى صار أصلا برأسه وجنسا بنفسه وكان هذا فى الظاهر كالممتنع احتج لهذه الدعوى وبين أماكنها بأن شبه هذه الحالة المذكورة بحال المسك الذى هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الأوصاف الشريفة التى لا توجد فى الدم وهذا التشبيه ضمني مكنى عنه لا صريح أفاده الشارح فيما أتى ( قوله مثل قوله تعالى لهم فيها دار الخلد الخ ) فيه أنه لا تشبيه فى هذه الآية كما أتى عن الأطول وكما يفيد قول عبد الحكيم السابق كما فى بعض صور التجريد اذ مراده بالبعض ما فيه تشبيه احتراز عما لا تشبيه فيه ( قوله وعوده الى المطلق الخ ) يفيد أن هذا غير الاستخدام ( قوله رجه الله الذى هو أخص ) قال عبد الحكيم لا يخفى أن كون التشبيه الاصطلاحي من مقاصد علم البيان الباحث عن أحوال اللفظ العربى من حيث وضوح الدلالة يقتضى أن يكون عبارة عن اشتراك شيئين فى المعنى الذى هو مدلول الكلام أو الكلام الدال عليه كما يدل عليه قوله وهو الاستعارة التى كان أصلها التشبيه والتشبيه اللغوي عبارة

أن يكون على وجه الاستعارة أو على وجه تنبني عليه الاستعارة أو غير ذلك فلم يأت بالضمير لئلا يعود الى التشبيه المذكور الذى هو أخص وما يقال ان

لا ينافي أنها للجنس بمعنى النوع ( قوله إذا أعيدت معرفة ) أى بلفظها الأول قال يس وانظر هل الاعادة بالمرادف كذلك ( قوله فليس على اطلاقه ) وكذا ما يقال ان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى الا ترى قوله تعالى وهو الذى فى السماء له وفى الأرض له مع امتناع المغايرة ههنا اه سم ( قوله هو مصدر الخ ) لا يقال تعريف الدلالة بالهداية تعريف بالمعروف لانهم عرفوا الهداية بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب لانا نقول ليس المقصود تعريف الدلالة بل التنبيه على أن المراد به ليس الدلالة التى هى صفة اللفظ كما يتبادر فى هذا المقام فان قلت لم تحمل الدلالة على ما هو صفة اللفظ واللفظ أيضا يدل على مشاركة أمر لأمر كالتكلم قلت فى عرف القوم لا يسمى اللفظ بالمشبه على صيغة اسم الفاعل وانما يسمى به المتكلم اه أطول وكتب أيضا قوله هو مصدر قولك الخ انما قال ذلك لتكون الدلالة صفة المتكلم كما أن التشبيه كذلك وان كانت بالمعنى المشهور الذى هو كون اللفظ الخ صفة للفظ ( قوله اذا هديته ) ظرف لقولك وفى نسخ أى ( قوله على مشاركة أمر ) هو المشبه وقوله لأمر هو المشبهه وقوله فى معنى هو وجه الشبه وأما الدال

عن فعل المتكلم فيبينها ما بيته لكن المصنف لما فسر التشبيه الاصطلاحى أيضا بفعل المتكلم حيث جعل جنسه التشبيه للغوى كان أخص منه فعنى كونه من مقاصد علم البيان أن البحث عما يتعلق به من الطرفين ووجه الشبه وادائه والغرض منه من مقاصده ومعنى قوله أصلها التشبيه أنها فرعه تترتب عليه لأنها مسبوكه منه ولذا قال قد ذكر المشبهه وأريد المشبهه دون المشبهه بخلاف المشبهه دون المشبهه وضمير فصار راجع الى الكلام دون التشبيه أو الى التشبيه بمعنى الكلام الدال عليه على سبيل الاستخدام وانما فسر بفعل المتكلم لانه المعنى الحقيقى له عندهم كما يدل على ذلك ما سيجى من قوله لانه كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة لانه بهذا المعنى كثير الاستعمال فى كلامهم ويستقون منه المشبهه لفاعله والمشبهه والمشبهه به للطرفين ويقولون وجه التشبيه والغرض منه وادائه ولا يصح شئ من ذلك اذا أريد به الكلام الدال ولعل السكاكى لاجل هذا جعل التشبيه مقدمة الاستعارة دون المقصد الاصلى لعدم رجوعه الى موضوع العلم ولما كان فيه من النكت والمطائف مما يوجب الكلام حسنا وبلاغة لا يدرك غايةه جعل البحث عما يتعلق من المقاصد اه وقوله الذى هو مدلول الكلام ليس صفة الاشتراك لاختلافهما تعريفات متباينة كما فى جعل مفعول أعنى مقدره وعلى هذا فيكون البحث عن التشبيه بحثا عن أحوال مدلول اللفظ وقوله أو الكلام أى فيكون البحث عن أحوال اللفظ نفسه وقوله كما يدل الخ راجع للثنائى وقوله ويستقون الخ عطف على قوله لانه المعنى الحقيقى فهو علة ثانية أى ولا يتم يستقون الخ ( قوله وانظر هل الاعادة بالمرادف كذلك ) الظاهر أنه كذلك قاله شيخنا وغيره ( قوله رحمه الله هو مصدر قولك دلت الخ ) أى فهو من الدلالة التى هى صفة المتكلم لامن الدلالة التى هى صفة اللفظ فانه لا يصح حملها على التشبيه لكونه فعل المتكلم واعلم أن التشبيه فى اللغة جعل شئ شبيها بآخر والجعل المدكور ليس الا باعتبار التكلم بما يدل على المشاركة فلذا فسر بالدلالة اه عبد الحكيم ( قوله رحمه الله على مشاركة ) أى اشتراك كما وقع فى شرح العلامة فالفاعل بمعنى الفعل كسافرت وواعدت بمعنى سافرت وواعدت اه عبد الحكيم ( قوله رحمه الله فى معنى ) أى وصف احتراز عن المشاركة فى عين نحو شرك زيد عمر فى الدار فانه لا يسمى

المعرفة اذا أعيدت معرفة كانت عين الاولى فليس على اطلاقه يعنى أن معنى التشبيه فى اللغة ( الدلالة ) هو مصدر قولك دلت فلانا على كذا اذا هديته اليه ( على مشاركة أمر ) لأمرفى معنى



والمشبه فهو المتكلم ( قوله وهذا شامل الخ ) أى التعريف المذكور للتشبيه اللغوى وكتب أيضا قوله وهذا شامل لمثل قاتل الخ فيل ليس مراده الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوى بشموله الأمثلة المذكورة كما يدل عليه ظاهر كلام الفاضل المحشى اذ دخوله فى تعريف التشبيه اللغوى ليس بمحذور بل مستلزم وانما مراده التوطئة للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي

تشبيها اه عبد الحكيم ( قوله رحمه الله وهذا شامل لمثل الخ ) أى للدلالة على الاشتراك المستفاد منهما فان فيهما دلالة على شركة زيد وعمرو فى القتل وشركتهما فى المجى ، وليس شئ منهما تشبيها وان قصد بهما معنى الاشتراك لان التشبيه ليس مجرد الاشتراك فى وصف بل لابد فيه من ادعاء بمماثلة أحد الأمرين للآخر فى وصف ومساواته اياه فى القاموس شبه مثله ولذا نغاه الشاعر فى قوله

ما أنت مادحها يا من تشبهها \* بالشمس والبدر لابل أنت حاجها

من أين للشمس خال فوق وجنتها \* أو أين للشمس طعم الشهد فى فيها الخ

وبما حررنا اندفع اعتراض السيد بأنه اذا قصد من نحو جاء فى زيد وعمرو وقاتل زيد وعمرا الدلالة على المشاركة لا يصر اندراج فى التشبيه اه عبد الحكيم وفيه تأمل ( قوله فيل ليس مراده الخ ) قد علمت من كلام عبد الحكيم خلافه ( قوله كما يدل عليه ظاهر كلام الفاضل المحشى ) أى السيد وهذا راجع للنفى وعبارة الفاضل المحشى قوله وهذا شامل الخ فيه بحث لان قولك جاء فى زيد وعمرو يدل صريحا على ثبوت المجى ، لكل واحد منهما ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر فى المجى ، فالتكلم ان لم يقصد به هذا المعنى اللزوم فلم يدل به المخاطب على مشاركة أمر لا مر فى معنى فلا يندرج فى التفسير المذكور وبناء على ما ذكره من معنى الدلالة فإنه لا يتصور الا فى مقصده المتكلم وان قصد به لم يصر اندراجه فيه لانه بمعنى شارك زيد وعمرا فى المجى ، أو تشارك فيه فيكون تشبيها لغة وكذلك قولك قاتل زيد وعمرا معناه ثبوت القتل لزيد متعلقا بعمر وصرىحا وعكسه ضمنا ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر فى القتل فان لم يقصد به اللزوم فلا يندرج وان قصد وجب أن يندرج كقولك شارك أحدهما الآخر فى القتل وكذلك قولك تقاتل زيد وعمرو فان ثبوت القتل لكل واحد منهما صريح والتعلق ذهنى والاشتراك لازم وما قيل من أن باب فاعل وتفاعل للمشاركة والتشارك فتفسير باللزوم يظهر ذلك من الفرق بين مفهومى تقاتل زيد وعمرو وتشارك فى قتل أحدهما الآخر فى زمان واحد فان محمول الكلامين وان كان واحدا الا أن مفهوميهما متخالف قطعاً واعلم أن الدلالة على المشاركة فى مثل قولك شارك زيد وعمرا انما هى بجوهر اللفظ وأما الصيغة فتدل على ثبوت الشركة لكل منهما متعلقة بالآخر ويلزم منه المشاركة فى الشركة لكنها غير مقصودة فلو كان مفهوم فاعل نفس المشاركة فى مصدره الأصلي لكان المفهوم من قولنا شارك زيد وعمرا مشاركتين احدهما من الجوهر والاخرى من الصيغة واعلم أيضا أن منشأ الاعتراض على التفسير المذكور عدم الفرق بين ثبوت حكم لشيئين وبين مشاركة أحدهما للآخر فيه والحق أنهما مفهومان متغايران متلازمان فليس دلالة اللفظ على أحدهما عين دلالة على الآخر وان استلزمتهما وليس دلالة المتكلم على أحدهما بمستلزمة لدلالة على الآخر اذ ربما لا يكون الآخر مقصودا عنده أصلا اه وقوله قدس سره يدل صريحا على ثبوت المجى ، لكل واحد منهما فيه أن الواو للجمع المطلق فيدل على ثبوت المجى ، لهما على ثبوت شركة كل منهما مع قطع النظر عن الآخر اه عبد الحكيم قال معاوية ويرده أنه قدس سره لم يقل به مع قطع النظر عن الآخر ولا شك أن ثبوت لهما على

وهذا شامل لمثل قاتل زيد  
عمرا وجاء فى زيد وعمرو  
( والمراد بالتشبيه المصطلح  
عليه ( هنا ) أى فى علم  
البيان ( ما لم تكن )

معنى ثبوته لكل منهما لكن لامع قطع النظر عن الآخر وأنه غير المشاركة اه وقوله قدس سره  
 بناء على ما ذكره من معنى الدلالة فإنه اعتبر فيه النسبة الى المتكلم ونسبة الفعل الاختياري الى  
 الفاعل المختار يدل على صدوره منه قصدا بخلاف الدلالة التي هي صفة اللفظ فاقبل انه يستفاد من  
 كلامه اعتبار القصد في الدلالة وهم اه عبد الحكيم وقوله قدس سره فيكون تشبيها لغة قد  
 عرفت أنه ليس عبارة عن مجرد الاشتراك بل لابد من ادعاء المماثلة أيضا اه عبد الحكيم فتدبر وقوله  
 قدس سره فان محمول الكلامين وان كان واحدا الخ فيه أن معنى تقابل زيد وعمر وكون كل  
 منهما فاعلا للقتل ومفعولا له ومعنى تشارك زيد وعمر وكون كل منهما للشركة ومفعولا له وهذا  
 المعنى يقتضي أن يكون شخص ثالث أيضا فاعلا لفعلهما حتى يكونا فاعلين للشركة اه عبد الحكيم  
 أي لان قتل زيد لعمر وعلى سبيل الشركة لا يتحقق الا اذا كان هناك شخص ثالث فاعلا للقتل وعمر و  
 مع زيد فيكون فاعلا للشركة وكذلك قتل عمرو لزيد على سبيل الشركة لا يتحقق الا اذا كان هناك  
 شخص ثالث فاعلا للقتل زيد مع عمرو فيكون فاعلا للشركة وحينئذ فلا يكون محمول الكلامين  
 واحدا خلافا للسيد وفيه أن كون كل منهما فاعلا للشركة ومفعولا لا يقتضي ثالثا فاعلا لها اذ  
 يمكن أن يشارك كل واحد منهما الآخر في قتل نفسه بان يخرج كل منهما نفسه وصاحبه ثم محمول  
 الكلامين على هذا أيضا غير متعذر والحق أن القتل في قولك تشارك زيد وعمر في قتل أحدهما  
 الآخر مطلق شامل لقتل كل منهما فتحقق المشاركة في هذا المطلق اذ قتل كل منهما صاحبه وحده  
 اذ يصدق أن كل واحد منهما فاعل للشركة فيه ومفعول فلا مخالفة بين المحمولين كما قال وقوله  
 قدس سره واعلم أن الدلالة على المشاركة الخ فيه أن مدلول الجوهر ثبوت الشركة لاحدهما متعلقة  
 بالآخر ويلزمه ثبوت الشركة للاخر ضمنا وليس مدلوله ومدلول الهيئة ثبوت الشركة لكل  
 منهما متعلقة بالآخر فلا يكون المفهوم من شارك زيد وعمر المشاركة الخ اه عبد الحكيم وقوله  
 فيه أن مدلول الجوهر ثبوت الشركة الخ فيه أن مجرد الجوهر لا يدل على الثبوت فلهذا اعتبر  
 الجوهر بصيغة تشارك ان كانت وقد راجعت القاموس فلم أجدها ثم ان هذا الحدث الذي وضع له  
 جوهر شارك لا يعقل الا صادر من اثنين فلا يتحقق الا بتخصيل الاثنين وإيجادهما المتعلق كالقتل  
 فكلاهما فاعل في المعنى وتسمية أحدهما فاعلا والآخر مفعولا اصطلاح نحوي وقد جعل الفاعل  
 مجموعهما مع صيغة اشترك فحينئذ ليس مدلوله مع صيغة تشارك أن تثبت ثبوت الشركة لأحدهما  
 متعلقة بالآخر بل ثبوت الشركة لهما متعلقة بهما وهذا عين مشاركتهما في القتل وصيغة المفاعلة  
 كأنها مبالغة يجعل الحدث واقعا من كل واحد منهما على الآخر ولا مبالغة والمقصود بها افادة  
 وقوع الحدث منهما عليهما كصيغة تشارك وقوله قدس سره وأما الصيغة الخ لا يدل على أن هذا  
 المدلول لا يستفاد منه بصيغة غير المفاعلة فحينئذ قوله ان الدلالة على المشاركة الخ بجوهر اللفظ  
 لا غبار عليه فيكون شارك زيد وعمر من التشبيه كما قرره وقوله قدس سره بجوهر اللفظ أي  
 مادته وحروفه وقوله قدس سره فتدل على ثبوت الشركة أي التي هي المشاركة في القتل مثلا ولذلك  
 كان اللازم وهو المشاركة في الشركة غير مقصود أي لا يقصد وقوله لسكل منهما ان أخذ بظاهره  
 يكون هناك فرق بين صيغة تشارك وصيغة تشارك ان تثبت وقوله قدس سره نفس المشاركة أي التي  
 جعلت لازمة فيما سبق وقوله قدس سره في مصدره الأصلي هو الشركة وقوله قدس سره احدهما  
 من الجوهر وهي المشاركة في القتل وقوله قدس سره والآخرى من الصيغة وهي المشاركة في الشركة

الذي استفيد من كلام المصنف كما يشير اليه بقوله أي في المطول و ينبغي أن يزداد فيه قولنا بالكافي ونحوه لفظاً أو تقديراً ليجرح عنه نحو قاتل زيد عمر أو جاءني زيد وعمر ونحوه والاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي يتوقف على أن هذه الأمثلة ليست منه وان قصد به المشاركة التي هي لازم معناها وقد يمنع ذلك بناء على أنهم عدوا قوله تعالى اتخذ إلهه هواه من قبيل التشبيه وكذا قول أبي الطيب

فان تفق الأنام وأنت منهم \* فان المسلك بعض دم الغزال

وسموا أمثالها تشبيهاً ظاهراً منه أن مثل قاتل زيد عمراً إذا قصد به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحي الضمني اه فترى قال يس فهو إذا لم يقصد به اللازم لا يرد على الاصطلاحي حتى يحتاج إلى إخراج عنه لا اعتبار القصد فيه وان قصد به اللازم فلا نسلم حينئذ أنه ليس من التشبيه الاصطلاحي حتى يخرج عنه اه وقد أطال الحفيد الكلام هنا ثم قال في آخره ثم ان قولنا جاء زيد وعمر وقاتل زيد عمراً لا يصير تشبيهاً لغوياً اصطلاحاً إلا بان يجعل مستعملاً في المشاركة وأما مجرد القصد بالتبع كما في الأسرار القرآنية المفهومة تبعاً فلا اه (قوله أي الدلالة الخ) أقرب ما ظهر لي في تقريره أنه تفسير لما وأن قوله بحيث لا تكون تفسير لقوله لم تكن وكأنه حمل ما على أنها موصولة وأن تقدير عبارته أي الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى التي بحيث لا تكون إلا أنه أسقط التي فتأمل ولو قال أي تشبيه لم تكن كما في الاطول لكان أخصر وأحسن (قوله على وجه الاستعارة الحقيقية الخ) للإهمال في التعريف بترك التقييد بان لا تكون على وجه التمثيل لان الاستعارة التمثيلية داخلية في الحقيقية وأن يوم قول المصنف فيما بعد وحسن كل من الاستعارة الحقيقية والتمثيل برعاية جهات حسن التشبيه أن التمثيل يقابل الحقيقية اه أطول (قوله نحو رأيت أسداً) ان كان مثلاً للاستعارة الحقيقية فالمعنى نحو أسداً في رأيت الخ وان كان مثلاً للتشبيه فالمعنى نحو التشبيه المدلول عليه بقولك رأيت الخ وكذا يقال فيما بعد (قوله ولا على وجه التجريد) فيدبه ليجرح تشبيهه بتضمنه التجريد فيما إذا لم يكن تجریداً الشئ عن نفسه لانه حينئذ لا تشبيه نحو لم فيها دار الخلد فانه لا تنزع دار الخلد من جهنم وهي عين دار الخلد لا شبهة بها بخلاف نحو لقيت بزداً أسداً فانه ليجر بد أسداً من زيد وأسد مشبه به لا بعينه ففيه تشبيه مضمرة في النفس من احتزبه عن نحو لم فيها دار الخلد لم يجرد عقله عن غواشي الوهم وكأنه توهم أن في كل تجرید تشبيهاً اه أطول (قوله لا يسمى تشبيهاً اصطلاحاً) قال في المطول خلافاً لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رأيت بقلان أسداً ولقيني منه أسداً من قبيل

أي الدلالة على مشاركة أمر  
لامر في معنى بحيث لا  
يكون (على وجه الاستعارة  
التحقيقية) نحو رأيت  
أسداً في الحمام (و) لا على  
وجه (الاستعارة  
بالكتابة) نحو أنشبت  
المنية أظفارها (و) لا  
على وجه (التجريد)  
الذي بد كرفي علم البديع  
نحو لقيت بزداً أسداً  
ولقيني منه أسداً فان في  
هذه الثلاثة دلالة على  
مشاركة أمر لامر في  
معنى مع أن شيئاً منها  
لا يسمى تشبيهاً اصطلاحاً

(قوله و ينبغي أن يزداد فيه قولنا بالكافي ونحوه) قد عرفت مما قررناه آنفاً أنه لا حاجة إلى هذه الزيادة لاجتماع نحو قاتل زيد عمراً وجاءني زيد وعمر وقاله السيد قدس سره وقد علمت ما تقدم (قوله وان قصد به) أي بالمدكور من الأمثلة (قوله بناء على أنهم عدوا قوله تعالى اتخذ إلهه هواه) أي صير إلهه هواه ويلزم من تصديره هواه إلهاً أنه شبهه بالاله الحقيقي فالتشبيه ضمني أما لوجه المعنى صير هواه مثل إلهه وكالمه وقد رت أداة التشبيه لم يكن من التشبيه الضمني الذي الكلام فيه (قوله لا اعتبار القصد) أي المستفاد من قولهم الدلالة الخ أي أن بدل المتكلم (قوله إلا أنه أسقط التي) لعل تقدير التي جرياً على عادتهم عند بيان معنى الموصول من جعله صفة للفظ الدال على معناه (قوله وأن يوم)

التشبيه اه ( قوله وانما قيد الخ ) الأخصر والأحسن أن يقول وانما ترك التخييلية اه يس  
 ( قوله ليس في شيء من الدلالة الخ ) أي في غير داخله في المراد بما حتى يحتاج الى أن يقول ولا على  
 وجه الاستعارة التخيلية ومقتضى الظاهر ليست بالتأنيث الا أنه ذكر نظرا الى معنى الاستعارة  
 التخيلية الذي هو انبئات لازم المشبه به للمشبه والظرفية من ظرفية المقيّد في المطلق على حذف  
 مضاف أي ليس في شيء من ملابس الدلالة أو ليس في ملابس شيء من الدلالة ولو قال ليس فيها شيء من  
 الدلالة لكان أوضح وعبارة المطول ليس فيه دلالة الخ وهي تؤيد ما قلنا ( قوله اذ المراد بالانظفار  
 الخ ) مجردة غير تام لان تقاضه بالاستعارة بالكناية اه حفيد أي فانها كالمنية مستعملة في معناها  
 الحقيقي وأجيب بان المنية مثلا تدل على التشبيه بسبب قربتها كداني يس والذي يظهر أن  
 الانتقاض بها لا يتبعه على مذهب الجمهور لانها عندهم لفظ المستعار منه المطوي وهو لم يرد منه  
 معناه الحقيقي ولا على مذهب السكاكي لانها عنده لفظ المشبه المستعمل في المشبه به فهو مجاز نعم قد  
 يتبعه على مذهب المصنف لانها عنده كالتخييلية في أن كلا فعل فيقال كما أريد بالانظفار في التخييلية  
 معناها الحقيقي أريد بالمنية في المكينة معناها الحقيقي ( قوله على ما سيجيء ) أي من الخلاف بين  
 السكاكي وغيره ( قوله فالتشبيه الاصطلاحى الخ ) أعاده لأجل ايضاح ربط قوله فدخل الخ  
 بما قبله وكان يكفي أن يقول فالتشبيه الاصطلاحى بمماصر ( قوله فدخل فيه نحو قولنا زيد أسد )  
 مما حذف فيه أداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا أو مافى حكمه لمشبه مذكور ونحو قوله تعالى صم بكم  
 عمى مما جعل المشبه به مع حذف الأداة خبر المشبه محذوف أو جار يجرى الخبر من الحال والمفعول  
 الثانى من باب علمت والصفة والمضاف اليه نحو ماء اللجين أي ماء هو اللجين ولا يذهب عليك أنه

وانما قيد الاستعارة  
 بالتحقيقية والكتابة لان  
 الاستعارة التخيلية  
 كانبئات الانظفار للمنية في  
 المثال المذكور ليس في  
 شيء من الدلالة على مشاركة  
 أمر الامر على رأى المصنف  
 اذ المراد بالانظفار معناها  
 الحقيقي على ما سيجيء  
 فالتشبيه الاصطلاحى  
 هو الدلالة على مشاركة  
 أمر الامر في معنى لا على  
 وجه الاستعارة الحقيقية  
 والاستعارة بالكتابة  
 والتجريد ( فدخل فيه  
 نحو قولنا زيد أسد )  
 بحذف أداة التشبيه  
 ( و ) نحو ( قوله تعالى صم  
 بكم عمى ) بحذف الاداة  
 والمشبه جميعا أي هم صم

أي وان كان بوجه ( قوله من ظرفية المقيّد في المطلق ) أي قبل توجه النفي وباعتبار التوهم  
 ( قوله مجردة ) أي مجرد هذا التعليل غير تام وهو مبني على أنه تعليل لقوله ليس من الدلالة في شيء  
 ولك أن يجعله تعليلًا لما تضمنه قوله كانبئات الانظفار أي انما كانت التخييلية هي الانبئات ولم تكن  
 هي الانظفار لان المراد بالانظفار الخ وعلى هذا الانتقاض اه شيئا ( قوله فانها كالمنية )  
 أي فان الاستعارة بالكتابة وقوله مستعملة خبر وكالمنية تمثيل ذكروه في البين وفيه أن المنية  
 لا تكون استعارة بالكتابة الا على مذهب السكاكي وعلى مذهب السكاكي لان تقاض كذهب  
 الجمهور وهذا ان أرجع الضمير في قوله فانها للاستعارة بالكتابة لان جعل عائد على الانظفار  
 والمعنى فان الانظفار مستعملة في معناها الحقيقي كما أن المنية كذلك ولا يخفى أنه على هذا كان  
 المناسب العكس بأن يقول فان المنية كالانظفار مستعملة في معناها الحقيقي ( قوله وأجيب بأن  
 المنية الخ ) أي فلما دلت المنية على التشبيه بواسطة القرينة كانت كأنها مستعملة في غير  
 معناها الحقيقي فلان تقاض فان كان هذا مراد يس صح جوابه وان كان تكفا وتساويا  
 فلا ولما كانت عبارته غير ظاهرة لما علمت قال المحشى رحمه الله والذي يظهر الخ ( قوله نعم قد يتبعه  
 الخ ) هذا هو مراد الحفيد ( قوله بمماصر ) أي عرف بمماصر فهو متعلق بمحذوف ( قوله أو جاريا  
 مجرى الخبر ) معطوف على قوله خبر الأول وان احتاج الى جعل قوله أو مافى حكمه مخصوصا بما  
 لا يلزم عليه تكرار وجعل قوله ونحو قوله تعالى الخ معترضين المعطوف عليه والمعطوف وذلك  
 لان المضاف اليه نحو ماء اللجين مما ذكر فيه المشبه لا مما حذف فيه المشبه كما هو مقتضى عطفه على

يجوز أن يجعل المشبه به مبتدأ نحو الأسد زبد لان المبالغة في التشبيه تدور على دعوى الاتحاد  
وجعل المشبه به مبتدأ وجعله خبرا سياتي في ذلك ويقرب منه لجين الماء فانه في معنى لجين هو الماء  
فخذه ولا تعرض عن الحق وان غفل عنه كثيرون اه أطول ( قوله على أنه ) أي ما ذكر من  
نحو زبد أسد ونحو صم بهم على كافي بس ( قوله لا استعارة ) لئلا يظن الشارح جواز أن يكون  
من الاستعارة كما سيأتي ( قوله حيث يطوى ذكر المستعار له ) هو المشبه وهذا في الاستعارة  
النصر بجية اذ هي التي يطوى فيها ذكر المشبه بخلاف المسكنية كما يأتي في محله فانه فيها لا يطوى الا  
ذكر المشبه به وأما المشبه فيدكر فيها وانما اقتصر هنا على ذلك لان ما في الآية بتقدير كونه استعارة  
انما يكون استعارة تصر بجية لا مسكنية اه سم وكتب أيضا ما نصه أي على وجه ينبي عن التشبيه  
لامطلقا اه فزى ( قوله بالسكنية ) أي لفظا وتقديرا ( قوله ويجعل الكلام خلوا عنه )  
وهنا ليس كذلك لان المستعار له مراد هنا لان قوله صم الخ لا بد له من مبتدأ تقديره هم صم الخ  
وهو ضمير المستعار له اه سم ( قوله صالحا لان براد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال  
أو نحوى الكلام ) أراد بدلالة الحال القرينة الحالية وبفحوى الكلام القرينة المقالية ثم  
الكلام مبنى على ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كأنه من أفراد يصلح له لفظه كما يصلح  
لأفراده الحقيقية واشترط في القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي فلا بد أن كون اللفظ  
صالحا لارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازي على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذ المجاز  
مشرط بالقرينة المانعة وقد يجاب بان عدم القرينة بوجوب عدم الارادة لعدم احتمال الارادة  
وصلاحيتها اذ قد تقرر أن كل حقيقة تحقق المجاز وان كان احتمالا مر جوا غير نائبي عن دليل  
وهذا لا ينافي افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما في الأصول اه فزى وقوله وبفحوى  
الكلام القرينة المقالية تسمية القرينة المقالية بفحوى الكلام على خلاف ما فسر به الأصوليون  
الفحوى من أهم مفهوم الموافقة أي المفهوم الموافق حكمه حكم المنطوق ويظهر تسميتها بذلك على  
تفسيرها لغة في القاموس فحوى الكلام معناه ومنه به اه اذ القرينة المقالية معنى لفظ ذكر  
مع اللفظ المجازي يمنع عن ارادة الموضوع له فاحفظه والعبارة المذكورة في الشرح عبارة  
الكشاف ولو قدم فيها المنقول اليه على المنقول عنه لكان أولى ليتصل كل شرط بشرطه ويبيانه  
أن خلوا الكلام عن المستعار له أي المنقول اليه مصحح لان براد بالمستعار منه المعنى المجازي أي  
المستعار له وعدم القرينة مصحح لأن براد المعنى الأصلي أي المستعار منه فيكون مجموع الخلو  
والعدم المذكورين متعلقا بصلاحيته المعنيين على التوزيع كذا في الحفيد وكتب أيضا قوله

قوله خبر المشبه محذوف ( قوله نحو الأسد زبد ) يحتمل أن أصله مثل الأسد زبد فلا قلب  
في التشبيه ويحتمل أن أصله مثل الأسد زبد فيكون من التشبيه المقلوب وهذا لا ينافي قوله سياتي  
في ذلك أي في دعوى الاتحاد اذ هو لا ينافي الزيادة في أحد هما بشئ آخر لانه لم يدع التسوية  
مطلقا ( قوله وكتب أيضا ما نصه ) أي كتب على قوله ذكر المستعار له أي ان ذكر المستعار له  
على هذا الوجه هو الذي يجب طيه في الاستعارة أما اذا لم يكن على هذا الوجه فلا يجب طيه فيها  
( قوله لأن المستعار له مراد هنا الخ ) أي في نحو الآية وأما في نحو المثال فذكر كور بالفعل والمقصود  
المستعار له لو كان الكلام استعارة ( قوله ثم الكلام مبنى الخ ) هذا جواب أول عن الإبراد

فان المحققين على أنه تشبيه  
بليغ لا استعارة لان  
الاستعارة انما تطلق حيث  
يطوى ذكر المستعار له  
بالسكنية ويجعل الكلام  
خلوا عنه صالحا لان براد  
به المنقول عنه والمنقول  
اليه لولا دلالة الحال أو  
نحوى الكلام ( والنظر )  
هنا ( في أركانه )

المنقول عنه وهو المستعار منه والمنقول اليه وهو المستعار له (قوله أى البعث فى هذا المقصود الخ)

الوارد على قول الشارح صالحاً لأن يراد به الخ الذى منشؤه حمل قوله صالحاً لأن يراد به على معنى  
 يصح أن يراد به المتكلم وهو جواب بتسليم هذا الحمل كما يفيدده قوله انما هو لصحة ارادة المعنى  
 الحقيقى وايضاح الابراد أن صحة ارادة المنقول عنه من المتكلم بلفظ المشبه به على تقدير عدم القرينة  
 مسامة وأما صحة ارادته المنقول اليه به على هذا التقدير فباطلة لاشتراط القرينة المانعة فى المجاز  
 ومحصل الجواب أن قول الشارح لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام انما يرجع لقوله صالحاً لأن يراد  
 به المنقول عنه دون قوله والمنقول اليه وهذا بقرينة ما هو معلوم من أن المجاز لا بد له من القرينة  
 المانعة فلا يراد ما أتى عن عبد الحكيم من أن هذا بعيد من اللفظ اه فحط الجواب قوله واشتراط نفي  
 القرينة الخ وأما قوله ثم الكلام مبنى الخ فهو مجرد توجيهاً لصاحبة اللفظ للمشبه والمشبه به ثم لا شك  
 فى كون القرينة التى تمنع الارادة تمنع صحتها ايضاً إذ لا معنى لوجود المنع من الارادة مع بقاء صحتها  
 فصحة الارادة لا تتحقق عند وجود القرينة فليس مبنها مجرد الوضع له بل مع وجود الشرط  
 وانتفاء المانع فحينئذ لا يراد ما أتى عن عبد الحكيم من أنه يراد على هذا الجواب أن نفي القرينة بشرط  
 لارادة المعنى الحقيقى للصحة ارادته فان صحة ارادته يبنى على كونه موضوعاً اه اللهم الآن  
 يكون جعل الصحة بمعنى الصلاحية حملاً لعبارة المجيب على عبارة الشارح على عكس ما تقدم  
 وأراد من الصلاحية للارادة نوع استعداد وتهيؤ لها وان لم يستوف الشرط وينتف المانع فالكلام  
 مع وجود القرينة المانعة من ارادة المنقول عنه صالح لارادته لكن المناسب ما تقدم من جعل عبارة  
 المجيب تفسيراً لمراد الشارح على أنه على هذا يكون الكلام صالحاً لكل من المنقول عنه  
 والمنقول اليه عند وجود القرينة وعند عدمها فلا وجه للتقييد بكل حال وهو قد أقر الأشكال ثم  
 قول المحشى فى الابراد إذ المجاز مشروط بالقرينة المانعة جرى على رأى الأصوليين إذ هى عند  
 البيانين داخله فى مفهوم المجاز هذا وقرر بعضهم الجواب بوجه آخر فجعل محط الجواب قوله  
 يصلح له لفظه وقال المعنى يصلح له ولو مع انتفاء القرينة وقوله انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقى أى  
 وأما صحة ارادة المعنى المجازى فتتحقق عند انتفاء القرينة كما تتحقق عند وجودها ما علمت من  
 أن الكلام مبنى على ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به حتى كأنه من أفراد يصلح له لفظه ولو  
 عند انتفاء القرينة فأدب هذا أن قوله لولا دلالة الحال الخ متعلق بصاحبه لارادة المنقول عنه  
 لا المنقول اليه وقوله فلا يراد الخ تفريع على قوله ثم الكلام الخ وقد علمت محط التفريع اه  
 وفيه أن مجرد دعوى دخول المشبه فى جنس المشبه به حتى كأنه من أفراد لا يترتب عليها صلاحية  
 لفظ المشبه به ولو مع انتفاء القرينة كما لا يخفى وقوله وقد يجب الخ هو جواب ثان مبنى على منع  
 أن قول الشارح صالحاً لأن يراد به بمعنى يصح أن يراد به المتكلم لجواز أن معناه محققاً عند السامع  
 لأن يكون المتكلم أراده المنقول عنه بمقتضى الوضع أو المنقول اليه بمقتضى قرينة وعدم القرينة  
 انما يوجب عدم الارادة الصحيحة من المتكلم لعدم احتمال هذه الارادة منه عند السامع لما تقرر أن  
 كل حقيقة تحتمل المجاز لأن السامع يجوز أن القرينة خفيت عليه أو أخرجت على القول بجواز  
 تأخيرها فهو احتمال موافق للاصطلاح وان كان مرجوحاً لا يعمل عليه ولا يعمل بمقتضاه لكونه  
 غير ناشئ عن دليل فلا ينافى افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما فى الاصول هذا هو معنى كلامه

أى البعث فى هذا المقصود  
 عن أركان التشبيه  
 المصطلح عليه (وهى)  
 أربعة (طرفاه) أى  
 المشبه والمشبه به (ووجهه)

فلا يقال لعل هذا مبني على أن المجاز لا يشترط فيه القرينة المانعة كما هو رأي الأصوليين على ما يؤخذ من الجلال المحلى على جمع الجوامع لكن ناقشه في الآيات بأنه لا خلاف في أنه لا بد من القرينة المانعة وإنما اختلفوا هل هي داخلية في مفهوم المجاز وهو رأي البيانين أو شرط لصحته واعتباره وهو رأي الأصوليين ثم يجاب بان هذا مجرد احتمال عقلي غير موافق للاصطلاح هذا وسيأتي عن عبد الحكيم استشكل هذا الجواب أيضا بان المعنى ههنا صلاحية الكلام لا رادتهما لاحتيالهما عند العقل وهو معنى قولهم ان كل حقيقة تحتمل المجاز ولذا قالوا انه احتمال عقلي غير ناشئ عن دليل اه فان أراد صلاحية الكلام عند السامع لارادة المتكلم لها ارادة موافقة للاصطلاح أى معها مقتضى كالوضع في المنقول عنه والقرينة في المنقول اليه فهذا موجود كما علمت وهو معنى قولهم ان كل حقيقة النخ لا مانعها أعنى احتيالهما عند العقل أى احتمال ارادتهما ارادة غير موافقة للاصطلاح من غير مقتضى لها بالنسبة للمنقول اليه بل بمجرد تجوز العقل كأن كان عالما بأنه لا قرينة في الواقع وان أراد غير ذلك فلا يسلم خصوصا ان أراد صلاحية الكلام لارادتهما عند المتكلم ارادة جارية على مقتضى الاصطلاح لما علمت أنه على هذا الوجه للتقييد ولما أن جوابه الذى أجاب به لا يجري على هذا المعنى وسيأتي وقوله من أهم مفهوم الموافقة فيه أن الفحوى عندهم أحد قسمي مفهوم الموافقة وهو المفهوم الأخرى القسم الثانى وهو المساوى للمنطوق ويسمى لحن الخطاب كما في جمع الجوامع الآن يكون جاريا على القول بان المفهوم لا يكون مساويا وعبارة جمع الجوامع فان وافق حكمه يعنى المفهوم المنطوق فموافقة فحوى الخطاب ان كان أولى ولحنه ان كان مساويا وقيل لا يكون مساويا وقوله ولو قدم فيها المنقول اليه النخ أى بان يقول ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان برادته المنقول اليه والمنقول عنه لولا دلالة الحال النخ وهذا يرجع للجواب الاول الآن فيه بيان شرط لارادة المنقول اليه وقوله بشرطه وهو صلاحية لارادة المنقول عنه وصلاحية لارادة المنقول اليه فشرط الأول انتفاء القرينة وشرط الثانى الخلو عن المستعاره وقوله مصحح لأن يراد منه المعنى المجازى أى لأنه لو ذكركم الجمع بين الطرفين هذا وأجاب عبد الحكيم بجواب آخر وعبارته قوله لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام أى لولا القرينة الحالية أو المقالية المعينة لارادة المنقول اليه فانه اذا اتفق القرينة المعينة اتفقت أى تعيين ارادة المنقول اليه وامتناع ارادة المنقول عنه فجاز ارادة كل منهما بالنظر لانتفاء المانع أعنى وجود القرينة المعينة وان كان بالنظر الى وجود المقتضى أعنى كون المنقول عنه موضوعا له متعينا ارادته فاندفع أنه اذا اتفقت القرينة المعينة تعين ارادة المنقول عنه وامتنع ارادة المنقول اليه فلا يصح كونه صالحا عند انتفاء القرينة وقال الشارح في شرح الكشاف ان صحة ارادة المنقول اليه تنبى على دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كأنه من أفراد يصلح له لفظه كما يصلح لأفراده الحقيقية واشترط نفي القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي يعنى أن قوله لولا متعلق بارادة المنقول عنه لا المنقول اليه وهو مع كونه بعيدا من حيث اللفظ برده عليه أن نفي القرينة شرط لارادة المعنى الحقيقي لالصحة ارادته فان صحة ارادته تنبى على كونه موضوعا له وقد يجاب بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لا عدم احتمال الارادة وصلاحيتها اذ قد تقر بأن كل حقيقة تحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا غير ناشئ عن دليل وفيه أن المقصود ههنا صلاحية الكلام لارادتهما لاحتيالهما عند العقل وهو معنى قولهم ان كل حقيقة تحتمل المجاز ولذا قالوا انه احتمال

أقول فيه تنبيه على أن التشبيه الذي هو من مقاصد الفن لم يجعل نفسه موضوع مسائله بل أحد أركانه والمقصود معرفته لانه مبنى الاستعارة لأركانه وبهذا علم أن البحث عن الشيء قد يكون بالحل على أجزائه الخارجية ليحصل منه ملكة استنباط أحوال محمولة عليه اه أطول ( قوله وأداته ) المراد بها امام معنى الكافي ونحوه فيلائم المقصود بطرفيه ووجهه واما نفس اللفظ الدال تنزيلا للدال منزلة المدلول اه أطول ( قوله واطلاق الأركان على الأربعة ) أي مع أن التشبيه الدلالة الخصوصية وليس واحدا من الأربعة جزأدا خلافا فكيف تكون أركانها كذا في الأطول ( قوله باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه ) قال سم في حواشي المطول وهذا يشبه عدداً للفقهاء العاقدين والمعقود عليه والصيغة أركاناً للبيع لانها ليست جزءاً من حقيقة البيع لان البيع نقل الملك وهذه الأشياء ليست داخله في حقيقة النقل لكنها أجزاء لتعريف البيع لان البيع نقل البائع المبيع الى الملك المشتري بعوض باليجاب وقبول فدخلت في حقيقة التعريف وان لم تدخل في حقيقة المعرف وكتب أيضاً قوله باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه لا يقال أخذها في تعريفه يقتضى أنها

مضمير ناتئ عن دليل اه وقوله فانه اذا اتت القرينة المعينة اتت أثرها الخ فيه أن القرينة المعينة كما هي معينة لارادة المنقول اليه ومانعة من ارادة المنقول عنه مصححة لارادة المنقول اليه فاذا انتفت لانجوز ارادته فلا يستقيم قوله فجاز ارادة كل منهما بالنظر لانفتاء المانع ومحل الاشكال أن القرينة مانعة من ارادة المنقول عنه معينة مصححة لارادة المنقول اليه فاذا زالت صح ارادة المنقول عنه لزال المانع وامتنع ارادة المنقول اليه لزال شرطها فلا يصح قوله فجاز ارادة كل منهما الخ على أن هذا تجوز عقلي لا يوافق الاصطلاح اذ لا يصح اصطلاحاً قطع النظر عن وجود المقتضى المذكور و ارادة المنقول اليه وقوله فاندفع الخ علمت أنه لا يندفع بما ذكره وقوله وقال الشارح الخ اشارة الى جواب ثان عن الاعتراض الوارد على الشارح وكلام عبد الحكيم يفيد أن محط الجواب قوله واشترط الخ وقوله يرد عليه الخ علمت ما يتعلق بذلك فيما تقدم وقوله شرط لارادة المعنى الحقيقي أي ارادته بالفعل وقوله وقد يوجب أي عن أصل الإبراد الوارد على الشارح فهو جواب ثالث وقوله بوجب عدم الارادة أي عدم تعيين ارادة المنقول اليه وقوله لا عدم احتمال الخ أي الذي ادعاه الشارح وقوله صلاحية الكلام لارادتهما تقدم ما يتعلق به ( قوله بل أحد أركانه ) أي بل الذي جعل موضوعاً أحداً لركانه لان مسائل هذا الفن بمجوعت فيها عن حال أحد الأركان كالمشبه والمشبه به ( قوله والمقصود ) أي في هذا الفن ( قوله معرفته ) أي معرفة أحواله ( قوله لأركانه ) أي فليس المقصود معرفتها لانها ليست مبنى الاستعارة قوله وبهذا علم الخ أي يجعل البحث عن أركانه التي أحدها موضوع المسائل مع كون المقصود معرفة أحوال نفس التشبيه علم الخ ( قوله بالحل على أجزائه الخارجية ) أي بأن يجعل الأحوال خبراً عنها كقولك طرفاه حسيان ( قوله ليحصل منه ) أي من الحل ملكة استنباط نحو الخ ووجهه أنه اذا قيل طرفاه اما حسيان أو عقليان الخ استنبط منه أن التشبيه ينقسم الى ما طرفاه حسيان الى آخر الاقسام فانقسام التشبيه الى ما ذكره حال من أحواله قاله شيخنا وغيره ( قوله لان البيع نقل الملك الخ ) أي ولو ظاهر اليدخل البيع الفاسد وهذا تعريف للقسم الصحيح منه اذ هو المعتبر فيه الشرط التي تذكر بعد تعريف البيع بالنقل المذكور لبالعقد الذي يقتضيه

وأداته وفي الغرض منه  
وفي أقسامه ) واطلاق  
الأركان على الأربعة  
المذكورة اما باعتبار أنها  
مأخوذة في تعريفه



أجزاء له لأن التعريف بنفس المعرف بحسب الذات لانا نقول لم نؤخذ في التعريف على أنها  
جزء محمول على المعرف بل المحمول شيء آخر لكن باعتبار القياس بها وتعلقه بها كذا في رسم على  
أن التعريف قد يكون بالأمور الخارجية ( قوله أعنى الدلالة ) يقال عليه هلاعة الدلالة نفسها  
من الأركان بل كانت أولى اه يس ويدفعه أنها نفس الشيء ذي الأركان فكيف تعدتها  
( قوله بالكافي ونحوه ) أى لفظاً أو تقديراً وكتب أيضاً قوله بالكافي ونحوه مبنى على ادعاء أنه  
مراد في التعريف اه حفيد أى مراد في تعريف التشبيه الاصطلاحى لاخراج نحو قاتل زيد  
عمر أو تقدم ما في ذلك ( قوله أن التشبيه ) أى لفظ التشبيه اه يس ( قوله يطلق ) أى  
بجازا اه يس ( قوله على الكلام الدال الخ ) وهو يشتمل على ما يدل على الأركان الأربعة  
فقول رسم قضية هذا الوجه أن يكون الركن لفظ المشبه به والمشبه غير ظاهر تأمل وكتب أيضاً  
ما نصه فنزل الدال منزلة المدلول والدال على التشبيه وأن ليس الاوحد منها لكنه كثير ما يكون  
حرفاً لا يؤدى معناه إلا بمعونة الطرفين والوجه كما هو شأن الحروف فجعل دال المجموع المشتمل على  
الأربعة وما يك وان يجعل ضمير أركانه الى التشبيه بمعنى الكلام المذكور بطريق الاستخدام أو الى  
تعريف التشبيه وضمير الغرض منه وأقسامه الى التشبيه بمعنى الدلالة المذكورة فإنه بعيد عن مقام  
التفهم اه أطول ( قوله ولما كان الطرفان هما الأصل الخ ) قال في الأطول ونحن نقول

أعنى الدلالة على مشاركة  
أمر لامر في معنى بالكافي  
ونحوه واما باعتبار أن  
التشبيه في الاصطلاح  
كثيرا ما يطلق على الكلام  
الدال على المشاركة  
المذكورة كقولنا زيد  
كالاسد في الشجاعة ولما  
كان الطرفان هما الأصل  
والعمدة في التشبيه  
لكون الوجه معنى قائما  
بهما والاداة آلة في ذلك  
فدم بجمعهما فقال ( طرفاه )

موافق للغالب من أن المعانى الشرعية أخص من المعانى اللغوية وقول بعض مشايخنا رداً بن عرفة  
هذا التعريف بأن نقل المالك ليس يبيعا إذ البيع الفاسد لا نقل فيه والحقائق الشرعية تطلق على  
صحتها وفاسدها وانما نقل المالك أنزله لا يتناول عن نظر ( قوله لانا نقول لم نؤخذ في التعريف الخ )  
يدل على هذا أن البصر ليس جزءاً من العمى مع أخذه في تعريفه اذ هو قيد خارج ( قوله على أنها  
جزء محمول ) أى كما في تعريف الانسان بأنه حيوان ناطق ( قوله بل كانت أولى ) أى لانها جزء  
من المعرف اذ هي جنس في التعريف فراده مطلق الدلالة التي هي أعم من التشبيه الاصطلاحى  
ولاشك أنها جزء من التشبيه كما أن الحيوان جزء من الانسان فم كلام يس واندفع عنه ما ذكره  
المحشى وكان المحشى فهم المراد الدلالة الخاصة المقيدة بالقيود المذكورة في التعريف فرد على يس  
بأنها عين التشبيه وقد علمت خلافه وقوى شيخنا رد المحشى عليه بأنه لو كان مقصود يس العامة  
لعد كونها على وجه المشاركة تركنا وكونها بالكافي ركناً وهكذا لان هذه هي الفصول اه وقوله  
بعد كونها الخ أى لو رد أنه كان المناسب أن يعد كونها على وجه المشاركة تركنا الخ لان هذه هي  
الفصول دون الاداة والوجه والطرفين فتدبر ( قوله وهو يشتمل على ما يدل على الأركان )  
فالأركان هي المعانى المدلولة لا الدوال لكنه قد نزل المدلول منزلة الدال فسماه أركاناً ( قوله لفظ  
المشبه والمشبه به ) أى مثلاً اذ مثلها لفظ وجه الشبه ولفظ الاداة ( قوله غير ظاهر ) أى لما علمت  
من ان التأويل المشار اليه بقوله وهو يشتمل على ما يدل الخ ( قوله رحمه الله وأما باعتبار أن  
التشبيه الخ ) أى في قوله أركانه استخدام اه عبد الحكيم ( قوله فنزل الدال ) هو الكلام  
الدال على التشبيه منزلة المدلول وهو التشبيه لان التشبيه حقيقة هو الدلالة على المشاركة المقيدة بما  
مر وأما اطلاقه على الكلام فليس حقيقياً بل تنزيهياً اه شيخنا وهو يفيد أن الأطول جرى  
هنا على أن الضمير عائد على التشبيه بمعنى الكلام وهو ممنوع كما يعلم من آخر كلامه وقوله منزلة

فدم البحث عن طرفيه لان البحث عن التشبيه لانه مبنى الاستعارة التي هي أحد طرفي التشبيه  
فاهتمام صاحب البيان بالطرف في الطرف الأعلى وهذا هو الوجه الأجل وان خفي الى الآن ولا يبعد  
أن يقال قدم ليكون البحث عن الطرف في طرف فتأمل ( قوله طرفاه اما حسيان ) وأما نفس  
التشبيه فلا يمكن أن يكون حسيًا لأنه تصديق على الصحيح خلافاً لمن قال هو انشاء وليس شئ من  
التصديقات حسيًا كذا في يس ( قوله كالخند والورد ) أي الجزئين اذ الكليات غير حسيين  
فاذا جعل التشبيه من تشبيه الكلي بالكلي كان في جميع ما ذكرنا سماح لافي أكثره فقط وكتب

المدلول وهو التشبيه لا يخفى ما في جعل التشبيه الذي هو الدلالة مدلولاً للكلام فان المدلول هو  
ثبوت المشاركة وقوله فجعل دال المجموع أي فجعل الدال دالا هو المجموع من الألفاظ وقد غير  
المحشى في عبارة الأطول ونصها بعد قول المصنف والنظرها هنا في أر كأنه وهي طرفاه ووجهه  
وأدائه أطلق الار كان على تلك الاربعة مع أن التشبيه الدلالة المنصوصة وتلك الاربعة خارجة عنه  
كالفرض لانها داخله في مفهومه وأولانها أر كان للفظ الدال على التشبيه تنزيلاً للدال منزلة المدلول  
فهداد أب أممة العربية والدال على التشبيه وان ليس الا واحد منها لكن كثير ما يكون حرفاً  
لا يؤدي معناه الا بمونة الطرفين والوجه كما هو شأن الحروف فجعل الدال المجموع المشتمل على  
الأربعة ولذا كثر اطلاق التشبيه على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالأسد  
في الشجاعة وياك أن تجعل ضمير وأر كأنه الى التشبيه بمعنى الكلام المذكور أو الى مفهوم التشبيه  
بطريق الاستخدام وضمير الفرض منه وأقسامه الى التشبيه بمعنى الدلالة المذكورة باعتبار أفرادها  
بهذا الطريق فانه بعيد عن دأب التعلم والتعليم ولا يليق بمقام التفهيم ولا يرضى به البيان السليم اه  
وقوله لانها داخله في مفهومه يفيد أن المراد بها المعاني لا الألفاظ وقوله والدال على التشبيه وأن ليس  
الا واحد منها أي وان كان ليس الخ يفيد أن المراد بها الألفاظ وكذا قوله فجعل الدال المجموع  
المشتمل على الأربعة فيعلم أن الجواب الأول في كلامه مبنى على أن المراد بها المعاني والثاني مبنى على  
أن المراد بها الألفاظ ومحصل الثاني أنها أركان للكلام الدال على التشبيه وانما أضيفت للتشبيه  
بتنزيل الدال الذي هو الكلام منزلة المدلول الذي هو التشبيه لكن كان الأنسب بتنزيل المدلول  
منزلة الدال كما لا يخفى وقوله أو الى مفهوم التشبيه أي تعريفه والغرض من نقل عبارة الأطول  
التعريض بما يفيد صنيع الشارح من أن ضمير وأر كأنه يعود على التشبيه بمعنى الكلام على طريق  
الاستخدام وما عسى أن يتوهمه متوهم من أنه يعود على تعريفه التشبيه كذلك ( قوله بالطرف )  
أي الطرفين قال للجنس وكذا قوله عن الطرف ( قوله في الطرف ) أي منظوراً اليه ومعنى به بأن  
يجعل الكلام عليه أو لا وكأنه أخذها من كلام أبي عمرو وقال في الصحاح قال أبو عمرو وفلان مطروف  
العين بفلان اذا كان لا ينظر الا اليه قاله بعض المشايخ وكأنه لم يجعله بمعنى الناحية فيكون بفتح الراء  
كما في القاموس لصدقه بالآخر وهو غير مراد ( قوله لانه تصديق على الصحيح ) اذ مدلول قولك  
زيد كالبدري ثبوت مشابهة زيد للبدري وهذا الثبوت قد يوافق الواقع وقد لا يوافق كالبدري خبر لانشاء  
لصدق حد الخبر عليه فالمراد بالتشبيه في كلامه اللفظ الدال على ثبوت المشابهة وليس المراد بالتشبيه  
الدلالة على المشاركة اذ هذه الدلالة ليست مدلول قولك زيد كالبدري بل هي حاصله بالنطق به كما أن  
الاخبار حاصل بالنطق بزيد قائم والانشائية والخبرية انما هي صفة للفظ باعتبار المدلول فن جعل

أي المشبه والمشبه به ( اما  
حسيان كالخند والورد )  
في المبصرات ( والصوت  
الضعيف والهمس ) أي  
الصوت الذي أخفى حتى  
كانه لا يخرج عن فضاء  
الفم في المسموعات  
( والنسكبة ) وهي ریح الفم  
( والعنبر ) في المشهومات

أيضاً مانصه في القاموس ورد كل شجر نوره وغلب على الحوجم بر يد الورد الأحمر اه أطول  
 ( قوله والريق ) أى ماء الفم وكتب أيضاً قوله والريق والجر قال في المفتاح كالريق اذا شبه بالجر  
 على زعم القوم قال السيد في شرحه بر يد القوم المولعين بشر بها وفيه دفع لما يقال من أن طعم الجر  
 مكروه فليس لهالذة طعم والاشبه أنه أراد زعم علماء البيان حيث جعلوا التشبيه في لذة الطعم  
 وأشار إلى أن الاشبه أن تشبيه الريق بالجر ليس في الطعم بل في التذاذ روحاني اه أطول ( قوله  
 وفي أكثر ذلك تسامح ) إشارة إلى أن بعضها لا تسامح فيه كالصوت الضعيف والممس فانهما  
 مسموعان حقيقة وكالتكلم فانها شموه حقيقة اه سم ويمكن دفع هذا التسامح باعتبار  
 تقدير المضاف أى لون الخد ولون الورد ورائحة العنبر وطعم الريق وطعم الجر وملاسة الجلد الناعم  
 وملاسة الحرير واذ جعل التشبيه بين لون الخد ولون الورد كان وجه الشبه بينهما استمالة الانفس  
 لها وعلى هذا القياس في بقية الامثلة ( قوله انما هو لون الخد ) مبني على مذهب الحكماء  
 والمتكلمون على أن المرئي هو الجسم وادعى بعضهم الضرورة في ذلك بل الشارح نفسه في شرح  
 العقائد ممن ادعى الضرورة كذا في يس ( قوله لكن اشهر في العرف الخ ) أى فكلام

( والريق والجر ) في  
 المذوقات ( والجلد الناعم  
 والحرير ) في الملموسات  
 وفي أكثر ذلك تسامح  
 لان المدرك بالبصر مثلاً  
 انما هو لون الخد والورد  
 وبالشم رائحة العنبر  
 وبالذوق طعم الريق  
 والجر وباللمس ملاسة  
 الجلد الناعم والحرير  
 ولينهما لانفس هذه  
 الاجسام لكن اشهر في  
 العرف أن يقال أبصرن

زيد كالبدرا نشاء توهم أن مدلوله الدلالة على المشاركة وليس كذلك ( قوله على الحوجم ) الذي في  
 القاموس الحوجم بالخاء المهملة ثم الواو ثم الجيم وفيه في فصل الخاء من باب الميم والحوجة الورد  
 الأحمر جمعه حوجم اه غافى بعض النسخ مما يخالف ذلك تحريف ( قوله اذا شبه بالجر على زعم  
 القوم ) عبارة المفتاح اذا شبه بالجر في لذة الطعم على زعم القوم اه ( قوله بل في التذاذ روحاني )  
 فالمشبه لذة النفس بالريق والمشبه به لذة النفس بالجر فليس بشئ من الطرفين حسياً هكذا بقية  
 عبارة الأطول والالتذاذ الروحاني هو الفرح والنشاط وفي عبد الحكيم أن وجه الشبه بين الريق  
 والجر كون كل منهما موجبا للنشاط والفرح وان كان الطرفان من المذوقات قال حسان في  
 قصيدة ذكر فيها نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهجو أبي سفيان قبل اسلامه

كأن سبية من بيت رأس \* يكون مزاجها غسل وماء  
 على أنيابها أو طعم غض \* من التفاح حصيرة اجتناء

اه بتصرف فكلام حسان يدل على أن الريق مشبه بالجر لافي الطعم بل في ايجاب الفرح والنشاط  
 وذلك لان قوله كأن سبية الخ معناه كأن الجر الذي هو من القرية المعروفة في الشام المسماة ببيت  
 رأس كاستن على أنياب المحبوبة ومن المعلوم أن الذي على أنيابها انما هو الريق فأفاد الكلام تشبيه  
 ريقها بالجر فهو تشبيه ضمنى وليس التشبيه في الطعم بدليل أنه شبه ريقها بعد ذلك بالتفاح حيث  
 قال أو طعم غض من التفاح أى كان طعم ريقها الغض كائن من التفاح فأفاد ضمناً أن ريقها مشبه  
 بالتفاح في الطعم لكن فيه أن هذا لا يدل إذ لا مانع من تشبيهه أولاً بالجر في الطعم ثم ثانياً بالتفاح فيه  
 وقوله أو طعم غض عطف على سبية ومن التفاح على قوله على أنيابها لكن يبعد هذا الاعراب  
 تقييده بالغض والاقرب أن قوله أو طعم غض عطف على سبية ومن التفاح صفة لغض وفي الكلام  
 حذف دل عليه ما قبله أى على أنيابها وهذا مدح محبوبته على عادة الشعراء من أنهم اذا أرادوا مدح  
 شخص تغزلوا في محبوبته توصلاً لمدحه وفي الأمير على المعنى وسبية من سبات الجر أسباؤها اشتريتها  
 وبروى خبيثة الخبابة المصونة وبروى سلافة وهي أول ما يسيل من الجر وبيت رأس موضع بالاردن

المصنف مبنى على العرف فلا تسامح\* وبحث فيه الفيزيائي بأنه ليس المراد تشبيه النكته التي هي رائحة الفم بنفس العنبر الذي هو مشهور عرفا بل برائحته فلا يكفي التشبث بالعرف في دفع التسامح بالكيفية عن هذا المثال قال سم ولغائل أن يقول ليس مقصود الشارح دفع التسامح بناء على العرف بل الاعتذار عن ارتكاب هذا التسامح بأن العرف جرى به اه وأنت خبير بان التسامح المقصود دفعه بالبناء على العرف انما هو التسامح في جعل العنبر محسوسا بحاسة الشم ولا يخفى أنه من دفع بالبناء على العرف لا التسامح في جعل العنبر مشبها به فان هذا شيء آخر لم يتعرض له الشارح أصلا لا باثبات ولا بدفع فتبين أن بحث الفيزيائي من دفع فتدبر (قوله وثممت العنبر) بالكسر أشم بالفخ ويقال شممت بالفخ أشم بالضم كذا في الفيزيائي والاول أفصح (قوله جهتي ادراك) أي طريقي ادراك وان كان العلم بمعنى الملكة سببا والحياة شرطا له كما في المطول (قوله لانفس الادراك) اذ يقال في الادراك انه جهة ادراك لان المراد به مطلق الادراك لا الادراك الذي هو العلوم المختصة بكل ادراك مندرج تحته فليس هناك ادراك لا يندرج تحته ليكون هذا سببا له اه سم قال في الاطول لا يخفى أن الملكة كما أنها سبب لادراك كانت مسببة عن ادراك كانت فان الادراك كانت اذا تكرر وتزهدت تصير ملكة والملكة تصير سببا لاسترجاع تلك الادراكات بلا تحشم كسب جديد فالادراك اول سبب لحصول الملكة والملكة سبب لحصول الادراك ثانيا فالادراك أيضا سبب للادراك فلا حجة لثني ارادة نفس الادراك اه ملخصا ثم قال والوجه أن وجه الشبه كونها مسببة انتفاع بالمرافق فانه لا انتفاع بدون العلم كما أنه لا انتفاع بدون الحياة اه (قوله وطريق) عطف تفسير (قوله على ما هو شرط في وجه الشبه) فان شرطه أن يكون مشتركا بين الطرفين اه سم (قوله بل ليس في ذلك كبير فائدة) أي بل لو فرض قصده لم يكن فيه كبير فائدة (قوله بأن يكون المشبه عقليا الخ) في تقديم هذا القسم تنبيه على أنه

معروف بالخمر وقيل اراده رئيس الخاربين والغض الطري من كل شيء وههجرة اجتناء آمال اغصانه للتعطف والمصر الخذب وقال في موضع آخر سيئة بالهمز الخمر المشتراة للشرب وأما المحمولة من بلد الى بلد فبالياء على ما صرح به الجوهرى وبيت رأس قرية بالشام وخبر كان قوله على أنيائها الخ اه ومن جملة أبيات القصيدة في هجو أبي سفيان

أهجووه ولست له بكفو \* فشر كما خبير كما الفداء

(قوله وبحث فيه الفيزيائي الخ) بحث الفيزيائي مبنى على أن معنى اعتذار الشارح أن أهل العرف يطلقون مشهور على نفس العنبر حقيقة ومبصر على الحد والورد حقيقة وهكذا فلا تسامح في ذلك عندهم والمصنف قد تبعهم فلا تسامح في كلامهم أصلا (قوله قال سم الخ) مبنى على أن معنى اعتذار الشارح أن أهل العرف يطلقون مشهور على العنبر على وجه المسامحة ويطلقون مبصر على الحد والورد كذلك وهكذا والا فالمشهور والمبصر عندهم في الواقع رائحة العنبر ولون الحد والورد وأن المصنف قد تسامح تبعاهم (قوله فالادراك أيضا سبب للادراك) أي بواسطة الملكة لان سبب السبب سبب وبعد كلام الاطول مدفوع بما قبله من أن المراد بالعلم مطلق الادراك لا الادراك الذي هو سبب الملكة اه شيخنا وهو يشير الى تأويل قوله فان الادراك كانت اذا تكرر وتزهدت تصير ملكة (قوله بالمرافق) أي بالأمور التي يرتفق بها وينتفع بها وقال بعض مشايخنا

الورد وثممت العنبر  
وذقت الخمر ولست الخمر  
(أو عقليان كالعلم والحياة)  
ووجه الشبه بينهما  
كونهما جهتي ادراك كذا  
في المفتاح والايضاح فالمراد  
بالعلم ههنا الملكة التي  
يقدر بها على الادراك  
الجزئية لانفس الادراك  
ولا يخفى أنها ههنا جهة  
وطريق الى الادراك  
كالحياة وقيل وجه الشبه  
بينهما الادراك اذ العلم  
نوع من الادراك والحياة  
مقتضية للحس الذي هو  
نوع من الادراك وفساده  
ظاهر لان كون الحياة  
مقتضية للحس لا يوجب  
اشتراكهما في الادراك  
على ما هو شرط في وجه  
الشبه وأيضا لا يخفى أن  
ليس المقصود من قولنا  
العلم كالحياة والجهل  
كالموت أن العلم ادراك كما  
أن الحياة معها ادراك بل  
ليس في ذلك كبير فائدة  
كما في قولنا العلم كالحس  
في كونهما ادراكا (أو  
مختلفان) بان يكون المشبه  
عقليا والمشبه به حسيا  
(كالمثلية)

أكثر ( قوله والسبع ) بفتح الباء وضمها وسكونها المفسر من الحيوان اه أطول ( قوله )  
 عما من شأنه ) قال السيد وقيل عدم الحياة عن أنصف بها وهو الاظهر اه وكان وجهه صدق الاول  
 بالنطفة ولا تنصف بالموت تأمل اه سم وفي السيرامى قوله عما من شأنه منقوض بالجنين فالاولى أن  
 يقال عن أنصف بها اه وفي الفزرى انما يقبل عدم الحياة عن أنصف بها مع أنه الظاهر والمدكور  
 في عامة الكتب لانتقاضه بقوله تعالى وكنتم أمواتا فأحياكم والاصل الحقيقة وأما انتقاض  
 التفسير بن بقوله تعالى لنعبي به بلدة ميتا فجوابه المصير الى المجاز باتفاق أهل اللغة ( قوله والطر  
 الخ ) قال في العروس وقد يعترض عليه بأمرين أحدهما أن العطر نفس الطيب لارائحه الثاني أن  
 هذا من قلب التشبيه فإنه انما يشبه خلق الكريم بالعطر اه وسيدفع الشارح الثاني بقوله والوجه  
 الخ ( قوله وخلق كريم ) اما باضافة الخلق الى الكريم أى خلق شخص كريم واما بالوصف  
 فيكون من قبيل عيشة راضية أطول ( قوله تصدر عنها الافعال ) أى الجميدة وقوله بسهولة أى  
 برفق ( قوله والوجه الخ ) جواب سؤال أشار اليه بقوله الآتى والافالمحسوس أصل للمعقول  
 ( قوله والافالمحسوس أصل للمعقول )

والسبع ) فان المنبة أى  
 الموت عقلى لانه عدم  
 الحياة عما من شأنه  
 الحياة والسبع حسى أو  
 بالعكس ( و ) ذلك مثل  
 ( العطر ) الذى هو  
 محسوس مشموم ( وخلق  
 كريم ) وهو عقلى لانه  
 كيفية نفسانية تصدر عنها  
 الافعال بسهولة والوجه  
 في تشبيه المحسوس  
 بالمعقول أن يقدر المعقول  
 محسوسا ويجعل كالاصل  
 لذلك المحسوس على طريق  
 المبالغة والافالمحسوس  
 أصل للمعقول لان العاوم

لعله بالموافق أى الملائم للطبع أى الذى يحبه الشخص اه ولا داعى اليه ( قوله صدق الاول  
 بالنطفة ) مثلها الجنين ( قوله بالجنين ) مثله النطفة ( قوله وفي الفزرى انما يقبل الخ ) رد  
 على السيد ( قوله مع أنه الظاهر ) أى لان الموت متعارف في زوال الحياة لكن تعارفه في ذلك  
 لا يقتضى أن يكون ذلك معناه الحقيقي فإنه قد يغلب استعمال السكلى في فرد كالوجود في الوجود  
 الخارجى اه عبد الحكيم ( قوله لانتقاضه بقوله تعالى وكنتم أمواتا ) أى نطفاميتة والنطفة من  
 شأنها الحياة فالحق مع الشارح لامع السيد وقد يقال ان السيد يوافق على التعريف الذى ذكره  
 الشارح انما مراده أن الأظهر في مقام التشبيه بالسبع أن يراد بالموت عدم الحياة عن أنصف بها  
 بالفعل فهذا هو وجه الأظهرية في كلام السيد لا ما سبق عن سم ثم ان الشارح في شرح المقاصد  
 قال معنى ما من شأنه من أمره وصفته الحياة بالفعل فرجع هذا التعريف الى معنى التعريف الآخر  
 أعنى عدم الحياة عن أنصف بها بالفعل وعليه فاطلاقه على ما لا حياة فيه مما شأنه الحياة كالنطفة  
 والجنين مجاز يمكن أن وجه الأظهرية في كلام السيد أنه حيث كان هذا مراده مع خفائه من هذا  
 اللفظ كان التعريف الآخر أظهر ( قوله فجوابه المصير الى المجاز الخ ) اذ البلدة ليس شأنها الحياة  
 ( قوله من قلب التشبيه ) أى من القلب الذى ليس جائزا وهو جعل المعقول أصلا للمحسوس مع أن  
 الواقع العكس أما قلب التشبيه في نحو

وبدا الصباح كأن غرته \* وجه الخليفة حين يمدح

فليس من القلب الممتنع الذى هو جعل المعقول أصلا للمحسوس ( قوله وسيدفع الشارح الثاني )  
 ويدفع الاول بالجري على المتعارف من أن الطيب مشموم كما سبق في الشرح ( قوله رحمه الله  
 والوجه في تشبيه الخ ) أشار في المطول الى قولين الاول جواز تشبيه المحسوس بالمعقول مطلقا  
 الثانى عدم جوازه مطلقا لاجاء في الشعر لجله على تنزيل المعقول منزلة المحسوس وكأنه اختار هنا  
 الجواز في الشعر وغيره بناء على هذا التنزيل ( قوله رحمه الله والافالمحسوس الخ ) فكان المحسوس  
 أى محسوس من حيث ذاته أوضح من المعقول أى معقول كذلك فتشبيه المحسوس بالمعقول يكون

قال الحفيد أصالة المحسوس باعتبار العلم والادراك به لا مطلقا كما يشعر به تعليله والتشبيه لا يقتضى  
الأصالة المشبهة به في وجه الشبه لا مطلقا فيمكن تشبيه المحسوس بالمعقول بلا اعتبار المبالغة وتقدير  
المعقول محسوسا نعم تشبيه العطر بالخلق هنا ان اعتبر في الرائحة الملائمة للسامة فالمشبه أصل وفي  
الكلام مبالغة واحتياج الى التقدير ولكن ان اعتبر التشبيه في الحسن والتناذاذ الغير فالمشبه به  
أصل كما هو المجهود فلا حاجة الى التكلف اه ( قوله مستفادة من الحواس ) ولذلك قيل من فقد  
حسا فقد فقد علما يعنى المستفاد من ذلك الحس اه أطول ومطول وكتب أيضا قوله مستفادة  
من الحواس لان النفس في مبدأ الفطرة خالية من العلوم لكن لها آلات به تدرك الامور  
المحسوسة وهى الحواس الخمس فاذا أحست به انتهت لامور مشتركة بينها والامور يخالف بعضها  
بعضا وهى أمور كنية والعلم بها عقلى فادراك العقل متأخر عن الحس مستفاد منه وللنفس قوة بها  
يحدث ما ينفع النفس وهى القوة العقلية وقوة بها يحدث ما ينفع البدن وهى الشهوة وقوة  
يدفع بها ما يضر البدن وهى الغضب اه سبرامى ( قوله ومنتهية اليها ) لان العلوم ترجع الى  
الاوليات لثلا يترجم التسلسل والمحسوسات أصل الاوليات اه سم ( قوله وذلك لا يجوز ) أى  
بدون الطريق السابق ( قوله ما لا يدرك بالقوة العاقلة ) فيه ميل الى منهج الحكماء والا فلا  
مدرك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة وليست الحواس الباطنة بمثابة عند  
المتكلمين اه حفيد ( قوله مثل الخيالات ) ليس المراد هنا بالخيالات ما اصطلاح عليه الحكماء

العقلية مستفادة من  
الحواس ومنتهية اليها  
فتشبيهه بالمعقول يكون  
جعل الفرع أصلا والاصل  
فرعا وذلك لا يجوز ه ولما  
كان من المشبه والمشبه به  
ما لا يدرك بالقوة العاقلة  
ولا بالحس أعنى الحس  
الظاهر مثل الخيالات

جعل الفرع فى الوجود أصلا فيه والاصل فى الوجود فرعا فيه وهو غير جائز فاندفع ما قيل ان  
المشبه به يجب أن يكون أصلا فى وجه الشبه فقط فيمكن أن يكون المعقول أصلا فيه من وجه فرعا  
من وجه آخر ولا تناقض لاختلاف جهتي الاصلة والفرعية اه عبد الحكيم قال معاوية أى  
اندفع لانه لا يجوز جعل الفرع فى الوجود أصلا فى التشبيه بأن يشبه به وان كان أصلا فى وجه  
الشبه لأن المشبه به كالقيس عليه كما أتى فى بحث الفرض من التشبيه فيجب كونه أصلا فى  
الوجود كما فى كل مقيس عليه اه وهذا لا يسلم الا ان ثبت أنه الاصطلاح ( قوله قال الحفيد الخ )  
سبق ما فيه عن عبد الحكيم على ما فيه ( قوله واحتياج الى التقدير ) أى تقدير المعقول محسوسا  
( قوله فالمشبه به أصل ) أى لان خلق الكرم فى هذا الوجه أظهر ( قوله لكن لها آلات )  
يفيد أن المدرك هو النفس وما عداها آلات ( قوله لامور مشتركة ) أى كاللون وقوله لامور  
يخالف بعضها بعضا أى كاللون مع الرائحة قاله بعض المشايخ ( قوله وللنفس قوة بها يحدث الخ )  
فالقوة الشهوية والقوة الغضبية آلتا ادراك لامدركات لانهما محركتان والمدرك على التحقيق  
انما هو النفس فقط وقيل المدرك النفس والحواس الخمس الظاهرة والباطنة وعبارة المقاصد  
المبحث الثالث اختص الحيوان لزيادة اعتداله بقوى تسمى نفسانية وهى امامدركة أو محرركة أما  
المدركة فالحواس الظاهرة والباطنة وكل منهما خمس ثم قال وأما المحركة فنهاشوقية باعثة على  
جذب ما يتصور ناعما وتسمى شهوية أو دفع ما يتصور ضارا وتسمى غضبية ومنها فاعلة بتقدير  
الاعصاب الى جهة مبدئها كما فى القبض أو الى خلاف جهته كما فى البسط اه ( قوله وهى الغضب )  
بالعين والضاد المعجمتين وما فى بعض النسخ من الاهمال تحريف ( قوله الاوليات ) هى العلوم  
الضرورية ولعل أصالة المحسوسات لها باعتبار الغالب ( قوله ليس المراد هنا بالخيالات الخ )

وتقدم في بحث الوصل والفصل من الصور المحفوظة في الخيال المدركة بالحس المشترك المتأدبة اليه من الخواص الظاهرة فان الاعلام الياقوتية التي جعلها أهل هذا الفن من الخياليات ليست من الصور المحسوسة المدركة بالحس المشترك اذ لم يتعلق بها احساس قط بل المراد بها ماسياتي في قول الشارح وهو المعدوم الخ وكذا ليس المراد بالوهميات هنا ما اصطلاح عليه الحكماء وتقدم في بحث الفصل والوصل من المعاني الجزئية المدركة بالوهم كصداقة زيدان مخصوصة لان أنياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن أن يدرك بالخواص الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست ايضا مما له تحقق كصداقة زيد بل المراد بالوهميات ما سياتي من قول المصنف فدخل فيه الوهمي أي ما هو الخ لکن في جعل الخياليات مما لا تدرك بالقوة العاقلة نظرا ليجنفي فان الخيالي يدرك بها وأما مادته فمدركة بالخواص على ما سيجيء اه ملخصا من يس وغيره (قوله والوجدانيات) أي المدركة بالوجدان أي القوى الباطنة كالالم والجوع واللذة اه يس (قوله تسهيلات للضبط الخ) فديقال هذا الغرض حاصل على تقدير تفسير الحسي بمعناه المشهور أعني المدرك باحدى الخواص وتفسير العقلي بما عداه فيدخل فيه الخيالي مع أن هذا أولى من حيث ان فيه تجوزا في تفسير العقلي فقط بخلاف ما سلكه فان فيه تجوزا في تفسير كل منهما وكان الخامل له على ما ذكر أن ادخال الخيالي في الحسي أنسب لقربه منه من حيث انه يدرك من حيث مادته بالحس وقد يقال ادخاله في الحسي نظرا للحيثية المذكورة ليس أولى من ادخاله في العقلي من حيث نفسه فان العقل يدرك نفس الخيالي اه سم وفي الفري

والوهميات والوجدانيات  
أراد أن يجعل الحسي  
والعقلي بحيث يشملانها  
تسهيلا للضبط بتقليل  
الاقسام فقال ( والمراد  
بالحسي المدرك هو أو  
مادته باحدى الخواص  
الحس الظاهرة) أعني  
البصر والسمع والشم  
والذوق واللمس ( فدخل  
فيه) أي في الحسي بسبب  
زيادة قولنا أو مادته

محصله أن الدليل على عدم ارادة المعنى المتعارف للخيالي والوهمي أن المثالين اللذين ذكرهما المصنف لا يصدق عليهما الخيالي والوهمي بل المعنى المتعارف لهما ولك أن تستدل أيضا على ذلك بأن الخيالي بالمعنى المتعارف داخل في الحسي من غير حاجة الى قيد أو مادته وبأن الوهمي بالمعنى المتعارف داخل في العقلي المقسم بقوله والمراد بالعقل ما عدا ذلك من غير حاجة الى تفسير الوهمي بقوله أي ما هو غير مدرك بها لکنه لو أدرك لكان مدركا بها كذا يؤخذ من عبد الحكيم (قوله ورؤس الشياطين) أي في قوله تعالى شجرة تخرج في أصل الجحيم طلوعها كأنه رؤس الشياطين والتشبيه تخييلي على ما في الكشاف لأن رؤس الشياطين وان كانت محققة في الخارج محسوسة في بعض الاوقات للانبياء والاولياء لکنها على الوجه الذي قصد التشبيه بها فيه وهي كونها أفع الاعضاء وأخبثها من هو أفع الموجودات وأضرها كما تقرر في الاوهام ليست بموجودة في الخارج اه عبد الحكيم (قوله لکن في جعل الخياليات مما لا يدرك بالقوة العاقلة نظرا الخ) فيه أن المدرك بالقوة العاقلة على رأي الحكماء لا يكون الا كليا وخيالي الذي هو المعدوم المركب من الصور المحسوسة جزئي بحيث لو وجد خارجا لأدرك باحدى الخواص الظاهرة اذ هو صورة لا معنى وهو المناسب للتشبيه على أنه لو أريد بالاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية المفهوم السكبي ورد أن أنياب الاغوال كذلك فلا وجه للاشكال في الخياليات دون الوهميات والفرق بينهما بأن الخيالي مستند لشيء موجود محقق وهو المادة بخلاف الوهمي فلذلك جعل الاول عقليا دون الثاني مما لا يفيد فالحق مع الشارح فتدبر (قوله فان العقل يدرك نفس الخيالي) قد علمت ما فيه فتفطن (قوله وفي الفري انما جعلوا الخياليات الخ) في عبد الحكيم أن جعل الخيالي من

انما جعلوا الخيالات من قبيل الحسيات لانها مشتركان في ادراك الصور غير ان الحس يدركها بحضور المادة والخيال بدونها ( قوله وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منهما مما يدرك بالحس ) كما في قوله وكان مجر -  
 الشقيق ) هو من باب جرد قطيعة والشقيق ورد اجر في وسطه سواد ينبت بالجبال ( اذا تصوب ) مال الى السفلى ( او تصعد ) مال الى العلو ( اعلام ياقوت نشره ) على رماح من زبرجد فان كلام العلم والياقوت والرمح والزبرجد محسوس لكن المركب الذي هذه الامور مادته ليس محسوس لانه ليس بوجود والحس لا يدرك الاما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئة مخصوصة ( و المراد ) بالعقل ما عدا ذلك ( أى ) مالا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الحس الظاهرة ( فدخل فيه الوهمى ) أى الذى لا يكون للحس مدخل فيه ( أى ما هو غير مدرك بها ) أى باحدى الحواس المذكورة ( و ) لكنه بحيث لو أدرك لكان مدركا بها ) وهذا القيد يتبذ عن العقلى

انما جعلوا الخيالات من قبيل الحسيات لانها مشتركان في ادراك الصور غير ان الحس يدركها بحضور المادة والخيال بدونها ( قوله وهو المعدوم الذى فرض مجتمعا الخ ) انما سمى هذا النوع بالخيال لاجتماعه من صور محفوظة في الخيال الذى هو خزانة الحس المشترك الذى يتأدى اليه جميع المدركات الحسية اه فترى ( قوله كما في قوله ) أى كشيء به فى قوله ( قوله الشقيق ) هو شقائق النعمان بضم النون اضيفت الى النعمان بمعنى الدم أو الى النعمان بن المنذر لانه انتهى الى أرض فيها من الشقائق ما أعجبه فقال ما أحسن هذه الشقائق أحوها وكان أول من سماها لالا الى نعمان بالفصح وهو وادى طريق الطائف يقال له نعمان الاراك وكانه رد الشاعر الشقائق الى المفرد لضرورة الشعر اذ لم يوجد الشقيق بمعنى الشقائق بل الشقائق للواحد والجمع اه أطول ( قوله من باب جرد قطيعة ) أى من اضافة الصفة الى الموصوف وقال سم فى حواشى المطول أى من اضافة الاعم الى الاخص لان مجر وجر اعم من شقيق ومن قطيعة وهى التى يسمها بعضهم بيانية اه ( قوله اذا تصوب أو تصعد ) قيد المشبه بهذا القيد لان أوراق الشقائق ليست على هيئة العلم من غير ميل الى السفلى والعلو اه أطول ( قوله اعلام ) جمع علم وهو ما يشد فوق الرمح اه أطول ( قوله لكن المركب الخ ) قال فى الاطول ويمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبه به عن كونه خياليا بأن يجعل اعلام ياقوت بمعنى اعلام كالياقوت فى الحررة فيكون تشبيها بليغا وراذلا زبرجد خشب مخضر كالزبرجد فيكون استعارة ( قوله ولا مادته ) أى بنامها سواء أدرك بعض مادته بالحس أولا كندا فى الاطول ( قوله لا يكون للحس مدخل فيه ) بان لا يدرك هو ولا مادته بالحس ( قوله ولكنه بحيث لو أدرك لكان مدركا بها ) اعترض عليه مولانا حيدر رحمة الله تعالى بأن

الحس لأن مادته مدركة بالحس بخلاف الوهمى ( قوله لانها مشتركان فى ادراك الصور ) مبنى على أن الخيال مدرك لا خزانه أو المراد بالادراك ما يشمل حفظها وبعده ذلك فالمراد بالخيال هنا المعدوم الخ ما فى الشرح وهو غير مدرك بالخيال فاعتبار أن كلام مدرك للصور لا يصلح لتوجيه جعل الخيالى بالمعنى المراد هنا من الحسى إلا أن يقال المراد أن الخيالى لما شارك الحس المشترك فى ادراك الصور بالمعنى الشامل للمحفظ جعل مناسب اليه وان لم يكن مدركا به من الحسى ( قوله غير أن الحس يدركها بحضور المادة ) فلا يدرك البصر الصورة الا اذا كانت حاضرة مرئية بالفعل وبعده ذهب تلك الصورة لا يقال له مدرك ( قوله والخيال بدونها ) فالخيال مدرك ولو بعد ذهاب تلك الصورة فلا يعتبر فى ادراكه حضورها ( قوله بمعنى الدم ) فهو من اضافة المشبه للمشبه به ( قوله رده الى المفرد ) أى المقدر على الاحتمال الاول من الاحتمالين الآتين فربما اذ لم يوجد الشقيق بمعنى الشقائق أى بمعنى مفرد الشقائق وبحتمل أن المعنى لم يوجد الشقيق بمعنى الشقائق التى هى المقصودة ههنا لاجل كون المشبه به جمعا فيكون قد عبر به عنها بل الوارد عكسه ( قوله أى من اضافة الصفة الى الموصوف ) وحينئذ فوصفه بالاحرار مع كونه احمر للبالغة فى احمره ( قوله اعم من شقيق ومن قطيعة ) فبين شقيق ومجر عموم وخصوص مطلق اذ المجر يكون شقيقا وغيره والشقيق لا يكون الا مجرا كما يفيد قول الشارح والشقيق ورد احمر ولكن فى عبد الحكيم أن الشقيق فديكون غير مجر اه فلعل كلام الشارح كفسيره مبنى على الغالب ( قوله رحمة الله ولكنه لو أدرك الخ ) أى لو أدرك ادراكا غير وهمى وكان الادراك له نفسه لم



المراد بالادراك المذكور في الشرط ان كان مطلق الادراك فالملازمة غير مسلمة لان المحسوس قد يدرك ادرا كاعقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك في الخارج اتحاد الشرط والجزاء وجوابه ان المراد منه الادراك حال كونه موجودا أو الادراك بنفسه لا بصورته فلا غبار اه  
فترى وقوله فلا غبار أي لا يرد عليه أن المحسوس قد يدرك ادرا كاعقليا بدون الحواس لان المحسوس المدرك على هذا الوجه لا وجود له بل هو أمر يتوهمه العقل وليس المدرك بالعقل نفسه بل صورته ولا يرد عليه اتحاد الشرط والجزاء وفيه شئ الآن يكتفي باختلاف العنوان أفاده يس

يكن ادرا كة نفسه الا بها أفاد التعبير بلو الدالة على الفرض ان ادرا كة نفسه ادرا كة غير وهمي لم يحصل وهذا خرج بعض العقلي وهو العقلي الصرف والوجداني اللذين أدر كبالفعل وأفاد أنه على فرض أن ادرا كة المذكور قد حصل لم يكن الا بالحواس وهذا خرج بقية العقلي وهو العقلي الصرف والوجداني اللذان لم يقع ادرا كهما بعد فانهما لو أدر كا لم يكن ادرا كهما بالحواس فقول المصنف ولكنه لو أدر كة الخ تميز به الوهمي عن العقلي أي عن بقية أفراد العقلي العام فهو تميز خاص عن عام وبقولنا ادرا كة غير وهمي يندفع ما عترض به مولانا حيدر الذي حصله مع زيادة إيضاح ان أنياب الاغوال مثلا على فرض ادرا كها ادرا كة غير وهمي تكون من المحسوسات والمحسوس قد يدرك ادرا كة عقليا بأن تدرك صورته الذهنية بوجه كلي وهذا تعلم ما في الجواب الاول الذي نقله المحشي عن الفترى فان المراد فيه بالوجود التحقق بحيث يكون ادرا كة غير وهمي لا الوجود الخارجي والا كان حاصله مجرد اختيار الشق الثاني في كلام مولانا حيدر من غير تعرض لدفع ما عترض هو به عليه واعتبار الوجود بمعنى التحقق المذكور لا يفني شيئا فان الشق الاول في كلام مولانا حيدر الذي أجاب به الفترى ببناء على اختياره ينبي على فرض الوجود بهذا المعنى لا على اعتبار حال عدم تحققه كما فهمه يس حيث قال في نقله المحشي عنه وقوله فلا غبار أي لا يرد عليه أن المحسوس الخ على أنه بعد ذلك قوله لأن المحسوس اذ على كلامه تكون تسميته محسوسا انما هي باعتبار فرض تحققه كون فرض ادرا كة على اعتبار حال عدمه على أنه كان الواجب حينئذ ان يقول مولانا حيدر لأن المحسوس انما يدرك ادرا كة عقليا بدون الحواس فتفطن وتعلم أيضا ما في جوابه الثاني فان صنيعه بهم أن المراد ادرا كة بنفسه بدون وجوده وتحقيقه وهو فاسد كما لا يخفى هذا ولا يصح أن مراد المصنف لو أدر كة في الخارج لكان مدركا بها اذ العقلي على فرض أنه أدر كة في الخارج يكون ادرا كة بها فلا يميز الوهمي عن العقلي حينئذ بهذا القيد وهذا هو الذي ينبغي أن يعلل به عدم صحة ارادة الادراك في الخارج لأنه يلزم عليه اتحاد الشرط والجزاء فانه لا اتحاد لها على ذلك كما لا يخفى \* فان قلت المراد بالاتحاد أن الادراك بالحواس لازم للادراك في الخارج \* قلنا المطلوب لزوم الجزاء للشرط فكيف يعترض بالاتحاد بهذا المعنى نعم يمكن أن يقال المراد لازم الاتحاد من عدم الفائدة لأنه من المعلوم أن ما يدرك في الخارج يكون ادرا كة باحدى الحواس وكل شئ فرض ادرا كة في الخارج يكون ادرا كة المفروض بها فلا يفيد هذا القيد تخصيص ما قبله كما هو المقصود منه وأما تسليم الاتحاد والجواب بأنه يكتفي باختلاف العنوان ففيه زيادة على ما تقدمت الاشارة اليه أن مجرد اختلاف الشرط والجزاء في العنوان مع الاتحاد لا يفني شيئا فكيف يكتفي به (قوله وجوابه الخ) من كلام الفترى وكلا الجوابين على اختيار الشق الاول (قوله ولا يرد عليه اتحاد الشرط والجزاء)

(قوله وكان الادراك له نفسه) أي على العرف فلا برد أن انياب الاغوال على فرض تحققها ليست هي المحسوسة وانما المحسوس لونها مثلا اه  
منه

وكتب أيضا قوله لو أدرك النخ أى لو أدرك على الوجه الجزئى فلا ينافيه كون أنياب الأغوال متصورة إذ مالا يتصور لم يتصور جعله مشبها به وهذا القيد يميز عما يدرك بالوجدان ويصح قوله وما يدرك بالوجدان عديلا قال الشارح وهذا القيد يميز عن العقلى يعنى به تميز الخاص عن العام واللم يصح الحكم بدخوله فيه وربما يقال أراد التميز عن العقلى الصرف وما ذكرنا أحسن اه أطول (قوله كافي قوله) أى كشبهه به فى قول امرى القيس اه أطول (قوله أيقلتنى) يريد الرجل الذى أوعده فى حب ساسى اه مطول (قوله والمشرقى) صفة لمحذوف أى والسيف المشرقى كما يشير إليه الشارح (قوله مضاجعى) أى ملازى كفى المطول فجعل المضاجعة كناية عن الملازمة قال فى الأطول ولا يبعد أن يراد بالمضاجع حقيقته ويكون فيه اشعار بان قصد أحد قتلى لا يمكن الا فى حال اضطجاعى ونوى (قوله كأنياب أغوال) الانياب جمع ناب وهو السن خلف الرباعية والأغوال جمع غول وهى ساحرة الجن والمنية وشيطان يأكل الناس أو دابة رآها العرب وعرفتها وقتلها تأبط شرا اه أطول (قوله والحال أن مضاجعى الخ) جعل مضاجعى مبتدأ والمشرقى خبرا ولا بأس بتقديم الخبر مع كونه معرفة كالمبتدأ لانه يجوز فيها لا التباس فيه على ما هو التحقيق ولا التباس هنا لانه يعلم من استبعاد القتل أن له ملازم ما يمنع القتل فاللائق تعيينه بالمشرقى لا تعيين المشرقى به ومن الناس من توهم أن الشارح جعل الكلام قلبا وابتلى ببيان نكتة القلب ولم يأت بما يفيد اه أطول (قوله الى مشارف اليمن) هى قرى وجعل فى القاموس مشارف من الشام وانما رد المشارف الى المشرقى لان الجمع لا ينسب اليه ما لم يرد الى المفرد اه أطول (قوله وسهام النخ) أشار الى أن مسنونة صفة لسهام محذوفة وأن معنى مسنونة محذوفة

( كافي قوله )

أيقلتنى والمشرقى مضاجعى

( ومسنونة زرق كأنياب

أغوال )

أى أيقلتنى ذلك الرجل

الذى توعدنى والحال أن

مضاجعى سيف منسوب

الى مشارف اليمن وسهام

محددة النصال صافية

أى على أن المراد لو أدرك بنفسه وقوله وفيه تئى أى لأن الادراك بالنفس لا يكون الا باحدى الحواس كما أن الادراك الخارجى لا يكون الا باحدى الحواس وهو منشأ الحكم بالاتحاد اذا أريد الادراك الخارجى فيحكم بالاتحاد اذا أريد الادراك بالنفس لا يختص باحدى الحواس كما هو واضح (قوله لو أدرك على الوجه الجزئى) بحيث يكون ادرا كه بنفسه (قوله متصورة) أى بوجه كلى (قوله وبهذا القيد) أى قول المصنف لو أدرك لكان مدر كها (قوله ويصح قوله) عطف على يميز (قوله تميز الخاص عن العام) أى بحيث يكون التميز عن بقية الافراد لعن خصوص ما يدرك بالوجدان (قوله عن العقلى الصرف) هذا هو الذى ذكره عبد الحكيم لكن الا فيد ما قبله كما لا يخفى والعقلى الصرف هو الامر الكلى الذى يدرك العقل (قوله وما ذكرنا أحسن) أى ما ذكرناه من أنه للتمييز عما يدرك بالوجدان أحسن مما ذكره الشارح بمعنييه هذا هو الظاهر ثم رأيت عن بعض المشايخ وقال شيخنا مراده بما ذكره أنه من تميز الخاص عن العام اه ولعل حمله على ذلك لتصح دعوى الاحسنية (قوله لا يمكن الا فى حال اضطجاعى ونوى) أى لا يطمع هذا الاحد ولا يحاول قتلى الا فى تلك الحالة ومع ذلك لا يمكن فيها القتل أيضا ولا يصل اليه لوجود المشرقى والمسنونة الزرق فى تلك الحالة وبحتمل أن يكون المقصود نفس مضاجعته اشارة الى أنه لا يحاول قتله ولا يطمع فيه الا فى حال اضطجاعه وفى حال اضطجاعه معه المشرقى فلا يصل اليه (قوله فاللائق تعيينه بالمشرقى النخ) أى فيجعل المعلوم مبتدأ والمجهول خبرا كما هو القاعدة (قوله ومن الناس من توهم النخ) عبارة عبد الحكيم قوله والحال أن

النصال والافالسن في الحقيقة وصف لنصا لها وان معنى زرق صافية مجلوة والانصب بقوله كأننياب  
 اغوال أن المراد رماح مسنونة الاسنة لان الاسنة هي الأشبه بأننياب الاغوال لانها أعظم من  
 النصال والانصب بقوله زرق تفسير السن بالتعديد والمقل على ما في القاموس أفاده في الاطول  
 وأقول يلزم على تفسير السن بالتعديد والمقل أن لا يكون لقوله زرق كبير فائدة لاستفادة الصفاء  
 والجللاء على هذا من مسنونة خاصته الشارح أولى تأمل ( قوله وأننياب الاغوال مما لا يدركها  
 الحس ) أي ولا يدرك مادتها قال في الاطول وفي كون أننياب الاغوال مما لا يدرك مادته بالحس  
 نظر لان مادته العظم وكأنه مبني على توهم أننياب لامن جنس العظم لانها تفعل مالا يمكن للعظم بل  
 لا يعلم ان مادته أي شيء لانه لا مناسبة لها بشئ من القواطع ولا تتعرض على صورة الناب المتعارف  
 بخصوصه بل على صورة مهيأة له مناسبة في الجملة لصورة الناب اه أقول مادة المشبه به الانياب  
 والاغوال فعلى تسليم أن الانياب موجودة وهو الظاهر ليست الاغوال موجودة فلا يخرج  
 بوجود بعض مادته عن أن يكون وهميا وانما قلنا وهو الظاهر لان الانياب عند التعليل انما تعتبر غير  
 مقيدة بالاضافة الى الاغوال كما فعل في اعلام باقوت والانياب لا بقيد تلك الاضافة موجودة  
 فاحفظه ( قوله أن من قوى الادراك ) أي القوى التي يتم بها امر الادراك فلا يقال هذا يقتضي  
 أن المفكرة مدركة والمقرر خلافه ثم هذا نوطئة لقوله والمراد بالخيالي الخ وذكروه مع أنه مفهوم مما  
 تقدم لان مع زيادة تحقيق ( قوله ما يسمى متخيلة ومفكرة ) أي قوة واحدة تسمى متخيلة اذا  
 استعملتها النفس بمعونة الوهم ومفكرة اذا استعملتها بمعونة العقل ولومع الوهم وفي الحفيد هنا  
 كلام غير ظاهر ( قوله ومن شأنها تركيب الصور ) أي المدركة بالحس المشترك وقوله والمعاني أي  
 المدركة بالواهمة ( قوله والتصرف فيها ) أي بالتركيب والتفصيل فهو عطف لازم وكذا ما بعده  
 ( قوله واخترع أشياء لا حقيقة لها ) كأنسان له جناحان أو رأسان أو لارأس له ( قوله ما اخترعته  
 المتخيلة ) أي على صورة المحسوس فهو بحيث لو وجد كان مدركا بالحس الظاهر ( قوله ما يدرك

مضاجعي الخ أشار الى أن الجملة حال وأن المضاجعة كناية عن الملازمة وأن في البيت قلبا لأن المقصود  
 أتقتلني والحال أن معي ما يمنعك عن قتلي دون ما يمنعك عن قتلي معي اه وقوله قلبا أي جعل  
 الموضوع محولا وبالعكس وقوله لأن المقصود الخ أي لأن كون شيء معه ومضاجعته معلوم وانما  
 المجهول كونه مشرفيا ورد معاوية كلام عبد الحكيم بأنه تحكم بل تعسف الابتكارية وتكف  
 فالظاهر أن الشارح أراد حاصل المعنى فافهم اه فتدبر ( قوله قال في الاطول وفي كون  
 أننياب الاغوال الخ ) كلامه مبني على أن المشبه به هو الانياب والاغوال قيد خارج عن المشبه به  
 وكلام المصنف والشارح والحشى مبني على أن المشبه به أننياب الاغوال وعليه يكون المتكلم من جملة  
 المشبه وبمحتمل أن كلام الاطول مبني على هذا أيضا إلا أنه جار على أن الغول لها تحقق كما تقدم  
 للحشى نقله عنه فيكون معنى كلامه أن في كونها مما لا يدرك مادته بالحس نظرا لأن مادته العظم  
 بل هي مدركة بالحس والمصنف والشارح والحشى كل منهم جار على أن الغول لا تحقق لها فافهم  
 ( قوله أي القوى التي يتم بها امر الادراك الخ ) مقتضى كون النفس بسيطة والبسيط لا يدرك  
 الجزئي أن المدرك لما تركبه المتخيلة كما هو ظاهر الشارح اذ ليس من مدركات الحس ولا من  
 مدركات الوهم ( قوله رحمه الله والمراد بالخيالي الخ ) ربما يشعر بأنه مسمى به لأنه ركب الخيال

مجلوة وأننياب الاغوال  
 مما لا يدركها الحس لعدم  
 تحققها مع انها لو أدركت  
 لم تدرك الابحس البصر  
 وبما يجب أن يعلم في هذا  
 المقام أن من قوى  
 الادراك ما يسمى متخيلة  
 ومفكرة ومن شأنها  
 تركيب الصور والمعاني  
 وتفصيلها والتصرف فيها  
 واخترع أشياء لا حقيقة  
 لها والمراد بالخيالي المعلوم  
 الذي ركبته المتخيلة من  
 الامور التي أدركت  
 بالحواس الظاهرة  
 وبالوهمي ما اخترعته  
 المتخيلة من عند نفسها كما  
 اذا سمع أن الغول شيء  
 يهلك الناس كالسبع  
 فاخذت المتخيلة في  
 تصويرها بصورة السبع  
 واخترع ناب لها كالسبع  
 ( وما يدرك بالوجدان )  
 أي دخل أيضا في العقلي  
 ما يدرك

بالقوى الباطنة) قال في الاطول فسروا الوجداني بما يدرك بالقوى الباطنة ومدر كانتا لا تخرج  
 عن الصور والمعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فان المدرك من القوى الباطنة اما المحسوس المشترك  
 وهو لا يدرك الا الصور واما الواهية وهي لا تدرك الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فليس  
 ما يدرك بالوجدان بعد الخيالي والوهمي السابقين الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس لكن في  
 كون كل ما يدرك بالقوى الباطنة وجدانيا خفاء اذا المشهور في الوجداني ما يجده كل احد من  
 نفسه عقليا صرفا كان كاحوال نفسه او مدر كابواسطة قوة باطنية فتخصيص الداخل بالوجداني  
 من بين سائر مدركات القوى تخصيص بلا مخصص اه وهذا يفيد ان المراد بالقوى الباطنية  
 الحواس المحسوسة الباطنة وكذا كلام المطول والحفيد وقوله ما يجده كل احد من نفسه أي دون  
 ما يدركه من غيره كما يقتضيه عموم تفسيره بما يدرك بالقوى الباطنة وقوله عقليا صرفا الخ أي  
 وتفسير الوجداني بما ذكر يخرج هذا العقلي الصرف فتحصل ان تفسيره بذلك غير جامع وغير  
 مانع وسيأتي عن الحفيد الاعتراض بأن اللذة والالم الجعولين من الوجدانيات غير مدركين بالقوى

بالقوى الباطنة ويسمى  
 وجدانيا ( كاللذة )

بمعنى المتخيلة أولا لأنه خيال بمعنى متخيل بالفتح لأنه معدوم متخيل فنسبته على الاول من نسبة الشيء الى  
 فاعله وعلى الثاني من نسبة الجزئي الى كليته لكن تقدم عن المحشى أنه نسب الى الخيال ليكون  
 مادته مما ترسم في الخيال ( قوله الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس ) أي فهي المراد بما يدرك  
 بالوجدان والوجه ان المدرك لهذه المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس هو الواهية وقيل قوة أخرى  
 غيرها قال الامام الرازي كلا القولين محتمل فان كانت هي الواهية فالفرق بينها وبين الوهميات  
 بالمعنى المشهور ان الوجدانيات يكون ادراكها بمحصل أنفسها والوهميات يكون ادراكها  
 بمحصل صورها كذا حقيقه بعض الفضلاء في حواشيه على شرح المختصر الاصولي اه عبد  
 الحكيم ومن هذا يعلم ان قول الشارح بالقوى الباطنة منظور فيه لتعدد تلك القوة بتعدد  
 الانشصاص أو محمول على اعتبار الجنس ( قوله لكن في كون كل ما يدرك بالقوى الباطنة ) أي  
 دون غيره ( قوله خفاء ) وجه الخفاء كما أشار له بقوله اذا المشهور الخ أنه يشمل ما أدركه من غيره  
 نفسه كجوع زيد وعداوة الذئب وصداقة عمرو ولبكر فان هذه الامور القائمة بالغير غير وجدانية  
 مع دخولها في التفسير المذكور ولا يشمل العقلي الصرف كادراك الانسان شرف علمه مع أنه  
 وجداني فتفسيره المذكور غير مانع وغير جامع وسيأتي ما في كون بعض الوجدانيات عقليا صرفا  
 فتنبه ( قوله كاحوال نفسه ) أي كادراكه تكيف نفسه بالعلم ( قوله او مدر كابواسطة الخ )  
 عطف على عقليا والفرص أنه مما يجده كل احد من نفسه كاللذة والالم الحسيين ( قوله فتخصيص  
 الداخل الخ ) تفريع على المشهور وهو اعتراض على المصنف أي ولو فسرها بما يدرك بالوجدان  
 في كلام المصنف بهذا التفسير المشهور لزم عليه أنه لا وجه لتخصيصه الداخل في العقلي بالوجداني  
 بل مثل الوجداني غيره كجوع الغير وعداوة الذئب فانها داخله أيضا في العقلي مع أن المصنف لم ينبه  
 على دخولها فكان عليه أن يقول عطفًا على الوهمي وغير ذلك ومحصله أنه ان فسرها بما يدرك  
 بالوجداني بما قاله الشارح لزم عليه أن التعريف غير مانع وغير جامع وان فسرها بالمعنى المشهور لزم  
 على كلام المصنف أنه كما دخل الوجداني في العقلي دخل غيره أيضا فلا وجه لتخصيص الوجداني  
 بالدخول ( قوله كما يقتضيه عموم تفسيره ) أي أن عموم تفسيره يقتضي أن ما يدركه من غيره

الباطنة ويمكن دفع ذلك كله بأن المراد بالقوى الباطنة في التفسير ما هو أعم من الحواس الخمس الباطنة وبالادراك فيه ادراك الشخص من نفسه وكأنه قبل الوجدانيات هي ما يدركه الشخص من نفسه باحدى قواه الباطنية الشاملة للحواس الخمس وغيرها هذا ما تيسر لي في بيان هذا المقام فتأمله وفي ابن يعقوب ما نصه القوى الباطنة مثل القوة التي يدرك بها السبع والتي يدرك بها الجوع والتي يدرك بها الغضب والتي يدرك بها الغم والتي يدرك بها الفرح والتي يدرك بها الخوف ونحو ذلك فهذه الأشياء تدرك بقوى باطنية بسبب تكيف تلك القوى بها فتدركها النفس بها وتسمى تلك القوى وجدانا وسميت عقلية لخفاها وعدم ادراكها بالحواس وليست من العقليات الصرفة لأنها جزئيات موجودة في الخارج لا كلية تدرك بالعقل كالعلم والحياة فإن اعتبرت من حيث أنها كلية تتصور بالعقل خرجت عن معنى كونها وجدانية لكن تسمى بذلك باعتبار أصل ادراكها اه ( قوله ونيل ) انما زاد النيل بمعنى الوجدان لان اللذة لا تحصل بمجرد ادراك اللذبة بل لابد معها من وصول اللذبة الى المستلذ اه حفيد ولم يكتب بالنيل عن ادراك لان مجرد النيل

يكون عزيذ وعداوة الذئب للشاة من الوجداني فهو راجع للنفي أي مدخول دون ( قوله ما هو أعم من الحواس الخمس الباطنة ) أي قد خلت العقليات الصرفة فصارت التعريف جامعا وتدفع اعتراض الحفيد لأن الكلام ليس في خصوص الخمسة ( قوله وبالادراك فيه ادراك الشخص من نفسه ) أي يخرج ما أدركه الشخص من غيره فصارت التعريف مانعا ( قوله هذا ما تيسر لي في بيان هذا المقام ) لا يخفى أن قول الاطول فتخصيص الداخلة الى آخره لم يندفع بما ذكره ويمكن دفعه بأن المصنف اقتصر على محل الخفاء وفي عبد الحكيم أن قول الشارح أي دخل أيضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة أفاد به أنه ليس المراد بما يدرك بالوجدان الوجدانيات مطلقا بل خصوص الوجداني المدرك بالقوى الباطنة فان ما تدركه بنفسنا وعقولنا داخل في العقلي من غير حاجة الى تفسيره بالتفسير المذكور فالترتب على هذا التفسير انما هو الوجداني المدرك بالقوى الباطنة اه وحينئذ فكلام الشارح لا غبار عليه اذ مقصوده التخصيص لا التعريف وكأنه قال أي دخل أيضا في العقلي الوجداني الذي يدرك بالقوى الباطنة دون ما يدرك بالقوى العاقلة ثم يحتمل كلام الاطول وجهها آخر غير ما سلمه المحشى في بيانه وهو أن يكون قوله فسر والوجداني بما يدرك بالقوى الباطنة معناه أنهم لم يجعلوه شاملا لما يدرك بالعقل ليكون ما يدرك به داخل في العقلي قبل أن يراد به ما سبق فالمقصود من الوجداني نوع مخصوص منه ويكون قوله لكن في كون كل ما يدرك الخ على ظاهره بأن لا يقدر فيه ما سبق تقديره من قولنا دون غيره والمعنى أن قولهم ما يدرك بالقوى الباطنة مخصوص بقدرته ما ذكر بالمعاني الجزئية المستندة الى المحسوسات والتي هي مدركات القوة الواهمة لكن في كون ذلك كله وجدانيا خفاء لمخالفته للشهور المفيد أن ما كان منه من أحوال الغير ليس وجدانيا فيكون عمومها ليس مرادا وحينئذ برد على المصنف أن تخصيص الداخلة الخ فكان عليه أن يقول مثلا ودخل غير ذلك ( قوله لأنها جزئيات موجودة في الخارج ) أي في نفس الامر لا بمعنى أنها مدرك بالحواس الظاهرة ( قوله من حيث أنها كلية ) أي بغير يدها عن الشخصات ( قوله رحمه الله ادراك ونيل ) لنيل الاصابة والوجدان والواو بمعنى مع أي ادراك بجامع نيل المدرك فالادراك جنس يشمل جميع

وهي ادراك ونيل

من غير احساس وشعور بالمدرک لا يكون التذاد ا ه ع ق ( قوله لما هو الخ ) أى الامر لائق  
بالمدرک کالتکيف بالخلاوة للذائق ا ه ح ف ي د ( قوله عند المدرک ) انما قيد بذلك لان المعبر  
کما لیته وخبر یته بالقياس الى المدرک لاقى نفس الامر لانه قد یعتقد الکمالية والخبرة فی شىء فيلتن  
به وان لم یكونا فيه وقد لا یعتقدهما فبما تحققنا فيه فلا یلتن به ا ه ح ف ي د على المطول ( قوله من حيث  
هو كذلك ) أى کمال وخبر وانما قال ذلك لان الشئ کالمسک قد یكون کمالا وخبراً من وجه دون وجه  
ولا التذاد به انما یكون من ذلك الوجه ( قوله وليساً ایضاً من العقلیات ) أى حتى یدخل فى العقلی  
( قوله الصرفة ) أى التى لا یلتحق بها احساس أصلاً ( قوله لکونهما من الجزئیات ) اذ الکلام

الادراکات والمجمعة للنیل تمیز اللذة عما لا یجامع النیل أعنى الادراک بالشئ فان الادراک الذى  
یکون بالشئ لیس بلذة بل یخيلها فلا یرد ما قبل أن هذا التعریف یقتضى أن لا یكون اللذة والالم  
من قبیل الادراک لأن المركب من الشئ وغيره لا یكون ذلك الشئ بل لا تكون اللذة ماهية واحدة  
وحدة حقیقیة وعند المدرک متعلق بکمال وخبر أى یكون کما لیته وخبر یته عند المدرک بأن یكون  
معتقداً کما لیته وخبر یته فید بذلك لانه لو لم یعتقده لا یلتن به ولو اعتقده ولا یكون کمالا  
وخبراً فى نفس الامر یلتن به والسکال ما یخرج به الشئ من القوة الى الفعل وهو من حيث انه  
یقتضى براءة من القوة لذلك الشئ یسمى کمالاً وباعتبار کونه مؤثراً عنده خيراً وانما ذکرهما  
لتعلق اللذة بهما وأخر الخبر لانه یفید تخصيصاً للسکال وقيد بالحیثیة لان الشئ قد یكون کمالاً  
وخبراً من وجه دون وجه والتذاد بالوجه الذى هو کمال وخبر ا ه عبد الحکیم وقوله أى ادراک  
بجامع نیل المدرک کادراک التکيف بالخلاوة مع نیل انما التکيف وقوله بل یخيلها أى والکلام  
فى اللذة المحققة لا المنخيلة لکن فى المطول ما یفید أن الکلام فى اللذة الشاملة للذة الحسية الوهمية  
وذلك أن تکيف الواهمة بصورة شئ مرجو حصوله لقوة الاسباب الآخذة فى حصوله کوصول  
المحبوب الذى هو معنى جزئى متعلق بحسوس کمال الواهمة وادراک لذة حسية وهمية وحينئذ  
فیراد بالادراک والنیل ما یم التخيل وقوله ما یخرج به الشئ من القوة الى الفعل وذلك أن الخلاوة  
موجودة فى الذائقة بالقوة فاذا تکيفت القوة للذائقة بالخلاوة فقد وجدت الخلاوة بالفعل بعد  
ما كانت بالقوة والسکال الذى أخرجها من القوة الى الفعل هو التکيف المذكور وادراک هذا  
التکيف هو اللذة وقوله براءة من القوة أى خروجها وقوله مؤثراً عنده أى واللذة انما هى  
باعتبار الحصول والتأثير کما ذکره المحقق الطوسى فى شرحه للإشارات کذا فى الاطول وقوله  
لانه یفید تخصيصاً للسکال أى لان ما یخرج به الشئ من القوة الى الفعل قد لا یكون خيراً واللذة  
انما تحصل بالخبر ( قوله کالتکيف ) تمثيل للامر الملائق ( قوله للذائقة ) أى للقوة الذائقة  
وهو متعلق بالتکيف ( قوله لان الشئ ) أى کالمسک وقوله من وجه أى کرائحته وقوله دون  
وجه أى کطعمه کذا قبل والمناسب کالتکيف برائحة المسک وقوله من وجه ککونه منعشاً للروح  
وقوله دون وجه ککونه مبطناً لبره جراحته ( قوله رحمه الله ان ادراک هذين المعنيين ) أى  
ادراک هذين الادراکين المخصوصين وقوله وليساً ایضاً من العقلیات الصرفة عطف على ما فهم  
من قوله ولا یخفى الخ من انهما ليسا من الحسیات ( قوله اذ الکلام فى لذة هذا الشئ المخصوص  
الخ ) یفید أن لذة الامر السکلی کلیة وكيف یتأى الا لتذاد بالسکلی مع انه لا بد من التکيف بما

لما هو عند المدرک کمال  
وخبر من حيث هو كذلك  
( والالم ) وهو ادراک  
ونیل لما هو عند المدرک آفة  
ومن من حيث هو كذلك  
ولا یخفى أن ادراک هذين  
المعنيين لیس بشئ من  
الحواس الظاهرة وليساً  
ایضاً من العقلیات الصرفة  
لکونهما من الجزئیات

في لذة هذا الشيء المخصوص وفي ألم هذا الشيء المخصوص اه سم (قوله المستندة الى الحواس) أي  
الباطنة اه بس (قوله بل من الوجدانيات الخ) لا يخفى أن اللذة ليست من المحسوسات الظاهرة  
ولامن المعاني المتعلقة بها فلا تكون من مدركات القوى الباطنة فالاولى أن يجعل الوجدان قوة  
أخرى غير القوى المشهورة كما أشار اليه قدس سره في بحث القوى من شرح المقاصد اه حفيد  
على المطول (قوله والمراد ههنا اللذة والألم الحسيان) أي الناشئان عن الحس قال الفري محصل  
الفرق بين اللذة العقلية والحسية أن الحسية ما يكون المدرك بالكسر من الحواس والمدرك مما  
يتعلق بالحواس وأما العقلية فهي ما يكون المدرك فيه العقل والمدرك من العقليات كالادراك  
وقس على هذا الفرق بين الألمين وكتب أيضا قوله اللذة والألم الخ اعلم أن حد كل من اللذة والألم  
يشمل عقلي بل منهما وهو ما يكون ادراكه بمجرد العقل والمدرك عقلي محض كاللذة التي هي  
ادراك الانسان شرف علمه المحض والتألم الذي هو ادراكه نقصان جهله الخالص لكن المقصود  
اللذة والألم الحسيان لانهما هما المحتاج لادخالهما في العقلي وذلك كاللذة والألم الحاصلين للنفس  
بنيل الذائقة لذوقها الخلو أو المر وبنيل الباصرة لبعصرها الخليل أو الخبيث وبنيل اللامسة لموسها  
اللين أو الخشن وبنيل السامعة لسموعها المطرب أو المنكرو وبنيل الشامة لشمومها الطيب أو  
المنفر وفهم من قولنا كاللذة الحاصلة للنفس وجه كونها باطنية ولو كانت أسبابها حسية فالذوق

المستندة الى الحواس بل  
من الوجدانيات المدركة  
بالقوى الباطنة كالشبع  
والجوع والفرح والغم  
والغضب والخوف وما  
شاكل ذلك والمراد ههنا  
اللذة والألم الحسيان

يلتذبه اذ اللذة بالشيء هي ادراك التكيف به والتكيف بالشيء يستدعي جزئته فان كل امر نتحقق  
خارج الاذهان فهو جزئي ومثل هذا يقال في الألم والحق ان الوجدانيات كلها ليس منها ما هو  
عقلي صرف فانها لا بد فيها من أن توجد بذاتها وتحصل للنفس بانفسها وبهذا تعلم ما في قول  
الشارح فيما يأتي والا فاللذة والألم الخ (قوله أي الباطنة) مبنى على أن المراد باستنادها الى الحواس  
ادراكها وليس بلازم لصحة ان يراد بالاستناد اليها انها متعلقة بمدرك بالحواس الظاهرة  
فاللذة متعلقة بالتكيف بالخلوة مثلا المدركة تلك الخلوة بالذوق فاللذة مستندة الى الذوق بالواسطة  
ولذلك سميت اللذة حسية (قوله ليست من المحسوسات الظاهرة) أي المدركة بالحواس الخمس  
الموصلة للحس المشترك (قوله ولا من المعاني المتعلقة بها) أي كعداوة الذئب فانه معنى جزئي  
متعلق بمحسوس وهو الذئب بخلاف اللذة فانها متعلق بمحسوس بل تعلق بالتكيف الذي تعلق  
بمحسوس وقد يقال انها متعلقة بمحسوس وهو الخلوة الا انه بواسطة ولم يشترط عدم الوساطة  
في متعلقات الواحمة (قوله ما يكون المدرك بالكسر من الحواس) أي لذة يكون المدرك  
لمتعلقها بالواسطة كالخلوة من الحواس كالذوق (قوله والمدرك) أي الذي هو المتعلق بالواسطة  
كالخلوة وقوله مما يتعلق بالحواس أي بان تدركه الحواس ولا شك أن الذوق مدرك للخلوة  
وهذه الجملة ايضاح لما قبلها (قوله ما يكون المدرك فيها العقل) أي لذة يكون المدرك لمتعلقها  
كالادراك الذي هو العلم العقل فقوله كالادراك تمثيل للمدرك بالفتح ويصح أنه تمثيل للذة  
العقلية أي كادراك التكيف بالعلم بالجزرات وقد علمت ما في ذلك (قوله وكتب أيضا الخ) هذه  
الكتابة لا تخالف ما قبلها (قوله كاللذة التي هي الخ) أي ادراك التكيف بعلمه الشيء وقوله  
المحض والخالص لعله لتحقيق جهة الخبرة في الاول والشرية في الثاني (قوله وفهم من قولنا  
كاللذة الخ) أي قولنا لانه عبارة في سابق وذلك كاللذة والألم الحاصلين الخ لكن المحشى

مثلا انما يدرك به حلاوة الحلو وايسر الحلاوة نفس اللذة بل هي معنى حصل عن ادراك الحلاوة في قوة باطنية نفسانية وقد تكون اللذة وهمية كما يوجد من استطابة صورة الموجود عند نوم الانصاف به وعلى هذا لا يقال اللذة حسية كسائر المحسوسات فاعني كونها وجدانية باطنية لانا نقول معناها قائم بالنفس ولو كان سببه الحس اه عقي ( قوله من العقلية الصرفة ) كالعلم والحياة قال في المطول فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة اه ( قوله أي المعنى الذي الخ ) وهو في زيد كالاسد الجراءة كما سيأتي لا الشجاعة لان تغاها في الاسد اذ هي

غير عبارة عقي التي نصها وذلك كاللذة الحاصلة للنفس الخ وعلاها بالقول صريح لكن المحشى قصدا ولا اصلاحه التمثيل به بعد ذلك بما هو من الآلام تدبر ( قوله بل هي معنى حصل الخ ) وذلك لان المعنى هو ادراك ونيل للتكليف بالحلاوة ( قوله لانا نقول الخ ) لاحاجة اليه وكأنه قصد زيادة الايضاح ( قوله فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات الخ ) محط النفي هو القيد فلا ينافي ما تقدم من أنها من الوجدانيات ( قوله كالعلم والحياة ) تمثيل للعقلية الصرفة باللذة العقلية ( قوله رحمه الله والافالذة والالم العقليان من العقلية الصرفة ) أي لانها كليان لانها اما ادراك الكلبي كادراك الملكات الفاضلة أو ادراك الجزئي بوجه كلي كادراك المجردات كالواجب تعالى وكلاهما كلي فيدرك بالعقل لاجزئي حتى يدرك بالوجدان وفيه ان تعقل المعقول الملائم مثلا انما يكون لذة عقلية من حيث ينيله وحصوله للعقل وتكليفه بصورته لا من حيث ذاته فان لا لتداذ في الحقيقة ينيله وحصوله لابذاته ولا شك انه من هذه الخئية جزئي ككل كلي من حيث حصوله في العقل وكذا كل ادراك من حيث ينيله وحصوله في القوة المدركة وتكليفها به فيدرك بالوجدان قطعا وان لم يستند الى الحس لانه جزئي معنوي موجود في المدرك كالشبع وقد يجاب بان المراد انها من حيث انها كلي عقلي صرف فتدخل فيه فلا حاجة الى تفسيره بما يعبره وان لم تدخل فيه من حيث انها لذة عقلية وجزئي معنوي فقول المطول ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة أي ليست من الوجدانيات الصرفة من كل وجه بخلاف الحسية فانها لا تستنادها الى الحس جزئي محض وجداني صرف من كل وجه لا يدرك الا بالوجدان ولا يخفى ضعفه فليتم اهل معاوية وقوله كادراك الملكات الفاضلة الخ فيه ان اللذة ادراك ونيل لما هو كالأي لما يخرج به الشيء من القوة الى الفعل وتلك الملكات والمجردات ليست كذلك نعم يمكن ان يقال المعنى ادراك التكليف بالملكات الفاضلة وبالمجردات أي وادراك الوجه الذي أدركت به المجردات لكن كلامه بعد في الاشكال والجواب لا يلائم ذلك كما لا يخفى والذي في المطول أنه لا شك في ان القوة العاقلة كمال كادراك المجردات وانها لتدبر ادراك هذا الكمال فاللذة هي ادراك الادراك أي ادراك التكليف بادرار المجردات لكن برده عليه ان هذا الكمال جزئي وان كان متعلقه كلياً فكيف تدركه القوة العاقلة وتلتد بذلك وان تلك اللذة أيضا جزئية فكيف تكون من مدركات العقل وقوله وادراك الجزئي بوجه كلي والواصل حينئذ هو الوجه الكلبي فلا يقال يستحيل وصول الواجب وقد علمت أنه لا يصح الابتدأ برأي وادراك التكليف بادرار المجردات وحينئذ يسقط هذا القيل ولا يحتاج الى الجواب المذكور وقوله وكذا كل ادراك ابطال لقوله وكلاهما كلي وقوله وقد يجاب الخ فيه أن اللذة نفسها ليست كلياً أصلاً وانما

والافالذة والالم العقليان  
من العقلية الصرفة  
( ووجهه ) أي وجه الشبه  
( ما يشتر كان فيه )



الاقدم عن روبة وذلك يختص بالنفس العاقلة اه سم وكتب أيضا قوله أي المعنى الخ قال في  
العروس وما حيث وقعت في الحدود منكرة موصوفة بمعنى شيء لكنها في هذا المحل ليست بمعنى شيء  
لانه عند أهل السنة الموجود وجه الشبه قد يكون عدسيا اه (قوله أي المعنى الذي قصد اشتراك  
الطرفين فيه) أي زيادة اختصاص له بهما كافي المطول وغيره (قوله وذلك) أي هذا التفسير

ذوالحيثيتين متعلقها الذي هو الملاكات والمجردات على زعمه (قوله رحمه الله أي المعنى الذي قصد  
اشتراك الطرفين فيه) أي قصد عرفا لا يقصده أهل العرف من الامور العامة التي ليس لها  
زيادة اختصاص بالمشبه والمشبه به كالحوانية والوجود في تشبيهه بدبالاسد لا يصلح وجه شبه  
اللهم الآن تعرض فائدة كالتعرض بغاوة السامع هذا ما جرى عليه المحشى وفي المطول ووجهه  
ما يشتركان فيه أي وجه التشبيه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا وتخييلا والافز يد  
والاسد في قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجمعية والحوانية وغير ذلك من المعاني مع  
ان شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصديان اشتراكهما  
فيه اه وقوله مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه أي اذا كان القصد تشبيهه بدبالاسد في الشجاعة  
لانه لا يصلح شيء منها أن يكون وجه شبه اه عبد الحكيم وقوله فالمراد المعنى الذي له مزيد الخ أراد  
بالمعنى ما يقابل العين سواء كان تمام ماهيتها أو جزأ أو خارجا وبالاختصاص الارتباط والتعلق  
اذا الاختصاص بالمعنى المشهور لا يقبل الزيادة والنقصان والمقصود انهما كان التشبيه عبارة  
عن الدلالة على اشتراك أمر آخر في معنى وادعاء مماثلته معه لا بد أن يكون لوجه التشبيه مزيد  
ارتباط وتعلق بالمشبه به والمشبه في اعتقاد المتكلم في التشبيه الغير المقلوب مزيد ارتباط بالمشبه  
به نحو زيد كالاسد وفي التشبيه المقلوب مزيد ارتباط له بالمشبه نحو الاسد كزيد فلا حاجة الى  
ما قيل المراد بقوله بهما أي باحدهما كافي قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان مع انهما يخرجان  
من المالح فانه توجيه فاسد لان البيهقي نص في معناها لا يحتمل غيره وما في الآية على حذف المضاف  
أي مجتمعهما اه عبد الحكيم وقوله في التشبيه الغير المقلوب الخ أي فالكلام على التوزيع  
وقوله أي باحدهما هو خصوص المشبه به هكذا فهم عبد الحكيم من كلام هذا القائل وهو القائل  
المزوي ويحتمل أن مراده الاحد الدائر والكلام على التوزيع وقوله أي باحدهما ليس  
تأويل للثنية كما فهم عبد الحكيم بل تقدير مضاف كافي الآية على أنه تقدم لنا عند قول المصنف  
وأما توكيده الخ أن الفري اعترض على ما قاله الشارح في المطول هناك من أن نحو جاء في الرجلان  
كلاهما ليس لدفع توهم عدم الشمول لأن المثني نص في مدلوله لا يطلق على الواحد ممنوع وذكر  
لذلك شواهد وفي الفري فالمراد المعنى الذي الخ نقل عن الشارح أن هذا اذا كان وجه الشبه أمرا  
خارجيا أما اذا كان داخليا أو تمام ماهية الشيء فلا ينبغي أن يشترط هذا القيد أعني زيادة الاختصاص  
اه وسياتيك عند قول المصنف وهو ما غير خارج أن ذلك لا يناسب صنيع الشارح (قوله لكنها  
في هذا المحل ليست بمعنى شيء الخ) أي فالشارح عذر في ذلك لكن لا عذر له في جعلها موصولة  
وقوله لزيادة اختصاص بهما أي لا بد في كل تشبيه من زيادة ارتباط وجه الشبه بالمشبه والمشبه به  
على ارتباطه ببعض ما عداها بحيث لا يكون فهما وفي غيرهما سواء حتى يكون مفيدا نعم ان  
عرض داع كالتعرض بغاوة السامع لا يشترط ذلك وقد عانت ما تقدم عن عبد الحكيم فتدبر

أي المعنى الذي قصد اشتراك  
الطرفين فيه وذلك أن  
زيد والاسد يشتركان في  
كثير من الذاتيات وغيرها  
كالحوانية والجمعية  
والوجود وغير ذلك

المزاد فيه القصد اه سم ( قوله مع أن شيأ منها ليس وجه الشبه ) أى فلا بد من زيادة القصد فى تفسير وجه الشبه لتخرج هذه المذكورات وكتب أيضا قوله مع أن شيأ منها ليس وجه الشبه اللهم الآن تعرض فائدة لقصد المتكلم كالتعريض بمن لا يفهم المشابهة فى وجه من الوجوه ( قوله وذلك الاشتراك يكون الخ ) يؤخذ منه أن تحقيقا وتخييلا منصوبان على الخبرية ليكون المحذوف مع اسمها وليس ذلك بعدان ولو وبعد كما فى العروس أن يكونا منصوبين على المفعول من أجله لأنهما لم يشتركا من أجل ذلك ولا حالان مجىء الحال مصدران لا ينقاس على الصريح ولا يميزا لان الاشتراك ليس من جهة تحقيق ولا تخييل والظاهر أنهما مصدران مؤكدان اه يس والأظهر أنهما ميبنان للنوع ( قوله الاعلى سبيل التخييل ) أى التوهم بأن يشبه الوهم ويقرر بتأويل غير المحقق محققا كمادة الوهم فى أحكامه الغير الواقعة فى نفس الامر وذلك كفى فى هذا الباب وفى كلام سم تفسير التخييل بالفرض والتقدير كما سبأى وكتب أيضا قوله الاعلى سبيل التخييل لوسمى تخيلا لكان أحسن لأن المشبه متخيلا لا تخيل لكنه سمي تخيلا باعتبار تخييله لغيره كذا فى يس ( قوله والتأويل ) العطف تفسيرى اه سم ( قوله نجوما ) أى وجه الشبه فى قوله الخ ( قوله جمع دجية ) كعرفه وغرف ( قوله والضمير لليل ) أى فى قوله رب ليل قطعته بصدود و فراق ما كان فيه وداع موحش كالثقل تقضى به العيسن وتأبى حديثه الاسماع

مع أن شيأ منها ليس وجه الشبه وذلك الاشتراك يكون ( تحقيقا أو تخييلا والمراد بالتخييل ) أن لا يوجد ذلك المعنى فى أحد الطرفين أو كليهما الاعلى سبيل التخييل والتأويل ( نحو ما فى قوله وكان النجوم بين دجاه ) جمع دجية وهى الظلمة والضمير لليل و روى

( قوله المزاد فيه القصد ) لعله المزيد اسم مفعول من زاد اذ لم يسمع أزيد حتى يكون اسم المفعول المزاد قاله بعض مشايخنا فليراجع لاحتمال أنه سمي بلا فعل على أن الفعل لم يسمع ( قوله كالتعريض بمن لا يفهم ) أى الإشارة الى أن السامع لا يفهم المشابهة بينهما فى وجه من الوجوه التى لها مزيد ارتباط بهما الشدة بلاذنه فبصاح للتبني على ذلك بالوجه الذى شأنه أن لا يقصد لعلمه علم حاضر و رى كقوله زيد كالأسد فى الوجود قاله بعض مشايخنا ( قوله لأنهم لم يشتركا من أجل ذلك ) اذ التخييل وان صلح أن يكون عله الآن التحقيق لا يصلح لذلك الآن براد بالتحقيق وجود وجه الشبه حقيقة فى المشبه والمشبه به فيترتب على هذا الوجود الاشتراك فيه اذ هو غير الوجود كما لا يخفى فلذا قال ويبعد دون ويمتنع لكن رد عليه أنه لا اشتراك هنا فى الفاعل ( قوله ميبنان للنوع ) أى شركة تحقيق وشركة تخييل ( قوله والتقدير ) لعل المراد به جعل غير المحقق محققا ( قوله لأن المشبه متخيلا الخ ) أى قبل التشبيه فنشأ وجود وجه الشبه فى أحد الطرفين أو كليهما هو التخييل بىاء واحدة مشددة لا التخييل بىاءين و بيان ذلك أن تخيلا بىاء بن مصدر تخيل واسم فاعله متخيلا كقدس تقديسا فهو مقدس وأما تخيلا بىاء واحدة مشددة فهو مصدر تخييل واسم فاعله متخيلا كجمل تجملا فهو مجمل وقوله لكنه أى التخييل بىاء واحدة وقوله باعتبار تخييله أى الشخص أى انه سمي تخيلا باسم مسببه فانه تسبب عن التخييل قبل التشبيه التخييل بعده ( قوله رحمه الله والمراد بالتخييل أن لا يوجد الخ ) أى ذوان لا يوجد الخ وفى نسخة والمراد بالتخييل بدون بىاء النسب وهى لاتناسب قوله أن لا يوجد الخ ولا قول المحشى قوله نحو ما أى وجه الشبه فى قوله الخ ( قوله رحمه الله والتأويل ) أى تصرف التخييلة وجعلها ما ليس بمحقق محققا اه عبد الحكيم ( قوله رب ليل قطعته بصدود الخ ) الصدود الاعراض والباء فيه للإلابة وضمير فيه للفراق أو

اه فزرى ( قوله والضمير للنجوم ) واصافة الدجى بها للملازمة اه سم ( قوله فان وجه الشبه الخ ) قال في العروس وتعرير العبارة أنه شبه النجوم بالسنن والجامع حصول النور وهو خيالى فى السنن وشبه الدجى بالابتداع وهو خيالى فى الابتداع وجعل فى ضمن ذلك تشبيه الهيئته بالهيئة اه بس ( قوله فى جوانب شئ مظلم ) المناسب أن يقول بين الظلمة اه حفيد وقال فى الاطول فى جوانب شئ مظلم هى الظلمات وقصد يجعل الظلمة مظلمة أنها مظلمة بذاتها كما أن الضوء مضىء بذاته اه ملخصا ومثله يقال فى أسود ( قوله أعنى السنن بين الابتداع ) أشار الى أن فى البيت قلبا وسيصرح به ( قوله الاعلى طريق التخيل ) أى الاعلى طريق الفرض والتقدير لان البياض والاشراق والظلمة من أوصاف الاجسام ولا توصف السنن والبدعة هما لكونها من المعانى اه سم ( قوله أنه ) أى لأنه اه أطول ( قوله لما كانت البدعة الخ ) قال فى العروس كونه جعل التشبيه أولابن الابتداع والظلمة وأنه لزم عنه تشبيه الهدى بالنور فيه نظر والاولى العكس كما هو نص البيت فان الذى دخلت عليه أداة التشبيه هو الاجدر بأن يجعل المقصود

دجاها والضمير للنجوم  
( سنن لاح بينهن ابتداع  
فان وجه الشبه فيه ) أى  
فى هذا التشبيه ( هو  
الهيئة الحاصلة من حصول  
أشياء مشرفة يبض فى  
جوانب شئ مظلم أسود  
فهى ) أى تلك الهيئة  
( غير موجودة فى المشبه  
به ) أعنى السنن بين  
الابتداع ( الاعلى طريق  
التخيل وذلك ) أى  
وجودها فى المشبه به على  
طريق التخيل ( أنه )  
الضمير للشان ( لما كانت  
البدعة

للليل ونفى وجود الوداع فيه مع أن سياق الكلام يدل على ارادة وصف ذلك الليل بزيادة الابعاش بناء على أن وجود الوداع يستدعى سابقة التلاقى فيه فعدمه المقضى لعدم ذلك التلاقى من أصله مورث لزيادة الملال وموحش بالجرأى مورث وحشة صفة للليل وكالتقيل أى كالرجل الثقيل وتغنى به العين أى تكون العين ذات وسخ بمجرد رؤيته لقبه وتأتى الخ أى تمتنع ولا تقبل الاسماع حديثه الصادر عنه ووصف الليل بأوصاف الاول أنه قطع بالمدود والفرق الثانى أنه ما كان فيه وداع على أحد الاحتمالين السابقين الثالث أنه موحش الرابع أنه كالتقيل ويحتمل أنه من تفة الثالث الخامس أنه كثير الظلام اذ ليس فيه الا مجرد النجوم التى أحاطت بها الظلمات ( قوله وشبه الدجى بالابتداع وهو خيالى الخ ) فيه سقط يوجد فى بعض النسخ ونص ذلك البعض وشبه الدجى بالابتداع والجامع حصول الظلمة وهو خيالى ( قوله المناسب أن يقال بين الظلمة ) أى لقوله بين دجاها ( قوله هى الظلمات ) تفسير للشئ وأنت الضمير مراعاة للخبر والجوانب هى الجهات ويحتمل أنه تفسير للجوانب واصافتها للشئ بيانية ليصح قوله وقصد يجعل الظلمة الخ ولك أن تقول مراد المصنف بالشئ المظلم الليل والجوانب اما الجهات أو الظلمات الا أنه على الاول يكون الكلام منظورا فيه للالزم اذ يزم من كونها فى جهات الليل المظلم كونها بين الظلمات فيناسب قوله بين دجاها وعلى كل من الوجهين فلا يحتاج لدعوى جعل الظلمة مظلمة ( قوله اه ملخصا ) نص عبارة الاطول فى جوانب شئ مظلم أسود هى الظلمات ولا يخفى أن جعل الظلمة مظلمة وان كان له وجه من أنها مظلمة بذاتها كما أن الضوء مضىء بذاته لكن جعلها سوادا وقابله للون مما لا يوجد له مساع فلا تكون تلك الهيئة فى المشبه أيضا لا تخيلا ولا تكون تحقيقا كما يفهم من قوله وهى غير موجودة فى المشبه به الا عن طريق التخيل الا أن يقال لا يراد بالتحقيق ما ثبت فى الواقع ولا يفتى بالتدقيق وانما هو مما يكون فى المرأى لا يجوز ان تكاف واحتمال للنفس فانه كالمترئ ولا يخفى أنه يرى بين النجوم أمور مظلمة سود وتؤول عند التحقيق والتدقيق الى ظلمات صرفة وهو منشا قوله بين دجاها دون أن يقول بين أمور مظلمة سود اه فتدبر ( قوله الذى دخلت عليه أداة التشبيه ) أى لأنها دخلت على اسمها وخبرها وخبرها هو السنن أو المراد داخله

وغيره لازم عنه الا أن يكون لاحظ في ذلك تقدم الظلمة في الخلق على النور وألقوله تعالى بخرجه  
 من الظلمات الى النور اه وقال في الاطول ووجه جعل تشبيه السنة بالنور فرع تشبيه البدعة  
 بالظلمة دون العكس أن العلم قديكون مع الضلال كما في العالم الغير العامل والجهل لا ينفك عن  
 الضلال أو ان التنفير عن البدعة متقدم على الترغيب في السنة فالتشبيه في البدعة أسبق وأن ظلمة  
 الكفر كانت سابقة فدارت فاعت بالسنة فتشبيه الجهل والبدعة يستحق أن يكون سابقا على تشبيه  
 العلم والسنة وجعل السكاكي كلامهما مستقلا اه ( قوله وكل ما هو جهل ) أى وكل فعل  
 ارتكابه جهل ليكون من جنس البدعة التي عطف عليها لان البدعة ناشئة عن الجهل لأه جهل  
 بنفسها ويعلم من هذا أن نفس الجهل يجعل صاحبه في ظلمة بالاولى ومثل هذا يقال في قوله السنة  
 وكل ما هو علم أى كل فعل ارتكابه علم أى ناشئ عن العلم ( قوله ولا يأمن من أن ينال مكروها ) أى  
 من الوقوع في مهلكة أو العثور على داهية مهلكة ( قوله شبهت ) جواب لما ( قوله ولزم  
 بطريق العكس الخ ) فانه اذا شبه البدعة بالظلمة لزم تشبيه ما يقابلها وهو السنة بالنور اه سم  
 وكتب أيضا قوله ولزم بطريق العكس أى المقابلة فيه نظر لانه لا يلزم من تشبيه أحد الضدين بشئ  
 تشبيه الضد الآخر بـ ذلك الشئ اذ ما ثبت لأحد الضدين لا يلزم أن يثبت ضده للآخر قال في  
 العروس وله يبريد انجرار الذهن من تشبيه البدعة بالظلمة الى تشبيه السنة بالنور اه يس  
 ( قوله ان تشبه السنة الخ ) لانها تجعل صاحبها كمن يمشى في النور فهتدى للطريق ويأمن  
 المكروه ولم يقل ذلك اكتفاء بفهمه من المقابلة ( قوله وشاع ذلك ) أى على ألسنة الناس وتداولوه  
 في الاستعمال حتى تخيل الوهم ( قوله ان الثاني ) قدم الثاني على خلاف ترتيب الوجود

تقديرا اذا الأصل أن النجوم بين دجاء كسبت الخ ( قوله تقدم الظلمة الخ ) أى لأنه ورد أن الله  
 خلق الخلق في ظلمة ثم رش عليه من نوره اه عبد الحكيم ( قوله وألقوله تعالى الخ ) أى فالظلمة  
 وتشبيه الكفر بها كل منهما مقدم على النور وتشبيه الاسلام به في الآية ( قوله ان العلم قديكون مع  
 الضلال الخ ) أى فلو قال وذلك أنه لما كانت السنة وكل ما هو علم تجعل صاحبها كمن يمشى في  
 النور فهتدى الى الطريق ويأمن من أن ينال مكروها وشبهت السنة به ولزم بطريق العكس أن  
 تشبيه البدعة وكل ما هو جهل بالظلمة لم يكن كليا بخلاف ما صنعه المصنف ( قوله ليكون من  
 جنس البدعة ) فهو حينئذ من عطف العام على الخاص لان المراد بالبدعة ما ارتكابه جهل  
 لجماعة مخصوصين وهم المشهورون بأهل البدعة المفسلون في كتب الكلام وكذا يقال في السنة  
 وقد يقال المراد بالبدعة الجهل المخصوص بالجماعة المشهورين بالبدعة وكذا يقال في السنة وعلى  
 هذا فلا حاجة للتأويل الذي ارتكبه المحشى في المعطوف عليهما اه شيخنا وفيه أن البدعة هي  
 المحدثة على خلاف الشرع سواء كانت منسوبة للجماعة المشهورين أم لا وما ارتكابه جهل أعم  
 من ذلك لشموله نحو الزنا فالعموم والخصوص لا يتوقفان على ما ذكره وتأويل المحشى هو  
 الظاهر ( قوله وله يبريد انجرار الخ ) أى فالمراد بالزوم الاتجرار لعدم الانفكاك وقد دفع  
 عن النظر أيضا فرأجه وقول بعض المشايخ ان النظر مندفع بقول الشارح اذا أريد التشبيه  
 غير مسلم فتدبر ( قوله حتى تخيله الوهم ) ظاهر كلامه أن الضمير راجع للتشبيه مع أن التشبيه  
 ليس هو المتخيل بل هو أمر واقعي انما المتخيل هو أن السنة مما له بياض الخ ما في كلام المصنف

وكل ما هو جهل تجعل  
 صاحبها كمن يمشى في  
 الظلمة فلا يهتدى للطريق  
 ولا يأمن من أن ينال  
 مكروها وشبهت البدعة  
 بها ) أى بالظلمة ( ولزم  
 بطريق العكس ) اذا  
 أريد التشبيه ( أن تشبه  
 السنة وكل ما هو علم  
 بالنور ) لان السنة والعلم  
 يقابل البدعة والجهل كما  
 أن النور يقابل الظلمة  
 ( وشاع ذلك ) أى كون  
 السنة والعلم كالنور  
 والبدعة والجهل كالظلمة  
 ( حتى تخيل أن الثاني )  
 أى السنة وكل ما هو علم  
 ( مما له بياض

والذكر السابق لقوة شاهده وشرفه اه أطول ( قوله واشراق ) أى اضاءة ( قوله بالحنيفية ) أى بالملة الحنيفية المنسوبة الى الحنيف أى الثابت على الاسلام اه أطول ( قوله البيضاء ) يصح كون اطلاق البيضاء على الشريعة حقيقة بلا تشبيه بناء على ان الاطلاق لتوهم وجود البياض كما أشار اليه المصنف ويصح أن يكون تشبيها بليغا أى كالذات البيضاء ويصح أن يكون استعارة على مذهب من جوزها في زيد أسد وعلى هذين فلا تخييل ومثله يقال في قوله شاهدت سواد الكفر الأنة على احتمال التشبيه يكون من باب الجين الماء وكتب أيضا قوله البيضاء هذا لا يدل الاعلى ثبوت البياض دون الاشراف كما هو المدعى ولو أريد بالبيضاء الشمس وجعل صفة للحنيفية بتأويلها بالمشرفة كقولك مررت بزبد الأسد أى الجرى لم يدل الاعلى تخييل الاشراف اه أطول ( قوله من جبين فلان ) الجبين ما بين العين والاذن الى جهة الرأس ولكل انسان جبينان يكتنفان الجهة وخص بالذكر لأنه أول ما يبدو وعند الالتفات حيث يقصد تتبع الشخص ليظهر وجهه ( قوله فصار تشبيه النجوم الخ ) هذا هو الموافق لنظم البيت ولكنه ليس موافقا لما سبق من قوله شبهت البدعة بالطاعة الخ فان تفرغ ذلك أن يقال فصار تشبيه الهدى بين الابتداء بالنجوم بين الظلام ولعل الجمع بين كلاميه أنه أراد أولا التشبيه الاصلى ثم أراد هنا التشبيه المقلوب اه يس ( قوله كتشبيها ) أى صار ذلك التشبيه بواسطة الوجه التخيلي صحبها كما أن تشبيها صحح بواسطة وجه محقق كما في تشبيه النجوم بين الدجى ببياض الشيب الخ ( قوله أى النجوم ) أى بين الدجى ( قوله ببياض الشيب ) أى بالشعر الابيض الكائن في وقت الشيب في سواد الشباب أى الكائن بين الشعر الاسود الكائن في وقت الشباب الباقي على سواده ضرورة أن النجوم لم تشبه بنفس البياض في السواد بل بالابيض في الاسود ولذلك قال الشارح أى أبيضه في أسوده ( قوله أو بالانوار ) جمع نور بفتح النون وسكون الواو وقد اشترك تشبيها ببياض الشيب وتشبيها بالانوار الخ في كون الوجه فهما محققا في الطرفين لكن وجه الشبه في التشبيه بالشيب الخ الهيئة الحاصلة من حصول أشياء بيضاء في جنب شئ أسود والوجه في الثاني الهيئة الحاصلة من حصول أشياء لونها مخالف للون ما حصلت في جانبه اذا الانوار لا تنقيد بوصف البياض

واشراق نحو أنيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك ) أى وتخييل أن البدعة وهى كل ما هو جهل بماله سواد واطلام ( كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار ) بسبب تخييل أن الثاني مما له بياض واشراق والاول بماله سواد واطلام ( تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداء كتشبيها ) أى النجوم ( ببياض الشيب في سواد الشباب ) أى أبيضه في أسوده ( أو بالانوار ) أى الازهار

اللهم إلا أن يقال الضمير راجع لوجه الشبه أو كون السنة مما له بياض الخ ( قوله بناء على أن الاطلاق لتوهم الخ ) يفيد أن مجرد توهم غير الواقع يكفي في صحة اطلاق اللفظ فيصح استعمال الانظار في التوهم حقيقة ولا أظن صحته بل هو خطأ حقيقة ولا يجوز نعم ان اعتبر أن هذا الاطلاق كثر حتى صار حقيقة عرفية صح كلامه ( قوله تشبيها بليغا ) أى كالذات البيضاء ووجه الشبه الحسن في كل ( قوله الجبين ) ما بين العين والاذن الى جهة الرأس قال في الصحاح الجبين فوق الصدغ وهما جبينان عن يمين الجهة وشمالها وقال في محل آخر الصدغ ما بين العين والاذن ويسمى أيضا الشعر المتدلى عليها صدغاور بما قالوا السدع بالسين والمصدغة الخدعة لأنها توضع تحت الصدغ اه وبه تعلم ما في المحشى ( قوله هذا هو الموافق لنظم البيت ) أى لانه في النظم جعل السنن مشبها بها والنجوم مشبها وقوله فان تفرغ ذلك أن يقال فصار تشبيه الهدى الخ الهدى هو السنن ووجه كون هذا التفرغ موافقا لقوله شبهت البدعة بالطاعة الخ أنه جعل السنة مشبهة بالنور فلتكن في التفرغ مشبهة أيضا لامشبهها وان كان المشبه به في الاول هو النور والمشبه به في التفرغ هو

( قوله أى لامعة ) ولولم تكن بيضاء فقد يحصل المعان في غير الابيض ( قوله بين النبات الشديد الخضرة ) التي يرى أسود فنبه به على أن المحقق أعم من المحقق في الواقع أو في المرأى وبأدى النظر اه أطول ( قوله ولا يخفى ) أى من قولنا السابق أعنى السنن بين الابتداء وقولنا ظهر اشتراك النجوم الخ ( قوله من باب القلب ) لأنه جعل في جانب المشبه النجوم التي هي نظير السنن في جانب المشبه به بين الدجى فلتجعل السنن في جانب المشبه به بين الابتداء ليتوافق الجانبان قال في المطول وكان اللطيفة في القلب بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هي التي تلمع من بينها ونظر صاحب العروس في القلب بأنه لا ينقاس لغة وهذا الشاعر ليس ممن يخرج بقوله اه بس ( قوله لأن المشبه أعنى العوائل الخ ) يفيد أن المشبه به أعنى الملح ثابت له هذا المعنى وهو ظاهر ان

النجوم إلا أن النور والنجوم متقاربان وقوله أنه أراد أوالا التشبيه الاصلى أى في قوله ولزم بطريق العكس الخ ووجه كونه أصليا أن السنة معقولة والنور محسوس والمعقول فرع المحسوس فليكن المعقول مشبهاً وأن وجه الشبه في النور أقوى منه في السنة وقوله ثم أراد هنا الخ أى أراد في قوله فصار تشبيه النجوم الخ ووجه كونه مقولاً بأن الذي حقه أن يشبهه هو المحسوس أو ما وجه الشبه فيه أقوى وهو النجوم والذي حقه أن يشبهه هو المعقول أو ما وجه الشبه فيه أضعف وهو السنن لكن قلب ذلك فجعل النجوم مشبهاً والسنن مشبهاً وهذا أنت خير بأن قوله وذلك أنه لما كانت البدعة وكل ما هو جهل الخ بيان لوجه تخيل الانسحاق والبياض في السنن والظلام والسواد في البدعة وأن قوله فصار تشبيه النجوم الخ مفرع ومرتب على وجود وجه الشبه في السنن بين البدع التي وقعت مشبهاً في النظم تخميلاً أى فصح التشبيه في النظم لوجود الجامع تخميلاً في المشبه به كما صح التشبيه ببياض الخ ومحصله أنه لما شئت السنة بالنور بجامع الانتهاء بكل مثلاً وشاع هذا التشبيه تخيلاً أن السنة لها بياض وانسحاق وصح التشبيه الواقع في النظم فالتشبيه المذكور في طريق التخييل غير التشبيه الواقع في النظم لان الاول منشأحة الثاني فهناك تشبهان ولا قلب في التشبيه الواقع في النظم لان التشبيه المقلوب ما يكون المشبه به في العبارة هو المشبه في قصد المتكلم كما في قوله « وبدا الصباح كأن غرته » وجه الخليفة فوجه الخليفة مشبه به في العبارة لقصد المبالغة لكنه مشبه في قصد المتكلم واردة قصد ما وافق الواقع والمشبه به في النظم وهو السنن مشبه به في العبارة وقصد المتكلم لان مقصوده تشبيه النجوم بالسنن لانتشبه السنن بالنجوم فقلب العبارة لقصد المبالغة اذ كلام الشاعر في بيان أحوال الليل فالحديث عنه هي أحوال الليل غاية ما فيه أن وجه الشبه تخييلي في المشبه به المحتاج لتزيله منزلة المحسوس على ما سبق في كلام الشارح وأقوى فيه في اعتقاد الشاعر وكان يس فهم أن هناك تشبهاً واحداً روى أولاً في الاصل وقلب ثانياً وليس كذلك كما علمت ( قوله رحمه الله أى لامعة ) ولولم تكن بيضاء فهو من لمع فلان من الباب اذا برز منه وظهر لا من لمع البرق أضاء اه عبد الحكيم ( قوله التي ترى أسود ) صوابه الذي يرى أسود وبعد فاعتبار كونه شديد الخضرة حتى يرى أسود لأجل ما ذكره الاطول مبنى على أن وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيضاء في جوانب شئ مظلم أسود لا على أن الجامع هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء لونها مخالف للون ما حصلت فيه كما مر للمحشى ( قوله وهو ظاهر ان أريد الخ ) فيه أنه ظاهر على خلافه أيضاً بناء على ما ذكره بعد من

( مؤتلفة ) بالقافى أى لامعة ( بين النبات الشديد الخضرة ) حتى يضرب الى السواد فهذا التأويل أعنى تخييل ما ليس يتلون متلونا ظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداء في كون كل منهما شيئاً اذا بياض بين شئ ذي سواد ولا يخفى أن قوله لاح بينهن ابتداء من باب القلب أى سنن لاحت بين الابتداء ( فعلم ) من وجوب اشتراك الطرفين في وجه الشبه ( فساد جملة ) أى وجه الشبه ( في قول القائل نحو في الكلام كالملاح في الطعام كون القليل مصلحاً والكثير مفسداً ) لان المشبه أعنى النحو لا يشترك في هذا

أريد بالقليل القدر الصالح منه وبالكثر ما زاد على ذلك وهذا غير مناسب لقوله الآتي فإنه يحتمل القلة والكثر بأن يجعل في الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر والمناسب له أن يراد بالقليل ما لم يزد على القدر الصالح منه وبالكثر ما زاد فيكون قوله القدر الصالح منه أو أقل راجعا إلى قوله يحتمل القلة وقوله أو أكثر راجعا إلى قوله والكثر \* فان قلت الأقل من القدر الصالح كيف يجعل من القليل المحكوم بكونه مصلحا \* قلت الاصلاح بالنسبة إليه بمعنى تخفيف الفساد هنا ما ظهر لي هنا فتدبره ( قوله لا يحتمل القلة والكثر ) أي لا يحتمل شيئا منهما لأنه ليس مرددا بينهما ويتعين فيه أحدهما اه أطول ( قوله رعاية فواعده ) أي بتأثيرها وقوله واستعمال أحكامه أي جميعها ( قوله وهذه ان وجدت في الكلام الخ ) ولو سلم أنه برعايته في بعض أجزاء الكلام يحصل التعوفا والفساد بقوته لقوته في البعض لا بكثرته اه أطول ( قوله اما غير خارج عن حقيقتها ) أي حقيقة شئ من الطرفين وقوله أو خارج أي عن حقيقة واحد منهما

المعنى ( لان التعوفا لا يحتمل القلة والكثر ) اذ لا يحتمل أن المراد به ههنا رعاية فواعده واستعمال أحكامه مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وهذه ان وجدت في الكلام بكلمها صار صالحا لفهم المراد وان لم توجد بقي فاسدا ولم ينتفع به ( بخلاف الملح ) فإنه يحتمل القلة والكثر بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر بل وجه الشبه هو الاصلاح باعمالها والفساد باعمالها ( وهو ) أي وجه الشبه ( اما غير خارج عن حقيقتها ) أي حقيقة الطرفين

أن المراد بالاصلاح بالنسبة إلى الأقل من القدر الصالح تقليل الفساد ( قوله رحمه الله لا يحتمل القلة والكثر ) أي بالنسبة إلى كلام واحد كالمحتمل بحفظها بالقياس إلى طعام واحد اه عبد الحكيم وفي الأطول لأن المشبه أي التعوفا لا يحتمل أي لا يحتمل شيئا من القلة والكثر بخلاف الملح لأنه ليس مرددا بينهما ويتعين فيه أحدهما كيف واذا روي في جميع أجزاء الكلام فقد حصل التعوفا وأهم في جزء فلا نحو في الكلام فوجه الشبه هنا أن الكلام يصلح بوجوده ويفسد بعده بمعنى أنه لا ينتفع به لفوات الدلالات بل يستضر به للانتقال إلى غير المقصود كما أنه لا ينتفع بالبدن بطعام لا ملح فيه بل يستضر به ويمرض ولا يقتصر الفساد على فوت الانتفاع بل كالألذة طعام لا ملح فيه لأنه لا نحو في الكلام لا نحو فيه ولو سلم أنه برعايته في بعض أجزاء الكلام يحصل التعوفا والفساد بقوته لقوته في البعض لا بكثرته اه أي مع أن الفرض أن الاصلاح بالقلة والفساد بالكثر وبه يتضح ما في المحشى وقال في المطول ومن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثر مفسدا فكأنه أراد بكثره التعوفا استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام اه وقوله فكأنه أراد الخ أي أراد بكثره التعوفا استعمال الوجوه الغريبة مستعملة فيه فالكثر هو الوجوه الضعيفة لكونها كثيرة بالقياس إلى الوجوه القوية وأنه حصل الكثرة بسببها في النحو وحينئذ يكون المراد بقلة النحو في الكلام كون الوجوه القوية مستعملة فيه اه عبد الحكيم وقوله كون الوجوه الغريبة مستعملة فيه اقتصر على ذلك إشارة إلى أن الاقوال الضعيفة هي الوجوه الغريبة وقوله ونحو ذلك كاجتماع الوجوه القوية الموجبة للتعقيد اللفظي المخل بفهم المراد وان كان كل واحد منها غير موجب له اه عبد الحكيم وقال معاوية الظاهر تصحيح القيل بما في المطول من أنه أراد بكثره التعوفا استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة وهي كثرة أجناس بإيراد الغريب أو الضعيف في جزء من الكلام مع إيراد ضده في آخره لا كثرة أشخاص من جنس واحد فانهم اه فتدبر ( قوله أي حقيقة شئ من الطرفين ) أي لم يخرج عن المشبه ولا عن المشبه به فهذه صورة واحدة ( قوله أي عن حقيقة واحد منهما ) سواء خرج عن حقيقة الآخر أم لا فهو صادق بصورتين ومثال ما إذا كان داخلا في أحدهما خارجا من الآخر قولك زيد كالبدر في الضوء فالضوء خارج عن حقيقة زيد داخل في

أو المراد غير خارج عن حقيقة كلا الطرفين أو خارج عن حقيقة كليهما ولا يخفى أن قوله غير خارج يشمل نفس الحقيقة ولذا اختاره على الداخل وانما قدمه على القسم الثاني مع كونه سلبا له وغير عريق في لطائف التشبيه بل لا يجرى فيه الحاق الناقص بالكامل الذي هو العمدة في باب التشبيه اذ هو مبنى الاستعارة وكيف وقد تقرر أنه لا تتفاوت الأشياء في الذاتيات وهي في الأمور المشاركة فيها سواء لتقسيم الثاني وتذييله بتفصيل فلو قدم لافضى لفصل قسم عن آخر بفصل طويل ولا يذهب عليك أن دخول بعض المفهومات الكلية في حقائق الاشخاص وخروج بعضها من تدقيقات الفلاسفة وهم معترفون مع طول باعهم بالعجز عن تمييز أجزاء الحقيقة عن غيرها لتعسر تمييز الجنس عن العرض العام وتعسر تمييز الخاصة عن الفصل أما أهل العرف واللسان فالداخل عندهم في الانسان مثلا ما كان مثل الرأس واليد والرجل والخارج ما لم يكن مثل ذلك وهم براء عن التشبيه في مفهوم داخل في الحقيقة وليس التشبيه عندهم الا في المعاني القائمة بالطرفين وليس الجنس والنوع عندهم الا الأخص والأعم فالشئ نوع المتحرك عندهم والمتحرك جنسه فأمثال هذا التقسيم من تفلسف السكاكي كذا في الاطول وكتب أيضا مانعه \* فان قلت قد تقدم في وجه الشبه أن المراد به المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وفصديان اشتركا كما فيه حتى جعل الشارح فيما سبق أن الاشتراك في كثير من الذاتيات ليس من وجه الشبه في شئ فهل ذلك يشكل على قوله هنا ما غير خارج عن حقيقتيهما \* قلت قال الفري نقلا عن الشارح ان هذا

حقيقة البدر على فرض ذلك وقال بعض مشايخنا قوله أي عن حقيقة واحد منهما أي وعن حقيقتيهما معا فلا بد من زيادة هذا والا كان في تفسير الخارج قصور اه وكأنه فهم أن مراد المحشى عن حقيقة واحد منهما فقط فزاد صورة المعية وقد علمت خلافه ( قوله أو المراد غير خارج عن حقيقة كلا الطرفين ) أي بأن لم يخرج عن المشبه ولا عن المشبه به وأخرج عن أحدهما ولم يخرج عن الآخر فهو صادق بصورتين وقوله أو خارج عن حقيقة كليهما أي بأن خرج عن كل من المشبه والمشبه به فهذه صورة واحدة وهذا الوجه هو ظاهر كلام المصنف ( قوله وهي ) أي الذاتيات ( قوله لتقسيم الثاني الخ ) علة لقدمه ( قوله ولا يذهب عليك الخ ) محصله أن هذا التقسيم مبنى على أمر عجزت الفلاسفة عن بيانه ولا يصح بناؤه على مذهب أهل العرف واللسان لأن الداخل عندهم كالرأس لا يعقل أن يكون وجه شبهه فالمناسب للسكاكي الذي تبعه المصنف اسقاط هذا التقسيم ( قوله وهم معترفون مع طول باعهم الخ ) اذا أردت الكلام على تمييز الذاتي من غيره فعليك برسالة السيد البليدي وموادها ( قوله بتمييز أجزاء الحقيقة ) صوابه بالعجز عن تمييز أجزاء الحقيقة كما هو كذلك في الاطول وبعض نسخ المحشى ( قوله وتعسر تمييز الخاصة عن الفصل ) قال في الاطول بعد هذا وهم محقون فيه بل يتعسر تمييز الحقيقة عن أجزاءها اذ يحتمل أن يكون تمام حقيقة الانسان الناطق أو الحيوان ويكون الناطق خاصة غير شاملة ويتعسر تمييز الجنس عن فصل الجنس اذ يحتمل أن يكون جنس الانسان مجرد الحساس أما أهل العرف الخ ( قوله وهم براء عن التشبيه في مفهوم داخل في الحقيقة ) أي كالرأس واليد لأن الذوات لا تصلح جامعين أمرين ( قوله الا في المعاني القائمة بالطرفين ) أي كالسواد والبياض والحيوانية والناطقية فالحيوانية أو الناطقية عندهم من الخارج اذا داخل عندهم ما كان كالرأس كما علم وعلى هذا فليس وجه الشبه عندهم الا الخارج ( قوله قلت قال الفري الخ ) هذا الجواب لا يلائم



إذا كان وجه الشبه أمر خارجاً أما إذا كان داخلياً أو تمام ماهية الشيء فلا ينبغي أن يشترط هذا القيد  
أعني زيادة الاختصاص اه وقد قدمنا لك عن الأطول أن أهل اللسان لا يشبهون في المفهوم  
الداخل وأن التقسيم المذكور من تفلسف السكاكي وقيل معنى الخصوصية السابقة كونه في  
قصد المتكلم مما ينبغي أن يشبه فيه لافادته ولو باعتبار ما يعرض في الاستعمال من نحو تعرّض كما  
تقرر فلا تنافي بين ماهنا وما سبق اه ( قوله بأن يكون تمام ماهيتهما ) وهو النوع ( قوله أو  
جزأ منهما ) جنسا أو فصلا ( قوله تشبيه نوب بالآخر في نوعيهما أو جنسهما أو فصلهما كما يقال الخ )  
يعلم منه أنه ليس المراد بالنوع والجنس والفصل ما تفصده المناطق بكل منها بل ما يقصد عرفاً ( قوله  
أو جنسهما أو فصلهما ) أي أو في الجنس والفصل معاً فاهذه مانعة خلو ( قوله في كونهما كتانا )  
أي نوب كتان ليكون من التشبيه في النوع وقوله أو نوباً تمثيل للتشبيه في الجنس وقوله  
أو من القطن تمثيل للتشبيه في الفصل الذي هو الجار والمجرور ولا ينبغي صحة اعتبار الشارح

ما سبق من قول الشارح أي المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه وذلك أن زيدا والاسد الخ  
فإن كلامه يفيد أن الحيوانية ونحوها لا تكون وجه شبه بمقتضى اشتراط هذا القيد فيفيد أن  
الشرط عام إذ لو كان خاصاً لم يخرج به الاثنى من الخارج عن الطرفين وأجاب شيخنا بأن معنى  
كلام الشارح على هذا الجواب أن اشتراط القصد لأجل زيادة الاختصاص بهما لاخراج الخارج  
المفقود فيه هذا الشرط ولاخراج الداخل بجميع أفراداه عن أن تكون وجه شبه خارجاً فقوله  
فيما سبق من أن شيأ منها ليس وجه شبه أي وجه شبه خارجاً فلا ينبغي أن بعض الأشياء كالذاتيات وجه  
شبه داخل اه ولا ينبغي ما فيه وما سبق عن عبد الحكيم يقتضى أنه يمكن التفاوت في الذاتيات مع  
أنه ليس كذلك ( قوله لا يشبهون في المفهوم الداخل ) أي عندهم إذا يسمى داخلياً عند  
الفلاسفة داخل عند أهل اللسان في الخارج ( قوله يعلم منه أنه ليس المراد الخ ) أي لأن الكون  
ليس جنسا أو فصلا ولا نوعا وفي الأطول ولا ينبغي أن تشبيه الانسان بالفرس في الحيوانية لاني  
الحيوان كما هو دأب أرباب اللسان وكون الشيء حيوانا ليس جنسا فكأنه أراد بالوجه الداخل  
ما يؤخذ بالنظر إلى الداخل اه وقوله وكون الشيء حيوانا أي الذي هو معنى الحيوانية وقوله  
فكأنه الخ أي وحينئذ فالمراد بقوله في نوعيهما الخ أي فيما يؤخذ من نوعيهما أو جنسهما أو فصلهما  
( قوله أي أو في الجنس والفصل معاً ) أي بأن تقول هذا القميص مثل هذا القميص في كونه  
نوبا وكونه قطناً فالتشبيه في أمرين مفصلين وهذا غير التشبيه في النوع أي كونهما نوباً قطن  
إذ ذلك تشبيه في أمر واحد مجمل ( قوله ليكون من التشبيه في النوع ) إذ الكون كتانا  
بمجرد أنه ليس نوعا من الكون نوباً بل هو أعم لشموله الكون حبلا من الكتان ولا ينبغي أنه  
ليس بلام أن يكون المقصود بالنوع نوع الجنس المذكور الذي هو الكون نوباً بل يكفي اعتبار  
نوع جنس آخر كالكون موجوداً على فرض كونه جنسا ألا ترى تمثيله للفصل بغير الفصل  
الداخل في النوع الذي ذكره ( قوله ولا ينبغي صحة اعتبار الخ ) وفي يس قال سم انظر لم  
جعل الكتان نوعا والقطن فصلا ولا فرق بينهما إلا أن يقال الغرض التمثيل على سبيل الفرض  
أو الفصل الجار والمجرور أي الكون منه وفيه تأمل اه ويقرب احتمال الاخيران من البيانية  
تستدعي بهما يكون هو الجنس اه أي بخلاف كتانا جعل نوعا لأنه لم يعتد به مع شيء مهم هو

بأن يكون تمام ماهيتهما  
أو جزأ منهما ( كما في  
تشبيه نوب بالآخر في  
نوعيهما أو جنسهما ) أو  
فصلهما كما يقال هذا  
القميص مثل ذلك في  
كونهما كتانا أو نوبا أو  
من القطن ( أو خارج )  
عن حقيقة الطرفين

نوب الكتان نوعا والكتان من القطن فصلا وان كان اعتبار نوب القطن نوعا والكتان من  
الذتان فصلا صحبها أيضا كما هو شأن الامور التي يكفي فيها جعل الجاعل واعتبار المعبر ( قوله أي  
معنى قائم بهما الخ ) قال في الاطول أي الخارج لا بد أن يكون معنى قائما بالطرفين والخارج الذي  
ليس كذلك غير صالح لكونه وجه شبه اه ( قوله اما حقيقية ) أي متحققة في الموصوف على  
حياتها بمعنى انها موجودة فيه استقلالاً أي لا بالقياس الى شئ آخر ( قوله متمكنة في الذات ) أي  
بعبث تستقل الذات في الاتصاف بها وقوله منقررة فيها تفسير لما قبله ( قوله باحدى الحواس )  
أي الظاهرة ( قوله كالكيفيات ) الكيفية نسبة الى الكيف كالمائية الى الماء والكمية الى كم  
وضعت لما يجاب به عن السؤال بكيف وخصها المتكاملون ببعض الاحوال وكيفية فتكيف من  
مصنوعاتها صرح به أهل اللغة وليس المقدار والحركة منها عندهم كما يعلم من فهم فلذا قال الشارح

قوله (صفة) بدل من خارج  
وذلك في بيان

جنسه حتى يكون كنانا فصله وحمل سم النوع والفصل على النوع والفصل المنطقيين حيث  
قال لم جعل الكتان نوعا والقطن فصلا ولم يقل لم جعل الكون كنانا نوعا والكون قطنا  
فصلا وان كان يحمل التسامح وحيث قال وفيه تأمل ووجه ذلك أن ما ذكر من أن الجار  
والمجرور هو الفصل يقتضى أن القطن نوع وأن الكون من ذلك النوع فصل وذلك باطل ثم انه  
ليس المقصود بالنوع نوع الجنس المذكور الذي هو النوب حتى يرد أن الكتان والقطن ليسا  
نوعين من النوب اذ نوع الشئ لا يكون أعم منه بل المقصود انهما نوعان من موجود مثلاً وقدم  
مثل ذلك آنفاً ( قوله نوب الكتان الخ ) فيه تسامح والمناسب الكون نوب كتان الخ ( قوله  
كما هو شأن الامور الخ ) لا يخفى أنه لا محل لذلك هنا فان كون نوب الكتان نوعا وكون نوب  
القطن نوعا ليسا أمرين مبنيين على جعل الجاعل واعتبار المعبر وكذا كون الكتان من القطن  
فصلا وكون الكتان من الكتان فصلا فتدبر ( قوله بمعنى انها موجودة فيه استقلالاً الخ ) وهذا  
خاص بمقولتين مقولة الكيف ومقولة الكم وأما الاضافة الآتية فهي شاملة لسبع مقولات الابن  
والمتمى والوضع والمالك والفعل والانفعال والاضافة وأما مقولة الجوهر فلا يصح أن تكون وجه شبه  
لأنه لا بد أن يكون معنى لاذات اه دسوقي وسيأتى أن الحركة من الاضافات على قول ومن  
الكيف على قول وهذا هو المناسب لصنيع المصنف فتدبر ( قوله وليس المقدار والحركة منها )  
أي من الكيفيات ( قوله عندهم ) أي عند الحكماء اه شيخنا أي ولا عند المتكلمين أيضا  
( قوله فلذا قال الشارح وفي جعل الخ ) عبارته في المطول وفي جعل المقادير والحركات من  
الكيفيات نظر لأن المقدار من مقولة الكم أعنى الذي يقتضى القسمة لذاته والحركة من  
الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضى لذاتها قسمة ولا نسبة فكانه أراد بالمقادير أوصافها من  
الطول والقصر والتوسط بينهما والحركة نحو السرعة والبطء والتوسط بينهما اه وقوله  
فكانه أراد بالمقادير الخ فيه بحث أما أولا فلا نه لا يصح ذلك على رأى الحكماء لأن الطول والقصر  
والسرعة والبطء من قبيل الاضافات ولذا تبدل بالاضافات ولا على رأى المتكلمين فأنهم صرحوا  
بأن الطول والقصر نفس الاجسام لقولهم في بحث الرؤية ان ترى الاجسام لأننا نفرق بين  
الطويل والاطول وقالوا السرعة والبطء من الامور الاعتبارية لئلا يلزم قيام العرض بالعرض  
وأما نيا فلا أن تلك الاوصاف انما تكون مبصرة يتبع المقادير والحركات فعددها من المبصرات

( صفة ) أي معنى قائم  
بهما ضرورة اشتراكهما  
فيه وتلك الصفة ( اما  
حقيقية ) أي هيئة  
ممكنة في الذات متقررة  
فيها ( واما حسية ) أي  
مدركة باحدى الحواس  
( كالكيفيات الجسمية )

قوله ( واما حسية ) هو  
قوله ( اما حسية ) هو  
المتكلمين قسما له

وفي جعل الخ وقيل أراد بالكيفيات مطلق الصفات ولو جعل قوله كالكيفيات الجسمية مثالا

دون معروضاتها تحكم وأمانا لنا فلا ت الحسن والقبح والضحك والبكاء أيضا مبصرة تبعا  
 كالأوصاف فجعلها من المتصلات دون تلك الأوصاف تحكم اه عبد الحكيم وقوله من قبيل  
 الإضافات أي فليست من الكيفيات وان كانت مدركة بالبصر وقوله نفس الاجسام أي فليسا  
 من الصفات أصلا وقوله لقولهم الخ وجهه أنهم استدلووا على رؤية الاجسام بالفرق بين الطويل  
 والاطول ولا معنى لهذا الاستدلال إلا أن الطول بساثر مراتبه ليس هو الجسم وقدميزنا بين  
 مراتبه بالمشاهدة فثبت المطلوب وهو رؤية الاجسام ووجه كون هذا نصر بجواب أن القصر نفس  
 الجسم أنه لا فرق بين الطول والقصر فيعد التصريح بأن الطول نفس الجسم نصر بجواب أن القصر  
 نفس الجسم أو أن بعض مراتب الطول بالقياس الى ما فوقها قصر حقيقة وقد يقال معنى  
 الاستدلال أن الطول والاطولية أمران اعتباريان لاتعلق للبصر بهما بل مرجعهما عظم المقدار  
 وشدة عظمه وقد فرقنا بينهما فاذا ك الالكون مرجعها الذي هو المقدار العظيم والمقدار  
 الشديد العظم محسوسا والمقادير عندهم جواهر هي نفس الجسم أو أجزاءه كما يأتي عن يس فلو  
 قال ولا على رأي المتكلمين لأن هذه الصفات عندهم أمور اعتبارية لكان صوابا هذا ما ظهر  
 فراجع وقوله من الامور الاعتبارية الخ أي فليست مما يدرك بالبصر وقوله واما ثانيا الخ  
 هذا البحث على تسليم صحة البناء على رأي الحكماء وأن هذه الصفات من الكيفيات عندهم وقوله  
 فلأن تلك الأوصاف الخ ان كان هذا البحث مبنيا على التسليم كما هو الظاهر فلا صحة له لأن عدم  
 عد المقادير والحركات هو الصواب لكونها ليست من الكيفيات والكلام فيها وان لم يكن مبنيا  
 على التسليم فعد تلك الأوصاف خطأ وعدم عد معروضاتها صواب فلما معنى لكون عد هادون  
 معروضاتها تحكما وقوله مبصرة تبعا كالأوصاف أي وذلك هو منشأ جعلها متصلة ولعل الأولى  
 في تأدية المعنى الذي اراده وأمانا لنا فلأن الأوصاف أيضا مبصرة تبعا كالحسن والقبح والضحك  
 والبكاء فجعلها الخ فهي مقلو به وبعده ذلك برده عليه أن جعلها متصلة ليس من حيث انها مبصرة  
 تبعا بل من حيث تبعية اتصاف الاجسام بها كما يشير اليه الشارح وان كان برد أن أوصاف  
 المقادير والحركات أيضا تنصف بها الاجسام تبعا كالحسن والقبح والضحك والبكاء فانه يدفع بأن  
 هذه الأوصاف متصلة بها ومرتبة عليها لكن على الانفراد وأما الحسن والقبح والضحك والبكاء  
 فتصله بالذات كوراة ومرتبة عليها الا على الانفراد فهو اتصال على وجه مخصوص وفي قول المصنف  
 وما يتصل بها عود الضمير على المضاف اليه بالنسبة للمقادير والحركات بناء على أن التقدير وأوصاف  
 المقادير والحركات فتدبر (قوله وقيل أراد بالكيفيات مطلق الصفات) قائله هو السيد قدس سره  
 وعبارته قوله وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر يمكن أن يقال انه أراد بالكيفيات  
 الجسمية الصفات الجسمية لا مصطلح أرباب المعقول فكأنه قال كالصفات الجسمية المحسوسة  
 بالبصر أو غيره من الحواس وانما عدا الاشكال من المحسوسة بالبصر مع أنهم صرحوا بأنها من  
 الكيفيات المختصة بالكميات المقابلة للكيفيات المحسوسة بناء على أنه أراد بالمحسوس بالبصر  
 ما هو محسوس به مطلقا أعم من أن يكون أولا وبالذات أو ثانيا وبالعرض وكذا الحال في الحركات  
 وأما المقادير ففي كونها محسوسة بالذات خلاف وأما قوله فكأنه أراد بالمقادير أوصافها من الطول

للصفة الحسية وقوله بما يدرك بيانها وإشارة إلى تعيينها لم يرد شيء كذا في الأطول (قوله أي المختصة  
بالاجسام) فيه تنبيه على أن نسبتها إلى الجسم بسبب اختصاصها به (قوله وهي قوة مرتبة الخ)  
أي في عرف الحكمة وأما في اللغة فهو حاسة العين ونفسها كذا في الأطول وكتب أيضا قوله وهي  
قوة مرتبة الخ فيه نظر لأنه لا يصدق على بصر بعض الحول فإن الحول قد يكون بتقاطع العصبين  
إلى العينين وقد يكون بعدم تلاقيهما فلا يصدق التعريف على بصر من لم يتلاق عصباه ولا يخفى أنه  
يدرك بالبصر غاية أنه لا يدرك مطابقا إذ لم يكن حوله فطر يابل يكون عارضا ويرى الواحد  
اثنين ويصدق على قوى أخرى مودعة فيهما كذا في الأطول وقوله لأنه لا يصدق على بصر بعض  
الحول الخ بل لا يصدق على بصر الأعور وقوله ويصدق على قوى أخرى الخ كالمس وقد يدفع  
الثاني بأن هناك قيدا حذف لظهوره أي تدرك بها المبصرات (قوله مرتبة) أي مقرر

والقصر الخ ففيه بحث لا احتمال أن تكون هذه الأمور إضافات محضة على ما قيل ولذلك يتبدل  
الطول بالقصر والسرعة بالبطء عند اختلاف المنسوب اليه لا كيفيات مستزمنة للإضافة حتى  
يصح ما ذكره اه وقوله أنه أراد بالصفات الجسمية الخ فيه أنه على هذا لا وجه لجعلها مما  
يدرك بالبصر وجعل الحسن والقبح مما يتصل بها فإن جميعها مدركة بالبصر تبعاً وأوصاف للجسم  
اه عبد الحكيم وقوله فيه أنه على هذا الخ علمت أن معنى كونها متصلة بها أهم مرتبة عليها على  
وجه مخصوص فلا إشكال بذلك وإنما يرد عليه أن الحركات إضافة محضة فلا يصح عددها من  
الصفات الحقيقية إلا أن يجري على أنها من مقولة الكيف وسيأتي بيانه وقوله لا احتمال الخ لا يخفى  
أن مجرد الاحتمال كافي لرد ما ذاعه الشارح من أنها من الكيفيات فما قيل إن التمثيل يكفيه مجرد  
احتمال أن تكون تلك الأوصاف من الكيفيات المستزمنة للإضافة ليس بشيء اه عبد الحكيم  
(قوله بيانها) أي للصفة الحسية لا للصفات الجسمية كما فهم الشارح وغيره فأوردوا التسامح  
(قوله لم يرد شيء) فيه أنه يرد أن الحركات ليست من الصفات الحقيقية الحسية لاختصاصها بمقولاتين  
مقولة الكيف ومقولة الكم ولا يندفع هذا إلا أن ينين على القول بأن الحركات من مقولة الكيف  
وإذا بنينا على ذلك لا يستقيم قوله وليس المقدر والحركة منها عندهم إذا الحركة منها حينئذ (قوله  
رحمه الله أي المختصة بالاجسام) أي الطبيعية وذلك لأن الاجسام التعليمية من جملة المقادير التي  
عدها من الصفات المبين بها الكيفيات وفي حاشية العطار على مقولات السيد البليدي واعلم أن  
ماعداد الكوان من الأعراض لا يوجد في غير الاجسام كانه عليه السعد في شرح العقائد وفي  
شرح التجريد أن الأعراض المحسوسة لا تحتاج إلى أكثر من جوهر بمعنى أنه يمكن وجودها في  
جوهر واحد وجودها غير مشروط بالمزاج والتركيب عندنا خلافاً للفلاسفة وهذا ينافي  
ما للسعد وأجاب عنه عبد الحكيم في حواشي الخبائي بأن قول السعد ماعداد الكوان الخ معناه  
أن الله تعالى لم يجر عاداته بخلقه في غيرها وإن كان ممكناً فلانها فإيهما فان كلام شرح التجريد في  
الامكان وكلام السعد في الوقوع (قوله ونفسها) أي نفس الحاسة فالعطف للتفسير وقال  
شخصاً إن قوله فهي حاسة العين أي قوة في العين وقوله ونفسها أي نفس العين أي فلها الاطلاق  
في اللغة اه وهو بعيد (قوله قد يكون بتقاطع) الباء بمعنى مع والتقاطع التلاقي وكذا الباء  
في قوله بعدم قاله بعض مشايخنا (قوله بل لا يصدق على بصر الأعور) أي لأن القوة في عصبه

أي المختصة بالاجسام (مما  
يدرك بالبصر) وهي  
قوة مرتبة

مثبتة ( قوله في العصبين المجوفتين النخ ) وذلك أنه قام من جهة طرف الدماغ اليسرى عصبية مجوفة كالقصب الصغيرة ومن اليمنى عصبية كذلك فذهبت اليسارية الى العين اليمنى واليمنية الى العين اليسرى فتلاقت العصبتان قبل الوصول الى العينين على التقاطع فصارتا على هيئة الصليب وقام معنى البصر بالعصبين وهذا رأى الحكيم وقيل البصر معنى قائم بالحدقة يتعلق باللون والا كوان التي هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق اه ع ق وكتب أيضا قوله في العصبين ظاهره أن البصر لا يختص بما اتصل منه بالعينين ولا بما اتصل بالدماغ ولا بوسطهما بل هو مبثوث في الجميع وليس في ذلك قيام المعنى بمحلين لأن ذلك محمول على أن في كل محل مثل ما في

واحدة ( قوله كالقصب الصغيرة ) أي البوصة فالعصبتان عرقان كالبوصتين محلها مقدم الدماغ وهو الجهة ( قوله كذلك ) أي مجوفة كالقصب الصغيرة ( قوله فتلاقت العصبتان قبل الوصول ) أي في المكان الذي قبل العينين وهما مفترقان في المكان القريب من العينين وقال شيخنا معناه أنه حين الخلق يتلاقيان ثم بعد ذلك يأخذان في الطول الى أن يصل الى العينين فهذه هما أول ما يوجدان ٧ هكذا ثم بعد ذلك يصيران هكذا + فقد طال بعد ذلك من جهة العينين اه وهذا يتوقف على مشاهدة ذلك وقت الخلق ( قوله فصارتا على هيئة الصليب ) وقيل اتها على هيئة الدالين ظهر أحدهما يظهر الآخر فهما متلاقيان بأظهرهما مفترقان الى العينين بأطرافهما والحاصل كما يؤخذ من عبد الحكيم على العقائد وغيره أنه بين في التلويح أنه قد ثبت من جانبي مقدم الدماغ من تحت محل الشم عصبان مجوفتان متقاربتان حتى اتصتا وصارتا نجو بفاهما واحدا ثم تباعدتا الى أن اتصتا بالعينين وذلك النجوى الذي في الملتقى أودع فيه القوة الباصرة وتسمى بجمع النورين ولهذا عرفت في بعض المحققين البصر بأنه قوة مودعة في ملتقى عصبين مجوفتين ثابتتين من مقدم الدماغ يتلاقيان فيكون نجو بفاهما واحدا ثم يفترقان فتعطف الثابتة يمينا الى العين اليمنى والثابتة يسارا الى العين اليسرى فانصالهما على هذا طريق التلاقى كهية الدالين اللذين محذب كل منهما متصل بمحذب الآخر وقيل ان اتصالهما بطريق التقاطع بأن يتصل العصب الأيسر بالعين اليمنى والأيمن باليسرى فيصعدت صورة الصليب وهو أن يتقاطع خطان ويذهب كل منهما الى جانب الآخر وذهب الاكثرون الى هذه واختاره الشارح في شرح المقاصد ( قوله وقيل البصر النخ ) هو للتكاملين ( قوله وليس في ذلك النخ ) ليس لذلك ارتباط بقوله ظاهرة النخ بل هو كلام مستقل ( قوله لأن ذلك محمول النخ ) أي كونه مبثوثا في الجميع محمول النخ وقد يقال لا حاجة لذلك ألا ترى أن القوة اللامسة قوة واحدة سارية في جميع البدن يدرك بها جميع المموسات وفي الهداية السعيدية في الحكمة الطبيعية مانصه اختلفوا في أن القوة اللامسة هل هي قوة واحدة أو قوى متعددة فالجمهور على أنها قوة يدرك بها جميع المموسات كسائر الحواس واختلفوا ادراك القوة اللامسة لا يوجب اختلاف تلك القوة كما أن اختلاف المبصرات لا يوجب اختلاف الباصرة وذهب الشيخ ومن تابعه الى أنها قوى متعددة أحدها الحاكمة بالتضاد بين الحرارة والبرودة والثانية الحاكمة بالتضاد بين الرطب واليابس والثالثة الحاكمة بالتضاد بين الصلابة واللين والرابعة الحاكمة بالتضاد بين الخشونة والملاسة وزاد بعضهم الحاكمة بالتضاد بين الثقل والخفة لأن الميل أيضا يدرك باللمس النخ ما قال فراجع وهو يفيد أن بقية القوى غير اللمس لا خلاف

في العصبين المجوفتين

الآخر ويحفل اختصاص البصر بمحل مخصوص ولكن جرت العادة بأن العصبه اذا أصابها آفة في موضع منها ذهب البصر من جميعها اه ع ق ( قوله اللتين تتلافيان ) أي في مقدم الدماغ ( قوله من الألوان ) لو زاد الاضواء لكان أحسن لأنهما مبصرة بالذات كالألوان وكأنه أدخلها في الألوان كما زعمه بعضهم وذكروا الاشكال والمقادير والحركات على ترتيب قربها في الابصار من المبصر بالذات اه حفيد على المطول ( قوله والاشكال ) هي كالشكول جمع شكل وهو في اللغة الصورة المحسوسة والمتوهمة وفي عرف الحكمة هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة أو أكثر مما يليق تفصيله بالمقام وما في عبارة الشارح من أن الشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة أو

فيه فتدبر ( قوله ويحفل اختصاص البصر بمحل مخصوص ) قد علمت مما سبق أنه مختص بالمتقى فتفطن ( قوله لأنها مبصرة بالذات الخ ) في المواقف وشرحها الألوان والاضواء مبصرتان بالذات وأما اعدادهما من الاشكال والصغر والكبر والقرب والبعده والحركة والسكون والتفرق والاتصال والاستقامة والانحناء الى غير ذلك فعند الحكماء أنها تبصر بواسطتهما واختلفوا في الاطراف أعني النقطة والخط والسطح ف قيل هي أيضا مبصرة بالذات وقيل بالواسطة ثم قال ومعنى المرئي بالذات وبالعرض أن تكون هناك رؤية واحدة متعلقة بشئ ثم تلك الرؤية بعينها تتعلق بشئ آخر فيكون الشئ الآخر مرئيا ثانيا وبالعرض والاول مرئيا بالذات وأولاه على قياس قيام الحركة بالسفينة وراكبها اه ومثله في شرح المقاصد ( قوله على ترتيب قربها الخ ) فالبصر أولا الاشكال ثم المقادير ثم الحركات قاله بعض المشايخ (١) ( قوله هيئة احاطة نهاية ) أي الهيئة الحاصلة من احاطة نهاية ( قوله بالجسم أو السطح ) أي دون الخط لأن نهايته النقطة ولا يتصور احاطة نهاية كذا في الدسوقي ( قوله كالكرة ) مثال للجسم والكرة جسم يحيط به سطح مستدير في داخله نقطة تكون جميع الخطوط الخارجة منها اليه متساوية والنهاية المحيطة بالكرة هي السطح المستدير المحيط بها فليس للكرة الانهاية واحدة وهي السطح المذكور فنلك السطح يحيطها وتلك النقطة التي فرضت في الداخل مركزها ولت أن تجعل الكرة مثلا لهيئة احاطة نهاية بالجسم فهو على حنف مضاف أي كشكل الكرة ( قوله والدائرة مثال للسطح ) والدائرة سطح مستوي يحيط به خط واحد يفرض في وسطه نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه متساوية فنهاية الدائرة هو الخط المحيط فهو محيطها ومركزها هو النقطة فليس لها الانهاية واحدة ولك أن تجعله مثلا لهيئة احاطة نهاية بالسطح فهو على حنف مضاف أي كشكل الدائرة ( قوله كشكل نصف الكرة ) مثال لهيئة احاطة نهايتين بالجسم ففي نصف الكرة نهايتان أي سطحان فاذا شقت البطيخة نصفين فأحد السطحين هو السطح المستدير الذي يائسره السكين عند القطع والسطح الثاني هو السطح الذي فيه نوع تكوير ( قوله ونصف الدائرة ) ففيها نهايتان محيطان بالسطح فاذا كسرت الصينية نصفين ففي سطح نصفها خطان أحدهما فيه نوع استدارة والآخر مستقيم ( قوله وما في عبارة الشارح الخ ) أجاب عبد الحكيم عن الشارح بأن عبارته من صفة الاحتباك كقوله تعالى جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا أي جعل لكم الليل مظلما لتسكنوا فيه والنهار مبصرا لتبتغوا من فضله فيقدر بالسطح بقربته كالدائرة ويقدر

اللتين تتلافيان فتفترقان الى العينين ( من الألوان والاشكال ) والشكل هيئة احاطة

(١) بياض بجميع الاصول التي بأيدينا

نهايتين كنصف الدائرة يجب تأويله بأن قوله بالجسم صفة هيئة لاصلة احاطة ذكر ترتيبها على أن الشكل مطلقا كيفية جسمانية كأنه قال هيئته احاطة نهاية واحدة متعلقة بالجسم ونبيه على ذلك بالتمثيل بالدائرة ونصفها فليس كلامه دائرا بين السهو والاقتصار على تعريف شكل الجسم وجعل كالدائرة تنظيرا كما ظنه السيد اه من الاطول وزيادة من خط صاحب الاطول وأصل الاعتراض أنه كان الظاهر أن يقول بدل قوله بالجسم بالمقدار ليتناول أشكال المجسمات وأشكال المسطحات فتكون الدائرة ونصفها مثلا للمسطحات أو يقول بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة فتكون الكرة ونصفها مثلا للمجسمات والدائرة ونصفها مثلا للمسطحات وجواب الاطول هو بمعنى ما قيل ان قوله كالدائرة تمثيل ولا خطأ أصلا فقد صرح في شرح التجر يد وغيره بأن الجسم يتصف بالشكل بعد اتصاف المقدار به وعبارة بعضهم بعد ان قرر أن الشكل من الكيفيات المختصة بالمقادير مانصه ولا شك أنها تعرض على المقادير أولا وبالذات وتعرض بسبب المقدار على الجسم بخلاف اللون فإنه يعرض للجسم أولا اه فقد استفدنا منه

كالكرة بقرينة بالجسم والتقدير هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم أو بالسطح كالدائرة والكرة اه وأجاب الغنيمي بأن المراد بالجسم المقدر من باب اطلاق الخاص وارادة العام بقرينة التمثيل اه وعليه فالجسم في كلام الشارح كان بمعنى الجسم التعليمي ( قوله بان قوله بالجسم ) الظاهر أن المراد به حينئذ الجسم الطبيعي ولا يقال انه لا حاجة الى التنبيه على أن الشكل مطلقا كيفية متعلقة بالجسم الطبيعي لأن ذلك معلوم من قول المصنف كالكيفيات الجسمانية لأنه لا يعلم ذلك الا اذا جعل قوله مما يدرك بالبصر بيانا للكيفيات الجسمانية أما اذا جعل بيانا للصفة الحقيقية الجسمانية فلا ( قوله بين السهو ) أي ببدال المقدار بالجسم ( قوله وجعل قوله كالدائرة تنظيرا ) راجع لقوله والاقتصار ( قوله كما ظنه السيد ) عبارته قوله والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة الظاهر أن يقال بالمقدار ليتناول أشكال المجسمات والمسطحات وتكون الدائرة ونصفها مثلا للمسطحات فاما أن يقال لفظ الجسم وقع موقع المقدار سهوا واما أن يجعل قوله كالدائرة تنظيرا ونسبها لامتثالها فانه خطأ قطع ولو قيد بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة الخ لكان أوضح وأفيد ( قوله وجواب الاطول هو بمعنى ما قيل الخ ) أي ما لها واحد والافهنا القائل جعل بالجسم متعلقا احاطة لا بمحدوف صفة لهيئة وقوله بأن الجسم أي الطبيعي فقوله بعد اتصاف المقدار به باق على ظاهره من شمول المقدار للجسم التعليمي والسطح وكلام المحشى فيما أتى يفيد أن المراد بالجسم الجسم التعليمي وبالمقدار خصوص السطح وكذا يقال في عبارة بعضهم المذكورة بعد وعلى كل يرد أن اتصاف الجسم بالشكل بعد اتصاف المقدار به لا يدفع الخطأ لانه لا يلزم من ذلك أن تكون الاحاطة بالمقدار احاطة به حتى يصح قوله كالدائرة مع تعلق الجسم باحاطة ولت أن تقول ان قول المحشى هو بمعنى ما قيل على ظاهره وليس مقصوده أن ما لها واحد ومحصل هذا القيل أن قوله كالدائرة تمثيل وقوله بالجسم صفة لهيئة لاصلة احاطة فصح التمثيل ولا يرد على جعل قوله بالجسم صفة هيئة أن الشكل من صفات المقدار لا من صفات الجسم ووصف الهيئة بأنها متعلقة بالجسم يفيد أنها من صفاته لا تمنع كون الشكل ليس من صفات الجسم فقد صرح في شرح التجر بد الخ ورتب هذا قوله ولا خطأ أصلا وان كان اقتصار

أن الشكل مطلقا من عوارض الاجسام وان كان عروض المسطح للجسم ثانيا وبالعرض فصح  
 أن يكون مثلا في كلام الشارح ولاخطأ بل يكون كلامه من الحسن بمكان لما فيه من الإشارة الى  
 هذا التحقيق التام وهذا الجواب أيضا بمعنى ما ذكره الحفيد بقوله ويمكن أن يقال الاحاطة في كلام  
 الشارح أعم من أن تكون بالذات والحقيقة أو بالعرض والمدخلة في الجملة فتدخل أشكال  
 المسطحات أيضا واختيار الجسم لاظهار كون الشكل من الصفات الجسمية اه وقوله من  
 الصفات الجسمية أي ولو ثانيا وبالعرض فلا ينافي ما مر ( قوله نهاية واحدة الخ ) المراد بالنهاية  
 الخط المحيط في المسطحات كالدايرة ونصفها والسطح المحيط في الجسمات كالكرة ونصفها ( قوله  
 كالدايرة ) أي كشكل الدايرة مثال لذى النهاية الواحدة والدايرة سطح مستوي محيط به خط  
 واحد يفرض في وسطه نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه مستوية وقوله ونصف  
 الدايرة مثال لذى النهايتين وقوله والمثلث مثال لذى الثلاثة وهكذا ( قوله وهو كم متصل الخ )

المحشى بعد على قوله فصح أن يكون مثلا الخ لا يناسب هذا الحل والمناسب له أن يقول فصح  
 جعل قوله بالجسم صفة لهيئة وصح أن يكون قوله كالدايرة مثلا الخ ( قوله وان كان عروض  
 المسطح للجسم ثانيا الخ ) أي وان كان عروض شكل المسطح للجسم التعليمي ثانيا  
 وبالعرض فمراده الجسم التعليمي والالم يخص الكلام بشكل المسطح بأن يقول وان كان  
 عروض شكل المقدم للجسم الخ فهذا هو محل الافادة السابقة وكذا قوله بعد وهذا الجواب أيضا  
 بمعنى ما ذكره الحفيد كما سيأتي فنفتن ( قوله وهذا الجواب بمعنى ما ذكره الحفيد بقوله الخ )  
 أي ما لها واحد فان الحفيد جعل قوله بالجسم متعلقا باحاطة لا بمحذوف صفة لهيئة كما هو واضح  
 وفي الحفيد بعد ما نقله المحشى عنه ويرد عليه أن المحيط بالمحيط بشئ ليس محيطا بالشئ لاختلاف  
 وجه الاحاطة ثم الظاهر حمل الجسم على التعليمي كما أشار اليه في شرح المقاصد اه فقوله ويمكن  
 أن يقال الاحاطة الخ بيانه كما في الغنيمي أن المراد بالاحاطة ما يشمل الاحاطة بالذات والاحاطة  
 بالواسطة فان الخط محيط بالسطح والسطح محيط بالجسم والمحيط بالمحيط بشئ محيط بذات الشئ  
 فالخط المحيط بالجسم محيط بالسطح من غير واسطة ومحيط بالجسم بواسطة احاطته بالسطح المحيط  
 بالجسم فيكون التعريف شاملا لشكل السطح لاشتمال الجسم عليه والامثلة المذكورة لشكل  
 السطح فالدايرة مثال لاحاطة النهاية الواحدة وبقيّة الامثلة لاكثر من نهاية فلا دلالة في التعريف  
 على اختصاص الشكل بالاجسام وقوله ويرد عليه الخ بيانه كما في الغنيمي أن احاطة السطح  
 بالجسم التعليمي معناها أنه جزء منه بخلاف احاطة الخط بالسطح فانها بمعنى الاستدارة والمحيط  
 بالمحيط بشئ لا يكون محيطا بذلك الشئ الا اذا اتحدت جهة الاحاطة بان كانت فيها بمعنى واحد وجهة  
 الاحاطة هنا مختلفة كما علمت فلا يكون المحيط بالسطح المحيط بالجسم محيطا به لاختلاف الجهة  
 وقوله ثم الظاهر حمل الجسم على التعليمي قال الحفنى أي لا الطبيعي لأن الطبيعي ليس بمحسوس  
 الا بحسب العرف وأما الجسم التعليمي فمحسوس حقيقة وكذا الصورة الجسمية كذا ذكره  
 سم فيا يأتي وكتب هنا على قوله ثم الظاهر مانسه قوله ثم الظاهر الخ الظاهر أنه إرادتان لأن  
 هذا ما وجد بخطه اه ما قاله الحفنى وقوله ليس بمحسوس الخ أي وقد أفاد الكلام أن الجسم  
 محسوس اذ لا يعقل أن هيئة الاحاطة بكذا محسوسة الا اذا كان كذا محسوسا وفي حاشية يس

نهاية واحدة أو أكثر  
 بالجسم كالدايرة ونصف  
 الدايرة والمثلث والمربع  
 وغير ذلك (المقادير) جمع  
 مقدار وهو كم متصل قار  
 الذات كالخط



أى في عرف الحكمة وأما في اللغة فمعناه مبلغ الشيء كذا في الأطول قال في المطول ونعني بالسكم عرضا يقبل التجزى لذاته وبالانصال أن يكون لأجزائه حد مشترك تتلاقى عنده وبه احتراز عن العدد وكونه قار الذات أن تكون أجزاءه المفروضة ثابتة وبه احتراز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي إن قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح إن قبلها بالطول والعرض فقط وخط إن قبلها في الطول فقط اه وقوله أن يكون لأجزائه الخ بمعنى أن كل جزء فرض فيه تكون نهايته

قوله ثم الظاهر الخ الظاهر أنه إيراد ثان لأن المحيط بالسطح ليس محيطا بالمحيط بالجسم التعليمي لأن السطح ليس محيطا به بل جزء منه بخلاف الجسم الطبيعي اه ومحمله أنه لا يقال في الخط المحيط بالسطح أنه محيط بالمحيط بالجسم التعليمي لعدم وجود المحيط بالجسم التعليمي إذا السطح ليس محيطا به لأنه جزء منه فانتفتت الاحاطة من أصلها والابراذ الأول فيه تسليم أن الجزئية يقال لها احاطة حتى يقال اختلفت جهة الاحاطة فتدبر ( قوله أن يكون لأجزائه حد مشترك ) الحد المشترك هو ذو وضع بين مقدارين يكون هو بعينه نهاية لأحدهما وبداية للآخر أو نهاية لهما أو بداية لهما على اختلاف العبارات باختلاف العبارات فإذا قسم خط إلى جزأين كان الحد المشترك بينهما النقطة وإذا قسم السطح إليهما فالحد المشترك هو الخط وإذا قسم الجسم إليهما فالحد المشترك هو السطح ثم إن هذا لا يظهر في كم الخط المركب من نقطتين مع أنه متصل لأنه لا مشترك بين جزأيه كذا قيل وأنت خبير بأن الخط المركب من نقطتين يمكن أن يفرض هناك ثلاثة قسمتين فيه فماذا كراد الكلام مبنى على الفرض ولا حرج فيه كذا في حاشية العطار على مقولات السيد البليدي وفي شرح المبتدئ على الهداية أنهم ذهبوا إلى أن الخطوط ليست مركبة من النقط ولا السطوح من الخطوط بل هي متصلة في أنفسها لا مفصل فيها وأنهم جوزوا الإشارة الحسية إلى النقطة المتوهمه في وسط الخط وإلى الخط المتوهم في وسط السطح ولا يلزم عندهم كون المشار إليه بالإشارة الحسية موجودا في الخارج بل أحد الأمرين إما وجوده فيه أو وجود المحل الذي يتوهم كون المشار إليه فيه اه والنقطة المتوهمه في الخط هي الحد المشترك بين أجزائه وكذا الخط المتوهم فتأمله تعلم ما في كلامه على أن كلامه يقتضى أنهم يقولون بأن الشيء ينتهي إلى ما لا يقبل القسمة ( قوله وبه احتراز عن الزمان ) فالزمان كم متصل غير قار فالآن حد مشترك بين قسميه الماضي والمستقبل على نحو اشتراك النقطة بين قسمي الخط كذا في حاشية العطار على مقولات السيد البليدي ( قوله بمعنى أن كل جزء فرض فيه ) أى كالنصف والثالث ( قوله تكون نهايته متعدة مع مبدأ الآخر ) وجه ذلك أن الحدود المشتركة يجب كونها مخالفة في نوعها ما هي حدود له لأن الحد المشترك يجب كونه بحيث إذا ضم إلى أحد القسمين لم يزد به أصلا وإذا فصل عنه لم ينقص شيئا ولولا ذلك لكان الحد المشترك جزءا آخر من المقدار المقسوم فيكون التقسيم إلى قسمين تقسيما إلى ثلاثة والتقسيم إلى ثلاثة تقسيما إلى خمسة وهكذا فالنقطة ليست جزءا من الخط بل هي عرض فيه وكذا الخط بالقياس إلى السطح والسطح بالقياس إلى الجسم فجعلها في بعض العبارات أجزاء من الخط والسطح والجسم تسمح ظاهرا فإن جزء المقدار لا يكون حدا مشتركا بين جزأين آخرين منه كذا في شرح المواصف للسيد السند وإذا كانت الحدود المشتركة مخالفة في النوع لما هي حدود له كما سمعت لم يكن جزءا أولى من الآخر بأن تنسب إليه فكما يصح جعلها نهاية لهذا الجزء

متعددة مع مبدأ الآخر بخلاف العدد فان الاربعة اذا قسمت الى نصفين مثلالم تكن نهاية نصف منها  
مبدأ نصف آخر وهذا هو الاتصال الذاتي الذي هو فصل للكلم المتصل بخلاف الاتصال العرضي  
كانتصال خط بخط فانه متصل بالقياس الى الغير لا في حد ذاته

يصح جعلها بداية للآخر ثم ما نقلناه عن شرح المبتدئ يفيد أن الحد المشترك في الخط أو في السطح  
أمر موهوم لا يتحقق له وهذا يفيد أن الحدود ولها تحقق في نفسها ووافق ما في شرح المبتدئ فوهم  
ان فرض نقطة في الخط فرض انقسام الخط ويمكن تأويل كلام السيد فتدبر (قوله بخلاف العدد)  
في حاشية العطار على مقولات السيد البليدي انما كان العدد من الكم المنفصل لأنه لا يوجد بين  
أجزائه حد مشترك فان العشرة مثلا اذا قسمت الى ستة وأربعة فان السادس جزء من الستة داخل  
فيها وخارجا عن الأربعة فلم يكن ثمة أمر مشترك بين قسمي العشرة وهما الستة والأربعة كما كانت  
النقطة مشتركة بين قسمي الخط واعلم أن الاعداد عندنا أمور اعتبارية فلذلك جاز عدم تناهها إذ  
لا يجري فيها برهان التطبيق وأما عند الحكماء فهي أمور وجودية فانهم جعلوها من أقسام الكم  
الذي هو عرض موجود ولا اشكال في عدم تناهها عندهم أيضا لاشتراطهم في مادة برهان التطبيق  
الترتيب ولا ترتيب في مراتب الاعداد بالمعنى الذي ذكره اذ لا شيء من تلك المراتب جزء لما فوقه  
بل كل مرتبة مركبة من وحدات مبلغها تلك المرتبة ونقل الفاضل عبد الحكيم عن حواشي التجربة  
القديمة للتحقق الدواني أن الاعداد من الامور الاعتبارية عند المحققين من الحكماء وأن جعلها  
من أقسام الكم باعتبار فرض وجودها اه وبهذا يندفع ما كان يحتج في صدرى أن نفس العدد  
ليس موجودا في الخارج بل المعدود فكيف يجعل من أقسام العرض الموجود في الخارج  
فاحفظه اه وقوله فان العشرة مثلا اذا قسمت الخ مبنى على ما مر له مما يقتضى أن الحد المشترك  
لا يجب كونه مخالفا في النوع لما هو وحده وقد علمت خلافه فتدبر (قوله فان الاربعة الخ)  
وكذا الثلاثة اذا قسمت بين واحد ونصف وواحد ونصف بخلاف الخط من ثلاث نقط فانه ينقسم الى  
اثنين بينهما واحدة لا تنقسم لأن النقطة شيء ذو وضع يمكن أن يشار اليه اشارة حسية لا تقبل القسمة  
لا خارجا ولا عقلا ولا وهما والخط المركب من أربع نقط مشغل على ثلاث نقط فيأتي فيه الحد المشترك  
كذا في رسالة السيد البليدي قال العطار قبل ان الخط المركب من أربع نقط فديكون اذا قسم  
بين جزأيه حد مشترك وقد لا يكون فيجعل كما متصلا نظرا للاول اه وأقول هو كم متصل دائما  
اذ ليست هذه أمور اعتبارية تختلف باختلاف الاعتبار اه وقوله وأقول الخ أى والحد المشترك  
يكفى فيه الفرض وقد علمت مما تقدم عن شرح المبتدئ وشرح المواقف ما في كلامهما إلا أن يكون  
كلامهما مبنيا على طريق للحكماء غير ما في الشرحين المذكورين (قوله كأنصال خط بخط)  
فاذا فرضت أن خطا مركبا من نقطتين ثم زدت فيه خطا آخر بالطول مركبا من نقطتين أيضا  
فبين الخطين اتصال بالقياس الى الغير فان كل خط منهما متصل بالقياس الى الخط الآخر فليس  
الاتصال بينهما ذاتيا قاله شيخنا (قوله فانه) أى أحد الخطين وقوله متصل بالقياس الى الغير الخ  
أى بالنظر للاتصال العارض بوصول أحدهما بالآخر والافكل منهما متصل في حد ذاته حتى لو  
فرضت أن أجزاء وجدت بين كل جزأين حد مشترك كما في محل الوصل وبما تقدم من أن  
الخطوط والسطوح لا مفصل فيها عندهم ولا تركيب لا يرد أن الخطين بعد الاتصال لا يخرجان عن

وبهذا اندفع أنه لانهابة لسطح الكرة فلا يكون كامتصلا لأن الحد هو الحد العرضي اللازم بعد فرض القسمة لانهابة الموجودة اه أطول وقول المطول نابتة أي في آن واحد وكتب على قوله متصل مانصه خرج العدد فانه كم منفصل الاجزاء اذلتجامع الوحدة الاثنينية مثلا وخرج بقار الذات الزمان فان أجزاءه سيالة أي لا تجتمع في الوجود وكون المقدار حسيا انما هو باعتبار ما قام به من الجسم الذي فرض متصفا به ورأى غير الحكيم أن المقدار كون أجزاء الشيء على كثرة مخصوصة أو قلة مخصوصة متصلة أو منفصلة وكونه على هذا حسيا واضح ( قوله والسطح ) أي والجسم التعليمي ( قوله هي الخروج الخ ) هذا عند الحكماء وأما عند المتكلمين فهي حصول

كونها ماصرا خطأ واحدا أو سطحا كذلك فيه الحد المشترك بين كل جزأين منه فتدبر ( قوله وبهذا اندفع ) أي باعتبار الفرض اندفع ( قوله اذلتجامع الوحدة الاثنينية مثلا ) ودخل تحت قوله مثلا عدم جماعة الوحدة للثلاثية وعدم جماعة الوحدة للاربعية وهكذا أعنى عدم جماعة الوحدة لبقية مراتب العدد وليس من جملة ما دخل تحت قوله مثلا عدم جماعة الاثنينية مثلا للاربعية مثلا فان كل مرتبة من مراتب العدد انما ركبت عندهم من وحدات مبلغها تلك المرتبة لان مراتب العدد عندهم ليست مرتبة لكن ر بما يقال هذا لا يقتضى عدم تركها من غير الوحدات اذ غاية ما يقتضى هو أن كل مرتبة مستقلة ليست عين مانحتها وزيادة شيء آخر ومحصل كلامه أنه لو كان متصل الاجزاء اتصالا ذاتيا بحيث يكون آخر هذا الجزء هو بعينه بداية الجزء الآخر للزم أن تجتمع الوحدة الاثنينية مثلا ثم لا يخفى أن هذا لا يظهر على ما تقدم لك من أن الحد المشترك يجب أن يكون مخالفا في النوع لما هو وحده والمناسب له التعليل بان انفصاله لضرورة قيامه بمنفصل أجزاء ( قوله وكون المقدار حسيا انما هو باعتبار الخ ) فيه أن نفس المقدار عند الحكماء محسوس وأن الجسم الطبيعي عندهم ليس محسوسا كما سبق ( قوله ورأى غير الحكيم أن المقدار الخ ) في حاشية يس وقال بعضهم الحاصل أن المقادير أعراض خارجة عن الجسم الطبيعي قائمة به عند الحكماء وجواهر هي نفس الجسم أو أجزاءه عند المتكلمين لأن المؤلف من أجزاء لا تجزأ اذا انقسم في الجهات الثلاث فالجسم أو في جهتين فالسطح وباعتباره يتصف بالعرض أو في جهة واحدة فالخط وباعتباره يتصف بالطول والجوهر الفرد الغير المؤلف هو النقطة اه وبه تلم ما في المحشى ( قوله وكونه على هذا حسيا واضح ) فيه نظر اذ احسية الابعاد المتعلقة لأن السكون أمر اعتباري نعم وضوح احساسه على ما تقدم عن يس ظاهر ( قوله رحمه الله والحركة هي الخروج الخ ) اعلم أن الشيء الموجود بالفعل اما أن يكون بالفعل من جميع الوجوه كالواجب جل بجمه فان وجوده وكالاته بالفعل من كل وجه كما هو مبين في الالهيات أو يكون بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعض الوجوه كالأجسام مثلا فانها موجودة بالفعل ومتصفة بالقوة ببعض صفات لا توجد فيها في الحال وتوجد فيها في الاستقبال ولا يمكن أن يكون شيء موجود بالفعل بالقوة من جميع الوجوه والشيء الموجود الذي هو بالفعل من جميع الوجوه لا يمكن أن يكون له صفة وكال لا يكون حاصله في الحال ويكون متوقفا يمكن خروجه من القوة الى الفعل والالم يكن ذلك الشيء بالفعل من جميع الوجوه والشيء الموجود الذي هو بالفعل من وجهه بالقوة من وجهه يمكن خروجه الى الفعل فيها وبالقوة فيه اذ لو لم يكن خروجه الى الفعل

والسطح ( والحركات )  
والحركة هي الخروج من  
القوة الى الفعل على  
سبيل التدرج وفي جعل  
المقادير والحركات من  
الكيفيات

فيه لم يكن هو بالقوة فيه نخر وجهه الى الفعل فيه اما أن يكون على سبيل التدرج كانتقال الجسم  
عن مكان الى مكان فانه اذا كان في مكان ثم انتقل عنه فلا يصل الى المكان الثاني الا بقطع المسافة  
التي بين المكانين تدرجيا واما أن يكون على الدفعة من غير تدرج كانقلاب الماء هواء مثلا فانه  
مادام ماء لم يخرج من المائية الى ما كان بالقوة أعنى الهوائية واذا خرج من المائية فهو هواء فليس  
بين المائية والهوائية حالة متوسطة حتى يتصور التدرج ههنا فالحركة هي الخروج من القوة الى  
الفعل تدرجيا واما الخروج منها اليه دفعة فلا يسمى حركة فلذا عرفها قدماء الفلاسفة بما سبق  
ولما رأى متأخروهم أن معنى التدرج أن لا يكون دفعة ومعنى السكون دفعة أن يكون في آن  
ومعنى الآن ظرف الزمان والزمان هو مقدار الحركة فيكون هذا التعريف دوريا عدلوا عن هذا  
التعريف الى تعريف آخر فقالوا ان الحركة كمال أول لها هو بالقوة من حيث هو بالقوة وبيان  
ذلك أن الموجود الذي هو بالفعل من وجهه بالقوة من وجهه اذا خرج من القوة الى الفعل يحصل  
له بالفعل ما كان له بالقوة فما يحصل له بالفعل يسمى كمالا فانهم يسمون الفعل كمالا والقوة نقصانا  
فالجسم ما لا يتحرك فهو بالقوة في أمرين الاول الانتقال عما هو فيه والثاني الوصول الى المنتهى  
ثم اذا تحرك ووصل الى المنتهى حصل له كمالان الاول الحركة والانتقال والثاني الوصول والحركة  
سابقة على الوصول فالحركة كمال أول والوصول كمال ثان ثم انه لا بد من أن يكون هناك مطلوب  
يكون اليه الحركة فان حقيقة الحركة هي السلوك الى المطلوب وأن لا يكون المطلوب حاصلًا  
بالفعل مادامت الحركة فانه لا حركة بعد حصول المطلوب والوصول الى المنتهى فالحركة كمال  
أول لها هو بالقوة من حيث هو بالقوة لا من حيث هو بالفعل ولا من حيثية أخرى فاحترز بها  
عن سائر الكالات الاول فان كلامها وان كان كمالا أول لها هو بالقوة لكن لا من حيث هو  
بالقوة والجواب عن تعريف القدماء أن معنى الحركة والتدرج يهدي وانما عرفوا الحركة  
تمرينا للفهم ونمهدا لما يشتمونه لها من الاحكام أفاده صاحب الهداية السعيدية في الحكمة  
الطبيعية وورد على تعريف المتأخرين أنه غير مانع لصدقه على الكون والفساد الآن يقال يخرج  
الكون والفساد بقوله أول فانه بمعنى سابق ولا سبق في الكون والفساد وعرف المتكلمون  
الحركة بأنها حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر والحركة عندهم أيضا من المحسوسات  
وفي الخيالي وعبد الحكيم عليه لا يقال ان الحركة من الاعراض النسبية فاتها هيئة تعرض للجسم  
باعتبار نسبتها الى المكان والمتكلمون أنكروا الاعراض النسبية وقالوا انها أمور اعتبارية  
ليس لها تحقق في الخارج أصلا فكيف تدرك بالحس اذ الادراك الحسي فرع الوجود الخارجي  
لأننا نقول المتكلمون وان أنكروا الاعراض النسبية لكنهم اعترفوا بوجود الحركة اذ قد  
اتفقوا على وجود الابن منها وسموه بالكون وقسموه الى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق  
وقالوا وجوده ضروري بشهادة الحس وكذا أنواعه الاربعة اذ حاصلها عائد الى الكون  
والمميزات أمور اعتبارية لا حقيقة لها من نوعه نحو كونه مسبوقا بكون آخر أو غير مسبوق ونحو  
امكان تغلل ثالث بينهما أو عدمه كافي الافتراق والاجتماع ولزوم النسبة للحركة والاضافة الى المكانين  
والآئين لها لا ينافي أن تكون الحركة المتصفة بها محسوسا لجواز انصاف الامور المحسوسة  
بالامور العدمية كاتصاف ذات الاعشى بالعمى واعلم أنه قد اختلف في الاكوان فقال بعضهم انها  
محسوسة ومن أنكروا الاكوان فقد كبر حسه ومقتضى عقله وقال بعضهم انها غير محسوسة فاما

الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر أعني مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية كذا في المطول قال بعضهم بمعنى لا تطلق الحركة على غير الاينية عند المتكلمين وهي المتبادرة في

لا نشاهد الا المتحرك والساكن والمجموعين والمفترقين وأما الحركة والسكون والاجتماع والافتراق فلا فجعل الحركات من قبيل المبصرات انما يصح على أحد المذهبين اه وفي عبد الحكيم على المطول ان الحركة على تعريف المتكلمين من قبيل الأين لأنها الابن المسبوق على تعريفها بالخروج من القوة الى الفعل من قبيل الانفصال وعلى تعريفها بأنها كمال أول لها هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة من قبيل السكيف اه وقوله وعلى تعريفها بأنها كمال أول الخ فيه نظر فان المتأخرين الذين عرفوها بأنها كمال أول الخ موافقون على أنها الخروج وانما عدلوا عن تعريف المتقدمين لما لم يمتنع من الدور كما تقدم عن صاحب الهداية السعيدية فيجب حينئذ تأويل كلامهم بما يوافق كلام المتقدمين نعم تأويل كلامهم بذلك بعيد في كلام صاحب الهداية السعيدية نسامح فتدبر (قوله أعني مجموع الخ) اشارة الى أن في التعريف نسامح يجعل الجزء شرطا وعكس الشارح في شرح العقائد النسفية فحمل تعريفها بالحصولين في مكانين على التسامح يجعل الشرط جزأ أول له متردد في ذلك اذ برد على كل واحد اشكال فانه لو جعلت الحركة السكون الاول في المكان الثاني يلزم أن لا يكون الانتقال معتبرا في الحركة بل شرط لها وان جعلت مجموع السكونين في المكانين يلزم أن لا يكون الامتياز بين الحركة والسكون بالذات فان الجسم اذا حصل في مكان في آن وانتقل في الآن الثاني الى المكان الآخر واستقر فيه في الآن الثالث يلزم أن يكون السكون الثاني مشتركا بين الحركة والسكون اه عبد الحكيم وقوله وانتقل في الآن الثاني الخ أي فالسكون الثاني في المكان الثاني مشترك بين الحركة والسكون أي يصدق عليه مع الحصول في المكان الاول أنه حركة ويصدق عليه مع الحصول الثالث في المكان الثاني أنه سكون لأن السكون حصولان في مكان واحد والذي في الخيالي بايضاح من عبد الحكيم أنه برد على جعل الحركة مجموع الكونين أن ما حدث في مكان واستقر فيه آنين وانتقل منه في الآن الثالث الى مكان آخر لزم ان يكون كون ذلك الحادث في الآن الثاني جزأ من الحركة والسكون فان هذا السكون مع السكون الاول يكون سكونا ومع السكون الثالث يكون حركة فلا تمتاز الحركة عن السكون بالذات بمعنى أنه يكون الساكن في أن سكون أعني الآن الثاني شارعا في الحركة وذلك مما لا يقول به أحد اه وكل منهما صحيح غاية الامر ان الخيالي أورد أنه يلزم أن طرف الحركة الاول يكون عين الطرف الثاني للسكون وما تقدم هو أنه يلزم أن طرف الحركة الثاني عين الطرف الاول للسكون والمراد كما قاله عبد الحكيم بعدم تمايزها بالذات في قوله فلا تمتاز الحركة عن السكون بالذات الآن يتمايز بحسب الوجود الخارجي بأن يكون تحقق كل منهما في الخارج متمازا عن الآخر فانه يلزم حينئذ أن يكون الشيء في الآن الثاني متصفا بالحركة والسكون معا وذلك مما لا يقول به أحد وقد أشار عبد الحكيم لهذا المراد في ايضاح كلام الخيالي السابق بقوله بمعنى أنه يكون الخ قال وبه اندفع ما قيل ان اشتراك الشئيين في جزء لا يستلزم عدم تمايزها بالذات عن الآخر وان أراد بالامتياز الذاتي الامتياز بنفس الذات لا بالجزء فذلك غير واجب في الحركة والسكون ولا نصريح منهم به وهو مبني على أن المراد بعدم تمايزها بالذات أنه ليس بينهما تمايز بحسب الحقيقة (قوله وهذا مختص بالحركة الاينية) نسبة الى الابن من نسبة الخاص الى العام لأنها

استعمالات أهل اللغة قال بعضهم المناسب لما يذكر بعد من حركة السهم والدولاب والرحى تفسير الحركة برأى المتكلمين وتقول على رأى الحكماء كأن الانسان في حركته من شبا به الى الهرم الزرع الاخضر في حركته من الخضرة الى البيوسة وفي الحفيد انما لم يعرفها بتعريف المتكلمين لأن اثبات المقادير يلائم رأى الحكماء اه وكتب أيضا قوله الخروج الخروج والخضرة وقتنا فوقنا الى البيوسة التي كانت الخضرة في قوتها أي قابله لان تولد اليها وخرج بقوله على سبيل التدرج الخروج دفعة كتبدل صورة النار بصورة الهواء فانه لا يسمى حركة بل كونا وفسادا اه (قوله نسامح) لأن المقادير من مقولة السكم والحركات من مقولة الابن نعم هي عند بعضهم من مقولة السكيف وهذا كاف في التمثيل بل يكفي فيه فرض أن المقادير والحركات من السكيفيات (قوله وما يتصل بها) أي يحصل من اجتماع بعض منها ببعض آخر (قوله التي هي مجموع الشكل واللون) أي هيئة حاصلية من مجموع ذلك وكتب أيضا قوله التي هي مجموع الشكل واللون قال في شرح التجريد واعلم أن كلامهم متردد في أن الخلقه مجموع الشكل واللون أو الشكل المنضم الى اللون أو كيفية حاصلية من اجتماعهما وهذا أقرب الى جعلها نوعا على حدة اه (قوله عطف على قوله بالبصر) ينبغي أن يعلم أن قوله من الالوان وقوله من الاصوات ونظائرهما بيان لما يدرك لكن كل واحد على تقدير قيد ولذا ذكرت منفصلة متصلا كل منها بقيدته للإشارة الى المقصود أي التوزيع فلا يلزم أن يكون ما يدرك بالبصر ميبنا بالاصوات ولا حاجة الى تقدير موصول آخر في المعطوف كذا في الحفيد (قوله والسمع قوة الخ) أي عند الحكماء وفي اللغة حاسة الاذن وعند المتكلمين صفة قائمة باطن الصماخ تدرك بها الاصوات بمحض خلق الله (قوله قوة رتبت) أي أثبتت وكتب أيضا قوله رتبت الخ فيه نظر لانه لا يصدق على قوة رتبت في العصب المفروش على سطح

نسامح (وما يتصل بها) أي بالذكورات الحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقه التي هي مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة (أو بالسمع) عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على

من أقسام الأبن كما عمت واحترز بالابنية عن الحركة في السكم كالنحو والذبول والحركة في السكيف كتسخن الماء وتبرده مع بقاء صورته النوعية وتسمى هذه الحركة حركة استهالة والحركة في الوضع وهي أن يكون الجسم حركة على الاستدارة فان كل واحد من أجزائه يفارق كل واحد من أجزاء مكانه لو كان له مكان ويلزم كونه مكانه وايضا ذلك يطلب من فن الحكمة وتعريف الحركة بأنها الخروج الخ شامل للافسام الاربعه (قوله المناسب لما يذكر بعد) أي في كلام المصنف وقد علمت مما سبق عن الهداية السعيدية مناسبت لما ذكر أيضا (قوله وتقول على رأى الحكماء الخ) وتقول على رأى المتكلمين كان فلانا في ذهابه السهم السريع اه دسوقى (قوله تخرج الخضرة الخ) الخارج من القوة الى الفعل هو البيوسة اه شبعنا ومقتضى ما سبق عن الهداية السعيدية أنه الجسم باعتبار وصفه الذي لم يوجد والواقع صحة اعتبار أنه الوصف الذي لم يوجد بالفعل وأنه الجسم باعتبار ذلك الوصف (قوله من مقولة الابن) هذا على ما ذهب اليه المتكلمون أما على ما جرى عليه الشارح من مذهب الحكماء فهي من مقولة الانفعال كما سبق عن عبد الحكيم (قوله أي ما يحصل من اجتماع بعض منها ببعض آخر) وفي ع ق أنه قد يوصف الجسم بالحسن في شكه فقط أو لونه فقط وكذا القبح اه ولعل الشارح اقتصر على التركيب لثلايرد أن صفات المقادير والحركات أيضا مما يتصل فأشار الى أن المراد اتصال مخصوص كما تقدم فتدبر (قوله بمحض خلق الله) أي من غير تأثير للنفوس ولا للفرع والقلع (قوله فيه نظر لانه لا يصدق الخ) فيقال

باطن صياح واحد أفاذه في الأطول ( قوله الصاخين ) تننية صياح وهو ثقب الأذن ( قوله من  
 الاصوات القوية الخ ) انما وصف الاصوات تنبها على أن أنواعها أمور اعتبارية لا يميز بينها الا  
 باعتبار أوصاف متفاوتة بالإضافة بخلاف الألوان وأخوانها والطعوم والروائح وفي كون الاصوات  
 باعتبار القوة والضعف والتوسط من الصفات الحقيقية نظرا لأنها تختلف باختلاف المضائق اليها  
 ولا يذهب عليك أن للاصوات أيضا أمور متصلة بها تدرك بالسمع كحسها وقبحها والكيفيات  
 الحاصلة من الاعتماد على مخارج الحروف وكونها موزونة ومنشورة وكذا الطعوم والروائح  
 فتخصيص مدركات البصر ومدركات اللمس بقوله وما يتصل بها اتفاقا لا موجب له اه أطول  
 وقوله وفي كون الخ قد يدفع بأن محط البيان الموصوف دون الصفة ( قوله من التموج ) أي  
 تموج الهواء أي مصادمة بعضه لبعض ومدافعة بعضه لبعض والتموج المذكور يشقل على سكون  
 به سكون لأن أحد المصطدمين انتقل عن سكون كان قبل الصدم ثم عراه سكون بعد الصدم  
 وكتب أيضا ما نسه لأنه اذا تموج الهواء لا يزال التموج الى أن يصل الى الهواء الراكد في الصياح  
 فيقرع هذا الهواء الجلدة فيدرك السمع الصوت وعلى هذا الصوت قائم بالهواء اذ لو قام بالقارع  
 والمقروع لزم كونه نسيبا ( قوله الذي هو تفریق عنيف ) أي متصلين أصالة كقطع خشبة أو  
 عروضا كجذب غائض في الطين ونحوه ( قوله والمقلوع ) أي المقلوع منه ( قوله أو بالذوق )  
 هو في اللغة مصدر ذاق بمعنى اختبر الطعم ( قوله وهو قوة منبثة الخ ) فيه أنه يخرج عنه القوى  
 المودعة في اعضاء هذا العصب وتدخل فيه قوى غير مدركة للطعوم مودعة فيه كاللاسة وأجيب  
 عن الاول بأن المراد تعريف كل القوة فلا تنقض وعن الثاني بأن هنا في هذا حنف لظهوره وهو  
 يدرك بها الطعوم ( قوله على جرم اللسان ) اختيار الجرم هنا والسطح في سابقه للثقتان ( قوله  
 وغير ذلك ) كالعفوسة والقبض واللسومة والحلاوة والتفاهة وهذه التسعة هي أصول الطعوم

سطح باطن الصاخين  
 يدرك بهما الاصوات  
 ( من الاصوات القوية  
 والضعيفة والتي بين بين )  
 والصوت يحصل من  
 التموج المعول للمقرع الذي  
 هو اساس عنيف والقلع  
 الذي هو تفریق عنيف  
 بشرط مقاومة المقرع  
 للقارع والمقلوع للقارع  
 ويختلف الصوت قوة  
 وضعفا بحسب قوة  
 المقاومة وضعفها ( أو  
 بالذوق ) وهي قوة منبثة في  
 العصب المفروش على جرم  
 اللسان ( من الطعوم )  
 كالحرارة والمرارة والملوحة  
 والجحوضة وغير ذلك ( أو

هو تعريف للقوة الكاملة أو المراد جنس الصاخين فالمراد أن القوة لا تكون الا في الصاخين  
 لا في غيرها سواء كانت فيهما جميعا أو في بعضهما شيخنا ( قوله متفاوتة بالإضافة ) أي لأن القوة  
 لا تعرف الا بالضعف والضعف لا يعرف الا بالقوة اه شيخنا ( قوله قد يدفع بأن محط البيان الخ )  
 قد يدفع أيضا بأن المراد بالإضافة الآتية أن تكون حاصله بين شيئين وليست القوة والضعف كذلك  
 اه شيخنا وفيه نظر ( قوله لأن أحد المصطدمين ) وهو القطعة الهوائية التي كانت ساكنة اه  
 شيخنا لا القارع والمقروع مثلا ( قوله فيقرع هذا الهواء الجلدة ) ربما يشكل على هذا أنك  
 تسمع الصوت لو كان بينك وبينه حاجز لا منفذ فيه فكيف يصل اليك قال شيخنا ويمكن دفعه بأن  
 كل حاجز له مسام حتى الحديد فالهواء اللطيف يدخل في تلك المسام فيصل الى الجلدة وينبغي  
 أن يراد بالقرع ما يشمل انطباق بعض المخارج والمراد بالقلع ما يشمل انفتاحها فدخول صوت  
 الالفاظ وفي حاشية الجناحي أن للحكاه في الصوت قولين فقيس انه عرض وكيفية يتكيف به  
 الهواء كالنفس بفتح الفاء يحصل ذلك العرض من تموج الهواء الحاصل عند التكلم أو عند حصول  
 القرع الذي هو اساس عنيف أو القلع الذي هو انفعال بعنف بشرط مقاومة المقرع للقارع أو  
 المقلوع للقارع أي كون كل منهما اذا صلا به اه وأطال في ذلك فراجعه ( قوله تعريف كل  
 القوة فلا تنقض الخ ) أي ليس من أفراد المعرف وقد يدفع أيضا بأن المراد أن القوة لا تنخرج عن

قاله في المطول قال الحفيد في حواشيه على المطول واعلم أن التفاهة المعدودة في الطعوم هي مثل ما في اللحم والخبز وقد يقال التفهيم لا طعم له أصلاً كاللسانط ولما لا يحس بطعمه كالحديد اه وقال أيضاً الفرق بين العفوصة والقبض أن العفوصة تؤثر في ظاهره وباطنه أي اللسان والقبض يقبض ظاهره فقط اه وفي الفري على قول المطول وأصولها تسعة الخ ما نصه الطعم لا بد له من فاعل وهو الحرارة والبرودة والكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل وهو اللطيف أو الكثيف أو المتوسط بينهما وإذا ضرب أقسام الفاعل في أقسام القابل حصل أقسام تسعة تنقسم الطعوم بحسبها فالحرارة ان فعلت في اللطيف حدثت الحرقافة وفي الكثيف حدثت المرارة وفي المعتدل حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الجوضة وفي الكثيف حدثت العفوصة وفي المعتدل حدثت القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الدسومة وفي الكثيف حدثت الحلاوة وفي المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة ما ذكره واو الحق أن مباحث الطعوم دعاوى خالية عن الدلائل كيف والافيون مر بارد والعسل حلوار والزيت دسم حار ولوجوه أخرى لا يحتمل المقام ذكرها وقوله كالعفوصة والقبض الفرق بينهما أن القابض يقبض ظاهر اللسان وحده والعفص يقبض ظاهره وباطنه فالاختلاف بينهما بالشدة والضعف ولهذا اعترض بأن الاختلاف بهما ان اقتضى الاختلاف النوعي فالانواع غير منحصرة في التسعة وان لم يقتض فلأعني لعددها نوعين وقوله والتفاهة قد يقال التفاهة لعدم الطعم وتسمى حقيقة وقد يقال لكون الجسم بحيث لا يحس بطعمه لكثافة أجزائه فلا يتعمل منها ما يتخالطه الرطوبة اللعابية فاذا احتيل في تحليله أحسن معه بطعم والمعدود من الطعوم من الثاني على ما هو المختار اه وقوله والمعدود من الطعوم الخ مخالف لما مر عن الحفيد على المطول ( قوله وهو قوة في زائدني الخ ) أي في عرف الحكمة وأما في اللغة فهو حس الانف كذا في الاطول

بالشم ) وهو قوة في زائدني مقدم الدماغ

( قوله المصنف ) أي أنير

الدين الابهرى منه

هذا العصب سواء اعتبر وجودها في جميعه أو في كل جزء على حدته اه شيخنا ( قوله كاللسانط ) أي كالأجسام البسيطة أي التي لم تتركب من الأجسام المختلفة الطبائع بحسب الحقيقة وهو أحد الاطلاقان أر بتمهذ كرها المبتدئ عند قول المصنف فصل في أن الفلك بسيط وهو بهذا المعنى يشمل الفلك والعناصر ( قوله أن العفوصة ) أي كطعم العفص المعلوم ( قوله والقبض ) أي كطعم قشر الزمان وتعريف هذه الأقسام في الدسوقي ( قوله والحق أن مباحث الطعوم الخ ) ان أردت زيادة على ذلك فعليك بالموافق وشرحها ( قوله والافيون مر بارد الخ ) أي ومقتضى برودة الافيون وحرارة العسل والزيت أن لا يكون طعم الافيون المرارة ولا طعم العسل الحلاوة ولا طعم الزيت الدسومة لأن البرودة كما تقدم تفعل الجوضة والعفوصة والقبض المرارة ولأن الحرارة كما تقدم تفعل الحرقافة والمرارة والملوحة والحلاوة والدسومة ( قوله وقوله ) أي المطول وكذا ما بعده ( قوله اه ) أي ما قاله الفري فهذه العبارة بنامها له ( قوله والمعدود من الطعوم من الثاني ) أي من قبيل الثاني وهو ما لا يحس بطعمه كالحديد ( قوله مخالف لما مر عن الحفيد ) أي لأن الحفيد جعل المعدود من الطعوم هو مثل ما في الخبر واللحم دون ما لا يحس بطعمه وكلام الفري يفيد أن المعدود من الطعوم هو ما لا يحس بطعمه كالحديد وقد يقال لا مخالفة لأن مراد الفري بقوله من الثاني أعني ما لا يحس بطعمه بعد تحليله وإذا حلل الحديد أحسن بطعمه فهو بعد



( قوله الشبهتين بجمعتي الشدى ) فهما بالنسبة لمجموع الدماغ بخريطته كالخامتين بالنسبة للشدى فالقوة الشمية قائمة بهما وكل واحدة منهما تقابل ثقبته من ثقبتي الانف وعلى هذا فلا ادراك في الانف بدليل أنه اذا انسدمن داخل انقطع الشم ولو سلم الانف من الآفة ( قوله أو باللمس ) لم براع في ذكر الخواص الترتيب الذي راعوه اذ قدموا اللامسة لأنها يحتاج اليها الحيوان أشد حاجة ولهذا ثبت في جميع الاعضاء ولم يجعل عنه حيوان حتى الخراطين الفاقد للاربعة لأن التشبيه أكثر ما يقع في المبصرات فلما قدم البصر جمع معه ما سوى اللامسة بجامع الاختصاص ببعض الرأس إلا أنه ينبغي أن تؤخر الذائقة عن الثلاثة لتتصل باللامسة لشدة المناسبة بينهما ولذا قال الامام الرازي لولا كثرة مباحث المبصرات لقد مننا المنذوقات لتكون ذريعة للموسسات اه أطول ( قوله وهي قوة سارية الخ ) أي في عرف الحكمة وأما في اللغة فهو المس باليد كذا في الاطول ولم يقل منبثة كسابقه فنحننا ( قوله سارية في البدن ) أي كالهالكيد والرئة والطحال والعظم فان حاسة اللمس لم تخلق في هذه الاربعه فصلح التعريف وقيل المراد في ظاهر البدن كما في بعض كتب الحكمة فلا تزد الا اربعة وفيه قصور وأورد أنه لا يصدق على لامسة عضو وواجب بأن المقصود تعريف كل القوة فلا ضرر في عدم صدقه على لامسة كل عضو و يعلم منه لامسة كل عضو وأورد أنه اذا أريد بالموسسات في التعريف الموسسات باليد كما عليه اللغة كان قاصرا أو المدرك باللامسة لزم الدور اه أقول يمكن أن يجاب عن هذا الايراد باختيار الشق الاول على أن المراد ما يمكن أن يمس باليد لا خصوص الممسوس باليد بالفعل فلا قصور تأمل ( قوله الحرارة ) هي قوة شأنها تفسير بقى المختلفات وجمع المؤتلفات ولهذا اذا أوقد حطب ذهب الجزء الهوائي وهو المتكيف بصورة الدخان صاعدا لاصله الهواء والجزء الترابي وهو المتكيف بصورة الرماد متراكما الى الارض وانزل المائي والناري وكل ذلك بالمعاينة وقوله البرودة هي قوة شأنها جمع المؤتلفات وغيرها ولذلك اذا برد المعدن المنذاب التصق خشبه بصفاهه ولاجل كونها مؤثران ما ذكر من التفريق والجمع سميتا فعليتين وقوله الرطوبة هي كيفية تقتضى سهولة التشكيل والاتصاق

الشبهتين بجمعتي الشدى  
( من الروائح أو باللمس )  
وهي قوة سارية في البدن  
يدرك بها الموسسات  
( من الحرارة والبرودة  
والرطوبة واليبوسة )

التصليل مثل اللحم والخبر لا فرق بينهما ونفى الحفيد ارادة ما لا يحس بطعمه كالخديد اتمامه و باعتبار حاله قبل التحليل اه شيخنا ( قوله بخريطته ) الباء بمعنى مع قاله بعضهم ( قوله لشدة المناسبة بينهما ) أي لأن الذوق لا يكون الامع للمس اذ لا يتأني بدونه ( قوله لقد مننا المنذوقات ) أي موضع المبصرات ( قوله لتكون ذريعة للموسسات ) أي لأنه اذا ذكر الذوق المتوقف الاحساس به على اللمس تشوقت النفس لمعرفة اللمس فكان الذوق ذريعة لللمس بهذا الاعتبار وفيه أن كونها ذريعة مداره على تقدمها على الموسسات ولو سبقها المبصرات ( قوله فصلح التعريف ) فيه نظر اذا الاستثناء لا يدخل التعريف وبفرض الدخول فلا قرينة على اعتباره ( قوله وفيه قصور ) أي لأنه لا يشمل اللمس بأجزاء البدن الباطنية ( قوله على لامسة عضو ) ان كان المراد على لامسة بعض الاعضاء لفقد اللامسة من بقيتها فالجواب ما ذكره وما سبق وان كان المراد أن كل عضوله لامسة غير لامسة جميع البدن فقد لا يسلم ( قوله ولهذا اذا أوقد حطب الخ ) أي فقد فرقت المختلفات بعضها عن بعض وهو ظاهر أو جمعت بعض المؤتلفات لبعض فقد جمعت الهواء المتكيف بصورة الدخان لاصله الذي هو الهواء وجمعت الرماد لاصله الذي هو التراب ( قوله وانزل المائي والناري ) أي ذهبا لعدم الائتلاف ( قوله تقتضى سهولة التشكيل والاتصاق

والتفريق في الجسم القائمة هي به وقوله اليبوسة هي بعكس الرطوبة ولاجل اقتضاها  
تأثر موصوفها سميتا انفعاليتين اه وقوله الحرارة قوة شأنها تفريق المختلفات قال السيرامي  
ليس على اطلاقه بل في المركب الذي يكون شديد الالتصام وأما في البسيط فينعكس الامر  
كلما فانه بالحرارة تنفصل عنه أجزاء مائية تتصاعد فتختلط بالهواء اه ( قوله أوائل  
الموسات ) لانها تدرك أولا وبالذات بقوة المس بخلاف غيرها مما يأتي فانه يدرك بتوسطها  
وما قيل من أن الخشونة والملاسة لموسان بلا توسط فقد يجاب عنه بانهما من الوضع عند بعضهم  
كذا في شرح التجريد اه يس واعلم أن الخشونة والملاسة مبصران أيضا ومنه يعلم أن  
الكيفية قد تدرك بحسب ( قوله فعليتان ) قال السيد لما كان الفعل في الاولين أظهر من  
الانفعال والانفعال في الاخرين أظهر من الفعل سميت الاوليان فعليتين والاخرين انفعاليتين  
مع ثبوت الفعل والانفعال في كل بدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية وانكسار سورة كفيانها  
الاربع في حدوث المزاج وتولد المركبات منها اه وقوله بدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية

والتفريق) وذلك كافي العجين فانه يسهل تشككه الى صور مختلفة ويسهل التصاقه باليدو يسهل  
تفريقه ( قوله هي بعكس الرطوبة ) أي فهي كيفية تقتضي صعوبة ذلك كافي الحجر والخشب  
( قوله ولاجل اقتضاها تأثر موصوفها ) أي تأثرا يليق به وهذا ظاهر في الرطوبة وأما اليبوسة  
فلانها تصير الخشب مثلاً قابلاً للتشكل بصعوبة بأن يكسر بالقدم أو المنشارو يجعل باباً أو مفتاحاً  
بواسطة الآلات اه شيخنا وقال ع ق ولاجل اقتضاها تأثر موصوفها سميتا انفعاليتين وان  
كانت الثانية منهما بتأويل الصعوبة أثراً وانما هو في الحقيقة نفي الأثر ومن عاداتهم عدم منع التأثير  
انفعالا ( قوله بل في المركب شديد الالتصام ) أي كافي الخطب المتقد بالنار ( قوله فينعكس  
الامر ) فالحرارة قوة شأنها في البسط جمع المختلفات وتفريق المؤتلفات فانها في المثال المذكور  
فرقت الأجزاء المائية عن الماء وهما مؤتلفان وجمعت الأجزاء المائية مع الهواء وهما مختلفان ( قوله فقد  
يجاب عنه بأنهما من مقولة الوضع عند بعضهم ) أي فليس من الموسات أصلاً فلا يعدهان من الأوائل  
ومحصله منع الاشكال لكن هذا لا يناسب كلام المصنف فانه عد هما من الموسات ولك ان تقول  
معنى الجواب انهما اذا كانا من مقولة الوضع فليسا من الموسات الصرفة بل هما من الموسات  
والمبصرات اذ مقولة الوضع مبصرة والكلام في أوائل الموسات الصرفة وقال شيخنا معنى  
الجواب انهما اذا كانا من مقولة الوضع عند بعضهم لزم انهما من الموسات بالواسطة والواسطة هي  
اليبوسة اذ لا يتأني المس وادراك الاستواء وعدمه الامعها اه وفيه نظر تدبر ( قوله أظهر الخ )  
أي كما يعلم من تعريف كل ( قوله بدل عليه ) أي على ثبوت الفعل والانفعال في كل ( قوله تفاعل  
الاجسام العنصرية ) أي تأثير بعضها في بعض ( قوله وانكسار سورة كفيانها الخ ) أي تأثر  
بعضها ببعض ( قوله في حدوث الخ ) أي هذا التفاعل والانكسار إنما هما في صورة ومسئلة حدوث  
المزج مثلاً اذا أ كبت الماء البارد على النار فحرارة النار أثرت في برودة الماء نوع مسؤونة وتأثرت  
ببرودة الماء وخذت بها الحرارة مؤثرة ومتأثرة وكذا البرودة وبتركيب الماء مع النار واجتماعهما  
حصل هيئة يقال لها مزاج وهكذا يقال في اجتماع ثلاثة من العناصر واجتماع أربعة منها وقال بعض  
المشايخ في سببية اه ( قوله وتولد المركبات ) أي فان العناصر الاربعة اذا تركيب بعضها مع بعض

هذه الاربعة هي أوائل  
الموسات والاوليان منها  
فعليتان والاخرين  
انفعاليتان (والخشونة)  
وهي كيفية حاصله من  
كون بعض الاجزاء  
أخفض وبعضها أرفع  
( والملاسة ) وهي كيفية  
حاصله من استواء وضع  
الاجزاء ( واللبن ) وهي  
كيفية تقتضي قبول

أى العناصر الاربعه فهو من نسبة الجزئيات للكل وقوله كيفياتها الاربع بمعنى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والمراد انكسار سورة بعضها ببعض وتأثر بعضها ببعض وقوله في حدوث المزاج هو هيئة اتحاد في الاجسام المركبة من العناصر سميت مزاجا لحصولها عن مزاج الاجزاء البسيطة أعنى العناصر ومما يدل أيضا على أن للحرارة والبرودة انفعالا أنك اذا كبرت الماء الحار على الماء البارد انفعلت كيفية كل منهما بالآخرى فافهم وكتب أيضا مانصه في شرح التجربة للاصفهاني الكيفية المموسة اما فعلية تفعل الصورة بواسطة في المادة واما انفعالية تجعل المادة مستعدة لان تتفعل عن الغير والحرارة والبرودة فعليتان والرطوبة واليبوسة انفعاليتان والبواقي مثل اللطافة والكثافة والهشاشة واللزوجة والبله والجفاف والخفة والنقل تابعة لهذه الاربعة اه (قوله ويكون للشئ النخ) احترز به عن الماء (قوله والصلابة) قال في المطول وكون هذه الاربعة يعنى الخشونة والثلاثة بعدها من المموسات مذهب بعض الحكماء اه وقال في الأطول في المواضع الملاسة عند المتكلمين استواء وضع الاجزاء في ظاهر الجسم

تولد منها مركبات كالنبات والحيوان والمعدن وهو عطف على حدوث ولذلك قال عى اذا ركبت العناصر مع بعضها حدثت هيئة اتحاد في الاجسام المركبة العنصرية وتسمى تلك الهيئة مزاجا لحصولها عن مزاج الاجزاء البسيطة وتلك الهيئة عند الاعتدال يصلح لكونه نباتا او حيوانا بالفعل على حسب الاستعداد اه وقوله حدثت هيئة أى كالتوسط بين الحرارة والبرودة وقوله عن مزاج الاجزاء البسيطة أى طبائعها فالمزاج هنا هو الطبيعة والكيفية التى هى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة اللاتى هى من الكيفيات المموسة وكذا المزاج الذى نشأ عنها قال في المواضع المقصد الثانى عشر القدرة مغايرة للمزاج من وجهين الاول المزاج واتره من الكيفيات المحسوسة بالقوة اللامسة وذلك لان المزاج كيفية متوسطة بين الكيفيات الاربع المشهورة أى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وهى فى الحقيقة من جنسها الخ ما قال فراجعها (قوله هو هيئة اتحاد) أى هيئة شئى وهو مزاج الاجزاء البسيطة ذات اتحاد (قوله انفعلت كيفية كل منهما بالآخرى) أى فان برودة الماء أثرت فى حرارة الآخر وتأثرت بحرارة الآخر وكذا يقال فى الحرارة (قوله تفعل الصورة بواسطة فى المادة) وذلك كالحطب المتقد بالنار فان الصورة وهى الخطبية النارية أثرت فى المادة بواسطة الحرارة تفريق المخلفات وجمع المؤنثات كما تقدم بيانه فالمؤثر هو الصورة عندهم والمتأثر هو المادة والسبب فى التأثير هو الحرارة فليست الحرارة الاسبابى التأثير وقوله واما انفعالية تجعل المادة الخ فالرطوبة مثلا سبب فى تأثر المادة بالمؤثر فليست الرطوبة الاسبابى انفعال المادة وهذا غير كلام السيد فان السيد جعل المتأثر والمؤثر الكيفيات كالحرارة والرطوبة وأثبت فى كل فعلا وانفعالا والاصهاني جعل المؤثر هو الصورة لانها مؤثرة عند الحكماء والمتأثر هو المادة والحرارة مثلا ليست الاسبابى فى الفعل فتسمية الحرارة فعلية لانها سبب فى الفعل على كلام الاصهاني أما على كلام السيد فلكون الفعل فيها أظهر وفى مواد هداية الحكمة فى الفن الثالث فى العناصر منهاد كراخلاف فى كون الكيفية فاعلا أو سببا (قوله احترز به عن الماء) عبارة ع ق واللين كيفية تقتضى قبول الغمز أى التداخل الى الباطن ويكون للشئ القائمة هى به قوام أى جواهر فيها تماسك غير سيال فالماء على هذا ليس له لين لان قوامه

الغمز الى الباطن ويكون  
للشئ بها قوام غير سيال  
( والصلابة )

والخشونة عديمه فمما على هذا القول من باب الوضع وعند الحكماء هما كقيمتان مالموستان قائمتان بالجسم وفي شرحه وقيل قائمتان بسطح الجسم ثم قال في المواضع ان اللين عدم الصلابة عما من شأنه فهو عدم ملكة وقيل بل كيفية بها يطبع الجسم للغامز وفي شرحه قال الامام الرازي هما أي الصلابة واللين من الكيفيات الاستعدادية دون الكيفيات المستوية اه وفي الفري أن الصلابة هي الاستعداد الشديد نحو الانفعال على هذا المذهب ( قوله وهي تقابل اللين ) أي تقابل التضاد فتكون الصلابة كيفية تقتضي عدم قبول الغمز هذا هو الأقرب الى سياقه ( قوله والخفة والنقل ) قال في المطول وكل منهما أي من الخفة والنقل مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا أسكنه في الجو قسرا فانه يجده فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجده من الرزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجده فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه اه قال الخفيف في حواشيه على المطول أي ليست الخفة والنقل من المموسات في التحقيق وان عدها منها بعض الحكماء فان المحققين على أنهما مبدأ المدافعة الصاعدة والهابطة اه ( قوله الى صوب المحيط ) أي الفلك المحيط بالعالم وهو الفلك التاسع المسمى بالأطلس قالوا وهو العرش بلسان الشرع كما أن الثامن الذي هو فلك الثوابت الكرسى بلسان الشرع وأراد بصوبه جهته وهي جهة العلو ( قوله كالبلبة ) هي هنا كيفية تقتضي سهولة الالتصاق وتطلق على الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبتل وهو بهذا المعنى جوهر لا كيفية وكالبلبة الرطوبة فانها تطلق على معنى البلبة كما تطلق على إحدى الكيفيات الأربع أوائل المموسات والجفاف يقابل البلبة والمزوجة من اللزوجة أي اللزوم وهي كيفية تقتضي الامتداد وسهولة الاتصال وعسر التفرق كما في اللبن المضروع والمشاشة تقابلها كما في الخبز المعجون بالسمن اذا يبس واللطافة تطلق بالاشتراك على معان أربعة القوام كما في الماء وسرعة الانقسام الى أجزاء صغيرة كما في النفوس وسرعة الانفعال

وهي تقابل اللين (والخفة) وهي كيفية بها يقتضى الجسم أن يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقده عائق ( والنقل ) وهي كيفية بها يقتضى الجسم أن يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقده عائق ( وما يتصل بها ) أي بالمد كورات كالبلبة والجفاف والمزوجة والمشاشة واللطافة

أي جواهره فيها تماسك مع السيلان فيدخل في الصلابة وهو بعيد ( قوله والخشونة عديمه ) مراده بالعدم اختلاف وضع الاجزاء فلا يقال حينئذ لا يتفرع انهما من باب الوضع ( قوله دون الكيفيات المستوية ) صوابه المموسة كما في شرحه المواضع ( قوله وفي الفري ان الصلابة الخ ) قصده بيان الفرق بينهما على هذا المذهب ( قوله نحو الانفعال ) صوابه نحو الانفعال بسهولة وعبارة عبد الحكيم قوله وكون هذه الاربعة الخ واما عند البعض الآخر فالخشونة عدد استواء وضع الاجزاء والمساسة استوائه واللين الاستعداد نحو الانفعال والصلابة الاستعداد نحو اللانفعال اه وفي بعض نسخه والصلابة عدم الاستعداد نحو الانفعال ( قوله قال في المطول وكل منهما الخ ) عبارة المطول وكل منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة الخ قال عبد الحكيم أي لان الخفيف في حيزه الطبيعي موصوف بالخفة وان لم توجد المدافعة وكذا الثقيل فهما في الحقيقة ليستا من المموسات انما المموس المدافعة التي هي أثرهما فعدهما من المموسات قول ظاهرى ( قوله مبدأ ) أي سبب ( قوله مدافعة محسوسة ) أي بحاسة اللمس في المواضع وشرحه للشرىف أن من جملة الكيفيات المحسوسة بحاسة اللمس الاعتماد أي الميل والمدافعة الى جهة من الجهات كالعلو والسفل فان من حمل حجرا ثقيلا أحس منه اعتمادا وميلا الى جهة السفلى ومن وضع يده على رزق منفوخ فيه تحت الماء أحس بميله الى جهة العلو ( قوله تقتضى سهولة الالتصاق ) أي فقط وهذا بخلاف الرطوبة فانها

من الملاقى كما في الورد والشفافية كما في الهواء والفلك والكثافة تطلق على مقابلات هذه المعاني والمشهور أن اللطافة التي تعد من المموسات بمعنى رقة القوام والكثافة التي تعد منها ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم للطفافة بهذا المعنى عين الرطوبة وكذا الكثافة عين اليبوسة اه ملخصا من الفري ويس وغيرهما ( قوله وغير ذلك ) كاللذع الذي هو كيفية سارية في الأجزاء بحسبها عند مس اللاذع اه عق ( قوله أو عقلية ) تقسيم الخارج من وجه الشبه الى الحسي والعقلي لمز بداهتهم به والافتقار للخارج منه أيضا فديكون حسيًا وقد يكون عقليا اذ المراد بالحسي ما يتكون أفراده مدركة بالحس لكن الملم يكن التشبيه فيه كثيرا تدور عليه الاستعارة لم يتعلق به اهتمام بدعو الى تقسيمه وتفصيله وأيضا تقسيمه الى الحسي والعقلي عائدا الى حسية الطرفين وعقليته بخلاف تقسيم الخارج فلم يستغن عنه بتقسيم الطرفين اه أطول ( قوله أي المختصة بذوات الأنفس ) الاختصاص بالنظر الى النبات والجماد فلا يرد أن بعضها كالعلم ثابت لبعض المجررات كالواجب تعالى على رأيهم على أن القائلين بثبوت العلم للواجب لا يجعلونه من جنس الأعراض كذا في الحفيد على المطول وقال في الأطول كالكيفيات النفسانية نسبة الى النفس على غير قياس النسبة كالجماني في النسبة الى الجسم والكيفية النفسانية ما تختص بذوات الأنفس الحيوانية

والكثافة وغير ذلك ( أو عقلية ) عطف على حسية ( كالكيفيات النفسانية ) أي المختصة بذوات الأنفس

تقتضى سهولة الالتصاق والشكل والتفريق فاندفع اعتراض بعض المشايخ على قوله كما تطلق على إحدى الكيفيات الأربع أوائل المموسات بان هذا ليس اطلاقا آخر غير أحد الاطلاقين قبل فللمناسب حذف قوله كما تطلق الخ اه فليعبر ( قوله كما في الورد ) فانه اذا افاه نحو اليد ان فعل بسرعة ( قوله والافتقار للخارج منه ) أي من وجه الشبه ( قوله قد يكون حسيًا ) أي كالنوء فانه جزء من حقيقة الشمس وأفراده محسوسة ( قوله وقد يكون عقليا ) أي كالذاتيات المعتبرة في مفهوم العلم والحياة ( قوله اذ المراد بالحسي ما يتكون أفراد الخ ) أي لما كان محسوسا بنفسه واللم يكن شئ من غير الخارج حسيًا اذ كل ما دخل في المفهوم فهو كلي كما سيأتي في كلام المصنف ( قوله عائدا الى حسية الخ ) أي فاستغنى بتقسيم الطرفين عن تقسيمه ( قوله الاختصاص بالنظر الى النبات الخ ) عبارة عبد الحكيم قوله أي المختصة بذوات الأنفس أي لا توجد من بين الاجسام الاقباله نفس وهي مبدأ الآثار لا على نسق واحد والشعور فلا يتاني وجود بعضها في الواجب تعالى والمجررات كذا قيل ولا حاجة الى اعتبار الاختصاص الاضافي لان علم الواجب تعالى وعلم المجررات عندهم يشبه ليس من كيف اه فتدبر ( قوله على أن القائلين الخ ) أي وحينئذ فلا حاجة لجعل الاختصاص اضافيا ( قوله أي ما تختص بذوات الأنفس الحيوانية الخ ) عبارة تشرح الموافق للشرىف بعد قولها الفصل الثاني في الكيفيات النفسانية نصها أي المختصة بذوات الأنفس من الاجسام العنصرية بقيل المراد الأنفس الحيوانية ومعنى الاختصاص بها ان تلك الكيفيات توجد في الحيوان دون النبات والجماد وعلى هذا فلا ينبغي ان بعض هذه الكيفيات كالحياة والعلم والقدرة والارادة ثابتة للواجب تعالى والمجررات فلا تكون مختصة بالحيوانات على أن القائلين بثبوتها للواجب وغيره من المجررات لم يجعلها مندرجة في نفس الكيف ولا في الأعراض وقيل المراد ما يتناول النفوس الحيوانية والنباتية أيضا فان الصحة ومقابلها من هذه الكيفيات يوجدان في النبات بحسب قوة التغذية والتفذية انتهت فتدبر

وقيل ماتخص بذوات الأنفس حيوانية كانت أو نباتية كذا يستفاد من المواقف ( قوله وهي شدة قوة للنفس ) قال الحفيد الأولي بالعرف تفسيرها بأن تكون للنفس ملكة تحصل المطالب بسرعة وقوله معدة بكسر العين على صيغة اسم الفاعل أي مهية النفس لا كتساب الآراء ويصح فتح عين معدة على أنه اسم مفعول أي هيأها الله سبباً لا كتساب النفس الآراء وهي مرفوعة صفة لشدة كما يؤخذ من الأطول ( قوله معدة لا كتساب الآراء ) أي العلوم أو رد عليه أن الذكاء يجامع كتساب الرأي فكيف يكون معدا والمعد عندهم لاجتماع المعدله وأجيب بأن المراد بالمعد هنا المهية لا معناه الاصطلاحى المقتضى ما مر أي قوة تهيئ النفس لا كتساب الآراء أو يراد به المعد اصطلاحاً ولا نسلم أن شدة القوة تجامع كتساب الرأي بل حين حصول الاكتساب تفتقر القوة على أن السؤال انما يراد على جعل معدا على صيغة اسم الفاعل أفاده في الأطول ( قوله المفسر بحصول صورة الشيء الخ )

( قوله أو نباتية ) فان للنبات نفساً عند الحكماء ( قوله الاولي بالعرف الخ ) أي بخلاف ما ذكره الشارح لما في القوة من الخفاء ( قوله تفسيرها ) أي الذكاء وأنه باعتبار كونه كيفية ( قوله بان تكون للنفس الخ ) هذا التفسير أعم مما ذكره في المطول مقابلاً للاول لشموله التصور والتصديق وعبارته في المطول من الذكاء أي حدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس معدة لا كتساب الآراء وقيل هو أن يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والحمة التوفد والفؤاد القلب والذكاء على الاول قد يكون خلقياً وعلى الثاني كسبياً لا غير ( قوله وهي مرفوعة صفة لشدة ) الاولى قراءة بالجر صفة لقوة لان المعدل لا كتساب هو نفس القوة والشدة أوجبت السرعة وجعله صفة لشدة يقضى أن القوة لا تعد لذلك وليس كذلك نعم ان أريدا كتساب الآراء بسرعة تم كونه صفة لشدة ( قوله كما يؤخذ من الأطول ) فيه نظر كما يعلم بمراجعته ( قوله المقتضى ) أي المعنى الاصطلاحى ( قوله ما مر ) أي عدم مجامعة الممتله ( قوله أي قوة الخ ) راجع لقوله المراد بالمعد هنا المهية ( قوله رحمه الله المفسر بحصول صورة الشيء الخ ) قال شارح حكمة العين اعلم أن العقلاء اختلفوا في الوجود الذهني فاقبته الحكماء ونفاه المتكلمون والخلاف انما نشأ من اختلافهم في تفسير العلم فإنه لما كان عند الحكماء عبارة عن حصول صورة المعالوم في الذهن لزمهم القول بالوجود الذهني وعند المتكلمين لما كان عبارة عن نسبة تتحقق بين العالم والمعلوم أو صفة حقيقية قائمة بذات العالم موجبة للعالمية الموجبة لهذه النسبة أنكروه اه قال في شرح الصحائف وتعيين موضوع النزاع عسر لان نزاعهم ان كان في حصول الشيء الخارجى بعينه في الذهن فهذا العلم يذهبوا اليه وان كان في حصول صورته مطلقاً فذلك انكار أمر ضرورى وان كان في حصول صورته بالحقيقة التي ذكرناها وجه لانه مما يمكن أن يتشكك فيه عاقل لكن ما ذكرنا لا يخفاء في حقيقته اه وأراد بالحقيقة التي ذكرها قوله قبل هذا الكلام ان معنى الوجود الذهني أن يرسم من حقيقة الشيء مثال مطابق بحيث لو كان في الخارج لسكان هو بعينه ولعل المراد الوجود الذهني لتغير الكليات والافالظاهر ان الوجود الذهني لها أن يرسم فيه ما يؤخذ من الشيء بعد حذف مشخصاته وهذا لو كان في الخارج لم يكن عين ذلك الشيء الجزئى وان كنت لو دقت النظر وجدته أيضا

( من الذكاء ) وهي شدة  
قوة للنفس معدة  
لا كتساب الآراء ( والعلم )  
وهو الادراك المفسر  
بحصول صورة الشيء عند  
العقل

جزئيا اذا ما يؤخذ من الشيء بعد حذف مشخصاته انما وجد في العقل شبهه ومثاله وذلك الشبح  
جزئي غير مشترك فيه ولذا قيل المعلوم كلي والعلم جزئي وعلمت ان الكلي لا وجود له بذاته  
الاقى ضمن الجزئيات ويؤيد ان للكلي بذاته وجودا في ضمن جزئياته انه لو لم يكن له ذلك لما  
كان للمشخصات مشخص اذا الجزئي لا يصلح ان يكون هو المشخص بالمشخصات اذ لا تحقق له الا  
بها وقال بعض محقق المتأخرين في رسالته في تحقيق العلم والوجود الذهني تزيد على الكرامة  
آتي فيها بالعجب العجيب اعلم ان للاشياء وجودا يترتب عليه آثارها ويصدر عنه أحكامها وهو  
الوجود العيني وقد يسمى بالاصلي ولها وجود آخر لا يترتب آثارها عليه ولا يصدر عنه أحكامها  
وهو الوجود الذهني وقد يسمى بالظلي فالنار مثلا لها وجود اصلي يترتب عليه الاحراق ووجود  
ظلي لا يترتب عليه الاحراق واثبات الوجود الظلي يكاد يكون ضروريا تكفي الفطرة فيه مؤنة  
بيانه ومعرفة برهانه ومن شبه المنكرين ان الاجرام العظام كيف ترسم في المشاعر وهي صغار  
الاحجام وهذه الشبهة ناشئة من قياس الوجود الظلي الذي لا يترتب عليه الآثار على الوجود  
الاصلي الذي يترتب عليه الآثار والمنكرون وان جعلوا به امعانا في نكولهم فقد اعترفوا به بالسنة  
عقولهم اقليسوا يتصورون امورا لا خلاق لها من الوجود في الاعيان كما ان اعتبارية غير  
متأصلة لا وجود لها الا بتزاع العقل كالفوقية والتحتية ثم ما يلهم لا يتفكرون في حركاتهم  
الارادية فانهم يتصورون لها غايات ان كانوا يعقلون ثم المؤمنون بالوجود الذهني تفرقوا فرقتين  
ففرق زعم ان الحاصل في الذهن اشباح الاشياء واشباهها لا انفسها وهم اقلاء ومن هؤلاء من يزعم  
ان الشبح الحاصل هو العلم ومنهم من يرى ان الشبح الحاصل معلوم والعلم كيفية غيره وفرق يظن  
أنها ترسم في الذهن بانفسها حتى ان منهم من يكاد يظن ان الحاصل في الذهن هو نفس الموجود  
في الاعيان وان الموجود في الذهن والمحقق في العين واحد بالعدد وليس بدرى ان الواحد بالعدد  
لا يتكرر بشخصه ولا يتعدد اتحاد وجوده فليس واحدا بالعدد والمحصلون منهم انما يذهبون الى  
اتحفاظ الماهيات ذهنا وخارجا فيظنونها مصنوعة عن تطرق الانقلاب الى الماهية الاخرى في  
الذهن ومن الناس من يعتقد بهذا المذهب ثم يبالغ في انقلاب الجوهر وغيره في الذهن كيف ولا  
يبالي بانقلاب الماهيات بتبدل أسماء الوجود وكلام الشيخ يميل الى اتحفاظ الماهيات بانفسها في  
الذهن وعلى هذا تطابقت السنة الاواخر والاولى وقد استت عليه جملة من المسائل وقد بلغ أمر  
شهرته الى ان التحق بالضروريات واشتبه بالاوليات وأظن انه من النظريات العريقة في الخفاء  
وان حلت بدهته في عين هؤلاء بل كاد الذهن ربما يذهب الى حصول اشباح الاشياء و يرى القول  
بمحصولها انفسها باطلا من الرأي ثم ذكر ما عولوا عليه من الادلة وردها عليهم وحقق ان السبيل  
السوي والمسلك العقلي هو القول بحصول الامثال والاشباح دون اعيان الاشياء اه وقوله  
والمحصلون انما يذهبون الى أي فهذا هو مرادهم بانهم يرسم بانفسها في الذهن ولعل معناه ان ما كان  
جوهر امثلا في الخارج يجب ان يكون جوهر في الذهن وهكذا وقوله بهذا المذهب وهوانها  
ترسم في الذهن بانفسها (قوله هذا تفسير الحكيم الخ) واما العلم عند المتكلمين فلم فيه تعريفا  
المختار منها كما في المواقف انه صفة توجب لمحلها تمييزا بين المعاني لا يحتمل النقيض وايضا ذلك في

وقضيته أن العلم من مقولة الاضافة والاولى أن يقال الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل لان  
المذهب المنصور أن العلم من مقولة الكيف وأن الفرق بينهما وبين المعلوم بالاعتبار فالصورة  
باعتبار وجودها في الذهن علم وفي الخارج معلوم وصورة الشيء ما يؤخذ منه

مواد العقائد وفي الكسطلي في حواشي العقائد لاختفاء ولاخلاق أن بين العالم والمعلوم نسبة خاصة  
بها صار الاول عالما بالثاني والثاني معلوما للاول ويسمى التعلق والتميز فذهب جمهور المتكلمين  
الى أن ذلك هو العلم اذ لا دليل على ثبوت أمر زائد فجمع المعلوم من مقولة الاضافة وفسره بأنه تميز  
لا يحتمل النقيض وأثبت بعضهم وراء ذلك صفة حقيقية هي مبدؤه وجعل العلم عبارة عنها فصار من  
الكيفيات النفسانية وفسره بأنه صفة توجب لمحلها تميزا الخ فيكون العلم عبارة عن صفة ذات  
تعلق فان تعلق بماعدا النسبة التامة سميت تصورا وان تعلقت بها سميت تصديقا ايجابيا ان  
تعلقت بوقوعها وسلبيا ان تعلقت بارتفاعها وعلى التعريف الاول يكون عبارة عن نفس التعلق  
وينقسم الى التصور والتصديق باعتبار متعلقه ( قوله وقضيته ان العلم من مقولة الخ ) ليس ذلك  
قضيته انما قضيته انه من الاضافيات اه شيخنا ( قوله وان الفرق بينهما وبين المعلوم بالاعتبار  
الخ ) فيه ان ما في الذهن ليس هو عين ما في الخارج قطعاً وحينئذ لا يصح العلم والمعلوم بالذات الا  
اذا اراد بالمعلوم الصورة من حيث هي هي فالصورة من حيث هي هي معلوم ومن حيث القيام  
بالذهن علم ومن هذه الحينية صار شخصاً ذهنياً وعلماً موجوداً خارجياً لترتب الآثار عليه  
كالانكشاف ولذا قيل المعلوم كلي والعلم جزئي لكن تقدم لك ما يؤخذ منه الجواب عن المحشى  
وايضاح المقام يطلب من مواد علم المعلوم وغيرها ( قوله وصورة الشيء ما يؤخذ منه الخ ) لا يصلح  
هذا تعريفاً لصورة الشيء انما يصلح تقريراً لكلي الشيء ولا يناسب قوله بعد وقوله عند العقل اولى  
الخ كما لا يخفى على ان المناسب أن يراد بالصورة هنا مطلقاً بما يمتاز به الشيء عند المدرك عن غيره  
لا خصوص الصورة العقلية لانه حينئذ لا يشمل العلم الحضورى ولذا قال ميرزا أبو الفتح على التهذيب  
ولا يخفى أن المتبادر من الصورة ما يقابل الصورة الخارجية من الصورة العقلية ولذا يقال الاشياء  
في الخارج أعيان وفي العقل صور فلا بد من تأويلها حتى تشمل الصورة الخارجية وذلك بأن يراد  
بها مطلقاً بما يمتاز به الشيء عند المدرك عن غيره سواء كان مراداً خارجياً أو عقلياً فيشمل العلم  
الحضورى كعلمنا بذواتنا وصفاتنا والحصولى كعلمنا بالسما والارض اه لكن في حاشية  
ميرزا حيد على رسالة الرازي في العلم على قوله في بيان أن العلم الذي هو مورد القسمة الى التصور  
والتصديق هو العلم المتجدد الذي لا يكفي فيه مجرد الحضور والعلم الحضورى لا يكون بمحصول  
صورة مالم يخلصه أنه وقع عن كثير من المحققين أن الصورة في تفسير التصور أعم من أن تكون  
غير المعلوم وهو في العلم الحصولى أو عينه وهو في العلم الحضورى لكن ذلك باطل اذ من البين أن  
الصورة الحاصلة من الشيء حكاية عن ذلك الشيء واتحاد الحكاية مع المحكى عنه محال بل هما  
متغايران بالذات والتغاير الاعتبارى لا ينفع وكون المراد بالصورة مطلقاً بما يمتاز به الشيء الخ بعيد  
خصوصاً في مقام التعريف فالعلم الحضورى لا يكون بمحصول صورة فليس داخل في تعريف  
العلم بأنه الصورة الخ ولا في تعريفه بأنه حصول الصورة الخ لأن العلم الحضورى ليس حصول  
الصورة اه واعلم أن منشأ الانكشاف اما أن يكون ذات المعلوم أو صورته والاول علم حضورى



بعد حذف مشخصاته ولان المتبادر من عبارته كون الصورة مطابقة للواقع بخلاف قولنا من  
 الشيء فيشمل ما لورأى شياؤه انسانا وهو فرس وقوله عند العقل أولى من في العقل لتناوله ادراك  
 الجزئيات على القول بالارتسام في الآلات اه يس ( قوله وقد يقال على معان آخر ) هي  
 الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وادراك الكلي أو المركب في مقابلة المعرفة بمعنى ادراك الجزئي أو  
 البسيط والملسكة وهذه الثلاثة أيضا صح ارادتها لانها كصفات نفسانية وكان تخصيصه الادراك  
 بالذكر لانه أشهر والاصول والقواعد وهذه لا يصح ارادتها لانها ليست كيفية نفسانية ( قوله  
 وهي حركة للنفس ) قد يشكل تفسيره بالحركة فان الشارح قد تقدم له الاعتراض على المتن في  
 عدة الحركات من الكيفيات وقد عرفه في العروس بأنه كيفية نفسانية تقتضي ارادة الانتقام اه  
 يس وما في العروس يقتضي تسبب ارادة الانتقام عن الغضب عكس ما يقتضيه كلام الشارح وما  
 في العروس أظهر وكتب أيضا قوله وهي حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام هذا بظاهره لا يلائم  
 قوله في تفسير الخلم لا يحركها الغضب فانه يدل على أن الغضب محرك للنفس لانفس حركتها فلما  
 أن يبني تفسير الغضب على التسامح والمراد أنه حالة توجب حركة النفس مبدأ تلك الحالة ارادة  
 الانتقام أو براد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها أسباب الغضب وقد يقال على تقدير كون الغضب  
 نفس الحركة المراد أن الخلم اطمئنان للنفس بحيث اذا حصلت فيها حركة هي الغضب لا تجعلها  
 متحركة بحركة أخرى اه فترى ( قوله مبدؤها ) أي سببها وعلتها ( قوله وهي أن تكون  
 الخ ) وعرفه بعضهم بأنه كيفية نفسانية تقتضي العفو عن الذنب مع القدرة وبعضهم بأنها طمأنينة  
 النفس عند صدور الغضب ( قوله ولا تضطرب الخ ) أي بسهولة والعطف لازم ( قوله جمع  
 غريزة ) قيل الفرق بين الغريزة والخلق أن الغريزة صفة طبيعية جبلت النفس عليها والخلق  
 ملكة نفسانية حصلت بسبب العادة ( قوله صفات ذاتية ) لم يقل كغيره أفعال ذاتية ليدخل نحو

وقد يقال على معان آخر  
 ( والغضب ) وهي حركة  
 للنفس مبدؤها ارادة  
 الانتقام ( الخلم ) وهو  
 أن تكون النفس  
 مطمئنة بحيث لا يحركها  
 الغضب بسهولة ولا  
 تضطرب عند اصابة  
 المكروه ( وسائر الغرائز )  
 جمع غريزة وهي الطبيعة  
 أعني ملكة تصدر عنها  
 صفات ذاتية

والثاني علم حصوله وان أردت زيادة بيان في المقام فعليك بمواد تلك الرسالة ومواد سلم العلوم  
 ( قوله بعد حذف مشخصاته ) أي ككون زيد في الخبر المخصوص لأن هذا لا يتأتى قيامه  
 بالصورة إذ الصورة الذهنية ليست في هذا الخبر المخصوص لأن وجودها ظلي وليس المراد  
 بالمشخصات كون عينه كذا ورجله كذا وطوله كذا وأن الصورة هي مجرد الحيوانية والناطقة  
 كما يتوهم بل المراد كما علمت حذف الامور التي لا يمكن أن تتصف بها الصورة اه شغبنا وفيه  
 أن كل المشخصات بالنسبة الى الصورة الذهنية سواء لافرق بين كون زيد في الخبر المخصوص وكون  
 عينه كذا الخ فكلاهما يمكن قيامه بالذهن قياما ظليا ( قوله لتناوله ادراك الجزئيات ) أي لأن  
 قوله عند العقل صادق بالكون فيه أو في آلاته وهي الحواس الظاهرة التي يدرك بها الجزئيات وقد  
 علمت ما فيه ( قوله لأنها ليست كيفية نفسانية ) اذا القواعد والاصول هي النسب الكلية  
 المعلومة ( قوله وما في العروس أظهر ) قال شغبنا براد بالحركة الحالة الطارئة بسبب سابق كتحقير  
 من دونك لك هنا وقوله مبدؤها أي مبدأ ظهورها ارادة الانتقام أي الانتقام المراد أو ارادته  
 المتصلة به وهذا لا ينافي ما للعروس اه تدبر ( قوله بحركة أخرى ) هي حركة الانتقام بالفعل  
 ( قوله رحمه الله أعني ملكة تصدر عنها الخ ) عبارته في المطول جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت  
 بأنها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من

البلادة التي يصدر عنها عدم الادراك وكتب أيضا قوله صفات ذاتية قال الحفيد كأنه أراد بالذاتية ما تقوم بصاحبها لا بالغير وان تعلق بذلك الغير تعلقا كتعلق الاضافيات اه بايضاح ( قوله مثل الكرم ) مثال للملكة والصفة الذاتية الناشئة عن ايثار الغير بالخبر اه حفيد ( قوله بل تكون معنى ) كالأبوة والبنوة فإنه ليس شيء منهما متصورا في ذات بقطع النظر عن الغير بل بالقياس الى الغير وكلازلة فانها انما تصور متعلقة بشيئين هما الحجاب والشمس أو الحجاب والحجة لكن لم يظهر الفرق بين الازالة والايثار الذي هو أثر ملكة الكرم حيث جعل صفة ذاتية قائما بصاحبه دون الازالة مع أن كلا نسبة بين شيئين اه حفيد مع زيادة وايضاح وكتب أيضا ما منه

غير روية إلا أن للاعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة اه وقوله وهي الطبيعة أي الغريزة في اللغة الطبيعة أي السجية التي جعل عليها الانسان وقوله وفسرت الخ أي فسرت الغريزة في الاصطلاح بالملكة التي يصدر عنها الصفات فايصدر عنها من حيث قيامه بمحل تلك الملكة يسمى صفة ومن حيث الصدور يسمى فعلا والغريزة تطلق على تلك الملكة من حيث كونه صفة والخلق باعتبار كونه فعلا والمراد بالصفات الذاتية الصفات التي لا يكون للكسب فيها مدخل فلكة الكتابة لا تسمى غريزة والكرم الذي يصدر عنه بذل المال والنفس والجاه ان كان صدوره عنها بالاعتياد والممارسة لا يسمى غريزة وان كان بالذات يسمى غريزة في شرح المفتاح للعلامة الفرق بين الغريزة والخلق أنه لا مدخل للاعتياد في الغريزة وله مدخل في الخلق فاندفع ما قال السيدان اطلاق الغريزة بهذا المعنى غير ظاهر والظاهر اطلاقها بمعنى الصفة الخلقية وقوله بسهولة احتراز عن القدرة فان نسبتها الى الصبيد بن سواء وقوله من غير روية أي فكر وتأمل لمن لم تحصل له ملكة الكتابة فيترك في كتابة حرف حرف أفاد ذلك كله عبد الحكيم وقوله فايصدر الخ يفيد أن الفرق بين الصفات والافعال وبين الغريزة والخلق بالاعتبار وهو خلاف ما يفيد قول الشارح أن الاعتياد الخ الذي أبدته بما نقله عن شرح المفتاح للعلامة وقوله احتراز الخ فالسهولة في صدور الافعال بالنسبة الى الترك ( قوله كأنه أراد بالذاتية الخ ) دفع به ما يقال ان الاعطاء الناتج عن الكرم الذي هو الملكة ليس صفة ذاتية اذ هو من صفات الافعال وليس هذا دافعا لما يأتي في القولة الثالثة من قوله لكن لم يظهر الفرق بين الازالة الخ لأنه لا بد فعه تدبر ( قوله وان تعلق ) التذكير باعتبار ما ( قوله لكن لم يظهر الفرق الخ ) محمله أنكم لم سميتم نحو الايثار كالا عطاء صفة ذاتية ولم تسموا بذلك نحو الازالة مع أن كلا نسبة بين شيئين وقد يقال ليس في كلامهم ما يدل على أن نحو الازالة لا تسمى صفة ذاتية دون نحو الايثار بل انما يدل كلامهم على أن نحو الازالة لا يسمى صفة حقيقية حيث قابلوا الحقيقية بالاضافية وهذا لا ينافي أن الصفة الذاتية تشمل ذلك والمعدود من الحقيقية ليس هو الصفة الذاتية بل ما ينشأ عنه الصفة الذاتية كملكة الكرم فوجه الشبه هو الملكة لا الصفة الذاتية كما أفاده المصنف بقوله وسائر الغرائز وعلى التسليم فقد يفرق بأن نحو الايثار لما كان ناشئا عن وصف غريزي لا يتوقف على غير موصوفه تسمى صفة ذاتية بخلاف نحو الازالة وبأنه لما كانت الذات هي الفاعلة لنحو الايثار تسمى صفة ذاتية بخلاف نحو الازالة فان الحجة والشمس ليسا هما الفاعلان بل هما سبب فقط والفاعل في الاول هو الشخص وفي الثاني هو الله تعالى اه شيخنا

مثل الكرم والقدرة والشجاعة وغير ذلك ( واما اضافية ) عطف على قوله اما حقيقية ونعني بالاضافية مالا تكون هيئة متقررة في الذات بل تكون معنى متعلقا بشيئين

والوهمي على هذا ليس داخل في القسمين لانه ليس باضافي بهذا المعنى ولا بحقيقي كذا في الحفيد على المطول ( قوله كازالة الحجاب الخ ) قيل وجه الشبه هنا في الحقيقة الظهور الا أنهم تسامحوا وجعلوا لازمه وهو ازالة الحجاب وجه الشبه والحجاب بالنسبة الى الحججة هو الشبهة الخائلة بين البصيرة وبين ما ينبغي لها الاطلاع عليه بالنسبة الى الشمس الظلمة الخائلة بين البصر وبين مدركه ( قوله فانها ) أي الازالة ( قوله ولا في ذات الحجاب ) غير محتاج اليه لان الكلام في الطرفين وهو

( قوله والوهمي على هذا ليس داخل الخ ) توضيحه أن الصفة إما أن تكون موجودة في الخارج وتسمى حقيقية كالصفات الجسمانية المدركة بالحواس الظاهرة وكالصفات النفسانية المدركة بالعقل وإما أن تكون غير موجودة في الخارج وهي إما ثابتة في خارج الذهن اعتبرها الاعتبار لا ككون الشيء كذا وتسمى اضافية واعتبارية نسبية وإما غير ثابتة في خارج الذهن بل ثبوتها في ذهن المعترف فقط فإن اعتبرها كانت ثابتة فيه وإن لم يعتبرها لم يكن لها ثبوت فيه سواء كانت نسبية كابوة جماد لجاد آخر أصغر منه أو غير نسبية كيباض السنة واثراقها وسواد البدعة وإظلامها وإما نحو محالب المنية وأنياب الاغوال فليس صفة فضلا عن كونه صفة مشتركة تصلح أن تكون وجه شبه كما هو الغرض إذا علمت هذا علمت أن المصنف لما قابل الحقيقية بالاضافية التي هي أمر نسبي ثابت للشيء بالقياس الى الغير كانت الحقيقية شاملة لما ليس أمرا نسبيا سواء كان أمرا موجودا أو اعتباريا ثابتا في نفسه أو وهميا محضا وكانت الاضافية شاملة للاضافات سواء قلنا بوجودها كما هو رأي الحكماء أو قلنا بعدمه كما هو رأي المتكلمين وشاملة للصفة النسبية الوهمية المحضة كابوة جماد لجاد آخر فتقسيم الصفة الى حقيقية واضافية حاصر كما لا يخفى وهذا هو ما جرى عليه الاطوال كما نقله المحشي عنه بعد وأما ما قاله المحشي هنا نقلا عن الحفيد فوجه الدسوق بأن المصنف لما قابل الحقيقية بالاضافية كانت الاعتبارية الوهمية المحضة غير داخله في كلامه أما عدم دخولها في الاضافية فظاهر وأما عدم دخولها في الحقيقية فلا لأنه قسم الحقيقية الى حسية وعقلية فدل على أنه أراد بالحقيقية ما كانت متحققة في ذات الموصوف موجودا خارجا بدون اعتبار العقل سواء كانت مدركة بالحس أو بالعقل وحيث كانت الاعتبارية الوهمية غير داخله في كل من الحقيقية والاضافية لم يستقم حصر المصنف الصفة في الحقيقية والاضافية اه وقوله كانت الاعتبارية الوهمية غير داخله في كلامه فيه أنه على تسليم ذلك انما يظهر في الوهمية غير النسبية أما الوهمية النسبية فهي داخله في الاضافية ان لم نقل المراد بالاضافية ما كانت من مقولة الاضافة على رأي الحكماء من القول بوجودها وقوله فظاهر أي لان الوهمية ان كانت غير نسبية فالأمر واضح وان كانت نسبية فلا يتم ذلك الا ان قلنا المراد بالاضافية ما سبق وقوله فلا لأنه قسم الحقيقية الخ فيه أن هذا لا يدل الدخول الوهمية في العقلية اذ الوهمية عقلية بواسطة غلبة الوهم على العقل هذا والحق ما سمعت أولا ( قوله الظهور ) أي ظهور ما خفي بكل منهما ( قوله وجعلوا لازمه الخ ) عبارة عن وجه الشبه في الحقيقة هو ظهور ما خفي بكل منهما والازالة تستلزمه وذلك لان المقصود بالذات الظهور والازالة واسطة والخطب في مثل هذا الاعتبار سهل اه فتدبر ( قوله لان الكلام في الطرفين الخ ) فيه أن الكلام في تطبيق المثال على الأصل وبيان أن الازالة أمر بين شيئين لا أمر مستقل بما يتعلق به طرفا أو غيره فلو كانت الازالة متقررة في الحججة أو

( كازالة الحجاب في تشبيه  
الحججة بالشمس ) فانها  
ليست هيئة متقررة في  
ذات الحججة الشمس ولا  
في ذات الحجاب

ليس منهما حتى لو فرض أنها هيئة متقررّة فيه لم يضر وكأنه أراد المبالغة في كونها أمراً اعتبارياً ( قوله وقد يقال الخ ) عبارة الأطول وأما اضافية عطف على قوله أما حقيقية وكأشف عن المراد فإن الحقيقي له معنيان الصفة الثابتة للشيء مع قطع النظر عن غيره موجودة كانت أو معدومة ويقابله الاضافي بمعنى الأمر النسبي الثابت للشيء بالقياس إلى غيره وتأنيهما الموجود ويقابله الاعتباري الذي لا تحقق له سواء كان معقولاً بالقياس إلى غيره أو مع قطع النظر عن الاغيار وقد نيه على ضعف عبارة المفتاح حيث جعل الحقيقي مقابل الماهو اعتبارياً ونسبياً لأن الحقيقي ليس له معنى يقابل الاعتباري والنسبي بمعنى ما لا يكون اعتبارياً ولا نسبياً اهـ ( قوله على ما يقابل الاعتباري الخ ) فيكون الحقيقي بهذا المعنى أعم منه بالمعنى الأول لشموله معنى ليس هيئة متقررّة في الذات لكنه لا يتوقف تحققه على اعتبار العقل اهـ يس وهو لا يناسب استدلال الشارح

الشمس أو الحجاب لم تكن نسبة بين شيئين ( قوله وكأنه الخ ) بناء على تسليم ما قبله وقد علمت ما فيه ( قوله وكأشف عن المراد ) أي المراد بالحقيقي لأنه يعلم معناه من المقابل ( قوله موجودة كانت ) أي كالسواد والبياض والحياة ( قوله أو معدومة ) سواء كانت ثابتة في نفسها كالكون قائماً أو وهمية محضة كبياض السنة واشراقها ( قوله ويقابله الاضافي بمعنى الأمر النسبي ) سواء كان موجوداً بناء على قول الحكماء بوجود الاضافات أو غير موجوداً بناء على نفسه كالاضافات على قول المتكلمين أو وهما محضاً كقوة الجاد لجاد أصغر منه ( قوله وتأنيهما الموجود ) أي مطلق الثابت فيشمّل الاضافات المحققة على القول بوجودها أو عدمها ( قوله ويقابله الاعتباري الذي لا تحقق له ) بأن كان وهما محضاً سواء كان نسبياً أم لا وبما تقرر علم أن التقسيم على كلا المعنيين حاصروان بين الحقيقي بالمعنى الأول والحقيقي بالمعنى الثاني عموماً وخصوصاً وجهياً يجتمعان في الموجود الغير الاضافي كالبياض وينفرد الحقيقي بالمعنى الأول في الاعتباري الغير النسبي سواء كان وهما محضاً أم لا وينفرد الحقيقي بالمعنى الثاني في الاضافي الغير الوهمي المحض ( قوله وقد نسبته ) أي المصنف حيث قابل الحقيقي بالاضافي فقط ( قوله على ضعف الخ ) أي وحينئذ فلا يستقيم قول الشارح أن في كلام المعتزلة إشارة إلى المعنى الثاني لأنه ليس من أحد المعنيين وقد يقال لا ضعف في كلام المفتاح لأن الواو في كلامه بمعنى أو فقوله بين اعتباري أي وهمي وهو الاطلاق الثاني وقوله ونسب أي أو نسبي وهذا هو الاطلاق الأول وقد أورد المثاليين لها على سبيل اللف والنشر الغير المرتب وبرد لهذا قوله في المطول بعد ذكره الاطلاقين وإلى كليهما أشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصراً لما في المختصر وقوله هنا وفي المفتاح إشارة إلى أنه مراد ههنا أي إلى أنه يصح ارادته لتسويته بين الوجهين ولكل الجواب أيضاً بأن عطف النسبي على الاعتباري من عطف الخاص على العام وان الكلام مبني على مذهب المتكلمين القائلين بأنه لا وجود للاضافات وان المراد بالاعتباري في قول الشارح وقد يقال الحقيقي الخ وفي قول المفتاح الوصف العقلي الخ شيء واحد وهو ما ليس موجوداً خارجاً سواء كان وهما محضاً أم لا لكن لا يخفى عليك ما فيه إذا الاعتباري الثابت في نفسه يتحقق بدون اعتبار العقل وان جرى عليه المحشى فيما يأتي وعليه فبين الحقيقي بالمعنى الأول وبينه بالمعنى الثاني عموم وخصوص مطلق ( قوله فيكون الحقيقي بهذا المعنى أعم ) أي من وجهه فيوافق ما سبق عن الأطول ( قوله وهو لا يناسب الخ )

وقد يقال الحقيقي على ما يقابل الاعتباري

بكلام المفتاح كما استطلع عليه لان مقتضاه دخول الاضافي في مقابل الحقيقي وهو الاعتباري والذي يناسبه أن الحقيقي على هذا مساو للحقيقي بالمعنى السابق وان تبادل من كلامه خلاف ذلك وانما الاختلاف في المقابلة فتارة يقابل بالاضافي فلا يكون الوهمي المحض داخلا فيما قوبل به الحقيقي كما لم يدخل في الحقيقي وتارة يقابل بالاعتباري فيدخل فيما قوبل به الحقيقي فالصنف سلك المسلك الاول والمفتاح سلك المسلك الثاني فلوقال الشارح وقد يقابل الحقيقي بالاعتباري الذي لا يتحقق له الا بحسب اعتبار العقل كما صنع في المفتاح حيث قال الخ لكان أوضح فتدبر ( قوله الذي لا يتحقق له الا بحسب اعتبار العقل ) ومنه الاضافي اذ لا وجود له عند المتكلمين ( قوله وفي المفتاح الخ ) المفهوم من كلامه انه جل الاعتباري الواقع في عبارة المفتاح على الاعتباري المحض والنسبي على الاعتباري النسبي فيكون تقدير قوله وبين اعتباري ونسبي وبين اعتباري محض واعتباري نسبي اه فترى وكتب ايضا قوله وفي المفتاح اشارة الخ اعلم أن المفهوم من عبارة المفتاح تقسيم الوصف العقلي الى ثلاثة اقسام حقيقي واعتباري ونسبي وقضية ذلك أن الحقيقي ما ليس باعتباري ولانسبي فلا يشمل النسبي وهذا خلاف المفهوم من قوله وقد يقال الحقيقي الخ اذ قضيته تناوله النسبي اه سم وأجيب بأن استدلاله بكلام المفتاح مبني على رأي المتكلمين أن الامور الاضافية لا وجود لها في الخارج وانها اعتبارية أي موجودة بحسب اعتبار العقل فيكون قوله اعتباري ونسبي من عطف الخاص على العام ويكون قوله قبل الاعتباري الذي الخ شاملا للاضافي والوهمي وانما قال وفي المفتاح اشارة اليه لان قوله ونسبي بحقل أن يكون معطوفا على اعتباري أي وبين اعتباري غير نسبي ونسبي اعتباري أيضا فيكون الوصف العقلي قسمين فقط وبحقل أن يكون قوله ونسبي عطفًا على حقيقي فتكون الاقسام ثلاثة وحينئذ فلا دليل فيه كما قاله

الذي لا يتحقق له الا بحسب اعتبار العقل وفي المفتاح اشارة الى أنه مراد ههنا حيث قال الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي

يناسبه يجعل الواو في كلام المفتاح بمعنى أو ( قوله لان مقتضاه دخول الاضافي الخ ) أي ومقتضى كلام يس دخوله في الحقيقي لا يقال مقتضى الاستدلال انما هو ودخول النسبي في مقابل الحقيقي فيمكن جعل النسبي في عبارة المفتاح على النسبي الوهمي المحض والذي أدخله يس في الحقيقي انما هو النسبي غير الوهمي المحض لاننا نقول بمنع جعل النسبي في عبارة المفتاح على ذلك تمثيله بالنسبي غير الوهمي ( قوله والذي يناسبه الخ ) غير متعين بل يناسبه أيضا جعل كلام المفتاح على أحد الوجهين السابقين بل هو الأظهر لظهور المقابلة عليه اذ المتبادر منها اختلاف معني الحقيقي ( قوله وان تبادل من كلامه خلافه ) أي انه أعم مثلا ( قوله فلا يكون الوهمي المحض الخ ) فيه ما سبق ( قوله فيدخل ) أي الوهمي ( قوله والمفتاح سلك المسلك الثاني ) أي جزم الان في كلامه اشارة اليه كما قال الشارح فلوقال الشارح الخ ( قوله بالاعتباري الذي لا يتحقق له ) فيدخل الاضافي في الاعتباري على رأي المتكلمين كما أفاذه في القولة بعد ومحصل ما في المقام ان الطرق ثلاثة أحدها أن بين الحقيقي بالمعنيين عموما وخصوصا وجهياتان هما انه مطلق ثالثهما أنه واحد وانما الاختلاف في المقابل ( قوله ومنه الاضافي الخ ) ملائم لما سبق عن المحشى مخالف لما سبق عن الأطول ( قوله وأجيب بأن استدلاله الخ ) وعليه فيراد بالاعتباري في كلام الشارح والمفتاح مما لا يتحقق له في الخارج سواء كان وهما أم لا كما ذكره بعد على ما فيه ( قوله وحينئذ فلا دليل فيه ) أي لان الدعوى أن الحقيقي مقابل للاعتباري فقط والدليل أفاذ ان الحقيقي مقابل

سم ( قوله كأنصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود أو العدم ) مثال للنسبي فان مطلوبية المطلوب ليست وصفا مقرر في ذات المطلوب بل هو وصف اعتبره العقل بالنسبة الى الطلب القائم بالنفس اه فنرى أي ولهذا كان اعتبار يانسييا يعنى أن كون الشيء مطلوباً أمر نسبي لا يتعلل الا بين مطلوب وطالب ( قوله أو كأنصافه بشئ نصورى وهمى محض ) مثال للاعتبار المحض وفي هذا التمثيل تنبيه على أن العقلي في وجه التشبيه يتناول الوهمى كما يتناول في الطرفين اه فنرى ( قوله وهمى ) كمخالب المنية ( قوله وأيضا ما واحد الخ ) لا يخفى أن هذا التقسيم يجرى في الطرفين أيضا فان المشبه أو المشبه به قد يكون واحدا وقد يكون بمنزلة الواحد وقد يكون متعدد والقول بان تعدد الطرفين بوجوب تعدد التشبيه عرفا دون تعدد وجه الشبه لو تم وجه التخصيص اه أطول ( قوله اما واحد ) ليس المراد بالواحد في باب التشبيه ما ليس له جزء أصلا بل ما يعد واحدا

بشئين الاعتبارى والنسبي ( قوله كمخالب المنية ) هذا تمثيل للوهمى في نفسه والافالكلام في صفة تصلح أن تكون وجه شبه ( قوله دون تعدد وجه الشبه ) أي فلا بوجوب تعدد وجه الشبه تعدد التشبيه عرفا ( قوله لو تم ) اشارة لمنع أي لان لم ذلك بل هو اما موجب فيهما أو غير موجب فيهما والفرق نعمكم ( قوله تم وجه التخصيص ) أي لعدم تأني التقسيم بتامه مع كون التشبيه واحدا عرفا فتركه فاندفع ما يقال التقسيم الى الواحد والمركب متأت على كل حال ( قوله ليس المراد بالواحد الخ ) عبارة عبد الحكيم قوله اما واحد في شرحه للفتحاح وجه الشبه اما أن يكون واحدا في نفسه بأن يكون عينان من الأعيان أو معنى من المعاني بسيطا كان أو مركبا واما أن يكون غير واحد بل أمور متكررة وهو قسمان أحدهما أن يؤخذ منها حقيقة واحدة اعتبارية ملتزمة من الكثرة أو هيئة واحدة منتزعة منها باعتبار اشتراك الطرفين في تلك الحقيقة أو الهيئة لافي كل واحد واحد من تلك الأمور الكثيرة وثانيهما أن لا يعتبر ذلك بل يجعل كل واحد من الكثرة على انه مشترك فيه مقصود بالتشبيه فهذه الأقسام الثلاثة اه فعنى كونه واحدا ان يكون متصفا بالوحدة في نفسه مع قطع النظر عن اعتبار العقل ومعنى كونه بمنزلة الواحد أن تكون الأمور المتكررة موصوفة بالوحدة باعتبار العقل والمتعددان لا يكون موصوفين بالوحدة أصلا هكذا ينبغي أن يفهم وليس معنى الواحد أن يكون بحيث يعد في العرف واحدا بأن وضع بازائه لفظ واحد سواء كان بسيطا لاجزائه أو مركبا من أجزاء اعتبار انضمام بعضها الى بعض ووضع بازائه لفظ مفرد على ما في شرح المفتاح الشريف في فان كونه واحدا ليس باعتبار العرف ووضع اللفظ بازائه اه وقوله ليس باعتبار العرف الخ أي بل باعتبار نفسه بسيطا كان أو مركبا تركيبا حقيقيا بأن يكون تركيبه محققا في نفسه بأن يكون مجموع أشياء مجتمعة ولو بتقارب اجتماعا محققا في نفسه بأن تكون مجتمعة في نفسها لا باعتبار معتبر فالمركب الحقيقي هو المجموع هكذا من حيث هو مجموع كالجسم والخط والثريا والانسان والحيوان والناطق لا اعتباريا بأن يكون مجموع أشياء متفرقة في نفسها اعتبر مجتمعة من وجه ما كالزبد وكجموع زبد وعمر و بكر والمراد بالحقيقة هنا ذات الشيء المعتبر ذاتا وان كان معنى كالحركة والمراد بالاعتبارية الواحدة بالاعتبار الملتزمة المركبة بالاعتبار من ذوات حقيقية كالزبد أو اعتبارية كالحركات والمراد

كأنصاف الشيء بكونه  
مطلوب الوجود أو العدم  
عند النفس أو كأنصافه  
بشئ نصورى وهمى  
محض ( وأيضا ) لوجه  
التشبيه تقسيم آخر وهو  
أنه ( اما واحد واما بمنزلة  
الواحد لكونه مركبا  
من متعدد ) تركيبا حقيقيا

في متعارف اللغسواء كان حقيقة لاجزء لها أصلا كالجوهر أو لها جزء لكن اعتبر مجموع الاجزاء من حيث هو ووضع بازائه مفرد كالانسان أو كان وصفا لاجزءه كلوحة أوله جزء لكن اعتبر المجموع ووضع بازائه مفرد كالجرة فانها مركبة من الجنس والفصل فالمركب على هذا هيئة منتزعة من عدة حقائق أو أوصاف لم يوضع بازائهم مفرد اه سبرامى (قوله بان يكون) أى ذلك المركب وكتب أيضا قوله بان يكون حقيقة الخ كحقيقة الانسان قوله بان يكون هيئة الخ كلهيئة المنتزعة في قول الشاعر \* كأن مشار النقع الخ قال في المطول وهذا أى شمولى ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة الملتزمة من أمور مختلفة يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه اه وحاصله أن الحقيقة الملتزمة كالانسانية من قبيل الواحد دون المنزل منزلته (قوله من أمور مختلفة) صار مجموعها حقيقة واحدة (قوله من عدة أمور) وتلك الامور لم يصر مجموعها حقيقة واحدة بخلاف أمور التركيب الحقيقى (قوله عطف على قوله اما واحد الخ) يتبادر منه أن العطف على مجموع المتعاطفين

بان يكون حقيقة ملتزمة من أمور مختلفة أو اعتباريا بان يكون هيئة انتزعة العقل من عدة أمور (وكل منهما) أى من الواحد وما هو بمنزلة (حسى أو عقلى واما متعدد) عطف على قوله اما واحد واما بمنزلة الواحد والمراد بالعدد أن ينظر الى عدة أمور ويقصد اشتراك الطرفين في كل منها ليكون كل منها وجه الشبه بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراك الطرفين في كل من تلك الامور

بالهيئة الصورة المنتزعة من عدة أمور كصورة الثريا والعنقود أفاده معاوية (قوله في متعارف اللغة) المناسب في العرف قاله بعض المشايخ (قوله بالمركب) أى المنزل منزلة الواحد وقوله على هذا أى على تفسير الواحد بما تقدم وقوله هيئة منتزعة الخ في هذا الكلام من السبرامى اشارة الى الاعتراض على الشارح بأنه كان المناسب للاقتصار على التركيب الاعتبارى وحذف التركيب الحقيقى بأن يقول بعد قول المصنف مر كبا من متعدد تركيبا اعتباريا بأن يكون هيئة انتزعة العقل من عدة أمور وذلك لان المركب تركيبا حقيقيا داخل في الواحد لا منزلته والجواب عن الشارح أن ما ذكره بقوله تركيبا حقيقيا الخ مسابرة لصاحب المفتاح أصل هذا المتن بدليل قوله في المطول وهذا يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه وقوله من عدة حقائق أو أوصاف الخ فيه اشارة الى أن قول الشارح من عدة أمور شامل للحقائق وللأوصاف قاله بعض المشايخ وأنت خبير بأنه بقى على السبرامى المركب من حقائق أو أوصاف ولم يوضع له لفظ مفرد الا أن يقال لا وجود لذلك اذ أقل من وضع لفظ مجموع له (قوله وهذا يشعر لفظ المفتاح) اعلم ان عبارة المفتاح هكذا وجه التشبيه اما ان يكون أمرا واحدا أو غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتزمة واما أوصاف مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة أولا يكون في حكم الواحد اه وليس فيها ما يشعر بكون تركيبه حقيقيا فيعمل قوله اما حقيقة ملتزمة على كونه حقيقة ملتزمة بحسب اعتبار العقل كما سبق نقله عن شرحه للمفتاح فلا تكون داخله في الواحد والمقابلة بينها وبين الهيئة المنتزعة أنها حقيقة للطرفين فيكون كل من الطرفين أيضا مركبا والهيئة المنتزعة صفة عارضة لها فيجوز أن يكونا مفردين وان يكونا مركبين فقوله وفيه نظر ساقط ولعله لأجل هذا أسقط هنا قوله وفيه نظر ستعرفه وقوله في سياقى وهذا يظهر ان ما ذكره في المفتاح الخ المفيد لبيان وجه النظر وهو أن ما تركيبه حقيقى بأن يكون حقيقة ملتزمة من قبيل الواحد دون المنزل منزلته اه عبد الحكيم وقوله فليس فيها ما يشعر الخ أى فقول الشارح تركيبا حقيقيا صوابه تركيبا اعتباريا بأن تكون حقيقة اعتبارية ملتزمة باعتبار العقل أو هيئة الخ وقوله حقيقة للطرفين قال معاوية مراده بالحقيقة للطرفين مجموع ذوات منتزعة منهما ولذا قال فيكون كل من الطرفين الخ والذوات اما حقيقية أو اعتبارية كالزبدون كالعمرين في

الأولين وليس قولاً من القولين المشهورين في المعاطيف المتكررة ويمكن أن تجعل الواو في قوله  
 وأما الخ بمعنى أو التي للتخيير ففيه إشارة إلى القولين ( قوله بل في الهيئة المنزعة ) أي في التركيب  
 الاعتباري وقوله أو في الحقيقة الملتزمة منها في التركيب الحقيقي ( قوله كذلك ) خبر لمبتدأ محذوف  
 أي وهو كذلك أي مثل المذكور من الواحد وما بمنزلة في التقسيم إلى حسي وعقلي هذا هو الانسب  
 بما قبله وجعله في الأطول صفة لمتعدد ( قوله أو مختلف ) اقتضى كلامه أن الاختلاف لا يتأتى في  
 القسمين السابقين وأورد عليه أنه قد يتأتى في الثاني باعتبار الأجزاء المنزعة منها الهيئة وأجيب  
 بأنه لا نظر فيه إلى الأجزاء كالنظر إليها في المركب إنما المنظور إليه في الثاني الهيئة الاجتماعية وهي  
 إما حسية فقط أو عقلية فقط كذا في العروس وأيضاً المركب من الحسي والعقلي عقلي كما حققه  
 الشارح والسيدوان نازعهما صاحب الأطول فراجع ( قوله أو ببعضه ) بان كان متعددًا مختلفًا  
 وفي كلامه تشبيهه على أن الحسي هنا مأخوذ بالمعنى الأعم من الحسي فمقابل لأنه فيما قبل يقابل المختلف  
 بخلافه هنا ( قوله طرفاه حسيان ) لا بد أن يراد بحسية الطرفين أعم من الحسية حقيقة أو تنزيلاً  
 ليشمل نحو قوله

وكان النجوم نحو دجاها • سنن لاح ينهن ابتداء

فإن وجه الشبه حسي مع أن السنن والابتداء ليست حسية لكنها زلت منزلة الحسي اه أطول  
 ( قوله أن يدرك ) ضمن يدرك معنى يوجد فعداه بمن وقوله من غير الحسي أي من الطرف غير

انهم رجال أو أصدقاء مثلاً والسكنات كالحركات في انها بركات أو أسباب تثير بلا تأثير اه وقوله  
 ولذا قال فيكون الخ فيه ان الحقيقة المركبة من معان قد تؤخذ من الطرف المفرد فان افراده  
 بكونه متصفاً بالوحدة في نفسه مع قطع النظر عن اعتبار العقل وان كان مركباً الآن يقال مراده  
 ان هذا هو منشأ تفرعه وان كان التفرع ليس صحيحاً وقوله كالزبدون الخ فيه ان الكون  
 رجالاً أو أصدقاء أو بركات أو أسباباً تثير بلا تأثير ليس حقيقة ملتزمة فافهم ( قوله ويمكن أن تجعل الواو  
 الخ ) وأجاب العدوي بأنه لما كان مجموع قوله اما واحداً واما بمنزلة الواحد بمنزلة نبي واحد فكأنه  
 قيل وجه الشبه اما غير متعدد واما متعدد صح العطف على المجموع اه وهو مأخوذ من سم ( قوله  
 هو الانسب بما قبله ) أي حيث جعله جملة مستقلة ( قوله قد يتأتى في الثاني ) هو المركب المنزل  
 منزلة الواحد بقسميه ( قوله المنزعة منها الهيئة ) أي أو المركب منها المجموع ففي كلامه قصور  
 ( قوله لا نظريه ) أي الثاني وقوله كالنظر إليها أي الأجزاء وهو راجع للنبي وقوله في المركب  
 لعل المناسب في المتعدد لكن رد بأنه لا نظر في المتعدد إلى الأجزاء إنما النظر فيه إلى كل وجه وليس  
 كل وجه جزء وجه الشبه حتى يراد بالأجزاء أي أجزاء وجه الشبه الأفراد فالوجه أن يقال ضمير  
 لا نظريه عائد على المتعدد وقوله كالنظر إليها في المركب أي على زعم المعارض وقوله إنما المنظور  
 إليه في الثاني يعني المركب مستأنف لبيان الواقع في المركب فافهم ( قوله وهي اما حسية ) أي  
 كالهيئة الحاصلة من وجود أشياء مشرقة على وجه مخصوص في جنب نبي مظالم كافي قوله وكان  
 النجوم بين دجاها الخ ( قوله أو عقلية ) أي كعدم الانتفاع بالبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه  
 كافي قوله تعالى مثل الذين حلوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الجار يحمل أسفاراً ( قوله بخلافه  
 هنا ) أي فإنه يشمل المختلف ( قوله ضمن يدرك الخ ) قال شيخنا وغيره لا حاجة إليه لتعديده بمن

بل في الهيئة المنزعة أو في  
 الحقيقة الملتزمة منها  
 ( كذلك ) أي المتعدد  
 أيضاً حسي أو عقلي ( أو  
 مختلف ) بعضه حسي  
 وبعضه عقلي ( والحسي )  
 من وجه التشبيه سواء  
 كان بنامه حسياً أو ببعضه  
 ( طرفاه حسيان لا غير )  
 أي لا يجوز أن يكون  
 كلاهما أو أحدهما عقلياً  
 ( لا امتناع أن يدرك بالحس  
 من غير الحسي شيء ) فإن  
 وجه التشبيه أمر مأخوذ  
 من الطرفين موجود



الحسى وقوله شئ هو وجه الشبه (قوله والموجود) أى ومن وجه الشبه وقوله فى العقل أى الطرف  
العقلى (قوله الاجسام) وهو الجوهر المركب وظاهر أن الجوهر الفرد لا يدرك بالحس وقوله أوقائما  
بالجسم يعنى من نحو السواد والبياض وكلامه يحتمل أن المقصود افاضة أن الجسم يحس وما قام به  
من الالوان ونحوها يحس ويحتمل أن المقصود افاضة الخلاف بين الحكماء القائلين بان المرئى لون  
الجسم لاهو والمتكلمين القائلين بانه الجسم فتكون أولتنويع الخلاف (قوله أعم) أى أوسع مجالا  
وأكثر أفرادا وليس المراد الاعمى الاصطلاحية لعدم صحتها اذ لا يتصور تصادق الحسى والعقلى  
لتباينهما ويحتمل أن الكلام على حذف مضاف أى طرفا العقلى أعم من طرفى الحسى (قوله  
لجواز ان يدرك الخ) بل قد حقق فى غير هذا العلم أن النفس فى مبدأ الفطرة خالية من العلوم كلها  
ويحصل لها المحسوس باستعمال الحواس والمعقول بالانتزاع من المحسوس اه أطول (قوله يعنى  
يجوز الخ) تفسير للاعمية (قوله اذلا امتناع فى قيام المعقول بالمحسوس) كقيام العلم زيد (قوله  
ولذلك يقال) أى لكون الوجه العقلى أعم (قوله بالوجه العقلى) أى كأننا بالوجه العقلى وقوله  
بالوجه الحسى أى كأننا بالوجه الحسى (قوله يعنى أن كل ما) أى طرف يصح الخ وليس المراد العموم  
والخصوص بالمعنى المنطقى وكتب أيضا قوله يعنى أن كل الخ يعنى أنه أعم تحققا اذ كل طرفين يتحقق  
فيهما التشبيه بوجه حسى يتحقق فيهما بوجه عقلى ولا عكس ويحتمل كلام المصنف تقدير المضاف  
أى طرفا التشبيه بالوجه العقلى أعم من طرفى التشبيه بالوجه الحسى اذ كل ما يصلح طرفا للثانى يصلح  
طرفا للأول دون العكس وفى الكلام نظر اذ ما صح فيه التشبيه بالوجه الحسى يحتمل أن لا يكون  
فيه أمر عقلى له مزى باختصاص باحد الطرفين فيوجد التشبيه بالوجه الحسى دون العقلى كذا  
فى الأطول (قوله فان قيل الخ) وارد على أن الوجه قد يكون حسيا وكتب أيضا قوله فان قيل الخ  
حاصله قياس من الشكل الأول هكذا وجه الشبه مشترك وكل مشترك كلئى ينتج وجه الشبه كلئى  
فتؤخذ النتيجة صغرى لقوله والحسى ليس بكلئى فيكون قياسا من الشكل الثانى هكذا وجه الشبه  
كلئى ولائئى من الحسى بكلئى ثم تعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول فيصير وجه الشبه كلئى  
ولائئى من الكلئى بحسبى ينتج وجه الشبه لا يكون حسيا اه سم هذا هو الانسب بعبارة المتن  
وان شئت جعلت السؤال قياسا من الشكل الثانى هكذا وجه الشبه مشترك ولائئى من الحسى

الابتدائية على أنه يصح جعل الجار والمجرور حالا مقدا من شئ (قوله وكلامه يحتمل الخ) لا يقال فيه  
إن هذا ليس قولاً من القولين إلا أن يكون هناك ثالثاً لأننا نقول ليس المراد أنه بيان لقول الثالث  
بل بيان لقول المتكلمين فأنهم لا يمنعون رؤية لغير الجسم وأما قوله والمتكلمين القائلين بأنه الجسم  
فالمعنى لا غيره دونه فلا ينافى قولهم بأن غيره يرى فافهم (قوله بل قد حقق الخ) أى فلا يدرك بالعقل  
من المحسوس واقع (قوله وليس المراد العموم الخ) أى بحيث يصدق أحدهما بنفسه على الآخر  
(قوله وفى الكلام نظر الخ) تقدم عن عبد الحكيم أن زيادة الخصوصية باعتبار قصد المتكلم فيتأنى  
التشبيه فى الوجه العام ولو الوجود على أن الكلام فى الصفة والامكان (قوله ثم تعكس الكبرى  
الخ) ليس ذلك لعدم انتاج الشكل الثانى للمقصود بل لأنه هو الاقرب للطبع كما قال الاخضرى  
وهى على الترتيب فى التكميل (قوله هذا هو الانسب بعبارة المتن) أى لأن قوله فهو كلئى نتيجة  
الشكل الاول وصغرى الشكل الثانى (قوله وان شئت جعلت الخ) وعليه فقوله فهو كلئى

فيهما والموجود فى العقل  
انما يدرك بالعقل دون  
الحس اذ المدرك بالحس  
لا يكون الاجسام أوقائما  
بالجسم (والعقلى) من  
وجه التشبيه (أعم) من  
الحسى (لجواز ان يدرك  
بالعقل من الحسى شئ)  
يعنى يجوز أن يكون  
طرفاه حسيين أو عقليين  
أو أحدهما حسيا والآخر  
عقليا اذلا امتناع فى قيام  
المعقول بالمحسوس  
وإدراك العقل من  
المحسوس شياً (ولذلك  
يقال التشبيه بالوجه  
العقلى أعم) من التشبيه  
بالوجه الحسى يعنى أن  
كل ما يصلح فيه التشبيه  
بالوجه الحسى يصلح بالوجه  
العقلى من غير عكس  
(فان قيل هو) أى وجه  
التشبيه (مشترك فيه)  
ضرورة اشتراك الطرفين

فيه (فهو كلّي) ضرورة أن الجزى يمتنع (٧٠) وقوع الشركة فيه (والحسي ليس بكلّي) فطعا ضرورة أن كل حسي

فهو موجود في المادة  
حاضر عند المدرك ومثل  
هذا لا يكون الاجزئيا  
ضرورة فوجه الشبه  
لا يكون حسيًا قطعًا (فلنا  
المراد) بكون وجه الشبه  
حسيًا (أن أفراده) أي  
جزئياته (مدركة بالحس)  
كالجزء التي تدرك بالبصر  
جزئياتها الحاصلة في  
المواد فالحاصل أن وجه  
الشبه إما واحد أو مركب  
أو متعدد وكل من الأولين  
إما حسي أو عقلي والآخر  
إما حسي أو عقلي أو مختلف  
فصير سبعة والثلاثة  
العقلية طرفاها إما  
حسيان أو عقليان أو  
المشبه حتى والمشبه به  
عقلي أو بالعكس فصارت  
سبعة عشر قسمًا (الواحد  
الحسي كالجزء) من  
المبصرات (والخفاء)  
يعني خفاء الصوت  
من المسموعات (وطيب  
الرائحة) من المشمومات  
(ولذة الطعم) من المنذقات  
(ولين الملمس) من  
الملموسات (فيما مر) أي  
في تشبيه الخد بالورد  
والصوت الضعيف بالهمس  
والنكهة بالعنبر والريق  
بالخروج والجلد الناعم بالحرير  
وفي كون الخفاء من

بمشترك ينتج لاشئ من وجه الشبه بحسي (قوله فهو كلّي والحسي ليس بكلّي) فيه تطويل ويكفي  
هو مشترك فيه والمشارك فيه ليس بحسي بل منافاة المشترك فيه للحسية أظهر من منافاة ما يجوز  
العقل فيه الاشتراك بالنظر إلى مجرد مفهومه اه أطول (قوله فهو موجود في المادة) أي الجسم  
(قوله فلنا) أي على وجه التسامح (قوله المراد) يعني المراد المصطلح عليه في لفظ الحسي اه  
أطول (قوله جزئياتها الحاصلة في المواد) كالجزء الجزئية الحاصلة في خذ بد وأما الجزء السكينة  
فغير مدركة بالحس لأن الماهية من حيث هي أمر معقول كلّي لا مدخل للحس فيه وإنما يدركه العقل  
(قوله أو مركب) هو المعبر عنه فيما مر بالمزلة منزلة الواحد (قوله إما حسي أو عقلي) فهذه أربعة  
(قوله والثلاثة العقلية) أي الواحد العقلي والمركب العقلي والمتعدد العقلي والمراد العقلية الصرفة  
والأفوجه الشبه المركب من أشياء بعضها عقلي وبعضها حسي عقلي لأن مجموع الحسي والعقلي من  
حيث هو مجموع لا يكون الامدرك كالعقل ومع ذلك يجب أن يكون طرفاه حسيين كما صرح بذلك  
الغزالي نعم لا بد وجه الشبه المتعدد الذي بعضه حسي وبعضه عقلي لا دراج الشارح له في الحسي في  
قول المصنف والحسي طرفاه حسيان لا غير وان كان غير حسي بجميعة وغير عقلي بجميعة وهذا  
التحرير يعلم ما في كلام يس هنانم التخليط فافهم وكتب أيضا قوله والثلاثة العقلية أما الثلاثة  
الحسية والمختلف طرفا كل من الأربعة لا يكونان الاحسيين وكذا وجه الشبه المركب من حسي  
وعقلي الذي هو أحد صور ما هو بمنزلة الواحد فإنه عقلي وواجب حسيه طرفيه كما في الغزالي (قوله  
الواحد الحسي الخ) شروع في تمثيل الأقسام الستة عشر بعد التحصيل بالتقسيم اه أطول (قوله  
فيما مر) أي في تشبيهات مررت (قوله تسامح) وجهه أن الخفاء ليس بمسموع بل المسموع هو  
الصوت الخفي والطيب ليس بمشموم بل المشموم الرائحة واللذة ليست مندوقة بل المنذوق الطعم  
فالوجه أن يجعل الخفاء بمعنى الخفي وأن يجعل إضافة الطيب إلى الرائحة واللذة إلى الطعم من إضافة  
الصفة إلى الموصوف على أن الحق أنه لا تسامح بالنسبة إلى الخفاء لأن المراد به هنا ما يقابل الجهر

أما تعليل للاشتراك أو تفرع عليه اه شيخنا (قوله بل منافاة المشترك فيه للحسية أظهر) أي  
لأنه ما وقع فيه الاشتراك بالفعل (قوله من منافاة ما يجوز العقل الخ) أي الذي هو الكلّي لأنه ما  
يجوز فيه الاشتراك وان لم يقع اشتراك بالفعل (قوله أي مجرد مفهومه) أي مفهوم الكلّي وهو  
ما يجوز العقل فيه الاشتراك وعبارته توهم خلاف المراد (قوله أي على وجه التسامح) أي أن  
كون وجه الشبه حسيًا فيه تسامح إذا الحسي إنما هو أفراداه (قوله ومع ذلك يجب أن يكون طرفاه  
الخ) في عبد الحكيم أن المركب من الحسي والعقلي عقلي وان كان بعض أجزائه حسيًا ويجوز  
أن يكون طرفاه أو أحدهما عقليًا مر كبا من الحسي والعقلي اه فتدبر (قوله شروع في تمثيل  
الأقسام الخ) لكنه لم يستوفها بل مثل لعشرة وترك ستة فانه مثل للواحد الحسي وهو يحتاج إلى  
مثال واحد لكنه عدد أمثله نظرا لكون الحواس خمسة وذ كر للواحد العقلي أربعة أمثله لأن  
أقسامه كذلك ومثل للمركب الحسي وهو يحتاج إلى مثال واحد وإنما مثل له بثلاثة أمثلة نظرا لافراد  
الطرفين وتركيبهما واختلافهما ومثل للمركب العقلي بمثال واحد وكان مقتضاه أن يمثل له بأربعة  
أمثلة لأن أقسامه كذلك وكذلك صنع في المتعدد العقلي كما يعلم ذلك من الوقوف على كلامه مع أن تحته  
أربع صور فالأقسام للجنس الصادق ببعض فتدبر (قوله لأن المراد به هنا ما يقابل الجهر)

المسموعات والطيب من المشهومات واللذة من المنذقات تسامح (و) الواحد (العقلي كالعراء عن الفائدة والجرأة)

فيكون مسموعا مثله كذا في الفري ونظر سم في قوله على أن الحق الخ بأن الظاهر أن الجهر  
 أيضا صفة للصوت غير مسموعة وإنما المسموع هو الصوت فيكون الخفاء مثله (قوله على وزن  
 الجرعة) وقد تترك هزونه فيقال جرعة مثل كرهة كما قالوا المرأة مرة فترى ويقال فيها الجرارة  
 كالكرهه والجرائية كالكرهية والجرابة بالياء على وزن الكراهة شاذ (قوله أي الشجاعة)  
 لا فرق بين الشجاعة والجرارة في اللغة والفرق بينهما بأهمية الجرارة لا اختصاص الشجاعة بما صدر  
 عن روية فتختص بالعلاء وإنما هو عرف الحكماء كذا في الأطول (قوله أي الدلالة الخ) وقالت  
 المعتزلة هي الدلالة الموصلة (قوله واستطابة النفس) من الاضافة الى الفاعل يقال استطاب الشيء  
 وجده طبيبا اه أطول (قوله في تشبيه وجود الشيء) هذا الطرف متعلق بالطرف المتقدم الواقع  
 خبرا عن الواحد العقلي اه أطول (قوله العديم) فيعمل بمعنى مفعول من عدسه كعلمه أي فقده  
 أو بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى انعدم والانهام لحن في اللغتين المتكلمين ولم يثبت في اللغة  
 انعدم وإنما تكلم به المتكلمون والعديم تعارف في اللغة في الاحق والنفق فاعل العديم أو نائبه  
 اه أطول (قوله فيما طرفاه عقليان) هذا وما يأتي في الامثلة من نظائره اشارة لنسبة تعدد الامثلة  
 (قوله والرجل الشجاع) به على معنى الجرارة فلقد لم يقل والرجل الجريء كما هو الظاهر اه أطول  
 (قوله ويفصل) أي يميز (قوله بخلق شخص كريم) حمل الشارح التركيب على الاضاف مع  
 احتماله للوصفي لعدم احتياجه الى التجوز بخلاف جملة على الوصفي لانه حينئذ من باب عيشة  
 راضية (قوله كالعراء عن الفائدة مثلا) أي واستطابة النفس لما فيه من شائبة التركيب اه  
 مطول وفي دعوى التسامح مع قوله الآتي ان التقييد لا ينافي الافراد نظر قال السيرامي ولان المراد  
 بالواحد ما يمكن هيئة منزعته من عدة أمور ولم يكن أمورا كل منها وجه الشبه لا ما ليس فيه تركيب  
 أصلا اه سم (قوله والمركب الحسي الخ) المركب الحسي من وجه الشبه لا يكون طرفاه الا  
 حسيين فلا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما واختلافهما لكان ينقسم باعتبار افراد  
 أي لا مقابل القوة مثلا حتى يكون غير مسموع (قوله وقد تترك هزونه فيقال جرعة مثل كرهة) أي  
 بضم الجيم ومقتضاه أن أصله جرارة بضم الجيم مهموز افتكون الجرعة في كلام الشارح بضم الجيم  
 وهو ما يفيد كلام القاموس وصرح به الدسوقي الأناه مخالف لقول الناظم  
 وجرارة جرارة جرائية \* بجرعة كراهة طواعية  
 وجرارة جرارة بالضم \* لحن فخذ عن ثقة في العلم  
 والجرعة مثلثة كما في القاموس الأناهي في كلام الشارح بالضم وفي البيت بالفتح فتدبر (قوله بما صدر  
 عن روية) فيه اشارة الى أن الشجاعة كما تطلق على الملكة المخصوصة تطلق على أئرها أيضا اه  
 عبد الحكيم (قوله وقالت المعتزلة هي الدلالة الموصلة) أي بالفعل وأما قول الشارح توصل أي شأنها  
 ذلك سواء وصلت بالفعل أم لا وبعضهم حمل قول الشارح توصل على التوصيل بالفعل فاعترض  
 على المحشى بان مافي الشارح هو مذهب المعتزلة فقوله وقالت المعتزلة الخ مكرر مع لحن في المطول  
 أي الدلالة الموصلة الى المطلوب قال عبد الحكيم فسرهما على مذهب الاعتزال متابعة للسكاكي ولأنه  
 الانسب في تشبيه العلم بالنور في كون كل منهما موصلا الى شيء (قوله ولأن المراد بالواحد الخ) أي  
 فأر بد بالواحد ما يقابل الهيئة والمتعدد في الحقيقة المثلثة كالعراء عن الفائدة (قوله باعتبار افراد

على وزن الجرعة أي  
 الشجاعة وقد يقال جرارة  
 جرارة بالمد (والهداية)  
 أي الدلالة أي طريق يوصل  
 الى المطلوب (واستطابة  
 النفس في تشبيه وجود  
 الشيء العديم النفع بعدمه)  
 فيما طرفاه عقليان اذ  
 الوجود والعدم من  
 الامور العقلية (و)  
 تشبيه (الرجل الشجاع  
 بالاسد) فيما طرفاه حسيان  
 (و) تشبيه (العلم بالنور)  
 فيما المشبه عقلي والمشبه  
 به حسي فبالعلم يوصل الى  
 المطلوب ويفرق بين الحق  
 والباطل كما أن بالنور  
 يدرك المطلوب ويفصل  
 بين الاشياء فوجه الشبه  
 بينهما الهداية (و) تشبيه  
 (العطر بخلق) شخص  
 (كريم) فيما المشبه  
 حسي والمشبه به عقلي  
 ولا يخفى مافي هذا الكلام  
 من اللف والنشر ومافي  
 وحدة بعض الامثلة من  
 التسامح كالعراء عن  
 الفائدة مثلا (والمركب  
 الحسي) من وجه الشبه  
 طرفاه اما مفردان أو  
 مركبان أو أحدهما مفرد  
 والآخر مركب ومعنى  
 التركيب

الطرف وتركيبه ولم يشراى تقسيم الطرف الى المركب والمفرد والمختلف لانه يحصل في ضمن تقسيم الوجه باعتباره ولم يكتف بذلك في تقسيم الطرف الى الحسى والعقلي والمختلف تنبها على أن الطرف أيضا مقصود بالبحث كالوجه وليس أحدهما تبع للآخر وفي الشرح انما قسم وجه الشبه المركب هذا التقسيم أى التقسيم باعتبار الافراد والتركيب دون وجه الشبه الواحد لان معنى تركيب وجه الشبه أن يكون هيئة منتزعة من أشياء يشترك في تلك الهيئة هيتان منتزعتان كذلك بان يعمهما تلك الهيئة وهما الطرفان المركبان فلا يمكن تشبيه المركبين الا بالاشتراك في مركب يعمهما فلا يمكن أن يكون طرفا وجه الشبه الواحد مركبين أو مختلفين هذا تنقيح كلامه

الطرف وتركيبه) أى واختلافه ( قوله ولم يشراى تقسيم الطرف ) أى لم يقسم الطرف الى ذلك قبل التمثيل كما فعل في التقسيم باعتبار الحسية والعقلية ( قوله لأنه ) أى تقسيم الطرف الى المفرد والمركب والمختلف ( قوله باعتباره ) أى اعتبار أفراد الطرف وتركيبه واختلافه ( قوله ولم يكتف بذلك ) أى بالحصول في الضمن بان يقسم الوجه باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما واختلافهما ( قوله تنبها الخ ) أى واكتفى بالتنبيه في الاول ولم يخج اليه ثانيا ( قوله وفي الشرح الخ ) هذا كلام آخر لاتعلقه بما سبق ( قوله يشترك في تلك الهيئة هيتان منتزعتان الخ ) سواء كانتا هاتان الهيئة هما المشبه والمشبه به كما اذا كان الطرفان مركبين أو لم يكونا هما المشبه والمشبه به كما اذا كان الطرفان مفردين أو كان أحدهما هو المشبه أو المشبه به كما اذا كان الطرفان أحدهما مفردا والآخر مركبا وعلى هذا فقوله وهما الطرفان المركبان أى في بعض الصور ويحتمل أن مراده أنه قد يشترك في تلك الهيئة هيتان منتزعتان الخ في المشبه والمشبه به وليس المراد أنه لا بد أن يشترك في تلك الهيئة هيتان منتزعتان الخ هما المشبه والمشبه به حتى يقال ان ذلك يفيد أن طرفي وجه الشبه المركب لا يكونان الامر كيبين وهو خلاف الغرض ( قوله هذا تنقيح كلامه ) عبارته في المطول \* فان قلت ما معنى الافراد والتركيب ههنا ولم خصص المصنف هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد \* قلت يجب أن يعلم أن ليس المراد بتركيب المشبه أو المشبه به أن يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة ضرورة أن الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لامر كيبان وكذا في وجه الشبه ضرورة أن وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحدا منزلا منزلة الواحد بل المراد بالتركيب أن تقصد الى عدة أشياء مختلفة أو الى عدة أوصاف لشيء واحد فتزج منها هيئة وتجعلها مشبها أو مشبها به أو وجه شبه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بأن كلام من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيجىء ان شاء الله تعالى وحينئذ لا يخفى عليك أن وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى أعنى بمعنى أن لا يكون معنى منتزعا من عدة أشياء لكل منها دخل في تحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لأن تركيب الطرفين بهذا المعنى أعنى بمعنى أن تقصد الى متعددين وتزج منهما هيتين ثم تقصد اشتراك الهيتين في هيئة تعمهما تشملهما وانما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا فليتأمل وبهذا يظهر أن ما ذكره في المفتاح من أن وجه الشبه يكون اما أمر واحد أو غير واحد وغير الواحد اما أن يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتزمة واما أوصاف مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة أو لا يكون في حكم الواحد محل نظر اه وقوله الى عدة أشياء أى فيما اذا كان الطرف مركبا وقوله أو الى عدة أوصاف أى

ولا بد من بيان أنه لا يجري هذا التقسيم في وجه الشبه المتعدد حتى يتم وجه التخصيص على أنه يمكن أن يكون تشبيه الهيئتين المنزعتين في غير الهيئة من كونهما معجبتين أو مرغوبتين أو مكرهتين إلى غير ذلك فيصح أن يكون الواحد من وجه الشبه طرفاه مفردان ومركبان ومختلفان اه أطول ملخصا ( قوله ههنا ) أى في الطرفين إذا كان وجه الشبه مركبا اه يس ( قوله أن تقصد الخ ) أى فالمراد به هنا أحد قسمي ما هو بمنزلة المفرد وهو الذي تركيبه اعتباري ( قوله ههنا ) أى في الطرفين والوجه اه يس ( قوله في الانسانية ) انظر ما لو عبر عن معنى الانسانية بلفظين كأن يقال زيد كعمرو في الحيوانية والناطقة ويقصد اشتراكهما في المجموع هل يكون الوجه من المركب المنزل بمنزلة الواحد أو من الواحد الاظهر الثاني ( قوله لاح ) هو كالأح بمعنى بدأ والصبح ضوء

فما إذا كان الطرف مفردا وقوله وحينئذ لا يخفى الخ جواب عن قوله ولم خصص التقسيم بوجه الشبه الخ وقوله في هيئة تعمهما وتشملهما أى عموم السكلى لجزئياته فتكون تلك الهيئة المشتركة بينهما صادقة عليهما فلا بد أن تكون تلك الهيئة أيضا منزعة من متعدد وقوله فليتأمل أى حتى لا يتوهم أنه يجوز أن يكون الهيئتان المنزعتان من متعددتين مشتركين في أمر واحد عارض لهما فلا يستلزم تركيب الطرفين تركيب وجه الشبه وقوله وبهذا يظهر الخ أى بما ذكرنا من أن المركب سواء كان طرفا أو وجه شبه لا يكون الا هيئة منزعة لاحقيقة ملتزمة من أجزاء مختلفة وقوله محل نظر لأنه جعل الحقيقة الملتزمة قسما من وجه الشبه المركب هذا هو النظر الذي ذكره فيما سبق بقوله وفيه نظر ستعرفه وقد عرفت اندفاعه اه عبيد الحكيم وقوله أى فيما إذا كان الطرف مركبا الخ فيه نظر ظاهر علم مما مر قريبا وكتب معاوية على قول الشارح طرفاه امام فردان الخ بخلاف الواحد فان طرفيه مفردان لا غير لأن التركيب في الطرفين أو في أحدهما يستلزم التركيب في الوجه أى يستلزمه في قصد البلغاء لأن قصد وجه واحد غير مركب قصور حينئذ لأنه بعض الوجه حينئذ لا كله فلا يليق بهم وأيضا يشعر به لأنه فائده ولولاه لضاع بلا فائدة كما لا يخفى فلولاه لزم القصور في نظرهم والضياع فهو لازم قطعاً وهذا امر ادق قول المطول ان تركيب الطرفين بمعنى أن تقصد إلى متعددين فتتوزع منهما هيئتين ثم تقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما انما يكون اذا وجه الشبه مركبا فليتأمل اه الآن في ظاهر قوله ثم تقصد إلى قوله في هيئة تعمهما نوع مصادرة بأخذ المدعى جزأ من الدليل وتأويله أن مراده به لزومه لا أخذه جزأ فلام مصادرة أو ان مراده به هيئة تعمهما مطلق صفة لاهيئة منزعة ولذا لم يصفها بمنزعة فلام مصادرة ولهذا كله قال فليتأمل اه وقوله لأن التركيب في الطرفين أو في أحدهما يستلزم الآخر فيه أن التركيب في الوجه وحده أو مع أحد الطرفين لا يستلزم التركيب في الطرفين أو في أحدهما ولا فرق وما ذكره من التعليل ستعلم ما فيه وقوله لان قصد وجه الخ محل منع وقوله لأنه بعض الوجه الخ فيه أن كونهما محبوبتين أو مكرهتين أو نحو ذلك ليس بعض الوجه كما لا يخفى ومن ذلك يعلم رد قوله بعد وأيضا الخ فتدبر ( قوله ولا بد من بيان أنه لا يجري الخ ) قد يقال هذا معلوم من كلام الشارح بالقياس على وجه الشبه الواحد لان وجه الشبه المتعدد النظر فيه لكل واحد على حدته وكل واحد على حدته لا يتأني فيه تركيب الطرفين للتعليل الذي ذكره الشارح بعينه اه شيخنا فيه أنه لا يجب أن كل واحد واحدا بل يجوز أن كل واحد مركبا فتدبر ( قوله على أنه يمكن تشبيه الهيئتين الخ ) قد علمت

ههنا أن تقصد إلى عدة أشياء مختلفة فتتوزع منها هيئة وتجعلها شبا أو مشبا به ولهذا صرح صاحب المفتاح في تشبيه المركب بالمركب بان كلام من المشبه والمشبه به هيئة منزعة وكذا المراد بتركيب وجه الشبه أن تعتمد إلى عدة أوصاف لشيء واحد فتتوزع منها هيئة وليس المراد بالمركب ههنا ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة بدليل أنهم يجعلون المشبه والمشبه به في قولنا زيد كالأسد مفردين لا مركبين ووجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحدا منزلا منزلة الواحد فالمركب الحمى ( فيما ) أى في التشبيه الذي ( طرفاه مفردان كما في قوله

وقد لاح في الصبح الثريا

الصباح وهو حرة الشمس في سواد الليل والثريا تصغر ترى مؤنث ثروان كسكرى مؤنث سكران  
للرأة المقولة سمى بتصغيرها النجم لكثرة كواكب مع ضيق المحل اه أطول (قوله كاترى)  
الكاف في مثله ليست للتشبيه بل لمجرد التقييد والمراد أن اتصاف الثريا بمشابهة العنقود أمر جلي  
لا خفاء فيه ولو كان قوله كاترى متأخرا عن قوله كعنقود ملاحية لكان أظهر في افادة المعنى وفي  
اعراب كاترى وجوه أقر بها أنه في موضع المصدر أى ظهر ظهورا مثل ما تراه اه فترى وفي الحفيد  
أن الكاف بمعنى على والظرف صفة أو حال من الثريا يعنى أن مشابهة الثريا بالعنقود على تقدير الحالة  
المرئية وباعتبارها لانها في نفس الامر كواكب كبار فلان ثبتت المناسبة بينهما الاعلى ما ذكرنا  
(قوله كعنقود ملاحية) الاضافة لليبان (قوله من تقارن) ابتدائية (قوله الصور البيض الخ)  
هى النجوم المتعددة فى الثريا وأفراد النور المتعددة فى العنقود (قوله المستديرة) انظر هل  
الواقع استدارة صور النور (قوله فى المرأى) أخذه من قول الشاعر كاترى وهو قيد للتقارن  
لانه لا تقارن فى الحقيقة وللبياض لانه لا لون فى الفلكيات أو لاعلم بلونها وللصغر إذ هى فى الواقع  
كبار فايشعر به قول الشارح وان كانت كبار فى الواقع من تعلقه بالصغار تخصيصه بلاخص  
كذا فى الأطول (قوله أى لا بمجموعة الخ) عبارة الأطول على الكيفية المخصوصة من كون  
البياض على نسبة معينة واحدة بين الاجزاء وكذا الاستدارة والصغر والتقارن ثم قال وجعل  
الكيفية المخصوصة نغيا للتلاصق والتضام ولشدة الافتراق كما ذكره الشارح نقلا عن الشيخ  
وتبعه المحقق الشريف فى شرح المفتاح مشغلا على لغواذ لا تنطوى شدة الافتراق تحت التقارن  
عرفا اه (قوله منضمة الى المقدار المخصوص) فيه اشعار بأن قوله الى المقدار المخصوص حال

ما تقدم عن معاوية وعامت ما فيه (قوله وهو حرة الخ) الضمير راجع للصباح (قوله للرأة  
المقولة) أى كثيرة المال فالرأة كثيرة المال يقال لها ثروى (قوله لكثرة كواكب مع ضيق  
المحل) أى فكما أن المرأة محل ضيق أى شئ واحد وجد فيه مال كثير كذلك الثريا محل ضيق فيه  
كواكب كثيرة اه شيخنا ويحتمل أن قوله مع ضيق المحل مأخوذ من التصغير (قوله الكاف  
فى مثله ليست الخ) عبارة عبد الحكيم قوله كاترى الكاف لتشبيهه مضمون جملة قديلا مع مضمون  
جملة ترى كما أنها فى المفرد لتشبيهه مفرد بمفرد ولا فعل يتعلق به هذا الجار نص عليه فى الرضى والمعنى  
الثريا الشبيهة بالعنقود لاحت فى الصبح كما تراه وجعله حالا أو صفة للثريا والكاف بمعنى على أو صفة  
مصدر محذوف لظهور المرثى المحسوس أو خبر مبتدأ محذوف كما قيل تكلف كالأبغى اه وقوله  
بمضمون جملة ترى الصواب بالمفرد الذى هو مدخول الكاف (قوله وافراد النور) أى العنب  
(قوله رجه الله المستديرة) فيه أن هذا بخالف ما مر من أن العنب الملاحى فيه طول وأجيب بأن  
الطول يحدث فيه بعد طيب وأما فى حال صغره فهو مستدير والتشبيه فى حال صغره أى حين مقاربة  
الانتفاع به لافى حال كبره اه دسوقى وقديقال الاستدارة لانتفاخ الطول كما فى البوصة (قوله اذ  
لا تنطوى شدة الافتراق الخ) أى لان التقارن لا يصاحبه شدة افتراق حتى يمتزج عنها بقوله على  
الكيفية (قوله رجه الله منضمة الى المقدار المخصوص) أى حال كون تلك الكيفية السابقة  
منضمة الى مقدار كل منهما القائم بمجموعه من الطول والعرض ولا يقال لا حاجة لهذا مع قوله أولا  
الصغار المقادير لأن ذلك باعتبار كل حبة وكل نجمة والمراد هنا المقدار القائم بالمجموع على أنه لو أريد  
هنا مقدار كل حبة وكل نجمة لم يتكرر معه لأن صغر المقدار مطلق والمقدار المخصوص من الطول

كاترى \*  
كعنقود ملاحية) بضم  
الميم وتشديد اللام عنب  
أبيض فى حبه طول  
وتخفيف اللام أكثر  
(حين نورا) أى تنفتح  
نوره (من الهيئة) بيان لما  
فى قوله كما فى قوله  
(الحاصلة من تقارن  
الصور البيض المستديرة  
الصغار المقادير فى المرأى)  
وان كانت كبارا فى  
الواقع حال كونها (على  
الكيفية المخصوصة)  
أى لا بمجموعة اجتماع التضام  
والتلاصق ولا شديدة  
الافتراق منضمة (الى  
المقدار المخصوص) من  
الطول والعرض فقد  
نظر الى عدة أشياء وقصد  
الى هيئة حاصلة منها  
والطرفان مفردان لان  
المشبه هو الثريا والمشبه به  
هو العنقود مقيدا بكونه  
عنقودا ملاحية

من الكيفية ولا يلزم الحال من الحال لان الكيفية في الجملة الظرفية مفعول بالواسطة فيصح نصب  
الحال عنه ويصح جعله حالاً من التقارن كذا في الاطول قال يس وما اقتضاه كلامه من أن الحال  
لا تأتي من الحال صحيح كما هو مقتضى متن الكافية وكذا لا تأتي من التمييز ولا من المفعول المطلق نعم  
تأتي من المفعول معه كما في المتوسط اه ( قوله في حال اخراج النور ) قال في الاطول أقول بعد  
تحقيق المركب دخول حين النور في المشبه به أيضاً لا يوجب التركيب إذ لا معنى للتركيب الا انتزاع  
الهيئة من عدة أمور ( قوله والتقييد لا ينافي الافراد ) أي لكن لما كانت تلك المقيدات لها  
وضع مخصوص ولون مخصوص ومقدار مخصوص وكل منها كالمستقل عن الآخر تأتي اعتبار هيئة  
مأخوذة من تلك الاجرام ( قوله أي والمركب الحسي ) أي الوجه المركب الخ ( قوله كأن )  
ان جعل كأن للتشبيه لم يكن المحذوف من أركان التشبيه الا الوجه وان جعل للظن كان أداة التشبيه  
أي محذوفة ويكون كقولك أظن زيدا أسدا فيكون أبلغ وهكذا كل تشبيه مشتمل على  
كأن اه أطول ( قوله مثار النقع ) اسم مفعول والاضافة من إضافة الصفة الى الموصوف  
وجعلها في الاطول بيانية ( قوله وأسيافنا ) بالنصب عطف على المثار بواو المقارنة كما في كل رجل  
وضيعته وهذا معنى قول الشيخ ان أسيافنا في حكم الصلة لثمار لثلايق في التشبيه تفرق يعني أنه  
متصل بالثمار ومنضم معه ومن تمته وليس مستقلا في الملاحظة وذلك الاتصال نشأ من المقارنة  
المستفادة من العاطف اه أطول ( قوله نهاوي كوا كبه ) أي طائفة بعد طائفة لا واحدا بعد

في حال اخراج النور  
والتقييد لا ينافي الافراد  
كما سيجي ان شاء الله تعالى  
( وفيها ) أي والمركب الحسي  
في التشبيه الذي ( طرفاه  
مركبان كما في قول بشار  
كأن مثار النقع ) من أثار  
الغبار أي هيجبه ( فوق  
رؤسنا  
ه وأسيافنا ليل نهاوي  
كوا كبه )  
أي يتساقط بعضها اثر

والعرض أمر معين فافهم ( قوله مفعول بالواسطة ) وان كان متعلق الجار والمجرور الذي هو العامل  
فيه حالا فقول بعض المشايخ ان مراده أن قوله على الكيفية مفعول به للتقارن بواسطة الحرف  
منصرف ( قوله كما في المتوسط ) هو للعلامة الرضى على متن الكافية فانه مثير حها بشروح كبير  
وصغير ومتوسط قاله بعض المشايخ ( قوله دخول حين نورا ) أي وملاحية ( قوله اذ لا معنى  
للتركيب الا انتزاع الهيئة ) أي والمشبه به هنا ليس هيئة منتزعة من عدة أمور ( قوله تأتي اعتبار  
هيئة من تلك الاجرام ) أي تكون تلك الهيئة وجه شبه ودفع بالاستدراك ما يتوهم من أن أفراد  
الطرفين لا يتأتى معه تركب وجه الشبه ومحصل الدفع أنه لما كان كل من الطرفين ذا أجزاء صح أن  
ينزع من ذلك هيئة تكون وجه شبه ( قوله عطف على المثار بواو المقارنة ) أي فالواو للعطف  
والمقارنة مستفادة منها بواسطة المقام كما في المثال وفي المطول ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير  
الاتصال لأن الواو فيها معنى مع اه قال عبد الحكيم يعني نصب الاسياف ليس باعتبار أنه معطوف  
على اسم كان ليكون تشبيها مستقلا بل باعتبار أنه مفعول معه فان السيوف مصاحب النقع سواء  
كان المثار مصدرا كما هو ظاهر كلام الشيخ أو اسم مفعول كما هو مراد الشيخ على ما صرح به السراج  
فانه اذا كان التقدير النقع المثار يكون في المثار ضمير النقع اه وقوله فان السيوف مصاحب  
النقع لعل الاولى مصاحب مثار النقع وقوله فانه اذا كان الخ تعليل لكونه اسم مفعول وقوله  
ضمير النقع أي واذا تحمل الضمير كان اسم مفعول لا مصدرا ( قوله في حكم الصلة لثمار ) الذي في  
المطول والاطول نقل عن الشيخ في حكم الصلة للمصدر اه وقوله في حكم الصلة للمصدر أي سواء كان  
لفظ مثل مصدرا أو اسم مفعول لان في مصدر اسم المفعول قيد المصدر وانما زاد لفظ حكم لانه ليس  
معمولا للمصدر لأنه مفعول معه والعامل فيه معنى التشبيه المستفاد من كان لئلا يفيد له ومقارن معه  
فيكون في حكم الصلة اه عبد الحكيم ( قوله المستفادة من العاطف ) قال في الاطول عقب

واحد كما في الاطول ( قوله والاصل تنهاوى ) وجعله ماضيا لم يؤنث لجواز ترك تأنيث المسند الى  
 ظاهر الجمع الغير السالم بخل بطائفة كاستحضار الصورة العجيبة المستفادة من جعل الماضي في  
 معرض الحال وكالاسقرار التجددى قال في الاطول وأيضا صيغة الماضي تفيد وصف الليل بالخلو  
 عن الكواكب فيلزم تشبيهه بنار النقع والسيوف بالليل الخالي عن الكواكب بخلاف ليل  
 تنهاوى فانه يفيد وصفه بكونه ذا كواكب تسقط بالتدرج المنطبق على وجود الليل كما يحكم  
 بذلك الذوق الصائب ( قوله حذف احدى التاءين ) وهل المحذوفة الأولى أو الثانية خلاف ( قوله  
 بفتح الهاء ) أى وكسر الواو وتشديد الباء قال الفزرى وأما بضم الهاء فهو بمعنى الصعود وفى  
 الاطول ما يخالف ذلك فراجع ( قوله مستطيلة ) حقيقة فى السيوف وتخيلية فى النجوم فانه  
 يتخيل فيها الاستطالة عندها ( قوله فى جوانب الخ ) فالسيوف فى ظلمة الغبار والكواكب  
 فى ظلمة الليل ( قوله تشبيه الليل الخ ) فيه قلب وحقه أن يقول تشبيه النقع بالليل والسيوف  
 بالكواكب ( قوله بل عمداً تشبيه هيئة السيوف الخ ) كلامه يعطى أن التشبيه بين هيئة  
 السيوف وهيئة الكواكب من غير اعتبار النقع والليل وصرح البيت بخلافه ويمكن دفع  
 المناقاة بان المراد تشبيه الهيئة المشقة على السيوف الخ وقوله وكذا فى جانب المشبه به فان  
 للواكب أى التى اشغلت عليها هيئة المشبه به ( قوله وترسب ) أى تسفل ( قوله وعلى أحوال  
 الخ قوله والانخفاض ) لم يظهر له كبر فائدة بعد قوله وهى تعلو وترسب الى قوله بخلافه فتأمل  
 ( قوله تنقسم بين الخ ) أى اقسام اثاره بين الاعوجاج والاستقامة ولعل المراد بالاعوجاج الذهاب  
 بمنه ويسرة وخلفا وبالاستقامة الذهاب أماما ( قوله والارتفاع والانخفاض ) هما لدخولهما فى  
 حيز التحرك بسرعة فيفقدان ما لا يفيد قوله تعلو وترسب اه سم ( قوله وكذا فى جانب المشبه  
 به ) أى مثل ما ذكر يقال فى جانب المشبه به فى الجملة فلا يرد أن مما ذكره لا يجىء فى جانبه

ذلك ولم يرد الشيخ أنه مفعول معه وعامله المثار لأن النقع ليس معمولاً للمثار لأنه لم يعتقد حتى يكون  
 له معمول وحذف المعتقد عليه تكافى لا يعتقد عليه ولو جعلت المثار مصدرا لكان النقع مفعوله بلا  
 كلفة وكان أسيا فنامفعولاً معه وكان هذا أنسب بكلام الشيخ اه وقد علم ما فيه من كلام عبد  
 الحكيم السابق فتدبر ( قوله كاستحضار الصورة العجيبة ) أى واستحضارها يشعر باعتبارها  
 فى التشبيه فلا يقال هذا يقتضى أن المضى مراد فيلزم التشبيه هنا بالليل الخالي عن الكواكب وهو  
 لا يصح ( قوله وكالاسقرار التجددى ) واستقرار النهاوى يشعر بالتساقط فى جهات كثيرة  
 من السفلى واليمين واليسار والتداخل والتلاقي والتصادم فيكون مشعرا بما أشار اليه الشارح فى  
 قوله وكذا فى جانب المشبه به الخ ( قوله وأما بضم الهاء الخ ) كذا فى الأساس وشمس العلوم وفى  
 القاموس كلاهما بمعنى السقوط أو بالضم للسقوط وبالفتح للصعود كذا فى عبد الحكيم ( قوله  
 ولعل المراد بالاعوجاج الخ ) قد يرد بالاعوجاج كون الحركة غير مستقيمة وبالاستقامة مقابل  
 ذلك ( قوله ما لا يفيد قوله تعلو وترسب ) أى فان قوله تعلو وترسب لا يفيد التحرك بسرعة  
 وقد يقال هو مكرر مع مجموع قوله تعلو وترسب وتحرك بسرعة ( قوله أى مثل ما ذكر يقال فى  
 جانب المشبه به فى الجملة الخ ) فيه أنه حينئذ يخالف الهيئة المنتزعة من المشبه الهيئة المنتزعة من المشبه  
 به مع وجوب اشتراك الطرفين فى الهيئة المنتزعة فكان الواجب على الشارح أن يترك اعتبار علو

بعض والاصل تنهاوى  
 حذفت احدى التاءين  
 ( من الهيئة الحاصلة من  
 هوى ) بفتح الهاء أى  
 سقوط ( أجرام مشرقة  
 مستطيلة متناسبة المقدار  
 متفرقة فى جوانب شئ  
 مظلم ) فوجه التشبيه  
 مركب كما ترى وكذا  
 الطرفان لانه لم يقصد  
 تشبيه الليل بالنقع  
 والكواكب بالسيوف  
 بل عمداً تشبيه هيئة  
 السيوف وقد سلت من  
 أمجادها وهى تعلو وترسب  
 ونجى وتذهب وتنظرب  
 اضطرابا شديداً وتحرك  
 بسرعة الى جهات مختلفة  
 وعلى أحوال تنقسم بين  
 الاعوجاج والاستقامة  
 والارتفاع والانخفاض  
 مع التلاقي والتداخل  
 والتصادم والتلاصق  
 وكذا فى جانب المشبه به  
 فان للكواكب فى



كالارتفاع ( قوله مبسوطه الخ ) المراد ما في أجزائه اتساع فهو غير المنشور مع عدم الاتساع  
 كالتحيط فلذا ذكر مبسوطه مع قوله نشر أجرام اه يس ( قوله فالمشبه مفرد ) قال في  
 الاطول وهما بحث وهو أنه يظهر أن المقصود بالتشبيه الشقيق للهيئة الحاصلة من نشر أوراق  
 الشقيق المحمزة على ساقاته الخضر بل الظاهر من قوله اذا تصوب أو تصعد أن النظر في المشبه  
 والمشبه به الى الحركات أيضا اه قال يس ويمكن أن يقال ان ذلك النظر حاصل مع كونه من  
 تشبيه المفرد المقيّد فتأمل اه ( قوله على ما يجيء ) أي في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين  
 ( قوله ما يجيء في الهياآت ) من مجيء العام في الخاص كما يقال الحيوان يجيء في الانسان فلا  
 ينافي أن وجه التشبيه نفس الهيئة كما صرح به الشارح ودل عليه بيان المصنف الموصول في  
 الموضوعين بالهيئة كذا في يس ( قوله التي تقع عليها الحركة ) أي هيئة الجسم عند حركته وحاصله  
 أن وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب حركته وهي قسمان هيئة حاصلة بسبب الحركة فقط  
 كما في حركة المصحف فإنه لم يعتبر معاني من صفات المصحف وهيئة حاصلة بسبب الحركة وما قرن  
 بهما من صفات الجسم كالشكل واللون كما في المرآة في بد الاشمل فقول الشارح من الاستدارة  
 والاستقامة بيان للهيئة في القسم الثاني وقد جعله المصنف من أوصاف الجسم فالاولى حذفه ليعم  
 السبوف فافهم ( قوله كالارتفاع ) فإنه الذهاب من سفلى الى علو وهو غير متأت في النجوم  
 ( قوله رحمه الله نواقعا ) لم يوجد استعمال التوافق في كتب اللغة المشهورة لكن الشارح تبع  
 الشيخ في أسرار البلاغة ولمعله استعماله ما في أسا أو وجدته اه عبد الحكيم ( قوله رحمه الله  
 في تشبيه الشقيق ) بناء على أن المشبه نفس الشقيق مراد به وورده مع قصبه وان ذكر التصوب  
 والتصعد لا اعتبارهما جزأ من وجه الشبه لامن المشبه فكلاهما فيدل لاجزء منه فهو مفرد والتعقيق  
 أنه الهيئة من الورد الاحمر على قصبه الاخضر مع تصوبه وتصعده فهو مركب وكلاهما جزء من  
 الطرفين لا مجرد قيد للشبه فالمقصود هنا المجموع لان نفس المقيّد كما في العنقود المنور والرجل  
 الشجاع وحذفهما من الثاني لدلالة الاول ولاستلزام الاعلام لهما مع معونة المقام وكان في البيت  
 احتبا كابان ذكرهما في الاول وحذف نظيرهما في الثاني وعكس في الرماح اه معاوية ( قوله  
 رحمه الله أجرام حمر الخ ) أي مع التصوب والتصعد ما عرفت أنها جزء من الوجه اه معاوية  
 ( قوله قال يس ويمكن أن يقال الخ ) هذا جواب عن قوله بل الظاهر من قوله اذا تصوب أو  
 تصعد الخ ولم يجب عن قوله وهو أنه لا يظهر أن المقصود الخ اه شيخنا وهذا يندفع ما كتبه  
 بعض المشايخ على قوله فتأمل ما نصه تأملته فرأيت غير ملاق لكلام الاطول كما يعلم ذلك بأذني تأمل  
 اه فإنه مبني على أنه جواب عن قوله وهو أنه لا يظهر الخ فتدبر ( قوله فلا ينافي أن وجه الشبه )  
 أي المركب لا بقيد كونه بديعا فقوله هو الهيئة أي لا بقيد كونها تقع عليها الحركة وبدل على  
 ذلك كله قوله ودل عليه بيان المصنف الموصول الخ فان أحد الموضوعين هو قوله فيما سبق وفيما  
 طرفاه مركبان كما في قول بشار الخ ( قوله كما صرح به الشارح ) أي في قوله أي يكون وجه  
 الشبه الهيئة الخ ( قوله في القسم الثاني ) أي في كلام المحشى وان كان أولا في كلام المصنف  
 ( قوله وقد جعله ) أي المذكور من الاستدارة والاستقامة أي استدارة الجسم واستقامته ووجه  
 جعل المصنف له من أوصاف الجسم أنه داخل تحت الكاف في قوله كالشكل واللون ويؤيد  
 الدخول قوله بعد من الاستدارة مع الاثراق ( قوله فالاولى حذفه ) أي حذف قوله من

نها وبها نواقعا ونداخلا  
 واستطالة لاشكالها ( و )  
 المركب الحسى ( فيما  
 طرفاه مختلفان ) أي  
 أحدهما مفرد والآخر  
 مركب ( كما مر في تشبيه  
 الشقيق ) المراد باعلام  
 ياقوت نشرن على رماح  
 من زبرجد من الهيئة  
 الحاصلة من نشر أجرام حمر  
 مبسوطه على رؤس أجرام  
 خضر مستطيلة فالمشبه  
 مفرد وهو الشقيق والمشبه  
 به مركب وهو ظاهر  
 وعكسه تشبيه نهار  
 شمس شابه زهر الربا  
 بليل مقمر على ما يجيء  
 ان شاء الله تعالى ( ومن  
 بديع المركب الحسى ما )  
 أي وجه الشبه الذي  
 ( يجيء في الهياآت التي  
 تقع عليها الحركة )

القسمين سيرامى اه سم وكتب ايضا قوله التي تقع عليها الحركة أى توجد معها أعم من أن تكون هيئة مجرد الحركات أو هيئة الحركات وغيرها فيشمل القسمين اه سم ومنهم من جعل في العبارة قلبا والاصل التي تقع على الحركة فهي العارضة للحركة مع غيرها في الوجه الاول وللحركة وحدها في الثاني واليه أشار في الاطول ( قوله من الاستدارة الى آخره ) بيان للمهيئة ( قوله ويعتبر فيها تركيب ) أى من الحركة وأوصاف الجسم كما في الوجه الاول أو من الحركات مختلفة كما في الثاني اه يس ( قوله أحدهما أن يقرن الخ ) لا بد أن يقدر المصدر الغير الصريح المتولد من أن المصدرية باسم الفاعل ليصح حمله على المبتدا الذي هو عبارة عن وجه الشبه وهذا التقدير لازم في عبارة الشيخ أيضا لكن لزومه في الموضوعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى على نوعين وان كلا منهما قسم من الهيئة نفسها أما اذا كان بمعنى أنه مشتق على صنفين فلا لزوم لان كلا من الاقتران

الاستدارة والاستقامة وقوله ليعم القسمين أى المذكورين بقوله ويكون على وجهين وأما على كلام الشارح فيكون خاصا بالقسم الاول في كلام المصنف فلا يصح تقسيمه بعد ذلك الى القسمين ويندفع هذا الاعتراض بعمل الاستدارة والاستقامة على استدارة الحركة واستقامتها وبرا بغيرها نحو سرعتها وبطئها وهذه غير الاوصاف المعترفون بالحركة بها فيكون كلامه شاملا للقسمين على حل الشارح وسيأتى أيضا عن عبد الحكيم ( قوله رحمه الله أى يكون وجه الشبه الهيئة الخ ) أشار بجعل وجه الشبه نفس الهيئة الى أن الظرفية المستفادة من قوله في الهيئات ظرفية الجزئية للسكلى وهذا التوجيه يصح الظرفية ولا بدفع الاستدراك اذ يكفي أن يقال ومن بديع المركب الحشى الهيئات التي تقع عليها الحركة بخلاف عبارة الشيخ فان معناها مجيىء التشبيه في الهيئات بان يكون المشبه والمشبه به ووجه الشبه الهيئة وهو واضح لا غبار عليه والمراد بالهيئة الصفة ومعنى وقوع الحركة عليها كون الحركة على تلك الهيئة المخصوصة كما يفصح عنه بقوله من الاستدارة أى استدارة الحركة والاستقامة وغيرهما من السرعة والبطء والاتصال والانقطاع وليس المراد بوقوع الحركة عليها وجود الحركة معها وجود الجزء مع الكل وبلاستدارة استدارة الجسم واستقامته لأنه حينئذ لا يشمل الوجه الثاني أعنى مجرد الحركة عن الاوصاف ويلزم استدراك قوله ويعتبر فيها التركيب أى تركيب تلك الهيئة اما من الحركة وغيرها من اوصاف الجسم أو من الحركات المختلفة ليكون وجه الشبه مركبا اه عبد الحكيم وقوله بأن يكون المشبه الخ الواو بمعنى أو وقوله والمراد بالهيئة الصفة وهي صادقة بالمفردة مع أن كلام المصنف في الصفة المركبة فاحتاج الشارح لقوله ويعتبر فيها التركيب ليبين أن المراد صفة مخصوصة فليس مستدركا على هذا بخلافه على ما أتى كما نبه عليه بقوله ويلزم استدراك قوله ويعتبر الخ وقوله كون الحركة على تلك الهيئة المخصوصة أى فهو من وقوع الموصوف على صفتهم وهذا يعلم ما في كلام الحشى السابق فتدبر ( قوله بيان للمهيئة ) هذا ظاهر على ما سبق عن عبد الحكيم لاعلى ماجرى عليه الحشى من أن الكلام في الهيئة المنتزعة من متعدد لاني الهيئة بمعنى الصفة اذ هو على ماجرى عليه بيان لما انتزعت منه الهيئة لانفسها ( قوله رحمه الله على وجهين ) أى على طريقين أحدهما أن يقرن بالحركة غيرها من الاوصاف فتكون الهيئة مركبة منهما أو على نوعين أحدهما ذوا أن يقرن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم أو المقرون فيه الحركة بغيرها من الاوصاف اه عبد الحكيم ( قوله باسم الفاعل ) أى القارن بالحركة

أى يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرها ويعتبر فيها تركيب ( ويكون ) ما يجيىء في تلك الهيئات ( على وجهين أحدهما أن يقرن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون )

والتجرد صفة للهيئات اه فزى (قوله أن يقرن) أى بوصل والمراد أن يقرن في اعتبار العقل وتركيبه اه أطول (قوله والوضح الخ) وجه الاوضحة أن المجمعول وجه الشبه هو الهيئة وتنقسم الى الهيئة المقرونة بالحركة وبغيرها والى هيئة الحركة المجردة وعبارة أسرار البلاغة أظهر في ذلك من عبارة المصنف كذا في الحفيد على المطول ويس وغيرهما وعبارة الاطول عقب نقله عبارة الاسرار فجعل الشيخ الهيئات طرف التشبيه لا وجه الشبه المركب وجعل الهيئة المقصودة بالتشبيه على وجهين لا ما يجي، في الهيئات التي تقع عليها الحركة فزى كلامه

غيرها والقارن هو الهيئة على الاسناد المجازي فالهيئة قرنت وجمعت غير الحركة من أوصاف الجسم مع الحركة اه شيخنا ولوأوله المحشى باسم المفعول أو بتقدير المضاف كما سبق عن عبد الحكيم لكان أظهر على أن المحشى جو زحل المصدر المؤول مع عدم الاحتياج الى التأويل تبعاً لبعض النحويين كما في حاشيته على الاشموني (قوله رحمه الله والوضح عبارة أسرار البلاغة الخ) عبارته في المطول وقد غير المصنف عبارة الشيخ في أسرار البلاغة حيث قال اعلم أن مما يزيد به التشبيه دقة وسعراً الخ قال عبد الحكيم قوله غير المصنف فإنه جعل الهيئة التي يقع عليها الحركة من المركب الحسى فلا بد من اعتبار التركيب فيها كما يفصح عنه قول الشارح ويعتبر فيها التركيب وجعلها على الوجه الاول بمجموع الحركة والاصناف المقرونة بها وعلى الوجه الثاني بمجموع الحركات بدل عليه قوله ولا بد من اختلاط الخ وعبارة الشيخ برشته عن جميع ذلك فأنها تقيدها بالهيئة التي يقع عليها الحركة موجبة لزيادة دقة التشبيه وأن تلك الهيئة قد تكون مقرونة بغيرها من الاوصاف وقد تكون مجردة عنها حتى لا يراد سوى تلك الهيئة وليس في كلامه اشعار بأن تلك الهيئة مركبة من الحركة والاصناف أو الحركات ولم يتعرض الشارح لبيان وجه التغيير ولاللاجرح والتعديل اشارة الى أن نفس التغيير كافي في جرحه وان كان في نفسه محسباً سيما اذا صارت بالتغيير بعيدة عن فهم المراد اه فراد الشيخ من عبارته ما هو ظاهرها الاعم وهو أن من بديع مطلق التشبيه ما يجي، في مطلق الهيئة أى الصفة التي تقع عليها الحركة مشبها كانت تلك الهيئة والصفة أو مشبها بها أو وجه شبه مركبة كانت أو لا تحركة الرحي والسهم فأنها أيضاً بدية فها دقة ما وصعرت كما يظهر بالذوق في نحو دار زيد كالرحي وذهب كالسهم وقد صارت بالتغيير أخص والاعم أفيد (قوله وتنقسم الى الهيئة المقرونة بالحركة وبغيرها) المناسب لعبارة الشيخ وتنقسم الى هيئة الحركة المقرونة بغيرها (قوله أظهر في ذلك الخ) أى فان الشيخ جعل هيئة الحركة مقرونة بأوصاف الجسم نارة ومجردة عنها نارة أخرى فاذا أردت ارجاع كلام المصنف لكلام الشيخ قدرت مضافاً في كلامه أى أن يقرن هيئة الحركة بغيرها وان مجرد هيئة الحركة عن غيرها (قوله كذا في الحفيد الخ) أولى منه ما سبق عن عبد الحكيم (قوله وعبارة الاطول عقب الخ) هذا توجيه آخر للاوضحة وأتم منه ما سبق عن عبد الحكيم (قوله طرفاً للتشبيه) أى حيث قال ان يجي، في الهيئات أى أن يجي، التشبيه في الهيئات (قوله لا وجه الشبه المركب) أى لا طرف وجه الشبه المركب كما صنع المصنف فلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه فاحتج لتكافؤ الجواب بأنه من ظرفية الكل في الجزئى أو العام في الخاص (قوله لا ما يجي، في الهيئات) أى لا وجه الشبه المركب الذي يجي، في

والاوضح عبارة أسرار  
البلاغة حيث قال اعلم

عن شائبة اضطراب ولم يحتج الى تكلف اه ( قوله مما يزداد ) أى من الاحوال التى يزداد الخ  
وليس ت ماعبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم في عبارة المصنف اه فترى ( قوله والهيئة  
المقصودة ) أى المعتبرة وجه الشبه وكتب أيضا مانصه أى الهيئة الحركية ولو مع غيرها ( قوله كافى  
قوله ) أى كوجه الشبه فى قوله ( قوله فى كف الاشل ) أى الرجل الاشل والشلل اليس فى اليد  
أو ذهابها والمراد ههنا المرتعش لان عديم اليد أو يابسها لا يكون فى كفه امرأة وقد صرح به السيد  
فى شرحه للفتاح اه أطول ولان المرأة انما تؤدى الهيئة المقصودة فى كف المرتعش اه فترى  
( قوله مع الاشراق ) الظاهر أن يضم اليه نحو وجه فيقول ونوجه الا أنه أخره عن قوله والحركة  
السريعة المتصلة لانه مسبب عنها اه أطول ( قوله مع نوح الاشراق ) النوح اضطراب  
موج البحر وأراد به الاضطراب مجازا وفى كلامه وضع الظاهر موضع المضمرة والنظر فى حال من  
الحركة أى كائنه زمن نوجه اه من الاطول والفترى ( قوله حتى يرى الشعاع ) بالضم الذى  
تراه من الشمس كالتخيال مقبلا عليك اذا نظرت اليها أو الذى تراه ممتدا كالرمح بعيد الطلوع وما  
أشبهه اه أطول ( قوله كأنه بهم ) كيم وقوله أن ينبسط أى يريد الانبساط ( قوله حتى  
يفيض ) يفتح الياء أى يسيل وبضمها أى يخرج كافى فاذا أفض من عرفات ( قوله يقال بداله  
اذاندم ) ومصدره ممدود ويقال بداله بداء وقوله والمعنى ظهر له رأى غير الاول اشارة الى أن فاعل  
بداء ضمير راجع الى الرأى المعلوم بدلالة المقام اه فترى ( قوله فان الشمس الخ ) لتلبيح المعنى  
الكلام أى شبه الشمس بالمرأة فيأذ كرم من الهيئة لان الشمس الخ اه فترى ( قوله ليتبين )  
أى ليعلم ( قوله وجدها الخ ) أى لانه يجدها شديدة الاضطراب والتعرك وشكلها استدارة  
وشعاعها كأنه يفيض الى جوانب الدائرة حتى اذا كاد أن يتعدى تلك الجوانب رجع الى وسط  
الدائرة رجوعا وذهابا خياليا بل وذلك الاضطراب والتعرك خيالى أيضا لان حركة الشمس

الهيئات كما فعل المصنف اللازم عليه نظرية الشئ فى نفسه المحتاج لتكليف الجواب السابق ( قوله  
عن شائبة اضطراب ) أى خلل ومراده به نظرية الشئ فى نفسه ( قوله الى تكلف ) هو الجواب  
السابق ( قوله أى من الاحوال الخ ) والمعنى أن من جملة الاحوال التى يزدادها التشبيه دقة  
وسعرا هذه الحالة وهى محيى التشبيه فى الهيئات ( قوله وليست ماعبارة عن وجه الشبه ) والمعنى  
عليه أن من جملة أوجه الشبه التى يزدادها التشبيه دقة وسعرا محيى التشبيه فى الهيئات وهو فاداد  
ليس محيى التشبيه فى الهيئات من جملة وجه الشبه فيحتاج للتأويل فالضمير فى محيى عائدا على  
التشبيه على كل حال لا على ما فى قوله حتى يلزم ما لزم فى عبارة المصنف أى مثل ما لزم فى عبارة المصنف  
فى مطلق الخلل فتدبر ( قوله أى المعتبرة وجه شبه ) خلاف ما فى عبد الحكيم وعبارته قوله الهيئة  
المقصودة سواء كانت مشبها أو مشبها به أو وجه شبه ( قوله رحمه الله ان تقترن ) أى تلك الهيئة  
اه عبد الحكيم وبدل له قوله ان تجرد هيئة الحركة ( قوله رحمه الله ان تجرد هيئة الحركة ) من  
وضع المظهر موضع المضمرة اعتناء بشأنه اه عبد الحكيم ( قوله رحمه الله من الاستدارة الخ )  
أى استدارة الجسم واشراقه اه عبد الحكيم ( قوله الذى تراه من الشمس الخ ) هذيان  
للشعاع فى ذاته والافالمراد منه هنا هو الشعاع المنبسط على سطح الشمس والمرأة كما لا يخفى ( قوله  
رحمه الله والمعنى الخ ) أى بحسب أصل اللغة اه عبد الحكيم يفهم منه أن ما قبله ليس كذلك

دقة وسعرا أن يحى فى  
الهيئات التى تقع عليها  
الحركة والهيئة المقصود  
فى التشبيه على وجهين  
أحدهما أن تقترن بغيرها  
من الاوصاف والثانى أن  
تجرد هيئة الحركة حتى  
لا يراد غيرها فالاول ( كما  
فى قوله \* والشمس  
كالمرأة فى كف الاشل \*  
من الهيئة ) بيان لما فى كما  
فى قوله ( الحاصلة من  
الاستدارة ) مع الاشراق  
والحركة السريعة المتصلة  
مع نوح الاشراق حتى  
يرى الشعاع كأنه بهم أن  
ينبسط حتى يفيض من  
جوانب الدائرة ( ثم  
يدوله ) يقال بداله اذاندم  
والمعنى ظهر له رأى غير  
الاول ( فيرجع ) من  
الانبساط الذى بداله الى  
الانقباض ) كأنه يرجع  
من الجوانب الى الوسط  
فان الشمس اذا أخذت  
الانسان النظر اليها ليتبين  
جرمها وجدها مؤدية  
لهذه الهيئة وكذلك المرأة  
فى كف الاشل ( و ) الوجه  
( الثانى أن تجرد ) الحركة  
( عن غيرها ) من  
الاصناف ( فهناك أيضا )  
يعنى كما لا بد فى الاول من  
أن تقترن بالحركة غيرها

ليست على الاضطرار اه قال في الأطول وهذه الهيئة انما تظهر في الشمس بعد تبدد النظر اليها ليتبين جرمها بخلاف المرآة فاهما يؤدبها بادي النظر اليها فلذا جعلت مشبهاتها الشمس ( قوله وبعضه الى السفلى ) قال في الأطول أو يتحرك نارة الى اليمين ونارة الى الشمال مثلا اه ( قوله ليتحقق التركيب ) فضيحه توقف التركيب على جميع تلك الحركات وفيه نظر فانه يتحقق بمطلق تعدد كذا في يس ( قوله وهو الحركة ) أي بدون اختلاط واختلاف جهاته ( قوله بحدف الهمزة ) أي بعد قلبها لانكسار ما قبلها كما قلب في بادي النظر لذلك كما ذكر في التفسير اه أطول ( قوله فانطباقا مرة الخ ) وذلك عند جمع طرفيه لقلب الورقة المقروء احدى صفحاتها ليقرأ ما في الصفحة الاخرى مع التي يلها وينفتح انفتاحا مرة أخرى وذلك عند قراءة ما في الصفحة الاخرى من تلك الورقة بعد قلبها وكثيرا ما تكون هذه الهيئة اذا كان المصحف خفيفا يسهل جمع طرفيه وتفرقه كما وانما ان كان ثقيلا فالغالب انه ليس فيه الانفتاح أولا وانطباق آخر او انما يوجد في أثناء القراءة قلب الورقات والمقصود في التشبيه هو الأول لان تكرر ما يعنى بالانطباق والانفتاح في البرق هو الموجود فيه كثيرا وكتب أيضا قوله فانطباقا مرة وانفتاحا الفاء للسببية كأنه جواب للسائل عن وجه الشبه بين المصحف والبرق اه فترى قال في العروس ولذا ان تقول الوجه هنا واحد وهو اختلاف الحركة لا مجموع الحركات المتعددة ( قوله لان المصحف يتحرك ) أي طرفاه في حالتها الانطباق الخ ووجه الشبه هيئة هذه الحركات مع تكررها وهي في المصحف حسية حقيقة وفي البرق تخيلية وذلك لان الواقع فيه ظهور بالوجود وخفاء بالانعدام فاذا وجد تخيل أن اشراقه لانفتاح أظهر باطنه واذا انعدم تخيل أن ثم باطنها في الانطباق كما في المصحف ( قوله في كل حالة الى الجهة ) ففي حالة الانطباق الى جهة العلو وفي حالة الانفتاح الى جهة السفلى لكن يتحرك في كل من الحالتين باعتبار اليمين والشمال الى جهتين ففي حالة الانطباق الى الطرف الأيمن الى جهة الأيسر والطرف الأيسر الى جهة الأيمن وفي حالة الانفتاح الى الطرف الأيمن الى اليمين واليسر الى الشمال فن جعل في كل حالة جهة واحدة كالشراح اعتبر العلو والسفلى ومن

( قوله فانه يؤدبها ) أي الهيئة ( قوله بعد قلبها ) أي ثم حذف لالتقاء الساكنين كما في قاض ( قوله كما قلب في بادي النظر الخ ) أي قلبت الهمزة بيا ثم حذف لالتقاء الساكنين ( قوله هو الموجود فيه ) أي في الأول وأما المعنى الثاني فليس موجودا فيه الانطباق مرة واحدة وانفتاح كذلك فلا تكرر ( قوله قال في العروس الخ ) فيه أن هذارد الى الاجال وهو المفرد مع امكان التفصيل أي الهيئة المناسبة لاعتباره لبلاغه الشاعر مع ظهور ارادته بالاشارة الى اختلاف مخصوص في الحركة وذلك يشعر بأن الاعتبار التفصيل ثم لو فتح هذا الباب أعنى كون امكان اجال يسقط التفصيل انحلت عرى رتب التشبيه المركب الوجه كره ويسقط اعتباره دفعة اذا ما من تفصيل وتركيب الا ويمكن وجود جملة مشتركة فيه فنقول في عنقود الملاحة مع التريا الوجه بينهما هو المناسبة في مطلق الشكل واللون وفي حجر الشقيق مع اعلام اليافوت المشورة على رماح من زبرجد الجامع بينهما وجود حرة متصلة بخضرة والذهب مثل هذا مما يسقط وجود الدقائق في التشبيه العربي رأسا ولا يسيل اليه فليفهم اه ع ق ومحصله أن وجه الشبه المركب فيه زيادة دقائق واعتبارات فتى أمكن لا يعدل عنه الى غيره ( قوله اعتبر العلو والسفلى )

من الاوصاف فكذا في الثاني ( لا بد من اختلاط حركات ) كثيرة للجسم ( الى جهات مختلفة ) له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفلى ليتحقق التركيب والا لسكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة ( فحركة الرحي والسهم لا تركيب فيها ) لانحادها ( بخلاف حركة المصحف في قوله ) وكان البرق مصحف قار ) بحدف الهمزة أي قارىء ( فانطباقا مرة وانفتاحا ) أي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا أخرى فان فيه تركيبا لان المصحف يتحرك في حالتها الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة

جعل في كل حالة جهتين اعتبر اليمين والشمال ( قوله وقد يقع التركيب ) أي التركيب في الطرف  
كان أوفى الوجه والاشبه أن تجعل اللام للعهد إشارة إلى التركيب البديع وبؤيده كلام الأيضاح  
قاله في الأطول وقال في العروس يعني أن الوجه قد يكون حسيًا مركبًا من هيئة السكون ثم قال  
بقي أنه يقال كون الأفعال هيئة سكون فيه نظر لأن الحركة السكون في الجذب بعد السكون في غيره  
والجلوس كذلك نعم دوامه سكون اهـ ( قوله في هيئة السكون ) أي وحده كما في البيت أومع  
اعتبار غير السكون معه على قياس ما تقدم في الحركة كما في قوله في صفة مصلوب

كأنه عاشق قدمت صفحته • يوم الوداع إلى توديع مرتحل

فقد اعتبر هيئة سكون عنقه وصفحته في حال امتدادها واعتبر مع ذلك السكون صفة اصفرار  
الوجه بالموت لأن تلك الهيئة موجودة في العاشق الماد عنقه وصفحته لوداع المعشوق اهـ ع

أي المتعلق بالجملة ( قوله اعتبر اليمين والشمال ) أي المتعلقين بالأجزاء ومن جعل في كل حالة ثلاث  
جهات اعتبر اليمين والشمال المتعلقين بالأجزاء زيادة على العلو والسفل وعبارة عبد الحكيم قوله  
في كل حالة إلى جهة أن اعتبر حركة الانفتاح من الوسط إلى الطرف وحركة الانطباق من الطرف  
إلى الوسط ففي كل حالة حركة إلى جهة وأن اعتبر حركة في الحالتين إلى اليمين والشمال ففي كل حالة  
إلى جهتين وأن اعتبر مع ذلك من العلو إلى السفل وبالعكس ففي كل حالة إلى ثلاث جهات اهـ  
تدبر ( قوله إشارة إلى التركيب البديع ) أي بقطع النظر عن تقييده فيما سبق بكونه في وجه  
الشبه لأن الكلام هنا مطلق ( قوله وقال في العروس الخ ) مبني على ما يأتي عن الشارح في  
المطول ( قوله أومع اعتبار غير السكون معه الخ ) في المطول ومن لطيف ذلك قول الشاعر في  
صفة مصلوب

كأنه عاشق قدمت صفحته • يوم الوداع إلى توديع مرتحل

أوقائم من نعاس فيه لوثته • مواصل لتمطيه من الكسل

شبهه بالمقطي المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللونة والكسل فنظر إلى الجهات الثلاث  
فلطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمقطي فإنه قريب التناول لأن هذا القدر  
يقع في نفس الرائي للمصلوب لكونه أمرًا جليًا اهـ وقوله ومن لطيف ذلك أي ما وقع فيه التركيب  
في هيئة السكون فإن المقصود تشبيه هيئة المصلوب المركبة من سكون كل عضو منه في موقف  
بهية القائم من النعاس المقطى المركبة من سكون كل عضو منه في موقفه والتعرض للنعاس  
واللونة والكسل لتفصيل تلك الهيئة وبيان سببها واليه أشار الشارح بقوله فلطف بحسب  
التركيب والتفصيل فلا يرد أن وجه الشبه في هذا التشبيه ليس بمركب حسي لأن اللونة  
والكسل عقليان والمركب من الحسي والعقلي عقلي ولذلك قال بعض الناظرين قوله ذلك  
إشارة إلى مطلق المركب اهـ عبد الحكيم والصفحة العنق وهو المناسب للمصلوب والنعاس  
هو ما يتقدم النوم من الفتور واللونة الاسترخاء والتمطى التمدد وقول الشارح شبهه بالمقطي  
الخ يفيد أن محل الشاهد هو ما في البيت الثاني من تشبيهه بالقائم الخ وقوله الثلاثة هي التمطى  
وسببها اهـ فتدبر ( قوله في حال امتدادها ) يشعر باعتبار صفة الوضع وهو الوجه كما  
يشعر بذلك قوله قدمت صفحته وإن كان صنيع المحشى بعد حيث قال واعتبر مع ذلك

( وقد يقع التركيب في  
هيئة السكون )

( قوله كما في قوله ) أى تركيب في قوله وهذا هو الموجود دون قول الشارح كما أى كوجه الشبه الذى في قوله بشاهد سوق التركيب وبيان المصنف لكلمة ما فانه ذكر في بيانه تركيب المشبه لاوجه الشبه اذا لاقى والهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب في افعائه هى المشبه والهيئة الحاصلة من جلوس البدوى المصطفى وموقع كل عضو منه في جلوس المشبه به اه أطول ثم قال من الهيئة أى من تركيب الهيئة الخ ثم قال أى ومن تركيب الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من البدوى المصطفى في جلوسه ومن تركيب القدر المشترك بين الهيئتين ( قوله جلوس البدوى ) منصوب بيقى كقعدت جلوسا أو بمحذوف أى يجلس جلوسا اه يس ( قوله البدوى ) خصه بالذكور لكثرة ذلك منه ( قوله من اصطفى بالنار ) أى استفادها ( قوله من موقع ) أى وقوع اه أطول ( قوله وكذلك صورة جلوس الخ ) أى التى هى المشبه به ( قوله حرمان الانتفاع ) من اضافة المصدر الى مفعوله وكتب أيضا قوله حرمان الانتفاع مصدر حرمة الشيء كعلمه وضر به منعه الشيء فاضافته الى الانتفاع من اضافة المصدر الى مفعوله الثانى اه أطول ( قوله مثل الذئب الخ ) المثل القصة العجيبة ( قوله لم يعملوها ) أى لم يعملوا بما فيها فغير عن عدم العمل بعدم الحبل لان حلهم كالحل ( قوله فانه ) أى وجه الشبه الذى هو حرمان الانتفاع أمر عقلى الخ ( قوله أوعية العلوم ) أى وهى شئ مخصوص أيضا ( قوله وان الحمار جاهل بما فيها ) أراد بجهل الحمار عدم انتفاعه لان الجهل يستلزم عدم الانتفاع فقد كرر المزموم وأراد اللزوم وهو المعنى فى جانب المشبه أيضا وبهذا يندفع ما يقال ان الذين حلوا التوراة عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا الخ اه فزى وقوله أراد بجهل الحمار عدم انتفاعه أى لان الجهل عدم العلم عما من شأنه أن يعلم فلا يتصف به الحمار ونحوه ( قوله وكذا فى جانب المشبه ) الذى هو اليهود فانه روى منهم فعل مخصوص هو

السكون صفة اصفرار الوجه بالموت يشعر بخلاف ذلك ( قوله دون قول الشارح ) أى فى المطول ( قوله بشاهد ) متعلق بالموجود ( قوله سوق التركيب ) أى ان سياقنا الآن فى التركيب ( قوله فى بيانه ) أى بيان ما ( قوله تركيب المشبه ) أى لأنه خصه بالكلب ( قوله لاوجه الشبه ) أى لأن وجه الشبه ما يكون جامعا للطرفين والمصنف خصه بالكلب ( قوله من الهيئة ) أى من تركيب الهيئة أى أنه قدر مضاف فى قول المصنف من الهيئة ليستقيم البيان ( قوله ثم قال ) أى ومن تركيب الخ أى عطف على ما فى المصنف تمثيلا لتركيب المشبه به ووجه الشبه فنذكر ( قوله رحمه الله مثل الذين حلوا التوراة ) علموها وكلفوا العمل بها ثم لم يعملوها لم يعملوا ولم ينتفعوا بها كمثل الحمار يحمل اسفارا حال والعامل فيه معنى المثل أو صفة اذ ليس المراد من الحمار معنا اه عبد الحكيم ( قوله رحمه الله وهو الكتاب ) فى القاموس الكتاب الكبير وجزء من أجزاء التوراة اه عبد الحكيم ( قوله رحمه الله وكذا فى جانب المشبه ) الآن فى الجهل فى جانبه تنزىلى فانهم لم يعملوها فكأنهم لم يعلموها وليس المراد من الجهل عدم الانتفاع بما فيها على ما قيل لان ذلك داخل فى وجه الشبه حيث قال ووجه الشبه حرمان الانتفاع الخ اه عبد الحكيم وقوله وليس المراد الخ يعلم منه رد مانقله المحشى عن الفزرى لكن فى الرد نظر وقوله حيث قال ووجه الشبه الخ لعل المناسب ان يقول حيث قال حرمان الانتفاع الخ ( قوله أى الذى هو اليهود ) المناسب ان يقول الذى هو مثل اليهود فانه روى منهم فعل مخصوص والنحو المشبه به

كفى قوله فى صفة كلب يقى ) أى يجلس على ألبته ( جلوس البدوى المصطفى ) من اصطفى بالنار ( من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه ) أى الكلب ( فى افعائه ) فانه يكون لكل عضونه فى الاقواء موقع خاص وللجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض ( و المركب ) العقبى من وجه الشبه ( حرمان الانتفاع ) بالغ نافع من تحمل التعب فى استصحابه فى قوله تعالى مثل الذين حلوا التوراة ثم لم يعملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا ) جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه أمر عقلى متزع من عدة أمور لانه روى من الحمار فعل مخصوص هو الحل وأن يكون المحمول أوعية العلوم وأن الحمار جاهل بما فيها وكذا فى جانب المشبه

الحل وأن يكون المحمول أوعية العلم وأنهم جاهلون بما فيها أي غير عالين به علما نافعاً ومن المعلوم أن الطرفين مركبان لأن المثل إما معنى القصة أو الصفة والمراد هنا تشبيه القصة أو الصفة المركبة بأخرى مثلها في التركيب ومن البين أن الطرفين إذا كان فيهما تركيب جاء وجه الشبه مركباً مرعياً فيه ما يشير إلى ما اعتبر في الطرفين فاخذ من الطرفين ما يجمع بينهما وتحمل اليهود لما كان معنويًا واعتبر في حل الجار الحل الفعلي وجب أن يكون وجه الشبه معنويًا جامعاً للطرفين فأخذ حرمان الانتفاع الذي اشترك فيه الطرفان لاقتضاء عدم العلم بوجوده فيهما وكون ما حرم الانتفاع به أبلغ نافع لاقتضاء وجوده فيهما كون المحمول فيهما أوعية العلم وكون من حرم الانتفاع يحمل التعب في استحباب ما حرم الانتفاع به لاقتضاء وجوده فيهما كون المحمول غير خفيف ويجب أن يؤخذ التعب عقلياً بمعنى مطلق المشقة فالطرفان إن اعتبر كونهما صفتين أو قسيتين لم يتخذ عن اعتبار العقلية فيهما ويمكن أن يراد بالطرفين الجار واليهود موصوفاً كل بصفة مخصوصة فيدعى حسية الطرفين فقد كرر المثل للتأكيده ولا يتخلو عن بعد اه ع ق ( قوله واه الخ ) أشار به إلى أن وجه

هو مثل الجار أي صفته وهيئته المأخوذة من أحواله كما أن مثل اليهود صفتهم وهيئتهم المأخوذة من أحوالهم فكل من المشبه والمشب به هنا هو الهيئة المتعلقة باليهود والهيئة المتعلقة بالجار يجامع مطلق هيئة منزعته من متعدد كذا قيل وفيه ان الاعتراض على المحشى بأن المناسب ان يقول الخ نائبي من جعل الضمير عائداً على المشبه مع أنه عائداً على جانب المشبه فلا اعتراض قاله بعض المشايخ ( قوله وأن يكون المحمول أوعية العلم ) هي اللفاظ المحفوظة لهم ( قوله إما بمعنى القصة أو الصفة ) وعلى كل المراد الهيئة تدبر ( قوله واعتبر في حل الجار الحل الفعلي ) أي وهو حسى ( قوله وجب الخ ) أي لأن أحد جزأيه معنوي ( قوله فأخذ حرمان الخ ) أي أخذ المصنف حرمان والغاء فصحة ( قوله لاقتضاء ) اللام بمعنى من وكذا فيما بعد كذا قيل ولعل المراد بالأخذ منه أنه دليله فالظاهر بقاؤها على حالها للتعليل وإضافة اقتضاء لما بعده من إضافة المصدر لفاعله ووجوده مفعول والضمير في وجوده عائداً على حرمان الانتفاع وضمير فيهما عائداً على الطرفين ( قوله وكون ما حرم الخ ) أي وأخذ كون ما حرم الخ ( قوله لاقتضاء وجوده فيهما كون الخ ) إضافة اقتضاء لما بعده من إضافة المصدر لمفعوله وكون المحمول الخ هو الفاعل وكذا يقال فيما بعده والضمير في وجوده عائداً على حرمان الانتفاع وضمير فيهما عائداً على الطرفين ( قوله وكون ما حرم الخ ) أي وأخذ كون ما حرم الخ ( قوله لاقتضاء وجوده فيهما كون الخ ) إضافة اقتضاء لما بعده من إضافة المصدر لمفعوله وكون المحمول الخ هو الفاعل وكذا يقال فيما بعده والضمير في وجوده عائداً على كون ما حرم الانتفاع الخ والضمير في وجوده فيما بعده عائداً على كون من حرم الانتفاع الخ ( قوله أوعية العلم ) قال ع ق عقب ذلك التي هي أولى ما ينتفع به وكان الأولى للمحشى ذكره كما هو ظاهر قاله بعض المشايخ ( قوله غير خفيف ) أما كون محمول الجار وهو الكنب غير خفيف فظاهر وأما كون محمول اليهود وهو اللفاظ المحفوظة غير خفيف فلان في معاناة اللفاظ وحفظها واستحضارها وفهمها ما لا يخفى من المشقة والتعب ( قوله مطلق المشقة ) قال ع ق عقب ذلك على القوة الحيوانية الصادقة بالحسوسة كفا في مشقة الجار والمعقولة ولومع الحسوسة كفا في مشقة اليهود اه وقد يقال كل مشقة معنوية ( قوله لم يتخذ عن اعتبار الخ ) فيه أن يتخلو معتل يجب

( واعلم أنه قد ينزع )  
وجه الشبه ( من متعدد )  
فيقع الخطأ لوجوب  
انزاعه من أكثر ) من  
ذلك المتعدد ( كما إذا  
انزع ) وجه الشبه ( من  
الشرط الأول من قوله



الشبهه فيقتضى تمام التشبيه أو حسنه انتزاعه من مجموع أشياء بحيث يكون هيئته منتزعة روعى فيها جميع تلك الأشياء فيقع الخطأ بانتزاعها من أقل من مجموع تلك الأشياء وكتب أيضا قوله واعلم انه قد ينتزع من متعدد أى يجعل المتعدد منتزعا منه سواء كان المنتزع طرفا أو وجه شبه فلا ضمير في ينتزع وجعل الشارح فيه ضمير وجه الشبهه ويؤيده الضمير في قوله فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر ونحن نجعل الضمير للنتزع المفهوم من الفعل هذا والمقصود الفرق بين وجه التشبيه المركب والمتعدد بأنه في الأول لا يمكن اسقاط شئ من متعدد بخلاف الثاني فإنه لا يخجل بالتشبيه الا كنفاء بالبعض منه وهذا أنسب مما يستفاد من الايضاح أن المقصود الفرق بين التشبيه المركب والتشبيهات المجتمعة بأنه يمكن الاسقاط في الثاني دون الأول فإنه لو حذف شئ من التشبيهات المجتمعة لم يتطرق خلل بالتشبيهات الباقية وان اختل الغرض من الكلام كما في زيد كالماء يصفو ويكدر فإنه لو حذف يكدر كان تشبيهه زيدا بالماء الصافي بحاله وان اختل الغرض من الكلام وهو وصف زيد بالتغير بخلاف التشبيه المركب فإنه لو حذف شئ مما يؤخذ منه المركب لم يبق التشبيه بحاله كذا في الأطول وما يستفاد من الايضاح هو ما يأتي في قول الشارح وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة الخ وكتب أيضا قوله قد ينتزع أى ينتزعه المتكلم أو السامع وقوله من متعدد أى والحال أنه لا يكفي انتزاعه من ذلك المتعدد فقط في حصول الغرض الذي ينبغي أن يراد ان كان المقصود المتكلم أو الذى أريد ان كان السامع لا اعتقاده الانتزاع من الأقل ( قوله كما ) مصدرية ( قوله أرفقتى فلانة الخ ) ويقال أيضا أرفقت السماء أى صارت ذابرق نقله في الأطول ( قوله وتعرضت ) أى ظهرت ( قوله فالكلام ههنا الخ ) جعل في الأطول نصب قوم التضمنين معنى الاطماع ثم قال وأما ما ذكره الشارح ان فى الأساس أرفقتى فلانة الخ ففيه أن الحذف والايصال سماعي لا ينجم بناء الكلام عليه ما لم يثبت السماع وان أرفقتى لتضمنين الأبراق معنى التعرض كما يفيد قوله وتعرضت واكتفاء الصحاح والقاموس فى تفسير أرفقتى بترينت ولا يصح الحذف والايصال فيما يحتاج للتضمنين لان الجار

كما أرفقت فوما عطاشا )  
فى الأساس أرفقتى فلانة  
اذا تحسنت لك وتعرضت  
فالكلام ههنا على حذف  
الجار

حذف حرف العلة منه للجازم وحرف العلة غير موجود فى عبارة عرق وفى بعض النسخ لم يخلوا بالف التنية وهو أظهر ( قوله بأنه لا يمكن اسقاط شئ الخ ) هذا ظاهر فيما اقتضى تمام التشبيه انتزاعه من مجموع أشياء فلما اقتضى حسنه ذلك ( قوله وهذا أنسب مما يستفاد الخ ) لعل وجه الأنسية أن التشبيهات المجتمعة لم يتعرض لها المصنف بخلاف المتعدد فيكون الفرق بين المذكورين فى كلامه لا بين مذكور وغيره ( قوله ويقال أيضا أرفقت السماء الخ ) ويصح ارادة هذا المعنى كما فى الأطول لان تبسم المحبوبة يشبه البرق فى الضياء واللعان لظهور نغرها وأسنانها اللامعة المضيئة وذكر أيضا فى الأطول أنه يقال أرفقت الناقدشالت بذنها وتلقحت وليست بلا قح وان هذا المعنى لا يخفى حسنه بحيث يمنع من الالتفات لغيره فان الغمامة هنا كالناقة الملقح فى أنها ترى ما ليس لها وتدعى كذا اه فتدبر ( قوله سماعي ) أى والسماع لا يثبت مع احتمال غير الحذف والايصال وهو تضمن معنى الاطماع وليس المراد عدم ثبوت السماع لكون الشاعر من المولدين وسيأتى بعد نحو ستة أوراق عن الأطول ما يفيد ( قوله وان أرفقت ) لتضمنين الأبراق معنى التعرض لا يسلم أن التعرض معنى تضمنين ما المانع من أنه حقيقى كما هو ظاهر عبارة الأساس وعدم ذكر القاموس والصحاح لا يفيد أنه تضمنينى اذ لم تخصص المعانى اللغوية فيما ذكر فى هذين الكتابين اه شيخنا

وايصال الفعل أى أبرقت لقوم عطاش جمع عطشان (نحمة ه فلما رواها أفشعت ونجلت) أى تفرقت وانكشفت فانتراع  
وجه الشبه من مجرد قوله كما أبرقت قوم عطاشا غمامة (٨٦) خطأ (لوجوب انتراعه من الجميع) أعنى جميع البيت

قربنة التضمين وحذفه اخلالاً بالقربنة فتأمل (قوله وايصال الفعل) أى بنفسه الى المفعول  
(قوله فلما رواها) لا بد ههنا من تجريد لما عن معنى السببية وجعله لمجرد الظرفية اه أطول  
(قوله أفشعت) الفعل لازم ومزونه للصبر ورة أى صارت منقشعة والفعل المتعدى قشع يقال  
قشعت الريح السحاب فهو نظير كبه فاكب (قوله أى تفرقت وانكشفت) فيه لف ونشر مرتب  
(قوله فانتراع وجه الشبه الخ) وكذا جعل المشبه مجرد ذلك اه أطول (قوله الحالة المذكورة)  
وهى كون الشاعر أومن هو فى وصفه ظهر له شئ وهو فى غاية الحاجة الى ما فيه وبنفس ظهور ذلك  
الشئ انعدم وذهب ذهاباً أوجب الياض مما رجانه اه عى (قوله فالباء ههنا مثلها الخ) أى فى  
الدخول على وجه التشبيه وهى للإشارة ويصح أن تكون بمعنى فى كفى الأطول وكتب أيضاً ما نصه  
أى وليست صلة التشبيه (قوله بالوجه العقلى) أى بسبب اعتبار الوجه العقلى (قوله ابتداء  
مطمع) بالتركيب الوصفى فالابتداء ظهور الغمامة والانتهاى تفرقها وانكشافها أو بالتركيب  
الاضافى فيراد بالمطمع ظهور الغمامة وابتدائه أوله وبالتمويس تفرقها وابتدائه تمام ذلك واتصال  
الابتداء بالانتهاى إشارة الى السرعة وقصر ما بينهما اه يس (قوله وهذا) أى التشبيه المركب  
المذكور (قوله بخلاف المركب) أى التشبيه المركب وأعادته لأجل قوله فان المقصود الخ  
(قوله فى تشبيه فاكهة بأخرى) كتشبيه التفاح الحامض بالسفرجل فى اللون والطعم والرائحة  
وكتب أيضاً قوله فاكهة هى الثمر كله على الاصح ومنهم من أخرج منها الثمر والعنب والزمان مستدلاً  
بقوله تعالى فهما فاكهة ونخل ورمان ودليله لا يثبت تمام دعواه مع أنه جعل علماء التفسير عطف  
النخل والزمان من قبيل عطف جبريل على الملائكة اه أطول (قوله فى تشبيه طائر بالغراب)  
انما قال طائر لان الانسان أخفى منه سفاداً كذا قيل وفيه بعد لان الانسان قد يرى فى تلك الحالة  
والغراب قيل انه لم ير عليها قط حتى قيل انه لا سفاد له معتاد وانما له ادخال منقره فى منقر الانثى وأما  
حدة نظر الغراب فانه يرى تحرك أى طرف من الانسان ولو كان بغاية السرعة وكما لحدته  
مشهور حتى يقال ان الغراب قال لانه اذا رأيت انساناً أهوى الى الأرض فطراذله يأخذ حجراً  
فيضربك به فقال له ابنه بل أطير اذا رأيت مقبلاً اذرب بما يكون أنى بالحجر معه وهذا من مبالغة الناس  
فى وصفه بالحدرة اه عى (قوله كحسن الطلعة) أى الوجه اه أطول وتقدم أن الحسن مأخوذ  
من مجموع الشكل واللون وهما حسيان (قوله ونباهة الشأن) مصدر نبه مثله رواه ابن  
طريف اه أطول (قوله أى شرفه واشتهاره) مجموعهما تفسير نباهة على ما استوجهه سم

(قوله قربة التضمين) أى تضمين أبرقت معنى تعرضت المتعدى باللام (قوله رجه الله فى  
الآيات السابقة) من جعلها

لقد أطمعنى بالوصال تبسماً ه وبعد رجائى أعرضت وتولت

(قوله لا يثبت تمام دعواه) لبقاء العنب من غير دليل (قوله انما قال طائر) أى ولم يقل انسان  
(قوله أى الوجه) مراده به الذات ليشمل الشمس اذ وجه الشبه لا يكون الاعاما (قوله رجه الله  
فدينترع الشبه) أى التماثل أى الاشتراك فى وصف من نفس التضاد أى من غير ملاحظة أمر سوى

(فان المراد التشبيه) أى  
تشبيه الحالة المذكورة  
فى الآيات السابقة بحالة  
ظهور غمامة للقوم  
العطاش ثم تفرقها  
وانكشافها وبقائهم  
متحيرين (بانصال) أى  
باعتبار اتصال فالباء ههنا  
مثلاً فى قولهم التشبيه  
بالوجه العقلى اذ الأمر  
المشترك فيه هو اتصال  
(ابتداء مطمع بانهاء  
تمويس) وهذا بخلاف  
التشبيبات المجتمعة كفى  
قولنا زيد كالاسد والسيف  
والبحر فان القصد فيها  
الى التشبيه بكل واحد  
من الامور على حدة حتى  
لو حذف ذكر البعض  
لم يتغير حال الباقي فى افادة  
معناه بخلاف المركب  
فان المقصود منه يتخلل  
باسقاط بعض الامور  
(والمتمعد الحسى كاللون  
والطعم والرائحة فى تشبيه  
فاكهة بأخرى) (والمتمعد  
العقلى كحدة النظر  
وكمال الحدرة واخفاء  
السفاد) أى تزو الذى ذكر  
على الانثى (فى تشبيه طائر  
بالغراب) (والمتمعد  
المختلف) الذى بعضه  
حسى وبعضه عقلى

(كحسن الطلعة) الذى هو (حسى ونباهة الشأن) أى شرفه واشتهاره الذى هو عقلى (فى تشبيه انسان بالشمس) فى المتمعد يقصد  
اشترك الطرفين فى كل من الامور المذكورة ولا يعتمد الى انتراع هيئة منها تشترك هى فيها (واعلم أنه) الضمير للشان (فدينترع الشبه)

( قوله يقال بينهما شبه بالتصريك الخ ) وأما الشبه كالعلم فهو الشبيه أى المثل ومقتضاه أن الشبه بالتصريك لا يكون بمعنى الشبه وهو خلاف تصريح القاموس والمصاح كذا فى الأطول ( قوله من نفس التضاد ) أى يجعل التضاد وسيلة لجعل الشئ وجه شبه لأنه يعتبر ما يتعلق بالتضاد كما تعتبر الهيئة المنزعة من أشياء فيما تقدم فانه لا يصح وكتب أيضا قوله من نفس التضاد أى التنافى سواء كان تضادا أو تناقضا أو شبه تضاد اه أطول ( قوله لاشتراك الضدين فيه ) أى فاعتبرا لاشتراك فى التضاد الذى لم يقصد جعله وجه شبه كالأشتراك المقضى للتشبيه فى غير الضدين ( قوله ثم ينزل الخ ) ثم للترتيب الذكري والافالتزيل قبل الانتراع الآن يقال المعنى قد يقصد الانتراع ثم ينزل أى وبعد التزيل ينتزع بالفعل ( قوله بواسطة تملج ) يعنى انما أعان على صحة ما ذكره وأوجب قبوله قصد التملج أو التهمك ( قوله وقال الامام المرزوقى ) فى نقل كلام المرزوقى الذى هو قدوة

أى التماثل يقال بينهما شبه  
بالتصريك أى تشابه  
والمراد ههنا ما به التشابه  
أعنى وجه التشبه ( من  
نفس التضاد لاشتراك  
الضدين فيه ) أى فى التضاد  
لكون كل منهما مضادا  
للاخر ( ثم ينزل ) التضاد  
( منزلة التناسب بواسطة  
تمليح ) أى اتيان بما فيه  
ملاحظة وطرافة يقال ملج  
الشاعر اذا أتى بشئ ملج  
وقال الامام المرزوقى فى  
قول الحماسى  
انانى من أبى أنس وعيد

التضاد اه عبد الحكيم وأشار بقوله أى من غير ملاحظة أمر الخ الى فائدة الاتيان بلفظ قوله قال معاوية والمراد من غير ملاحظة أمر فى الانتراع والمنزوع منه سوى التضاد فلا ينافى ملاحظة أمر فى غيرهما سواء وهو التزيل اه فتدبر ( قوله أى فاعتبرا لاشتراك الخ ) المناسب كتابة هذا على قوله ثم ينزل الخ ثم المراد تشبيه أحد الاشتراكين بالآخر فى مطلق ترتيب التشبيه على كل وليس المراد ان التضاد جعل وجه شبه ( قوله ثم للترتيب الذكري ) فيه أن الترتيب الذكري انما يكون فيما وجد فيه ما يقضى تأخره من غير اعتبار تأخره فى زمن وليس فى التزيل ما ذكره بعض مشايخنا وجوابه أن التزيل وسيلة والانتراع مقصود وبين الوسيلة والمقصد تفاوت فى الرتبة ( قوله رحمه الله ثم ينزل التضاد الخ ) لاختفاء فى ان الانتراع المذكور بعد التزيل اذ هو بادعاء ان أحدهما عين الآخر ومسمى به وذلك الادعاء بعد التزيل فإنى شرحة للفتح أى بعد انتراع وجه الشبه من التضاد ينزل اتصاف كل من الأمرين بمضادة الآخر أو تضادها أو شبه التضاد منزلة التناسب محل بحث وكذا ما قاله السيد فى حواشئ شرح المفتاح من ان كلمة ثم للتراخي فى الرتبة لان الانتراع موقوف على التزيل فهو متقدم على الانتراع ذاتا ورتبة فالوجه أنه معطوف على اشتراك بتأويل لانه يشترك فهو مقدمة ثانية لتعليل الانتراع يعنى ينتزع وجه الشبه من نفس التضاد لانه يشترك الضدان فى التضاد تحقيقا ثم ينزل التضاد منزلة التناسب فى صفة فيحصل بينهما تماثل وأورد كلمة ثم للتباعدين بينهما فان الاشتراك حقيقى والتزيل ادعائى محض فى الرضى ويعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان فى الاسم معنى الفعل قال الله تعالى فالى الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم وقال تعالى صفات ويقبضن أى يقبضن ويقبضن والمراد بالتضاد التنافى مطلقا اه عبد الحكيم وقوله لان الانتراع الخ لتعليل لكون ما قاله السيد محل بحث أيضا وقوله فالوجه انه معطوف على اشتراك الخ استدل على ذلك بقوله بعد ويعطف الفعل الخ وفيه أن هذه المسئلة مفروضة فى عطف الفعل على الاسم المشبه للفعل وعطف الاسم المشبه للفعل على الفعل كما قال ابن مالك \* واعطف على اسم شبه فعل فعلا \* الخ والمصدر ليس من الاسم المشبه للفعل فالمناسب ان ذلك من قبيل قوله \* وان على اسم خالص فعل عطف \* الخ فيكون ينزل منصوبا بان مضمرة عطفا على اشتراك هذا قال معاوية بمبنى ما قاله عبد الحكيم كله كما هو صريح قوله اذ هو بادعاء الخ أن معنى الانتراع المذكور ان يجعل وجه الشبه ما هو ضد وصف

فما يفهم من أساليب كلام العرب استدلال على أن قصد التخليج واقع في كلامهم حيث بينه المرزوقي في كلام الحماسي بقوله هذا البيت فصدقائه الهزء بابي أنس والتخليج أي الاتيان بشئ ملج يستظرفه السامعون ومعنى سل ذاب والمراد بالضحاك أبو أنس وعبر به دون الضمير بيانا لكي المستهزأ به بتحقيقه وقيل الضحاك اسم ملك سماه به زيادة في التهكم لتضمنه تشبيهه به على وجه الهزء فكأنه قال سل جسمي لغيظ هذا الذي هو كالمالك الفلاني ولا يخفى ما فيه من الهزء ( قوله فسل ) مجهول أي ذاب أو ابتلى بالسل وهو مرض مخصوص وفي بعض النسخ فسل تغبر وعليه سل على زنة المعلوم اه من الفزرى وغيره ( قوله قصد بها الهزء والتخليج ) حيث أتى بالسخرية في قالب ضده من التعظيم وكتب أيضا قوله قصد بها الهزء والتخليج منه يعلم أن أوفى قول المصنف أو أنهم ما نمته خلوا فتجاوز الجمع ولهذا قال في الأطول وقد يجتمعان ثم استشهد بهذا البيت ( قوله صالح للتخليج والتهكم ) أي لكل منهما بل ولهما معا كما مر فقوله الشارح فان كان القصد إلى ملاحظة الخ محل نظر والقصة الصبيحة ثلاثية كذا في الأطول ( قوله والا ) بأن قصد الاستهزاء والسخرية دون الملاحظة والظرافة

المشبه كالجرعة كما سجد كرهه الشارح فقوله بعد التزويل أي تزويل التضاد منزلة التناسب لينزل الضد منزلة الضد وقوله فيحصل بينهما مماثل أي في الوصف المنزل ضده منزلة وهذا المعنى يحتاج إلى ما ذكره من العطف على الاشتراك ومن التأويل بلانه يشترك الخ وهذا التأويل يحتاج إلى تأويل بلانه يعتبر اشتراكهما فيه والا فالظاهر حينئذ إيراد الفاء بدل ثم والكل بعيد جدا عن ظاهر المتن فالحق العطف على ينتزع وان معناه ان يجعل الوجه نفس التضاد يجعله وجهه فهو انتزاع السكينة من جزئي كناية عن جعله آياه وآياه جزئيه وان هذا كله هو المراد لصحته كما سجد مع أنه الظاهر من اللفظ وان الانتزاع ابتداءه قبل التزويل وانهاؤه وتماه والاعتداد به بعده فالخلاف هنا لفظي وملحظه قدس سره الثاني ومراده أن ثم للتدرج في مدارج الارتقاء قوة إلى الأقوى رتبة كما في قوله

ان من ساد ثم ساد أبوه \* ثم قد ساد قبل ذلك جده

فصح كل مانق له وبطل كل مانق له كما سجد بطل مانق له من كلام الشارح هنا اه وقوله فالظاهر حينئذ إيراد الفاء إلى آخره انظر ما وجه ذلك وقوله ان يجعل الوجه أي وجه الشبه والمراد الوجه العام السكينة وقوله نفس التضاد نفسه لا هو مع شئ آخر والمراد يجعله التضاد اعتبارا تحققة فيه كما يفيد قوله بعد آياه جزئيه وقوله يجعل وجهها أي بسبب جعل التضاد وجهها من أوجه الشبه وقوله من جزئي هو هنا التضاد وقوله عن جعله آياه أي جعله تحققيه وقوله وآياه جزئيه أي جعله من جزئيه كذلك الجزئي جزئيا لذلك السكينة يجعل الجزئي وجهها من أوجه الشبه بعد أن لم يكن كذلك وقوله لصحته الخ سياتي ما فيه وقوله فالخلاف هنا أي في تقدم الانتزاع وتأخره وقوله الثاني أي انتهاؤه ( قوله استدلال على ان قصد التخليج الخ ) فيه ان مقصود الشارح الاستدلال على ان التخليج هو الاتيان بما فيه ملاحظة ونظرا فخلافا لما وقع للعلامة الشيرازي في شرح المفتاح من أن التخليج هو أن يشار في فخوى الكلام إلى قصة أو مثل أو شعر نادر اه فقوله المرزوقي قد قصد بها الهزء والتخليج يفيد ما قاله الشارح اذ ليس فيها إشارة إلى مثل أو قصة أو شعر ( قوله بيانا لكي المستهزأ به ) أي انه قد بين السكينة وهي أبو أنس بالضحاك لان الضحاك أشهر من أبو أنس

فسل لغيظه الضحاك  
جسمي  
ان قائل هذه الابيات قد  
قصد بها الهزء والتخليج وأما  
الإشارة إلى قصة أو مثل  
أو شعر فأنما هو التخليج  
بتقديم اللام على الميم  
وسبب ذكوره في الخاتمة  
والتسوية بينهما إنما وقعت  
من جهة العلامة الشيرازي  
رحمه الله تعالى وهو سهو  
( أو تهكم ) أي سخرية  
واستهزاء ( فيقال للجبان  
ما أشبهه بالأسد ولببحيل  
هو حاتم ) كل من المثالين  
صالح للتخليج والتهكم وأنما  
يفرق بينهما بحسب المقام  
فان كان القصد إلى ملاحظة  
ونظرة دون استهزاء  
وسخرية باحد فقلج والا  
فتهكم وقد سبق إلى بعض

وان كانا حاصلين أو قصد الجميع هذا هو ظاهر عبارته والاولى قصره على الصورة الاولى فقط  
ليتأني ما تقدم من صحة الجمع بين التلميح والتهم فتدبر ( قوله نظرا الى ظاهر اللفظ ) يعني قول  
المصنف لا شراك الضدين فيه كما يصرح به كلام المطول ( قوله باعتبار الوصفين ) أي لا باعتبار  
حقيقتي الموصوفين ( قوله لا يكون هذا الخ ) ولا حاجة حينئذ الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب  
بل لا معنى له أصلا وأيضا وجه الشبه حينئذ نفس التضاد لا ما ينزع منه كذا في الأطول وكتب أيضا  
ما نصه قال في الأطول ولعل المقصود في أمثال هو حاتم للبخل أنه في جانب الضد نهاية كما أن حاتم  
نهاية في الجانب الآخر والتلميح في أنه كمال بخله في صورة كمال الكرم والتهم في أنه مبالغ في كمال  
بخله مع ارادة أنه مبالغ في كرمه ( قوله كما اذا قلنا الخ ) تنظير ( قوله ومعلوم الخ ) وجه آخر في  
رد ما سبق الى بعض الاوهام حاصله أن وجه التشبيه يصح التصريح به والتضاد لا يصح التصريح  
به في قولك تلميعا أو تهمكا للجبان هو الاسد اذ لو قلت في التضاد لخرجت عن مقام التلميح والتهم وانما

الاهام نظرا الى ظاهر  
اللفظ أن وجه الشبه في  
قولنا للجبان هو أسد  
وللبخيل هو حاتم هو  
التضاد المشترك بين  
الطرفين باعتبار الوصفين  
المتضادين وفيه نظر لانا  
اذا قلنا لجبان كالاسد في  
التضاد أي في كون كل  
منهما مضادا للآخر لا  
يكون هذا من التلميح  
والتهم في شيء كما اذا قلنا  
السواد كالبياض في  
الاونية أو في التقابل  
ومعلوم أنا اذا أردنا  
التصريح بوجه الشبه  
في قولنا للجبان هو أسد  
تلميعا أو تهمكا لم يتأت لنا الا  
أن نقول في الشجاعة  
لكن الحاصل في الجبان  
انما هو ضد الشجاعة  
فنزّلنا تضادها منزلة  
التناسب وجعلنا الجبن  
بمنزلة الشجاعة على سبيل

فقول شبنما مراده بالكنى ما كنى به عن الذات لا الكنى الاصطلاحية لان هذا لقب غير ظاهر  
( قوله ليتأني ما تقدم الخ ) اذ لو لم يقصر على الصورة الاولى لسكنت الصورة الثانية من قبيل  
التهم وحينئذ فلا يتأني وجود تلميح مع تهم بخلاف ما لو قصر على الصورة الاولى فانه يتأني ما ذكر  
لان الصورة الثانية حينئذ هي صورة الاجتماع وعلى هذا مقصود الشارح ببيان التلميح المجرد والتهم  
المجرد وعبارته في المطول فان كان الغرض مجرد الملاحظة والظرفية من غير قصد الى استهزاء  
وسخرية فتلحيم والاتهم اه قال عبد الحكيم ان هذا الكلام يدل على عدم اجتماعهما وكلام  
المرزوق يدل على اجتماعهما فيصعب كلام الشارح على ان مقصوده بيان التلميح المجرد والتهم المجرد  
ليظهر تحقق كل منهما بدون الآخر فيظهر الفرق غاية الظهور وعلى هذا كلمة أوفى المتن لمنع  
الخلو فتدبر اه قال معاوية وظاهر قول المطول فان كان الغرض مجرد الملاحظة والظرفية الخ ان  
مراده ببيان التلميح المجرد والتهم الأعم منه ومن الجماع للتلميح فظاهره انما يدل على اجتماعهما نعم  
قول المختصر فان القصد الخ فبديل على عدمه فافهم اه وفيه أن عبارته في المختصر مساوية  
لعبارته في المطول وان زاد في عبارته في المطول لفظة مجرد اذ قوله في المختصر دون استهزاء  
وسخرية يتأني عنهما مستويان في أن ظاهرهما انه أراد ببيان التلميح المجرد والتهم الأعم  
منه ومن الجماع للتلميح فيدل كلامه على الاجتماع ( قوله رحمه الله لا يكون هذا الخ ) هذان  
تفكيك المركب وكالوقف على ويل للمصلين فالتلميح والتهم ليسا مجرد الانزاع يحصل الوجه نفس  
التضاد بل يمع ما بعده من تنزيله منزلة التناسب أي التشابه في وصف جامع معتد به في اعتباره  
والاعتداد به في التشابه كأنه هو والتشابه سواء فهذا كله لا مجرد ذلك اما تلميح أو تهم فصح ظاهر  
المتن وبطل تأويله لاسيما بما هو بعيد عنه جدا اه معاوية وفيه أن اعتبار تنزيل منزلة التناسب الخ  
لا يخرج نحو قولنا زيد كالأسد في تضادهما الجبن والشجاعة عن كونه ذما ظاهرا وباطنا بحيث  
انه لا يشم منه رائحة المدح فكيف يكون تهما وان لو كان مثل هذا الاعتبار يصير الكلام من التلميح  
لما ركز ما شغل على نكتة تلميعا فتفطن ( قوله ولا حاجة حينئذ الى قوله ثم ينزل الخ ) بل ولا  
حاجة لقوله بواسطة تلميح أو تهم بل لا معنى له أصلا ( قوله وجه آخر ) هو لازم لما قبله فالظاهر انه  
من تقته ( قوله رحمه الله لم يتأت لنا الخ ) ان أراد لم يتأت قياسا في التلميح والتهم وبلاغتهما

تقول في مقامهما في الشجاعة وقوله لكن الحاصل الخ دفع لما برد من أن وجه الشبه ما يشترك فيه الطرفان والجبان ليس بشجاع فلا يشترك فكيف صح جعل الشجاعة وجه الشبه وحاصل الدفع أننا نزلنا تضادهما منزلة تناسبهما وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة فالجبان شجاع تنزيلا لاجتماع الاشتراك فاحفظه (قوله وأدانه) أي آلتها والأداة في اللغة الآلة تسمى بها ما يتوسل به إلى التشبيه إما كان أفعلا أو حرفا وقد بعد كل البعد من قال اطلاق أداة التشبيه من خلط العربية بالفلسفة ومن فرغهم تسميتهم الحرف أداة على عكس تسمية المنطقيين أداة السلب بحرف السلب اه أطول (قوله الكافي) حرفا كانت أو اسما والثاني يكون في الضرورة والسعة عند الاخفش والجزولي وبخصه سببوه بالضرورة وتنزيم الكافي إذا دخلت على أن المفتوحة كلمة ما يقال كأن زيدا قائم ولا يقال كان زيدا قائم لئلا يلتبس بكلمة كان اه أطول (قوله وكان) جمعها مع الكافي متابعه لمذهب غير الخليل من أن كان كلمة موضوعة للتشبيه لأن ما في مذهبه من أن كان زيدا أسد في الاصل ان زيدا كاسد غيرت صورة الجملة والمعنى على ما كان والكافي من دواخل الخبر معنى وأن المفتوحة رعاية لدخول الكافي عليها صورة مكسورة بمعنى تكلفات عنهما مندوحة اه أطول (قوله مما يشق من المماثلة والمشابهة) اسما أفعلا ولا يرد أن الفعل ليس في معنى مثل الذي هو اسم لان المراد ما في معناه في الجملة أي ولو بطريق التضمن وكتب أيضا قوله مما يشق الخ فيه قصور لانه لا يشمل نحو وشبه هذا ان عطف قوله وما يؤدي على المماثلة وهو الاقرب فان عطف على ما يشق فلا قصور وقال في الاطول وما في معناه نحو وشبه وأشبه ونحو وادراج مما يشق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناه فيه يحتاج إلى جعل ما في معناه أعم مما في معناه باعتبار المعنى المطابق والتضمن والافلايشمل شبه ونحوه اه (قوله وما يؤدي هذا المعنى) كالمضاهاة والمحاكاة (قوله في نحو الكافي) المراد بنحو الكافي ما لا يدخل الاعلى أحداً كان التشبيه وهو ما يكون الداخلة عليه مجرورا لا غير واحترز به عن نحو كان ويشبهه ويشابه بل عن مماثل فان قولنا

التمليح والمهزء (وأدانه) أي  
أداة التشبيه (الكافي  
وكان) وقد تستعمل عند  
الظن بثبوت الخبر من غير  
قصد إلى التشبيه سواء كان  
الخبر جامداً أو مشتقاً نحو  
كان زيدا أخوك وكأنه  
قدم (ومثل وما في معناه)  
مما يشق من المماثلة  
والمشابهة وما يؤدي هذا  
المعنى (والاصل في نحو  
الكافي)

خمنوع لما عرفت وان أراد لم يتأت سماعاً من البلغاء لان الأبلغ الأرشق والأظهر الالبق فهما  
قصد هم التشبيه في الجرأة مثل الالاق في التضاد ومناسبة الضدية فهذا كله مسلم لكن لا يفيد لامكان  
حمل المتن على بيان القياس المقيس وان كان ظاهراً في الجملة بيان المسوغ وهذا أولى من تأويله  
بما هو بعيد عنه جداً بل متعيبين دونه كما عرفت مع أنه يفيد صحة الأبلغ الأرشق بالاولى والأوفق  
ويؤخذ منه أيضاً صحة أن يراد به النوع البدعي المسمى بالقول بالموجب الممثل له بقوله تعالى والله  
الغزة الآية بعد قوله تعالى يقولون لئن رجعنا إلى المدينة الآية بأن يراد به الرد على من يقول زيد  
كالأسد في شجاعته يعني حقيقة فيقال هو كالأسد في تضادهما بالجبن والشجاعة أي نعم هو كالأسد  
لكن في مضادته لاني شجاعته فهو جبان قولاً بموجب انه كالأسد في الواقع لانه في الواقع كالأسد  
في مضادته بالجبن فهذا غرض آخر غير التلميح والتهم فهذه في ظاهر المتن فائدة اه معاوية وقوله  
خمنوع لما عرفت عرفت ما فيه وقوله ويؤخذ منه أيضاً الخ الظاهر أن هذا غنى عن التنزيل  
فتدبر (قوله وقد بعد الخ) أي لان هذا الاطلاق مجازي مستند للغة (قوله تسميتهم) أي  
الفلاسفة (قوله من ان كان الخ) بيان لمذهب أي الخليل (قوله وان المفتوحة الخ) عطف  
على كان زيدا أسد الخ (قوله مكسورة معنى) خبران المدخولة لمن (قوله تكلفات) اسم

زيد مماثل عمرو ولم يل المائل المشبه به بل المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولذا قيدنا بالجرور بقولنا لا غير  
اذ عمرو في المثال المذكور يجوز نصبه وقال الشارح أراد بنحو الكافي ما يدخل على المفرد  
بخلاف كان ويمائل ويشابه وفيه أن يمائل ويشابه لا يدخل على الجملة بل على المفرد كالكافي  
ومثل الآن يتكافأ به أراد بالمفرد الواحد ويمائل ويشابه ونحوهما تدخل على المتعدد اه أطول  
( قوله أي في الكافي ونحوها ) يريد أن الكلام على طريق الكتابة كما تقرر في قولك مثلك  
لا يدخل لأن في الكلام مقدر اه فزرى ( قوله بخلاف كان الخ ) الاصل في كان أن يليها المشبه  
ويكون المشبه به الخبر وقد يخالف ذلك فيليها المشبه به ويكون خبرها المشبه بنحو كان الاسد زيد  
وفي الافعال وأشباهاها أن يليها المشبه ويكون مفعولها المشبه به وقد يخالف ذلك فيليها المشبه به  
ويكون مفعولها المشبه بنحو يشابه الاسد زيدا ( قوله أو كصيب ) فيعمل من صاب بصوب أي نزل  
ويطلق على المطر وعلى المصاب أيضا اه فزرى ( قوله أو كمثل ذوى ) تقدير ذوى لاقتضاء  
الضمائر في يجعلون أصابعهم في آذانهم مرجعا وتقدير مثل ليناسب المعطوف عليه أعنى كمثل الذي  
استوفدنا ( قوله وقد يليه غيره ) مما يكون له مدخل في المشبه به وذلك اذا كان المشبه به هيئة  
منزعة وذكر بعد الكافي بعض ما تنزع منه الهيئة ولاخفاء في كثرة التقليل باعتبار الاضافة  
اه أطول ( قوله واضرب ) أي بين لهم وصف اه فزرى وقوله مثل أي حال ( قوله كماء )  
أعر به ابن عطية خبر مبتدأ محذوف

أي في الكافي ونحوها  
كلفظ نحو ومثل وشبه  
بخلاف كان وعمائل  
وتشابه ( أن يليه المشبه به )  
لفظا نحو زيد كالاسد أو  
تقدير انحو قوله تعالى أو

كصيب من السماء على تقدير  
أو كمثل ذوى صيب ( وقد  
يليه ) أي نحو الكافي  
( غيره ) أي غير المشبه به  
( نحو واضرب لهم مثل  
الحياة الدنيا كماء أنزلناه )  
الآية اذ ليس المراد تشبيه

ان في قوله لان في مذهبه مؤخرا وفي مذهبه خبرها مقدم ( قوله يريد ان الكلام على طريق  
الكتابة الخ ) عبارة عبد الحكيم قوله أي في الكافي ونحوها لانه اذا كان الاصل في نحو  
الكافي ذلك في الكافي أولى لا بطريق الكتابة كما في قولك مثلك لا يدخل فانه لا يدخل فيه  
النحو كما لا يخفى اه وقوله فانه لا يدخل فيه النحو أي لان معنى مثلك لا يدخل على طريق الكتابة  
أنت لا تدخل فلو كان ما هنا من قبيل الكتابة لكان معناه في الكافي فلا يشمل نحو الكافي كما  
لا يشمل مثلك لا يدخل غير المحاطب وجواز ارادة المعنى الاصل مع المعنى الكفائي لا ينفع لان كلا  
من الكافي ونحوها مقصود لان الثاني تابع في القصد ( قوله لأن في الكلام مقدر ) أي وتقديما  
وتأخيرا والمقدر هو واو العطف والضمير المضاف اليه هذا هو المشهور في نحو ذلك ويحتمل ان  
المعنى لان في الكلام مقدر أي واظهارا بعد الحذف والمقدر هو المعطوف عليه والمعاطف  
( قوله ان يليها المشبه ) وهوتارة يكون فاعلا كمثل زيد الاسد وتارة يكون مفعولا كسببت  
زيدا بالاسد وقوله ويكون مفعولا بها المشبه به أي ولو بواسطة الحرف كالمثال الثاني وقوله  
فيلها المشبه به وتارة يكون فاعلا كمثل المحشى وتارة يكون مفعولا كما شبه الاسد زيد وقوله  
ويكون مفعولا بها المشبه أي ولو بواسطة الحرف كالمثال الذي تركه المحشى والتشبيه في بعض  
الامثلة من التشبيه المقلوب اه شيخنا ( قوله مما يكون له مدخل في المشبه به الخ ) عبارة  
المطول وقد يليه غيره أي وقد يلي نحو الكافي غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مر كبا لم يعبر عنه  
بمفرد ال عليه وانما قلنا ذلك احتراز عن نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها  
كمثل الحمار يحمل أسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد بلي الكافي وهو المثل أعنى  
الحال والقصة العجيبة الشأن ( قوله خبر مبتدأ محذوف ) أي بناء على ان اضرب بمعنى بين متعدد

أى هي ماء واختار أبو حيان أنه في موضع المفعول الثاني لا ضرب أى صبر لهم صفة الحياة الدنيا شبه ماء بناء على أن اضراب مع المثل تعدى لاثنتين والصحيح أنها تعدى لواحد اه يس ( قوله ولا مفرد آخر ) كالنبات ( قوله ووجهها ) عطف تفسير ( قوله ولا حاجة الى تقدير كمثل ماء ) أى حتى يكون المشبه به وبالالكاف تقديرا وعبارته نوهم أن هذا التقدير جائز وان كان مستغنى عنه وقد يقال يلزم عليه أن يكون المشبه به حال الماء فيخالف قوله سابقا بحال النبات وأجيب بأن حال الماء الموصوف بما ذكر يؤول الى حال النبات فلا اشكال من يس وكتب أيضا قوله ولا حاجة الى تقدير الخ عبارة الاطول لا يخفى أنه يمكن رعاية الاصل في جميع ما هو من هذا القبيل بتقدير المثل والحال والشأن لكنهم رأوهم مستغنيين عن الحذف لو أهملوا رعاية هذا الاصل فأهملوه ورأوا أصلا آخر أهم هو عدم الحذف وقد راعونه اذا كان لا بد في المقام من حذف شيء لأنه بعد الوقوع في الحذف لضرورة بهون ارتكابه فيرتكب لأدنى داع ومنه قوله تعالى أو كصيب الآية لأن حذف ذوى ضرورى لرجوع الضائر وحذف المثل لأنه أنسب يجعل المشبه المثل وأشد ملائمة له ولهذا العذر لا يقدمون على التقدير فيما لا تقدير فيه ضروريا اه مع بعض حذف ( قوله ولا حاجة الى تقدير الخ ) فلماذا كان سهوا الكنه انما يتيم ان وافق هذا الزاعم على تعميم قول المصنف أن يليه المشبه به بما يشمل المقدر ولم يخصه بالمفوظ اه يس ( قوله واعتبارها الخ ) أى لفهمها من ذلك المضمون ( قوله وأن هذا مما يلي الكاف الخ ) بهذا عابره قوله ومن زعم الخ ( قوله فعل بنى عنه ) الاولى وقد يذ كر ما يبنى عنه ليتناول أنا عالم أن زيدا أسد وزيدا أسد حقا أو بلا شبهة وكان زيدا أسدا اذا كانت كان للظن اه أطول وكتب أيضا قوله بنى عنه الظاهر بنى به أو بنى اياه في القاموس أنباء اياه وبه فكامة عن متعلقة بالكشف المضمن للانباء اه أطول أقول في شرح الشذور لابن هشام ان الافعال الخمسة حدثت وأنبا ونبا وأخبر وخبر عند تعديها الى مفعولين الثاني بواسطة تعدى بالباء وعن ومثل للتعدية بمن بقوله تعالى ونبتهم عن ضيف ابراهيم وهو يعكز على ما في الاطول ( قوله وادعى كمال المشابهة ) عطف تفسير والمراد ادعى على وجه التيقن ( قوله من معنى التحقيق ) أى التيقن ( قوله والتيقن ) عطف تفسير ( قوله نوع خفاء ) اذ دلالة للعلم والحسبان على التشبيه بل الدال عليه عدم صحة الحمل فان العقل يحكم بأنه لا يمكن هذا

لواحد ( قوله أى هي ماء ) لعل الكاف أسقطها النساخ ( قوله كالنبات ) فيه انه لا دليل على تقدير النبات بل لاصحة لتقديره فالمناسب أن يقول كلفظ مثل قاله بعض مشايخنا ولا يخفى ما فيه ( قوله وأجيب بأن حال الخ ) في عبد الحكيم الحق انه لا يمكن تقدير المثل في كفاء لان لفظ المثل انما يدخل على ما هو العمدة في تشبيه الهيئة بالهيئة ليصح أن يقال شبه حاله بحال كذا وفيما نحن فيه شبه حال الدنيا بحال النبات لا بحال الماء فتدبر ( قوله لا يخفى انه يمكن رعاية الاصل ) أى الذى هو دخول نحو الكاف على المشبه به لفظا أو تقديرا ( قوله فيرتكب لأدنى داع ) لا يرد عليه ما في معنى اللبيب في بيان مقدار المحذوف انه ينبغي تقليده ما يمكن ليقبل مخالفة الاصل لان ما هنا الداع ( قوله ان وافق هذا الزاعم على تعميم الخ ) التعميم هو ما يؤخذ من الايضاح والكشاف كما أتاده في المطول ( قوله أو بنى اياه ) لعل المناسب ينسبه لوجوب الوصل هنا والفصل في عبارة القاموس لوجود ضمير بن في رتبة واحدة قال ابن مالك \* وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا \* قاله بعض مشايخنا ( قوله عطف تفسير )

حال الدنيا بالماء ولا يفرد آخر يفحل تقديره بل المراد تشبيه حالها في فضايرها ووجهها وما يتبعها من الهلاك بحال النبات الحاصل من الماء يكون أخضر ناضرا ثم يبس فتطيره الرياح كان لم يكن ولا حاجة الى تقدير كمثل ماء لان المعبر هي الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكافي واعتبارها مستغن عن هذا التقدير ومن زعم أن التقدير كمثل ماء وأن هذا مما يلي الكافي غير المشبه به بناء على أنه محذوف فقد سها سها ويثنا لان المشبه به الذى يلي الكاف قد يكون ملفوظا به وقد يكون محذوفاً على ما صرح به في الايضاح ( وقد يذ كر فعل بنى عنه ) أى عن التشبيه ( كما في قولهم علمت زيدا أسدا ان قرب ) التشبيه وادعى كمال المشابهة لما في علمت من معنى التحقيق ( وحسبت ) زيدا أسدا ( ان بعد ) التشبيه لما في الحسبان من الاشعار بعدم التحقيق والتيقن وفي كون مثل هذه الافعال منبثا عن التشبيه نوع خفاء

ضائر



والاظهر أن الفعل ينبيء

عن حال التشبيه في القرب  
والبعد ( والغرض منه ) أى  
من التشبيه ( في الاغلب  
يعود الى المشبه وهو ) أى  
الغرض العائد الى المشبه  
( بيان امكانه ) أى المشبه  
يعنى أن المشبه أمر يمكن  
الوجود وذلك اذا كان  
أمر غير بيا يمكن أن  
يخالف فيه و يدعى امتناعه  
( كما فى قوله )

فان تحقق الانام وأنت منهم  
فان المسك بعض دم  
الغزال )

فانه لما دعى أن الممدوح  
فاق الناس حتى صار أصلا

برأسه وجنسا بنفسه  
وكان هذا فى الظاهر  
كالممتنع اخرج لهذه  
الدعوى وبين امكانها  
بان شبه هذه الحال بحال  
المسك الذى هو من الدماء  
ثم انه لا يعد من الدماء لما  
فيه من الاوصاف الشريفة  
التي لا توجد فى الدم وهذا  
التشبيه ضمنى ومكنى عنه  
لا صريح ( أو حاله ) عطف  
على امكانه أى بيان حال  
المشبه بانه على أى وصف  
من الاوصاف ( كما فى  
تشبيه نوب باخر فى  
السواد ) اذا علم السامع  
لون المشبه به دون المشبه  
( أو مقدارها ) أى بيان

الحل بتحقيقا وان لم يكن فعل ( قوله والاظهر أن الفعل الخ ) قال فى الاطول هذا هو المراد كما هو  
المتبادر من قولنا أنبا فلان عن فلان اذا المتبادر منه أنه أظهر حاله من أحواله لانه أفادة تصويره  
لا سماع قوله ان قرب وقوله ان بعد ( قوله فى الاغلب ) انما قال ذلك لماسيأتى من أنه قد  
يعود الى المشبه به \* فان قلت فبما سيأتى ما يدل على أنه قليل وقوله فى الاغلب يدل على أنه غالب  
\* قلت القلة بالاضافة لاتفاق الغلبة اه أطول ( قوله ببيان امكانه ) أو وجوده أو امتناعه أو  
وقوعه فالاقصر على بيان الامكان من ضيق البيان اه أطول ( قوله وذلك ) أى الغرض  
المذكور وقوله اذا كان أى المشبه ( قوله كما فى قوله ) أى كبيان امكان المشبه فى قوله ( قوله  
وأنت منهم ) أى بحسب الاصل فلا ينافى دعوى صيرورته جنسا برأسه ( قوله فان المسك الخ )  
ليس هو جواب الشرط بل علة الجواب المحذوف المقامة هى مقامه تقديره فلا استبعاد فيه وكتب  
أيضا مانعه وقد فاقه فحالك كحال المسك ( قوله فانه ) أى الشاعر ( قوله فى الظاهر ) أى  
بادى الرأى قبل النظر فى الادلة والالتفات الى النظائر وقوله كالممتنع الظاهر أنه يعنى عن  
الكاف قوله فى الظاهر ( قوله اخرج لهذه الدعوى ) أى لهذا المدعى بدليل قوله وبين امكانها  
( قوله وبين امكانها ) قال فى الاطول الانسب بمقام المدح الاحتجاج لما يبين الوقوع اذا الامكان  
كثيرا ما يعرى عن الوقوع ( قوله بان شبه هذه الحال الخ ) فهو تشبيه مركب بمركب ( قوله  
وهذا التشبيه ضمنى ) اذ هو مدلول عليه باللازم وقوله ومكنى عنه لانه ذكر لازم التشبيه وهو

أى لقرب وقال شبنغا هو كالتعليل ( قوله هذا هو المراد كما هو المتبادر الخ ) لا يخفى أنه وان  
تبادر فبادكره لا يتبادر هنا ( قوله رحمه الله والغرض الخ ) قدم الغرض على بيان أحوال  
التشبيه لكونه أهم ولما كان التشبيه بمنزلة القياس فى ابتداء شئ على آخر كان الوجه أن يكون  
الغرض منه عائدا الى المشبه الذى هو كالمقيس ولذلك كان عوده اليه أغلب كذا فى شرح  
المفتاح الشريفي والأظهر أن يقال ان المقصود من التشبيه بيان حال المشبه فيكون الغرض  
منه عائدا اليه اه عبد الحكيم ( قوله لماسيأتى ) أى فى كلام المصنف حيث قال بعد وقد يعود  
الى المشبه به وهو ضربان ( قوله رحمه الله ببيان امكانه ) أى امكانه الوقوعى اه عبد الحكيم  
( قوله أو وجوده ) لعل المراد به استقرار وجوده ليغابر قوله بعد أو وقوعه أو بحمل الوجود  
على الوجود فى الآن والوقوع على الوجود فى الماضى أو المستقبل ولا يخفى ما فى ذلك من التكلف  
ثم رأيت عبارة الأطول أو وجوده بالباء وهى ظاهرة ( قوله رحمه الله و يدعى امتناعه ) أى  
امتناعه الوقوعى اه عبد الحكيم ( قوله رحمه الله حتى صار أصلا برأسه ) أى كأنه أصل  
برأسه فلذا قال كالممتنع والافكونه أصلا برأسه ممتنع اه عبد الحكيم ( قوله الظاهر أنه يعنى  
عن الكافى الخ ) فديقال لا اغناء لأن غاية ما فى الباب أنه قبل النظر فى الادلة والنظائر يستبعد  
الامكان الوقوعى فليس ممتنعا أى مجزوما بامتناعه عنده فى الظاهر بل كالممتنع أى انه قريب منه  
وبدل لما قلنا مسبق عن عبد الحكيم ( قوله أى لهذا المدعى ) أى وليس المراد بالدعوى المعنى  
المصدرى ( قوله الانسب بمقام المدح الخ ) اعترض على المصنف والشارح بأن الاولى حمل  
البيت على بيان الوقوع بالفعل لاعلى بيان الامكان وهو مدفوع بما سبق عن عبد الحكيم  
( قوله رحمه الله بحال المسك ) أى بجامع الترفع والخروج عن الجنس والكون أصلا برأس

وجه الشبه أى التفوق على الامثال فاذا كر التشبيه صريحاً بل كناية بذكر لازمه اه سيرامى  
 وقوله أى التفوق أى المأخوذ من قوله فان تفق الانام وقوله فان المسك بعض دم الغزال أى وقد  
 فاقه ( قوله كافي تشبيهاً الخ ) أى كبيان الحال فى تشبيه الخ قال فى الاطول وبتجه أنه هل البليغ  
 يختار التشبيه على الاخبار عنه بالسواد فان هذا أسود وأوضح وأخصر من هذا كهذا فى السواد  
 ويمكن أن يقال فى التشبيه استفاد خصوصية السواد ولاستفاد فى الاخبار ولا يدخل ههنا فى  
 بيان المقدار لان بيان المقدار مسبق بمعرفة الحال وبيان اللون من أول الامر مثلاً وان كان على  
 وجه يتضمن معرفة المقدار لا يعد من بيان المقدار وفى كلام السيد السندى فى شرحه للفتح اشعار  
 بذلك اه ( قوله أى بيان مقدار الخ ) أى مرتبة فى القوة الخ ( قوله أى تقرير حال الخ )  
 قال فى الاطول لا يفتى أنه يصح أن يكون لتقرير الامكان أو تقرير مقدار الحال فلا فيدان يجعل  
 ضمير تقريرها الى المذكورات ويفسر قوله أو تقريرها بتقرير شئ منها اه ( قوله وتقوية شأنه )  
 عطف تفسير ( قوله على طائل ) أى فائدة من الطول بالفتح وهو الفضل وعلى زائدة وطائل  
 فاعل يحصل أو ليست زائدة ويحصل مضمن معنى يطلع والفاعل ضمير يعود على من كذا فى  
 الفترى وقوله وعلى زائدة كافي قوله

ان الكريم وأبيك يعقل • ان لم يجد يوماً على من يتكل

( قوله بمن رقم على الماء ) وقيد المفتاح الرقم بكونه فى حضور المخاطب اذا التقرير رفيه أقوى لاعانة  
 المشاهدة فى ذلك كما لا يفتى ولك أن تستفيدة من صيغة الحال فى عبارة المصنف اه أطول

وجنساً بالنفس فهذا التشبيه بين وينج الامكان الوقوعى وعدم الغرابة والمعنى ان تفقهه وأنت  
 منهم فذلك ممكن واقع غير غريب لا ينكر ولا يستنكر فان المسك بعض دم الغزال أى وقد  
 فاق الدماء وخرج عنها فلا يعد منها خالك كحاله فى ذلك أى وهو ممكن واقع غير غريب ولا منكر  
 فحالك أيضاً كذلك فى ذلك اه معاوية ( قوله أى التفوق على الامثال ) أى تفوق الممدوح  
 على أقرانه وتفوق المسك على الدماء وما يوجهه ظاهر العبارة من أن وجه الشبه مفرد غير مراد  
 ( قوله وقوله فان المسك الخ ) هو بالجر عطف على مدخول من صلة المأخوذ ( قوله هل البليغ  
 يختار الخ ) استفهام انكارى وقوله فان هذا الخ تعليل لقوله بوجه الخ فهو اعتراض وجوابه  
 ما ذكره بقوله ويمكن الخ قاله بعض مشايخنا ويحتمل أنه استفهام حقيقى جوابه قوله ويمكن الخ  
 ( قوله تستفاد خصوصية السواد ) أى من المقدار فانه متى قيل هذا الثوب كهذا الثوب فى  
 السواد علم مقدار السواد زيادة على أصله وفيه نظر ظاهر فان الاغلب كون المشبه به أتم فى وجه  
 الشبه وحينئذ لا تستفاد خصوصية المذكورة ( قوله ولا يدخل ههنا ) أى باستفاد خصوصية  
 التى هى المقدار ( قوله مسبق الخ ) أى شرط بيان المقدار عندهم ذلك كما أفاد ذلك قوله بعد  
 وبيان اللون الخ ( قوله شئ منها ) أى هذه الثلاثة اجتماعاً وانفراداً ( قوله رحمه الله من لا  
 يحصل الخ ) أى لا يفتى لأجل سعيه على طائل فعلى صلة يحصل كذا استفاد من الاساس حيث  
 قال حصل عليه من حتى كذا أى بقى منه وحصلت منه على شئ ومضى الكرام فحصلت بعدهم على  
 ناس لثام اه وقيل ان جعلت ملحقه بالافعال الناقصة فقوله على طائل خبره أى يكون من  
 سعيه على طائل وان لم يجعل فهو حال اه عبد الحكيم ( قوله ولك أن تستفيدة من صيغة الحال )

مقدار حال المشبه فى القوة  
 والضعف والزيادة  
 والنقصان ( كافي تشبيهه )  
 أى تشبيه الثوب الاسود  
 ( بالغراب فى شدته ) أى  
 شدة السواد ( أو تقريرها )  
 مرفوع عطف على بيان  
 امكانه أى تقرير حال  
 المشبه فى نفس السامع  
 وتقوية شأنه ( كافي تشبيهه  
 من لا يحصل من سعيه على  
 طائل بمن رقم على الماء )

( قوله تجدد ) أى تعلم ( قوله من تقر بعدم الفائدة ) ربما يفيد أن الوجه هنا عدم الفائدة وليس كذلك بدليل ما يأتي عند قوله أو مقيدان بل الوجه هو التسوية بين الفعل وعدمه في عدم الفائدة ففيها هنا تسامح تأمل ( قوله لان الفكر الخ ) أى الجزم اه يس قال في الاطول وفيه أن هذا المثال لا يختص بتقرير حال غير الحسى بل يشمل تقرير بعض حسابات لا تقر لعدم نفعها كتقرير عدم نفع الرق على الماء اه ( قوله أتم منه بالعقلية ) أى فالتشبيه بالحسابات فيه من تقرير المطلوب ما ليس في غيره ( قوله لتقدم الحسابات الخ ) لان النفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم ثم بعد احساسها للجزئيات بواسطة آلات وتنبهها للمباينتها من المشاركات والمباينات اجمالا يحصل لها علوم كلية هي العقلية اه فترى ( قوله وهذه الاغراض الاربعة ) وكذلك غرض الخاق الناقص بالكامل فقد فات المصنف في ضبط الاغراض وفي بيان مقتضاها وفي ادراجها في تقرير

أى من صيغة المضارع في قوله عن رقم الدال على الحال ولا يخفى ما في استفادة حضور المخاطب من ذلك من البعد ( قوله ربما يفيد أن الوجه هنا عدم الفائدة ) لعل وجهه أن كلامه يفيد أن حال المشبه هو عدم الفائدة وربما يفهم أن حال المشبه هو وجه الشبه وانما قال ربما لان حال المشبه لا يخص وجه الشبه بل الظاهر أنه لا يشمله لان وجه الشبه حال المشبه والمشبه به معا لاحال المشبه على الاطلاق على أن الدليل على أن هذا غيره وما يأتي للشارح عند قول المصنف أو مقيدان حيث قال الشارح هناك فالمشبه هو الساعى المقيب بان لا يحصل من سعيه على شئ والمشبه به هو الرقم المقيد بكون رقه على الماء لان وجه الشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه ( قوله قال في الاطول وفيه الخ ) عبارة الاطول مع كلام المصنف كما في تشبيهه من لا يحصل من سعيه أى قصده أو عمله أو كسبه على طائل أى فضل أو غنى أو سعة عن رقم من باب ينصر أى يكتب أو يخط على الماء ثم قال الشارح وتبعه السيد رحمه الله في تقرير التقرير انك تجدد فيه من تقر بعدم الفائدة وتقوية شأنه بالانجده في غيره لان الفكر بالحسابات أتم منه في العقلية لتقدم الحس وفرط الالف بها وفيه أن هذا المثال الى آخر ما نقله عنها ومحصل قوله وفيه أن هذا المثال الخ أن تعليل الشارح لا يظهر الا اذا أريد بالسعى في المثال السعى المعنوى كالتفكرات في أمور لا تغيد وتديرات أمور لا تنفع ولا يظهر اذا أريد بالسعى ما يشمل السعى الحسى كالكتابة بالمداد الاحمر في قرطاس أحمر فان الكتابة بالاحمر في الاحمر لا يظهر لها أثر مع أن هذا هو المراد من المثال اذ لا يختص بالسعى المعنوى فكان الاولى أن يزيد في التعليل ولان الحسابات قد يكون بعضها أقوى ظهورا من بعض ولا شك أن عدم ظهور الفائدة في الرقم على الماء أقوى ظهورا منه في الكتابة المذكورة ( قوله لا يختص بتقرير حال غير الحسى ) أى تقرير حال غير الحال الحسى ولو قال بتقرير حال غير حسية لسكان أوضح ( قوله رحمه الله تعالى لان الفكر بالحسابات الخ ) قال عبد الحكيم أشار بذلك الى أن التشبيه للتقرير أصله أن يكون تشبيها بالمحسوس وبالمعقول يكون بتزليل المعقول منزلة المحسوس ( قوله وكذلك غرض الخاق الناقص بالكامل ) كما في تشبيه الرجل البليد بالحجر وفيه أن الخاق هو عين هذا التشبيه فكيف بعد غرضه وقيده ان الخاق ناقص بكامل مفهوم آخر غير مفهوم التشبيه فقد يكون الاول غرض من الثاني ( قوله وفي بيان مقتضاها ) أى المشار اليه بقوله وهذه

فانك تجدد فيه من تقرير  
عدم الفائدة وتقوية شأنه  
مالاتجده في غيره لان  
الفكر بالحسابات أتم منه  
بالعقلية لتقدم الحسابات  
وفرط إلف النفس بها  
( وهذه ) الاغراض  
( الاربعة ) تقتضى أن  
يكون وجه الشبه في

الحال لأن الحاق الناقص بالكامل يستلزمه تكلف ومخالفة لما في المفتاح حيث جعله مقابلاً له اه أطول ( قوله وهو به أشهر ) أى عند السامع وان لم يكن أشهر في الواقع وكتب أيضاً قوله أشهر الشهرة ووضح الامر فتعلم الناس به وهذه الأغراض لا تطلب إلا أن يكون المخاطب أعلم بحال المشبه به بل بيان الامكان والحال والمقدار لا يقتضى علم المخاطب بوجه الشبه في المشبه حتى يصح صيغة التفضيل بل يجب في بيان الحال أن يكون المخاطب جاهلاً بالمشبه وكذا في بيان الامكان والمقدار اه أطول ( قوله أى وأن يكون المشبه به الخ ) فيه إشارة الى أن وهو عطف على اسم يكون وأشهر عطف على خبرها ( قوله وأعرف ) تفسير لأشهر ( قوله ظاهر هذه العبارة الخ ) قال السيد أى ظاهرها يقتضى ذلك ولكن المقصود منها أن مجموعها يقتضى ذلك على

الأغراض والظاهر أن مقتضى ذلك الأتمية فقط ( قوله يستلزمه ) أى يستلزم تقرير الحال ( قوله أى عند السامع الخ ) هذا إشارة للجواب عما يأتي عن الأطول ( قوله الشهرة ووضح الامر الخ ) محصله أن في الكلام اعتراضات ثلاثة الأول أن الشهرة معناها ووضح الامر فتعلم الناس به وهذه الأغراض لا تقتضى الشهرة بهذا المعنى انما تقتضى كون المخاطب أعلم سواء كان غيره أعلم أم لا فالمدار على المخاطب الثاني أن أفعال التفضيل يقتضى علم المخاطب بوجه الشبه في المشبه مع أنه لا يشترط العلم في بيان الامكان والحال والمقدار الثالث أن ما لو سلمنا أن أفعال التفضيل انما يقتضى العلم في المقابل ولو في بعض الاوقات برداً أنه لا بد من الجهالة دائماً في وجه الشبه في بيان الحال والامكان والمقدار فليس في وجه الشبه علم بالنسبة للمشبه ولا في بعض الاوقات والاعتراض الأول أجاب عنه الشارح بأن المراد بالشهرة الاعرفية والمراد الاعرفية عند المخاطب كما أشار له المحشى والاعتراض الثاني والثالث سبباً على أن المراد الشهرة قبل التشبيه ولك أن تريد الشهرة ولو احصاه من التشبيه ولا شك أن وجه الشبه في المشبه صار مشهوراً عند المخاطب بعد التشبيه أما وجه الشبه في المشبه به فهو مشهور قبل التشبيه وبعده فلذلك كان أشهر فيه فغنى قول المصنف وهو به أشهر أن يكون المشبه به بوجه الشبه أقدم معروفة اذ معرفته سابقة على التشبيه بخلاف معرفة المشبه بوجه الشبه فانها لا تحصل الا من التشبيه فاندفع الاعتراض الثاني والثالث اه شغبنا ولك أن تجعل الاعتراض الثاني والثالث واحداً وبعده ذلك لا يخفى ما في كلامه من الضعف ( قوله جاهلاً بالمشبه ) أى بحال المشبه ( قوله رحمه الله أى وأن يكون المشبه به الخ ) إشارة الى أن قوله هو به معطوف على وجه الشبه وأشهر على أتم والضمير المرفوع راجع الى المشبه به ولذا أبرزه وليس جملة من المبتدأ والخبر واقعة موقع الحال اذ المقصود أن هذه الأغراض تقتضى الامرين لأنها تقتضى الأتمية في حال كونه أشهر والمراد الأتمية والأشهرية عند المخاطب بالتشبيه وفي عطف أعرف على أشهر إشارة الى أن الأشهرية كتابة عن الاعرفية ومعنى الاعرف الأشد معرفة كما في شرحه للمفتاح أى ان كان المشبه معروفاً بوجه الشبه لا بد أن يكون المشبه به أشد معرفة منه اه عبد الحكيم ويعلم ما فيه مما يأتي الآن ( قوله رحمه الله لكن التحقيق الخ ) أى فالمراد أن مجموع الأغراض يقتضى مجموع الامرين وان اختلف البعض ببعض الأغراض اه عبد الحكيم لكن التحقيق أن بيان الامكان والحال والمقدار تقتضى الجهالة بوجه الشبه في المشبه والمعرفة في المشبه به ولا تقتضى أتمية المشبه به فيه بل بيان المقدار مقتضى المساواة فيه وأن التقرير

المشبه به أتم وهو به أشهر) أى وأن يكون المشبه به بوجه الشبه أشهر وأعرف ظاهر هذه العبارة أن كلا من الاربعة يقتضى الأتمية والأشهرية لكن التحقيق أن بيان الامكان وبيان الحال لا يقتضيان الا الأشهرية

التفصيل المذكور في الشرح ( قوله أن يكون المشبه به على حد الخ ) أي وأن يكون أشهر ولو  
 صرح به لكان أحسن لمتضح قوله ليعين مقدار المشبه كل الأضاح وليوافق صنيعه هنا صنيع  
 ما قبله وصنيع ما بعده فافهم ( قوله وأما تقرير الحال فيقتضى الأمرين جميعاً ) قال في الأطول في  
 اقتضاء التقرر بالأمرين نظر اد في تشبيه المعقول بالمحسوس تقرر بحال المعقول لأن الف النفس  
 بالمحسوس أكثر وإن لم يكن المحسوس أتم في وجه الشبه وقد بالغ فيه سابقاً كل المبالغة الآن يراد  
 بالافتضاء اقتضاء أولوية وفي عبارته ارشاد إليه اه ( قوله لأن النفس إلى قوله أجدر ) يدل  
 على عدم توقف التقرر على الأتمية والاشهرية بخلاف ما يدل عليه قوله وأما تقرير الحال فيقتضى  
 الأمرين جميعاً من توقفه عليهما اللهم إلا أن يتسامح في ذكر الافتضاء أو بصرف أفعال التفضيل عن  
 ظاهره فلي تأمل ( قوله بمقابلة الظبي ) أي التي سوادها مستحسن طبعاً وكتب أيضاً قوله بمقابلة  
 الظبي المقابلة شعبة العين التي تجمع السواد والبياض أو هي السواد والبياض أو الحدفة والمراد  
 هنا المعنى الأول وصحة التشبيه مبنية على ما نقله الشارح عن الأصمعي في بحث الاطناب في شرح قوله  
 \* كأن عيون الوحش حول خبائنا \* أن عين الظبي والبقر الوحشيين إنما يظهر فيه البياض  
 والسواد بعد الموت وأما حال الحياة فعيونهم سود كلها اه أطول ( قوله بسلحة ) أي عنزة  
 وقوله جامدة أي لا طراوة فيها ( قوله أو استطرفه ) بالطاء المهملة ( قوله حديثاً يدعى ) تفسير  
 طريقاً بالطاء المهملة ( قوله كما في تشبيه فحم الخ ) وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من وجود نبي  
 مضطرب مائل للحمرة في وسط نبي أسود مضطرب وبما ازداد به استطرف المشبه هنا كونه شيئاً  
 نافعاً محتقراً أظهر في صورة نبي رفيع لأنصل إليه الأثمان ( قوله جرموقد ) في القاموس

لا يقتضى أن يكون المشبه به أتم ولا أشهر بوجه الشبه من المشبه كما في تشبيه معقول بمحسوس فتدبر  
 فان عبارة المصنف تحتاج لمزيد تكلف في تزييلها على ما ذكر ( قوله رحمه الله ليصح القياس )  
 هذا لا يدخله في التعليل وإنما ذكر تمهيداً لقوله ويتم الاحتجاج فان تمام الاحتجاج إنما هو  
 بطريق القياس عليه والمقصود أنه إذا كان المشبه به أعرف بوجه الشبه من المشبه كان جعله  
 مثله في وجه الشبه دليلاً على إمكان وجود المشبه لكونه مشاركاً فيه لما هو موجوداً أما إذا كان في  
 مرتبة المشبه في الخفاء والاستبعاد لم يكن التشبيه به مزيلاً بالاستبعاد وجود المشبه اه عبد الحكيم  
 وكذلك هو تمهيد لم الحال كما يعلم منه وفي قوله والمقصود الخ المفيد أن المشبه معروف بوجه الشبه  
 ما لا يخفى مع كونه منافياً لقوله كان جعله الخ المفيد أنه غير معروف للمخاطب بوجه الشبه وجعل  
 أفعال التفضيل على غير بابه وإن كان هو الملائم لقوله بعداً أما إذا كان الخ لا يناسب صنيع المصنف  
 ولما تقدم عنه من تفسيره بالأشد فتدبر ( قوله وقد بالغ فيه الخ ) أي قد بالغ الشارح في ذلك حيث  
 قال فيما سبق لأن الفكر بالحسيات الخ ( قوله وفي عبارته ارشاد إليه ) أي حيث قال أميل  
 وأجدر فغير بأفعال التفضيل وظاهره تسليم اقتضاء الأشهرية وقد يقال إذا كان المشبه به أتم في  
 وجه الشبه كان التشبيه مفيداً لتقرر المشبه وإن كان في الشهرة سواء فالخق أن تقرير الحال  
 يقتضى أحداً الأمرين اقتضاء وجوب يقتضيهما، عا اقتضاء أولوية بل لا يقتضى شيئاً من ذلك في  
 تشبيه المعقول بالمحسوس ( قوله الآن يتسامح في ذكر الافتضاء ) أي فبراد منه الأولوية كما  
 سبق عن الأطول ( قوله أو بصرف أفعال التفضيل عن ظاهره ) فيكون على غير بابه

ليصح القياس ويتم  
 الاحتجاج في الأول  
 ويعلم الحال في الثاني وكذا  
 بيان المقدار لا يقتضى  
 الأتمية بل يقتضى أن  
 يكون المشبه به على حد  
 مقدار المشبه لأز يد ولا  
 أنقص ليعين مقدار  
 المشبه على ما هو عليه وأما  
 تقررير الحال فيقتضى  
 الأمرين جميعاً لأن النفس  
 إلى الأتم والأشهر أميل  
 فالتشبيه به بزيادة التقررير  
 والتقوية أجدر ( وتزيينه )  
 مرفوع عطفاً على بيان  
 إمكانه أي تزيين المشبه  
 في عين السامع ( كما في  
 تشبيه وجه أسود بمقابلة  
 الظبي أو تشويهه ) أي  
 تقيحه ( كما في تشبيه وجه  
 مجدور بسلحة جامدة قد  
 تقرتها الديكة ) جمع ديك  
 ( أو استطرفه ) أي عد  
 المشبه طريقاً حديثاً  
 يدعى ( كما في تشبيه فحم  
 فيه جرموقد بغير من  
 المسك موجه الذهب  
 لإبرازه )

الجرّة النار المتقدّة فلا حاجة الى قوله موفد اه أطول ( قوله أى انما استطرف الخ ) جعل  
قوله لا برازه متعلقا بمخدوف ( قوله لا براز المشبه في صورة الممتنع الخ ) أى مع كونه مبتدلا  
وكتب أيضا مانصه أى في وصفه حيث أخفقه به قال في الاطول ولا يخفى أنه فات القوم من وجوه  
الاستطراف ابراز الشئ في صورة الممتنع عقلا وكأنهم لم يلتفتوا اليه لعدم وقوعه في كلام البلغاء  
اه ( قوله وان كان ممكنا عقلا ) لا يمكن ذوبان المسك مع كثرته جدا حتى يعدّ بحرا ( قوله  
وللاستطراف ) أى المطلق لا خصوص الاستطراف في المثال المذكور ولهذا لم يأت بالضمير لتبادر  
الذهن منه الى الاستطراف في المثال اه أطول ( قوله اما مطلقا ) أى عند حضور المشبه في  
الذهن أو عند عدمه ( قوله كما مر في تشبيهه فحم الخ ) منه يعلم أن الاستطراف في هذا التشبيه له  
جهتان ابرازه في صورة الممتنع و ابرازه في صورة النادر الحضور اذ لا منافاة بين الجهتين كما لا  
يخفى اه يس ( قوله واما عند حضور المشبه ) أى لا مطلقا لكون المشبه به مشاهدا معتادا  
لا ممتنعا ولكن موطنه غير موطن المشبه لكون كل منهما من واد غير وادى الآخر فيبعد  
حضور أحدهما عند حضور الآخر ( قوله ولا زوردية ) كسر الزاى هو الظاهر الثابت في نسخ  
رواية المفتاح كذا ذكره السيد السند في شرحه اه أطول وفي الحفيد حكاية الفتح بقيل  
وكتب أيضا مانصه أى رب أزهار من البنفسج لازوردية نسبة الى الحجر المعروف لكونها بلونه  
( قوله بزرقها ) اذا كانت الزرقه راجحة على الجرّة عند القائل وفي التعبير عن البنفسج  
بلازوردية نوع اشعار اليه كان الباء في قوله بزرقها للسببية واذا كانت مرجوحة فالباء بمعنى مع  
وكان البيت تعجيبا من تكبرها اه أطول ( قوله بين الرياض ) حال من فاعل زهو وكتب  
أيضا قوله بين الرياض لا يبعد أن يقصد به معنى علانية بمعنى زهو علانية لا على وجه الخفاء اه أطول  
( قوله على جر اليواقيت ) أى الازهار الحمر التي كالاليواقيت ( قوله والشقائق ) عطف خاص  
على عام والجر نعمت للزهار والشقيق ( قوله ضعفن بها ) أى بسبب ثقلها وطول مكثها فوفها  
نزل العظم المعنوى منزلة الجسامة الحسية فأداه في الاطول ( قوله أوائل ) انما قيد بأوائل لأن  
النار متى طال مقامها احمرت وزال عنها الزرقه ولهذا قيد بقوله في أطراف أيضا ولم يقبل في كبريت  
لأن أوائل النار الواقعة في أواسط الكبريت لازرقه فيها اه يس ( قوله لكن يندر حضورها  
عند حضور الخ ) أى لأن البنفسج جرم ندى ونور رياضى فلا يخطر معه الاما هو من جنسه دون  
النار لاسباب في أطراف الكبريت فانها جرم حار يابس ديارى فينبغي ما غاية البعد ( قوله عناق )

والاقتضاء باق على حقيقته وفيه نظر فان التقرير لا يقتضى الامر من اقتضاء وجوب ( قوله وكتب  
أيضا مانصه ) أى في وصفه تفسير الصورة ( قوله لا يمكن ذوبان المسك الخ ) أى وامكان ذوبان  
الذهب ويجعل فيه ويكون موجاله ( قوله اذ لا منافاة بين الجهتين ) أى ولا تلازم أيضا ( قوله  
الى الحجر المعروف ) أى المسمى بلازورد ( قوله اذا كانت الزرقه راجحة على الجرّة ) أى  
أحسن منها ( قوله مرجوحة ) أى مفضولة ( قوله وكان البيت الخ ) راجع لقوله واذا  
كانت مرجوحة الخ أى كيف تتكبر مع كونها مفضولة بالزرقه ( قوله ونور رياضى ) أى  
يوجد في الرياض والبساتين ( قوله ديارى ) أى يوجد في الديار ( قوله رحمه الله بمشاهدة عناق  
الخ ) لا يقال الاستطراف لأجل المعانقة المذكورة يعم الطرفين معا لأننا نقول لما كان الكلام

أى انما استطرف المشبه  
في هذا التشبيه لا براز  
المشبه ( في صورة  
الممتنع عادة ) وان كان  
ممكنا عقلا ولا يخفى أن  
الممتنع عادة مستطرف  
غريب ( وللإستطراف  
وجه آخر ) غير الأبراز في  
صورة الممتنع عادة ( وهو  
أن يكون المشبه نادر  
الحضور في الذهن اما  
مطلقا كما مر ) في تشبيهه فحم  
فيه جرم موفد ( واما عند  
حضور المشبه كما في قوله  
ولا زوردية ) يعنى البنفسج  
( زهو ) قال الجوهري  
في الصحاح زها الرجل  
فهو مزهو اذا تكبر وفيه  
لغة أخرى حكها ابن  
دريد زها يزهو زهوا  
( بزرقها ) بين الرياض  
على جر اليواقيت )  
يعنى الازهار والشقائق الحمر  
( ) كأنها فوق قامات  
ضعفن بها  
( أوائل النار في أطراف  
كبريت )  
فان صورة اتصال النار  
بأطراف الكبريت لا يندر  
حضورها في الذهن ندره  
بحر من المسك موجه  
الذهب لكن يندر  
حضورها عند حضور  
صورة البنفسج في استطرف  
بمشاهدة عناق بين  
صورتين متباعدين

أى معانقة أى ضم ( قوله الى المشبهه ) أى لفظا وان كان مشبهامعنى ( قوله وهو ضربان )  
 أى الغرض العائد الى المشبه ( قوله أحدهما ) وهو الكثير الشائع اه أطول ( قوله إيهام )  
 أى إيقاع المتكلم في وهم السامع أن المشبه به أتم مع أنه ليس كذلك في الواقع اه يس ( قوله  
 وذلك في التشبيه المقلوب ) قال في العروس وليس منه أى التشبيه المقلوب قوله تعالى مثل نوره  
 كمشكاة وان كان نوره أتم من المشكاة ( قوله الذى يجعل فيه الناقص الخ ) لا يخفى أنه يجوز  
 أن يكون التشبيه المقلوب مبنيا على تسليم أنه أتم من المشبه اذا كان بينك وبين مخاطبك نزاع في ذلك  
 وأنت جارية معه وأنه يصح التشبيه المقلوب في تشبيه التزيين والتشويه والاستطراف لادعاء أن  
 الزينة في المشبه به أتم أو القبح أكثر أو ادعاء أن المشبه به أندرو وأخفى ولا يظهر اختصاصه بصورة  
 الحاق الناقص بالكامل اه أطول ( قوله كقوله وبدا الخ ) قال في الاطول يجوز أن يكون  
 الشعر تشبيها غير مقلوب بأن يكون تشبيه غرة الصباح بوجه الخليفة في سرعة انتشارها ولا يخفى أن  
 سرعة انتشار الطلاقة في وجه الخليفة أتم منها بالنسبة الى انتشار ضوء الصبح اه ( قوله كان غرته )  
 أى غرة هي هوان أريد بالمصباح الضياء التام عند الاسفار ويحتمل أن المراد به مطلق الضياء  
 فتكون اضافة الغرة التي هي الضياء التام من اضافة الخاص الى العام وهذا كله ان حمل المصباح  
 على الضوء وعليه فوجه على حذف مضاف أى ضوء وجه ليناسب المشبه فان حمل على أول النهار كما  
 هو أحد معنياه كما في الاطول فالإضافة من اضافة الصفة المبنية على المبالغة الى الموصوف كما يقال

المشقل على التشبيه مسوة للمشبه كان المعتد به ههنا استطرافه كذا في شرح المفتاح الشريف  
 اه عبد الحكيم ( قوله لا يخفى أنه يجوز الخ ) محمله أن التشبيه المقلوب قد يكون مبنيا على  
 تسليم أن المشبه به أتم من المشبه كما يعتقد المخاطب وان كان ناقصا في الواقع ثم تقلب التشبيه بناء  
 على هذه الأتمية فاذا اعتقد المخاطب أن زيدا أتم من البدر وقلت له زيد كالبدر كان تشبيها مقلوبا  
 بناء على اعتقاد المخاطب وكلام الشارح يقتضى أنه غير مقلوب لعدم نقص البدر في الواقع فكلامه  
 قاصر ويمكن الجواب عن هذا الاعتراض بأن مراد الشارح الناقص في اعتقاد المخاطب فدخلت  
 هذه الصورة وقال شيخنا محصل اعتراض الاطول أنه قد يكون المشبه به تاما في اعتقاد المخاطب  
 ويجاريه المتكلم في ذلك مع كونه ناقصا في الواقع وحينئذ لقلب في تشبيه الغرة بوجه الخليفة بناء  
 على اعتقاد المخاطب وكلام الشارح يقتضى أنه مقلوب لنقص المشبه به في الواقع فقول الاطول  
 لا يخفى أنه يجوز أن يكون التشبيه المقلوب أى المقلوب بزعمك فلا ينافي أنه غير مقلوب بناء على هذا  
 الاعتقاد اه ويمكن دفع الاشكال على هذا بأن مراد الشارح الناقص في اعتقاد المخاطب وافق  
 الواقع أم لا لالناقص في الواقع الذى هو مبنى الاشكال وحينئذ خرجت الصورة لعدم النقص في  
 اعتقاد المخاطب وأما جواب شيخنا عن هذا الاشكال بأن المدار على الواقع وهو مقلوب نظرا  
 للواقع فيرد عليه أن المعتبر في الخطابات حال المخاطب لا الواقع فتدبر ( قوله وأنه يصح التشبيه الخ )  
 اعتراض آخر محمله أن التشبيه المقلوب يحى في تشبيه التزيين والتشويه والاستطراف اذا جعل  
 الناقص في الغرض أى في متعلقه كالزينة مشهبا به لادعاء أنه أتم فيه مع قصد التساوى في وجه  
 الشبه مع أن هذا لا يشمله كلام الشارح لعدم نقص المشبه به في وجه الشبه ولا يمكن دفع هذا  
 الاعتراض أيضا بأن مراد الشارح بالناقص ما يشمل الناقص في الغرض لا خصوص الناقص في

(وقد يعود) الغرض من  
 التشبيه ( الى المشبهه  
 وهو ضربان أحدهما  
 إيهام أنه أتم من المشبهه )  
 في وجه الشبه ( وذلك في  
 التشبيه المقلوب ) الذى  
 يجعل فيه الناقص مشها  
 به قصدا الى ادعاء أنه  
 أكمل ( كقوله

وبدا الصباح كأن غرته )  
 هي بياض في جهة الفرس  
 فوق الدرهم استعيرت  
 لبياض الصبح ( وجه  
 الخليفة حين يتمدح ) فانه  
 قصدا إيهام أن وجه الخليفة  
 أتم من الصباح في الوضوح  
 والضياء وفي قوله حين  
 يتمدح دلالة على اتصاف  
 المدوح بمعرفة حق  
 المادح وتعظيم شأنه عند  
 الحاضر بن بالاصغاء اليه  
 والارتياح له وعلى كماله  
 في الكرم حيث يتصف  
 بالبشر والطلاقة عند  
 استماع المدح ( و ) الضرب  
 ( الثانى ) من الغرض  
 العائد الى المشبهه ( بيان  
 الاهتمام به ) أى بالمشبهه  
 كتشبيه الجائع وجها  
 كالبدر في الاشرار

عدل رجل ( قوله بالرغيف ) في الاستدارة واستدارة النفس به ( قوله اظهر المطلوب ) فلا يحسن الا في مقام الطمع في ثمن كما قاله السكاكي ( قوله اذا اريد الحاق الناقص الخ ) قال في الاطول قال الشارح وهذا الكلام محل نظر لأن ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما قررنا في سابق هذا ويمكن دفعه بأن المراد أن هذا الذي ذكر من جعل أحد الطرفين مشبها والآخر مشبها به ليكون أحد الطرفين أم حقيقة أو ادعاء إذا اريد الخ اه وقوله لأن ما تقدم كله ليس مما يقصد الخ أي بل بعضه لما تقدم من أن التحقيق أن الاغراض الثلاثة الاول لا تستدعي اتمية المشبه به في وجه الشبه وقال الفري ر بما يتكافؤ ويقال المراد بالناقص الناقص في الجملة ولو في الاعرفية والاتيمة لا الناقص في وجه الشبه فقط نعم برد أن يقال بيان الاهتمام غرض عائد الى المشبه به ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعاً ولا يلزم الكمال حقيقة وهو ظاهر اه ( قوله بالزائد ) حقيقة أو ادعاء ( قوله الى الحكم بالتشابه ) أي ذهاباً الى الحكم أي الى افادة التشابه ولو بغير لفظ التشابه كالتماثل والتساوي والتضارع مما لا مفعول له بخلاف شابه ومائل ونحوهما فان فيه الحاق الناقص بالزائد ( قوله ليكون الخ ) علة للحكم بالتشابه وكتب أيضاً قوله ليكون كل من الشئين مشبهاً ومشبهاً به يعلم من هذا أن التشابه أخص من التشبيه المعروف فيدخل في تعريفه وأن المراد بقوله ترك التشبيه ترك التشبيه الذي هو غير التشابه وهو ما يكون

وجه الشبه لأنه يمنع من ذلك قوله أولاً في وجه الشبه ( قوله وهذا الكلام محل نظر ) زاد الشارح لفظ في وجه الشبه بعد قوله الناقص وبعد قوله بالزائد ليعترض على المصنف بما ذكر والمصنف لم يرد ذلك بل أراد الحاق الناقص في غرض من الاغراض المذكورة بالزائد فيه فلا اعتراض أفاده عبد الحكم قال معاوية وفيه بعد جدا والمتبادر ما زاده الشارح والحق أن مراد المصنف بقوله اذا اريد أي اذا اريد ولو ظاهراً في صورة اللفظ وما تقدم كله مراد فيه ذلك الحاق ظاهراً لا فنضاً كل تشبيه ذلك الحاق ظاهراً وان كان الغرض في المعنى غيره وغير متوقف عليه فلا اعتراض ( قوله ويمكن دفعه بأن المراد الخ ) محمله أن الكلام فيما أحد الطرفين فيه أم حقيقة كما في تقرير حال المشبه أو ادعاء كما في الضرب الاول من الغرض العائد الى المشبه به بفرج ما أحد الطرفين فيه ليس كذلك كبيان المقدر ونحوه ( قوله أن الاغراض الثلاثة الاول ) مثلها التزيين والقشور والاستطراف ( قوله الناقص في الجملة الخ ) يعني سواء كان الناقص ناقصاً في وجه الشبه أو في الاعرفية أو في الاتيمة لا الناقص في وجه الشبه فقط كما هو ظاهر كلام الشارح ولعل الاولى للفري أن يقول ربما يتكافؤ ويقال المراد بالناقص الناقص في وجه الشبه من جهة الاعرفية والاتيمة قاله بعض المشايخ ( قوله ولا حاجة الخ ) قال شيخنا المعنى أنه لا حاجة في المشبه به الى ادعاء كمال وجه الشبه فيه أو كمال الشهرة فيه فليس فيه الحاق ناقص بكامل ادعاء وبنى على ذلك اعتراضه على الفري بأننا لا نسلم ذلك اذ وجه الشبه هو الاستدارة واستدارة النفس أم في المشبه به الذي هو الرغيف من المشبه الذي هو الوجه وعلى تسليم أنهما على حد سواء فقول لما اهتم بالمشبه به كان كاملاً في اعتقاده بناء على هذا الاهتمام بخلاف المشبه فلم يهتم به كاهتمامه بالمشبه به فكان ناقصاً وهذا كافي اه وفيه أن من جملة معنى كلام الفري أنه لا يلزم فيه كمال وجه الشبه أو كمال الشهرة حقيقة فليس بواجب أن يكون فيه الحاق ناقص بكامل حقيقة وان كان المثال ليس كذلك

والاستدارة بالرغيف  
ويسمى هذا) أي التشبيه  
المشغل على هذا النوع  
من الغرض ( اظهار  
المطلوب هنا) الذي ذكر  
من جعل أحد الشئين  
مشبهاً والآخر مشبهاً به  
انما يكون ( اذا اريد الحاق  
الناقص) في وجه الشبه  
( حقيقة) كما في الغرض  
العائد الى المشبه (أو ادعاء)  
كما في الغرض العائد الى  
المشبه به ( بالزائد) في وجه  
الشبه ( فان اريد الجمع بين  
شئين في أمر) من الامور  
من غير قصد الى كون أحدهما  
ناقصاً والآخر زائداً سواء  
وجدت الزيادة والنقصان  
أم لم يوجد ( فالاحسن  
ترك التشبيه الى الحكم  
بالتشابه) ليكون كل من  
الشئين مشبهاً ومشبهاً به



(احترازا من ترجيح أحد المتساويين) في وجه الشبه (كقوله) \* تشابه دمعى اذ جرى ومدامتى  
 فن مثل مافى الكأس عيني تسكب  
 فوالله ما أدري أبانجر أسبلت \* جفونى)  
 يقال أسبل الدمع والمطر اذا هطل وأسبلت السماء فالباء في قوله أبانجر للتعدية وليست بزائدة على ما توهمه بعضهم (أم من عبرتى كنت أشرب) لما اعتقد التساوى بين الدمع والخمر ترك التشبيه الى التشابه (ويجوز) عند ارادة الجمع بين شيئين في أمر التشبيه (أيضا) لانهما وان تساويا في وجه الشبه بحسب قصد المتكلم الا أنه يجوز له أن يجعل أحدهما مشها والآخر مشبهاه لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب مثل زيادة الاهتمام وكون الكلام فيه (كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه) أى تشبيه الصبح بغرة الفرس (متى أريد ظهور منبر في مقام أكثر منه) أى من ذلك المنبر من غير أن يقصد الى المبالغة في وصف غرة

أحد الشئين مشها ليس غير والآخر مشبهاه كذلك وهو والتشابه قسمان للتشبيه المعرفى اه سم (قوله احترازا الخ) علة للاحسنية (قوله من ترجيح) أى من إيهام ترجيح أحد المتساويين والالوجب ترك التشبيه فضيل قوله فالاحسن ويبتل تجوز التشبيه ولك أن تجعل وجه ترجيح التشابه حفظ السامع عن توهم زيادة المشبه به ونوقى البيان عن الالتباس لان ظاهر العبارة اللاحق لا التشارك اه أطول (قوله المتساويين) أى بحسب القصد وان لم يتساويا في الواقع (قوله اذ جرى) أى في كل وقت جرى ففائدة الطرف التعميم يؤيده وصيغة تسكب المفيدة للاستمرار اه أطول (قوله وأسبلت السماء) أى بالمطر وأسبلت الجفون بالدمع فهو اذا تعدى يتعدى بالباء (قوله وليست بزائدة) أى والفعل متعد بنفسه لكن في القاموس أسبل الدمع أرسله وعليه فالباء زائدة فجعل الزيادة وهما مطلقا ولم لا يقال زيادة الباء في غير النفي والاستفهام وفي غير خبر المبتدأ سماع ولا يثبت السماع بالبيت مع احتمال بقاء التعدية لانه قول بقاء التعدية أيضا سماعية على ان من جعلها زائدة لعله سمع الزيادة فلا يتم الحكم بكونه وهما لم ينف السماع والاحاطة بالنفي متعذرة اه أطول (قوله أم من عبرتى) هى متصلة لوقوعها بعد همزة التسوية كما قرر في قول الشاعر ولست أبالي بعد فقدى مالكا \* أموتى ناه أم هو الآن واقع (قوله ويجوز) الجواز مستفاد من قوله فالاحسن وكأنه تعرض له ليوضحه بالتمثيل ولا يخفى أن البيت كما اشتمل على تمثيل الاحسن الذى هو التشابه اشتمل على تمثيل الجائر الذى هو التشبيه حيث اشتمل على قوله \* فن مثل مافى الكأس عيني تسكب \* وكأنه أراد التمثيل للتشبيه بما أحد الطرفين أكمل مع أنه لم يقصد اللاحق بل التشابه بعد التمثيل بما لا مزبة لاحد الطرفين على الآخر فتأمل اه أطول وفي الفخرى فان قلت قوله فن مثل بدل على التشبيه وقوله تشابه على التشابه فيتناقضان قلت لم يقصد بقوله فن مثل التشبيه كما لا يخفى على المتأمل ولو سلم فقد صرح بجواز التشبيه عند ارادة الجمع بين الشيئين في أمر فأول الكلام أسلوب والثانى أسلوب آخر فلا محذور اه وجعل بعضهم في الكلام حذفوا الاصل فن مثل مافى الكأس تسكب عيني ومن مثل ما تسكب عيني أشرب فيكون ذلك بيانا لقوله تشابه الخ (قوله لانهما الخ) وقال في الاطول لأن أداة التشبيه قد تستعمل مجرد قصد التثريك (قوله متى أريد الخ) يرجع لكل من تشبيهه وحينئذ لا يرد ما ذكره كما لا يخفى (قوله ولك أن تجعل وجه ترجيح الخ) هو غير لما ذكره المصنف في المفهوم وان تلازم مافى الصدق وهو كافى في التغاير (قوله زيادة الباء في غير النفي الخ) أى وأما زيادتها في النفي والاستفهام أو في خبر المبتدأ نحو بحسبك درهم فليس بسماع بل هو قياس قاله بعض المشايخ وفيه توقف اذ المشهور أن مواضع الزيادة قياسا خبر ليس وما ولو تعمية على التسامح في اضافة الخبر الى ما على القول بأنها تعمية وخبر كان المنفى نحو لم أكن بأعجلهم ومحل ذلك ما لم ينتقض النفي والافلاقياسية (قوله والاحاطة بالنفي) أى نفي سماع الزيادة قاله بعض المشايخ (قوله ولو سلم فقد صرح بجواز التشبيه الخ) هذا يفيد أن التشبيه مراد منه ما هو ظاهره لا التشابه وهو خلاف ما أبان عن الاطول (قوله رحمه الله لغرض من الاغراض) أى بأن يكون الكلام فيه والغرض بيان معانيه كما اذا قيمت فرسا فقلت غرته كالصبح واذا طلع الصبح فقلت كغرة الفرس مع أن الممتنع قطعاهو ترجيح أحد المتساويين بلا مرجح كذا في شرحه للفتح

غرة الفرس بالصبح وعكسه (قوله اذ لو قصد ذلك) أي ما ذكره من المبالغة في وصف الغرة  
 لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به أي لوجب الحكم بذلك تحقيقا لا مجرد جعل الغرة  
 والصبح كذلك في العبارة لوجود هذا عند عدم قصد أيضا بان أريد مجرد ظهور منير في مظلم أكثر  
 منه والمراد ووجب ذلك اذ لم يرد قلب التشبيه أي ووجب عكس ذلك اذا أريد ولو صرح بذلك  
 لكان أوضح فتأمل (قوله وهو الخ) شروع في أقسام التشبيه بعد الفراغ من الأركان والغرض  
 منه (قوله باعتبار الطرفين) أي أفرادا وتركيبا وتقدم تقسيمه باعتبارها حسية وعقلية (قوله  
 أربعة أقسام) أو لها قسمه المصنف إلى أربعة أقسام والثالث والرابع كل منهما قسمان يعلم انقسامهما  
 اليهما من بيان تقسيم الأول إلى الأقسام الأربعة كما كفي به ولم يذكر تقسيمها وأما الثاني فيحتمل  
 القسمة إلى الأربعة عقلا وكأنه لم يوجد بهذه الأقسام ولعدم وجوده سقط قسمان من القسم الثالث  
 وقسمان من القسم الرابع فالأقسام العقلية ستة عشر حاصلة من ضرب أربع في أربع والواقعية  
 تسعة ومن البين أن تقسيم الطرفين يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين وبالعكس وهكذا الحال  
 في الوجه والأداة والغرض فالمصنف يقسم تارة الطرفين مثلا ويترك تقسيم التشبيه باعتباره وتارة  
 يعكس أعمالا للطريقين ويجريها للساكنين وتفننا في البيان وأما تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين هنا  
 مع أنه علم من تقسيم الوجه المركب باعتبار الطرفين فلزم به الأقسام بالتشبيه الذي وجهه مركب  
 فانه ما به التفاضل بين البلغاء والتفاضل بين الخطباء وللتشبيه على الفرق بين المركب والمفرد المقيد  
 فانه أحوج شئ إلى التأمل وأعمال الذكاء كذا في الأطول (قوله أو مقيدان) قال في الأطول  
 ولا نفي بالمقيد ما ذكر معه فبدل المقيد مدخل في التشبيه الأخرى أنه جعل من غير المقيد قوله  
 تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهم مع أن اللباس موصوف لأنه لا دخل في وجه الشبه لهذا  
 الوصف قاله في الأطول ثم جوز أن يكون الطرفين في الآية من المفرد المقيد فراجع (قوله هو

الفرس بالضياء والانسباط  
 وفرط التلاؤم ونحو ذلك  
 اذ لو قصد ذلك لوجب  
 جعل الغرة مشبها والصبح  
 مشبها به (وهو) أي  
 التشبيه (باعتبار الطرفين)  
 المشبه والمشب به أربعة  
 أقسام لانه (أما تشبيه  
 مفرد بمفرد وهما) أي  
 المفردان (غير مقيد  
 بتشبيه الخد بالورد أو  
 مقيدان كقولهم) لمن  
 لا يحصل من سعيه على  
 طائل (هو كالراقم على  
 الماء) فالمشبه هو الساعي  
 المقيدان لا يحصل من  
 سعيه على شئ والمشبه به  
 هو الراقم المقيد يكون  
 رقه على الماء لان وجه  
 المشبه هو

أه عبد الحكيم (قوله أي لوجب الحكم بذلك تحقيقا) أي بحيث يكون المعنى على التشبيه  
 لأعلى التشابه ثم انه لا حاجة لما ذكره في هذه القولة لأن معنى كلام الشارح أنه متى قصد ذلك ووجب  
 عليك أن تقول الغرة كالصبح ولا يصح لك أن تقول تشابهت الغرة والصبح فالمقصود نفي صحة  
 الاثبات بعبارة التشابه وبهذا تعلم أن الوجوب اضافي أي بالنسبة لامتناع التشابه فكأنه قال ووجب  
 عليك التشبيه ولا صحة للتشابه أه شيخنا (قوله أي أفرادا وتركيبا) أي وتقييدا وعدمه (قوله  
 وتقدم تقسيمه باعتبارها حسية وعقلية) فيه أنه لم يتقدم تقسيم التشبيه باعتبار شئ أصلا بل ذلك  
 في وجه الشبه (قوله أولها) هو تشبيه المفرد بالمفرد (قوله إلى أربعة أقسام) أي لأن المفردين  
 إما مقيدان أو غير مقيدين أو المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد أو العكس (قوله والثالث والرابع)  
 هما تشبيه المفرد بالمركب والعكس (قوله كل منهما قسمان) أي لأن المفرد فيهما إما مقيد أو غير  
 مقيد (قوله وأما الثاني) أي تشبيه المركب بالمركب (قوله فيحتمل القسمة إلى الأربعة) بأن  
 يقال المركبان إما مقيدان أو غير مقيدين أو مختلفان وتحت قسمان (قوله مع أنه علم من تقسيم الوجه  
 المركب) فيه أنه لم يعلم تقسيم المفرد إلى مقيد وغيره على أن ماتقدم خاص بما اذا كان الوجه مركبا  
 حسيًا وما هنا ليس خاصًا بذلك (قوله قال في الأطول ولا نفي الخ) الأولى حذف هذا الغزو  
 اكتفاء بقوله بعد قاله في الأطول (قوله ثم جوز أن يكون الطرفين الخ) وعبارته بعد قول

والآخر غير مقيد ( كقوله  
\* والشمس كالمرآة في  
كف الاشل \* ) فالشبه  
به أعنى المرآة مقيد بكونه  
في كف الاشل بخلاف  
المشبه أعنى الشمس  
( وعكسه ) أي تشبيه المرآة  
في كف الاشل بالشمس  
فالمشبه مقيد دون المشبه  
به ( واما تشبيه مركب  
بمركب ) بلان يكون كل  
من الطرفين كيفية حاصلة

من مجموع أسياء قد  
تضامت وتلاصقت حتى  
عادت شيئا واحدا ( كما في  
بيت بشار ) كأن مشار  
النقع على ماسبق تحقيقه  
( واما تشبيه مفرد بمركب  
كما مر من تشبيه الشقيق )  
وهو مفرد باعلام ياقوت  
نشرن على رماح من  
زبرجد وهو مركب من  
عدة أمور والفرق بين  
المركب والمفرد المقيد  
أحوج شئ الى التأمل  
فكثيرا ما يقع التباس  
( واما تشبيه مركب بمفرد  
كقوله

يا صاحبي تقصيانظر بكما \*  
في الاساس تقصيته بلغت  
أقصاه أي اجتهد في النظر  
وابلغا أقصى نظركما  
( ترى اجوه الارض كيف  
تصور ) أي تتصور  
لقد في التاء يقال صورته الله صورة حسنة فتصور ( ترى انهارا مشمس ) أي ذا شمس لم يستره غيم ( قدشابه ) أي خالطه

التسوية الخ ) الاوضح هو استواء الفعل وعدمه ( قوله بخلاف المشبه ) فان قلت المشبه هو  
الشمس لا مطلقا بل حال حركتها فيكون مقيدا قلت الحركة انما تلاحظ في وجه التشبيه فلا تعتبر  
قيدا للشبه فتدبر اه فترى وفيه نظر لأن ملاحظة الحركة في وجه التشبيه تستدعي ملاحظتها في  
الطرف والاحسن الجواب بان الحركة لما كانت لازمة للشمس غير منفكة عنها أبدا كانت كأنها  
جزء من مفهومها وليست بمقيد خارج تأمل ( قوله بيت بشار ) الاضافة للعهد ( قوله والفرق )  
أي التمييز بين المفرد والمركب في التركيب المخصوص أي بيان أن ما فيه مفرد مقيد أو مركب وليس  
المراد الفرق من حيث التصور لسهولة كذا في سم وكتب أيضا قوله والفرق بين المركب الخ اذ  
يلتبس التقييد بالتركيب فان كان هناك أمر واحد هو الاصل فيما يقصد من المشبه أو المشبه به وكان  
ماعداه تفة وتبعاله في الاعتبار كان مفردا مقيدا والا كان مركبا اه حفيد ( قوله كيف  
تصور ) أي قائلين تعجبا كيف تصور مضارع التصور مجهول يقال صورته فتصور والشارح  
جعل مضارعا محذوف التاء اه أطول ( قوله أي تصور ) أي تتشكل ( قوله ترى انهارا الخ )

المصنف اما تشبيه مفرد بمفرد وهما غير مقيدين كتشبيه الخبيل بالورد نصها ولا تعنى بالمقيد ما ذكر معه  
قيد بل ما القيد مدخل في التشبيه ألا ترى أنه جعل من غير المقيد قوله تعالى هن لباس لكم وأنتم  
لباس لهن مع أن اللباس موصوف لأنه لا يدخل في وجه الشبه لهذا الوصف فانه اما حسي على ما بينه  
الزخشي وهو أن كل واحد يشقل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس أو عقلي كما ذكره غيره  
وهو أن كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة فان الفاحشة هي الزنا وما  
يشتد قبعه من الذنوب ومانه عن اللباس يصون من كشف العورة والزنا لأنه لم تجرد العورة  
عن اللباس لا يمكن الزنا كما أن كلام المرأة والرجل يصون صاحبه عن الوقوع في الزنا وما يتبعه من  
الوقوع في المنهيات وقبائح الذنوب وشئ من الوجهين لا يتوقف على القيد على ما ذكره الشارح  
وفيه بحث دقيق يتبعه تحقيق وهو أن المقصود تشبيه كل منهما باللباس في الاشتغال على صاحبه أو  
صون صاحبه وذلك ليس لمطلق اللباس بل للباسه فلاضافة اللباس دخل في وجه الشبه فلا يظهر  
أن الآية لتشبيه المقيد بالمقيد ووجه ما قاله أنه شبه كلامهما باللباس المطلق في الاشتغال أو الصيانة ثم قيد  
الاشتغال أو الصيانة فتدبر ونذكر في التحقيق بمعونة التوفيق ومنهم من قال في الوجه الثاني مسامحة  
لأن اللباس يصون صاحبه عن البرد لاعتن فضيحة الفاحشة لكل من الرجل والمرأة وقد ظهر فساد  
ويمكن أن يكون وجه الشبه أن كلامهما يجعل صاحبه موقرا معززا في أعين الناس كاللباس  
ففيه إشارة الى أنه كلما كان الزوج أطهر وأزكى يكون أدخل في التوفير كاللباس فتدبر ( قوله  
استواء الفعل وعدمه ) أي استواء الطرفين في الفعل وعدمه فهو وصف للطرفين ( قوله فان  
كان هناك أمر واحد الخ ) هكذا في شرح المفتاح الشريفي ولا يخفى أن ما ذكره يفيد الامتياز  
بينهما في المفهوم لا التميز في صورة الاشتباه فان القيود معتبرة في الطرفين تحتمل الدخول وعدم  
الدخول اه عبد الحكيم وفيه أن معنى قوله فان كان الخ فان قامت قرينة على أن هذا الامر  
الواحد هو الاصل فبقاصد الخ وقوله والا كان الخ صادق بما لم تتم القرينة على شئ وجهه على  
المركب حينئذ أولى ( قوله مضارع التصور الخ ) محمله أن الشارح جعل تصور مضارع تصور

لقد في التاء يقال صورته الله صورة حسنة فتصور ( ترى انهارا مشمس ) أي ذا شمس لم يستره غيم ( قدشابه ) أي خالطه

بدل من ترياجوه الارض بدل مفصل من مجز أو عطف بيان كذاني يس ( قوله زهر )  
 كعمر جمع زهرة ككثرة وبركة اه أطول والظاهر من قوله لأن الأزهار باخضرارها أنه  
 حل الزهر على النبات مجازا مرسلأ واستعارة قاله الفري ( قوله الربا ) جمع ربوة بالضم وجاءت  
 كرجة اه أطول وفي الحفيد الربوة بفتح الراء وبال كسر التل فتلخص أن راء هامةثلة ( قوله  
 خصها ) أي زهر الربا ( قوله لأنها أنضر الخ ) قال في الأطول ويمكن أن يقال خصها لأنها  
 تخالطها الشمس في أول طلوعها ونسبته أول النهار بالليل القمر أظهر لأن نور الشمس فيه أضعف  
 ( قوله ولأنها المقصود بالنظر ) أي في قول الشاعر تقصيا نظريكا ترياجوه الارض هذا مراده  
 فيما يظهر كذا يحفظ شيخنا البرلسي اه سم وكتب أيضا قوله ولأنها المقصود بالنظر لأن الشخص  
 يبدأ بالنظر العالي ( قوله أي ليل ذوقر ) لا يقال هذا يستلزم أن المشبه به مركب في جملة مفردا  
 تسامح كما قال في الأطول لانا نقول الوصف أو الاضافة لا تمنع الافراد لما سبق أن المراد بالتركيب  
 هو الهيئة الحاصلة من عدة أشياء والمشبه به هنا ليس كذلك أفاده الفري ( قوله قد نقصت من  
 ضوء الشمس ) من زائدة في المفعول أو التقدير نقصت شيئا من ضوء الشمس ( قوله يضرب )  
 أي يميل ( قوله فالمشبهه مركب ) وهو النهار الموصوف بماسر ( قوله وأيضا الخ ) لم يعد تشبيه  
 المتعدد بالمتعدد قسما من الاقسام السابقة في قوله وهو باعتبار الطرفين اما تشبيه مفرد بمفرد الخ  
 بان يقال واما تشبيه متعدد بمتعدد لانه كتشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلامعنى جعله قسما له اه فري  
 قال سم لك أن تقول الظاهر أن الواحد في المتعدد فيكون مفردا مقيدا وغير مقيد ومركبا فهلا  
 قال لانه لا يخرج عن الاقسام السابقة لانه كتشبيه مفرد بمفرد حقيقة أو كتشبيه مركب بمركب  
 حقيقة أو كتشبيه مختلفين وكتب أيضا مانصه هذا التقسيم لا يناسب التقسيمات الاخر لانها كانت  
 تقسيمات للتشبيه الواحد وهذا تقسيم للتشبيهات المتعددة اذ لا يتعد طرفا تشبيه واحد وأيضا ليس

( زهر الربا ) خصها لانها  
 أنضر وأشد خضرة ولانها  
 المقصود بالنظر ( فكأنما  
 هو ) أي ذلك النهار  
 الشمس الموصوف  
 ( مقمر ) أي ليل ذوقر  
 لان الأزهار باخضرارها  
 قد نقصت من ضوء  
 الشمس حتى صار يضرب  
 الى السواد فالمشبهه مركب  
 والمشبهه مفرد وهو  
 القمر ( وأيضا ) تقسيم  
 آخر للتشبيه باعتبار  
 الطرفين وهو أنه ( ان تعدد  
 طرفاه فاما المقوف )

الذي هو مطاوع صورته فيكون فيه حنفى التاء والأطول جعله مضارع صورته المتعدى بعد بنائه  
 للجهدون ( قوله وبركة ) بفتح الباء والراء ( قوله كما قال في المطول ) عبارته فالمشبهه مركب  
 والمشبهه مفرد ولا يخلو هذا عن تسامح اه قال معاوية أي لأن الحق الظاهر عود الضمير الى  
 نفس النهار المقيد وأنه المشبهه فهو مفرد مقيد كالمشبهه به لا مركب فان أول بان أعيد اليه باعتبار  
 تركبه مع قبوده فالظاهر حينئذ أن المشبهه به أيضا مركب لا مفرد مقيد اذ الظاهر حينئذ تشبيه  
 الهيئة بالهيئة وأما قوله قدس سره في بيان التسامح لأن قوله مقمر تقديره ليل مقمر ففيه تعدد  
 وشائبة تركيب ففيه أن المدعى أنه مفرد حقيقة وشائبة التركيب لا تنافي ذلك نعم تسوغ عدم المفرد  
 مركبا باعتبارها تسامحا في التمثيل به للمركب فلان تسامح هنا في أنه مفرد نظرهما بل ان كان في ان  
 المشبهه مركب نظرهما ولا يلزم ارتكاب مثله في المشبهه به لأن التسامح لا يجب بل لا ينبغي طرده  
 ولأن التعدد فيه قليل وفي المشبهه كثير ( قوله لم يعد تشبيه المتعدد بالمتعدد ) وكذا تشبيه المفرد  
 مقيدا أو غيره بالمتعدد والعكس وتشبيه المتعدد بالمركب والعكس في كلامه قصور ( قوله لأنه  
 كتشبيه المفرد بالمفرد ) وتقدم عن الأطول الجواب عن ذلك بأنه لو تم أن تعدد الطرفين بوجب  
 تعدد التشبيه عرفا ثم وجه التخصيص ( قوله قال سم لك أن تقول الخ ) اعترض على  
 الفري في اقتصاره على قوله لأنه كتشبيه المفرد بالمفرد حقيقة ( قوله فهلا قال ) أي الفري

من وظائف البيان بل هو من أفراد اللف والنشر الذي هو من الصنائع البديعية وكان وجه  
التعرض له أن الملقوف ربما يتبس بتشبيهه مركب بمركب وبتبعيته يتعرض للمفروق وأن لا  
التباس فيه ولا يخفى أن الملقوف والمفروق لا يختصان بالطرف بل يجريان في الوجه أيضا اه أطول  
( قوله وهو أن يؤتى أولاً بالمشبهات الخ ) تبع فيه الشارح المصنف ويجب أن يقال أو بالعكس  
لأن لا يخرج نحو كالعناب والحشف البالي قلوب الطير رطبا ويابساً وقوله أو غيره كأنه أراد به  
مثل قولنا كالقمر بن زيد وعمرو إذا أريد تشبيه أحدهما بالشمس والآخر بالقمر بقريضة اه  
أطول ( قوله في صفة العقاب ) أي وصفه وهو مؤنث ( قوله رطبا بعضها ويابساً بعضها ) لا يخفى  
أن رطبا ويابساً حال من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد من كأن فاتجه أن الحال يجب  
أن تكون مطابقة لما حها في التذكير والتأنيث وقد انعدمت ههنا حيث لم يقبل رطبة ويابساً  
فأشار الشارح بقوله رطبا بعضها ويابساً بعضها إلى دفعه لكن ظاهره يقتضى حذف الفاعل  
وبقاء رافعه ولا يخبره البصريون وبعض الكوفيين اللهم إلا أن يريد أن تفصيل الحال لفظا  
يستدعي تفصيل صاحبها معنى وهو يجوز ترك تأنيثها فان الرطوبة بالنسبة إلى بعض واليبوسة  
بالنسبة إلى آخر والأظهر أن يقال التقدير قسم رطبا وقسم يابساً اه فزى وقد يحمل صنيع  
الشارح على بيان المعنى فلا ينافي هذا الأظهر ( قوله وكرها ) هو عش الطائر وان لم يكن فيه اه

وهو أن يؤتى أولاً بالمشبهات  
على طريق العطف أو  
غيره ثم بالمشبه بها كذلك  
( قوله ) في صفة العقاب  
بكثرة اصطیاد الطيور  
( كأن قلوب الطير رطبا )  
بعضها ( ويابساً ) بعضها  
( لدى وكرها ) العناب  
والحشف ) هو أرداد التمر  
( البالي ) شبه الرطب  
الطري من قلوب الطير  
بالعناب واليابس العتيق

( قوله وكان وجه التعرض له الخ ) عبارة الدسوقي وأيضاً هذه الامور المنقسم إليها التشبيه أعنى  
اللف والتفريق والجمع والتسوية الأقرب فيها انهما من البديع لانها من أفراد اللف والنشر الذي هو  
من الصنائع البديعية وكان وجه التعرض لها وسياقها في التشبيه تكميل أقسامه مع ان بعضها وهو  
الملقوف يشبه تشبيه المركب بالمركب وبعضها وهو التسوية يشبه تشبيه المركب بالمفرد وبعضها  
وهو الجمع يشبه تشبيه المفرد بالمركب وان كان الالباس فيها اه فتدبر ( قوله بل يجريان في  
الوجه أيضا ) فتقول في الملقوف زيد كعمرو وخالد في الشجاعة والحلم فقولك في الشجاعة راجع  
لممرو وقولك في الحلم راجع لخالد وفي المقرون زيد كعمرو وفي الشجاعة وخالد في الحلم ( قوله ويجب  
أن يقال الخ ) يمكن أن يقال ان قوله وهو أن يؤتى أولاً أي يعتبر أولاً والمراد الأولية الرتبة سواء كان  
كذلك في الذكر أم لا ( قوله كأنه أراد به مثل قولنا الخ ) هذا المثال لا يوافق ظاهر الشارح  
من ذكر المشبهات أولاً لانما يناسب ما ذكره من العكس والمناسب لظاهر الشارح التمثيل بنحو كان  
العمرين المراد بهما أبو بكر وعمرو وشمس وقرأ وقران مراد بهما ذلك ( قوله وهو يجوز ترك  
تأنيثها ) أي تفصيل صاحبها معنى يجوز ترك تأنيثها فالضمير في رطبا عائد على البعض المفهوم  
من تفصيل صاحبها معنى وكذا الضمير في يابساً فكأنه قال قلوب الطير بعضان رطبا الخ ( قوله  
والأظهر أن يقال التقدير قسم رطبا الخ ) أي ولفظ قسم لا يقبل التأنيث ولم يؤنث رطبا ويابساً  
موافقة اه شيخنا ( قوله وقد يحمل صنيع الشارح الخ ) عبارة عبد الحكيم قوله رطبا بعضها الخ  
يريد ان الضمير في رطبا ويابساً راجع إلى القلوب باعتبار بعضها فان بعض القلوب قلوب ولذا قال  
رطبا ويابساً بالتذكير قوله وعموم المرجع لا يقتضى عموم الراجع كما في قوله تعالى وبعولتهن أحق  
بردهن اه وقوله كما في قوله الخ فان الضمير راجع إلى المطلقات لكن باعتبار خصوص كونهن  
رجعيات لا مطلقا فالمرجع وهو المطلقات عام والراجع خاص بالرجعيات وهو نوع استخدام فقوله

أطول ( قوله اذ ليس الخ ) تعليل لمخدوف أى وليس هذا من المركب اذ ليس الخ ( قوله الا أنه الخ ) الاقرب انه راجع الى قوله شبه الرطب الخ ( قوله النشر ) أى نشر تلك النساء ( قوله أى الطيب ) أى طيب الرائحة وذو كذا وقوله والرائحة أى الذكية الطيبة ( قوله مسك ) أى نشر مسك اه أطول أو المراد نفس المسك فيكون فيه مبالغة حيث جعل الرائحة ذات رائحة كالمسك ( قوله أطراف البنان ) فالإضافة بيانية اه أطول ( قوله فتشبيهه النسوية ) للنسوية فيه بين مشبهات ( قوله وحالى ) كأنه أراد أحوالى فصح أن حاله والصدغ كالليالى اه أطول ( قوله فتشبيه الجمع ) للجمع فيه بين مشبهات ( قوله مجدول مكان الوشاح ) أى ضامر الخاصرتين والبطن لان ذلك موضع الوشاح وهو جلد يصرع بالجواهر ونحوها يشد في الوسط كذاني ع ق ( قوله الوشاح ) بالضم والكسر كما في القاموس ويقال اشاح وأشاح ( قوله كأنما يبسم ) بسم يبسم كضرب يضرب وابتسم وتبسم وهو أقل الضعك وأحسنه اه أطول وضمن يبسم معنى يكشف فعدها بمن ( قوله أى الناعم البدن ) الانسب ذكر هذا التفسير بعد قوله أعيد ( قوله أو أفتح ) بفتح الهمزة أصله أفاحي بحذف الالف والنون وقد لا تشدد الياء جمع أفتحوان بالضم ويقال فتحوان وهو البابونج كذاني الاطول وكان حذف الياء وفقاً جار على ترك تشديد الياء فيكون كالوقف على قاض ( قوله وهو ورد له نور ) اعلم أن الثغر ما تقدم من الاسنان كما في الصحاح والافحوان نبت طيب الريح حوالية ورق أبيض ووسطه أصفر كما في الصحاح فتشبيه الاسنان بالافحوان باعتبار لون ما حوالية من الورق وحسن انتظامه مع قطع النظر عما في الوسط من

لا يقتضى أى لا يوجب لجواز الاستخدام ولك جعل الضمير في البيت والآية للبعض المفهوم من الكل السابق على حذف نحو جاؤا را كباور جلاومبنى ذلك هنا ان رطباو يابساً حال من القلوب وهو أرق معنى وأقرب لفظاً من كونه بدل بعض بتقدير منها وان كان البدل أخف تكلفاً وأوفق بكون هذا التشبيه متعدد الطرفين اه معاوية ( قوله أى طيب الرائحة الخ ) عبارة عبد الحكيم قوله أى الطيب والرائحة في القاموس النشر الريح الطيبة أو أعم أو ريح في فم المرأة وأعطاها بعد النوم اه والكل مناسب للقيام وأما تفسير السارح النشر بالطيب فان أراد به ان الطيب الذي يستعمله تلك النساء مسك فلا تشبيه فيه وان أراد ان طيب تلك النساء غير المسك كالمسك فمع كونه بعيد ليس فيه كثير مدح فالصواب ترك لفظ الطيب والاكتفاء بالرائحة اه ولك الجواب عن السارح بأن المراد من الطيب الرائحة الطيبة فيكون إشارة للقول الاول وقوله والرائحة عطف أعم إشارة للقول الثاني أو عطف تفسير الأنا حنفى نعتها لظهوره من حل مسك الا أنه لا قرينة في كلامه على ذلك ولك قراءة الطيب بفتح العطاء والتشديد وحينئذ فابقيه كلام المحشى من أن النشر هو الرائحة الطيبة أو ذكراً أو بالوافق ما في القاموس فتدبر ( قوله للجمع فيه بين مشبهات ) المناسب مشبهات بها وادعاء الحذف والايصال يؤدي الى اللبس ( قوله ويقال أشاح واشاح ) أحدهما بضم الهمزة والآخر بكسرها فهى كالواو التي أبدلت الهمزة منها ( قوله بحذف الالف والنون ) أى اللتين في المفرد وأصل الجمع افاحيو على صيغة منتهى الجموع كصايح فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالساكنون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار افاحى قاله بعض مشايخنا ( قوله وقد لا تشدد الياء ) فيكون على وزن مساجد ومقتضى قولهم كان حذف الياء الخ ان ترك التشديد

منها بالحذف البالى اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيها الا انه ذكر أولاً المشبهين ثم المشبه بهما على الترتيب ( أو مفروق ) وهوان يؤتى بعشبه ومشبه به ثم آخر وآخر ( كقوله النشر ) أى الطيب والرائحة ( مسك والوجوه ) دناء نير وأطراف الاكف وروى أطراف البنان ( غم ) هو شجر أحرلين ( وان تعدد طرفه الاول ) يعنى المشبه دون الثاني ( فتشبيه النسوية كقوله صدغ الحبيب وحالى كلاهما كالليالى وان تعدد طرفه الثاني ) يعنى المشبه به دون الاول ( فتشبيه الجمع كقوله بات نديملى حتى الصباح أعيد مجدول مكان الوشاح ( كأنما يبسم ) ذلك الاغيد أى الناعم البدن ( عن لؤلؤ منضد ) أى منظم ( أو برد ) هو حب الغمام ( أو أفتح ) جمع أفحوان وهو ورد له نور

الاصفر هذا هو الاقرب ( قوله شبه نغره ) أى أسنانه بثلاثة أشياء الأنة أو رد كلمة أو تنبها على أن كلامه شبه به على حدة وكلمة أول التسوية لاللابهام حتى برد أنه ينبغي الواو فيوجه بان أو بمعنى الواو وكيف تجعل بمعنى الواو وهى أحسن من الواو خلوه عن وصمة إيهام جعل المجموع مشبها به ونظر في كونه من باب التشبيه بان المشبه أعنى النغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا وأجيب بان تشبيهه بثلاثة أشياء ضفى لان تشبيه التسميم بالتسميم عن أحد الثلاثة يستلزم تشبيه النغر باحدها كذا في الاطول ( قوله وباعتبار وجهه ) يعنى باعتبار وجهه له ثلاثة تقسيمات أوليات الاول هو تمثيل وغير تمثيل والثانى هو مجمل ومفصل والثالث هو قريب وبعيد ( قوله اما تمثيل الخ واما غير تمثيل ) لا يرد أنه تقسيم للشئ الى نفسه وغيره لان التمثيل يرادف التشبيه يشهد لذلك كلام الكشاف حيث يستعمله استعمال التشبيه لانه مشترك بين مطلق التشبيه وأخص منه وما هو نفس المقسم المعنى الاعم والقسم ما هو أخص فلا اشكال وهذا اندفع أيضا أن تعريفه بقوله وهو ما وجهه منتزع من متعدد غير منعكس لخروج بعض أفراد التمثيل عنه اه أطول ( قوله منتزع من متعدد ) لا يخفى أن الانتزاع من المتعدد لا يقتضى كون التعدد في طرف التشبيه ولو سلم فلا يستلزم التعدد التركيب فلا يرد على الشارح شئ في تمثله التمثيل بما طرفاه غير مركبين كتشبيه الثريا بالعنقود اذا يجوز أن يكون وجه الشبه الهيئة الحاصلة من متعدد هو أجزاءه ويؤيد ذلك ما ذكره بعضهم أن الخلقه الهيئة الحاصلة باجتماع الشكل واللون واما قول المصنف ان التمثيل يستلزم التركيب فلا يضرنا لان مراده الاستعارة التمثيلية المقصورة بالمركب الذى شبه معناه المقصود بالاصل على ما صرح به المصنف فى الايضاح نعم الفرق بينها وبين التشبيه التمثيلي بدون الاستعارة خفي والظاهر الموافقة بينهما فى افراد الطرفين وتركيبهما اه ملخصا من حواشى الخفيد على المطول والمختصر وفى الاطول مانصه وتقييد مثال التمثيل على كلام السكاكى حيث قال كفى تشبيه مثل اليهود واطلاقه

مع الصرف حتى تحذف الياء ولعل التنوين تنوين عوض كفى جوار وغواش لاتنوين صرف اوانه لاتنوين فيه والحذف للتخفيف فتدبر ( قوله لان تشبيه التسميم الخ ) أى لان صريح اللفظ كما يسمي تسميا كالنسيم عن أحد المذكورات وذلك يستلزم تشبيه النغر باحدها ( قوله لانه مشترك الخ ) علة للابرد الخ ( قوله وهذا اندفع الخ ) أى يكون المراد بالقسم ما هو أخص اندفع الخ ووجه الدفع ان المعروف قسم خاص فلا يضر بعض خروج أفراد التمثيل الاعم لانه ليس هو المعروف ( قوله لا يقتضى كون التعدد الخ ) أى لاحتمال أن يكون الطرف مفردا مقيدا أو غير مقيد ( قوله فلا يستلزم التعدد التركيب ) أى تركيب الطرفين كفى تشبيه الشقيق ( قوله من متعدد هو أجزاءه قال شيخنا الضمير فى أجزاءه راجع لوجه الشبه ( قوله ان الخلقه ) أى بالحاء المعجمة ( قوله الهيئة الحاصلة الخ ) فاذا قلت زيد كعمرو وجعلت وجه الشبه بينهما الخلقه التى هى الهيئة الحاصلة من اجتماع الشكل واللون كان وجه الشبه مر كباذا أجزاء مع كون الطرفين مفردين ( قوله يستلزم التركيب ) أى تركيب الطرفين ( قوله نعم الفرق بينهما ) أى الاستعارة التمثيلية ( قوله والظاهر الموافقة الخ ) أى فالاستعارة التمثيلية كالتشبيه التمثيلي فى عدم اشتراط التركيب كما هو الظاهر خلافا للمصنف وغيره ( قوله وتقييد مثال التمثيل ) أى اتيانه التمثيل بمثال مخصوص ( قوله واطلاقه ) أى اطلاق مثال التمثيل وهو عطف على تقييد

على كلام الجمهور حيث قال كما مر حل الشارح المحقق على أن جعل ما مر عبارة عن جميع أمثلة  
ذكرت لوجه الشبه المركب بأقسامها من مركب الطرفين ومفردها ومختلفهما وخالفه السيد  
السند بدعوى أن التمثيل مخصوص بما طر فاه مركبان وادعى أن تعريفه بما وجهه منتزع من متعدد

( قوله حل الشارح الخ ) خبر قوله تقييد وما عطف عليه بتأويلهما بالصنيع والشارح مفعول  
( قوله وخالفه السيد الخ ) عبارته قوله أما تمثيل وهو ما أي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من  
متعدد أمرين أو أمور كما مر من تشبيه الثريا الخ لا يخفى أن المتبادر من انتزاع وجه الشبه من متعدد  
انتزاعه من متعدد في طرفي التشبيه لا كونه مركبا من متعدد وهو اجزأوه كما هو المصنف والشارح  
فاورد في مثاله تشبيه المفرد بالمفرد أو لا ترى ان المصنف رد على السكاكي في عدم التمثيل على سبيل  
الاستعارة من الاستعارة الحقيقية بان التمثيل يستلزم التركيب فكيف يندرج تحت الاستعارة  
التي هي قسم من أقسام المجاز المفرد فلا يصح أن يفسر كلامه ههنا بخلاف ما يتبادر منه مع كونه  
مناقبيا لما يصرح به وما يؤيد ما ذكرنا أن المصنف قال فيما بعد المجاز المركب هو اللفظ المستعمل  
فيما شبه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل وقال الشارح هناك تشبيه التمثيل ما يكون وجهه منتزعا من  
متعدد واحترز بهذا القيد عن الاستعارة في المفرد وانظر كيف اعترف بان التمثيل يستدعي  
التركيب حيث جعل احترازا عن الاستعارة في المفرد حتى قال وحاصله أن تشبيه احدي  
الصورتين المنتزعتين من متعدد بالآخرى فان قلت هو هناك بصدد تفسير كلام المصنف تفسيراً  
مطابقاً لما يزعمه من استلزام التمثيل تركيب الطرفين قلت هو ههنا أيضاً بصدد التفسير فوجب أن  
يراعى ما يزعمه ولا يمثل للتمثيل الابتدائية مركبات الاطراف فان قلت قد صرح فيما بعد بان  
التشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً الآية قلت  
ذلك مما يدعيه أقوام لم يطلعوا على حقيقة الحال وسيأتيك برهان على تحقيق هذا المقال اه  
وقوله قدس سره لا يخفى أن المتبادر من الانتزاع من متعدد أن يكون المنتزع منه متعدداً وكونه  
وجه الشبه أن يكون ذلك المتعدد حاصل في كل واحد من الطرفين فيجوز أن يكون المتعدد جزءاً  
لكل منهما وأن يكون وصفاً خارجاً عنهما وأن يكون جزءاً لأحدهما خارجاً عن الآخر فلا يستلزم  
انتزاعه من متعدد تركيب الطرفين كما زعم السيد بل نقول انتزاع أمر من متعدد قد يكون بانتزاعه  
من مجموع المتعدد كالوحدة الاعتبارية وقد يكون من أحدهما بالقياس الى الآخر كالاضافات وقد  
يكون بانتزاع بعضه من أحد الأمرين وبعضه من الآخر وحينئذ فلا يستلزم الانتزاع التركيب  
في وجه الشبه أيضاً اه عبد الحكيم وقوله كالوحدة الاعتبارية فنقول هذا المجموع كهذا  
المجموع في أن كلا واحد ولا شك أن وجه الشبه وهو نفس الوحدة الاعتبارية مفرد مع أنه منتزع  
من متعدد وقوله كالاضافات فنقول زيد كعمرو في أن كلا أب ولا شك أن الابوة انما هي بالقياس  
الى زيد وابنه والى عمرو وابنه وقوله وقد يكون بانتزاع بعضه الخ كما إذا كان الطرف مركبا  
من متعدد فان وجه الشبه منتزع من تلك الاباض المتعددة وقوله وحينئذ فلا يستلزم الانتزاع  
التركيب في وجه الشبه أيضاً قال معاوية أي لانه لا تركيب للوجه في الاولين لانه نفس المعنى  
الاضافي ونفس الوحدة الاعتبارية ومثلها نفس الهيئة الصورية أعني نفس الصورة للاشياء  
المجمعة الحاصلة لها من نفس اجتماعها بقطع النظر عن غيره من صورها وأوصافها لا الصورة

شبهه بغيره بثلاثة أشياء  
(و باعتبار وجهه) عطف  
على قوله باعتبار الطرفين  
(أما تمثيل وهو ما) أي  
التشبيه الذي (وجهه)  
وصف (منتزع من متعدد)



يتبادر منه المنتزع من متعدد في طرفي التشبيه لا المركب من متعدد وأجزاءه والاقبال مركبا من متعدد فخرج منه ما ليس طرفاه مركبين فلم يتناول ما هو الامتزاج كطرفاه

المجمعة لها منه ومن صورها وأوصافها أو من الثاني فقط أو من الثالث فقط أو من اثنين من الثلاثة وليس واحدا من أوصافه أو من اجتماع أجزائه ومن صورها وأوصافها أو من الثالث فقط أو من الرابع فقط أو من اثنين من الثلاثة الأخيرة فإن المجمعة من شئ من ذلك مركبة منه اه وقوله قدس سره كما توهمه الشارح قال عبد الحكيم ليس في كلام الشارح ما يدل على هذا وإبراد مثال تشبيه المقرد بالمفرد لا يقتضي الآن يكون المتعدد الذي انتزع منه موجودا في الطرفين لا كونه أجزاء كما في تشبيه السقط بعين الديك اه وظن معاوية أن قول عبد الحكيم فيما تقدم قريبا بل نقول انتزاع أمر من متعدد الخ مراده به التعميم في وجه الشبه في تشبيه التمثيل فقال هنا ولا يخفى أن كونه أجزاء هو المتبادر من انتزاعه منه فيقتضي تركبه وهو ظاهر كلامهم نعم لا يقتضي تركيب الطرفين وبدل على اختصاص المنتزع عندهم بالمركب تعرف يفهم تشبيه المركب بتشبيه هيئة منتزعة من عدة أمور فلو كان أعم من المركب والمفرد كالوحدة الاعتبارية والصفة الإضافية ونفس الهيئة الصورية لكان التعريف غير مانع اذ الهيئة الكيفية والحالة والعدة هي المتعددة متفرقة كانت أو مجمعة ودعوى أن المتبادر من الهيئة هو الهيئة الاجتماعية فيخرج مثل الوحدة والصفة الإضافية ومن العدة هو المتفرقة فتخرج نفس الهيئة الصورية في حيز المنع ثم لا يخفى أن مراده قدس سره بكونه في الطرفين تركبها منه وبما توهمه الشارح أنه أجزاء مطلقا أي سواء تركبا أولا ولا شك أن تمثيل الشارح بما ذكر يقتضي توهمه هذا الاطلاق اه فتنبه وقوله قدس سره بان التمثيل يستلزم التركيب قال عبد الحكيم مراده من التمثيل التمثيل على سبيل الاستعارة واستلزام تركيب الطرفين بناء على أنه مجاز مركب لا يقتضي استلزام التشبيه التمثيلي تركيب الطرفين كيف وقد صرح بان وجه الشبه المركب يكون طرفاه مفردين ومركبين واحدا ممركا والآخر مفردا اه وفيه أن المجاز المركب في نفسه لا يقتضي تركيب الطرفين وقوله قدس سره وانظر كيف اعترف الخ قال عبد الحكيم فيه أن اللازم مما ذكره الشارح أن لا يكون وجه الشبه في الاستعارة في المفرد منتزعا من متعدد بل يصرح بقوله تشبيه التمثيل وأما استدعاء تشبيه التمثيل التركيب فلا اه لكن يبقى أثر ذلك يقتضي التعميم في المجاز المركب بأنه يشمل ما لم يكن مركبا وكتب معاوية على قوله فيه أن اللازم الخ فقال واللازم المذكور قد ينقض بنحو لاحق في السماء عنقود ملاحية كما يأتي لنا في بحث المجاز المركب فالأولى أن يقال اللازم مما ذكره الشارح اما أن المراد هناك تشبيه التمثيل ما هو على سبيل الاستعارة التمثيلية بقربينة قول المصنف ثم وهذا يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة وكذا يفيد قوله ثم وحاصله الخ وانفسه أولا بما هو أعم وأما أن المتبادر منه عند الاطلاق ما يكون طرفاه مركبين لأنه أكمل أفراد فهو المتبادر منه وان كان هو أعم منه وقد يتبادر من الجنس نوع منه لكثرة ارادته منه وإلف النفس بإرادته أولا كونه أكمل أفراد اه وقوله قدس سره حتى قال وحاصله الخ قال عبد الحكيم اللازم منه أن التمثيل على سبيل الاستعارة يستدعي التركيب والكلام في استدعاء التشبيه التمثيلي ذلك وهو غير لازم له (قوله والا لقال مركبا من متعدد) لأن ما حصل من الأجزاء يقال له مركب لا منتزع وعبرة الأطول قوله

ونوره بأن المصنف رد على السكاكى جعل التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة الحقيقية  
بأن التمثيل يستلزم التركيب المناقيا لاندراج تحت الاستعارة الحقيقية المدرجة تحت المجاز المفرد  
ومباني المخالفة غير سديدة أما حديث التبادر فمنوع وإنما اختير الانتزاع على التركيب ليعلم أن  
المدار على التركيب الاعتبارى والهئية الانتزاعية لا على التركيب الحقيقى ولينناول المركب من  
متعدده وأجزاؤه ومن متعدد فى الطرف وكذا سند رد المصنف على السكاكى ضعيف لانه رد  
كون التمثيل على سبيل الاستعارة كذلك وقد وجد فى كلام السكاكى تخصيص الاستعارة التمثيلية  
بالمركب ولا يلزم منه تخصيص التمثيل بمعنى التشبيه بالوجه المركب بما طرفاه مركبان نعم جعل  
الشارح فى تعريف المجاز المركب باللفظ المستعمل فيما شابه معناه الاصلى تشبيه التمثيل قوله تشبيه  
التمثيل احتراز عن الاستعارة فى المفرد فلولا تخصيص التمثيل بما طرفاه مركبان كيف يحترز به عنها  
فبين كلاميه تنافر لكن لا يوجب ذلك فساد كلامه هنا بل ينبغى أن يحمل ما سياتى على أن الاحتراز  
بارادة تشبيه تمثيل خاص اذ لا بد اما من تقييد اللفظ المستعمل بالمركب أو تقييد تشبيه التمثيل بقيد  
والفصل بالتخصيص أولى من الجنس ثم نقول لو كان التمثيل مخصوصا بما طرفاه مركبان لانتقض  
تعريف المجاز المركب باستعارة لفظ مركب لمعنى مفرد شبه معناه بمعنى المركب بوجه شبه مركب  
اذ قد سبق أن التشبيه بهذا الوجه يعجز لمفرد بمركب اه ( قوله أمرين أو أمور ) فيه اشارة الى  
نكتة اختيار متعدد على أمور ( قوله وقيد الخ ) الحاصل أن التمثيل عند الجمهور هو التشبيه  
الذى يكون وجه الشبه فيه مركبا سواء كان حسيا أو عقليا أو اعتباريا وهما وقد تقدمت أمثاله  
مفصلة وذهب الشيخ الى أنه يشترط فيه أن لا يكون الوجه المركب حسيا والسكاكى الى أنه يشترط

أمرين أو أمور ( كامر )  
من تشبيه الثريا وتشبيه  
منار النقع مع الاسياق  
وتشبيه الشمس بالمرآة  
فى كف الاشل وغير ذلك  
( وقيد )

والالقال مركب ( قوله ونوره ) أى وضعه ( قوله بان التمثيل يستلزم التركيب ) أى بان مطلق  
التمثيل يستلزم التركيب هكذا فهم السيد ورده الأطول بعد بان المراد التمثيل على سبيل الاستعارة  
لان كلام المصنف مع السكاكى انما هو فيه وسبق أيضا عن عبد الحكيم ( قوله وكذا سند رد  
الخ ) أى استناد السيد فى الرد على الشارح الى رد المصنف على السكاكى ( قوله تمثيل خاص ) أى  
بما طرفاه مركب وهو الطرف الذى يستعار على ما يأتى له هذا بيان كلامه بقدر الامكان وفيه ان  
يقال ما الدليل على هذا التخصيص خصوصا فى التعريف ( قوله ثم نقول لو كان التمثيل مخصوصا  
بما طرفاه مركبان لانتقض المجاز المركب باستعارة الخ ) أى النقض بخروج هذه الاستعارة مع  
أنها يجب أن تكون من المجاز المركب لان المدار فى كون المجاز مركبا على كون المستعار مركبا  
سواء كان المستعار له مركبا أم لا أى فى صير التعريف غير جامع وهذا رد على السيد ووجه ردائه لو  
كان التمثيل خاصا بما طرفاه مركبان للزم من أخذه فى تعريف المجاز المركب ان لا يشمل ما لو قلت  
عندى أعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد وكان مرادك باعلام ياقوت المذكورة  
الشقيق والقريظة حاله مع وجوب شموله له اذ لا يجوز ان يكون ذلك من المجاز المفرد لانه لا بد فيه  
من افراد اللفظ المستعار وهذا مركب واذا لم يدخل فى المفرد تعين دخوله فى المركب ولا يتأتى  
دخوله فى تعريف المجاز المركب المذكور الا اذا كان التمثيل لا يختص بمركب الطرفين فبطل  
دعوى السيد الاختصاص وفى هذا أيضا رد على من اشترط تركيب الطرفين فى المجاز المركب اذ  
لا يشترط فيه الا تركيب الطرفين المستعار بخلاف مطلق التمثيل فانه لا يشترط فيه تركيب الطرفين

فيه أن لا يكون حسيًا ولا عقليًا فينحصر التمثيل عنده في المركب الاعتباري الوهمي اه سبرام  
وفي اثبات المخالفة بين الشيخ والجمهور كلام لصاحب الأطول فراجعه وكتب أيضًا ما نصه قال في  
الأطول ولما استشعر المصنف الأشكال على تعريفه بأنه غير مطرد لانه يدخل فيه التشبيه في الوصف  
المنزوع الحقيقي مع أنه ليس بتمثيل أشار إلى دفعه بقوله وفيه الخ ووجه الدفع أن هذا القيد لم يثبت  
في غير كلام السكاكي فجزى بنا في التعريف على وفاق الجمهور اه ( قوله أي المنزوع من متعدد )  
كذا فسر الشارح الضمير ونحن نفسره بالوجه أي قيد الوجه بكونه غير حقيقي كما قيده بكونه  
منزوعًا من متعدد لانه قال السكاكي التشبيه متى كان وجهه وصفًا غير حقيقي وكان منزوعًا من عدة  
أمور خص باسم التمثيل فقيد الوجه بقيد بن ولم يقيد المنزوع من متعدد اه أطول ( قوله غير حقيقي )  
بأن يكون اعتباريًا وهميًا فراهنا بالحقيقي ما يقابل الاعتباري الوهمي والمراد بالاعتباري  
الوهمي ما يشمل النسبيات لعدم وجودها عند المتكلمين وكتب أيضًا قوله غير حقيقي هل المراد  
غير حقيقي في كل من الطرفين أو يكفي أن يكون كذلك في أحدهما الطرفين هذا مما لم يتضح لكن  
المتبادر الأول لانه الفرد الكامل اه أطول ( قوله عائد إلى التوهم ) أي الاعتبار اه سم  
( قوله يعني مالا يكون الخ ) يحتمل صنيع الشارح حل قوله وهو بخلافه على بيان غير التمثيل عند  
الجمهور خاصة ويعلم منه غير التمثيل على مذهب السكاكي وعلى هذا الحمل درج صاحب الأطول وقال  
انه أولى ويحتمل حمله على بيان غير التمثيل على المذهبين وهذا أقرب إلى عبارة الشارح كما أفاده  
صاحب الأطول فتأمل ( قوله واعتباريًا ) عطف تفسيرى اه سم ( قوله بل يكون حقيقيًا )  
قال في الأطول المراد بالوصف الحقيقي ما يكون ما انتزع عنه أو صافًا حقيقيًا والافالهيئة الانتزاعية  
أمر اعتباري لا وجود له ( قوله تمثيل عند الجمهور ) لعدم اشتراطهم أن لا يكون الوجه حقيقيًا  
( قوله اما يحتمل وهو مالم يدكر وجهه ) ولا ما يستتبعه ولما كان للجمل تقسيمان عقبه هما فصل  
بينه وبين قسميه والانصب بمقام التعليم تقديم المفصل لانه وجودى ولأنه يندفع طول الفصل بين  
القسمين بتقدمه وكأنه نظر إلى أن الجمل أجل اه أطول ( قوله مالم يدكر وجهه ) أي ذكر  
صريحًا فلا يمنع الاجمال ذكر ما يشعر به نحوهم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها فان قوله  
ولأحدهما وهذا تعلم أن ما يفيد ما سبق من تركيب الطرفين في الاستعارة التمثيلية لا يتم بل هو  
مسابقة لكلامهم ( قوله فينحصر التمثيل عنده في المركب الاعتباري الوهمي ) ربما ينافى هذا  
تمثيله بقوله كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فانه تقدم في كلام المصنف أن وجه الشبه وهو حرمان  
الانتفاع الخ من المركب العقلي وقد يقال لا تنافي لان المراد بالعقلى فيما سبق ما يشمل الوهمي  
بدليل مقابله بالحسي فقط بل قد سبق في كلام المصنف ان الوهمي عقلى لانه بين هناك أن المراد  
بالحسي المدرك هو أو مادته بالحس وبالعقلى ما عداه ووجه كونه وهميًا انه ليس محققًا في الواقع إذ  
حرمان الانتفاع ببلوغ نافع الخ إنما يكون فيما من شأنه النفع به فتدبر ( قوله ويعلم منه أن غير التمثيل  
على مذهب السكاكي الخ ) على هذا يكون قول الشارح وعند السكاكي زائد على صريح المصنف  
( قوله ويحتمل حمله الخ ) على هذا يكون قوله وعند السكاكي الخ داخلًا في كلام المصنف ( قوله  
بتقدمه ) متعلق بـ ( قوله أجل ) أي أحسن لدقته وعدم بداهته فهو مشتق من الجمال لامن  
الاجمال اه شيخنا ( قوله أي ذكر صريحًا ) أي بحيث يكون مدخول في ( قوله فان قوله

أي المنزوع من متعدد  
(السكاكي بكونه غير  
حقيقي) حيث قال  
التشبيه متى كان وجهه  
وصفًا غير حقيقي وكان  
منزوعًا من عدة أمور خص  
باسم التمثيل (كافي تشبيه  
مثل اليهود بمثل الحمار)  
فان وجه الشبه هو حرمان  
الانتفاع ببلوغ نافع مع  
الكدر والتعب في  
استصحابه فهو وصف  
مركب من متعدد وليس  
بحقيقي بل هو عائد إلى  
التوهم (واما غير تمثيل  
وهو بخلافه) أي بخلاف  
التمثيل يعني مالا يكون  
وجهه منزوعًا من متعدد  
وعند السكاكي مالا يكون  
منزوعًا من متعدد أولاً  
يكون وهميًا واعتباريًا  
بل يكون حقيقيًا فتشبيه  
الثرى بالعنقود المنور  
تمثيل عند الجمهور دون  
السكاكي ( وأيضًا )  
تقسيم آخر للتشبيه باعتبار  
وجهه وهو أنه ( اما يحتمل  
وهو مالم يدكر وجهه

المفرغة الخ مشعر بالوجه كما سيأتي ( قوله ظاهر وجهه ) حل معنى أشار به الى تقدير مضاف في  
المتن لاجل اعراب فلا يقال يلزم حذف الفاعل وهو لا يجوز ( قوله يفهمه ) أى يفهم وجهه اه  
أطول ( قوله خفى ) لا يخفى أن المراد الخفى في حد ذاته فلا يخرج عن الخفاء عروض ما يوجب  
ظهوره كما في هذا الكلام فان وصف الحلقة أطهر وجه الشبه فلا اختصاص لهذا التقسيم بالمجمل  
بل يجرى في المفصل أيضا اه أطول ولعل تخصيصه به لظهور الخفاء فيه بحذف وجه الشبه تأمل  
( قوله لا يدركه ) أى لا يدرك وجهه اه أطول ( قوله الا الخاصة ) سواء أدر كوه بالبداهة  
أو بالتأمل فالتقسيم للتشبيه وتسميته بالظاهر والخفى تسمية له بحال الوجه وجوز الشارح كونه  
تقسيمًا للوجه بارجاع الضمير الى الوجه وبأباه كون قوله وأيضا منه تقسيمًا للتشبيه قطعًا اه أطول  
وقد يوجه التجوز بان تقسيم الوجه يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الوجه ( قوله قول من وصف  
الخ ) أى لماسأله عنهم الحجاج أبهم أنجد أى أشجع ( قوله وذكر جبار الله ) لاتنافي بين ما ذكره  
وما ذكره الشيخ بل هما يجمعان على الصدق تواردا أو بطريق أخذ المتأخر عن المتقدم اه أطول  
( قوله عن بنها ) هم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وأنس الفوارس فهم أربعة  
ومنه تعلم أنه كان على الشارح أن يزيد لابل فلان مرة ثالثة ( قوله نكاتهم ) أى فقدتهم ( قوله  
ان كنت أعلم أبهم أفضل ) أى استفهامية فالعنى ان كنت أعلم جواب هذا الاستفهام أو موصولة  
مبنية على الضم لوجود الاضافة وحذف صدر الصلة لكن الاول هو المناسب لاهم التى فى السؤال

المفرغة الخ مشعر بالوجه ) ضم قوله المفرغة الى قوله لا يدرك وجه الشبه  
هو الثانى والاول داخل فى المشبه به اذ ليس المشبه به مطلق الحلقة لان كونها لا يدرك طرفا هانئ  
من كونها مفرغة اه عبد الحكيم ( قوله رجه الله أى من المجمل ما هو ظاهر وجهه ) يعنى ان  
ضمير فنه ان كان راجعا الى المجمل فى اسناد ظاهر اليه تسامح والمراد ظهور وجهه ويؤيده ان  
سوق الكلام فى تقسيم المجمل وان كان راجعا الى الوجه فلا تسامح لكنه خروج عن سوق  
الكلام فلكون كل من التوجيهين مستقلا على خلاف الظاهر من وجه سوى بينهما وليس مراده  
أن تقدير كلام المصنف ذلك حتى يلزم حذف الموصوف أو الموصول مع بعض الصلة أو الصفة  
وحذف الفاعل اه عبد الحكيم ( قوله الى تقدير مضاف ) أى للضمير فى ظاهر والأصل فنه  
ظاهر وجهه وحذف وجهه وانصل الضمير بظاهر فصار فنه ظاهر أى هو ( قوله أى يفهم وجهه )  
إشارة لتقدير مضاف لجرى ان صاحب الأطول على أن الضمير فى منه عائدا على التشبيه المجمل لاعلى  
الوجه اه شينغا ( قوله فلا اختصاص لهذا التقسيم الخ ) تفريع على قوله لا يخفى أن المراد  
الخفى فى حد ذاته فلا يخرج عن عروض ما يوجب ظهوره وعروض ما يوجب ظهوره فى المفصل هو  
ذ كره فى اللفظ اه شينغا ( قوله أى لا يدرك وجهه ) أشار لتقدير المضاف كاتقدم وجهه ( قوله  
وقد يوجه التجوز الخ ) هذا لا بدفع كلام الأطول ( قوله تواردا ) أى توافق الآراء أى ان كلا  
منهم قال ذلك من غير شعور بانه قد وقع من غيره ( قوله هم ربيع الكامل الخ ) الظاهر فى  
الاولين عدم الاضافة واجراء اللقب عليهما وفى الاخيرين الاضافة وفى شرح العلامة وقع التصحيح  
على أن الكل بالاضافة اه عبد الحكيم ( قوله أى استفهامية ) أى معرفة مبتدأ وأفضل خبر

فنه ) أى من المجمل ما هو  
( ظاهر ) وجهه أو فنه  
الوجه الغير المذكور  
ما هو ظاهر ( يفهمه كل  
أحد ) بمن له مدخل فى  
ذلك ( نحو زيد كالاسد  
ومنه خفى لا يدركه الا  
الخاصة كقول بعضهم )  
ذكر الشيخ عبد القاهر  
أنه قول من وصف بنى  
المهلب للحجاج لماسأل  
عنهم وذكر جبار الله أنه  
قول الانبارية فاطمة  
بنت الخرشب وذلك أنها  
سئلت عن بنها أبهم أفضل  
فقال عمارة لابل فلان  
لا بل فلان ثم قالت نكاتهم  
ان كنت أعلم أبهم أفضل

( قوله المفرغة ) قال في القاموس حلقة مفرغة مصمتة وقال فيه المصمت الذي لا جوف له اه  
وقال بعضهم المفرغة أي المصبوبة في قالب بعد أن أذيب ما هي منه وفي سم قوله المفرغة أي  
الممزوجة وكأنه عبر بالافراغ الذي هو صب أصل الحلقة المذاب في قالب لأن ما هو كذلك يكون  
متمزجا لا يخلل بين أجزائه ولا انفراج ( قوله طرفاها ) المراد طرفاها الاعلى والاسفل الملائمان  
للافضل والادنى واذ لم يعلم الاعلى والادنى لم يعلم الوسط اه أطول وكتب أيضا قوله طرفاها قال  
في العروس ويرد عليه أن الحلقة المفرغة ليس لها طرفان وجوابه أن السالبة المهمة لا تستلزم  
وجود موضوعها اه يس ( قوله مصمتة الجوانب ) أي والجوف وهو تفسير لقوله مفرغة  
قال سم ولعل التقييد بالجوانب يدفع توهم أن يراد بالمصمتة مصمتة الجوف فقط فان ذلك صادق  
مع وجود انفصال في بعض جوانبها فبين بهذا القيد أن الاتصال شامل لجميع أجزائها فلا يتبين لها  
طرفي لأنها اذ لم تكن مصمتة الجوانب كان موضع الانفراج منها طرفا ومقابلها وسطا اه وقوله  
ولعل التقييد بالجوانب أي حيث قال مصمتة الجوانب ولم يقل مصمتة بدون ذكر مضاف اليه  
( قوله وأيضا ) قال في الاطول أيضا جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه آض تقسيم  
للجمل أيضا أي عاد عودا وفائدته التنبيه على أنه استثنائي تقسيم للجمل وليس تقسيما للخفي ومنه  
يعلم أن المعترضة قد تدخل بين العاطف والمعطوف وأما مقال الشارح ان اختيار منه ومنه دون  
اما واما للاشعار بأنهم من تقسيبات الجمل دون مطلق التشبيه فليس مما يعتد به لانه لا مجال لتوهم أنه  
تقسيم مطلق التشبيه اذ لا معنى لتوسط تقسيم بين قسمي تقسيم بل الوجه أن لا حصر في ما ذكره  
اذ يمكن قسم آخر هو ما ذكر فيه وصف المشبه فقط فلذا لم يأت بأداة الحصر ولم يجعل التقسيم  
رباعيا لعدم الظفر به في كلامهم ولا يخفى جريان هذا التقسيم في المفصل وكأنه لم يتعرض له لانه لم  
يوجد اذ لا معنى ليراد ما يشعر بوجه الشبه مع ذكره اه ( قوله لامن تقسيبات مطلق التشبيه )  
أي فلفظ منه يدفع ما يوهمه لفظ أيضا المأني به في صدر تقسيبات مطلق التشبيه من أن هذات تقسيم  
لمطلق التشبيه ( قوله ما لم يذكر الخ ) انما قدم العدمي على ما هو وجودي في الجملة وقدم ما هو

( هم كالحلقة المفرغة  
لا يدري أين طرفاها أي  
هم متناسبون في الشرف )  
يتمتع تعيين بعضهم فاضلا  
وبعضهم أفضل منه ~~أي~~  
( كما أنها ) أي الحلقة المفرغة  
( متناسبة الاجزاء في  
الصورة ) يتمتع تعيين  
بعضها طرفا وبعضها وسطا  
لكونها مفرغة مصمتة  
الجوانب كالدائرة ( وأيضا  
منه ) أي من الجمل وقوله  
منه دون أن يقول وأيضا  
اما كذا واما كذا اشعار  
بان هذامن تقسيبات الجمل  
لامن تقسيبات مطلق  
التشبيه أي ومن الجمل  
( ما لم يذكر فيه وصف أحد  
الطرفين )

والجملة تدت مسد مفعولي اعلم كتعليقها عن العمل ( قوله وقال فيه المصمت الذي لا جوف له ) هذا  
لا يناسب هنا انما المناسب ما ذكره بعد عن بعضهم ( قوله أي والجوف ) لا حاجة اليه هنا بل هو تعميم  
للمعنى في نفسه ( قوله كان موضع الانفراج منها طرفا ) أي جنس طرف لانها طرفان اه شيخنا  
( قوله وفائدته ) أي فائدة لفظ أيضا ( قوله وليس تقسيما للخفي ) أي لانه ر بما يتوهم انه تقسيم له لان  
ذكر الوصف المشعر بوجه الشبه أنسب بالخفي كذا في الاطول ولان الخفي أقرب منه كور ( قوله  
وأما مقال الشارح الخ ) هذا كلام آخر غير مقابل لما قبله اذ ما قبله توجيه لقوله أيضا وهذا توجيه  
لقوله منه ومنه ( قوله بل الوجه ان لا حصر الخ ) أي بل الوجه في توجيه تعبير المصنف بمنه ومنه  
دون اما كذا وكذا ومحصله ان اما واما يفيد الحصر والواقع أن لا حصر لا يمكن قسم آخر فأتى بمنه  
ومنه لا فائدة عدم الحصر ويحتمل كما قاله شيخنا ان قوله بل الوجه الخ ترق في الاعتراض على الشارح  
بأن ما اقتضاه توجيهه من صحة اما واما لولا المانع الذي ذكره لا يسلم لان اما واما يفيد الحصر والواقع  
أن لا حصر ( قوله ولم يجعل التقسيم رباعيا الخ ) جواب عما يقال كان يمكنه استيفاء الاقسام

وجودي في الجملة على الوجودي الصرف مع أن حق التعليم يقتضي العكس حفظا للاقسام  
عن وقوع فاصل بينها ولو بالمثل اه أطول ( قوله يعني الوصف الخ ) كما يوصى اليه اضافة  
الوصف الى أحد الطرفين لاشعارها بأن المراد وصف يذكر له من حيث انه طرف أشار الى ذلك في  
الاطول وخرج بما ذكر زيد العالم أسدا ذلا إيماء في العالم الى الجراءة ( قوله نحو زيد أسد )  
تمثيل للم يذكر الخ ( قوله كقولها هم كالحلقة الخ ) فان قولها المفرغة لا يدري أين طرفاها  
مشعر بالوجه كما بينه سم ( قوله ولم تصدق ) من حد ضرب اه أطول ( قوله مواهبه )  
يفتح الباب وضما مفعولا أو فاعلا لقوله لم تصدق فانه جاء متعديا ولازما كما في يس لكن  
النصب انما يتأتى على قراءة تصدق بالتعنية ( قوله ريقه ) أصله ريق ( قوله وريق كل شيء  
أفضله ) والاحسن هنا ارادة هذا المعنى أفضله ( قوله وهو ما ذكر وجهه ) قال في  
الاطول لما كان في هذا التعريف تسامح يجعل ما ذكر مما يستتبع وجهه مكان الوجه داخلها  
ذكر وجهه وكان ذلك التسامح مبنيا على تسامح آخر نبيه على هذا التسامح وعلى منسئه اخر ابا  
للتعريف عن الابهام فقال وقد يتسامح الخ والشارح جعله اشارة الى التقسيم بعد التعريف يعني  
المفصل فسمان ما ذكر فيه وجه الشبه حقيقة وما ذكر فيه وجه الشبه تسامحا ( قوله وأدمي )  
وصف آدمي بالصفاء مني عن كثرة بكانه لاشعاره بانفسال المنبع وزوال ما يكدر الدمع منه بسبب  
كثرة ما ينزل من المدامع وبهذا اندفع أنه لا كبير مدحة في وصف الدمع بالصفاء ( قوله وقد  
يتسامح ) أي يتجاوز اما على طريق مجاز الخندق أو المجاز المرسل اه لكن قال في الاطول ان

الاربعة وبأى باما وما ( قوله حفظا للاقسام الخ ) ولم يقدم الثاني على الأول مع وجود الحفظ  
المذكور لكونه مناسبا للثالث في طرف الوجود الذي هو أشرف من طرف العدم فضعه اليه  
وحيث يحصل الفصل ( قوله يجعل ما ذكر مما يستتبع الخ ) اضافة جعل لما من اضافة المصدر  
لمفعوله الأول وما اسم موصول واقعة على التشبيه وما يستتبع نائب فاعل ذكر والجملة صلة  
الموصول والعائد هو ضمير وجهه وان شئت قدرت العائد أي ما ذكر فيه وما في قوله ما يستتبع  
اسم موصول أيضا واقعة على الملزوم وفاعل يستتبع ضمير عائد على ما الثانية والجملة من الفعل  
والفاعل صلة ما الثانية ووجهه مفعول يستتبع وقوله داخل هو المفعول الثاني وقوله يمكن الوجه  
ظرف للذكر والتقدير بان يجعل التشبيه الذي ذكر الملزوم الذي يستتبع ذلك الملزوم وجه التشبيه  
بدل الوجه داخل في التشبيه الذي ذكر وجهه اه شغنا وفي بعض النسخ مما يستتبع وهو  
موافق لما في الأطول وعليه فإيمان لما ذكر فليستأمل ( قوله وكان ذلك التسامح ) أي الذي في  
التعريف ومحصل التسامح الذي في التعريف أن يراد بما ذكر وجهه معنى أعم يشمل ما ذكر فيه  
ما يستتبع الوجه على وجه التسامح ( قوله مبنيا على تسامح آخر ) هو تسامح البلغاء في ادخال  
في التي لا تدخل الاعلى وجه الشبه على ما يستلزم وجه الشبه وما ذاك الاعلى التسامح يجعل الملزوم  
في مكان اللازم الذي هو وجه الشبه حقيقة على تقدير المضاف أو المجاز المرسل فالتسامح الذي نص  
عليه المصنف هو منشأ التسامح في التعريف فقد ذكر التسامح في المثال صريحا ولو تحببه للتسامح  
في التعريف ( قوله والشارح جعله الخ ) أي في المطول ( قوله وبهذا اندفع الخ ) كنه مبنى على  
أنه شبه كلام من الشعر والادمع باللاتي في الصفا واللك أن تقول ان شبه الشعر باللاتي في الصفا وشبه  
الادمع باللاتي في كبر الدموع وحذف وجه الشبه لأنه بعيد ( قوله أما على طريق مجاز الخندق )

يعني الوصف الذي يكون  
فيه إيماء الى وجه الشبه  
( نحو زيد أسد ومنه )  
أي الجملة ( ما ذكر فيه  
وصف المشبه به وحده )  
أي الوصف المشعر بوجه  
الشبه كقولها هم كالحلقة  
المفرغة لا يدري أين  
طرفاها ( ومنه ما ذكر  
فيه وصفها ) أي المشبه  
والمشبه به كليهما ( كقوله  
صدقت عنه ) أي أعرضت  
( ولم تصدق مواهبه ) عنى  
وعاوده ظني فلم يخب  
كالغيث ان جنته وافاك  
أي أنك ( ريقه ) يقال  
فعله في ريق شبابه وريقه  
أي أوله وأصابه ريق المطر  
وريق كل شيء أفضله ( وان  
ترحلت عنه الخ في الطلب )  
وصف المشبه أعنى الممدوح  
بان عطايه فأنضة عليه  
أعرض أوله بمرض وكذا  
وصف المشبه به أعنى  
الغيث بانه يصيبك جنته  
أو ترحلت عنه والوصفان  
مشعران بوجه الشبه  
أعنى الافاضة حالتي الطلب  
وعدمه وحالتي الاقبال  
عليه والاعراض عنه  
( واما مفصل ) عطف على  
قوله اما مجمل ( وهو ما ذكر  
وجهه كقوله  
\* ونغره في صفاء وادمي  
كاللاتي  
وقد يتسامح بذكر

ارتكاب طريق المجاز ليس تسامحا ( قوله بذكر ما ) أى لزوم ( قوله مكانه ) أى فى مكانه  
 بان يؤتى به على طريقته من ادخال فى عليه ليخرج بذلك ذكر الوصف المشعر بالوجه ( قوله  
 للكلام ) أى فى شأنه ( قوله لاخلوة ) قال فى الاطول ولا يبعد أن يجعل وجه الشبه نفس  
 الخلاوة ويجعل ثبوتها فى المشبه على سبيل التخييل كإى تشبيه السنة بالنجم والبدعة بالظلمة ( قوله  
 مبتدل ) تفسير لقريب وكذا قوله الآتى غريب بتفسير بعيد كما هو صريح الايضاح على ما فى بس  
 وكتب أيضا قوله مبتدل الابتدال الامتهان وهو يقتضى كثرة الاستعمال فيفيد أنه لو كان الانتقال  
 فيه من غير تدقيق نظر لكان اتفق أنه لم يكثر استعماله ليس منه وليس مراد ابدليل تعريفه فالحق  
 أن القريب المبتدل شامل لمصورتين ما كثر استعماله وما لم يكثر بقيد أن يسهل الانتقال فى كل منهما  
 من المشبه الى المشبه به فقد كثر الابتدال ليس للاخراج بل نظر للغالب اذ يغلب فى القريب الابتدال  
 اه وفى الاطول تفسير الابتدال بعدم الصيانة بأن يناله كل أحد بمجرد توجهه اليه فلا يمنع منه  
 احتياج الى تدقيق نظر وهو بهذا التفسير لا يقتضى كثرة الاستعمال فلا يرد ما مر ( قوله وهو  
 ما ينتقل فيه ) والمنقول هو المتكلم الذى هو مراد التشبيه ويلزم قرب انتقاله قرب فهم السامع

ما يستتبعه مكانه ) أى بان  
 بذكر مكان وجه الشبه  
 ما يستتبعه أى يكون وجه  
 الشبه تابعه لآزم فى الجملة  
 ( كقولهم للكلام الفصيح  
 هو كالعسل فى الخلاوة  
 فان الجامع فيه لازمها )

أى وجه الشبه فى هذا  
 التشبيه لازم الخلاوة ( وهو  
 ميل الطبع ) لانه المشترك  
 بين العسل والكلام لا  
 الخلاوة نفسها التى هى  
 من خواص المطعومات  
 ( وأيضاً ) تقسيم ثالث  
 للتشبيه باعتبار وجهه وهو  
 انه ( اما قريب مبتدل  
 وهو ما ينتقل فيه من  
 المشبه الى المشبه به من غير  
 تدقيق نظر

فيقال فى المثال الآتى هو كالعسل فى لازم الخلاوة وهو ميل الطبع وقوله أو المجاز المرسل أى  
 باطلاق اللزوم وهو الخلاوة على اللزوم وهو ميل الطبع اه شيخنا ( قوله رحمه الله أى بان بذكر  
 الخ ) فائدة التفسير الأول ان المراد بالاستتباع الاستتزام فان الاستتباع أعم من استتباع اللزوم  
 للزوم والعملة للعمول وغيرها فائدة التفسير الثانى بيان أن الضمير المستتر فى يستتبعه راجع الى ما  
 الموصولة والثانى الى وجه الشبه دون العكس ( قوله بدليل تعريفه ) اذ العبرة بتعريفه  
 لا ما يوجه لفظ المعرفى ( قوله فلا يمنع منه احتياج الى تدقيق نظر ) أى لعدم وجود الاحتياج اذ  
 هى قضية سالبة تصدق بنفى الموضوع ( قوله رحمه الله وهو ما ينتقل فيه الخ ) حاصل هذا المقام  
 وايضاحه أن الانسان يقصد الى تشبيه الأمر الذى لاحظته من حيث شجاعته أو اغتياله للنفوس أو  
 نحو ذلك بامر آخر فى مطلق الشجاعة أو الاغتيال للنفوس مثلاً فيقصد الى شئ يتحقق بالشجاعة أو  
 الاغتيال أو نحو ذلك ليحمله مشهابه فان كان انتقاله اليه من حيث ملاحظة أنه متحقق بذلك الوجه  
 لا من حيث اخطار ذاته لا يحتاج الى تدقيق نظر لظهور ذلك الوجه فى بادية الرأى من حيث  
 التصديق به فالتشبيه قريب مبتدل وظهور الوجه من هذه الخبيثة يكون لسكونه أمر اجليا لا يحتاج  
 الا الى ملاحظة واحدة كالكون جرماً أو شجاعاً فان الجملة أسبق الى النفس فى التفصيل حتى من  
 حيث التحقق بها كالأبغنى وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله الأترى الى قوله وقد علم أنه لا فرق بين  
 كون المشبه به نادراً الحضور فى الذهن من حيث ذاته أولاً اذ ندرة الحضور من حيث الذات  
 لا توجب بطء الانتقال من حيث التحقق بالوجه فان الانتقال من هذه الخبيثة انما يكون بعد  
 احضار الذات فلا يدخله البطء والسرعة بسبب بطء احضار الذات وسرعته فقولك زيد كالغول  
 فى كون كل جرماً لا فرق بينه وبين قولك زيد كالأسد فى كون كل جرماً من حيث ملاحظته  
 تتحقق المشبه به فهما بالوجه المذكور وان كان اخطار ذات الغول ليس كخطار ذات الأسد فكل  
 منهما مبتدل والدليل على ان اخطار الذات غير منظور اليه ولا معول عليه أنهم اعتبروا البعد  
 والغربة بالنظر الى المتكلم والسماع ولا بعد ولا غربة فى مثل قولك زيد كالغول فى الجرأة من كل

وجه بالنظر الى السامع فكيف يجعل من الغريب لبعده اخطار الذات بل لافرق هنا عنى اذا كان الوجه جليا بين كون المشبه به نادر الحضور في الذهن من حيث التحقق بالوجه وخلافه لأن ادراك التحقق بالوجه الجلي يحصل في بادئ الرأي مطلقا أو لكونه أمر قليل التفصيل المقتضى لخباء الوجه من حيث التحقق به وقد عارض تفصيله ما يقتضى ظهور الوجه من هذه الخفية والمعارض أحدا من الأول قرب المناسبة وقوتها بين المشبه والمشبه به بحيث ينشأ عن ذلك بالفعل غلبة حضور المشبه به في الذهن من حيث تحققه بذلك الوجه القليل التفصيل وان كان لا من حيث انه وجه شبه عند حضور المشبه وان كان حضورهما لا من حيث انهما مشبه به ومشبه فان ذلك يقتضى الظهور المذكور ويذهب ما يقتضيه التفصيل القليل من نوع خفاء والثاني كثرة تكرار المشبه به على الحس بحيث ينشأ عنها بالفعل حضوره في الذهن من حيث التحقق بالوجه مطلقا لان ذلك يفعل ما تقدم ثم المعارض في الحقيقة هو غلبة حضور المشبه به في الذهن من حيث التحقق بالوجه عند حضور المشبه أو مطلقا وانما قرب المناسبة وكثرة التكرار سببان في اذ كر فكان المعارضتاهما فاستندت اليهما والاقتصار عليهما لعدم وجود غيرهما والافلوا اعتيد ايقاد الكبرى عند البنفسج مع ما بينهما من بعد المناسبة أو اعتيد استحضار صورة المرأة في كفا الأشل ذهنا مع عدم التكرار على الحس وفرضا قللة التفصيل في الوجه لكان التشبيه فيهما قريبا مبتدئا وان كان انتقاله اليه من حيث ملاحظة أنه متحقق بالوجه يحتاج الى تدقيق نظر لشدة خفاء الوجه من حيث التحقق به فالتشبيه بعيد غريب وشدة خفاء الوجه من هذه الخفية تكون لكثرة التفصيل أو لنوع تفصيل قد قوتاه ما يقتضى نوع خفاء في الوجه من حيث التحقق به والمقتضى لذلك ما بعد المناسبة وضعفها بحيث ينشأ عنه ندرة حضور المشبه به ملحوظا بالوجه عند حضور المشبه وإما كون المشبه به وهميا أو مر كبا خياليا أو مر كبا عقليا أو قليل التكرار على الحس بحيث ينشأ عن ذلك ندرة حضور المشبه به ملحوظا بالوجه مطلقا وجعل المقتضى هو ما ذكر لئلا يتقدم واعلم أن ندرة حضور المشبه به في الذهن ملحوظا بالوجه عند حضور المشبه أو مطلقا التي نشأت عن بعد المناسبة أو عن كون المشبه به وهميا أو مر كبا خياليا الخ لم تقتض نوع خفاء في الوجه من حيث التحقق به الا لتكون الوجه تفصيليا فكونه تفصيليا يوجب خفاء ويوجب لندرة حضور المشبه به ملحوظا بالوجه أن يوجب نوع خفاء وبانضمام موجبهما يشتد خفاء الوجه من حيث التحقق به فلا يحصل الانتقال الابدع فكرر وتدقيق نظر فلا أثر لندرة حضور المشبه به ملحوظا بالوجه في ايجاب الخفاء اذا كان الوجه جليا كالأثر لندرة اخطار ذاته من حيث هي مطلقا أو ما تحوز به كالقول في الاغتيال فيستحسن لما فيه من الاستطراف لابرز المشبه في صورة الممتنع عادة هذا وبقي ما اذا كان في الوجه نوع تفصيل ولم يغلب حضور المشبه به ملحوظا بالوجه ولم يندر فيبقى واسطة بين القريب المبتدل والقريب البعيد اللهم الا أن يراد بالغلبة الكثرة وبالندور القلة ويكون اشتراط الندور لأجل بقاء الخفاء الحاصل من التفصيل لأجل أن ينضم الخفاء الحاصل بالندرة الى الخفاء الحاصل بالتفصيل وعبارة عبد الحكيم لما كان التشبيه مسوقا لبيان حال المشبه وجعله كالشبه به كان فيه انتقال الذهن من المشبه من حيث انه مشبه الى المشبه به من حيث انه مشبه به فان كان ذلك الانتقال حاصلًا بلان تدقيق نظر بأن يكون كون أحدهما مشبهًا والآخر مشبهًا به باظهار الظهور وجه الشبه فيهما كان التشبيه قريبا وان كان ذلك الانتقال بعد تأمل وتدقيق نظر لعدم ظهور وجه الشبه فيهما

(قوله المقتضى) صفة  
كاشفة اه منه

(قوله من حيث التحقق)  
اعتبار ذلك لكونه هو  
الذي يخص المقام والافه  
يقتضى أيضا خفاء الوجه  
في نفسه اه منه



( قوله لظهور وجهه ) فيه بحث لانه ان أريد بظهور الوجه ظهوره في نفسه برده عليه أن ذلك لا يستلزم ظهور الانتقال من المشبه الى المشبه به فانه لا يجوز أن يكون ثبوته للطرفين غير ظاهر

كان التشبيه بعيدا وانما لم يقل وهو ما يكون ظاهرا غير محتاج الى تدقيق نظر لظهور وجه الشبه فهما في بادي الرأي الخ ليظهر وجه تسميته بالقريب والبعيد فان المناسب لهذا التفسير تسميته ظاهرا وخفيا فافهم فانه قد خفي على الناظرين حتى اعترض بعضهم بأنه ينتقض تعريف التشبيه الغريب بما يكون فيه المشبه به لازما للمشبه مع خفاء وجه الشبه اذ ليس المراد أن يكون الانتقال من ذات الشبه الى ذات المشبه به غير محتاج الى تدقيق النظر بل من حيث تشبيه أحدهما بالآخر ولا يحتاج الى ما أجاب به من أن قوله لظهور وجهه قيد للتعريف فلا انتقاض وبعضهم بأن ظهور وجه الشبه في نفسه لا يقتضى أن يكون ثبوته للطرفين ظاهرا فلا يكون التشبيه قريبا لجواز خفاء حصوله في الطرفين وان أريد بظهور ثبوته للطرفين فكونه جليا لا يستلزم ذلك بل كون حصوله والعلم به في نفسه ظاهرا اذ كونه جليا كما يستلزم كونه في نفسه أسبق من التفصيل كذلك يستلزم كونه أسبق منه باعتبار حصوله للطرفين كما لا يخفى اهـ وقوله بما يكون فيه المشبه الخ وذلك كتشبيه الرجل الاعمى عماه بالبصر في كون كل منهما معا قبا للاخر في محل مخصوص هو الحادث القابل لها عند قصده دفع النقص بما يمكن فان العمى ينتقل منه الى البصر سريرا اذ هو نفي البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا مع خفاء وجه الشبه فهذا التشبيه بعيد لا قريب والتعريف صادق عليه وحصل دفع النقص أن الانتقال سريرا ليس من حيث ان أحدهما مشبه والآخر مشبه به بل من حيث ان أحدهما مزوم للاخر لزمنا باللعنى الاخص أهاده عـق وقوله وبعضهم عطف على بعضهم الاول وقوله اذ كونه جليا الخ تعليل لاندفاع اعتراض هذا البعض أي ان كونه جليا كما يستلزم ظهوره في نفسه يستلزم ظهوره فيهما قال معاوية وفيه أنه يجوز كونه جليا مع ندور حضور المشبه به فيوجب الندور عدم الظهور ولو مع كونه جليا كالاغتبال في أنياب الاغوال فالحق الدافع النافع أن المراد كونه جليا مع عدم المعارض وهو ذلك الندور بقريته قوله في البعيد أو ندور الخ فانه على اطلاقه أي ولو مع كونه جليا لا يقال المراد ظهوره فيهما بعد حضورهما أو بالنسبة الى التفصيل كما يشعر به التعليل بعلة الاسبقية فان فيه اشارة اليه وكونه جليا يستلزم كلا لأننا نقول الاول يلزمه كما لا يخفى بطلان تعليل المصنف به الا لو قال ما ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به بعد حضور ذاتيهما ولم يقله لأنه ينتقض بما يكون كذلك مع كون الانتقال فيه من الذات الى الذات بتدقيق نظر فانه من البعيد و بطلان قوله بعدم غلبة الخ و بطلان قوله في البعيد أو ندور الخ والثاني خلاف المتبادر اذا المناسب اعتباره والمتبادر من لفظ قريب ومن لفظ ظهور وجهه القريب الحقيقي وظهوره فيهما الحقيقي لا النسبي كما لا يخفى اهـ ولا يخفى ما فيه بعد ما سبق فتدبر ( قوله فيه بحث الخ ) محصل البحث أنه ان أريد بظهور الوجه ظهوره في نفسه صح تعليل ظهور الوجه بكونه جليا لکن لا يصح تعليل الانتقال بظهور الوجه لعدم الاستلزام وان أريد بظهور ثبوته للطرفين صح تعليل الانتقال بظهور الوجه لکن لا يصح تعليل الظهور بكونه جليا ومحصل الجواب اننا نختار الشق الاول وهو أن المراد ظهوره في نفسه لکن مع ملاحظة أن قوله لظهور الخ ليس تعليليا لمحض بل تعليل مشوب بتقييد بكون المراد الظهور في نفسه صح

لظهور وجهه

وان أر بد ظهور ثبوت للظرفين ففيه ان كونه جليا لا يستلزم ذلك ويمكن أن يقال قوله لظهور وجهه تعليل على وجه التقييد أى التشبيه المتبدل ما ينتقل الذهن فيه من المشبه الى المشبه به بشرط أن يكون الانتقال بظهور الوجه وانما يكون كذلك اذا كان الوجه الظاهر ظاهرا لثبوت للظرفين أيضا كذا في الحفيد على المطول والمختصر وعبارة الاطول قوله لظهور وجهه قيد للتعريف وتحقيقه أن يكون المشبه بحيث اذا نظر العقل فيه ظهر المفهوم السكى الذى هو مشترك بينه وبين المشبه به من غير تدقيق نظر والتفتت النفس الى المشبه به من غير توقف ولم يكتف بما ظهر وجهه في بادى الرأى لانه يتبادر منه الظهور بعد التشبيه واحضار الطرفين

تعليل الظهور بكونه جليا وكون التعليل للتقييد صح جعل الظهور علة للانتقال لافادة التقييد اعتبار ظهور ثبوت للظرفين اه شيخنا وقد سبق لك جواب آخر عن عبد الحكيم باختيار الشق الثانى وعدم تسليم ماورد عليه ( قوله وان أر بد ظهور ثبوت للظرفين ) أى زيادة على ظهوره فى نفسه والاورد عليه أن ذلك لا يستلزم ظهور الانتقال ( قوله تعليل على وجه التقييد ) يقتضى أنه من جملة التعريف وهو خلاف ما يفيد قول المصنف بعد وهو بخلافه لعدم ظهوره اذا لو كان قوله لظهور الوجه داخل فى التعريف لم يذكر المصنف قوله لعدم ظهوره بعد قوله وهو بخلافه لاندرج عدم ظهوره حينئذ تحت الخلاف ( قوله بشرط أن يكون الانتقال بظهور الوجه ) أى ظهوره فى نفسه والباء فى قوله بظهوره سببية ولا يتأتى بسبب الانتقال عن ظهور الوجه فى نفسه الا اذا صاحب ظهوره فى نفسه ظهور ثبوت للظرفين فاذا لا بد من ظهور ثبوت للظرفين ليم التقييد بهذا التسبب كما أشار لذلك بقوله وانما يكون كذلك اذا كان الوجه الخ فالظهور فى نفسه معلوم بصريح العبارة وهو العلل بكونه جليا وظهور ثبوت للظرفين معلوم بالزوم من جملة قيدا للانتقال ومجموع الظهورين علة للانتقال اه شيخنا وقد علمت ما تقدم عن عبد الحكيم ( قوله وتحقيقه ) أى تحقيق كلام المصنف فى هذا المقام أى بيانه على الوجه الحق ( قوله أن يكون المشبه ) أى كالجرة مثلا ( قوله ظهر المفهوم السكى الخ ) أى الذى هو وجه المشبه كالمقدار والشكل فظهور وجه المشبه يحى مع النظر فى المشبه وادراك تحققه بالوجه من غير تأمل وتفكر وقوله والتفتت النفس الى المشبه به أى كالكوز أى التفتت اليه من حيث التحقق بالوجه وقال شيخنا ليس المراد بالمفهوم السكى وجه المشبه لانه لا يتوقف ظهوره على النظر فى المشبه بل هو ظاهر فى نفسه انما المراد به ما يجعل المشبه والمشبه به من واحد ككون كل من الجرة والكوز وعاء للماء يشرب منه مثلا وليس هذا هو وجه المشبه بل وجه المشبه هو المقدار والشكل اه وفيه أنه وان لم يتوقف ظهوره على النظر فى المشبه لكن المعتبر هو ظهوره من حيث التحقق به وأن ملاحظة ما يجعلهما من واحد غير معتبرة كما لا يخفى ( قوله ولم يكتف بما ظهر وجهه فى بادى الرأى ) أى بأن يقول ما فر بمتبدل وهو ما ظهر وجهه فى بادى الرأى ويخفى قوله ما ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر ( قوله لانه يتبادر منه الخ ) لا يدفع هذا التبادر تعليله بعد بكونه جليا لأن كونه جليا يجمع ذلك وعلى تسليم أنه يدفعه نقول المراد الايمان بما يدفعه من أول الامر وتقدم عن عبد الحكيم التعليل بغير ما ذكره ( قوله واحضار الطرفين ) أى من حيث كونهما طرفين مشبها ومشبه به للاحضار ذاتهما اذا حضار

وهو لا يكفي في الابتدال بل لابد أن يكون انتقال من المشبه إلى المشبه به لظهور وجهه بمجرد ملاحظة المشبه ثم قال ولا ينتقض التعريف بتشبيه يكون المشبه به لازما ذهبيا للشبه مع خفاء وجهه

ذاتهما لا بد منه كما سبق ( قوله وهو لا يكفي في الابتدال ) في ع ق مانصه فان قيل خالف الفرق بين الظاهر والمبتدل وبين مقابله الآتي وهو الغريب البعيد وبين الخفي الذي هو المقابل للظاهر لانك أدخلت في المبتدل ما يقدر كل أحد على استعماله بسهولة ولو لم يقع كثرة استعماله بالفعل فان كان الظاهر هو المبتدل والبعيد هو الخفي وجب اسقاط أحد البابين قلت لاشك أنه يمكن ادخال أحد البابين في الآخر كما قلت لكن حيث ذكر كل منهما على حدة وجب التفريق بينهما وذلك بأن يعتبر أن الظاهر أعم من المبتدل لان الظاهر هو ما قرب ادراكه لكل أحد عند قصد التشبيه أو قرب بعد احضار الطرفين ولو كان احضار أحدهما يحتاج إلى تأمل واذا علم الفرق بين الظاهر والمبتدل علم بين مقابلهما تأمله اه وقوله أو قرب بعد احضار الطرفين الخ ان كان المراد الاحضار من حيث الذات بقطع النظر عن التحقق بالوجه ورد أن احتياج احضار أحدهما من حيث ذاته إلى تأمل لا يوجب الغرابة كما لا يوجب الخفاء فلم ينفرد الظاهر عن المبتدل وان كان المراد الاحضار من حيث التحقق بالوجه ورد أنه بعد احضار الطرفين من هذه الحثية لا يتأتى بعد الادراك من أحد فكل تشبيه على هذا ظاهر ولعله لهذا قال تأمله فتدبر وفي معاوية أن التقسيم إلى مبتدل ومقابلته تقسيم للتشبيه باعتبار حال المتكلم بالتشبيه قبله فقوله وهو ما ينتقل فيه أي تشبيه ينتقل المتكلم به فيه أي في حال قصده قبل التكلم به وما مر في الجمل من تقسيمه إلى ظاهر ومقابلته باعتبار حال السامع له بعده وأيضا هذا المطلق التشبيه وما مر للمجمل وأيضا هذا لنفس التشبيه وما مر لوجهه في الحقيقة كما مر اه وفي كل مما ذكره نظر والصواب أن يقال تقدم أن المراد بالظاهر والخفي الظاهر والخفي في حد ذاته فلا يخرج عن الخفاء عرض ما يوجب ظهوره كما في قول القائل هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفها فان وصف الحلقة بقوله لا يدري الخ أظهر وجه الشبه فلا اختصاص لهذا التقسيم بالجمل بل يجري في المفصل أيضا وان العذر في تخصيصه بالجمل انه هو الذي يظهر فيه الخفاء بسبب حذف وجه الشبه بخلاف المفصل فانه يذ كر الوجه بزول الخفاء وأنت ترى التقسيم إلى القريب المبتدل والبعيد الغريب جاريا في الجمل والمفصل بحيث ان حذف الوجه وذكركه لا يدخل له في شيء فكيف بعد هذا يتوهم امكان دخول أحد البابين في الآخر فالخفي والظاهر ليسا مبنيين على احتياج الانتقال من المشبه إلى المشبه به من حيث التحقق بالوجه إلى فكر وتدقيق نظر وعدم احتياجه إلى ذلك بل مبناهما الالتفات من كل أحد إلى أن هذين الأمرين يتشابهان في كذا وعدم الالتفات إلى ذلك الامن الخاصة سواء كان التشبيه قريبا مبتدلا أم بعيدا غريبا فنظن ( قوله لظهور وجهه بمجرد ملاحظة المشبه ) قال شيخنا قوله بمجرد ادخال متعلق بانتقال الذي هو اسم يكون وليس متعلقا بظهور وجهه لأمرين الأول ان قوله بمجرد ملاحظة المشبه هو معنى قول المصنف من غير تدقيق نظر المتعلق بتنقل فالمناسب أن يكون هذا مثله أي متعلقا بالانتقال الثاني انه لو علق بظهور وجهه لاقتضى ان ظهور الوجه متوقف على ملاحظة المشبه وليس كذلك بل هو ظاهر في نفسه وهذا بناء على ما سبق عنه في قول الأطول ظهر المفهوم الكلي وقد علمت ما فيه أما على ما سبق لنا من أن مراده به وجه الشبه فيصح تعلقه بظهور وجهه

لانه ليس انتقالا لظهور الوجه في بادي الرأي اه ( قوله في بادي الرأي ) جعل القاضى تقديره في آية هود في وقت حدوث بادي الرأي على حدى مضافين ولك أن تجعله ظرفا تنزيبيا فيستغنى عن حذف المضاف اه أطول ( قوله مهموزا ) أى في الحال أو بحسب الاصل بأن تكون الهمزة قلبت باء لانكسار ما قبلها كداني الاطول ( قوله جليا ) أى عاما ( قوله فان الجملة ) أى الجملة اه يس وكتب أيضا قوله فان الجملة الخ قال الحفيد هدايتهم بالنظر الى المفصل الذى ذلك الجملة جزء منه تأمل قال سم وكأنه اشارة الى منع أن الجملة أسبق كلياً اذ رب مفصل يكون أكثر تكراراً على النفس من مجمل فيكون أسبق اليها وجوابه أن المراد المفصل لذلك الجملة بأن يكون جزءاً منه والجزء أسبق فليتأمل ( قوله من التفصيل ) أى المفصل اه يس ( قوله من حيث انه شئ الخ ) هذه الثلاثة كلها جملة لكها متعاونة الرتب في الاجمال ( قوله أسهل وأقدم الخ ) أما كونه أسهل فلا نه ادراك من وجه واحد بخلاف ذلك وأما كونه أقدم فلا لأن التفصيل بتعليل أمر مجمل أو بجمع أمور بجملة وأياً كان فالجملة أسبق ( قوله حساس ) أى مدرك بالحواس

في بادي الرأي) أى في ظاهره اذا جعلته من بدي الامر يبدو واذا ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فعناه في أول الرأي وظهور وجهه في بادي الرأي يكون لامر ين اما لكونه أمرا جليا ) لا تفصيل فيه ( فان الجملة أسبق الى النفس ) من التفصيل ألا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شئ أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم من ادراكه من حيث انه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق (أو) لكون وجه الشبه (قليل التفصيل

( قوله لانه ليس انتقالا لظهور الوجه ) أى فقول المصنف لظهور وجهه يدفع هذا النقض وهذا مبنى على أن قوله لظهور وجهه من تمام التعريف وقد علمت ما فيه وقد سبق دفع النقض عن عبد الحكيم بوجه آخر قال شيخنا ومثال ما اذا كان المشبهه لازما ذهنيا الشمس كالضوء في عدم الاكتساب مثلا اذا فرض ان عدم الاكتساب خفي فانه يلزم من تصور الشمس تصور الضوء لان الشمس هي الكوكب المضيء النهاري فالضوء مأخوذ في مفهومها اه وقد تقدم عن عق مثال آخر ( قوله ولك أن تجعله ظرفا تنزيبيا ) والمعنى انه ظهر في جملة الأمور التي تبدل للرأى أو ظهر في أول ما يبدأ الرأى أى بآتيه أولا اه شيخنا ( قوله عن حذف المضاف ) مراده جنس المضاف فيشمل المضافين ( قوله رحمه الله لا تفصيل فيه ) اشارة الى انه ليس المراد بالجملة ما لا يتضح معناه أو ما يكون مركبا بل ما لا تفصيل فيه أى لا نظر فيه الى واحد فواحد سواء كان أمرا واحدا لا تركيب فيه أو مركبا لا ينظر فيه الى أجزائه كادراك زيد من حيث انه انسان اه عبد الحكيم ( قوله أى عاما ) المناسب الاقتصار على تفسير الشارح له بما لا تفصيل فيه اه شيخنا ويؤيده ما سبق عن عبد الحكيم ( قوله قال الحفيد الى آخره ) عبارة عبد الحكيم قوله فان الجملة أسبق أى في حصولها في نفسها وحصولها لشيئ لانها تحتاج الى ملاحظة واحدة من النفس لتلك الجملة في حصولها في نفسها وفي التصديق بثبوتها لشيئ بخلاف التفصيل فانه يحتاج الى ملاحظات بعدد الاجزاء وقوله من التفصيل أى سواء كان تفصيل تلك الجملة كما في صورة ادراك الحواس أو تفصيلا لشيئ آخر كما في صورة التنوير اه وقوله كما في صورة ادراك الحواس فانك اذا لم تمنع النظر علمت أن الشئ أبيض مثلا لكن لا تعلم أن بياضه شديد أم لا فاذا أعنت النظر أدركت أن هذا البياض شديد مثلا فقد حصل تفصيل للشيئ الجملة وقوله كما في صورة التنوير وهى قوله ألا ترى أن ادراك الانسان الخ فان التفصيل وهو قوله جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق ليس تفصيلا للجملة وهونئى أو جسم أو حيوان وهذا تعلم ماني كلام الحفيد ( قوله اذ رب مفصل يكون أكثر تكراراً على النفس ) فيه أن الكلام في الظهور وعدمه من حيث الاجمال والتفصيل

مع غلبة حضور المشبه به  
 في الذهن اما عند حضور  
 المشبه لقرب المناسبة  
 بين المشبه والمشبه به اذ  
 لا يخفى أن الشيء مع  
 ما يناسبه أسهل حضورا  
 منه مع ما لا يناسبه (كتشبيه  
 الجرة الصغيرة بالكوز  
 في المقدار والشكل) فانه  
 قد اعتبر في وجه الشبه  
 تفصيل ما أعنى المقدار  
 والشكل الآن الكوز  
 غالب الحضور عند حضور  
 الجرة (أو مطلقا) عطف  
 على قوله عند حضور  
 المشبه ثم غلبة حضور  
 المشبه به في الذهن مطلقا  
 تكون (لتكرره) أي  
 المشبه به (على الحس)  
 فان المتكرر على الحس  
 كصورة القمر غير  
 المتغسف أسهل حضورا  
 مما لا يتكرر على الحس  
 كصورة القمر منخسفا  
 (كالشمس) أي كتشبيه  
 الشمس (بالمراة المجلوة  
 في الاستدارة والاستنارة  
 فان) في وجه الشبه تفصيلا  
 ما لكن المشبه به أعنى  
 المراة غالب الحضور في  
 الذهن مطلقا (لمعارضة  
 كل من القرب والتكرار  
 التفصيل) أي وانما كان  
 قلة التفصيل في وجه  
 الشبه مع غلبة حضور

وقوله ناطق أي مدرك للكليات (قوله مع غلبة حضور الخ) فيه نوع مصادرة لان الغلبة هو الانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر فجعل الغلبة جزءا علة للظهور الذي هو علة الانتقال من المشبه الى المشبه به مصادرة والجواب أن حضور الطرفين في الازمنة السابقة على التشبيه وهو المراد بغلبة حضور المشبه به مستلزم للانتقال من المشبه الى المشبه به عند التشبيه (قوله عند حضور المشبه) لا يخفى أن غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه به بجماع غلبة حضور المشبه به مطلقا لا تقابل بينه وبين قوله مطلقا إلا أن تقييد الغلبة عند حضور المشبه بغيره فقط لكن لا يساعده المثال أو يجعل التردد لمنع الخلو اه أطول (قوله لقرب المناسبة) أي مثلا اذ قد تكون غلبة الحضور اتفاقا اه أطول (قوله اذ لا يخفى أن الشيء الخ) قيل يشكل على ذلك قولهم الضد أقرب خطورا بالبال من غيره فلنا الاشكال اه يس ولعل وجه عدم اشكاله أن التضاد من وجوه المناسبة (قوله أسهل حضور الخ) أي فيسهل الانتقال من أحد المتناسبين الى الآخر لا فترانهما في الخيال (قوله كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز) أو رد عليه أن الكوز أيضا كثير الحضور مطلقا في الذهن فلا وجه لجملة مما غلب حضوره عند حضور المشبه لا مما غلب مطلقا والجواب أن كلام من الكوز والجرة مما يغلب حضوره عند حضور المشبه ومما يغلب حضوره مطلقا فصح التمثيل للقسمين بأهمائت فتمثيل كل قسم باحد مما خاصة على سبيل الاتفاق وهذا مما لا ضنة فيه كذا في الأطول (قوله لتكرره) أولسكونه لازم لما يتكرر على الحس أو نحو ذلك (قوله أسهل حضور الخ) أي عند سماع لفظ قمر لان النفس انما تنقل بسرعة لما توفى المعتاد مع أن لفظ قمر اسم لذلك الجرم في حالتيه (قوله غالب الحضور في الذهن) أي لكثرة مشاهدتها فلزم ابتدال التشبيه بها السرعة الانتقال بها وظهور وجه الشبه فيها وهو الاستدارة والاستنارة (قوله لمعارضة كل الخ) الاخصر والاوضح لمعارضة غلبة الحضور التفصيل اه أطول (قوله التفصيل) أي في مقتضاه (قوله أي وانما كان الخ) فيه اشارة الى أن قوله

لامن حيث التكرر وعدمه (قوله فيه نوع مصادرة) انما زاد لفظ نوع لانه لا تصحق المصادرة الا لو كان ماد كره هو التعليل وحده فلما انضم اليه جزء آخر لا مصادرة فيه قال فيه نوع مصادرة اه شيخنا (قوله والجواب أن حضور الطرفين الخ) محمله أن اختلاف الزمن دافع للمصادرة ولك أن تمنع الاشكال من أصله اذ الغلبة هي الكثرة وهي غير سرعة الانتقال على أن المعلل هو سرعة الانتقال من المشبه من حيث انه مشبه الى المشبه به من حيث انه مشبه به والتعليل هو غلبة حضور المشبه به من حيث ذاته وان كان من حيث تحقق الوصف فيه لامن حيث انه مشبه به وبعبارة عبد الحكيم قوله مع غلبة حضور المشبه به أي ذاته سواء كان عند حضور ذات المشبه أو مطلقا فغلبة حضور ذات المشبه به عند حضور ذات المشبه موجب لظهور وجه الشبه بأدنى توجه وظهوره موجب سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به من حيث انهما كذلك فلا يتوهم اشتباهه على نوع مصادرة لأنه جعل غلبة حضور المشبه به مع المشبه علة لظهور وجه الشبه وظهور وجه الشبه علة لسرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به (قوله أو يجعل التردد لمنع الخلو) هذا يتوقف على أن مانعة الخلو تكون بين الشيتين اللذين بينهما عموم وخصوص مطلق كأن يقال هذا امانتير أو أراك اذا كان لا يجلو عنهما (قوله أي لكثرة مشاهدتها) ملحوظة بوجه الشبه وان كان لامن

لمعارضة متعلق بمخروف ( قوله بسبب قرب المناسبة ) أى فى الصورة الأولى وقوله أو التكرار على الحسن أى فى الصورة الثانية ( قوله فى الصورة الأولى ) هى غلبة حضور المشبه به فى الذهن عند حضور المشبه ( قوله فى الثانية ) هى غلبة حضور المشبه به مطلقا ( قوله وهو بخلافه ) أى يعرف بخلافه ( قوله الى المشبه به ) أى من حيث انه مشبه به فلا ينافى ذلك أن تحصل الغرابة فى تشبيهه الملزوم باللازم البين حيث يحتاج فى استخراج الوجه بينهما الى دقة نظر وان كان الانتقال الى اللازم من حيث انه لازم بسرعة على أن هذا خارج بقوله لعدم الظهور لاعتباره قيده كما مر فى نظيره ( قوله لكثرة التفصيل ) أى فى اجراء وجه الشبه وظاهره ولومع الغلبة اه يس ( قوله ما قد سبق ) وهى الهيئة المشبهة على كثرة التفصيل ( قوله ولذا ) أى لكثرة التفصيل فى وجه تشبيه الشمس بالمرآة وقوله لا يقع أى الوجه ( قوله الدائمة الاضطراب ) اى ما يفيد بالدائمة لبعضى زمان يمكن فيه من التأمل والتمهل أى التأنى اه سم ( قوله الابدان يستأنف ) أى يحدث ولو قال الابدان يتأمل لكان أخصر وأوضح وكتب أيضا مانصه أى لا بمجرد نظره اليها ( قوله أو ندور حضور المشبه به ) لا يقال ادراك الوجه فى المشبه بيل غرابته لاننا نقول لا يزلها من حيث تعلق الوجه بالمشبه به الذى هو مناط الانتقال فهو غريب من تلك الهيئة وكتب أيضا مانصه أى واذا ندر حضور المشبه به ندر حضور الوجه من حيث انما فى المشبه به بذلك الوجه ( قوله اما عند حضور المشبه ) قد عرفت وجه التردد بينه وبين الندور مطلقا فتدكر اه أطول ( قوله لبعده المناسبة ) فلا يحصل الانتقال بسرعة ( قوله لكونه وهما ) أى فلا يدركه ليشبه به الا المتسع فى المدارك فيستحضره فى بعض الاحيان فيكون ادراك تعلق وجه الشبه نادرا غير مألوف وكذا القول فى المركب الخيالى وكتب أيضا قوله لكونه وهما أو مر كبا خياليا أو عقليا

حيث انه وجه شبه ( قوله رجه الله وهو بخلافه ) ولا واسطة بين القسمين وما قيل انه يجوز أن يكون وجه الشبه جليا مع ندرة حضور المشبه به فلا يمكن ادخاله فى القريب المبتدل ولا فى البعيد الغريب مدفوع فان كون وجه الشبه جليا يستدعى سبقه الى الذهن أى من حيث التحقق به سواء كان المشبه به نادرا الحضور أو لا فيكون داخل فى القريب وادخاله فى البعيد كما قيل ينافى ما استفاد من المتن اه عبد الحكيم قال معاوية وقد عرفت فساد قوله سواء الخ وأن الحق ادخاله فى البعيد وانما لا ينافى المقاد اه وقد عرفت ما فيه ( قوله على أن هذا خارج بقوله لعدم الخ ) فيه انه داخل به لا خارج به وذلك أنه كان خارجا لولا قوله لعدم الخ وأجاب شيخنا بأن هناك انتقالين أحدهما الانتقال لعدم الظهور وهذا لا يكون الا بدقة فهو داخل ونائبهما انتقال من حيث اللزوم فليس لعدم الظهور وهذا هو الخارج اه وقوله وهذا هو الخارج فيه أنه خارج قبل هذا القيد فلا كلام فيه حتى يرجع قوله على أن الخ اليه ( قوله ظاهره ولومع الغلبة ) فديقال متى كثرت التفصيل فى وجه الشبه لا يكون المشبه به الا نادرا لانك تحتاج بعد استحضار المشبه ووجه الشبه الى تفتيش على مشبه به اه شيخنا وفيه نظر ظاهر فان كثرة التفصيل تقتضى التمهل ولو كان المشبه به مما يغلب حضوره ( قوله قد عرفت وجه التردد الخ ) هو اما تقييد قوله عند حضور المشبه فقط والمثال هنا مساعد أو يجعل التردد لمنع الخلو اه شيخنا ( قوله فيكون ادراك تعلق وجه الشبه به نادرا )

عطف على اما عند حضور المشبه أى وندور حضور المشبه به مطلقا يكون ( لكونه وهما ) كانياب الاغوال ( أو مر كبا خياليا )

ان التفصيل من أسباب الغرابة لان قرب المناسبة فى الصورة الأولى والتكرار على الحسن فى الثانية يعارض كل منهما التفصيل بواسطة اقتضاهما سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيصير وجه الشبه كأنه أمر جلى لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتداء ( واما بعيد غريب ) عطف على ما قريب مبتدل ( وهو بخلافه ) أى ما لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر ( لعدم الظهور ) أى خفاء وجهه فى بادئ الرأى وذلك أعنى عدم الظهور ( اما لكثرة التفصيل كقوله الشمس كالمرآة ) فى كفا الاصل فان وجه الشبه فيه من التفصيل ما قد سبق ولذا لا يقع فى نفس الرأى للمرآة الدائمة الاضطراب الابدان أن يستأنف تأملا ويكون فى نظره مقهلا ( أو ندور ) أى أول ندور ( حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعده المناسبة كما مر فى تشبيه البنفسج بنار الكبريت ( واما مطلقا ) عطف على اما عند حضور المشبه

أى ولو كان جليلا لا تفصيل فيه وبه يعلم أن قوله فيما سبق لكونه جليلا أكثرى لا كلى ( قوله  
 أو عقليا ) عطف على قوله خياليا لا على قوله مركبا خياليا والالا كتنفى به ولم يذكر وهما فتدبر  
 فانه دقيق والنظائر أن المركب العقلي اذا كان قليل التفصيل ليس نادرا حضوره اه أطول  
 ( قوله كمثل الحمار الخ ) فان المراد تشبيه القصة بالقصة والقصة باعتبار فيها كما سبق كون الحمار حاملا  
 لشيء وكون المحمول أبلغ نافع وكونه محروم الانتفاع به وكون الحمل مشقة وهذه الاعتبارات المدلولة  
 للقصة عقلية وان كان متعلقا حاسيا ويحتمل أن يكون سببا من كبا عقليا باعتبار الوجه كما سلف  
 وانما ندر حضور المركب مطلقا لان الاعتبارات المشار اليها فيه لا يكاد يستحضرها مجموعة الا  
 الخواص فلا يحصل سرعة الانتقال الا نادرا فيكون غريبا ( قوله كما مر ) متعلق بقوله مطلقا  
 وتمثيله بجميع أقسامه السابقة ولا يخفى أن كلامه هنا يدل على ان ندور حضور المشبه به مطلقا  
 موجب خفاء الوجه سواء كان الوجه جليلا أولا وكلامه سابقا دل على أن كونه جليلا مطلقا موجب  
 لظهور وجهه فيهنما تنافى والتعقيق أن التشبيه القريب المبتدل ما يكون وجهه ظاهرا لكونه  
 جليلا أو قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه أو مطلقا والبعيد الغريب  
 ما يكون وجهه خفيا لكثرة تفصيله أو لتفصيل تامع ندور حضور المشبه به عند حضور المشبه أو  
 مطلقا اه أطول ( قوله أولقلة تكرره على الحس ) أو عدم تكرره عليه أو عدم تعلق  
 الاحساس به كالعرش والكروبي ودائر الثواب والعقاب واستغنى بذلك فلة التكرره عنهما لانها  
 أولى بعلمية الندور مطلقا ولذا أن تجعل فلة التكرره كناية عن عدم كثرته وتعمل الثنى شاملا  
 للجميع اه أطول ( قوله سببا لعدم ظهور وجه المشبه ) أى مع أنه يجوز أن يكون وجه  
 المشبه أعم من المشبه به الغريب بان يوجد مع غيره كما يوجد مع غيره فلا تزم غرابته لعدم ندرته وحاصل  
 الجواب أن فرض الكلام فيما اذا كان وجه المشبه مختصا بالمشبه به الغريب دون غيره مما في طلب  
 التشبيه به أو لم يكن مختصا به لكن انما يوجد فيه أو في مثله في الغرابية وأما ان وجد في اليندر حضوره  
 وان كان يوجد أيضا في نادرا حضوره كان العدول الى نادرا حضوره مع ابتدال الوجه ووجوده

ليس على اطلاقه بل اذا كان هناك تفصيل وقد علمت وجهه مما سبق ( قوله أى ولو كان جليلا  
 لا تفصيل فيه ) ظاهره انه راجع للثلاثة أما رجوعه للوهمي فظاهر لان وجه المشبه فيه قد يكون  
 مفردا فيأتى كونه جليلا لا تفصيل فيه وأما المركب الخيالي والمركب العقلي ففي رجوعه لهما خفاء  
 اذ وجه المشبه بهما مركب والمركب فيه التفصيل بالضرورة فلا يتأتى كونه جليلا إلا أن يبنى  
 هذا الكلام على ما تقدم عن الأطول من أنه يصح تشبيه المركب بالمركب ويكون وجه المشبه بينهما  
 مفردا ككونهما معجبتين أو في غاية الحسن حينئذ يتأتى كون وجه المشبه فيهما جليلا لا تفصيل فيه  
 اه شيخنا ( قوله وبه يعلم الخ ) هو خلاف ما تقدم عن عبد الحكيم وما سياتى عن الأطول ( قوله  
 والالا كتنفى به ) أى لصدقه بالوهمي وبالمركب العقلي ولا شك أن الوهمي يسمى عقليا كما تقدم  
 ( قوله وانما ندر حضور المركب مطلقا ) أى سواء كان خياليا أو عقليا اه شيخنا ويحتمل ان  
 المعنى ندور مطلقا لا بقيد كونه عند حضور المشبه ( قوله والتعقيق أن التشبيه الخ ) محصله ان  
 ما هنا مقيد بما اذا كان قليل التفصيل فقوله فيما سبق لكونه جليلا كلى لا أكثرى ( قوله مع  
 ابتدال الوجه ) أى بالنظر لاعتباره مع ما لا يندر حضوره وقوله في كونه جليلا ما هنا مبني على

كاعلام ياقوت نشر \*  
 ن على رماح من زبرجد  
 (أو) مركبا (عقليا)  
 كمثل الحمار يحمل أسفارا  
 وقوله ( كما مر ) اشارة الى  
 الامثلة التي ذكرناها  
 آنفا ( أولقلة تكرره )  
 أى المشبه به ( على الحس  
 كقوله والشمس كالمرآة )  
 في كفا الاشل فان الرجل  
 ربما ينقضى عمره ولا  
 يتفق له أن يرى مرآة  
 في بدالاشل ( فالغرابية فيه )  
 أى في تشبيه الشمس  
 بالمرآة في كفا الاشل ( من  
 وجهين ) أحدهما كثرة  
 التفصيل في وجه المشبه  
 والثاني فلة التكرره على  
 الحس فان قلت كيف  
 يكون ندرة حضور المشبه  
 به سببا لعدم ظهور وجه  
 المشبه

في غيره عديم الفائدة فلا يكون مستعسنا ولا يدخل في جملة الغريب فانك لو قلت والشمس  
كل مرآة في كفا الاشل في كونها جرم ما لم يكن من الغريب لوجود الجرمية في الجبل مثلا فلا  
يندر حضورها ولا يكون من الغريب فتدبر اه ع ق و قوله وحاصل الجواب الخ الظاهر  
أن هذا جواب آخر وأما حاصل جواب الشارح فهو أن وجه الشبه بين الطرفين من حيث أنه وجه  
بينهما فرع عنهما فلا يعقل الا بعد تعقلهما وان كان من حيث ذاته قد يوجد مع غيرها فلا يتوقف  
تعقله على تعقل المشبه به حتى تكون ندرة المشبه به سببا لخفاء وجه الشبه لان ذلك لا من حيث  
أنه وجه شبه جامع بين هذين الطرفين ( قوله لانه فرع الطرفين الخ ) فان قلت فلم يلهى بالواعدم  
ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه كما يلهى بندور حضور المشبه به قلت لان المشبه به عمدة  
التشبيه الحاصل بين الطرفين فظهور وجه الشبه وعدمه انما يسند اليه اه فترى ( قوله انما يطلب  
بعد حضور الطرفين الخ ) فتعقله بعد تعقلهما فان قلت ما سبق من ان ظهور الوجه في بادى الرأي  
سبب للانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر يستدعى أن يكون تعقل الوجه قبل  
تعقل المشبه به فينا في هذا البيان قلت تعقل الوجه موقوف على ذات الطرفين وسبب للانتقال  
من المشبه الى المشبه به من حيث هو مشبه به فلا تنافي اه أطول ( قوله فاذا ندر حضورهما ) أى  
حضور مجموعهما لان النادر حضوره هو المشبه به وقوله ندر التفات الذهن الخ أى من حيث  
تعلق الوجه الجامع بالمشبه به ( قوله والمراد بالتفصيل ) أى في وجه الشبه ( قوله أن ينظر ) أى  
يتأمل ( قوله لشيء واحد ) أى في تشبيه مفرد بمفرد وقوله أو أكثر أى في غير تشبيه المفرد بالمفرد  
وكتب أيضا قوله لشيء واحد أى كالوجه في تشبيه الثريا بالعنقود فانه أشياء اعتبر تضامها من شكل

قلت لانه فرع الطرفين  
والجامع المشترك بينهما  
انما يطلب بعد حضور  
الطرفين فاذا ندر  
حضورهما ندر التفات  
الذهن الى ما يجمعهما  
ويصلح سببا للتشبيه  
بينهما ( والمراد بالتفصيل  
أن ينظر في أكثر من  
وصف واحد لشيء واحد

أن قول المصنف أو ندور حضور المشبه به الخ أعم من أن يكون هناك تفصيل قليل أولا يكون هناك  
تفصيل أصلا ( قوله ولا يكون من الغريب ) أى بل يكون من المبتدل ( قوله الظاهر أن هذا  
جواب آخر ) قال ع ق بعد الجواب الذى نقله عنه المحشى وأما الجواب بان الوجه مؤخر عن  
الطرفين لانه هو الجامع لهما ولا يقال ما لجامع بين هذين حتى يتصورا فلا يطلب هو حتى يوجد أو  
يحضر فاذا حضر أو كان المشبه به غريبا منها كما أن الاخاق به بذلك الوجه غريبا أيضا لتبعيته  
للمشبه به في طلبه لان التابع لادراك الغريب غريب الادراك فلا يتم الا اذا رد مثل ما ذكرنا بان  
يكون المعنى اننا لما احتجنا الى المشبه به فالاختصاص بالوجه دون ما يطلب التشبيه به كانت ندرة  
ندرة لما يختص به أو يختص به مع ما هو مثله في الغرابة والافرد عليه أن يقال أول ما يخاطر بالبال  
المشبه وبمضمر معه الوجه الذى أراد التشبيه بوجوده فاذا حضر نامشبه به غريبا وطلبنا  
وجود الوجه فيه بعد وجوده وكان ذلك الوجه موجودا في غيره مما يتبدل لزم قطعاً كون التشبيه  
مبتدلاً فالحكم بتبونه للطرفين ولو تأخر عنهما لا يوجب الغرابة ولو كان أحدهما غريبا وهو المشبه  
به الذى اشترط فيه ذلك الا ان كان الوجه مختصاً به كما مثلنا والا كان أعم فلا يلزم من غرابة غرابة  
تابعه فلا يكون مما لا فائدة لغرابته بل يزيد التشبيه نفرة وبرودة كما بيناه في المثال السابق اه  
فتدبر ( قوله من حيث أنه وجه بينهما ) لم يقل وجه شبه لانه موقوف عليهما لا من حيث انهما  
مشبه ومشبه به وهو قبل ملاحظة انهما مشبه ومشبه به قد يكون غير ملحوظ بانه وجه شبه بل بمجرد  
كونه أمر مشترك بينهما ( قوله على ذات الطرفين ) أى من غير ملاحظة انهما مشبه ومشبه به



أجرها ولونها ومقدار مجموعها والموصوف شيء واحد وقوله أو أكثر أي اثنين كافي الوجه في تشبيهه مشار النقع مع السيوف فقد اعتبرت فيه أوصاف تضامت والتأمت من لون الغبار والسيوف وخركات السيوف المختلفة وشكلها من استقامة واعوجاج والموصوف بذلك المجموع اثنان واما أكثر من اثنين كافي آية كما أنزلناه من السماء الآية فان الوجه متعلق بأكثر من اثنين ( قوله بمعنى أن يعتبر الخ ) تفسير لقوله أن ينظر الخ ( قوله وجودها ) أي جميعا وقوله أو عدمها أي جميعا وكتب أيضا قوله وجودها أي كافي الوجه في تشبيهه الثريا بعنقود الملاحية والوجه في بيت بشار كأن مشار النقع الخ وقوله أو عدمها أي كافي تشبيه وجود عدم النقع بالعدم في نقي كل وصف نافع وقوله أو وجود البعض الخ أي كافي تشبيه سنان الرمح بسناهب اه ع ق ( قوله كل من ذلك ) أي المذكور من الاعتبار الثلاثة ( قوله على وجوه ) أي اثني عشر حاصله من ضرب الاعتبار الثلاثة في أحوال الموصوف الأربعة الواحد والاثنين والثلاثة والاكثر اه يس وكتب أيضا قوله على وجوه كثيرة أي في الوجود اما أن يعتبر أوصاف مختلفة من غير رعاية شيء آخر كافي تشبيه الثريا بالعنقود وكافي بيت بشار واما باعتبار جنس فأكثر مع اعتبار خصوصية في جنس منها كافي تشبيه عين الديك بشرر النار في المقدار والشكل والحجرة فانك لا تزيد جنس الحجرة بل تعتبر فيها خصوصية بها حسن التشبيه أو جنسين مع خصوصيتين كافي تشبيه الشمس بالمرآة في الاستدارة والاستنارة فانك تزيد الاستدارة واستنارة بخصوصيتين بكونهما في المرأة وأما العدم فاما عدم كل وصف كافي تشبيه وجود عدم النقع بالعدم في نقي كل وصف نافع واما عدم وصفين مخصوصين كتشبيه زيد وعمر وفي عدم الاعطاء وعدم النقع أو عدم وصف واحد وكذا اعتبار البعض عدما والبعض وجودا اما أن يكون العدم عدم وصف واحد وعدم وصفين اما مع

أو أكثر بمعنى أن يعتبر في الأوصاف وجودها أو عدمها أو وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في أمر واحد أو أمرين أو ثلاثة أو أكثر فلذا قال ( ويقع أي التفصيل على وجوه ) كثيرة

وان كان لا بد من ملاحظة التحقق بالوجه وفيه أنه ليس بلازم ان يقصد الانسان الى أمرين ويلاحظ تحققهما بما يجتمعهما ثم يقصد الى تشبيه أحدهما بالآخر فينتقل منه من حيث انه مشبه الى الآخر من حيث انه مشبه به بل هذا نادر ( قوله اما أن يعتبر أوصاف الخ ) محمله أن الوصف قد يعتبر بقطع النظر عن تفاوت ما فيه بين المشبه والمشبه به وقد يعتبر مع النظر الى عدم تفاوتهما فيه وهذا علم أن قوله بعد فانك تزيد الاستدارة واستنارة الخ غير صحيح والافضل وصف كذلك فافهم ( قوله واما باعتبار جنس فأكثر ) أي جنس وصف فأكثر هذه صورة واحدة والمعنى واما باعتبار أكثر من جنس وصف مع اعتبار خصوصية في واحد من جنس منها وليس الجنس صورة والاكثر صورة أو تؤخذ العبارة بظاهرها ومع ذلك هي صورة واحدة أيضا من حيث اعتبار الخصوصية لجنس واحد على كل حال لكن يرد أن اعتبار جنس فقط وان اعتبرت خصوصيته خروج عما نحن فيه من التفصيل اذ لا تفصيل حينئذ نعم يجاب بان المقصود اعتبار جنسه فقط مع اعتبار صفة مخصوصة أو أكثر بدليل المقام وكما يشعر به المثال ( قوله في المقدار ) أي المخصوص ( قوله والشكل ) أي الكري ( قوله والحجرة ) أي المخصوصة ( قوله أو جنسين مع خصوصيتين ) أي أو أكثر من ذلك ( قوله أو عدم وصف واحد ) فيه ان المعبر في التفصيل أكثر من وصف فلا وجه له كره هذا القسم وان اعتبر انضمام وصف موجود لهذا المعدوم خرج عن الموضوع الذي هو العدم المحض لا الوجود والعدم قاله بعض مشايخنا وأجاب شيخنا بان المراد بقوله أو عدم وصف واحد أي عدم

مطلق وجود الوصف أو مع وجوده ووجود خصوصية إلى غير هذا مما تقرر في التفصيل اه ع ق  
 ( قوله أعرها ) أي أحسنها وأشدّها قبولاً عند أولى المعرفة وجهان ولم يتعرض لغير الاعرف  
 كاعتبار في الجميع ولم يتعرض لأعرها هذين الوجهين ويحتمل أنه الأول ولذا بدأ به كذا في بس  
 ( قوله أي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها ) أي وليس معنى أن ندع بعضها أن نسقطه وتعرض عنه  
 بالكيفية والأفلا يكون المعتبر في التشبيه إلا البعض المأخوذ فان كان واحداً كان وجه الشبه  
 واحداً التفصيل فيه وان كان متعدداً كان وجه الشبه أموراً نظراً فيها واعتبر الجميع وتكون  
 ملاحظة ما تركته كالعدم في باب التشبيه اه أطول وكتب أيضاً قوله وعدم بعضها فان قلت فاذا  
 كان المشبه به محالاً يندم فيه ذلك الوصف فكيف يشبهه في الهيئة الملتزمة من الوجود والعدم  
 قلت المشبه به إنما يشبهه بعد التعبير بدم الوصف وبعد اعتبار اتصافه بعدمه فالمشبه به حينئذ أمر  
 وهمي فان قلت فيكون وجه الشبه أمرانظر فيه في أكثر من وصف واعتبر الجميع فليس هناك  
 الا قسم واحد قلت نعم كذلك عند التحقيق إلا أنه قسم نظر إلى بادي الرأي وميز بين القسمين لان  
 في القسم الأول مزيدة وفضيلة اعتمال ولذا قدمه اه أطول ( قوله رديئة ) امرأة كانت  
 تحسن صنع الرماح وهي امرأة السمهر كان أيضاً يحسن ذلك ( قوله سنالهب ) أي لهب له سنا  
 فهو من اضافة الصفة للوصف ليصح التشبيه وقوله لم يتصل بدخان إنما ترك الاتصال بالدخان  
 ونفاه لأنه لا يتم معه التشبيه وظاهر كلامه أنه متى اعتبر في الوجه عدم بعض الاوصاف ووجود  
 بعضها كان أعرها حتى انه اذا قيل زيد كعمر وفي مجموع الجبن وعدم الكرم كان من الاعرف  
 وليس كذلك بل انما يكون أعرها اذا كان فيه دقة تحتاج لمزيد تشبيهه وحينئذ يكون معنى الكلام  
 أن التفصيل يزداد حسناً عند تدقيق النظر في اسقاط بعض الاوصاف وذلك لأن الاقرب اجتماع  
 وجودات لا اجتماع وجود وعدم اه ع ق وكتب أيضاً ما نصه اللهب شعله نار يعاها دخان كذا  
 في حواشي السيد ( قوله فاعتبر في اللهب ) يشعر بان المشبه به اللهب وأن قوله سنالهب بمعنى  
 لهب ذو سنا فهو من اضافة الصفة إلى الموصوف كذا في سم ( قوله ونفاه ) عطف تفسير أي  
 اعتبر عدمه ( قوله وأن تعتبر الجميع ) أي ان تعتبر وجود جميع الاوصاف وهذا أيضاً انما  
 يكون أعرها ان اعتبر اجتماع هيئة تحتاج إلى تشبيه وتدقيق نظر كافي تشبيه اثره بانعقود الملاحظة  
 قال الفري فان قلت جميع اوصاف الشيء ظاهرة وباطنة لا يطلع عليها أحد حتى يتأني أن تعتبرها  
 في التشبيه قلت ليس المراد باعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في المشبه

( أعرها أن تأخذ بعضاً )  
 من الاوصاف ( وندع بعضاً )  
 أي تعتبر وجود بعضها  
 وعدم بعضها ( كافي قوله  
 جلت رديئة ) يعني رماح  
 منسوبة إلى رديئة ( كان  
 سنا له ) سنالهب لم يتصل  
 بدخان ( فاعتبر في اللهب  
 الشكل اللون واللحان  
 وترك الاتصال بالدخان  
 ونفاه ) وان تعتبر الجميع  
 كما مر في تشبيه الثريا  
 بعتقود الملاحة المنورة  
 باعتبار اللون والشكل  
 وغير ذلك

وصف مخصوص فلا ينافي أن عدم جنس وصف اه وفيه نظر ( قوله مما تقرر في التفصيل ) ليس  
 المراد أن هناك صوراً مقررة عندهم كأنوهم العبارة بل المقصود مما يتأني فيه ( قوله وجهان )  
 هما اعتبار عدم البعض ووجود البعض واعتبار وجود الجميع ومضروبات في أربعة الواحد  
 والاثنين والثلاثة والأكثر بثمانية وقد اعتبر عنونة الشارح فجعل مدلول كل لفظة صورة ولا يخفى  
 ما فيه ( قوله كاعتبار في الجميع ) أي مضروبة في الأربعة السابقة فيكون الحاصل أربعة فقط  
 الاثنا عشر التي قالها بس والكاف استقصائية ( قوله محالاً يندم فيه ذلك الوصف ) أي كاللهب  
 فان من لوازمه الدخان فاذا لم يكن معه دخان لا يقال له لهب ( قوله أمر وهمي ) أي لعدم وجود لهب  
 بلا دخان ( قوله نظره في أكثر من وصف واعتبر الجميع ) هذا لا يظهر الا اذا جرد المشبه به عن

به بحيث لا يشهد منها شيء بل المراد اعتبار جميع الاوصاف الملعوظة في وجه الشبه من حيث الوجود والائتبات اه ( قوله وكلما كان التركيب ) أى في وجه الشبه ولو قال وكلما كان التفصيل أكثر كان أوضح وأخصر اه أطول وما مصدرية ظرفية ( قوله من أمور ) خبر كان ( قوله أبعد ) أى عن الابتداء لبعده تناوله لمطلق الناس بل انما يتناوله حينئذ الاذ كياء وذلك بشرط كون التفصيل فيه دقة وغرابة كما في قوله تعالى كما أنزلناه الى قوله بالامس فان الوجه يؤخذ من هذه الجمل كلها فيحتاج الى مزيد دقة فكون هيئته تركيبية غاية في اللطافة والغرابة ( قوله والتشبيهه البليغ ) المراد بالبليغ هنا الذي يتضاطب به أذ كياء البلغاء أو البليغ بمعنى الواصل

الوصف ولم يعتبر عدمه في وجه الشبه وهو خلاف الغرض وبه يعلم عدم صحة قوله قلت الخ ولك ان تقول ان محصل كلامه انه اذا كان التشبيه انما هو بعد التجربة وكان المشبه به هو الامر الوهمي لم يكن وجه الشبه منظور افيه لا كثر من وصف مع أخذ البعض وترك البعض أى اعتبار عدمه اذا الامر الوهمي ليس موصوفاً بانصال الدخان حتى يعتبر عدمه بل هو موصوف بالتجرد عن الدخان وهو لا يصح اعتبار عدمه فوجه الشبه حينئذ امر نظريه لا كثر من وصف واعتبر الجميع فليس هناك الا قسم واحد لكن هذا عند التحقيق وتدقيق النظر ومعرفة ان التشبيه انما هو بعد التجربة يدوان المشبه به هو الامر الوهمي والمصنف انما قسم نظر الى بادى الرأى وان التشبيه بالنار الحسية مثلاً فتدبر ( قوله رحمه الله خيالها كان ) أى بأن يكون الامور التي يتركب منها من الحسيات أو عقلياً بان لا يكون منها ولم يقل حسياً كان أو عقلياً مع ان المقابلة انما هي بين الحسى والعقلى لان التركيب لا يكون حسياً أفاده عبد الحكيم وقوله لان التركيب لا يكون حسياً أى بخلاف المركب كما قاله يس قال معاوية نعم مطاوع التركيب اعنى التركيب فديكون حسياً كتركيب العنقود والثريا ونفس المركب تركيباً خيالياً حسمى بمعنى ما يدرك هو أو مادته بالحس كما في تشبيه الثريا والشقيق ( قوله كما أنزلناه الخ ) قال تعالى انما مثل الحياة الدنيا كما أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض مما يابى كل الناس والانعام حتى اذا أخذت الارض زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها انما هي ناليل الأونهار ا فجعلناها حصيداً كأن لم تغن بالامس فالشبهه به فيه مركب من عشر جمل تداخلت حتى صارت كأنها جله واحدة ومعنى اختلط به اشتبك بسببه نبات الارض مما يابى كل الناس والانعام من الزرع والبقول والحشائش زخرفها أى ما تزينت به والزخرف فى الاصل الذهب وازينت أى تزينت وظن أهلها أى أهل النبات وانث ضميره لا كتسابه التأنيث من المضاف اليه قادرون عليها أى على حصدها ورفع غلتها فجعلناها أى النبات حصيداً أى شبيهاً بما حصد كأن لم تغن بالامس أى لم تنبت ولم يكن قبل ذلك فى زمان قريب غاية القرب غنى بالمسكان أقام به فقد شبهه فى الآيه مثل الحياة الدنيا أى حالها العجيبة الشأن التى هى تقضيها بسرعة وانقراض نعبانغته بالكلية بعد ظهور قوتها واغترار الناس بها واعتمادهم عليها بزوال خضرة النبات فجأة وذهابه حطاً ما لم يبق له أثر أصلاً بعدما كان غضا طر ياقده التف بعضها ببعض وزين الارض بالوانها وطرأوتها وتقوية بعد ضعفه بحيث طمع الناس فيه وظنوا انه قد سلم من الجوائح كذا فى شرح المفتاح الشريفي اه عبد الحكيم وقوله من عشر جمل أى بعد وظن أهلها جله وانهم قادرون عليها جله أخرى ووجه الشبه هيئته منتزعة من تلك الامور وهى حصول شئ

( وكلما كان التركيب )  
خيالياً كان أو عقلياً ( من  
أموراً كثر كان التشبيه  
أبعد ) لكون تفاصيله  
أكثر ( و ) التشبيهه البليغ  
ما كان

الى درجة القبول من البلوغ بمعنى الوصول وليس المراد به المطابق لمقتضى الحال فان المبتدل قد يطابق لسوء فهم السامع فاندفع ما يقال البلاغة لا يوصف بها الا الكلام والمتكلم والتشبيه ليس شياً منهما فكيف وصف بها ولو حل على الكلام الذي فيه التشبيه فالبلاغة باعتبار المطابقة لمقتضى الحال لا باعتبار كون التشبيه غريباً أو قريباً فرمما كان الخطاب مع مخاطب يستدعي تشبيهاً قريباً فلا يكون الغريب بليغاً كذا في الاطول اهـ ( قوله من هذا الضرب ) لم يقل منه لأن الظاهر حينئذ عوده الى ما كان تركيبه من أمور أكثر ( قوله ولأن نيل الشيء بعد طلبه ألد ) أى والغريب المذكور لا ينال الا بعد التأمل والطلب وكتب أيضاً قوله ولأن نيل الشيء بعد طلبه ألد ولا تنافي بينه وبين ما يستعملونه من أن حصول نعمة غير مترتبة الذن فان الطلب لا ينال في الحصول الغير المترقب فانه يمكن حصول المطلوب قبل وقت ترقبه أو من غير موضع يطلب منه وبتروقه منه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترتب فقد بلغ الدرجة العليا من اللذة اهـ أطول ( قوله اذا كان سببه لطف المعنى ) أى لا خلافاً في النظم أو في الانتقال فانه اذا كان سببه ذلك كان التعقيد المعنوي المخجل بالفصاحة فقوله وانما يكون الخ دفعاً لاعتراض ( قوله أو ترتيب ) أى كما في آية انما مثل الحياة الدنيا الآبة وقوله وبناء ثان على أول تفسير أى لأن المعاني الشريفة يقوى بعضها بعضاً ويلائم أولها آخرها فاذا كان سبب الحاجة الى التأمل رد الآخر لما قبله وعرضه عليه ليقوى به وينمهما المعنى ويدرك حسن الهيئة الاجتماعية وتسر النفس بعد تفرها بالمعنى كان غاية في الحسن ( قوله وردنا الى سابق ) أى من حيث بناؤه عليه فهو إيضاح لما قبله ( قوله بما يجعله غريباً )

( من هذا الضرب ) أى من البعيد الغريب دون القريب المبتدل ( لغرابته ) أى لكون هذا الضرب غريباً غير مبتدل ( ولأن نيل الشيء بعد طلبه ألد ) وموقعه في النفس اللطيف وانما يكون البعيد الغريب بليغاً حسناً اذا كان سببه لطف المعنى ودقته أو ترتيب بعض المعاني على بعض وبناء ثان على أول وردنا الى سابق فيحتاج الى نظر وتأمل ( وقد يتصرف في ) التشبيه ( القريب ) المبتدل ( بما يجعله غريباً ) ويخرجه

يترتب عليه المنافع فيحصل السرور به وينسى عاقبة أمره ثم يذهب ذلك الامر بسرعة ( قوله فان المبتدل قد يطابق الخ ) أى ولأن التشبيه ليس بكلام حتى يتم بالبلاغة بمعنى المطابقة لمقتضى الحال ( قوله فان الطلب لا ينال في الحصول الغير المترقب الخ ) بقى الاشكال في شئ يتعلق به الترتب والطلب وشئ لم يتعلق به الترتب والطلب أصلاً فالتعليل بان ما بعد الطلب الذي ينال في التعليل بان غير المترقب ألد فقد تعارض التعليلان فالأولى الجواب باختلاف الجهة فان كون ما بعد الطلب ألد أى من حيث كونه أزال التعب والألم الحاصل للنفس وكون غير المترقب ألد أى من حيث عدم الكفاية فيه اهـ شئنا وعبارة عبد الحكيم قوله لأن نيل الشيء بعد طلبه ألد أى لأنه أعز لحصوله بعد مشقة وكلها وأعز ألد من حيث أعز به فلان في ما سبق في بحث حذف المسند من أن حصول النعمة الغير المترتبة ألد لكونه رزقاً من حيث لا يحتسب فلكل منها جهة مزبنة يقصد نارة لهذا ونارة لذلك بحسب اختلاف الحال والمقام وقيل لاتنافية بينهما لأن الطلب لا ينال في الحصول الغير المترقب فانه يمكن الحصول قبل وقت ترقبه أو من غير موقع يطلب منه وبتروقه منه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترتب فقد بلغ المرتبة العليا من اللذة ولا يخفى أنه يصير الدليل حينئذ أخص من الدعوى اهـ فتدبر ( قوله رجه الله وانما يكون البعيد الخ ) دفع لما يتوهم من أن الغرابة موجب لخفاء المراد وخفاؤه يوجب التعقيد وهو مخجل بالفصاحة فكيف توجب الغرابة كون التشبيه بليغاً ومحصل الجواب أن كلامنا ليس في الغرابة الموجبة للتعقيد بل في الغرابة المفسرة بما سبق التي سببها كثرة التفصيل المشتمل على دقة المعنى أو لطفه أو ترتيب بعض المعاني على بعض وبناء ثان على أول كما هو واضح مما سبق ( قوله كان التعقيد المعنوي ) أى واللفظي

فيكون هذا التصرف مانعاً من سببية ظهور الوجه للإبتدال ( قوله هذا الوجه ) مفعول مقدم وقوله شمس نهارنا فاعل مؤخر هذا هو المتبادر ولو جعل هذا الوجه فاعلاً كناية عن الشمس وشمس نهارنا مفعولاً كناية عن المدح لكان غاية في اللطف حيث عزل الشمس عن كونها شمس النهار وجعل كون المحبوب شمس النهار أمراً مقرباً ( قوله الأوجه ) استثناء مفرغ من الحال تقديره لم تلاق هذا الوجه شمس نهارنا متلبسة بشئٍ الامتلاسة بوجه ليس فيه حياة اه فنرى ( قوله فتشبيه الوجه الخ ) أي الذي تضمنه جعل الوجه أعظم من الشمس لدلالته على المشاركة في أصل الحسن وهذا الجعل تضمنه الحكم بعدم حياتها حيث لقيته ولم تستتر منه فالتشبيه المذكور مدلول عليه بطريق الكتابة الاصطلاحية والذي منع من التصريح به شبهة زيادة الوجه في الحسن عن الشمس بحيث لو كان عندها حياة لسترت وجهها منه اذا بداف كما أنه يقول هذا الوجه كالشمس في أصل الحسن فقط وهذا كله على الاحتمال الاول في لم تلاق ( قوله الآن حديث الحياء ) أي نفي الحياء عن الشمس في لقيها وجه المحبوب ( قوله أخرجه الى الغرابة ) لأن ادراك وجهه على وجه زيادته في وجه المحبوب وبلوغه النهاية فيه غريب ( قوله غير مصرح ) تفسير لمكنى ( قوله وعارضته ) تفسير ( قوله فهو فاعل بني عن التشبيه ) أي فيكون التشبيه مصرحاً اه أطول وغيره ( قوله عزمانه ) جمع عزمة للمرة من العزم وهو اعادة الفعل مع القطع عليه وقوله نواقباً من ثقبه بمعنى خرقه أي نوافذ في الامور كالنجم الذي يخرق الظلمة وينفذ فيها وقال الشارح أي لو امعا وكأنه جعله من ثقب النار أي اتقدت اه أطول ( قوله نواقباً ) حال لأن مثل بمعنى مماثل اه حفيد أي فصحتان الحال من المضاف اليه لأن المضاف عامل معنى ( قوله أي لو امعا ) أي لمعانا بحيث تنفذ أشعتها في خلال الظلم وكتب أيضاً قوله أي لو امعا بالصرف محاكاة للفسر المصروف في البيت للضرورة ( قوله فتشبيه العزم ) أي الارادة بالنجم أي في الثقب وهو النفوذ الذي هو في كليهما تخييلي لأنه في العزم بلوغه المراد وفي النجم نفوذه في الظلمات بانسرافها وذلك التشبيه مبتدل مشهور لكن ادعى أن مع ثقب الارادة وصفا زائداً وهو عدم الافول أي عدم الغيبة فصار غريباً ( قوله ما حذفت أداته ) أي تركت بالكناية بحيث لا تكون مقدرة في نظم الكلام فزيد في جواب من قال من يشبه الاسد على تقدير أنه تشبيه هو من المرسل لأن المؤكد لأن التقدير يشبه زيد فهو لا يشعر بأن المشبه عين المشبه به فحذف الاداة تركها بالكناية بحيث لا تقدر في نظم الكلام بل يجعل الكلام خلوا عنها مشعراً بأن المشبه عين المشبه به في الواقع بحسب الظاهر فعلى هذا مثل وهي تمرر السحاب اذا كان في تقدير مثل مر السحاب تشبيه مرسل وبدعوى أن مرور الجبال عين مر السحاب تشبيه مؤكد قاله في الأطول وكتب أيضاً قوله وهو ما حذفت أداته مسمى مؤكداً قال سم لاشعاره بحسب الظاهر بأن المشبه عين المشبه به كما ستأتي الإشارة اليه لكن هذا التوجيه لا يأتي فيما أضيف فيه المشبه به

( قوله أي نفي الحياء ) اما تفسير حديث أو إشارة لتقدير مضاف ( قوله أي نوافذ في الامور كالنجم ) يشير إلى أن نواقباً حال من عزمانه ( قوله لكن ادعى أن مع ثقب الارادة وصفا زائداً وهو عدم الافول ) أي عدم أفول الارادة الذي تضمنه قوله لو لم تكن للنواقب أي النجوم أفول ( قوله على تقديره أنه تشبيه ) يشير إلى القول بأنه ليس بتشبيه اذ لم يقصد به بيان اشتراكهما في أمر بل

حذف الاداة ( نحو  
والريح تعبت بالعمون )  
أي تميلها إلى الاطراف  
والجوانب ( وقد جرى \*  
ذهب الاصيل )  
هو الوقت بعد العصر  
إلى الغروب بعد من  
الاقوات الطيبة كالسحر  
ويوصف بالصفرة كقوله  
ورب نهار للفراق أصيله \*  
ووجهي كلا لونيهما  
متناسب  
قد ذهب الاصيل صفوته  
وشعاع الشمس فيه  
( على لجين الماء ) أي على  
ماء كاللجين أي الفضة  
في المضاء والبياض وهذا  
تشبيه مؤكدم من الناس  
من لم يميز بين لجين الكلام  
ولجينه ولم يعرف هجانه  
من هجينه حتى ذهب  
بعضهم إلى أن اللجين إنما  
هو بفتح اللام وكسر  
الجيم يعني الورق الذي  
يسقط من الشجر وقد  
شبهه بوجه الماء وبعضهم  
إلى أن الاصيل هو الشجر  
الذي له أصل وعروق  
وذهب ورقه الذي اصفر  
يبرد الخريف وسقط منه  
على وجه الماء وفساد  
هذين الوجهين غنى عن  
البيان ( أو مرسل ) عطف  
على امام مؤكدم ( وهو

إلى المشبه الآن يلاحظ أن الاضافة لليان ( قوله وهي ) أي الجبال يوم القيامة ( قوله أي  
من المؤكد ) قال في الاطول أي قريب من هذا المثال فنبه بكلمة منه على التفاوت بينهما بأن المشبه  
به ووضع في الاول موضع أداة التشبيه وهنالم موضع موضعه بل بعد الحذف نقل عن مكانه وجعل  
مضافا إلى المشبه أو نقول في الاول بحيث يمكن تقدير أداة التشبيه وفي الثاني بحيث لا يمكن اذا بصح  
أن يقال مثل لجين الماء وجعل منه بمعنى من التشبيه المؤكد كما ذهب إليه الشارح لا يفيد التفاوت  
بين المثالين افادة واضحة ( قوله والريخ ) الواو حالية وقوله وقد جرى إما عطف حال على حال وإما  
تعقيب حال بحال مترادفة أو متداخلة اه أطول بحروفه ( قوله أي تميلها ) برفق لا بعنف ففيه  
مدح للريخ بالاعتدال اه أطول ( قوله والجوانب ) لعله تفسيرى اه سم ( قوله بعد الخ )  
ولهذا خص بالذكر اه سم ( قوله كقوله الخ ) استشهدا لوصفه بالصفرة ( قوله متناسب )  
أي في الصفرة ( قوله فذهب الاصيل ) فالذهب مستعار لشعاع الشمس بقربنة الاضافة إلى  
الاصيل اه أطول ( قوله وشعاع الشمس فيه ) اما عطف تفسيرى إشارة إلى أن صفوته هي  
شعاع الشمس الملقى فيه أو جملة حالية أي والحال أن شعاع الشمس واقع فيه لأن اصفرار شعاعها  
في هذا الوقت بوجوب اصفراره افاده سم ( قوله على لجين الماء ) هذا محل التمثيل كما في  
الاطول ( قوله بين لجين الكلام ) استعار اللجين واللجين للجيد من الكلام والردى منه  
والهجان ككتاب له معناه الخيار والهجين ككريم له معناه منها الرجل اللثيم استعاره هنا  
للردى من الكلام ولت أن تجعل المواضع الثلاثة من اضافة المشبه به إلى المشبه ( قوله حتى ذهب  
بعضهم ) هو الخلل الخالي ومخالفة في اللجين وقوله وبعضهم هو الزوزنى ومخالفة في الاصيل وذهب  
( قوله وفساد هذين الوجهين الخ ) أما الاول فلا لأنه لا معنى لتشبيهه بوجه الماء بطلق الورق الساقط  
من الشجر وأما الثاني فلا لأنه لا اختصاص للورق المصفر ببرد الخريف بالشجر الذي له أصل  
وعروق فلا وجه لضافة الذهب إلى الاصيل حينئذ وأما ذكره الشارح فغنى لطيف مشتمل على  
صفة مراعاة النظر أعنى الجمع بين الذهب والفضة كذا في الفسري ( قوله أي ما ذكر أداته )

فصديان الفاعل جواب للسائل وان سلم فالكلام في تشبيهات البلغاء ولم يرد مثله فيها كذا في شرح  
الشارح على المفتاح ( قوله قال في الاطول ) مثله في عبد الحكيم وقد يقال ما قدرت فيه الاداة  
من المؤكد لأن فيه دعوى الاتحاد ظاهرا ومثمر بالعينية ظاهرا أيضا غاية ما في الباب أن مراتب  
المؤكد متفاوتة ( قوله واما تعقيب حال الخ ) وعلى هذا فالواو في الجملة الثانية للمحال للعطف  
( قوله أو جملة حالية ) وعليه فالذهب مستعار لنفس الصفرة لكن فيه أنه لا يحسن أن يرد  
نفسها بل الشعاع الذي هو كالذهب نعم يحسن على توهم أن الصفرة شيء أصفر ( قوله استعار اللجين  
واللجين للجيد الخ ) أي استعار اللجين بالضم الذي هو الفضة للجيد من الكلام واللجين بالفتح  
الذي هو ورق الشجر للردى من الكلام ولا جمع بين الطرفين لأن الكلام المذكور أعم من  
الجيد والردى والمشبه به خصوص الجيد في الاول وخصوص الردى في الثاني ( قوله المواضع  
الثلاثة ) هي لجين الكلام ولجينه وهجينه وأما هجانه فلا يحتاج لذلك لأن معناه الخيار وهو متأت  
فيما نحن فيه ( قوله فلا أنه لا اختصاص الخ ) فيه أن الاضافة لا تفيد الاختصاص قاله بعض

أى لفظاً أو تقديراً فان قلت ان زيدا كالاسد مشتمل على تأكيد التشبيه فكيف يجعل مرسل  
 قلت اعتبر في المؤكد والمرسل التأكيد بالنظر الى نفس أركان التشبيه مع قطع النظر عما هو خارج  
 عما يفيد التشبيه اه أطول وفي كلام الشارح ما يدفع السؤال ( قوله المشعر ) انظر أى  
 اشعار فيما إذا أضيف المشبه به الى المشبه إلا أن يكون بمراعاة الاصل اه سم وتقدم جواب آخر  
 ( قوله اما مقبول ) التسمية بالمقبول والمردود باعتبار وجه الشبه فقط مجرد اصطلاح والافتى  
 انتهى شرط من شرائط التشبيه باعتبار الوجه أو الطرف فهو مردود كذا في الاطول ( قوله  
 كأن يكون المشبه به أعرف شئ ) قال في الاطول الاولى أعرف الطرفين اه يعنى فالشرط  
 الاعرفية بالنسبة الى المشبه فقط ( قوله في بيان الحال ) أى حال المشبه أى فيما إذا كان لغرض  
 بيان الحال وكتب أيضاً مانصه طرف مستقر حال من المشبه به وقال سم يظهر أنه متعلق بيبكون  
 أو بخذوف أى هذا في بيان الحال وكذا يقال فيما بعده ( قوله أو أتم شئ ) الاولى أو أتم الطرفين  
 والظاهر الواو فتدبر اه أطول ( قوله في الحاق الخ ) وفي التقرير أيضاً اه أطول ( قوله  
 معروفه ) تفسير مسلم الحكم فيه اه سم ( قوله عند المخاطب ) ينبغى تقييد قسميه أيضاً كما  
 لا يخفى فلو أخرج عن قوله في بيان الامكان لا يمكن تعلقه بالاقسام الثلاثة من غير بعد اه أطول  
 ( قوله في بيان الامكان ) وكذا في التزيين والتشويه انظر الاطول ( قوله بأن لا يكون على شرط  
 المقبول ) بأن لا يكون أعرف ولا أتم ولا مسلم الحكم فيه ( قوله كما سبق ذكره ) يحتمل أن  
 يريد ما قدمه عند قوله \* كما برقت قوم اعطاشا غامة \* من أنه لا يجوز انتزاع وجه الشبه من  
 هذا الشرط الاول فقط لعدم وفاء انتزاعه منه فقط بالمقصود كذا في سم ( قوله خاتمة في تقسيم الخ )

مشابحنا وفيه أن المقام بشعر بيان تلك الاضافة لكونه مختصاً به وذلك لانه على فرض عمومه لا داعى  
 الى تخصيص ورفه بالذكر فافهم ( قوله باعتبار وجه الشبه فقط ) فيه أنه لم يعتبره باعتبار وجه  
 الشبه بل باعتبار الغرض وبدفع بان اعتبار الغرض يرجع لاعتبار وجه الشبه كما صرح به ع  
 ويشعر به قول المصنف كأن يكون المشبه به أعرف شئ الخ ( قوله أو الطرف ) أى كما إذا اعتبر  
 الطرف الشرط الاول في قوله \* كما برقت قوم اعطاشا غامة \* الخ والطرف شامل للاداة  
 فاذا قلت قائل زيد عمراً لم يكن تشبيهاً مقبولاً اذا أردت به التشبيه بل لا بد من الكافى ونحوها اه  
 شيخنا ( قوله فالشرط الاعرفية ) أى المعروفة اذ لا بد من الجهل في المشبه في صورة بيان الحال كما  
 سبق عن الاطول وظاهر كلام المصنف أن القبول يتوقف على كون المشبه به أعرف شئ من الامور  
 التى يمكن أن يشبه بها وليس كذلك وحمله على القبول الكامل ببعده مقابلته بالمردود ( قوله  
 والظاهر الواو ) أى لاختلاف المحل ولا يوثق بأوالا اذا كان المحل واحداً ورد فيه بين أمور اه  
 شيخنا ( قوله يحتمل أن يريد ما قدمه الخ ) فيه أن ذلك لم يفقد فيه شرط القبول وهو الوفاء بافادة  
 الغرض فالاولى أن الكافى يعنى على أى شرط القبول على الوجه الذى سبق بيانه وهو أن شرط  
 القبول في بيان الحال الاعرفية وفي الحال الناقص بالكامل الاتمية وفي بيان الامكان تسليم الحكم  
 أو أن الكافى للتنظير اشارة الى أن القبول كما يكون باعتبار الغرض يكون باعتبار وجه الشبه أو  
 الطرف كما سبق عن الاطول ويجاب بأن نقصان وجه الشبه يؤدى الى عدم الوفاء بالغرض فتدبر  
 ( قوله رحمه الله خاتمة في تقسيم الخ ) الظاهر في بيان مراتب التشبيه في القوة والضعف كما يدل

المشعر بحسب الظاهر  
 بان المشبه عين المشبه به  
 ( كما مر ) من الامثلة  
 المذكورة فيها أداة التشبيه  
 ( و ) التشبيه ( باعتبار  
 الغرض اما مقبول وهو  
 الواو بافادته ) أى افادة  
 الغرض ( كأن يكون  
 المشبه به أعرف شئ بوجه  
 التشبيه في بيان الحال أو )  
 كأن يكون المشبه به ( أتم  
 شئ فيه ) أى في وجه  
 التشبيه ( في الحاق الناقص  
 بالكامل أو ) كأن يكون  
 أشبه به ( مسلم الحكم فيه )  
 أى في وجه التشبيه  
 ( معروفه عند المخاطب في  
 بيان الامكان أو مردود )  
 عطف على مقبول ( وهو  
 بخلافه ) أى ما يكون  
 قاصراً عن افادة الغرض  
 بان لا يكون على شرط  
 المقبول كما سبق ذكره  
 \* خاتمة \* في تقسيم  
 التشبيه بحسب القوة  
 والضعف في المبالغة

جعل تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف منفردا عن سائر التقسيمات يبحث لانه لا يحض الطرف  
ولا الوجه ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرف والوجه والاداة والمجموع ولم يقدمه على التقسيم  
بحسب الغرض مع انه لا مدخل للغرض فيه لان شدة مناسبه للاستعارة في تضمنه المبالغة في  
التشبيه دعت الى أن لا يفصل بينه وبين الاستعارة مهما أمكن اه أطول (قوله باعتبار ذكر  
الاركان) المراد بذكر الوجه والاداة هنا ما يشمل التقدير ويحذفهما تر كهما لفظا وتقديرا فان  
مدار المبالغة في زبد أسد في الشجاعة على دعوى الاتحاد وهو لا يجمع التقدير في النظم ومدارها  
في زبد كالأسد على ادعاء عموم وجه الشبه وهو لا يجمع التقدير في النظم وبذكر المشبه الاتيان به  
لفظا ويحذفه تركه لفظا قاله في الاطول وكتب أيضا قوله باعتبار ذكر الاركان

عليه عبارة المتن صريحاً ولو كان المقصود تقسيم التشبيه لذكره في عداد التقسيمات ولم يفرد به بجماعة  
وما قيل انه انما جعل هذا التقسيم منفردا عن سائر التقسيمات لانه لا يختص بالطرف ولا الوجه ولا  
الاداة بل باعتبار كل من الطرفين والوجه والاداة والمجموع فاما يصلح نكتة لعدم ادراجها في  
التقسيمات لا لافرادها عنها أفاده عبد الحكيم وقوله الظاهر في بيان الخ أي الظاهر أن يقول بدل  
قوله في تقسيم الخ في بيان الخ وقوله فاما يصلح نكتة الخ أي لا يمكن جعله تقسيماً آخر منضمها اليها  
كبقيّة التقاسيم السابقة كأن يقول على نسق ما قبله وباعتبار ذكر أركانها أو بعضها اما على في  
قوة المبالغة أو قريب منه فيها أو خال عنها أو يقول وباعتبار ذكر أركانها أو بعضها اما بليغ أعلى أو  
يليه أو غير بليغ (قوله لانه لا يحض الخ) أي لأن تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف وكذا  
الضمير في ولم يقدمه (قوله مع انه لا مدخل للغرض فيه) أي في تقسيم التشبيه بحسب القوة  
والضعف بخلاف كل من الطرف والاداة والوجه فان له مدخلا فيه اذا انقسم الى الاقسام الثمانية  
انما هو بحسب ذلك فلذا أخر هذا التقسيم عن تقسيم كل واحد من هذه الثلاثة اه شبيها وهذا  
هو الظاهر واما ان مراده انه لا مدخل للغرض في التشبيه اذ هو خارج عن أركانها وحق الخارج  
أن يؤخر فبعيد (قوله مهما أمكن) أي فلا يضر الفصل بالتكلم على الحقيقة والمجاز فان الفصل  
بذلك ضروري (قوله ويحذفهما تر كهما لفظا وتقديرا) أي تقدير في نظم الكلام وان كانا  
منويين كما سيأتي عن عبد الحكيم لكن ظاهر كلام الاطول خلافه (قوله وهو لا يجمع التقدير  
في النظم) أي المذكور من دعوى الاتحاد لا يجمع الخ وفيه أنه يكفي دعوى الاتحاد بحسب  
الظاهر وكذا يقال فيما بعد (قوله وبذكر المشبه الاتيان به لفظا الخ) هو خلاف ما عليه عبد  
الحكيم من أن المشبه نارة بذكر ونارة يحذف لفظا فقط ونارة يحذف لفظا وتقديرا لانيّة كفاي  
قوله تعالى وما يستوى البحران هذا عند فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ولا يقال ان ذلك من  
باب الاستعارة لانه من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه لأننا نقول ان الاستعارة يجب أن تكون  
مستعملة في غير ما وضع اللفظ له وعلامته أن يصح وقوع اسم المشبه موقعا ولا يفوت المبالغة في  
التشبيه فيصح في نحو رأيت أسدا أن يقال رأيت رجلا شجاعا ولا يصح أن يراد بالبحر بن المؤمن  
والكافر لأن قوله ومن كل تأ كلون لحاظا يراد وتستخرجون حلية تلبسونها يني عن انه قصد  
التشبيه بالاستعارة وقد وصف البحر بن معنى بقوله هذا عند الخ وان كان من حيث اللفظ جملة  
مستأنفة معاملة لنفي استواء البحر بن فليس قرينة على قصد التشبيه لجواز كونه ترشعا وأراد تفضيل

باعتبار ذكر الاركان  
وتركها وقد سبق أن



لا يخفى أن ما ذكر فيه جميع الأركان لا مبالغة فيه فضلا عن ضعف المبالغة اه أطول (قوله باعتبار ذكر الأركان) أي كلها وقوله وتركها أي ترك بعضها (قوله والمشببه بمد كور قطعاً) أو رد عليه جواز حذفه في جواب من يشبه الأسد حيث يجاب بقولنا زيد وحينئذ تزد المراتب على الثانية وأجاب عنه الشارح والسيد في شرحيهما للمفتاح بمنع كونه تشبيها بل هو تعيين المشبه وبعده تسليمه بمنع وقوعه في كلام البلغاء ولا يخفى ضعفه إذ لو لم يكن هذا تشبيها لم يكن زيد في جواب من قام اخباراً بل تعييناً للمقام ولا معنى لمنع الوقوع في كلام البلغاء لأنه حذف قياسي لا يوقف وقوع مثله في كلام البلغاء على السماع بل الجواب أنه نادر بالقياس إلى سائر المراتب فلما لم يلتفت إليه أو أن الجواب في حكم السؤال ومطابق له

الأركان أربعة والمشبه بمد كور قطعاً فالمشبه امامد كور أو محذوف وعلى التقديرين فوجه الشبه امامد كور أو محذوف وعلى التقديرين فإداة امامد كورة أو

البحر الاجاج على الكافر بأنه قد شارك العذب في منافع والكافر خلو عن المنفعة فلا يجوز أن يكون قوله ومن كل تأكلون لحاطر ياتر شبحاً وكذا قوله تعالى ضرب الله مثلاً رجلاً فيه شركاء متساكسون ورجلاً سالماً لرجل من باب التشبيه المطوى فيه ذكر المشبه لامن باب الاستعارة لأنه لا يصح فيه وقوع اسم المشبه إذ لا معنى لقولنا ضرب الله مثلاً المؤمن والكافر فالمانع من كونه استعارة معنوية بخلاف الآية الأولى فإن المانع فيها اللفظي وستأتيك عبارته اه وفي رسالة المحشى البيانية أن التشبيه هو تشريك أمر لا مفر في أمر بالكافي أو نحوها لفظاً أو تقديرًا وأنه لا بد في كل تشبيه من الأركان الأربعة وأنه إذا كان شيئاً منها غير مدكور فهو مقدر لا محالة والتشبيه البليغ هو الذي حذف فيه وجه الشبه وأداة التشبيه لما فيه من كمال المبالغة لان حذفها يوقع في الخيال اتحاد الطرفين هذا ما ذكره القوم وأما العصام فقد ذكر في رسالته الفارسية أن التحقيق أن التشبيه البليغ أن تجعل المحذوفين نسياً منسياً غير ملحوظين ولا مقدرين حتى يوجد دعوى الاتحاد وكال المبالغة بخلاف ما لو لوحظ تقدير المحذوفين أو أحدهما فإنه يكون ساقطاً عن رتبة البلاغة ونظر البلغاء لعمومه حينئذ عن دعوى الاتحاد وكال المبالغة ويرد على العصام أنا لا نسلم عروته عن دعوى الاتحاد لو جودها بحسب الظاهر كما نبه على ذلك القوم بقولهم لان حذفها يوقع الخ وأن تحقيقه يوجب خدش تعريف التشبيه بعدم جامعيتها عند عدم ذكر الوجه والأداة في اللفظ والتقدير فلا يتم التعريف إلا إذا بنى على مذهب القوم ويوجب انتفاء ركنية الوجه والأداة وللعصام أن يقصر التعريف وركنيتها على التشبيه غير البليغ ويوجب اشتباه الاستعارة والتشبيه البليغ لا اشتراكهما حينئذ في تناسي التشبيه وقد صرح كثير كعبد اللطيف البغدادي في قوانين البلاغة والبهاء السبكي في عروس الافراح بأن الفرق بينهما أن الاستعارة يجب فيها تناسي التشبيه ويمتنع فيها تقدير أداته والتشبيه البليغ يجب فيه تقدير أداته اه كلام الرسالة بتلخيص وحذف ولت دفع خدش التعريف ودفع انتفاء الركنية بأن المراد بالتقدير ما يشمل النية كدفع الاشتباه بوجود النية في التشبيه المنافية للتناسي الذي في الاستعارة فيصعب كلام العصام على عدم التقدير في نظم الكلام وتقييم الكلام يطلب من الرسالة وموادها (قوله لا يخفى أن ما ذكر فيه جميع الأركان الخ) مثله ما حذف منه المشبه فقط إذ لا مبالغة فيه صورتان ويمكن دفع هذا الأشكال بأن المراد بضعف المبالغة عدم قوة المبالغة فهي سالبة في المعنى فتصدق بنفي الموضوع (قوله ولا معنى لمنع الوقوع الخ) أي ان منع الوقوع لا يفيد شيئاً فلا يصح الاستناد إليه (قوله أو أن الجواب في حكم السؤال ومطابق له) فالسؤال والجواب كالشيء الواحد فقد ذكره في السؤال ذكره في الجواب فلا حذف

فحكيمه ظاهر من بيان المراتب الثمانية ولو اردت بوجوب ذكر المشبه به ما يشمل التقدير فانه  
المقابل لحذف الاداة والوجه بمعنى حقق لكان جوابا صوابا اه أطول ( قوله تصير ثمانية ) ولك  
في ضبط المراتب الثمانية أن تقول ان الوجه والاداة امامد كوران معا أو محذوفان معا والمذكور  
الوجه فقط أو الاداة فقط وعلى التقادير الاربعة اما أن يذكر المشبه أولا ( قوله باعتبار ذكر  
أركانها ) من البين أنه لا مبالغة باعتبار ذكر جميع الأركان فضلا عن قوة المبالغة وان جعل  
الكلام إيماء إلى أن أعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار أحد الذكربن كذا وكذا وإذا  
لا يتوقف على أن يكون لكل من المذكور مدخل في ذلك فليكن ذكر جميع الأركان مما لا مدخل  
له في هذا الحكم تكلف جدا وان حذف أحدهما من مراتب قوة التشبيه لامن أعلى مراتبها  
لانه لا قوة لمادونه من المراتب كما حكمه بل ليس من مراتب قوة المبالغة أيضا لانه ليس فيما  
دونه مبالغة حتى يعد من مراتب قوة المبالغة بل من مراتب المبالغة فليس حذفهما أيضا أعلى  
المراتب في قوة المبالغة بل أعلى المراتب في المبالغة ولو قال وأعلى مراتب التشبيه في المبالغة

أصلا ولا يرد على هذا الجواب أن حذف المشبه يتأني فيه ذلك بأن يقال ذكره في السؤال ذكره  
في الجواب والجواب أن حذف المشبه المراد لم ليس هو حذفه في جواب السؤال حتى يرد هذا بل  
حذفه في مقام الاخبار من غير سؤال كما يستفاد من كلام الشارح الآتي كما إذا كان الناس يتكلمون  
في شأن زيد وأنت معهم فقلت أسد إذا المعنى هذا المحدث عنه أسد وأما صورة حذفه في جواب  
السؤال فهي من صور ذكره ( قوله فحكيمه ظاهر من بيان المراتب ) اذ لم يخرج عنها لأن المشبه  
به مذکور كما علمت ( قوله فانه المقابل ) الضمير راجع لما يشمل التقدير ( قوله بمعنى حقق )  
متعلق بمحذوف حال من حذف أي حال كون حذف الاداة والوجه متلبسا بالمعنى الذي حقق فيه  
فيما سبق وذلك المعنى هو ترك الاداة والوجه حتى صار انسيانها ( قوله لكان جوابا صوابا )  
يرد عليه أنه قد آل الامر إلى أنه لا فرق حينئذ بين المشبه والمشبه به اذ حذف المشبه على ما تقدم عنه  
هو حذفه من اللفظ مع تقديره في نظم الكلام على ما سبق عنه وان كان خلاف ما سبق عن عبد  
الحكيم وكلامهم يفيد الفرق بينهما فتدبر ( قوله من البين أنه لا مبالغة الخ ) يدفع هذا كله جعل  
قوله في قوة المبالغة مرتبًا بقوله أعلى مع جعله في معنى بقاء السببية ومع الجري على ما يأتي عن  
الاطول في قوله ثم حذف أحدهما و بدل على هذا كله قوله بعد ولا قوة لغيرها ( قوله وان جعل  
الكلام الخ ) أي ومن البين أن جعل الكلام الخ وخبران هذه هو قوله تكلف جدا ( قوله إلى  
أن أعلى مراتب الخ ) يجعل ان خبران هذه قوله باعتبار أحد الذكربن ويجعل قوله كذا وكذا  
بدلا من الذكربن فيكون كذا وكذا كتابة عن ذكر جميع الأركان وذكر بعضها ويحتمل أن  
خبرها قوله كذا وكذا وقوله باعتبار الخ متعلق بقوة المبالغة ويكون كذا وكذا كتابة عن قول  
المصنف فيما يأتي حذف وجهه وأدانه فقط أو مع حذف المشبه الخ ( قوله باعتبار أحد الذكربن )  
أي أحد معين وهو ذكر البعض اه شيخنا ولا بد من اعتبار ذكر البعض في الجملة والافه  
صادق باحدى صورتى الادنى ( قوله وان حذف أحدهما ) أي ومن البين أن حذف أحدهما أي  
الوجه والاداة ( قوله من مراتب قوة التشبيه ) قوة التشبيه هي المبالغة في التشبيه ( قوله لامن  
أعلى مراتبها ) المناسب لامن أعلى مراتب قوة المبالغة في التشبيه لان هذا هو ظاهر كلام المصنف  
( قوله بل ليس من مراتب الخ ) أي بحذف أعلى ( قوله المراتب في المبالغة ) هذا بمعنى قوله

محذوف تصير ثمانية (وأعلى  
مراتب التشبيه في قوة  
المبالغة) اذا كان اختلاف  
المراتب وتعددتها (باعتبار  
ذكر أركانها) أي أركان  
التشبيه (أو بعضها) أي

لم يتجه هذا اه أطول (قوله فقوله) تفريع على قوله اذا كان الخ (قوله متعلق بالاختلاف الخ) لعل مراده بيان تحصيل المعنى لا التقدير في نظم الكلام والافلاشك أن قوله باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب والمعنى وأعلى المراتب كأنه بهذا الاعتبار فلا حاجة الى اعتبار تعلقه بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام كذا في الفري وقوله لعل مراده الخ أو يقال مراده الرد على من زعم تعلقه بقوة المبالغة كما يؤخذ من قوله بعد وقد نوهم بعضهم الخ وكتب أيضا مانصه وقال في الأطول قوله باعتبار متعلق بمعنى الفعل المستفاد من اضافة المراتب الى التشبيه فانه في معنى مراتب ثبتت للتشبيه وهو أقرب مسافة مما ذكره الشارح اه (قوله باختلاف المشبه به) أي قوة وضعفا (قوله وكان زيدا الاسد) فيه مبالغة ليست في الكاف لابهام كأن لظن الاتحاد بين زيدا والاسد والشك فيه فالقول بأن في لفظ كأن افادة الشك الموهن أمر التشبيه وهم اه فري وأيضاهو بمنزلة ان زيدا كالاسد ولهذا يرى بعض النحاة أن كأن مركبة من كاف التشبيه وان المكسورة وان أصل كأن زيدا أسدان زيدا كأسد كما تقدم بيانه كذا في الأطول (قوله وقد يكون باعتبار الخ) وقد يكون باعتبار اختلاف وجه الشبه نحو زيد كالاسد في كمال الشجاعة فانه أقوى من قولنا في الشجاعة ولم يتعرض المصنف لهذه الاختلافات الثلاثة لاستواء العامة والخاصة فيها وخروج اللغة والنوع عن عهدتنا إنما المتعلق بفتنا الاختلاف بالذكر والحذف أفاده في الأطول (قوله بأنه ان ذكر) الباء سببية متعلقة بيبكون بعد تقييده بقوله باعتبار أو بدل من اعتبار (قوله والا) أي والايحذف الوجه والاداة معا بان حذف أحدهما فالنفي راجع الى حذف الوجه

بعض الاركان فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان أعلى المراتب إنما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة وانما قيد بذلك لان اختلاف المراتب قد يكون باختلاف المشبه به نحو زيد كالاسد وزيد كالذئب في الشجاعة وقد يكون باختلاف الاداة نحو زيد كالاسد وكان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها أو بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو أدنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فتوسط وقد نوهم بعضهم أن قوله باعتبار متعلق بقوله بقوة المبالغة

سابقا مراتب قوة التشبيه كما سبق (قوله لم يتجه هذا) أي الاشكال الاخير (قوله لعل مراده بيان الخ) عبارة عبد الحكيم قوله متعلق بالاختلاف أراد أنه متعلق بالاختلاف المفهوم من قوله أعلى المراتب والظرف يكفيه راحة الفعل لأنه مقدر في النظم فهو ظرف لافو كما أن قوله في قوة المبالغة متعلق بأعلى على اللغوية وهذا أولى من جعله ظرفا مستقرا على أن يكون حال من المراتب لانه ليس فاعلا ولا مفعولا به إلا أن يقال انه فاعل معنى أي مراتب ثبتت للتشبيه اه وقوله لانه ليس فاعلا ولا مفعولا به أي والحال لا تجبى الامن أحدهما (قوله أو يقال مراده الرد الخ) أي فقصوده في التعلق بقوة المبالغة لاحصر التعلق في الاختلاف المحذوف وكان وجه المدول على هذا الى البعيد التنبيه على صحة هذا الاحتمال مبالغة في الرد بأنه لم تنحصر الصحة في وجه بل الامر متسع فقد ضيق المعترض على نفسه حتى وقع في الخطأ (قوله وخروج اللغة الخ) أي وخروج عارف اللغة والنوع عن عهدتها فهي غنية عن البيان في هذا الفن وصرح بلفظ عارف في الأطول قوله لابهام كأن لظن الاتحاد الخ أي لانها للتشبيه فلا يؤتى معها بالكاف مثلا في أي ايهام ظن الاتحاد بخلاف الكاف فافهم (قوله رحمه الله ان ذكر الجميع) أي لفظا وتقديرا اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله وان حذف الوجه والاداة) أي بان لم يذكر لفظا وتقديرا وان كانا منويين اه عبد الحكيم قال معاوية بظاهر المتن ان الاعلى حذفهما لفظا سواء قدرا أولا فهذا بقسميه أعلى وان كان أحد قسميه أعلى من الآخر وهو الصواب وهذا مراد الشارح اخذ منه بظاهر المتن والا زادت الاقسام على الثمانية (قوله فالنفي راجع الى حذف الوجه والاداة معا فقط) أي فصب

والاداة معا فقط لاجميع ما سبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والاداة والقرينة على ذلك ماسياتي  
فلا يقال يصدق هذا النفي على قولنا كالاسد في الشجاعة مع أنه سيد كراهه مما لا قوة له أصلا وكتب  
على قوله يصدق هذا النفي الخ ما نصه أي كما يصدق على صورتين من المتوسط زيد كالاسد زيد أسد  
في الشجاعة ( قوله فاعترض الخ ) فيه أن هذا الاعتراض غير مندفع بماسلكه الشارح بل هو  
وارد على المتن مطلقا لأن كلامه في مراتب التشبيه في قوة المبالغة فالاختلاف باعتبار ذكر  
الاركان أو بعضها في كلامه انما هو في تلك المراتب تدبر ( قوله حذف وجهه وأداته فقط أومع  
حذف المشبه ) هاتان الصورتان متساويتان كافي المطول وكتب أيضا قوله أومع حذف المشبه  
أي مع اعتباره في نظم الكلام اذ لو أعرض عنه وتركه بالكيفية لترقى من التشبيه الى الاستعارة اه  
أطول ( قوله ثم الأعلى بعد هذه المرتبة ) فتم للتراخي في الرتبة وكون التقدير ذلك هو المتبادر  
وقد عرفت ما فيه ولك أن تفسره بأن بعد هذه المرتبة العليا حذف الخ بقرينة قوله ولا قوة لغيرهما  
فلا يرد عليه ما عرفت من لزوم كونها أعلى بعد المرتبة الاولى فينا فيه قوله ولا قوة لغيرهما كذا في  
الاطول وقال الفنري ينبغي أن يتجرد الأعلى أي في عبارة الشارح هذه عن معنى التفضيل ويراد به  
العالي اذ لا علو في بعد هذه المراتب الاربع اه أي لا علو في قوة المبالغة كما هو فرض الكلام

فاعترض بأنه لا قوة للمبالغة  
عند ذكر جميع الاركان  
فالأعلى ( حذف وجهه  
وأداته فقط ) أي بدون  
حذف المشبه نحو زيد  
أسد ( أومع حذف المشبه )  
نحو أسد في مقام الاخبار  
عن زيد ( ثم الأعلى بعد  
هذه المرتبة ) ( حذف  
أحدهما ) أي وجهه أو  
أداته ( كذلك ) أي فقط  
( أومع حذف المشبه ) نحو

النفي هو المعية ( قوله لاجميع ما سبق الخ ) أي ولا للقيد وهو الحذف نارة والقيد وهو المعية نارة اذ  
لورجع للقيد نارة وللقيد نارة لصدق بسم صور وهي ذكر الوجه والاداة ذكر المشبه أو حذف  
وحذف الاداة فقط ذكر المشبه أو حذف وحذف الوجه فقط ذكر المشبه أو حذف والصورة  
الاولى من الستة هي عين قوله ان ذكر الجميع فتكرر مع اختلاف الحكم والصورة الثانية منها  
لا يصح ادخالها في المتوسط اذ هي من الأدنى ( قوله أي كما يصدق على صورتين من المتوسط الخ )  
مقتضاه أنه لو كان نفيًا لاجميع ما سبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والاداة لكان صادقا بثلاث  
صور فقط واحدة ليست من المتوسط وفيه نظر بل هو شامل حيثئذ لخمس صور وهي ذكر الوجه  
والاداة مع حذف المشبه وحذف الوجه فقط ذكر المشبه أو حذف وحذف الاداة فقط ذكر  
المشبه أو حذف ثم بعد اصلاح الشارح بما سبق فهو قاصر عن صورة ما اذا ذكر الجميع الا المشبه ولو  
قال الشارح بانه ان ذكر الجميع أو حذف المشبه فقط فهو أدنى المراتب الخ ويكون النفي في قوله  
والاقتوسطه راجعا لاجميع ما سبق لكان مستقيا وافيًا بالصورتين ( قوله رحمه الله حذف وجهه  
وأداته ) أي لفظا وتقدير العصل المبالغة بدعوى الاتعاد لانية ليكون تشبيها للاستعارة اه  
عبد الحكيم ( قوله رحمه الله أومع حذف المشبه ) اما لفظا فقط كافي مثال المتن أول لفظا وتقديرا  
لانية كافي قوله تعالى وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج كما سيجي  
في بحث الاستعارة اه عبد الحكيم وتقدم بيانه وقوله كافي مثال المتن لعل الاولى الشارح أو هو  
كذلك في نسخة وقعت له ( قوله أي مع اعتباره في نظم الكلام الخ ) علم رده مما سبق عن  
عبد الحكيم ( قوله بان بعد هذه المرتبة العليا ) أي العليا في المبالغة بناء على أن إضافة قوة الى المبالغة  
للبيان هذا هو المناسب لكلامه هنا وان كان خلاف ما بيني عليه اعتراضه على المصنف فيما مر فالمرتبة  
الاولى عليا في المبالغة والثانية فيها مبالغة والثالثة المبالغة فيها أصلا وعلى هذا فالمرتبة العليا اسم ان  
وحذف الخ بدل من المرتبة العليا أو خبر لمبتدأ محذوف ( قوله وقال الفنري ينبغي أن يتجرد الخ )

بل ولا في المبالغة ( قوله لغيرهما ) أي غير حذف الوجه والاداة معا بصورتيه وحذف أحدهما فقط بصورة الأربعة وفي بعض النسخ لغيرها أي غير الصور الست اه والحاصل أن المراتب الثمانية منها اثنتان فهما مز يد مبالغة في التشبيه هما ما حذف وجهه وأداته مع حذف المشبه وبدونه وأربع فهما مبالغة في التشبيه هي ما حذف وجهه وأداته مع حذف المشبه وأذكره وفرق الشارح بين حذف الوجه والاداة في شرح المفتاح بأن المبالغة في الأول أقوى وجعله من مقتضيات كلام المفتاح وفي الشرح بان الثاني أقوى واختاره السيد السند وأنكر كون الأول من مقتضيات كلام المفتاح ووجهه أن في حذف الاداة جعل المشبه عين المشبه به بخلاف حذف الوجه فقط إذ ليس فيه العموم وجه الشبه وفيه نظر لأن الشركة في جميع الامور أيضا تنفي المغايرة وتوجب الاتحاد لا يقال ذكر الاداة بوجه المغايرة لأنها نقول صحة الجمل أيضا توجب المغايرة ويمكن أن يقال تكفي المغايرة بحسب التعقل في صحة الجمل دون التشبيه فعموم الوجه يتخصص بما يجامع الاثنيتية اه أطول ( قوله وبيان ذلك ) أي أن الاعلى حذف الوجه والاداة ثم حذف أحدهما وأنه لا قوة لغيرهما اه سم ( قوله اما بعموم وجه الشبه ) أي وذلك حاصل عند حذفه إذ عند حذف الوجه تذهب النفس الى كمال التشبه بين الطرفين برسلى اه سم ( قوله ظاهرا ) أي في ظاهر الحال وأما في نفس الامر فالوجه الصفة المخصوصة التي قصد اشتراك الطرفين فيها ( قوله أو بحمل المشبه به على المشبه ) أي ظاهرا وأما في الحقيقة فلا جمل في كلامه حذف من الثاني للدلالة الأول وقوله بأنه الخ تصور للحمل وقوله هو هو هو هو الأول ضمير فصل والثاني خبران

زيد كالاسد ونحوه كالاسد  
عند الاخبار عن زيد  
ونحو زيد أسد في الشجاعة  
ونحو أسد في الشجاعة  
عند الاخبار عن زيد  
( ولا قوة لغيرهما ) وهما  
الانسان الباقيان أعنى  
ذكر الاداة والوجه جميعا  
اماع ذكر المشبه أو  
بدونه نحو زيد كالاسد في  
الشجاعة أو كالاسد في  
الشجاعة خبرا عن زيد  
وبيان ذلك أن القوة اما  
بعموم وجه الشبه ظاهرا  
أو بحمل المشبه به على  
المشبه بانه هو هو هو هو  
على الوجهين جميعا فهو  
في غاية القوة وما خلا  
عنها فلا قوة له وما اشقل  
على أحدهما فقط فهو  
متوسط والله أعلم

وأجاب عبد الحكيم بان أعلو به هذه المراتب الأربعة على تقدير فرض العلو في الباقيتين ( قوله بل ولا في المبالغة ) أي بل ولا علو في المبالغة بل ولا مبالغة أصلا ( قوله وفي الشرح ) أي المطول ( قوله ووجه الخ ) هذا التوجيه ذكره الشارح في المطول ( قوله جعل المشبه عين المشبه به ) أي مطلقا أما إذ لم يذ كر وجه الشبه فظاهر وأما إذا ذكر كما في زيد أسد في الشجاعة فلان دعوى اتحاده بالأسد في الشجاعة مؤداها اتحاد شجاعته بشجاعة الاسد وفيه من المبالغة ما ليس في زيد كاسد فانه يفيد مماثلته به وليس مثل الشيء عينه فاندفع ما قيل ان ذكر وجه الشبه يدفع ما يحصل من حذف الاداة أعنى دعوى الاتحاد اه عبد الحكيم وفيه أن دعوى اتحاد الاسد وزيد مدفوعة بذكر الوجه قطعا نعم لو كانت دعوى اتحاد شجاعته بشجاعة الاسد كناية عن دعوى اتحاده بالاسد لم تكن مدفوعة فعند ذكر الوجه يفيد الكلام الاعتراف بمغايرة زيد للاسد ودعوى اتحاد شجاعته بشجاعة الاسد وليس فيه جعل المشبه عين المشبه به فتدبر ( قوله لانا نقول صحة الجمل الخ ) أي فيما إذا حذف الاداة ( قوله تكفي المغايرة بحسب التعقل في صحة الجمل ) أي وان كان الماصدق في الخارج واحدا فصحة الجمل تجامع اتحاد الماصدق خارجا بل اتحاد الماصدق واجب في الجمل ( قوله دون التشبيه ) أي فلا يبدله من المغايرة خارجا فاذا صرح بما يبدل عليه تخصيص عموم الوجه بما يجامع الاثنيتية ( قوله صحة الاستعمال ) أي امكانه لغة وان لم يقع ولم يجز شرعا كالرجن ( قوله لا يتناولها ) أي لا يتناول كل منهما العقليين ( اذ لا بد من تقييدهما ) أي تقييد كل منهما أخذ من قوله بالعقل

## ﴿ الحقيقة والمجاز ﴾

( قوله أي هذا الخ ) إشارة الى توجيه التركيب بأنه حذف فيه المبتدأ أو المضاف الى الخبر وأقيم المضاف اليه مقامه اه فزرى ( قوله كالأصل للمجاز ) المناسب لقوله فرع الاستعمال أن يقول لما كانت أصلاً باسقاط الكافي أو يقول كالفرع بزيادة الكافي ويمكن توجيه زيادة الكافي في كالأصل بأنه قد يوجد المجاز بدون الحقيقة فلم يكن المجاز لازم الابتداء على الحقيقة فلا تكون أصلاً على الحقيقة بل بمنزلة لأن الغالب ابتناؤه عليها وعدم زيادتها بعد لأن قوله فرع الاستعمال معناه فرع صحة الاستعمال أو يقال المراد الاستعمال بالفعل حقيقة والكلام على تقدير الكافي أو المراد فرعه غالباً ( قوله فرع الاستعمال فيما وضع له ) ظاهره يدل على أنه يشترط في المجاز استعماله في الموضوع له أولاً وليس كذلك فينبغي أن يعمل على الفرعية بحسب صحة الاستعمال أو على الأعم الأغلب اه حفيد وقوله بحسب صحة الخ أي فيكون المعنى فرع صحة الاستعمال وكتب أيضاً ما نصه وقال في الأطول ذكر الحقيقة تنبهاً على أن بحث المجاز يستتبع التعرض للحقيقة لأنها ضده والأشياء إنما تتبين باضدادها وقد سماها مدار الحقيقة وهو الموضوع له أصل لما هو مدار المجاز أعني لازم الموضوع له اه ( قوله لثلاثتهم أنه ) أي القيد وإنما قال يتوهم لأنه في التحقيق لا يقابلها إذا المراد باللغوى ما للغة فيه مدخل وهما كذلك لا يقال الإطلاق بوجه ادخال العقليين لأننا نقول الحقيقة والمجاز عند الإطلاق لا يتناولها إذا لا بد من تقييدهما بالعقلي ( قوله مقابل للشرعي والعرفي ) فيخرجان بالتقييد مع أن القصد ادخالهما ( قوله الحقيقة ) أثرها على الضمير تنبهاً على اختلاف المراد فان الأول من جملة اسم المبحث اه أطول ( قوله من حق ) بابه ضرب ونصر ( قوله والتاء فيها للنقل الخ ) معنى كون التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية أن اللفظ إذا صار بنفسه اسماً الغلبة الاستعمال بعدما كان وصفاً كانت اسميته فرعاً لوصفيته كما أن المؤنث فرع المذكر فتجعل التاء علامة للفرعية كما جعلت علامة في رجل علامة لكثرة العلم بناء على أن كثرة الشيء فرع تحقق أصله اه فزرى وكتب أيضاً قوله للنقل الخ هذا ما عليه الجمهور وقيل للتأنيث أماعلى كونها بمعنى فاعل فواضح لأن فعلاً بمعنى فاعل يند كروبوؤنث سواء جرى على موصوفة أو لا وأما على كونها

## ﴿ مبحث الحقيقة والمجاز ﴾

( قوله رحمه الله تعالى نقل الى الكلمة الثابتة الخ ) الوجه أن لا يكون هذا المفهوم هو المنقول اليه اللفظ بل يجعل ذلك لبين المناسبة وسيأتي نظير ذلك في المجاز فتنبه ( قوله أثرها على الضمير ) إيماء وان أي بالضمير في قوله وقد يقيدان الخ نظر اللاصل ( قوله من جملة اسم المبحث ) أي فهمي جزء علم ( قوله فتجعل التاء علامة للفرعية الخ ) قال شيباني العبارة تسامح إذ التاء علامة على الاسمية التي هي فرع الوصفية كما أنها علامة على التأنيث الذي هو فرع التذكير وكما أنها علامة على الكثرة التي فرع تحقق أصلها في قولك رجل علامة بناء على أن التاء للبالغ كما اشتهر وظاهر كلام الشارح أنها علامة على النقل وظاهر كلام المحشى أنها علامة على الفرعية ( قوله بناء على أن كثرة الشيء الخ ) أي ملاحظة لكون كثرة الشيء فرعاً عن تحقق أصله

## ﴿ الحقيقة والمجاز ﴾

هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان أي هذا بحث الحقيقة والمجاز والمقصد الأصلي بالنظر الى علم البيان هو المجاز اذ به يتأني اختلاف الطرق دون الحقيقة إلا أنها لما كانت كالأصل للمجاز إذا الاستعمال في غير ما وضع له فرع الاستعمال فيما وضع له جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أولاً ( وقد يقيدان باللغويين ) ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لثلاثتهم أنه مقابل للشرعي والعرفي ( الحقيقة ) في الأصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء ثبت أو بمعنى مفعول من حققته أثبتة نقل الى الكلمة الثابتة أو المثبتة في مكانها الأصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وهي في

بمعنى مفعول فتقدر منقولة من الوصف المؤنث المحذوف موصوفة لان استواء المذكر والمؤنث فيه  
 اذا ذكر موصوفة لا اذا حذفت ( قوله الكامة ) لا يشمل التعريف الحقيقية المركبة كقام زيد  
 الا ان تؤول الكامة بان يراد بها ما يشمل الكامة حكما ولو قسم الحقيقة الى مفردة ومركبة وعرف  
 المفردة بما ذكره كما فعل في المجاز لكان أحسن وقال في المطول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود  
 في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعنى الحقيقة المفردة ( قوله في اصطلاح التخاطب )  
 أى في مصطلحاته وفي بعض النسخ في اصطلاح به التخاطب وكتب عليها الاطول مانصه في تقديم  
 الظرف يعنى قوله به اشارة لطيفة الى أن التخاطب لا يكون باصطلاحين وكتب أيضا مانصه قال  
 في الاطول ثم استعمال الاصطلاح بوجوب اخلال التعريف اذا لاطلق في الاصطلاح على الشرع  
 والعرف واللغة بل هو العرف الخاص فالاولى في وضع به التخاطب وأما ما يقال ان هذا التعريف  
 لا يصح على مذهب القائل بأن الواضع هو الله تعالى وكذا عند من توقف فليس بشئ لان وحدة  
 الواضع في جميع اللغات لا تستلزم وحدة الاصطلاح بل يتفاوت مع ذلك اصطلاح التخاطب  
 وقوله فالاولى الخ فيه اشارة الى امكان تصحيح التعريف بان يراد بالاصطلاح مطلق العرف المتناول  
 للغة والشرع والعرف العام لا المختص بطائفة فقط وهو العرف الخاص وقوله وأما ما يقال الخ قال  
 الحفيد بعد ذكره الايراد والجواب ان المراد بوضع كل طائفة واصطلاحهم أعم من أن يكون  
 صادرا عنهم بنفسهم أو ينسب اليهم باعتبار ظهوره عليهم بواسطة الوحي أو العلم الضروري وهم  
 متفككون به ومتخاطبون به في محاوراتهم اه وقوله لا يصح على مذهب الخ أى لأن ظاهر قولنا  
 وضعت في اصطلاح التخاطب أن الواضع أهله ( قوله التخاطب بالكلام الخ ) عدول عن المتبادر  
 من غير قاسر اذا المتبادر التخاطب بتلك الكامة بل عدول مع الزاجر وهو أنه يلزم أن لا تدخل في  
 الحقيقة الحقائق الموردة من غير تركيب وكلام

الاصطلاح ( الكامة  
 المستعملة فيما ) أى فى  
 معنى ( وضعت ) تلك  
 الكامة ( له فى اصطلاح  
 التخاطب ) أى وضعت له  
 فى اصطلاح به يقع  
 التخاطب بالكلام المشغل  
 على تلك الكامة فالظرف  
 أعنى فى اصطلاح متعلق  
 بقوله وضعت وتعلقه  
 بالمستعملة على ما توهمه

( قوله ما يشمل الكامة حكما ) أى لان الكلام لما توقف بعضه على بعض فى الدلالة على المعنى كان  
 فى حكم الكامة بجماع التوقف فى كل على أجزائه اه شبخنا ( قوله أى فى مصطلحاته ) المصطلحات  
 هى الالفاظ الموضوعه عند أهل الاصطلاح وتأويل الاصطلاح بالمصطلحات لا يظهر على تعلق  
 الظرف بوضعت اذا لمعنى للوضع فى الالفاظ المصطلح عليها نعم يظهر على جعله حالا من فاعل  
 وضعت أى حال كون تلك الكامة مندرجة فى جملة الالفاظ الموضوعه فى ذلك الاصطلاح  
 المخصوص ( قوله اذا لاطلق فى الاصطلاح الخ ) أى لا يطلق لفظ الاصطلاح فى الاصطلاح الخ وأما  
 فى اللغة فيطلق على ذلك اذ هو مطلق الاتفاق فقول بعضهم مراده أنه لا يطلق لفظ فى الاصطلاح الخ  
 فقوله فى الاصطلاح هو الفاعل لانه مقصود لفظه غير ظاهر ( قوله والعرف ) أى العام ( قوله  
 فالاولى فى وضع به التخاطب ) أى بدل قوله فى اصطلاح التخاطب ويكون متعلقا بقوله المستعملة  
 أى باعتبار وضع به التخاطب ( قوله والجواب أن الخ ) هو مقول القول ( قوله واصطلاحهم )  
 ليست هذه الواو موجودة فى نسخة الحفيد الصعبة ( قوله ان الواضع أهله ) فحينئذ يتعدد  
 الاصطلاح أما لو كان الواضع هو الله فلا يتعدد الاصطلاح هذا حصل الاشكال السابق الذى أجاب  
 عنه الاطول والحفيد ( قوله وهو أنه يلزم أن لا تدخل فى الحقيقة الحقائق الموردة ) ولا يقال لا تخاطب  
 فى الحقائق الموردة فلا تدخل على المتبادر أيضا لاننا نقول التفاعل ليس على باب كاهو واضح والا

ولا يدخل مثل قولنا أريد توضيح الكلمة فان الكلمة فيه حقيقة وليس باصطلاح به تخاطب  
 هذا الكلام بل تخاطب هذه الكلمة اه أطول ( قوله مما لا معنى له ) أى صحح لأن الاستعمال  
 اذا عدى بنى يتبادر أن مجرور في هو معنى اللفظ المستعمل فيه فيلزم أن يكون الاصطلاح هو معنى  
 الحقيقة وهو فاسد اه سم وقد يقال بدفع هذا التبادر ( قوله فيما ) أى معنى وضعت له وكتب  
 أيضا قوله مما لا معنى له صححه في الاطول حيث قال متعلق بوضعت أو بالمستعملة بعد التقييد بقوله  
 فيما وضعت له ومعنى الظرفية اعتبار الاصطلاح أى المستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح به  
 التخاطب ونظرا اليه فجعل الشارح تعلقه بالمستعملة مما لا معنى له غير معتد اه ( قوله نحو  
 خذ هذا الفرس النخ ) فان لفظ الفرس هنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما أنه  
 ليس بمجاز ولا يخفى أن اللفظ المستعمل فيما وضع له غلطا أيضا ينبغى أن يخرج عن التعريف كأن  
 يتلفظ بالانسان موضع البشر غلطا فانه ليس حقيقة اذا اعتداد بالاستعمال من غير شعور فينبغى  
 أن يراد بالمستعملة المستعملة فسادا كما هو المتبادر من الافعال الاختيارية فخرج الغلط مطلقا  
 من قيد المستعملة قبل ذكر قوله فيما وضعت له اه أطول وهو مندفع بحمل الحفيد الغلط في كلام  
 الشارح على الخطأ على سبيل القصد لا السهول بان يزعم أنه على قانون الوضع من القوم بلا اثبات  
 وضع من عنده اه فيكون الغلط على سبيل السهول خارجا بالمستعملة وعلى سبيل القصد خارجا

البعض مما لا معنى له  
 فاحترز بالمستعملة عن  
 الكلمة قبيل الاستعمال  
 فانها لا تسمى حقيقة  
 ولا مجازا وبقوله فيما  
 وضعت له عن الغلط نحو  
 خذ هذا الفرس مشيرا

لخرج على كل حال كثير من الحقائق على ان أصل الفعل ليس مراد ابل المراد الاستعمال والاخرج  
 الحقائق التي تكلم بها الشخص وحده ( قوله ولا يدخل مثل قولنا النخ ) محمله أنه لا اصطلاح  
 يقع به تخاطب هذا الكلام اذا صدر عن الغوى وأراد بالكلمة اللفظة سواء كانت مهمة أو  
 مستعملة بخالف اصطلاحا آخر كما يقتضيه ظاهر قوله اصطلاح التخاطب فانه يفيد أن هذا ليس مما  
 تعدد فيه الاصطلاح فكيف يشمله قوله في اصطلاح التخاطب بالكلام واذ لم يشمله لم ينطبق  
 التعريف على لفظ كلمة الواقع فيه مع أنه حقيقة وانما كان نحو زبد موضوعا في اصطلاح الناس كلهم  
 لما قاله الفري من انه ليس المراد بكون المعنى المستعمل فيه موضوعا في اصطلاح التخاطب  
 حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح كما يتوهم من قولهم وضعت له في اصطلاح التخاطب والالزم أن  
 لا يكون لفظ الأسد الذي وضع في اللغة لمعين وقرر لفظ الأسد عليه في الاصطلاح والعرف عندما  
 استعمله الغوى أو غيره من أهل الاصطلاحات حقيقة بل المراد ثبوت الوضع في ذلك الاصطلاح  
 سواء أحدث الوضع فيه أم لا اه وتقرر العبارة بما سمعته هو الصواب وقررها شيخنا بما لا يخفى  
 ولا صحة له في نفسه ثم الحق أن مثل هذا الكلام وان احتوى على ما هو باصطلاح الناس كلهم وما هو  
 باصطلاح طائفة مخصوصة منهم يصدق عليه مثلا أنه باصطلاح الغويين كما في هذا المثال ولا يتوقف  
 هذا على اختصاصهم باصطلاح في كل لفظ منه كما لا يخفى فتنبه ( قوله بعد التقييد بقوله فيما وضعت له )  
 فيه ان المعنى حينئذ الكلمة المستعملة فيما وضعت له ولو في اصطلاح آخر مع كون استعمالها باعتبار  
 اصطلاح التخاطب ولا شك أن ذلك يصدق بالمجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير  
 الاصطلاح الذي وقع به التخاطب فان استعمال المجاز من اصطلاح التخاطب كما أن استعمال الحقيقة  
 منه كما لا يخفى فبحتاج الى تقييد اصطلاح التخاطب كان يقال اصطلاحهم على أن هذا الاستعمال  
 المعنى الموضوع له فتنبه ( قوله ولا يخفى أن اللفظ المستعمل فيما وضع له غلطا النخ ) محصل ما في المقام



بقولنا فيما وضعته فغاية الامر ان الشارح لم يتعرض لخروج اللفظ على سبيل السهو بقيد المستعملة هذا وكلام الحفيد يدل على أن اللفظ المستعمل قصدا في غير ما وضع له وهو ما وضع له في زعم المستعمل غير حقيقة وسيأتي عن سم في تعريف المجاز خلافه وأن الذي ليس بحقيقة هو الخطأ قصدا الذي لم يبن على اعتقاد فاسد ويمكن حمل كلام الحفيد عليه بان يراد بقوله بان يزعم أنه الخ أي بان يظهر أنه الخ تأمل ( قوله وعن المجاز ) قال بعضهم ان الكناية يجب أن تخرج عن حد الحقيقة وتخرج بما يخرج به المجاز ولم يتعرض الشارح له فكأنه أراد بالمجاز ما يتناول الكناية واعلم أنه اختلف فيها فقيل حقيقة وعليه فيجب ادخالها في التعريف وقيل مجاز فيجب خروجها وقيل واسطة فيجب خروجها عن تعريفها ( قوله لأن الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل ) وذلك التأويل كما سيأتي ادعاء دخول المشبه في جنس المشببه به وكونه فردا من أفرادها بان يجعل أفراد الاسد مثلا قسمين متعارفا وهو الذي له غاية الجراءة في ذلك الهيكل الخصوص وغير متعارف وهو الذي له تلك الجراءة لكن لافي ذلك الهيكل اه فترى وكتب أيضا قوله لأن الاستعارة الخ لا يخفى أن التعليل أخص من المدعى الآن يراد بالاستعارة مطلق المجاز

الى كتاب وعن المجاز المستعمل فيما لم يوضع له في اصطلاح التغاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل الا أن المفهوم من اطلاق الوضع انما هو الوضع

أن اللفظ ثلاثة أقسام خطأ الساني عن سهو بيان يسبق لسانه الى لفظه من غير قصد لها وله صورتان أن يراد ما وضعت له كان يتلفظ بالانسان موضع البشر سهو امع إرادة الحيوان الناطق وأن يراد غير ما وضعت له كان يتلفظ بالفرس موضع الكتاب سهو امع إرادة معنى الكتاب وهو بصورته خارج بقيد المستعمل في تعاريف الحقيقة والمجاز والكناية لان المتبالغ منه المستعمل قصدا كما في سائر الافعال الاختيارية قاله في الاطول وخطأ الساني عن قصد بان يقصد استعمال لفظه في غير ما وضعت له للعلاقة مع علمه أنه مخطئ، وهذا خارج من تعريف الحقيقة بقولهم فيما وضعت له ومن تعريف المجاز والكناية بقولهم للاحظة علاقة وهذا القسم هو مراد الشارح أفاده حفيد السعد والعلامة سم وخطأ اعتقادي بأن يستعمل لفظه بناء على اعتقاد فاسد قال العلامة سم وهذا القسم مما ينبغي أن لا يخرج من الحقيقة ولان المجاز لانه انما استعمل في الموضوع له أو في غير الموضوع له على وجه صحيح في اعتقاده فن أشار الى كتاب بهذا الفرس لاعتقاده ان فرس انما استعمل الفرس في معناه لا في غيره وان أخطأ في اعتقاده ان المشار اليه فرس في الواقع فيكون حقيقة ومن أشار الى كتاب بهذا الأسد لاعتقاده انه رجل شجاع كالاسد فانما استعمله في معناه المجازي مع ملاحظة العلاقة وان أخطأ في اعتقاده ان المشار اليه رجل شجاع في الواقع كذا يستفاد من رسالة المحشى البيانية وبه يتضح كلامه هنا ثم انه ينبغي ان يكون معنى قوله لاعتقاده أنه فرس لاعتقاده أنه حيوان صاهل كما يؤيد ظاهر قوله انما استعمل الفرس في معناه لا في غيره وظاهر قوله وان أخطأ في اعتقاده الخ فان ظاهره أنه لم يخطئ الا في ذلك فان الظاهر أنه اذا أشار الى كتاب بهذا الفرس لاعتقاده أن لفظ فرس اسم للمكتوب لا يكون حقيقة ولا عبرة باعتقاده أن المكتوب حقيقة الفرس ولا مجاز العدم اعتبار علاقة وحينئذ فلا تقييد الصورة التي هي محل كلام الشارح يعلم أنه مخطئ بل هذه الصورة هي المتبادرة من كلام الحفيد ( قوله وذلك التأويل كما سيأتي ادعاء الخ ) والذي في الرسالة البيانية أن الوضع التأويلي ما كانت الدلالة معه بواسطة القرينة والتعريف ما كانت الدلالة معه بسبب الوضع ( قوله الآن يراد بالاستعارة مطلق المجاز )

( قوله واحترز بقوله في اصطلاح التخاطب ) قال الحفيد أقول يجوز أن يكون لفظ موضوعا لمعنيين في اصطلاح التخاطب وقد استعمل في أحدهما لامن جهة أنه موضوع له بل من جهة العلاقة بالمعنى الآخر كما يشعر به تحقيق المحققين في شرح الكشاف حيث جوزوا استعارة العمى لعمى البصيرة من عمى البصر مع أنه حقيقة فهما كما يستفاد من الأساس وإنما اعتبروا الاستعارة للبالغة في أن ذلك الأمر المعقول بمنزلة المحسوس فالاحتراز عن ذلك المجاز بقيد الحينية فيلغو في اصطلاح التخاطب كما لا يخفى تأمل اهـ وقوله بقيد الحينية أي قولنا من حيث أنها وضعت له وقوله فيلغو في اصطلاح التخاطب أي خروج ما احتز به عنه بقيد الحينية ( قوله والوضع الخ ) عرف الوضع لتوقف معرفة الحقيقة والمجاز على معرفته لأخذه في تعريفهما ولا يخفى أنه فوت المصنف مصلحة التعليم والتعلم حيث أخرج تعريف الوضع إلى هذا

أي ويفسر التأويل بما ذكرنا لا بما ذكره الفري اذ ليس في المجاز المرسل ادعاء الدخول ( قوله رحمه الله واحترز بقوله في اصطلاح التخاطب الخ ) فهو للتنصيص على الإخراج وهو أيضا للتنصيص على ادخال الحقيقة التي لها معنى آخر باصطلاح آخر غير اصطلاح التخاطب كالصلاة إذا استعملها المتكلم باصطلاح اللغة في الدعاء أو المتكلم باصطلاح الشرع في ذات الأركان فإنها حقيقة مع أنه يصدق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت له لكن في غير اصطلاح التخاطب والشارح لم يتعرض للدخول وإنما قلنا بالتنصيص لأن كلامنا من المدخل والمخرج بهذا القيد على تقدير عدمه داخل وخارج بجهتين مختلفتين اذ يصدق عليهما أنها مستعملتان فيما وضعه من جهة ويصدق عليهما أنها مستعملتان في غيره من جهة كذا يستفاد من الرسالة البيانية ( قوله فيلغو قيد في اصطلاح التخاطب ) بحث فيه في الرسالة البيانية بأنه لا يلزم من عدم إخراج هذا المجاز لغوه لأن له فائدة أخرى وهي التنصيص على ادخال الحقيقة التي لها معنى آخر باصطلاح آخر وادخال الاعلام المنقولة فإن الصلاة المستعملة في ذات الأركان من الشرع حقيقة مع أنه يصدق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت له بالنظر للغة وقيد الحينية لا بدخلها كما هو ظاهر اهـ ولا يلزم من اعتبار الحينية في تعريف الحقيقة اعتبارها في تعريف المجاز حتى يقال لا يصح اعتبارها في تعريف الحقيقة لعدم صحة اعتبارها في تعريف المجاز وقد اعتبرها السكاكي في المفتاح في تعريف الحقيقة دون تعريف المجاز ووجه عدم اعتبارها في تعريف المجاز أن الاستعمال في الغير ليس من جهة الغيرية بل من جهة العلاقة وتلخص من ذلك أنه لا بد من قيد الحينية للتنصيص على الإخراج ومن قيد في اصطلاح التخاطب للتنصيص على الإدخال لكن لك أن تقول صدق التعريف على المعرف غاية القصد وأما كونه لا يصدق عليه شيء آخر فليس محتاجا إليه وصدقه على غير المعرف محل بالتعريف وان صدق على ذلك الغير غيره وهذا مما لا ينبغي أن يشك فيه على أنه يمكن دفع بحث المحشى مع الحفيد بان حكمه باللغوية إنما هو بالنظر لهذه الصورة لاطلاقا ويمكن أيضا دفع بحث الحفيد من أصله بان تعدد الاوضاع منزل منزلة تعدد الاصطلاحات فيحصل الاحتراز عن هذا المجاز بقيد في اصطلاح التخاطب بعد اعتبار أهوله للوضع الذي به التخاطب اذ لا يصدق عليه أنه مستعمل فيما وضع له في اصطلاح التخاطب أعني الوضع الذي بني عليه التخاطب والاستعمال بل في غير ما وضع له للعلاقة وقربنة فيكفي قيد في اصطلاح التخاطب في التنصيص على الإدخال

بالتحقيق واحترز بقوله في اصطلاح التخاطب عن المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذي به التخاطب كالصلاة إذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فإنها تكون مجازا لاستعماله في غير ما وضع له في الشرع أعني الأركان المخصوصة وان كانت مستعملة فيما وضع له في اللغة ( والوضع )

المقام وأول ما يحتاج اليه في هذا الفن تقسيم الدلالة الوضعية فليت شعري لماذا أخره اه أطول  
 ( قوله أي وضع اللفظ ) أي لا مطلقا والا كان تعريفه تعريفا بالاختصاص لأن الوضع المطلق تعيين  
 الشيء للدلالة على المعنى بنفسه لفظا كان أو غيره كالحظ والعقد والاشارة والنصب والهيئات ولا  
 وضع السكامة كما يستدعيه تعريف الحقيقة والالكان تعريفا بالاعم وحمل اللفظ في التعريف  
 على السكامة يجعل اللام للعهد يصلحه لكن يمنع عنه رعاية مصلحة معرفة المجاز الذي هو المقصد هنا  
 اه أطول ( قوله اللفظ ) ولو بالقوة لتدخل الضمائر المستترة اه يس ( قوله للدلالة على معنى  
 بنفسه ) لا يقال الاولى للدلالة على شيء لأن المعنى انما يصبر معنى بهذا التعيين فطرفا الوضع اللفظ  
 والشيء لا اللفظ والمعنى لأننا نقول نعم لكن طرفا الدلالة المترتبة على الوضع اللفظ والمعنى لكن  
 الاخصر والاولى تعيين اللفظ لشيء بنفسه أما كونه اخصر فظاهر وأما كونه أولى فلأن الوضع  
 اضافة بين اللفظ والشيء والاضافة انما تنضح حق الاضاح بتعيين طرفيها وللإستغناء حينئذ في  
 معرفة الوضع عن تعريف الدلالة وكأن صاحب التعريف أراد ايداع العلل الاربع فان التعيين  
 لا بد له من معين فيدل عليه بالانتماء واللفظ والمعنى بمنزلة العلة المادية للوضع وارتباط اللفظ بالمعنى  
 بمنزلة العلة الصورية للوضع والدلالة على المعنى بنفسه هي العلة الغائية كذا في الاطول ( قوله  
 على معنى ) أي ولو لفظا كمدلول السكامة ( قوله أي ليدل بنفسه ) اشارة الى أن قوله بنفسه  
 متعلق بالدلالة بالتعيين والاقدمه على قوله للدلالة دفعا للبس وبدل على ما أشار اليه قول المصنف في  
 المجاز لأن دلالة بقرينه كذا في الفري ( قوله بل يحتاج الى الغير ) أما على أنها كليات وضعا

أي وضع اللفظ ( تعيين  
 اللفظ للدلالة على معنى  
 بنفسه ) أي ليدل بنفسه  
 لا بقرينة تنضم اليه ومعنى  
 الدلالة بنفسه أن يكون  
 العلم بالتعيين كافيا في فهم  
 المعنى عند اطلاق اللفظ  
 وهذا شامل للحرف أيضا  
 لانا نفهم معاني الحروف  
 عند اطلاقها بعد علمنا  
 باوضاعها الا أن معانيها  
 ليست تامة في أنفسها بل  
 تحتاج الى الغير بخلاف

والاخراج وبلغ قيد الخبئية نعم في ذلك نوع بعد عن مقام التعريف ولعل هذا كله هو وجه الأمر  
 بالتأمل في كلام الخفيد فتدبر ( قوله وأول ما يحتاج اليه تقسيم الخ ) أي أول شيء يحتاج ذلك  
 الشيء الى الوضع تقسيم الخ ومحصل كلامه ان معناه امور ثلاثة متوقفة على معرفة الوضع الأول تقسيم  
 الدلالة الوضعية الثاني الحقيقة الثالث المجاز وان شئت زدت الكتابة فكان الأولى تقديم تعريف  
 الوضع قبل هذه الامور اه شيخنا ( قوله ولا وضع السكامة ) عطف على قوله مطلقا ( قوله لكن  
 يمنع منه رعاية مصلحة المجاز ) أي لان قوله نخرج المجاز ينبغي عمومه للفرد والمركب لئلا يكره لهما  
 بعد ولا يتأتى خروجه بنوعيه بقيد نفسه الا اذا جعل اللفظ شاملا للفرد والمركب ( قوله  
 وللإستغناء حينئذ في معرفة الوضع عن تعريف الدلالة ) أي لان أخذها في التعريف يستدعي  
 تعريفها ( قوله أما على أنها كليات الخ ) يقتضى انه يصح اجراء كلام الشارح على كلا المذهبين  
 فقوله لانا نفهم معاني الحروف عند اطلاقها سواء جرى بنا على أن معاني الحروف هي الكليات  
 لكن بشرط الاستعمال في الجزئيات أو الجزئيات فن مثلا اذا علمنا أنها موضوعة للإبتداء الكلي  
 أو الجزئي فهمنا معناها مطلقا للإبتداء على القول الأول الا أنه لما كان غير مستقل بنفسه  
 بل ملحوظ من حيث انه حالة للغير احتاج الى المتعلق والابتداء الجزئي على القول الثاني الا ان  
 جزئيته لاتعين الا باعتبار الغير وأيضا هو ملحوظ من حيث انه حالة للغير لا من حيث نفسه والا  
 كان مستقلا وقوله بخلاف الاسم والفعل أي فان معناهما ليس ملحوظا من حيث انه حالة للغير  
 حتى يحتاج الى ذلك الغير كما في الحرف فالحدث لم يلاحظ فيه حين وضع الفعل تعلقه بالغير  
 كالأبتداء وان كان الحدث لا بد له من فاعل والابتداء لا بد له من مبتدئ وأما النسبة على القول

فلأن معنى الحرف من حيث هو معناه معتبر وملحوظ على وجه تعلقه بالغير وارتباطه به وأما على أنها جزئيات وضعافظا ( قوله والفعل ) فيه نظر ظاهر فإن الفعل يحتاج إلى الفاعل اه يس ( قوله عندهم من يجعل الخ ) فقولهم في غيره على هذا بمعنى بغيره والجار والمجرور متعلق بدل وأما على الأول ففي على بابها والجار والمجرور صفة لمعنى أى كأن ذلك المعنى في غيره فأل مثلا دلت على التعريف بنفسها لكن التعريف واقع على مدخول آل هذا على الأول وأما على الثاني أعنى مذهب من يجعل معنى قولهم الخ فآل لا تدل على التعريف إلا بشرط ذكر مدخولها ( قوله أنه مشروط الخ ) حاصل الأمر أن المتوقف على ذكر المتعلق على هذا أصل الدلالة وعلى الأول الدلالة على المعنى التام فهو بدون ذكر المتعلق بدل على المعنى اجمالا لكنه لا يتم ولا يتعين إلا بذكر المتعلق اه سم ( قوله على معناه الأفرادى ) قيد المعنى بالأفرادى لأن اشتراط الغير في الدلالة

بمدخولها في معنى الفعل فهي غير مستقلة إلا أنه يكفي في الفرق بينه وبين الحرف أن من أجزائه معنى الفعل ما هو مستقل لكن لا يخفى أن اعتبار الفرق بين الفعل من حيث النسبة والحرف بما ذكر لا وجه له في هذا المقام فإن الغرض دفع توهم تمام الدلالة وعدم تمامها بكون المطلق الاحتياج إلى ذكر الغير فالوجه أن كلامه مبنى على أن النسبة ليست من مدلول الفعل وقوله نعم لا يكون الخ محصلة أن من جعل في قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره سببية أى أن دلالة على معناه سواء قلنا أنه كلي أو جزئي ليست بالنفس بل بواسطة المتعلق لم يكن تعريف الوضع شاملا لوضع الحرف على كلامه هذا وقد جعل الدسوقي كلام الشارح هنا بتامه على مذهبه من أن الحروف كليات وعضا جزئيات استعملها فقوله لا نألفهم معاني الحروف أى المعاني الكلية وقوله إلا أن معانيها أى المعاني الجزئية التي استعملت الحروف فيها وقوله ليست تامة في أنفسها أى ليست مستقلة وقوله بل تحتاج إلى الغير أى لاجل استفادة الجزئية وقوله نعم لا يكون إلى آخره محصلة على هذا أن بعضهم جعل في سببية وأن أصل الدلالة على المعنى الكلي مشروط بذكر المتعلق اه ولتأمل القول الأول في كلام الشارح على أن الحروف موضوعة للكلى والثاني على أنها موضوعة للجزئى ( قوله فإن الفعل يحتاج إلى الفاعل ) أى في تعيين النسبة التي هي من مدلوله على قول أماعلى أنها ليست من مدلوله فلا يحتاج إلى الفاعل لأن الحديث لم يلاحظ فيه حين الوضع تعلقه بالغير أعنى الفاعل وإن كان لا بد له منه والألو كان كذلك لورد النظر في الاسم أيضا نحو ابتداء فإنه لا بد له من مبتدى إلا أنه لم يلاحظ تعلق الابتداء بالمبتدى اه شيخنا ( قوله في على بابها الخ ) أى والمعنى أن معناه في الغير لاجل تعيينه به ( قوله قيد المعنى بالأفرادى الخ ) المعنى الأفرادى في الحرف هو ما يفهم منه بقطع النظر عن خصوص المتعلق وهو المعنى الكلى أو الجزئى إلا أنه غير معين والمعنى التركيبى للمحرف هو المعنى الذى حصل له بواسطة ذكر المتعلق وهو المعنى الكلى في ضمن الجزئى المعين بالمتعلق أو بنفس الجزئى المذكور وأورد أنه إن كان المعنى التركيبى في الحرف هو المعنى الجزئى المتعلق بالغير فلا يصح لأن هذا هو عين المعنى الأفرادى كما يفيد قول الشارح أنه مشروط في دلالة على المعنى الأفرادى ذكر متعلقه ودفع شيخنا بأنه لا مانع من كونه عينه والاختلاف بالاعتبار فن حيث فهمه من الوضع يسمى أفراديا ومن حيث فهمه من التركيب يسمى تركيبيا اه وفيه أنه جزئى معين وهو لا يفهم من الوضع ولتأمل أن تقول ليس للمحرف معنى تركيبى لأن المراد بالتركيبى ما لم يوضع له المفرد

الاسم والفعل نعم لا يكون هذا شاملا لوضع الحرف عندهم من يجعل معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره أنه مشروط في دلالة على معناه الأفرادى ذكر متعلقه

على المعنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة زيد في قولك جاءني زيد على الفاعلية بواسطة جاءني اه فترى والمعنى التركيبي هو الذي يدل عليه اللفظ بسبب التركيب ( قوله نخرج المجاز عن أن يكون موضوعا ) وبمقتل أن المراد فخرج تعيين المجاز عن أن يكون وضعا وبمقتل أيضا أن المراد فخرج المجاز عن تعريف الحقيقة وكتب أيضا قوله فخرج المجاز فيه نظرا لأن المعنى المجازي اذا كان جزءا أو لازما بيننا لا تنفك الدلالة عليه عن الدلالة على الموضوع له فلا يدل الدليل على خروج المجاز مطلقا ويندفع هذا بأن المراد بالدلالة الدلالة المعتبرة وهي مامعها ارادة المدلول وكتب أيضا قوله فخرج المجاز عن أن يكون موضوعا أي بالوجه المذكور وهو

وهذا الجماعل يقول الحروف جزئيات وضما واستعمالا وانما قيد بالافرادى لأجل أن يعلم ان المخالفة بينه وبين الاسم والفعل باعتبار معنهما الافرادى فافهم ( قوله فان دلالة زيد الخ ) فيه مسامحة كما لا يخفى فان زيدا لا دلالة له على الفاعلية أصلا ( قوله فيه نظرا الخ ) حاصل هذا النظر أن دليل المصنف هو قوله لان دلالة بقريته غير شامل للمجاز اذا كان مستعملا في جزء الموضوع له أو في لازمه وما بيننا بالمعنى الأخص اذا لا يتوقف فهم الجزء أو اللزوم المذكور على قرينة لان الجزء لا ينفك عن الكل واللزوم المذكور لا ينفك عن ملزومه فكأن فهم الكل أو الملزوم لا يحتاج لقرينة كذلك فهم الكل أو اللزوم المذكور لا يحتاج لقرينة ومحصل الجواب أن المراد بالدلالة المعتبرة وهي مامعها ارادة المدلول فكأنه قال لان دلالة على المعنى المجازي من حيث انه مراد بواسطة القرينة فالقرينة في الحقيقة واسطة في الدلالة لان حيث نفسها بل من حيث ارادة المدلول الذي هو المعنى المجازي وهذا الجواب لا يتم الا ان كان المراد بالدلالة في تعريف الوضع الدلالة من حيث ارادة المدلول وورده ما يأتي للحشى في المشترك انه لا يدخل للارادة في تحقق الدلالة وورده أيضا أن فهم المعنى الحقيقي في حال استعمال اللفظ في المعنى المجازي دلالة معتبرة وان المعنى الحقيقي في تلك الحالة موضوع له كما يفيد قول الشارح فكندا المجاز ضرورة أن الأسد الخ فالخى أن هذا الاشكال غير مندفع بما ذكره وبدفعه أن المعنى ان دلالة التي هي علة ثابته لو وضع لمعناه المجازي لانكون بنفسه بل بالقرينة ودلالة المجاز على الجزء واللازم البين بالقرينة ليست كذلك وعبارة الحفيد قوله نخرج المجاز أقول هذا الاطلاق محل بحث لانه قد يكون المعنى المجازي لازما بينا للموضوع له فلا يحتاج الى القرينة في الفهم والدلالة وان احتج بها في الارادة وبهذا يعلم حال قوله وعدم فهم أحد المعنيين الخ اه وقوله وبهذا يعلم حال قوله الخ لعل مراده ان قوله وعدم فهم الخ يفيد انه لا دلالة للمشارك مع أنه ليس كذلك اذ الدلالة غير مندفة بالاشتراك العارض لان الاشتراك العارض انما دفع تعيين المراد والكلام في مجرد الدلالة ولا يدخل للارادة وسيأتي جوابه في عبارة عبد الحكيم وقال شيخنا محصل الاشكال الذي ذكره المحشى أن اللفظ المجازي المستعمل في الجزء أو اللزوم البين يصدق عليه انه موضوع لانه عين للدلالة بنفسه على معنى هو الكل أو الملزوم اذ لا ينفك أحدهما عن الآخر ومحصل جوابه أن كلامنا في الدلالة التي معها ارادة المدلول الأصلي والكل والملزوم ليسا مرادين من اللفظ لان المراد منه الجزء واللازم ثم قال وبعد ذلك لا حاجة لذلك لان هذا مندفع بقول الشارح عن أن يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي بعد قول المصنف نخرج المجاز اه وقوله يصدق عليه أنه موضوع أى للجزء واللازم بقرينة قوله اذ لا ينفك أحدهما

( نخرج المجاز ) عن أن يكون موضوعا

اعتبار قيد بنفسه وأما إذا لم يعتبر فيوجد في المجاز وضع نوعي لثبوت قاعدة من الواضع دالة على أن كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى معين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى أنه مفهوم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالة عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بجعلها والوضع النوعي بهذا المعنى ليس هو المعنى في كون اللفظ حقيقة بل المعنى فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على أن كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له مثل الحكم بأن كل لفظ يكون على وزن فاعل فهولذات من يقوم به الفعل وقد صرح الشارح في التلويح بإطلاق الوضع على كل من المعنيين اه فترى ( قوله بالنسبة الى معناه المجازي ) أما بالنسبة الى معناه الحقيقي فلم يخرج ( قوله بقرينة ) أى بواسطة قرينة فالدال هو اللفظ بواسطتها ( قوله دون المشترك ) حال من المجاز ( قوله فانه لم يخرج ) فهو حقيقة ولو استعمل في معنييه كما هو المنقول عن الامام الشافعي نعم نقل بعضهم عن كثيرين أنه في هذه الحالة مجاز فان كان المصنف يقول بذلك حل قوله دون المشترك على ما إذا استعمل في أحدهما ( قوله للدلالة على كل من المعنيين بنفسه ) أى لفهم مامنه بدون القرينة وقوله وعدم الخ يعنى غاية ما في المشترك أن أحدهما ليس بتعين الارادة لعارض الاشتراك وعدم تعيين المراد مما لا مدخل له في تحقق الدلالة بالنفس وعدم تحققها قطعاً لأن الارادة أمر آخر فالقرينة المحتاج اليها في المشترك انما هي لتعيين المراد وفهمه بخصوصه بخلاف قرينة المجاز فهي محتاج اليها في نفس الدلالة على المعنى المجازي ( قوله أحد المعنيين ) أى على أنه مراد وقوله بالتعيين أى ملتبساً لذلك الاحد بالتعيين ( قوله فالقرء ) بفتح القاف وضمها والفتح أفصح اه فترى ( قوله أى من غير قرينة الخ ) المناسب اسقاط أى ( قوله أخذ الموضوع ) أى اللزوم من كون المراد قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وكتب أيضاً قوله أخذ الموضوع في تعريف

الخ والافلامعنى لذلك ولا يكون هناك وجه لتخصيص الاشكال بالمجاز المستعمل في الجزء أو اللزوم البين ثم بعد ذلك كلامه على ما ذكر للقرينة المذكورة فاذا ذكره من محصل الجواب غير ملائق لما ذكره من محصل الاشكال وكذا ما ذكره من الجواب فتدبر ( قوله وأما إذا لم يعتبر الخ ) وذلك أنه اختلف في المجاز هل هو موضوع مع الاتفاق على تعيينه بازاء معناه فن قال انه موضوع لم يأت في تعريف الوضع بقيد بنفسه ومن قال انه ليس موضوعاً أتى به وایضاح هذا المقام في رسالة لنا في الوضع ( قوله يعنى غاية ما في المشترك الخ ) الذي في عبد الحكيم ان قوله وعدم فهم الخ دفع لما يورد عليه من انه لو كان المشترك معيناً بنفسه لكل واحد من المعنيين مع قطع النظر عن الآخر لدل على كل واحد منهما على التعيين أى بدون الآخر كما في الالفاظ المتباينة وليس كذلك فانه يدل على كلا المعنيين عند عدم القرينة المعينة لاحدهما وحاصل الدفع أن عدم الدلالة على واحد من بواسطة الاشتراك وعدم ترجيح أحد الوضعين على الآخر لا ينافي ان يكون تعيينه للدلالة على كل منهما بنفسه يعنى ان مقتضى الدلالة على واحد من معتمدين متحقق وهو التعيين له الا انه انتفتت الدلالة لأجل المانع وبما حررنا اندفع ما قيل ان عارض الاشتراك لا يدفع الدلالة والفهم أصلاً انما يدفع تعيين المراد اه

بالنسبة الى معناه المجازي ( لان دلالة ) على ذلك المعنى انما تكون ( بقرينة ) لابن نفسه ( دون المشترك ) فانه لم يخرج لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم فهم أحد المعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك فالقرء مثلاً عين مرة للدلالة على الطهر بنفسه ومرة أخرى للدلالة على الحيض بنفسه فيكون موضوعاً وفي كثير من النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكتابة وهو سهو لانه ان أريد أن الكتابة بالنسبة الى معناها الاصلى موضوعة فكذا المجاز ضرورة أن الاسد في قولنا رأيت أسداً برى موضوع للحيوان المفترس وان لم يستعمل فيه وان أريد أنها موضوعة بالنسبة الى معنى الكتابة أعنى لازم المعنى الاصلى ففساده ظاهر لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة لا يقال معنى قوله بنفسه أى من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له أو من غير قرينة لفظية فعلى هذا يخرج عن الوضع المجاز دون الكتابة لاننا نقول أخذ الموضوع

الوضع فاسد أى لأنه بوجوب الدور لكن يقال اذا فسر قوله بنفسه بقولنا أى من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى أو من غير قرينة مانعة عن ارادة ما عين له فلا دور على أن لك أن تدفع الدور ولو صرح بالموضوع فى التعريف فضلا عن كونه مضمرا فيه بان براديه ذات الموضوع لامع الوصف بالوضع نظير ما قالوه فى تعريف العلم بأنه معرفة المعلوم الخ وكتب على قوله لأنه بوجوب الدور مانعه ويمكن تعيين المعنى الاصلى بما لا يحتاج فهمه من اللفظ الى قرينة فلا يرد أنه لا يمكن تعيين المعنى الاصلى الا بالموضوع له فيدفع الدور كما ذكره السيد ( قوله وكذا حصر القرينة فى اللفظى ) أى الذى هو مقتضى قولكم من غير قرينة لفظية لاخراج المجاز دون الكناية فإنه يقتضى أن قرينة المجاز دائما لفظية وهو باطل بل يقتضى أيضا أن قرينة الكناية دائما معنوية وهو أيضا باطل كما فى الفنى ( قوله فانها أيضا حقيقة ) لاستعمالها فى الموضوع له ( قوله لأن الكناية ) أى عند المصنف ( قوله والقول الخ ) قائله عباد الصيرى ومن تبعه وفى جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحلى مانعه لا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى خلافا لعباد الصيرى حيث أثبتنا بين كل لفظ

فى تعريف الوضع فاسد للزوم الدور وكذا حصر القرينة فى اللفظى لان المجاز قد تكون قرينته معنوية لا يقال معنى الكلام أنه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها أيضا حقيقة على ما صرح به صاحب المفتاح لانا نقول هذا فاسد على رأى المصنف لان الكناية لم تستعمل فيما وضع له بل انما استعملت فى لازم الموضوع له مع جواز ارادة المزوم وسببى لهذا زيادة تحقيق ( والقول بدلالة

وهذا تعلم ما فى كلام المحشى أى على أنه مراد مبنى على ما سبق له ( قوله أى من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى ) فيخرج المجاز دون الكناية وكذا يقال فيما بعد ( قوله وكتب على قوله لانه بوجوب الدور مانعه ويمكن تعيين الخ ) المناسب كتابة هذه العبارة على قوله لكن يقال اذا فسر الخ ومقصوده بذلك دفع ما يرد على دفع الدور بالجواب المذكور من أن المعنى الاصلى هو المعنى الموضوع له فيرجع الدور وقوله فيدفع الدور تفريع على قوله فلا يرد وليس تفريعا على قوله لا يمكن تعيين الخ والالقال فيرجع بدل فيدفع وقوله كما ذكره السيد أى ذكر انه لا يمكن تعيين الخ ومحصل ذلك انه أو رد السيد على دفع الدور بتبديل الموضوع له بالمعنى الاصلى اذا المعنى الاصلى هو الموضوع له فيرجع الدور فاجاب المحشى بأنه يمكن تعيين المعنى الاصلى بما لا يحتاج الخ فلا يعود الدور قال بعض مشايخنا وفيه أن قصر المعنى الاصلى على ما لا يحتاج فى فهمه الى قرينة مخرج للكناية والمقصود ادخالها وان قيدت القرينة بالمانعة عن ارادة المعنى الاصلى فقد أخذنا المعنى الاصلى فى تعريفه فجاء الدور فعلى كل حال لا يندفع الدور بل هو اما فى تعريفه للوضع أو فى تعريف المعنى الاصلى فالامر مشكل اه وفيه نظر واضح غنى عن البيان ( قوله وفى جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحلى لا يشترط الخ ) نص العبارة ولا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى فى وضعه فان الموضوع للضدين كالجون للاسود وللأبيض لا يناسبهما خلافا لعباد الخ ما نقله المحشى وقوله لا يشترط مناسبة اللفظ الخ عدم الاشتراط لا يقتضى اشتراط العدم فيصدق ذلك بوجود المناسبة تارة وبعدها أخرى وقوله فى وضعه متعلق بيشترط وقوله خلافا لعباد الخ مقابلة خلافة عباد لعدم اشتراط المناسبة فى الوضع انما هى باعتبار القيل الاول فالمراد خلافا له على أحد القولين فى معنى كلامه اذ قوله على القيل الثانى فى معنى كلامه لا يقابل ذلك لان معناه عدم الحاجة الى الوضع ولم ينبه على رد قوله على القيل الثانى بان يقول مثلا عطف على قوله ولا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى ولا تسكنى عن الوضع اكتفاء بفهم رده من أول المسئلة اذ قوله من الالطاف حدوث الموضوعات اللغوية ليعبر عما فى الضمير وهى أفيد من الاشارة والمثال وأيسر يشعر بالاحتياج اليها ولو كفت المناسبة لم يكن محتاجا اليها وأيضا فى كلامه لظهور سقوطه على هذا الاحتمال لا يحتاج للتنبيه على رده وقوله حدوث

ومعناه قال والافلم اختص به فقيل بمعنى أنها حاملة على الوضع على وفقها فبحتاج اليه وقيل بل  
بمعنى أنها كافية في دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج الى الوضع يدرك ذلك من خصه الله تعالى به  
كافي القافة ويعرفه غيره منه قال القرافي حكى أن بعضهم يدعى أن يعلم المسميات من الاسماء فقيل  
له ما سمي آذغاع وهو من لغة البربر فقال أجد فيه يسا شديدا وأراه اسم الحجر وهو كذلك قال  
الاصفهانى والثانى هو الصحيح عن عباد اه فأنت تراه كيف نقل عن الالفهانى تصحيح القول  
الثانى عن عباد وهو يعارض تأويل السكاكى الآتى وكتب أيضا قوله والقول الخ قال فى الاطول  
لماعرف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واقتضى ذلك اثبات الوضع وينافيه ما ذهب  
اليه البعض من أن دلالة اللفظ على المعنى لذاته لأنه يلغى الوضع بل فى تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة  
تحصيل الحاصل عقبه بقوله والقول الخ فقول الشارح أى فى المطول هذا ابتداء بحث ليس  
بذلك اه ( قوله لذاته ) أى لا وضعه اذ لا وضع ( قوله كدلالته على اللفظ ) جعل دلالة  
اللفظ على اللفظ لذاته محل بحث لأنه لعلاقة عقلية إلا أنه لوضوحها لا تنفك عنه الدلالة وكأنه أراد  
بالدلالة لذاته أن نفس اللفظ يستلزم العلاقة ولا ينفك عنها ولا تكون دائرة على اعتبار معتبر اه  
أطول ( قوله لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الأمم وأن يفهم الخ ) عبارة المطول ولو جوب

اللفظ لذاته ظاهره فاسد  
يعنى ذهب بعضهم الى أن  
دلالة الالفاظ على معانيها  
لا يحتاج الى الوضع بل  
بين اللفظ والمعنى مناسبة  
طبيعية تقتضى دلالة كل  
لفظ على معناه لذاته فذهب  
المصنف وجميع المحققين  
الى أن هذا القول فاسد  
مادام محمولا على ما يفهم  
منه ظاهره أن دلالة اللفظ  
على المعنى لو كانت لذاته  
كدلالته على الالفاظ لوجب  
أن لا تختلف اللغات  
باختلاف الامم

الموضوعات أى باحدائه تعالى وان قيل واضعها غيره من العباد لانه الخالق لا يعلم وقوله ليعبر  
بفتح الموحدة أى ليعبر كل أحدهما فى نفسه مما يحتاج اليه فى معاشه ومعاده لغيره حتى يعاونه عليه  
لعدم استقلاله به وقوله وهى أى الموضوعات فى الدلالة على الضمير وقوله والمثال أى الشكل  
وانما كانت أفيد منهما لانها تم الموجود والمعدوم وهما يختصان الموجود المحسوس وقضية هذا عدم  
شمول المثال أى الشكل للكتابة لانها لا تخص الموجود المحسوس لكن الالفاظ أيسر منها وكان  
وجه تركها أنها عبارة عن الالفاظ فهى من نوابعها كما قاله سم وقوله أيسر أى أسهل منهما أيضا  
لموافقها للامر الطبيعى دونهما فانها كيفية تعرض للنفس الضرورى أى تقوم بالنفس الذى  
هو ضرورى أى خارج بالجليلة والطبيعة ( قوله والافلم اختص به ) يجاب عنه بان التخصيص  
لا ينصرف فى المناسبة اذ ارادة الواضع المختار نصلح خصصا من غير انضمام شئ آخر اليها سواء كان  
الواضع هو الله تعالى كرادته تخصيص حدوث الحادث بوقت فانها مخصصة لحدوثه بذلك الوقت  
مع استواء النسبة الى جميع الأوقات لا مكانه أم البشر كرادتهم تخصيص الاعلام بالاشخاص  
( قوله فبحتاج اليه ) أى الى الوضع ( قوله القافة ) جمع قائف ( قوله آذغاع ) بمد الهمزة وسكون  
الذال المعجمة أو الدال المهملة وبعينين معجمتين بينهما الف ( قوله تحصيل الحاصل ) أى لان  
دلالاته متحققة من اللفظ بغير الوضع فتصققها بالوضع أيضا تحصيل للحاصل وفيه أنه لا مانع من تعدد  
أسباب دلالة شئ على شئ كما نقلناه عنه فى رسالة لنا فى الوضع ( قوله رحمه الله كدلالته على الالفاظ  
الخ ) فيه أن عباد لم يجعل دلالاته كدلالته على الالفاظ بل جعل دلالاته لاجل المناسبة فلا بد من العلم  
بالمناسبة كما أنه لا بد من العلم بالوضع على القول الصحيح وحينئذ لا مانع من أن توجد المناسبة بين  
معنى وعدة الالفاظ فلا مانع من تعدد اللفظ لمعنى واحد ولا مانع من أن تتعدد المناسبات فتتعدد المعانى  
بحسبها فلا مانع من تعدد المعنى للفظ واحد ولا مانع من عدم فهم بعض الناس للمعنى لعدم علمه  
بالمناسبة وبهذا علم ما فى كلام الشارح وغيره ( قوله لعلاقة عقلية ) أى ارتباط عقلى هو اللزوم



أن يفهم الخ قال الفري الظاهر أن كلامهما وجه مستقل في الوجه الاول بحث لأنه ان  
 أراد أن دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه في كون بعض اللغات لغة العرب وبعضها لغة العجم  
 اذ ليس واضح بعضها العرب وواضح بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة فممنوع لجواز أن يكون  
 تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان أراد به لا يجوز أن تعدد اللغات حينئذ بل يجب أن  
 يتعد الادل على المعنى الواحد فهو أيضا ممنوع لجواز أن يتعدد اسمان بحسب الذات على معنى واحد  
 وان أراد معنى ثالثا فلا بد من تصويره اه قال سم يمكن أن يصور بان المراد عدم اختلاف  
 اللغات بحيث يختص أهل كل لغة بمعرفتها ويفارق ما بعده بأنه بالنسبة للغة الواحدة وكأنه ترق عن  
 هذا فكأنه قال لوجب أن لا يختص أهل كل لغة بمعرفتها بل لوجب أن يعرف كل أحد جميع الفاظ  
 لغتهم أنه ليس كذلك فليتأمل اه وعدم إعادة اللام هنا في قوله وأن يفهم الخ دون بقية  
 المعطوفات يشعر بان قوله وأن يفهم الخ من تمة ما قبله فهو تفسير له فلا اعتراض أصلا ( قوله  
 وأن يفهم الخ ) كما أن كل واحد يفهم من كل لفظ أن له لافظا اه مطول وكتب أيضا قوله وأن  
 يفهم الخ فديقال عدم فهم من لم يفهم لعدم تنبهه للنسبة كما لا يفهم من لم يعلم بالوضع على القول به  
 ( قوله ولا يمنع أن يجعل الخ ) هذا كلام ذكره السكاكي وفيه بحث لان الدلالة الناشئة من  
 ذات اللفظ عند القائل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مراد المتكلم وفهم المعنى الحقيقي  
 ضروري في كل مجاز ولذلك قالوا ينتقل في المجاز من المزموم بوجه ما الى اللازم المراد فلان لم

وأن يفهم كل واحد معنى كل  
 لفظ لعدم انفكاك المدلول  
 عن الدليل ولا يمنع أن  
 يجعل اللفظ بواسطة  
 القرينة بحيث يدل على  
 المعنى المجازي دون الحقيقي  
 لان ما بالذات لا يزول بالغير  
 ولا يمنع نقله من معنى الى

( قوله قال الفري الظاهر الخ ) عبارة عبد الحكيم قوله ان لا تختلف اللغات الخ يعني أن كثيرا من  
 الالفاظ يكون لمعنى عند أمة ويكون لمعنى آخر عند أمة أخرى كالسوء فانه عند الاتراك بمعنى الماء  
 وعند الفرس بمعنى الجانب وعند العرب بمعنى القبيح وانما يلزم عدم الاختلاف لان ما بالذات لا يختلف  
 ولا يتخلف اه فالمعنى ان لا تختلف اللغات في معنى اللفظ الواحد وهو خلاف ظاهر العبارة انما  
 ظاهرها أن لا تختلف اللغات في الالفاظ وفهمها بحيث يكون لكل أمة لغة يفهمونها دون غيرهم الا  
 بتعلمها وحينئذ يكون قوله وان يفهم الخ ترقيا قاله معاوية وقال شيخنا المتبادر من اختلاف اللغات  
 اختلاف الالفاظ اذ اللغة هي اللفظ وأما اللفظ الواحد لمعان فليس متبادرا من اختلاف اللغات  
 فلذا لم يعول الفري ولا سم على ما ذكره عبد الحكيم اه فتدبر ( قوله فلا وجه لتخصيص  
 النسبة الخ ) أي لا وجه لنسبة هذه اللغة للعرب ونسبة هذه اللغة للعجم ( قوله بحسب الذات )  
 أي بحسب المناسبة الذاتية ( قوله وكأنه ترق الخ ) والمعنى انه يلزم ان لا يختص أهل كل لغة بمعرفتها  
 وهو باطل بل ما هو أقرب منه باطل وهو ما يلزم من معرفة كل شخص جميع الفاظ لغته قاله بعض  
 مشايخنا ( قوله فديقال عدم فهم الخ ) يؤيده ما سبق عن المحلى من قوله يدرك ذلك من خصه الله  
 تعالى به كافي القافة ويعرفه غيره منه ( قوله وفيه بحث لان الدلالة الخ ) عبارة عبد الحكيم  
 قوله ولا يمنع أن يجعل الخ يعني ان لفظ المجاز مع القرينة يمنع منه فهم المعنى الحقيقي فان أسد مع  
 برى لا يفهم منه المعنى الحقيقي أصلا فاندفع ما قيل ان القرينة انما تدل على عدم الارادة ولا يوجب  
 امتناع فهم المعنى الحقيقي فان ذلك انما هو اذا لوحظ لفظ المجاز ثم يلاحظ القرينة اه وفيه ان  
 الكلام في اللفظ وحده لامع القرينة ولا شك انها انما تنفي عنه وحده الارادة كما أقربه والشئ مع  
 غيره غيره في نفسه ويجب ان يفهم بان ما بالذات للشئ لا يزول بالغير فيلزم ثبوته له عند تركه

امكان جعل اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازي بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي أصلا فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازي لاعدم دلالة على المعنى الحقيقي ومعنى قول الشارح دون الحقيقي متجاوزا عن المعنى الحقيقي لا بمعنى عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة على المعنى المجازي أيضا قلت هذا أيضا لا يتم لأن مدعى القائل بذاتية دلالة اللفظ ذاتية دلالة على المعنى الحقيقي لا مطلقا لدلالتة فليتأمل اه فترى ( قوله بحيث لا يفهم منه الخ ) كفاي الاعلام المنقولة ( قوله وقد تأوله السكاكي ) ذكر في الاطول لهذا القول تأويلات آخر منها أنه أراد بجعل الدلالة لذات اللفظ نفس توقف الدلالة على ارادة المعنى به ( قوله على ما عليه أئمة علمي الاشتقاق والتصريف ) هذا يدل على أن كلامهما علم مستقل وهو الحق لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم فعمل التصريف يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث صورها وهياكلها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية كذا في شرح المفتاح للسيد وفيه بحث ذكره الفري

معهم وللكل نضمنا بواسطة الجزء فلو كانت الدلالة ذاتية لفهم المعنى الحقيقي عند التركيب مع القرينة مع أنه لا يفهم في تلك الحالة فلا تكون الدلالة على المعنى الحقيقي ذاتية عند عدم التركيب مع القرينة اذا بالذات لا يزول بالغير فالمقصود الاستدلال بخاله مع الغير على الحال وحده لكن الحق خلافا لعبد الحكيم انه يفهم المعنى الحقيقي من اللفظ مع القرينة بل يتبادر لانه الحقيقي وانما تنفي عنه معناه ارادة انتهى معاوية ( قوله فان قلت مناط الاستدلال الخ ) محصل الاستدلال على هذا الوجه أنه لو كانت دلالة اللفظ على معناه المجازي ذاتية أي غير محتاجة للوضع لم تزل تلك الدلالة عند زوال القرينة اذا بالذات الذي هو المعنى المجازي على هذا لا يزول بالغير الذي هو عدم القرينة على هذا مع ان دلالة اللفظ على المعنى المجازي تزول بزوال القرينة فبطل المزوم فعلى هذا قوله ولا يمنع أن يجعل الخ أي امتنع أن يجعل اللفظ بواسطة القرينة دلالة على المعنى المجازي حاله كون المعنى المجازي مجاوزا للمعنى الحقيقي أي زائدا عليه اذ لو كان دلالة اللفظ على المعنى المجازي عند زوال القرينة لان ما بالذات لا يزول بالغير ومحصل الرد الذي أشار اليه بقوله قلت هذا الخ ان مدعى القائل بذاتية دلالة اللفظ انما هي دلالة على المعنى الحقيقي لا ما يشمل المعنى المجازي لتوقف الدلالة عنده في المجاز على القرينة ( قوله متجاوزا عن المعنى الحقيقي ) أي زائدا على المعنى الحقيقي اذ كل منهما مفهوم من اللفظ ومدلول عليه به ( قوله بل بمعنى الدلالة على المعنى المجازي أيضا ) أي كإدلال على المعنى الحقيقي ( قوله وفيه بحث ذكره الفري ) عبارته بعد قوله كذا في شرح المفتاح للفاضل المحشي وفيه بحث أما أولا فلان تعريفه علم الصرف في صدر كتابه يشتمل على علم الاشتقاق قطعا وكذا سياق كلامه فيما يليه وأما اطلاق اسم العلم على جزئه فليس يبدع وأما نانيا فلان تناقضه بالكلمات المغيرة عن أصلها بالابدال ونحوه كما يقال قال أصله قول فان هذا من علم الصرف مع ان فيه البحث عن انتساب أحدهما الى الآخر بالاصالة والفرعية فان دفع باسقاط أن يكون كل من الاصل والفرع مستعملا في الكلام ولا استعمال لقول مثلا عاود النقص بالبحث عن الانتساب بالاصالة والفرعية بين أمليت وأملت الواقع في علم الصرف فان الاصل أيضا مستعمل وعليه قوله تعالى فليعلم الذي عليه الحق والمخلص أن يراد بالاصالة والفرعية المخصوصان أي التي بحسب

معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني ( وقد تأوله ) أي القول بدلالة اللفظ لذاته ( السكاكي ) أي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه أئمة علمي الاشتقاق والتصريف من أن للحروف في أنفسها

في حواشيه على المطول فراجعه ( قوله كالجهر الخ ) النفس الخارج الذي هو بكيفية حرف ان  
تسكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوى كان الحرف مجهورا وان بقي بعضه بلاصوت  
يجرى معه كان مهموسا والشدة ان ينحصر صوت الحرف عند اسكانه في مخرجه انحصارا تاما فلا  
يجرى والرخاوة ان يجرى الصوت جريا تاما والتوسط بينهما ان لا يتم الانحصار والجرى اه فزرى  
( قوله اذا اخذ في تعيين الخ ) قال في الاطول بعد فراغه من سوق تأول السكا كي مانصه ولا يخفى  
ان ما اول به كلام عباد يخرج عن ان يكون من المخالفين في اختصاص بعض السكيم ببعض المعاني  
للو وضع وان يكون مدعيا لان الاختصاص لذات اللفظ كما دل عليه اول كلام السكا كي على طبق  
ما في كتب الاصول وكان السكا كي يجعل القول بكونه من المخالفين وهما من الناس من ظاهر  
كلامه اه ببعض إيضاح ( قوله لا يهمل التناسب بينهما ) لا يخفى عليك ان اعتبار التناسب  
بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات في بعض الكلمات كما ذكره وأما اعتباره  
في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر انه متعذر فاطنك باعتباره في كلمات جميع اللغات اه  
فزرى ( قوله من غير ان يبين ) أي يفصل ذلك الشيء ( قوله كالزوان ) هو ضرب الفحل  
والحيدى صفة مشبهة من حاد أي مال يقال حمار حيدى أي مائل عن ظله لنشاطه ومثلهما الحيوان  
والخفقان والجولان اه فزرى ( قوله وكذا باب فعل بالضم ) قوة الضم في فعل تناسب ان  
توضع لافعال الطبائع اللازمة كذا في شرح المفتاح الشريفي وقيل الضم يحتاج الى انضمام  
الشفتين فناسب ان يكون مدلوله مضموم مع الشخص أي لازماله اه حفيد على المطول  
( قوله والمجاز ) أصله مجوز قلبت واوه الفاعل بعد نقل حركتها الى الجيم لأن المشتقات تتبع الماضي

اللفظ والمعنى ولا يوجد ان بين أمليت وأملت لايجاد معناها بخلاف الفعل والمصدر فليتدبر اه  
ببعض حذف ( قوله ان تسكيف كله الخ ) أي وان جرى جريا تاما كما في الحرف المجهور الرخو  
كالعين المعجمة ( قوله كان الحرف مجهورا ) الحروف المجهورة هي ما عدا حروف الهمس  
التي يجمعها قولك فغنه شخص سكت ( قوله بلاصوت يجرى معه ) بل يجرى آخره بلاصوت  
( قوله ان ينحصر صوت الحرف الخ ) أي وان جرى آخر النفس بلاصوت كما في الشديد المهموس  
كالتاء ( قوله والشدة الخ ) حروف الشدة يجمعها قولك أجد قط بكت ( قوله والرخاوة الخ )  
حروف الرخاوة هي ما عدا حروف الشدة السابقة وما عدا حروف التوسط الآتية ( قوله  
والتوسط الخ ) حروف التوسط يجمعها قولك لن عمر وحروف الاستعلاء يجمعها قولك خص  
ضغظ فظ وما عداها حروف استفعال ( قوله ان لا يتم الانحصار والجرى ) أي مع تسكيف النفس  
كلمة بالصوت ( قوله ولا يخفى ان ما اول به كلام عباد الخ ) محمله ان غير عباد يقول ان اختصاص  
بعض السكيم ببعض المعاني انما هو لاجل الوضع وخالف في ذلك عباد فقال ليس ذلك الاختصاص  
لاجل الوضع وادعى ان الاختصاص لذات اللفظ ولا حاجة للوضع فصار عباد مخالفا بما ذكر  
ومدعي ما ذكر وكلام السكا كي أو لا يدل على المخالفة والدعوى المد كورتين وكذلك كتب  
الاصول وتأويل السكا كي آخر ايجعل عباد موافقا لغيره وغير مدعي ان الاختصاص لذات اللفظ  
فيقول لا بد من الوضع لسكن مع مناسبة بين اللفظ والمعنى كما بين في علمي الصرف والاشتقاق  
فقوله وان يكون مدعيا الخ عطف على قوله ان يكون من المخالفين واللام في قوله لان الاختصاص

خواص بها تختلف كالجهر  
والهمس والشدة والرخاوة  
والتوسط بينهما وغير ذلك  
وتلك الخواص تقتضي  
ان يكون العالم بها اذا اخذ  
في تعيين شئ مركب منها  
لمعنى لا يهمل التناسب  
بينهما فضاء لخلق الحكمة  
كالقسم بالفاء الذي هو  
حرف رخو لكسر  
الشيء من غير ان يبين  
والقسم بالقاف الذي هو  
حرف شديد لكسر  
الشيء حتى يبين وان  
لهيات تركيب الحروف  
أيضا خواص كالفعالان  
والفعل بالتحريك لما فيه  
حركة كالزوان والحيدى  
وكذا باب فعل بالضم مثل  
شرف وكرم للافعال  
الطبيعية اللازمة ( والمجاز )  
في الاصل مفعول من جاز  
المكان يجوزها اذا تعدها

المجرد في الصفة والاعلال ( قوله نقل الى الكلمة الجائزة ) ليس المراد أن هذا المفهوم هو المنقول اليه اللفظ بل أراد بذلك بيان المناسبة فتدبر اه سم فكأنه قال نقل الى الكلمة المستعملة الخ لأنها جائزة مكانها الاصل ( قوله الجائزة ) فهو مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل ( قوله أو المجوز بها ) فهو مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول وكتب أيضا قوله أو المجوز بها فيه تكلف تقديره حرف الجر مع الاستغناء عنه بالاحتمال الاول وكأن الخامل للشخ على الالتفات الى هذا الاحتمال أن يكون المجاز نظيرا للحقيقة في كونها بمعنى الفاعل أو المفعول كذا في الاطول ( قوله وذ كر المصنف الخ ) أشار الشارح في المطول الى ضعفه حيث سماه زحما ووجهه أنه لا يلائم ما ذكر في الحقيقة لفوات التقابل ( قوله أن الظاهر ) لعل وجه الظهور أن استعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول مجاز بخلاف ما إذا كان اسم مكان فلا مجاز فيه ( قوله سلكه ) أي لا بمعنى تعناه وان كان السلوك ملزوما للتجاوز ( قوله وهما مختلفان ) أي حقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد فلهاذا عرفوا كلا على حدة كذا في المطول قال في الاطول وهذا انما يصح لو لم يكن لها حقيقة مشتركة وكان المجاز مشتركاً لفظياً بين مفهوم المجاز المفرد ومفهوم المجاز المركب ويكون تقسيمه الى المجاز المفرد والمركب من قبيل تقسيم اللفظ المشترك والظاهر خلافه وما قدمه من تقسيم اللفظ المستعمل في غير ما وضع له الى المجاز والكتابة دال على أن المجاز هو اللفظ المستعمل في لازم ما وضع له مع قرينة عدم ارادة الموضوع له اه ملخصا وفي الفري ما يعتذر به عن الشارح حيث قال قوله فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد أي بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منهما بخصوصها والافيجوز جمع الانسان والفرس في تعريف الحيوان بانه الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة اه ( قوله في غير ما وضعت له )

زائدة لتقوية العامل الذي هو مدعيها وقوله كادل عليه الخ أي دل على ما ذكر من كونه مخالفا مدعيها أول كلام السكاكي المطابق لما في الاصول وأما آخره أعني بعد التأويل بدل على عدمها ( قوله بالاضمار الاول ) في نسخ بالاحتمال الاول ( قوله رحمه الله نقل الى الكلمة الخ ) قال عبد الحكيم ولا حاجة الى جعل المصدر بمعنى الفاعل على الاول والمفعول بواسطة حرف الجر على الثاني كما قيل لتحقق العلاقة المصححة للنقل وهو اتصاف الكلمة بالتعدي الذي هو المعنى الاصل للمجاز وعلى التقديرين يكون هذا النقل كقول الحقيقة الى الكلمة الثابتة أو المثبتة في مكانها الاصل ويحصل تناسب بينهما غاية ( قوله نظيرا للحقيقة في كونها الخ ) أي ونظرا الى التقابل معنى فان الحقيقة ثابتة أو مثبتة والمجاز جائز أو مجوز به بخلاف ما قاله المصنف فان كلاما من الحقيقة والمجاز طريق لتصور معناه ( قوله لعل وجه الظهور الخ ) قد علمت رده مما سبق عن عبد الحكيم فالظاهر ان وجه الظهور كما في الاطول تسميتهم المجاز طريقا في تعريفهم البيان حيث قالوا علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح فان ذلك ينبوع عن أن يسمى مجازا بمعنى الجائز أو المجوز به لان الطريق ليست جائزة أو مجوزا بها بل محل الجواز ( قوله مجاز ) أي فقيه تكلف كما قاله السعد والسيد ولا يخفى أن مثل ذلك مما لا يعد في مقام التسمية تكيفا ومثله أكثر من أن يحصى ومنه اللفظ والمعنى اه أطول ( قوله وكان المجاز مشتركاً لفظياً ) عطف على لم يكن فهو من جملة شرط لو ( قوله دال على ان المجاز هو اللفظ الخ ) أي الشامل للمفرد والمركب فالمجاز من حيث هو من قبيل المشترك المعنوي

نقل الى الكلمة الجائزة  
أي المتعدية مكانها الاصل  
أو المجوز بها على معنى  
أنهم جازوا بها وعدوها  
مكانها الاصل كذا في  
أسرار البلاغة وذكر  
المصنف أن الظاهر أنه  
من قولهم جعلت كذا  
مجازا الى حاجتي أي  
طريقا لها على أن معنى  
جاز المكان سلكه فان  
المجاز طريق الى تصور  
معناه فالمجاز ( مفرد  
ومركب ) وهما مختلفان  
فعرفوا كلا على حدة  
( أما المفرد فهو الكلمة  
المستعملة ) احتريزها عن  
الكلمة قبل الاستعمال  
فانها ليست بمجاز ولا  
حقيقة ( في غير ما وضعت  
له ) احتريزه عن الحقيقة  
﴿ مجتذ تقسيم المجاز  
الى مفرد ومركب ﴾

ان أراد الوضع الشخصي خرج عن المجاز ما كان الوضع لعناه الاصلى نوعيا كالمشتقات وان  
أراد النوعى خرج عنه ما كان الوضع لعناه الاصلى شخصيا كالاسد وان أراد الاعم من الشخصى

(قوله ان أراد الوضع الشخصى) أى ان أراد بالوضع الاصلى للكلمة المتجاوز بها الوضع الشخصى  
وقوله كالمشتقات كما اذا قلت جاء قاتل زيد الذى لم يخرج روحه الى الآن فقاتل مجاز بمعنى ضارب  
ضربا شديدا بقرينة قولك الذى لم يخرج الخ فإنه لا يصدق على هذا اللفظ المجازى أنه كلمة  
مستعملة فى معنى مغاير للمعنى الاصلى الذى وضعت الكلمة له وضعا شخصيا ووجه عدم الصدق ان  
التعريف يقتضى أنه لا بد أن يكون وضع الكلمة المجازية لعناها الاصلى شخصيا فاذا اتفق كون  
الوضع الاصلى شخصيا لم يكن مجازا او وضع قاتل لعناه الاصلى ليس شخصيا فليس مجازا مع ان  
الواقع أنه مجاز فصار التعريف غير جامع وقوله وان أراد النوعى الخ أى ان أراد بالوضع للمعنى  
الاصلى الوضع النوعى وقوله خرج منه الخ أى ولم يدخل فيه الا ما كان الوضع لعناه الاصلى نوعيا  
ووجه الخروج بعلم من التوجيه السابق وقوله وان أراد الاعم الخ أى ان أراد بالوضع الاصلى  
للكلمة الاعم من الشخصى والنوعى بحيث تكون الكلمة موضوعة لهما معا او مترددة بينهما وقوله  
لم يشمل شيئا أى لانه ليس كلمة موضوعة لعناها الاصلى شخصى نوعى معا او مترددة بينهما لان كل مجاز  
وضعه لعناه الاصلى إما شخصى فقط على التعيين أو نوعى فقط على التعيين ويمكن الجواب باختيار  
أن المراد الاعم الا أنه يرتكب التوزيع أى الشخصى فيما أصله كذلك والنوعى فيما أصله كذلك  
وايس وجه عدم الشمول فيه أن وضع اللفظ لعناه المجازى نوعى فتبقى الوضع النوعى لم يشمل  
شيئا من صور المجاز لانه لو كان هذا وجهه لكان الاحتمال الثانى أعنى ارادة النوعى فقط يؤدى  
الى عدم فمول شئ من أفراد المجاز أيضا على ان ليس لم يتعرض لوضع اللفظ لعناه المجازى بل انما  
تعرض فى الاحتمالات الثلاثة لوضعه لعناه الاصلى وهذا هو المتعين فى فهم كلام يس اه شيخنا  
وقد قرر المحشى فى الرسالة البيانية الاشكال بوجه آخر ناقلا له عن الغنيمى وعبارته فيها والمراد  
الوضع التحقيقى شخصيا أو نوعيا لانه المنصرف اليه الوضع عند الاطلاق كما مر فلا ينافى أن  
المجاز موضوع وضعا أو بليان نوعيا كما سيأتى بيان ذلك فاندفع بحث الغنيمى بانه ان أراد بالوضع  
فى تعريف المجاز الوضع الشخصى ورد عليه نحو المثنى والمجوع والمصغر والنسب والمشتق  
فان الوضع فيها نوعى فيكون التعريف غير مانع لدخول ما ذكر فيه وان أراد النوعى خرج  
المجاز لانه موضوع بالنوع وان أراد الاعم كان أكثر فسادا اه وقوله فيكون التعريف غير  
مانع لدخول ما ذكر فيه أى وهى حقائق وفيه نظر لانه وان دخل هنا خارج بقوله بعد الملاحظة  
علاقة الذى هو معنى قوله هنا على وجه يصح فلم يتم الشق الاول فى كلامه وقوله خرج المجاز أى  
من تعريفه ودخلت الحقائق الموضوعية بالوضع الشخصى فيلزم على ارادة النوعى خروج ما قصد  
تعريفه ودخول غيره كناقيل وفيه أن الحقائق المذكورة وان دخلت هنا خارجة بقوله بعد  
لملاحظة علاقة الذى هو معنى قوله هنا على وجه يصح كما تقدم فعلى هذا لم ينطبق التعريف على شئ  
من أقسام اللفظ الموضوع وقوله أكثر فسادا أى خروج المجاز والحقيقة مطلقا وفيه ان خروج  
الحقيقة ليس فسادا انما الفساد فى خروج المجاز وأجاب بعضهم بأن وجه ذلك خلوه عن الفائدة  
بالكلمة اذ لا ينطبق على قسم من أقسام اللفظ المستعمل اه وفيه انه على ارادة النوعى فقط

والنوعى لم يشمل شيئا من أفراد المجاز ثم انه يشمل اللفظ المستعمل في حقيقته ومجازه معا فانه مجاز  
 أو حقيقة ومجاز باعتبارين على الخلاف في ذلك كما يعلم من جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحلى كذا  
 في يس ( قوله مرتجلا كان أو منقولا ) المذكور في شرح المنهاج وشرح المطالع للمحقق  
 الرازى أن المرتجل ما نقل الى المعنى الثانى بلا مناسبة للمعنى الاول كجعفر عما بعد وضعه للنهر والمنقول  
 ما نقل لمناسبة والمشارك ما وضع لمعان متعددة بلا ملاحظة لوضع في وضع آخر في زمان أو أزمانه مع

يكون خاليا عن الفائدة كما علمت وقطع النظر عن قوله بعد الملاحظة علاقة لا يعول عليه اذ صدق  
 التعريف وعدمه انما يعتبران بنهاهما ثم ان كلام الغنمى مبنى على ان معنى في غير ما وضعت له في  
 معنى لم توضع له فيكون كلمة غير مستعملة في مجرد النفي ويكون محط النفي هو الفعل وكلام يس  
 مبنى على ان معناه في معنى مغاير للمعنى الاصلى الذى وضعت الكلمة له وفي كل منهما نظر اما كلام  
 يس فلانه مبنى على اعتبار قيد زائد على التعريف وهو الاصلى على أنه لا قرينة عليه واما كلام  
 الغنمى فلانه مبنى على أن كلمة غير مستعملة في مجرد النفي وهو مع بعده مجاز لا يدخل التعريف  
 بل لا قرينة عليه ولا يتوهم أن هنا قضية سالبة فتصدق بنفي الموضوع فيقال كلام الغنمى مبنى على  
 اعتبار صدق القضية بنفي الموضوع على أن اعتبار الصدق بنفي الموضوع لا يناسب التعريف  
 خصوصا اذا كان القصد به الافساد فالصواب والانصاف أن يقال في تصوير الاشكال ان أريد  
 الوضع الشخصى خرج بعض أفراد المجاز كالفاتل والقاتلين في الضارب والضاربين من كل  
 ما كان وضعه نوعيا لانه لم يستعمل في مغاير لما وضع له وضعا شخيصا فيكون التعريف غير جامع  
 وان أريد النوعى خرج جميع أفراد المجاز لانه موضوع بالنوع فلا يصدق على شئ منه انه  
 مستعمل في مغاير لما وضع له بالنوع ولم يدخل شئ من الحقيقة حتى ما يكون منها مشتركا لفظيا  
 وقد وضع لاحد معنيينه بالنوع وللاخر بالشخص واستعمل في الثانى لانه وان دخل فيما ذكر  
 يخرج بقوله على وجه يصح الذى معناه لعلاقة وان أريد الاعم فكذلك مع كونه يفيد أن هناك  
 معنى وضعت له الكلمة بالوضع الاعم فيكون أكثر فسادا ولا ينفع اختيار هذا الشق وارتكاب  
 التوزيع في صحة الكلام انما النافع ما تقدم عن المحشى من أن المراد الوضع التحقيقى ولعل هذا  
 التصور هو مراد الغنمى الا أنه سبقه القلم فكاتب غير مانع لدخول ما ذكر فيه بدل غير جامع  
 لخروج ما ذكر عنه وجل من لا يسهو ثم ان هذا كله مسابرة لكلامهم والاقال مجاز ليس موضوعا  
 على رأى البيانين وانما ذلك مذهب الاصوليين كما نقلناه عن العصام فى رسالة لنا فى الوضع ويشهد  
 لذلك تعريف المصنف للوضع ولا يخفى تصوير الاشكال بناء على ذلك ( قوله ثم انه يشمل اللفظ  
 الخ ) أى ثم ان المجاز على رأى يشمل الخ فالضمير عائدا على المجاز لا على التعريف لانه قيد فيه  
 بالقرينة المانعة وسأنى الكلام على ذلك عند قول المصنف مع قرينته ( قوله فانه مجاز ) أى لانه  
 لم يوضع لها معا وفيه أنه وان وضع لاحدهما الذى هو المعنى الحقيقى لم يشرط فيه عدم استعماله  
 فى الآخر معه والغرض استعماله فى كل منهما على أن يكون بمفرده مناط الحكم لا خلطهما وجمعهما  
 معنى واحدا حتى بردانه مستعمل فى غير ما وضع له فقط يعلم ذلك من الرسالة البيانية للمحشى فى  
 فصل علاقات المجاز المرسل ( قوله ما نقل الى المعنى الثانى بلا مناسبة ) أى فقد لوحظ المعنى الاول  
 عند الوضع للمعنى الثانى لاجل النقل منه الا أنه لم توجد مناسبة بينهما وقوله والمنقول ما نقل الخ أى

مرتجلا كان أو منقولا

مناسبة أولا وقال العلامة الابهري ان المرتجل في المشهور ما يكون وضعه ابتداء من غير سبق وضع  
 وصرح بعضهم بدخول المرتجل تحت المشترك كذا في الحفيد على المطول ومن هذا يعلم أن في اخراج  
 المنقول بل والمرتجل على القول الاول والمشارك الداخلي في قوله أو غيرهما بحثا لأنه يصدق على  
 كل انه مستعمل في غير ما وضع له وهو المعنى الآخر والجواب أن يعمم ما أي في غير كل ما وضع له

فقد لوحظ فيه المعنى الاول عند الوضع للمعنى الثاني لاجل النقل منه مع رعاية المناسبة بينهما وقوله  
 بلا ملاحظة وضع في وضع أي لم يلاحظ الوضع الاول عند الوضع الثاني وهذا القيد يخرج للمرتجل  
 والمنقول فيبين الثلاثة التباين (قوله وقال العلامة الابهري الخ) وعليه فيبين الثلاثة التباين أيضا  
 وقوله ما يكون وضعه ابتداء الخ في حاشية المحشى على الاثموني ان المرتجل ما ابتداء وضعه لنوع  
 ما استعمل فيه من غير ان يسبق وضعه لغير ذلك النوع والمنقول ما سبق وضعه لغير نوع ذلك المعنى  
 المستعمل فيه مع هجران المعنى الاصلى وبهذا القيد يخرج المشترك وقولنا لغير نوع الخ لرفع  
 نوحهم أن سعاد مسمى به امرأة غير الأولى من المنقول بل هو مرتجل لأنه لم يتقدم له وضع لغير نوع  
 العلمية بخلاف نحو الفضل فإنه سبق استعماله في المصدر قبل العلمية اه وقوله وصرح بعضهم  
 بدخول المرتجل أي بالمعنى الأول اه شيخنا وقوله تحت المشترك أي بمعنى آخر غير ما سبق وهو  
 ما وضع لمعان متعددة سواء لوحظ الوضع الأول عند الوضع الثاني أو لا وسواء وجدت مناسبة أيضا  
 أو لا ويكون قولنا لغير القولين السابقين وسكت عن المنقول على هذا القول والظاهر انه  
 داخل في المشترك أيضا ويحتمل انه خارج ان قيد المنقول بهجران المعنى الاصلى وقيد المشترك  
 بعدم ذلك كما تقدم عن المحشى في حاشية الاثموني وقوله ومن هذا يعلم أن في اخراج المنقول الخ  
 أي بقوله في غير ما وضع له فلا ينافي أن ذلك يخرج ببقية التعريف وحيث لا يقال فيه انه وان  
 صدق على كل ذلك الا انه لا يصدق عليه انه مستعمل في غير ما وضع له للملاحظة علاقة الذي هو معنى  
 قوله على وجه يصح اذا استعمل لم يلاحظ ان الاستعمال لعلاقة هذا وفي عبد الحكيم هنا كلام  
 فانظره وقوله والجواب ان يعمم الخ قال المحشى في الرسالة البيانية الأولى عدم اعتبار العموم  
 في مالان اعتباره بخروج من المجاز المشترك المستعمل في أحد معنييه لامن حيث انه موضوع له  
 بل من حيث العلاقة بينه وبين المعنى الثاني كما تقدم عن الحفيد اه أي ولا ينفذ في ادخاله قيد  
 للملاحظة علاقة الذي هو معنى قوله هنا على وجه يصح ولا قيد الحينية لانها يعتبران بعد الدخول في  
 غير ما وضعت له ولم يوجد ذلك على أن قيد الحينية المشهور به في التعريف الذي أجاب به العصام عن  
 اسقاط صاحب السمرقندية قيد في اصطلاح التخاطب رده السعد والسيد بوجهين الأول أن  
 الاصل هو ذكر القيد الثاني انه اذا اعتبرت الحينية بصير المعنى ان المجاز الكلمة المستعملة في غير  
 ما وضعت له من حيث انه غير ما وضع له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير  
 الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة ولذا اعتبر السكاكي في المفتاح قيد  
 الحينية في تعريف الحقيقة دون تعريف المجاز فاسقط قيد في اصطلاح التخاطب من تعريف الحقيقة  
 استغناء بقيد الحينية على ما فيه كما يأتي وذ كر ما يؤدى مؤداه في تعريف المجاز كما يعلم بالوقوف على  
 كلامه وجواب الحفيد عن الوجه الثاني بأن الحينية للتقييد لا للتعليل أي ان ملاحظة المغايرة قيد  
 في الاستعمال لاعلة فيه برد عليه ان الظاهر انها للتعليل بقربها في تعريف الحقيقة كذلك وأيضا

( قوله كان ) أى الحقيقة وذكر لانها لفظ ( قوله أو غيرها ) أى غير المرجح والمنقول كالمشترك  
 والمستفاد فانها حقائق ولا يقال فيها مرئجة ولا منقولة اه يس ( قوله متعلق بقوله وضعت )  
 ليس المراد من تعلقه به أن يعتبر حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح والالزام أن لا يكون لفظ الاسد  
 الذى وضع في اللغة وقرر عليه في الاصطلاح والعرف عندما استعمله النحوى أو غيره من أهل  
 الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد بذلك كونه موضوعا له في ذلك الاصطلاح سواء حدث  
 الوضع في ذلك أولا اه فنرى وكتب أيضا قوله متعلق بقوله وضعت قال في الاطول أو بالتعبير  
 لاشتراكه على معنى المغابرة أو بالمستعملة بعد تقييده بقوله في غير ما وضعت له على ما مر اه ( قوله  
 ليدخل الخ ) قال في الاطول كذا جعله المصنف لادخال ما ذكر وتبعه من جاء بعده وفيه نظر لانه  
 داخل في السكامة المستعملة في غير ما وضعت له كما أنه داخل في السكامة المستعملة فيها وضعت له اه

يمنع كونها التقييدان ملاحظة المغابرة غير شرط في استعمال المجاز انما الشرط ملاحظة كون الغير  
 مشابها أو مسببا مثلا وان كانت المغابرة حاصلة ولا بد اذ فرق بين حصول الشيء ملحوظا وحصوله  
 غير ملحوظ وبرد أيضا على الاستغناء بالحينية عن قيد في اصطلاح التخاطب انها لا تغنى عنه أما على  
 اعتبار العموم في ما فلان فائدة قيد في اصطلاح التخاطب ادخال المجاز الذى له معنى آخر في  
 اصطلاح آخر وقيد الحينية لا يفيد ذلك وأما على عدم اعتبار العموم فلان فائدة قيد في اصطلاح  
 التخاطب التنصيص على الادخال وعلى الاخراج أيضا ان قطع النظر عن ملاحظة علاقة الذى هو  
 معنى قوله على وجه يصح على ما فيه وقيد الحينية ليس فيه تنصيص الاعلى الاخراج ان قطع النظر  
 عن ملاحظة علاقة وكذا لا ينفع في ادخاله قيد في اصطلاح التخاطب الاعلى ما تقدم من أن الاوضاع  
 اصطلاحات تنزيلا واعتراض بعضهم على المحشى في قوله الاولى عدم اعتبار العموم في ما بان عدم  
 اعتباره غير ممكن لان ما موصولة أو موصوفة في سياق النفي المستفاد من غير تفيد العموم لكل  
 ما تنص بالوضع له فلا يحصى عن اعتباره اه ولا يقال المراد بعدم اعتباره قطع النظر عنه وعدم  
 الالتفات اليه مع وجوده أو أن العموم قد يراد عدمه بقريته كما لا يخفى ومفهوم قوله لان اعتباره  
 يخرج الخ أنه اذا لم يعتبر بدخل والمراد دخوله على سبيل الاحتمال لا على سبيل التنصيص ولا ينفع  
 في التنصيص على ادخاله قيد الحينية ولا قيد الملاحظة علاقة ولا قيد في اصطلاح التخاطب الا اذا  
 جعلت الاوضاع اصطلاحات هذا وسأنى كلام يتعلق بالحينية فيما كتبه على الحاشية في فصل عرفت  
 السكاكى الخ ( قوله كالمشترك ) أى بجميع أفراده على القول الاول والثانى أو بعض أفراده  
 على القول الثالث اه شيخنا ( قوله والمستفاد ) أى فليست مرئجة محضة لتقدم وضع  
 موادها ولا منقولة محضة لعدم وضعها بنفسها ( قوله رحمه الله ليدخل المجاز ) أى للتنصيص على  
 دخوله ولا يغنى عنه قوله على وجه يصح الذى معناه ملاحظة علاقة والافهوى يغنى عنه فلا حاجز لزيادة  
 بالنسبة للتنصيص على الاخراج والافهوى يغنى عنه قوله على وجه يصح  
 بقطع النظر عن العموم فيما والا فلا خراج حاصل من أول الأمر بقوله في غير ما وضعت له وقيد في  
 اصطلاح التخاطب حينئذ لأصل الادخال لا للتنصيص عليه فلا بد منه حينئذ للادخال والا كان  
 التعريف غير جامع ولا يغنى عنه في ذلك قيد الحينية ولا قيد على وجه يصح الذى معناه ملاحظة علاقة

أو غيرها أو قوله ( في  
 اصطلاح التخاطب )  
 متعلق بقوله وضعت قيد  
 بذلك ليدخل المجاز  
 المستعمل فيها وضعه في  
 اصطلاح آخر كلفظ الصلاة  
 اذا استعمله المخاطب  
 بعرف الشرع في الدعاء  
 مجازا فانه وان كان مستعملا



وقد يلزم بمثل ذلك في اخر اجه بهذا القيد الحقيقة التي لها معنى آخر باصطلاح آخر كما سيفعل  
 الشارح فانها ايضاً اذ اخذت في الامر بن باعتبار بن فالمتجه المخلص من جميع ذلك أن يجعل معنى قولهم  
 ليدخل وليخرج أي نفا فكأنه قيل للتنصيص على الدخول والخروج فتدبر ( قوله فليس  
 يستعمل الخ ) يعني فيكون مجازاً ثمر عيا ولو وقع الاستعمال من لغوى جرى على اصطلاح  
 الشرع فهو شرعي على الظاهر أفاده يس ( قوله وليخرج ) فاعلمه ما الآتية وقوله من الحقيقة  
 حال مما بعدها اه سم ( قوله مع قرينة الخ ) هذا عند من لم يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز أما  
 من جوزه كالأصوليين فلم يشترط في القرينة أن تكون مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي كما صرح  
 بذلك المحقق المحلى في شرحه على جمع الجوامع اه يس قال ع ق فخرج الكناية وبقاء الحد  
 سالما للمجاز بناء على عدم جواز الجمع وعلى جوازه بخرج المجاز ايضاً الذي هو المحدود لعدم منع  
 قرينته على هذا ولو أسقطنا القيد المذكور لادخال المحدود دخلت معه الكناية ايضاً اه ملخصاً  
 ( قوله فلا بد من العلاقة ) لا بد من ملاحظة العلاقة ايضاً حتى لو كانت علاقة ولم يلاحظها المستعمل  
 لم يكن مجازاً بل غلطاً وقد الشارح العلاقة بالمعتبر بنوعها ولا يبعد أن يقال العلاقة في الاصطلاح  
 ليست الا المعتبر بنوعها والعلاقة بالفتح والكسر في الاصل الحب اللازم للقلب أو بالفتح في المحبة  
 ونحوها وبالکسر في السوط ونحوه كذا يستفاد من القاموس اه أطول وفي سم هي  
 بكسر العين وفتحها سواء كانت في المعاني كاهنا أو المحسوسات كعلاقة الحبل كما قاله بعضهم ومنهم من  
 فرق بينهما وكتب ايضاً قوله من العلاقة هي علقتهما الارتباط بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي  
 وبها الانتقال من الاول للثاني فان قيل الانتقال في المرسل قد يدعى ظهوره لأن فيه الانتقال من  
 ملابس للملابسه وليس ذلك في الاستعارة فانك اذا استعملت الاسد في الرجل الشجاع لم ينتقل اليه  
 من حيث انه رجل شجاع اذ ليس لازماً للاسد ولا ملابساً وانما ينتقل منه الى وصف الشجاع ولم  
 يقصد ذلك ولو قصد كان من المجاز المرسل قلت الانتقال من الاسد الى لازمه وعارضه الذي هو  
 نفس الشجاع ولما كان عارضاً للرجل ايضاً انتقل منه الى الرجل الموصوف فصار وجه الشبه  
 كآلة للانتقال ( قوله واشترط العلاقة ) تفسير لقوله قيد الخ بين به أن معنى قولهم على وجه

( قوله وقد يلزم الخ ) تقدم توجيه صنيعه فتنبه ( قوله هذا عند من لم يجوز الجمع بين الحقيقة  
 والمجاز ) الفرق بين الجمع والكناية عند ارادة المعنى الحقيقي فيها بالفعل ان المعنى الحقيقي في صورة  
 الجمع مقصود لذاته كالمعنى المجازي بخلاف صورة الكناية فان المعنى الحقيقي فيها عند ارادته  
 بالفعل ليس مقصود لذاته بل المقصود لذاته هو المعنى الكنائي وقوله وعلى جوازه بخرج المجاز  
 ايضاً أي يخرج المجاز في صورة الجمع ومثله المجاز الذي أر بد فيه المعنى المجازي وحده وكانت  
 قرينته غير مانعة كما خرجت الكناية للتقييد في التعريف بقوله مع قرينة عدم ارادته ولا بدخل  
 في التعريف حينئذ الا المجاز الذي وجدت معه قرينته مانعة وليس مراده انه يخرج المجاز بجميع  
 أفراده وقوله لادخال المحدود أي لادخال جميع أفراد هذا وقوله كالأصوليين مخالف للما في الرسالة  
 البيانية حيث قال فيها الخامس اعتبار القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي مشكل على قول  
 امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه بجواز الجمع بين الحقيقي والمجازي بالكلمة الواحدة وأقول يمكن  
 حله بان المراد منه ما عن ارادته وحده أي انها تمنع عن ان يخص بالارادة وأماماً أجاب به البعض من

فيما وضع له في الجملة فليس  
 يستعمل فيما وضع له في  
 الاصطلاح الذي به وقع  
 التعاطب أعنى الشرع  
 ويخرج من الحقيقة  
 ما يكون له معنى آخر  
 باصطلاح آخر كلفظ الصلاة  
 المستعمل بحسب الشرع  
 في الأركان المخصوصة  
 فإنه يصدق عليه أنه كلمة  
 مستعملة في غير ما وضعت  
 له لكن بحسب اصطلاح  
 آخر وهو اللغة لا بحسب  
 اصطلاح التعاطب وهو  
 الشرع ( على وجه يصح )  
 متعلق بالمستعملة ( مع  
 قرينة عدم ارادته ) أي  
 ارادة الموضوع له ( فلا  
 بد ) للمجاز ( من العلاقة )  
 ليتحقق الاستعمال على  
 وجه يصح وانما قيد بكونه  
 على وجه يصح واشترط  
 العلاقة

يصح أنه لا بد من العلاقة فيكون فيه دفع لبعث أو رده في الأطول وعبارته وههنا بحث وهو أنه أي  
 قيد على وجه يصح كما يخرج الغلط بخروج مجاز الم تنصب معه قرينة فإن استعمله على هذا الوجه  
 لا يصح إلا أن يدعى أن عرفهم خصص قولهم على وجه يصح في تعريف المجاز بما تحقق فيه العلاقة  
 اه ( قوله ليخرج الغلط ) ينبغي أن يراد به الخطأ قصدا كما قاله شيخ الإسلام في سابق وذلك لأن

ان الاصوليين لا يشترطون القرينة الخ في رده ما ذكره صاحب البحر المحيط في الاصول حيث قال  
 لا بد للمجاز من قرينة تمنع من ارادة الحقيقة عقلا أو حسا أو عادة أو شرعا ثم قال ولا خلاف في أنه لا بد  
 من القرينة فاما اختلفوا هل القرينة داخلية في مفهوم المجاز وهو رأي البيهقيين أو شرط لصحته  
 واعتباره وهو رأي الاصوليين اه فان الظاهر أن مراده بالقرينة في قوله ولا خلاف في أنه  
 لا بد من القرينة هو القرينة المانعة لانها المحدث عنها ثم رأيت المحقق المحلى ذكر في شرح تعريف  
 ابن السبكي المجاز ما يوافق جواب هذا البعض حيث قال ومن زاد أي في تعريف المجاز  
 كالبيهقيين مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له أو لا مشى على أنه لا يصح ان يراد باللفظ الحقيقة والمجاز  
 معا اه ورأيت العلامة ابن قاسم بحث فيه في آياته بما يوافق جوابنا ناقلا عن تلويح السعد فقال  
 لقائل أن يقول لا يلزم من اعتبار قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له أن لا يصح أن يراد باللفظ الحقيقة  
 والمجاز معا لان الواجب في المجاز قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وحده وذلك لا ينافي  
 ارادتهما معا كما تقدم عن التلويح اه فلهذا لا يقال ينشأ من هذا اشكال آخر لعدم الفرق  
 عليه بين المجاز والكتابة لصحة ارادة المعنى الحقيقي مع المجازي في المجاز عليه كالكتابة لانا  
 نقول ارادة المعنى الحقيقي في الكتابة على وجه التبعية كما تقدم وفي المجاز على وجه القصد بالذات  
 كغير الحقيقي فاحفظه اه وقوله الخامس أي من الامور المهمة المشغل عليها النخبة وقوله عقلا  
 أي منعا عقليا كقرينة الرحمن على العرش استوى وقوله أو حسا أي منعا حسيا كما في رأيت أسدا  
 في حال انك لم تر الاسد وقوله أو عادة أي منعا عاديا كما في أمطرت السماء نباتا وقوله أو شرعا أي منعا  
 شرعيا كما في تزوج زيد أخته وقوله ثم قال أي صاحب البحر المحيط وقوله فان الظاهر ان مراده  
 الخ فيه اننا اذا لم نبن على الظاهر وحملناه على المعينة فهمت منه المانعة بالاولى اذ يلزم من ثبوت شيء  
 للاخص ثبوتة للاعم فالر د حاصل على كل حال وقد يقال حمله على ذلك قصر للساقفة على أنه لو حمله  
 على المعينة لكان كلامه ظاهرا البطلان فلا يستدل به وبه يعلم ان المراد بالظاهر المتعين وكل هذا  
 مبني على أن مقابل الظاهر هو القرينة المعينة والظاهر ان مقابله هو القرينة مطلقا أي الصارفة  
 عن ارادة المعنى الحقيقي أو غير الصارفة عن ارادته وعليه لا يحصل الرد من هذا الموضوع وان حصل  
 على كل حال من صدر عبارته بناء على الظاهر من أنه يتكلم على اصطلاحه وقوله أولا بتشديد الواو  
 ظرف لوضع وقوله من هذا أي جوابنا وقوله عليه أي على جوابنا متعلق بصحة وقوله وفي المجاز  
 عطف على في الكتابة المتعلق ب ارادة وقوله على وجه القصد عطف على وجه التبعية المتعلق  
 بمخبر عن ارادة ففيه العطف على معمولي عاملين مختلفين وفيه خلف نعم ان قدر المبتدا  
 خرج عن هذا الباب وكان من عطف الجمل ( قوله فيكون فيه دفع لبعث أو رده في الأطول )  
 فقول الأطول إلا أن يدعى الخ المفيد ان هذا بعيد من كلامهم وأنه مجرد دعوى لا يسلم اه شغبنا ولا  
 يخفى ما فيه ( قوله رحمه الله تعالى ليخرج الغلط والكتابة ) ليس مرتببا بالتفريع قبله بدليل

( ليخرج الغلط ) من  
 تعريف المجاز كقولنا  
 خذ هذا الفرس مشيرا الى  
 كتاب لان هذا الاستعمال  
 ليس على وجه يصح  
 ( و ) انما قيد بقوله مع  
 قرينة عدم ارادته

الخطأ باعتبار فساد الاعتقاد ينبغي أن لا يخرج عن الحقيقة ولا عن المجاز لأنه إنما استعمل في الموضوع له أو في غير الموضوع له على وجه صحيح في اعتقاده من أشار إلى كتاب بهذا الفرس لاعتقاده أنه فرس إنما استعمل الفرس في معناه لا في غيره وان أخطأ في اعتقاده أن المشار إليه فرس في الواقع ومن أشار إلى كتاب بهذا أسد لاعتقاده أنه رجل شجاع فإنما استعمله في معناه المجازي مع وجود العلاقة فيكون مجازا وان أخطأ في اعتقاده وأما الخطأ باعتبار اللسان بأن يسبق لسانه فلا حكم لهذا ولا لاعتقاده كذا في سم أو يقال الغلط باعتبار اللسان خارج بقيد المستعملة كما مر وقوله الخطأ قصدا أي بقصد استعمال اللفظ في غير ما وضع له مع علمه أنه مخطئ ( قوله لتخرج الكتابة ) يعني بناء على أنها واسطة لاحقيقة لاستعمالها في غير ما وضعت له ولا مجاز لعدم منع قرينتها عن ارادة المعنى الحقيقي كذا في يس ( قوله أي من الحقيقة والمجاز ) قال في الاطول أي من الحقيقة والمجاز المفرد على ما يقتضيه السوق وصرح به المصنف في الايضاح فتفسير الشارح إياه بالحقيقة والمجاز خلاف الايضاح اه ( قوله وعرفي خاص ) الخاص صفة العرف والمقصود النسبة إلى العرف الخاص وتوجيه العبارة أن الخاص وصف للعرفي بحال العرف وقس عليه قوله أو عرفي عام ولا حاجة إلى تقييد العرفي بالعام كاحتياجه إلى التقييد بالخاص لأنه إذا أطلق العرف والعرفي انصرف إلى العام اه أطول ( قوله يتعين ناقله ) المراد بتعيينه أن يكون غير خارج عن طائفة مخصوصة كطائفة النخلة وليس شرطه أن يعلم الشخص الناقل وبعدهم تعيينه أن لا يختص بطائفة مخصوصة كطائفة النخلة وكتب أيضا قوله يتعين ناقله أي عن المعنى اللغوي ومن أدلة النقل كثرة الاستعمال وكتب أيضا قوله يتعين ناقله ينبغي أن يقيد بغير الشرع بقريضة المقابلة اه حفيد وكتب أيضا قوله ناقله أي الذي نقله عن معناه الأول إلى معناه الثاني وهذا موجود في كل منهما إذ في المجاز نقل لمناسبة اه سم ( قوله لا يتعين ناقله ) قال الحفيد لا ينبغي أنه لا يمكن أن يكون لفظ موضوعا بتعيين الناس جميعا بل يكون عرف طائفة فيكون مما يتعين ناقله وكأنهم أرادوا بذلك أنه لا يختص النقل فيه بجماعة مخصوصة كالنعويين والصفريين والشرعيين بل يكون الناقل من الجميع ( قوله وهذه النسبة ) أي في لغوي وشرعي وعرفي وكتب أيضا قوله وهذه النسبة الخ أفاد في الاطول أنه يصح أن تكون النسبة في الحقيقة أيضا

قوله والكتابة وقد أشار الشارح إلى ذلك بقوله وإنما قيد الخ ( قوله لاحقيقة ولا مجاز ) كذا في نسخ والصواب إسقاط قوله ولا مجاز هنا ( قوله وتوجيه العبارة الخ ) أي لأنه كان الظاهر أن يقول عرفي خاص اه شيخنا لكن في حاشية الاثمنوني على قول المتن وانسب لصد رجلة الخ ما نصه بقى أنهم قالوا الوسمى بعامل ومعمول كقائم أبوه أعرب قائم بحسب العوامل وبقى معموله بحاله وأنه لو سمي بتابع ومتبوع نحو رجل عاقل أعرب الأول وتبعه الثاني في اعرابه وسكتوا فيها علمت عن بيان النسبة إليهما ولا يبعد أن ينسب إلى الجزء الأول منهما كما في الجملة والمركب المزجي وقالوا الوسمى بعاطف ومعطوف نحو وزيداً ونم زيد حكي فانظر كيف النسبة إليه سم باختصار ( قوله ولا حاجة الخ ) أي فكان الأولى أن يقول عرفي خاص أو عرفي اه شيخنا ( قوله وهذا موجود في كل منهما ) الا أنه في النقل صار موضوعا لهذا المعنى في اصطلاح الناقل ( قوله رحمه الله تعالى فان كان واضعها واضع اللغة ) المراد بواضعها في هذا المقام من أحدث وضعها الحقيقي لهذا

لتخرج (الكتابة) لانها مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادة ما وضعت له (وكل منهما) أي من الحقيقة والمجاز (لغوي وشرعي وعرفي خاص) يتعين ناقله كالنعوي والصفري وغير ذلك (أو) عرفي (عام) لا يتعين ناقله وهذه النسبة في الحقيقة بالقياس إلى الواضع فان كان واضعها واضع اللغة فلغوية وان كان الشارع فشرعية وعلى هذا القياس وفي المجاز باعتبار الاصطلاح الذي وقع الاستعمال في غير ما وضعت له في ذلك الاصطلاح فان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي

باعتبار اصطلاح التغاطب كما أنه يجوز أن تكون في المجاز باعتبار الواضع فإن الوضع معتبر في مفهوم المجاز باعتبار غير ما وضعت له واعتبار العلاقة بين المعنى المجازي وما وضع له واعتبار قرينة مانعة عن ارادة ما وضعت له اه فأسد للسبع المتخصص حقيقة لغوية أي ان الواضع لها اللغة اذا احظنا في النسبة الواضع أو ان التغاطب بها باصطلاح اللغة اذا احظنا فيه اصطلاح التغاطب وأسدل للرجل الشجاع مجاز لغوي أي ان مجازيته باعتبار اصطلاح اللغة اذا احظنا الاصطلاح أو أن الواضع لمعناها الحقيقي أهل اللغة اذا احظنا الواضع ( قوله كأسد ) نكر اللفظ وعرف المعنى لأن المعنى متعين واللفظ مبهم دائر بين المعنيين فتدبر اه أطول وقوله نكر اللفظ أي أتى به في صورة النكرة والافضل كلمة أريد لفظها فهي معرفة بالعلمية لكونها موضوعات لالفاظ معينة عند الشارح كذا في الفري وفي الحفيد على المطول أن تكبير اللفظ لعدم موجب التعريف وأما تعريف المعنى فبالنظر إلى كون المعنى معلوما لمن سمع اللفظ لاشتهاره في ضمن اللفظ اه ( قوله للسبع ) قال في الأطول أي الحيوان يصيد ( قوله وفعل للفظ والحدث ) الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وبالكسر اسم بمعنى الأمر والشأن في اللغة فنقل في النحول للكامة المتخصصة لاشتهارها عليه فاذا استعمل الفعل بالكسر في جزء معناه أعنى الحدث كان مجازا نحو يا وليس حقيقة لغوية في الحدث كما يتوهم من حال سائر الامثلة كذا في الحفيد على المطول والمختصر ( قوله لذى الاربع ) أي باعتبار خصوص كونه ذا أربع والافلو استعمالها في ذي الاربع باعتبار أنها من أفراد ما يدب كان حقيقة لغوية كما يظهر من كلامهم لبقائها في الاستعمال على موضوعها كذا في سم وكتب أيضا قوله لذى الاربع أي المهود أي الخمار والبعل والخيول اه أطول ( قوله والمجاز ) مطلقا سواء كان مفردا أو مركبا اه أطول ثم قال وينبغي عليه أي على المصنف أنه لا وجه لتوسط المجاز بين قسمي التقسيم الأول له اه ومراده بالتقسيم الأول للمجاز تقسيمه إلى

عام أو خاص ( كأسد  
للسبع ) المتخصص  
( والرجل الشجاع ) فانه  
حقيقة لغوية في السبع  
مجاز لغوي في الشجاع  
( وصلاة للعبادة ) المتخصصة  
( والدعاء ) فانه حقيقة  
شرعية في العبادة ومجاز  
شرعي في الدعاء ( وفعل  
للفظ ) المتخصص أعنى  
مادل على معنى في نفسه  
مقترن باحد الأزمنة الثلاثة  
( والحدث ) فانه حقيقة  
عرفية خاصة أعنى نحوية  
في اللفظ مجاز نحوى في  
الحدث ( ودابة لذى الاربع  
والانسان ) فانه حقيقة  
عرفية عامة في الاول مجاز  
عرفي عام في الثانى ( والمجاز

المعنى لذلك ومن قررها على هذا المعنى كما هو المراد في مقام تعريف الحقيقة والمجاز فتنبه ( قوله كان مجازا نحويا ) أي بمرتين فنقل لفظ فعل من اللفظ الذى يدل على معنى في نفسه الخ إلى تمام معناه لكون اللفظ بمنزلة العلة الصورية أو المادية أو الفاعلية للمعنى فالعلاقة السببية التنزيلية ثم نقل إلى جزء ذلك المعنى وهو الحدث فان قدر الاستعمال في الوسط كان مجازا على مجاز ( قوله وليس حقيقة لغوية في الحدث ) أي من حيث خصوصه وان كان حقيقة لغوية فيه من حيث كونه مفردا من أفراد مطلق الأمر والشأن اه شيخنا ( قوله كما يتوهم من حال سائر الامثلة ) عبارة الحفيد على المختصر كما يتراءى من الصلاة والدابة اه أي فان الدعاء وان كان مجازا شرعيا للصلاة حقيقة لغوية وكذلك الانسان فانه وان كان مجازا عرفيا عما حقيقة لغوية وفيه ان حقيقة الدابة لغة مادب على وجه الأرض لا خصوص الانسان فهو فرد من أفراد المعنى اللغوي فان استعملت فيه من حيث خصوصه كان مجازا لغويا أو الفهم حقيقة لغوية فلا فرق بين الدابة للانسان والفعل للحدث فتدبر ( قوله أي المهود الخ ) في التفسير الكبير ان الدابة في العرف للفرس خاصة وفي التلويح انها لذات القوائم الاربع وفي القاموس انها غلبت على ما ركب ويقع على المذكور اه عبد الحكيم ( قوله مطلقا سواء كان مفردا أو مركبا ) الظاهر ان كلامه في المفرد خاصة بدليل قولهم لم يوجد في كلام القوم تسمية المجاز المركب الذى علاقته غير المشابهة بالمجاز المرسل وبدليل الفصل بهذا

مفرد ومركب ( قوله مرسل ) لانه غير مقيد بعلاقة واحدة هي المشابهة بل أرسل ورددين علاقات وقيل مرسل ومطلق عن المبالغة بخلاف الاستعارة وفيه أنهم قالوا المجاز مطلقا أبلغ من الحقيقة لكونه كالدموعى مع البينة اه أطول ويمكن دفعه بعمل المبالغة على السكاملة ( قوله ان كانت العلاقة ) أى علاقته المقصودة أخذاً مما بأتى ( قوله والافاستعارة ) الاصوليون يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين لئلا تقع في العنت اذا رأيت مجاز امر سلا أطلق عليه الاستعارة اه فزرى ( قوله وكثيرا ما ) أى فى نفسه لا بالقياس الى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق أقل وقوله تطلق الاستعارة لم يضر نائب فاعل تطلق مع سبق ذكره لأنه سبق مراد به معناه والمراد هنا نفس اللفظ اه أطول ( قوله اسم المشبه به ) أى لفظه كما أشار اليه بقوله بعد واللفظ مستعار ليشمل استعارة الفعل والحرف فراد به بالاسم ما قابل المسمى لا ما قابل الفعل والحرف ( قوله فعلى هذا ) أى اطلاقها بمعنى المصدر دون اطلاقها بمعنى اللفظ ( قوله ويصح منه الاشتقاق ) أى اشتقاق المستعار منه والمستعار له والمستعار والمستعير ( قوله كاليد فى النعمة والقدرة ) قال فى الاطول بعد كلام قررر والحاصل أن اليد بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة وبمنزلة العلة المادية أو الصورية للقدرة وبهذا علم أن علاقة السببية والمسببية أعم من الحقيقية والتنزيلية ولو جعلت اليد آلة لها لم يبعد اه وكتب أيضا قوله كاليد فى النعمة فى المطول بشرط أن يكون فى الكلام إشارة الى المنعم يقال اتسعت أيادى فلان عندى ولا يقال اتسعت اليد فى البلد كما يقال اتسعت النعمة فيها قال فى الاطول وينبغى أن يكون هذا الاشتراط

المرسل ان كانت العلاقة المصححة ( غير المشابهة ) بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى ( والافاستعارة ) فعلى هذا الاستعارة هي اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى لعلاقة المشابهة كأسد فى قولنا رأيت أسدا برى ( وكثيرا ما تطلق الاستعارة ) على فعل المنكلم أعنى ( على استعمال اسم المشبه به فى المشبه ) فعلى هذا يكون بمعنى المصدر ويصح منه الاشتقاق ( فهما ) أى المشبه به والمشبه ( مستعار منه ومستعار له واللفظ ) أى لفظ المشبه به ( مستعار ) لانه بمنزلة اللباس الذى استعير من أحد فالبس غيره ( والمرسل ) وهو ما كانت العلاقة غير المشابهة ( كاليد ) الموضوع للجارحة المخصوصة اذا استعملت فى النعمة فيها

التقسيم بين قسمى التقسيم الاول ( قوله رحمه الله بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى ) لوقال بين المنقول اليه والمنقول عنه لشمل صورة بناء المجاز على المجاز ( قوله رحمه الله مستعار منه ) أى وقعت استعارة اسمه واستعماله حال كونه مأخوذاً منه لانه صاحب هذا الاسم أصالة وقوله ومستعار له أى وقع استعمال اسم المشبه به لاجله وهذا الجمل لتوضيح المعنى والاشبهه له متعلقان بالمستعار لا بمحذوف حال وذلك لان العبرة فى التعدي باللفظ لا بالمعنى فلا يلزم موافقة اللفظ للمعنى فى التعدي ( قوله بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة ) أى لكون اعطاء النعمة يحصل بها أو بمنزلة العلة الصورية كما بأتى عن المطول لان بها تظهر النعمة كما أن المركب انما يظهر بالصورة لانها الجزء الاخير منه ( قوله وبمنزلة العلة المادية ) وجهه ان اليد لما كانت محل لظهور القدرة وآثارها كانت اليد كما همادة القدرة لتوقف القدرة عليها مع كونها حالة فيها باعتبار آثارها لتوقف الصورة الحاملة فى المادة عليها وهذا هو معنى قول السارح لان أكثر ما يظهر الخ فى قوله تكون فى اليد باقية على حالها ولا حاجة لتأويلها بالبلاء خلافاً للمحشى فتدبر ( قوله أو الصورية ) وجه كونها كالصورية أنها كانت أكثر الافعال بها كان ظهور القدرة بها والمركب يظهر بصورته لانها الجزء الاخير منه فكانها حينئذ صورة القدرة وهذا هو معنى قوله وبها تكون الافعال الخ فتكون عطف على يظهر والجار والمجرور أعنى بها متعلق بتكون أى أكثر ما تكون الافعال الدالة على القدرة بها فلا حاجة لزيادة المحشى غالباً ثم انه لا يصح ان تكون اليد بمنزلة العلة الفاعلية للقدرة اذا اليد ليست كالفاعلة للقدرة وانما هي كالفاعلة لآثارها وبهذا علم ما فى المحشى أفاده شيخنا مع زيادة من عبد الحكيم ( قوله وبهذا علم أن علاقة السببية الخ ) فى عبد الحكيم ان علاقة

مبني على عرف في استعمال اليد في النعمة لا على توقف كونه مجازا عليه واللا انتقض تعريف المجاز بالصدق على بدستعمله في النعمة من غير اشارة الى المنعم بها اه وفي الفري أن اشتراط ذلك لثلا يخل بانتقال الذهن من المزموم الى اللازم فيكون الكلام موصوفا بالتعقيد المعنوي المخل بالفصاحة هذا وقد ذكرنا في سابق أن الايدى حقيقة عرفة في النعم فيظهر منه أنه لا احتياج الى ذكر المنعم اه وفي ع ق أن هذا الاشتراط يرد بصحة أن يقال عندي الايدى التي لا يقام لها بالشكر اه ( قوله لكونها بمنزلة العلة الفاعلية ) وليست فاعلية حقيقة لأن الفاعلية حقيقة هي الشخص اه سم قال في المطول وأيضا يظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها وكتب أيضا قوله لكونها بمنزلة الخ أي في مدخلة الوجود ( قوله الى المقصود ) هو المنعم عليه ( قوله لأن أكثر ما يظهر الخ ) فاليد بمنزلة العلة الصورية للقدره فان المركب انما يظهر بالصورة لأنها الجزء الاخير منه وكتب أيضا مانصه ما مصدرية ( قوله سلطان القدره ) أي سلاطنها وتأثيرها وقوله يكون في اليد أي باليد ( قوله وبها تكون الافعال ) أي غالبا بدليل قوله السابق أكثر اه سم ( قوله اسم البعير الذي يحمل المزايدة ) عبارة غير اسم للبعير أو البغل أو الحمار الذي يستقى عليه ( قوله أي المزمود الخ ) موافق لتفسير صاحب المذهب والاساس وغيرهما بالحكم على الشارح بالسهو في هذا التفسير وأن الصواب تفسير المزايدة بنظر في الماء الذي يستقى به على الدابة غير مسلم نعم اطلاق الراوية عليه بشرط ظرفية الماء دون الطعام كما في الحفيد والسيد فالمناسب هنا تفسير المزايدة بنظر في الماء وتوقف سم في عدم اطلاق الراوية على المزمود من حيث انه ظرف الزاد مع وجود المجاورة للراوية التي هي الحيوان فان كانوا لا يكتفون هنا بمطلق المجاورة بل يقولون لا بد أن يكون المعنى المجازي من شأنه أن يجاور بان يكون الحيوان معدا للجه اقتضى أن الحيوان لو كان معدا لنقل الزاد وحده صح حينئذ أن يتجاوز بالراوية الى وعاء الزاد

العلة الفاعلية يعني الحقيقية داخله في السببية يعني الحقيقية فتدبر ( قوله مبني على عرف ) أي للبلغاء في انتقالهم هنا من المعنى الحقيقي الى المجازي ومخالفة عرفهم توجب التعقيد المعنوي كما تقدم بيانه في وتسكب عيناي الدموع لتجمد افهم وموافق للفري فيما نقله عنه المحشى بعد ويعلم من هذا أن بيان الفري ضابط الخلال في الانتقال كما نقله عنه المحشى عند الكلام على البيت المذكور بالانتقال من ذلك الشيء الى غيره فيه قصور ما لم يحمل فيه العبارة على ما يشمل العبارة من حيث استيفاء الشرط وعدمه ورد شيخنا قول الفري لثلا يخل الخ بانه لا اخلال مع وجود القرينة المانعة وفي هذا الرد ننظر ( قوله وفي ع ق ) الخ عبارته قيل ان التجوز في اليد بمعنى النعمة يشترط فيه الاشارة الى المنعم فيقال لزبيد عندي ولا يقال في البلد يدوورد عليه أن الاشارة الى المنعم ان كانت لكونه قرينة لم يحتص ذكر المنعم بكونه قرينة وان كان لشيء آخر فلا وجه لمنع صحة أن يقال عندي الايدى التي لا يقام لها بالشكر من غير ذكر المنعم اه وفيقال التي لا يقام لها بالشكر فيه اشارة الى المنعم اذ هو الذي يشكر ( قوله نعم اطلاق الراوية عليه الخ ) لعلة الراوية اسم نحو البعير الذي يستقى عليه في حال الاستقاء فقط لا مطلقا متى كان معدا لذلك وعلى ذلك يظهر كل الظهور وجه الشرط المذكور ( قوله اقتضى أن الحيوان الخ ) فيه أنه لا اقتضاء اذ لعلمهم ان قالوا ذلك قالوا المعنى من شأنه أن يجاور من حيث معنى اسم مجاوره فالمرادة التي فيها

لكونها بمنزلة العلة الفاعلية  
للنعمة لان النعمة منها  
تصدر وتصل الى المقصود  
بها (و) كاليد (في القدره)  
لان أكثر ما يظهر سلطان  
القدره يكون في اليد وبها  
تكون الافعال الدالة  
على القدره من البطش  
والضرب والقطع والاخذ  
وغير ذلك (والراوية) التي  
هي في الاصل اسم للبعير  
الذي يحمل المزايدة اذا  
استعملت (في المزايدة)  
أي المزمود الذي يجعل  
فيه الزاد أي الطعام المتخذ

فلعبر ( قوله والعلاقة كون البعير حاملها ) أى فالعلاقة المجاورة اه سم وعبارة  
الاطول والعلاقة كون البعير حاملها فكانه علة فاعلية لأن به نصل المزايدة الى المستقى اه  
( قوله وبمنزلة العلة المادية ) يحتمل أنه تأكيدي في بيان العلاقة ويحتمل أنه إشارة الى علاقة  
أخرى هي السببية في الجلة والعلة المادية الاجزاء التي معها الشيء بالقوة كالتحسب بالنسبة الى  
المربر ولما كان البعير به تحصل المزايدة فكانت معهم بالقوة كان بمنزلة العلة المادية لها وليست  
علة مادية حقيقة اذ ليس البعير جزء من المزايدة اه سم بتصرف ( قوله ولما أشار بالمثل ) آل  
جنسية ( قوله أخذ في التصريح بالبعير الآخر ) فيه أن مما سياتي صريحا السببية وقد تقدمت  
الإشارة اليها بالتمثيل باليد في النعمة والقدرة ويمكن دفعه بان المتقدم السببية التنزيلية والآتي  
السببية الحقيقية أفاده في الأطول ( قوله نوع من التسامح ) لان المجاز هو اللفظ المسمى به  
لا التسمية كما هو ظاهر عبارته لكن لما كانت التسمية سببا لكونه مجازا معتبرا تجوز في جعل  
التسمية من المجاز ( قوله والمعنى الخ ) يمكن أن يوجه أيضا بخلاف المضاف أى من وجوه المجاز  
المرسل وطرفه وهذا هو الظاهر من الايضاح ( قوله كالعين في البيئة ) قال ابن كمال باشا مقتضى  
البلاغة أن يكون هذا من المجاز العقلي وأيده بقول البيضاوي في تفسير قوله تعالى ويقولون هو  
أذن سمى بالجارحة لانه من قبل فرط سماعه صار جلته آلة السماع كما سمي الجاسوس عيننا لذلك قال  
فهذا صريح في أنه نظير قوله فاتماهى اقبال وادبار ومن لم يتنبه لهذا قال انه مجاز مرسل اه يس ( قوله  
في البيئة ) من ربأت القوم اذا كنت طليعة لهم في مكان عال اه أطول والتاء للبالغة اه فترى  
( قوله ويجب أن يكون الخ ) ذكر في المطول قبيل قول المصنف والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية  
أنه يشترط في اطلاق الجزء على الكل استنزام الجزء للكل كالرقة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد  
بدونهما بخلاف اليد فانها لا يجوز اطلاقها على الانسان وأما اطلاق العين على البيئة فليس من  
حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين اه وقوله فان  
الانسان لا يوجد بدونهما ) ان قلت هذا يدل على استنزام الكل للجزء والمدعى عكسه قلت المراد

السفر والعلاقة كون  
البعير حاملها وبمنزلة  
العلة المادية ولما أشار  
بالمثال الى بعض أنواع  
العلاقات أخذ في التصريح  
بالبعير الآخر من أنواع  
العلاقات فقال ( ومنه )  
أى من المرسل ( تسمية  
الشيء باسم جزئه ) في هذه  
العبارات نوع من التسامح  
والمعنى أن في هذه التسمية  
مجازا مرسلا وهو اللفظ  
الموضوع لجزء الشيء  
عند اطلاقه على نفس  
ذلك الشيء ( كالعين )  
وهي الجارحة المخصوصة  
( في البيئة ) وهي الشخص  
الرقيب والعين جزء منه  
ويجب أن يكون الجزء  
الذي يطلق على الكل

الماء من شأنها أن تجاور الراوية من حيث انها يستقى عليها أى انها تجاورها لأجل الاستقاء وذلك  
قريب من قولهم في علاقة الجزئية لا بد من استنزام الجزء للكل ثم قالوا وأما اطلاق العين على البيئة  
فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون المعنى اه وحينئذ  
فكون الحيوان معدا لنقل الزاد لا تأثر له في تحقق الشرط فافهم ( قوله لما كان البعير به تحصل  
المزايدة ) أى من حيث إيصالها الى المستقى وكذا قوله فكانت معهم بالقوة ( قوله وأيده بقول  
البيضاوي ) لعل وجه التأييد أن قوله لانه من قبل فرط سماعه صار جلته آلة السماع الخ يفيد أن  
الاذن باقية على حقيقتها وأخبر بها عن الضمير اخبارا يفيد العينية فجيء بالمبالغة بخلاف ما أورده  
بالاذن الذات مجازا مرسلا فانه لا مبالغة الا بحسب الظاهر وليس المجاز المرسل مبنيا على دعوى  
العينية كما هو معلوم ولذا قيل في زيد عدل ان أبق عدل على مصدره كان أبلغ وان أول باسم  
الفاعل كان فيه مبالغة ضعيفة ( قوله سمي ) أى النبي صلى الله عليه وسلم ( قوله بالجارحة )  
أى باسمها وهو لفظ أذن ( قوله لانه ) أى النبي صلى الله عليه وسلم ( قوله من قبل ) أى جهة  
( قوله فرط ) بفتح فسكون اسم مصدر فرط ( قوله سماعه ) أى استماعه ( قوله فاتماهى )

بالاستزام الاستتباع لان عدم وجود الانسان بدونها يدل على أن كلا منهما ملزوم وأصله يفتقر اليه الانسان ويتبعه في وجوده هذا خلاصة ما ذكره السيد وقوله فانها لا يجوز اطلاقها على الانسان أي من حيث انه انسان وأما اطلاقها عليه من حيث صدور معظم الافعال منه في موضع يناسب هذا الاعتبار فهو جائز كاطلاق الريشة على العين ولذا يجوز ان يخشى في قوله تعالى ثبت بدا أبي لهب أن يراد باليد النفس اه فنرى وفي الاطول فان قلت اذا اكتفى بالعلاقة واللزوم في الجملة فما وجه اشتراطهم في الجزء أن يكون ملزوما للكل كالرقبة والرأس حتى لم يجوزوا اطلاق اليد على الانسان قلت العلاقة الجزئية بهذا الوجه لا مطلقا لكون ينبغي أن يعلم أن مرادهم بكون الجزء ملزوما ليس كونه ملزوما بالمعنى المعتبر عند المصنف في المجاز بل كونه متبوعا للكل حتى لا يوجد الكل بدونه فهذا هو معنى اللزوم عند علماء البيان فان قلت ما من جزء الاوشانه أن الكل لا يوجد بدونه قلت هذا مشكل وان أجابوا عنه بان مبنى هذا على العرف فان بعض الاجزاء مما لا يمنع فوته اطلاق اسم الكل عرفا كاليد فانها مع انتفاء اسمي الشخص انسانا بخلاف الرأس لان العرف جعل الكل المسمى بالانسان مالم يمتد فيه اليد مثلا لأنه مع اعتباره جزءا جواز وجود الانسان بدونه واطلاق الانسان اه مع بعض حذف وبحث الفري في كون اللزوم بمعنى المتبوع بانه يستلزم أن يكون الانتقال في جميع أنواع المجاز من المتبوع الى التابع كما ادعاه السكاكي ولا ينبغي أن ادعاه على

أي الناقصة وأسند اليها الاقبال والادبار على وجه العينية اسنادا مجازيا فالجوز في الاستناد في الطرف ثم لا ينبغي أن نحو هذا مما لا يقول المصنف بان فيه مجازا عقليا ( قوله كاطلاق الريشة على العين ) العبارة مقولوبة كما هو ظاهر ( قوله أن يراد باليد النفس ) أي لان كثرة أذيته كانت بيده اه شيخنا ( قوله قلت العلاقة الجزئية بهذا الوجه ) هو كون الجزء ملزوما والكل لازما وفيه أن هذا الجواب عين الاشكال فلم يفتدشياً وقد يقال معناه أن العلاقة المعبرة المسموع نوعها هي الجزئية بهذا الوجه فلم تسمع الا بوجه كون الجزء ملزوما والكل لازما فلو سمعت لا بهذا الوجه لاكتفى باللزوم في الجملة في الجزئية أيضا لكنها لم تسمع فلم يكتف بذلك فحل الاكتفاء باللزوم في الجملة فيما سمع في نوعه ذلك ومحصله أن الاكتفاء باللزوم في الجملة ليس كليا اه شيخنا ولا ينبغي أن هذا كالمبنى على فهم أن المعنى أنه يكفي في كل علاقة للزوم في الجملة وليس ذلك بمتعين اذ يجوز أن المعنى يكفي للزوم في الجملة فلا يضر كون بعض العلاقات فيه لزوم في الجملة على أن المعنى أنه لا يشترط للزوم بين المعنى الاخص وان كان بعض العلاقات لا بد فيه من شرط كذا فافهم ( قوله فان قلت ما من جزء الخ ) أي فلا حاجة لاشتراط أن يكون الجزء ملزوما للكل ( قوله هذا مشكل الخ ) أي ما استشكلته مشكل أي باق على اشكاله وجوابهم عنه غير نافع ( قوله بان مبنى متعلق بأجابوا ) ( قوله لان العرف جعل الخ ) تعليل لقوله مشكل اه شيخنا ( قوله بانه يستلزم أن يكون الانتقال الخ ) وجه الاستزام أنه اذا اشترط في الجزء أن يكون ملزوما بهذا المعنى كان غيره كالخال والمجاور مثله اذا لفرق اه شيخنا وقال بعض المشايخ انظر من أين هذا الاستزام اه وكل هذا ناشئ من فهم أن المعنى في كون اللزوم أي في خصوص هذه العلاقة بمعنى المتبوع وليس كذلك ألا ترى ما تقدم في القولة عن الاطول من قوله لكن ينبغي الخ فانه يفيد أن اللزوم عند علماء البيان لا في خصوص هذا المقام بمعنى المتبوع اذا سم الإشارة في قوله فهذا الخ ليس راجعا



بما يكون له من بين  
الاجزاء مزيد اختصاص  
بالمعنى الذى قصد بالكل  
مثلا لا يجوز اطلاق اليد  
أو الاصبع على الريشة  
(وعكسه) أى ومنه عكس  
المذكور يعنى تسمية  
الشيء باسم كله (كلاصابع)  
المستعملة (فى الانامل)  
التي هى أجزاء من  
الاصابع فى قوله تعالى  
يجعلون أصابعهم فى آذانهم  
(وتسميته) أى ومنه  
تسمية الشيء (باسم سببه  
نحو عينا الغيث) أى  
النبات الذى سببه الغيث  
(أو) تسمية الشيء باسم  
(سببه نحو أمطرت  
السما نباتا) أى غيثا  
لكون النبات مسببا  
عنه وأورد فى الايضاح فى  
أمثلة تسمية السبب باسم  
المسبب قولهم فلان أكل  
الدم أى الدية المسببة عن  
الدم وهو سهو بل هو  
من تسمية المسبب باسم  
السبب (أوما كان عليه)  
أى تسمية الشيء باسم الشيء  
الذى كان هو عليه فى  
الزمان الماضى لئلا  
ليس عليه الآن (نحو  
قوله تعالى وآتوا اليتامى  
أموالهم) أى الذين كانوا  
يتامى قبل ذلك اذ لا يتم  
بعد البلوغ (أو) تسمية  
الشيء باسم (ما يؤول) ذلك  
الشيء (اليه) فى الزمان

تقدر رحمة تعسف محض لا يقول به المحققون (قوله مما يكون له من بين الخ) كالمعين هنا وذلك  
لان العين هى المقصودة فى كون الرجل ريشته لان غيرهما من الاعضاء لا يعنى شيأ بدونها اه سم  
(قوله كلاصابع جمع أصبع) بلغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة فى حركات الباء  
ومن لغاتها أصبوع ووجعها أصابع كذا فى القاموس اه أطول (قوله فى الانامل) جمع أمثلة  
بلغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة فى حركات الميم وهى من الأصابع ما فيه الظفر  
كذا فى القاموس (قوله يجعلون أصابعهم فى آذانهم) اذ ما يجعل فى الاذن أمثلة السبابة هنا  
اذا أريد باصابعهم تقسيم الجمع على الجمع كما هو المشهور أما لو أريد جعل كل منهم أصابعه فى أذنه ففيه  
ذكر الاصابع الخمس واردة أمثلة وفيه مزيد بالغة كما أنه جعل جميع الأصابع فى الاذن لثلاثا  
يسمع من الصواعق شيأ اه أطول وكتب ايضا مانعه قال بعض الافاضل لا يجاز هنا لان نسبة  
بعض الافعال الى ذى أجزاء يتقسم يكفى فيه تعلقه ببعض أجزاءه كما يقال دخلت بلد فلان ودخلت  
ليلة فلان ومسحت بالمدىل وغير ذلك فلا يجوز فى ايقاع الجعل على الاصابع اه بس (قوله  
أو مسبيه) لم يقبل وعكسه تفننا ولذا ذكر الواو فى الاقسام نارة وذكر أو أخرى اه أطول  
(قوله وهو سهو) غاية ما وجهه بأن المقصود بالتمثيل الأكل الذى هو مجاز عن سببه أعنى الاخذ  
ويرد عليه أن الاولى حينئذ التعرض لبيان ذلك لان هذا السبب غير متعين وترك التعرض لقوله  
أى الدية المسببة عن الدم فانه لا فائدة فى ذكره حينئذ كذا فى الحفيد وقال فى الأطول يمكن توجيه  
كلامه بانه جعل الدية داعية الى القتل حتى لو لم يكن رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل على القتل ولا  
تنافى بينه وبين تفسيره لان المعاول من وجه فديكون علة من وجه الأثرى أن الغاية مسببة عن ذى  
الغاية فإشار الى بيان مسبية الدية عن الدم يعنى أنها مسببة عنه لانه سببها فى الخارج (قوله ما كان  
عليه) أى عند الجمهور بخلافه جعل وجود المعنى فيما مضى كافى فى كون الاطلاق حقيقيا اه  
عق (قوله الذى كان هو عليه) أى على صفته أو على بمعنى من (قوله وآتوا اليتامى) اليتيم  
فى الانسان من لا أب له ما لم يبلغ الحلم وفى البهائم ما فقد الام قبل استغنائه عنها اه أطول وفى الفرى  
يقال يتم الصبي بالكسر يتم بناو يتما بالفتح والضم مع التسكين فيهما (قوله أى الذين كانوا يتامى  
قبل ذلك) اذ لا يؤتون أموالهم الا بعد البلوغ (قوله أو تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه)  
أى يقينا أو ظنا لا احتمالا وكتب ايضا مانعه زاد بعضهم فى أنواع العلاقات اطلاق ما بالالفعل على  
لكون الجزء متبوعا للكل بل للتبوع كما هو قضية مقابله للمعنى المعبر عند المصنف فى المجاز وقضية  
قوله هو معنى المزوم والالقال هو معنى كونه ملزوما له لكن ينبغى لك الوقوف فى هذا المحل على  
عبارة المطول التى ذكرها بعد قول المصنف أو آله نحو واجعل لى لسان صدق فى الآخرين أى  
ذكر احسنوا على عبارة الفرى وعبد الحكيم لتعبط بأطراف الكلام ان كنت لا ترضى بالتقليد  
فانهم بينوا اللزوم فى جميع العلاقات (قوله وهى من الاصابع ما فيه الظفر) يقتضى أن ما ليس  
فيه الظفر لا يسمى أمثلة مع أن فى كلام الفقهاء خلافه حيث يقولون لو قطع أعتلتاهاهم كان كذا الا  
أن يكون مجازا فليرر (قوله لأن هذا السبب غير متعين) أى لان لئلا كل أسبابا كثيرة فسببته  
خفية (قوله وقال فى الأطول يمكن توجيه الخ) يرد عليه أيضا أن الاولى حينئذ التمرض لبيان  
ذلك وترك قوله أى الدية الخ قاله بعض مشايخنا (قوله أى يقينا) كما فى قوله تعالى انك ميت  
وانهم ميتون (قوله أو ظنا) كقوله تعالى حكاية انى أرانى أعصر خرما (قوله لا احتمالا)

مابالقوة وربما عبر عنه بمجاز الاستعداد كاطلاق الخمر على العصير في الدن قبل أن يتخمر واطلاق

مساويا أو بمرجوحية كما في اطلاق الخمر على عبد المتوسط في الكرم أو على عبد البغيل (قوله  
 كاطلاق الخمر على العصير في الدن) هذا من أمثلة مجاز الأول فقد جعل هذا البعض علاقة  
 الاستعداد أعم من علاقة الأول فيكون هذا المثال من أمثلتهما واطلاق الكاتب على العارف  
 بالكتابة من مجاز الاستعداد فقط لكن قوله لأن المستعد للشيء قد لا يؤول إليه الخ فيفسد أن مجاز  
 الأول عنده خاص بما يؤول قطعا ويدل على ذلك أن القصد بتفريع قوله فالعصير الخ بيان صورة  
 لا تجرى فيها علاقة الأول وتجرى فيها علاقة الاستعداد والعصير مما يؤول ظنا فانهم مثلوا به لذلك  
 وعلى كل حال فالظاهر أنه يقول ان علاقة الاستعداد أعم فتكون فيما يؤول قطعا وكان عليه أن يبين  
 صورة يوافقها الخصم على أنه لا تجرى فيها علاقة الأول كأن يقول فالعارف بالكتابة قد لا يؤول الى  
 الكتابة لكن ربما يدعى أن هذا مما يؤول ظنا فلو قال فعبد المتوسط في الكرم أو البغيل قد  
 لا يؤول الى الحرية وفي الرسالة الفارسية ان علاقة الاستعداد هي كون الشيء بحيث يمكن أن يتصف  
 بوصف ولم يتصف به بعد فيطلق عليه باعتبار هذا الاستعداد والامكان اسم المتصف به بالفعل اه  
 قال منجم باشا في حاشيتها وأوردوا لذلك مثال المسكر اذا أطلق على الخمر التي أريقت اذ لا شئك أن  
 اطلاق المسكر عليها مجاز باعتبار علاقة القوة حينئذ لا يكون ذلك عين علاقة الأول اذ لا يتصور  
 للخمر المراقبة التي هي المسمى المجازي أن يتصف بالاسكار في الزمان اللاحق ويدل على ذلك ما  
 ذكره القوم في وجه الضبط من أن المعنى المجازي الذي استعمل فيه اللفظ يجب أن لا يكون متصفا  
 بالمعنى الحقيقي في حال اعتبار الحكم والالكان حقيقة وهذا خلاف المفروض ثم انه اما أن يتصف  
 به أي بالمعنى الحقيقي بالفعل في زمان سابق على زمان اعتبار الحكم فيكون مجازا باعتبار ما كان  
 عليه أو في زمان لاحق به فيكون مجازا باعتبار ما يؤول اليه أو يتصف به بالقوة لا بالفعل فيكون  
 مجازا باعتبار علاقة القوة والاستعداد كما في اطلاق المسكر على الخمر المراقبة فظهر أن بين العلاقين  
 أعنى علاقة الأول وعلاقة القوة تغاير أو فرقا واضح لأن في الأول قد اعتبر الانصاف بالفعل في زمان  
 لاحق وفي الثاني قد اعتبر الانصاف بالقوة دون الفعل ولم يعتبر الزمان أصلا اه وفي المطول وعبد  
 الحكيم نقلنا عن بعض المتأخرين أن اللفظ اذا أطلق على غير ما وضع له فاما أن يكون ذلك التعبير  
 مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق أو لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان أو باعتبار  
 ما يؤول والمراد بكونه يتصف بذلك أنه يعتبر ويلاحظ فيه الانصاف سواء حصل في الواقع أولا فان  
 المتكلم يعتبر الانصاف في الزمان الماضي والمستقبل سواء حصل في الواقع أولا فاندفع مافي التلويح  
 من أن مجاز الأول لا يلزم فيه الانصاف في الزمان المستقبل كما في عصر خرا فأريقت في الحال  
 وخرج بقولنا في زمان سابق أو لاحق ما لو انصف في زمان الحكم فانه لا يكون مجازا بحسب  
 الكون أو الأول بل حقيقة أو مجازا باعتبار آخر فانه اذا استعمل اللغوي لفظ الدابة في الفرس  
 لكونه فردا لما يدب كان حقيقة واذا استعمل فيه بخصوصه كان مجازا باستعمال المطلق في المقيد  
 فاندفع مافي التلويح من أنه لا يلزم من حصول المعنى الحقيقي للمجازي في زمان الحكم أن يكون  
 حقيقة كما في لفظ الدابة اذا استعملها اللغوي في الفرس فانه مجاز باستعمال المطلق في المقيد مع  
 حصول المعنى الحقيقي في زمان الحكم أو بالقوة في الاستعداد فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي

كاتب على العارف بالكتابة حال تركها وهي غير علاقة ما يؤول على التحقيق لان المستعد للشيء قد لا يؤول اليه بان يكون مستعدا له ولغيره فالعصير قد لا يؤول الى الخمر به وان كان مستعدا لها لکن هذا يعكس على من شرط في مجاز الايولة القطع أو الغلبة لا مطلق الاحتمال غاية أنه عند مطلق الاحتمال لا يسمى مجاز الايولة ويسمى مجاز القابلية فان أريد ذلك فالترسمية اصطلاح ولا أثر له مع وجود أصل التجوز قاله البرماوى كذا في بس (قوله نحو انى أراى أعصر خرا) وقيل لا مجاز في الآية لان

أريقت اه فأفاد كلام الجميع فرقا بين علاقة الأول وعلاقة الاستعداد هو أنه في الأولى يلاحظ فيها الاتصاف بالفعل في المستقبل وان لم يحصل وفي الثانية لا يلاحظ فيها ذلك بل يلاحظ فيها الاستعداد أى ان هذا الشيء فيه المعنى الذى تهيأ به هو ونحوه لکن ما فى الرسالة الفارسية أفاد أنه لا بد في الاستعداد من القطع بعدم الاتصاف في المستقبل كما فى المثال المذكور وكلام المطول وعبد الحكيم محفل ولا وجه لهذا الشرط فتنبه (قوله لأن المستعد للشيء قد لا يؤول اليه) لولا قوله بعد بان يكون الخ لعل على أن المعنى قد يقطع بأنه لا يؤول اليه فيعكس على كل حال على أن العكس حاصل مطلقا كما ستعرفه فتنبه (قوله لکن هذا يعكس الخ) أى لأن من شرط ذلك في الايولة مع عدم ذكره علاقة الاستعداد برده عليه اطلاق الكاتب على العارف بالكتابة والحرر على العبد مع أن ذلك مجاز لعلاقة الاستعداد وكلام هذا الشرط يفيد أنه ليس بمجاز لا لشرطه ذلك وعدم ذكره علاقة الاستعداد مع عدم دخوله فى شيء من بقية العلاقات (قوله لا مطلق الاحتمال غاية الخ) أى أنه لو لم بشرط ذلك واكتفى بمطلق الاحتمال لم يعكس عليه ما ذكر لشمول علاقة الأولى له غاية الأمر أنه يكون الخلاف بينه وبين من ذكر علاقة الاستعداد لفظيا بان يسميه أحدهما مجاز الأولى والآخر مجاز الاستعداد مع اتفاق الفريقين على المجازية بخلافه على الاشتراط فان الشرط يلزمه أن ما هو مجاز عند من ذكر الاستعداد غير مجاز عنده هذا وفى رسالة المحشى البيانية بعد أن ذكر علاقة اعتبار ما شأنه أن يؤول اليه الشيء ظنا كقوله انى أراى أعصر خرا أو يقينا كقوله انك ميت وانهم ميتون مانصه وتسمى هذه العلاقة بالأول والاستعداد واطلاق ما بالفعل أى لفظ ما بالفعل على ما بالقوة ومنهم من جعل علاقة الاستعداد واطلاق ما بالفعل على ما بالقوة غير علاقة الأول لأن المستعد للشيء قد لا يؤول اليه بان يكون مستعدا له ولغيره أقول أى على السوية والالم ينهض التعليل لجريانه فى اعتبار المآل الظنى فلا يخرج عن علاقة الأول حينئذ وعلى هذا يجوز التجوز عند عدم القطع والظن لأن علاقة الأول وان لم تتحقق حينئذ خلقها علاقة الاستعداد فالنظر فى علاقة الأول الى الايولة قطعاً وظناً وفى هذه الى الاستعداد اه وقوله لأن المستعد الخ مقصود بالتعليل المذكور افادة صورة لا يجرى فيها علاقة الأول ويجرى فيها علاقة الاستعداد وهى صورة الاستواء وقوله قد لا يؤول مقابل هذه الصورة التى بينها بعد بانها ما كان الاحتمال فيها على السواء ما يؤول قطعاً أو راجحاً وقوله أى على السوية أى بخلاف الأول الظنى فانه وان كان قد لا يؤول الآن الارجح الأول وظاهر كلامه أنه لا يكفي الاحتمال المرجوح فى الاستعداد بل لا بد من استواء الحصول وعدمه أو القطع أو الظن وعلم منه أن علاقة الاستعداد أعم وقوله فلا يخرج أى الاستعداد وقوله حينئذ أى حين اذ لم نقيس بقولنا على السوية واذا لم يخرج لم تثبت المغايرة هذا وجميع ما تقدم لبيان ما فهمه المحشى من كلام البعض مسابرة له والافالصواب أن يقال قوله

المستقبل (نحو انى أراى  
أعصر خرا)

أهل اللغة قالوا الخمر بلغة أهل عمان اسم للعنب اه يس ( قوله أى عصيرا يؤل الى الخمر ) كان عليه أن يقول أى عنبا يؤل الى الخمر لاجتماع ما ذكره الى تكلف في نسبة العصر الى العصور كنسبة القتل الى القتل فانه لا يصح الابتكاف التزام أن الفعل يقارن بعلفه وصف المفعول بما يشتق منه كالمفعول المطلق والحق أن المفعول يتعلق به الفعل قبل وصفه المشتق ويترتب عليه صحة الاشتقاق وكتب أيضا ما نصه وقال في الأطول أى عنبا يؤل الى الخمر اذا المعصور ليس خرا هذا هو التفسير الظاهر الموافق لما ذكره جار الله والبيضاوي وقال الشارح أى عصيرا يؤل الى الخمر وفيه خفاء اد العصر لا يتعلق بالعصير كما لا يتعلق بالخمر الا أن يؤل العصور بالاستخراج بالعصر ولا داعي اليه اه فالمعنى على هذا التأويل أستخرج بالعصر خرا أى عصيرا يؤل خرا كذا في السيد ( قوله أو محله نحو فليدع ناديه ) ويحتمل أن تكون الآية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل في قوله تعالى وأسأل القرية لانه لا يضر بالتمثيل اه فترى ( قوله أى أهل ناديه ) أى لينصر وهم مع انهم لا ينصر ونه في ذلك اليوم ( قوله والنادى المجلس ) قال في الاطول النادى مجلس القوم نهارا أو المجلس ماداموا فيه وفي التعبير عن أهل النادى بالمبالغة في مجزهم عن الجواب كالنادى ( قوله أى فى الجنة ) وفي التعبير عن الجنة بالرحمة دلالة على كثرة الرحمة فيها حتى كأنها الرحمة نفسها اه أطول ( قوله التى تجعل فيها الرحمة ) المراد بها الاحسان والانعام وهو أمر اعتبارى اذ هو يتعلق القدرة بامجاد النعم وليس حالاً فى الجنة وإنما الحال فيها أثره فى الرحمة تجوز على تجوز ( قوله أو آله ) فرق بين الآلة والسبب بان الآلة هى الواسطة بين

أى عصيرا يؤل الى الخمر  
( أو ) تسمية الشئ باسم  
( محله نحو فليدع ناديه )  
أى أهل ناديه الحال فيه  
والنادى المجلس ( أو )  
تسمية الشئ باسم ( حاله )  
أى باسم ما يجعل فيه ذلك  
الشئ ( نحو وأما الذين  
ابيضت وجوههم فى  
رحمة الله أى فى الجنة )  
التي تجعل فيها الرحمة  
( أو ) تسمية الشئ باسم  
( آله نحو واجعل لى  
لسان صدق فى الآخرين

اطلاق ما بالفعل على ما بالقوة أى سواء كان مما يؤل يقينا أو ظنا أو احتمالا وقوله كاطلاق الخ أى وكاطلاق الميت على حى واطلاق الخمر على عبد الخيل وقوله وهى غير علاقة ما يؤل الخ أى انهما مفهومان متغايران للدليل المذكور وحينئذ فقد يكون التجوز بملاحظة علاقة الاستعداد دون ملاحظة علاقة الاول وان كانت موجودة فلا يفتى عدها عن علاقة الاستعداد بل تركها يفيد أن نوع هذه العلاقة غير مسموع وأن التجوز باعتبارها لا يصح مع أن ما جعل دليلا على سماع علاقة الاول يصلح دليلا على سماع علاقة الاستعداد فالذهاب الى احدها دون الاخرى لا وجه له وقوله فالعصير الخ أى فالاستعداد فيه مقطوع به والاول مشكوك فدل ذلك على انهما مفهومان متغايران فكلام هذا البعض وجيه إلا أن العصور مما يؤل ظنا فليس الاول فيه مشكوكا وبيانه على ما سمعت تعلم ما فى قول المحشى لكن هذا يعكس الخ وما فى انقلناه عنه من الرسالة فتفطن ( قوله كان عليه الخ ) أى وان كان المراد بالعصير العنب لا ما تحلب منه والافلايتا أى تصحج نسبة العصر اليه بالتكلف المذكور فى القاموس عصر العنب بعصره فهو معصور وعصير وعصره استخراج ما فيه وقال بعد ذلك وعصارته وعصاره وعصيره ما تحلب منه ( قوله كالمفعول المطلق ) فان تعلق الفعل به يقارن وجوده ( قوله والحق أن المفعول الخ ) اذا عرفت أن العلة تقارن المفعول عرفت أن الحق خلاف ما ذكره ويخلق ما لا تعلمون ( قوله أستخرج بالعصر خرا ) أى عصيرا الخ أى اطلب الآن خروج العصور بسبب العصر ولا شك أن الخارج هو العصور لا العنب ( قوله لانه لا يضر بالتمثيل ) مر تبط بقوله ويحتمل الخ وإنما اتى الضرر لأن المثال يكفيه الاحتمال بخلاف الشاهد ( قوله فى الرحمة تجوز على تجوز ) لابد من تجوز آخر قبل ذلك اد الرحمة رقة القلب لا الاحسان والانعام ( قوله فرق بين الآلة والسبب بان الخ ) اعترض هذا

الفاعل وفعله والسبب ما به وجود الشيء فاللسان آلة الذكر لاسببه وكتب أيضا ما نصه قال في  
الاطول ولا يذهب عليك ان العلاقة بتفصيلها معتبرة في الكناية أيضا ذل لا فرق بين الكناية والمجاز  
عند المصنف الا بامتناع المعنى الحقيقي في المجاز دون الكناية ( قوله أي ذكر احسنا ) والتعبير  
عنه باللسان للدلالة على طلب ذكره لا تنقطع دلالة على خبره كما لا تنقطع كلمات اللسان فان قلت لم  
لا تجعل اللسان على حقيقتها فيكون المعنى واجعل لسان صدق في الآخرين نافع على ونفع  
اللسان بعده له انما هو بان تذكر محاسنه قلت لان نسبة اللسان الى الآخرين تكون باللام لا بفي  
بخلاف الذكر فان نسبه شاعت بفي ويجعل أن يكون المراد واجعل لي كلاما صادقا باقيا في  
الآخرين أي اجعل لسانى متسكلا بكلمات صادقة باقية في الآخرين بان لا تنسى ولا تنقطع ولا تعرف  
اه أطول ( قوله في الاخيرين ) أي في مجازية المثاليين الاخيرين ( قوله صرح به ) أي  
بمزيله ( قوله فان قيل الخ ) لاجابة للسؤال والجواب مع قوله في المقدمة ولو لا اعتقاد المخاطب  
بعرف أو غيره اه حفيد وكانه نذ كبر لما سبق ( قوله بل أكثرها لا يفيد اللزوم ) أي فهم لانها  
لا يتحقق الا في نحو الكل مع جزئه والمزوم مع لازمه الدهنى ( قوله بل تلاصق ) أي تعاقب وقوله  
واتصال أي ارتباط ( قوله وفي بعض الاحيان ) تفسير ( قوله أي قصد ان الاطلاق الخ ) اشارة  
الى أنه لا يكتفى بوجود المشابهة في الواقع بدون أن يقصد أن الاطلاق بسببها بان يكون بسبب علاقة  
أخرى غيرهما مع تحققها أيضا اه سم ( قوله وان أريد أنه الخ ) وينبئ على ذلك ما ذكره  
في الاطول حيث قال ولا يخفى أنك اذا قلت رأيت مشفرا زيد وقصدت الاستعارة وليس مشفره  
غليظا فم وحكم كاذب بخلاف ما اذا كان مجازا مرسلا ( قوله من اطلاق المقيد ) وهو المشفر  
الذى هو في الاصل اسم لسفة البعير ( قوله على المطلق ) أي شفة الانسان لا بقيد كونها شفة  
الانسان بل من حيث كونها مطلق شفة وأما لو قصد التقييد بشفة الانسان كان المنقول اليه مقيدا

الفرق بانه لا يظهر اذ يصدق على الآلة أن بها وجود الشيء كما يصدق على السبب أنه واسطة بين الفاعل  
وفعله وقال شيخنا ان السبب معتبر فيه أن لا يكون واسطة كالغيب الذي هو سبب في النيات فلا  
يقال له واسطة أي عرفا والآلة معتبر فيها أن تكون واسطة فلا يصدق أحدهما على الآخر أو يقال  
السبب معتبر فيه أنه يلزم من وجوده الوجود والآلة هي الواسطة التي لا يلزم من وجودها الوجود  
فلا يصدق أحدهما على الآخر اه وقد ينظر فيه ( قوله ولا يذهب عليك الخ ) هذا خلاف ما  
يتبادر من كلامهم ( قوله لاجابة الى السؤال والجواب الخ ) في عبد الحكيم قوله فان قلت  
الخ يعني أن اعتبار العلاقة انما هو لينتقل الذهن من المعنى الحقيقي الى المعنى المجازي والانتقال  
فرع اللزوم وأكثر هذه العلاقة لا تفيد اللزوم بالمعنى الذي مر في المقدمة وهو أن يكون المعنى  
الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله في الذهن اما على الفور أو بعد  
التأمل في القران فما قيل انه لاجابة الى السؤال والجواب بعدم امر في المقدمة من أن المعتبر اللزوم  
الذهني ولو لا اعتقاد المخاطب بعرف أو غيره على الفور أو بعد التأمل في القران ليس بشئ اه  
وحينئذ فعاصل جواب الشارح انما يقوله هذا السائل صحيح لو كان اللزوم هنا أي في هذا الفن  
بمعنى امتناع الانفكاك في الذهن أو الخارج وليس كذلك بل هو بمعنى التلاصق والاتصال  
الذي ينتقل بسببه من أحدهما الى الآخر في الجملة وفي بعض الاحيان وهو متحقق في كل الخ

أي ذكر احسنا) واللسان  
اسم لآلة الذكر ولما كان  
في الاخيرين نوع خفاء  
صرح به في الكتاب  
فان قيل قد ذكر في  
مقدمة هذا الفن أن مبنى  
المجاز على الانتقال من  
المزوم الى اللزوم وبعض  
أنواع العلاقة بل أكثرها  
لا يفيد اللزوم فلنا ليس  
معنى اللزوم هنا امتناع  
الانفكاك في الذهن أو  
الخارج بل تلاصق  
واتصال ينتقل بسببه من  
أحدهما الى الآخر في الجملة  
وفي بعض الاحيان وهذا  
متحقق في كل أمرين  
بينهما علاقة وارتباط  
(والاستعارة) وهي مجاز  
تكون علاقته المشابهة  
أي قصد أن الاطلاق  
بسبب المشابهة فاذا أطلق  
المشفر على شفة الانسان  
فان قصد تشبيهها بمشفر  
الابل في الغلط فهو  
استعارة وان أريد أنه  
من اطلاق المقيد على  
المطلق

فيعتبر ابتناء مجاز على مجاز ( قوله كاطلاق المرسن ) بفتح الميم مع كسر السين وفصحها وروما بهم  
 كلامه أن اطلاق المرسن على الانف يتعين أن يكون من المجاز المرسل وليس كذلك بل يجوز أن  
 يكون استعارة فالمرسن والمشفر يجوز فيهما الأمران باعتبارين اه يس ( قوله على الانف )  
 أي أنف الانسان مثلا لا بقيد كونه أنف الانسان بل من حيث كونه من مطلق أنف وكتب أيضا  
 مانصه سواء كان موضع رسن أو لا ( قوله فاللفظ الواحد الخ ) يعني أن اللفظ الواحد اذا أطلق  
 على شئ واحد يجوز أن يكون ذلك الاطلاق بطريق الاستعارة وأن يكون بطريق المجاز المرسل  
 فلا يرد أن يقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق مفهوم الشفة واستعارة بالنسبة الى خصوصية  
 شفة الانسان ولا شك في تغاير المعنيين وتعدددهما اه فترى ( قوله الى المعنى الواحد ) هو هنا  
 شفة الانسان وله اعتباران أحدهما خصوص كونه شفة الانسان والآخر عموم كونه شفة فالاستعارة  
 بالاعتبار الاول والمجاز المرسل بالاعتبار الثاني اه يس ( قوله لتفريز عن التخيلية والممكنة  
 عنها ) لان معنى التحقيقية محققة المعنى فتخرج التخيلية لانها عند المصنف ليست لفظا فلا تكون  
 محققة المعنى وكذا الاستعارة بالكناية عنده نفس التشبيه المضمرة في النفس فلا تكون محققة  
 المعنى اه أطول وقوله لانها عند المصنف أي كالسلف وأما السكاكي فانها عنده وان كانت  
 لفظا الا أنها غير محققة المعنى لان معناها عنده أمر وهمي ثم قال في الأطول والاستعارة بالكتابة  
 داخله في الاستعارة التحقيقية عند السلف لانها اللفظ المستعار المضمرة في النفس وهو محقق المعنى  
 ( قوله حسا ) بأن يكون مدركا باحدى الحواس أو عقلا بأن لا يكون مدركا بها بل بالعقل بحيث  
 لا يصح للعقل نفيه في نفس الامر والحكم بطلانه فخرجت الامور الوهمية فان العقل ينفيها ( قوله  
 ويشار اليه الخ ) تفسيرى ( قوله كقوله ) أي قول زهير بن أبي سلمى بضم السين وليس في  
 العرب غيره أي بضم السين اه فترى وكتب أيضا قوله كقوله لدى أسد الخ تمامه  
 \* له لبد أنطفاره لم تعلم \* قال في الأطول اللبد كعنب جمع لبدة وهى الشعر المتراكب بين كنى  
 الاسد ويقال للأسد دولدبة وفي المثل هو أمتع من لبدة الاسد والتقليم مبالغة القلم بمعنى القطع

كاطلاق المرسن على  
 الانف من غير قصد الى  
 التشبيه فجاز مرسل  
 فاللفظ الواحد بالنسبة  
 الى المعنى الواحد قد يكون  
 استعارة وقد يكون مرسلا  
 والاستعارة ( قد تقيد  
 بالتحقيقية ) لتفريز عن  
 التخيلية والممكنة عنها  
 ( لتحقق معناها ) أي ما عني  
 بها واستعملت هي فيه  
 ( حسا أو عقلا ) بأن يكون  
 اللفظ قد نقل الى أمر  
 معلوم يمكن أن ينص عليه  
 ويشار اليه اشارة حسية  
 أو عقلية فالحمى ( كقوله

( قوله فيعتبر ابتناء مجاز على مجاز ) تقدم لك الكلام على ما يتعلق بذلك أول الكتاب فتفتن  
 ( قوله على شئ واحد ) هذا هو محط الجواب أي خراد السارح بالمعنى الواحد الشئ الواحد ( قوله ولا  
 شك الخ ) أي فلا يصح قول السارح بالنسبة الى المعنى الواحد ( قوله لانها عند المصنف ليست لفظا  
 الخ ) أي والاستعارة التحقيقية لا تكون اللفظا له معنى محقق فقوله فلا تكون محققة المعنى أي  
 لعدم المعنى اذا المعنى انما يكون للفظ وكذا يقال فيما بعد وحينئذ فليس التقيد بالتحقيقية للاحتراز  
 عن الاستعارة المستعملة في أمر وهمي لأن هذا لا يقول به المصنف هذا وفي عبد الحكيم قوله ليتميز  
 عن التخيلية لعدم تحقق معناها حسا وعقلا في المشبه سواء قلنا انها لفظ استعير لامر وهمي كما  
 ذهب اليه السكاكي أو قلنا ائبان لازم المشبه به للتشبيه ويتميز عن الممكنة عنها ابتناء على أنهم لا  
 يطلقون التحقيقية الا على المصرح بها باعتبار أنها لا تكون الا صورة وهمية حتى توهم منع  
 الاشتراط على ما وهم اه ( قوله والاستعارة بالكتابة داخله في الاستعارة التحقيقية ) هذا يحتاج  
 الى أن القوم لا يجيزون الاستعارة لامر وهمي ثم ان كلامه يخالف ما مر عن عبد الحكيم ( قوله  
 جمع لبدة ) أي بكسر اللام وسكون الباء خلافا لما يتوهم من قوله أولا كعنب فانه بهم أن المفرد

والمناسب أن تجعل المبالغة راجعة إلى النفي ولا يجعل النفي داخل على المبالغة ونظيره قوله تعالى وما  
 أنابظلام للعبيد وتقليم الظفر كتابة عن الضعف في حواشي الكشاف فلان معلوم الاظفار أي  
 ضعيف وفي المصراع مبالغت جعله ذا لبد فكأنه أسد اذ لا تكون للأسد الابددة وحصر اللبد  
 فيه كما يفيد تقديم الظرف والمبالغة في نفي الضعف اه ( قوله شاكي ) مقلوب شائك وقد تحذف  
 الهمزة بالكسبية فيقال شاك السلاح بضم الكاف ( قوله أي نام السلاح ) في القاموس شاك  
 السلاح بتشديد الكاف وشائك وشوكه وشا كيه حديده وفي الصحاح شاك السلاح اللابس  
 السلاح التام وشائك السلاح وشا كيه حديده فقول الشارح شاكي السلاح أي نام السلاح  
 لا يوافق شيأ منهما اه أطول ( قوله قذف باللحم ) المناسب للتفريع بعده أن تكون الباء  
 للتعبية أي ألقى اللحم فيه أي زيد في لحمه أي زاد الله أجزاء لحمه فكثرت لذا في حواشي سم على  
 الحفيد اعتراضا على استظهار الحفيد أن الباء سببية أي رمى إلى الوقائع بسبب كثرة لحمه ( قوله على  
 جسامته ) أي سمن ( قوله ونبالة ) أي عظم وضامنة وغلظ ( قوله وهو ملة الاسلام ) من  
 إضافة الاسم إلى الأخص ( قوله قال المصنف ) أي في الأيضاح ( قوله فالاستعارة ) أي مطلقا  
 لا التعقيبية فقط ( قوله مانضمن الخ ) أي ما أفاد ذلك بواسطة القرينة وكتب أيضا قوله مانضمن  
 الخ أخذ منه أنه لا يصبح تشبيه معناها بمعنى مجازي لأنه ليس ما وضع له وهو ظاهر ان لم يصر حقيقة  
 عرفية بالشهرة اه عرق وهذا أولى من قول الأطول وقد أفاد هذا التعريف أن اللفظ لا يستعار  
 من المعنى المجازي وان كان مشهورا فيه اه ( قوله فعلى هذا الخ ) هذا تفريع على التعريف  
 وإشارة إلى إبطال قول من قال الاستعارة اجراء المشبه به على المشبه اطلاقا أو حلا بحد في الاداة

لدى أسد شاكي السلاح  
 أي نام السلاح ( مقذف )  
 أي قذف به كثيرا إلى  
 الوقائع وقيل قذف باللحم  
 رمى به فصار له جسامته  
 ونبالة فالأسد هنام استعار  
 للرجل الشجاع وهو أمر  
 متعقق حسا ( وقوله ) أي  
 والعقل كقوله ( تعالى  
 اهدنا الصراط المستقيم  
 أي الدين الحق ) وهو ملة  
 الاسلام وهذا أمر متعقق  
 عقلا قال المصنف فالاستعارة  
 مانضمن تشبيه معناه بما  
 وضع له والمراد به معناه ما  
 عني باللفظ واستعمل  
 اللفظ فيه فعلى هذا

على وزن عنبة ولو قال كسدر جمع لبد كسدره لسم ( قوله وقد تحذف الهمزة بالكسبية ) أي  
 تحذف هي وبدلها التي هي الباء فان أصل شايبك بالياء شائك بالهمزة ( قوله لا يوافق شيأ منهما )  
 أي لا يتوافق معا على أنه بمعنى حاد لانام الآن يكون المراد تمام باعتبار الكيف والصفة المخصوصة  
 فيرجع لحاد ( قوله أي مطلقا لا التعقيبية فقط ) فيه أنه تقدم له أن التعقيبية في مقابلة تخيلية القوم  
 وبكسبية المصنف وقول المصنف فالاستعارة مانضمن الخ لا يشملهما فعلة أراد بقوله أي مطلقا الخ  
 شمول التعريف لتخيلية السكاكي فتدبر ( قوله أخذ منه أنه لا يصبح الخ ) أي فلا يصبح بناء المجاز  
 بالاستعارة على المجاز وهذا لا ينافي صحة بناء المجاز المرسل على المجاز المرسل أو المجاز المرسل على  
 الاستعارة واستظهر الأمير في رسالة البسملة أن المجاز المرسل كالاستعارة منعا وجواز الحق  
 جوازه مطلقا ( قوله وهذا أولى الخ ) وجه الأولوية أن قول الأطول وان كان مشهورا فيه  
 بوجه أن ذلك وان كان حقيقة عرفية ( قوله اطلاقا ) أي استعمال الاسم المشبه به في المشبه وقوله  
 أو حلا أي من غير استعمال اسم المشبه به في المشبه نحو زيد أسد ذكر في المطول في آخر خانمة التشبيه  
 مانصه بقي ههنا بحث وهو الفرق بين قولنا قيني أسد برمي ولقيت في الحمام أسدا وبين نحو قولنا  
 زيد أسدا وأسدي الاخبار عن زيد حيث بعد الأول استعارة والثاني تشبيها وتحقق ذلك أنه اذا  
 أجرى في الكلام لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناها فهو على وجهين أحدهما أن لا يكون  
 المشبه من كورا ولا مقدر كقولك لقيت في الحمام أسدا أي رجلا شجاعا ولا خلاف أن هذا استعارة  
 لا تشبيه والثاني أن يكون المشبه من كورا أو مقدر كقولنا فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه

أو في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني لباب علمت والحال والمصفة فالأصح أنه يسمى  
 تشبيها لاستعارة لأن اسم المشبه به إذا وقع هذه المواقع كان الكلام مصوغا لاثبات معناه لما أجرى  
 معناه أو نفيه عنه فإذا قلت زيد أسد فصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الأسد لذيد وهو ممنوع  
 على الحقيقة فيصعب على أنه لا يثبت شبه من الأسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون  
 خليقا بان يسمى تشبيها لأن المشبه به انما جرى به لفائدة التشبيه بخلاف نحو لقيت أسدا فان الاتيان  
 بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الأسد فلا يكون لاثبات  
 التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتأمل وإذا افرقت الصورتان  
 هذا الافتراق ناسب أن يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها والآخرى  
 استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في أسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى  
 أن الثاني أيضا عنى نحو زيد أسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي  
 راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا إذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه أو  
 في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رأيت زيدا أسدا ولقيني منه أسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق  
 لأنه لم يجز اسم المشبه به على ما بدعي استعارته له باستعماله فيه كما في لقيت أسدا ولا يثبت معناه كما  
 في زيد أسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها أيضا لأن الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات  
 التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تأمل خلافا  
 للسكاكي فإنه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف أيضا لفظي اه وقوله بحث أي مسألة  
 عويصة تستحق أن يبحث عنها وقوله بين قولنا لقيني أسد برمي ولقيت في الحمام أسدا لم يظهر وجه  
 إيراد المثالين من الاستعارة وقوله حيث بعد الاول الخ مع أنه لا تقدير لأداة التشبيه فهما والتشبيه  
 مراد فهما وقوله ذات قرينة دالة الخ احتراز عن نحو زيد أسدا إذا أر يد من أسد شعاع بطريق  
 ذكر المزموم واردة اللزوم فإنه حينئذ مجاز مرسل لا تشبيه ولا استعارة وقوله أن لا يكون المشبه  
 مذكورا أي على وجه يبنى عن التشبيه فان قوله قد زر زراره على القمر استعارة كما سيجي مع  
 أن المشبه مذكور وقوله ولا مقدر ليس المراد بالمقدر خلاف المذكور أي المحذوف فان المحذوف  
 عندهم كالمذكور فهو داخل في قوله مذكور ابل المراد به أن لا يكون مراداً منوياً أيضا فان  
 الاستعارة المتفق عليهما يكون المشبه فيها معرضا عنه بالكيفية بان لا يكون مذكوراً ولا محذوفاً  
 لانتمام الكلام ولا منوياً مراداً بان يكون اسم المشبه به مستعملاً في معنى المشبه بحيث لو أقيم لفظ  
 المشبه مقامه لاستقام الكلام إلا أنه تفوت المبالغة المستفادة من الاستعارة وفي التشبيه يكون  
 مستعملاً في معناه الحقيقي فلا يستقيم اقامة اسم المشبه مقامه وبذلك يعرف كون اسم المشبه مراداً  
 في التشبيه دون الاستعارة وقوله على أنه لا يثبت شبه الخ لأن الكلام في لفظة ذات قرينة دالة على  
 تشبيه شيء بمعناه وقوله فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير أي مستترا فيه مفروغ عنه ولا  
 اشعار في اللفظ به وانما يعرف ذلك بعد التأمل بان اجراء حكمه على الاسد ليس الا باعتبار جعله  
 أسدا وتشبيهه وادعاء دخوله فيه وقوله وإذا افرقت الصورتان الخ حاصل الفرق بين قولنا  
 زيد أسد ولقيت أسدا ان معنى الاول ادعاء أن المشبه من جنس المشبه به ومن أفرادة وفي الثاني  
 دعوى كونه من جنسه مسلمة مفروغ عنها حيث عبر عنه باسم المشبه به وأسند فعله اليه فالوجه أن  
 الاختلاف مبني على أنه هل يكفي في الاستعارة دعوى أن المشبه من جنس المشبه به أو هي عبارة



لا على قوله والمراد بمعناه ما عني من اللفظ حتى يتوهم ركاه لدلالته على انه لو ارادة ذلك المراد لم يخرج ما ذكر مع خروجه قطعاً على كل حال كذا في الفسري ( قوله يخرج من تفسير ارجح ) ويخرج أيضاً نحو رأيت به أسداً فإنه ليس استعارة ولا تشبيهاً بل هو تجريد وسيأتي الكلام عليه اه يس ( قوله وان تضمن تشبيهه ) أي لكن ذلك الشيء ليس معناه ( قوله وذلك ) أي خروج ما ذكر ( قوله لاستعارة تشبيه الشيء بنفسه ) قال في الاطول فيه نظر لأنه لا يتم في اللفظ المشترك لأنه لو تضمن تشبيهه معناه بما وضع له لا يجب فيه أن يكون معناه غير الموضوع له

عن كون دعوى أنه من جنسه مفروغاً عنها مسموعة والتعبير عنه باسم المشبه به فعلى الاول زيد أسد استعارة وعلى الثاني تشبيه وقوله واختلف لفظي راجع الخ يعني ليس المراد بكونه لفظياً أنه راجع الى اللفظ دون المعنى بل انه راجع الى تفسير اللفظ وان كان اختلافاً في المعنى فان فسر التشبيه بالدلالة على مشاركة أمر آخر في معنى بالكاف ونحوه والاستعارة باجراء اسم المشبه به على المشبه سواء كان باستعماله فيه أو حمله عليه فهو زيد أسد خارج عن التشبيه داخل في الاستعارة وان لم يعتبر في التشبيه قيد بالكاف ونحوه وخصص الاجراء في الاستعارة باستعماله فيه كان داخل في التشبيه خارجاً عن الاستعارة وقوله هذا أي الاختلاف في كونه استعارة أو تشبيهاً وقوله وان لم يكن كذلك أي ان لم يكن اسم المشبه به خبراً أو في حكم الخبر ويكون المشبه والمشبه به مذكورين أو المشبه به مذكوراً والمشبه منويًا كما يدل عليه سابق كلامه فلا يرد الاستعارة بالكناية لعدم ذكر المشبه به والاستعارة التصريحية لعدم ذكر المشبه ولانته وقوله على ما يدعى استعارته له أي على تشبهه يدعى استعارة اسم المشبه به وقوله وانما التشبيه مكنون في الضمير لأن في نحو لقيت من زيد أسداً تجريد أسد من زيد يجعل زيداً بالغا غاية الحسن بحيث ينزع منه أسداً آخر وهو مبني على التشبيه المكنون في الضمير المفروغ عنه بالكناية فيظهر ذلك التشبيه بعد التأمل في التجريد المدلول عليه بمن أو الباء التجريديتين وقوله أيضاً لفظي فان اعتبر في التشبيه أن لا يكون على وجه التجريد فليس بتشبيه وان اعتبر فيه الدلالة على مشاركة أمر آخر في شيء مطلقاً فتشبيه أفاد غالب ذلك عبد الحكيم ( قوله لا على قوله والمراد الخ ) الظاهر أنه تفريع عليه اذ لو لم يكن هذا مراداً بل كان المراد المعنى الاصلى كان التعريف باطلاً اذ لا يصح تشبيه الشيء بنفسه فلا يعول عليه في ادخال أو اخراج وكذا اذا كان المراد بمعناه معنى ملابس للاسد وذلك المعنى الملابس للاسد هو زيد فإنه ملابس له أي متصل به فإنه يكون المثال داخلًا لا خارجاً اه شيخنا ( قوله وسيأتي الكلام عليه ) تقدم لك الكلام عليه قريباً ( قوله فيه نظر الخ ) محصل النظر أن كون اللفظ مستعملًا فيما وضع له مشبهًا بذلك بما وضع له لا يقتضي تشبيه الشيء بنفسه دائماً الا ترى المشترك فإنه اذا شبه بعض معانيه ببعض واستعمل في المشبه صدق عليه أنه لفظ استعمل في معناه الذي وضع له متضمناً تشبيهه بالمعنى الذي وضع له ضرورة وضعه لكل منهما ومع ذلك ليس فيه تشبيه الشيء بنفسه ومحصل الجواب أن المشترك اذا استعمل بتلك الهيئة لا يصدق عليه أنه لفظ استعمل الخ لأنه موضوع باوضاع متعددة فهو من حيث وضعه معنى يكون ما عداه غير ما وضع له من حيث ذلك الوضع وان كان موضوعاً له بوضع آخر فينبغي عند ذلك المشترك المذكور في الاستعارة لصدق حدها

يخرج من تفسير الاستعارة  
نحو زيد أسد ورأيت زيدا  
أسداً ومررت بزيد أسد  
مما يكون اللفظ مستعملاً  
فيما وضع له وان تضمن  
تشبيهه به وذلك لأنه اذا  
كان معناه عين المعنى  
الموضوع له لم يصح له  
معناه بالمعنى الموضوع له  
لاستعارة تشبيه الشيء بنفسه

للزوم تشبيه الشيء بنفسه لانه لا يلزم فيه ذلك لتعدد ما وضع له اه قال بس ويمكن أن يجاب عن النظر بان المشترك موضوع باوضاع متعددة فهو من حيث وضعه معنى يكون ما عداه غير ما وضع له من حيث ذلك الوضع وان كان موضوعا له بوضع آخر ( قوله على أن ما الخ ) ترقى أى فهو خارج عن المقسم فلا يحتاج في اخراج ما ذكر الى كون التشبيه يقتضى المغابرة بين المعنى المراد وما وضع له ( قوله وفيه بحث ) أى فيما قاله المصنف في الايضاح وقد ضعف السيد هذا البحث بما تكفل برده أرباب الحواشي فالوجه مع الشارح ( قوله أنه مستعمل ) أى وجوبا كما يزعم القوم وقوله بل في معنى الشجاع أى بل يختار ويرجح أنه مستعمل في معنى الرجل الشجاع فالشارح لا يمنع جواز

عليه ( قوله للزوم ) تعليل ليجب وقوله لانه لا يلزم تعليل للابحج ( قوله بما تكفل برده الخ ) منه ان منع الشارح المذكور بقوله لانه لا يلزم الخ مدفوع بثبوت الفرق بين رأيت أسدا وبين زيد أسدبان معنى الاول رأيت رجلا شجاعا شبيها بالاسد فكونه شبيها بالاسد مفروغ منه والمقصود تعلق الروية به ومعنى الثانى زيد كالاسد والمقصود منه تشبيه زيد بالاسد فالاول استعارة والثانى تشبيه بليغ باتحاد المشبه بالمشبه به ورد عبد الحكيم بان هذا ممنوع عند الشارح لان أسدا عنده في زيد أسد مستعمل في الفرد الادعائى المفروغ من تشبيهه بالاسد الحقيقى بقريضة الخيل وما الدليل على كون المقصود منه التشبيه ليكون مستعملا في المعنى الحقيقى اه وقال معاوية وهذا النزاع كله من العجائب بعدما مر في المطول في خاتمة بحث التشبيه مما هو خلاصة كلام الشيخ في الاسرار والذوق والسوق شاهدان به في الجهر وفي الاسرار فكفى به دليلا مدعيه الشيخ الصدوق وشاهداه السوق والذوق فالحق اليوم مع السيد والقوم فبحث الشارح هنا في ذلك المعنى ذهول منه عن ذوق ذلك المعنى وعن نص الشيخ المذوق له اه وقد تقدم قريبا نقل ما ذكره الشارح في خاتمة بحث التشبيه ولا يخفى على من عقله أن لاشبهة في أنه لا يفتى في دفع كلام الشارح هنا شيئا الا ترى أن بيان كون زيد أسد تشبيها قدينى فيه على تسليم كون المشبه هو زيد فكوت الشارح عليه هناك مسابرة وتأخير للبيان الى وقت آخر أما شهادة الذوق والسوق هنا على تسليم وجودها فمن غلبة الوهم للشارح وذاع من أن ذلك تشبيه لاستعارة فتبصر ومنه أنه اذا كان أسد مستعملا في معنى رجل شجاع كالاسد وكان رجل شجاع هو المشبه بالاسد وقد استعمل فيه لفظ المشبه به كما ذكره الشارح وأرى بد رجل شجاع مفهومه كما هو الظاهر من استدلاله بتعلق الجار والمجرور به ومن وقوعه محمولا ورد عليه أنه لا معنى لتشبيه المفهوم بالاسد بل انما يشبه الذات التى يصدق عليها مفهوم الشجاع مما سوى الاسد ورد عبد الحكيم بان مراد الشارح بـ رجل شجاع ذات تامه مبهمة مشبهة بالاسد يصدق عليها مفهوم الشجاع وسببى بيان وجه تعلق الجار به ومنه أن قوله وبدل على ما ذكرنا الخ غير مسلم لأن استعمال الاسد في معناه الحقيقى لا ينافى تعلق الجار به اذا لو حطم مع ذلك المعنى على سبيل التبعية ما هو لازم له ومفهوم منه في الجملة من الجراءة والصولة واذا جعل الاسد استعارة عن رجل شجاع لم يرد به كما مر أنه مستعار لمفهوم رجل شجاع حتى يظهر تعلق الجار به بل أرى بد به استعارته لذات يصدق عليها ذلك المفهوم فتكون الجراءة والصولة خارجة عما استعمل لفظ الاسد فيه وكيف لا وجهة التشبيه في هذه الاستعارة خارجة عن الطرفين كما لا يخفى فيحتاج على هذا التقدير أيضا في تعلق الجار به الى ملاحظة معنى الجراءة تبعاً فليس في تعلق الجار به دلالة على

على أن ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز بقريضة تقسيم المجاز الى استعارة وغيرها وأسدي الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا في ما وضع له وفيه بحث لانا لا نسلم أنه مستعمل فيما وضع له

أن يكون مستعملا فيها وضع له وأن يكون التركيب من باب التشبيه البليغ بأن يكون سوق الكلام  
 لا ثبات شبهة بالاسد ( قوله بل في معنى الشجاع فيكون مجازا ) فان قلت المجاز مشروط  
 بوجود القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة ههنا قلت بل الجمل ههنا قرينة لا يقال لادلالة في  
 الجمل على ذلك لجواز أن يراد الموضوع له وتقدير الاداة لا ناقول بل يكفي في القرينة ما هو الظاهر  
 ونسج الكلام بالتقدير مما يلتفت اليه واعلم أنه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهنية من حيث  
 وجودها وخصوصها في الذهن اذ يصلح تشبيهه بالاسد قطعاً مع أنه معتبر في الاستعارة بل الذات  
 المهمة المشبهة بالاسد وتعلق الجار بالاسد على هذا باعتبار انه انما يطلق على تلك الذات مأخوذة مع  
 ذلك الوصف فكان الوصف جزء مفهومه المجازي بقى الكلام في أن قولك زيد أسد مسوق لا ثبات  
 شبهة بالاسد أو لا ثبات أن زيدا هو تلك الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعاً ولا  
 مجاز في الاسد وان كان الثاني فهو استعارة على ما حققه الشارح ولا فرق بين قولك زيد أسد وأسد  
 زيد وان ادعاه السيد اه فزى ( قوله فيكون مجازا ) لاستعماله في غير ما وضع له وقوله واستعارة  
 لان علاقته المشابهة وكتب أيضاً قوله فيكون مجازا الخ ولا يقال فيه جمع بين الطرفين والمجاز  
 يجب فيه جحد المشبه لانا نقول المشبه رجل شجاع ولم يذكر وقد ذكر لفظ المشبه به مكانه وأخبر  
 بمعناه عن زيد وأما زيد فليس مشبهاً الا من حيث كونه من أفراد الرجل الشجاع وبتلك الحيثية  
 أخبر عنه وأما من حيث كونه شخصاً عين بهذا العلم فليس مشبهاً للمقول له الاسد رجل شجاع أى

كونه استعارة بل لوجعل دليلاً على كونه حقيقة لكان أولى لأن فهم المعنى الذي يتعلق به الجار  
 على تقدير كونه حقيقة أظهر وانما وقع له ما وقع بناء على نومه أنه اذا كان استعارة كان معنى  
 الجراءه اذ اختلف في مفهومه وهو سهو ويؤيد ما ذكرنا أن أسداً في زيد أسد وفي زيد أسد في الشجاعة  
 مستعمل في معنى واحد وقد اختار أن الثاني تشبيه فالاول كذلك أيضاً ورده عبد الحكيم بأنه اذا  
 استعمل الاسد في معناه الحقيقي ولو حظ معنى الصولة تبعاً باعتبار أنه لازم اشهر به كان تعلق على  
 مقصودا تبعاً واذا استعمل في ذات موصوفة بالجراءة كان الوصف ملحوظاً فصدوا ويكون تعلق  
 على ملحوظاً فصدوا أيضاً ولا شك أن مقصود الشاعر انبات جراءه على نفسه وهذا لا ينافي كون  
 وصف المشبه خارجاً عن الطرفين فان المشبه ذات موصوفة به لا الذات مع الوصف فتدبر وانصف  
 وبان قوله قدس سره ويؤيد ما ذكرنا الخ يرد عليه أن ذكر وجه التشبه في الثاني مانع من الجمل  
 على الاستعارة كما صرح به الشارح بخلاف الاول فلان لم أن لفظ أسد في كليهما مستعمل في  
 معنى واحد ( قوله رحمه الله بل في معنى الشجاع ) أى في ذات ما سوى الاسد يصدق عليها مفهوم  
 الشجاع اذ لو استعمل في مفهوم الشجاع لم يكن استعارة اذ لا معنى لتشبيه مفهومه بالاسد بل مجازا  
 مرسل اه عبد الحكيم ( قوله بان يكون سوق الكلام الخ ) أى بان يسوق المتكلم لذلك  
 ( قوله لانا نقول الخ ) محمله أن المراد القرينة المانعة من ارادة المعنى الحقيقي مع بقاء التركيب  
 على ظاهره فهي موجبة لأحداثا ويلات منها الاستعارة مجوزة لخصوص الاستعارة ( قوله مع أنه  
 معتبر ) أى مع أن التشبيه معتبر ( قوله فكان الوصف ) بتشديد النون ( قوله بقى الكلام  
 الخ ) ليس اعتراضاً على الشارح كما لا يخفى ( قوله رحمه الله فيكون مجازا واستعارة ) أى  
 لأنه استعمل لفظ المشبه به في المشبه وهو الرجل الشجاع مثلاً فيكون تشبيهاً مفروغاً منه مساماً

بل في معنى الشجاع  
 فيكون مجازا واستعارة  
 كما في رأيت أسداً يرى  
 بقرينة حمله على زيد ولا  
 دليل لهم على أن هذا على  
 حذف أداة التشبيه وأن  
 التقدير زيد كاسد  
 واستدل لهم على ذلك بأنه  
 قد أوقع الاسد على زيد  
 ومعلوم أن الانسان  
 لا يكون أسداً فوجب  
 المصير الى التشبيه بحذف  
 أداته قصداً الى المبالغة  
 فاسد لان المصير الى ذلك  
 انما يجب اذا كان أسد  
 مستعملاً في معناه الحقيقي  
 وأما اذا كان مجازاً عن  
 الرجل الشجاع فحمله على  
 زيد صحيح

ذات معروضة للشجاعة قال في المطول وتحقيق ذلك أنا اذا قلنا في نحو رأيت أسدا برى ان أسدا  
استعارة فلان معنى انه استعارة عن زيد اذا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما معنى انه استعارة عن  
شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد أسدا أصله زيد رجل شجاع كالاسد فدلنا المشبه واستعملنا  
المشبه به في معناه فيكون استعارة ( قوله ويدل على ما ذكرنا الخ ) اعترضه السيد بانه كما يجوز  
التعلق بالاسد المستعمل في معناه المجازي باعتبار وصفه أعنى الشجاعة يجوز تعلقه بالاسد  
المستعمل في معناه الحقيقي باعتبار لازمه المشهور أعنى الشجاعة والجواب من وجهين الاول انه  
وان صح أن يجعل الاسد المستعمل في معناه الحقيقي عاملا باعتبار ملاحظة معنى الشجاعة معه كما أن  
عمل الاسد المستعمل في معناه المجازي بهذا الاعتبار الا أن الانسب الثاني لما يلزم على الاول من  
كون العمولات كالجار والمجرور في البيت فيودا للمشبه به مع أنها ليست فيودا له بل للمشبه

والمقصود الحكم بالاتحاد كما أنه في رأيت أسدا برى تشبيه الرجل الشجاع بالاسد مفروغ منه والمقصود  
إيقاع الرؤية عليه فحصل المبالغة في الرجل الشجاع باستعمال لفظ المشبه به فيه وجعله فردا ادعائيا  
له وفي زيد يحمل الرجل الشجاع الجمول فردا من الاسد عليه فاندفع ما قيل انه لا بد في الاستعارة  
من المبالغة ولا مبالغة في قولنا زيد رجل شجاع كالاسد فان الحكم باتحاد زيد بالرجل الشجاع تشبيه  
بالاسد يفيد تشبيه زيد بالاسد ولا مبالغة فيه فتدبر اه عبد الحكيم قال معاوية نعم هذه الاستعارة  
هنا غير حسنة لما فيها من اثم رائحة التشبيه واشعاره كما يأتي في فصل شرائط حسن الاستعارة  
فالقول بتشبيه بليغ أولى من القول باستعارة غير حسنة كما يأتي فيه أيضا ( قوله وتحقيق ذلك )  
أي تحقيقه أن أسدا استعارة كما في رأيت أسدا واثبات التسوية بينهما اه عبد الحكيم ( قوله  
انه استعارة عن زيد ) أي عن ذات مخصوصة من زيد أو عمرو أو رجل أو امرأة اذا ملازمة بين  
الاسد والذات المخصوصة وان اعتبر وصف الشجاعة فيها اذا العلاقة انما هي بين الاسد والذات  
الموصوفة بالشجاعة أي ذات كانت لا الذات المخصوصة وانما يقع عليها في الخارج اه عبد الحكيم  
( قوله ولا دلالة عليه الخ ) اذا انتقل انما هو من الاسد الى الشجاعة التي هي أخص أوصافه  
ومنها الى معروضة ولا انتقال منه الى خصوصية الذات اه عبد الحكيم وفي الفري مانصه قوله  
اذلا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه أي لا ملازمة بين زيد وأسد ولا دلالة للاسد عليه في المثال المذكور  
أعنى رأيت أسدا برى ونظائرهما مثل رأيت أسدا في الجماد اذا دلالة للقربة على خصوصية زيد  
فاندفع ما توهم من أن الملازمة المعتبرة في باب المجاز هي الملازمة في الجملة وكذا المراد بالدلالة على  
المعنى المجازي الدلالة في الجملة ولو بحسب المقامات والقرائن وهذا المعنى مما يمكن أن يوجد بين  
الاسد وخصوصية زيد فلا حاجة لقوله اذلا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه اه ويمكن أنه مراد عبد  
الحكيم لا يقال المدار على القربة المانعة ويجوز تأخر الدلالة على المعنى المجازي لأن قول الكلام  
في العلاقة هو معتبرة حالا ولم توجد اذلا ملازمة بين زيد والاسد وان اعتبرت القربة المذكورة  
فتدبر ( قوله عن شخص موصوف بالشجاعة ) سوى الاسد ليحقق التشبيه اه عبد الحكيم  
( قوله زيد رجل شجاع ) ذكر الرجل على سبيل التمثيل ( قوله فيكون استعارة ) تقدم بيانه  
عن عبد الحكيم ( قوله الا أن الانسب ) التعليل بعد يفيد أن أفعال التفضيل على غير بابه

ويدل على ما ذكرنا أن  
المشبه به في مثل هذا المقام  
كثيرا ما يتعلق به الجار  
والمجرور كقوله

\* أسد على وفي الحروب  
نعامة \*

أى مجترى صائل على  
وكفوله \* والطير أغربة  
عليه \* أى باكية وقد  
استوفينا ذلك في الشرح  
واعلم أنهم فداختلوا في  
أن الاستعارة مجاز لغوى  
أو عقلية فالجهور على أنها  
مجاز لغوى بمعنى أنها لفظ  
استعمل في غير ما وضع له  
لعلاقة المشابهة ( ودليل  
أنها ) أى الاستعارة ( مجاز  
لغوى كونها موضوعة  
للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم  
منهما ) أى من المشبه  
والمشبه به فأسد في قولنا  
رأيت أسدا برى موضوع  
للسبع المخصوص لا  
للرجل الشجاع ولا للمعنى  
أعم من السبع والرجل  
كالحيوان المجترى مثلا  
ليكون إطلاقه عليهما  
حقيقة كإطلاق الحيوان  
على الأسد والرجل وهذا  
معلوم بالنقل عن أئمة  
اللغة قطعا فأطلاق على  
الرجل الشجاع إطلاق  
على غير ما وضع له مع  
قرينة مانعة عن ارادة  
ما وضع له فيكون مجازا  
لغويا وفي هذا الكلام  
دلالة على أن لفظ العام  
إذا أطلق على الخاص

الثانى أن معنى الشجاعة الذى التعلق باعتباره قيد للمشبه دون المشبه به وهذا يرجح كون اللفظ  
مستعملا في معناه المجازى حتى يكون استعارة دون المعنى الاصلى حتى يكون تشبيها لان التعلق  
بشيء باعتبار قيده أقوى منه باعتبار ما ليس قيدها اذا تقرر ذلك فقول الشارح كثيرا ما يتعلق به  
الجار والمجرور أى الذى هو فى المعنى من قيود المشبه دون المشبه به فالمناسب أن يكون مستعملا  
فى معناه المجازى ليكون القيد متعلقا بقيده فى المعنى والمراد كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور  
باعتبار معنى الشجاعة الذى هو قيد المشبه دون المشبه به فقصود الشارح أن التعلق على هذا الوجه  
أولى والاولية كافية فلا ينافى أنه يمكن التعلق بالاسد المستعمل فى معناه الحقيقى باعتبار معنى  
الشجاعة التابع للمعنى الحقيقى ( قوله وفي الحروب نعامة ) أى خال عن الشجاعة اه سم ونعامة  
\* قضاء تنفر من صفر الصافر \* والفتواء المسترخية الجناحين والمراد من قوله تنفر من صفر  
الصافر أنه ينزعج من مجرد الصدى اه فزى ( قوله والطير أغربة عليه ) بعض من بيت وهو  
والطير أغربة عليه بأسرها \* فتح السرار وساكنات لاصاف

الفتح بالضم جمع فتواء وهو الذى يقال عقاب فتواء لأنها اذا انحطت كسرت جناحها وهذا  
لا يكون الامن اللين والسرار بفتح السين المهملة جبال باليمن يكون فيها هذا بل وغيره وبضم  
السين المعجمة جبال بالشام واصاف جبل طىء والمعنى ان كل الطيور من الحزن على المرئى مثل  
الاغربة الباكية عليه اه فزى ( قوله أى باكية ) اما من بكى الغراب ظهر الدابة جرحه أو  
من بكى صاح لان الاغربة اذا سقط واحد منهم اجتمعت على شجرة تصيح عليه اه سم ( قوله مجاز  
لغوى ) أى غير عقلية سواء كان عرفيا أو شرعيا أو لغويا اه حفيد ( قوله وهذا ) أى كونه  
ليس موضوعا للرجل ولللمعنى ااعم منه ومن السبع ( قوله وفي هذا الكلام دلالة الخ ) حيث  
قال ولا لاعم منهما اه سم وكتب أيضا مانصه قال فى الاطول وانما احتاج الى نفي كونه اعم منهما  
فى اثبات كونه مجازا لغويا لانه لو كان موضوعا لاعم لصح استفادة المشبه عنه بطريق الحقيقة

( قوله الثانى أن معنى الشجاعة الخ ) هذا مغاير له كما لا يخفى ( قوله فقصود الشارح أن التعلق الخ )  
لا يخفى أن الوجه الاول يعنى فى المثالب المدكورين أن التعلق على وجه الاستعارة ( قوله من مجرد  
الصدى ) أى فهو ينزعج من مجرد سماعه مما نزل صوت من تكلم وهو الصداء ( قوله فتح السرار )  
بدل من الطير وانما خصها وما عطف عليها المزيد تأثرها بفقد المرئى لشدة احتياجها الى احسانه  
لكونها اذا انحطت من تلك الجبال لطلب القوت كسرت جناحها أو شق عليها وقد كان من جملة  
احسانه رفع الطعام الى الوحش والطير فوق رؤس الجبال وهذا دليل على شدة كرمه ( قوله أما  
من بكى الغراب ظهر الدابة جرحه ) فالمعنى على هذا باكية أى جرحه وجوهها الحزن على المرئى  
اه شيخنا أو المعنى أنها جرحه ظهور الدواب لأجل الاكل منها من شدة جوعها الذى حصل لها  
بفقد المرئى ( قوله اذا سقط واحد منهم ) المناسب واحد منها لأنها غير عاقلة قاله بعض المشايخ  
والجواب أنه لما وقع منها ما يقع من العاقل عبر عنها بالعاقل ( قوله قال فى الاطول الخ ) عبارة  
المطول وهذا الكلام صريح فى أنه اذا أطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار  
عمومه فهو ليس من المجاز فى شئ كما اذا رأيت زبدا فقلت رأيت انسانا أو رأيت رجلا فلفظ انسان  
أو رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع فى الخارج على زبد وكذا اذا قال قائل أكرمت

بأن يطلق العام بعمومه ويقع على الخاص بمعونة القرينة من غير أن يستعمل في الخاص كما إذا قلت رأيت انسانا فإذا أردت زيدا ولم ترد بالانسان المفهومه فان العام حينئذ يستعمل فيما وضع له لكنه قد وقع على الخاص من غير استعمال فيه ومن اشبه عليه اطلاق العام على الخاص لا بخصوصه بالاستعمال فيه بخصوصه ظن أنه مجاز واعترض عليه بأنه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه على أن اعتراضه مما يتعجب منه لان الدلالة المعبرة في المجاز تشمل الدلالة بمعونة القرينة وفيه بحث لانه اذا جوز أن لا يكون نعم ما فعلت مجازا في مقابلة من قال أكرمتم زيدا بان يكون فعلت واقعا باعتبار الخارج على الاكرام بالقرينة وتكون القرينة مقيدة للعام المستعمل بعمومه لزم أن لا يوجد من قسم المجاز ما يكون عاما مستعملا في الخاص اذا لا يوجد في عام قرينة

زيدا وأطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق فليتامل فان هذا بحث يشبهه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون أنه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون أيضا بأنه لا دلالة للعام على الخاص بوجه ومنشؤه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه اه وقوله وهذا الكلام صريح أى والا فلا وجه لنفي كونه موضوعا لاعم في اثبات كونه مجازا وقوله باعتبار عمومه أى باعتبار كونه فردا من أفراد العام اه عبد الحكيم وقوله وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه حيث قال هناك وتحقيقه أنه موضوع للحقيقة المعدة في الذهن وأطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه فجاه التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع اه فترى ( قوله بان يطلق العام بعمومه ) أى باعتبار عموم هذا العام وقوله من غير أن يستعمل في الخاص أى بخصوصه والافهم مستعمل في الخاص من حيث شمول العام له قاله بعض المشايخ وقال شيخنا كلام الاطول هذا هو معنى قول الشارح اذا أطلق العام لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه اذ معنى اطلاق اللفظ على الخاص باعتبار عمومه استعماله في القدر المشترك لأن استعماله في الخاص باعتبار العموم هو الاستعمال في العام من حيث العموم وفهم الخاص حينئذ من غير استعمال فيه بواسطة القرينة كفهم اللازم بواسطة القرينة في الكناية على القول بأنها حقيقة اه ولا يحتمل كلام الاطول أن العام باق على عمومه وأن الخاص في ارادة المنكلم هو الحكم فهو في قصده متعلق بالخاص بالقرينة نظير ما قالوه في قام القوم الازيد من أن اللفظ عام والحكم متعلق بما عدا زيدا ( قوله فيما اذا أردت زيدا ) أى أردت افهامه للمخاطب من غير استعمال فيه لكن الذي في الاطول فيما اذا رأيت زيدا ( قوله ولم ترد بالانسان المفهومه ) أى لم ترد استعمال لفظ الانسان الا في مفهومه ( قوله تشمل الدلالة بمعونة القرينة ) لانه لا يشترط فيه اللزوم البين بالمعنى الاخص والعام قد يدل على الخاص بمعونة القرينة ( قوله وفيه بحث ) أى فيما افاده كلام المصنف من أن استعمال العام في بعض أفراده يجوز أن يكون حقيقة بحث النح فهدار جوع لاصل الكلام قال بعض المشايخ لا يخفى جواب هذا البحث على القطن اه والجواب أن هذا التجوز لا يستلزم ما ذكره كالا يستلزم تجوز تجوز تقدير المضاق في نحو رأيت أسدا يرى أنه لا مجاز فيه أبدا فاعتبار ان العام على عمومه وان القرينة لا يقع في الخارج على زيدا لاصرفه عن الموضوع له فيه نوع تكلف كتقدير المضاق فافهم

صارفة عن الموضوع له اذ كل ما نظنه قرينة صارفة بحمل أن يكون قرينة لوقوع العام على  
 الخصاص ويكون العام معها مستعملا على عمومه فلا يكون قرينة صارفة اهـ ( قوله لا باعتبار  
 خصوصه ) يفيد أنه اذا أطلق على الخاص باعتبار خصوصه مجاز وهو كذلك اهـ سم ونظير  
 العام أى الكلى اذا أطلق على الخاص أى الجزئى من حيث خصوصه العام الذى أريد به  
 الخصوص فهو مجاز مرسل نحو الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم أرشد بالنااس الاول نعم  
 ابن مسعود الأشجعي والثانى أبو سفيان وأصحابه ( قوله بل باعتبار عمومه ) أى القدر الذى فيه يعمه  
 وغيره وهل ذلك شرط حين الاطلاق أو الشرط انما هو اطلاقه من غير ملاحظة خصوص اهـ يس  
 ( قوله مجاز عقلى ) لا بمعنى اسناد الفعل أو معناه الى ملابس له غير ما هو له بتأويل بل بمعنى ان  
 التصرف فى أمر عقلى لا لغوى وهذا النفي أى لا لغوى مدار النزاع والا فلا ينكر من يجعله مجازا  
 لغويا هذا الادعاء ولهذا تردد قول الشيخ عبد القاهر بين كونه مجازا لغويا وكونه مجازا عقليا  
 فتارة أطلق عليها المجاز اللغوى وتارة المجاز العقلى لالا لتباس حقيقة الأمر عليه فانه مما لا يتوهم  
 فى شأنه ذلك بل للتنبية على أنها ليست بمجرد نقل اسم بل فيه احتمال عقلى اهـ أطول وقال بعضهم  
 اختلف لفظى لان الادعاء الذى بنى عليه أنها مجاز عقلى لا ينكره من يقول انها لغوى وكون اللفظ  
 مستعملا فى الغير فى نفس الأمر لا ينكره من يجعلها مجازا عقليا وانما النزاع فى أنها هل تسمى عقليا

لا باعتبار خصوصه بل  
 باعتبار عمومه فهو ليس  
 من المجاز فى شئ كما اذا  
 لقيت زيدا فقلت لقيت  
 رجلا أو انسانا أو حيوانا  
 بل هو حقيقة اذ لم يستعمل  
 اللفظ الا فى معناه الموضوع  
 له ( وقيل انها ) أى  
 الاستعارة ( مجاز عقلى

( قوله اذ كل ما نظنه قرينة صارفة بحمل أن يكون قرينة لوقوع الخ ) أى قرينة مقيدة قال  
 شيخنا يمكن منع هذا اذ ليس كل قرينة صالحة للتقييد لان التقييد فى الاصطلاح لا يكون الا  
 بالشرط أو الظرف أو الوصف أو نحو ذلك وأما نحو القرينة الحالية مثلا من كل ما لا يصلح للتقييد  
 بحمل على الصرف لا على التقييد اهـ وفيه نظر ( قوله ونظير العام أى الكلى الخ ) أشار  
 بهذا التفسير الى أن كلام الشارح فى العام عموما بديليا كأنسان ورجل لا العام الاصولى أى العام  
 عموما شموليا كالقوم والناس والحاصل أن الشارح تكلم على العام عموما بديليا والذى تكلم  
 عليه المحشى هو العام الاصولى الذى أريد به الخصوص وهو مجاز باتفاق بخلاف العام عموما بديليا  
 فان فيه خلافا التفصيل الذى قاله الشارح ومقابله مذهب الاقدمين انه حقيقة مطلقا وأما العام  
 الخصوص فلم يتكلم عليه الشارح ولا المحشى وحاصل الكلام عليه انه حقيقة لاستعماله فيما وضع  
 له وهو جملة الافراد وان لم يعمها الحكم على ما اختاره ابن السبكي تبعا لوالده فى الفرق بينه وبين  
 العام الذى أريد به الخصوص من أن الأول مراد عمومته تناولا لاحكاما كقيام القوم الازيد والثانى  
 لم يرده عمومته تناولا لاحكاما كما فى الآية التى ذكرها المحشى والاكثر على انه مجاز لاستعماله فى بعض  
 ما وضع له أولا كما بسط ذلك فى الاصول وعليه فينصده العام المخصوص والعام الذى أريد به  
 الخصوص أفاده فى الرسالة البيانية ( قوله وهل ذلك شرط الخ ) المتبادر من اضراب الشارح  
 هو الأول واستظهر شيئا وغيره الثانى ( قوله لا بمعنى اسناد الفعل الخ ) فيه رد على من ذهب الى  
 أنه مجاز حكيمى وادعى أن المراد بالاسد هو الاسد الحقيقى وما نسب اليه ليس منسوبا اليه حقيقة بل  
 منسوب الى الرجل الشجاع بعلاقة المشابهة والقرينة قرينة التجوز فى النسبة ولا يخفى كونه تكيفا  
 باردا قوله والا فلا ينكر من يجعله مجازا لغويا هذا الادعاء سياتى عن عبد الحكيم ان الادعاء  
 مختلف على القولين ( قوله بل فيه احتمال عقلى ) لعل صوابه اعتمال بالعين وما فى الأطول أى من

المشبه ( في جنس المشبه به ) بان جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الاسد ( كان استعمالها ) أى الاستعارة في المشبه استعمالا ( فيما وضعت له ) وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة استعارة ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم للمجرد عاريا عن معناه ولما صح أن يقال لمن قال رأيت أسدا وأراد زيدا أنه جعله أسدا كما لا يقال لمن سمى ولده أسدا انه جعله أسدا اذ لا يقال جعله أميرا الا وقد أثبت فيه صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى أنه أثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم أطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى أن العقل جعل الرجل الشجاع من

نظرا للاول ولغويا نظرا للثاني فالتلف في اللفظ اه وما في الأطول هو الأظهر فتأمل ( قوله بمعنى أن التصرف في أمر عقلي ) أشار بهذا البيان الى أن المراد بالمجاز العقلي ههنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكمي وهو ظاهر فان المراد بالمجاز ههنا هو الكامة وفيما سبق هو الاسناد أو الكلام اه فنرى ( قوله ان التصرف ) أى وهو الادعاء المذكور اه سم ( قوله في أمر عقلي ) وهو جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الاسد حقيقة اه بس ( قوله بان جعل الباء سببية اه سم ( قوله استعمالا ) محل الشارح كان على الناقصة لكن الأقرب الى القواعد التعوية تقدير متعلق خبرها الجار والمجرور كأننا أو نحوه ويصح أن تكون تامة فالنظر لغوي متعلق بقول المصنف استعمالها ( قوله كذلك ) أى مطلقة على المشبه بعد الادعاء المذكور ( قوله لان مجرد نقل الاسم ) أى بدون الادعاء المذكور وكتب أيضا قوله لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة الخ فيه أن عدم الادعاء المذكور لا يستلزم أن اللفظ لم يبق فيه الا مجرد النقل حتى يلزم كون الاعلام المنقولة استعارة وذلك لان نقل الاسم في الاستعارة بواسطة المشابهة وان لم يوجد ادعاء ولا كذلك الاعلام المنقولة قال الفري نعم يلزم أن تكون معاني المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقة حينئذ يكون مجرد اصطلاح لا رعاية لمعنى الاستعارة اه ( قوله لكانت الاعلام الخ ) قد يفرق بان لاوضع في الاستعارة بخلاف الاعلام المنقولة ( قوله ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة ) فيه ان أبلغ فيها بمجرد أنها بمنزلة دعوى الشيء بينة كما في سائر المجازات على ما سيأتي وللادعاء دليل آخر وهو أنه لو لا ما امتنع استعارة العلم اه أطول ( قوله للمجرد ) أى عن الادعاء ( قوله عاريا عن معناه ) أى الاصلى ( قوله انه جعله أسدا ) لان معنى جعله أسدا

الخلاف معنوي هو الاظهر كما يفيد رد المصنف دليل القول الاول ( قوله فان المراد بالمجاز ههنا هو الكامة ) وبدل على أن المجازى العقلي هو الكامة قول المصنف والشارح ودليل انها أى الاستعارة مجاز عقلي اذ الاستعارة اسم للكامة ( قوله هو الاسناد أو الكلام ) اشارة للخلاف في المجاز العقلي فقبل انه الاسناد وقيل انه الكامة المشتمل عليه اه شيخنا ( قوله الباء سببية ) أى لان الادعاء المذكور سببه تأويل المشبه به بوصف كلى حتى يكون له فردان متعارف وغیره كما سيأتي ( قوله فيه أن عدم الادعاء الخ ) على انه يلزم الشارح بمقتضى كلامه هذا ان يقول بمجازية الاعلام المنقولة فان سائر المجازات ليس فيها الادعاء المذكور لعدم التشبيه فافهم ( قوله بواسطة المشابهة ) أى ومع نصب القرينة ( قوله ولا كذلك الاعلام المنقولة ) اذ قد تكون المناسبة فيها غير المشابهة ولا يقال يخص كلامه بالاعلام المنقولة التي المناسبة فيها المشابهة لانه لا قرينة فيها ( قوله نعم يلزم الخ ) أى لوجود العلاقة في الكل أى مع القرينة ( قوله لا رعاية لمعنى الاستعارة ) مقتضاها انالوقنا بالادعاء لكان الفرق رعاية لمعنى الاستعارة ووجهه انالوقنا بالادعاء قوى جانب المشبه فيمكن من أن يستعير لباس المشبه به فذلك سمي بالاستعارة بخلاف المجاز المرسل لما لم يكن فيه ادعاء لم يتمكن من أن يستعير لباس المعنى المنقول عنه فلم يسم استعارة اه شيخنا ( قوله رحمه الله كان الاسد مستعملا فيما وضع له ) ويكون سرابة الحكم عليه الى الرجل الشجاع كسرابة الحكم الى أفراد الحقيقة والقرينة قرينة على نقل معنى الاسد



دخوله في جنس المشبه به ( صح التعجب في قوله قامت تظلني ) أي توقع الظل على ( من الشمس \* نفس أعز على من نفسى قامت تظلني ومن عجب \* شمس ) أي غلام كالشمس في الحسن والبهاء ( تظلني من الشمس ) فلولا أنه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقي وجعله شمساً على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى إذ لا تعجب في أن يظلل إنسان حسن الوجه إنساناً آخر ( والنهي عنه ) أي ولهذا صح النهي عن التعجب ( في قوله لا تعجبوا ( ١٨١ ) من بلي غلالته \* ) هي شعار يلبس تحت

الثوب وتحت الدرع  
أيضا ( قد زر أزراره على  
القمر ) تقول زرت  
القميص عليه أزره إذا  
شدت أزراره عليه فلولا  
أنه جعله قر أحقياً لما  
كان للنهي عن التعجب  
معنى لان الكتان إنما  
يسرع إليه البلي بسبب  
ملازمة القمر الحقيقي  
لابلازمة إنسان كالقمر  
في الحسن لا يقال القمر  
في البيت ليس باستعارة  
لأن المشبه مذكور وهو  
الضمير في غلالته وأزراره  
لأننا نقول لانسلم أن الذكر  
على هذا الوجه ينافي  
الاستعارة كما في قولنا  
سيف زيد في بدأسد فان  
تعريف الاستعارة صادق  
على ذلك ( ورد ) هذا  
الدليل ( بان الادعاء ) أي  
ادعاء دخول المشبه في  
جنس المشبه به ( لا يقتضى  
كونها ) أي الاستعارة  
( مستعملة في موضعها )  
للعلم الضروري بان أسدا

صيره أسداً وأثبت فيه صفة الاسدية ( قوله في قوله ) أي قول أبي الفضل بن العميد في غلام قام  
على رأسه يظله اه مطول ( قوله تظلني ) جملة حالية وقوله نفس فاعل قامت ( قوله من نفسى )  
بالإضافة إلى ياء المتكلم أو بتكبير نفس واشباع كسرته أي من كل نفس وهو أبلغ اه أطول  
وثبوت الياء خطأ يمنع الثاني ( قوله ومن عجب ) خبر مقدم وقوله شمس مبتدأ مؤخر وقوله  
تظلني صفة شمس ( قوله لما كان لهذا التعجب معنى الخ ) فيه نظر لانه يجوز أن يكون التعجب  
من استخدام من بلغ في الحسن درجة الشمس أو من انقياده له وخدمته له اه أطول ( قوله  
لا تعجبوا الخ ) تقدم الكلام على هذا البيت في بحث المجاز العقلي ( قوله هي شعار الخ )  
عبارة الاطول هي ثوب يلاقي البدن ( قوله وهو الضمير في غلالته الخ ) أي وفي زر اذا قرئ  
بالبناء للفاعل ( قوله لانسلم أن الذكر الخ ) فيه تسليم أن المشبه مذكور وقياس ما ذكره في  
المطول من أن المشبه في زيد أسد ليس هو زيد بل هو الرجل الشجاع أن يكون المشبه هنا ليس  
الشخص المعين العائد إليه الضمائر بل الشخص الحسن فتدبر ( قوله سيف زيد في بدأسد ) فاسد  
استعارة مع أن المشبه الذي هو زيد مذكور ( قوله وتحقيق ذلك ) أي ان الادعاء المذكور  
لا يقتضى كون الاستعارة مستعملة في موضعها ( قوله بطريق التأويل ) متعلق بجعل فالذي  
بطريق التأويل هو جعل أفراد الاسد قسمين لانه مبني على كونه موضوعاً للقدر المشترك بينهما  
الصادق على كل منهما وكونه موضوعاً لذلك ليس تحقيقاً وهذا لا ينافي أن أحدهما القسمين وهو  
المتعارف تحقيقاً وان التأويل هو القسم الغير المتعارف ( قوله في مثل ) أي المودعين في مثل  
الخ اه سم ( قوله والقرينة مانعة عن ارادة الخ ) أي لاعتراض ارادة الجنس بقسميه ( قوله  
وبهذا يندفع ما يقال ) أي يبين ان القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لتعيين الغير المتعارف  
يندفع الخ وجه الاندفاع أن الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة لا يمنع

اليه وادعائه له اه عبد الحكيم وغاية الأمر حينئذ أن اللفظ بواسطة القرينة كالكتابة عن  
الشجاع وليس كتابة لانه انما استعمل في الموضوع له وخصوص الشجاع انما فهم من خارج فهو  
ككل كلى استعمل في فرد له من حيث عمومته في أنه بالقرينة كالكتابة وليس كتابة لمثل ما ذكر  
اه معاوية ( قوله رحمه الله تعالى للعلم الضروري الخ ) أي وهو ليس كونه علم ما ذكر ضرورياً  
مبالغاً وقوله في الرجل الشجاع أي ودعوى أنه من جنس السبع لا تقتضى كونه موضوعاً له ( قوله  
فيه تسليم أن المشبه الخ ) الا أن يكون كلام الشارح مسابرة للقوم وقال بعض المشايخ لان

في قولنا رأيت أسداً يرمى مستعمل في الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع بخصوص وتحقيق ذلك أن ادعاء دخول المشبه  
في جنس المشبه به مبني على أنه جعل أفراد الاسد بطريق التأويل قسمين أحدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة في مثل تلك  
الجنة المخصوصة والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجراءة لكن لا في تلك الجنة والهيك المخصوص ولفظ الاسد انما هو  
موضوع للمعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المعارف لتعيين المعنى الغير  
المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع

الاعن ارادة المعنى المتعارف فلانفاة اه فترى ( قوله وأما التعجب الخ ) قال في الاطول  
ولما اراد الاستدلال أشار الى وجه التعجب والنهي عنه بحيث لا يقتضى ارادة المعنى الحقيقي فقال  
وأما التعجب الخ ثم قال ولا يخفى أن الكلام قد تم بدونه اذ التعجب والنهي عنه لم يجعل دليلين على

تقول لا يحتاج لقوله وقياس الخ هنا أصلا لان محل كون المشبه الرجل الشجاع اذا كان الجمع في  
الاستعارة بين الطرفين على وجه ينبيء عن التشبيه لا على وجه لا ينبيء عنه كما هنا اه لكن يرد  
ما سبق انه لا ملازمة بين زيد والاسد ولا دلالة له عليه فانه يقتضى أنه لا فرق وتقدم لك عن الفترى  
ما يتعلق بذلك فتنبيه ( قوله ولا يخفى أن الكلام قد تم الخ ) عبارة عبد الحكيم قوله وتحقق ذلك  
الخ حاصل التحقيق أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه لا يقتضى كونها مستعملة فيما وضعت  
له اذ ليس معناها ما فهمه المستدل من ادعاء ثبوت المشبه به له حقيقة حتى يكون استعمال لفظ المشبه  
به فيه استعمالا فيما وضع له والتجوز في أمر عقلي وهو جعل غير المشبه به مشبها به بل معناه جعل  
المشبه به موقولا بوصف مشترك بين المشبه والمشبه به وادعاء ان لفظ المشبه به موضوع لذلك  
الوصف وان أفراده قسمان متعارف وغير متعارف ولا خفاء في أن الدخول بهذا المعنى لا يقتضى  
كونها مستعملة فيما وضعت له لان الموضوع له هو الفرد المتعارف والمستعمل فيه هو الفرد الغير  
المتعارف يؤيد ما ذكرنا من مقال الشارح في التلويح ان جعلها مجازا عقليا مبني على اعتبار امر جرح  
وهو دعوى الهيكل للرجل الشجاع والحق خلافه وهو دعوى فرد غير متعارف لمفهومه فقول  
المصنف وأما التعجب والنهي عنه إشارة الى جواب دخل مقدر وهو انه اذا لم يكن مبنى الاستعارة  
على ادعاء المشبه به للمشبه حقيقة بل على جعله فردا غير متعارف لم يكن للتعجب والنهي عنه في  
البيتين معنى لان التعجب والنهي عنه انما هو في المتعارف لا في الفرد الغير المتعارف فاجاب عنه  
بأن التعجب والنهي لتنامي التشبيه وجعل الفرد الغير المتعارف مساويا للمتعارف في حقيقة  
حتى أن كل ما يترتب على المتعارف يترتب عليه وما حررنا اندفع ما قيل ان التعجب والنهي عنه  
انما جعله المستدل دليلا على الادعاء وبعد تسليم الادعاء لا حاجة الى المنازعة في كون التعجب  
والنهي عنه مبنيين عليه أو على تنامي التشبيه وذلك لانه لم يسلم الادعاء بالمعنى الذي ذكره المستدل  
وبنى عليه صحة التعجب والنهي عنه بل بمعنى آخر فلا بد من بيان صحتهما اه وقوله جعل المشبه  
به الخ ليس ظاهره مرادا والقصد منه أنه يلاحظ في مفهوم الاسد مثلا التقييد بالقوة التامة ويغني  
اشتراط الجئة المخصوصة ذات الاربع ويدعي ان لفظ الاسد موضوع لذلك وان المشبه له القوة  
التامة فهو من جملة أفراده فطريق دعوى كون الافراد قسمين عبارة عن دعوى ان الاسد مثلا  
من له القوة التامة ولو في غير الجئة المخصوصة ذات الاربع فالها دعوى كون الجئة المخصوصة  
ليست قيما في المفهوم ثم لا يخفى ان لفظ اسد حينئذ ليس فيه تأويل غاية الأمر انه ادعى ان من  
جملة معناه من له القوة التامة دون الجئة المخصوصة فلا يقال ان هذا خلاف ما يفيد كلامهم حيث  
خصوا التأويل بالعلم المشتهر بصفة والحاصل ان التأويل الذي هنا المجهول طريقا جعل أفراد  
المشبه به قسمين عبارة عن تصرف العقل في معنى اللفظ وادعاء ان اللفظ موضوع لذلك وما في  
العلم عبارة عن ملاحظة كون اللفظ في قوة لفظ آخر في الواقع قوة قريبة من الفعل ولذلك شرط  
فيه كونه مشتهرا بالصفة حتى يكون في قوة اللفظ الآخر القوة المذكورة فحاصله ملاحظة كونه

المخصوص (وأما التعجب  
والنهي عنه) كما في البيتين  
المدكورين (فإلبناء

كونها مستعملة فيما وضعت له بل استدلت بهما على الادعاء فلما سلم الادعاء ومنع اقتضائه كون الاستعارة مستعملة في معناها الحقيقي فلا حاجة الى المنازعة في كون التعجب والنهي مبنيين على الادعاء فليكونا مبنيين عليه اذ لا ينافي المجاز الغوى اهـ وذكر هذا البعث أيضا الفري وأجاب سم بان المصنف أراد الاشارة هنا الى منع الادعاء المذكور والجواب ببناء على هذا المنع وحينئذ يحتاج الى الاعتذار بما ذكر فيكون قوله الآتي والاستعارة تفارق الكذب الخ مبنيا على تسليم الادعاء وأجاب بوجه آخر فانظره ( قوله على تناسي التشبيه ) أي اظهار نسيانه كما يقال تجاهل أي اظهر الجهل كذا في بس ( قوله والاستعارة تفارق الكذب ) أي الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعارة في المفرد والكذب في الحكم فلا

في قوة الموضوع لمفهوم كلي قوة قريبة من الفعل لكونه بواسطة اشتهار مدلوله بالوصف كاد يغلب استعماله بقطع النظر عن الشخص فممن له ذلك الوصف مع الاشتهار به فله حينئذ افراد مقدره قريبة من الفعل ثم لا شك يحتاج بعد ذلك وبعد التشبيه بحاتم لدعوى دخول المشبه في جنس المشبه به يجعل افراده المذكورة قسمين لان المشبه ليس من جملة الافراد المقدره القريبة من الفعل لان تلك الافراد هي كل من له غاية الجود والاشتهار بذلك والمشبه ليس له ذلك اذ لو كان له ذلك لما صح جعله مشبه بالمعنى كون وجه الشبه الذي هو الجود أقوى اختصاصا بالمشبه به ولما جاءت المبالغة وطريق هذه الدعوى هو التأويل الذي ذكره عبد الحكيم هنا فيدعي أن المفهوم الكلي لحاتم هو من له غاية الجود وان لم يشتهر بذلك فيأتي اشتراط الاشتهار بغاية الجود في المفهوم ويدعي أن المشبه له غاية الجود فهو من افراد حاتم فتكون الافراد قسمين متعارفا وهو من له غاية الجود والاشتهار بذلك وغير متعارف وهو من له غاية الجود دون الاشتهار فتدبر ذلك وقوله مؤولا الى قوله ذلك الوصف قال معاوية وهو بيان لطريق التأويل في الجعل قسمين وهو طريق لا بد منه فيه وقوله والحق خلافه وهو دعوى فرد غير متعارف لمفهومه أي لان هذا قدر كافي في المبالغة واضح ودعوى الهيكل غلو فيها فاضح لانه فيها أمر زائد وشبه الكذب فيه فاضح متزايد خال عن الترويج اهـ معاوية هنا كله صحيح واضح الا أن الظاهر والاولى أن قول المصنف وأما الخ جواب عن تعليل القيل حيث قال ولما تصح الخ أو عن دخول مقدر برده على الرد بان الادعاء لا يقتضي الخ هو انه اذا كان الادعاء لا يقتضي الخ لم يكن الخ لا ما ذكره عبد الحكيم فانه انما يرد على تحقيق الشارح وما ذكره عبد الحكيم من حاصله لا على المتن وظاهره اذ ظاهره تسليم الادعاء بحمل مع الرد بنى الاقتضاء اهـ معاوية وقوله وهو انه اذا لم يكن الخ فيه ان المتعارف وغير المتعارف لم يختلفا فيه الا بما لا يتوهم مدخليته في المتعجب منه وهو التظليل وبلا العلالة من كون المتعارف في الجسمة والهيكل الخصوص وغير المتعارف ليس كذلك فكيف يرد هذا السؤال ويحتاج للجواب عنه بما ذكره وهذا علم ما في قول معاوية هنا كله صحيح واضح ثم ان الجواب المذكور ليس فيه القول بادعاء ثبوت المشبه به للتشبه حقيقة كما في دعوى حتى يلزمنا انها مستعملة فيما وضعت له فتدبر ( قوله بل استدلت بهما على الادعاء ) لا يقال ان المصنف جعل الادعاء عليهما لانهما قول لا تنافي اذا المعلن دليل على وجود عليهما اهـ شيخنا ( قوله والجواب ) عطف على منع ( قوله وحينئذ يحتاج الى الاعتذار بما ذكر ) أي بالجواب الذي اشار له المصنف وهذا نوضح

على تناسي التشبيه قضاء  
لحق المبالغة ) ودلالة على  
أن المشبه بحيث لا يقبض  
عن المشبه به أصلا حتى ان  
كل ما يترتب على المشبه به  
من التعجب والنهي عن  
التعجب يترتب على المشبه  
أيضا ( والاستعارة تفارق  
الكذب بالبناء على

اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق اه فزرى وقال في الاطول ولما كان في الاستعارة توهم كذب وذلك بوجوب أن لا تقع في القرآن وكلام الرسول أشار الى أنها تفارقه فقال والاستعارة أى الذى تتضمنه الاستعارة من دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به تفارق الكذب ولا تلتبس به بوجهين بالبناء أى بسبب بناء الاستعارة أى ما تتضمنه على التأويل والصرف عن الظاهر الذى هو افادة تلك الدعوى واعتقادها الى جعل أفراد الاستعارات وغير متعارف من غير اعتقاد بل بمجرد ابراز في هذه الصورة ليتوسل به الى المبالغة في التشبيه ولا كذب مع عدم الاعتقاد ولا يكفى في المفارقة عن الكذب جعل الأفراد قسمين لان الجمل عن اعتقاد هو الكذب اه وكان في قوله ولا يكفى الخ اشارة الى الاعتراض على الشارح ( قوله في دعوى ) كان وجه الظرفية أن الدعوى تشتمل على التأويل وتضمنه اه سم ( قوله ولا تكون علما ) قال الشارح في شرح المفتاح لا يخفى أن المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم هذا ولا يبعد أن يجعل علم الجنس علما مخصوصا بالنعاة لانه علم اضطرارى دعا الى القول به أحكام نحوية فحينئذ يدخل علم الجنس في اسم الجنس فيدخل في الاستعارة الاصلية بلا كلفة تمحل في بيانه والجملة عطف على قوله والاستعارة تفارق الكذب عطف جملة فعلية على اسمية ولك أن تجعله عطف على قوله تفارق الكذب فيكون التناسب مرعيا اه أطول ( قوله ولا تكون الاستعارة ) يشعر بجريان المجاز المرسل في

التأويل ) في دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به بان يجعل أفراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف كما هو ولا تأويل في الكذب ( ونصب ) أى وبنصب ( القرينة على ارادة خلاف الظاهر ) في الاستعارة لما عرفت انه لا بد للجواز من قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له بخلاف الكذب فان قائله لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل الجهد في ترويج ظاهره ( ولا تكون ) الاستعارة ( علما ) لما سبق من أنها تقتضى ادخال المشبه في جنس المشبه به يجعل أفراد قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك

لقوله والجواب بناء على هذا المنع ولو حذفه ما ضر ( قوله أى الذى تتضمنه الاستعارة الخ ) هذا اشارة الى جواب آخر غير ما سبق عن الفزرى ( قوله ولا كذب مع عدم الاعتقاد ) هذا مبنى على قول والمناسب في بيان عدم الكذب اعتبار أن ذلك لغرض المبالغة فانه لا كذب مع كون الغرض المبالغة ( قوله ان الدعوى تشتمل الخ ) معنى اشتغال الدعوى على التأويل افتقارها اليه اذ لا تصح الابته وهذا مبنى على تعلق الظرف بالتأويل وقد يقال هو متعلق بتفارق والمعنى والاستعارة تفارق الكذب في دعوى الخ أى ان هذه الدعوى نارة تكون كذبا اذ لم تبين على التأويل ونصب القرينة ونارة تكون صدقا اذ ابينت عليهما فعلى هذا يكون كلام الشارح موافقا لما تقدم عن الاطول من أن المفاوق في الحقيقة هو ما تضمنته الاستعارة ولك أن تجعل في معنى البناء أى تفارق الاستعارة الكذب باعتبار الدعوى لا باعتبار ذات الاستعارة اه شيخنا ( قوله لصحة أن يكون للعلم لازم ) يستعمل فيه لفظ العلم كرايت زيدا اذا أردت محله للتلازم بين الحال والمحل والملابسة بينهما ( قوله رحمه الله من أنها تقتضى ادخال الخ ) هكذا في المفتاح حيث قال والذى قرع سمعك من أن مبنى الاستعارة على ادخال المستعار له في جنس المستعار منه هو السر في امتناع دخول الاستعارة في الاعلام الا اذا تضمنت نوع وصفية وقال السيد في شرحه للمفتاح تبعا للموزنى لان علم أن الاستعارة تعقد على الادخال فان المقصود في الاستعارة المبالغة في حال المشبه به يساوى المشبه به فيه وذلك يحصل بجعل المشبه من جنس المشبه به اذا كان اسم جنس أو جعله عينه ان كان شخصا فان المقصود من قولك رأيت اليوم حائما أنه عن ذلك الشخص لانه فرد من الجواد اه وفيه بحث أما أولا فلأن القول بالادخال في اسم الجنس بمالادعى اليه فان المبالغة تحصل فيه أيضا بادعاء الاتحاد وأما ثانيا فلأن جعله عينه فيما كان شخصا ان كان لاعتقاد قصد فهو غلط وان كان قصدا فان كان باطلا فله عليه ابتداء فهو وضع جديد وان كان بمجرد ادعاء

العلم ولا يمنع منه لصحة أن يكون للعلم لازم يستعمل فيه لفظ العلم ( قوله لمنافاته الجنسية ) لقائل

من غير تأويل فهو دعوى باطلة وكذب محض فلا بد من التأويل بإدخاله فيه والحاصل أن استعمال اسم المشبه به في المشبه ليس بحسب الوضع الحقيقي وهو ظاهر فلولا لم يعتبر الوضع التأويل لم يصح استعماله فيه اه عبد الحكيم وقوله اذا تضمن نوع وصفية علم وجهه مما سبق قريبا فتنبه وقوله أما والناح أجاب عنه العلامة الأمير بأنه لم يقل بالاتحاد في اسم الجنس لأن الملتفت اليه فيه الافراد فيدرج فيها ولا يناسب اتحادها لتعددتها فالادراج هو المناسب اه وفيه أنه يناسب دعوى الاتحاد بفرده وأجاب عنه معاوية بن مراد قدس سره بحسب جنسه الحقيقي لا الادعائي فذلك قول منه بادعاء الاتحاد بفرده لا قول بالادخال فيه يجعله قسمين كيف وظاهر كلامه منه مطلقا وكأنه لذا لم يعبر به ولو سلم فنادى داعيا اليه بل أنها تحصل به ان كان جنسا وبدونه ان كان شخصا لأنه الاولى فلا ينافي أنها تحصل بدعوى الاتحاد أيضا ان كان جنسا كما تحصل بدعوى الادخال ان كان شخصا على أنه قديقال دعوى الاتحاد ان كان جنسا غلو في المبالغة زائد وشبه الكذب فيه فاضح متزايد وبغنى عنه ما ليس كذلك وهو الادخال هنالك بخلافها ان كان شخصا فانها وان كانت غلوا يكسبها قبولها وعلواتعذر المعنى وهو الادخال المعين لعدم الجنسية بمكان الشخصية اه وفيه أنه لا تعذر عند الاشارة على ان هذا الاكساب ممنوع بل ارياب وقوله ان كان لاعتن قصد فغلط قال العلامة الأمير هو توسيع دائرة والا فالسياق في القصد اه أي فلا حاجة لقوله ان كان لاعتن قصد فهو غلط وكذا قوله فان كان باطلا فاعليه ابتداء فهو وضع جديد وقوله فان كان باطلا فاعليه الباء بمعنى مع والضمير عائدا على المشبه به بمعنى اللفظ في كلامه استخدام وقوله فهو وضع جديد أي فذلك الاطلاق وضع جديد أي يتضمنه وقوله وان كان أي جعله عينه قصدا ولو على سبيل المبالغة وقوله بمجرد ادعاء أي مع مجرد ادعاء أن لفظ المشبه به للمشبه وقوله من غير تأويل تأكيدي مجرد لا مفهوم له اذ مع جعله عينه الذي هو الفرض لا تأويل وانما أي بذلك للايضاح ولكونه محط الرد وقوله فهو أي الادعاء المجرد عن التأويل دعوى باطلة وكذب محض لأن ادعاء أن لفظ المشبه به للمشبه عند جعله عينه قصدا واطلاقه عليه باعتبار هذه الدعوى لا يعقل الا باعتبار الوضع الحقيقي لأن التأويل هو ما كان باعتبار العلاقة ولا يتأني اعتبار العلاقة مع ادعاء العينية ولو مبالغة كما لا يخفى على المتأمل لاقتضاء العلاقة التعداد المنافي للعينية والادعاء المذكور باعتبار الوضع الحقيقي غير مقبول لا بتأنيته على دعوى أن الذاتين المشخصتين في الخارج ذاتا واحدة مما هو بديهى البطلان بل من أجل البديهيات فلا يقبل ولا على سبيل المبالغة فكان الادعاء المذكور دعوى باطلة وكذبا محضا واذا تم أن الادعاء المذكور أعني ادعاء أن لفظ المشبه به للمشبه عند جعله عينه ولو مبالغة دعوى باطلة وكذب محض سقط قول العلامة الأمير من أين الكذب مع أن ما شابه الشيء يعطى حكمه فكأنه هو وقد قال السكاكي بنظر ذلك في المسكنية حيث قال بادعاء أنه عينه اه ولا يخفى عليك الفرق بين ما هنا وما قاله السكاكي من المسكنية وقوله ليس بحسب الوضع الخ أي الذي يعقل عند جعل المشبه به عين المشبه وقوله فلولا لم يعتبر الوضع التأويل وهو ما كان بالعلاقة وهو لا يمكن مع جعل المشبه به عين المشبه على أن نصب القرينة المانعة من ارادة المشبه به ينافي الاصرار على دعوى العينية هذا هو معنى كلام عبد الحكيم فهو كلام وجيه

في العلم (لنفااته الجنسية)  
لانه يقتضى التشخص  
ومنع الاشتراك والجنسية  
تقتضى العموم وتناول

لا يرد عليه قول بعض المحققين قوله واما ثانياً الخ هو معارض بالمثل فيقال ذلك في اسم الجنس فما  
يجيب به عبد الحكيم عنه يجاب به عما أورده اه ولا قول معاوية انه مشترك الابراد على وفق  
المراد وأنه شبه تعرض في الكل لبت شعري ما للفرق ليكون ادعاء الاتحاد باطلا وادعاء الدخول  
حقا به التأويل فقوله فلا بد من التأويل بادخاله فيه فرار الى المفروور منه وتطويل فلاتأويل الا  
بالصرف الى المبالغة على أن قوله فلولم يعتبر الخ لوصح لا يمنع المجاز المرسل اذ ليس فيه وضع تأويل  
بهذا المعنى اعنى الوضع الادعائي بحيث يكون فردا من الافراد كما صرحوا به فانهم قالوا انه ليس  
مبنيا على دعوى الادخال اه وقد بحث المولوى ايضا في جعل المشبه عين المشبه به اذا كان شخصا  
لكن لابان ادعاء أن لفظ المشبه به للمشبه دعوى باطلة وكذب محض كما صنع عبد الحكيم بل بان  
اتحاد الذاتين بديهي البطلان فيكون ادعاؤه ضرورى الكذب فلا يصح أن يرتب عليه اعطاء  
اسم المشبه للمشبه حيث ناقش العصام فقال ما ملخصه ان اتحاد الذاتين المشخصتين في الخارج أمر  
بديهي البطلان فيكون ادعاء مثل هذا الامر ضرورى الكذب فكيف يصح اثبات شئ لثبوت  
بمثل هذه الدعوى بخلاف دخول شئ في شئ آخر اعم منه فانه أمر واقع وادعاء الدخول المذكور  
لا يكون ضرورى الكذب فيصح اثبات شئ لثبوت آخر بذلك الادعاء اه وقوله أمر بديهي  
البطلان الخ اذ لا أثر للمبالغة في مثل ذلك لأنها غير مقبولة في الايمان عقلا اذ الم يقترن به ما يقرب به الى  
الصحة على الصحيح فكيف بها اذا انضم الى عدم الامكان عقلا بشرطه البدهة ولا شك أن كون  
الذاتين المشخصتين في الخارج ذاتا واحدة بديهي البطلان بل من أجل اليديهييات فلا يقال فيه  
ان اتحاد الذاتين انما يكون بديهي البطلان اذا كان على وجه الحقيقة أما على وجه المبالغة فلا  
وقوله بخلاف دخول شئ الخ محصله أن كون ذاتين مشخصتين في الخارج ذاتا واحدة أمر لا يجوز  
وقوعه عقلا بالبدهة فلا أثر للمبالغة فيه لعدم قبولها فيكون ادعاؤه ضرورى الكذب فلا يصح  
اعطاء اسم المشبه به للمشبه بهذه الدعوى وأما دخول شئ في شئ آخر فهو أمر واقع بالفعل كدخول  
الانسان في الحيوان وغير ذلك مما لا يحصى فالمبالغة حينئذ مقبولة فيه فتدفع الكذب عن دعوى  
دخول المشبه في جنس المشبه به فيصح اعطاء اسم المشبه به للمشبه بهذه الدعوى وهو واضح فلا يقال  
فيه ان هذا مسلم اذا كان الاخص من افراد الاعم أما اذا كان من غير افراده كما هنا فدخوله فيه  
ضرورى الكذب أيضا لأنها حينئذ من قبيل المتباينين لا من قبيل الاخص والاعم الا اذا اعتبرت  
المبالغة فالاتحاد والادخال مستويان اعتراضا وجوابا ولهذا كله قال المحشى في الرسالة البيانية بعد  
نقله كلام عبد الحكيم والمولوى والبعث فيه مجال فتدبر ( قوله رحمه الله تعالى الا اذا تضمن الخ )  
قال معاوية قد يقال ان كل علم مشهور بنوع وصفية ومتضمن له باشتار به وهو كونه ذا صورة  
معينة في الواقع وان لم تتعين لنا فنسكن استعارته بعلاقة المشابهة الصورية نحو ان الله تعالى قادر ان  
يخلق الآن جبريل أى شخصا كأنه هو في صورته المعينة في الواقع فأى علم لا يمكن استعارته  
وجوابه أن الاستعارة بعلاقة المشابهة المعنوية هي الشائعة والمعتمدة لها من بها فانها عزيزة  
عجيبة خاصة غريبة لها دقة ورفق لانها معنوية ذهنية فيها بها بلاغة بها أما التي بالصورية فنادرة  
ولا يعتمد بها لأنها مبتدلة عامة سهلة قريبة غير غريبة بالارفة ولا دقة لانها صورية حسية فاهم من  
بها ولا مزبة يعتمد بها اه ولا يخفى على المتأمل ما في هذا الكلام بعد ما تقدم لنا في بيان التأويل

الافراد ( الا اذا تضمن )  
العلم

أن يقول الجنسية التي ينافيها انما هي الجنسية حقيقة دون الجنسية ادعاءها المانع من أن يدعى الجنسية على سبيل التأويل في العلم حتى كأنه موضوع للذات المنصفة بتلك الصفة أعني الجامع للذات المعينة المشخصة واذا صح التأويل في المتضمن نوع وصفية فليصح في غيره اذ لا فرق الا في الاشتهار بالجامع وعدمه وذلك لا يقتضى إمكان التأويل في الاول وامتناعه في الثاني اه سم ( قوله نوع وصفية ) الاولى نوع وصف لان الوصف مصدر لا يحتاج في أداء المعنى المصدرى الى الحاق ياء المصدرية اه أطول ( قوله بواسطة اشتهاره الخ ) متعلق بتضمن وعبارة الاطول والمراد بتضمن الوصف أن يكون الوصف لازما للشخص نظرا الى ذاته أو بسبب اشتهاره بالوصف فان الوصف اللازم ينزل منزلة الموضوع له ويجعل الموصوف فردا متعارفا له والمستعار له فردا غير متعارف هكذا كروه وفيه انه تكلف لا يوافق الاستعمال فان استعمال العلم في المشبه بدعوى العينية لا بدعوى ادخالها تحت جنس وقد بينه الشارح بهذا في التلويح فقال التحقيق ان الاستعارة تقتضى وجود لازم مشهور له نوع اختصاص بالمشبه به فان وجد ذلك في مدلول الاسم سواء كان علما أو غير علم جاز استعارته والا فلا هذا كلامه اه وفي قول الاطول أن يكون الوصف لازما لمخالفة لقول الشارح هنا بواسطة اشتهاره الخ وقوله في التلويح وجود لازم مشهور لاقتضاء كلام الشارح اشتراط شهرة الوصف واقتضاء كلام الاطول عدم اشتراطه وان الشرط انما هو لزوم الوصف والتوفيق أن المراد بالشهرة في كلام الشارح الشهرة ولو عند المخاطب بالاستعارة فقط وفي كلام الاطول الشهرة بالمعنى المتبادر منها لكن التوفيق بذلك يستلزم قول الجميع بجواز

( نوع وصفية ) بواسطة  
اشتهاره بوصف من  
الاصناف

في العلم فتنبه ( قوله فالمانع من أن يدعى الجنسية الخ ) ليس بمعنى المانع من ذلك فانه لو أول العلم باعتبار الجامع لدخل المشبه بمجرد التأويل ولم يبق وجه للبالغة وقوله وذلك لا يقتضى إمكان التأويل في الاول الخ قد تقدم لك فربما وجه اعتبار الاشتهار فتنبه ( قوله الاولى نوع وصف الخ ) قد يقال انما أي بياء المصدرية دفعا لتوهم حمل الوصف على ما يوصف به اذ هو يطلق عليه كثيرا قال شيخنا وعلى كل حال المصدر من المبنى للفعل أي الكون متمصفا لا الكون واصفا ( قوله لازما للشخص نظرا الى ذاته ) أي كالتطول فانه لازم للشخص الطويل اه شيخنا فيه أن الطول ليس لازما في الذهن للشخص نظرا الى ذاته والذي يلزم الشخص ذهنا نظرا لذاته المحل ونحوه فتدبر ( قوله أو بسبب اشتهاره ) أي ككرم حاتم فانه ليس لازما ذاتيا بل لازم بواسطة الشهرة اه شيخنا ( قوله وقد بينه الشارح بهذا ) أي بين ما ذكر من استعارة علم الشخص المنصف بصفة بهذا أي بدعوى العينية وذلك لان ظاهر قوله فان وجد ذلك في مدلول الاسم الخ أن مجرد وجود ذلك كاف في الاستعارة في علم الشخص المتضمن وصفية قاله بعض المشايخ وقال شيخنا ان اسم الاشارة في قوله وقد بينه الشارح بهذا ارجع لما ذكره اللازم له التكلف إلا أنه قيد بالشهرة وسيأتي الكلام عليها وليس مرجع اسم الاشارة دعوى العينية كما قد يتوهم اه ولعل وجه كون ما في التلويح تبيينا بما ذكره أنه أي بعبارة محمّلة لكلام القوم ولم يأت فيها بما يحالفهم فدل ذلك على أنه موافق لهم اذ لو كان مخالفا لم ينبه على مخالفتهم لكن عبارة الاطول وقد تنبه الشارح لهذا في التلويح فقال الخ ثم رأيت في الرسالة البيانية للمعشى بعد نقله مخالفة العصام لاتفاق القوم على اشتراط الكيفية في المشبه به عن المولوى في تعريب الرسالة الفارسية مانصه أقول سبقه

استعارة العلم مطلقا ( قوله كحاتم ) اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم جعل اسما لحاتم بن عبد الله بن الحشر ج الطائي العلم في الكرم \* ومادراسم فاعل من مدر اذا طان سمي به رجل من بني هلال ابن عامر بن صعصعة لانه سقى ابلا له من ماء حوض فبقى في الحوض قليل فسلح فيه ومدر الحوض به بخلا أن يسقى منه \* وسحبان بوزن عطشان اسم بليغ يضرب به المثل ومعناه في الاصل صياد يصيد ما مر به والمناسبة ظاهرة \* وبأقل اسم رجل يضرب به المثل في العبي والفهاهة من يوم اشترى ظيبا بأحد عشر درهما فقيل له بكم اشترى به ففتح كفيه وفرق أصابعه وأخرج لسانه يشير بذلك الى أحد عشر فانقلت الظبي ( قوله بالفهاهة ) أي عجز اللسان عن البيان ( قوله وقرينتها )

( كحاتم ) المتضمن الاتصاف بالجود ومادر بالغسل وسحبان بالفصاحة وبأقل بالفهاهة فيثبند بجوز أن يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجعل كأنه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود أو غيره كما مر في الاسد فهذا التأويل يتناول حاتم الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف ويكون اطلاقه على المعهود أعني حاتما الطائي حقيقة وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعارة نحو رأيت اليوم حاتما ( وقرينتها ) يعني ان الاستعارة لكونها مجازا لا بد لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له وقرينتها ( اما امر واحد كما في قولك رأيت أسدا يرى أو أكثر ) أي امران أو أمور يكون كل واحد

الى ذلك العلامة التفتنازي في تلويحه فقدح في الاشتراط السابق ثم قال والتحقيق ان الاستعارة تقتضى الخ ( قوله من مدر اذا طان ) في القاموس مدر المكان طانه كدره والحوض سد خاص حجارته بالدر اه وفي فصل الطاء من باب النون طان حسن عمل الطين وكتابه خقه به اه وفي فصل الخاء من باب الصاد والخصاص والخصاصة والخصاصاء نقصهن الفقر وقد خصصت بالكسر والخلل أو كل خلل وخرق في باب ومنغسل ورفع ونحوه أو النقب المسفير والفرج بين الاثافي اه وقال بعض المشايخ اذا طان أي طين الحوض بغائظه وقوله فسلح فيه أي نغوط فيه وقوله ومدر الحوض به أي بما سلح اه فتدبر ( قوله رحمه الله ويتأول في حاتم الخ ) ظاهر كلام الشارح وغيره ان التشبيه سابق على التأويل وان التأويل بكلي معناه جعل حاتم كأنه اسم لمطلق الجواد الصادق على حاتم الطائي والمدوح فيشبه المدوح بنفس حاتم الطائي ثم يقول حاتم بكلي بحيث يصدق على المدوح وحاتم الطائي فيكون المدوح فردا من أفراده فالتأويل بكلي مغل عن دعوى الادخال وليس قبلها ثم ينقل اللفظ الى المشبه فليس معناني استعارة حاتم الا ثلاثة أعمال لكن علمت ما تقدم لنا أنه يتعين خلاف ظاهر كلامهم على انه لا فائدة لهذا التأويل الذي أغنى عن دعوى الادخال اذ لا مبالغة فيه فانه لم يزد زيادة على كون المشبه متصفا بوجه الشبه نعم تحصل المبالغة ان جعل الجواد في كلامه بمعنى من له نهاية الجود لا بمعنى من له جود عظيم وان لم يبلغ الغاية واذا علمت مما تقدم انه يتعين خلاف ظاهر كلامهم فينزل كلام الشارح على ما تقدم فقوله ويتأول في حاتم أي قبل التشبيه وقوله كأنه موضوع للجواد أي للبالغ الغاية في الجود المشتهر بذلك حتى لا يتناول المشبه وقوله سواء كان ذلك الرجل المعهود وهو حاتم الطائي وقوله أو غيره أي من الافراد المقدره المتعددة مع حاتم الطائي في جنس الجواد البالغ الغاية والاشتهار به وقوله كما مر في الاسد أي ان التشبيه بالفرد مع شمول المشبه به لا فردا متعددة الحقيقة ليس منها المشبه نظير ما مر في الاسد ضمننا ان التشبيه بالفرد مع شمول المشبه به لا فردا متعددة الحقيقة وقوله فهذا التأويل يتناول حاتم الخ أي فيسبب التأويل بكلي صادق على افراد متعددة الحقيقة مع حاتم في جنس الجود البالغ الغاية مع الاشتهار به ساغ لنا أن ندعي تناول لفظ حاتم للفرد المتعارف وهو حاتم الطائي وما كان من جنسه والفرد الغير المتعارف وهو المدوح بان ندعي ان الاشتهار بغاية الجود ليس قيذا لمفهوم حاتم وان المدوح له غاية الجود فهو من أفرادها ففردا قسما متعارف وهو من له غاية الجود مع الاشتهار به وغير متعارف وهو من له غاية الجود دون الاشتهار به وقال بعض الافاضل حاصل ما يقال ان حاتم بقرينتها وهو المتناهي في الجود تناهيا لا يوجد في المشبه فيقدر ان له أفرادا



يتبادر منه ما أشار إليه الشارح أن المراد القرينة المانعة لانها السابقة في تحقيق المجاز قال في الاطول  
 لكن الأنفع أن يراد قرينة الاستعارة مطلقا مانعة كانت أو معينة ومن البين انه لا اختصاص لهذا  
 التقسيم بقرينة الاستعارة بل يجري في المجاز المرسل والكتابة أيضا ولا ينكشف الداعي الى جعلهم  
 قرينة الاستعارة المصرحة متعددة دون الاستعارة بالكتابة بل جعلوا واحدا مما يصرف فيها عن  
 الحقيقة قرينة والزائد عليها ترشيعا وأيضا لا يظهر فرق بين استعارة قرينتها متعددة وبين الاستعارة

متعددة الحقيقة مع حاتم نفسه في جنس الجود والحاصل منه البالغ الغاية كالاسد الصادق على أفراد  
 متعددة الحقيقة في غاية الجرأة لاجل أن يشبه الممدوح بفرد منها كما يشبه الرجل الشجاع بفرد من  
 افراد الاسد وليس المشبه به غير حاتم في الحقيقة ثم يدعى دخول المشبه في المشبه به فيكون حاتما  
 حينئذ له أفراد متعارفة من جنسها حاتم وفرد غير متعارف وهو الممدوح فيسوغ لنا استعمال حاتم فيه  
 فظهر ان المقصود الاصلى انما هو الاطلاق بحاتم نفسه وان التأويل تقديري لتصحيح قاعدة الاستعارة  
 وان التشبيه انما هو بعد التأويل بكلي وان دعوى الادراج بعد التشبيه كما في الاسد سواء بسواء  
 وان دعوى الادراج هي التي سوغت اطلاق اللفظ ولا يقال انه بعد التأويل لاحاجة للتشبيه اذ  
 يصدق على المشبه حينئذ لما علمت انه انما أول بالبالغ الغاية المتناهي في الجود فتكون الافراد من  
 جنس حاتم نفسه فلا يصدق بعد التأويل على المشبه فيحتاج الى أن يشبه الممدوح بفرد منها ويدعى  
 بعد ذلك أنه من جنسها ثم لا يخفى ان جعل التأويل سابقا على التشبيه أولى من العكس وان اختاره  
 العلامة الأمير لان المقصود من التأويل اجراؤه على سنن الكلي حقيقة حتى يشبه الممدوح بفرد  
 من أفراد التقديرية ويدعى انه من جنسها وعكسه يقتضى انه حين التشبيه ليس اسم جنس  
 بل جزئي فيضرح عن قاعدة الاستعارة ومحمل ما ذكر ان معناه في نحو حاتم أربعة أعمال التأويل  
 بكلي ثم التشبيه بفرد منه ثم دعوى الادراج ثم نقل اللفظ للتشبيه وأما في نحو أسد فالثلاثة الأخيرة  
 فقط وعليه ينزل كلام الشارح اه وقوله ان دعوى الادراج هي التي سوغت الخ فيه ان العلاقة  
 كافية في صحة الاطلاق وانما احتج للدعوى المذكورة للمبالغة وقوله لما علمت انه الخ يعلم مما تقدم  
 لنا انه لو فرض صحة تأويله بنى الجود لما استغنى عن التشبيه لان صدقه عليه حينئذ انما هو صدق  
 بالقوة القرينة من الفعل والمقصود استعماله الآن في غير ما وضع له مجازا فلا بد من العلاقة وانما أول  
 بالبالغ الغاية الخ لكون ذلك هو الذي اشهر به وحينئذ تأتي المبالغة في ادخال المشبه في جنس  
 المشبه به وقوله بفرد من أفراد التقديرية هو خصوص الطائى المعروف وكونه فردا من الافراد  
 أمر مقدر لا محقق لعدم تحقق أفرادها اذ المحقق الآن ان تمام مفهوم حاتم وبما تقدم لنا يتضح لك  
 كلامه فتدبر ( قوله يتبادر منه ما أشار إليه الشارح ان المراد القرينة المانعة الخ ) أي المانعة فقط  
 وفيه نظر اذ كلام المصنف والشارح في المانعة مطلقا اعم من أن تكون معينة أيضا أم لا وكل معينة  
 فهي مانعة ولا عكس وذلك انه اذا قامت قرينة على ان كذا من المعاني المجازية مراد امتنع أن يراد  
 المعنى الحقيقي أصلا ان قلنا لا يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز أو وحده ان قلنا يجوز الجمع ( قوله بل  
 جعلوا واحدا مما يصرف فيها عن الحقيقة قرينة والزائد عليها ترشيعا ) أي مع أن مقتضى جعل الكل  
 قرينة في المصرحة أن يكون الكل قرينة في المكتنية ولا ترشيع لها اه شيفنا ( قوله وبين الاستعارة  
 المجردة ) أي الاستعارة المصرحة المجردة ووجه عدم الظهور ان المصرحة المجردة هي عين

( قوله دعوى الادراج  
 الخ ) وتحتاج هذه الدعوى  
 الى ما تقدم عن عبد  
 الحكيم اه منه

الاستعارة المجردة الآن يلتزم اه (قوله وان تعافوا) يقال عافه يعافوه ويعيفه عيفا وعيفا محركة  
وعيافة وعيفا بكسرهما كرهه كذا في الاطول (قوله العدل) مقابل الظلم ولا يبعد أن يجعل  
على التوحيد كما فسر به قوله تعالى ان الله يأمر بالعدل خص بالذكر لانه أول الايمان اه أطول  
(قوله لدلالته الخ) فان قلت لم لا يجوز أن يراد بالنيران حقيقة نيران يقصد نحو يفهم بالاحراق  
قلت الغائل يدعي الأخنبال شريعة وليس فيها احراق كاره العدل والايمان وأما عدم حمل النيران  
على الرماح فلتعاهد العرف وغلبة الاستعمال في السيوف اه فترى (قوله على أن جواب هذا  
الشرط نحرار بون) أي محذوف تقديره نحرار بون الخ فقوله فان في أيماننا نيرانا علة للجواب أقيمت  
مقامه ولو حذف النون من نحرار بون وتلجؤن لسكان حسنا لان رفع الجواب اذا كان الشرط  
مضارعا ضعيف (قوله مربوط الخ) تفسير (قوله يكون الجميع) أي المجموع وكتب أيضا  
قوله يكون الجميع قرينة لا كل واحد فظهرت مقابلته لقوله أو أكثر وضح كونه فسياله وفيه انه  
لا يصح حينئذ كونه قسيما للواحد ولا يصح حمل الواحد على البسيط لانه يبقى أكثر من واحد هي  
مركبات واسطة وعلى أي تقدير يبقى واسطة هي معان غير ملتزمة يكون المجموع قرينة وحمل  
الالتزام على مجرد كون المجموع قرينة دون كل واحد بعيد اه أطول (قوله وصاعقة) هي نار  
تسقط من السماء اه أطول (قوله من نصله) بيان صاعقة أي صاعقة هي نصله جعله صاعقة

المصرحة المتعددة القرينة فالمصورة واحدة حينئذ لم يوجد فرق بينهما اه شيخنا (قوله الآن  
يلتزم) يحتمل ان معناه الآن يلتزم عدم الفرق بينهما وغايته أن المسمى واحده اسمان وهو لا يضر  
ويحتمل ان معناه الا أن يلتزم الفرق وهو ان يقال ان قصد نصب كل مما يناسب المشبه على صرف  
اللفظ عن المعنى الاصلى كان قرينة وان قصد جعل البعض صار فاقط فهو القرينة وما عداه  
تجريد اه شيخنا ولا يخفى ما في الوجه الثاني اذ هو بعيد من كلامه مع ان القصد لا اطلاع عليه  
فيحتاج الى قرينة تدل عليه والقائل بوجودها في كلامهم عليه أن يأتي بشاهد (قوله يقال عافه  
الخ) عبارة القاموس عاف الطعام أو الشراب وفيه يقال في غيرهما يعافوه ويعيفه عيفا وعيفا محركة  
وعيافة وعيفا بكسرهما كرهه فلم يشر به أو ككتاب مصدر وككتاب اسم وعفت الطير أعيفه  
عيافة زجرتها وهو أن تعتبر بأسمائها ومساقطها وأنواتها فتعدها وتتشاءم والعائف المتكهن بالطير  
أو غيرها وعافت الطير تعيف عيفا كتعوف عوفا والاسم العيفة والعيوف من الابل الذي يشم  
الماء فيدعه وهو عطشان اه وقوله وانواتها صوابه كما في شرحه وأصواتها وقوله وعافت الطير  
تعيف عيفا أي اذا كانت تحوم على الماء أو على الجيف وتتردد ولا تمضي تزيد الوقوع فهي عائرة كما  
في الصحاح (قوله وفيه أنه لا يصح الخ) يعني أن ما ذكره وان صحح كونه قسيما لقوله أو أكثر  
لا يصح كونه قسيما لقوله قبل اما أمر واحد لأن المعاني اذا كانت ملتزمة وجعل جميعها قرينة  
واحدة تكون أمرا واحدا فتدخل في قوله اما أمر واحد فكيف تكون قسيما (قوله  
ولا يصح حمل الواحد الخ) جواب عن سؤال مقدر تقديره يحمل الواحد في قول المصنف اما أمر  
واحد على البسيط وحينئذ يصح أن يكون قوله أو معان ملتزمة قسيما (قوله لأنه يبقى أكثر من  
واحد الخ) أي لأن الأكثر في عبارة المصنف يكون حينئذ معناه الا أكثر من الواحد البسيط  
فيبقى الا أكثر من الواحد المركب نعم لو أخرج الا أكثر عن القسم الثالث لسكان المعنى أو الا أكثر

منها قرينة (قوله وان  
تعافوا) أي تكبرها  
(العدل والايمان) فان  
في أيماننا نيرانا أي سيوفا  
تدع كشمع النيران فتعلق  
قوله تعافوا بكل من  
العدل والايمان قرينة على  
أن المراد بالنيران السيوف  
لدلالته على أن جواب  
هذا الشرط نحرار بون  
وتلجؤن الى الطاعة  
بالسيوف (أو معان ملتزمة)  
مربوط بعضها ببعض  
يكون الجميع قرينة لا كل  
واحد وهذا يظهر فساد  
قول من زعم أن قوله أو  
أكثر شامل لقوله معان  
فلا يصح جعله مقابلا له  
وقسيما (قوله وصاعقة  
من نصله)

في الاشتعال والتأثير أو المراد صاعقة ناشئة من نعله فهي وهمية تخيلية فكان لنعله صاعقة تحرق  
 الاعداء والاول أظهر والى الثاني ذهب الشارح والنصل حد السيف على ما يفهم من الصحاح  
 ونفس السيف لم يكن له مقبض على ما في القاموس اه أطول ( قوله أى نصل سيف الممدوح )  
 ويحتمل أن يرجع الضمير الى الممدوح والاضافة لأذى تلبس اه فنرى ( قوله والمعنى رب نار )  
 أشار الى أن صاعقة مجرورة برب أو وارب على الخلاف وجوز صاحب الأطول أن تكون  
 من فوعة موصوفة بالظرف مبتدأ خبره ينكفي بها ثم رأيت الشارح في المطول قال انهار وبت بالرفع  
 ( قوله يقبلها ) الضمير للصاعقة ( قوله على رؤس الأقران ) الرؤس جمع فله لرأس يراد به  
 الكثرة لداعى مقام المدح والأقران جمع قرن بالكسر وهو الكف في الشجاعة أو عام اه أطول  
 ( قوله خمس ) فاعل ينكفي ( قوله أى أنامله الخمس ) قال في الاطول المسطور تفسير السحائب  
 بالأنامل والظاهر أن المراد بها الأصابع فكانه أر يد مز يد المبالغة في الشجاعة حيث يكفي للأقران  
 أنامله ولا يحتاج في هلاكهم الى اعمال الاصابع ولهذا عبر عن رؤس الأقران مع كثرتها بجمع القلة  
 وعن أنامله الخمس بجمع الكثرة إشارة الى أن الرؤس مع كثرتها كأنها قليلة بالنسبة الى أنامله الخمس  
 لاحاطة أنامله اياها وشمولها لها اه أطول قال الفري ويحتمل أن يريد الشارح بالأنامل الاصابع  
 مجازا اه وما في الاطول من أن جمع القلة مستعمل في الكثرة هو ما في المطول وقيل هو باق على  
 القلة إشارة الى قلة أكفائه في الحرب وكتب أيضا قوله أى أنامله الخمس أى العليا والافالأنامل  
 كثيرة برلسى اه سم ( قوله التى هي في الجود وعموم العطايا سحائب ) ففي البيت استنباع  
 حيث ضمن مدحها بالشجاعة المدح بالسخاء ومن لم يدرك نوحه أنه لا يلائم ذكره المقام ولك أن تجعل  
 أنامله سحائب العذاب في نزول الصاعقة والنار اه أطول ( قوله أى يصبها ) أى الصاعقة ( قوله  
 ذكر أن هناك صاعقة الخ ) بيان للمعاني المتشعبة التي جعل مجموعها قرينة لارادة الأنامل بالسحائب  
 وكان عليه أن يذكر معها صميمة مقام المدح فان قطع النظر عنه يجعل المراد بها الاصابع كذا في  
 الاطول فان أريد بالأنامل الاصابع فلا اشكال ( قوله فظهر من جميع ذلك الخ ) لك أن تقول  
 اضافة الصاعقة لنصل السيف كافي في القرينة المذكورة في مخالفا مما مر من قوله من بوط بعضها  
 ببعض يكون الجميع قرينة الخ اه سم ( قوله باعتبار الطرفين ) أى طرفي الاستعارة ففيه  
 مسامحة أو طرفي التشبيه وقوله فيما بعد كاستعارة اسم المعلوم للوجود يدل على أن المقصود بالتقسيم  
 الاستعارة بمعنى المصدر وقوله ومنها التهكمية والتخلصية وهما ما استعمل في ضده بدل على أن المقصود  
 بالتقسيم الاستعارة بمعنى المستعار وكأنه نبه على أن الاستعارة بالمعنيين بيان في هذه التقسيمات اه  
 أطول وانظر وجه المسامحة ( قوله استعار الاحياء ) أى لفظ الاحياء وانما قال استعار الاحياء  
 مع أن المستعار الفعل أعنى أحييناه لان استعارته تبعية لاستعارة المصدر أعنى الاحياء قال السيرامى

أى نصل سيف الممدوح  
 ( ينكفي بها ) من  
 انكفا أى انقلب والباء  
 للتعديبة والمعنى رب نار  
 من حد سيفه يقبلها  
 ( على رؤس الأقران  
 خمس سحائب ) أى أنامله  
 الخمس التى هي في الجود  
 وعموم العطايا سحائب أى  
 يصبها على أكفائه في  
 الحرب فيها سحائبها ولما  
 استعار السحائب لآنامل  
 الممدوح ذكر أن هناك  
 صاعقة وبين انها من نصل  
 سيفه ثم قال على رؤس  
 الأقران ثم قال خمس  
 قد كرر العدد الذى هو  
 عدد الأنامل فظهر  
 من جميع ذلك انه أراد  
 بالسحائب الأنامل ( وهى )  
 أى الاستعارة ( باعتبار  
 الطرفين ) المستعار منه  
 والمستعار له ( فبيان لان  
 اجتماعهما ) أى اجتماع  
 الطرفين ( فى شئى اما يمكن  
 نحو أحييناه فى قوله تعالى  
 أو من كان ميتا فأحييناه  
 أى ضالا فهديناه ) استعار  
 الاحياء من معناه الحقيقي  
 وهو جعل الشئ حيا  
 للهداية التى هى الدلالة  
 على طريق يوصل الى  
 المطلوب والاحياء والهداية

من الواحد البسيط أو الواحد المركب فلا يرد عليه ما ذكره ولك أن تقول الاكثر من الواحد  
 البسيط يصدق بما اذا تعدت القرينة المركبة عند التأمل فلا اشكال ( قوله أو المراد صاعقة  
 ناشئة الخ ) وهى مستعارة للضربة الحاصلة بالنصل ( قوله رحمه الله على رؤس الأقران ) لعل  
 المراد أنهم أقران بحسب زعمهم لافى الواقع ( قوله وكان عليه أن يذكر معها الخ ) فيه أن  
 الكلام في القرينة المانعة لا المعينة وما ذكره كافي في المنع ( قوله وانظر وجه المسامحة ) وجهه

بما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا أولى من قول المصنف رحمه الله ان الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء واحدا لان المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وانما قال نحو احييناه لان الطرفين في استعارة الميت للضال مما لا يمكن اجتماعهما لان الميت لا يوصف بالضلال (ولتسم) الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء (١٩٢) (واقفية) لما بين الطرفين من الاتفاق (واما تمتنع)

عطف على اما يمكن (كاستعارة اسم المعلوم للموجود لعدم غنائه) هو بالفتح النفع أي لا تنفاه النفع في ذلك الموجود كما في المعلوم ولا شك أن اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد لكن بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه (ولتسم) الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء (عنادية) لتعاند الطرفين وامتناع اجتماعهما (ومنها) أي من العنادية الاستعارة (التهكمية) والتقليبية وهما ما استعمل في ضده أي الاستعارة التي استعملت في ضدها الحقيقي (أو

أن الاستعارة هي الكامة المستعملة الخ أو نفس الاستعمال والمستعار منه والمستعار له ليسا طرفين لذلك انماها طرفان للتشبيه المتضمن لها اه شينخنا (قوله أي من الشينين الخ) أي فظهر ضمير التنبيه بعد (قوله لاحتمال أن يكون مراده الخ) أي فبراد من الاحياء الحياة مجاز امر سلا ثم يستعار من هذا المعنى المجازي للهداية بمعنى الاهتداء وفي عبد الحكيم وانما قال أولى لأنه يمكن أن يقال المراد بالحياة الاحياء لكونها انزاله اه قال معاوية أولانها اسم مصدر لاحياء أولان المراد التفريع كتابة أي فكندا الهداية والاحياء يمكن اجتماعهما (قوله المتعدية) الأولى المتعديين أو تعديه على قوله والاحياء (قوله كافر حكما) أي باعتبار ما كان

سرور في الخبر به للانذار الذي هو ضده بادخال الانذار في جنس البشارة على سبيل التهكم والاسهزاء، وكقولك رأيت أسدا وانت تريد جبانا على سبيل التلميح والظرافة ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والانذار من جهة واحدة وكندا الشجاعة والجبن (و) الاستعارة (باعتبار الجامع) أي ما قصد اشتراك الطرفين فيه

(قسيان لانه) أي الجامع (أما داخل في مفهوم الطرفين) المستعار له والمستعار منه (نحو) قوله عليه الصلاة والسلام خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه (كلما سمع هبة طار إليها) (١٩٣) أو رجل في شعبة في غنمة ليعبد الله

حتى يأتيه الموت قال جار الله الهبة الصبة التي يفرع منها وأصلها من هاع يجمع اذا جبن والشعبة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل أخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله تعالى أو رجل اعتزل الناس وسكن في رؤس بعض الجبال في غم له قليل برعاها ويكتفي بها في أمر معاشه ويعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما (فإن الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما) أي في العدو والطيران لانه في الطيران أقوى منه في العدو والظاهر أن الطيران هو قطع المسافة بالجنح والسرعة لازمة له في الاكثر لاداخله في مفهومه فالاولى أن يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازمة للاتصال بين الاجسام المترقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى

وجمع مع أفراد المشبه به تحت مفهومه اه أطول (قوله قسيان لانه اما داخل الخ) لم يستغن عن هذا التقسيم للاستعارة بما مر من أن وجه الشبه اما داخل في مفهوم الطرفين أو خارج عنه لان كل تشبيه لا يكون مبنى الاستعارة اه أطول (قوله طار إليها) اسناد طار إلى الرجل مجازي أي طار فرسه بسعيه إليها اه أطول (قوله أو رجل) لعل أول تقسيم خير الناس اه سم (قوله في غنمة) أي مع غنمة والتصغير للتقليل اه سم (قوله وأصلها من هاع يجمع اذا جبن) كان وجه المناسبة أن الفرع منها جبن في الجملة تأمل سم أي فاستعمال الهبة في الصبة التي يفرع منها من استعمال اسم الشيء في ملزومه (قوله قليل) أخذ التقليل من التصغير (قوله للعدو) أي المشي بسرعة قال الحفيد والصواب للذهاب بسرعة اذا العدو لا يناسب الراكب كما يشعر به أول الحديث اه أقول الشارح قصد مطابقة قول المصنف الآتي فان الجامع بين العدو الخ اه سم والظاهر أن الاعتراض مندفع بجعل الاسناد في طار مجازا عقليا كما مر عن الاطول (قوله والظاهر) لعل التعبير بالظاهر إشارة إلى أن كون الطيران ما ذكر ليس قطعيا وفي الفري أجيب بان الطيران قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين الاختياري في الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التقطع على الأرض ولا يخفى أن الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن أئمة اللغة اه سم (قوله فالاولى) عبر بالاولى اشعار بان المشاحة في الامثلة ليست من دأب المحققين لانها انما تذكر لايضاح القواعد على تقدير صحتها السكون الاول أن تكون صحيحة ولان مبنى الاعتراض ليس قطعيا اه سم (قوله أن يمثل) أي للاستعارة التي فيها الجامع داخل في مفهوم الطرفين (قوله وابعاد الخ) تفسيرى اه سم (قوله وهي في القطع أشد) أي لتأثيرها في الاتصال الأشد (قوله والفرق بين هذا) أي اطلاق التقطيع على تفريق الجماعة حيث جعل استعارة (قوله وبين اطلاق المرسن على الانف) حيث جعل مجازا مرسلا وكلامه بوجه أن كون المرسن مجازا مرسلا لازم وليس كذلك كما أسلفناه والمدار الملحوظ من التشبيه أو الاطلاق والتقييد (قوله خصوص وصف ليس الخ) أما في المرسن فكونه أنف ذي رسن وموضع اللرسن وأما في التقطيع فكونه

(قوله لأن كل تشبيه الخ) أي فر بما يتوهم ان لم يقسم الاستعارة أنها خاصة بالخارج مثلا (قوله مندفع بجعل الخ) أي لأن العدو حينئذ منه في الحقيقة إلى الفرس وهو متحقق فيها (قوله والمدار الملحوظ الخ) المدار مبتدأ والمملحوظ خبره ومن التشبيه الخ بيان للخبر أي ان لاحظت المشابهة في الخصوصية كانت استعارة وان لاحظت الاطلاق والتقييد كان مجازا مرسلا (قوله رحمه الله تعالى هو أن خصوص الوصف الكائن الخ) معنى كونه مرعيا أن له دخلا في وجه الشبه لانه هو وجه قوة وجه الشبه في المشبه به لانه هو وجه الشبه كما هو ظاهر فقوله بخلاف الوصف في المرسن لا يظهر له معنى يصلح لاتمام الفرق الموجب لجعل هذا استعارة وهذا مجازا مرسلا لكن هذا على ما نقله المحشى عن سم وأقره في تفسير قوله خصوص وصف الخ والوجه أن معنى كلام الشارح

(٢٥ - تقرير الانبأ على السعد - بع) وقطعناهم في الأرض أما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع أشد والفرق بين هذا وبين اطلاق المرسن على الانف مع أن في كل من المرسن والتقطيع خصوص وصف ليس في الانف وتفريق الجماعة هو أن خصوص الوصف الكائن في التقطيع مرعى في استعارته لتفريق الجماعة بخلاف خصوص

في الاجسام المترفة كذا في سم (قوله والحاصل) أي حاصل الفرق أن التشبيه أي الضمني اه  
 سم وبه يندفع ما يقال الاستعارة مبنية على تناسي التشبيه وبحقل أن يراد بالتشبيه المشابهة التي  
 هي علاقة الاستعارة (قوله ههنا) أي في استعارة التقطيع (قوله منظور) أي ملحوظ ضمنا  
 فكان استعارة بخلافه ثمة فكان مجاز امر سلا اه سم (قوله قد تقرر في غير هذا الفن الخ)  
 قال الحفيد هذا هو المشهور عند القدماء لكن الدليل على ذلك ليس بتمام ولذا اختار بعض  
 المحققين الاختلاف بالشدة والضعف في الذاتيات أيضا اه (قوله يجب أن يكون في المستعار منه  
 أقوى) قال في المطول لتكون الاستعارة مفيدة اه قال سم ومن قوله لتكون الاستعارة  
 مفيدة يظهر الفرق بين الاستعارة والتشبيه حيث لم يعتبر في الجامع فيه أن يكون أقوى على  
 الاطلاق وذلك لانه قد يقصد به نحو بيان الحال الكافي فيه المساواة فليتأمل اه (قوله في الماهية  
 الحقيقية) كالانسان والحيوان وكتب أيضا قوله في الماهية الحقيقية ووجه الشبه انما جعل داخلا  
 في مفهوم الطرفين لافي الماهية الحقيقية للطرفين اه مطول (قوله بل قد يكون أمر كبا من  
 أمور الخ) ك مفهوم الاسود المركب من الذات والسواد (قوله واما غير داخل) غير الداخل  
 في مفهومها بحقل أن يكون داخلا في مفهوم أحدهما كافي تشبيه العدو بالطيران في قطع المسافة  
 بسرعة فانه داخل في مفهوم العدو ودون الطيران كما حققه الشارح وقد خالف المصنف بين تقسيم  
 التشبيه باعتبار دخول وجه الشبه وخروجه وبين تقسيم الاستعارة فقال في تقسيم التشبيه وجهه  
 اما غير خارج عن حقيقة الطرفين أو خارج عنهما فجعل الخارج عن أحد الطرفين داخلا في  
 القسم الاول وهما جعله داخلا في القسم الثاني ولو أوردت تطبيقهما فاجعل الداخل في الطرفين  
 في تأويل الداخل في أحدهما وحينئذ يندفع اعتراض الشارح على التمثيل باستعارة الطيران للعدو  
 اه أطول (قوله المهمل) أي المتلائي المتنور اه سم (قوله لظهور أن الشجاعة عارض  
 للاسد) أي وصفة خارجة عن المستعاره الذي هو الرجل الموصوف بالشجاعة كذا في الاطول  
 (قوله وكذا التهلل للشمس) أي والوجه المهمل (قوله وهي الغربية) أي البعيدة عن العامة

أن لكل منهما اختصاصا بوصف مندرج تحت عام يشمله ويشمل ما في الانف أو تفرق الجماعة  
 فكل من وصف كل منهما أقوى مما في الانف أو تفرق الجماعة كما أشعر بذلك الاختصاص في كل  
 منهما وجه شبه فلم جعل هذا استعارة وهذا مجاز امر سلا ومحصل الجواب أنهم لفظوا التشبيه في هذا  
 دون هذا فقالوا بذلك فيجوز خلاف ما ذكره بحسب ما يلحظ فعلم من هذا أن كلامه ليس مفيدا  
 عدم صحة الاستعارة في المرسن (قوله كالانسان الخ) أي كإهية الانسان يعني الحيوان الناطق  
 وماهية الحيوان يعني الجسم النامي الخ (قوله ك مفهوم الاسود) ليس مفيدا أن الذات جزء  
 حقيقي وان أفاد أنها ليست مما يختلف فانه ليس كل ما يختلف حقيقيا (قوله في تأويل الداخل  
 في أحدهما) أي سواء دخل في الآخرام لافتمل الصورتين (قوله رحمه الله تعالى وأيضا الخ)  
 هذا التقسيم كتقسيم التشبيه المجل الى ظاهر يفهمه كل أحد وخفي لا يدركه الا الخاصة لكن اعتبر  
 في هذا التقسيم كون التشبيه نفسه على النمط المعتاد في تشبيهات الاستعارة أولا وكون الاستعارة  
 مصعوبة بتصرفي أولا كما يستفاد من التسمية هنا بعامية وخاصة وان أوهمت التسمية هنا بالمتنلة  
 والغربية أن هذا التقسيم كتقسيم التشبيه الى قريب مبتدل وبعيد غريب مع الاعتبار المذكور

والحاصل أن التشبيه هنا منظور بخلافه ثمة فان قلت قد تقرر في غير هذا الفن أن جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون جامعا والجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية والمفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقية بل قد يكون أمرا مركبا من أمور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع كونه في أحد المفهومين أشد وأقوى الأتري أن السواد جزء من مفهوم الاسود أعنى المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف (واما غير داخل) عطف على اما داخل (كبا من) من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المهمل ونحو ذلك لظهور أن الشجاعة عارض للاسد لاداخل في مفهومه وكذا التهلل للشمس (وأیضا) للاستعارة تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو أنها (اما عامية وهي المتنلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت أسدا برمي أوخاصية وهي الغربية) التي لا يطلع

( قوله في نفس الشبه ) أى في التشبيه نفسه لاني وجه الشبه وبدل عليه قول الشارح بان يكون تشبيها اه سم ( قوله قربوسه ) يحتمل أن يكون فاعل احتبي بمنزلة منزلة الرجل المحتبي وكان القربوس ضم اليه فم القربوس بالعنان كما يضم الرجل ركبته الى ظهره بنوب مثلا ويحتمل أن يكون مفعولا وفاعل احتبي ضمير يعود للقربوس مضمنا معنى جمع أى جمع القربوس قربوسه بعنانه الى نفسه كما يضم المحتبي ركبته فعلى الاول ينزل خلف القربوس منزلة الظهر من المحتبي وفم القربوس منزلة الركبتين وعلى الثاني ينزل القربوس منزلة الركبتين والفم منزلة الظهر والتشبيه على الثاني أتم لان القربوس أعلى وكذا الركبتان والفم أسفل وكذا موضع ما يحتبي به من الظهر فتدبر والقربوس بفتح الراء ولا تسكن الا في الشعر لان فعله لا نادر لم يأت غير صقوق وهو اسم أعجمي غير منصرف للعلمية والعجمة وأما الخرنوب بفتح الخاء وهو نبت يتداوى به فضعيف والقصع الضم وكذا صنعون وهو أول الریح اه فترى وقوله ولا تسكن الا في الشعر عبارة الأطول ولا تسكن الا للضرورة اه ( قوله أى مقدم سرجه ) فالقربوس مقدم السرج وعبارته في المطول نوهم أنه السرج وأن الكلام على حذف مضاف حيث قال أى مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس السرج اه والذي

عليها الا الخاصة الذين  
أو توأدها به ارتفعوا عن  
طبقة العامة ( والغرابية قد  
تكون في نفس الشبه )  
بان يكون تشبيها فيه نوع  
غرابية ( كما في قوله ) في  
وصف القربوس بأنه مؤدب  
وانه اذا نزل عنه وألقى  
عنانه في قربوس سرجه  
وقف مكانه الى أن يعود  
اليه ( واذا احتبي قربوسه )  
أى مقدم سرجه ( بعنانه )  
علك الشكيم الى انصراف  
الزائر الشكيم والشكيمة  
هي الحديدة المعترضة في  
فم القربوس وأراد بالزائر

فكان المناسب جعل هذه التسمية في تقسيم آخر كتقسيم التشبيه الى قريب مبتدل وبعيد غريب ( قوله رحمه الله تعالى والغرابية الخ ) لما كان قوله في تفسير العامة وهي المبتدلة لظهور الجامع فيها بوجه أن قوله في تفسير الخاصة وهي الغرابية فيه حذف للدلالة لما قبله والتقدير خلفاء الجامع فيكون قوله لظهور الجامع على اطلاقه وكان هذا ليس مراد اقل والغرابية الخ فالخاصل أن غرابية الاستعارة لأحد أمور ثلاثة خفاء الجامع أو غرابية التشبيه أو التصرف فيها فابتدأ المبالغة لظهور الجامع مع عدم غرابية التشبيه وعدم التصرف فيها ( قوله مضمنا معنى جمع ) فيه أن الشارح قد أفاد أن جمع كذا من جملة معناه أصالة فهو محتاج الى التعبير بدعوى بعض معناه حتى يتعدى فكيف يضمن معنى جمع وعبرة القاموس واحتبي بالنوب اشقل أو جمع بين ظهره وساقه بهامة ونحوها اه فخرر هل بينها وبين عبارة الشارح فرق بحيث يصح عليها كلام المحشى قوله أى في التشبيه نفسه أى بان يكون تشبيه هذا الامر بالآخر غريبا أى لكونه لا يقع في كلامهم الا نادرا هذا ما جرى عليه المحشى ولذلك أول كلام الشارح الآتي وجرى عبد الحكيم على أن غرابية التشبيه هنا لكونه على نخط غير معناه في تشبيهات الاستعارة وسيأتي كلامه ( قوله والتشبيه على الثاني أتم لأن القربوس أعلى الخ ) عبارة المطول لان الركبتين متضامتين أشبه بالقربوس والنوب في الركبتين ماثل الى العلو ثم يمتد مستقلا الى الظهر كما أن الطرف الذي يلي القربوس من العنان أعلى من الذي يلي فم القربوس اه ولان العنان يقع على القربوس بعد ما وقع على جانبي الفم كالجمبوة تقع على الركبتين بعد وقوعها على الظهر اه عبد الحكيم وقوله ولان العنان الخ لا يخفى أن كل ما ذكر من النكات لا تميمية هذا الوجه كعدم القياس لما في الوجه الآخر فان فيه مثل ما لا يتحقق الاحتباء بدون من كون المضموم الى المحتبي أمامه بخلاف هذا الوجه فان المضموم فيه الى المحتبي وهي القربوس ليس أمامه وأما الوجه الآخر فالمضموم فيه الى القربوس المحتبي أمامه كما لا يخفى وفيه زيادة على ذلك أن الركبتين فهما شيان كفكي فم القربوس مع التقارب في المقدار والقربوس متعديا كوسط الانسان وخلفه كظهره ( قوله القربوس للسرج ) أى شئ منسوب

رأيتاه في الصحاح المعقد القربوس للسرّج اه كذا في الاطول ( قوله نفسه ) أي نفس القائل  
فالاصل الى انصرافي عبر عن نفسه بالزائر للدلالة على كمال تأدبه حيث يقف مكانه وان طال مكانه كما  
هو شأن الزائر للحبيب يدل عليه البيت قبله اه اطول ( قوله شبه هيئة الخ ) أي لازم هيئة ليوافق  
ما يأتي ولان الكلام في الاستعارة المفردة ( قوله من قربوس ) بيان لموقع أو من تبعيضه لان  
الموقع بالفعل بعض القربوس وكذا ما بعد ( قوله ممتدا الى جانبي ظهره ) في الاطول ممتدا ممتدرا  
الى جانبي ظهره اه والذي يظهر أن هذا الانحدار غير لازم ( قوله وهو أن يجمع الرجل الخ )  
فعلى هذا الاستعارة لضم وجمع مخصوص لانزم للهيئة لانفس الهيئة فقوله فيما مر شبه هيئة الخ أي  
شبهها وجمعا مخصوصا لانزم للهيئة المذكورة بضم وجمع مخصوص آخر لانزم للهيئة أخرى لان  
معنى الاحتباء الجمع لا الهيئة اه من حوائث الحفيد على المطول والمختصر ( قوله لو وقوع العنان )  
متعلق باستعار ( قوله أخذنا بطراف ) أي شرعنا في أطراف الخ والاطراف جمع طرف ( قوله  
فيه دقاق الحصى ) أي حال كونه فيه الخ وكتب أيضا قوله دقاق الحصى بضم الدال بمعنى الدقيق قاله

للسرّج وذلك الشيء هو مقدمه فلا مخالفة بينه وبين الشارح الابالاجال والتفسير فقول الشارح  
أي مقدم سرجه بيان لمعناه اللغوي لا اشارة لتقدير مضاف وقوله في المطول وفي الصحاح أشار  
لوجه آخر مخالف لما عليه الشارح بناء على النسخة التي وقعت له فتدبر ( قوله يدل عليه البيت  
قبله ) وهو عودته فيما أזור جبايبي \* اهاله وكذلك كل مخاطر

أي مثل ذلك الاهمال فعل من يلقى نفسه في الامور الصعبة أو مثل زيارة الاحياء كل أمر خطير مهمته به  
في التعويد أو مثل ذلك الرجل يربد بنفسه كل مخاطر في تعويد فرسه اه عبد الحكيم ( قوله  
أي لازم للهيئة الخ ) عبارة عبد الحكيم قوله شبه هيئة وقوع العنان الخ أي شبه الهيئة الحاصلة  
من وقوع العنان المذكور بالهيئة الحاصلة من وقوع الثوب المذكور في الشكل والصورة وبعد  
التشبيه المذكور استعار الاحتباء الذي هو احداث تلك الهيئة وإيجادها لوقوع العنان في قربوس  
السرّج بأن صور الوقوع بصورة الايقاع وأسندته الى الفرس بمبالغة في تأديبه كما صور القدوم  
بصورة الاقدام في أقصى بلدك حتى على فلان وقد مر فالإيقاع المشبه تخييل والإيقاع المشبه به  
تحقيق فالاستعارة المذكورة استعارة تصريحية تبعية مبنية على التشبيه المذكور ولولا ذلك  
التشبيه لما حسن استعارة الاحتباء للوقوع المذكور فتدبر فانه مما خفي على الناظرين اه وقوله  
وبعد التشبيه المذكور أي اللانزم له تشبيه الايقاع التخييل بإيقاع الثوب وقوله لو وقوع العنان  
الخ متعلق باستعار وانما كان المستعار له الوقوع لانه لشدة اعتياده التأديب لا يتوقف تأدبه على  
فعل فاعل وقوله بان صور الخ تصور الوقوع بالإيقاع لانه الذي تحسن استعارة الاحتباء له لانه  
إيقاع أيضا والمراد بالتصوير تخييل أنه هو وقوله وأسندته الى الفرس أي لانه بطوعه وانقياده  
فهو سبب باعتبارها فأشبهه الفاعل فهو مجاز عقلي لاحقيقه كالمثال كما مر في محله وقوله فالإيقاع  
المشبه تخييل قال معاوية الاقرب باعتبار الايقاع المحقق وأنه أسند الى الفرس لانه بطوعه وانقياده  
وبسببه باعتبارها مجازا عقليا اسنادا الى السبب فله حقيقة عقلية وهي أوقعت عنانه على قربوسه  
بطوعه وانقياده اه وقوله ولولا ذلك التشبيه الخ أي لولا تشبيه الهيئة بالهيئة لان الاستعارة  
تحسن بحسن التشبيه ( قوله رجع الله بطراف ) لم يبين معنى الاطراف وهو الواجب فهي اما

نفسه شبه هيئة وقوع  
العنان في موقعه من  
قربوس السرّج ممتدا  
الى جانبي فم الفرس هيئة  
وقوع الثوب في موقعه  
من ركبتى المحتبي ممتدا  
الى جانبي ظهره ثم استعار  
الاحتباء وهو أن يجمع  
الرجل ظهره وساقه  
بثوب أو غيره لوقوع  
العنان في قربوس السرّج  
بجاءت الاستعارة غريبة  
لغرابية الشبه ( وقد تحصل  
الغرابية ) بتصرف في )  
الاستعارة ( العامية كما في  
قوله )

أخذنا بطراف الاحاديث  
بيننا  
( وسالت باعناق المطي  
الاباطح ) \*  
جمع أبطح وهو مسيل  
الماء فيه دقاق الحصى  
استعار سيلان السيول  
الواقعة في الاباطح لسير  
الابل سيرًا حثيثا في غاية  
السرعة المشتملة على لين



وسلاسة والشبه فيها  
 ظاهر عامي لكن قد  
 تصرف فيه بما أفاد اللطف  
 والغرابة ( إذا أسند  
 الفعل ) أعنى سألت ( الى  
 الاباطح دون المطى ) أو  
 أعناقها حتى أفاد انه  
 امتلائت الاباطح من  
 الابل كما في قوله تعالى  
 واشتعل الرأس شيبا  
 ( وأدخل الأعناق في  
 السير ) لان السرعة  
 والبطء في سير الابل  
 يظهران غالباً في الأعناق  
 ويتبين أمرهما في الهوادي  
 وسائر الاجزاء نستند اليها  
 في الحركة وتتبعها في النقل  
 والخفة ( و ) الاستعارة  
 ( باعتبار الثلاثة ) المستعار  
 منه والمستعار له والجامع  
 ( ستة أقسام ) لان المستعار  
 منه والمستعار له اما  
 حسيان أو عقليان أو  
 المستعار منه حسي  
 والمستعار له عقلي أو  
 بالعكس فتصير أربعة  
 والجامع في الثلاثة الاخيرة  
 عقلي لا غير لما سبق في  
 التشبيه لكنه في القسم  
 الاول اما حسي أو عقلي  
 أو مختلف تصير ستة والى  
 هذا أشار بقوله ( لان  
 الطرفين ان كانا حسيين  
 فالجامع اما حسي نحو  
 فأخرج لهم مجلا جسدا  
 له خوار فان المستعار

سم والظاهر جواز الكسر جمع دقيق كظريف وظراف ( قوله وسلاسة ) أى سهولة ( قوله  
 قد تصرف ) أى الشاعر ( قوله اذا أسند الخ ) حاصله أنه حصلت الغرابة بتصرفين حيث  
 أسند السير الى الاباطح اسنادا مجازيا لفظيا والى الأعناق اسنادا مجازيا بتقدير يالان مقتضى كونها في  
 سيرها ملازمة للأعناق أن تكون نفس الأعناق أيضا ساخرة ( قوله كما في قوله تعالى واشتعل الرأس  
 شيبا ) لا يخفى أنه أسند في الآية الفعل القائم بالحال أى الشعر الى المحل أى الرأس لاستغراق الحال  
 وشيوعه في المحل فالتشبيه بالآية يقتضى أن يكون هنا السيلان للحال أعنى المطى لكنه أسند مجازا  
 الى المحل أى الاباطح فالباء ليست للتعدية بمعنى الأذهاب لانه ليس فعل المطى بل فعل الله تعالى بل  
 الباء للملابسة أو بمعنى في لان الكلام على القلب فاصله سألت المطى بالاباطح اه حفيد ( قوله في  
 الهوادي ) جمع هادية وهى العنق يقال أقبلت هوادى الخيل اذا بدت أعناقها اه فترى وفي  
 يس نقل عن الصحاح أن الهادية مقدم العنق وأن هذا هو المناسب لكلام الشارح ( قوله في  
 الثقل والخفة ) أى نقل السير وخفته ( قوله لان المستعار منه الخ ) قال في الاطول ولا يخفى ان  
 استعارة العقلى للحسى ينبغى أن لا تجوز عند من لا يجوز تشبيه المحسوس بالمعقول وكفى شاهدا  
 عليه وقوعه في القرآن على ما سئد كره المصنف وان ما جمعه تقسيما باعتبار الثلاثة تقسيما تقسيم  
 باعتبار الطرفين رباعى وهو أن الطرفين اما حسيان أو عقليان أو مختلفان وتقسيم باعتبار الجامع  
 ثلاثى وهو أن الاستعارة جامعها اما حسي أو عقلي أو مختلف جمعها وسماه تقسيما باعتبار الثلاثة  
 ووجهه خفى اه ( قوله لما سبق ) من أن الحسى لا يقوم بامر عقلي ووجه التشبيه لا بد أن يكون  
 قائما بالطرفين اه سم ( قوله نحو فأخرج لهم مجلا جسدا له خوار ) فى كون الآية استعارة بحث  
 اذ جسدا له خوار صريح فى أنه لم يكن مجلا اذ لا يقال للبقرة انه جسده صوت البقرة وقد أبدل من

جمع طرف بكسر الطاء بمعنى الكريمة أى كرائم الاحاديث يقال هو من أطراف العرب أى كرامهم  
 أو طرف بالتعريف بمعنى الناحية أى فنون الاحاديث اه عبد الحكيم ( قوله والظاهر جواز  
 الكسر الخ ) نقل بعضهم عن عبد الحكيم أنه لا يجوز أن يكون بكسرها على أنه جمع دقيق  
 ككريم وكرام لان جمع فيعل على فعال خاص بالعاقل اه مجرد ( قوله الفعل القائم بالحال ) أى  
 الشعر لعله على حذف مضاف أى بياض الشعر الذى هو الشيب وعبرة عبد الحكيم قوله كما فى  
 قوله تعالى اشتعل حيث أسند الاشتعال الذى هو صفة الشيب الى الرأس الذى هو محل الاشتعال  
 باستيعابه اه قاله بعض المشايخ ( قوله فالباء ليست للتعدية الخ ) تفرع على أن الفاعل  
 الحقيقى هو المطى ووجه التفرع أنه لو كانت الباء للتعدية لم يصح كون الفاعل الحقيقى هو المطى  
 لان التقدير حينئذ وأسألت المطى الاباطح أى أذهبت المطى الاباطح أى جعلت المطى الاباطح  
 ذاهبة وسارة لان الأذهاب جعل الشئ ذاهبا وسائرا ولا شك أن هذا لا يصح بل المذهب هو الله تعالى  
 أو الناس أى أذهب الله أو الناس المطى فى الاباطح واذا لم تصح التعدية تعين كون الباء للملابسة أو  
 الظرفية على القلب ويكون الفعل لازما والفاعل هو المطى ( قوله ووجهه خفى ) يمكن التوجيه  
 بان فيما سلكه المصنف ارتكاب أقصر المسافتين اذ لو جعلها تقسيمين لطالت المسافة وأيضار بما  
 يتوهم أن الاقسام الثلاثة جارية فى كل قسم من الاقسام الاربعة وفيما سلكه دفع هذا التوهم ( قوله  
 اذ لا يقال للبقرة الخ ) أى لانه يكون لغوا لانه من المعلوم أن البقر جسده هذا الصوت وكما يقال

العجل بدل الكل وظاهر أنه ليس عين العجل فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل فهو نظير حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر فان بيان الخيط بالفجر أخرجهم من أن يكون استعارة الى التشبيه فكنا ابدال جسده خوار من مجازاً أخرجهم من أن يكون استعارة فهو تشبيه بليغ مجمل ذكر فيه وصف المشبه وحده وبه يظهر ضعف ترك المصنف من التشبيه المجمل ماذا ذكر فيه وصف المشبه وحده بناء على عدم الظفر به في كلامهم كما ذكره الشارح اه أطول ( قوله له خوار ) الخوار بالضم من صوت البقر والغنم والظباء والنعام اه أطول ( قوله الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط ) وذلك أن السامري كشفه عن أثر فرس جبريل

ذلك لا يقال أيضاً هو جسده خوار وإنما اقتصر على ماذا ذكره لظهور أنه لا يقال ظهوراً تاماً فاذا قيل هو جسده خوار علم أنه غير البقرة وقال شيخنا وجه أن ذلك لا يقال لزوم الدور اذ لا يصح تعريف البقرة وبينها بائناً جسده صوت البقرة لاخذ البقرة في تعريفها فكذلك ما هنا لوجهنا جسده خوار عطف بيان لزم أخذ المبين في البيان اذا الخوار صوت العجل الذي هو البقرة اه وفيه نظر اذ هو بدل كل لا عطف بيان على أنه يمكن تصور الخوار بوجه لا يؤدي الى الدور على أن ذلك ليس هو المراد كما علمت ( قوله وظاهر أنه ليس عين العجل ) أي فقد جمع بين الطرفين على وجه ينبي عن التشبيه وقوله فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل أي فيكون البديل في الحقيقة من مثل العجل وكذا من الفجر بيان في الحقيقة لمثل الخيط الأبيض ورد ذلك عبد الحكيم وعبارته قوله مجازاً جسداً بدناً اللحم ودم أو جسداً من الذهب خالياً من الروح ونصه على البديل ( قوله له خوار ) أي صوت البقر قيل في كون الآية استعارة بحث اذ جسده خوار صريح في أنه لم يكن مجازاً اذ لا يقال للبقر انه جسده صوت البقر أي وقد ابدال بدل الكل فظهر أنه ليس عين العجل فالمراد مثل العجل فهو نظير قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر فان البيان أخرجهم من الاستعارة الى التشبيه كما مر والجواب ان البديل أخرجهم من كون المراد بالعجل الحقيقي الى أن المراد منه العجل الادعائي أعني الحيوان المخلوق من الخلي فالبدل قرينة على الاستعارة كبري في رأيت أسداً برى بخلاف قوله من الفجر فانه أخرج الخيط الأبيض من أن يكون المراد به الخيط الحقيقي وهو ظاهر وأخرجهم من أن يكون المراد به الخيط الادعائي أعني الفجر اذ لا يبين الشيء بنفسه فلا بد من تقدير المثل اه وقوله والجواب ان البديل الخ فيه ان هذا كالحل في زيد أسد فانه يخرج الاسد من كون المراد منه الاسد الحقيقي الى أن المراد به الاسد الادعائي ولم يجعله الجمهور قرينة وقوله وأخرجهم من أن يكون المراد به الخيط الادعائي الخ فيه أنه عند البيان كان محتملاً للخيط الحقيقي والخيط الادعائي فليس فيه بيان الشيء بنفسه بل بالبيان انتفى ارادة الخيط الحقيقي وتعين ارادة الخيط الادعائي فالصواب في الجواب أن يقال ليس هنا جمع بين الطرفين اذ المشبه هنا ملحوظ بانه حيوان لا بانه جسده خوار وليس كل ما ينبي عن التشبيه مضر في الاستعارة والمشبه في قوله حتى يتبين الى آخره ملحوظ بانه الفجر ففيه الجمع بين المشبه والمشبه به على وجه ينبي عن تشبيه أحدهما بالآخر وهو ما بدنا هو المقصود في الاستعارة من تناسي التشبيه فكيف يجعل ما هو ما بدنا المقصود منها قرينة لها فتعين أن لا يكون استعارة

منه ولد البقرة والمستعار  
له الحيوان الذي خلقه  
الله تعالى من حلي القبط

عليه السلام فسوّلت له نفسه أن تراب ذلك الأثر يكون روحاً فيا ألقى فيه وقد كان بنو إسرائيل  
استعاروا حلياً من القبط لعرس لديهم فقال لهم ائتوني بالحلي أجمع لكم الإله الذي نطلبونه من  
موسى حيث قالوا اجعل لنا الها كإلهة صنعه من صورته العجل وألقى فيه ذلك التراب فصار  
حيواناً بدم ولحم له خوار كالعجل فقال هو وأتباعه لبني إسرائيل هذا إلهكم وإله موسى الذي  
نطلبونه من موسى نسيه هنا وذهب يطلبه وكان ذلك في وقت ذهاب موسى ببني إسرائيل للنجاة  
وسبقهم موسى طلباً للنجاة فوَقعت تلك الفتنة ( قوله من حلى القبط ) قال في الأطول الحلي  
كقفل وبالفتح مايز بن بهمن مصنوع المعدنيات أو الحجارة جمع حلى كدلى أو هو جمع والواحد  
حلية كظبية والقبط بالكسر أهل مصر واليه تنسب الثياب القبطية بالضم على غير قياس اه  
وقال الفري قوله من حلى القبط بضم الحاء المهملة وكسر الياء المشددة جمع حلى بفتح الحاء وسكون  
اللام كندى وندى وقد تكسرها الجع لمكان الياء مثل عصي والقبط أهل مصر اه ( قوله التي  
سبكتها الخ ) هذا انما يناسبه ضبط حلى بصيغة الجمع كما صنعه الفري ( قوله السامري ) حداد  
منسوب الى سامر وهو اسم قبيلة اه سم ( قوله والجامع الشكل ) لا وجه لترك الخوار اه  
أطول أى لانه حسى مدرك بالسمعة ( قوله والمستعار له كشف الضوء الخ ) جعل المستعار له  
كشف الضوء لا كشف النهار لان النهار زمان كون العالم مضيئاً والليل زمان كونه مظلماً ولا  
يسلخ أحد الزمانين عن الآخر بل الضوء عن وجه الظلمة فيه على أن تعلق السلخ بالنهار تجوز  
حقيقته سلخ الضوء لكن كان الاولى أن يقول عن ظلمة الليل مكان قوله مكان الليل اذ ليس  
المستعار له الكشف عن مكان الليل بل عن الظلمة فلا يليق ذكره في مقام البيان وان كان يمكن  
تصحيحه بجعله مجازاً عن الظلمة اه أطول ( قوله كشف الضوء ) أى ازالته اه سم ( قوله  
عن مكان الليل ) أى مكان ظلمته لان الليل من الزمان والزمان لا يكون في مكان ولا جل ذلك فسره

التي سبكتها نار السامري  
عند لقائه في تلك الحلي  
التربة التي أخذها من  
موطن فرس جبريل  
عليه السلام ( والجامع )  
لها ( الشكل ) فان ذلك  
الحيوان كان على شكل  
ولد البقرة ( والجميع ) من  
المستعار منه والمستعار له  
والجامع ( حسى ) مدرك  
بالبصر ( واما عقلي نحو  
وآية لهم الليل نسلخ منه  
النهار فان المستعار منه )  
معنى السلخ وهو ( كسط  
الجلد عن نحو الشاة  
والمستعار له كشف الضوء  
عن مكان الليل ) وهو

( قوله فسوّلت له نفسه ان تراب ذلك الأثر يكون روحاً ) وذلك انه رآها كلما مشيت على شئ يابس  
اخضر ( قوله أجمع لكم الإله الذي الخ ) انظر هذا مع قوله لهم هذا إلهكم وإله موسى فنسى أى  
نسيه هنا وذهب يطلبه ( قوله فصنع ) أى فأنوه بذلك الحلي وصنع الخ ( قوله جمعه حلى ) كدلى بضم  
الدال وكسر اللام وتشديد الياء وهذا الجع راجع للاحتالين في المفرد لا لخصوص الفتح وقوله  
أوهو جمع أى بالاحتالين وقوله والواحد حلية كظبية تشبيهه بظبية في المفرد فقط لاني الجمع أيضا  
اذ صيغة جمعها مختلفة كما أن التشبيه بدلى في الجمع فقط اذ يفرد دلى ولو بفتح الواو والمفردة هنا  
بالضم والفتح لا بخصوص الفتح كما علمت اه شيخنا فيلحجر ( قوله انما يناسبه ) ضبط حلى  
بصيغة الجمع كما صنع الفري وكذا على ما صنع في الأطول حيث قال فيما سبق أوهو جمع والواحد  
حلية اه شيخنا ( قوله لكن كان الاولى الخ ) سيأتى ما يعلم منه رده ( قوله رحمه الله كشف  
الضوء عن مكان الليل ) يعنى أن النهار عبارة عن الضوء تجوزا أو انه على حذف مضاف وان  
قوله تعالى منه على حذف مضاف أى مكانه أى مكان القاء ظله وذلك لان النهار والليل عبارتان عن  
زمان كون الشمس فوق الافق أو تحتها ولا معنى لكشف أحدهما عن الآخر اذ لا وقوع لاحدهما  
على الآخر ليكشف عنه بل هما متعاقبان وجودا وقوله وهو موضع القاء ظله أى الليل وظله  
ظل الأرض الذي في الليل وهو الظلمة وأشار بذلك الى أن قول المصنف عن مكان الليل على

الشارح بقوله وهو الخ اه سم (قوله القاء ظله) قال الحفيد المناسب ظلمته بدل ظله (قوله  
وهما حسيان) لا يخفى أن كلا من الكشط والكشف ليس حسيابل هو عقلي ادلا يدرك بالحس  
المعنى المصدرى الذى هو معناهما ضرورة أنه معدوم في الخارج اللهم إلا أن يراد بحسنيهما أن الحاصل  
بالمصدر فيهما حسي فليتا بل ثم رأيت الفزرى استشكله وأجاب بان المراد الهيئته الحاصلة عند  
الكشط والانتكشاف اه سم وقيل حسيتهما باعتبار متعلقهما من الجلد والضوء بناء على أنه  
أجرام لطيفة تتصل بالمحسوس فتوجب ابصاره عادة كما أن الظلمة أجرام كذلك توجب عدم  
ابصار ما اتصلت به (قوله دائما) كما في ترتب حصول العلم بالنتيجة على حصول العلم بالمقدمات  
عند من يقول بلزوم ذلك كالحكمة وقوله أو غالبا كما في ترتب ظهور اللحم على الكشط فإنه ليس  
دائما لانه قد يكشط الجلد عن اللحم بدس عود ونحوه بينهما بحيث لا يصير لازما من غير ان الله عنه  
فقد وجد الكشط بدون ظهور اللحم اه ملخصا من سم وكتب أيضا قوله دائما أو غالبا هذا  
الترديد لاجل بيان معنى الترتب من حيث هو لا بالنظر الى خصوص المقام اه فزرى (قوله  
وبيان ذلك) أى بيان التشبيه بين كسط الجلد وكشف الضوء عن مكان الليل أى الظلمة اه سم  
(قوله ان الظلمة هي الاصل الخ) منهم من عكس (قوله يسترها بضوئه) هذا مبنى على جعل الظلمة  
وجودية كما ذهب اليه بعض المتكلمين اه حفيد على المطول (قوله فقد سلخ النهار) أى  
أزبل ضوء النهار وقوله من الليل أى عن مكان ظلمة الليل (قوله فجعل ظهور الخ) الانسب  
فجعل اظهار الظلمة كاظهار المسلوخ فان السلخ متعدد اه حفيد على المطول (قوله اهابه)  
أى جلده (قوله وحينئذ صبح الخ) لعل التعرض للصحة دون الحسن لانتقائه بناء على ما أتى  
عن العلامة اه سم أى فى قوله ولو جعلنا السلخ الخ (قوله هم مظلمون) أى داخلون فى  
الظلام (قوله لان الواقع عقب اذهاب الضوء الخ) قد يقال بل زمان الاذهاب هو زمان  
الانظلام فلا تعقيب هناك لان الزمان الذى يتحقق فيه الاذهاب هو بعينه الزمان الذى يتحقق فيه  
الانظلام فهذا يشكل على المفاجأة ويقتضى أنها لا تحسن ويؤيد ما قلنا ما أتى عن العلامة من قوله

حذف مضاف أى مكان ظله ولم يقل القاء ظلمته متابعة للإيضاح والكشاف اشارة إلى ان الظلمة  
وجودية كما ذهب اليه بعض المتكلمين ويؤيده قوله تعالى جعل الظلمات والنور فيصح القول  
بظهورها بعد زوال الضوء والمراد بالمكان والموضع إما الهواء أو سطح الارض اه من عبد  
الحكيم وغيره (قوله المناسب ظلمته) قد علمت ما فيه (قوله كما في ترتب ظهور اللحم على  
الكشط الخ) وأما ترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء فهى دائمة لا غالبة وهى واضحة ان  
يكون التردد بالنظر لخصوص المقام خلافا لما نقله بعد عن الفزرى وقال شيخنا هو غالبة عادى  
لامكان التخلف كما وقع فى الدار الآخرة وهى واضحة ما للفزرى اه فتدبر (قوله أى بيان التشبيه  
الخ) وقال عبد الحكيم أى بيان ظهور الظلمة اه وقال معاوية بعد نقله ذلك عن عبد الحكيم  
والأولى أى كون الجامع ما ذكر (قوله رجه الله ان الظلمة هي الأصل) فى الحديث ان الله خلق  
الخلق فى ظلمة ثم رش عليه من نوره اه عبد الحكيم (قوله الانسب فجعل الخ) فيه ان كلام  
الشارح فى بيان الاثر المترتب وقوله فان السلخ متعدد غير مفيد لما علمت والحاصل ان السلخ مستعار  
للكشف والكشف يلزمه الاظهار كما ان السلخ يلزمه الاظهار ويترتب على ذلك أن الظهور

موضع القاء ظله (وهما  
حسيان والجامع ما يعقل  
من ترتب أمر على آخر)  
أى حصوله عقيب حصوله  
دائما أو غالبا كترتب  
ظهور اللحم على الكشط  
وترتب ظهور الظلمة  
على كشف الضوء عن  
مكان الليل والترتب أمر  
عقلي وبيان ذلك أن  
الظلمة هي الاصل والنور  
طارى عليها يسترها بضوئه  
فاذا غربت الشمس فقد  
سلخ النهار عن الليل أى  
كشط وأزبل كما يكشف  
عن الشيء الشئ الطارى  
عليه السائر فجعل  
ظهور الظلمة بعد ذهاب  
ضوء النهار بمنزلة ظهور  
المسلوخ بعد سلخ اهابه  
عنه وحينئذ صبح قوله  
فاذا هم مظلمون لان الواقع  
عقب اذهاب الضوء  
عن مكان الليل هو  
الانظلام وأما على ما ذكر  
فى المفتاح من أن المستعار  
له ظهور النهار من ظلمة

ولو جعلنا السلخ بمعنى التزع الخ اذ التزع هو الاذهاب المذكور هنا اه سم ويجاب بان مدعى الشارح الصحة الحسن ويكفي للصحة التعقيب الرتبي وهو هنا متحقق لان الاظلام معلول لاذهاب الضوء فهو عقبه رتبة وان انحدا زمانا كما سيذكره سم عند قول العلامة لم يستقم أو لم يحسن ( قوله ففيه اشكال ) يمكن أن يجاب عنه بان النهار عبارة عن مجموع المدة من طلوع الفجر الى غروب الشمس أو من طلوعها الى غروبها لا عن بعضها فالواقع عقب هذه المدة كلها الدخول في الظلام اه حفيد على المطول أي فالمعنى يظهر منه جميع النهار فيعقب هذا الاظهار الدخول في الظلام ولعل ما أجاب به مستفاد مما يأتي عن العلامة فليتنامل قاله سم ( قوله انما هو الابصار ) فلو كان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل لقبل فاذا هم مبصرون اه سم ( قوله كلام المفتاح ) أي قوله ظهور النهار من ظلمة الليل ( قوله أي ظهور ظلمة الليل ) قد يشكل هنا على المفاجأة لان ظهور الظلمة يكون مع الاظلام لا عقبه حتى تتأني المفاجأة الا أن يراد بظهور الظلمة ابتداءها وبالاظلام التوغل في الظلام والاستقرار فيه اه سم ( قوله من النهار ) بحمل التضمن أي

بالكشف اللازم له الاظهار كالظهور بالسلخ الذي يلزمه الاظهار أيضا ( قوله ويجاب بان مدعى الشارح الخ ) أنت خير بان التعقيب الرتبي انما يصح الغاء للمفاجأة اذ المفاجأة لا تكون الا في أمر غير مترقب وانما يصحها ما يأتي عن عبد الحكيم ( قوله رحمه الله ظهور النهار الخ ) الأولى اظهار ضوء النهار من ظلمة الليل أي بطولع الفجر ( قوله يمكن أن يجاب عنه الخ ) هذا جواب آخر غير الاجوبة الأربعة المذكورة في الشارح وهي جواب العلامة والثلاثة قبله ورد عبد الحكيم هذا الجواب حيث قال وما قيل في الجواب من أن النهار عبارة عن مجموع مدة طلوع الشمس الى غروبها والواقع عقب هذه المدة كلها الدخول في الظلام ليس بشئ لان الدخول في الظلام مترتب على السلخ لا على انقضاء مدة النهار اه قال معاوية فان المعنى نسلخ أي نظهر منه النهار فاذا هم مظلمون عقب السلخ والاظهار لا عقب ذات النهار اه ولا شك أن زمن سلخ ضوء النهار من الظلمة انما هو من الفجر الى طلوع الشمس ثم تتعاقب الازمان بعد ذلك على هذا الضوء اذ اقلنا بقائه أو على أمثاله مما لم يقع عليه سلخ على خلافه فتدبر ( قوله أي فالمعنى نظهر منه جميع النهار ) أي الضوء الحاصل في جميع مدة النهار واطهار الضوء في جميع المدة لا يتحقق تمامه الا بالغروب فالدخول في الظلام مترتب على السلخ هنا مراده وقد علمت ما فيه ( قوله ولعل ما أجاب به مستفاد مما يأتي عن العلامة ) فيه نظر لان العلامة اعتبر ترتيب الاظلام على السلخ الحاصل في أول النهار والفصل بمدة النهار كلافصل وصاحب هذا الجواب اعتبر ترتيب الاظلام على اظهار ضوء جميع مدة النهار المتحقق تمام هذا الاظهار بالغروب فلا فصل أصلا على ما فهمه ابن قاسم من كلامه أو اعتبر ترتيب الاظلام على انقضاء مدة النهار على ما فهمه عبد الحكيم منه وأجاب بعض المشايخ بأنه ليس المراد باستفادته منه أنه مأخوذ منه مع كونه عينه في المعنى لان ذلك غير صحيح بل المراد بها فهمه منه كعدم الكرام ان لم يجز زيد من قولك ان جاء زيد فاكرمه وذلك ان العلامة احتاج لتصحيح ترتيب فاذا هم مظلمون على ما قبله حيث قال وصح قوله فاذا هم مظلمون الخ لان حمل النهار في نسلخ منه النهار على اللحظة الأولى منه وهي التي يتحقق بها الاخراج فالسلخ غير متناول في فهم أنه لو أريد بالنهار مجموع المدة لصح الترتيب من غير احتياج لذلك لان السلخ حينئذ متناول ( قوله رحمه الله على القلب ) أي في عبارة المفتاح وهو يؤدي الى القلب في الآية أيضا لان

منفصلة من النهار أي بفراغه والابتداء أي ان الظهور مبتدأ من مكان النهار فليتأمل اه سم  
 (قوله أو بان المراد من الظهور التمييز) أي ومن بمعنى عن والمعنى ان المستعار له تمييز النهار عن ظلمة  
 الليل والواقع بعد ذلك التمييز وهو الاظلام وفيه أنه ان أريد بالتمييز الالة النهار عن مكان الليل  
 باعدامه في مرأى العين فهو بعينه الوجه الذي بعده وان أريد بتمييزه مع بقاء وجوده في مكان الليل  
 فلا معنى له تأمل ع ق (قوله أو بان الظهور بمعنى الزوال) فالمعنى أن المستعار له زوال ضوء النهار  
 عن ظلمة الليل فاقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيره (قوله وذلك عار الخ) عجز بيت  
 صدره \* اعبرنا بالبائها ولحومها \* اه فترى وربطة امرأة وقوله ظاهر أي زائل وقوله ألبائها

أي الابل (قوله وتلك شكاة) بفتح الشين المعجمة الشكابة اه فترى وصدرة  
 \* وعبرها الواشون أي أحبها \* (قوله وذكر العلامة الخ) أقول كان المقصود من نقل كلام  
 العلامة جواب آخر تصحیح المفاجأة اه سم وفي يس الاظهر أن يقال المقصود منه تصحيح  
 ما ذكر في المفتاح ودفع الاشكال من غير احتياج لدعوى قلب في كلامه ولاتأويل الظهور بالتمييز  
 أو الزوال لان الكلام انما هو مسوق لهذا صرح بما وان لازم من ذلك صحة المفاجأة اه وقال الفري  
 كلام العلامة بخالف كلام الشارح في أن الظلمة هي الاصل والمظروف والنور طاريء عليها  
 ونظرف فان الظاهر على تقرير العلامة أن يكون الليل ظرفا والنهار مظهر واه (قوله فذهب  
 صاحب المفتاح الى الثاني) أي تبع العبد القاهر كما في المطول وذهب غيره الى الأول ومن العبر  
 المصنف لان الكشف الذي عبر به المصنف هو النزوع وقول بعضهم لا يلزم أن يكون المصنف من  
 غيرهما للفرق بين الكشف والنزع فان الاول تدريجي والثاني دفعي فيه نظر ظاهر أفاده سم  
 (قوله الى الثاني) وبني عليه قوله السابق ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل (قوله بالفاء  
 لان التراخي الخ) يعني صح الاتيان بالفاء لانها موضوع لما يعبد في العادة متربا غير متراخ وهذا  
 يختلف باختلاف الامور والعادات وربما يطول الزمان بين أمرين ولا يعبد الثاني متراخا لان  
 العادة كانت تقتضى أطول من هذا فيستقصه المتكلم ويلحقه بالعدم فيجعل الثاني غير متراخ  
 ويستعمل الفاء كما في هذه الآية على تقرير المفتاح فان الاظلام وان تراخي عن الاخراج بساعات

المعنى حينئذ وآية لهم الليل تظهر منه النهار فيظهر ويزول النهار فاذا هم مظلمون والقلب خلاف  
 الظاهر منها وان كان يدل عليه آخرها بناء على أن السليخ الاظهار مع عدم اعتبار جواب العلامة  
 لكن القلب لا يقبل الا اذا كان لنسكته الا أن يراد بظهور الظلمة ابتداءؤها الخ أو يجاب بان  
 التعقيب رتبى وأنت خير بان هذا كله انما يصح الفاء لا المفاجأة اذا المفاجأة لا تكون الا في أمر غير  
 مترقب وانما يصحها ما يأتي عن عبد الحكيم (قوله ومن بمعنى عن) فيه ان التمييز يتعدى عن  
 أيضا اه شيخنا فليحصر (قوله وفيه انه ان أريد بالتمييز الخ) فيه ان مفهوم التمييز غير مفهوم الازالة  
 وان كانت الازالة لازمة له والاختلاف بالمفهوم كافي في التعابير اه شيخنا (قوله اعبرنا) استفهام  
 انكارى (قوله البائها ولحومها) يحتمل النصب على نزع الخافض أي بالبائها ولحومها والفاعل  
 ضمير ويحتمل الرفع على الفاعلية أي أوجب لنا ألبائها ولحومها عارا (قوله أن يكون الليل ظرفا  
 الخ) أي مع اعتبار حالها بحال الشاة وجلدها في الوجود والا فالظرف ليس بمتأخر في الوجود لا  
 وجوبه ولا عادة (قوله رحمه الله فذهب صاحب المفتاح الى الثاني) فهو على اعتبار النهار كالدخل

أو بان المراد من الظهور  
 التمييز أو بان الظهور بمعنى  
 الزوال كما في قول الحماسي  
 \* وذلك عار يا ابن ربيعة  
 ظاهر

وفي قول أبي ذؤيب  
 \* وتلك شكاة ظاهر  
 عنك عارها

أي زائل وذكر العلامة  
 في شرح المفتاح أن السليخ  
 يكون بمعنى النزوع مثل  
 سلخت الاهداب عن الشاة  
 وقد يكون بمعنى الاخراج  
 نحو سلخت الشاة عن  
 الاهداب فذهب صاحب  
 المفتاح الى الثاني وصح  
 قوله فاذا هم مظلمون  
 بالفاء لان التراخي وعدمه  
 مما يختلف باختلاف  
 الامور والعادات وزمان

النهار الآن العادة تقتضى أن لا ينقضى مثل هذه الاضاءة الا في أضعاف هذه الساعات ولا يأتي  
الظلام الا بعد مهلة فيجعل الليل لا يتبينه على خلاف العادة كأنه فاجأ عقيب اخراج النهار من  
الليل بلا مهلة كذا في الاطول وكتب أيضا قوله لان التراخي وعدمه الخ هو بمعنى قولهم التراخي  
والتعقيب في كل شئ بحسبه ودفع بذلك ما يقال كيف صح قوله فاذا هم مظلومون مع وجود التراخي  
بين اخراج النهار من الليل الذي هو الاصبح وبين الاظلام بمدته النهار ( قوله بين اخراج النهار  
من الليل ) الذي هو الايتان بالضوء وهو الاصبح وقوله لكن لعظم شأن الخ يعني أن دخول  
الظلام عظيم الشأن حتى ان حقه أن لا يوجد الا بعد مضى أضعاف النهار فوجوده بعد النهار فقط  
كأنه وجود قبل وقته فعد النهار لذلك قليلا فمعنى ظهور النهار من ظلام الليل تمييزا للنهار عن مكان  
الظلام بان يزال ضوء النهار عن مكانه اه سم ( قوله وكونه مما ينبغي الخ ) كأنه من عطف المسبب  
على السبب ( قوله عد الزمان قريبا ) أى حسنت الفاء ( قوله كأنه يفاجئهم عقيب الخ ) أى  
يحصل لهم من غير توقع له حينئذ ( قوله وعلى هذا حسن الخ ) لان دخول الظلام غير خروج النهار  
ومفاجئ له بهذا الاعتبار اه سم ( قوله عن الهواء ) الذى هو مكان الظلمة ( قوله لم يستقم  
أولم يحسن ) انما قال أولم يحسن لان نزع الضوء ودخول الظلام وان انحاز مانا لكنهما يختلفان  
رتبة بالعلية والمعلولية اذ النزع علة لدخول الظلام فامكن أن نعتبر المفاجأة باعتبار الترتب الرتبي  
لا الزمانى لكنه لا يحسن اه سم ( قوله اذا قلنا كسرت الكوز الخ ) أى لان الانكسار مع

النهار وان توسط بين  
اخراج النهار من الليل  
وبين دخول الظلام  
لكن لعظم شأن دخول  
الظلام بعد اضاءة النهار  
وكونه مما ينبغي أن  
لا يحصل الا في أضعاف  
ذلك الزمان عد الزمان  
قريبا وجعل الليل كأنه  
يفاجئهم عقيب اخراج  
النهار من الليل بلا مهلة  
وعلى هذا حسن اذا  
المفاجأة كما يقال أخرج  
النهار من الليل ففاجأه  
دخول الليل ولو جعلنا  
السلخ بمعنى النزع وقلنا  
نزع ضوء الشمس عن  
الهواء ففاجأه الظلام  
لم يستقم أولم يحسن كما  
اذا قلنا كسرت الكوز  
ففاجأه الانكسار (واما  
مختلف) بعضه حسى

في الليل وبوبده وقوع من في الآبة دون عن ( قوله الآن العادة تقتضى أن لا ينقضى مثل هذه  
الاضاءة ) أى لعظم ما يعقبها من الظلمة لا لعظمها هي فوافق ما في الشارح والمقصود عادة العظام  
ولاشك أن عادتها التأخر ( قوله الا في أضعاف هذه الساعات ) أى الاعقب أضعاف ساعات  
النهار الفاصلة ومثله يقال في عبارة الشارح ( قوله فمعنى ظهور النهار من ظلام الليل الخ ) هذا  
لا يناسب كلام العلامة انما يناسب كلام المصنف وبعض الاجوبة السابقة فالاولى حذفت هذه  
العبارة من هذا المحل اه شيخنا ( قوله انما قال أولم يحسن الخ ) أى فقوله لم يستقم محمول على  
ما اذا لم يلاحظ الاختلاف رتبة بالعلية والمعلولية وقوله أولم يحسن محمول على ما اذا لوحظ ذلك هذا  
وفي عبد الحكيم قوله لم يستقم الخ اذا المفاجأة انما تصور فيها لا يكون مترقب بل يحصل بغتة ويمكن  
الجواب بان نزع الضوء عن مكان الليل ليكون ظهوره في غابة الكمال كان المترقب فيه أن يكون في  
مدة مديدة فحصول الظلام بعده في مدة قصيرة حصول أمر غير مترقب وهذا يظهر الجواب عن  
التقوية اه وقوله اذا المفاجأة انما تصور الخ أى وهاهنا الاظلام مترقب من النزع لانه سببه التام  
لان المتبادر منه كامله وهو النزع التام لكل النهار بالتام بنزع آخره لان هذا هو كامله فهو سببه  
التام كالكسر للانكسار بخلافى الاخراج في الوجه الاول فانه في اول جزئه منه وليس بسبب  
تام يترقب منه الاظلام وقوله ويمكن الجواب الخ يعنى لما كان ظهور الضوء في غابة الكمال كان  
المترقب في النزع بحسب الشأن وان منع من الترتب المذكور تكرر خلاف ما يترقب أن يكون  
في مدة مديدة فحصول الظلام بعد حصوله في مدة قصيرة حصول أمر غير مترقب بحسب الشأن  
فكان المعنى نزع عنه النهار فجاءه فاذا هم مظلومون فجاءه لفتحة النزع التام قال معاوية ولقلة الحب  
فان الضوء هو المحبوب والطمع في كل محبوب بقاؤه اذا حصل فالمترقب بقاؤه لا انقضاؤه فهذا

الكسر لا عقبه اه سم ( قوله كقولك رأيت شمسا وأنت تريد اناسانا كالشمس ) الاولى  
 بعلاقة أنه كالشمس لانك لو تريد بقولك شمسا مفهوما اناسانا كالشمس لم يكن استعارة بل  
 تشبيها ولو تريد اناسانا هو في الواقع كالشمس لكن لا بعلاقة هذه المشابهة لم يكن مثلا لما نحن فيه  
 وقد نبه يجعل مثال هذا القسم مصنوعا على أنه لم يوجد في القرآن ولا في كلام من يوثق به فلما تركه  
 المفتاح اه أطول ( قوله في حسن الطلعة ) أي الوجه وقوله ونباهة الشأن أي رفعته وشهرته  
 ( قوله أي النوم الخ ) عبارة الاطول المعنى اما من أيقظنا من رقادنا فالاستعارة في المرقد بمعنى  
 الرقاد والمستعار له والمستعار منه عقليان بلاخفاء واما من أيقظنا من مكان رقادنا فالمستعار له القبر  
 والمستعار منه المقام ولاخفاء في أنها حسيان فجعله من قسم ما طرفاه عقليان دليل على أن مدار  
 التقسيم في الاستعارة التبعية على الاستعارة الاصلية التي الاستعارة التبعية مبنية عليها اه ( قوله  
 الموت ) أي على كون المرقد بمعنى الرقاد والمستعار له القبر على كون المرقد بمعنى مكان الرقاد ( قوله  
 عدم ظهور الفعل ) لان كلامنا من النائم والميت لا يظهر منه فعل اه سم وكتب أيضا قوله عدم  
 ظهور الفعل أي الاختياري أي المعتد به فلا يراد أن النائم يصدر منه فعل ( قوله والجميع عقلي )  
 أما الموت وعدم الظهور فامرهما واضح وأما النوم فلان المراد به انتفاء الاحساس الذي يكون  
 في اليقظة لا آثار ذلك من الغطيط وانسداد العين مثلا ولا شك أن انتفاء الاحساس عقلي ( قوله  
 وقيل الخ ) يمكن دفعه بأن المراد عدم ظهور الفعل مع امكانه كما يشعر به نفي الظهور وهو بالنوم  
 أخص لانه في الموت لتزيله منزلة النوم خيالي لا حقيقي اه أطول ( قوله فالحق ) من جملة  
 القليل قال في المطول ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال أي كالمصنف زعم أن القريظة هو ذكر

جواب ثان بغير الاول في العلة فقط وهناك ثالث بغيرهما في المعنى وهو حل النزاع على التدريجي  
 وان سلم أنه خلاف المتبادر فهو حينئذ ليس بسبب تام يترقب منه الاطلاق وكل يفيدان في حصول  
 الظلام عقيب النزاع استغرابا لانه فجأة بفجأة النزاع أو بسبب ندر يجه فكل يدفع التقوية التي  
 في المطول ولذا أمر فيه بعدها بالتأمل انتهى وقوله ويهنا يظهر الجواب عن التقوية أي التي  
 ذكرها في المطول حيث قال بعد كلام العلامة وأقول تقوية لذلك لاشك أن الشيء انما يكون آية  
 اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجأة الظلام  
 عقب ظهور النهار لا عقب زوال ضوء النهار فليتأمل اه فتدبر ( قوله الاولى بعلاقة الخ ) أي  
 الاولى أن يقول كقولك رأيت شمسا وأنت تريد اناسانا بعلاقة أنه كالشمس في حسن الطلعة ونباهة  
 الشأن وانما جعله أولى لاصوابه لان المقام يدل على ان المراد أن ذلك هو العلاقة ( قوله لكن  
 لا بعلاقة هذه المشابهة ) أي المشابهة في متعدد مختلف كحسن الطلعة ونباهة الشأن كالشابهة في حسن  
 الضياء والتنوير وكالاتلاق والتقييد ( قوله لم يكن مثلا لما نحن فيه ) هو الاستعارة التي وجه  
 الشبه فيها مختلف ( قوله فجعله من قسم ما طرفاه عقليان الى آخره ) محمله أنا اذا جرت بنا على ان  
 المستعار له القبر والمستعار منه المقام أي مكان النوم لا يكون الطرفان عقليين الا باعتبار  
 الاستعارة الاصلية أعني استعارة المصدر للمصدر وقد مثل ما طرفاه عقليان بذلك فنل على ان  
 تقسيم الاستعارة التبعية الى ما طرفاه عقليان أو حسيان أو مختلفان انما هو بالنظر لاصلها وان دل  
 على ذلك أيضا قوله فان المستعار ( قوله مع امكانه ) فيه انه ان كان المراد امكانه اختيارا مع وجود

وبعضه عقلي ( كقولك  
 رأيت شمسا وأنت تريد  
 اناسانا كالشمس في حسن  
 الطلعة ) وهو حسي  
 ( ونباهة الشأن ) وهي  
 عقلية ( والا ) عطف على  
 قوله ان كانا حسيين أي  
 وان لم يكن الطرفان  
 حسيين ( فهما ) أي  
 الطرفان ( اما عقليان  
 نحو من بعثنا من مرقدنا  
 فان المستعار منه الرقاد )  
 أي النوم على أن يكون  
 المرقد مصدرا وتكون  
 الاستعارة أصلية أو على  
 انه بمعنى المكان الا أنه  
 اعتبر التشبيه في المصدر  
 لان المقصود بالنظر في  
 اسم المكان وسائر المشتقات  
 انما هو المعنى القائم بالذات  
 لانفس الذات واعتبار  
 التشبيه في المقصود الا هم  
 أولى وستسمع لهذا زيادة  
 تحقيق في الاستعارة  
 التبعية ( والمستعار له  
 الموت والجميع عدم  
 ظهور الفعل والجميع  
 عقلي ) وقيل عدم ظهور  
 الافعال في المستعار له  
 أعني الموت أقوى ومن  
 شرط الجامع أن يكون  
 في المستعار أقوى فالحق



البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثته من نومه اذا أيقظته وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب أن يكون لها اختصاص بالمستعار له اه قال الفري يمكن أن يقال البعث المطلق في صدق ذكر القيامة وأحوالها انما هو البعث من الموت فيصلح أن يكون قرينة الاستعارة على أنه لا يبعد أن يدعى كون البعث حقيقة شرعية في البعث من الموت اه ( قوله هو البعث ) أى على أنه موضوع للقدر المشترك بين الايقاظ من النوم والاحياء من الموت وهو رد الاحساس السابق ( قوله وأقوى ) فيه بحث وتعليله لا يقتضى ذلك اه حفيد ( قوله مما لا شبهة فيه لاحد ) بخلافه في الموت فقد أنكره قوم ( قوله كلام الموتى ) اذ لا يريدون الرقاد بمعنى النوم لانه لم يكن حاصل لهم اه سم وقوله مع قوله هذا الخ أى لان الذى وعده الرحمن وصدق فيه المرسلون وأنكره أول القائلون هو البعث من الموت ( قوله فان المستعار منه كسر الزجاجة ) هذا اذا كان الصدع كسر الزجاجة لكن في القاموس أن الصدع الشق في الشئ الصلب وقوله والمستعاره التبليغ هذا اذا فسر فاصدع بما تؤمر بأظهر ما تؤمر أى أظهر الأمر اظهار اليفحى كما لا يلتزم شق الزجاجة أما اذا فسر بالجهر بالقرآن فالمستعار له أيضا حسمى وله تفسيرات أخر جمعها القاموس اه أطول وكتب أيضا قوله فان المستعار منه الخ منه أيضا يعلم أن حسية ما يتعلق بالاستعارة التبعية وعقليته باعتبار أصلها لا باعتبار نفسها كذا في الاطول ( قوله كسر الزجاجة ) أى ونحوها مما لا يلتزم بعد الكسر وقوله وهو حسمى أى باعتبار متعلقه ( قوله والمستعاره التبليغ ) فيه أن التبليغ لا يتعدى بالباء أصلا فلما نسب أن المستعاره الفرق بين

أن الجامع هو البعث الذى هو فى النوم أظهر وأشهر وأقوى لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة هو كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ( واما مختلفات ) أى أحد الطرفين حسمى والآخر عقلى ( والحسمى هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسمى والمستعاره التبليغ

المانع الذى هو النوم والموت فهو غير موجود فى كل من الطرفين وان كان المراد امكانه بعد زوال المانع وان كونه أقوى فى النوم لزوال المانع عن قرب فهو تحقيقى فى كل من الطرفين لا تخيلى فى الموت فلا يستقيم قوله وهو بالنوم أخص الخ فتدبر ( قوله رحمه الله هو البعث ) أى سهولة تأتى البعث فانها فى النوم أقوى وأعرف فلا يرد ما قيل كون البعث فى النوم أقوى وأعرف محل بحث لان المانع فى الموت أقوى فبعث الفاعل فيه أقوى وما قيل ان وجه الشبه حينئذ يكون مذكورا فيكون تشبيها بالاستعارة اه عبد الحكيم ووجه كون المانع فى الموت أقوى وعدم وجود الحياة والاحساس معا بخلاف النوم فانه انعدم معه الاحساس فقط ثم ان القيل الاخير غير وارد حتى يحتاج للجواب عنه فان الممنوع فى الاستعارة هو ذكرو وجه الشبه على وجهه لا يلائم تناسى التشبيه اما مجموعت شجاعة الاسد الذى يرى ونحو من بعثنا من مرقدنا فلا فتدبر ( قوله فيه بحث ) قد علمت وجهه مما سبق ( قوله وتعليله ) أى قوله لكونه مما لا شبهة فيه ( قوله لا يقتضى ذلك ) أى كونه أقوى ( قوله هذا اذا كان الصدع الخ ) أى محل كون المستعار منه هو كسر الزجاجة اذا كان الصدع فى اللغة كسر الزجاجة ( قوله لكن فى القاموس الخ ) بينه وبين ما ذكره المصنف عموم وخصوص وجهى اذ الشق خاص بالكسر المستطيل والشئ الصلب صادق بالزجاجة وغيرها ( قوله منه يعلم الخ ) وجه العلم انه جعل المستعار منه كسر الزجاجة وحكم عليه بانه حسمى ولم يجعل ذلك معنى الفعل ولم يحكم عليه بالحسنة لان الفعل مركب من الحدث والنسبة والزمان وكل من النسبة والزمان عقلى والمركب من العقلى وغيره عقلى فكان معنى الفعل عقليا اه شيخنا ( قوله لا يتعدى بالباء أصلا ) أى الى المصدوع فلا ينافى أنه يتعلق به بقاء الآلة

الحق والباطل كما يشعر به قوله والمعنى ابن الأمر الخ ثم ما في قوله بما تؤمر مصدرية أو موصولة  
والعائد محذوف أي بما تؤمر به من الشرائع وينبغي أن يعلم أن التعدية بالباء في طريقة التجوز والـ  
فالمصدر بمعنى الشق والكسر يتعدى بنفسه كما في كتب اللغة اه حفيد وقوله الفرق الخ أي أو  
الجهر كما في حواشيه على المطول وفي المعنى قال ابن الشجري في قوله تعالى فاصدع بما تؤمر خمسة  
حذوف والاصل بما تؤمر بالمصدر به حذف الباء فصار بالمصدره محذوف ال لامتناع اجتماعها مع  
الإضافة فصار بمصدره ثم حذف المضاف كما في وأسأل القرية فصار به ثم حذف الجار كما قال عمرو بن  
معد يكرب \* أمرتك الخبر فاعل ما أمرت به \* فصار تؤمره ثم حذف الهاء كما حذف في هذا  
الذي بعث الله رسولا اه وبه يعلم أن العائد إنما حذف منصوبا بالجرور فلا يرد أن شرط حذف  
العائد الجور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضا بمنزلة معنى ومتعلقا ويحتاج إلى الجواب بأن  
اصدع بمعنى أو أمر ومن جوز كون ما مصدرية الزحشرى واستظهره في المعنى وكأنه إشارة إلى رد  
تضعيف أبي حيان له بأنه مبني على مذهب من يجوز أن يكون المصدر يراد به أن والفعل المبني للجهول  
والصحيح أن ذلك لا يجوز اه وذلك لأنهم صرحوا في باب إعمال المصدر بأن مذهب البصريين  
جواز رفعه نائب الفاعل على أنه لا يلزم من عدم جواز كون المصدر الصريح من المبني للفعل  
عدم جواز تأويل فعل مبني للجهول وحرف مصدرى بالمصدر لأن علة منع الأول على القول  
به الالتباس وذلك مفقود في الثاني فتدبر كذا في يس (قوله والجامع التأثير) أي وهو أمر  
مشارك بين الطرفين فالتبليغ فيه تأثير هو بيان لا يعود معه المؤثر فيه أي المبني إلى الحالة التي كان  
عليها قبل التأثير فان المبني لا يعود إلى الخفاء الذي كان عليه قبل البيان ولذا فسره بقوله ابن الأمر  
إبانه لا تنحى أي لا تعود إلى الخفاء (قوله وهما عقليان) في كون التبليغ عقليا بحث فانه  
تكلم بكلام مخصوص محسوس على ما فهم من شرح المفتاح ويمكن أن يقال جعل المصدر حسيا  
باعتبار الحاصل بالمصدر تارة كما في السابق وهنا اعتبر نفسه كذا في حواشيه الحفيد على المطول  
(قوله والمعنى ابن الأمر) أي أظهره وأوضحه هذا هو المناسب لقول المصنف والمستعار له التبليغ  
وفي الفري قوله والمعنى ابن الأمر إبانه لا تنحى أي افرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتزم أحدهما  
بالآخر كما لا يلتزم الزجاجة المكسورة اه ولعل قوله أي افرق الخ تفسير بالضرورة (قوله كما لا يلتزم  
أي يجتمع) (قوله لما طغا الماء) في القاموس طغا يطغو وطغوا وطغوا ابضهما كطغى بطغى  
كرضى رضى طغيا وطفغيا بالضم والكسر جاوز القدر وارتفع وعلا في الكفر وأسرف في

والجامع التأثير وهما  
عقليان) والمعنى ابن الأمر  
إبانه لا تنحى كما لا يلتزم  
صدع الزجاجة (واما  
عكس ذلك) أي الطرفان  
مختلفان والحسى هو  
المستعار له (نحو إنالما  
طغى الماء)

(قوله ان التعدية بالباء في طريقة التجوز) أي ان التعدية بالنظر للمعنى المجازى وهو الفرق للمعنى  
الحقيقي وقال شيخنا معناه أن التعدية بالباء لا تكون إلا بطريق التجوز اما في الحرف وهو الباء  
واما في المتعلق كان يستعمل المصدر في الفرق اه ولا يخفى انه لا وجه للتجوز في الحرف هنا (قوله  
أمرتك الخبر) أي أمرتك بالخبر (قوله في كون التبليغ عقليا بحث الخ) قال عبد الحكيم في  
القاموس التبليغ الإيصال وهو أمر عقلي يكون بالقول والفعل والتقرير فن قال ان التبليغ تكلم  
بقول مخصوص فهو حسي لم يأت بشئ اه قال معاوية لانه الإيصال باحدها لا عين أحدها معينا  
فضلا عن كونه القول نعم الاصل فيه كونه به ولا مبهما فهو عقلي وان فرض ان كلامها حسي تدبر  
(قوله باعتبار الحاصل بالمصدر) أي الهيئة الحاصلة به لانها هي المحسوسة وتقدم جواب آخر وهو أنها

المعاصي والظلم اه أطول (قوله حملناكم) أي حملنا آباءكم وأنتم في ظهورهم اه سم (قوله في الجارية) أي في السفينة الجارية على وجه الماء (قوله وهو حسي) ذكر الضمير لا كتساب الكثرة التذكير من المضاعف اليه وحسبها باعتبار متعلقها (قوله الاستعلاء) أي طلب العلو المفرط لكن الطلب اعتباري في الماء كما ترى فان قلت السين والتاء في الاستعلاء ليستا للطلب بل للتأكيد قلت يلزم أن الجامع حينئذ حسي لا عقلي لان العلو مشاهد اه يس وكتب أيضا قوله الاستعلاء المفرط المشترك بين الاستعلاء الحسي والمعنوي اه أطول (قوله والاستعارة) ان كانت بمعنى اللفظ كان في قوله باعتبار اللفظ المستعار وضع الظاهر موضع المصغر وكأنه قال باعتبار نفسها وان كانت بالمعنى المصدرية فالأمر ظاهر (قوله ان كان اسم جنس) اسم الجنس في عرف النحاة لا يشمل أسامة ويشمل الاسماء المشتقة فلا يصح أن يقصد هنا ما هو عرفهم لظهور أن أسامة يرى استعارة أصلية والحال ناطقة استعارة تبعية فلذا قال السيد السند والشارح المحقق في شرحي المفتاح بر يد صاحب المفتاح باسم الجنس اسم المفهوم غير مشخص ولا مشتمل على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو رجل وأسد وقيام ويخرج عنه الاسماء المشتقة من الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة اه أطول وكتب أيضا قوله اسم جنس هو ما دل على ذات ما من غير اعتبار وصف فخرج بقولنا من غير اعتبار الخ المشتقات والمراد بالذات في هذا المقام ما يستقل بالمفهوم مية عيننا كان أو معنى (قوله كما في الاعلام الخ) وانما ألحق تلك الاعلام بأسماء الاجناس دون المشتقات لان تلك الاوصاف خارجة عن الاعلام كما في أسماء الاجناس لا داخلية كما في المشتقات كذا في الحفيد وبه يندفع تنظير صاحب الأطول فيما ذكره الشارح وتبعه السيد من أن استعارة تلك الاعلام أصلية بأن نحو حاتم مؤثر بالمتناهي في الجود فيكون متأولا بصفة وقد استعير من مفهوم المتناهي في الجود لمن له كمال جود فهو كاستعارة شيء من مفهوم مشتق لمفهوم مشتق فلا يصلح شيء من المشبه والمشبه به لان يعتبر التشبيه بينهما بالاصالة فينبغي أن يعتبر التشبيه بين المعنيين المصدريين ويجعل حاتم في حكم المشتق فيكون ملحقا بالاستعارة التبعية دون الأصلية (قوله فأصلية) أي فاستعارة أصلية لانه ليست تابعة لآخر أولانها أصل للاستعارة التبعية اه أطول (قوله كأسد وقتل) مثالان لاسم الجنس أو للاستعارة الأصلية على تقدير استعمالهما في الرجل الشجاع والضرب

حملناكم في الجارية (فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان و) الاستعارة (باعتبار اللفظ) المستعار (فما لان) أي اللفظ المستعار (ان كان اسم جنس) حقيقة أو تأويلا كما في الاعلام المشهورة بنوع وصفية (فأصلية) أي فاستعارة أصلية (كأسد) اذا استعير للرجل الشجاع (وقتل) اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني

حسية باعتبار المتعلق وهو الزجاجة (قوله لكن الطلب اعتباري في الماء) اذا ليقع من الماء طلب (قوله لان العلو مشاهد) ظاهر في علو الماء لافي علو المتكبر (قوله الاستعلاء المفرط المشترك بين الاستعلاء الحسي والمعنوي) هذا مبني على جعل السين والتاء زائدين والمراد بالعلو القدر المشترك بين العلو الحسي كما في علو الماء والمعنوي كما في علو المتكبر ولا شك أن القدر المشترك بين هذين عقلي ضرورة أنه كلي وكل كلي عقلي ويكون في هذا دفع لقوله قلت يلزم أن الجامع حينئذ الخ لكن تقدم ان عقلية الجامع وحينئذ باعتبار الافراد والافهوعقلي دائم لانه كلي أبدان تدبر (قوله نحو رجل وأسد الخ) كان الاولى ان يبدل أسد باسامة لانه محل التوهم (قوله من غير اعتبار وصف) أي داخل في المفهوم فلا يرد أن حاتم المأول بالمتناهي اعتبر فيه وصف لانه غير معتبر دخوله في المفهوم بل المقصود انه أول بمطلق ذات مقيده بالمتناهي في الجود على أن التناهي قيد خارج اذا دأب الى اعتبار الدخول الذي هو قدر زائد لكفاية التقييد المصحح للدراج اذ لولا هذا

الشديد اه أطول والثاني هو المتبادر فلذا سلكه الشارح ( قوله والافتبعية ) القوم انما  
 تعرضوا للاستعارة التبعية المصروفة والظاهر تحقق الاستعارة التبعية الممكنة كما في قولك  
 أعجبنى اراقه الضارب دم زيد ولعلمهم لم يتعرضوا له لعدم وجدانهم اياها في كلام البلغاء اه فزى  
 ( قوله وما يشتق منه ) أى من الفعل وهذا على قول أو على المسامحة اه سم ( قوله وغير ذلك )  
 كاسم التفضيل نحو حاله أنطق من العبارة وأسماء الزمان والمكان والآلة نحو مقتل زيد لزمان  
 ضربه أو مكانه ومقتاله لآلة ضربه ( قوله لان الاستعارة الخ ) اعترض الشارح هذا الدليل  
 بثلاثة أمور صرح بواحد منها ورمز الى اثنين بقوله بعد استقامته بينهما في الحوائى المنقولة عنه كما

اسم معنى ( والافتبعية )  
 أى وان لم يكن اللفظ  
 المستعار اسم جنس  
 فلاستعارة تبعية ( كالفعل  
 وما يشتق منه ) مثل اسم  
 الفاعل والمفعول والصفة  
 المشبهة وغير ذلك  
 ( والحرف ) وانما كانت  
 تبعية لان الاستعارة تعتمد  
 التشبيه والتشبيه يقتضى  
 كون المشبه موصوفا بوجه  
 الشبه أو بكونه مشاركا  
 للشبهه في وجه الشبه

التقييد لم يكن معنى لادخال المشبه في مطلق ذات مسماة بحاتم هذا هو مراد القوم وبه يتضح قوله  
 بعد وانما ألحقت تلك الاعلام الخ تدبر ( قوله رحمه الله وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد  
 التشبيه والتشبيه يقتضى الخ ) قال السيد قدس سره التشبيه يقتضى ملاحظة انصاف المشبه بوجه  
 الشبه وانصافه بمشركة المشبهه في وجه الشبه ويلزم من ذلك ضمنا ملاحظة انصاف المشبهه بوجه  
 الشبه وانصافه بمشركة المشبهه في وجه الشبه فلاستعارة تقتضى كون المشبهه به ملحوظا من حيث  
 كونه موصوفا ومحكوما عليه ضمنا وكل ما هو كذلك فلا بد أن يكون معنى مستقلا بالمفهومية  
 صالحا لان يكون موصوفا ومحكوما عليه ومعانى الحروف والافعال بعزل عن الاستقلال وصلاحيه  
 كونها موصوفة ومحكوما عليها فلا يتصور جريان الاستعارة فيها أصالة وتتحقق المقام على ما ينبغي  
 يستدعى بسط الكلام في تحقيق معنى الحرف والفعل فنقول والله المستعان اعلم ان نسبة البصيرة  
 الى مدر كاتها كنسبة البصر الى مبصرانه وأنت اذا نظرت في المرأة وشاهدت صورة فيها فلذلك هناك  
 حالتان احدهما ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها فصد اجاعا المرأة آلة في  
 مشاهدتها ولا شك أن المرأة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث يقدر بابصارها على هذا  
 الوجه أن يحكم عليها ويلتفت الى أحوالها والثانية أن تتوجه الى المرأة نفسها وتلاحظها قصدا  
 فتكون صالحة لان يحكم عليها وتكون الصورة حينئذ مشاهدة تبعا غير ملتفت اليها فظهر أن  
 في المبصرات ما يكون نارة مبصر بالذات وأخرى آلة لابصار الغير فقس على ذلك المعانى المدركة  
 بالبصيرة أعنى القوة الباطنة واستوضح ذلك من قولك قام زيد وقولك نسبة القيام الى زيد إذ  
 لا شك أنك تدرك فيهما نسبة القيام الى زيد الا أنها في الاول مدركة من حيث انها حالة بين زيد  
 والقيام وآلة لتعرف حالهما فكانها امرآة تشاهد هما بامر تبطأ أحدهما بالآخر ولذلك لا يمكنك أن  
 تحكم عليهما أو بهما مادامت مدركة على هذا الوجه وفي الثانى مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها بحيث  
 يمكنك أن تحكم عليها أو لها فهى على الوجه الاول معنى غير مستقل بالمفهومية وعلى الثانى معنى  
 مستقل بها وكما يحتاج الى التعبير عن المعانى الملحوظة بالغير التى لا تستقل بالمفهومية اذا تم هذا  
 فاعلم أن الابتداء مثلا معنى هو حالة لغيره ومتعلق به فاذا لاحظته العقل قصدا وبالذات كان معنى  
 مستقلا بنفسه ملحوظا في ذاته صالحا لان يحكم عليه وهو يلزمه ادراك متعلقه اجالا وتبعاه وهو  
 بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء ولك بعد ملاحظته على هذا الوجه أن تقيده بمتعلق مخصوص  
 فتقول مثلا ابتدئ سبى من البصرة ولا يخرج ذلك عن الاستقلال وصلاحيه الحكم عليه وبه  
 واذا لاحظته العقل من حيث هو حالة بين السبر والبصرة وجعل آلة لتعرف حالهما كان معنى غير

مستقل بنفسه لا يصلح أن يكون محكوما عليه ولا محكوما به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من  
كقولك سرت من البصرة فلفظ الابتداء موضوع لمطلق الابتداء ولفظ من موضوع للابتداء آت  
المخصوصة لا بأوضاع متعددة حتى يلزم كونها مشتركة بل بوضع واحد عام كأن الواضع قال عينت  
لفظة من لكل واحد من الابتداء آت المخصوصة وهذا معنى ما قيل إن الحرف وضع باعتبار معنى  
عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا تتعلق بالالتسوب  
اليه فالم يذكر متعلق الحرف لا يتعلق فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف لاقى العقل ولا في  
الخارج وإنما يحصل بمتعلقه فيتعقل بتعقله وهو أيضا محمول ماذ كره الشيخ ابن الحاجب في إيضاح  
المفصل حيث قال الضمير في بدل على معنى في نفسه يرجع إلى معنى أى ما دل على معنى باعتبار  
نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا أى  
لا باعتبار أمر خارج عنها ولذلك قيل في الحرف ما دل على معنى في غيره أى حاصل في غيره أى  
باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه اه كلامه فقد أوضح أن ذكر متعلق الحرف إنما وجب  
ليحصل معناه في الذهن إذ لا يمكن ادراكه إلا بدارك متعلقه إذ هو آلة للملاحظة فعدم استقلال  
الحرف بالمفهومية إنما هو لقصور ونقصان في معناه لا لما قيل من أن الواضع اشترط في دلالة على  
معناه الأفرادى ذكر متعلقه إذ لا طائل تحته لأن هذا القائل إن اعترف بان معاني الحروف هي  
التسبب المخصوصة على الوجه الذي قررناه فلما معنى لاشتراط الواضع حينئذ لأن ذكر المتعلق أمر  
ضروري إذ لا يعقل معنى الحرف إلا به وان زعم أن معنى لفظة من هو الابتداء بعينه إلا أن الواضع  
اشترط في دلالة من عليه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في دلالة لفظ الابتداء عليه فصارت لفظة من  
ناقصة للدلالة على معناها غير مستقلة بالمفهومية لنقصان فيها قرع عمه هذا باطل أما أولافلان هذا  
الاشتراط لا يتصور له فائدة أصلا بخلاف اشتراط القرينة في الدلالة على المعنى المجازى وأما تانيا  
فلان الدليل على هذا الاشتراط ليس نص من الواضع عليه كما توهم فإن دعوى ورود نص منه في  
ذلك خروج عن الانصاف بل هو التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وذلك مشترك بين الحروف  
والاسماء اللازمة الاضافة والجواب عن ذلك بأن ذكر المتعلق في الحروف لتقييم الدلالة وفي تلك  
الاسماء لتعصيل الغاية على ما قيل تحمى تحت وأما ثالثا فلانه يلزم حينئذ أن يكون معنى لفظة من معنى  
مستقلا في نفسه صالحا لأن يحكم عليه وبه إلا أنه لا يفهم منها وحدها فإضام اليها ما تم به دلالتها وجب  
أن يصح الحكم عليه وبه وذلك مما لا يقول به من له أدنى معرفة باللغة وأحوالها ولذلك قال السكاكي  
لو كانت ابتداء الغاية وانتهاء الغاية والغرض معاني من وإلى وكى مع أن الابتداء والانتهاء والغرض  
اسماء كانت هي أيضا اسماء لان الكلمة إذا سميت اسمها ثبت معنى الاسم لها وانما هي متعلقات معانيها  
أى إذا أهدت هذه الحروف معاني رجعت إلى هذه بنوع استلزام وإذا قد تحقق عندك معنى الحرف  
بما لمزيد عليه مطابقا لقواعد اللغة وأقوال الأئمة وما ورد في تفسير الحرف من العبارات المختلفة  
فنقول إن الفعل ما عدا الأفعال الناقصة كضرب مثلا يدل على معنى مستقل بالمفهومية وهو الحدث  
وعلى معنى غير مستقل وهو النسبة الحكمية الملحوظة من حيث انها آلة بين طرفيها وآلة لتعرف  
حالتها مرتباً أحدها بالآخر ولما كانت هذه النسبة التي هي جزء مدلول الفعل لا تحصل إلا بالفاعل  
وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف فكما أن لفظة من موضوعه وضعاً عاماً لكل ابتداء  
معين بخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعه وضعاً عاماً لكل نسبة للحدث الذي دلت عليه إلى

فاعل بخصوصها الا أن الحرف لم يدل الاعلى معنى غير مستقل بالمفهومية لم يقع محكوما عليه ولا  
 محكوما به اذ لا بد في كل واحد منهما أن يكون ملحوظا بالذات ليتمكن من اعتبار النسبة بينه وبين  
 غيره واحتاج الى ذكر المتعلق رعاية لمحاذاة الالفاظ بالصور الذهنية والفعل لما اعتبر فيه الحدث  
 وضم اليه انتسابه الى غيره نسبة تامة من حيث انها حالة بينهما وجب ذكر الفاعل لتلك المحاذاة  
 ووجب أيضا أن يكون مسندا باعتبار الحدث اذ قد اعتبر ذلك في مفهومه وضعا ولا يمكن جعل ذلك  
 الحدث مسندا اليه لانه على خلاف وضعه وأما مجموع معناه المركب من الحدث والنسبة المنصوصة  
 فهو غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح أن يقع محكوما به فضلا عن أن يقع محكوما عليه كما يشهد به  
 التأمل الصادق وأما الاسم فلما كان موضوعا للمعنى مستقل ولم يعتبر معه نسبة تامة لاعلى انه منسوب  
 الى غيره ولا بالعكس صح الحكم عليه به \* فان قلت كما أن الفعل يدل على حدث ونسبة الى فاعل  
 على ما قررناه كذلك اسم الفاعل مثلا يدل على حدث ونسبة الى ذات ما فلم صح كون اسم الفاعل  
 محكوما عليه دون الفعل \* قلت لان المعتبر في اسم الفاعل ذات تامة من حيث نسب اليه الحدث  
 فالذات المهمة ملحوظة بالذات وكذلك الحدث وأما النسبة فهي ملحوظة بالذات لانها تقييدية  
 غير تامة وغير مقصودة أصلية من العبارة فقيدت بها الذات المهمة وصار المجموع كشيء واحد بخلاف  
 أن يلاحظ فيه تارة جانب الذات أصالة فيجعل محكوما عليه وتارة جانب الوصف أى الحدث أصالة  
 فيجعل محكوما به وأما النسبة التي فيه فلا تصلح للحكم عليها ولا بها لا وحدها ولا مع غيرها لعدم  
 استقلالها والمعتبر في الفعل نسبة تامة تقتضى انفرادها مع طرفها عن غيرها وعدم ارتباطها به  
 وتلك النسبة هي المقصودة الاصلية من العبارة فلا يتصور في الفعل ما جرى في اسم الفاعل بل يتعين  
 له وقوعه مسندا باعتبار جزء معناه الذى هو الحدث فان قلت قد حكى ما بان الجملة الفعلية في زيد  
 قام أبوه وقعت محكوما بها قلت في هذا الكلام يتصور حكى أحدهما الحكم بان أباه زيد قائم  
 والثانى بان زيد قائم الاب ولا شك أن هذين الحكمين ليسا مفهوما من منه صريح بل أحدهما  
 مقصود والآخر تبع فان قصد الاول لم يكن زيد بحسب المعنى محكوما عليه بل هو قيد يتعين به المحكوم  
 عليه وان قصد الثانى كما هو الظاهر فلا حكم صريح بما بين القيام والاب بل الابد قيد للسند الذى هو  
 القيام اذ هو به يتم مسندا الى زيد الأترك لو قلت قام أبوزيد وأوقعت النسبة بينهما لم يرتبط بغيره  
 أصلا ولو كان معنى قام أبوه ذلك أيضا لم يرتبط بزيدا قطعا فلم يقع خبرا عنه ومن ثم سمع النحاة  
 يقولون قام أبوه جملة وليس بكلام وذلك لتجرده عن ايقاع النسبة بين طرفيه بقريضة ذكر  
 زيد مقدما وإراد ضميره فانها دلالة على الارتباط الذى يستحيل وجوده مع ايقاع هذا كله كلام  
 وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه \* فنقول قد ذكرنا ان الاستعارة بواسطة تقرعها على التشبيه  
 تقتضى ملاحظة المستعار منه ضمنا من حيث انه موصوف ومحكوم عليه بوجه الشبهو بالمشاركة  
 فيه مع المستعاره وقد تحققت أن معنى الحرف من حيث هو معناه لا يصلح أن يلاحظ محكوما عليه  
 وموصوفاً بشئى فلا يتصور جريان الاستعارة في الحرف ابتداء نعم متعلقات معانى الحروف  
 كالابتداء والانهاء والظرفية والاستعلاء والغرضية معان مستقلة فيقع التشبيه بها وتجري الاستعارة  
 فيها أصالة ثم تسرى الى معانى الحروف لاشتغالها عليها وكذا عرفت أن معانى الافعال من حيث انها  
 معانها لا يصح أن تقع محكوما عليها ولا تجرى الاستعارة فيها أصالة بل تبع المعانى مصادرها فان قلت  
 هل تجرى في نسبا الاستعارة تبعاً على قياس الحرف قلت لا لان مطلق النسبة لم يشتر بمعنى يصلح

أن يجعل وجه شبه في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها أنواع مخصوصة لها أحوال مشهورة  
 وأعلم أن التعبير عن الماضي بالمضارع وعكسه يعتمد من باب الاستعارة بان يشبه غير الحاصل بالحاصل  
 في تحقق الوقوع ويشبه الماضي بالحاضر في كونه نصب العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ  
 أحدهما للآخر فعلى هذا تكون الاستعارة في الفعل على قسمين أحدهما أن يشبه الضرب الشديد  
 مثلا بالقتل ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثاني أن يشبه الضرب  
 في المستقبل بالضرب في الماضي مثلا في تحقق الوقوع ويستعمل فيه ضرب فيكون المعنى  
 المصدرى أعنى الضرب موجودا في كل واحد من المشبه والمشبه به لكنه قيد في كل واحد منهما  
 بقيد معيار لقيد الآخر فيصح التشبيه لذلك وبما قررنا لك ظهرا أن ما ذكره القوم من ان الاستعارة  
 في الحروف والافعال تبعية لان الاستعارة تعقد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا  
 بوجه الشبه أو بكونه مشاركا للشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق دون معاني  
 الحروف والافعال دليل صحيح لا يرد عليه ما نقل عن الشارح في توجيه ما أشار اليه من تزيفه بقوله  
 بعد تسليم صحته وهو أنه قال وجه عدم صحته أمران أحدهما ان كلاما من الحركة والزمان مع أنه ليس  
 من الامور المتقررة الثابتة يقع موصوفا كقولنا زمان طويل وحركة سريعة والثاني أن المدعى  
 هو ان الحروف والافعال لا تقع مشبهاتها ومقتضى الدليل هو انه يمتنع وقوعها مشبهاتها فلا ينطبق  
 الدليل على المدعى أما عدم ورود الأول فلان المراد بالحقائق ههنا بالذات فيسلف في مباحث  
 الاستفهام هو المعاني المستقلة بالمفهومية لا ما توهمه من الامور المتقررة الثابتة فكل من الحركة  
 والزمان حقيقة لاستقلاله بالمفهومية دون الافعال والحروف وأما عدم ورود الثاني فلان اقتضاء  
 التشبيه كون المشبه موصوفا ومحكوم عليه يستلزم اقتضاء كون المشبه به موصوفا ومحكوم عليه  
 كما مر وانما تعرضوا للاقتضاء الاول لانه المقصد الاصلى فجعلوا له دليلا على الثاني هذا وأما الصفات  
 وأسماء الزمان والمكان والآلة فلا يتم ذلك الدليل فيها لان معانيها تصلح أن تقع محكوما عليها فالوجه  
 في كون الاستعارة فيها تبعية ما ذكره حيث قال فالاولى أن يقال الخ وتفصيله ان تلك الصفات  
 انما تدل على ذوات مبهمة باعتبار معان متعينة هي المقصودة منها ولما لم تكن تلك الذوات المبهمة  
 مقصودة منها ولا مشهورة بما يصلح وجه شبه في الاستعارة لم يتصور جريان الاستعارة فيها بحسبها بل  
 يتصور ذلك بحسب معاني مصادرها المقصودة منها فكانت تبعية وأما أسماء المكان والزمان والآلة  
 فانها وان دلت على ذوات معينة باعتبارها الا أن المقصد الاصلى منها أيضا معاني مصادرها الواقعة  
 فيها أو بها فتكون الاستعارة فيها تبعيا لها أيضا ولو قصد التشبيه والاستعارة بحسب تلك الذوات  
 لوجب أن نذكر بالفاظ دالة على أنفسها وهذا التفصيل أنضح الفرق بين الصفة كاسم الفاعل  
 واخوانه وبين اسم المكان واخوانه فانها بعد اشتراكها في كونها مشتقة وفي أن المقصود الأهم منها  
 هو المعنى المصدرى وفي كون الاستعارة فيها تبعية افتقرت في أن الصفة لا تدل على تعيين الذات أصلا  
 فان معنى قائم شيء ما أو ذات ما له القيام وهذا أمر غير منحصل أصلا إذا لاحظ العقل طلب ما يربطه  
 به ويجرب عليه ليتبين عنده فلذلك كان حقها أن لا تقع موصوفة بل حقها أن تقع جارية على غيرها  
 وفي ان اسم المكان يدل على تعيين الذات باعتبارها فان قولك مقام معناه مكان فيه القيام لاشيئا أو  
 ذات تافية القيام فلذلك صلح ان تجرى عليه الصفات ولم يصلح أن تكون صفة للغير وكان في عداد  
 الاسماء دون الصفات ولم ينتقض به تعريف الصفة أيضا كما مر ونسبه الى غيره فقال ولهذا صرحوا

بأن تعريف الصفة الخ وذلك لان مرادهم بذات في تعريف الصفة كما هو المتبادر منه ذات ما أي  
مهمة لانعين لها أصلا وقد صرحوا بذلك فقالوا الصفة ما دل على ذات مهمة باعتبار معنى معين فلا  
يندرج اسم المكان في التعريف لانه على ذات متعينة باعتبار وانما أطنبنا في هذه المباحث كل  
الاطناب لتثبت فيه فؤادك ولتستضي بها وتستغنى منها في مواضع أخرى مرادك اه كلامه  
قدس سره وقوله قدس سره التشبيه الخ تلخيصه اذا عرض على قوانين الاستدلال أن معاني  
الحروف والافعال لا تجرى فيها الاستعارة أصالة لانها لا تجرى فيها التشبيه أصالة وكل ما لا يجرى فيه  
التشبيه أصالة لا تجرى فيه الاستعارة أصالة أما الكبرى فلأن الاستعارة تعقد التشبيه وكل  
ما يعقد التشبيه يجرى فيما يجرى فيه التشبيه وتنعكس هذه النتيجة بعكس النقيض الى قولنا كل  
ما لا يجرى فيه التشبيه لا تجرى فيه الاستعارة وأما الصغرى فلأن معاني الحروف والافعال غير  
مستقلة بالمفهومية وكما هو كذلك لا يجرى فيه التشبيه أما الصغرى فلأنها آلات لتعرف حال الغير  
وكما هو كذلك غير مستقل بالمفهومية وأما الكبرى فلأن كل ما هو غير مستقل بالمفهومية لا يصلح  
أن يكون مشبها به وكما لا يصلح أن يكون مشبها به لا يجرى فيه التشبيه فكل ما هو غير مستقل  
بالمفهومية لا يجرى فيه التشبيه أما الكبرى فظاهرة وأما الصغرى فلأن ما هو غير مستقل لا يصلح  
أن يكون ملحوظا يكون موصوفا بوجه الشبه وبالمشاركة فيه وكل ما هو كذلك لا يصلح أن يكون  
مشبها به ففي هذه المقدمات مقدمتان محتاجان الى بيان وتحقيق وهما أن معاني الحروف والافعال  
غير مستقلة بالمفهومية وأن غير المستقل بالمفهومية لا يصلح أن يكون موصوفا أي ملحوظا بكونه  
موصوفا بوجه الشبه فلذا قال وتحقيق المقام في المقدمة الثانية أولا بقوله واعلم الخ لاختصاره  
والثانية ثانيا بقوله اذا تم هذا فاعلم الخ اه عبد الحكيم وقوله قدس سره ولا يجزئه ذلك الخ  
لان مفهوم الابتداء ملحوظ قصد والتقييد ملحوظ تبع التخصيص فهو ابتداء جزئي ملحوظ قصدا  
اه عبد الحكيم وقوله قدس سره وبهذا الاعتبار مدلول لفظ من أي لان الحروف وروابط بين  
الاسماء والافعال فكندا معانها وابط بين المعاني اه عبد الحكيم وقوله قدس سره وهذا معنى ما  
قيل الخ لا يخفى أن اللازم مما ذكر ان معاني الحروف غير مستقل بالمفهومية وأما كونها جزئيات  
فغير مستفاد مما تقدم وانما قيل به بناء على انها لا تستعمل الا في الجزئيات والاستعمال بالقرينة دليل  
الوضع فتكون موضوعها ولا شك أن الوضع لو كان لكل واحد منها بخصوصه يلزم الاشتراك  
بين المعاني الغير المحصورة فقول بالوضع العام وهذا ما ذهب اليه قدمو المحققين عضد الملة والدين  
وتبعه السيد وذهب الاوائل الى أنها موضوعة للمعاني الكلية الغير الملحوظة بذاتها فلذلك شرط  
الوضع في دلالتها كرمعلقاتها وهذا ما اختاره الشارح في تصانيفه وما قيل انه يلزم على هذا أن  
يكون استعمالها في خصوصيات تلك المعاني مجازات لاحقيقة لها لعدم استعمالها في المعاني الاصلية  
أصلا مع أنهم ترددوا في أن المجاز يلزم الحقيقة أولا فدفوع بانه انما يكون مجازا لو كان استعمالها فيها  
من حيث خصوصياتها أما اذا كان من حيث انها أفراد المعاني الكلية فلا وقد مر ذلك مرارا اه  
عبد الحكيم وقوله وأما كونها جزئيات أي وضعا وقوله فغير مستفاد مما تقدم أي غير مستنتج منه  
وان ادعاه قدس سره فيه هذا مقتضى قوله لا يخفى أن اللازم مما ذكره ان معاني الحروف والخ ويرد  
عليه أنه غير مستنتج أيضا من القيل بل مدعى فيه فقط فهو مدعى في كلامه قدس سره أيضا وقوله  
ولاشك الخ لو قال أولا وأما كونها جزئيات بالوضع العام فغير مستفاد مما تقدم وانما قيل بالجزئية



بناء النخ ثم قال وبالوضع العام لانه لاشك النخ لكان أوضح في مقصوده من الاعتراض عليه قدس  
 سره وقد علمت ما يدفع الاعتراض لكن هذا على النسخة التي نقلناها لك عنه قدس سره وفي بعض  
 النسخ اسقاط قوله كقولك سرت من البصرة الى قوله وهذا معنى ما قيل وعلى هذا يرد ما قاله وقوله  
 أما إذا كانت من حيث انها أفراد المعاني السكينة فلا والنظر هنا الثاني وهو ان الاستعمال في  
 الجزئيات من حيث عمومها لان خصوص الجزئ الحقيقي المشخص لا يفهم أصلا وخصوص الجزئ  
 الاضافي كمنطلق ابتداء سير المتكلم من البصرة انما يفهم من المركب من الحرف وغيره لا من نفس  
 الحرف لان الظاهر أن ذلك معنى للمركب لا معنى للحرف بقدره ذلك الغير للتزاحم فليس كالمشترك  
 ولا كالضمير واسم الاشارة أيضا لان قرينتهما معنى كالتسليم والاشارة للالفظ كالغير الذي هو جزء  
 المركب المذكور فافتراهنا وظاهر قولهم في القول الأول معنى بخصوصه انه جزئ حقيقي وفيه أن  
 الجزئ الحقيقي وان كان مراد بعينه في الواقع من نحو سرت من البصرة الا انه لا يفهم من الحرف  
 ولا من المركب كما أن رجلا في نحو رأيت رجلا مراد منه معين في الواقع الا انه لا يفهم من لفظ رجل  
 ولا من المركب فالجزئ لا يراد ولا يفهم من الحرف الا من حيث عمومها لا من حيث خصوصه أصلا  
 فظاهر قولهم المذكور فاسد من كور فان أرادوا به انه جزئ اضافي لا كلي محض لكون الوضع  
 له فممنوع فانه خلاف الظاهر اذا الظاهر أن الجزئ الاضافي معنى للمركب لا للحرف وان الجزئ انما  
 يراد بالحرف من حيث عمومها وان أرادوا به انه جزئ مراد من حيث عمومها فلامعنى له لانه من  
 حيث خصوصه لم يوضع له ومن حيث عمومها هو كلي محض لا جزئ ولهذا كان استعمال الكلي في  
 جزئ له من حيث عمومها حقيقة لا مجاز ونعم بين الكلي وكونه جزئيا حقيقيا في وجوده وأحكامه  
 كجيشه أمر عقلي لازم له عقلا فلا يجب اعتباره في الوضع له ولا يقتضى كون الوضع للجزئ  
 الحقيقي من حيث عمومها ثم معنى انه للكلي في ضمن جزئ مراد من حيث عمومها فهذا هو الحق وهو  
 معنى القول الآخر كما أتى في الخلاف لفظي أفاده معاوية وقوله قدس سره فالمراد كراخ المناسب  
 للسابق واللاحق أن يقول فالمراد يحصل كما في شرح الشارح حيث قال ومعلوم انه لا يحصل خصوص  
 النسبة وتعيينها في العقل ولا في الخارج الا بتعيين المنسوب اليه اذا دخل للذ كرفي التصيل وغاية  
 التوجيه أن يقال المراد انه ما لم يذكر متعلق الحرف لا يتحصل فرد من ذلك النوع الذي هو مدلول  
 الحرف من حيث انه مدلوله وحينئذ يحتاج الى ذكر المتعلق اه عبد الحكيم ولا يخفى أن هذا  
 المراد أنسب بالمقام وقوله قدس سره وهو أيضا محصول النخ هذا الكلام أيضا يدل على أن معنى  
 الحرف غير متصل في نفسه وانما تحصله باعتبار غيره وأما انه جزئ فلا اه عبد الحكيم وهو يفيد  
 أن صواب قوله فيما مر فغير مستفاد مما تقدم فغير مستفاد منه يعني بما ذكر الذي هو القيل وقوله  
 قدس سره وان زعم النخ هذا هو مراد القوم ومعنى اشتراط الواضع ذكر متعلقه في دلالة ان معناه  
 معنى الابتداء من حيث انه آلة لتعرف حال متعلقه فلذا وجب ذكر متعلقه وحينئذ لا حاجة الى  
 القول بالوضع العام والموضوع له الخاص فانه التزام أمر لا شاهد عليه اه عبد الحكيم وقوله  
 ومعنى اشتراط الواضع ذكر متعلقه النخ أي المراد اشتراط حينية الآلية وقوله وحينئذ لا حاجة الى  
 القول بالوضع النخ قلت بل ظاهره كما مر فاسد محتاج الى ما مر من التأويل اه معاوية وقوله  
 قدس سره لا يتصور له فائدة قد عرفت الفائدة وهو الاشارة الى أن معناه الابتداء من حيث انه  
 آلة لتعرف حال المتعلق اه عبد الحكيم وقوله قدس سره فلان الدليل الخ الدليل على هذا

الاشرط عدم استعماله بدون المتعلق على أنه كما أنه لا دليل على هذا الاشرط لا دليل على وضعه  
 للتعنى الجزئى مع احتياجه الى اعتبار الوضع العام الذى لا دليل عليه . وأما الاستعمال فى الجزئيات  
 فقد عرفت أنه لا يصير دليلا على الوضع اه عبد الحكيم وقوله وأما الاستعمال فى الجزئيات الخ  
 وكذا عدم الاستعمال فى محض السكى لا يدل عليه أيضا لأنه لتقويته البتة لان الوضع الجزئى دونه  
 والحاصل أن الوضع لسكى لكن بحينية تستلزم تقييده بمعلقة وحصوله حينئذ فى ضمن جزئى  
 مراد من حيث عمومه وهى حينية الآلية وما آل هذا أن الوضع للسكى فى ضمن جزئى من حيث  
 عموميه وهكذا الاستعمال فهو جزئى مراد من حيث عموميه وضعا واستعمالا فهو كذا وقد قدم  
 عبد الحكيم فى بحث التعريف بالاضمار أن مراد القائل بكون المعارف غير العلم موضوعا لسكى  
 لتستعمل فى جزئياته انما موضوعه من حيث تحققه فى جزئى منها لا من حيث هو فاستعماله فى كل  
 منها حقيقة وفيه من حيث هو مجاز اه وظاهره أن المراد أنها وضعت لسكى لتستعمل فى جزئى  
 من حيث عموميه قلت إذ لا معنى للوضع للسكى ليستعمل فى الجزئى دونه فانه تهافت فكنا المراد  
 بمثله فى وضع الحرف هذا والظاهر أن ما قرره فى المعارف غير العلم حقه أن يكون فى الحرف لافى  
 المعارف لانها تستعمل لكل جزئى حقيقى من حيث خصوصه كانت وهذا الراجح أى المعهود  
 والظاهر أنه يراد منها جواهر ألفاظها وأن احتياجا فيها الى القرينة للترام كالشرك لانه لا يفهم  
 من جواهر ألفاظها فالظاهر أن مراد عبد الحكيم أن مرادهم بوضعها للسكى لتستعمل فى الجزئى  
 هو وضعها بقرينة قولهم لتستعمل الخ والا كان تهافتا وان مرادهم لتستعمل فى جزئى من حيث  
 خصوصه مع كونه جزئيا منها لا يقطع النظر عن هذا فانه مراد وضعا واستعمالا فالخلاف فى أنها  
 جزئيات وضعا واستعمالا أو استعمالا فقط لفظى كالتخلاف فى الحروف على ما مر والاولى فى المعارف  
 أنها جزئيات وضعا واستعمالا والقول الآخر يرجع اليه بالتأويل وفى الحروف أنها كليات وضعا  
 والقول الآخر يرجع اليه بالتأويل أفاده معاوية وقوله قدس سره التزام ذكر المتعلق الخ التزام  
 ذكر المتعلق لاجل كونه آلة لتعرف حالة بورت الفرق بينه وبين الاسماء اللازمة للاضافة فانها  
 ملحوظة فى نفسها والاضافة تتبع لها يشهد لذلك وقوعها محكوما عليها وبدون الحروف وهذا مراد  
 من قال ان ذكر المتعلق فى الحرف لتقيم الدلالة لكون معناه متعلقا بالقياس الى الغير وفى الاسماء  
 اللازمة لتعريف الغاية فان ذومها معناه متعلق فى نفسه لا يحتاج فى الدلالة الى ذكر المتعلق الا أن  
 المقصود من وضعه هو التوصل الى جعل أسماء الاجناس وصفا لشيء لا يحصل بدون ذكر ما يضاف  
 اليه اه عبد الحكيم وقوله قدس سره لان الكلمة اذا سميت الخ عبارة المفتاح كأن الكلمة  
 اذا سميت اسمها سميت المعنى الاسمية لها فان الكلمة اذا كان معناها بحيث يصلح ان يحكم عليه وبه  
 سميت اسمها واذا كان معناها بحيث لا يصلح لشيء من ذلك سميت حرفا فالاسمية والحرفية من صفات  
 الكلمات بحسب معانيها لا بحسب خصوصيات ألفاظها فاذا اتحد معنى كلمتين وكانت احدهما اسما  
 كانت الاخرى اسما أيضا ولو كان معنى من معنى لفظ الابتداء الذى هو اسم قطع الكان من أيضا اسما  
 وقس على ذلك حال سائر الحروف وما يفسر به معانيها وقوله قدس سره موافقا لقواعد اللغة وهى  
 أن الوضع يؤخذ من الاستعمال واستعمال الحرف واقع فى الجزئيات وانه كما يحتاج الى التعبير عن  
 المعانى المستقلة يحتاج الى التعبير عن المعانى الغير المستقلة اه عبد الحكيم وقوله قدس سره  
 وأقوال الأئمة وهو مانقوله بقوله وهذا معنى ما قيل وأمثاله اه عبد الحكيم وقوله قدس سره وما

ورد في تفسير الحرف وهو ما نقله عن ابضاح المفصل وأمثلة اه عبد الحكيم وقوله قدس سره  
 ما عدا الافعال الالفية الناقصة فانها موضوعة لتقرر الفاعل على صفة فعنها غير مستقل  
 بالمفهومية اه عبد الحكيم وقد ذكر الكلام على الفعل الناقص محشينا في رسالته البيانية  
 ووفينا الكلام على ذلك نقلا عن السيد وعبد الحكيم وما يتعلق بها فيما كتبناه عليها وقوله قدس  
 سره لا ينصل أي من حيث انها مدلول الفعل ليرتب عليه الجزاء أعني وجب ذكره اه عبد  
 الحكيم وقوله قدس سره بخصوصها متعلق بقوله لكل نسبة والضمير راجع الى النسبة اه عبد  
 الحكيم وقوله قدس سره ولا يمكن جعل ذلك الحدث مسندا اليه وكذا لا يمكن جعل الزمن الذي  
 هو جزء من مدلول الفعل مسندا اليه لان وضع الزمان في الفعل على وجه كونه ظرفا للحدث فلو  
 لوحظ بخصوصه وحكم عليه كان خروجا عن وضعه كما في الرسالة البيانية وقوله قدس سره لانه على  
 خلاف وضعه ولانه لا يمكن ملاحظة شي واحد مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة اه عبد الحكيم  
 وقوله قدس سره فضلا عن انما قال فضلا لان في المحكوم عليه زيادة اعتبار وقصدا بالنسبة الى المحكوم  
 به لان المحكوم به انما يطلب لاجله اه عبد الحكيم وقوله قدس سره لان الاعتبار اخلاصه ان  
 منشأ الفرق كون النسبة في اسم الفاعل تقييدية غير مقصودة افادتها اصالة فيصح وقوعه مسندا  
 اليه باعتبار الدلالة على الذات ومسندا باعتبار الدلالة على الحدث بخلاف نسبة الفعل فانها تامة  
 مقصودة اصالة منفردة مع طرفها فلا يرتبط الفعل بغيره باعتبار معناه المطابق أصلا اه  
 عبد الحكيم لكن رد عليه أن المحكوم عليه الموصوف المقدر الذي يعود عليه الضمير على أنه  
 صرح بعد في قوله وتفصيله أن تلك الصفات الخ بأن الذات غير مقصودة أصلا ولا يقال ان ذلك  
 بحسب الوضع وملاحظة الذات انما هو في الاستعمال لانه لا يجوز مخالفة الواضع وقوله قدس سره  
 فان قلت الخ ايراد على قوله والمعتبر في الفعل نسبة تامة تقتضي انفرادها مع طرفها عن غيرها وعدم  
 ارتباطها به بأنهم قد صرحوا بوقوع الجملة الفعلية خيرا وقوله قدس سره بتصويرها الخ لانه  
 يشتمل على جملتين صغرى وكبرى والحكم الاول مدلول الجملة الصغرى واذا كان هذا الحكم  
 مقصودا بالذات كان ذكره مجرد بيان مرجع الضمير والحكم الثاني مدلول الجملة الكبرى  
 قد ذكر أبو جيند لتقييد المسند اه عبد الحكيم وقوله قدس سره صريحا أي مقصودا اصالة  
 إذ لا يمكن توجه النفس الى حكيمين قصدا وبالذات اه عبد الحكيم وقوله قدس سره لاشتغالها  
 عليها بالاستعارة في الافعال والحروف تبعية كتبعية حركة راكب السفينة اه عبد الحكيم  
 وقوله قدس سره قلت لان مطلق النسبة الخ أراد بمطلق النسبة نوع النسبة التي هي مدلول الفعل  
 أعني نسبة القيام مطلقا وهي مطلق النسبة المخصوصة التي هي مدلول الفعل وحاصل الجواب أن  
 النسبة المطلقة التي هي متعلق مدلول الفعل لم يشترط بوصف يصلح أن يجعل جامع بينهما وبين نسبة  
 أخرى مطلقة كنسبة الظرفية والآلية والعلية والجامع لا بد أن يكون أخص أو صافي المشبه به  
 وأشهرها وما قيل انه يمكن أن تعتبر النسبة الى المحرض كالنسبة الى الفاعل فيقال ضرب زيد لكونه  
 محرضا عليه وكذا نسبة الفعل الى الآلة والظرف فليس بشي لانه ان اعتبر تشبيه المحرض بالفاعل  
 فهو استعارة بالكناية فلا مجاز في النسبة وان لم يعتبر فهو مجاز عقلي نسب الفعل الى غير ما هو له  
 للملازمة بينهما من غير قصد المبالغة في التشبيه فلا استعارة اه عبد الحكيم وقوله وحاصل الجواب  
 الخ قال معاوية وقوله قدس سره قلت لاحق وتعليله باطل وتحقيق ذلك منشور في حواشينا الشنور

ثم قال معاوية بعد نقله كلمات السيد وعبد الحكيم في هذا المقام وبه هذا كله فحقق المقام ودفع شبه فيه لم يزل عدما هنا الى الآن ما حصل وتحقيق المقام منشور في حواشينا الشذور اه ثم انه برد على عبد الحكيم أن الكلام لاشك مبني على أن النسبة داخله في مفهوم الفعل وانها خصوص النسبة الى الفاعل الحقيقي فلا بد من التجوز في الفعل حينئذ باعتبار النسبة عند اسناده الى غير الفاعل الحقيقي وكلامه هذا لا يتم الا ان قلنا انها النسبة الى فاعل متساو كان حقيقيا أو مجازيا حتى ان الفعل اذا أسند الى الفاعل المجازي لم يكن في الفعل تجوز أصلا لاستعماله فيما وضع له وهذا لا ينافي أن تكون النسبة التي هي الاسناد مجازا عقليا من حيث كون المنسوب اليه ليس فاعلا حقيقيا فللنسبة حينئذ جهتان جهة كونها جزء معنى الفعل ولا تجوز فيها من هذه الجهة وجهة كون أحد طرفيها وهو المنسوب اليه ليس فاعلا حقيقيا وهو مجاز عقلي من هذه الجهة ويصح اعتبار الاستعارة بالكناية على أنه عند اعتبار الاستعارة بالكناية لانفكاك عن المجاز العقلي وقد أطل محشينا في رسالته البيانية الكلام على استعارة الفعل باعتبار النسبة فان أردت الزيادة فارجع اليها وما كتبناه عليها التكون على بصيرة وقوله قدس سره واعلم الخ يريد أن الاستعارة التبعية كما تقع في الفعل باعتبار معنى المصدر تقع في الفعل باعتبار الزمان اه عبد الحكيم وقد أطل محشينا في رسالته البيانية على استعارة الفعل باعتبار الزمن فارجع اليها وما عليها وقوله قدس سره أو بكونه مشاركا الخ قد أشار في أثناء تقريره الى أن وفي كلامهم بمعنى الواو اه عبد الحكيم وقوله قدس سره دليل صحيح أي بناء على أن المراد بالحقائق المعاني المستقلة بالمفهومية وبقوله بخلاف معاني الحروف والافعال أنها غير مستقلة بالمفهومية لا يمكن ملاحظتها بالموصوفية وهذا التقرير انما يتم على تقدير الاكتفاء في الدليل بقوله وانما يصلح للموصوفية الحقائق دون معاني الحروف والافعال وأما على ما نقله الشارح من شرح العلامة من تفسير الحقائق بالامور الثابتة المتقررة وزيادة لفظ الصفات بعد قوله والافعال والتعليل بانها متعددة غير متقررة لدخول الزمان في مفهوم الافعال وعروضه للصفات فلا اه عبد الحكيم وبهذا تندفع التبريرات التي منها كيف يجيب السيد بذلك مع التعليل المذكور ومع ذكر الصفات مع أن معانيها المقصودة بها مستقلة وكتب الفري على قوله في المطول وانما يصلح للموصوفية الحقائق أي الامور المتقررة الثابتة الى آخره هذا التفسير ذكره العلامة في شرح المفاتيح حيث قال المراد بالحقائق الذوات الثابتة كالجسم والبياض والطول لا غير الثابتة كمعاني الافعال فانها متعددة غير متقررة لدخول الزمان في مفهومها والصفات فانها غير ثابتة أيضا وان كان الزمان عارضا لها فبقيت مع الشارح هنا توطئة للرد عليه على ما أشار اليه بقوله بعد تسليم صحته ووجه المنع كما نقل عنه رحمه الله تعالى أن كلا من الحركة والزمان مع انه ليس من الامور المتقررة الثابتة يقع موصوفا وقد صرح الشارح في شرحه للمفتاح بان دفاع هذا المنع عن أصل الكلام حيث قال بعد نقل تفسير العلامة والحق أن الحقيقة هي الماهية باعتبار تحققها ونبوتها في نفسها من غير تعلق باعتبار الاعتبار ولا خفاء في أن القيام والحركة كذلك بخلاف القائم والمتحرك وأما ما ذكره الفاضل المحشي جوابا عما أشار اليه الشارح من المنع المذكور حيث قال في دفعه المراد بالحقائق المعاني المستقلة بالمفهومية لا ما توهمه من الامور الثابتة المتقررة ففيه بحث لانه يمكن أن يقال بعد الانخفاض عن أن مطمح نظره الرد على العلامة انما يفسر الشارح الحقائق بما ذكره هذا الفاضل لان غرضه توجيه كلام المصنف

على وجه لا ينافي ما ذكره نفسه في ايضاحه الذي كاشر حلهنا الكتاب وكلامه هنا آج عن هذا  
التفسير لانه هكذا الان الاستعارة تعمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا وانما يصلح  
للموصوفية الحقائق كما في قولك جسم أبيض أو بياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة  
منها والحروف اه كلامه ولا يمكن أن يراد بالحقائق ههنا ما ذكره المحشى لعدم صحة مقابله على  
هذا التفسير بالصفات ولهذا أسقطها المحشى من البين في السباق **و** بجاء الكلامه حيث قال أولا  
و بما قررنا لك ظهر أن ما ذكره القوم من أن الاستعارة في الافعال والحروف تتبعه الى أن قال  
و بما يصلح للموصوفية الحقائق دون معاني الافعال والحروف وثانيا فكل من الزمان والحركة حقيقة  
لاستقلاله بالمفهومية دون الافعال والحروف اه وقوله قدس سره من تزييفه بقوله بعد تسليم  
صحته أى قوله في المطول وعبارته فيه ه ههنا نظر وهو أن هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول  
لأسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسح ومنبت طيب وغير  
ذلك ولا تقع أوصافا البتة وهم أيضا قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست  
بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بأن تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وغير  
صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه  
فيجب أن الاستعارة فيها أصلية لا تتبعية وأن يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك أننا  
بلغنا مقتل فلان أى الموضوع الذى ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيهه ضربا بالقتل وكذا  
اذ قلنا ههنا مر قد فلان إشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى أن يقال ان المقصود  
الاهم في الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لان نفس الذات وههنا ظاهر  
فاذا كان المستعار صفة أو اسم مكان مثلا ينبغي أن يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد  
ذلك لوجب أن يذكر اللفظ الدال على نفس الذات اه وقوله قدس سره هو المعاني المستقلة  
اطلاق الحقيقة والذات على المعنى المستقل لا بدله من شاهد من كلام القوم ليصح تفسير كلامهم  
بذلك وما وجدنا في كلامهم اه عبد الحكيم وقوله قدس سره لا ما توهمه الخ نسبة التوهم الى  
الشارح توهم فان التفسير المذكور مصرح به في شرح العلامة واعتراض الشارح مبنى على  
ذلك التفسير اه عبد الحكيم وقوله قدس سره وأما عدم ورود الثاني الخ هذا حق ولعل الشارح  
لاجله قال بعد تسليم صحته اه عبد الحكيم وقوله قدس سره فلا يتم ذلك الدليل فيها أى ان دليلهم  
المبين بما قاله السيد لا يتم فيها وهذا ليس اعتراضا عليهم لان المانع عندهم فيها شئ آخر وقوله قدس  
سر ه حيث قال فالاولى الخ أى قال ذلك في المطول وقد تقدمت لك عبارته وقوله قدس سره على  
ذوات متعينة باعتبار ما أى باعتبار كونها مكانا أو زمانا أو آلة فقتل معناه مكان أو زمان وقع فيه  
القتل لاذات ما وقع فيها القتل ومفتاح معناه آلة وقعها الفتح لاذات ما وقعها الفتح ومحصله أن  
الذات في نحو ضارب في غاية الإبهام لان معناه ذات ثابت لها الضرب والذات في نحو مقتل متعينة  
بكونها مكانا أو زمانا وأما التعيين باعتبار الحدث المتعلق بتلك الذات فمقتل اسم مكان مثلا  
الذات فيه متعينة بما من كونها مكانا وكونها وقع فيها القتل وضارب الذات فيه متعينة بأمر واحد  
وهو كونها وقع منها الضرب وأما كون هذه الذات حيوانا اذ هو الذى يتأى منه الضرب فامر  
خارجى لا دخل له في مدلول اللفظ وعبارة جمع الجوامع مع شرحه للحلى وليس في المشتق الذى هو  
دال على ذات متصفة بمعنى المشتق منه كالاسود اشعار بخصوصية تلك الذات من كونها جسما أو غير

ستعرف واعترض عليه السيد أيضا بأنه يصح جعل الصفات محكوما عليها لان المعتبر فيها حدث ونسبة وذات ما من حيث نسب اليه ذلك الحدث نسبة تقييدية غير مقصودة بالأصالة من العبارة وامتزجت تلك الامور بحيث صارت كشيء واحد فجاز أن يلاحظ تارة جانب الذات أصالة فتجمل

جسم لان قولك مثلا الاسود جسم صحيح ولو أشعر الاسود فيه بالجسمية لكان بمثابة قولك الجسم ذو السواد جسم وهو غير صحيح لعدم افادته وكتب البناني على قوله الذي هو دال الخ ما نصه يشير الى أن المشتق على قسمين ما وضع لذات معينة باعتبار وصف معين ويسمى اسم الزمان والمكان والآلة كقتل ومفتاح فانه يدل على خصوصية تلك الذات من انها زمان أو مكان أو آلة وما وضع لذات مبهمة باعتبار وصف معين وهو المسمى بالصفة كما أشار الى ذلك العلامة التفتازاني وهذا القسم الثاني هو مراد المصنف بالمشتق بدليل قوله وليس في المشتق الخ اه بحروفه ومقاله بعض مشايخنا من توجيه التعيين في أسماء الزمان والمكان والآلة بانها انما تنقل لما هو معد لمعاني مصادر ها وغير المعد لانطلق تلك الاسماء عليه فذهب مثلا باعتبار كونه اسم زمان موضوع لمحل معد للذهب لالكل زمان وقع فيه ذهب ومسجد باعتبار كونه اسم مكان موضوع لمحل معد للسجود لالكل محل وقع فيه السجود ومفتاح انما يقال للآلة المعروفة المعدة للفتح لالمطلق ما وقع به الفتح بخلاف نحو ضارب فانه يقال لكل ذات وقع منها الضرب سواء كانت معدة لذلك أم لا فقيه نظر اذ تقييد ذلك بالمعد لا دليل عليه بل يخالفه صريح كلامهم وقوله قدس سره ولم ينتقض به الخ أورد الشارح النقض به على من أطلق الذات في تعريف الصفة لالاعلى من قيده بكلمة ما أو بمهمة ومقصودة تأييد أن اسم الزمان والمكان والآلة غير داخل في الصفة اه عبد الحكيم هذا وقد قرر عبد الحكيم الدليل بناء على مقاله الشارح تبعا للعلامة من تفسير الحقائق بالامور المتقررة الثابتة وزيادة لفظ الصفات بعد قوله والافعال والتعليل بانها متجددة غير متقررة لدخول الزمان في الافعال وعروضه في الصفات فقال والذي يخطر بالبال في توجيه ذلك أن يقال المراد انما يصلح للوصفية شيء من الحقائق أي الامور الثابتة في نفسها لان ثبوت شيء لشيء فرع ثبوته في نفسه كما تقرر في محله دون معاني الافعال والصفات فانها من حيث انها معاني مثبتة لشيء لانابته في نفسها وذلك لدخول الزمان الذي هو زمان نسبة معانيها الى شيء هو فاعلها أو عروض ذلك الزمان لها عروض اصار به كالجزء له فلا يثبت من هذه الحينية لثاني فلا تكون موصوفة بوجه الشبه وانما تعرضوا لدخول الزمان دون النسبة لكون دخول الزمان أمرا مقرر الاشبهه فيه ولذا عرفوا الفعل بمبادل على معنى مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة فهو كالدليل على دخول النسبة الى شيء في مفهومها وعلى هذا التقدير لا غبار على استدلالهم ولا يحتاج الى الاطناب الذي ذكره السيد ( قوله واعترض عليه السيد ) أي اعترض على الدليل وقد علمت مما سبق عن السيد أنه بعد ان بين دليل القوم المجرى عن تفسير الحقائق وزيادة الصفات والتعليل بالتجدد بواسطة الزمان أفاد أن الدليل غير جار في الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة لاستقلال معانيها المقصودة بها اذ النسبة فيها غير مقصودة لانها تقييدية وأن الدليل فيها ما ذكره الشارح من أن المقصود الأهم هو الحدث لكن لما استقيدهم من كلام السيد ان الصفات يصح الحكم عليها فكانت كل أسماء الزمان والمكان والآلة فلا يصح ما أفاده الدليل من انها لا تصلح للوصفية ادعى العصام ان السيد اعترض بالصفات

محكومها عليها ونارة جانب الوصف فتجعل محكومها هذا ولا يخفى أن جعل الصفة محكومها عليها  
 بالاحظة ما صدق عليه مفهومها وجعلها محكومها باعتبار نفس مفهومها كما في سائر المفهومات  
 الكلية فدوران الحكم عليه وبه على الذات المعترف به والحدث المعترف به كإذ كره غير ظاهر ولك  
 أن تمنع منافاة عدم التقرر للوصف الضمني وبردسوى ما ذكره الشارح والسيد أمور أحدها  
 أنه وصف في هذا معاني الأفعال والصفات بكونها متعددة غير متقرر إلى غير ذلك فلا يكون عدم  
 الثبوت مانعا عن الوصف ونائبها أنه لا معنى لكون البياض متقرر حين التعبير عنه بلفظ  
 البياض غير متقرر حين التعبير عنه بالبياض ونائبها أن معاني المصادر أيضا معرفة للزمان وأيضا  
 لم يظهر وجه عدم تحقق معاني الحروف التي لم يدخل فيها ولم يعرض لها زمان اه أطول (قوله  
 تمثلا للتشبيه) أي أصلها ومبناها التشبيه وقوله أو بكونه الخ أشار بأولى أنه لا فرق بين  
 التعبيرين في الدلالة على المقصود اه سم (قوله وإنما يصلح للوصفية الحقائق الخ) أنت خير

على الدليل الذي ذكره الشارح بالوجه الذي أفاده العلامة (قوله ولا يخفى الخ) هذا اعتراض  
 من العصام على السيد ومحصله أن جعل الصفات محكومها عليها ليس باعتبار الذات بل باعتبار  
 ما صدق عليه مفهومها وجعلها محكومها ليس باعتبار الحدث بل باعتبار مفهومها وعلى كل حال  
 فالصفات الواردة على الدليل لصالحها للموصوفية والحكم عليها وقد علمت أن المحكوم عليه إنما  
 هو موصوفها المقدر فتدبر (قوله على الذات الخ) لف ونشر مرتب (قوله ولك أن تمنع  
 منافاة الخ) اعتراض على الدليل ومحصله أن محل اشتراط التقرر لصحة الموصوفية إنما هو في  
 الموصوفية الصريحة وأما الموصوفية الضمنية كما هنا إذ الموصوفية بوجه الشبه ضمنية لا مفرح  
 بها فلا ومنع ذلك شيخنا بان الشيء المقصود لا يختلف بالتصريح به والله وعدمه بل المدار على قصده  
 فالضمني المقصود كما لصرح به المقصود إذ لا فرق في المعنى اه وفيه أن المقصود بكونها ضمنية  
 كونها بالسراية كحركة كرا كس السفينة فلا قصد أصلا لكن الحق أن القصد حاصل إذ ليس هنا  
 سراية خالية عن قصد الموصوفية كما في الحاصلة بطريق الاشتقاق (قوله أحدها أنه وصف في هذا  
 معاني الأفعال الخ) أي مع أن معانيها داخل فيها الزمان ومعاني الصفات عارض لها وقد دفع شيخنا  
 هذا بانها توصف لكن لا من حيث التعبير عنها بلفظ الفعل والوصف بل من حيث التعبير عنها  
 بنحو معاني الأفعال والصفات أو الضمير كما هنا ومنع وصفها إنما هو من حيث التعبير عنها بلفظ  
 الفعل والوصف كما سيأتي له نفسه ان معاني الأفعال والحروف يصح الحكم عليها بالألفاظ الفعلية  
 والحرفية اه وفيه ان هذا إنما يناسب ما جرى عليه السيد في تقرير كلام القوم لا على ما جرى  
 عليه الشارح تبعا للعلامة والكلام فيما ورد على الدليل بناء على ما جرى عليه الشارح تبعا للعلامة  
 (قوله ونائبها أنه لا معنى لكون البياض متقرر الخ) بدفع بانه لما عرض الزمان للمعنى حين التعبير  
 بالبياض لوجود النسبة والعرف الطاريء كان غير متقرر بخلافه عند التعبير بالبياض فإنه  
 لا عرض للزمان لعدم النسبة والعرف الطاريء اه شيخنا على ان الكلام لم يقتض أصلا ان  
 البياض نفسه اختلف حاله بحسب التعبير فتدبر (قوله ونائبها أن معاني المصادر الخ) سيأتي عن  
 الفعري جوابه (قوله وأيضا لم يظهر وجه الخ) وجهه ان الحروف ليس لها معان في نفسها فضلا  
 عن كون معانيها ثابتة متقرر فليس عدم التقرر من حيث دخول الزمان ولذلك أخرها عن قوله

وإنما يصلح للموصوفية  
 الحقائق أي الامور  
 المتقررة الثابتة كقولك

بأن المجاز المرسل لا يتحقق الا اذا اتصف المعنى الحقيقي باللزومية فلا يجري ذلك ايضا في المشتقات  
 الاتباع ولم ينقل ذلك عن القوم اه حفيد ( قوله وبياض صاف ) انما يظهر كونه من الحقائق  
 المتقررة على مذهب بقاء العرض زمانين وهو التحقيق عند كثيرين ( قوله دون معاني الافعال  
 والصفات ) كأنه أشار باقحام لفظ المعاني الى اندفاع البحث الذي أورده نفسه في شرح المفتاح  
 وهو أن الموصوف بالمشاركة نفس المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير فعدم صلوح  
 العبارة الدالة عليه للموصوفية لفظا لا يقدح في اتصافه بالمشاركة فيجوز أن يستعار الناطق للدال  
 باعتبار تشبيه الدال بالناطق واتصافهما بالمشاركة وان لم يصلح لفظهما للموصوفية ووجه الاندفاع  
 على ما ذكره في ذلك الشرح أن المعتبر في هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى اذا قيل لقيت صامعا عن  
 الخبر كان المستعار منه مفهوم الصم تبع المفهوم الصم لاذواتهم فيعتبر في صفة موصوفيته وعدمها

لكونها متجددة الخ ولو ضوح هذا البيان قال وهو ظاهر وفي الدسوقي ان قوله أي الامور  
 المتقررة أي غير المتقضية شيئا فشيئا وقوله النابتة أي المستقلة بالمفهومية فالحقائق لا بد فيها من  
 أمرين الأول عدم التقضي شيئا فشيئا الثاني الاستقلال فاخرج الافعال والصفات بالأول والحروف  
 بالثاني اه وانما أخرج الافعال والصفات بالأول لسبقه وان خرجت بالثاني ( قوله كأنه أشار  
 الخ ) انما قال كأن الخ لاحتمال ان اقحام لفظ المعاني لان التشبيه لا يكون الا في المعاني ( قوله  
 الى اندفاع البحث الخ ) هذا البحث مبني على فهم ان المراد ان الفاظ الافعال والصفات لا تصلح  
 للموصوفية وهو فهم بعيد بنوعه السيان والتعليل ( قوله نفس المشبه والمشبه به ) أي اللذان  
 هما من المعاني والمعنى يصح أن يلاحظ وصفه وان لم يوصف لفظه الدال عليه في كلام العرب ( قوله  
 ووجه الاندفاع ان المعتبر الخ ) محمله أنه ليس المراد وصف الالفاظ كما فهم الباحث بل المراد وصف  
 المعاني والمفهومات باعتبار انها معان ومفهومات للالفاظ الخصوصية التي أربداستعارتها فالضرب  
 مثلا من حيث أخذه من لفظ المصدر يصح الحكم عليه لكونه مفهوم هذا اللفظ الذي أربد  
 استعارته من تمام معناه ولم يعرض الزمان لمفهومه ومن حيث أخذه من لفظ الفعل لا يصح الحكم  
 عليه لكونه ليس مفهوم هذا اللفظ الذي أربداستعارته من تمام معناه ومفهومه قد عرض له  
 الزمان لا اعتبره في مفهومه فكون المعنى من الحقائق أي من المعاني الموضوع لها هذا اللفظ الذي  
 أربداستعارته من تمام معناه ليستعار لها أم من تأليفات العقل التي لم يوضع لها هذا اللفظ انما علم  
 بواسطة الدال فلذلك أفحم المعاني ونسبها للافعال والصفات ثم اعتبار الحقائق دون مطلق المعاني  
 التي أربدا نقل منها الغلبتها فافهم ( قوله لقيت صامعا عن الخبر ) أي أشخاصا متباعدين عن الخبر والصم  
 جمع أصم صفة مشبهة ( قوله مفهوم الصم ) أي المعنى الذي اعتبره الزمان لان هذا هو المفهوم من  
 لفظ الصم الذي هو مشتق ( قوله تبع المفهوم الصم ) أي الذي هو المصدر ( قوله لاذواتهم ) المقطوع  
 فيها النظر عن الزمان المأخوذ من لفظ المشتق ولعل المناسب للاحداث بقطع النظر عن أخذه من  
 المشتق ( قوله فيعتبر في صفة موصوفيته وعدمها اللفظ الخ ) فلا عبرة باعتبار مجموع الاحداث  
 والزمن عند استعارة لفظ المصدر من معناه ولا عبرة بملاحظة الاحداث وحده عند استعارة لفظ الفعل  
 من معناه وبهذا كله اندفع ما يقال ان قوله ووجه الاندفاع الخ انما يناسب من اعتبر لفظ الافعال  
 والصفات فيقال انما اعتبر اللفظ لانه يعلم الخ وأما الشارح هنا فلم يعتبر الا المعنى فكان يكفي في الدفع

جسم أبيض وبياض  
 صاف دون معاني الافعال  
 والصفات المستقلة لكونها  
 متجددة غير متقررة



اللفظ الدال عليه اذ به يعلم أنه آمن الحقائق أم من تأليفات العقل اه فزرى ( قوله بواسطة دخول الزمان الخ ) فيه أن التعبير عن الماضي بالمستقبل أو عكسه من باب الاستعارة حفيد أى مع دخول الزمان فى مفهوم الماضي والمستقبل وهذا يقتضى أن الاستعارة هنا أصلية لكن صرح السيرامى بأنها تبعية كذا بخط سم وكتب أيضاً قوله بواسطة دخول الزمان الخ اعترض السيد نحو هذا الدليل فى بحث المسند بأن دخول الزمان انما يقتضى تجدد المجموع لا الحدث الذى هو المقصود فراجع اه سم ( قوله وعروضه للصفات ) فيه بحث لان العروض ان منع جريان التشبيه ينبغى أن لا يجرى فى المصادر أيضاً لان عروض الزمان لها حقيقة اللهم الا أن يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة ولهذا عرض الزمان لها بخلاف المصادر ومالم يلاحظ نسبة الضرب الى شئ لا يعرض الزمان كما لا يخفى على المتأمل أو يقال المراد بعروض الزمان للصفات دلالتها عليه دلالة بحسب العرف الطارىء على أصل الوضع اللغوى لا بحسب العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر وقدم عن الفاضل المحشى فى توجيه زيادة اختصاص هل بالافعال تحقيق برشدك الى ما ذكرته فأرجع اليه اه فزرى ( قوله وهو ظاهر ) لان الحرف لا يقع موصوفاً اه سم وكتب أيضاً ما نضاد فى المطول

بواسطة دخول الزمان فى  
مفهوم الافعال وعروضه  
للصفات ودين الحروف  
وهو ظاهر

أن الوضعية لا تصح باعتبار المعنى أيضاً لدخول الزمان فى الافعال وعروضه للصفات ( قوله فيه ان التعبير الخ ) محمله انك اذا عبرت بضمير عن بضمير أو بالعكس كان هذا من باب الاستعارة الاصلية لان الاستعارة باعتبار الزمن ولا تجوز فى المصدر حتى تكون تبعية ومقتضى الدليل أنها تبعية لعدم التقرر بواسطة دخول الزمان فيه ومحصل الجواب الذى أشار اليه بقوله لكن صرح السيرامى الخ انما لا نسلم انها أصلية بل هى تبعية فشمول الكلام لها لا يضر بل هو المتعين وسيأتى ما يتعلق بذلك ويحتمل كلام الحفيدان التعبير بأمس عن غداً أو بعد عن أمس يصح أن يكون من الاستعارة وهو داخل فى ضابط الأصلية ومقتضى هذا الدليل أن تكون الاستعارة فى ذلك تبعية ( قوله وهذا يقتضى الخ ) أى اعتراض الحفيد يقتضى أنه قائل بأن الاستعارة باعتبار الزمن أصلية حتى يتوجه اعتراضه على الدليل لانه لو قال بأنها تبعية لم يأت اعتراضه هذا ما فهمه المحشى من كلام الحفيد وصرح به أيضاً فى حاشيته على عصام السمرقندية ويحتمل أن معنى كلام الحفيدان فى هذا الدليل دلالة على أن التعبير عن الماضي بالمستقبل أو عكسه من باب الاستعارة أى لا من باب المجاز المرسل كما يقتضيه كلام أهل الاصول وسيأتى بيان ذلك فهو استنتاج أمر من الدليل لا اعتراض عليه فتدبر ( قوله انما يقتضى تجدد المجموع الخ ) أى فتجربى الاستعارة فى الفعل باعتبار ما تضمنه من الحدث من غير احتياج لتشبيه واستعارة فى المعنى المصدرى المدلول عليه بلفظ المصدر بل يكفى الحدث الذى فى ضمن الفعل فلا ينتج هذا الدليل أنها تبعية فكلامه وارد على ما هنا كما هو ظاهر لكن يجاب بان ذلك منافى للوضع فان الواضع اعتبر أن يلاحظ الحدث من الفعل أو الوصف على أنه محكوم به لا عليه وقال شبننا كلام السيد لا ينافى ما هنا فان الفعل اذا وقع مسنداً كان المقصود منه الحدث والتجدد انما هو المجموع تبعاً لتجدد بعض أجزائه وهذا لا ينافى ان الاستعارة من دال المجموع باعتبار التشبيه السريانى فى المجموع باعتبار جزئه المندرج تحت مدلول المصدر الذى هو المقصود الا هم من الفعل ( قوله لان الحرف لا يقع موصوفاً ) أى لعدم استقلاله فعدم وقوعه فى

وأما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحر بر فخذوف أي رجل شجاع ( قوله كذا ذكره ) لا يخفى أن هذا الدليل يفيد أن لا يعتبر التشبيه أصلا في الأفعال والمشتقات والحروف بل يكتفي بالتشبيه والاستعارة الأصلية في المصادر والمتعلقات لكنهم اعتبروا التشبيه والاستعارة تبعاً في الأفعال والمشتقات والحروف وقد عرف الاستعارة فيما سبق باللفظ المستعمل فيما شبه به معناه الأصلي الآن يؤول ويقال المراد تشبيه جزء المعنى أو متعلقه كذا في الحفيد على المطول وقد يجاب بمنع إفادة الدليل ما ذكره للفرق الظاهر بين التشبيه والاستعارة القصديين والتشبيه والاستعارة الحاصلتين ضمناً بطريق السراية ( قوله بعد استقامته ) فيه إشارة إلى منع الاستقامة من وجهين أحدهما أن كلاماً من الحركة والزمان ليس من الأمور المتقررة مع أنه يقع موصوفاً كقولك زمان طويل وحركة سريعة أو بطيئة ونائبهما أن مقتضى المدعى هو أن الأفعال والصفات والحروف لا تقع مشبهاً ومقتضى الدليل هو أنه امتنع أن يكون شيئاً منها مشبهاً بالمشبه به فالدليل لا يطابق المدعى وإنما قلنا مقتضى الدليل ذلك لأنه قال يقتضى كون المشبه موصوفاً دون أن يقول كون المشبه به موصوفاً وأجيب عن هذا بان اقتضاء كون المشبه موصوفاً ومحكوماً عليه يستلزم اقتضاء كون المشبه به موصوفاً ومحكوماً عليه أقول لا يخفى أنه لا يلتفت للذهن قصداً وتفصيلاً إلى أنصاف المشبه به بوجه الشبه كما يظهر للنصفين فلا يلزم أن يكون المشبه به معنى مستقلاً بالمفهومية صالحاً للحكم عليه تأمل اه حفيداً بياض والمجيب هو السيد وقول الحفيد أقول الخ مناقشة في الجواب وقد أجاب السيد من الوجه الأول أيضاً بمنع أن مرادهم بالحقائق الأمور المتقررة وإدعاه أن مرادهم بها المعاني المستقلة بالمفهومية ولم يسلم له ذلك راجع الفزري قال في الأطول ويندفع الاعتراض الثاني بما حققناه لك أن المستعار له في الاستعارة التبعية يجب أن يكون من جنس المستعار منه فيكتفي في إيجاب الاستعارة التبعية في الأفعال والحروف دعوى أنها تقع مشبهة ( قوله لأنها تصلح للوصفية ) نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب اه مطول وقد يقال الزمان عارض لها أيضاً فدليلهم يجري فيها أفاده في الأطول ( قوله وهم أيضاً صرحوا الخ ) فلا تدخل في المشتق من الفعل فلا يتناولها المدعى أيضاً كالم يتناولها الدليل اه سم وأقول لا يخفى أن نصراً يحتمل أن المراد

كذا ذكره وفيه بحث  
لان هذا الدليل بعد  
استقامته لا يتناول اسم  
الزمان والمكان والآلة  
لأنها تصلح للوصفية  
وهم أيضاً صرحوا بأن  
المراد بالمشتمات هو

كلام العرب موصوفاً دليل على أنه ليس من الحقائق فلا يصلح للوصفية ( قوله في نحو شجاع باسل الخ ) الباسل هو الشجاع الكامل والفياض الوهاب المبالغ والتعبر بالعالم المتقن فالوصف الثاني في هذه الأمثلة أبلغ وأزبد في المعنى من الوصف الأول فلذلك امتنع تقديمه عليه فظن منه أن الثاني وصف للأول اه فزري ( قوله فخذوف ) يؤخذ مما سبق عن السيدان محل منع وصف المشتق ان لم ينظر لخصوص الذات أمان نظر لذلك فلا يمنع وقد تقدم ما فيه ( قوله لكنهم اعتبروا التشبيه الخ ) أي وان كان الدليل يفيد خلافه مع كون ذلك لا يصح ( قوله وقد عرف الخ ) دليل على الاعتبار المذكور ( قوله الآن يؤول ) أي الآن يؤول التعريف المذكور ( قوله يستلزم اقتضاء الخ ) أي ضرورة اشتراكهما في وجه الشبه ( قوله أقول لا يخفى أنه لا يلتفت للذهن الخ ) ممنوع ( قوله راجع الفزري ) تقدمت لك عبارته ( قوله يجب أن يكون من جنس المستعار منه ) أي حتى حكم على أحدهما بحكم كان محكوماً به على الآخر ( قوله دعوى أنها تقع مشبهة ) لعل الأولى أنها لا تقع ( قوله وقد يقال الزمان عارض لها لانه

بالمشتقات ما عدا اسم الزمان والمكان والآلة يدفع الاعتراض على دليلهم بعدم تناوله الثلاثة لدلالته  
 حينئذ على جميع مدعاهم فلا تصور فيه باعتبار مدعاهم والقصور انما هو في مدعاهم تأمل ( قوله  
 الصفات الخ ) مما فرق به بين الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة أن الذات المدلولة للصفات في غاية  
 الابهام والذات المدلولة لتلك الاسماء لها تعين الزمانية والمكانية والآلة كذا في الاطول وراجع  
 ( قوله فان المعنى على تشبيه الضرب الخ ) أي لا على تشبيه الموضوع المذكور والقبر بالمقتل والمراد بل  
 شبه الضرب مثلا بالقتل فاطلق عليه اسمه ثم اشتق منه المقتل فكان المقتل استعارة تبعية ( قوله  
 بل التحقيق ) يعني ينبغي أن يغير الدليل على هذا الوجه ليتناول اسم الزمان والمكان والآلة فكانه  
 قال التحقيق في الاستدلال على انها تبعية أن يقال ان الاستعارة الخ اه سم والاحسن أن يكون  
 المراد بل التحقيق في الدعوى والاستدلال لانه كما حقق الدليل بقوله لان المصدر الخ حقق الدعوى

يقال انها لا تصلح للوصفية بواسطة عرض الزمان لكن رده ان المقصود عرض الزمان بحيث  
 يكون مدلولها في العرف وليس فيها ذلك نعم المناسب للشارح في الاعتراض أن يقال ان الدليل  
 يقتضى عدم صلاحية أسماء الزمان والمكان والآلة مع انها وصفت في كلام العرب نحو مقام واسع  
 الخ ويمكن أن يقال معنى كلام الشارح انها وصفت في كلام العرب فدل ذلك بمقتضى انه لا يصلح  
 للوصفية الا الحقائق على انها من الحقائق فلا يتناولها دليل التبعية على فرض انها داخله في قوله  
 وما اشتق منه وقال شيخنا معنى كلام الاطول أن الزمان عارض لها ولا يسلمون وصفها في كلام  
 العرب بل نحو مقام واسع على حذف الموصوف على حدشجاع ناسل وقولهم لا تقع أوصافا ألبتة  
 ممنوع بل تقع أوصافا اه ولا يخفى ما فيه وكتب عبد الحكيم على قوله لانها تصلح الخ فيه أن  
 المأخوذ في الدليل أن الاستعارة لا تجرى الا فيما يصلح للوصفية لان كلامها صالح للوصفية  
 تجرى فيه الاستعارة لجواز أن يكون فيه مانع آخر اه فلا يتفرع قوله فيجب الخ وفيه انه اذا لم  
 يتناولها دليل التبعية على فرض انها مرادة في قوله وما يشتق منه ومن المعلوم انها قد تستعار وان  
 الاستعارة أصلية وتبعية لا غير فلا شك بتفرع قوله فيجب حتى يقموا دليلا آخر وكذا يتفرع  
 بالنسبة لقوله وهم أيضا صرحوا الخ وذلك أنهم حيث أخرجوها في الدعوى من المشتق أشعر  
 ذلك بأن الدليل لا يجرى فيها ولا يتناولها ومن المعلوم انها قد تستعار الى آخر ما سمعت فتدبر ( قوله  
 مما فرق به الخ ) تقدم لك في ايضاح عبارة السيد با بوضوح ذلك ( قوله رحمه الله بل التحقيق  
 الخ ) عبارة المطول فالاولى ان يقال ان المقصود الالهام الى آخر ما سبق نقله قال عبد الحكيم قوله  
 فالاولى الخ لا يخفى أن دعواهم عدم جريان الاستعارة في معاني الافعال والصفات ودليلهم مثبت  
 لها وعدم جريانها في تلك الاسماء ليس مأخوذا في دعواهم لانفيها ولا اثباتا فاعتراض الشارح على  
 دليلهم بانه لا يجرى في الاسماء المذكورة فتكون الاستعارة فيها أصلية وليس كذلك خارج عن  
 قانون التوجيه غاية ما في الباب أن يكون الدليل قاصرا عن افادة ما هو الواقع موهما لجرىاتها في  
 تلك الاسماء فذلك قال فالاولى أي الاولى أن يضم هذا الدليل مع ذلك الدليل ليكون مثبتا لما هو  
 الواقع غير موهم خلافا اه وقد علمت أنه فهم من كلامهم ان دليل التبعية لا يجرى فيها فيتفرع  
 على ذلك جريان الاستعارة فيها فالتفرع يقع بمقتضى كلامهم الآن يقموا دليلا آخر فقوله وعدم  
 جريانها في تلك الاسماء الخ ليس في محله وقوله ما هو الواقع يريد الذي لم يتعرضوا له لانفيها ولا  
 اثباتا وقد علمت ما فيه ثم كون دليلهم مثبتا لدعواهم عند الشارح انما هو بناء على زعمهم والافقوله

الصفات دون أسماء الزمان  
 والمكان والآلة فيجب أن  
 تكون الاستعارة في  
 اسم الزمان ونحوه أصلية  
 بأن يقتضيه تشبيهه فيه نفسه  
 لافي مصدره وليس كذلك  
 للقطع بأنا اذا قلنا هذا  
 مقتل فلان للموضع الذي  
 ضرب فيه ضربا شديدا  
 ومرقد فلان لقبره فان  
 المعنى على تشبيه الضرب  
 بالقتل والموت بالزقادوان  
 الاستعارة في المصدر لافي  
 نفس المكان بل التحقيق  
 أن الاستعارة في الافعال

بانه يقتضيه

بقوله ان الاستعارة في الافعال وجميع المشتقات الخ فأتى بالدليل شاملا لاسم الزمان والمكان والآلة وأتى بالدعوى كذلك (قوله وجميع المشتقات) يشمل اسم الزمان والمكان والآلة لانها من المشتقات حقيقة ولا ينافيه ما تقدم لانه بحسب المراد لا بحسب الحقيقة اه سم (قوله لان المصدر الخ) تعليل لتبعية استعارة غير الافعال في سائر المشتقات كما يدل عليه عبارة المطول وأما تبعية استعارة الافعال فتحقيق تعليلها أن معنى الفعل لما اشتمل على النسبة الغير المستقلة بالمفهومية كان تمام معنى الفعل غير مستقل لان المركب من المستقل وغيره غير مستقل وغير المستقل لا يصلح للحكم عليه بالموصوفية اعتبرنا التشبيه والاستعارة أولا في المصدر فتأمل وبسط ذلك أن الفعل لا يصلح للموصوفية اللازمة للتشبيه الذي هو مبنى الاستعارة ونفي اللازم يقتضى نفي المزوم لان الفعل وان دل على الحدث الذي يصح أن يحكم به بوصف به لا يصح أن يحكم عليه لان وصفه اعتبر فيه نسبه الى الفاعل لذاتها بل ليتوصل بها الى حال الفاعل المخصوص فلم يمكن الحكم عليه كما أن الحرف لما وضعه الواضع ليفيد معنى نسبيا كالاتداء في من مثلا ليتوصل به الى حال متعلقة المخصوص كالسير والبصرة لا يصح الحكم على مدلوله لقصده لغيره وانما يحكم على الابتداء عند قطعه عما اعتبر في الحرف لانه لازم للمقصود بالحرف لزوم الاعم للاخص فالفعل والحرف لما كان الغرض

بعد استقامته يفيد انه غير مستقيم وقد عول على عدم استقامته في هذا الشارح فأتى بالدليل شاملا ولم يعتبر انضمامه لاداء كروه كما هو الاظهر فافهم (قوله فأتى بالدليل شاملا) وحينئذ يراد بالذوات في كلام الشارح ما يشمل الداخلة في المفهوم كما في المشتقات والخارجة كما في الافعال ويكون المعنى التي يكون القصد بها الى المعاني القائمة بالذوات دون باقي معانيها أي دون الزمان بالنسبة الى الفعل لانه معتبر على انه قيد للحدث المقصود وقيد المقصود تابع في القصد ودون الذوات بالنسبة الى غير الفعل والمقصود من ذلك ان الواضع وضعها على أن تكون هكذا في الاستعمال وقوله هو المقصود الاعم أي دون باقي معانيها وهو الزمان بالنسبة للفعل والذوات بالنسبة الى غير الفعل والمراد أن ذلك هو المقصود للتكامل لان الواضع وضعها على أن تكون هكذا في الاستعمال كما أشار اليه أولا بقوله التي يكون القصد الخ وقوله الجدير بان يعتبر الخ في قوة أن يقول فهو جدير بأن يعتبر فيه التشبيه وقوله والا الخ أي ان لم يكن المعنى القائم بالذوات هو المقصود للتكامل بان كان باقي المعنى مثله في القصد وأعظم منه فيه لذكرت الخ لمكان شرط الواضع الذي تقدمت الاشارة اليه بقوله التي يكون القصد بها الخ والمعنى لذكرت الالفاظ الدالة على مجرد نفس الذوات مثلا مع ما يدل على مجرد الحدث كان يقال مكان فيه الرقاد وزمان فيه القتل ولو قال على نفس الذوات أو الزمان دون الخ أو قال على نفس الذوات مثلا دون الخ لسكان أوضح والذي يناسب صنيعه في المطول أن غرضه تعميم الدعوى لوجود الدليل على البعض الذي لم يكن من مشهولها على كلامهم فالمراد بالذوات على هذا خصوص الداخلة في المفهوم وقوله لان المصدر الخ لتعليل لما عدا الافعال ليتحقق دعوى الجميع بواسطة ضمها لما سبق من الدليل وقوله على نفس الذوات ليس على معنى مثلا وقد علمت أن الاظهر في كلامه هنا هو ما سبق وتوجيه صنيعه هنا وهناك فتنبه (قوله وأما تبعية استعارة الافعال الخ) هذا يناسب ما سبق عن السيد لاما ذكره الشارح تبعا للعلامة (قوله اعتبرنا) الأولى فاعتبرنا التقدم جواب لما في قوله كان تمام معنى الفعل الخ (قوله وبسط ذلك ان الفعل الخ) تقدم لك ما يتعلق بذلك فتفطن (قوله لانه لازم للمقصود) أي لان

وجميع المشتقات التي يكون القصد بها الى المعاني القائمة بالذوات تبعية لان المصدر الدال على المعنى التام بالذوات

من معناها التوصل الى معنى خاص لم يحكم على معناها ولا به مادام كذلك لعدم استقلاله بالمفهومية لان النظر فيه لغيره وانما صح وقوع الفعل مسندا ومحكوما به باعتبار الحدث المقصود بالدلالة عليه على وجه الاستقلال فقد تبين بهذا وجه تبعية استعارة الفعل والحرف وأما المشتقات فالقصد بالذات فيها ذات موصوفة بحدث خاص فلذاتته على الذات المقصودة صح الحكم عليه وعلى الحدث المنسوب صح الحكم به ونسبته الى الفاعل لتتقيد به تلك الذات فلم يمنع من الحكم عليه لانها كالعروض فوجه كون الاستعارة فيها تبعية أن الذات المقصودة فيه في غابة الإبهام والمخصوص الحدث فاعتبر التشبيه فيه لان المهم لا يطلب التشبيه فيه للجهل باوصافه وأيضا المقصود الأهم بالدلالة ذلك الحدث فهو الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه كما حققه الشارح فتدبر وكتب أيضا قوله لان المصدر الدال الخ قال في الاطول ونحن نقول الاولى أن يقال ان ماسوى المعنى المصدرى مشترك بين المعنى الحقيقي والمجازى في المشتقات فلا استعارة عند التحقيق الا من معنى مصدرى لمعنى مصدرى فالأحق بالاعتبار أن تعتبر هذه الاستعارة في المصدر اخر اجراما لا يدخله في الاستعارة عن الاستعارة أو يقال اعتبار الاستعارة في المصدر ليكون تحصيل مجازات المشتقات بالاستتقاق كتحصيل حقائقها ويكون التناسب بين الحقائق والمجازات مرعيا اه ( قوله هو المقصود الأهم ) لخصوصه بخلاف الذات فانها مهمة ولان الشيء اذا اشتمل على قيد فالغرض ذلك القيد ( قوله والا ) بان كان المقصود الذات ( قوله لذكرت اللفاظ الدالة الخ ) مثل مكان فيه الرقاد اه سم ( قوله فالتشبيه في الاولين الخ ) قال الفاضل المحشى فان قلت هل تجرى في نسب الافعال الاستعارة تبعاعلى قياس

هو المقصود الأهم الجدير  
بأن يعتبر فيه التشبيه والا  
لذكرت اللفاظ الدالة  
على نفس الذوات دون  
ما يقوم بهامن الصفات  
فالتشبيه في الاولين أى

الابتداء عند قطعه عما اعتبر في الحرف لازم للمقصود الذى هو الجزئى الذى به التعرف ( قوله في غاية الإبهام ) لا يظهر ذلك في أسماء الزمان والمكان والآلة والكلام الآن شامل لها ( قوله الأولى أن يقال ان ماسوى المعنى المصدرى الخ ) لا يخفى عدم جريان تعليله الأول فيما اذا كانت الاستعارة باعتبار الزمان في الفعل أو الذات في باقى المشتقات مع اختلاف النوع أو النسبة على القول بان النسبة الداخلة في المفهوم هى النسبة الى المسند اليه الحقيقي حتى يلزم التجوز في الكلمة ( قوله رحمه الله والالذ كرت الخ ) لا يقال بعدما تقدم في بيان معنى كلام الشارح فيه ان هذا يعارض بالمثل فيقال لو كان المقصود الأهم هو الحدث لوجب الاقتصار على اللفظ الدال عليه وهو لفظ المصدر وأيضا قد وضعت الاستعارة باعتبار الذات وعبر بالمشق كاستعارة المرقد بكسر الميم اسم آلة المعنى المرقد بفتحها اسم مكان قصدا للمبالغة في وصف مكان الرقود بان له دخلا عظيما في ارقاد كل من استقر فيه بحيث كأنه يتوسط بين الحدث الذى هو الرقود وفاعله الذى هو الرقاد في أنصافه به توسط الآلة والاصل في هذه الحالة على قياس مذهب الجمهور في استعارة الفعل من حيث الزمان المصدر المقيد بالذات وخالفهم غيرهم هذا وبسط المقام فيما يتعلق بكون الاصل في هذه الحالة المصدر أولا يطلب من الرسالة البيانية وما لنا عليها ثم انه لا يخفى على منصف من نفسه أنه عند استعارة الفعل أو غيره انما يعتبر التشبيه فيما قصد المبالغة في شأنه لغرض من الاغراض وان كان غير المنقول اليه ويكفى في تحقق ملاحظة العلاقة بين المنقول عنه والمنقول اليه التشبيه السريانى الذى يسرى اليهما بواسطة تشبيه ما قصدت المبالغة في شأنه وان لم يقصد ذلك التشبيه السريانى أصلا ولم يلتفت اليه أساسا إذ يحصله تكون كأنك لاحظت المشابهة بينهما وقولهم لا بد من ملاحظة العلاقة يحصل

الحرف قلنا لان مطلق النسبة لم يشهر بمعنى يصلح أن يجعل وجه الشبه في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها أنواع مخصوصة لها أحوال مشهورة وفيه بحث لان المعنى الذي يرجع اليه

على ما سمعت وانظر الى استعانة الفعل باعتبار الزمان فانك لاتعتبر في نفسك مع كون الاستعارة باعتبار الزمان الا التشبيه في الحدث غاية الامر انك تعتبره مقيدا بقيدتين مختلفين وتجعل أحد المقيدتين مشبها والآخر مشبها به فكان اللائق بهم أن يقولوا في تعليل تبعية استعارة الفعل لما كان المقصود بالمبالغة من معنى الفعل هو الحدث فكان التشبيه في الحدث وهو يقتضى الحكم على المشبه بوجه الشبه أو يكون مشاركا للمشبه به في وجه الشبه والفعل انما وضع للحدث على أن يحكم به لا عليه فلم يكن جريان التشبيه فيه ملحوظا بلفظ الفعل فلو حفظ بلفظ المصدر قلنا باستعارة المصدر أو لا فكانت استعارة الفعل تبعية فانه يرد على ما ذكره انه لو كان تمام معنى الفعل مستقلا بالمفهوم ومية لما جرى التشبيه فيه لانه ليس المقصود بالمبالغة فيه وكلامهم يقتضى خلاف ذلك فالذي يخيل أن استعارة الفعل تبعية هو كون التشبيه يجري في حدته ملحوظا بلفظ المصدر وانما كان ذلك بخيلا فقط لانه لا حاجة عند التحقيق لاستعارة المصدر بل القول بها مخالف للمواقع كما أشار اليه العصام فان أحدا لا يلاحظ استعارته أولا كما يظهر للنصفين وكان اللائق بهم أيضا عند ما وجدوا معنى الحرف من حيث هو معنى الحرف غير مستقل بالمفهومية فلا يمكن جريان التشبيه فيه ملحوظا بلفظ الحرف أن لا يقولوا بجرى التشبيه في متعلق معناه والاستعارة في دال ذلك المتعلق فانه ليس المقصود بالمبالغة في المتعلق فليس أحد يلاحظ فيه التشبيه فضلا عن استعارة داله كما يظهر للنصفين وانما الواقع هو التشبيه في معنى الحرف ملحوظا بلفظ الاسم والاختلاف بالاعتبار غير معتبر هنا اذ لم يقد دليل على اعتباره في هذا المقام فلا شيء هنا يخيل في استعارة الحرف تبعية على الوجه الذي ذكره وانما كان يتخيل تبعيتها لاستعارة الاسم الذي لوحظ به المعنى الجزئي للحرف من المعنى الجزئي الملاحظ به لامن السكى كما لا يخفى على المتأمل وبالجملة لا يصح وجهه ما للقول بالاستعارة التبعية في شيء أصلا ولا يخفى على اللبيب القول فيما عدا الفعل والحرف بعد ما سمع فيهما وقولهم بالتبعية نظير قولهم في المكنية باستعارة اللفظ الدال على المشبه به وحذفه ولا يخفى أنه تكاف مخالف للمواقع فالقول فيها قول العلامة الخطيب من أنها التشبيه المضمرة في النفس الا ان الوجه أن يعتبر فيها دعوى ادخال المشبه في جنس المشبه به وقد قيل انه لا يقول بذلك وأما كونه يرد عليه انه لا وجه لتسميتها استعارة فقد أجيب عنه وعلى فرض أنه لا جواب عنه فكون التسمية لا وجه لها أخف من القول بشيء مخالف للمواقع ثم لا يخفى انه اذا استعبر المقتل بالكسر اسم آلة للضرب بالفتح اسم مكان احتج الى اعتبار تشبيهين تشبيه الضرب بالقتل وتشبيهه مكان الضرب من حيث ان له دخلا فيه بآلته وأما محور آيت اليوم قاتل لهذا الماشي فلا تشبيه فيه الا في الحدث اذ لا مبالغة في الذات (قوله لان مطلق النسبة) أى لأن نسب الافعال ترجع لمطلق نسبة ومطلق النسبة لم يشهر بالخ على أنه ليس هناك مطلق آخر والتشبيه يستدعي مطلقين أحدهما مشبهه والآخر مشبه به اه شيخنا وهذا بناء على ما فهمه الفري في كلام السيد لا على ما سبق عن عبد الحكيم في حل عبارة السيد (قوله أنواع مخصوصة) أى كطلق ابتداء ومطلق انتهاء ومطلق ظرفية (قوله لها أحوال مشهورة) كالاتواء بالنسبة الى الظرفية فانه حال تستلزمه (قوله وفيه بحث الخ) تقدم عن عبد الحكيم

معاني نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها أوصاف وخواص يصح بها الاستعارة فاذا أسند الضرب الى المحرض دلالة على قوة نسبه اليه وشبهت نسبه اليه باعتبار التعريض بنسبه اليه من ينسب اليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة تمكن الاستعارة في الافعال باعتبار نسبتها لمن يشبه بما يرجع نسبتها اليه بنوع استلزام كطلق الأوصاف والقيام مثلا ما يرجع اليه نسب أخرى كذلك كطلق الآلية مثلا فيقال قتلني السوط أو السيف فالتبعية في الافعال لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيها بينهم فتدبر فانه دقيق اه فزى وقال في الاطول فان قلت هل تجرى الاستعارة في الافعال باعتبار التشبيه في متعلق النسب المعبرة فيها والاستعارة فيها فتسرى في الافعال قلت لا لكن لما قاله السيد ونقل ما مر عن السيد ونافسه بما مر في الفزى ثم قال بل لان النسبة جزء معنى الفعل فلا يستعار منها بخلاف المصدر

في حل عبارة السيد رده فتفتن ( قوله ولها أوصاف وخواص ) فيه أن الاستعارة تتوقف على كون وجه الشبه له مز يد اختصاص بالمشبه به حتى يتأني المبالغة بدعوى الادراج وليس للنسبة خواص بهذه المثابة وبهذا تعلم عدم صحة التمثيل للخواص بتمام الفائدة والمطابقة واللامطابقة والضرورة والامكان وتوقف الفعل على متعلقها فان قلت النسبة على جهة القيام لها مز يد اختصاص بتوقف الفعل على المتعلق قلت عند التأمل الصادق تعلم ان الواقع ليس كذلك ومنشأ توهم ذلك ملاحظة ان مطلق الفعل لا بد له من الفاعل وقد يستغنى عن المحرض مع انه يجب ان يكون جنس المشبه به باعتبار كل فرد منه له مز يد اختصاص عن هذا المشبه كما تقتضيه المبالغة بدعوى الادراج ومتى كان هذا الفعل متوقفا على المحرض لا يحصل بدونه كانت نسبه اليه المحرض مساوية للنسبة الى الفاعل في التوقف وبالجملة الغرض المبالغة في شأن هذه النسبة الجزئية فلا بد ان يكون المشبه به له مز يد اختصاص بوجه الشبه بالنسبة اليها وذلك مفقود هنا على انه لو صلح ذلك لان يكون عامالكان مما لا يجوز عند البليغ لكون وجه الشبه غير جلي لا يكاد أحد يلتفت اليه الا بعد تمام الخيرة فتصير الاستعارة ألتغازا خصوصا والمتبادر في نحو قتل الأمير الجند هو المجاز العقلي فان كان المقام مقام مبالغة لكون الأمير برنديير ابديعا في هزمهم كان المتبادر هو المجاز في الفعل باعتبار الحدث ثم الاستعارة بالكناية فالقول قول السيد السند ( قوله وشبهت نسبه اليه باعتبار التعريض الخ ) أي فجعّل النسبة المطلقة أصلا بأن تعتبر تشبيه النسبة التعريضية المطلقة بالنسبة الانصافية القيامية المطلقة بجامع توقف الفعل على متعلق كل منهما مثلا وسريان التشبيه الى النسبتين اللتين في ضمن ضرب المسند الى الفاعل المتصف بالضرب وضرب المسند الى المحرض فتستعير بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية ضرب من النسبة الاولى للنسبة الثانية فنقول ضرب الامير استعارة من ضرب مأمور الامير هذا ما يقتضيه كلام الفزى أما على قياس مذهب الجمهور في التجوز باعتبار الزمان على ما فيه فجعّل المصدر المقيد بالنسبة أصلا بأن تشبه الضرب المنسوب الى المحرض بالضرب المنسوب الى القائم به مطلقا واستعارة لفظ الثاني للاول واشتقاق الفعل من المصدر المستعار ومن جملة ما فيه أن المشبه والمشبه به حينئذ لم يختلف ذاتا وانما اختلف اعتبارا فقط فلا وجه للتجوز ونعم الكلام على ذلك يطلب من الرسالة البيانية ( قوله ما يرجع ) نائب فاعل يشبه ان بنى للجهول ومفعوله ان بنى للفاعل ( قوله كذلك ) أي بنوع استلزام ( قوله فلا يستعار منها )

فانه لا يستعار من معناه الفعل بل يستعار من معناه نفس المصدر ويشق منه الفعل ولا يمكن مثله في النسبة اه وكتب ايضا قوله فالتشبيه في الاولين الخ قال في الاطول القوم زعموا أن استعارة المشتقات باعتبار استعارة المصدر المعنى مصدرى والاشتقاق من المستعار فيلزم الاستعارة في المشتق بحكم سرية استعارة المأخذ من غير تشبيه المعنى المشتق بشئ ومن غير استعارة المشتق واستعارة الحرف لما يستعار له باعتبار استعارة لفظ جعل الواضع معناه آلة لوضع الحرف لمعانيه الغير المتناهية كالعلية فانه وضع اللام لكل عليية مخصوصة ملحوظة بين علة ومعلول بملاحظتها بمفهوم العلية فيستعار لفظ العلية لمفهوم ترتب شئ على شئ لتشبيه الترتب بالعلية فتسمى تلك الاستعارة في استعارة اللام من العلية المخصوصة الملحوظة بين علة ومعلول لترتب مخصوص كذلك وهذا هو المراد بتعلق معنى الحرف حيث قالوا اعتبر الاستعارة أولا في متعلق معنى الحرف وهذا مشكل جدا اذ لا يخفى على مستعير مشتق أو حرف أنه لا يتكلم أولا بالمصدر أو متعلق معنى الحرف ولا يستعير شيئا منهما وهذا هو الذي يليق بالسكاكي أن يجعله وجهها الرد التبعية الى المكنية اه وأجيب عن هذا الاشكال بأنه ليس مرادهم جريان الاستعارة في المصدر والمتعلق بالفعل بل المراد جريانها فيهما اعتبارا وتقديرا وبدل عليه قول المصنف فيقدر في نطق الحال الخ فتدبر وقال في موضع آخر

أى فلا يستعار الفعل من النسبة لان الاستعارة لا تكون الا من تمام المعنى اذ هو المالك للفظ وجزء معنى الفعل ليس مالمالك للفعل حتى يستعار منه وقوله ولا يمكن مثله في النسبة أى لانه لا اشتقاق منها ومحصله ان جزء معنى الفعل ليس مالمالك للفعل حتى يستعار الفعل منه وأما استعارة الفعل باعتبار الحدث فليست استعارة للفعل من الجزء وهو الحدث بل المستعار المصدر للمصدر واستعارة الفعل حاصلة من تمام المعنى بطريق الاشتقاق ولا اشتقاق باعتبار النسبة وأما الحرف فاستعارته من تمام معناه اذ هو موضوع للنسبة وليست جزء معناه فاللفظ مملوك لمعناه هذا هو الفرق بين الامور الثلاثة فلا اشتباه اه شيخنا ( قوله ولا يستعير شيئا منهما ) أى لالفظا ولا تقديرا اذ لم يقدر في نفسه ذلك بل الملحوظ له كما هو الواقع تشبيه الحدث الجزئي بالحدث الجزئي بملاحظتهما بلفظي المصدر ليمكن الحكم عليهما فان لفظ الفعل انما وضع لهما على أن يحكم بهما لاعليهما والظرفية الجزئية مشابها للاستعلاء الجزئي بملاحظتهما بلفظي الاسم ليكونان مستقلين مقصودين لذاتهما فيمكن الحكم عليهما واستعارة المشتق والحرف ( قوله وهذا هو الذي الخ ) لا يقال فيه ان هذا لا يصلح لانكار التبعية وردها الى المكنية اذ غاية انه لا تبعية للاستعارة لكن فيها تبعية لتشبيه معنى المصدر أو تشبيه معنى اسم الاستعلاء ونحوه فانه شبيه مثلا الضرب الجزئي بالقتل الجزئي ملحوظين بلفظ الاسم فهما جزئيان غير مشروط فيهما أن يحكم بهما لاعليهما فتكون استعارة الفعل من معناه معنى الفعل الآخر مع كونهما غير ذينك المعنيين لكون هذين مشروطا فيهما أن يحكم بهما لاعليهما انما ساغت لسريان التشبيه من ذينك الى هذين لكون المقابلة انما هي بالاعتبار لاننا نقول لم يثبت عن أهل العربية اعتبار الاختلاف بالاعتبار هنا فلا داعي لاعتباره وانما يقال فيه ان هذا لا حاجة معه الى الرد للمكنية وان صلح لانكار التبعية فتدبر ( قوله وأجيب عن هذا الاشكال الخ ) هذا الجواب مبني على ظاهر قوله انه لا يتكلم الخ وقد علمت مما سبق



وبالجملة ينتج أن جعل معاني الحروف والافعال محكوما عليها بالمشاركة بملاحظتها لبالفاظها الفعلية والحرفية والاستعارة بهذا الاعتبار أهون من الحكم بالاستعارة في المصادر ومتعلقات الحروف إذ لا يساعدها الواقع اه وقد عرفت الجواب (قوله) بالتشبيه في الاولين لمعنى المصدر) فيه أن التشبيه في الاولين بمعنى المصدر لانه لان الفعل مستعار فيجب أن يعتبر في استعارته التشبيه بمعنى المصدر وكذا الحال في قوله وفي الثالث متعلق معناه ودفعه ظاهر مما حققناه لك من أن المستعار له في الاستعارة التبعية كالمستعار منه وبما يعتد في الافعال من الاستعارة التعبير عن الماضي بالمضارع وبالعكس بأن يشبه غير الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع ويشبه الماضي بالحاضر في كونه نصب الهين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ أحدهما للآخر قال السيد السند فعلى هذا الاستعارة في الفعل على قسمين أحدهما أن يشبه الضرب الشديد بمثلا بالقتل ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثاني أن يشبه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي في تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدرى موجودا في كل واحد من المشبه والمشبه به لكنه قيد في كل منهما بقيد مغاير لقيد الآخر فصح التشبيه لذلك وفيه أن الضرب حقيقة في كل من الضرب في الماضي والضرب في المستقبل فكيف تتحقق استعارة من أحدهما الآخر حتى يلزم الاستعارة بتبعيته في الفعل اه أطول (قوله معاني الحروف) كالابتداء المنصوص والظرفية

الفعل وما يشتق منه  
(لمعنى المصدر وفي الثالث)  
أي الحرف (المتعلق معناه)  
قال صاحب المفتاح المراد  
بمتعلقات معاني الحروف

عدم صحة هذا الجواب (قوله) وبالجملة ينتج الخ) أي فتكون الاستعارة أصلية اه شيخنا (قوله) وقد عرفت الجواب) عرفت ما فيه (قوله) فيه أن التشبيه الخ) عبارة عبد الحكيم قوله لمعنى المصدر أي التشبيه في الاولين لمعنى المصدر بمعنى المصدر كما يدل عليه فيقدر التشبيه في نطق الحال والحال ناطقة بكذ الدلالة بالنطق وانما تعرض للتشبيه لانه المقصود من التشبيه كما سيجيء اه فتدبر (قوله) ودفعه مما حققناه ظاهرا الخ) أي لانه تقدم له أن المستعار يجب أن يكون من جنس المستعار منه فمضى كان المستعار مصدرا كان المستعار منه كذلك (قوله) من الاستعارة) ومقتضى كلام أهل الاصول أن ذلك من المجاز المرسل لعلاقة الاطلاق أو التقييد أو المجاورة لتجاور الماضي والمستقبل والماضي والحال والفصل بين الماضي والمستقبل بالحال غير مؤثر في التجاور لقلته (قوله) بأن يشبه غير الحاصل الخ) بقى قسمان آخران استعارة الفعل الماضي للشئ الحال بناء على تشبيه الشئ الحاضر بالشئ الماضي في التنامي واستعارة المضارع للشئ الماضي بناء على تشبيه شئ الماضي بالشئ المستقبل في تشوف النفس اليه والكلام كله مبني على المشهور من اشتراك المضارع بين الحال والمستقبل كما لا يخفى أفاده في الرسالة البيانية ولا يقال بقى قسمان أيضا تشبيه الحال بالمستقبل وعكسه وهاتم القسمة العقلية لتشبيه الشئ في أحد الازمان الثلاثة بالآخر في زمان آخر لاناقول الكلام في التعبير بالماضي بدلا عن المضارع وعكسه وهاتان الصورتان ليستامنه وقوله مبني على المشهور الخ اما على انه حقيقة في الحال فقط وهو ما اختاره السيوطي في الهمع أو المستقبل فقط فانما له صورتان فقط تشبيه الماضي بالحال وعكسه على الاول وتشبيه الماضي بالمستقبل وعكسه على الثاني (قوله) وفيه أن الضرب حقيقة في كل الخ) قال سبط الناصر الطبلاوي ولك أن تقول وفاقا لما أفاده شيخنا البلقيني اللفظ الموضوع للضرب في الماضي بخصوصه لفظ الضرب في الماضي والموضوع للضرب في المستقبل بخصوصه لفظ الضرب في المستقبل فيستعار

المخصوصة والغرض المخصوص اه سم ( قوله ما يعبر بها عنها ) أى معان كلية يعبر بها أى بدوالها عن معانى الحروف ( قوله ابتداء الغاية ) المراد بالغاية المسافة اطلاقاً لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هى النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قولهم الى لانتهاء الغاية كذا ذكره الشارح فى التلويح واعترض عليه بأن نهاية الشئ ما ينتهى به ذلك الشئ والشئ انما ينتهى بضده فنهاية الشئ ضده فكيف يكون جزءاً منه بل انما تطلق على آخر جزء منه لمجاورة بينه وبين النهاية ولذا أن تقول غاية ما فى الباب أن تكون الغاية فى المسافة مجازاً فى المرتبتين ومثله غير عزيز اه فترى ( قوله وهذه ) أى الابتداء المطلق والظرفية المطلقة والغرض المطلق ( قوله والاما كانت حروفاً بل أسماء ) قال فى شرحه للفتح وهو ضعيف اذ بما تمنع الملازمة بأنه يجوز أن يكون المعنى الواحد مستقلاً بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر بمعنى أن يكون شراً موطاً بحكم الواضع فى دلالة أحد اللفظين عليه ذكر متعلقه بخلاف اللفظ الآخر مثلاً معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل الآن هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية وهذا التضعيف مبنى على مذهب الشارح وقد أبطله الفاضل المحشى

ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قوانا من معناها ابتداء الغاية وفى معناها الظرفية وكى معناها الغرض وهذه ليست معانى الحروف والاما كانت حروفاً بل أسماء لان الاسمية والحرفية انما هى باعتبار المعنى وانما هى متعلقات لمعانيها أى اذا أفادت هذه الحروف معانى ردت تلك المعانى الى

اللفظ الاول المعنى الثانى ويشتق من الاول ضرب بمعنى يضرب فليس المستعار لفظ الضرب مطلقاً بل المقيد بكونه فى الماضى مثلاً وليس هو حقيقة فى الضرب فى المستقبل اه ملخصاً وفيه مجال للنقاش فتأمل أفاده فى الرسالة البيانية ولعل وجهها كما أفاده بعض الافاضل أن الاشتقاق لم يحصل الا من لفظ الضرب فقط لا من مجموع الضرب فى الماضى ولفظ الضرب يصدق على الضرب المستقبل والماضى صدق الكلى على جزئياته فهو حقيقة فىهما والتجوز انما هو فى قيده مع أن هذا هذا القيد لم يشتق منه اه ( قوله رحمه الله تعالى ما يعبر بها عنها ) أى مما هى عنها بالذات غيرها بالاستقلال بالمفهومية وعدمه بالذات ولهذا كله سميت متعلقاتها وضح تفسيرها بما فى انما الواحد بالذات وذلك أمر متفق عليه على ما مر من أن الخلاف فى انه كلى أو جزئى لفظى فهو كلى بمعنى فرداً كما ابتداء ما وجزئى حقيقى فى الواقع يراد بلفظ الحرف من حيث عمومها وواضفى فى تركيب الحرف مع غيره يراد فيه من الحرف بقية غيره من حيث عمومها أيضاً ومن المركب من حيث خصوصه النوعى أفاده معاوية ( قوله واعترض عليه الخ ) قد يقال لان سلم أن الشئ انما ينتهى بضده بل ينتهى بجزئه الا خبر منه ( قوله مجازاً فى المرتبتين ) تقدم لك فى أول الكتاب الفرق بين المجاز بمرتبتين وبناء المجاز على المجاز فتدكر ( قوله رحمه الله تعالى فهذه ليست الخ ) أى هذه المعانى المستقلة من حيث هى مستقلة ليست معانى الحروف وان كانت من حيث هى غير مستقلة معانيها فهى عنها اذا نأغىرها اعتباراً والتفاناً ( قوله اذ بما تمنع الملازمة الخ ) جوابه أن المراد بقوله والاما كانت حروفاً أى الابان كانت هذه المعانى من حيث استقلالها معانى الحروف لما كانت حروفاً فالعبرة بالحينية والتغاير باعتبارها لما علمت من الاتحاد ذاتاً والاختلاف اعتباراً والتفاناً والحينية متبادرة فيما يختلف بالاعتبار كذا يؤخذ من معاوية ( قوله بأنه يجوز أن يكون المعنى الواحد ) هو هنا الكلى ( قوله وهذا التضعيف مبنى على مذهب الشارح ) أى من أن الحروف موضوعة للكليات لانه لا يتأى التضعيف الا عند القول بصحة وضع الحروف للكليات أما القائل بانها للجزئيات بالدليل الذى استدلى به فالملازمة عنده مسامة ( قوله وقد أبطله السيد ) أى أبطل

وحقق معنى الحرف بوجه لا مزيد عليه فظهر به ضعف التضعيف فليتنظر فيه اه فنرى ( قوله  
بنوع استلزام )

ما ذهب اليه الشارح من وضعها للكيفية ( قوله وحقق معنى الحرف ) وهو الجزئيات ( قوله  
بوجه لا مزيد عليه ) قد علمت ما فيه مما سبق عن عبد الحكيم ( قوله رحمه الله تعالى بنوع استلزام )  
قال معاوية هو على ما امر تحقيقه استلزام الكلي الغير المستقل لما هو عينه بالذات غيره بالاستقلال  
فالاول معنى الحرف والثاني متعلق معناه فهما اثنان اعتبارا والتفانوا واحدا انا هو كلي كطلق  
ابتداء بمعنى فرد ما مراد به جزئي حقيقي من حيث عمومه لا خصوصه الشخصي فانه اجنبي عنهما  
لا يراد ولا يفهم منهما أصلا وكذا الاضافي من حيث خصوصه النوعي كابتداء السير من البصرة فانه  
معنى المركب من الحرف وغيره لا للحرف ولا للفظ متعلق معناه الامن حيث عمومه الجنسي فبالجمله  
الخصوص الشخصي اجنبي عن الكل والجنسي معنى الحرف وهو عين متعلق معناه بالذات  
والنوعي معنى المركب وكل معنى لمركب فهو أيضا غير مستقل ومتعلقه أيضا عينه بالذات غيره  
بالاستقلال فالتشبيه للقدر يتعلق الكلي الذي هو معنى الحرف بالاستعارة في الحرف وان قدر  
بمتعلق الجزئي الاضافي الذي هو معنى للمركب في المركب مثلا قوله تعالى أولئك على هدى ان قدر  
فيه تشبيه تمسكهم من الهدى بمطلق استعلاء شئ على شئ فهي في الحرف وان قدر فيه تشبيه تمسكهم  
منه باستعلائهم فوقع في المركب فاستعارة الحرف انما هي بين كليين مقيدين كلاهما بمعنى فرد ما  
مراد به جزئي من حيث عمومه تبعية لاستعارة أخرى عينها معنى ذاتا وغيرها لفظا ذاتا ومعنى  
اعتبارا بالاستقلال وعدمه في القصد اذ عدم الاستقلال لازم لمعنى الحرف ولو كان ذلك المعنى مجازيا  
وتلك الاستعارة الاخرى المتبوعة هي التي بين كليين هما عين السكانيين الاولين ذاتا غيرهما اعتبارا  
بالاستقلال وعدمه هذا بالنظر لمعنى السكانيين أما باعتبار لفظهما فهما غيران بالذات لان لفظ  
الحرف غير لفظ المتعلق بالذات والسكانيين المقيدين في الآية هما تمسكهم من الهدى واستعلائهم  
فوقه الا ان الاول مقيد قبل الاستعارة والثاني مقيد بعدها في العبارة اذ لو كان الثاني مقيدا قبلها  
أيضا لكانت الاستعارة في المركب لاني الحرف لما أن خصوص المقيد معنى للمركب لا للحرف الا  
من حيث عمومه وبقرينة تركيب الحرف مع غيره وهذا نظير جاوزت اليوم بحرا ز اخرا فانه  
ان قصد التشبيه بمطلق بحرف في لفظ البحر وان قصد التشبيه في بحرا في المركب ثم ان  
الاستعارة أيضا تابعة للتي ذكرناها تبعية الشئ لما هو فيه بالذات غيره بالا اعتبار في القصد لاتباعه لاخرى  
بين السكانيين بمعنى الجنس أي جنس التمكّن وجنس الاستعلاء بتبعية الجزئي لسكايه أي جنسه  
فان هذه الاخرى مما ألغى في نظر البلغاء لا تكاد تراد لبليغ ماعلة في استعارة حرف ما ولا تكاد  
تستفاد بدليل وكيف ومعنى الحرف ولو مجازيا كلي مراد به جزئي من حيث عمومه كما مرارا  
وكل ما هو كذلك لا يراد ولا يستفاد من تشبيهه الا تشبيه الجزئي بخصوصه لانه المراد وان كان  
لا يستفاد من اللفظ كما في رأيت رجلا كالاسد فلا تكاد تراد علة لها مقدرة باللفظ في النفس ولا  
مقررة باللفظ في الحس ولئن أرادت علة لها لاتعدهى تبعية لها اذ ليس حصولها بنفس حصولها  
بكونه عينه بالذات لانه غيره بالذات لانها غيرها بالذات بل بحصول تلك التي ذكرناها التي هي  
عينها بالذات فهي تبعية لها لانه الاخرى وان كانت معاملة بها اذ ليس معنى كون الاستعارة تبعية

هذه بنوع استلزام فقول  
المصنف في تمثيل متعلق

لان الخواص تستلزم العوام اه سم ( قوله كالمجرور ) أى كمنى المجرور لان تقدير التشبيه فى معناه أفاده فى الاطول ( قوله ليس بصحيح ) قد بوجه كلام المصنف بالمصير الى حذف المضاق أى كمتعلق المجرور فى قولنا زيد فى نعمة وهو التلبس بخصوص والتمثيل للمتعلق بالمصطلح بالمتعلق اللغوى وبوجهه أن مقتضى قولك زيد فى نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع أنها ليست كذلك فامتنع حل اللفظ على حقيقته فحمل على الاستعارة بأن يشبه ما بين زيد والنعمة من التلبس بخصوص بالظرفية فوقع التشبيه أولا فى الظرفية المطلقة ثم سرى الى الظرفية المخصوصة التى هى معنى فى فاستعمل اللفظ الموضوع للشبه به الضمنى وهو الظرفية المخصوصة فى المشبه أى تلبسه زيد فالتلبس مستعار له والظرفية مستعار منه ولفظ فى مستعار فلاحظ فى الكلام هنا ما قيل ولا يخفى فساده اذ لا يلائم سياق كلام المصنف فانه اعتبر التشبيه فى لام التعليل فى نفس المجرور كما لا يخفى اه فترى ( قوله فيقدر ) أى اذا كان التشبيه فى الاولين لمعنى المصدر وفى الثالث لمتعلق معناه فيقدر الخ اه سم ( قوله وان أطلق الخ ) قال فى الاطول احتمال المجاز المرسل بغيره عن تكلف الاستعارة التبعية الذى لا يرضى به أحد من غير اضطرار مع أن فى استعارة النطق للدلالة استنباطا آخر وهو أن ايضاح المعنى ليس صفة للنطق بل صفة للدلالة فالشبه به دلالة الحال دلالة النطق والنطق يستحق أن يشبه به الحال والناطق يستحق أن يشبه به ذو الحال اه ملخصا ( قوله بل

معنى الحروف ) كالمجرور  
فى زيد فى نعمة ) ليس  
بصحيح واذا كان التشبيه  
لمعنى المصدر ولمتعلق معنى  
الحرف ( فيقدر ) التشبيه  
( فى نطق الحال والحال  
ناطقا بكذا للدلالة بالنطق )  
أى يجعل دلالة الحال  
مشها ونطق الناطق  
مشها به ووجه الشبه ايضاح  
المعنى وايصاله الى الذهن  
ثم يستعار للدلالة لفظ  
النطق ثم يشتق من النطق  
المستعار الفعل والصفة  
فتكون الاستعارة فى  
المصدر أصلية وفى الفعل  
والصفة تبعية وان أطلق  
النطق على الدلالة لاعتبار  
التشبيه بل

لاخرى مجرد كونها معللة بها ومبنية عليها والالكانت استعارة الترشح وقربة المكنية للماتم المشبه  
فى نحو جاوزت بحر ازاخرا ونحو ينقضون عهد الله وأطفالا المنية تبعية للرشحة والمكنية ولا  
يقوله من له روية بل معناها ما ذكرناه من حيث الحصول والعينية هذا كله على قول الاوائل ان  
معنى الحرف كلى وأما على ظاهره مقابله من انه جزئى حقيقى فهى استعارة مفردة قبلها المفرد كذلك  
والحق الأول والظاهر تأويل المقابل به لان الجزئى الحقيقى من حيث خصوصه أجنبي عن الكل  
والاضافى من حيث خصوصه معنى للمركب من الحرف وغيره لا للحرف اه بتصرف واختصار  
وكلام معاوية فى هذا المقام مخالف لما عليه الجماعة ( قوله لان الخواص تستلزم العوام ) أى  
والعوام لا تستلزم الخواص فاللزوم من جهة واحدة فلذا زاد لفظه نوع كما قاله العلامة الامير ( قوله  
كمتعلق المجرور ) أى معنى الجار المتعلق بذلك المعنى بالمجرور وذلك المعنى هو التلبس الجزئى كما  
أفاده بقوله وهو التلبس بخصوص وهذا هو المعنى المجازى للجار وأما المعنى الحقيقى فهو الظرفية  
الجزئية وقوله والتمثيل بالجر عطف على حذف المضاق وقوله للمتعلق الاصطلاحى هو المعنى  
الكلى الذى يرجع اليه معنى الحرف وقوله بالمتعلق اللغوى وهو معنى الحرف اذ كل شئ يتعلق به  
شئ فهو متعلق فى اللغة ومحصل كلامه أن كلام المصنف على حذف مضاق أى كمتعلق المجرور غاية  
الامر أنه حينئذ يكون ممثلا للمتعلق الاصطلاحى بالمتعلق اللغوى على سبيل التساهل والمقصود  
باطنا التمثيل بكلى متعلق المجرور وان شئت قدرت مضافا آخر أى ككلى متعلق المجرور وقوله بان  
يشبه ما بين زيد والنعمة أى على المسامحة كما سبق والمقصود تشبيه التلبس المطلق لاعلى وجه  
الظرفية وسيأتى عن عبد الحكيم وغيره توجيه آخر لكلام المصنف ( قوله احتمال المجاز المرسل  
بغيره عن تكلف الاستعارة الخ ) هذا مبنى على أن المجاز المرسل لا ينقسم الى أصلى وتبعى لكن سبق  
عن الحفيد انه يؤخذ من دليل القوم انه يكون تبعا فيعود التكلف ( قوله الذى لا يرضى به أحد )

باعتبار أن الدلالة لازمة له ) قد أشرنا في أول هذا الفن إلى أن اللزوم أمر لازم في جميع أنواع المجاز استعارة أو مجاز امر سلا فاعتبار ذكر اللزوم واردة اللزوم لا يكفي في بيان العلاقة بل لابد من بيان أنها من أي نوع من أنواعها اه فترى أقول يمكن دفعه بأن اللزوم المعتبر في جميع أنواع المجاز هو اللزوم بالمعنى العام لسائر العلاقات وهذا هو الذي لا يكفي ذكره في بيان العلاقة واللزوم المحدود علاقة مخصوصة هو اللزوم بالمعنى الخاص وهو عدم الانفكاك وبشبه ذلك قلنا عدم في أنواع العلاقات المزومية واللازمية فاحفظه فإنه نفيس ( قوله باعتبار العلاتين ) المشابهة وغيرها كاللزوم اه سم ( قوله وفي لام التعليل ) عطف على قوله في نطق الحال وقوله للعداوة عطف على قوله للدلالة وقوله بعلمته الغائية عطف على قوله بالنطق ولا يخفى أن التشبيه في لام لام التعليل مطلقا لا يقدر للعداوة بعلمته فالأولى أن يقول وفي لام التعليل في نحو فالتقطه الخ فاعرف كذا في الأطول وكتب أيضا قوله في لام التعليل أي في استعارة لام التعليل للعاقبة فقوله في لام

قد بين ذلك سابقا بقوله وهذا مشكل جدا الخ ( قوله أقول يمكن دفعه الخ ) عبارة عبد الحكيم قوله لازمة للنطق أي لزوم المسبب للسبب أو أحد المتجاورين للآخر ولظهور نوع اللزوم لم يتعرض له فلا بد أن مطلق اللزوم مشترك في جميع أنواع المجاز فلا يصح كونه علاقة اه قال معاوية قد تقدم له ذلك مرارا ولا يقال الحق أن نفس اللزوم كاف في الانتقال بل هو مناطه ولا دخل لخصوص نوعه فهو العلاقة لخصوصه وإنما يعتبر لخصوصه للإفادة إذا المعنى المجازي إنما يكون نوع لازم خاصا ومراد من حيث خصوصه النوعي لا مطلق لازم إذا لفائدة فيه ولا مراد من حيث عمومه بقصد الاجمال إنكته من نسكته لأنه اجمال لم يثبت في كلام البلغاء، وكأنه لم يقع منهم لاختلافه بالفرض من المجاز وهو الأشعار بقوة العلاقة بحيث ينزل المعنى المجازي منزلة المعنى الحقيقي تنزيلا مقيدا بان يكون لنوع لازم خاص لا مطلق لازم فان تنزله لا يفيد لأنه حكم على مجهول جدا بعيد والقياس في باب المجاز وغيره من سائر الأبواب إنما يجيز ما مع نوعه الاخص في جزئياته وانتفى فيه الفارق لأنه نظيره تام بالفارق لانا نقول لا بد للإفادة من اعتبار لزوم خاص وقصده إذا لازم الخاص إنما ينتقل إليه بزومه الخاص به لا بمطلق لزوم ولازم إذا العام لا إشعاره بخاص نعم يقال المشترك إنما هو اللزوم الذهني بالمعنى البياني وهو أعم من الخارجي ويجوز أن يراد هنا الخارجي المعروف للمخاطب المفهوم له ولو بالقرينة المعينة إذا المراد هنا مطلق الدلالة اللازمة خارجا للنطق ولو بمحمل دلالة عقلية أو وضعية يستعمل لخصوص الذهنية التي لا تنزم النطق إلا بالاستعمل على أنه لا عبرة هنا بالمحمل بل المتبادر النطق بالمستعمل لأنه الفرد الاكمل ولا شك أن الخارجي في نوع خاص وعلاقة فوبية ولو بلا اعتبار نوعه لأنه ولو كان كذلك سبب قوى للذهني ولنوع منه ولا نغنى بالعلاقة الا هذا بل من أقوى أسبابه فهو من أقوى العلاقات وأدخلها في المجاز فهو أولى بكونه علاقة من كثير من أنواع العلاقة من كل ما يجوز العقل فراقه كالحالية والمحلية والمجاورة كيف وهو علاقة السكناية وهو أبلغ من المجاز وأقوى منه فإنه هو علاقتها ولو ادعاء كما حققناه في شذورنا فانظره تنظره وكذلك فائق الحقائق وحقائق الدقائق فزوده منك دعاء اه فتدبر ( قوله عطف على قوله في نطق الخ ) فيه العطف على معمولات عاملين لك جعله من عطف الجمل ( قوله أي في استعارة ) أي في صورة

باعتبار أن الدلالة لازمة له يكون مجازا مرسلا وقد عرفت أنه لا امتناع في أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبار العلاتين (و) يقدر التشبيه (في لام التعليل نحو فالتقطه) أي موسى (آل فرعون ليكون

ليس متعلقا بقدر لان التشبيه المقدر ليس في اللام بل في متعلقها اه سم ( قوله كاللحبة ) أراد  
باللحبة محبة الملتقط وهو موسى عليه الصلاة والسلام أو أراد آثارها لان محبة الملتقط وهو آل  
فرعون علة للالتقاط متقدمة عليه اه فزرى ( قوله والتبني ) أي أخذه ابنا ( قوله والحصول  
بعده ) تفسيرى اشارة الى أنه ليس المراد بالترتب الارتباط والزموم فانه لا لزوم هنا اه سم ( قوله  
ثم استعمل في العداوة ) أي في ترتب العداوة الخ ( قوله ما كان حقه ) أي اللام ( قوله في  
علة الغائبة ) أي في ترتب العلة الخ ( قوله فتكون الاستعارة فيها ) الضمير يرجع الى ما كان  
وأنته باعتبار وقوع ما على كلمة اللام ( قوله مأخوذ من كلام صاحب الكشاف ) حيث قال معنى  
التعليل في اللام في قوله تعالى ليكون لهم عدا ووارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيتهم الى  
الالتقاط أن يكون لهم عدا وواحد لکن المحبة والتبني غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته  
شبه بالداعى الذى يفعل الفاعل الفعل لاجله اه مطول وفي الاطول وهذا الذى ذكره المصنف  
مأخوذ من كلام الكشاف حيث قال وساق عبارة الكشاف المذكورة ثم قال لكنه حينئذ يخرج  
عما هو فيه من كون الكلام استعارة تبعية الى كونه استعارة بالكناية اه ( قوله غير مستقيم  
على مذهب المصنف الخ ) حاصل اعتراض الشارح أن سياق كلام المصنف يفيد أن في مدخول  
اللام هنا استعارة تصر بحية وأنه برده عليه أن المذكور هو لفظ المشبه وذلك مانع من الحمل على  
الاستعارة لانه يجب فيه ترك ذكر لفظ المشبه ويمكن أن يجاب بان المصنف لم يرد أن في مدخول

لهم عدا وحزنا للعداوة  
أي بقدر تشبيه العداوة  
( والحزن ) الحاصلين بعد  
الالتقاط ( بعلمته ) أي علة  
الالتقاط ( الغائبة ) كاللحبة  
والتبني في الترتب على  
الالتقاط والحصول بعده  
ثم استعمل في العداوة  
والحزن ما كان حقه أن  
يستعمل في العلة الغائبة  
فتكون الاستعارة فيها  
تبعا للاستعارة في المجرور  
وهذا الطريق مأخوذ  
من كلام صاحب  
الكشاف ومبنى على أن  
متعلق معنى اللام هو  
المجرور على ما سبق لكنه  
غير مستقيم

استعارة ( قوله ليس متعلقا بقدر ) أي ليس متعلقا به بالتقدير بل هو متعلق به ببناء على التقدير  
السابق لا يتبادر أن التشبيه في اللام ( قوله رحمه الله تعالى للعداوة الخ ) أي للكون عدا  
وحزنا فإنه المجرور لانفس العداوة والحزن اه معاوية ( قوله رحمه الله تعالى كاللحبة والتبني )  
أي الكون محبوا ومتبني بعد الالتقاط ولذا قال رحمه الله تعالى فانهما أي المحبة والتبني متقدمان  
في الذهن مترتبان على الالتقاط في الخارج فاقبل أراد باللحبة محبة موسى وأثرها فان محبة الملتقط  
وهو آل فرعون علة متقدمة عليه ليس بشئ اه معاوية ( قوله محبة الملتقط ) وهو موسى  
فالملتقط بفتح القاف وقوله أو أراد آثارها أي أو أراد محبة الملتقط بالكسر وهو آل فرعون  
لكن الكلام على حذف مضاف أي آثار ذلك كالأحسان الى موسى عليه الصلاة والسلام الحاصل  
بعد الالتقاط وقوله لان محبة الملتقط الخ تعليل لقوله أو إذا الخ أي انما كان المراد ما ذكر لان محبة  
الملتقط بالكسر متقدمة على الالتقاط وليست حاصلة بعده حتى تكون علة غائبة قال عبد  
الحكيم قوله كاللحبة والتبني فانهما للملتقط متقدمان في الذهن مترتبان على الالتقاط في الخارج فبا  
قبل أراد باللحبة محبة موسى عليه السلام أو آثارها والافحبة الملتقط وهو آل فرعون علة متقدمة  
عليه ليس بشئ ( قوله يخرج عما هو فيه من كون الكلام استعارة تبعية ) أي استعارة تصر بحية  
نابعة لاستعارة تصر بحية أصلية وقوله الى كونه استعارة أي الى كونه استعارة تصر بحية نابعة  
لاستعارة أصلية بالكناية هذا هو مراده لانه لا ما هو ظاهر العبارة ويحفل بقاء العبارة على ظاهرها  
لانه اذا رفع التشبيه والاستعارة في المجرور بالكناية كانت اللام قرينة والقرينة لا يجب التجوز  
فيها بالاستعارة التبعية فلا يكون هناك الاستعارة بالكناية ( قوله يفيد الخ ) وجه هذه الافادة  
أن الاستعارة تصر بحية التبعية لا يكون أصلها المبنية عليه الاستعارة تصر بحية أيضا

اللام استعارة بالفعل بل أن فيه تشبيها يصح أن يترتب عليه استعارة وإن لم تقع بالفعل اه سم  
وأجاب الحفيد بان المصنف لم يدع الاستعارة التبعية في اطلاق الداعي ولفظه بل انه يقدر التشبيه بين  
العداوة والداعي ثم تستعار اللام الموضوعه لترتب العلة لترتب غير العلة فالمدكور لفظ المستعار  
منه لا المستعار له اه ( قوله على مذهب المصنف ) انما قيد بذلك لان السكاكى اختار رد التبعية  
الى المسكنية كما سيجى اه حفيد على المطول ( قوله أوتبعية ) غاية ما في الباب أن التشبيه في  
التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ اه مطول أى الذى هو الفعل والمشتق والحرف اه سم  
( قوله أنه شبه ترتب الخ ) قال في الاطول فيه بحث لان الترتب هو المعاولية لا العلية فلا مشابهة بينه

والاستعارة في اللام هنا تبعية تصير بحية فيكون أصلها تصر بحية مع أنه لازم على كلام المصنف أن  
الاستعارة التبعية التصير بحية في اللام تابعة لاستعارة مكنية هذا مراده ( قوله يصح أن يترتب  
عليه استعارة ) أى بالكناية أى يصح ذلك في نفسه وان لم يقصد المصنف ( قوله وأجاب الحفيد )  
هو بمعنى ما قبله الا أن الاولى أن يقول بدل قوله لم يدع الاستعارة التبعية لم يدع الاستعارة  
التصر بحية وهو أيضا بمعنى قول عبد الحكيم أقول مفاد كلام المصنف ههنا وفي الايضاح أن  
الاستعارة في اللام تابعة لتشبيه العداوة والحزن بالعلة الغائبة وليس في كلامه أن الاستعارة في اللام  
تابعة للاستعارة في المجرور وانما هي زيادة من الشارح وحاصل كلامه أنه يقدر التشبيه أو لا للعداوة  
والحزن بالعلة الغائبة ثم يصرى ذلك التشبيه الى تشبيه ترتبها بترتب العلة الغائبة فتستعار اللام  
الموضوعه لترتب العلة الغائبة لترتب العداوة والحزن من غير استعارة في المجرور وهذا التشبيه  
كتشبيه الريع بالقادر المختار ثم اسناد الانبات اليه وهو المقاد من الكشاف حيث قال بعد  
الكلام الذى نقله الشارح وتعبده أن اللام حكمها حكم الاسد حيث استعبرت لما يشبهه التعليل  
كما يستعار الاسد لمن يشبه الاسد وهو الحق عندى لان اللام لما كان معناها محتاجا الى ذكر  
المجرور كان اللائق أن تكون الاستعارة والتشبيه فيها تبعاً لتشبيه المجرور لا تبعاً لتشبيه معنى  
كلى بمعنى كل معنى الحرف من جزئياته كإذهب اليه السكاكى وتبعه الشارح اه وقوله وهذا  
التشبيه ( قوله رحمه الله لان المتروك الخ ) أى الذى تقرر وعهد وجوب الترتب له وحده في  
الاستعارة أى الذى كرم لقباله فيها وهو أحد طرفيها يجب في المصرحة أن يكون هو المشبه الخ  
فيشعر بأن الواقع هنا عكس الواجب فيها فهو خبير بما لا يشعر بهذا وهو قول المطول لان المشبه  
يجب الى قوله على مذهبه سواء الخ قال رحمه الله تعالى دون مذهب من قال ان التشبيه البليغ  
كتر بدأ من الاستعارة اه وفيه أن هذا القول بمعنى أنه استعارة للمعنى للمعنى كما قدمه الشارح  
في محله فالكلام في استعارة اللفظ ولا قائل بهذا من القوم في محوزيد أسد وان زعمها الشارح فيه  
بحتمانه معهم فقوله على مذهبه اما لاظهار مؤاخذته بما هو مذهب أى كما هو مذهب غيره أو بقطع  
النظر عن غيره واما للاحتراز عن زعمه المدكور ولعل مراده رحمه الله تعالى بن قال هو الشارح  
على زعمه المدكور اه معاوية وقوله قال رحمه الله تعالى يعنى عبد الحكيم ثم انه رد على معاوية  
أن الشارح لا يقول بأن زيدها هو المشبه ( قوله فيه بحث الخ ) بيانه أن الشارح استعار اللام من  
المعاولية للمعاولية وهو لا يصح لان اللام موضوعه للعلية والعلية أيضا لا يصح استعارة اللام منها  
للمعاولية اذ لا مشابهة بينهما وقوله ومدخول لام الغرض وان كان معاولا من وجه أى باعتبار

على مذهب المصنف في  
الاستعارة المصرحة لان  
المتروك يجب أن يكون  
هو المشبه سواء كانت  
الاستعارة أصلية أو تبعية  
وعلى هذا الطريق المشبه  
أعنى العداوة والحزن  
مدكور لامتروك بل تحقيق  
الاستعارة التبعية ههنا  
أنه شبه ترتب العداوة  
والحزن على الالتقاط  
بترتب علته الغائبة عليه  
ثم استعمل في المشبه  
اللام الموضوعه للمشبه  
أعنى ترتب علة الالتقاط  
الغائبة عليه فجرت  
الاستعارة أولا في العلية

وبين العلية حتى تستعار له اللام وانما تصح هذه الاستعارة لو كان وضع اللام للمعلولية والترتب  
ومدخول لام الغرض وان كان معلولاً من وجه وعلته من وجه لكن لم يقل أحد ان وضع اللام  
للمعلولية بل اتفقوا على أن اللام للعلية ولأن متعلق اللام على ما يقتضيه هذا التحقيق العلية مطلقاً  
لاعلية العلة الغائية للالتقاط اه وكتب أيضاً مانصه والجامع هو الحصول بعد طلب النفع ولا يخفى  
أنه أشهر في ترتب العلة الغائية عليه فاندفع ما قيل هذا غير واضح لاستدعاء التشبيه الجامع ولا يظهر  
فيما ذكره من التشبيه اه فترى ( قوله وبتبعينها الخ ) أي وجرت بتبعينها ( قوله كما مر في  
نظمت الحال ) فكأن استعارة نظمت تابعة لاستعارة النطق للدلالة كذلك استعارة اللام تابعة  
الاستعارة العلية والغرضية للعداوة والحزن اه سم ( قوله حيث استعيرت لما يشبه العلية ) كما  
استعير الاسد للرجل الشجاع والحاصل أنه ان قدر التشبيه في أمثال ذلك فيما دخل عليه الحرف  
فلاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في نظمت الحال تشبيه الحال  
بالإنسان المتكلم ويكون نظمت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والغرضية  
وما أشبه ذلك فالاستعارة تبعية اه مطول ( قوله ومدار ) أي دوران اه سم وكتب أيضاً  
قوله ومدار قرينتها أي الشائع الكثير فنبه بلفظ المدار على أن القرينة تكون غير هذه الامور  
كقرينة الحال ولذا أن تجعل القرينة النسبة الى الفاعل فيكون الفاعل مدار القرينة لانفسها  
اه أطول ( قوله في الاولين ) انما قال في الاولين لما سيجي عن أن قرينة التبعية في الحروف غير  
مضبوطة اه فترى قال في الاطول ولانه لا تفاوت فيه بين قرينة وقرينة حتى يجعل البعض مداراً  
( قوله نحو نظمت الحال بكذا الخ ) فان قلت حاصل القرينة في هذه الامثلة استعماله فيام المسند  
بالمسند اليه وتقدم أن ذلك من قرائن المجاز العقلي قلت لا يضر ذلك لان المقصود بالقرينة ما  
يصرف عن ارادة المعنى الحقيقي وهذه كذلك وان صلحت للمجاز العقلي اه سم ( قوله جمع  
الحق الخ ) هذا قول ابن المعتز في مدح أبيه حين خلع المقنن لفساده من الخلافة ونصب أي المعتز  
وقام بالخلافة كما ينبغي اه أطول وابن المعتز هو عبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد  
( قوله السماحة ) أي الجود وهو بفتح السين وكسرهما كما في القاموس ( قوله فان القتل الخ ) ولا  
يخفى أن الفاعل أيضاً قرينة في احيا اذ لا يتأني الاحياء الامن الله تعالى فجمع كل من القتل  
والاحياء مما القرينة فيه المفعول فقط مبنى على الغفلة اه أطول وكتب أيضاً مانصه فليس قتل  
على معناه الاصلى بل بمعنى أزال وكذا أحيا ليس على معناه الاصلى بل بمعنى أثبت وأكثر وكذا  
نقر بهم ليس على معناه الاصلى بل بمعنى نضر بهم فالكل استعارة تبعية والجامع بين القتل والازالة

الخارج وقوله علة من وجه أي باعتبار الذهن وهذا اشارة لجواب وهو أن مدخول لام العلة اذا  
كان معلولاً من وجه ساع استعارة اللام من المعلولية للمعلولية وقوله لكن لم يقل أحد الخ تردده  
ومحصله أن الموضوع له هو العلية والمعلولية لازمة والمدار في الاستعارة على المعنى الموضوع له ولذا  
دفع اشكال الاطول من أصله بأن كلام الشارح على حذف مضاف أي شبه ما زوم ترتب العداوة  
الخ والمزوم هو العلية وكذا قوله بترتب علة بذلك على هذا قول الشارح فجرت الاستعارة  
أولاً في العلية ( قوله ولأن متعلق اللام الخ ) اعتراض آخر على الشارح بأنه لم يعتبر التشبيه أولاً  
في الكليين ولذا دفعه بأن الشارح اعتبر التشبيه الضمني لانه هو المقصود فقوله شبه ترتب أي

والغرضية وبتبعينها في  
اللام كما مر في نظمت  
الحال فصار حكم اللام  
حكم الاسد حيث استعيرت  
لما يشبه العلية وصار  
متعلق معنى اللام هو  
العلية والغرضية لا المجرور  
على ما ذكره المصنف  
سهواً وفي هذا المقام زيادة  
تحقيق أوردناها في الشرح  
( ومدار قرينتها ) أي  
قرينة الاستعارة التبعية  
( في الاولين ) أي الفعل  
وما يشق منه ( على الفاعل  
نحو نظمت الحال بكذا )  
فان النطق الحقيقي لا يستند  
الى الحال ( أو المفعول  
نحو جمع الحق لنا في امام  
قتل البخل وأحيا السماحة )  
فان القتل والاحياء  
الحقيقيين لا يتعلقان



هو الاعدام وبين الاحياء واكثر السباح هو الاظهار وبين القرى والظعن هو اتصال شئ من  
الخارج الى الباطن اه سم ( قوله ونحو تقرهم الخ ) به هذا المثال الثاني على أن القرينة تدور  
على المفعول الثاني أيضا كذا في الاطول وأشار اليه في المطول وقبل هذا البيت  
لم تلق قوما هم شر لاخوتهم \* مناعشية بجري بالدم الوادى  
فضمير تقرهم للاخوة كما في الاطولة وكتب أيضا قوله ونحو تقرهم لهذميات من القرى وهو الضيافة  
في القاموس فراه أضافه والظاهر أنه لا يتعدى الى المفعول الثاني بنفسه وان البيت على اسقاط  
الباء ( قوله منسوبة الى الاسنة القاطعة ) فهو من نسبة الشئ الى آله ( قوله والنسبة ) أى على  
الثاني من نسبة الشئ الى نفسه للبالغة ( قوله كاحرى ) لشديد الحرارة ( قوله تبعية تهكمية )  
الظاهر عدم دخول هذين الوصفين في حيز القرينة اه سم وكان عدم دلالة على أنها تهكمية  
لأنه لا يمنع كونها تلعبية ( قوله وانما قال ومدار قرينتها ) أى ولم يقل وقرينتها وكان معنى قوله ومدار  
قرينتها الاصل فيها والاكثر فلنا لم يقتض الانحصار اه سم ( قوله باعتبار آخر ) أى آخر  
خاص والا فالاقسام باعتبار آخر مطلقا لا تنحصر في الثلاثة فان لها أقساما باعتبار القرينة فانها  
اماحالية أو لفظية واما واضحة أو خفية اه أطول ( قوله بلائم المستعار له أو المستعار منه ) أى  
بحسب اللفظ أو المعنى اه سم ( قوله أو تقرن الخ ) أى بأن يذكر ذلك الملائم مع الاستعارة  
التامة بد كرقرينتها اذهى مما بلائم المستعار له في المصرحة والمستعار منه في المسكنية فلما اعتبرت لم  
توجد مطلقة وقيل المقترنة بالقرينة اللفظية مجردة في المصرحة من شدة في المسكنية فتكون صورة  
المطلقة الاستعارة التي قرينتها حالية ( قوله الاول مطلقة ) هذا وقوله بعد والثاني مجردة والثالث  
مرشحة بشعر بان الثلاثة أخبار لمقدرات ثلاثة وهو بعيدو يمكن انه حل معنى والقرين بان الثلاثة  
خير مبتدأ محذوف أى هي مطلقة ومجردة ومرشحة وملاحظة العطف سابقة على الاخبار ليصح

بالفضل والجود ( ونحو  
نقرهم لهذميات ) نقذبها  
ما كان خاط عليهم كل  
زراد لهذم من الاسنة  
القاطع فاراد بلهذميات  
طعنات منسوبة الى الاسنة  
القاطعة أو أراد نفس  
الاسنة والنسبة للبالغة  
كاحرى والقدا لقطع وزرد  
الدرع وسردها نسجها  
فالمفعول الثاني أعنى  
لهذميات قرينة على أن  
نقرهم استعارة ( أو  
المجرور نحو قوله تعالى  
فبشرهم بعذاب أليم ) فان  
ذكر العذاب قرينة على أن  
بشر استعارة تبعية تهكمية  
وانما قال ومدار قرينتها على  
كذا ان القرينة لا تنحصر  
فيما ذكر بل قد تكون  
حالية كقولك قتلت زيدا  
اذا ضربته ضربا شديدا  
( و ) للاستعارة ( باعتبار  
آخر ) غير اعتبار  
الطرفين والجامع واللفظ  
( ثلاثة أقسام ) لانها اما أن  
لا تقرن بشئ بلائم المستعار  
له أو المستعار منه أو تقرن  
بما بلائم المستعار له أو تقرن  
بما بلائم المستعار منه الاول  
( مطلقة وهي ما لم تقرن كما

بسرابة تشبيه مطلق ترتب أمر على أمر لا يناسب بمطلق ترتب أمر على أمر يناسب بذلك على هذا  
قوله فجزت الاستعارة أولا اه شيخنا ومثله في عبد الحكيم حيث قال قوله انه شبه ترتب  
العداوة الخ أى شبه الترتب بخصوص بالترتب بخصوص تبعا لتشبيه ترتب غير العلة الغائية  
بترتب العلة الغائية فالتشبيه قصدا وقع في الترتيبين السكيبين ثم سرى في جزئياتهما يدل على  
ما قلنا قوله فجزت الاستعارة في العلية والغرضية وتبعينها في اللام ( قوله هو اتصال الخ ) أى  
ان كلا يعقبه اتصال الخ ( قوله لم تلق قوما الخ ) الطرف أعنى من متعلق بشر والعشوية ما بين  
المغرب والعشاء والمراد هنا مطلق الوقت وهي منصوبة على الظرفية مضافة الى الجملة بعدها أو الجملة  
بعدها صفة لها بتقدير فيها وانتفاء التنوين على هذا الوجه لكونها غير منصرفة للتأنيث والعلية  
لأنه علم جنس كما تقرن في الصور الوادى فاعل بجري على طريق الاستناد المجازى والمراد بجريان  
الوادى بالدم ظهور الشر وكثرة الفتن وجملة تقرهم استئناف متعلق بقوله لم تلق الخ والمعنى لم يجد  
قوما أقوى منافي افعال الشر لاخوتنا أى أعدائنا في عشية جرى الدم في الوادى لاننا نقرهم  
لهذميات أى نطعنهم بالاسنة القاطعة اه فترى زيادة ( قوله وقيل المقترنة الخ ) الحاصل كما  
يعلم من حاشية المحشى على العصام أن المذاهب ثلاثة اشترط زيادة العجز بدو الترشيح على القرينة  
المائعة والمعينة وهو ما جرى عليه العصام في شرح السمرقندية واشترط الزيادة على المائعة فقط كما

جعلها خبرا عن ضمير الاقسام الثلاثة كذا في الاطول بتلخيص ولعل الاقرب الابدال فتأمل  
( قوله ولا تفرغ ) قال السيرامي هو ذ كرحم بنبي على المستعار له أو منه اه أي وان لم يكن  
بصيغة تفرغ وبذلك يندفع ما أورده الفزري هنا وان أجاب عنه تأمل اه سم وعبارة الفزري  
واعلم أن السكاكي ذكر في لطائف بأرض ابلعي الآية أن الخطاب في ماءك ترشح وليس الخطاب

لبعضهم وعدم اشتراط الزيادة على واحدة منهما وهو ما للعصام في الفارسية ( قوله قال السيرامي هو  
ذ كرحم الخ ) في الرسالة البيانية والمراد بالتفرغ كما أشار اليه السيرامي التعقيب بما يلائم أحد  
الطرفين كقوله تعالى فارجعهم بما وعدك قوله أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى اه وقال  
عبد الحكيم اذا كان الملائم من ثقة الكلام الذي فيه الاستعارة فهو صفة وان كان كلاما مستقلا  
جى به بعد ذلك الكلام فهو تفرغ سواء كان بحرف التفرغ أولا قال الشارح يعني السعيد في  
شرح المفتاح في قولنا القيمة بحر اما أكثر علومه ان جعل صفة في تقدير القول وان جعل تفرغ  
كلام فلا كلام اه وفي عروس الافراح ما يوافق أقول بقى هنا امران الأول ان السكاكي كما في  
الفزري ذكر في لطائف بأرض ابلعي ماءك ان الخطاب في ماءك ترشح وهو داخل في الصفة على  
كلام عبد الحكيم وفي التفرغ على كلام السيرامي الثاني مفهوم كلامهم أن الترشح والتجريد  
بالتفرغ لا يتقدمان وقد ينازع فيه بالنسبة الى التجريد وبحكم تجريدية ماء أكثر علوم زيد في  
قولنا ماء أكثر علوم زيد لقد ثبت بحر افتأمل اه وقوله كقوله تعالى فارجعهم استعير  
الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليه ما يلائم الاشتراء من الرجوع والتجارة ترشحا وقوله فلا  
كلام أي فلا يقدر القول وقوله ترشح أي للمكنية في قوله بأرض لتشبيهها أي الأرض بمن  
يعقل والغذاء تخييل والخطاب في ماءك ترشح لهذه المكنية ولا يقال بضح أن يكون ترشحا  
للتصريح في ابلعي لان الذي يخاطب هو العاقل فقد شبه الأرض بمدلول الضمير على سبيل  
التصريح والخطاب في ماءك ترشح لها لاننا نقول مدلول السكاكي هو مدلول الصمير الفاعل فلا  
معنى لكون مدلول الثاني ملائما لمدلول الاول وهناك مكنية أخرى في قوله ابلعي ماءك حيث شبه  
الماء بالغذاء على سبيل الاستعارة بالكتابة والبلغ تخييل ولا ترشح لهذه المكنية اذا الخطاب في ماءك  
لا يلائم المشبه به وهو الغذاء وكونه يلائم بواسطة ملاءمة من يتغذى تكاف بعيد وقوله وهو داخل  
في الصفة على كلام عبد الحكيم أي لانه من تمام الكلام الذي فيه الاستعارة وفيه نظر اذا الخطاب في  
ماءك في كلام آخر غير الكلام الذي فيه المكنية التي رشحت به اذ في أرض كلام وابلعي ماءك  
كلام آخر الآن يقال ان الجملة الثانية من ثقة الأولى باعتبار انها المنادى لاجله وهو بعيد أو يقال  
انه ترشح للاستعارة التصريح في ابلعي كما تقدم بيانها على ما فيه أو يقال انه مبني على أنه ترشح  
للمكنية في الماء لاني الأرض بناء على التكاف البعيد المار وقوله وفي التفرغ على كلام السيرامي  
أي لانه يصدق عليه التعقيب بما يلائم أحد الطرفين اذ هو صادق بما كان من ثقة الكلام السابق  
أولا وقد يقال حيث يكون التفرغ على كلام السيرامي أعم من الصفتين ان ظاهر كلامهم تغيرهما  
بغير العموم ولا يصح تقييد التفرغ في كلام السيرامي بكونه بالحرف لزوم كون ماء أكثر علومه  
واسطة بين الصفة والتفرغ فيخالف كلام السعد ولا تقييد الصفة بالنحو بخالفته للمصنف وغيره  
والظاهر رجوع كلام السيرامي لكلام عبد الحكيم اذ ليس في أحدهما ما ينافي الآخر فالخطاب في

بصفة ولا تفرغ ) أي  
تفرغ كلام

وصفا ولا تفرغ كلام واعتبار الوصف الضمني بالمخاطبية تعسف لا يصار اليه فكان تخصيص  
الصفة والتفريع بالذكر بناء على الاغلب لا الحصر فتأمل اه ( قوله بما يلائم ) بيان لسكل من  
الصفة والتفريع اه سم ( قوله التي هي معنى قائم بالغير ) قال في الاطول الصفة المعنوية تحتل  
ما قام بالغير وما دل على ذات مهمة باعتبار معنى هو المقصود اه ( قوله لا النعت النحوي ) والفرق  
بين ذاتهما التباين لان النحوي من قبيل اللفظ والمعنوية من قبيل المعنى وبين دال المعنوية  
والنحوي أو بين المعنوية ومدلول النحوي عموم من وجه لتصادقهما في أعجبني هذا العالم وتفارقهما  
في العلم حسن فان حسن صفة معنوية لانت نحوي وفي مررت بهذا الرجل فان الرجل نعت  
نحوي لاصفة معنوية ( قوله مجردة ) تجردها عن بعض مبالغة لان ذكر ما يلائم المشبه بعد  
دعوى الاتحاد التي هي مبني كل استعارة وبها المبالغة ( قوله بما يلائم المستعار له ) ينبغي أن يقيد  
ما يلائم المستعار له بأن يكون فيه تبعيد للكلام عن الاستعارة وتزيف لدعوى الاتحاد اذ ذكروا  
أن في التجريد كسر المبالغة في التشبيه فعلى هذا لا يكون في قوله

قامت تظلمني ومن عجب \* شمس تظلمني من الشمس

تجر يد من اسناد التظليل لان التعجب من التظليل أخرجه عن أن يوجب خلافا في دعوى الاتحاد  
اذ لو لم يكن عين الشمس كيف يتعجب من تظليله اه أطول وكتب أيضا قوله بما يلائم المستعار  
له لم يقل بما يلائم المشبه ليشمل التجريد في الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف فيها لان كلامه في  
الاستعارة التي هي قسم من المجاز وكذا يقال في قوله بعد ومرة شصه وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه  
قال في الاطول وهنالك نكتة لا بد من التنبيه عليها وهو انه اذا اجتمع ملائمان للمستعار له فهل يتعين  
أحدهما للقرينة أو الاختيار الى السامع يجعل أيهما شاء قرينة والآخر تجريدا قال بعض الافاضل  
ما هو أقوى دلالة على الارادة للقرينة والآخر للتجريد ونحن نقول أيهما سبق في الدلالة على المراد  
قرينة والآخر تجريدا وكيف لا والقرينة ما نصبت للدلالة على المراد وبعده سبق أحد الامرين في الدلالة  
لامعنى لنصب اللاحق فعلى هذا كون الغمر تجريدا وسباق الكلام قرينة محل نظر والوجه أن

بما يلائم المستعار له أو  
المستعار منه نحو عندي  
أسد ( والمراد ) بالصفة  
( المعنوية ) التي هي معنى  
قائم بالغير ( لا النعت )  
النحوي الذي هو أحد  
التوابع ( و ) الثاني ( مجردة )  
وهي ما قرن بما يلائم  
المستعار له كقوله غمر  
الرداء ) أي كثير العطاء  
استعار الرداء للعطاء لانه  
يصون عرض صاحبه كما  
يصون الرداء ما يلقى عليه

الآية امامن التفريع لسكون جملة الخطاب مستقلة عن جملة النداء وامامن الصفة ان لوحظ انها من  
تحتها باعتبار انها المنادى لأجله على كلا الكلامين هذا اذا كان الخطاب ترشيعا للمكتنية في الماء  
على ما فهمنا فهو من الصفة لا غير على كلا الكلامين وقوله وقد ينزع فيه بالنسبة الى التجريد الخ  
ولك أن تقول مثل ذلك في الترشيح نحو ما أكثر تلاطم هذه الأمواج لقد حضر بنا بحر ( قوله فكان  
تخصيص الصفة الخ ) هذا هو الجواب الذي ذكره الفري اه شصنا ( قوله ما قام بالغير ) أي  
المعنى الذي قام بالغير ( قوله وما دل على ذات الخ ) أي فهي حينئذ بمعنى اللفظ والصفة المعنوية  
بهذا المعنى أعم من الصفة النحوية وعموما وجهي اندر ( قوله والفرق بين ذاتهما التباين ) أي  
على ما في الشرح الذي هو المعنى الأول في كلام الاطول أما على المعنى الثاني الذي ذكره في  
الأطول فالتباين بين الذاتين بل بينهما عموم وخصوص وجهي كما سبق فتدبر ( قوله في أعجبني  
هذا العالم ) أي فان العالم صفة نحو به لانه نعت لهذا على قول وان كان المشهور انه بدل أو عطف  
بيان ودال صفة معنوية ( قوله التي هي مبني كل استعارة ) لعل في العبارة سقطا وتعريفا والصواب  
أن يقال التي هي مبني كل استعارة أو التي في كل استعارة ( قوله محل نظر ) عبارة عبد الحكيم

كلام من الملائمين المجتبعين ان صلح قرينة فقرينة ومع ذلك الاستعارة مجردة ولا تقابل بين المجردة  
ومتعددة القرينة بل كل متعددة القرينة مجردة اه ( قوله ثم وصفه بالغمم الذي يناسب العطاء )  
لان الغمرا الاحاطة بالشيء والترأى عليه فهو يناسب العطاء دون الرداء لانه بوصف بالسترودون الغم  
اذلترأى كم فيه برلسى اه سم وقال في الاطول قد ذكر في القاموس الغم من الثياب السابغ  
والغمم المطلق الماء الكثير فالغمم المضاف الى الرداء بالترشح أشبه على أنه لو حمل على الكثرة  
لاحتج الى التجريد من الماء اه ( قوله أى شارعا في الضحك آخذ فيه ) يعنى أنه قد يجاوز  
حد التبسم الى الضحك كذا في الكشف والتبسم غير الضحك على ما في الصحاح فتصحيح حاله  
ضاحكا بالتوسعة في زمان التبسم كما مر أو بجعل الحال مقدره وأما اذا كان التبسم من مراتب  
الضحك كما هو المفهوم من الاساس والمقدمة فالحال مؤكدة اه حفيد على المطول وقوله  
بالتوسعة الخ أى بأن يجعل ممتدا حتى وقت الشروع في الضحك بأن يكون آخر التبسم أول

قوله والقرينة سياق الكلام أى لالفظ غمرا لانه لا يدل على تعيين المعنى المجازى بخلاف سياق  
الكلام ويفهم منه أنه اذا كان في الكلام ملائمان كل منهما يعين المعنى المجازى يجوز أن يكون  
كل واحد منهما قرينة وتجريدا الا أن اعتبار الأول قرينة أولى لتقدمه والقرينة تنفع الاستعارة اه  
وقوله لانه لا يدل على تعيين المعنى المجازى أى لفظ غمرا لا يدل على المعنى المجازى بعينه وان كان  
يعنى كثيرا لان الكثير يناسب العطاء وغيره مما يتصف بالكثرة بل يتبادر أنه يعنى واسع لانه  
المناسب للتبادر من المضاف اليه وحمله على هذا بالآخرة أيضا حتى يكون ترشعا أولى وقوله ويفهم  
منه الخ وهذا اذا استويا كما في رأيت أسد اشأ كى السلاح برى فقد قضى للسابق والافهم ما أقوى  
اختصاصا بالمعنى المجازى كما في رأيت في الحمام أسد اشأ كى السلاح فهو القرينة وان تأخر لان  
الاقوى أدل فهو أحرى بالكون قرينة لا يقال الاقوى أدخل في التجريد فهو أحرى بالكون  
تجريدا لانا نقول المقام أحوج الى القرينة المعينة فالاقوى بصرف الى الاحوج وتحقيقه ان النظر  
في التجريد بعد تمام الاستعارة ونظامها بالقرينة فهي أول ما ينظر اليه بلا مزاحم في النظر في تعيين  
الاقوى لها لكونه أدل فلا يبقى للتجريد الا غيره نعم لكل مقال فلك جعل كلهما قرينة في مقام شدة  
الاهتمام بالايضاح بل حينئذ لا منافاة ان جعل ثانيهما سواء تفاونا أو نساووا يقرينة أخرى وتجريدا  
قاله معاوية ( قوله لان الغمرا الاحاطة الخ ) عبارة عبد الحكيم قوله ثم وصفه بالغمم الخ اذا كان  
من غم الماء غمارة وغمورة اذا كثرت وأما اذا كان من قولهم ثوب غامر أى واسع فهو ترشح انتهى  
لان المتبادر منه حينئذ الواسع حقيقة لا مجازا صار كأنه حقيقة كما يقال واسع العطاء ولا الاعم منهما  
وقال قدس سره ملاءمته للعطاء باعتبار كثرة استعماله فيه حتى صار كأنه حقيقة له كالأذقة في  
الشدائد والبلايا اه معاوية ( قوله يعنى انه قد يجاوز الخ ) عبارة عبد الحكيم قوله أى شارعا في  
الضحك لما كان التبسم عبارة عمادون الضحك على ما في الصحاح ولم يكن الضحك مجامعاه فسر  
بشارعا في الضحك وفيه مدح بأنه وفور لا يضحك وأنه خليف يتبسم للسائلين غاية التبسم اه وقوله  
فسره بشارعا في الضحك أى بالآخذ في مقدمته فتمت مقارنة الحال لعاملها ( قوله فتصحيح حاله  
الخ ) قد أشار الشارح لتصحيحها من غير حاجة الى ذلك كما سبق عن عبد الحكيم ( قوله بالتوسعة  
في زمان التبسم ) أى بان يقدر ان زمن التبسم متسع وقع التبسم في بعضه والضحك في بعضه الآخر

ثم وصفه بالغمم الذي  
يناسب العطاء تجريدا  
للاستعارة والقرينة سياق  
الكلام أعنى قوله ( اذا  
تبسم ضاحكا ) أى شارعا  
في الضحك آخذ فيه  
وتامه غلقت لضعف  
رقاب المال \*

الضحك فحصل المقارنة بهذا الاعتبار هكذا يظهر في مراده ( قوله آخذافيه ) تفسير ( قوله  
 أى اذا تبسم الخ ) يعنى اذا تبسم أخذوا أمواله وتملكوها لانه لا يمنعها أحدا حينئذ فكانها تباح لهم  
 بضمكه ( قوله يقال غلق الخ ) هذا من المجاز المشهور في عرف اللغة وكان من أفاعيل الجاهلية أن  
 الرهن اذا لم يوف ما عليه في الوقت المشروط ملك المرهن الرهن اه حفيد على المطول قال  
 المصنف في الايضاح وعليه أى على التجربة بقوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف وذكر  
 في بيانه ما تنقبضه أن الاذاقة تجرب بدلباس المستعار لشدة الجوع والخوف بعلاقة العموم لجميع  
 عموم اللباس ولهذا اختاره على طعم الجوع الذى هو أنسب بالاذاقة وانما كانت الاذاقة من ملائمت  
 المستعار له مع أنه ليس الجوع والخوف من المطعومات لانه شاعت الاذاقة في البلايا والشدائد  
 وجرى مجرى الحقيقة في اصابتها فيقولون ذاق فلان البؤس والضر وأذاقة العذاب شبه ما يدرك  
 من أثر الضرر والألم بما يدرك من طعم المر والبسوخ واختار التجربة على الترشيح ولم يقل فكساها  
 الله لباس الجوع والخوف لأن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في  
 الاذاقة اشعار بشدة لاصابة ليست في الكسوة هذا كلامه وقد اختلف في ذلك أثر الزمخشري فقوله  
 شبه ما يدرك من أثر الضرر والألم بما يدرك من طعم المر والبسوخ بيان لوجه تعارف الاذاقة والذوق  
 في اصابة الشدائد وما ينشأ منه هذا التعارف لا يبان أن في الآية استعارتين احدهما تصر بجهة وهي  
 أنه شبه ما غشى الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللباس ثم  
 استعير له اللباس والاخرى ممكنة وهي أنه شبه ما يدرك من أثر الضرر والألم بما يدرك من طعم المر  
 والبسوخ حتى أوقع عليه الاذاقة فتكون الاذاقة استعارة تجميعية لا تجر بدا كما ظنه الشارح فنسب  
 الى القوم والزمخشري اعتبار تينك الاستعارتين في الآية لان جعل الاذاقة قرينة للاستعارة  
 بالكناية يقتضى ارادة حقيقتها وجعلها تجر بدا يقتضى ارادة ما تعارف فيهما من اصابة الشدائد ولا  
 يجتمعان وان قال بعض انه لا بأس بارادة حقيقة الاذاقة لجعلها قرينة على الاستعارة بالكناية لا  
 لاعتبارها في نظم الكلام و ارادة المعنى المتعارف في نظم الكلام لانه حال عن التحصيل على أن  
 ارادة حقيقة الاذاقة هنا يحتاج قرينة فكيف يجعل قرينة على الاستعارة بالكناية اه أطول  
 ( قوله والثالث مرثعة ) الترشيح زينة الولد باللبن قليلا قليلا حتى يقوى على المص ويقال أيضا  
 ترشح للوزارة تربي وتأهل لها اه حفيد فالتقوية لازمة للترشيح فالمرثعة المقواة لان فيها تقوية  
 ادعاء الاتحاد ( قوله استعير الاثراء للاستبدال ) أى بقرينة أن الاثراء الحقيقي لا يقع على الضلالة  
 ( قوله من الريح ) أى المنفى ( قوله وقد يجتمعان ) الظاهر أنه ليس من الاجتماع الوصف الشامل

أى اذا تبسم غلقت رقاب  
 أمواله في أيدي السائلين  
 يقال غلق الرهن في بد  
 المرهن اذا لم يقدر على  
 انفكاكه ( و ) الثالث  
 ( مرثعة وهي ما قرن  
 بما يلائم المستعار منه نحو  
 قوله تعالى أولئك الذين  
 اشتروا الضلالة بالهدى  
 فأربعتم تجارتهم ) استعير  
 الاثراء للاستبدال  
 والاختيار ثم فرع عليها  
 ما يلائم الاثراء من الريح  
 والتجارة ( وقد يجتمعان )  
 أى التجريد والترشيح  
 ( كقوله لدى أسد ساكى  
 السلاح )

حينئذ قد وجدت المقارنة بمعنى أن زمن الحال هو زمن العامل وان كان حدث الحال عقب  
 حدث العامل هذا ما يظهر في بيان مراده لاما ذكره المحشى ان لم يكن بمعنى ما قلنا ( قوله  
 بعلاقة العموم لجميع عموم اللباس ) يقرأ جميع بالتنوين عوضا عن المضاف اليه وعموم  
 بالنصب على انه مصدر تشبيهي والمعنى بعلاقة عموم الشدائد لجميع البدن عموما كعموم  
 اللباس وعبرة الأطول صريحة في ذلك ونصها بعلاقة العموم جميع البدن عموم اللباس  
 ( قوله ولهذا اختاره ) أى لفظ اللباس ( قوله مع أنه ليس الجوع والخوف من المطعومات )  
 أى حتى تكون شدائده طعومات ذاق ( قوله واختار التجربة الخ ) فليس الترشيح دائما أبلغ

لكل من المشبه والمشبه به اه سم وكتب ايضا قوله وقد يجتمعان نيه به على أن التقسيم اعتباري  
 أو على دفع ما يتوهم من التنافي بين النجر بد والترشح فان أحدهما يدعو الى الاتحاد والآخر الى  
 التعدد ووجه اجتماعهما صرف دعوى الاتحاد الى المشبه المقترن بالصفة والتفريع والمشبه به حتى  
 تستدعي الدعوى ثبوت الملائم للمشبه به أيضا اه أطول ثم قال ويرى بما يوجه بأن النجر بد متابعة  
 الواقع والترشح متابعة الادعاء فلكل وجهة هو مولها وما قدمناه أعذب وأنسب اه ( قوله هنا  
 نجر بدلانه وصف الخ ) مبنى على أن قرينة الاستعارة حالية أو في البيت السابق والافشا كى  
 السلاح قرينة للاستعارة لانجر بد اه فنرى ( قوله هذا ترشح ) المشار اليه هو ما بعد مقنف  
 أما هو فلا ترشح ولا نجر بدلانه يصلح للانصاف به كل من المشبه والمشبه به هذا ان فسر بكثر اللحم  
 ضم الجسم فان فسر بمن يرى به كثيرا في الحروب والوقائع كان نجر بد اعلى الظاهر ثم كون أظفاره  
 لم تقم ترشحا مبنى على أن المراد أنه ليس من عادة جنسه وشأنه التقليم والافقد يوجد في بعض افراد  
 الانسان ذلك أيضا قال في الاطول ولو أريد بعدم تقليم الظفر سلب الضعف على ما في شروح  
 الكشاف من أنه يقال فلان مقولم الاظفار ضعيف فهو مما لا اختصاص له بشئ من الاسد والرجل  
 القوي الشجاع الأنة يقال الوصف بعدم الضعف أخص بالاسد اه ( قوله والترشح أبلغ ) أى  
 أعظم بلوغا ووصولا الى المقصود من الاتحاد وكتب أيضا قوله والترشح أبلغ وبلية الاطلاق وجمع  
 النجر بد والترشح في مرتبة الاطلاق انسا قظهما بالتعارض مالم يغلّب جانب أحدهما فيكون الحكم  
 له ( قوله على تناسى التشبيه ) أى اظهار نسيانه ومعاملته معاملة التمسى وكتب أيضا قوله على

هذا نجر بد لانه وصف  
 بما يلائم المستعار له أعنى  
 الرجل الشجاع ( مقنف )  
 له لسد أظفاره لم تقم  
 هذا ترشح لان هذا  
 الوصف مما يلائم المستعار  
 منه أعنى الاسد الحقيقي  
 واللبس جمع اللبدة وهى  
 ما تلبد من شعر الاسد على  
 منكبيه والتقليم مبالغة القلم  
 وهو القطع ( والترشح أبلغ )  
 من الاطلاق والنجر بد  
 ومن جمع النجر بد والترشح  
 ( لاشتماله على تحقيق المبالغة )  
 فى التشبيه لان فى  
 الاستعارة مبالغة فى  
 التشبيه فترشحا بما يلائم  
 المستعار منه تحقيق لذلك  
 وتقوية ( ومبناه ) أى مبنى  
 الترشح ( على تناسى  
 التشبيه )

( قوله فان أحدهما يدعو الى الاتحاد الخ ) المراد ان أحدهما يدعو الى كونه من جنس السبع  
 والآخر يدعو الى كونه ليس من جنسه ( قوله ووجه اجتماعهما صرف دعوى الاتحاد الخ )  
 محمله أن المشبه فى نحو هذا المثال هو الرجل الموصوف بكونه شاكى السلاح ودعوى الاتحاد  
 حاصله بين هذا المشبه الموصوف وبين المشبه به ففى كان المشبه موصوفا بكونه شاكى السلاح  
 لزم بسبب دعوى الاتحاد أن المشبه به وهو الاسد موصوف أيضا بذلك فالنجر بدلانه فى دعوى  
 الاتحاد وقوله والمشبه به معطوف على المشبه هنا ولا ينبغى ان يعتبر نظير ذلك فى الترشح والالم بصح  
 قولهم انه مبنى على تناسى فتنبه ( قوله مبنى على أن قرينة الاستعارة الخ ) فى عبء الحكيم ان  
 اضافة لى الى اسد قرينة أى أنا عند أسد ( قوله على الظاهر ) اذا العادة أن الذى يرى به الى  
 الحروب والوقائع هو الرجل الشجاع ( قوله ثم كون أظفاره لم تقم ترشحا الخ ) قال معاوية وانما  
 كان أظفاره الخ ترشحا لان الظاهر والمتبادر منه عموم السلب أى لم تقم قط لأصل السلب حتى  
 يكون نجر بدا والتعقيق ان عموم السلب منافر لكاهما لان عموم السلب ليس من شأن الانسان  
 وأصل السلب ليس من شأن الاسد فكندا عمومه فهو قسم آخر جدد بد غير الترشح والنجر بد  
 ولنسبه بالتبج والتبر ويج لانه فى بادى رأى تحبير وتبج وبعد التأمل تزويج لانه بروج  
 الدعوى فى الباطن والمآل من أنه أسد غير متعارف وبوهم ذلك فالترشح ما برشح ظاهرا الاستعارة  
 أى يقويه بدبهة والنجر بدلانه يحبر فيها بل يجرد هاولا بروجها الا باطن بعد تأمل وبه يظهر أن لا عبرة  
 بمجرد جواز الانصاف بل لا بد من الملاءمة بحسب الشأن اه ولا ينبغى أن قوله وأصل السلب الخ

وادعاء أن المستعار له نفس المستعار منه لاشئ شبيه به (حتى انه يبنى على ( ٢٤٣ ) علو القدر) الذي يستعار له علو المكان (ما

يبني على علو المكان كقوله  
ويصعد حتى لظن الجهول  
بان له حاجة في السماء  
استعار الصعود لعلو القدر  
والارتقاء في مدارج  
الكمال ثم بنى عليه ما يبنى  
على علو المكان والارتقاء  
الى السماء من ظن الجهول  
أن له حاجة في السماء  
وفي لفظ الجهول زيادة  
مبالغة في المدح لما فيه من  
الاشارة الى أن هذا انما  
يظنه الجهول وأما العاقل  
فيعرف أن لا حاجة له في  
السماء لانصافه بسائر  
الكالات وهذا المعنى مما  
خفي على بعضهم فتوهم أن  
في البيت تقصيرا في وصف  
علوه حيث أثبت هذا  
الظن للكمال الجهل  
بمعرفة الاشياء (وتحوه)  
أي مثل البناء على علو  
القدر ما يبنى على علو  
المكان لتناسي التشبيه  
(ماهر من التعجب) في  
قوله قامت نطلاني ومن  
عجب شمس نطلاني من  
الشمس (والنهي عنه) أي  
عن التعجب في قوله  
لانعجبا ومن بلاغته  
قد زر أزراره على القمر  
اذ لو لم يقصد تناسي التشبيه  
وانكاره لما كان للتعجب  
والنهي عنه جهة على ما سبق  
ثم أشار الى زيادة تقرير  
لهذا الكلام فقال

تناسي التشبيه أي على شدة تناسيه والافاصل الاستعارة مبنى على تناسيه أيضا (قوله وادعاء الخ)  
تفسيرى للتناسي اه سم (قوله نفس المستعار منه) أي من أفراده (قوله حتى انه) تفرعية  
(قوله يبنى على علو القدر) أي يجري وصيغة المضارع لحكاية الحال الماضية اه أطول (قوله  
حتى لظن) قال الخفيد باللام وصيغة الماضي هو الرواية واللام لام الابتداء على ما يفهم من شروع  
المفتاح لكن دخول تلك اللام على الماضي المتصرف بدون قدنما لا يجوز في الجمهور ويمكن  
أن تجعل اللام في جواب قسم محذوف مع قد اه وقال الفري اللام في لظن لام الابتداء أدخلت  
على الماضي بتقدير قد وروى يظن اه (قوله ثم بنى عليه ما يبنى الخ) قال المصنف وتبعه الشارح  
في مطوله فلولا أن قصده أن يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا الى السماء من حيث  
المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه وفيه نظر اذ لو توقف الترشيح على تناسي التشبيه لما صح  
مع الترشيح بالتشبيه فاذا صح البناء على المشبه به مع التصريح بالتشبيه فلا يتم أنه لو تناسى التشبيه  
لما كان لهذا الكلام وجه اه أطول (قوله انما يظنه الجهول) لانه الذي لا كمال عقل له  
(قوله لانصافه بسائر الكالات) أي مما يمكن للبشر فلا يحتاج الى شئ فلا حاجة له في السماء (قوله  
فتوهم أن في البيت تقصيرا الخ) كأن حاصل هذا التوهم أن المقصود الاشارة بمنزلة الصعود الى  
المشار اليه بالغاية المذكورة أعنى قوله حتى الخ الى علو قدره فاذا كان مزيدا للصعود المشار اليه  
بالغاية المذكورة انما هو في ظن كامل الجهل بمعرفة الاشياء فلا يثبت له فلا كبير مدح بذلك وكان  
حاصل رد هذا التوهم أن مزيدا للصعود مجزوم به وانما الذي يتعلق به ظن الجهول أن له حاجة في  
السماء والعاقل يعرف أنه لا حاجة له لانصافه بكل كمال اه سم (قوله ما يبنى) معمول البناء اه  
سم (قوله نطلاني) ينبغي أنه تجر بدلالة متعارفه وكذا ما قبل لفظ القمر في المثال الآتي اه  
سم (قوله جهة) أي وجه اه سم (قوله على ما سبق) الا أن مذهب التعجب على عكس مذهب  
النهي عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف يمنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة  
من خواص المستعار منه اه مطول (قوله لهذا الكلام) أي لما تضمنه هذا الكلام من جهة

مخالف للواقع (قوله والافاصل الاستعارة مبنى الخ) محصله أن قول المصنف ومبناه على تناسي  
التشبيه بناء الشئ على غرضه أي ان الغرض منه اظهار نسيان التشبيه ولا يخفى أن هذا الغرض  
متعلق في الاستعارة فلا يكون للترشيح فائدة والجواب أن في الكلام حذفا أي على شدة تناسيه  
أي شدة اظهار نسيانه وهذا لا يحصل بالاستعارة ولك أن تقول ان قوله ومبناه الخ معناه ان  
الترشيح متوقف عليه من توقف الشئ على شرطه وهذا لا ينافي توقف الاستعارة عليه أيضا فتدبر  
(قوله وصيغة المضارع الخ) قال عبد الحكيم ان صيغة المضارع لكون البناء مستقبلا بالنظر الى  
ما قبله أعنى التناسي لحكاية الحال الماضية كما وهم انتهى وهو يؤيد أن قوله ومبناه الخ معناه  
أن الترشيح متوقف آخر الخ ما قلنا فتدبر (قوله ويمكن أن تجعل اللام الخ) يفيد بعد ما قبله ان قد  
لا يصح حذفها اذا جمعت اللام للابتداء وهو خلاف ما يفيد كلام الفري بعد (قوله وفيه نظر  
اذ لو توقف الخ) لانظر لان المراد كما سيأتي وقرره عبد الحكيم تناسي التشبيه في نفس الترشيح  
وان لم يكن متناسيا فيما قبله (قوله ينبغي انه تجر بد) الا أنه لما انضم له التعجب لم يوجب الضعف  
كما سبق عن الاطول وكذا يقال فيما بعد (قوله مذهب التعجب) أي طريقه وسببه وكذا يقال فيما

البناء على تناسي التشبيه تأمل اه سم ( قوله واذا جاز البناء الخ ) حاصل ذلك أنه اذا جاز البناء على الفرع أعني المشبه به في التشبيه ففي الاستعارة أولى وأقرب لان وجود المشبه الذي هو الاصل كأنه ينافي ذلك البناء فاذا جاز البناء مع وجود منافيته فالبناء مع عدمه أولى وأقرب اه سم ( قوله من جهة أن الغرض الخ ) أي من التشبيه كبيان الامكان والحال وغيرهما مما سبق في باب التشبيه اه سم ( قوله كما في قوله هي الشمس الخ ) فان قلت الاستشهاد على ما ذكره بهذا البيت لا يصح لجواز أن يحمل الضمير المنفصل أعني هي على ضمير القصة قلت قوله \* فعز الفؤاد عزاء جيلا \* يدل على أن الضمير راجع الى الحبيبة وأيضا شرط ضمير القصة أن يكون ما بعده من النسب المشكوك في الجملة حتى يفيد التأكيذ وكون الشمس الحقيقية في السماء جلي لكل أحد اه فنرى وقوله على ضمير القصة أي فيكون الكلام اخبارا عن حال الشمس الحقيقية ويوجب أيضا بيان الغرض التمثيل وهو يكفي فيه الاحتمال وكتب أيضا ما نصه قال في الاطول ولا يخفى أن في قولنا هي الشمس دعوى الاتحاد مع دعوى الاتحاد لا اعتراف بالاصل نعم في الاستعارة استغناء عن دعوى الاتحاد لجملة أمر اقرر افينبغي أن يقال واذا جاز البناء على الفرع مع جحد الاصل فمع تقرر اه أولى اه ( قوله ان جوزنا تقديم الظرف على المصدر ) وهو الحق كما تقدم في الخطبة ( قوله فمع جحد ) متعلق بالبناء المقدر الذي يشير اليه الشارح وكتب أيضا قوله فمع جحد أي جحد الاصل الخ فان قيل معنى البناء على الفرع ذكر ما يخصه وذلك ظاهر في صورة التشبيه بخلاف الاستعارة فان المراد من اللفظ المستعار الاصل أي المشبه فاثبات خاصة المشبه به للمشبه غير ظاهر فلنا المستعار في صورة الاستعارة اللفظ المقيد بالخاصة مع ادعاء أن الاصل أي المشبه عين

بعد ( قوله قلت قوله فعز الخ ) فيه انه لا يدل على ذلك اذ يجوز معه أن يكون الضمير للقصة والشمس مستعارة للحبيبة وعلى هذا تكون الجملة مستكملة لشرطها ( قوله لجملة أمر اقرر ) أي لجعل الاتحاد المدهى في الاستعارة أمر اقرر مسلم الثبوت ليس هو محل الافادة بخلاف دعوى الاتحاد في التشبيه البليغ فانه ليس أمر اقرر ابل مقصود افادته بالتركيب وقد تقدم الكلام على ذلك ( قوله واذا جاز البناء على الفرع مع جحد الاصل ) أي في التشبيه البليغ ( قوله فمع جحد ) أي تقرر جحد الاصل لان الاستعارة جحد فيها الاصل بسبب دعوى الاتحاد وتقرر هذا الجحد بعدم ذكر المشبه اه شبننا ( قوله رحمه الله تعالى واذا جاز البناء على الفرع ) أي لغرض اثبات مثل المبني للاصل وقوله مع الاعتراف بالاصل المستلزم للاعتراف بالمغايرة وقوله فمع جحد الخ أي فالبناء على الفرع أي فالبناء على الاصل الذي كان أي ذلك البناء بناء على الفرع قبل الاستعارة مع جحد الاصل وادعاء انه من جنس الفرع أولى فظهر وجه الاولوية واندفاع ما يقال ان اللفظ في نحو رأيت أسد ايرى له ليدعبارة عن الاصل فالبناء فيه ليس على الفرع أصلا فافهم ( قوله بخلاف الاستعارة فان المراد من اللفظ الخ ) أي وحينئذ فالبناء على الاصل لا على الفرع هذا هو المناسب لقول المحشى وحاصل السؤال الخ والظاهر من قوله فاثبات خاصة المشبه به الخ أن حاصل هذا السؤال أنه اذا استعير لفظ المشبه به للمشبه لم يصح اثبات الخاصة للمشبه لانها في الواقع ليست من خواصه بل من خواص المشبه به والجواب عنه على هذا ظاهر وهو انه قد ادعى ان المشبه من جنس المشبه به وتنويع التشبيه وهذا تحقيق للتناسي والادعاء ( قوله اللفظ المقيد بالخاصة )

( واذا جاز البناء على الفرع ) أي المشبه به ( مع الاعتراف بالاصل ) أي المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة أنه أقوى وأعرف الا أن المشبه هو الاصل من جهة أن الغرض يعود اليه وأنه المقصود من الكلام بالنفي والاثبات كما في قوله هي الشمس مسكنها في السماء \* فعز ) أمر من عزاء جملة على العزاء وهو الصبر ( الفؤاد عزاء جيلا \* فلن تستطيع ) أنت ( اليها ) أي الى الشمس ( الصعوده ولن تستطيع ) الشمس ( اليك النزولاه ) العامل في اليها واليك هو المصدر بعدها ان جوزنا تقديم الظرف على المصدر والا فخذوف يفسره الظاهر فقوله هي الشمس تشبيه لاستعارة وفي التشبيه اعتراف بالمشبه ومع ذلك فقد بني الكلام على المشبه به أعني الشمس وهو واضح فقوله اذا جاز البناء شرط جوابه قوله ( فمع جحد )



المشبه به فلا يرد عليه أنه ينافي ما سبق من أنه يبنى على علو القدر ما يبنى على علو المكان كذا في الحفيد وحاصل السؤال أن ذكر ما يخص الفرع أى المشبه به فرع عن ذكره وهو غير مذكور في صورة الاستعارة وحاصل الجواب منع ذلك وأنه يتصور بدون ذكره بان يستعار مجموع لفظ المستعار منه مع تقييده بخاصة وقوله مع ادعاء أن الاصل الخ دفع لما يقال اذا كان المستعار اللفظ المقيد فلامعنى للبناء المذكور لانه انما يناسب المستعار منه والكلام خلوعه اه سم ( قوله أى جحد الاصل ) وهو المشبه ( قوله وجعل الكلام خلوعه ) لانه تنوسى التشبيه وادعى دخول المشبه فى جنس المشبه به وأنه فرده منه ( قوله وقد وقع الخ ) فيه أنه ينافي ما سبق من انه لو لم يقصد تناسى التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهى عنه جهة اللهم الا أن يقال المراد التناسى فى نفس الترشيح الواقع بعد تمام الاستعارة أو التشبيه اه حفيد وكتب أيضا قوله وقد وقع الخ هذا أيضا مما يقرر ذلك الكلام المتقدم لان فيه البناء على الفرع مع الاعتراف بالاصل لذكر أداة التشبيه المانع من تناسى التشبيه اه سم ( قوله وأما المجاز المركب ) مقابل قوله السابق أما المفرد ( قوله فهو اللفظ ) أى المركب كذا فى الايضاح فكأنه إشارة الى أن المراد باللفظ المركب

أى جحد الاصل كما فى  
الاستعارة البناء على الفرع  
( أولى ) بالجواز لانه قد  
طوى فيه ذكر المشبه أصلا  
وجعل الكلام خلوعه  
ونقل الحديث الى المشبه به  
وقد وقع فى بعض أشعار  
العجم النهى عن التعجب  
مع التصريح بأداة التشبيه  
وحاصله لا تعجبوا من قصر  
ذوائبه فانها كالتليل  
ووجهه كالربيع والليل فى  
الربيع مائل الى القصر  
وفى هذا المعنى من الغرابة  
والملاحظة بحيث لا يخفى  
( وأما ) المجاز ( المركب  
فهو اللفظ المستعمل

أى فالبناء على الفرع متقدم على استعارة لفظ الفرع للمشبه فسمية الآن بناء على الفرع باعتبار ما كان فلم يكن البناء على الفرع بناء على غير مذكور هذا بناء على ما ذكره فى حاصل السؤال وقوله مع ادعاء الخ أى فساغ استعارته مقيدا وكان مبنيا الآن على الفرع ( قوله فلا يرد ) تفریع على قوله مع ادعاء الخ ( قوله انه ينافي ما سبق الخ ) حاصل هذه المناقاة أن قول المصنف سابقا حتى انه يبنى على علو القدر الخ صريح فى ان البناء انما هو على الاصل أى المشبه لاعلى الفرع أى المشبه به وقوله هنا واذا جاز البناء الى قوله فجع جحد اولى صريح فى أن البناء على الفرع لاعلى الاصل فتنا فى كلامه وقوله بان يستعار مجموع الخ لا يخفى انه ليس المستعار المجموع فظاهر العبارة غير مراد والمراد انه يستعار اللفظ المصاحب للقيد ويؤتى بالقيد فى طرفى معه فالبناء على الفرع باعتبار الاصل وهو الآن بناء على الاصل لكن لا يخفى أنه ان كان هذا لكون التشبيه وقع ملاحظا فيه القيد لم يكن الترشيح مبنيا على تناسى التشبيه وان لم يكن كذلك فلا وجه لاعتبار هذا التقييد فتبصر ( قوله منع ذلك ) أى منع ان ذكر ما يخص الفرع فرع عن ذكره وانه أى ذكر ما يخص الفرع يتصور بدون ذكره أى الفرع وهو من عطف اللازم على الملزوم ( قوله بان يستعار مجموع الخ ) الأولى حذفت مجموع لان ما نحن فيه من قبيل استعارة المفرد المقيد بل ظاهر عبارته فاسد ( قوله دفع لما يقال الخ ) هذا مما لا حاجة اليه بعد قول الحفيد فلا يرد عليه الخ ( قوله فلامعنى للبناء المذكور ) أى المذكور سابقا فى قول المصنف حتى انه يبنى على علو الخ ( قوله لانه انما يناسب المستعار منه ) أى وكلام المصنف السابق يفيد ان البناء على المستعار له ( قوله المراد التناسى فى نفس الترشيح ) أى تناسى التشبيه الواقع فى الاستعارة التشبيه بالنسبة للترشيح نفسه والا فالترشيح لا تشبيه فيه اذ قد يكون باقيا على حقيقته وهو لا ينافي جواز عدم التناسى فيما قبل الترشيح قال شيخنا وظاهره يفيد ان التعجب من التظليل والنهى عن التعجب من بلا الغلالة من قبيل الترشيح وفيه توقف اذ ذلك ليس بترشيح ولا تجريد اه فتدبر ( قوله كذا فى الايضاح ) أى التقييد بالمركب مذکور فى الايضاح ولفظ المركب مكتوبة فى عبارة الاطول بقلم السواد بعد كتابة ما قبلها بقلم

وترك التقييد اعتمادا على أن تقييد المعرف بالتركيب يفيد فخرج المجاز المفرد بوضوح قيد التركيب اه أطول ( قوله فيما شبه بمعناه الاصلى ) بهذا تم تعريف المجاز المركب الا انه أراد التنبيه على أن التشبيه الذى يبنى عليه المجاز المركب لا يكون الا تمثيلا وتوضيح أنه لا يكون تشبيه صورة منتزعة من متعدد بمثلها الا فى وجه منتزعة من متعدد كما اتفقت كلهم عليه وان نهناك على أنه لا يتم فتذكر فزاد قوله تشبيه التمثيل ولم يحتز به عن الاستعارة المفردة فيغنى عن اعتبار التركيب فى التعريف لانه قد سبق منه أن طرف التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضى صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصلح للتعويل وزعم

الحرة والمحشى قد نقل عبارة الاطول على ما هي عليه فاندفع ما يقال لعل الأولى أن يقول أى المركب لا يهام كلامه ان المركب موجود فى عبارة الشارح ( قوله وترك التقييد الخ ) فيه انه لا يجوز حذف قيد من التعريف اتكالا على المعرف ( قوله بهذا تم تعريف المجاز ) فيه انه يحتاج للتقييد بالقرينة فلا بد من جعل المثال من التعريف ( قوله الا انه أراد التنبيه ) أى بقوله تشبيه التمثيل وحينئذ يكون لبيان الواقع للاحتراز عن الاستعارة المفردة كما قال الشارح ( قوله الا تمثيلا ) أى ما وجه منتزعة من متعدد ( قوله وتوضيح الخ ) معطوف على التنبيه ( قوله كما اتفقت كلهم عليه ) اذ لم يقل أحد منهم بتشبيه احدى الهيئتين بالآخرى فى غير هيئة والاختلاف بين السعد والسيدانما هو فى الطرفين فاذا كان وجه الشبه هيئة منتزعة من متعدد فهل يجوز أن يكون الطرفان مفردين دالين على هئتين وكذا أحد هاتين ان الاستعارة المبنية على هذا التشبيه يجوز أن يكون اللفظ فيها مفردا وبه قال السعد ولا يجوز ذلك وبه قال السيد ( قوله وان نهناك على أنه لا يتم ) لانه تقدم له فى مبحث التشبيه انه يصح أن يكون الجامع بين الهيئتين مفردا كسكون كل مما يتعجب منه أو حسنا أو حسيبا ( قوله فزاد الى آخره ) عطف على أراد الخ ( قوله لانه قد سبق منه ) أى المصنف وأقره الشارح تم ( قوله فاخراج قوله تشبيه التمثيل الخ ) قد يقال المراد هنا تشبيه التمثيل على وجه مخصوص كما أشار لذلك المصنف بقوله كما يقال للتردد الخ فهو من نقة التعريف فقول الشارح واحتز بهذا عن الاستعارة الخ معناه واحتز بتشبيه التمثيل بخصوص وهو ما كان الطرفان معه مركبين المأخوذ ذلك من قوله كما يقال الخ عن الاستعارة فى المفرد وسيأتى عن المحشى ما رشح اه شيخنا ولا يخفى أن المدار على التركيب فى دال المشبه به نعم يحتاج لجعل قوله كما يقال الخ من التعريف ليفيد اعتبار القرينة وكتب عبد الحكيم على قوله واحتز بهذا عن الاستعارة فى المفرد قيل سبق من المصنف والشارح أن طرف تشبيه التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضى جواز بناء الاستعارة فى المفرد على تشبيه التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصلح للتعويل وفيه ما ذكره البعض أنه يجب ان يكون محققا ومجرد الجواز لا ينفع وليس كل تشبيه يجرى فيه الاستعارة ولعل الفرق ان المشبه والمشبه به لما كانا مذكورين فى التشبيه يجوز أن يكون وجه الشبه منتزعا من متعدد هى الاوصاف مع كون طرفيه مفردين لاسبابا اذا كان وجه الشبه مذكورا وأما الاستعارة فلا بد فيها من جعل الكلام خلوا عن المستعارة والجامع فلو كان الوجه فيها منتزعا من متعدد مع كون لفظ المستعارة منه مفردا صار الكلام لغزا اه وقوله وفيه الخ فهم أن محصل القيل النقص على ما اقتضاه الاحتراز من أن كل

فما شبه بمعناه الاصلى) أى  
بالمعنى الذى يدل عليه ذلك

السيد السند أن طرف التمثيل لا يصح أن يكون مفردا وما اشتهر في كلامهم كلام ظاهري مبني على التسامح فكما يندكر الطرف مفردا فغعه ألفاظ مقدره ينساق الذهن اليها فاعلم يندكر الا مفردا فيسئل ان الطرف مفرد مسامحة والشارح المحقق وان لم يوافق في هذا في بحث التمثيل الا أنه جعل قوله تشبيه التمثيل للاحتراز عن المجاز المفرد اه أطول (قوله بمعناه الاصلى) أى بالمعنى الخ مثله في الاطول ثم قال بقي أن كون الصورة المنزعة معنى مطابقا للمستعار منه غير ظاهر اه (قوله بالمطابقة) يقتضى أن دلالة اللفظ على المعنى المجازى ليس بالمطابقة وهو خلاف ما صرح به الشارح في شرح الشمسية وغيره كما مر ذلك مبسوطا في أول فن البيان فراجعه وأجيب بأن

ما ينبغي على تشبيه التمثيل من المجاز فهو مجاز مركب بما اقتضاه كلام المصنف والشارح من جواز بناء الاستعارة في المفرد على تشبيه التمثيل وابطال الاخراج بقوله تشبيه التمثيل فبحث بما ذكره البعض من أنه يجب أن يكون معنى ما به النقص محققا الخ وانه لا اقتضاء في كلامهما لما ذكره فانه ليس كل تشبيه يجري فيه الاستعارة وحينئذ يصلح قوله تشبيه التمثيل للاخراج لكن في تمثيل كلام القيل الاعتراض بالنقص ثم الاعتراض عليه مع كون كلامه ليس ناصولا ظاهرا فيه تعامل وقوله فلو كان الخ قال معاوية أى لعدم دلالة على المراد وهو الوجه المنزوع من متعدد وفيه منع ظاهر لجواز دلالة عليه بواسطة الاشتهار به وتبادره ولا سيما اذا كان مفردا مقيدا كما ينظر في نحو لاح في السماء مرآة في كف الاشل ولاح في السماء عنقود ملاحية حين نور كما مر ولوسلم ذلك لا بدية المذكورة انما هي في المصرحة فاذا القول في الممكنية مع أن قرينتها مرالى المراد نحو لاح في السماء شمس دائرتها مجلوة في كف الاشل فالحق ان ذلك محقق كما في الامثلة قياسا وان لم يسمع فالحق النافع الدافع للتعويل ما مر ان المتبادر من تشبيه التمثيل عند الاطلاق ما يكون طرفاه مركبين وان كان هو اعم منه أو ان المراد به هنا تشبيه التمثيل على سبيل الاستعارة التمثيلية بقريته قول المصنف وهذا يسمى الخ وكذا يقيد قول المطول وحاصله الخ وان فسره أولا بما هو اعم حيث قال وهو ما يكون وجهه منزعا من متعدد اما اختصارا ان كان تفسيره المراد به أو اقتصارا ان كان تفسيره المعناه لا المراد به وهذا المعنى المراد به هنا يستلزم التركيب عند المصنف كما سيأتى في فصل الاعتراض على السكاكى فصح الاحتراز به على زعم المصنف وان لم يصح عند الشارح على ما سينقل عنه في الفصل المذكور من أنه لا يستلزمه وان على في أولئك على هدى استعارة تبعية تمثيلية اه وقوله بقريته قول المصنف الخ فيه أن قول المصنف المذكور يدل على جهل المخاطب به فكيف يكون المراد في التعريف من تشبيه التمثيل ما ذكره (قوله ان طرف التمثيل) أى سواء كان مبنيا عليه المجاز المركب أولا (قوله والشارح المحقق وان لم يوافق الخ) أى فكلام الشارح هنا لا يصح الا بالرجوع لما قاله السيد فيكون موافقا له فقد تناقض كلامه هنا وهناك (قوله بقي ان كون الصورة المنزعة معنى مطابقا الخ) قال المحشى في رسالته البيانية الثانية علم بما قررنا أن المعتبر في الاستعارة التمثيلية هي الهيئة الموصوفة سابقا ان المركب موضوع لها والالم تصح استعارته منها لما يشابهها كما أنه موضوع للخبر أو الانشاء وكما أن كل كلمة من كلماته موضوعة لمعناها لكن الأول والاخير شخصيان والوسط نوعي وايضا ذلك ان التحقيق ان في كل مركب ثلاثة أوضاع بثلاثة اعتبارات أحدها وضع نوعي باعتبار هيئة لفظه الحاصلة له من تركيب كلماته وترتيبها وهذا الوضع

اللفظ بالمطابقة ( تشبيه التمثيل ) وهو ما يكون وجهه

يدل على الاخبار أو الانشاء نائبا و وضع شخصي باعتبار كل مفرد من كلماته و بهذا الوضع يدل كل  
 مفرد على معناه فنسبة هذه الدلالة الى المركب مجاز نالها و وضع شخصي باعتبار مجموع الكلمات من  
 حيث هو مجموع مع قطع النظر عن المفردات و هيئة اللفظ المذكورة و بهذا الوضع يدل على  
 الهيئة المعنوية الحاصلة من اجتماع معاني مفرداته في الذهن و هذا هو الوضع الشخصي للمركب  
 لا أوضاع مفرداته اذ هي لها حقيقة كذا حققه ابن كمال باشا اه ثم قال المحشى في الرسالة بعد كلام  
 سنقله لك أقول كون الوضع الثاني شخصيا ليس على اطلاقه اذ قد يكون وضع بعض مفردات  
 المركب أو كلها نوعيا كالمتق والمثني والمجموع والمجاز المفرد و كون الوضع الثالث شخصيا بعيد  
 والقريب كونه نوعيا كالأول فتأمل اه فقول مع قطع النظر عن المفردات الخ يحتمل انه لمجرد  
 بيان ما وضع للهيئة المعنوية المذكورة و تمييزه و إيضاحه وهو المتبادر من العبارة و عليه تكون  
 الهيئة المعنوية المذكورة جزء معنى المركب و تمام معناه انما هو مجموع مدلولاتها الثلاثة أى مدلول  
 هيئة لفظه الحاصلة له من تركيب كلماته و ترتيبها و مدلول كل مفرد من كلماته و مدلول مجموع الكلمات  
 من حيث هو مجموع لكن يبطل هذا الاحتمال أن استعمال المركبات من نحو قام زيد و زيد قائم و قل  
 الله كذا انما هو فيما عدا مدلول مجموع كلماتها بدون ملاحظة قرينة مانعة من ارادة مجموع  
 مدلولاتها الثلاثة الذي هو معناها المطابق على هذا الاحتمال فيكون استعمال المركبات المذكورة  
 عليه استعمالا فاسدا وهو محال فتمين غير هذا الاحتمال وهو ان قوله مع قطع النظر الخ أر بده زيادة  
 على ما تقدم بيان ان مجموع الكلمات بحيث اذا استعمل المركب باعتباره فقط فيما وضع ذلك المجموع  
 له يكون ذلك المركب مستعملا في تمام ما وضع له وعلى هذا يندفع توقف العمام و يكون استعمال  
 المركبات فيما عدا مدلول مجموع كلماتها استعمالا في تمام الموضوع له فلا يشكل ما يأتي قريبا عن  
 عبد الحكيم و أقره معاوية من أن نحو الجمل الخبرية التي لم تستعمل في الاخبار منقولة من معنى  
 مطابق مع انها ليست منقولة من هيئة معنوية ذهنية وقد وافق على أن الهيئة المعنوية المذكورة  
 معنى مطابق حيث كتب على قول الشارح شبه صورة تردده مانصه أى شبه الهيئة المنزعة من  
 اقدامه على البيعة تارة و احجامة عنه أخرى المزمومة لتردده و تشكك في المبايعه بصورة مزمومة  
 لتردد من قام للذهاب و هي الصورة المنزعة من تقديم الرجل تارة و تأخيرها أخرى و المنزوع منه  
 هاهنا في المشبه و المشبه به جزء المركب و مادته كإتري و نص عليه السيد في حواشي شرحه للفتح  
 والعلامة في شرحه فالصورة المشبه بها معنى مطابق لقوله تقدم رجلا و توخر أخرى و الاضافة في  
 قوله صورة تردده لامية وليست بيانية حتى يرد عليه ان التردد ليس معنى مطابقا للمثل المذكور  
 بل لازم لمعناه المطابق وقد صرح سابقا بان المشبه به انما يكون معنى مطابقا اه والمراد من قام  
 ليذهب هو المخاطب بتقديم ما و الا فلا مطابقة ثم انه يظهر من هذا ان التمثيلية مجاز لا حقيقة له  
 فان الظاهر أن المركبات لم تستعمل في الهيئة المعنوية الذهنية الموضوع لها فان قلت يمنع هذا  
 الاحتمال ان مجموع المفردات من حيث هو مجموع بقطع النظر عن هيئة المركب وكل مفرد في  
 قولنا قرأ القرآن مثلا كيف يتأني أن يدل على الهيئة المنزعة من قراءة المخاطب للقرآن مع عدم  
 ملاحظة معنى كل مفرد و معنى هيئة المركب في حينه و يجب ملاحظة هذه المعاني من هيئة المركب  
 و مفرداته وان كان ذلك ليتأني أن يدل المركب باعتبار مجموع كلماته على الهيئة المنزعة لا يكون  
 هذه المعاني مقصودة لذاتها من هيئة المركب و مفرداته فلا يتأني أن تكون الهيئة المنزعة مدلول

مطابقيا فالجواب ان المطابقة انما تتوقف على كون المعنى على طبق الدال والهيئة هنا على طبق الدال الذي هو مجموع الالفاظ وهذا المجموع قد جعل نسبه الى هيئة المركب وكل مفرد من مفرداته كنسبة لفظ عمر ومثلا الى لفظ زيد من حيث ان كلا اجنبي عن الآخر لا كنسبة هيئة الفعل الى مادته بالدليل الذي اثناءه على بطلان الاحتمال السابق غاية الامر ان هيئة المركب وكل مفرد من مفرداته جعلت له في دلالة هذا المجموع على الهيئة المنزعة المخصوصة فهما بالنسبة اليه كأنهما الاشارة الحسية بالنسبة الى اسم الاشارة وان كان بينهما فرق فان قلت يمنع هذا الاحتمال ان الكلام اذا اريد منه الهيئة فقط لا يتوصل له مفهوم يحسن السكوت عليه مع كونه مستعملا في معناه المطابق فالجواب انه باعتبار هذا الوضع ليس بكلام فلا يستعمل به الاستعمال المفرد فتقروا القرآن اذا استعمل بهذا الاعتبار فقط ولم يقدر له خبر مثلا ليس بكلام فان قدر له خبر نحو خير لك كان كلاما تاما فان قلت كيف يصح الخ ل اذا قدر له مبتدأ نحو أنت تقرأ القرآن مع انه لا يصح أنت الهيئة فالجواب انه يمكن ان يجعل كالمصدر غير الصريح فانه يصح الاخبار به عن الذات وان لم يصح الاخبار بالمصدر الصريح عنها فان لم تغل بذلك صححت الخ بتأويله وحينئذ فيحتاج نحو اني اراك تقدم رجلا الخ الى تقديره وانت ترى انه لم يتم جعل الهيئة مفهوما مطابقيا الا بتكافؤ فانكار العصام لذلك في محله لكن هذا كله على ما نقله المحشى من ان في المركب أو ضاعا لانه هي وضع كل مفرد من مفرداته ووضع هيئة للاخبار والانشاء ووضع مجموع مفرداته من حيث هو مجموع للهيئة المنزعة وعلى ان الهيئة عبارة عن حالة حاصله من احضار المعاني المدلولة لهيئة المركب الذي هو اسم المستعار منه أو المستعار له وجميع مفرداته في الذهن فاذا قلت ان مرادهم بالهيئة نفس مجموع المعاني المدلولة للمركب التي اكتسبت ذهنا لباس الوحدة لاحالة حاصله من احضار مجموع تلك المعاني مغايرة لها ويؤيد ذلك اقتضاء كلام المجدولى والغنيمى اتحاد الهيئة والمفهوم وقلت ليس في المركب وضع لمجموع مفرداته من حيث هو مجموع للهيئة المنزعة ولا وضع لهيئته وحدها للاخبار والانشاء وانما فيه خلاف وضع كل مفرد من مفرداته ووضع واحد هو وضع مجموع هيئته ومادته التي قامت بها تلك الهيئة سواء كانت مفردات تلك المادة حقائق أم لا المدلولة المطابق تخلصت من القول بان التمثيلية مجاز لا حقيقة له ومن سائر التكافؤات المتقدمة وان دفع توقف العصام وارتفع التناقض بين قول عبد الحكيم ان الهيئة المنقول عنها في نحو تقدم رجلا وتؤخر أخرى معنى مطابق وقوله ان نحو \* هو اى مع الركب اليمانيين مصدر \* منقول من معنى مطابق مع نصريحه بأنه منقول من اثبات الاصعاد مع الركب اليمانيين لهو اى على قصد الاخبار والاعلام وعبارة عبد الحكيم السابقة لا توافق الا هذا حيث فرع فيها على بيان الهيئة قوله فالصورة الخ وقوله فيها الملزومة لتردده الخ لا يخالف هذا اذا علمت ان نفسه بهم المثل بقولهم اى تتردد الخ فيه نسامح اى تقدم على البيعة نارة وتجمع عنها أخرى فانت متردد فيها وجوابه الا فى قرىبالنا عن الشارح حيث ورد عليه ان قوله وفى تخصيص المجاز المركب بالاستعارة نظرا الخ يدل على ان المجاز في المركب يكون باعتبار الهيئة التركيبية التي هى جزؤه وما ذكره سابقا يدل على انه يكون باعتبار مدلوله المطابق اه لا يستقيم الاعليه والذي نحصل هو ان تقول مثلا تقدم رجلا وتؤخر أخرى مجموع هيئته ومادته موضوع لاثبات تقديم الرجل للمخاطب نارة وتأخيرها نارة أخرى على وجه الاخبار والاعلام فاذا نظرت اليه على وجه الاستقلال وراعى ترتيبه المخصوص ونصامه المخصوص حتى

اكتسى لباس الوحدة ذهنا فشبّهت به اثبات الميل الى الفعل للخاطب نارة والرغبة عنه اخرى  
 على قصد الاخبار والاعلام بعد النظر والرعاية المتقدمتين فيه أيضا وادعت دخول المشبه في  
 جنس المشبه به ونقلت لفظ المشبه به للمشبه فاستعملت انى أراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى في  
 اثبات الميل الخ كان استعارة تمثيلية وان لم تفعل ذلك بل نقلت المركب من اثبات تقديم الرجل  
 للخاطب نارة وتأخيرها اخرى على قصد الاخبار والاعلام الى ذلك بعينه لكن على قصد اظهار  
 التمسر والتعزّن كان مجازا مرسلا في المركب بتامه وكذا قولنا عن حصن الاسد الرامى موضوع  
 لاثبات سقوط حصن الرجل الشجاع على قصد الاخبار والاعلام فاستعماله في ذلك حقيقة لا تجوز  
 معه في مجموع مادته وهيبته وان كان الاسد مجازا عن الرجل الشجاع فان استعملته في اثبات  
 بطلان كفالة الكفيل على قصد الاخبار والاعلام لعلاقة المشابهة كان استعارة تمثيلية وان  
 استعملته في اثبات سقوط حصن الرجل الشجاع على قصد اظهار التمسر والتعزّن كان مجازا  
 مرسلا في المركب بتامه وقوله لا أوضاع مفرداته أى ليست هذه الأوضاع هى الوضع الشخصى  
 للمركب وقوله اذهى أى أوضاع مفردات كلماته وقوله لها أى للمفردات وقوله حقيقة وأمانستها  
 للمركب فانما هى على سبيل المجاز وهذا تعليل للبنى كما لا يخفى هذا قال المحشى في الرسالة بعد الكلام  
 السابق نقله عنه ومنه تعلم انه لا اتجاه لما تفرده به العصام من جعل الاستعارة التمثيلية تبعية معللا  
 بعدم صحة جريان الاستعارة أصالة في مفهوم الجملة لاشتراكه على النسبة الغير المستقلة أى لانه عبارة  
 عن وقوع نسبة الجملة أولا ووقوعها كما فى يس فلا بد من اعتبار التشبيه أولا في مضمون الجملة أى  
 مصدرها المأخوذ من مسندهما مضافا الى المسند اليه أو فى الهيئة المنتزعة منها ثم سر يانه الى مفهوم  
 الجملة وبناء استعارة الجملة على هذا التشبيه الحاصل بالسرابة وذلك لما عرفته من ان المنظور اليه  
 فى التمثيلية هذه الهيئة والمركب موضوع لها فى استعارتها من اخرى أشار اليه معرب الرسالة مع  
 أن بعضهم أورد عليه بناء على تسليم ان النظر الى المفهوم انه لا حاجة الى ما سلكه لانه صار الآن  
 منظورا اليه من غير قصد الى جزء من الاجزاء ومعتبرا على وجه الاستقلال فيجربى فيه التشبيه  
 أصالة ومع ان حفيده أورد عليه ان السريان انما عهد من الكلى جزئيه والاصل لفرعه  
 وكل من مضمون الجملة والهيئة المنتزعة منها فرع مفهوم الجملة فتدبره اه وقوله بعدم صحة  
 جريان الاستعارة أصالة فى مفهوم الجملة أى باعتبار مفهوم الجملة اذا الاستعارة انما هى فى لفظ  
 الجملة ولو ابدل الاستعارة بالتشبيه لكان أولى الآن يقال انه أشار الى ان استعارة اللفظ مبنية على  
 استعارة المعنى كما أفاده السيد وقوله فى مفهوم الجملة لا يخفى عليك انا اذا قلنا المراد بالهيئة نفس  
 مجموع المعانى الذى اكتسى ذهنا لباس الوحدة كانت الاستعارة فى المفهوم باتفاق منهم ومنه  
 وان لم يقولوا بأنها تبعية لما علمت لكنه كما سيأتى عنه فهم أنها حالة تتبع ذلك ذهنا وقوله أى لانه  
 أى المفهوم وقوله عبارة عن وقوع النسبة الخ وقيل عبارة عن ايقاعها وانزاعها الاخبارية تعلق  
 المسند بالمسند اليه ايجابا وسلبا والانشائية تعلقه به على وجه طلب الفعل أو الكف أو نحوها  
 وقوله أو فى الهيئة عطفًا على قوله فى مضمون الجملة والظاهر أن المقصود التفسير وقول الغنمى  
 لعل قوله فى مضمون الجملة فى غير الاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة وقوله أو فى الهيئة  
 المنتزعة فى الاستعارة التمثيلية بنا فيه أن الكلام فى الاستعارة التمثيلية كما هو ظاهر ثم ان هذا  
 صريح فى أن المفهوم والهيئة المنتزعة مختلفان مع وضوح الفرق بينهما على ما فهمه العصام فى معنى

مراده المطابقة التي لا يحتاج معها الى توسط قرينة وهذا انما يكون في الحقيقة ( قوله منزها الخ )  
فيه أنه يفيد أن عنقود الملاحظة لو استعير للثريا لم يكن من المجاز المفرد لان وجهه منزه عن متعدد  
ولا قائل به ففي تعريف المجاز المركب تسامح الأبن يقال يخرج نحو ما ذكر بقوله كما يقال الخ  
فكانه قال بشرط أن يكون كهذا المثال بان لا يكون مفردا وان كان خلاف الظاهر ( قوله  
واحترز بهذا الخ ) يعني كما احترز بقوله فيما شبه عن المجاز المفرد المرسل اه سم ( قوله للبالغة )  
متعلق بالمستعمل وكتب أيضا قوله للبالغة في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد  
والمركب وحاصله أن يشبه احدي الصورتين المنزعتين من متعدد بالآخرى ثم يدعى أن الصورة  
المشبهة من جنس المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها  
اه مطول ( قوله اني أراك الخ ) بيان لكامة ما وليس مقول القول فافهم والمشهور أراك على  
صيغة المعروف وللمجهول أيضا مساغ وهو حينئذ بمعنى الظن ولكل منهما مقام اه أطول ( قوله  
تقدم رجلا ) أي مرة وقوله وتؤخر أخرى أي تؤخرها أي تلك الرجل مرة أخرى لخلف من  
الاول مرة ومن الثاني المفعول وموصوف أخرى اه سم وكتب أيضا قوله اني أراك تقدم  
رجلا وتؤخر أخرى قال الشارح في شرح المفتاح ينبغي أن يكون المراد بالرجل الخطوة لان  
المتردد الذي يقدم رجلا لا يؤخر أخرى بل تلك الرجل الاولى نعم بخطو خطوة الى قدام وخطوة  
الى خلف وفيه بحث أما أولافلان المراد بالقدم قدام الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته  
خلفه أيضا ومن البين أن هذا ليس هيئة المتردد وأما ثانيا فلان اعتبار التقديم في الخطوة لا يخلو عن  
تكاف وتجاوز لان الخطوة انما تحصل بتقدم الرجل لانها حاصله مقررة تقدم تارة وتؤخر أخرى

منزها عن متعدد واحترز  
بهذا عن الاستعارة في  
المفرد ( للبالغة ) في التشبيه  
( كما يقال في المتردد في  
أمر اني أراك تقدم رجلا  
وتؤخر أخرى ) شبه  
صورة تردده في ذلك  
الامر بصورة تردد من  
قام لينهب فتارة يربد  
الذهاب فيقدم رجلا وتارة  
لا يربد فيؤخر أخرى

الهيئة وان قال المحشى في حاشيته على عصام السمرقندية وانظرا الفرق بينهما على اختلافهما وما  
وجه اشتغال المفهوم على النسبة وعدم اشتغال الهيئة عليها اه الأثرى أن الهيئة المنزعة كما قاله  
العصام في رسالته الفارسية هي الصورة الحاصلة من احضار معاني أجزاء العبارة في الذهن  
وملاحظة نسبة بعضها الى بعض وتضامها بحيث تكسب لباس الوحدة ومعنى الانزعاج هو الاحضار  
والملاحظة المذكوران فتلك الصورة شئ واحد لا تركيب فيه مغاير للمفهوم بالكيفية فهي مستقلة  
لعدم كون النسبة جزءا لها وأما المفهوم فهو غير مستقل لاشتغاله على النسبة لكن بقي أن يقال  
ما وجه اشتغال المفهوم على النسبة وعدم اشتغال المضمون عليها وقوله وذلك لما عرفت الخ تعليل  
لقوله ومنه تعلم أنه لا اتجاه الخ وقوله من السككى الجزئية أي كافي السريان في معاني الحروف على  
ما فيه وقوله والاصل لفرعه أي في السريان في معاني المشتقات وقوله فرع مفهوم الجملة عبارته  
في حاشية العصام نقل عن الحفيد فرع الجملة ثم قال ومعنى كون الهيئة والمضمون فرعين للجملة أنهما  
مأخوذان منها ومدلولان لها اه وهو لا يظهر منه الرد فلذلك غير عبارته ( قوله فيه أنه يفيد الخ )  
أي بناء على ما جرى عليه الشارح وان قيد المركب لم يلاحظ في التعريف أما على كلام الاطول  
السابق فلا فائدة اه شيخنا ( قوله ولا قائل به ) أي لان السعدوان قال ان المستعار في التمثيلية  
يجوز أن يكون مفردا الا أنه لا يقول انه حينئذ مجاز مركب بل مفرد فالاستعارة التمثيلية عنده  
أعم من المجاز المركب على وجه الاستعارة فاندفع قول بعض المشايخ ان قوله ولا قائل به فيه نظر  
فتدبر ( قوله اشارة الى اتحاد الغاية الخ ) يعني أنه ليس داخل في التعريف حتى يرد أن الاولى تقدمه

وأما لنا فلان المتبادر من المثل اتحاد متعلق التقديم والتأخير كما لا يخفى على ذي انصاف وعلى ما ذكره الشارح لا يكونان واقعين على شئ واحد فالوجه أن يقال أخرى صفة نارة والمعنى تقدم رجلا نارة وتؤخرها نارة أخرى فيصدم متعلق التقديم والتأخير اه فزرى وقوله ليس هيئة المتردد أى لان تأخيرها الخطوة المقدمة الى موضع ابتدائه الاولى لالى خلف المتردد وفي الخفيد على المطول بعد نقله مال الشارح في شرح المفتاح مانصه وحاصله أنه اذا ذهب المتردد خطا خطوة الى قدومه وخطوة الى خلفه فان الموضوع الاول خلفه بالنظر الى قدومه وخطوة الى خلفه فان الموضوع الاول خلفه بالنظر الى الحالة التي عندها الخطوة الاولى ولا شك أنه اذا كان التقديم والتأخير في رجل واحدة فهما بالحقيقة متعلقان بامر واحد فلا يرد أن معنى المثل تعلق التقديم والتأخير بامر واحد وانه لا يتحرك المتردد من فدام وخلف مقابله اه قال في الاطول وتباعد السيد السند في التكاف فقال المراد بالرجل الاخرى الرجل التي قدمها جعلها رجلا أخرى لانها من حيث انها آخرت مغايرة لها من حيث انها قدمت اه ( قوله في الصورة الاولى ) أى العقلية ( قوله على الصورة الثانية ) أى الحسية ( قوله لكون وجهه الخ ) يفيد أنه لا بد من ذلك في التمثيل اه سم ( قوله المشبه به ) أى لفظه ( قوله وقد يسمى ) أى المجاز المركب ( قوله ويمتاز عن التشبيه ) أى التمثيل كتشبيه الثريا بعنقود الملاحة وتشبيه الشمس بالمرآة في كفا الاشل وغير ذلك مما مر واضحا ( قوله بأنه يقال له ) أى للتشبيه تشبيه تمثيل فلا يطلق عليه اسم التمثيل مطلقا بل مقيدا ( قوله وفي تخصيص المجاز المركب ) أى المستفاد من تعريف الطرفين باللام قال في الاطول اعترض الشارح على تعريف المجاز المركب بأنه غير جامع لخروج مجازات مركبة ليست علاقتها المشابهة كالاخبار المستعملة في الدعاء أو التمسر أو التعزير أو نحو ذلك ولا يبعد أن يقال ما سوى الاستعارة التمثيلية من المجازات

على قوله تشبيه التمثيل لكونه عامادا خلا في عداد الجنس وتشبيه التمثيل خاص فهو في عداد الفصل اه عبد الحكيم وقوله حتى يرد الخ المورد هو العمام ( قوله وأما لنا فلان المتبادر الخ ) لعله تعريف وصوابه فلان المراد الخ أو مراده المتبادر بالرأى لا بجوهر اللفظ إذ كيف يكون ذلك هو المتبادر من اللفظ مع الوصف بأخرى اه معاوية ( قوله فان الموضوع الاول الخ ) وقال عبد الحكيم مراد الشارح من قوله وخطوة الى خلف أى الى جهة خلف فان تأخير الخطوة بالرجل التي قدمها يصيرها واقعة الى جهة خلفه اه قال معاوية أى المتردد يقدم خطوة بالرجل وتؤخر خطوة بها الى خلف مجازا لقربه منه وميله الى جهته ( قوله فلا يرد أن معنى الخ ) اقتصر على دفع هذين الابرادين لانهما اللذان اقتصر عليهما السيد في شرحه على المفتاح ( قوله فهما في الحقيقة متعلقان بامر واحد ) في عبد الحكيم ان قوله بل تلك الرجل دافع للاشكال فان فيه اشارة الى أن تفسير الرجل بالخطوة يصير متعلقا واحدا وهو الرجل التي قدمها بخلاف ما اذا جلت على معناها الحقيقي اه قال معاوية وقوله يصير متعلقا أى الخطوتين يعني فيصير متعلقا التقديم والتأخير وهو الخطونان واحدا باعتبار وحدة متعلقهما وهذا القدر كافي في الاتحاد وان تغاير بالذات اه قال عبد الحكيم وهذا التفسير الذي ذكره الشارح موافق لكلام السكاكي حيث قال قوله وتؤخر أخرى معناه وتؤخر رجلا أخرى ( قوله ولا يبعد أن يقال ) أى في

فاستعمل في الصورة الاولى الكلام الدال بالمطابقة على الصورة الثانية ووجه الشبه وهو الاقدام نارة والاحجام أخرى منتزع من عدة أمور كما زى ( وهذا ) المجاز المركب ( يسمى التمثيل ) لكون وجهه منتزعا من متعدد ( على سبيل الاستعارة ) لانه قد ذكر فيه المشبه به وأريد المشبه كما هو شأن الاستعارة ( وقد يسمى التمثيل مطلقا ) من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بأنه يقال له تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلي وفي تخصيص المجاز المركب



المركية مجازات بالعرض والمجازات بالاصالة أجزاءها الداخلة في المجاز المفرد فعد اللفظ الذي صار مجاز التجوز في جزئه فسماعلى حدة من المجاز لكان جاءني أسد وقوله تعالى وأما الذي ابيضت وجوههم في رحمة الله وأمثالها مجازة مركبة ولم يقل به أحد بخلاف الاستعارة التمثيلية فانها من حيث انها استعارة تمثيلية لا تجوز في شيء من أجزائها بل المجموع نقل الى غير معناه من غير تصرف في شيء من أجزائه فالمجاز المركب اللفظ المستعمل من حيث المجموع فيما يشبهه بمعناه الاصلى ولا شيء مما ليس علاقته المشابهة كذلك بقي أن قولنا حفظت التوراة لمن حفظها استعمل في لازم معناه من حيث المجموع وليس باستعارة الآن يتكلف ويقال حفظت التوراة لم يستعمل في لازم معناه بل أفيسد اللازم على سبيل التعريض وفيه بحث فتأمل ثم انه يشكل استعارة المركب المشغل على النسبة وهي غير مستقلة لانه ينبغي أن لا تجرى فيه الاستعارة بالاصالة كما في الحرف فهل هي كالاستعارة التبعية أو لا وبعد كونها تبعية اعتبرت الاستعارة أولاً في أي شيء اه وقوله أجزاءها الداخلة في المجاز المفرد جعل من الاجزاء هيئة المركب الخبرى أو الانشائي لكن دخولها في المجاز المفرد المفسر بالكلمة محل بحث الآن تجوز في الكلمة المأخوذة في تعريفه وتجعل شاملة للهيئة وحاصل الجواب أن التجوز أصالة في الهيئة والتجوز في المركب سار اليه من التجوز في هيئته وقوله من غير تصرف في شيء من الاجزاء أي بل هي باقية على ما كانت عليه قبل هذا النقل من كونها حقائق أو مجازات أو مختلفات وقوله وفيه بحث أي لان ظاهر كلام القوم ومنهم المصنف أنها مستعملة في اللازم على أنه يؤدي الى الغاء اللفظ وكونه غير مستعمل في شيء لانه لم يستعمل في الموضوع له ولا في غيره حينئذ اه كذا كتب قدس سره بهامش الاطول وقد يمنع عدم استعمال اللفظ في الموضوع له فتدبر وقوله فهل هي كالاستعارة التبعية أو لا الخ ذكروا في شرحه على الرسالة السمرقندية أن التمثيلية تبعية وانها تابعة لاعتبار التشبيه في مضمون الجملة أو في الهيئة المنتزعة فراجع مع حواشيه ( قوله لانه كما أن المفردات الخ ) حاصله أن ما نبت للمفرد القياس أن ينبت لفسحه المركب لان المفردات موضوعة لثبوتها والمركبات موضوعة نوعاً فاذا نقل كل عما

بالاستعارة نظر لانه كما أن  
المفردات موضوعة  
بحسب الشخص

الجواب وفيه نظر يعلم مما يأتي عن عبد الحكيم ( قوله مجازات بالعرض ) أي من أجزائها كهيئة المركب فيما أورده الشارح أي والمجازات بالعرض غير معتبرة ( قوله لكان جاءني أسد الخ ) قد يفرق بينهما بأن التجوز في الهيئة تجوز فيها هو قائم بالمركب بخلاف التجوز في المفرد ( قوله بقي أن قولنا حفظت التوراة الخ ) وارد على جوابه ( قوله ثم انه يشكل الخ ) تقدم ما يتعلق بذلك ( قوله وحاصل الجواب ) أي جواب الاطول عن اعتراض الشارح ( قوله سار من التجوز في هيئة ) أي وهذه السراية لا تعتبر والاولا تعتبر لزم أن جاءني أسد مجاز مركب على ما سبق ( قوله كذا كتب قدس سره بهامش الاطول ) مراده به نفس العصام صاحب الاطول لا السيد السند إذ هو سابق عليه وان كان مثل هذا التعبير معروفه فافيه ( قوله وقد يمنع عدم استعمال الخ ) لو قال بدل العلاوة التي ذكرها على أن مقتضى القياس جواز استعمال أنت حفظت التوراة في لازم معناه فالتكلم فديق صد حال اللفظ في ذلك لعلاقة وقرينة نظير ما سبق عن معاوية لكان أولى ( قوله فراجع مع حواشيه ) قد تقدم لك الملخص مع زيادة ( قوله رحمه الله كما أن المفردات ) أي جنسها والافوض بعضها نوعي كوضع المشتقات والمنفي والمجموع ولو حذف بحسب

وضع له فان كان لعلاقة المشابهة فاستعارة والا فجاز مرسل بلا فرق بينهما ( قوله فالمرکبات  
موضوعه بحسب النوع ) مثلهيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعه للاخبار بالانبات اه  
مطول ( قوله والا فغير استعارة ) بل مجاز مرسل اه سم ( قوله كالجمل الخبرية الخ ) كقوله  
هو اى مع الركب اليمانيين مصعد \* جنيب وجناني بمكة موق

فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التعزن والتعسر اه مطول قال الحفيد  
في حواشيه على المطول قوله كقوله هو اى الخ وجه الاستدلال ان البيت مستعمل قطعاً في غير

الشخص وبحسب النوع لكان اولى ( قوله موضوعه للاخبار بالانبات ) اى للاعلام بالانبات  
شئ لشئ مطلقاً ان كانت الالفاظ موضوعه للصور الذهنية او للاعلام بثبوت شئ لشئ مطلقاً ان  
كانت موضوعه للامور الخارجية فالهيئة التركيبية المخصوصة في زيد قائم موضوعه للاخبار  
بثبوت القيام لـ: يدوقس على ذلك والمراد بقوله للاخبار بالانبات الخبر به للقطع بأن ما  
وضع له الهيئة التركيبية نفس الانبات للاخبار به الا ان الفرق بين المعنى الحقيقي والمجازى لما  
كان باعتبار قصد الاخبار وعدمه نزله منزلة الموضوع له مثلاً قوله هو اى مع المركب اليمانيين مصعد  
معناه الحقيقي انبات الاصعاد مع المركب اليمانيين هو اى على قصد الاخبار والاعلام ومعناه المجازى  
ذلك على قصد اظهار التعسر والتعزن وبما ذكرنا ظهر اندفاع ما يتوهم من أن كلامه هذا يدل  
على أن المعجاز في المركب يكون باعتبار الهيئة التركيبية التي هي جزؤه وما ذكره سابقاً يدل على  
أنه يكون باعتبار مدلوله المطابق اه عبد الحكيم قال معاوية وقوله والمراد بقوله الخ بهذا صحت  
تفرقة عبد الحكيم بين الاعلامين بلا حاجة فيها الى كونها باعتبار متعلقها وقوله وبما ذكرنا ظهر  
اندفاع الخ وجهه ما أشار اليه من أن مراد الشارح أن الهيئة المخصوصة في خصوص زيد قائم مثلاً  
باعتبار طرفيها التي هي مجموع المركب بماذنه وهيئة موضوعه للاخبار بالانبات المخصوص بطرفيه  
معه وذلك مجموع الانبات مع طرفيه المخصوصين بخصوصهما وهو المدلول المطابق للمركب فلان تنافي  
بين كلاميه وليس مراده أن نفس الهيئة في نحوه موضوعه لنفس انبات شئ لشئ مطلقاً حتى يرد  
التنافي كيف ونفس الهيئة جزء مفرد لا مركب ومدلوله مفرد مقيد وهو الانبات المقيد بطرفيه  
مطلقاً فالمعجاز فيه مفرد لا مركب فبالجمله ما أراد ان التجوز في الهيئة بل انه في مجموع المركب كما  
يصرح به قوله في المطول فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وأن يكون ذلك لعلاقة  
بين المعنيين الخ وقوله فيه أيضاً فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التعزن  
والتعسر اه وهذا الكلام لا يتم الا ان كان المراد أن مجموع هيئة المركب ومادته من حيث هو  
مجموع موضوع للمدلول المطابق حتى يلزم أن المعجاز في نحو هو اى الخ باعتبار مجموع المادة والهيئة  
وأما اذا كان المراد أن وضع الهيئة على حدة ووضع المادة على حدة وهو وضع المفردات ففيه انه  
لادخل لقصد الاعلام والاخبار ولا غيره في وضع المفردات فليس التجوز حينئذ لا باعتبار الهيئة  
هذا وعلى الأول لا حاجة لوضع هيئة المركب على حدة كما لا يخفى فقوله ومدلوله مفرد مقيد الخ اى  
لو وضع على حدة وبذلك تعلم ما في جواب الأطول السابق عن اعتراض الشارح ( قوله والغرض  
الخ ) اى الغرض منه اظهار التعسر على مفارقة المحبوب اللازم للاخبار بها لان الاخبار بوقوع  
شئ مكره يلزمه اظهار التعسر والتعزن اه عبد الحكيم اذ يلزمه انشاؤه مظهره اذ يلزمه اظهاره

فالمرکبات موضوعه  
بحسب النوع فاذا استعمل  
المركب في غير ما وضع له  
فلا بد من أن يكون ذلك  
لعلاقة فان كانت هي  
المشابهة فاستعارة والا  
فغير استعارة وهو كثير  
في الكلام كالجمل الخبرية  
التي لم تستعمل في الاخبار  
( ومتى فشا استعماله ) اى  
المجاز المركب

الموضوع له بلاعلاقة المشابهة ولا مانع من أن تعتبر القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له تبعاً ليصير مجاز امر سلا ولا وجه لان يدعى التزام البليغ أن لا تعتبر القرينة المانعة ليكون كتابة قطعاً فحصر المجاز المركب في الاستعارة غير صحيح فلا يرد أنه يجوز أن يكون البيت كتابة فلا يتم الاستدلال ولا يجاب بان البيت مثال لا شاهد اذا دعاء نص من الواضع على مجازية كلام خروج عن الانصاف وكل تركيب يجعل شاهداً يحتمل الكتابة اه ببعض تغيير وكتب أيضاً مانعه لعل العلاقة في استعمال الخبر في معنى انشائي الاطلاق والتقييد بمرتبين بأن ينقل من الافادة الاخبارية الى مطلق الافادة ثم منها الى الافادة الانشائية ( قوله كذلك ) متعلق باستعماله اه سم ويظهر أنه لا فائدة له لرجوع ضمير استعماله الى المجاز المركب وقد جعله المصنف كالقوم نفس الاستعارة التمثيلية ثم رأيت في الاطول ما ملخصه فسر الشارح كذلك بكونه على سبيل الاستعارة وجمعه احترازاً عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه أو في معناه الاصلى ويرد عليه أن شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه أو في المعنى الاصلى غير داخل في فشو المجاز المركب حتى يعترض عنه بقوله كذلك فالوجه أن المراد به عدم التغيير أي متى فشا كذلك من غير تغيير نذكرها وتأنيثاً وافراداً وتثنية وجمعاً ولم يعدل عن هينته في المورد لاجل المضرب وحينئذ يكون أشد اتصالاً بما بعده اه ( قوله فلوغير الخ ) فان قلت هذا يشكل بما اذا وقع التغيير بذكر لفظ بدل لفظ آخر مراد في له قلت المراد هنا على ما فهم من شرح المفتاح تغيير صفة اللفظ من التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع وبدل على ذلك أنه لا دخل لكون المثل استعارة في امتناع ما ذكره السائل بل هو باعتبار أنه لا يكون غير اللفظ الذي صار متداولاً بينهم اه حفيد على المطول ( قوله ولهذا ) أي لكونها لا تغير اه سم ( قوله الى مضارها ) جمع مضرب وهو الموضوع الذي يضرب فيه المثل ويستعمل فيه لفظ المثل وهو المستعار له اه سم ( قوله الى مواردها ) وهي الامور المشبه بها اه سم ( قوله كما يقال للرجل الخ ) قال في الاطول وما ينبغي أن لا يلتبس عليك الفرق بين المثل والاشارة الى المثل كما في ضيعة اللبن على لفظ المتكلم فانه مأخوذ من المثل واشارة اليه فلا ينتقض به الحكم

هذا والفرض في الحقيقة هنا اللازم الأول لكن المآل واحد ( قوله ولا مانع من أن تعتبر القرينة المانعة الخ ) أي فهذا الاستدلال من قبيل المنع بالسند والمنع يكفيه المجاز فكأنه قال هذا التخصيص ممنوع لجواز أن تكون القرينة مانعة فيما علقته غير المشابهة فيكون مجاز امر سلا اه شيخنا ( قوله تبعاً ) متعلق بارادة الموضوع وانما قيد بتبعاً لان ارادة الموضوع له في الكتابة انما هي ارادته تبعاً لا قصداً فهو نفي للتوهم الموجود في المقابل اعنى الكتابة اه شيخنا ( قوله اذا دعاء نص ) علة لقوله ولا يجاب وقوله وكل تركيب من تمة العلة وقال شيخنا ان قوله اذا دعاء نص الخ تعليل لكونه مثالا لا شاهداً فهو من تمة الجواب المنفي ( قوله قلت المراد الخ ) محمله ان التغيير المعلن عدمه يكون المثل استعارة تغيير مخصوص يؤدي الى تغيير المعنى المشبه به كما يدل عليه التعليل وأما نفي التغيير بالمراد في فليس لهذه العلة بل لعلة أخرى وهي أن المثل معتبر فيه الشهرة والتداول واللفظ الذي وقع فيه التغيير بالمراد في ليس مشهوراً متداولاً فلا يكون مثلاً ( قوله بل هو ) أي امتناع ما ذكره السائل من التغيير بالمراد في ( قوله باعتبار أنه ) أي المثل ( قوله رجه الله ولهذا لا يلتفت الخ ) في شرحه للمفتاح الحاصل أنه يجب أن لا يغبر المثل عن حال المورد

( كذلك ) أي على سبيل  
الاستعارة ( يسمى مثلاً  
ولهذا ) أي ولا يكون المثل  
تمثيلاً فشا استعماله على  
سبيل الاستعارة ( لا تغير  
الامثال ) لان الاستعارة  
يجب أن تكون لفظ  
المشبه به المستعمل في  
المشبه فلوغير المثل لما  
كان لفظ المشبه به بعينه فلا  
يكون استعارة فلا يكون  
مثلاً ولهذا لا يلتفت في  
الامثال الى مضارها  
تذكيراً وتأنيثاً وافراداً  
وتثنية وجمعاً بل انما ينظر  
الى مواردها كما يقال

بعدم تغيير الامثال اه ( قوله بالصيف ضيعت اللبن ) الباء بمعنى في كافي قولك جلست بالمسجد  
قال الميداني ويروي في الصيف مكان بالصيف فكل من الباء وفي مقبول رواه ودرابة اه فترى  
وفي الحفيد انه ذكر في الصحاح المثل بدون الباء وجعل الصيف منصوبا على الظرفية اه فتلخص  
أن في المثل ثلاث روايات ( قوله لانه في الاصل لامرأة ) هي رسوس بنت لقيط كانت تحت شيخ  
موسر فسألته الطلاق فطلقها فتزوجت شابا فقيرا فلما شتوا أرسلت الى الشيخ تستقيه لبناء فقال  
ذلك المثل فلما رجع الرسول وأخبرها بما قال الشيخ ضربت يدها على منكب زوجها فقالت هذا  
ومدقه خير منك ومن لبنك الكثير يعني أن هذا الشاب الجليل مع اللبن القليل المندوق أى المزوج  
بالماء خير منك ومن لبنك الكثير وإنما خص به الصيف لان سؤالها الطلاق كان في الصيف اه  
فترى مع بعض حذف

للرجل بالصيف ضيعت  
اللبن بكسر ناء الخطاب لانه  
في الاصل لامرأة

﴿ فصل ﴾ في بيان

الاستعارة بالكتابة

والاستعارة التخيلية ولما

كانتا عند المصنف أمرين

معنويين غير داخلين في

تعريف المجاز أورد لها

فصلا على حدة ليستوفي

المعاني التي يطلق عليها

لفظ الاستعارة فقال ( قد

يضمير التشبيه في النفس

فلا يصرح بشئ من أركانه

سوى المشبه) وأما وجوب

ذكر المشبه فإنا هو في

التشبيه المصطلح وقد

عرفت أنه غير الاستعارة

بالكتابة ( وبدل عليه )

أى على ذلك التشبيه المضمير

في النفس ( بأن يثبت

للمشبه أمر مختص بالمشبه به )

﴿ فصل في بيان الاستعارة بالكتابة الخ ﴾

أى على مذهب المصنف ( قوله معنويين ) أى لبس من اللفظ ( قوله غير داخلين في تعريف  
المجاز ) لأنه من عوارض الالفاظ ( قوله ليستوفي المعاني ) هذا الدليل لا ينتج كون المورد فصلا  
على حدة اللهم الا أن يقال انه دليل الابراد لا بهذا القيد اه سم ( قوله التي يطلق عليها اللفظ  
الاستعارة ) أى على طريق الاشتراك اللفظي ( قوله فلا يصرح بشئ من أركانه سوى المشبه )  
يشمل زيد في جواب من يشبه الاسد فأخرجه بقوله وبدل عليه الخ اه أطول ( قوله وأما  
وجوب الخ ) جواب ما يقال هنا ينافى ما مر في التشبيه من وجوب ذكر المشبه به ( قوله ذكر  
المشبه به ) أى بأقبا على معناه الحقيقي فلا يرد وجوب ذكره في التصريح به لانه لفظ المشبه به غير  
مستعمل في معناه الحقيقي كذا قيل وهو إنما يحتاج اليه اذا كان المراد ذكر لفظ المشبه به فان أريد  
ذكر نفس المشبه به فلا اذا المذكور في التصريح به المشبه وان كان بلفظ المشبه به ( قوله وقد  
عرفت ) أى من تعريفه حيث قال والمراد هنا لم يكن على وجه الاستعارة الحقيقية والاستعارة  
بالكتابة والتجريد اه سم ( قوله بأن يثبت الخ ) أى لانه من البين أن انبات خاصة الشئ لغيره  
يدل على أنه الحق به ونزل منزلته ( قوله أمر مختص ) الاختصاص بالإضافة الى المشبه اه حفيد

المشبه به الى حال المضرب المشبه ليصح أنه استعارة وهذا لا ينافى ما في الكشف من أنهم لم يضر بوا  
مثلا ولا رأوه أهلا للتيسير ولا جديرا بالتداول والقبول الا قولاه فيه غرابية من بعض الوجوه ومن  
ثم حوفظ عليها وحجى عن التغيير اه عبد الحكيم

﴿ فصل في بيان الاستعارة بالكتابة الخ ﴾

( قوله لانه من عوارض الالفاظ ) لوقال لان المجاز قسم من أقسام اللفظ لكان أولى ( قوله  
هذا الدليل لا ينتج الخ ) اذا تأملت في كلام الشارح تعلم أن قوله ليستوفي المعاني علة للابراد وأما  
علة كون الابراد في فصل مستقل فهو الشرط الذي دخلت عليه لما مع ملاحظة انهما اذا لم يدخلوا  
في تعريف المجاز لم يدخلوا في الترجمة فحل الترتيب في القضية الشرطية هو قوله فصلا على حدة فقد  
ذكر الشارح أمرين على كلا منهما علة مغايرة لعلة الآخر فتدبر ( قوله يشمل زيد في جواب الخ )

فالمراد باختصاصه بالمشبه به أن لا يعم المشبه ( قوله من غير أن يكون هناك أمر متحقق ) أي للمشبه  
 كما في أظفار المنية نسبت بفلان فإنه ليس للنية أظفار متحققة حسا أو عقلا يطلق عليها لفظ الأظفار  
 اه سم وكتب أيضا مانصه احترازاً عن الاستعارة التعقيقية اه سم أي على ما جوزه صاحب  
 الكشف في فريضة المكنية ( قوله أو مكنياً عنها ) أي أو استعارة مكنياً عنها اه أطول  
 ( قوله ولو أزمه ) تفسيرى ( قوله فجرد تسمية ) فيه أن التسمية مجموع استعارة بالكناية  
 أو استعارة مكنى عنها الاستعارة فقط ويجاب بأنه أطلق التسمية على جزئها فكأنه قال فجرد ضم  
 جزء في التسمية بلا مناسبة ( قوله خالية عن المناسبة ) فتوجه بأن التسمية بالاستعارة لشبه  
 ذلك الاثبات بالاستعارة في ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به أفاده الفنى ووجهها في الأطول  
 بأنه استعير للدلالة عليه ذكر لازم المشبه به وما هو حقه تلك الدلالة أداة التشبيه اه ( قوله قد  
 استعير ) بالمعنى اللغوى ( قوله ذلك الأمر ) أي اثبات ذلك الأمر ( قوله وبه يكون كمال  
 المشبه به ) كما في المثال الأول الآتى وقوله أو قوامه كما في المثال الثانى الآتى وقوام الشئ ما يقوم به ذلك  
 الشئ كجزائه ( قوله وإذا المنية ) من معنى الشئ أى قدرسمى الموت بها لانه مقدر اه فترى  
 ( قوله ألفت ) أى وجدت ( قوله تجعل معادة ) المادة والتعويذ والعوده كلها بمعنى وهى  
 شئ يعلق على عنق الصبيان صوناً لهم عن العين أو الجفن على زعمهم اه فترى وفي حاشية السبرامى

من غير أن يكون هناك  
 أمر متحقق حسا أو عقلا  
 يطلق عليه اسم ذلك  
 الأمر ( فيسمى التشبيه )  
 المضمرة في النفس  
 ( استعارة بالكناية أو  
 مكنياً عنها ) أما الكناية  
 فلأنه لم يصرح به بل اتخاذه  
 عليه بذكر خواصه  
 ولو أزمه وأما الاستعارة  
 فجرد تسمية خالية عن  
 المناسبة ( و يسمى اثبات  
 ذلك الأمر ) المتخصص بالمشبه  
 به ( للمشبه استعارة تخيلية )  
 لانه قد استعير للمشبه ذلك  
 الأمر الذى يخص المشبه  
 به وبه يكون كمال المشبه به  
 أو قوامه في وجه التشبه  
 لتعيل أن المشبه من جنس  
 المشبه به ( كما في قول  
 الهندى وإذا المنية أنشبت )  
 أى علق ( أظفارها )  
 ألفت كل تميمة لا تنفع  
 التميمة الخرزة التى تجعل  
 معادة أى إذا علق الموت  
 مخلبه فى شئ ليسذهب به  
 بطلت عنده الخيل ( شبه )  
 الهندى فى نفسه ( المنية  
 بالسبع

هذا بناء على ما سبق عن الأطول من ان هذا من التشبيه الاصطلاحى أما على أنه ليس منه بل  
 المقصود بيان الفاعل فلا وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى ( قوله فانه ليس للنية الخ ) ليس هذا  
 هو المراد بل المراد أنه ليس للنية ملامم يناسب الأظفار محقق حسا أو عقلا ( قوله أى على ما جوزه  
 الخ ) فهو إشارة الى مخالفة صاحب الكشف ( قوله لشبه ذلك الاثبات ) المناسب كما في الفنى  
 لشبه ذلك التشبيه لان الكلام فى توجيه تسمية التشبيه استعارة فتسمية التشبيه استعارة انما هو  
 على سبيل الاستعارة ( قوله أفاده الفنى ) ليس بشئ إذ الادعاء عند المصنف فانه قال فى الايضاح  
 أثبت له أى للمشبه يدا على سبيل التخيل مبالغة فى تشبيهها به فالمراد بالتخيل أن الاثبات المذكور  
 تخيلى فى قوله لبخيل انه من جنس المشبه به مناقشة اه عبد الحكيم والحق ان الادعاء هو  
 الظاهر من قوله مبالغة الخ لا مجرد ادعاء أنه يشبهه غاية الشبه فالحق أنه المراد وهو الواجب فى حق  
 المصنف أن يراد وكون الاثبات تخيلا لا ينافيه بل فديقتضيه وقوله فى قوله أى الشارح بعد عند  
 توجيه كون الاثبات استعارة تخيلية اه معاوية ولا يخفى ان المبالغة فى التشبيه غير ظاهرة فى تناسيه  
 بل فى مجرد ثبوته وتناهيه ( قوله أداة التشبيه ) خبر عن ما ( قوله كما فى المثال الأول ) فان  
 الاغتيال يتحقق فى الأسد بنها بالناب وكأله بالأظفار اه عبد الحكيم ( قوله كما فى المثال الثانى )  
 فان الدلالة على المقصود لا تحصل فى العادة للانسان الا باللسان وانما قلنا فى العادة لانه يمكن حصول  
 الدلالة بالإشارة لكونها غير معتادة اه عبد الحكيم وانما يحتاج الى هذا اذا جعل المشبه به مطلق  
 الانسان باعتبار الدلالة التى هى فى عادته باللسان أما اذا جعل المشبه به الانسان المتكلم كما جعله  
 المصنف إذ لا معنى به حينئذ الامتساك باللسان من حيث هو متكلم به اه معاوية ( قوله المعادة  
 الخ ) ليس فى القاموس فليراجع من كتب اللغة ( قوله رحمه الله بطلت عنده الخيل ) فالمراد

في اغتيال النفوس بالفقر والغلبة من غير تفرقة (٢٥٨) بين نفاع وضرار ولا رفق لم حوم ولا بقاء على ذي فضيلة (فأثبت لها)

أي للنية (الاطفار التي لا يكمل ذلك) الاغتيال (فيه) أي في السبع (بدونها) تحقيقا للبالغنة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاطفار لها استعارة تخيلية (وكافي قول الآخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا \*

فلسان حالي بالشكابة أنطق شبه الحال بانسان متكم في الدلالة على المقصود) وهو استعارة بالكناية (فأثبت لها) أي للحال (اللسان الذي به قوامها) أي قوام الدلالة (فيه) أي في الانسان المتكم وهذا الاثبات استعارة تخيلية فعلى هذا كل من لفظي الاطفار والمنية حقيقة مستعملة في معناها الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي والاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية فعلا من أفعال المتكم متلازمان اذ التخيلية يجب أن تكون قرينة للكناية البتة والمكينة يجب أن تكون قرينتها تخيلية البتة فمثل قولنا اظفار المنية المشبهة

على المطول قيل لا يجوز تهليق التامم لدفع العين كما نوهه العرب وأما تعليق ما كتب فيه القرآن أو اسم من أسماء تعالى فلا بأس به اه (قوله في اغتيال) أي اهلاك (قوله والغلبة) تفسير للقهر اه أطول (قوله ولا بقاء على ذي فضيلة) أي لارحة وشفقة اسم من أبقيت على فلان اذا رحته اه حفيد (قوله بشكر) متعلق بقوله مفصحا اه سم (قوله فلسان حالي بالشكابة أنطق) يعني ضرك أكثر من برك ويحتمل شكابة لسان الحال عن الناطق بشكر البرحيت يعجز عن أداء حقه فقيه التوجيه فافهم فانه البديع النبيه ولا يذهب عليك أن البيت انما يكون من باب الاستعارة بالكناية لولم يكن لسان حالي من قبيل لجين الماء اه أطول (قوله بانسان متكم) فديقال مثله في المثال الاول بان يعتبر تشبيه المنية بسبع مغتال بالاطفار فيكون المثال الاول أيضا مما الامر الخيل به فيه مقومالا مكملالا أنه تكلف كذا في الاطول (قوله أي قوام الدلالة) لانه لولم يكن للانسان لسان لم تحصل الدلالة على المقصود اه سم (قوله أي في الانسان المتكم) اشارة الى أن كونه قواما للدلالة انما هو في المتكم لامطابق الانسان لانه قد تحصل الدلالة بالاشارة وفيه أن الدلالة بالاشارة تكون في المتكم الآن يقال المراد الدلالة الكاملة أو التي هي الاصل بالنسبة للمتكم أو المراد أنه شبه بانسان متكم من حيث انه متكم وقوام الدلالة في الانسان المتكم من حيث انه متكم انما هو باللسان ولعل هذا الوجه اه سم (قوله فعلى هذا) أي ما ذكره المصنف من تعريف الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية (قوله وليس في الكلام مجاز لغوي) بل عقلي وهو اثبات ما ليس للتشبيه (قوله فعلا) أي لالفظان والمجاز اللغوي من عوارض الالفاظ (قوله اذ التخيلية يجب الخ) فلا توجد التخيلية بدون المكينة (قوله والمكينة يجب الخ) فلا توجد المكينة بدون التخيلية (قوله فمثل قولنا الخ) أي مما صرح فيه بالتشبيه وكتب أيضا قوله فمثل قولنا الخ جواب سؤال يرد على قوله متلازمان بان يقال قد وجددهم ا التخيلية بدون المكينة فأجاب بالمنع وأن الموجود ههنا ترشح لا تخييل اه سم (قوله يكون ترشحا للتشبيه) أي للكناية لان شرطها كالمصرحة عدم التصريح بالتشبيه (قوله أسرعكن) خطاب للزوجات الحاضرات في مرض الموت اه حفيد (قوله لحوقا) أي وصولا أي قريبا تأمل اه سم (قوله أطولكن) أي أكثر من الطول بالضم وهو الامتداد ليكون ترشحا أما اذا كان من الطول بالفتح وهو الاعطاء فلا يكون ترشحا ولا تجريدا لتعلقه بكل من الطرفين (قوله ترشح للمجاز) أي المرسل قال في الاطول ومن غرائب السوانح ومجائب اللوايح أن

ألقبت كل حيلة لاتنفع وانما ذكر التهمة كتابة عن الحيلة أو يعني مثلا أولانها الحيلة المعتادة اه معاوية (قوله ويحتمل شكابة الخ) يمنع من هذا الاحتمال قوله قبل هذا البيت لا تحسبن بشاشتي لك عن رضا \* فوحق جودك اني أتملق قاله بعض مشايخنا ولا يخفى احتماله مع ما قبله فانه محتمل أيضا (قوله النبيه) مأخوذ من نيه بتثليث الباء بمعنى شرف وكافي القاموس في وصف الكلام بالنباهة حقيقة فلا حاجة لكون المراد النبيه صاحبه (قوله أي للكناية الخ) هذا غير متوهم وليس ما يقتضيه كونه جواب السؤال السابق

بالسبع أهلكت فلانا يكون ترشحا للتشبيه كأن أطولكن في قوله صلى الله عليه وسلم أسرعكن لحوقابي أطولكن بدا أي نعمة ترشح للمجاز هذا ولكن تفسير الاستعارة بالكناية بما ذكره المصنف شئ لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة

الاستعارة بالكناية فيما بين الاستعارات استعارة مقالوبة مبتنية على التشبيه المقلوب لكالمبالغة في التشبيه فهو أبلغ من المصراحة فكأن قولنا السبع كلنية تشبيه مقلوب يعود الغرض منه إلى المشبه به كذلك أنشبت المنية أظفارها استعارة مقالوبة استعير بعد تشبيه السبع بالمنية المنية للسبع الادعائي وأريد بالمنية معناها بعد جعلها سباعا تنبها على أن المنية بلغت في الاغتيال مرتبة ينبغي أن يستعير السبع عنها اسمها دون العكس فالمنية وضعت موضع السبع لكن هذا على ما جرى

سواء كان معناه لا ترشها للكناية أو كان معناه لا تخيلا للكناية بل المتوهم ومقتضى كونه جواب السؤال السابق أن يقول لا تخيلية منفردة عن المكينة اه شيخنا (قوله فهو أبلغ من المصراحة) الضمير راجع لذكر من الاستعارة بالكناية (قوله يعود الغرض منه إلى المشبه به) أي في العبارة وإن كان مشبها في الواقع (قوله استعير بعد تشبيه السبع الخ) محصله أنه يشبه السبع الحقيقي بالمنية ثم بعد ذلك يدعى أن الموت سبع حتى يكون من جملة المشبه ثم يستعار لفظ المنية من الموت المجرد للسبع الادعائي الذي هو الموت المدعى أنه سبع فقوله وأريد بالمنية معناها وهو الموت وقوله بعد جعلها سباعا أي بعد جعل معنى المنية سباعا وهذه الارادة بواسطة الاستعارة وقوله على ما جرى عليه السكاك أي من أن الاستعارة بالكناية لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء أنه عينه هذا هو ما يفيد كلامه هنا وهو مخالف لما أفاده في شرحه على السمرقندية وعبارته فيه واذ قد عرفت الاقوال الثلاثة فاستمع فلنا تحقيق رابع أرجو أن يكون ممن ليس لما أعطاه مانع وهو أن الاستعارة بالكناية من فروع التشبيه المقلوب فكما يجعل المشبه مشبها بمبالغة في كماله في وجه الشبه حتى استحق أن يلحق به المشبه به كقوله

وبدا الصباح كان غرته \* وجه الخليفة حين يتمدح

حيث شبه غرة الصباح بوجه الخليفة كذلك يستعار اسم المشبه للمشبه به فيكون غاية المبالغة في كمال المشبه في وجه التشبيه كما في أظفار المنية فالمراد بالمنية السبع ويجعل الكلام حينئذ كناية عن تحقق الموت بلارية فنسبت المنية أظفارها بفلان بمعنى نسب السبع أظفاره به كناية عن مونه لا محالة وحينئذ لا يجوز في اضافة الاظفار إلى المنية ولا اشكال في جعله المنية استعارة ووجه تسميتها استعارة بالكناية في غاية الوضوح اه قال المحشى وحاصل هذا المذهب انها لفظ المشبه به المقلوب المستعمل في المشبه المقلوب مع جعل مجموع الكلام بعد ذلك كناية اصطلاحية والقرينة على الاستعارة ذكر ملامح المشبه المقلوب كالانظفار المضافة للمنية وعلى الكناية حالية وهي عدم وجود السبع الحقيقي عند فلان وقت التكلم بهذا الكلام وقوله أرجو شبر عن نفسه أولا بضمير المتكلم المعظم نفسه تزويج التحقيق وترغيبا فيه ونايضا بضمير المتكلم بدون تعظيم لاقتضاء مقام الرجاء التواضع والخضوع وقوله أن يكون أي هذا التحقيق فهو بالتحسنة وقوله ممن الخ أي من الله الذي ليس لما أعطاه مانع وهذا اشارة إلى قوله عليه الصلاة والسلام اللهم لا مانع لما أعطيت وخذق المفعول الأول لا عطى لعدم تعلق الغرض بذكره والمراد بكونه من الله كونه مما يليق نسبته إليه لرفعة مكانه والافجيع الامور منه تعالى تحقيقا ومانع على هذا اسم ليس وخبرها محذوف أي موجودا وبعقل أن يكون المعنى أرجو أن يكون هذا التحقيق صادرا من شخص هو نفسه ليس مانعا للتحقيق الذي أعطاه وأفاده للناس موجودا والمرجو على هذا في الحقيقة عدم

لغوبة ومعناها المأخوذ  
من كلام السلف

وجود المانع لما أعطاه وأفاده قال المحشى وفي بعض نسخه بالفوقية والمعنى أن تكون أنت من الذين ليسوا مانعين لما أعطاه الله بعدم قبوله والمبادرة الى رده فيكون فاعل أعطى ضمير عائدا الى الله تعالى المعلوم من السياق ويكون افراد ضمير ليس ومانع مرعاة للفظ من ومانع على هذا خبر ليس وقف عليه بالسكون على لغة بيعة وقوله من فروع التشبيه المقلوب أى مبنية على تشبيه مقلوب لانه بعد تشبيه المشبه به الاصلى بالمشبه الاصلى استعير اسم المشبه الاصلى للمشبه به الاصلى فى أنشبت المنية أظفارها بفلان شبه السبع بالمنية واستعير له اسمها وقوله كذلك تأكيد لقوله كما وقوله يستعار الخ أى يستعار اسم المشبه الاصلى للمشبه به الاصلى بناء على التشبيه المقلوب وقوله فالمراد بالمنية السبع أى الحقيقي وقوله ويجعل الكلام أى مجموع قولنا أظفار المنية نشبت بفلان وقوله حينئذ أى حين اذ أريد بالمنية السبع وقوله كناية أى بالمعنى المصطلح عليه وانما جعل الكلام كناية ليكون صادقا اذا السبع الحقيقي لم ينسب أظفاره بفلان فى الواقع وقوله عن تحقق الموت بلار بنية أى فى المستقبل لافى الماضى ولا فى الحال لان هذا الكلام لا يقال الا عند شدة مرضه والياس منه وقوله فنسبت المنية الخ ينبغى قراءة الفعل بالتضعيف بمعنى علق المضعف أيضا لانه لم يذكر فى القاموس متعديا من هذه المادة الأناشيب ونسب بالتضعيف ونسب الامر كزمنه زنة ومعنى وهذا الاخير لا ينافى ما تقدم لان هذا معنى آخر لا يناسب فى هذا التركيب وقوله وحينئذ لا تجوز فى اضافة الاظفار الى المنية كان الأولى أن يقول ولا تجوز فى الاظفار ولا فى اضافتها الى المنية ليكون الأول نفيًا لمذهب السكاكى والثانى نفيًا لمذهب السلف كذا فى الزبيرى ولا يخفى أنه حيث لا تجوز فى الاظفار ولا فى اضافتها لم يكن لتسميتها استعارة تخيلية وجه فان كلام العصام يوافق على التسمية ورد عليه ذلك والافلا وقوله ولا اشكال فى جعل المنية استعارة أى كما ورد على السكاكى وذلك لان المراد بالمنية السبع الحقيقي لا الادعائى وقوله فى غاية الوضوح اما كونها استعارة فلما قد علم وأما كونها بالكناية أو ممكنة فلجعل الكلام كناية بالمعنى الاصطلاحى كالأستعارة دون الغوى كإفى المذاهب الثلاثة اه ثم انه اعترض على العصام بوجوه منها ان كل أحد يعرف ان المراد بالمنية فى هذا التركيب الموت قطعاً فيبطل كون لفظها استعارة للسبع وقد يقال لانه لم ذلك بل المقطوع به أن المقصود من هذا التركيب انما هو الاخبار بالموت وهذا لا ينافى استعمال المنية فى السبع وجعل الكلام بعد ذلك كناية عن الموت ولذلك قال العلامة الاميرردا لهذا الوجه الحق أنه لا قطع مع الامكان نعم هو بعيد ولكن الكلام يحتمل الوجه الذى ذكره العصام ومنها أنهم اعتبروا فى الكناية عدم كون قرينتها مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له وفى تحقق ذلك فى جميع مواد الاستعارة بالكناية نظر ألا ترى أن قرينة الكناية فى أنشبت المنية أظفارها بفلان هى عدم وجود السبع الحقيقي عند فلان كما تقدم ولا شك أن هذه مانعة من ارادة المعنى الحقيقي الآن يقال لان سلم أن القرينة هى ما ذكر بل القرينة فى هذا المثال أمر يجوز معه ارادة المعنى الحقيقي ككون المقام مقام بيان الموت بقطع النظر عن أسبابه وهذا لا ينافى جواز ارادة المعنى الحقيقي وان امتنعت لامر خارج كما فى زيد جبان السكب ولا كلبه أو يقال مراد العصام بالكناية العبارة سواء كان على وجه الكناية الاصطلاحية أو على وجه المجاز ومنها ان حصول معنى فى جميع مواد الاستعارة بالكناية يصلح أن يكون الكلام كناية عنه كما فى أنشبت المنية أظفارها بفلان غير ظاهر ألا ترى أنك اذا قلت أعطاك الله محاسن الفصاحة وشبهت الانسان



ذا المحاسن بالفصاحة تشبيهاً مقلوباً واستعرتهمه لاجتماع معنى لازم المدلول هذا التركيب قصد المتكلم  
 الاخبار به حتى نجى الكناية ومدلوله هو اعطاء الله للمخاطب الاجزاء الجميلة من بدن الانسان  
 وكذلك اذا قلت رفعت عن معارفك قناعاً وغلقا واستعرت المعارف لمحجبات العرائس ومخزونات  
 النفائس لاجتماع معنى لازم المدلول هذا التركيب قصد المتكلم الاخبار به كما لا يخفى وفيه أنه يلزم القوم  
 في كل استعارة بالكناية حيث جعلوا القرينة فيها والترشح ان كانوا باقين على حقيقةهما جعل  
 الكلام بتمامه كناية اصطلاحية أو مجازاً والا كان لغواً لا فائدة فيه لانك اذا قلت مثلاً انشبت المنية  
 اظفارها بغلان فليست تقصد الاخبار بانشاب المنية اظفارها به لان اسناد كل من الانشاب  
 والاطفار اليها مجاز عقلي وانت اذا قلت قتل الامير زيداً اذا قتله الجلاد بامر له لا تريد الاخبار بقتل  
 الامير بل تريد الاخبار بقتل الجلاد له باذن الامير وانما اسندت القتل الى الامير للاسناد وكذا  
 لا تقصد الاخبار بانشاب السبع اظفاره به لانه خلاف الواقع فتعين كون الكلام كناية عن تحقق  
 مونه أو مجازاً عن ذلك وحينئذ يكون الاشكال المذكور مشترك الورد وفقاً يكون جواباً لهم عنه  
 فهو جواب للعصام أيضاً والجواب ان مدلول الأول على رأى العصام هو اعطاء الله تعالى للمخاطب  
 الاجزاء الجميلة من بدن الانسان الذي هو من جنس الفصاحة وعلى رأى القوم هو ذلك الا أنك  
 تقول بدل قولنا الذي هو من جنس الفصاحة الذي الفصاحة من جنسه والى هذا يقول المعنى على  
 كلام العصام لا يتناهى على القلب ولا شك ان هذا المعنى يلزمه ان الله تعالى زين حال هذا المخاطب  
 ورفع قدره بين الناس معظم وان هذا هو المراد لكن من حيث تحققه في التزيين ورفع القدر بينهم  
 بالفصاحة لقرينة الحال وسباق الكلام وان مدلول الثاني هو رفع المخاطب عن محجبات العرائس  
 ومخزونات النفائس التي هي من جنس المعارف والتي المعارف من جنسها وما آل الأول الى هذا  
 لما علمت ولا شك ان هذا المعنى يلزمه ازالة الخفاء عن ذي شأن عظيم وخطب جسيم وايضاح حاله  
 وان هذا هو المراد لكن من حيث تحققه في ازالة الخفاء المعارف العظيمة الشأن وايضاح حالها  
 بقرينة الحال وسباق الكلام فالخاص على كل مراد لان من حيث خصومه بل من حيث التحقق  
 فيه ثم قد علم مما تقدم أنه متى كان في الكلام استعارة بالكناية وأبقى لازم المشبه به على حقيقته  
 وجب كون الكلام كناية اصطلاحية أو مجازاً لكن نحو قتل الامير فلانا اذا قتله الجلاد وان كان  
 فيه استعارة بالكناية عند السكاكي مع بقاء القتل على حقيقته لا يحتاج الى ذلك اذ المراد فيه  
 الاخبار بقتل الجلاد له فتدبر ومنها أنه يلزم ان يكون المذكور في الاستعارة بالكناية المشبه به لان  
 المنية على هذا الوجه كذلك وهو خلاف ما اتفقت عليه كلمة القوم وقد يقال هو مخالف القوم في  
 أصل الدعوى فلا يباي بمخالفتهم فيما ترتب عليها ومنها أنه اذا كان المركب كناية عن تحقق الموت  
 لا محالة كان ذلك من باب الكناية ولا حاجة الى الاستعارة في لفظ المنية وأجاب العلامة الأمير بأنه  
 انما احتاج للكناية بعد الاستعارة حيث أراد بالمنية السبع مع أنه ليس ثم سبع اه وفي هذا  
 الجواب نظر اذا الاعتراض على العصام ليس بعدم الاحتياج للكناية بل بعدم الاحتياج للاستعارة  
 فالاولى في الجواب أن يقال انما احتاج للاستعارة ليصح انبات النشب والاطفار للمنية ولتحصل  
 المبالغة بمناجاة الموت للسبع هذا النظر مدفوع لان معنى كلام العلامة ان منشأ الاحتياج  
 للكناية هو الاستعارة فلولا الاستعارة ما جاءت الكناية فلا يصح ما افاده كلام المعترض من وجود  
 الكناية بدون وجود الاستعارة ثم ان هذا الاعتراض أيضاً مشترك الورد بين القوم والعصام

والجواب واحد فتدبر ومنها اننا نسلم أن الاستعارة بالكناية من فروع التشبيه المقلوب بل  
الاستعارة مطلقا من فروع التشبيه الاصلى وأجاب العلامة الامير بان هذا مجرد دعوى فانهم انما  
يعبرون في علاقتها بالمشابهة مطلقا والامثلة لا تخصص وعدم وجدان النظر ليس قاطعا بعدم  
الوجود اه قال بعض الافاضل لاسيا وفي قلب التشبيه تمام قوة له وبمجيء الاستعارة يزداد ذلك  
الغرض والاستعارة أحق بأن تكون في قلب التشبيه من أن تكون في أصله ومنها لزوم الكذب  
لان المراد على كلامه السبع الحقيقي وأجيب بأنه لا يراد بهذه الكناية المعنى الاصلى على أن الصدق  
والكذب انما يكونان في المعاني المقصودة لذاتها وقول الجيب على أن الخ لا يصح الا على ان الكناية  
لفظ استعمل فيما وضع له لينقل منه للارزاع مع قرينة غير مانعة والافعال المعنى الحقيقي على القول الآخر  
فيها انما يقصد لذاته مع المعنى الكنائى فيكون محط صدق وكذب كالمعنى الكنائى وان كان دونه  
في القصد اذ لا داعى لقصده على القول الآخر مع الكنائى الا افادته اذا انتقل بدون ذلك كما  
في المجاز فانهم ومنها انها حينئذ تنصرف بحجة فلا تكون قسما آخر وأجاب العلامة الامير بأنه يكفي في  
جعلها قسما توقف ههنا على الكناية البتة اه قال بعض الافاضل وفي هذا الجواب نظر لان غاية  
ما أفاده انها قسم من التصريح بدرجة تحتمل ولم يستفد منه كونه قسما لها الذى الكلام فيه كما  
يدل عليه قول المعترض قسما آخر فالاولى الجواب بأنه يجوز أن تكون التصريح بحجة هي المبنية على  
التشبيه الاصلى كما هو ظاهر كلامهم فيكون المدكور فيها المشبه الاصلى والمدكور في الكناية  
المشبه الاصلى ومنها أنه يلزمه جواز كون زيدا استعارة في نحو رأيت زيدا في الغابة ولا قائل به  
وأجاب العلامة الامير بان هذا اختل فيه شرط وهو الكناية وعدم العلمية على أن لازم المذهب ليس  
مذهبا وانه هنا غير بين اه قال بعض الافاضل وفي هذا الجواب نظر فان هذا التركيب المدكور  
من تراكيب البلاغة وقد قال العصام الاستعارة بالكناية من فروع التشبيه المقلوب أى ان كل  
ما جعلوه استعارة بالكناية اجعله من فروع التشبيه المقلوب ولزوم كون زيدا استعارة لما قاله لزوم  
بين لا محالة وقوله لفقد شرطه مما يقوى غرض المعترض من عدم اطراء مذهب العصام فعمل  
الاولى في الجواب أن يقال للعصام أن يقول بجواز الاستعارة في العلم وان لم يشتر اه وقد قال  
العصام بجواز استعارة العلم وان لم يشتر لكن تقدم لك ما فيه فتنبه فالاحسن الجواب بأن للعصام  
أن يجعل هذا من قبيل مجرد الكناية الاصطلاحية عن تمام شجاعته فانهم ومنها انه بالكناية قطع  
النظر عن السبع الحقيقي لئلا يلزم الكذب وقد اعتبر في الاستعارة فيلزم اعتبار الشئ وعدم  
اعتباره وهو نهافت وأجاب العلامة الامير بان المجاز في مجرد لفظ المنية والكناية في المركب  
بنامه من حيث معناه بعد وهو انساب السبع وشرط التنافي اتحاد المورد اه وعصمه والله أعلم  
أن السبع الحقيقي اعتبر في الاستعارة لانه المراد من المنية للبلاغة في شأنها لکن المقطوع النظر  
عنه في الكناية ليس هو السبع الحقيقي بل مضمون الكلام وهو انساب السبع ولا يجيى التنافي  
الاولو كان المقصود وغير المقصود واحدا وقول المعترض لئلا يلزم الكذب فيه نظر وان سلمه له  
العلامة لان الصدق والكذب كما تقدم انما يكونان في الامور المقصودة لذاتها لکن هذا على أن  
الكناية لفظ استعمل في معناه كما تقدم قريبا ومنها ان ذكر الاظفار ببعض التشبيه المقلوب  
فتكون نازلة الدرجة والاجماع انها من البلاغة بمكان وأجاب العلامة الامير بأن التجريد معهود  
ويكفي في البلاغة مزيد الدقة في الاعتبار على الوجه السابق من قلب وكناية اه وقوله بأن

عليه السكاكي اه ( قوله هو أن لا يصرح الخ ) هو بمعنى قول صاحب الكشاف الآتي أن  
يسكنوا الخ وظاهره أن الاستعارة الممكنة عدم التصريح باللفظ المستعار لانفس اللفظ المستعار  
واعمل في العبارة مسامحة أي وهو ذو أن لا يصرح ( قوله ولازمه ) تفسيري ( قوله كما هو شأن  
الكتابة ) أقول فيه إشارة إلى أنه لا تتحقق هناك الكتابة الاصطلاحية كما هو الظاهر من تقرير  
الكشف والمحقق الشريف بل الكلام شبه بالكتابة في الأشعار بالمقصود بل انصرح وذلك لانه  
يجب أن نستعمل الكتابة في المعنى الكنائي قطعاً سواء كان المزوم معنى حقيقياً أولاً وسواء  
استعملت في المعنى الحقيقي أيضاً أولاً ولا شك أنه لا يستعمل النقص هنا في ابطال العهد اه حفيد  
على المطول ( قوله قال صاحب الكشاف الخ ) استدلال لما نقله عن السلف المراد بهم صاحب  
الكشاف ومن قبله أو معه اه سم وناقض صاحب الاطول في حكم الشارح والسيد بأن في  
كلام الكشاف تصرح بما مر عن السلف فراجع ( قوله ان من أسرار البلاغة الخ ) يعني أن  
المقام إذا اقتضى الاستعارة دون الحقيقة لغرض المبالغة في مدح أو ذم أو لكون الخطاب مع ذك  
من لطائف تلك البلاغة أن يسكنوا الخ ( قوله عن ذكر الشيء ) أي اللفظ ( قوله ثم رمزوا )  
من باب قتل وفي لغتهم باب ضرب اه مصباح ( من رواده ) أي رواده في معناه ( قوله على  
مكانه ) أي كونه أي وجوده وقال بعضهم أي مرتبته قال سم وظاهر السياق أي سياق عبارة

التجريد معهود يعني ان الاظفار تجريد لانه ملائم المشبه باعتبار القلب وهو مخالف لما أفادوه من  
انه قرينة الاستعارة لا تجريد وكلامهم هو الظاهر وان أمكن تأويل كلام العلامة الامير بما اذا  
كانت هناك قرينة أخرى أو ان ما هنا مقيس على التجريد ولو أجاب بأن القرينة لا تعتبر في  
قرب التشبيه وبعده انما المعتبر هو الزائده وهذا الملائم هنا قرينة لازمة لكان أولى ( قوله  
هو بمعنى قول صاحب الكشاف الخ ) أي ان المقصود من هذا ما يأتي عن صاحب الكشاف  
( قوله وظاهره ) أي ما هنا بخلاف ما يأتي ( قوله في المعنى الكنائي ) أي الذي هو المنقول اليه  
( قوله قطعاً ) أي يقيناً على المذهب المختار وليس المراد بالقطع الاتفاق لانه على بعض الاقوال  
لا يجب استعمال اللفظ في المعنى الكنائي بل انما هو مستعمل في المعنى الاصيل ليقيم منه المعنى  
الكنائي فهي من قبيل الحقيقة على هذا القول على الراجح بخلافه على المختار فانها واسعة على  
الراجح ( قوله سواء كان المزوم ) أي الذي هو المنقول منه ( قوله معنى حقيقياً أولاً ) أي بان  
كانت كناية مبنية على مجاز ( قوله وسواء استعملت في المعنى الحقيقي أيضاً أولاً ) أي لانه يجوز  
في الكتابة ارادة المنقول اليه فقط واردة المنقول اليه والمنقول عنه تبعاً ( قوله ولا شك أنه  
لا يستعمل النقص هنا في ابطال العهد ) أي الذي هو لازم للنقص فانه يلزم من النقص مطلق  
الابطال لزوم الاعم للاخص لكن أنت خير بانه ليس مقتضى كلام الشارح بل مقتضاه أن  
اللازم وهو الاظفار المضافة للنية ذكر لينقل منه إلى السبع أي إلى استعارته للنية لكن الاظفار  
ليست مستعملة في استعارة السبع حتى تكون كناية وكذلك ينقضون في قوله تعالى ينقضون  
عهد الله ان جعل قرينة الممكنة لا الاضافة لله فان ينقضون ذكر لينقل منه إلى الجبل أي إلى  
استعارته للعهد لكن النقص لم يستعمل في استعارة الجبل حتى يكون كناية ( قوله رحمه الله قال  
صاحب الكشاف الخ ) قال الشارح في حاشية الكشاف عند قوله تعالى ينقضون عهد الله ولقد

هو أن لا يصرح بذكر  
المستعار بل بذكر رديفه  
ولازمه الدال عليه  
فالمقصود بقولنا اظفار  
النية استعارة السبع  
للنية كاستعارة الاسد  
لرجل الشجاع الا ان لم  
نصرح بذكر المستعار  
أعني السبع بل اقتصرنا  
على ذكر لازمه وهو  
الاظفار لينقل منه إلى  
المقصود كما هو شأن الكتابة  
فالمستعار هو لفظ السبع  
الغير المصرح به والمستعار  
منه هو الحيوان المقترن  
والمستعار له هو النية قال  
صاحب الكشاف ان من  
أسرار البلاغة ولطائفها  
أن يسكنوا عن ذكر الشيء  
المستعار ثم رمزوا اليه  
بذكر شيء من رواده  
فينهوا بذلك الرمز على  
مكانه نحو شجاع يفترس  
أقرانه ففيه تبيين على أن  
الشجاع أسد هذا كلامه  
وهو صريح في أن المستعار  
هو اسم المشبه بالمتروك  
صريحاً المرموذ اليه بذكر  
لوازمه وسبب الكلام  
على ما ذكره السكاكي

الكشاف أن المراد مكان المستعار وظاهر قوله على أن الشجاع أسد أن المراد مكان المستعاره  
 فليحذر اه ورجوع الضمير للمستعار يناسب تفسير المكان بالكون أي الوجود ورجوعه  
 بالمستعاره يناسب تفسيره بالمرتبة فتدبر ( قوله أي سلا ) من السلو وهو زوال العشق والحزن  
 اه فترى ( قوله مجازا ) أي بالاستعارة بجامع انتفاء ما يغيب عن الرشد والمصالح ( قوله عن  
 سلمى ) أي معرضا عنها كذا في الاطول ( قوله باطله ) أراد بباطل القلب ميسله الى الهوى  
 اه سم ( قوله أي امتنع باطله عنه وتركه بحاله ) فيه إشارة الى مقاله في المطول من أنه لا حاجة الى  
 ما قيل ان في البيت قلبا أي أقصر هو عن باطله لصحة أن يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله قال  
 الفري في بحث لان المذكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة أن أقصره شرط ويكون فاعله ذا  
 قدرة واختيار قال في الصحاح أقصرت عنه أي كففت عنه مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت  
 قصرت عنه بلا ألف والباطل ليس ذا قدرة واختيار فهذا القدر يكفي للحمل على القلب اللهم الا  
 أن يراد أنه لا حاجة اليه بطريق الوجوب لجواز أن يراد بالاقصار معناه المجازي وهو مطلق الامتناع  
 اه وفي الاطول وأقصر باطله أي انتهى باطله من لوازم حب سلمى يقال أقصر وقصر وتناصر  
 اه وحينئذ لا حذف في الكلام والمعنى ظاهر ويقال أقصر عنه أي عجز فالنقد بر أقصر عنه باطله  
 فحينئذ لا محالة في الكلام قلب لان العاجز هو القلب لا الباطل اذ لا ينسب العجز الا الى ما من شأنه  
 الاختيار وفي كلام المتن حيث قال انه ترك ما كان الخ اشعار بذلك اه ( قوله وعري ) كان  
 المراد أزيل عن الافراس سر وجها وعن الرواحل رحالها التي هي آلات ركوبها للاعراض عن  
 السير المحتاج اليها فيه ( قوله ترك ما كان يرتكبه زمن الحجة ) لادلالة في الكلام على تركه ما  
 كان يرتكبه زمن الحجة مطلقا على ما يقتضيه السوق فتنبه وانما يدل على تركه ما كان يرتكبه في  
 حب سلمى الآن يراد بسلمى جنس المحبوبة كما قد يراد بجماع الضمير ثم لادلالة على الاعراض عن  
 معاودته الآن يؤخذ ذلك من آيات آخر اه أطول ويمكن دفع الاول بأن أل في الحجة للعهد أي

( وكذا قول زهير صحا )  
 أي سلا مجاز من الصعو  
 خلاف السكر ( القلب  
 عن سلمى وأقصر باطله )  
 يقال أقصر من الشيء اذا  
 أفلح عنه أي تركه وامتنع  
 عنه أي امتنع باطله عنه  
 وتركه بحاله ( وعري )  
 أفراس الصباور واجله \*  
 أراد زهير ( أن يبين أنه  
 ترك ما كان يرتكبه زمن  
 الحجة من الجهل

كنا في عويل من اختلاف أقوال القوم الى ثلاثة حتى فهم بعض الناظرين في هذا الكتاب  
 أن الاستعارة بالكناية هي الانطفا من حيث كونها كناية عن استعارة السبع للثنية وفي قولنا  
 شجاع يفترس أفرانه الافتراس مع أنه استعارة نصر بجدة لاهلاك الاقران فهو كناية عن استعارة  
 الاسد للشجاع ثم هذه الكناية من قسم الكناية في النسبة يعني اثبات الاسدية للشجاع والحبيبة  
 للعهد اه قال السيد قدس سره وأراد بذلك الناظر صاحب الكشف يعني أنه فهم من الكشاف  
 معنى آخر غير الثلاثة فحدث بذلك في الاستعارة قولاً رابعاً فزاد في طنبور العويل نعمة أخرى  
 ثم رد السيد قدس سره على الشارح في كون صاحب الكشف قد فهم ذلك وأطال في العبارات  
 لكن ناقشه عبد الحكيم وأطال أيضا وحقق مقاله الشارح فانظر اذا أردت وقوله ثم هذه  
 الكناية لا يخفى انه بظاهره لا يجرى على الصريح من أن الكناية مستعملة في اللازم اذ ليس  
 الافتراس مستعملا في استعارة الاسد للشجاع ( قوله وحينئذ لا حذف في الكلام ) أي حذف  
 لفظ عنه ( قوله كأن المراد أزيل الخ ) لكن هذا المراد هو المعنى الحقيقي ( قوله رحمه الله أراد  
 أن يبين الخ ) دفع به ما يقال اذا كان في الصبا مكنية والافراس والرواحل تحميلية والتعربة  
 ترشح باق على حقيقته لم يرد به الا الترية فماعتنى الكلام أي يقل ان معناه هذه الاشياء وتحقيق

حجة سلمى ودفع الثاني بأن قوله وأقصر باطله بدل على الاعراض عن المعارضة ( قوله والغي )  
هو خلاف الرشد ( قوله وأعرض عن معاودته ) هو مأخوذ من قوله وأقصر باطله ( قوله  
فبطلت آياته ) أى فلما أعرض بطلت آياته وليس قوله بطلت آياته تفسيراً لقوله وعرى الخ والـ  
لزم كون الأفراس والرواحل وتعرينها استعارة تحقيقية كما يأتي في الوجه الثاني باحتماليه المقتضى  
خروج الكلام عن وجود الاستعارة المسكنة فيه بل لما كان ترك معاودة الشيء يستلزم بطلان  
آياته لم يقصد على مذهب المتن الحقيقية الأفراس والرواحل فكيف يدل على أنه بطلت آياته إنما  
يلائم ذلك لو أراد بفراس الصبا آلات ما يلزمه فتجعل الاستعارة الحقيقية قرينة للمسكنة كما سمعته  
في قوله تعالى ينقضون عهد الله أو يتوهم له آلات كما هو شأن السكاكى ولو سلم فلادلالة في تعرية  
أفراس الصبا والراحل على بطلانها بل على إهمالها الى وقت الحاجة كما هو شأن السائر مسيرة إذا  
فرغ من سلوكها اهـ ( قوله بجهة من جهات المسير ) جهة المسير هي التي يسير السائر إليها  
ولاجلها اهـ سم ( قوله الوطر ) أى الحاجة ( قوله ووجه الشبه الخ ) قال في الأطول ومن  
الذي أشار إليه بقوله أراد أن يبين الخ انه أراد أن يبين ذلك فشبها بالصبا بجهة وأضاف إليها ما  
أضاف تخيلاً لبدل إضافات الآلات وأسند التعرية ترشيعاً لبدل اسناد الترك والبطالة ثم جعل  
التركيب بتمامه كتابة عن تركه آلات الصبا وإهمالها أو استعارة تمثيلية لذلك وهكذا كل تركيب  
فيه مسكنة نحو نطق لسان الحال لا بد فيه من معنى مراداً ما بطر بق الكتابة أو بطريق الاستعارة  
التمثيلية أو بطريق الاستعارة في مفرد منه كتنطق في المثال بأن يكون ترشيعاً مستعار المعنى دل  
والانفوس المسكنة مع قرينتها ومع ترشيع لها أو بدونها ليست شيئاً من مقاصد البلغاء الامن حيث  
انها بطريق المقصد ولهذا قال عبد الحكيم مانصه قوله أراد أن يبين الخ هذه الارادة بطريق  
الكتابة أو بطريق الاستعارة التمثيلية بعد حمل الأفراس والرواحل والصبا على الاستعارة  
التخييلية والاستعارة بالكتابة فلا بد أنه لم يقصد من الأفراس والرواحل على مذهب المصنف على  
تقدير كون الاستعارة تخييلية الحقيقية الأفراس والرواحل فكيف يدل على انه بطلت آياته إنما  
يلائم ذلك لو أراد بفراس الصبا ما يلزمه فتجعل الاستعارة الحقيقية قرينة للمسكنة كما في قوله تعالى  
ينقضون عهد الله أو توهم له آلات كما هو مذهب السكاكى ( قوله بأن قوله وأقصر باطله يدل على  
الاعراض عن المعاودة ) أى فيراد من قوله وعرى الخ بقرينته ما قبله والا فالكلام في استفادته  
من قوله وعرى الخ وفي عبد الحكيم قوله وأعرض عن معاودته اذا القاصد للمعاودة لا يهمل الآلات  
بالمسكنة اهـ أى والغرض إهمالها بالمسكنة كما يدل عليه قوله وأقصر باطله ( قوله وهذا يندفع  
بعض ما ذكره ) في الأطول أى لاجمعه اذا ما ذكره لا بد دفع قوله ولو سلم فلادلالة الخ انما بدفعه قول  
عبد الحكيم قوله فبطلت آياته من بطل الاجير بطالة بالفتح أى تعطيل لامن بطل الشيء بطلاناً فلا  
يرد أن التعرية لا تدل على البطلان اهـ كما انه دفع الأول بما سبق عنه فتفتن ( قوله ولو سلم فلادلالة  
الخ ) أى لو سلم انه استعارة تحقيقية فلا نسلم ان المستعار له بطلانها بل إهمالها لانه لادلالة على البطلان  
( قوله التي يسير السائر إليها الخ ) أى فهي الغرض الذي يسير لاجله ( قوله رحمه الله ووجه الشبه  
الاشتغال الخ ) ظاهر المتن ان وجهه قضاء الوطر وإهمال الآلات وقد يظن أن وجهه هو هذا مع

والغي وأعرض عن معاودته  
فبطلت آياته ) الضمير  
في معاودته وآياته لما كان  
يرتكبه ( فشبها زهير في  
نفسه ) الصبا بجهة من  
جهات المسير كالخروج  
والتجارة قضى منها ) أى من  
تلك الجهة ( الوطر فأهملت  
آلاتها ) ووجه الشبه  
الاشتغال التام وركوب  
المسالك الصعبة فيه

البين أن وجه الشبه في هذا المثال هيئة مركبة من عدة أمور فيعقل أن يكون التشبيه على أن وجه الشبه في الاستعارة بالكناية أيضا فيكون مركبا أيضا من فوايد هذا التمثيل اه ( قوله غير مبال ) حال من فاعل المصدر المحذوف والتقدير وركوب المشتغل المسالك المصعبة الخ ( قوله التي بها قوام جهة المسير والسفر ) أي قوام المسير إلى الجهة فان قلت كثيرا ما تقطع المسافات بدون الافراس والرواحل بل بالمشى قلت الكلام في المسير المعتد به ولا تقطع عادة بدون ذلك ولو باعتبار جعل زاده ومائه ولو مع غيره أو الكلام باعتبار الغالب بمعنى أنه في الغالب لا يتأني قطعها إلا بما ذكر اه سم ( قوله والفتوة ) قوة اتباع الهوى ( قوله كذا في الصحاح ) بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصبح يقال صححه الله فهو صحح و صحاح بالفتح والجارى على السنة الا كثيرا من كسر الصاد على انه جمع صحح وبعضهم ينكروه بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الا أن يقال انه ثبت رواية عن مصنفه انه سماه الصحاح بالفتح وبعض الادباء في استعارة هذا الكتاب مخاطبا لبعض الرؤساء مولاي ان وافيت بابك طالبا \* منك الصحاح فليس ذلك بمنكر

غير مبال بمهلكة ولا محترز  
عن معركة وهذا التشبيه  
المضمر في النفس استعارة  
بالكناية ( فأنبت له ) أي  
للصبا بعض ما يخص تلك  
الجهة أعني ( الافراس  
والرواحل ) التي بها قوام  
جهة المسير والسفر فأنبت  
الافراس والرواحل  
استعارة تخييليه ( فالصبا )  
على هذا التقدير ( من  
الصبوة بمعنى الميل الى  
الجهل والفتوة ) يقال صبا  
يصبو صبوة وصبوا أي  
مال الى الجهل والفتوة  
كذا في الصحاح

ما ذكره الشارح وانما عدل الشارح عن كل من ظاهره وما يظن لان كلامهما لا يناسبه قوله فأنبت له الا فراس الخ وانما يتناسبه أن يقال فأنبت له تعرية الا فراس الخ مع أن الظاهر ان التعرية ترشح وان القرينة اثبات ما قاله المصنف لاثبات تلك التعرية حتى يقدر في المتن مضاف وأيضا ليس مراد زهير أنه ترك ذلك واهمل آلالته لانه قضى منه الوطر بل لانه صحا قلبه واقصر باطله فلا دخل لقضاء الوطر في وجه الشبه ولا هو جزء منه نعم قد يقال ان منه اجمال الآلات في الانتهاء مع ما ذكره الشارح في الابتداء لان الشكل مراد زهير وقد يقال بل هو وحده مراد من التشبيه ولذا اقتصر المصنف عليه وانما ذكر قضاء الوطر توطئة اليه علة له زائدة عليه وانما عدل الشارح عن هذين لما أن الظاهر ان اسناد التعرية ترشح لا تخييل وأن التخييل اثبات الا فراس والرواحل ولا رمزية الى اجمال الآلات وأنه هو وجه الشبه وأنه جزء منه فهو مراد زهير من اسناد التعرية الذي هو ترشح للكناية أو للتخييلية وليس مراد الله من المسكنية وأنه وجه شبه أو جزء منه فيها لله در الشارح قاله معاوية ( قوله ومن بين الخ ) ضم في الاطول الى وجه الشبه الذي ذكره الشارح اجمال الآلات كما يعلم بالوقوف عليه وقد علم من كلام معاوية وجه عدول الشارح عن ذلك ( قوله في استعارة هذا الكتاب ) أي في شأن طلب اعادة المخاطب له هذا الكتاب المسمى بالصحاح ( قوله رجه الله فالصبا على هذا من الصبوة ) أي الصبا في البيت اسم من الصبوة وهو بكسر الصاد مع القصر وبغضهما مع المدوعلى كل فهو مأخوذ من الصبوة مصدر صبا يصبو صبوة وصبوا بمعنى الميل الى الجهل والفتوة وقوله لا من الصبا بالفتح مع المدواما كان الصبا على هذا المعنى مأخوذا من الصبوة لا من الصبالان المناسب تشبيه المقصد بالمقصد لا تشبيه حال الصبا بالمقصد ولا حاجة الى تأويل الميل بما قال اليه على ما قيل لان المقصد الاصلى للشبان قضاء الشهوة التي تدعو النفس اليها وما يقال اليه مقصود بالتبع اه عبد الحكيم يتصرف يعني ان المراد بالجهل والفتوة هو قضاء تلك الشهوة وقضاؤها مقصد أصلى وكذا الميل اليها لانه الركون اليها والركون الى المقصد مقصد بخلاف حال الصبي وهو اللعب مع الصبيان فانه ليس مقصد للشبان فلا يناسب ان يراد حتى يشبه بالمقصد وكذا ما يقال اليه لأجل الشهوة من نحو الجمال والزينة والبهاء انما يقصد بالتبع فلا حاجة الى التأويل ومنه

لامن الصباء بالفتح يقال  
صبي صباء مثل سمع سماعا  
أى لعب مع الصبيان  
(ويحتمل أنه) أى زهيرا  
(أراد) بالأفراس والرواحل  
(دواعى النفوس وشهواتها  
والقوى الحاصلة لها فى  
استيفاء اللذات أو) أراد  
بها (الاسباب التى قلما  
تأخذ فى اتباع الغنى الى  
أوان الصبا) وعنقوان  
الشباب مثل المال والمنال  
والاعوان ( فتكون  
الاستعارة) أى استعارة  
الافراس والرواحل  
(تحقيقية) لتحقق معناها  
عقلا إذا أريد بها الدواعى  
وحساذ إذا أريد بها أسباب  
اتباع الغنى من المال والمنال  
مثل المصنف بثلاثة أمثلة  
الاول ماتكون التخييلية  
اثبات ما به كمال المشبه  
والثانى ما يكون اثبات ما  
به قوام المشبه والثالث  
ما يحتمل التخييلية  
والتحقيقية  $\mu$  فصل فى  
مباحث من الحقيقة والمجاز  
والاستعارة بالكناية  
والاستعارة التخييلية  $\mu$   
وقعت فى المفتح مخالفا لما  
ذكره المصنف والكلام  
عليها ( عرف السكاكى  
الحقيقة اللغوية) أى غير  
العقلية بالكلمة المستعملة  
فما وضعت له من غير

البحر أنت وهل يلام فتى سعى  $\mu$  للبحر كى يلقى صحاح الجوهر  
اه فترى ( قوله لامن الصباء بالفتح ) أى مع المدّ ( قوله ويحتمل الخ ) يستفاد منه أنه لا يعاب  
على البليغ عدم التخصيص على مقصوده فبما زاد على أصل المقصود بعد وضوحه ولا ضنة معه فى  
إيراده كلامه محتملا لطرق متعددة يسلك المخاطب أية شاء بل إرادته كذلك بما يزيد فى قدره وبدل  
على طول باعده ويزيد فى نشاط المخاطب حيث نزل ذلك المتكلم منزلة نفسه فى معرفة طرق البيان  
والتنبيه للمقصود بوجوه بمجرد إشارة البنان اه أطول ( قوله دواعى النفوس الخ ) ووجه  
التشبه بين الدواعى الخ وبين الافراس والرواحل كون كل له دخل فى تحصيل ما لا يتخلو الانسان  
عن المشتقة فى تحصيله ( قوله أو الاسباب الخ ) قال فى الاطول ولا يذهب عليك أنه لا بأس بأن يراد  
بالافراس والرواحل جميع ما ذكره على سبيل التردد فكأنه قصد بكلمة أو منع الخلو اه ( قوله  
تأخذ ) أى تجتمع وتتفق اه سم ( قوله وعنقوان الشباب ) أى أوله اه سم ( قوله  
والمنال ) أى ما يطلب وينال اه سم ( قوله تحقيقية ) أى فلا يكون فى الكلام مكنية حينئذ  
عند المصنف وأما كونها تحقيقية فلا ينافى وجود المكنية عند السلف اه ع ق ( قوله  
والكلام عليها ) أى وفى الكلام عليها ( قوله أى غير العقلية ) أى وليس المراد باللغوية ما قابل

يفهم أن وجه الشبه كون كل منهما مقصد مع الاشتغال الخ ما قال الشارح وهو أحسن وأكمل من  
مجرد ما قاله الشارح لا يقال مقتضى سياق المتن سابقان الصبا هو الجهل والغنى لا الميل الى الجهل  
فلا بد للتوفيق من التأويل بالجهل الممال اليه لاننا نقول مراده بالجهل والغنى سابقا الميل الى قضاء  
الشهوة وبالجهل هنا قضاؤها ( قوله رحمه الله أو ان الصبا ) فيه إشارة الى أنه يجوز على هذا  
الوجه أن يكون الصبا من الصبا بتقدير المضاف كإى المفتح كما أنه يجوز كونه من الصبوة اه عبد  
الحكيم قال معاوية والمضاف المقدر هو نهاية فإنه يناسبه تشبيهه بالمقصد لانه مقصد بخلاف نفس  
الصبا كما مر والاولى كونه بمعنى نهايته لا بتقدير المضاف فافهم اه وفيه انه على الاحتمالين الاخيرين  
لأن تشبيهه فى الصبا بتقدير ( قوله رحمه الله وعنقوان الشباب ) إشارة الى أن المراد بالصبا حينئذ  
نهايته وهو ابتداء الشباب فإنه أول أو ان اتباع الغنى ( قوله أى ما يطلب وينال ) عبارة عبد الحكيم  
قوله والمنال من النيل بمعنى الاصابة أى محل نيل الشهوات ( قوله وأما كونها تحقيقية فلا ينافى  
وجود المكنية عند السلف ) فيه نظر فان المكنية والتخييلية متلازمان عند السلف والمصنف فلا  
تحقيقية مع المكنية وانما ذلك عند صاحب الكشاف كما هو مشهور اه قاله بعض المشايخ الآن  
يقال مراده بالسلف بعضهم وهو صاحب الكشاف بناء على أنه منهم والخاصصل أن المذاهب فيها  
أربعة الاول مذهب السلف وهو ان جميع أفراد فرينة المكنية مستعملة فى حقيقتها والتجوز  
انما هو فى الاثبات المسمى استعارة تخيلية فهم متلازمان الثانى مذهب السكاكى وهو أن  
فرينة المكنية نارة تكون تخيلية أى مستعارة لامر وهمى كإظفار المنية ونارة تكون تحقيقية  
أى مستعارة لامر محقق كإبلى ماءك ونارة حقيقة كإثبات الربيع فلا تلتزم بين التخييلية  
والمكنية بل يوجد كل منهما بدون الآخر الثالث مذهب صاحب الكشاف وهو انها نارة تكون  
تحقيقية ونارة تخيلية أى مجاز فى الاثبات الرابع مذهب السمرقندى وهو مثله انما الفرق بينهما  
ان مدار الانقسام عند صاحب الكشاف على الشيوع وعدمه وعند السمرقندى على الامكان

القولين ) وهو القول بأن الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فيجب الاحتراز عنها وأما على القول بأنها مجاز عقلي واللفظ مستعمل في معناه اللغوي فلا يصح الاحتراز عنها ( فانها ) أي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها ( مستعملة فيها وضعت له بتأويل ) وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به يجعل أفراده قسمين متعارفا وغير متعارف ( وعرف ) السكاكي ( المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة ) في غير ما هي موضوعة له بالتعقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع وقوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد أي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة في اللغة أو الشرع أو العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجاز لغويا وعلى هذا القياس

الشرعية والعرفية ( قوله على أصح القولين ) متعلق باحتراز اه سم ويصح أن يكون حالا من الاستعارة ( قوله مستعملة فيها وضعت له بتأويل ) فجرد قولنا المستعملة فيها وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تأويل اه مطول وكتب أيضا قوله بتأويل أي وضعا لمنسبا بتأويل وصرف للوضع عن الظاهر فان الظاهر منه ليس الوضع على سبيل الادعاء بل على سبيل التعقيق ولا يخفى أنه كإفيد الدعوى بقوله على أصح القولين يجب أن يقيد بالدليل الا أن تقييدا أحدهما يسوق الذهن الى تقييد الآخر فيكتفي به اه أطول ( قوله اللغوي ) أي غير العقلي ( قوله الى نوع حقيقتها ) أراد بنوع حقيقة الكلمة مطلق اللفظ الحقيقي في اللغة أو في الشرع أو في العرف ( قوله متعلق بالغير ) تعلقا معنويا ونحويا لانه بمعنى المغاير وكتب أيضا قوله متعلق بالغير قال السيد لولم يذكر السكاكي قوله استعمالا في الغير لكانت الباء في قوله بالنسبة متعلقة بغير في قوله في غير ما هي موضوعة له وكان المقصود حاصل اوله انما أعاد الغير ليظهر تعلق الجارية وعرفه ليعلم أن المراد هو الاول وأما إعادة الاستعمال في التبعية لاظهار المتعلق في الغير اه ( قوله للعهد ) أي الذكري ( قوله بمنزلة قولنا في اصطلاح به الخطاب ) لانه يؤدي مؤداه ويفيد مفاده وان كان مضمون قولنا استعمالا في الغير بخلاف تقييد الغير بكونه غير نوع تلك الحقيقة الذي هو الحقيقة في اصطلاح الخطاب ومضمون قولنا في اصطلاح به الخطاب تقييد الوضع ويؤدي الى تقييد الغير بأفاده سم ( قوله وأدل على المقصود ) عطف مسبب على سبب

وعدمه وعلى هذين المذهبين يلزم من وجود التخيلية وجود المسكنية وقد توجد المسكنية بدونها قاله بعض الافاضل ( قوله رحمه الله واحترز بالقيد الاخير عن الاستعارة ) لم يقل وعن المجاز المرسل مع أنه خارج بقوله من غير تأويل في الوضع كالأستعارة لان وضعه تأويل لتوقفه على العلاقة والقرينة وان لم يكن فيه ادعاء الادخال كما في الاستعارة إذا تعقيق هو تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اقتصارا على محل الخلاف و بهذا تعلم ان تفسير الشارح التأويل بما ذكره منظور فيه لخصوص الاستعارة التي كلامه فيها إذا التأويل له معنيان معنى يخص الاستعارة وهو ما ذكره الشارح ومعنى بم المجاز وهو ما توقف على العلاقة والقرينة اه شيخنا ( قوله أراد بنوع حقيقة الكلمة الخ ) وقال معاوية بقوله بالنسبة الى نوع حقيقتها أي نوع معناها الحقيقي أو نوع معنى لفظها الذي هو حقيقة أو وضع حقيقتها أو استعمالها وعلى الاولين ففي اسم الإشارة بعده شبه استخدام حيث أشير به الى النوع بمعنى أحد الاخيرين بعدما أر بد به أحد الاولين وعلى كل منهن فالمراد بالنوع النوع بحسب اصطلاح الخطاب لغويا أو شرعيا أو عرفيا فلذا يقول الشارح انه بمنزلة الخ كلامه فافهم اه وعلى كل فالمعنى استعمالا في المغاير للمعنى الذي هي موضوعة له باعتبار نوع حقيقتها في اصطلاح الخطاب وملاحظته أي ان المغايرة للمعنى المذكور ليست باعتبار جنس حقيقة فليس نوع حقيقتها هو المغاير ولما كان اعتبار النوع لا يظهر له معنى لو أر بد به أي نوع كان دليلا على أن المراد النوع في اصطلاح الخطاب فقوله بالنسبة الى نوع حقيقتها مؤدوم يؤدي قولهم في اصطلاح الخطاب لكن بهذه القرينة فافهم ( قوله الذي هو الحقيقة الخ ) صفة لنوع تلك الحقيقة ( قوله ومضمون قولنا في اصطلاح به الخطاب الخ ) هذا بناء على تعلقه بوضع

ولما كان قوله استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها بمنزلة قولنا في اصطلاح به الخطاب مع كون هذا أوضح وأدل على المقصود



أقامه المصنف مقامه آخذاً بالخاص من كلام السكاكي فقال ( في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التضابط مع قرينة مانعة عن ارادته ) أي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح ( ٢٦٩ ) ( وأنى السكاكي ( بقيد التحقيق ) حيث قال موضوعه له

بالتحقيق ( ليدخل ) في تعريف المجاز ( الاستعارة ) التي هي مجاز لغوي ( على مامر ) من أنها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف لأنها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل وظاهر عبارة المفتاح هنا فاسد لأنه قال وقول بالتحقيق احتراز عن أن لا يخرج الاستعارة وظاهر أن الاحتراز إنما هو عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب أن تكون لازمة أو يكون المعنى احترازاً لئلا يخرج الاستعارة (ورد) ما ذكره السكاكي ( بأن الوضع ) وما يشتق منه كاللوضوعة مثلاً ( إذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل ) لأن السكاكي نفسه قد فسّر الوضع بتعيين اللفظ بأزاء المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احترازاً عن المجاز المعين بأزاء معناه بقرينة ولا شك أن دلالة الأسد على الرجل الشجاع إنما هو بالقرينة فحينئذ

( قوله في غير ما ) أي معنى ( قوله في اصطلاح ) يظهر أنه يجوز كل من تعلقه بغير وتعلقه بوضعت اه سم ( قوله لم تدخل هي ) أي الاستعارة ( قوله لأنها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل ) بل هي مستعملة فيما وضعت له بالتأويل فهي مستعملة فيما وضعت له في الجملة فجرد قولنا في غير ما وضعت له لا يخرجها اه سم ( قوله احترازاً عن أن لا يخرج الاستعارة ) كذا في بعض النسخ بآيات عن وفي بعضها باسقاطها ( قوله أو يكون المعنى احترازاً لئلا يخرج الاستعارة ) فيكون الحرف المقدر اللام لا عن هذا على نسخة اسقاط الحرف أما على نسخة آيات عن فيكون قول الشارح أو يكون المعنى الخ إشارة إلى جعل عن بمعنى اللام التعليلية ( قوله لأن السكاكي الخ ) عمل في الأطول بدلالة موارد الاستعمال على ذلك وناقش في تعليل الشارح المذكور التابع فيه للمصنف بأنه يجوز أن يكون تفسير السكاكي تفسيراً واحداً معنيته ولا يلزم من تفسيراً أحداً المعنيين نفي الآخر ( قوله بنفسه ) أي بنفس اللفظ أي لامع قرينته ( قوله اللهم إلا أن يقصد زيادة الإيضاح لاتنظيم الحد ) فيقال إذا كان القصد ذلك لم يصح جعله القيد الأخير احترازاً عن الاستعارة لعدم دخول الاستعارة في قوله ما وضعت له حتى يحتراز عنها زيادة القيد الأخير والجواب أن في ذكر الاحتراز تسامحاً والمراد إيضاح الاحتراز فليتنامل ( قوله ويمكن الجواب بأن السكاكي الخ ) الفرق بين هذا الجواب وبين ما أشار إليه بقوله اللهم الخ أن الملحوظ في هذا مطلق الوضع ودفع أن يحمل مطلقه على غير الوضع بالتحقيق وفيما أشار إليه الوضع بالتحقيق ودفع أن يجعل ذلك مساوياً للوضع

وهو أحد احتمالين يأتيان عن سم ( قوله فجرد قولنا في غير ما وضعت له لا يخرجها ) الصواب اسقاط لا أو بدل يخرجها ببدلها اه شيخنا ثم انه سيأتي في كلام الشارح ما يبطل كونه لا بدخلها وهو القيل الآتي في قوله وبهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر الخ فعرض ابن قاسم مجرد بيان المراد فافهم ( قوله رحمه الله فيجب أن تكون لازمة الخ ) لا يخفى ما في التوجيهين من التكلف لأن الزائدة تكون للتأكيّد وما نحن فيه ليس محلاً له واستعمال الاحتراز بدون كلمة عن المفروضة أو المقدره خلاف الظاهر والمتبادر ( قوله ان الملحوظ في هذا ) أي الجواب الثاني وقوله مطلق الوضع أي بالانحصار ببعض أفرادها لكن باعتبار أحد المعنيين له وهو المعنى الأصلي لا العارض الذي وجب له الاشتراك وقوله ودفع أن يحمل مطلق الخ أي دفع ذلك بالقرينة وتلك القرينة هي القيد الذي زاده في كل من التعريفين وحصل هذا الجواب منع أن الوضع لا يطلق الأعلى الوضع التحقيق بأنه عرض له الاشتراك اللفظي بالتأويل وقوله الوضع بالتحقيق أي مطلق الوضع بالتحقيق من غير دعوى الاشتراك اللفظي وملاحظته والقيد لتعيين المراد الذي هو أحد معني المشترك وقوله ودفع أن يجعل ذلك مساوياً الخ عبارة الحفيد ودفع أن يجعل ذلك متناولاً فيحصل الجواب المشار إليه بقوله اللهم الخ تسليم أن الوضع ليس بالتحقيق لكن القيد ليس لأجل إخراج ما تناوله الوضع بل لزيادة الإيضاح ودفع توهم تناوله ما ليس منه أصلاً وبهذا تعلم أن الأولى تقديم الجواب الثاني على الأول لأن الجواب بالتحقيق مقدم على الجواب بالتسليم الآن يقال انه

لا حاجة إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم إلا أن يقصد زيادة الإيضاح لاتنظيم الحد ويمكن الجواب بأن السكاكي لم يقصد أن مطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع بالتأويل

بالتأويل أيضا اه حفيد ( قوله بل مراده أنه قد عرض النخ ) ناقش فيه في الاطول بأن انصرافه عند الاطلاق الى ما ليس بتأويل ينفي عروض الاشتراك ( قوله لا المعنى الذي يستعمل فيه أحيانا ) أى بطريق عروض الاشتراك اللفظي ( قوله وهذا ) أى وبهذا الجواب ( قوله يخرج ) أى يحصل ( قوله لو سلمنا النخ ) فيقال في جواب ذلك لم يرد أن مطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل حتى يقال ماذا كر بل أراد أنه عرض له الاشتراك المذكور فقيد بالتعقيب ليكون قرينة على المراد به اه سم ( قوله فلا تخرج الاستعارة ) أى عن تعريف المجاز أى على تقدير عدم زيادة القيد الأخير ( قوله أيضا ) أى كما لا تخرج عند زيادة القيد الأخير ( قوله لكن لاجهة ) أى لوجه لتخصيصه أى في قولنا غير ما وضعت له ( قوله ماذا كره ) أى السكاكى في تعريف المجاز ( قوله وبأن ) عطف على قوله بأن في قوله ورد بان واعادة الجار تدل على ان كلامنا المعطوف والمعطوف عليه مستقل في الرد عليه وليس كذلك لان المعطوف عليه يرتفع بالحقيقة والمجاز والمعطوف يخص بالحقيقة فرد ما ذكره بمجموع الامر من الاول ترك اعادة الجار اه أطول وقد يقال استقلال كل من المتعاطفين في الرد على تعريف الحقيقة يكفي نسكنة لاعادة الجار تأمل ( قوله أو ما يؤدى

بل مراده أنه قد عرض  
للفظ الوضع اشتراك بين  
المعنى المذكور وبين الوضع  
بالتأويل كما في الاستعارة  
فقيد بالتعقيب ليكون  
قرينة على أن المراد بالوضع  
معناه المذكور لا المعنى  
الذي يستعمل فيه أحيانا  
وهو الوضع بالتأويل وبهذا  
يخرج الجواب عن سؤال  
آخر وهو أن يقال لو سلمنا  
تناول الوضع للوضع  
بالتأويل فلا تخرج  
الاستعارة أيضا لانه يصدق  
عليها ما تستعمله في غير  
ما وضعت له في الجملة أعني  
الوضع بالتعقيب اذ غاية  
ما في الباب أن الوضع  
يتناول الوضع بالتعقيب  
والتأويل لكن لاجهة  
لتخصيصه بالوضع بالتأويل  
فقط حتى تخرج الاستعارة  
ألينة ( و ) رد أيضا  
ماذا كره ( بان التقييد  
باصطلاح به المتعاطب )  
أو ما يؤدى

أخر الجواب بالمنع اضمغه وقد أشار الى ضعفه عبد الحكيم حيث قال وفيه بحث اما أولا فلانا لان سلم عروض الاشتراك فان المتبادر من الوضع هو التحقيق وانما أطلق على الوضع التأويل تجوزا وأمانا فلانه فرع تعريف الحقيقة بما ذكره على تعريف الوضع بتعيين الكلمة بآراء معنى بنفسها ثم قال وانما ذكر هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة في الاستعارة النخ فهذا صريح في أن الوضع في تعريف الحقيقة بالمعنى المذكور وان قوله من غير تأويل في الوضع للاحتراز لا لتعيين المراد اه قال معاوية والجواب عن الاول أن عبارة الشارح في بعض النسخ قد تعرض بالمضارع لا بالماضي كما في نسخة عبد الحكيم حتى يرد منه والمراد بالمضارع انه لاستعماله في التأويل أحيانا قد يعرض ما في الوهم اشتراك كأن أوفى الواقع اشتراك يكون وعن الثاني ان قوله ليحترز اما نسمع بمعنى ليتضح الاحتراز بجزء واضح ما به الاحتراز وهو المراد بقوله اللهم النخ أو حقيقة لكنه احتراز بتعيين المراد بقطع النظر عن ذلك التفرع وباعتبار احتمال ذلك العروض وذلك الاستعمال وهو المراد بقوله ويمكن الجواب النخ فهما جوابان لا اشكال عليهما بل غايته أن مراد السكاكى خلاف ظاهر كلامه من أنه للاحتراز بتقييد المعنى المذكور بأحد نوعيه لا بتعيين المراد باللفظ من معنييه بالقطع والاعتبار المذكورين ( قوله بأن انصرافه عند الاطلاق النخ ) أى ان انصرافه عند الاطلاق الى ما ليس بتأويل يقتضى أنه ليس موضوعا للتحقيق وان اطلاقه على التأويل مجاز ( قوله رحمه الله وبهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر النخ ) أى فيقال في الجواب عنه ان القيد لتعيين المراد والتخصيص عليه لا لاصل الادخال لوجوده بدونه وبهذا يتضح ما في المحشى تبعا لعم ( قوله في تعريف المجاز ) أى انه رداً ماذا كره السكاكى في تعريف المجاز من تخصيص قيد في اصطلاح المتعاطب به اذ لا بد منه في تعريف الحقيقة أيضا قال شيخنا والاطهر أن يقول بدل قوله في تعريف المجاز من تعريف الحقيقة ( قوله مستقل في الرد عليه ) أى في الرد على السكاكى تعريف الحقيقة والمجاز وقوله فرد ما ذكره أى من تعريف الحقيقة والمجاز وقوله بمجموع الامر من أى المعطوف والمعطوف عليه أى لا بكل من الامر من كما يقتضيه اعادة الجار فان

معناه ) كالذي عبر به السكاكي ( قوله ويمكن الجواب الخ ) فان قلت هلا كتنى بقيد  
الحيثية بالنسبة للمجاز أيضا قلت الاصل ذكر القيد وأيضا اذا اعتبرت الحيثية في تعريفه يصير  
المعنى أن المجاز الكاملة المستعملة في غير ما وضعت له من حيث انه غير ما وضعت له واستعمال المجاز  
في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث ان بينه وبين الموضوع له نوع

المعطوف انما ردت تعريف الحقيقة فقط والحاصل ان إعادة حرف الجر في المعطوف تقتضي أن هذا  
المعطوف مستقل أيضا في ردت تعريف الحقيقة والمجاز مع أنه انما ردت تعريف الحقيقة فقط بخلاف  
المعطوف عليه فإنه ردهما معا فكان الأولى ترك الجار المقتضى لردهما معا ولا يخفى ما فيه ( قوله  
وأیضا اذا اعتبرت الحيثية الخ ) وجواب الحفيد عن ذلك بأن الحيثية للتقييد لا للتعليل أي ان  
ملاحظة المغايرة قيد في الاستعمال لاعلة فيه رده عليه ان الظاهر انها للتعليل بقربتها في تعريف  
الحقيقة كذلك وأيضا يمنع كونها للتقييد أن ملاحظة المغايرة غير شرط في استعمال المجاز انما  
الشرط ملاحظة كون الغير مشابها أو مسببا مثلا وان كانت المغايرة حاصلة اذ فرق بين حصول  
الشيء ملحوظا وحصوله غير ملحوظ وسيأتي عن عبد الحكيم ان الحيثية للاطلاق وهي لا تنأى  
في تعريف المجاز وبما يوجه به أيضا عدم اعتبار الحيثية في تعريف المجاز أنها لا تنفي عن قيد في  
اصطلاح التخاطب في تعريف المجاز اما على اعتبار العموم في ما فلان فائدة قيد في اصطلاح  
التخاطب ادخال المجاز الذي له معنى آخر في اصطلاح آخر وقيد الحيثية لا يفيد ذلك واما على عدم  
اعتبار العموم فلان فائدة قيد في اصطلاح التخاطب التنصيص على الادخال وعلى الاخراج أيضا  
لانه لم يذكر قوله على وجه يصح الذي هو في قوة للملاحظة علاقة وقيد الحيثية ليس فيه تنصيص  
الاعلى الاخراج وقد تقدم ما يتعلق بذلك فراجع ( قوله رحمه الله فلما راد ان الحقيقة هي الكاملة  
المستعملة فيها هي موضوعه من حيث انها موضوعه ) أي مع قطع النظر عن أمر آخر اه  
مطول قال عبد الحكيم أشار بقوله أي مع قطع النظر الخ الى ان قيد الحيثية للاطلاق فان  
الحيثية اذا كانت عين المحيث كانت للاطلاق بمعنى انه لا يعتبر مع شيء آخر حتى الاطلاق أيضا  
فيكون الكلمة المستعملة فيها هي موضوعه باعتبار كونها موضوعه من غير اعتبار معنى  
آخر وبهذا يتضح أنه لا يمكن اعتبار الحيثية في تعريف المجاز لان استعماله في غير الموضوع  
له ليس مبنيا على كونه غير الموضوع له من غير اعتبار أمر آخر فاندفع ما توهم من أن الحيثية  
ليست علة مستقلة للاستعمال فيها والمدخلية متحققة فيهما فصححة التقييد بها في الحقيقة دون المجاز  
محتمل بحتم لان ذلك مبني على توهم كون الحيثية للتعليل اه قال معاوية والحق أنها ليست عين  
المحيث هنالها حيثية وضعت أي كونه كذا الاذانه أي كونه هو هو والعين هي الثانية الأولى كما  
هنا في هي للتقييد لا للاطلاق ولا ريب في صحة التقييد بها وانه مستعمل في الغير من جهة انه  
غير لا من جهة انه عين وهو ظاهر ولا مطلقا اذ لا بد من اعتبار العلاقة في ضمنه اعتبار الغيرية  
حاصل ولو مذهورا عنه ونفس حصوله هو معنى هذه الحيثية وان أوهمت أنه مشعور به لانه هول  
عنه ثم الظاهر أنها للتعليل أيضا لانه مفاد تعليق الحكم بالوصف كما أشار اليه الشارح لكنه  
بشرط صلاحية للعلة وهو متوفر في الحقيقة فانه فيها علة مستقلة في صحة استعمالها وجزءه في  
وقوعه اذ علة ارادة المعنى مع الوضع له الثاني وحده دون المجاز فانه فيه ليس علة ولا جزء لها

معناه كما لا بد منه في  
تعريف المجاز ليدخل  
فيه نحو لفظ الصلاة اذا  
استعمله الشارع في  
الدعاء مجازا كذلك ( لا بد  
منه في تعريف الحقيقة )  
أيضا ليخرج عنه نحو هذا  
اللفظ لانه مستعمل فيما  
وضع له في الجملة وان لم يكن  
ما وضع له في هذا الاصطلاح  
ويمكن الجواب بأن قيد  
الحيثية مراد في تعريف  
الامور التي تختلف  
باختلاف الاعتبارات  
والاضافات ولا يخفى أن  
الحقيقة والمجاز كذلك  
لان الكلمة الواحدة  
بالنسبة الى المعنى الواحد  
قد تكون حقيقة وقد  
تكون مجازا بحسب

أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيها هي موضوعة له من حيث أنها موضوعة له لا سببا أن تعليق الحكم بالوصف مفيد لهذا المعنى كما يقال الجواد لا يجيب سائله أي من حيث أنه جواد وحينئذ يخرج عن التعريف مثل لفظ الصلاة المستعمل في عرف الشرع في الدعاء لأن استعماله في الدعاء ليس من حيث أنه موضوع للدعاء بل من حيث أن الدعاء جزء من الموضوع له وقد يجاب بأن في اصطلاح التخاطب مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى بدكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود في هذا الفن وبأن اللام في الوضع للعهد أي الوضع الذي وقع به التخاطب فلا حاجة إلى هذا القيد وفي كليهما نظر واعتراض أيضا على تعريف المجاز بأنه يتناول الغلط لأن الفرس في خذ هذا الفرس مشيرا إلى كتاب بين يديه مستعمل في غير ما وضع له والأشارة إلى الكتاب قرينة على أنه لم يرد بالفرس معناه الحقيقي ( وقسم ) السكاكي ( المجاز ) اللغوي

علاقة ( قوله فالمراد أن الحقيقة الخ ) فيه بحث وهو أنه لو أريد بقوله المستعملة فيما وضعت له من حيث أنه ما وضعت له أن كونه موضوعا له مستقلة للاستعمال فلا يستقيم لأن استعمال المتكلم اللفظ فيما وضع له لأجل أنه موضوع له والتخاطب عالم بالوضع وان اكتفى في الحيثية التعليلية بمجرد أن لها مدخلا فلا خفاء في مدخلية كون الشيء غير ما وضع له في استعمال المجاز الأأنه لا يكفي بل لا بد من ضمنية التعلق مع كونه غيرا اه أطول ( قوله ان تعليق الحكم بالوصف ) المراد بالحكم هنا الاستعمال وبالوصف الوضع اه سم ( قوله مفيد لهذا المعنى ) لأنه يشعر بالحيثية وكتب أيضا قوله لهذا المعنى أي أن الحقيقة هي الكلمة الخ ( قوله وفي كليهما نظر ) أما في الأول فظاهر لما فيه من نوع خفاء وجهاله وذلك لا يجوز في التعريفات وكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات في هذا الفن لا يوجب جواز ذلك في تعريفها وأما في الثاني فقال في المطول لانا نقول المعهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيها هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب إذ دلالة عليه اه وقوله هو الوضع الذي الخ أي الوضع اللغوي الذي هو عبارة عن تعيين اللفظ بأزاء المعنى بنفسه وقوله إذ دلالة عليه أي إذ دلالة للوضع المدلول عليه بوضعت عليه لأنه عام والعام لا يبدل على الخاص اه سم ( قوله واعترض ) أي المصنف في الايضاح اه سم ( قوله بأنه يتناول الغلط ) أي الخطأ اللساني وكتب أيضا قوله بأنه يتناول الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح اه مطول ( قوله والأشارة الخ ) رد بذلك ما أجيب به من خروج الغلط

أصلا فصح التقييد بها فيه دونه فاندفعت الاوهام كلها فله نظر الشارح اه وورد على كل منهما علم التخاطب بالوضع فيما أريد به التخاطب ( قوله فيه بحث الخ ) قد علمت ما فيه على ما سبق ( قوله والتخاطب الخ ) أي ولأجل أن التخاطب الخ ( قوله فلا خفاء في مدخلية الخ ) فيه نظر إذ لا مدخلية للغيرية في الاستعمال ولا تصححه إذ الغيرية منافرة للاستعمال فكيف تصححه بل الذي له دخل وتصحح العلاقة بخلاف كونه موضوعا له في استعمال الحقيقة فإن له دخلا كما هو ظاهر اه شيئا ( قوله لا يبدل على الخاص ) هو الوضع في اصطلاح التخاطب ( قوله رحمه الله واعترض أيضا الخ ) عبارته في المطول واعترض أيضا بان تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح وأجيب بأنه يخرج بقولنا مع قرينة مانعة عن ارادة معناها إذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لأن اشارته إلى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا إلى الكتاب بين يديه قرينة قاطعة على أنه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا إذا قال اكتب هذا الفرس اه وقوله وهذا غلط الخ لأن استعماله خطأ في اللغة إنما يعلم بسبب قرينة حالية أو مقالية غير الإشارة التي أتت على أنه لم يرد المعنى الحقيقي كانت مع ذلك اللفظ فالإشارة ليست دالة على الخطأ أي ومراد المعتض الخاطب المعلوم كونه خطأ وما قيل ان حاصل كلام المجيب ان المراد بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها أن ينصب تلك القرينة والغلط لكون كلامه صادرا عن غير قصد لا ينصب القرينة فندفع لما عرفت ان المراد بالغلط الخطأ في اللغة قصدوا أنه لا بد في علم كونه غلطا من أن يكون معه قرينة والالمامهم كونه غلطا وقد مر أن النصب أمر خفي فادبر الحكم على وجود القرينة ( قوله أي الخطأ اللساني ) فيه أن هذا خارج بالمستعملة بل المراد الغلط الجنائي عن قصد كما سبق ولذلك قال عبد الحكيم ليس المراد بالغلط ما يكون سهوا سبق للسان بل ما يكون

بقوله مع قرينة مانعة عن ارادته اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له اه سم  
وقال في الاطول وفيه أي في رد الشارح هذا الجواب أنه لو كان هذه قرينة مانعة عن ارادة  
الموضوع له لم يعده المخاطب ساهايا بل هذه الاشارة قرينة مانعة عن ارادته التلغظ به وقرينة  
المانعة عن ارادة التلغظ والمانعة عن ارادة المعنى بان المانعة عن ارادة المعنى أن ينتقل الذهن منها الى  
عدم ارادته لا الى عدم ارادة التلغظ المستتبع لعدم ارادة المعنى من غير أن يلتفت الذهن اليه اه  
( قوله الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة ) القيد الاول أعنى الراجع الى معنى الكلمة احتراز  
عن الراجع الى حكم الكلمة كما في قوله تعالى وجاء ربك والاصل وجاء أمر ربك فالحكم الاصل  
لقوله ربك هو الجبر وأما الرفع فجواز ومداره أن يكتسى اللفظ حركة لا اجل حذف كلمة لا بد من  
معناها ولا اجل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحا كالسكا في قوله تعالى ليس كمثلته شيء  
والقيد الثاني أعنى المتضمن للفائدة احتراز عن استعمال المقيد في المطلق كالمرس في أنف الانسان  
اه فزى ( قوله وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي التشبيه ) لاختفاء في أن أحد الطرفين  
بالحقيقة هو المعنى وفي أن الموصوف بالذكرة حقيقة هو اللفظ وهو المراد بالذكرة هنا فيجب أن يراد  
بأن تذكر اسم أحد طرفي التشبيه ولا يجوز أن يراد بأن تذكر أحد الطرفين بواسطة ذكر لفظه لانه  
يقضى أنه أریده بمعناه وليس كذلك وإنما أریده به الطرف الآخر وكذا يقال في قوله الآتي عن  
السكا كي وعنى بالمرح بها أن يكون الطرف المذكور هو المشبه به أي اسم الطرف المذكور  
هو اسم المشبه به تأمل اه سم ثم قال وقوله وتریده به الآخر أي نفس الآخر وهو المعنى سواء كان هو  
الآخر حقيقة كالرجل الشجاع في المثال الاول أو ادعاء كالتبعية في الثاني فانه ادعى السبعية لها اه  
( قوله بأن تذكر الخ ) مقتضاه أن يسمى الاستعارة نفس ذكر أحد الطرفين وهو وان وافق قولهم  
السابق وكثيرا ما نطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به في المشبه لكنه غير مناسب لكون  
الاستعارة قسما من المجاز الذي هو لفظ كذا في سم ( قوله أحد طرفي التشبيه ) هو المشبه به في  
المصرحة والمشبه في المكينة ( قوله كما تقول في الحمام أسد ) أي في المصرحة وقوله كما تقول أنثبت  
الخ أي في المكينة ( قوله وأنث ترید بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فثبت لها  
السبعية ما يخص السبع المشبه به وهو الاظفار ويسمى المشبه به سواء كان هو  
المذكور أو المتروك ( قوله ويسمى اسم المشبه به مستعارا ) صريح في أن  
مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه مستعارا له ( وقسمها ) أي الاستعارة  
( الى المصرح بها والمكينة ) ( قوله وهو ما يدل عليه بعض عبارات السكا كي ) وبعض عباراته يشعر بان المستعار هو الاظفار مثلا  
خطأ في اللغة صادر عن قصد فلا يردان قيد المستعملة بخرج الغلط ( قوله وقال في الاطول الخ )  
فيه ما علم مما سبق ( قوله مانعة عن ارادته التلغظ به ) أي مانعة من كون المتكلم قسدا التلغظ باللفظ  
الذي وقع غلطا فانه لم يقصده وإنما قصد أن يتلغظ بالكتاب فتلغظ بالفرس غلطا فلا قصد عنده  
للتلغظ بالفرس ( قوله من غير أن يلتفت الذهن اليه ) أي الى عدم ارادة المعنى الحقيقي ( قوله  
صريح في ان المستعار في الاستعارة بالكتابة عند السكا كي ) أي لان قوله ويسمى الخ من نفة  
كلام السكا كي ولذلك قال في المطول عقبه هذا كلامه ( قوله وهو ما يدل عليه بعض عبارات  
السكا كي ) وهذا البعض هو ما نقله عنه الشارح بقوله ويسمى اسم المشبه به الخ ( قوله  
وبعض عباراته يشعر بان المستعار هو الاظفار ) أي كقوله فثبت لها ما يخص السبع المشبه به وهو

وبعضها يدل على أنه لفظ المنية قال الفري وسبغى ، توفيق الشارح بين أقواله اه ( قوله الطرف المذكور ) أى المذكور اسمه ( قوله وجعل منها أى من الاستعارة المصرح بها ) لم يقسم المكنى عنها الى تحقيقيه وهى ما كان المشبه به فيها الذى استعمل فيه لفظ المشبه محققا حسا أو عقلا وتخييلية وهى ما لم يكن ذلك فيها محققا لاحسا ولا عقلا لان الممكنية على مذهبه أعنى السكاكى لاتكون الاتخييلية لان المشبه به فيها الذى استعمل فيه لفظ المشبه هو المشبه به الادعائى كالسبع الادعائى أعنى الموت المدعى سبعيته وهذا لا يكون الا وهما اه ملخصا من يس ( قوله وانما لم يقل قسمها اليهما الخ ) اشارة الى أنه كان يصح أن يقول وقسمها بناء على غير المتبادر لصدقها بالقسم الآخر اه حفيد وكتب أيضا قوله وانما لم يقل قسمها اليهما الخ عبارة الاطول وجعل منها تحقيقية سواء كان على سبيل القطع أو الاحتمال وتخييلية كذلك وانما لم يقل قسمها اليهما مع أنه قال والمصرح به انقسم الى تحقيقية وتخييلية تفننا وما قاله الشارح المحقق انه لم يقل وقسمها اليهما لانه أراد بالتحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع كما يتبادر الى الفهم وهو لم يقسمها اليهما بل اليهما والمحتملة للتحقيق والتخييل كما مر فى بيت زهير ليس بشئ لان الظاهر من قوله وفسر التحقيقية بما مر أى ما يكون المشبه محققا حسا أو عقلا التحقيقية السابقة والمفسر بما مر مطلق التحقيقية لا التحقيقية على القطع اه ( قوله وعد التمثيل ) أى الاستعارة التمثيلية وقد عرفت أنها قد تسمى التمثيل مطلقا كما تسمى التمثيل على سبيل الاستعارة فلا وجه لتقدير على سبيل الاستعارة كما هو مقرر بالشارح اه أطول وقد يقال فصد الشارح بزيادة على سبيل الاستعارة الايضاح

الاطفار وقوله على ما نقله عنه فى المطول والمنية قد برزت مع الاطفار الخ ( قوله وبعضها يدل على انه لفظ المنية ) أى كقوله وأنت تريد بالمنية السبع الخ وقوله بان تذكر الخ فانه يفهم منها انها لفظ المشبه المستعمل فى المشبه به ( قوله وسبغى ، توفيق الشارح بين أقواله ) أى حيث قال فى المطول قبيل قول المصنف واختار رد التبعية الخ والسكاكى حيث فسر الاستعارة بالكتابة بذكر المشبه وارادة المشبه به أراد بها المعنى المصدرى وحيث جعلها من أقسام المجاز اللغوى أراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار فى الاستعارة بالكتابة هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا الاشكال عليه الا أنه صرح فى آخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكتابة عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفى آخر فصل المجاز العقلى بان الربيع استعارة بالكتابة عن الفاعل الحقيقي فبجاء الاشكال والوجه أن يحمل مثل هذا على حذف المضاف أى ذكر المنية استعارة بالكتابة حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على أن المراد بالاستعارة معناها المصدرى أعنى استعمال المشبه فى المشبه به ادعاء فىوافق كلاءه فى بحث الاستعارة بالكتابة وحيث يندفع الاشكال بخلافه اه ولا يخفى عليك انه لم يتبين من ذلك التوفيق بين الاقوال الثلاثة بل بين اثنين منها وقال معاوية يجب تأويل قوله فثبت لها ما يخص الخ وقوله والمنية قد برزت مع الاطفار الخ بمعنى انك تثبت لها الاطفار فرينة على ادعاء السبعية لها وانها برزت مع الاطفار بروزا هو فرينة على ذلك الادعاء لكن ناقش السيد قدس سره فى التوفيق المذكور بان كون ذكر المنية استعارة بالكتابة بالمعنى المصدرى يدل على كون لفظ المنية مستعارا بالمعنى الآخر للاستعارة فكيف التوفيق المذكور اه وقوله يدل الخ أى كما أن تفسير الاستعارة المصرحة بالمعنى

أن يكون ( الطرف المذكور ) من طرفي التشبيه ( هو المشبه به وجعل منها ) أى من الاستعارة المصرح بها ( تحقيقية وتخييلية ) وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر فيما آخر سماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكر فى بيت زهير ( وفسر التحقيقية بما مر ) أى بما يكون المشبه المتروك محققا حسا أو عقلا ( وعد التمثيل ) على سبيل الاستعارة كما فى قولك انى أراك تقدم رجلا وتؤخر آخرى ( منها ) أى من التحقيقية حيث قال فى قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة

بذكر الاسم الاعرف ( قوله وصف احدي صورتين ) أراد بالوصف الاول اللفظ الدال على الصورة المشبه بها وانما عبر عنها به لان اللفظ كوصف بالنسبة الى المعنى وبالوصف الثاني معنى البيان فكأنه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى اه حفيد ( قوله ورد ذلك ) أى العبد ( قوله فلا يصح عذبه من الاستعارة الخ ) واللازم كون مابين الشئ مندرجا تحته اه أطول ( قوله اللوازم ) كالأفراد والتركيب ( قوله المزمومات ) كالاستعارة والتمثيل هنا ( قوله المتنافيين ) الافراد والتركيب ( قوله كقولنا الابيض اما حيوان أو غيره الخ ) لا يقال هذا يدل على أن محصل الجواب أن قسم الشئ قد يكون أعم منه من وجه كافي هذا المثال فيكون الجواب ظاهريا لا تحقيقيا لان التحقيق أن قسم الشئ لا يكون أعم منه بل يجب أن يكون أخص منه مطلقا والحيوان المنقسم الى الابيض وغيره ليس قسم الابيض في المثال

وصف احدي صورتين  
منشزعتين من أمور  
لوصف صورة أخرى  
(ورد) ذلك (بأنه) أى  
التمثيل (مستلزم للتركيب  
المتنافي للأفراد) فلا يصح  
عده من الاستعارة التى  
هى من أقسام المجاز  
المفرد لان تنافى اللوازم  
يدل على تنافى المزمومات  
واللازم اجتناع المتنافيين  
ضرورة وجود اللازم  
عند وجود المزموم  
والجواب أنه عند التمثيل  
قسمان مطلقى الاستعارة  
التصريحية الحقيقية لا  
من الاستعارة التى هى  
بجاء مفرد وقسمه المجاز  
المفرد الى الاستعارة  
وغيرها لا توجب كون  
كل استعارة مجازا مفردا  
كقولنا الابيض اما حيوان  
أو غيره والحيوان قد يكون  
ابيض وقد لا يكون

المصدرى بذكر المشبه به وارادة المشبه يدل على أن الاستعارة بالمعنى الاسمى هو لفظ المشبه به ونازع عبد الحكيم فى الدلالة المذكورة فقال هذا مسلم اذا لم توجد قرينة صارفة عما ذكر لكن قوله فى تعريف مطلق الاستعارة وأنت ترى بدلية السبع بادعاء السبعية لها قرينة على ان المراد منه المشبه به الادعائى ولا شك أن المشبه به الادعائى هو الموت فلا يكون المنية مستعارا اذ لا معنى لاستعارة اللفظ لمعناه فيكون المستعار لفظ السبع المتروك بناء على تصريحه به اه لكن الظاهر أن يقال حينئذ ان المعنى المصدرى للاستعارة بالكناية هو استعمال اسم المشبه به المتروك فى المشبه لان المعنى المصدرى هو الحدث الذى يتعلق بالمعنى الاسمى لاستعمال اسم المشبه فى المشبه به كما لا يخفى هنا ويمكن أن مراد الشارح فى المطول بالتفسير الضبط والمعنى المصدرى الضابط المصدرى وحينئذ يقال ان ضابط الاستعارة بالمعنى المصدرى هو ان تذكر المنية وترى المشبه به الحقيقى ارادة تخيلية يخيلها ذكر الخاصة كالأظفار لأن المشبه به الحقيقى هو المراد بالحكم فى الواقع أو ترى المشبه به الادعائى ارادة تحقيقية لا تخيلية لكن لا من حيث ان الدعوى معنى باللفظ بل من حيث انها ملحوظة منوية أو ان تذكر المشبه بدل ذكر المشبه به وتوقعه موقعا بادعاء الاتحاد والترادف فهذه أمور ثلاثة كل منها ضابط للاستعارة بالكناية بمعنى أن الاستعارة بالكناية لا تحقق الا عند وجود هذا الضابط وهذا لا ينافى أن الاستعارة بالكناية حقيقة بالمعنى الاسمى هو لفظ المشبه به المحذوف كما صرح به وبالمعنى المصدرى هو استعمال اسم المشبه به المحذوف فى المشبه وعلى هذا يكون السكاكى موافقا للسلف لا مخالفا والمخالفة لا تثبت الا بنص صريح اذا الموافقة هى الاصل فيحمل الكلام عليها متى أمكنت فتدبر وتقيم الكلام على ذلك يطلب من السيد وعبد الحكيم ومعاوية ( قوله أراد بالوصف الأول اللفظ ) الخ اطلاق الوصف بمعنى اللفظ واستعارة اللفظ لاجل البيان بعيد جدا فالحق أن المراد به الوصف العنوائى المعنوى فان مبنى كل استعارة هو استعارة المعنى بآثاره ادعاء للمعنى كادعاء الاسدية والسبعية للشجاع والمنية ثم ان أراد بقوله ومن الامثلة أمثلة الاستعارة بالمعنى المصدرى فلا اشكال فى ارادة الوصف ولا فى تسمية مثل هذا الادعاء استعارة وان أراد أمثلة اللفظ المستعار فلا بد من حذف مضاف أى من الامثلة صورة كذا ومحل كذا اه معاوية ( قوله وانما عبر عنها به ) أى وانما عبر عن اللفظ الدال على الصورة بالوصف فضمير عنها راجع للصورة لكن على حذف مضاف ولو قال عنه به لكان أوضح

بل مطلق الحيوان ضرورة أنه يجب اعتبار المقسم في كل قسم لانا نقول ليس غرضه الاستدلال بأن قسم الشيء فديكون أعم ولا في كلامه ما يقتضى ذلك بل غرضه أن تقسيم المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها لا يقتضى حصر الاستعارة في المجاز المفرد كما أن تقسيم الابيض الى الحيوان وغيرها لا يقتضى انحصار الحيوان في الابيض فلا يقال ان هذا الجواب ظاهري لا لتحقيقي اه  
 ملخصا من سم والفنرى ( قوله على أن لفظ المفتاح الخ ) حاصل هذا الجواب أن المجاز الذى قسمه السكاكى غير ما عرفه وان وقع التقسيم عقب التعريف بل هو المجاز بالمعنى الاعم منه بقريته أنه جعل من أقسامه المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة وهما لا بدخلان في المجاز المعروف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له وفيه أنه قال المجاز عند السلف قسمان لغوى وهو ما تقدم ويسمى مجازا في المفرد وعقلي ويسمى مجازا في الجملة وينقسم اللغوى قسمين راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكمها في الكلام والراجع الى معنى الكلمة قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان خال عن المبالغة في التشبيه ومتضمن لها وان يسمى الاستعارة فالمجاز المقسم وان كان أعم لجعل المجاز العقلي قسمانه لكن المقسم الى الاستعارة وغيرها المجاز اللغوى بالمعنى المتقدم فلا ينفج في منع كون الاستعارة عنده قسمان من المجاز المفرد كون المقسم في هذا

على أن لفظ المفتاح صريح في أن المجاز الذى جعله منقسما الى أقسام ليس هو المجاز في المفرد المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لانه قد قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوى وعقلي واللغوى قسمان

( قوله بل مطلق الحيوان ) أى بل المنقسم مطلق الحيوان لا خصوص الحيوان الابيض الذى هو القسم ( قوله ضرورة أنه يجب اعتبار المقسم في كل قسم ) اذ التقسيم ضم القيود الى المقسم لتخرج الاقسام فكل قسم هو المقسم مع قيد فالمقسم في المثال هو الابيض الحيوان لا مطلق الحيوان ( قوله لا يقتضى حصر الاستعارة ) أى مطلق الاستعارة لا خصوص التى هي قسم وكذا يقال فيما بعد ( قوله رحمه الله على أن لفظ المفتاح الخ ) عبارته في المطول ومما يدل قطعا على أنه لم يجعل مطلق الاستعارة من أقسام المجاز المفرد المعروف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له أنه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوى وعقلي واللغوى قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغيرها استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا بدخلان في المجاز المعروف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم أنه ليس مورد القسمة اه وقوله ومما يدل على ذلك الخ لا يخفى أن هذا جواب غير الاول حاصله منع كون المقسم المجاز المفرد بل أعم منه والجواب الاول بتسليمه ومنع لكون القسم أخص مطلقا فالواجب تقديم هذا الجواب على الاول أو إبراده بكلمة على كفاي المختصر الأنة لقوة هذا الجواب وكونه مؤيدا للجواب الاول في أن مطلق الاستعارة ليس قسم للمجاز المفرد آخره وأورده بعبارة تدل على قوته ولا يخفى أنه قدم أو آخر لا يتم الا بضميمة قول المختصر فيجب أن يرد بالراجع الخ كما بأتى وقوله فعلم أنه ليس مورد القسمة أى ليس المجاز المعروف بالكلمة المستعملة الخ مورد القسمة ولا يخفى ان هذا القدر لا بدفع الاعتراض لان مدار الاعتراض أنه جعل الاستعارة من أقسام المجاز الراجع الى معنى الكلمة الذى لا يكون الامفردا فلا يصح التمثيل الذى هو مركب منها فلذا ضم اليه في المختصر مقدمة أخرى وهى قوله فيجب أن يرد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر في القسمين أى حصر اللغوى في الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها وتفصيل ذلك انه قال المجاز عند



التقسيم المجاز الاعم لا يقال لا بد من جعل المجاز اللغوي في تقسيمه حيث قال واللغوي قسمان اعم من المجاز اللغوي الذي جعله قسما للمجاز العقلي والالم يصح جعل المجاز الراجع الى حكم الكلمة

السلف قسمان فالمراد من المجاز اللفظ الذي تجاوز عن موضعه الاصلى سواء كان معنى أو اعرابا أو نسبة ليدخل فيه المجاز العقلي الذي هو في الجملة والمجاز في الحكم ويكون المراد باللغوي ما ليس بعقلي أي المجاز اللغوي الذي له اختصاص بمكانه الاصلى بحكم الوضع سواء كان في معنى اللفظ أو حكمه بخلاف العقلي فان اختصاصه بموضعه الاصلى بحكم العقل كما في المفتاح واللغوي بهذا المعنى قسمان راجع الى معنى الكلمة أي اللفظ مفردا كان أو مركبا ليصح الحصر بينه وبين الراجع الى حكم الكلمة والراجع الى معنى اللفظ قسمان متضمن للفائدة وغيره والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغيره فالاستعارة قسم من المجاز الراجع الى معنى اللفظ المتضمن للفائدة مفردا كان أو مركبا فلا يكون قسما من المجاز المفرد بقي ههنا شيء وهو أنه وقع في المفتاح بعد قوله لغوي قوله وهو ما تقدم ويسمى المجاز في المفرد فكيف يمكن حمله على ما يعنى المجاز المركب والمجاز في الحكم والجواب أن المراد بقوله وهو ما تقدم نفي توهم أن يكون المراد به مقابل الشرعي والعرفي لا الاختصاص بالمفرد أو المراد ان مثاله ما تقدم أو المراد ان اللغوي عندي ما تقدم فانه لا يقول بالمجاز العقلي ويدخله في الاستعارة بالكتابة وكذا المجاز في الحكم لا يدخله في المجاز بل يقول ان اطلاق لفظ المجاز عليه بطريق التشبيه وقوله ويسمى المجاز في المفرد مراد ان هذه التسمية باعتبار الاغلب كتسمية المجاز العقلي بالمجاز في الجملة مع أنه لا يختص بالجملة هذا غاية التوجيه لكلام الشارح وعلى هذا فالقول بقطعية دلالة هذا الكلام حيث قال وما يبدل قطعا مجرد ادعاء لترويج الجواب والافأين القطعية مع الاحتياج الى هذه التصرفات ولذا قيل يجوز أن يكون هذا التقسيم منه أيضا خطأ كادخاله التمثيل لكن الحق أحق ان يتبع فان السكاكي أجل من أن يتوهم في حقه انه قسم المجاز المفرد الى نفسه والى العقلي وكذا قسم اللغوي الى نفسه وغيره مع عدم شعوره بذلك اه عبه الحكيم وقوله ومنع لكون القسم الخ كان المناسب أن يقول ومنع لكون الاستعارة التي عدمها التمثيل مرادها الاستعارة التي هي قسم من المجاز المفرد وقوله ولا يخفى أن هذا القدر الخ يجاب عنه بأنه لما كان الحصر الذي هو قرينة على تأويل الكلمة غير خفي اتكل على ذلك وقوله بقي الخ فيه ان حل المقسم في القسمة الأولى على ما يشمل المركب لا حاجة اليه وقوله والجواب الخ به يندفع ما سبق له المحشى عن الاطول على فرض الاحتياج الى كون المقسم في القسمة الأولى شاملا للمركب فتدبر ( قوله لا يقال لا بد الخ ) المقصود بهذا السؤال تصحيح منع كون الاستعارة عنده قسمان من المجاز المفرد لكن مجرد تعميم اللغوي للمركب لا يفيد ذلك لانه جعل الاستعارة من القسم الراجع الى معنى الكلمة وهذا القسم خاص بالمفرد ولذلك قال لانا نقول الخ فلا بد من أن يقال مراد هذا القائل أن المراد ما يطلق عليه المجاز لهذا الدليل ويراد بالكلمة في قوله راجع الى معنى الكلمة اللفظ مطلقا مركبا كان أو مفردا بقرينة حصر اللغوي في القسمين ولا يقال الحصر قرينة على ان التعميم يجعل اللغوي عبارة عن غير المركب من اللغوي لا ما يطلق عليه المجاز اللغوي المؤدى الى الاحتياج الى تأويل الكلمة لانا نقول اذا دار الامر بين كونه قرينة على ما ذكرنا ويحتاج عليه الى ذلك وكونه قرينة على هذا ويلزم عليه الفساد

فما منه فالمراد ما يطلق عليه المجاز لانا نقول هذا مع كونه تكافا في غاية السهولة برده ان  
ما يطلق عليه المجاز لا ينحصر في المجاز الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها والالم تكن  
الاستعارة اعم من المجاز المفرد فالوجه ان يقال المقسم هو المجاز اللغوي بمعنى تقدم وجعل الراجع  
الى حكم الكلمة قسمته لكونه ملحقا به كما صرح به السكاكي نفسه بعد ذلك في بحث المجاز  
الراجع الى حكم الكلمة اه أطول ( قوله على أن لفظ المفتاح ) جواب نان ترقى اليه وكان  
الاولى تقديم هذا الجواب على الذي قبله كما هو قاعدة الجدل في تقديم جواب المنع على جواب  
التسليم ( قوله راجع الى معنى الكلمة ) بأن يقصد معنى غير المعنى الذي وضع له اللفظ اه سم  
( قوله وراجع الى حكم الكلمة ) بأن يخالف الاعراب الاصل للكلمة بسبب حذف أو زيادة  
( قوله خال عن الفائدة ) كاستعمال اسم المقيد كالمشفر الموضوع لسفة البعير في المطلق كطلق  
السفة فان العدول عن اسم المطلق الى اسم المقيد مع ارادة المطلق به مما لا فائدة فيه اه سم وفيه  
أن المجاز مطلقا كدعوى الشيء بيينة فكيف يكون بعض صوره خاليا عن الفائدة ويمكن أن  
يقال المراد فائدة يعتد بها فتأمل ثم رأيت في يس عن ابن كمال باشا أن دعوى خلو المجاز عن  
الفائدة ممنوعة لان في المجاز فائدة عامة تشمل جميع أفرادها وربما اشتمل بعضها على فائدة أخرى  
فيزداد حسنه والفائدة العامة تقر بالمعنى في ذهن السامع لان المجاز يحتاج في الوصول الى المعنى  
المراد منه الى ملاحظة المعنى الحقيقي والعلاقة بينه وبين المعنى المجازي والاستعانة بالقرينة الخالية  
أو المقالية وكلما كانت الحاجة الى الوصول أكثر يكون التأمل أوفر وتقر بالمعنى في الذهن أزيد  
قال والعجب أنهم يجعلون التصرف والافتنان في وجوه الكلام فائدة عامة لانواع الالتفات وهذه  
الفائدة توجد في المجاز فكيف لا يجعلونها من فوائده اه ( قوله وظاهر أن المجاز العقلي  
والراجع الى حكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور ) أي فيجب كون المقسم اعم من

راجع الى معنى الكلمة  
وراجع الى حكم الكلمة  
والراجع الى المعنى قسمان  
خال عن الفائدة ومتضمن  
لها والمتضمن لفائدة قسمان  
استعارة وغير استعارة  
وظاهر أن المجاز العقلي  
والراجع الى حكم الكلمة

وجب المصير الى ما ذكرنا وبهذا تعلم أنه لا صحة لقوله برده ان ما يطلق الخ وان هذا الجواب نافع  
وان لم يتناول قوله لغوي وهو ما تقدم بما مر عن عبد الحكيم وتعلم أن عبارة المطول في غاية التعرير  
وذلك أن محلها أن مورد القسمة الأولى ليس هو المجاز السابق بدليل قوله وعقلي ومورد الثانية  
كذلك بدليل قوله وراجع الى حكم لها في الكلام الا أنه ترك فيها التنبية على كون الحصر في  
القسمين قرينة على تأويل الكلمة وليس بواجب كالأجنبي وبيان كون مورد القسمة الأولى  
ليس هو المجاز السابق ليتأنس به وان لم يضطر اليه في الجواب هدى الله واياك الى الصواب  
( قوله ما يطلق عليه المجاز ) أي الشامل للركب وغيره وقوله لا ينحصر في المجاز الراجع الى  
معنى الكلمة أي الذي هو المجاز المفرد وقوله والراجع الى حكمها أي بسبب مخالفة الاعراب  
وقوله والالم تكن الاستعارة اعم من المجاز المفرد أي مع ان الواقع أنها اعم لانفرادها عنه في  
المجاز المركب ( قوله كما صرح به السكاكي ) أي حيث قال ورأيت في هذا النوع أن يعد ملحقا  
بالمجاز ومثابه لما بينهما من الشبه لا شرا كهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لأن يعد  
مجازا وبسبب هذا لم أذكر الحد شامله ولكن العهدة في ذلك على السلف رحمهم الله اه فانت  
تري عبارته أقرب الى الالحاق بمطلق المجاز من الالحاق بخصوص المفرد وكلامه يقتضى أنها اذا  
عدت من مطلق المجاز يكون ذلك عند السكاكي لكونها من مطلق المجاز لكونها ملحقه

المجاز بالمعنى المذكور بأن يراد به أعم من الكلمة المخصوصة ليشمل الراجع الى حكم الكلمة ومن اللفظ ليشمل المجاز العقلي فانه ليس بلفظ وقوله فيجب أن يراد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر في القسمين تفريع على ما لزمن من قوله وظاهر الخ من وجوب كون المقسم أعم أى اذا وجب كون المراد بالمقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق المجاز أعم من أن يكون لفظا أو غيره كلمة أو غيرها كما ذكر وجب أن يراد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح حصر المجاز بالمعنى الأعم في القسمين العقلي واللفظي اذ لو أريد بالراجع الى معنى الكلمة المفرد فقط كان الحصر في القسمين المذكورين باطلا لان اللفظي حينئذ لا يشمل الراجع الى معنى الكلمة اذا كان مركبا فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين وهو اللفظي الراجع الى معنى الكلمة المركب فيكون الحصر باطلا ولقائل أن يقول الواجب لخروج المجاز العقلي والراجع الى حكم الكلمة عن المجاز بالمعنى المذكور تعميم المقسم بحيث يشملهما لاتعميم مطلق حتى يجب أن يراد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب بل يجوز على هذا أن يراد بالراجع المذكور المفرد فقط غاية الأمر أن بصير المراد حصر المجاز بمعنى يشمل هذين القسمين أعنى العقلي واللفظي والراجع الى حكم الكلمة والمفرد الراجع الى معناها في العقلي واللفظي الشامل للراجع الى حكم الكلمة والمفرد الراجع الى معناها وهو صحيح في تفريع قوله فيجب أن يراد الخ على ما لزمن من قوله وظاهر الخ نظروا واضحا فليتامل اه سم (قوله خارجا عن المجاز بالمعنى المذكور) وذلك لان العقلي هو الاسناد فهو ليس بلفظ فضلا عن كونه كلمة وأما الراجع الى حكم الكلمة فلا عراب ليس كلمة وهذا ظاهر على أنه معنوي وأما على أنه لفظي فهو وان صدق عليه أنه لفظ وضع لمعنى مفرد لكن المراد في تعريف الكلمة باللفظ المستقل بخلاف ما لا تحقق له الا بلفظ آخر كهذا اه سم وعبارة الاطول وأما الثاني بمعنى الراجع الى حكم الكلمة فلانه ما نفى الاعراب فهو ليس بكلمة وأما الكلمة باعتبار الاعراب فهي غير مستعملة في غير ما وضعت له اه (قوله بالمعنى المذكور) أى الكلمة المستعملة الخ (قوله ليصح الحصر) أى حصر المجاز عند السلف (قوله في القسمين) أى العقلي واللفظي (قوله نحو كلمة الله) أى قول الله (قوله والثاني أنا لانسم الخ) فالصورة

خارجا عن المجاز بالمعنى المذكور فيجب أن يراد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر في القسمين وأجيب بوجوه آخر الاول أن المراد بالكلمة اللفظ الشامل للمفرد والمركب نحو كلمة الله والثاني أنا لانسم

(قوله بأن يراد به أعم من الكلمة الخ) الاظهر أن يقول يراد به ما خالف الاصل مركبا أو مفردا لفظا أو غيره (قوله ليصح حصر المجاز الخ) لو قال ليصح حصر اللفظي في القسمين الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها وأتى بعد ذلك بما يناسبه لكان هو المناسب لما علمت فتنبه (قوله لاتعميم مطلق) أى بحيث يشمل المركب والمفرد أيضا وقد يقال المراد بالتعميم المطلق لانه اذا انتفى ارادة المعنى السابق بخصوصه لما ذكره الشارح كان المراد بالمعنى الأعم الشامل للمفرد والمركب اذا اصل العموم ولادعى الى التخصيص بل هناك داع الى التعميم اذ هو المناسب لمقام التعميم المقضى استيفاء ما يمكن ولجعل التمثيلية قسما فكيف يرتكب ما يؤدي الى الفساد مع ما بعده (قوله والراجع الى حكم الكلمة) المناسب اسقاط الواو كما في عبارة سم (قوله في العقلي واللفظي) متعلق بحصر (قوله وان صدق عليه أنه لفظ وضع لمعنى مفرد) فالضمه مثلا موضوعة للدلالة على كون ما هي فيه عمدة اه شيخنا (قوله امانفس الاعراب) أى على ما يقتضيه كلام السكاكي (قوله وأما الكلمة باعتبار الاعراب) أى كما يقتضيه قول المصنف الآتى وقد يطلق المجاز

المنزعة من متعدد لا تستدعي الامتداد ابتداءً عنه ولا تقتضى للدلالة عليها الفظا من كبا فليعتبر عن  
 الصورة المنزعة بمفرد مثل المثل والسيد أثبت استلزام التمثيل للتركيب أو بالانقل عن المفتاح  
 ونانيا بأن مبنى الاستعارة التمثيلية على التشبيه التمثيلي وهو لا يكون الا بين طرفين مركبين وأطال  
 في بيان ذلك وتكفل برديجيه العصام في أطوله ثم قال وقد فرغ السيد الثاني من الاستعارة  
 التبعية والتمثيل على وجوب تركيب الطرفين في التمثيل ووجوب افراده في التبعية لانها تعتبر في  
 المصادر ومتعلقان الحروف في ابتداء وكلها مفردات وشنع على الشارح في جعله كلمة على في قوله تعالى  
 أولئك على هدى من ربهم استعارة تبعية تمثيلا ومتابعتها ظاهر عبارة الكشف وقد وقع بينهما  
 مناظرة فيه وأظن في هذا المقام غاية الاطناب ولم يكن لنا غرض يتعلق بإرادته فأعرضنا عنه وان  
 كان لنا فيما ذكره مباحث لكن نقول لا التباس على ذوي الاحساس بعد قياس البناء على الاساس  
 فنبتصر اه (قوله أن التمثيل) أى الاستعارة التمثيلية (قوله وهو) أى التشبيه التمثيلي فبكون  
 طرفاه مفردين أى فكندا الاستعارة المبنية عليه لانه اذا اقتصر في التشبيه التمثيلي على اسم المشبه  
 به صار استعارة تمثيلية مفردة اه سم (قوله مثلهم) مفرد وقوله كمثل مفرد أيضا (قوله أن  
 اضافة الكامة) المراد الاضافة اللغوية (قوله واقترانها) تفسير (قوله هو التقديم المضاف  
 الى الرجل) فيه اشارة الى أن المراد الاضافة اللغوية اه سم (قوله وفي الكل نظر أو رده  
 في الشرح) مما أورده أمامي الاول فلان استعمال الكامة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا  
 يصح في التعريف من غير قرينة وأما في الثاني فلانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به يقع استعارة  
 تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصح لتوجيه كلام  
 السكاكي لانه قد عد من الحقيقية مثل قولنا أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ولا شك أنه ليس  
 مما عبر به عن المشبه به بمفرد ولا تجوز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل  
 في معناه الاصلى وأما في الثالث فللقطع بأن لفظ تقدم في تقدم رجلا وتؤخر أخرى مستعمل  
 في معناه الاصلى والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلى أعنى صورة تردد  
 من يقوم ليندب فتارة يرد الذهب فيقدم رجلا وتارة لا يرد فيؤخر أخرى اه سم قال

أن التمثيل يستلزم  
 التركيب بل هو استعارة  
 مبنية على التشبيه التمثيلي  
 وهو قد يكون طرفاه  
 مفردين كما في قوله تعالى  
 مثلهم كمثل الذي استوفد  
 نارا الآية الثالث أن اضافة  
 الكامة الى شيء أو تقييدها  
 واقترانها بألف شيء لا  
 يخرجها عن أن تكون  
 كلمة فلا استعارة في مثل  
 أراك تقدم رجلا وتؤخر  
 أخرى هو التقديم المضاف  
 الى الرجل المقترن بتأخير  
 أخرى والمستعار له هو  
 التردد فهو كلمة مستعملة  
 في غير ما وضعت له وفي  
 الكل نظر أو رده في  
 الشرح (وفسر) السكاكي  
 الاستعارة (التمثيلية

على كلمة تغير حكم اعرابها الخ (قوله والسيد أثبت الخ) تراجع السيد وعبد الحكيم ومعاوية في  
 هذا المحل (قوله بعد قياس البناء) أى بناء الاستعارة (قوله على الاساس) أى التشبيه التمثيلي  
 (قوله لانه اذا اقتصر في التشبيه التمثيلي الخ) لكن لا بد باتفاق من السعد والسيد في الاستعارة  
 التمثيلية من كون كل من المشبه والمشبه به ووجه الشبه هيئة منزعة من متعدد وان كان لا يجب عند  
 السعد في التشبيه التمثيلي كون كل من الطرفين هيئة لصحة تشبيه تسقط النار بمعنى الديك في الهيئة  
 الحاصلة من الحجر والشكل الكرى والمقدار المخصوص نعم مقتضى تفرغ الاستعارة التمثيلية على  
 التشبيه التمثيلي عدم التقييد بما ذكر فليأمل (قوله من غير قرينة) أى معينة والتقسيم بعد ليس  
 قرينة لاحتمال انه لمطلق المجاز لا للمجاز المتقدم كما سبق لكن يقال المعتبر في القرينة هو الظاهر  
 وهذا الاحتمال خلاف الظاهر (قوله ولا تجوز في مفرد من مفرداته الخ) نوقش فيه كما في الفري  
 بأن هذا الكلام مستعمل في التردد بين الاقدام والاجسام ولا يوجد فيه تقديم الرجل وتأخيرها  
 حقيقة فالحق أن التجوز كما هو حاصل في نفس الكلام حاصل في مفرداته فانه شبه از عاج الخاطر

الغري قوله لانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به الخ يمكن أن يجاب عنه بأنه على تقدير ثبوت جريان التمثيل في المفردات لا يرب في صحة التقسيم المذكور اذ تمثيل التمثيل المركب لا يقتضى حصره فيه غاية ما فيه أنه لم يمثل التمثيل المراد في التقسيم وهو التمثيل في المفرد اعتمادا على الامثلة المذكورة في فصل التشبيه فان جميعها من قبيل المفرد ولا يخفى أن ما يصح مثلا للتشبيه يصح مثلا للاستعارة بأن يترك التشبيه الى الاستعارة ومثل التمثيل المركب دفعا لتوهم اختصاص التمثيل بالمفرد اه وقال في الاطول لا يخفى أن هذا المنع أى المشار اليه بقوله لانه لا نسلم أن التمثيل يستلزم التركيب لا يضر المصنف لانه يكفي كونه التمثيل مركبا ولا يتوقف رد دعوى التمثيل من الاستعارة الحقيقية على استلزامه التركيب لا تقول فليكن التمثيل معدودا منها لا يتامه بل ببعض أقسامه أى المفرد لاننا نقول

نحو الفعل نارة بالتقديم ونفس الخاطر بالرجل وانقباض الخاطر عنه نارة بالتأخير قال المحشى في الرسالة البيانية وأقول لا وجه لهذه المناقشة أصلا فان عدم وجود تقديم الرجل وتأخيرها لا يضر بعد جعلنا مجموع الكلام مستعارا للتردد بين الاقدام والاحجام ولو اعتبرنا في مفرداته ما ذكر لم يكن لنا حاجة الى اعتبار التمثيلية للاستغناء عنها حينئذ بتلك المجازات الافرادية ولمثل هذا وجه الاشارة الى ضعف هذه المناقشة بقوله بعد ما تقدم وهذه المناقشة على تقدير صحتها مخصوصة بهذا المثال والا فلو المسلمات أن اعتبار التشبيه في مفردات التمثيلية غير ملتزم اه وقد تقدم لك المستعار له في التمثيلية في قوله انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى على رأى المحشى هو الهيئة المنزعة من اقدام المخاطب على البيعة نارة واحجامه عنها أخرى المزمومة لتردده وتشككه في المبايعه أى الحالة الحاصلة لمجموع تلك المعانى في الذهن وعرفت أن مجموع الكلمات فيه من حيث هو مجموع يقطع النظر عن كل مفرد وعن هيئة المركب موضوع للهيئة المنزعة من تقديم المخاطب رجله نارة وتأخيرها نارة أخرى المزمومة لتردده وتشككه في الذهاب وانه باعتبار هذا الوضع يدل عليها بالمطابقة فاذا نقل منها هذا الاعتبار الى الهيئة المنزعة من اقدام المخاطب على البيعة نارة واحجامه عنها أخرى فلا ضرر في عدم وجود تقديم الرجل وتأخيرها وهذا هو مراد المحشى بقوله وأقول لا وجه الخ وقوله ولو اعتبرنا في مفرداته الخ لانه يصير المعنى حينئذ انى أراك ملتبسا بازع الخاطر نارة وانقباضه نارة أخرى وبذلك يصح الكلام ولادليل على اعتبار الهيئة لكن فيه انهم قالوا متى أمكن حمل الكلام على التمثيل حمل عليه لكونه محط رحال فرسان البلاغة والاقتصار عليه حتى يكون التركيب مراد منه الهيئة المنزعة فقط مرود بشهادة الاستعمال لانك اذا قلت انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى تريد انى أراك ملتبسا باقدامك على كذا نارة واحجامك عنه أخرى ولست تريد انى أراك ملتبسا بالهيئة المخصوصة مع قطع النظر عن افادة انه ملتبس باقدامه على كذا نارة واحجامه عنه أخرى وان كان ذلك لازما لتباسبه بالهيئة المخصوصة هذا فان جريا على ان الهيئة نفس مجموع المعانى الذى اكتسى لباس الوحدة ذهنا فكون المناقشة لا وجه لها أمر ظاهر فتدبر (قوله لا يضر المصنف) أى فى الرد على السكاكى وان كان دعوى المصنف الاستلزام غير مسامة وقوله لانه يكفي كونه التمثيل مركبا أى لانه يكفي المصنف فى الرد على السكاكى كونه التمثيل قد يكون مركبا وبطلان الاستلزام الذى ادعاه المصنف لا يبطل الرد على السكاكى لوجود العلة المذكورة اذ منع السند لا يفيد هذا هو ظاهر عبارة الاطول وقال بعض المشايخ ان قوله لانه

عد السكاكى التمثيل منها مطلقا حيث مثل لتلك الاستعارة المعدودة بآراك تقدم رجلا وتؤخر  
 أخرى ثم قال في الاطول وبهذا ظهر ضعف ما ذكره الشارح أى في المطول حيث قال وفيه نظر لانه  
 لو ثبت أن مثل هذا المشبه به الخ ( قوله بما لا تحقق ) أى استعارة لا تحقق الخ فلا يرد القول  
 ونظائره فانه ليس معناه الأمر وهما لانه لم يدخل تحت المراد بكلمة ما ولما كان ما لا تحقق لمعناه  
 حسا ولا عقلا شاملا لما لم يتعلق به توهم أيضا أضرب عنه بقوله بل هو الخ اه أطول ( قوله  
 صورة ) أى ذو صورة فان الصورة جاءت بهذا المعنى أيضا اه أطول ( قوله وهمية ) أى  
 اخترعها المتخيلة بأعمال الوهم اياها فان للانسان قوة لها تركيب المتفرقات وتفريق المركبات اذا  
 استعملها العقل تسمى مفكرة واذا استعملها الوهم تسمى متخيلة ولما كان حصول هذا المعنى  
 المستعار له بأعمال الوهم اياها سميت استعارة تخيلية ومن لم يعرف قال المناسب حينئذ أن تسمى  
 وهمية وعد التسمية تخيلية من أمارات تعسف السكاكى في تفسيره وانما وصف الوهمية بقوله محضة  
 أى لا يشوبها ناسئ من التحقق العقلى والحسى للفرق بينه وبين اعتبار السلف فان أظفار المنية  
 عندهم أمر محقق شابه توهم الثبوت للمنية فهناك اختلاط توهم وتحقيق بخلاف ما اعتبره فانه أمر  
 وهمى محض لا تحقق له لا باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوتيه اه أطول ( قوله لا يشوبها الخ ) تفسير  
 محضة ( قوله في قول الهندى ) أى المعمود السابق اه أطول ( قوله في الاغتياى ) أى  
 الاهلاك ( قوله أخذ الوهم ) بأعمال المتخيلة اه أطول ( قوله واخترع لوازمه ) كالانظفار

بما لا تحقق لمعناه حسولا  
 عقلا بل هو ( أى معناه  
 صورة وهمية محضة )  
 لا يشوبها ناسئ من التحقيق  
 العقلى والحسى ( كلفظ  
 الاظفار في قول الهندى )  
 \* واذا المنية أنشبت  
 أظفارها \* ( فانه لما شبه  
 المنية بالسبع في الاغتياى  
 أخذ الوهم في صورها )  
 أى المنية ( بصورته ) أى  
 السبع ( واخترع لوازمه  
 لها ) أى لوازم السبع للمنية

يكفيه الخ معناه انه يكفى المصنف في الرد على السكاكى كون التمثيل قد يكون مركبا فراده  
 بالاستتزام انه قد يستلزمه في بعض الصور كاتى أراك الخ ( قوله حيث مثل لتلك الاستعارة المعدودة  
 الخ ) أى وكونه تمثيلا للتمثيل غير المراد في التقسيم كما قال الفزرى بعيد ( قوله ثم قال في الاطول )  
 عبارة عقب ما سبق عنه نصها على أنه يمكن نحرر كلام المصنف على وجه يندفع عنه هذا المنع بان  
 يقال مراده باستتزام التمثيل التركيب استتزام قسم التمثيل للتركيب بمعنى ان هذا القسم لا ينفك  
 عن فرد مركب وبهذا ظهر ضعف ما ذكره الشارح رحمه الله حيث قال وفيه نظر لانه لو ثبت ان  
 مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف لا لاصلاح كلام السكاكى  
 لانه قد عد من الاستعارة الحقيقية مثل قولنا أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ولا شك انه ليس  
 بما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في  
 معناه الاصلى على أن المنع المشار اليه بقوله لو ثبت أن مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية منع  
 للسند وقوله لا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام لا يتخلو عن خلل اذا المجاز نفس  
 الكلام لافيه فالصحيح لا تجوز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام ( قوله أى ذو صورة )  
 تفسير للصورة لا إشارة الى تقدير مضاف كما يفيد ما بعده ( قوله سميت استعارة تخيلية ) أى اعتبارا  
 للسبب المباشر وهى المتخيلة لا البعيد وهى الواهمة ( قوله فان أظفار المنية عندهم الخ ) هذا لا يظهر  
 الا ان كانت الاستعارة التخيلية عند السلف لفظ الاظفار مثلا مع أنها عندهم اثباتها للمنية ولو قال  
 فان الاثبات عندهم أمر متوهم شابه أمر محقق وهو متعلقه كالانظفار لكان أولى ( قوله بأعمال  
 المتخيلة ) المراد أخذ أى شرع في أعمال المتخيلة وليست الباء للسببية اذا عمل المتخيلة ناسئ عن  
 أعمال الوهم لا العكس ولك أن تجعل اضافة أعمال للمتخيلة من الاضافة للفعول أى بأعمال الوهم

صورة الاظفار ) المحققة

( ثم أطلق عليه ) أى على

ذلك المثل أعنى الصورة

التي هي مثل صورة

الاظفار ( لفظ الاظفار )

فتكون استعارة

تصر بحية لانه قد أطلق

اسم المشبه به وهو الاظفار

المحققة على المشبه وهو

صورة وهمية شبيهة بصورة

الاظفار المحققة والقريبة

اضافها الى المنية والتخييلية

عنده قد تكون بدون

الاستعارة بالكتابة ولهذا

مثل لها بنحو اظفار المنية

المشبه بالسبع فصرح

بالتشبيه لتكون الاستعارة

في الاظفار فقط من غير

استعارة بالكتابة في المنية

وقال المصنف انه بعيد جدا

لا يوجد له مثال في الكلام

( وفيه ) أى في تفسير

التخييلية بما ذكر ( تعسف )

أى أخذ على غير طريق

لما فيه من كثرة الاعتبارات

التي لا يدل عليها دليل ولا

تمس بها حاجة وقد يقال

ان التعسف فيه هو أنه لو

كان الأمر كما زعم لوجب

أن تسمى هذه الاستعارة

توهمية لا تخييلية وهذا في

غاية السقوط لانه يمكن في

التسمية أدنى مناسبة على

وكتب أيضا مانصه أى مثل لوازمه بحسب الصورة لا بحسب الحقيقة فان الاظفار لا تنزم حقيقة السبع اه أطول ( قوله وعلى الخصوص الخ ) اشارة الى أن المراد ليس مطلق اللوازم بل اللوازم المخصوصة المتعلقة بوجه التشبه ثم يبقى النظر في كيفية عطفه فيحتمل أن ما يكون عطف على لوازمه وعلى الخصوص حال منه أى مما يكون ثم رأيت بخط شيخنا الشهاب البرلمسي مانصه معطوف على مقدر تقدير الكلام لوازم السبع لها على العموم وعلى الخصوص الخ اه وفيه نظر اه سم ( قوله قوام ) أى حصول اه سم ( قوله استعارة تصريحية ) أى تصريحية تخييلية بدليل أن الكلام في تفسير التخييلية اه سم ( قوله والتخييلية عنده الخ ) عبارة الاطول فتعريفه هذا صادق على لفظ مستعمل في صورة وهمية محضة من غير أن تجعل قريبة الاستعارة بالكتابة فلان استعارة بالكتابة بخلاف تفسير السلف فانها لا تنفك عندهم عن الاستعارة بالكتابة وقد صرح به حيث مثل للتخييلية باظفار المنية الشبيهة بالسبع والسلف ما أن ينكروا المثال ويجعلوه مصنوعا أو يجعلوا الاظفار ترشيعا للتشبيه لا استعارة تخييلية اه ( قوله ولهذا مثلها ) أى للتخييلية المنفكة عن المكنى عنها ( قوله فصرح بالتشبيه ) والنصرح بالتشبيه يدل على كونه غير استعارة فضلا عن أن يكون استعارة بالكتابة اه سم ( قوله في الكلام ) أى كلام البلقاء ( قوله من كثرة الاعتبارات ) الظاهر أن ذلك باعتبار المواد اه حفيد وقال الفري أى الأمر المتخيل ثم تشبيهه باللازم ثم استعارة لفظ اللازم اه وفي سم قوله الاعتبارات هى أخذ الوهم في تصور المنية بصورة السبع الخ ( قوله وقد يقال ) أى في وجه التعسف ( قوله أدنى مناسبة ) وهى أن كلام الخيال والوهم قوة باطنة متعلقة بما لا يتحقق حسا وعقلا اه حفيد قال سم وكان حاصل هذا التوجيه أنها سميت تخييلية لان المتعلق بها وهو الوهم مناسب للخيال فسميت باسم يناسب المتعلق بها تأمل اه سم ( قوله ذكر ) أى ابن سينا ( قوله ذكر في الشفاء ) الأولى التمسك بما في كتب العربية حيث قال صاحب الصحاح يقال خيل اليه أنه كذا على ما لم يسم فاعله من التخيل والوهم وصاحب الاساس فاعل كذا على ما خيلت على ما أرتك نفسك وشبهت واهتمت اه حفيد ( قوله ويخالف تفسير غيره لها ) عطف على فيه تعسف عطف فعلية على اسمية ولو قال ومخالفة لتفسير غيره على أنه عطف مفرد على مفرد لكان أحسن قال جلال الدين الساشى في شرح الايضاح يشكل على قول السكاكى

التخييلة أى يجعله المتخييلة عاملة ومتصرفه ( قوله بحسب الصورة لا بحسب الحقيقة ) معناه انها ليست لوازم حقيقة السبع ومفهومة بل للصورة الخارجية أى الماصدق اذا الاظفار لازمة للاصديق خارجا لزوما اتفاقيا ( قوله وفيه نظر ) لانه يقتضى انه لا بد من اختراع اللوازم العامة والخاصة وليس كذلك ويلزم أن ما يكون على هذا لا يعلم موقعها بما قبلها ولا بما بعدها الآن تجعل بدلا من اللوازم بالنظر لتقييدها بقوله على الخصوص ( قوله ان ذلك باعتبار المواد ) ليس بشئ ( قوله فسميت باسم يناسب الخ ) الاظهر فسميت باسم ما يناسب ( قوله الأولى التمسك الخ ) أى لانه يمكن أن يكون هذا اختراعا من عند صاحب الشفاء وان كان الاقرب في مقام التعليم انه انما يتكلم

أنهم يسمون حكم الوهم تخيلا ذكر في الشفاء أن القوة المسماة بالوهم هى الرئسة الحاكمة فى الحيوان حكما غير عقلى ولكن حكما تخيلا ( ويخالف ) تفسيره التخييلية بما ذكره ( تفسير غيره لها ) أى غير السكاكى للتخييلية

(بجعل الشيء للشيء) يجعل اليد الشمال وجعل الاظفار للنية قال الشيخ عبدالقاهر انه لا خلاف في أن اليد استعارة ثم انك  
لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد نقل عن ( ٢٨٤ ) الشيء الى شيء اذ ليس المعنى على أنه شبه شيئا باليد بل المعنى على أنه

أراد أن يثبت للشمال يدا  
ولبعضهم في هذا المقام كلات  
واهية بينا فسادها في  
الشرح نعم ينجه أن يقال  
ان صاحب المفتاح في هذا  
القرن خصوصاً في مثل هذه  
الاعتبارات ليس بصدد  
التقليد لغيره حتى يعترض  
عليه بأن ما ذكره هو  
مخالف لما ذكره غيره  
( ويقضى ) ما ذكره  
السكاكي في التخييلية  
( أن يكون الترشيح )  
استعارة ( تخيلية للزوم  
مثل ما ذكره ) السكاكي  
في التخييلية من اثبات  
صورة وهمية ( فيه ) أي في  
الترشيح لان في كل من  
التخييلية والترشيح اثبات  
بعض ما يخص المشبه به  
للمشبه فكما أثبت للنية التي  
هي المشبه ما يخص السبع  
الذي هو المشبه به من  
الاطفار كذلك أثبت  
لاختيار الضلالة على  
الهدى الذي هو المشبه  
ما يخص المشبه به الذي  
هو الاشتهاء الحقيقي من  
الريح والتجارة فكما اعتبر  
هناك صورة وهمية شبيهة  
بالاطفار فليعتبر ههنا أيضاً  
معنى وهمي شبيه بالتجارة

ما إذا جمع بين المشبه والمشبه به في الاستعارة بالكتابة كما تقول أظفار المنية والسبع نسبت بفلان  
فان أظفار المنية مجاز عنده وأظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وأما على قول  
المصنف وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة وإنما التجوز في اثباتها للنية واصافها اليها  
اه كلامه والجواب أن السكاكي يقدر في مثله أظفاراً أخرى بأن يقول التقدير أظفار المنية  
وكذا أظفار السبع كما تقرر في نظائره اه فنرى ( قوله بجعل الشيء للشيء ) يصدق على كل مجاز  
عقلي ودفعه بجعل ال للعهد أي جعل الشيء الذي هو لازم المشبه به للشيء الذي هو المشبه كذا في  
الاطول ( قوله بجعل اليد للشمال ) أي في قول الشاعر

وغداة ربح قد كشفت وفرة \* اذا أصبحت بيد الشمال زمامها

أي ورب غداة ربح أزلت برودته عن الناس بالطعام والكسوة وابقاد النيران والقررة بالكسر  
البرد معطوف على غداة أوربح واذ طرف لكشفت اه من الفزري والشمال بالفخ ربح مشهورة  
( قوله قال الشيخ عبدالقاهر الخ ) استدلال على المخالفة ( قوله في أن اليد ) أي اثبات اليد  
ليوافق التفسير بالجعل وقوله الآتي اذ ليس الخ ( قوله عن شيء ) كالجرح الى شيء كالصورة  
الوهمية الشبيهة باليد ( قوله نعم ينجه أن يقال الخ ) فيه أن تغيير تفسير الغير وتبديل الاصطلاح  
الثابت من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بهما لا يعتد به اه فنرى ( قوله الذي هو المشبه ) صفة  
اختيار ( قوله الذي هو ) صفة المشبه به ( قوله وفي الترشيح بغير لفظه ) الكلام في ترشيح الاستعارة  
فلا يرد أن الترشيح قد يقرب بلفظ المشبه كما في قولك محالب المنية الشبيهة بالسبع فان المخالب ترشيح  
للتشبيها الاستعارة كما مر لكن يرد عليه ترشيح الاستعارة بالكتابة كما سنذكره الآن اه

بالاصطلاح أو مراده لانه يمكن أن يكون ذلك مجرد اصطلاح والأولى مراعاة مناسبة لغوية ( قوله  
ما إذا جمع بين المشبه والمشبه به ) أي على وجه لا ينبي عن التشبيه كمناله ( قوله فيلزم الجمع الخ ) أي  
والبيانين لا يجيزونه ( قوله بيد الشمال زمامها ) شبه الشمال في قوة تأثيره في الغداة بالتبريد  
بالمالك في نصريف الشيء بيده فثبت له بدوا ضمير زمامها راجع الى الغداة وصاحب الكشاف  
جعلها راجعا الى القررة وهو الأظهر والأولى أقوى لان الكلام سيق للغداة اه عبدالحكيم  
( قوله أزلت برودته ) اشارة الى أن مفعول كشفت محذوف ( قوله والشمال بالفخ الخ ) هو  
أيضاً في الفزري ( قوله رحمه الله اذ لا فرق بينهما الخ ) قد يفرق بأن هنا معنى محققاً عقلاً يشبهه  
بالتجارة في الميل عن شيء الى شيء وهو الميل عن الهدى الى الضلال فانه لازم الاستبدال المشبه  
بالاشتهاء لا عينه وأخر كذلك يشبه بعدم الريح أي ربح التجارة في عدم النفع المطلوب وهو عدم  
الفلاح فان الترشيح هنا عدم الريح لان نفس الريح فلا حاجة هنا فهمها الى صورة وهمية اذ السكاكي  
لا يقول باستعارة قرينة المسكنية للامر المتوهم الا اذا لم يوجد للمشبه لازم محقق يناسب لازم المشبه  
به كما في أظفار المنية اذ ليس للنية ما يشبه بالاطفار الا الصورة الوهمية ورده أن كلا التشبيهين خفي  
جدوا ضعيف لانه تشبيه الكامل بالناقص والمقام مقام العكس والمبالغة لا يوضح المعقول

وآخر شبيه بالريح حتى يكون الريح والتجارة بالنسبة اليهما استعارتين تخيليتين اذ لا فرق بينهما الا بأن التعبير عن المشبه الذي  
أثبت له ما يخص المشبه به كالنية مثلاً في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتهاء المعبر به عن



فترى ( قوله الذي هو المشبه ) صفة الاختيار والاستبدال اه سم ( قوله فاعتباره في أحدهما ) أي التخيلية دون الآخرى الترشيح وكتب أيضا قوله فاعتباره في أحدهما الخ وان اعتبره فهما لزمه

بالمحسوس أو يشبهه فالظاهر والمناسب أن يشبهه بما صورة وهمية لا ما ذكر وان سلم فقد لزم حصر الترشيح في كونه استعارة أما تحقيقية أو تخيلية والظاهر انه حقيقة من حيث كونه ترشيعا وان جاز كونه استعارة تحقيقية بالنظر لذاته كما يأتي وكون الترشيح هنا عدم الرجح صحيح لامتعين لجواز كونه شأنية الرجح المفهومة من نفيه وهذا هو ملحظ الشارح هنا تبعا للمصنف في دعوى اللزوم وليس لاستبدالهم ما يشبه بشأنية الرجح الا الصورة الوهمية فلزم القول فيه بالتخييلية اه معاونة ( قوله رحمه الله فاعتباره في أحدهما دون الآخر تحكم ) قال في المطول عقب ذلك ومما يدل على أن الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله الآية أنه يجوز أن يكون الحبل استعارة لعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد أو هو ترشيح لاستعارة الحبل لما يناسبه اه وقوله ومما يدل الخ إشارة الى بطلان التالى المشار اليه في المتن فان حاصل اعتراضه أنه لو كانت التخيلية عبارة عما ذكره السكاكى لزم أن يكون الترشيح تخيلية لكنه ليس كذلك وجعله كلاما مستقلا إشارة الى أنه مسئلة برأسه يتفرع عليه بطلان التالى ولذا تعرض لنفي كونه مجازا مع أنه لا دخل له في نفي التالى ثم ان الشارح قال في شرح المفتاح ان الترشيح سواء كان صفة أو تفرع كلام فهو على حقيقته لا يتناهى على المشبه به حتى كان المستعار للشجاع أسد مصورا في البرائن وللإستبدال اشتراء يتفرع عليه الرجح والتجارة وعدمهما ولا يعتبر فيه تشبيه أو استعارة وقال في شرح الكشاف ان الترشيح قد يكون مجازا عن شئ وقد لا يكون وهكذا في الكشف واجمع بين كلاميه ان الترشيح من حيث انه ترشيح لا يكون مجازا لان المقصود منه تربية الاستعارة وهي انما تحصل اذا كان بمعناه الحقيقي ليكون من خواص المشبه به وانه يجوز أن يكون مجازا في نفسه امامر سلا أو استعارة فهو باعتبار معناه الحقيقي ترشيح للاستعارة وباعتبار معناه المجازى مجاز مرسل أو استعارة وعبارة هذا الكتاب يجوز أن تحمل على السلب الكلى وأن تحمل على رفع الإيجاب الكلى فانه كفى في بطلان التالى اه عبد الحكيم باختصار وقوله ما ذكره صاحب الكشاف الخ أى حيث جعل الترشيح مقابلا للاستعارة فان كان المدعى رفع الإيجاب الكلى فقد ثبت المطلوب وان كان السلب الكلى فبيانه أنه يفهم من قوله أو هو ترشيح لاستعارة الحبل لما يناسبه ان الترشيح يكون بما يناسب المستعار منه والمناسبة انما تتحقق اذا كان بمعناه الحقيقي فيكون الترشيح من حيث انه ترشيح حقيقة لا مجازا اه عبد الحكيم قال السيد قدس سره قوله ومما يدل على أن الترشيح الخ قد مر إجماعه الى أن صاحب الكشف جوز في الترشيح كونه حقيقة ومجازا كما في فريضة الاستعارة بالكناية فله أن يؤول عبارة الكشاف بأن المراد أو هو ترشيح فقط فان الأول مع كونه ترشيعا في الجملة استعارة أيضا وان كانت تابعة لاستعارة الحبل للعهد اه وقوله قدس سره فله أن يؤول الخ قد عرفت تحرير عبارة الاستدلال بحيث يندفع عنه هذا الإبراد على ان التأويل خلاف الظاهر والاستدلال بالظاهر اذا المطلوب ظنى اه عبد الحكيم وقوله قدس سره ترشيعا في الجملة أى بالنظر الى المعنى الحقيقي استعارة في نفسه أيضا وكونه تابعا

الاختيار والاستبدال  
الذي هو المشبه مع أن لفظ  
الاشتراء ليس بموضوع  
له وهذا الفرق لا يوجب  
اعتبار المعنى المتوهم في  
التخيلية وعدم اعتباره  
في الترشيح فاعتباره  
في أحدهما دون الآخر

مزيد تصف ومخالفة للغير اه أطول ( قوله والجواب أن الامر الخ ) كالانفجار في صورة  
التخييلية والرج والتجارة في صورة الترشح وكتب أيضا قوله والجواب أن الامر الذي هو من  
خواص المشبه به الخ فيه بحث وهو أن هذا الكلام مبني على أن لا ترشح في الاستعارة بالكتابة  
وبعد تجوزها كما هو الحق فالامر مشكل لان الترشح فيها يقترن بلفظ المشبه نحو مخالفة المنية

لاستعارة أخرى لا ينافي كونه استعارة في نفسه كما مر في ينقضون عهد الله اه عبد الحكيم ( قوله  
رحم الله والجواب ان الامر الذي هو الخ ) محمله أن الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن  
بلفظ المشبه به في الترشح كان بحيث كان المشبه به هذا المعنى مع لوازمه وكان المستعار مجموع  
اللفظين وان كان المشبه به هو مجرد هذا المعنى والمستعار هو لفظ المشبه به فقط بحسب الواقع فان  
الترشح انما يؤتى به بعد تمام الاستعارة بناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ولما قرن بلفظ  
المشبه في الممكنية لم يكن كذلك فجعل مجازا في الممكنية دون الترشح وقال السيد في شرح المفتاح  
في تقرير الجواب ان اللازم في التخييلية فداقرن بلفظ لا يلائمه بحسب الظاهر فاحتج الى توهم  
أمر يمكن اثباته له بحسبه وفي الترشح فداقرن بلفظ يلائمه فلم يحتج فيه الى ذلك وهذا المقدم من  
الفرق الناشئ من اللفظ كاف له فيما ذهب اليه اه قال عبد الحكيم وفيه أن كفاية هذا القدر ممنوعة  
لعدم صحة اضافة الترشح بالمعنى الحقيقي الى المشبه المراد من لفظ المشبه به فلذا زاد الشارح قوله لانه  
جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه والجواب عندي عن اعتراض المصنف ان المقصود من  
الترشح تربية الاستعارة بعد تمامها بالقرينة وذلك انما يحصل بالحل على المعنى الحقيقي بخلاف  
الاستعارة التخييلية فانها مقصودة بنفسها وان كانت تابعة للممكنية فلا بد ان يراد بها الصورة  
الوهمية اه ومحصل ما اختاره أن القصد من الترشح الترويح والمبالغة بعد تمام الاستعارة بخلاف  
التخييلية فان القصد منها تنعيم الاستعارة لا الترويح والمبالغة فجعلت مجازا دون الترشح وهو وجه  
وجيه خال عن التكاف لا يرد عليه البصير بترشح الممكنية وقال معاوية قوله وفيه أن كفايته الخ الحق  
كفايته لصحة الاضافة لفظا ومعنى بما صح به أصل الاستعارة المصرحة من ادعاء اتحاد جسمه  
بجسمه واسمه باسمه فهذا أيضا تصح اضافة جسمه بدل اسمه وانما زاد الشارح ذلك زيادة ترويح بأنه  
لذلك لم يجعل اثبات الترشح استعارة كاثبات التخييل وان اختص بكونه رمز او إشارة والا  
فلا اعتراض حينئذ مشترك الابراد وقوله والجواب عندي الخ فيه أنه تحكم فان الترشح أيضا مقصود  
بنفسه وان كان تابعا ولا نسلم انه تابع محض ولا أن قصدها فوق قصده مع أن كلا منهما تابع بل قد  
يدعي العكس وأنها للحاجة اليها الكونها القرينة يضعف قصدها لذاتها ويقوى قصدها تابعا  
للحاجة بخلاف الترشح نعم لا بد أنها مجاز اما عقلي أو لغوي لاقتراحتها بغير الملائم بخلاف الترشح انتهى  
وقوله لم يجعل اثبات الترشح يعني الترشح المثبت كالأبغني وكذا ما بعده وقوله والا فالاعتراض الخ  
أي اذ لم نقل صحة الاضافة بما صح به أصل الاستعارة فهذه الزيادة لا تصححها فيكون اعتراضه على  
السيد مشترك الابراد وقوله فيه أنه تحكم الخ عرفت محصل ما اختاره عبد الحكيم بحيث لا يرد عليه  
شي من ذلك ثم ان اعتراض المصنف مشترك الابراد ان قلنا انه يقول في الممكنية بدعوى الادراج  
فهو دليل على أنه لا يقول بها فيها فتنبه ( قوله مبني على أن لا ترشح في الاستعارة بالكتابة ) أي فيكون

تحكم والجواب أن الأمر  
الذي هو من خواص  
المشبه به لما قرن في  
التخييلية بالمشبه كالمنية  
مثلا جعلناه مجازا عن  
أمر متوهم يمكن اثباته  
للمشبه وفي الترشح لما قرن

نشبت بفلان فافتترسته اللهم الآن يقال التخييلية تكسر سورة الاستبعاد فلا يحتاج الى اختراع صورة وهمية أخرى فتأمل هذا وقد برد الجواب المذكور بأن خاصية المشبه به في التخييلية وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه هو المشبه به عند السكاكي فلا يثبت الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان المشبه به لكن ادعاء حقيقة والخاصة خاصة السبع الحقيقي فثبت الاحتياج اليه على أن مجرد اقتران اللازم في التخييلية بلفظ لا يلائم بحسب الظاهر والترشح بلفظ يلائم بحسبه كافي له فيما ذهب اليه اه فترى ( قوله بلفظ المشبه به ) كالأشراء ( قوله كأنه هو هذا المعنى ) أى الذى هو الأشراء ( قوله حتى ان المشبه به الخ ) فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها فلنأفرق بين المقيد والمجموع فالمشبه به هو الموصوف المقيد بالصفة والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وأيضا معنى زيادته أن الاستعارة تامة بدونه اه مطول وكتب أيضا قوله حتى ان المشبه به في قولنا الخ فيه بحث وهو أن هذا التوجيه وان صح في المثال الذى أورده أعنى رأيت أسدا يفترس أقرانه لكن لا مساغ له في قوله تعالى اعتصموا بحبل الله للقطع بأن اعتصموا طلب شئ يتعلق بالعهد لا طلب الاعتصام الحقيقي المتعلق بالحبل الحقيقي حتى يستعار هذا المقيد للعهد كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس نظائره فتأمل اه فترى قال سم وحاصله أن الترشح هنا أريد به معنى مجازى لا المعنى الحقيقي اه ومثله في الأطول ثم قال الفترى هذا وقد رد الفاضل المحشى الجواب المذكور بأنه حينئذ يكون ذلك الوصف من تفة

بلفظ المشبه به لم يحتاج الى ذلك لان المشبه به جعل كأنه هو هذا المعنى مقارنة للوازمه وخواصه حتى ان المشبه به في قولنا رأيت أسدا يفترس أقرانه هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي من غير احتياج الى توهم صورة واعتبار مجاز في الافتراس بخلاف ما اذا قلنا رأيت شجاعا يفترس أقرانه فانا نحتاج الى ذلك ليصح اثباته للشجاع فليتأمل فى الكلام دقة ما ( وعنى بالمكنى عنها ) أى أراد السكاكي بالاستعارة المكنى عنها ( أن يكون )

الكل قرينة وللخلاف فى ترشح المكنية اقتصر الشارح على ترشح المصرحة ( قوله اللهم الآن يقال الخ ) وأجاب عبد الحكيم بأنه يجوز أن يلتزم كون ترشح المكنية عبارة عن صورة وهمية كما ان قرينتها كذلك ( قوله فلنأفرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه الخ ) أقول هذا الفرق لا يجدى نفعاً لان المشبه به اذا كان هو المقيد بوصف كان ذلك الوصف من تفته ولا يتم ذلك التشبيه إلا بملاحظته فلا يكون ذكر الوصف تقوية وترية للبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنياً على تناسبه فلا يكون ترشها أصلاً وأيضاً اذا كان المشبه به هو المقيد من حيث هو مقيد فلا بد أن يستعار منه ما يدل عليه من حيث هو وكذلك فلا تتم تلك الاستعارة بدون ذلك القيد قاله السيد قدس سره وقوله قدس سره فلا يكون ذكر الوصف الخ ان كان المراد انه تقوية وترية للبالغة المستفادة من التشبيه الذى مع الترشح فلا اعتراض وارداً لكونه مقيداً وان كان المراد أنه ترية وتقوية للبالغة المستفادة من التشبيه المعتبر بدون هذا الترشح فلا ورود لها لكونه خارجاً عنه زائداً عليه وما سبق من قوله والترشح أبلغ من التجريد والاطلاق ومن جمع الترشح مع التجريد يوجب اعادة المعنى الثانى حيث اعتبر بلفظيته بالنسبة الى الاطلاق والتجريد وكذا الكلام فى تناسى التشبيه اه عبد الحكيم وقوله لانه خارج عنه زائد عليه أى والاستعارة انما هى باعتبار أصل التشبيه المعتبر قبل الترشح وبدونه والتقيد انما هو بعد حصول الترشح لاقبله فانضح اندفاع الثانى كالأول هذا وفى نسخة من المطول مثل ما فى المختصر من لفظ جعل كأنه هو الخ وظاهر أنه لا ورود لها عليهما لانها تصرح بأن التقيد تنزىلى لاجتياحي ونشير الى أنه بعدى لامعى وأنه فى المآل من المعنى وثانى الحال لاقبلى ولا فى نفس المعنى وأول الحال اه معاوية وقوله وكذا الكلام فى تناسى التشبيه أى فانه يؤيده أيضاً اه معاوية ( قوله طلب شئ يتعلق بالعهد )

التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للبالغة المستفاد من التشبيه ولا مبنيا على تناسيه كما هو شأن  
الترشيع ويمكن أن يقال مراده أن المشبه به هو الاسد الموصوف في نفس الامر بالصفة المذكورة  
لا أنه الموصوف من حيث انه موصوف ولوسلم فالظاهر أن خروج الوصف عن مدلول المستعار  
منه كافي في كون ذكره تقوية للبالغة الحاصلة في التشبيه ومبنيا على تناسيه ولا يضر توقف تمام  
التشبيه على ملاحظته فان تعلق الرؤية مثلا بذات البحر ليس كتعلقها بالبحر المقيد بتلاطم الامواج في  
المبالغة المطلوبة اه ( قوله المدكور ) أى المدكور اسمه ( قوله ويراد المشبه به ) ذكره  
تمييزا للاستعارة المسكنى عنها عند السكاكى عنها عند المصنف لكن لاحاجة اليه لان قوله على أن  
المراد بالمنية الخ يفيد أن المشبه المدكور يجب أن يراد به المشبه به كذا في الاطول ( قوله على أن  
الخ ) هذا هو محل الخلاف بين المصنف والسكاكى فان المصنف يقول المراد بالمنية الموت الحقيقي  
( قوله بمعنى أنه ) أى الحال والشأن ( قوله لأن في اضافة خواص المشبه به ) أى الاظفار مثلا  
( قوله من تفسير الاستعارة المسكنى عنها ) عبارة الاطول ورد أى ما ذكره السكاكى من تفسير  
الاستعارة بالكناية وجعلها قسمين من الاستعارة التى هي قسم من المجاز وجعل اضافة الاظفار قرينة

الطرف ( المدكور ) من  
طرفي التشبيه ( هو المشبه )  
ويراد المشبه به ( على أن  
المراد بالمنية ) فى مثل  
أنسبت المنية أظفارها هو  
( السبع بادعاء السبعية  
لها ) وانكار أن يكون شيئا  
غير السبع ( بقرينة اضافة  
الاظفار ) التى هى من  
خواص السبع ( الها )  
أى الى المنية فقد ذكر  
المشبه وهو المنية وأراد  
المشبه به وهو السبع  
فلاستعارة بالكناية لا  
تنفك عن التخيلية بمعنى  
أنه لا يوجد استعارة  
بالكناية بدون الاستعارة  
التخيلية لان فى اضافة  
خواص المشبه به الى المشبه  
استعارة تخيلية ( ورد ) ما  
ذكره من تفسير الاستعارة  
المسكنى عنها

وذلك الشئ هو الوتوق ( قوله ولوسلم فالظاهر الخ ) لا يخفى بطلان ذلك بأدنى تأمل وقوله  
فان تعلق الرؤية الخ نحو به بما لا يعنى فى المقصود فانه متى لوحظ دخول تلاطم الامواج فى وجه الشبه  
لم يكن هناك فرق بين التعقلين ولم يكن ذكره محتاجا لتناسى التشبيه بل يكون مشعرا بالتشبيه  
فيكون مما لا ينبغى فى الاستعارة فافهم ( قوله فان المصنف يقول المراد بالمنية الموت الحقيقي ) أى  
وأما السكاكى فيقول المراد بها السبع الحقيقي بناء على ما بأتى عن الحفيد والباء على هذا فى قوله  
بادعاء السبعية لها سببية أى انه لما ادعى أن الموت من أفراد السبع ساغ اطلاق المنية على السبع  
الحقيقي أو الادعائى بناء على ما فهمه الجماعة فالباء للملابسة وهذا يفيد أن المصنف لا يقول بالادعاء كما  
أفاده قوله فيما مر ويلزمه أن يكون الترشيع تخيلية كما تقدم بيانه لكن يمكن أن يقال ما هنا لا يدل  
على ذلك ويفرق بأن السكاكى يقول ان السبعية من جملة ما عنى باللفظ بخلاف المصنف ( قوله  
رحمه الله فلاستعارة بالكناية لا تنفك الخ ) ذكر هذا الكلام لتخيل صحة ما سأتى من اعتراض  
المصنف على السكاكى حيث قال فلم يكن المسكنى عنها مستلزما للتخيلية لا لبيان الواقع عند القوم  
فانه باطل كما تقدم فى تقرير كلام الكشف وسيد كره ولا لبيان انه مذهب للسكاكى فانه لم يذهب  
الى ذلك كما سيد كره أيضا قاله السيد قدس سره وقوله قدس سره ذكر هذا الكلام الخ دفع  
لاستدراك هذا الكلام لعدم توقف اعتراض المصنف هنا عليه وعدم كونه بيان للواقع بأنه مدكور  
هنا توطئة للاعتراض الذى أورده المصنف على السكاكى فى رد التبعية الى الاستعارة بالكناية  
والتخيلية على ما سيجى ذمى قوله فلاستعارة بالكناية الخ انها مستلزما لها اتفاقا بناء على  
اتفاق الكل على اضافة خواص المشبه به الى المشبه وذلك يقتضى الاستزمام المدكور وانما قال  
قدس سره لتخيل صحة الخ لان صحته مبنية على الاستزمام المدكور وهو تخيل محض نومه المصنف  
وليس مذهباً لاحد فان المنكنية توجد بدون التخيلية عند القوم فى نحو ينقضون عهد الله وعند  
السكاكى توجد فى نحو أنسبت الزبيح اه عبد الحكيم قال معاوية والحق الظاهر أنه مذهب  
السلف إلا صاحب الكشاف وبيانه فى الشذور اه فتدبر ( قوله رحمه الله لان فى اضافة الخ )

الاستعارة بأن لفظ المشبه فيها أى فى الاستعارة بالكتابة كلفظ المنيمة مثلاً مستعمل فيها وضع له تحقيقاً فلا يصح تفسير الاستعارة بالكتابة بأن يكون الطرف المدكور هو المشبه ويراد به المشبه به والاستعارة ليست كذلك فلا يصح جعلها قسماً منها وإضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ولا يدل على أكثر من التشبيه فلا يصح ما ذكره أنه قرينة الاستعارة وليس ضمير ردالى مجرد تفسير الاستعارة بالكتابة كما ظنه الشارح المحقق فإنه حينئذ يلفو قوله والاستعارة ليست كذلك وقوله وإضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ويحتاج فى دفع الاخير الى ما ذكره بقوله وهذا كما أنه جواب سؤال مقدر وهو أنه لو أريد بالمنيمة معناها الحقيقي فامعنى إضافة الاظفار اليها اهـ ( قوله بأن لفظ المشبه فيها ) لفظ المشبه على مذهب السكاكى نفس الاستعارة بالكتابة فلا يصح أن تجعل الاستعارة ظرفاً له فلو قال بأن لفظ المشبه الذى ادعى أنه استعار لكان أحسن كذا كتب عن شيخنا ناصر الدين وفيه نظر يؤخذ بما قدمناه قبيل قوله وقسمها الى المصرح بها الخ اهـ سم وحاصل النظر الذى يؤخذ بما قدمه أن كون لفظ المشبه نفس المكنية عند السكاكى وجوه ثلاثة دل على كل منها كلام السكاكى ( قوله والاستعارة ليست كذلك ) أى عنده ( قوله ولما كان ههنا الخ ) قال الحفيد الاظهر أن يجعل كلام المصنف من العالكون تلك الاضافة دليلاً على استعمال لفظ المشبه فى

( بان لفظ المشبه فيها ) أى  
فى الاستعارة بالكتابة  
كلفظ المنيمة مثلاً ( مستعمل  
فيما وضع له تحقيقاً ) للقطع  
بان المراد بالمنيمة هو الموت  
لا غير ( والاستعارة ليست  
كذلك ) لانه قد فسر ههنا بان  
تذكر أحد طرفى التشبيه  
وتريد به الطرف الآخر  
ولما كان ههنا مظنة سؤال  
وهو أنه لو أريد بالمنيمة معناها  
الحقيقى فامعنى إضافة  
الاظفار اليها أشار الى  
جوابه بقوله ( وإضافة نحو  
الاظفار قرينة التشبيه )

عبارته فى المطول لان إضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون الا على سبيل الاستعارة اهـ قال عبد الحكيم أن أراد أنها لا تكون الا على سبيل استعارة ذلك اللازم بعينه لذلك المشبه على التخيل واثباته له ادعاء فسلم لكنه لا يلزم منه استلزام المكنية للاستعارة التخيلية بمعنى الصورة الوهمية وان أراد أنها لا تكون الا على سبيل استعارة ذلك اللازم للصورة الوهمية فمنوع لم لا يجوز أن يكون اثبات ذلك اللازم بعينه على سبيل التخيل من غير استعارة للصورة الوهمية اهـ قال معاوية وان أراد الاعم منهما فكلاهما ( قوله فإنه حينئذ يلفو قوله والاستعارة الخ ) أى لانه لا يفيد زيادة على ما قبله بخلاف جعله رد الامر آخر غير الاول ( قوله نفس الاستعارة بالكتابة ) فيه ان لفظ المشبه اعم من الاستعارة بالكتابة اذ هو لفظ المشبه على وجه مخصوص لا مطلق لفظ المشبه فالظرفية من ظرفية العام فى الخاص بمعنى تحققه فيه ( قوله وجوه من وجوه ثلاثة ) فلا يصح جزمه بهذا الوجه وفيه ان الرد على السكاكى مبنى على أن الاستعارة بالكتابة عنده هى لفظ المشبه على الوجه المخصوص ثم لا يستقيم رد المصنف اذا حمل قول السكاكى على أن يكون المدكور هو المشبه الخ على أن ذلك هو الضابط الذى تحقق فيه الاستعارة بالكتابة على معنى أن الاستعارة بالكتابة توجد فيها اذا ذكر المشبه وأريد به المشبه به الحقيقى ارادة تخيلية ان المشبه به الحقيقى هو المراد بالحكم فى الواقع أو أريد به لفظ المشبه به أى أريد به ذكره وايقاعه فى محله فكان لفظه مستعاراً للفظه أو أريد به المشبه به الادعائى بدعوى ليست معينة باللفظ بل ملحوظة معنوية فالادعاء فى أنشبت المنيمة بضمير فى النية لامر ادب لفظ المنيمة نعم مر موزا اليه بقرينة تدل عليه فلم يعتبر فيها أمر خارج عن الموضوع له مر ادب لفظ بل مضمير فى النفس بالخط فدعوى ان الخارج مر ادب للفظ حتى تصح المجازية بعيد عن القصد لكونه خلاف النظائر وعلى الاخير فالبناء فى قوله بادعاء السبعية للملابسة وعلى الاولين للسببية وعلى كل فكلما لا ينافى فى أن

المشبهه حقيقة اه وقوله لكون تلك الاضافة الخ أى الذى ادعاه السكاكى في قوله السابق على أن المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها بقرينة اضافة اللفظ لها بها اه سم ( قوله المضمرة في النفس ) أى على مذهب المصنف ( قوله وكان ) بحمل أنه حرف أو فعل كما في سم ( قوله وقد يجاب عنه بأنه )

الاستعارة بالكناية هي لفظ المشبه به المحذوف فيكون موافقا لمذهب السلف ( قوله حقيقة ) يفيد أن السكاكى قائل بأن يراد بلفظ المشبه المشبه به الحقيقي وقد تقدم بيانه ( قوله حرف ) أى فتكون كأن حينئذ للتحقيق أوللفظ والظاهر الحرفية ( قوله رحمه الله وقد يجاب عنه الخ ) عبارته في المطول بعد تقريره اعتراض المصنف بما ذكره هنا نصها فان قلت انه قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث أورد سؤالا وهو أن الاستعارة تقتضى ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار أن يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه ولا اعتراضا بحقيقة الشيء أكمل من التصريح باسم جنسه ثم أجاب بأن الفعل ههنا باسم المشبه ما تفعل في الاستعارة المصرح بها بمسمى المشبه فكأن يدعى هناك أن الشجاع مسمى بلفظ الاسد بارتكاب تأويل حتى ينهانا التفصي عن التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعى ههنا أن اسم المنية اسم للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تأويل وهو أن يدخل المنية في جنس السبع للباقة في التشبيه يجعل أفراد الاسد قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نذهب على سبيل التخيل الى أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فينها لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سامنا جميع ذلك لكنه لا يقتضى كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من غير تأويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكأننا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتأويل لم يصير استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكأننا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يصير استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتنامل وبالجملة أن كل أحد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا ألينة وعلى هذا يدفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال في ما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به أى السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لاننا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائى الغير المتعارف لان الادعائى انما هو عين المشبه الذى هو المنية وهو ظاهر اه وقوله قد ذكر رأى السكاكى وقوله ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض الذى ذكره المصنف وهو أن لفظ المشبه في الاستعارة بالكناية مستعمل في ما وضع له تحقيقا والاستعارة ليست كذلك وتقرير التفصي أن لفظ المنية لما جعل مرادفا للسبع وجب أن يكون استعماله في الموت بطريق المجاز كما اذا استعمل لفظ السبع في الموت فانه بطريق المجاز قطعاً وأحد المترادفين لا يخالف صاحبه في كونه حقيقة أو مجازا اذا استعمل في معنى واحد وحاصل الدفع الذى ذكره بقوله سامنا جميع ذلك لكنه لا يقتضى الخ أن ادعاء الترادف لا يوجب ذلك فلا يكون لفظ المنية

المضمرة في النفس يعنى تشبيه المنية بالسبع وكان هذا الاعتراض من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكى وقد يجاب عنه بأنه وان صرح بلفظ

مستعملا في غير ما وضع له تحقيقا لان الادعاء لا يجعل الموضوع غير موضوع له كما أنه لا يجعل غير  
 الموضوع له في المصرحة موضوعا له اذ ادعاء كون الشجاع من أفراد الاسد لا يوجب كون لفظ  
 الاسد حقيقة فيه قاله السيد قدس سره ونقل أيضا عن الشارح وهذا كالمعنى على ان التخييل هو  
 اتحاد حقيقة المنية والسبع على معنى واحد هو حقيقة السبع دون حقيقة الموت ولا يخفى أن  
 المتبادر من تخيل الترادف هو ترادفهما على حقيقة السبع وحقيقة الموت وحينئذ فلا وجه لاقتضاء  
 الترادف ان المنية مجاز في الموت كما أن السبع كذلك لانه على تسليم ان الترادف حقيقي لا ادعائي  
 يكون كل منهما في الموت أو الحيوان المفترس حقيقة لا مجاز فهذا الاقتضاء باطل بالبدهة وقوله  
 تقتضى ادعاء الخ أي وهذا الادعاء ياباه الاعتراف بحقيقة الشيء حيث عبر عنه باسم جنسه بخلاف  
 المصرحة فانه عبر فيها عن الشجاع باسم الجنس الآخر وهو اسد وقوله ولا اعتراف بحقيقة الشيء الخ  
 أي فيلزم الجمع بين انكار حقيقة الشيء انكارا بليغا وبين الاعتراف بها اعترافا بليغا وذلك ان  
 مقتضى الادعاء عدم الاعتراف بحقيقة الشيء ومقتضى التصريح باسم جنسه الاعتراف بها فالحاصل  
 السؤال لزوم الجمع بين المتنافيين وقوله ثم اجاب الخ حاصل هذا الجواب أنا ندعي ان المنية مرادفة  
 للسبع بسبب دعوى الادخال المفيد للتصادق في الجملة فاذا حصل التصادق في الجملة تخيلت المرادفة  
 واذا حصلت المرادفة كان لفظ المنية كلفظ السبع فاذا عبر بلفظ المنية كأنه عبر بلفظ السبع  
 وحينئذ فلم يصرح باسم جنس حقيقة الشيء فلا جمع بين متنافيين وقوله على سبيل التخييل قال عبد  
 الحكيم انما قال ذلك لان ادخال المنية في السبع وجعل أفراده قسمين يوجب العموم والخصوص  
 لا الترادف الا أن الاتحاد في الصدق في الجملة كما كان موهما الاتحاد في المفهوم وذلك يوجب الترادف  
 كما بين السيد والصارم خيل الترادف بينهما اه واليه يشير قوله لحقيقة واحدة فكأنه يقول  
 ثم تخيل من اتحادهما في فردتهما حقيقة واحدة وانه كيف الخ وقوله فينبهنا لهذا الطريق  
 دعوى السبعية للنية مع التصريح الخ أي انه نهي لنا بسبب ما سبق اجتماع دعوى السبعية مع  
 التصريح الى آخرة واندفع التناقض بينهما الذي ظنه السائل وقوله وعلى هذا يندفع ما قيل أي في  
 رد اعتراض المصنف لان ادعاء الترادف لا يوجب الترادف وادعاء السبعية لا يوجب كون الموت  
 غير موضوع له بالتحقيق اه عبد الحكيم وكان هذا القائل فهم أن الترادف المذكور انما هو  
 بوضع جديد على سبيل النقل حتى توهم ذلك وقوله وذلك لاننا نقول الخ أي اندفاع ما قيل لاجل  
 اننا نقول المشبهة به هو السبع الحقيقي وهو ليس بمراد قطعا والسبع الادعائي نفس الموت وهو  
 موضوع له اه عبد الحكيم وعلى هذا يحمل جواب الشارح في المختصر فقوله الا أن المراد به  
 السبع ادعاء أي مع اعتبار الترادف اذ الترادف هو محل الجواب كما فهم مجلي وفهم الجماعة ان محصل  
 الجواب انه اذا أريد السبع ادعاء كان المراد من المنية الموت المدعى أنه سبع لا الموت المجرد فلذلك  
 كان لفظ المنية مجازا وقوله مرادفاله أي بحيث يكونان مترادفين على معنى واحد هو حقيقة  
 السبع وقوله بان ندخل الخ طريق للجعل المذكور ونمام الطريق الى قوله فينتأني لنا الخ وقوله  
 ثم تخيل الخ معطوف على ندخل أي انه يترتب على هذا الادخال المفيد للتصادق في الجملة توهم  
 المرادفة بحيث يكونان لمعنى واحد هو حقيقة السبع وقوله فينتأني لنا الخ أي فلا تناقض بين دعوى  
 السبعية والتصريح بالمنية لما علمت من المرادفة فاندفع السؤال الذي أورده في المفتاح وعلم من  
 تحقق المرادفة ان المنية مجاز في الموت كما ان لفظ السبع مجاز فيه فاندفع اعتراض المصنف وقوله

أى الحال والشأن ( قوله الآن المراد به السبع ادعاء ) أى فليس مستعملا فيها وضعه لتحقيقا  
 فيتأنى كونه استعارة ( قوله من أنا الخ ) بيان لما فى كما ه سم ( قوله مرادفاله ) أى لاسمه  
 وكتب أيضا قوله مرادفا له فيه بحث لان المنية اسم للفرد الغير المتعارف ولذلك صح معنى الادخال  
 والسبع اسم للماهية المطلقة فهما كروى وانسان فكيف يجتمع اذا الترادف مع ارتكاب ذلك  
 التأويل اللهم الآن براد بالترادف التصادق اه فنرى ومراده التصادق فى الجملة والاوردان  
 المتصادقين هما الامران المختلفان مفهوما المتساويان ماصداقا أى فى سائر الماصدقات وهنا ليس  
 كذلك وأجاب فى الاطول عن البحث بماضيه قلت ليس الدعوى أن جنس المنية من أفراد السبع  
 بل ان المنية المخصوصة التى يخبر عنها تحت السبع وحينئذ لا يبعد دعوى الترادف نعم لا يتعين  
 لكنه أبلغ فيما هو المقصود من الادعاء اه ( قوله بأن ندخل المنية الخ ) ومن لازم هذا الادخال  
 كون لفظ المنية صار اسما للسبع فلذا ذكر أنه وضع للسبع فى قوله الآتى كلفظ المنية والسبع  
 اه سم ( قوله ثم تخيل ) أى توقع فى الخيال وكتب أيضا قوله ثم تخيل الخ لاجابة اليه فى اثبات  
 ما أجاب به وانما ذكره لانه كلام واحد أورده صاحب المفتاح جوابا عن سؤال آخر أورده كما يعلم  
 من المطول على أن فيه تارة كيدا للجواب لأن تخييل المرادفة مما يوضح صحة كون اللفظ ليس مستعملا  
 فيها وضعه لتحقيقا حتى ينافى الاستعارة اه سم ( قوله كيف يصح ) انكارى اه سم ( قوله  
 وفيه نظر ) أى فى هذا الجواب ( قوله للقطع بأن المراد بها الموت ) وهذا اللفظ موضوع له

المنية الآن المراد به السبع  
 ادعاء كما أشار اليه فى  
 المفتاح من أنا نجعل هنا  
 اسم المنية اسما للسبع  
 مرادفاله بيان ندخل المنية  
 فى جنس السبع للبالغة  
 فى التشبيه بجعل أفراد  
 السبع قسمين متعارفا  
 وغير متعارف ثم تخيل  
 أن الواضع كيف يصح منه  
 أن يضع اسمين كلفظي  
 المنية والسبع لحقيقة  
 واحدة ولا يكونان  
 مترادفين فيتأنى لنا بهذا  
 الطريق دعوى السبعية  
 للمنية مع التصريح بلفظ  
 المنية وفيه نظر لان ما ذكر  
 لا يقتضى كون المراد  
 بالمنية غير ما وضعت له  
 بالتصديق حتى ندخل فى  
 تعريف الاستعارة للقطع  
 بأن المراد بها الموت وهذا  
 اللفظ موضوع بالتحقيق  
 وجعله مرادفا للفظ السبع

لا تقتضى الخ أى لان ادعاء الترادف لا يوجب المجازاة بما يوجبها اذا كان الترادف حقيقيا  
 لادعائيا كما سبق بيانه ( قوله أى الحال والشأن ) ولعل خبره قوله الآن المراد الخ يجعله خبرا  
 عن محذوف حتى يكون جملة أو خبر الشأن محذوف لكن البصريون لا يجيزون حذف شئ من  
 مفسر ضمير الشأن وقال شيخنا الضمير للسكاكى ومعنى قوله وان صرح بلفظ المنية وان صرح  
 السكاكى باستعارة لفظ المنية وقوله الآن المراد الخ خبر والعائد هو ال التى هى عوض عن  
 الضمير فكأنه قال الآن مراده ( قوله أى فليس الخ ) ظاهره ان هذا محل الجواب وهو  
 خلاف ما يفهم من المطول كما علمت ( قوله فيه بحث الخ ) هو مدفوع بما سبق من أن قوله ثم تخيل  
 الخ من تمة بيان طريق المرادفة على ما سبق إيضاحه ( قوله اللهم الآن براد الخ ) لاجابة اليه بل  
 لا يصح كما علمت ( قوله عن البحث ) أى الذى تقدم بقوله وفيه بحث الخ ( قوله وحينئذ لا يبعد  
 دعوى الترادف ) أى ترادف المنية والسبع على معنى واحد هو حقيقة السبع اذ دعوى الترادف  
 حينئذ لا ينافى دخول فرد من المنية تحت السبع انما ينافى دخول أفراد المنية تحت السبعية  
 اذ التعنية تقتضى عموم معنى السبع وخصوص معنى المنية فظهر من جواب الاطول أن الترادف  
 باق على حقيقته وليس المراد به التصادق فى الجملة كما قال الفزرى وقال شيخنا معنى قوله ولا يبعد  
 دعوى الترادف أى ترادف المنية المخصوصة والسبع لامطلق منية ومطلق سبع اه ولا يخفى  
 ما فيه وقد سبق لك أن المتبادر دعوى ترادفهما على معنى واحد صادق بجميع أفراد المنية وجميع  
 أفراد السبع ( قوله ومن لازم الخ ) قد علمت ما فيه مما سبق ( قوله لاجابة اليه الخ ) مبنى على  
 ما فهمه الجماعة من ان المرادفة لا تدخل لها وقد علمت انها هى محل الجواب عن كل من السؤال الذى  
 ذكره فى المفتاح ومن الاعتراض الذى أورده المصنف ( قوله حتى ينافى الاستعارة ) تفرع



بالتحقيق قال في المطول وبهذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادها للسبع فاستعمله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لاحقيقة فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به أي السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لاننا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف لأن الادعائي انما هو عين المشبه الذي هو المنية وهو ظاهر اهـ ( قوله لا يقتضى الخ ) أي لتصریح السكاكي بأن ثبوت الشيء ادعاء لا ينافي نفيه حقيقة ولهذا لم يتناقض نصب القرينة على أن المراد غير الموضوع له مع دعوى أن المراد داخل تحت الموضوع له كذا في الاطول ( قوله ويمكن الجواب الخ ) نقل في الاطول عن الشارح أنه زيف هذا الجواب بأن اللفظ لا يستعمل في المعنى الا لكونه موضوعا له اول لكونه لازما للموضوع له فاستعملها في الموت لكونها موضوعا له اهـ ثم اجاب صاحب الاطول عن أصل الاعتراض على السكاكي أن المنقسم الى الاستعارة بالكناية والاستعارة المصروفة ليست استعارة هي قسم المجاز بل ما يطلق عليها الاستعارة فلتكن الاستعارة بالكناية حقيقة وهذا التقسيم منه كتقسيمه المجاز الى المجاز العقلي والمجاز اللغوي بعد تعريفه المجاز بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به النخاطب ولا شبهة أن المنقسم ما يطلق عليه المجاز لا المجاز بالمعنى المذكور اهـ ( قوله مثله ) أي

بالتأويل المذكور لا يقتضى أن يكون استعماله في الموت استعارة ويمكن الجواب بأنه قد سبق أن قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة أي الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه بالتحقيق من حيث انها موضوعه بالتحقيق ولا نسلم أن استعمال لفظ المنية في الموت في مثل أظفار المنية استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوعه بالتحقيق مثله في قولنا دنت منية فلان بل من حيث ان الموت جعل من أفراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل وهذا الجواب وان كان مخرجا له عن كونه حقيقة الا أن تحقيق كونه مجازا

على المنفي ( قوله بأن ثبوت الشيء ادعاء لا ينافي نفيه حقيقة ) فإثبات السبعية للموت ادعاء لا ينافي انه ليس سبعا حقيقة فلا يكون مجازا وهذا مبني على ما فهمه الجماعة وقد علمت خلافه وقوله ولهذا لم يتناقض نصب القرينة الخ أي في المصروفة ( قوله رحمه الله ويمكن الجواب ) أي عن أصل الإبراد كما يقتضيه صنيع المطول أو عن النظر فإنه يمكن كما لا يخفى ( قوله نقل في الاطول عن الشارح انه زيف الخ ) عبارة الاطول وأجاب الشارح نارة بأن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث هو كذلك والمنية لم تستعمل في الموت من حيث انها موضوعه بل من حيث انه فرد من أفراد السبع وزيفه نارة بأنه لا يستعمل اللفظ في المعنى الا لكونه موضوعا له ولا زما للموضوع له فاستعملها في الموت لكونها موضوعا له ونارة بأنه وان خرجت بذلك عن كونها حقيقة لكنها لم تصر مجازا ومستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق فلا ينفذ ونارة بأن الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدرى هو ذكر المشبه واردة المشبه به والاستعارة بالكناية التي هي قسم المجاز المشبه به المضمرة في الكلام المستعار للمشبه المدلول عليه بذلك كما صرح به السلف ولما أبي عنه قول السكاكي ان المنية استعارة بالكناية عن السبع وكذا في اخواته اوله بأن معناه ان ذكر المنية استعارة بالكناية ولا يخفى أن مقتضى جعل الاستعارة بمعنى المصدرى ذكر المشبه واردة المشبه به جعل الاستعارة بالكناية بمعنى المستعار بالكناية نفس المشبه فهذا بعيد عن الاعتبار جدا اهـ وقد تقدم لك ما يتعلق بالاخبار فنظن ( قوله أول لكونه لازما للموضوع له ) سواء كان ذلك على وجه المجاز أو الكناية ( قوله رحمه الله وان كان مخرجا له عن كونه حقيقة ) أي لا انتفاء قيد الحيثية بمعنى انه مستعمل فيما وضع له لكن لا من حيث انه موضوع له وقوله وان كان مخرجا أي على تقدير التسليم كما نقل عنه وقد أشار بقوله على تقدير التسليم الى أن لفظ المنية في قولك أظفار المنية مستعمل فيما وضع له من حيث انه كذلك تحقيقا وأما ادعاء كون الموت سبعا فلا ينافي ذلك لان السبع الادعائي هو حقيقة الموت فجاز مع ذلك ملاحظة كونه موضوعا له أفاده السيد قدس سره

مثل استعمال لفظ المنية ( قوله ومراد به الطرف الآخر ) عطف لازم ( قوله غير ظاهر بعد )  
اذ لم يستعمل في غير ما وضع له وهو المعتبر في المجاز عندهم وبهذا تبين بطلان الاعتراض بأن اللفظ  
المستعمل اذا لم يكن حقيقة أو كناية يجب أن يكون مجازا وذلك لان مراد الشارح أن تعريف  
المجاز الذي ذكره لا يصدق عليه وهذا كلام حق لا مبرية فيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون  
مستعملا في الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل في تعريفه لكن لم يعرفه بذلك اه فترى  
( قوله واختار السكاكي الخ ) فان قيل يجوز العكس أيضا وفي كل منهما تقليل الاقسام فلا  
يرجح أحدهما على الآخر فلنا لا يجوز اعتبار التبعية في مثل أعجبتني لسان الحال اه حفيد ( قوله  
بجعل قرينتها مكنا عنها ) فيه بحث لأن هذا لا يتأتى في مثل قوله تعالى لعلمكم تتقون لان القرينة  
هنا استعمال الترجي عليه تعالى وكذلك في قوله تعالى ربما يود لان القرينة ههنا مناسبة حاله لكثرة  
الودادة قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح نوجها لارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة  
بالكناية في الآيتين المذكورتين يجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل ذكر لعل  
قرينة لها ويجعل الودادة الكثرة استعارة بالكناية عن القليلة تهكما بالكفار ويجعل ذكر ربما  
قرينة لها وفيه أيضا بحث لان مدلول تتقون الاتقاء الخاص أعني الأخوذ من حيث النسبة على ما  
حقيقه في بحث الاستعارة التبعية وقد استعمل على توجيه السكاكي في المرجو فهذه الاستعارة  
بالكناية لا بد أن تكون تبعية كما لا يخفى فلا يفيد السكاكي في رفع التبعية من بين وكذا الكلام

وقوله قدس سره إشارة الى أن لفظ المنية مستعمل الخ بربدأن قيد الحينية في تعريف الحقيقة  
تعليلية يعنى الكلمة المستعملة فيما وضعت له لاجل كونه موضوعا له ولا شك في تحقق في لفظ المنية  
في قولك أظفار المنية وليست تقييدية حتى يكون المعنى الكلمة المستعملة فيما وضعت له مقيدا  
بكونه موضوعا له أى من غير اعتبار أمر آخر معه فلا يكون لفظ المنية حقيقة في الموت لاعتبار  
ادعاء السبعية له اه عبد الحكيم ( قوله رحمه الله ومراد به الطرف الآخر ) يشير الى أنه وان  
سلم كونه مجازا بتسليم ان المراد به غير الموت فكونه مراد به الطرف الآخر وهو السبع الحقيقي  
غير ظاهر بعد اه معاوية وهو يفيد انه ليس من عطف اللازم كما قاله المحشي وبعد في كلامه نظر  
( قوله لان القرينة ههنا استعمال الخ ) أى قرينة الاستعارة التبعية في لعل فان لعل استعارة تبعية  
لارادته تعالى كما في المفتاح بأن شئت الارادة السكينة بالترجي السكينة في قوة حصول كل منهما  
فسرى التشبيه للجزئيات فاستعبرت لعل من ترج جزئى لارادة جزئية بقرينة استعماله الر جاء منه  
تعالى وكون المستعار له هو الارادة مبنى على منهج المعزلة المجوز بن تخلف المراد عن الارادة  
اذ الاتقاء غير حاصل من كثير من الافراد وعلى منهج أهل السنة فالمستعار له هو الامر ( قوله لان  
القرينة ههنا مناسبة الخ ) أى القرينة على الاستعارة التبعية في رب فان رب استعارة تبعية  
للكثرة بأن نزل التضاد بين القلة والكثرة منزلة التناسب وشبهت الكثرة الكمية بالقلة الكمية بناء  
على التضاد المنزل منزلة التناسب للهكم بالكافرين وسرى التشبيه للجزئيات واستعبرت رب من  
قلة جزئية لكثرة كذلك وهذا مبنى على أن وضع رب للقلة وان الواقع هنا كثرة ودادهم وعلى  
وضعها للكثرة أيضا وملاحظة الاستعمال فيها الامن حيث وضعها لها بل من حيث العلاقة بينها وبين  
القلة الموضوعه لها أيضا بناء على ماتقدم عن الحفيد في المشترك ( قوله لان مدلول تتقون الخ )

ومراد به الطرف الآخر  
غير ظاهر بعد ( واختار )  
السكاكي ( رد ) الاستعارة  
( التبعية ) وهى ما تكون  
في الافعال والخروف وما  
يشتق منها ( الى ) الاستعارة  
( المكنى عنها ) يجعل  
قرينتها ( أى ) قرينة التبعية  
استعارة ( مكنا عنها )  
جعل الاستعارة ( التبعية )  
قرينتها ( أى ) قرينة  
الاستعارة المكنى عنها ( على )  
نحو قوله ( أى ) السكاكي  
( فى المنية وأظفارها ) حيث  
جعل المنية استعارة  
بالكناية وإضافة الأظفار  
إليها قرينتها فى قولنا  
نظفت الحال بكذا جعل  
القوم نظفت استعارة  
عن دلت بقرينة الحال  
والحال حقيقة وهو يجعل  
الحال استعارة بالكناية  
عن المتكلم ونسبة النطق  
إليها قرينة الاستعارة  
وهكذا فى قولهم نقرهم  
لهنميات يجعل اللهنميات  
استعارة بالكناية عن  
المطعومات الشبهة على

في رجا بود الآبة والوجه أن يقال طريقة الردهنا أن يقال مخاطبون استعارة بالكناية عن  
 برجي منهم الاتقاء والقرينة نسبة الاتقاء المرجو اليهم بدكر لعل وتتقون وهكذا الحال في رجا  
 بود فتأمل اه فترى وعبارة الشارح في شرح المفتاح ليت شعري ماذا يفعل المصنف في كل  
 استعارة تبعية تكون قرينة عقلية وكيف يجعلها قرينة على استعارة مكنية اه قال في الاطول  
 ويمكن أن يقال لما كان مدار قرينة التبعية على الفاعل والمفعول والمجرور على ما صرح به  
 السكاكي بين الرد يجعل قرينة التبعية مكنية وأما في نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربه باشديدا

محمله ان المدكور في الآية تتقون بصيغة الفاعل والاستعارة في الفعل لا تكون الاتبعية فنبتت  
 التبعية ولو بطريق آخر فلا يكون التوجيه المدكور نافية للتبعية من البين أي بين الاستعارات  
 (قوله والوجه أن يقال الخ) فيه انه ليس ههنا رد التبعية التي في لعل الى المكنية بل هو تصوير  
 لاستعارة فاعل تتقون عن برجي منهم الاتقاء وردد على كلا التوجيهين انه تصوير للاستعارة  
 بالكناية في الآيتين على غير طريقة السكاكي والكلام انما هو على جريان طريقته اه  
 عبد الحكيم وقوله فاعل تتقون أي أو اسم لعل وهو الكاف والمعنى واحد ومراده أن لعل لم يجعل  
 قرينة المكنية على هذا التوجيه اذ هي عليه نسبة الاتقاء المرجو لهم بدكر تتقون ولعل السكاكي  
 يجعل التبعية قرينة المكنية بخلاف التوجيه الأول وأما قوله وردد على كلا التوجيهين الخ فمراده  
 به أن ما ذكر ليس ردها اليها يجعل قرينتها مكنية كما هو المدعى والجواب انه رد لها وهو المطلوب  
 وان كان بغير هذا الجعل اذ المقصود ردها به أو بغيره (قوله وكيف يجعلها) أي التبعية التي قرينتها  
 عقلية (قوله وأما في نحو قتلت زيدا الخ) تقدم أن المراد بكون مدار قرينة التبعية على الفاعل  
 الخ هو أن الغالب في قرينتها أن تكون هي الفاعل أو المفعول أو المجرور فحصل كلام العصام  
 أن السكاكي اعتبر الغالب من كون قرينة التبعية الفاعل الخ فاقصر على جعل قرينتها مكنية  
 عنها فلا يرد عليه نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربه باشديدا فمرينتها فيه حالية وان كان المفعول  
 فيه مكنية عنها ليس قرينة التبعية وانما يرد عليه مثال لتبعية قرينتها حالية وليس فيه شيء يجعل  
 مكنية ولا وجود لذلك فلا يرد وفهم المحشى غير ذلك حيث قال في رسالته البيانية قال السعدني  
 شرح المفتاح ليت شعري ماذا يفعل المصنف بالاستعارة التبعية في كل استعارة تبعية تكون  
 قرينة عقلية وكيف يجعلها قرينة على استعارة مكنية اه قال في الاطول ما ملخصه هذا الايراد  
 في غاية القوة غير انه انما يتم في مثال تكون فيه قرينة التبعية حالية ولم يكن هناك ما يجعل مكنية  
 والتبعية قرينتها وأما في نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربه باشديدا فيجعل زيدا استعارة مكنية عن  
 المقتول ادعاء واثبات القتل تخييل انتهى وأقول نحو هذا المثال وان تم فيه جعل التبعية قرينة  
 المكنية لم يتم فيه جعل قرينة التبعية مكنية كما هو رأي السكاكي اذا المفعول مكنية غير قرينة  
 التبعية وبهذا نعلم أن المحقق يعني السعدني لو قال كيف يجعلها أي التبعية قرينة على استعارة مكنية  
 ويجعل قرينتها استعارة مكنية لكان أتم في الاعتراض على السكاكي لينسب باب تعقب العصام  
 ويمكن دفع هذا بان جعل السكاكي قرينة التبعية مكنية اذا كانت القرينة قابلة لهذا الجعل بأن  
 كانت لفظية والاجعل غيرها مكنية ثم أقول يمكن دفع الاعتراض بالتبعية التي قرينتها حالية وليس  
 هناك ما يجعل مكنية والتبعية قرينتها بان اختيار السكاكي ما مر ان لم يكن هناك ضرورة الى

فيجعل زيد مكنيا عنها استعماله في المقتول ادعاء وانبات القتل تخيلية ولا تجعل القرينة مكنية نعم يتم الرد على السكاكى لو وجد مثال لتبعية قرينتها حالية ولم يكن هناك ما يجعل مكنية والتبعية قرينتها اه والحاصل ان رد التبعية الى المكنية نارة يكون يجعل قرينة التبعية مكنيا عنها والتبعية قرينة تلك المكنية وعلى هذا اقتصر السكاكى في بيان الرد فاعترض عليه بعدم اطراده فيها اذا كانت قرينة التبعية حالية وغاية ما يمكن في الاعتذار عنه ما مر عن الاطول ونارة يكون يجعل جزء من الكلام غير قرينة التبعية مكنية وجعل التبعية قرينتها وهذا اذا كانت قرينة التبعية حالية (قوله ورد ما اختاره السكاكى الخ) دفعه العصام بوجهين أحدهما أنه يعترض على القوم بأنهم لو قلبوا الاعتبار في التبعية لصارت استعارة بالكناية واستغنوا عن اعتبارها لانهم يجعلون الاستعارة التخيلية اثبات لازم المشبه به للمشبه مع استعماله في حقيقته ولا يشعر كلامه بأنه يردها الى الاستعارة بالكناية والتخيلية على مذهبه بل من ينظر في كلامه يعرف أنه كلام مع القوم ونانها أنه جعل الاستعارة التخيلية للصورة الوهمية لتكون حقيقة باسم الاستعارة في الغاية قبل رد التبعية فله أن يعدل عن القول به لمصلحة الرد المند كورلان النفع فيه أكثر من رعاية شدة المناسبة في اطلاق الاستعارة اه وقال في الاطول بعد قول المصنف واختار رد التبعية الخ ما نصه في كون ذلك

سبيل النهك ونسبة القرى  
اليها قرينة وعلى هذا  
القياس وانما اختار ذلك  
إيثار للضبط وتقليل  
الاقسام (ورد) ما اختاره  
السكاكى

القول بالتبعية فافهم اه وقوله ويجعل قرينتها الخ هذا هو المزيد على عبارة المحقق وقوله فافهم لعلة أمر بالفهم إشارة الى أن هذا الجواب لا يناسب تعليل السكاكى الاختيار بالقرينة الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام بل أفاد عبد الحكيم أن كلام السكاكى صريح في أنه أسقط التبعية رأسا من الاستعارة وجعلها داخلية في المكنية (قوله فيجعل زيد مكنيا عنها) ومحل منع استعارة العلم اذا كان مدلوله مشبها به لانه لا يتأتى حينئذ دعوى الادراج اما اذا كان مدلوله مشبها والمشبه به أمر كلى يتأتى فيه دعوى الادراج كما هنا فلا منع لان الحكم يدور مع علته (قوله رحمه الله ايشار للضبط الخ) هذا هو التعليل المأخوذ من كلام السكاكى وقيل في التعليل لان المكنية أرجح لعدم كونها تابعة لاستعارة أخرى وفيه كالأول أنه قد تكون التبعية هي المقصودة كما سيأتي عن صاحب الكشف وفي الأول أيضا ان الغرض من فن البيان معرفة كيفية ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة ليصير عن التعقيد المعنوي المخل بالفصاحة فللمناسبة لكثير الطرق توسعة لساحة الفصاحة وتكثير المائشبهه الطباع وتستلذه الاسماع من هاتيك الانواع انواع السعريات البيانيات العجيبة وزيادة في التمكن من الاحتراز وفي وجوب الامجاز فأين هذا كالم فائدة الضبط والتقليل والابجاز (قوله أحدهما أنه يعترض على القوم الخ) هذا مستفاد أيضا من المطول (قوله بل من ينظر في كلامه) هو ما نقله المحشى عن الاطول بعد (قوله لتكون حقيقة باسم الاستعارة الخ) أي لانها حينئذ تكون مجازا لغويا لاعقليا فتكون موافقة لبقية الاستعارات في كونها من المجاز اللغوي بخلاف ما اذا كانت مجازا عقليا فانها وان كانت حينئذ حقيقة باسم الاستعارة لاستعارة هذا الاثبات من المشبه به للمشبه لكن لافي الغاية (قوله في الغاية) أي غاية استحقاق التسمية باسم الاستعارة وهو حال من ضمير حقيقة (قوله قبل) متعلق بجعل (قوله لمصلحة الرد المند كور) أي لاجلها وهي تقليل الاقسام الذي هو أقرب الى الضبط (قوله لان النفع فيه) أي في الرد والنفع الذي فيه هو المصلحة المذكورة قال المحشى في الرسالة البيانية بعد

مختار السكا كى نظر لانه قال فى آخر بحث الاستعارة التبعية هـ نادماً مكن من تلخيص كلام  
 الاصحاب فى هذا الفصل ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية بأن  
 قلبوا فجعلوا فى قولهم نطق الحلال بكندا الحلال التى ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح  
 استعارة بالكناية عن المتكلم بواسطة المبالغة فى التشبيه وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة  
 كما فعلوا فى أظفار المنية لكان أقرب الى الضبط اه وكلامه هـ ناداً صريح فى أنه رد الاستعارة  
 التبعية الى المكنية على قاعدة القوم فينشد لا حاجة له الى استعارة قرينة المكنية اشئ حتى تبقى  
 التبعية مع ذلك بحالها ولا تتقلل الاقسام بهذا فلا يتم ما رده المصنف رده اه ببعض تلخيص (قوله  
 بأنه) أى السكا كى ان قدر هو فقدر بالبناء للفاعل أو بأنه أى الشأن فقدر بالبناء للفعول ولا يخفى  
 أن هذا التردد فيجب لانه لما قال وجعل التبعية قرينتها على نحو قوله فى المنية وأظفارها لم يبق احتمال  
 تقديرها حقيقة والالم يكن على نحو قوله فى المنية وأظفارها فكان عليه أن يقول على نحو المنية  
 وأظفارها بعين هذا التردد وأيضا ينبغى أن يقول ان قدر التبعية غير استعارة لم تكن تخيلية  
 لانها استعارة عنده لثلا ينجم المنع على قوله والالئ وان لم يقدر التبعية حقيقة فتكون استعارة  
 لجواز أن تكون مجازا مرسلان وان لا يضر هذا المنع لان السكون مجازا مرسلان أيضا يشارك

ذكره الوجه الثانى وفيه ما فيه اه أى فى هذا الوجه الثانى ما فيه من التلاعب والذهول عن  
 عاقبة الأمر لان حاصله أنه اعتبر اولاً مناسبة لفظية ثم عدل عنها لتكن معنوية وهذا غير لائق  
 بالسكا كى وأجيب بأنه لا تلاعب ولا غفلة بل حاصله أن قرينة المكنية عنده قسمان تخيلية بمعناها  
 عند القوم وذلك اذ لم يزم على معناها عنده القول بالتبعية كما اذا كانت فى الفعل وتخيلية بمعناها  
 عند القوم اذ لم يزم ذلك كما أشار اليه الوسطانى ولا يخفى أن هذا الجواب لا يستقيم لانه صرح كما  
 سيأتى بأن نطقه استعار للأمر الوهمى فكلام السكا كى مردود ولا بد كما قاله السيد فى شرحه  
 على المفتاح على أن فى هذا الجواب نظر ظاهر لانه ان كان المراد أن قرينة المكنية عنده قسمان  
 من أول الأمر ففيه ان هذا ليس حاصل الجواب كما يصرح به قوله فيه فله أن يعدل الخ وان كان  
 المراد ان ذلك ما أن الية منه ففيه أنه مع بعده لا يدفع التلاعب أو الذهول عن عاقبة الأمر  
 فان رد التبعية كان منوياً له قبل جعل الاستعارة التخيلية للصورة الوهمية حيث نبه عليه فى  
 آخر فصل المجاز العقلى كما يأتى على أنه كيف يقول بالتخيلية عند القوم مع كونها مجازا عقليا  
 وقد أنكره فتدبر (قوله وكلامه هـ ناداً صريح الخ) قال عبد الحكيم أقول كلامه فى آخر فصل  
 المجاز العقلى صريح فى أنه مختاره حيث قال وانى بناء على قولى هـ ناداً أى من أن نحو أنبت الربيع  
 البقل استعارة مكنية وقول ذلك فى فصل الاستعارة التبعية أى من قوله ولو أنهم قلبوا فجعلوا  
 الخ وقول فى المجاز الراجع عند الاصحاب الى حكم الكلمة على ما سبق أى من قوله انه ينبغى أن  
 لا يعد فى المجاز اجعل المجاز كله لغويا وينقسم عندى الى مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة  
 وغير استعارة والاستعارة الى مصرح بها ومكنى عنها والمصرح بها الى تحقيقية وتخيلية والمكنى  
 عنها الى ما قرينتها أمر مقدر وهمى كالانبات فى قولك أنياب المنية وكنطقت فى قولك نطق  
 الحلال بكندا وأمر محقق كالانبات فى أنبت الربيع البقل اه فانه أسقط الاستعارة التبعية والمجاز  
 العقلى وجعلها ما دخل فى المكنى عنها اه ولما وبت هنا كلام فرأجه (قوله وأن لا يضر هذا المنع)

بأنه (ان قدر التبعية)  
 لنطق فى نطق الحلال  
 بكندا (حقيقة) بأن برادها  
 معناها الحقيقى

(لم تكن) التبعية استعارة (تخييلية لانها) أي التخييلية (مجاز عنده) أي عند السكاكي لانه جعلها من أقسام الاستعارة  
المصرح بها المفسرة بذكر المشبه به واردة (٢٩٨) المشبه الآن المشبه فيها يجب أن يكون مما لا يتحقق لمعناه حسا ولا

عقلا بل وهما فتكون  
مستعملة في غير ما  
وضعت له بالتعقيق  
فتكون مجازا واذا لم تكن  
التبعية تخييلية (فلم تكن)  
الاستعارة (المكني عنها  
مستزمة للتخييلية) بمعنى  
أنها لا توجد بدون التخييلية  
وذلك لان المكني عنها قد  
وجدت بدون التخييلية في  
مثل نطق الحال بكذا على  
هذا التقدير (وذلك) أي  
عدم استلزام المكني عنها

للتخييلية (باطل بالاتفاق)  
وانما الخلاف في أن  
التخييلية هل تستلزم  
المكني عنها عند السكاكي  
لا تستلزم كما في قولنا أظفار  
المنية الشبيهة بالسبع وهذا  
ظهر فساد ما قيل ان مراد  
السكاكي بقوله لا تنفك  
المكني عنها عن التخييلية  
أن التخييلية مستزمة  
للمكني عنها على العكس  
كما فهمه المصنف نعم يمكن  
أن ينازع في الاتفاق على  
استلزام المكني عنها  
للتخييلية لان كلام  
الكشاف مشعر بخلاف  
ذلك وقد صرح في المفتاح  
أيضا في بحث المجاز العقلي  
بأن قرينة المكني عنها قد

الكون حقيقة في الفساد وأما اثبات الملازمة بأن العلاقة بين المعنيين هي المشابهة كما تصدى له  
الشارح المحقق فدونه خرط القتاد اه أطول ملخصا (قوله لم تكن تخييلية) أي على مذهب  
السكاكي (قوله مجاز عنده) لا عند المصنف والسلف (قوله الآن المشبه فيها) أي في  
التخييلية (قوله بمعنى الخ) أشار به إلى أنه ليس المراد الاستلزام في التعقل بل في الوجود ولا  
بمعنى أن كلامهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدم من أن التخييلية عند السكاكي قد تكون بدون  
الممكنة (قوله على هذا التقدير) أي تقدر بأن التبعية حقيقة اه سم (قوله وبهذا ظهر الخ)  
أي باعتبار السكاكي التخييلية بدون الممكنة في قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع (قوله لا على  
العكس) عطف على مستزمة للممكنة أي لا كائنه على العكس أي أنها تستلزمها المكني عنها  
وفي بعض النسخ اسقاط على وهو ظاهر (قوله كما فهمه المصنف) أي في الإيضاح (قوله لان  
كلام الكشاف) سيدكره بعد (قوله عن السكاكي) أي في عدم قوله بالاستعارة التبعية  
وان دفع الاعتراض عليه بأن عدم الاستلزام باطل بالاتفاق اه سم (قوله لانه قد صرح الخ)  
وحيث جعل نطق مستعملا في أمر وهمي كان استعارة تخييلية في الفعل والاستعارة في الفعل

أي وان كان لا يضر المصنف هذا المنع (قوله كما تصدى له الشارح) أي حيث قال في المطول  
ضرورة أن العلاقة بين المعنيين هي المشابهة أي على تقدير كون نطق الحال استعارة تبعية  
لان الكلام في رد التبعية للمكني عنها واذا جلت على المجاز المرسل لا يكون مما نحن فيه وأيضا  
على تقدير كونه مجازا امر سلا يلزم تحقق الممكنة بدون التخييلية اه عبد الحكيم ومقصوده  
دفع اعتراض صاحب الأطول ولم يرتض معاوية كلام عبد الحكيم وعل كونه العلاقة هي  
المشابهة بأنه هو الظاهر والراجح والبالغ ولانه كما نقل عنه هو المعروف والمشهور المألوف ولا يخفى  
أن تعليقه أيضا لا يفيدي شيئا واعلم أن اعتراض الأطول على الشارح انما هو بالنسبة لكلامه في المطول  
لا في المختصر لان الشارح نفسه فيه قد أبطل الملازمة بالوجه الذي ذكره بقوله وقد يجاب بأن كل  
مجاز الخ (قوله رحمه الله فلم تكن المكني عنها الخ) وأيضا يلزمه القول بما بنوع مجاز عقلي أو  
شبهه كما مر في باب ما عليه وهو فيه منكر له مخالف لأصحابه أو بمجاز لغوي في هيئة اللفظ المركب  
وهو هنا عن الحق الظاهر كما مر أيضا من كتب انتهى معاوية فراجع هناك (قوله رحمه الله نعم الخ)  
لا ينافي قوله سابقا وانما الخلاف في أن التخييلية الخ لان ذلك على لسان المصنف اه معاوية  
(قوله ولا بمعنى أن كلامهما الخ) فيه أن هذا لا يحتمله الكلام وما ذكره لا بدفعه (قوله في  
الإيضاح) أي وهنا أيضا (قوله رحمه الله يمكن الخ) أي ان هذا النزاع لا يرجع لمعناه فهو نزاع لغوي  
(قوله رحمه الله مشعر) يعني اشعارا قويا كالصرح أو هو صريح على ما في المطول اه معاوية  
(قوله رحمه الله الآن هذا لا بدفع الاعتراض عن السكاكي) أي ان ما ذكره وان أبطل ان عدم  
الاستلزام باطل باتفاق لكن لا بدفع الاعتراض على السكاكي بأنه ان قدر التبعية حقيقة لازمة  
ان نطق ليس استعارة تخييلية مع أنه قد صرح بأنه استعارة تخييلية وان قدرها استعارة لازمة

تكون أمرا وهما كالأظفار المنية وقد تكون أمرا محققا كالانبات في أنبت الربيع البقل والهرزم في هزم الأمير الجند الآن هذا  
لا بدفع الاعتراض عن السكاكي لانه قد صرح في المجاز العقلي بأن نطق في نطق الحال بكذا أمر وهمي جعل قرينة للمكني عنها

ليست الاتبعية فقد اضطر الى اعتبار الاستعارة التبعية ( قوله وايضا ) اعتراض بوجه آخر لزوم السكاكى من كلامه اه سم ( قوله فلاجهة ) أى لاجه ( قوله ان المكنى عنها لا تنفك عن التخيلية ) لانها قد انفكت عنده فى أنبت الربيع البقل وهزم الامبراجند ( قوله فلم يكن ماذهب اليه مغنيا النخ ) وقال صاحب الكشف فى رده على السكاكى رده الاستعارة التبعية الى المكنى عنها أنه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصلى والواضح الجلى ويكون ذكر المتعلقات تابعا ومقصودا بالعرض فلاستعارة حينئذ تكون تبعية كما فى قوله  
تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة \* اذا سرى النوم فى الاجفان ايقاظا

وايضا فلما جوز وجود  
المكنى عنها بدون التخيلية  
كما فى أنبت الربيع البقل  
ووجود التخيلية بدونها  
كما فى أظفار المنية الشبيهة  
بالسبع فلاجهة لقوله ان  
المكنى عنها لا تنفك عن  
التخيلية ( والا ) أى وان  
لم يقدر التبعية التى جعلها  
السكاكى قرينة المكنى  
عنها حقيقة بل قدرها  
مجازا ( فتكون ) التبعية  
كنظمت مثلا ( استعارة )  
ضرورة أنه مجاز علاقته  
المشابهة والاستعارة فى  
الفعل لا تكون الاتبعية  
( فلم يكن ماذهب اليه )  
السكاكى من رده التبعية  
الى المكنى عنها ( مغنيا عما  
ذكرة غيره ) من تقسيم  
الاستعارة الى التبعية  
وغيرها لانه اضطر آخر  
الامر الى القول بالاستعارة  
التبعية وقد يجاب بأن كل  
مجاز

القول بالتبعية والشق الاول مجرد توسعه فى الدائرة كما لا يخفى ( قوله رجه الله وايضا النخ ) ظاهره أنه وجه آخر للاعتراض على السكاكى عطف على قد صرح وحاصله ما قال فلاجهة النخ وحينئذ يرد بما فى المطول من أنه قد صرح بأن عدم انفكاكهما عنهما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما أصلا فوجهه أنه حكاية منه لما عليه مساق كلام الاصحاب حيث قال وقد ظهر ان المكنية لا تنفك عن التخيلية على ما عليه مساق كلام الاصحاب ونحوه المذكور انما هو مذهبهم فلا منافاة فانظروا أنه عطف على قوله نعم النخ وأنه اعتراض على المصنف بأن السكاكى لما جوز ما جوز فلا وجه الخ أى فالظاهر أنه لا يقول حينئذ بذلك بل هو حينئذ مذهب غيره فلا يقوم حجة عليه لانه يصد عن الفهم كما فى المطول اه معاوية به تعلم ما فى كلام المحشى ( قوله وقال صاحب الكشف الخ ) حاصله أنه قد تعين التبعية ويلاحظ معها تشبيه متعلقاتها بعبارة اما بلا قصد مكنية فيه بأن يلاحظ معها فيه مجرد التشبيه ملاحظة ما تبعا كما هو الظاهر فى البيت أو بقصد هافيه بأن يلاحظ التشبيه والمبالغة وغير ذلك مما تتوقف عليه الاستعارة كما اذا استعير فى البيت الاجفان لا كما فى أزهار الافنان والنوم لذبولها وانضمامها والايقاظ لفصحها عن أكامها فقصد المكنية حينئذ تبعا للتبعية وقد ينعكس كما فى الآية اما بلا قصد التبعية أو بقصد هافيه وقد يستويان كما فى نطق الحال الا بقرينة تبدو معينة كقيام الاهتمام بقوة الدلالة أو مقام الاشهاد بأن الحال ذات دلالة فاقربية الضبط بتقليل الاقسام لا بعول عليها خصوصا وقد سبق لك ان توسعه الطرق مناسبة للغرض من فن البيان وقال المحشى فى الرسالة البيانية بعد أن نقل كلام صاحب الكشف وهو تفصيل حسن غير أن الهروى بحث فى تمثيله للقسم الثانى بينقصون عهد الله ولثالث بنطق الحال وجعل الآية والمثال من القسم الأول قال لان المقصود فى الآية تشبيه ابطال العهد بنقض الحبل لانتشيه العهد بالحبل لان المطلوب اثبات أنه لا يبقى للعهد انعقاد ولا يترتب عليه آثاره المطلوب بقرينة سواء كان مثل الحبل أو غيره فى الأنصال وكذلك المقصود تشبيه الدلالة بالنطق لانتشيه الحال بالمتكلم مطلقا بل فى الدلالة نعم كل من تشبيه العهد بالحبل والحال بالمتكلم حسن شائع بخلاف تشبيه الرياح والرياح والايقاظ فى البيت السابق فإنه غير حسن ولا شائع اه وأقول فى بحثه بالنسبة لنطق الحال بحث اذا لاشك أنه نارة يكون الملحوظ أصالة تشبيه الدلالة بالنطق ونارة يكون تشبيه الحال بالمتكلم فى الدلالة وكلاهما حسن شائع وكون تشبيه الحال بالمتكلم من حيث الدلالة لا مطلقا لا يضر اه بحروفه ( قوله تقرى ) بفتح أوله مضارع قرى من باب رى وقوله الرياح فاعل تقرى وهى جمع ريح وهو الهواء بالمدمسخر بين السماء والارض وقوله رياض بكسر الراء جمع روضة بفتحها

فإن التشبيه هنا إنما يحسن بين هبوب الرياح عليها وبين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والمضيف ولا بين الرياض والضيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الامور تبعاً لذلك التشبيه ولا يصح أن يعكس فيجعل التشبيه بين الهبوب والقرى تبعاً لشي من هذه التشبيهات فلا يصح هنا رد التبعية الى المسكنية عند من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه في المتعلق غرضاً أصلياً وأمر اجلياً ويكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعاً لغيره كما يمكن حمل على الاستعارة بالكناية كقوله تعالى ينقضون عهد الله فأن تشبيه العهد بالحبل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه في

بمعنى حديقته وبستان وهي مفعول لتقرى لأنه يتعدى بنفسه لو اُحد تقول قرىت الضيف وكونه هنا مستعاراً للهب وهو انما يتعدى بالحرف تقول هبت الرياح على كذا فالغالب أن يعتبر في التعديّة والمزوم لفظ المجاز نحو نطق الحال بكذا وقد يعتبر بمعناه نحو سبوح لهما منها عليهما شواهد فإن الشهادة مستعارة للدلالة العلامات الدالة على نجابة الفرس اذ معناها الحقيقي وهو الخبر القاطع غير متصور هنا وقد اعتبر المستعار له حيث قيل عليها ولو اعتبر المستعار لقبيل لها لتعارف الشهادة المعدة بعلى في المضرة وتضمينه معنى الدلالة يمنع منه انه لم يرد به سواها وقوله الحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي بلاد العرب وهي في الاصل ما غلظ من الارض وهو خلاف السهل ويصح ارادة الثاني ويكون تخصيصها بالذكر لتسكن الرياح من التلاعب بما فيها العلوها والجمع حزون مثل فلس وفلوس وقوله مزهرة اسم فاعل أزهر النبات اذا ظهر زهره وهو حال من رياض وقوله اذا سرى طرف لتقرى وحقيقة السرى السير بالليل استعارة لمجرد الحصول في الليل بقربينة اسناده الى النوم وتعليقه بالاجفان وقوله في الاجفان متعلق بسرى وهي جمع جفن بفتح فسكون أصلها غطاء العين من أعلاها وأسفلها وخلاف السيف ويجمع على جفون وأجفان واجفن واستعارها هنا لا تكلم الزهر وغطائه المراد بها أجفان الرياض فاللام عوض عن المضاف اليه وهو الضمير الراجع الى الرياض وكفى بسريان النوم فيها عن ذبول تلك الازهار وانضمام بعضها لبعض وقوله ايقاظ مفعول ثان لتقرى لتضمينه معنى توصل بعد استعارته للهب والنسب يقتضيه التضمين هو استعمال اللفظ في المعنى المضمن وغيره مع الاستعمال في المعنى المضمن والمعنى الحقيقي حتى يردان المعنى الحقيقي هنا غير مراد وهو مصدر أيقظه اذ انبهاه استعارته لتفتح الزهر ونضارته وبهجته وحسن التعبير عن ذلك بالايقاظ ذكر النوم والاجفان والمعنى تهب الرياح على البساتين السكّانة في الحزن حال كونها ظاهراً نورا وتوصل اليها تفتيحاً ونضارة وحسن وقت ذبولها وانضمام بعضها لبعض في أكامها المقصود تعظيم شأن هبوب الرياح على تلك الازهار حيث شبه هبوبها وتوصلها للنضارة والحسن والتفتح لتلك الازهار بالقرى الذي هو وصف الكرماء وبه حياة نفوس أبناء السبيل هكذا يستفاد من القرى ومن السعد والسيد في شرحهما على المتفتح مع بعض زيادة وليس المراد مدح الكريم كما هو ظاهر وان توهمه بعضهم ولا هبوب رياح المحبوب المزهرة على جفون المحب الشبيهة بالرياض وقت حصول النوم في جفون المحب وايصالها الايقاظ لجفون المحب فتكون الرياض استعارة للجفون ومزهرة حالاً من الرياح والاجفان أجفان الانسان المحب والايقاظ باقيا على حقيقته والحزن بضم الحاء وسكون الزاي ضد الفرح وان توهم (قوله وبين القرى) هو بالكسر والقصر ترتيب الضياقة وتدير أمرها كما قاله السعد في شرح



مصدر الفعل وفي متعلقه على السوية فحينئذ جاز أن يجعل استعارة تبعية وأن يجعل مكنية كما في  
 نطق الحال فان كلا من تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالمتكلم ابتداء مستحسن فظهر أن ما  
 ذكره السكاكي من الرد مطلقا مردود اه أطول ( قوله تكون علاقته المشابهة ) أي بالملاحية  
 أي فيه مشابهة تصلح للعلاقة بدليل بقية الكلام ( قوله لا يجب الخ ) لقائل أن يقول عدم  
 الوجوب لا يمنع الصحة وإذا صح جعله استعارة فلاشكال على السكاكي بحاله اه سم ( قوله  
 وفيه نظر ) أي في هذا الجواب ( قوله لان السكاكي الى آخر الفصل ) حاشية بخط الشارح  
 قدس سره أدرجه في الشرح كما ذكره الحفيد ( قوله في جميع الامثلة ) لان بعضها لا يوجد فيه  
 علاقة أخرى غير المشابهة اه سم ( قوله ولو سلم ) أي جريانه في جميعها اه سم ( قوله وهو  
 وجود المكنى عنها بدون التخيلية ) مع أن المكنى عنها لا تنفك عن التخيلية ( قوله ويمكن  
 الجواب الخ ) لا يخفى أن الجواب لا يطابق الاعتراض لأن الاعتراض يلزم وجود المكنية بدون  
 التخيلية وذلك باطل وهذا لا يدفعه أن المراد بعدم انفكاك المكنية عن التخيلية أن التخيلية  
 لا توجد بدونها فيما شاع وإنما يظهر الدفع بذلك لو كان الاعتراض يلزم وجود التخيلية بدون  
 المكنية وهو عكس ما ذكر في الاعتراض إلا أن يكون محط الجواب قوله وأما وجود الاستعارة  
 بالكناية بدون التخيلية فشائع لكن هذا مضمون قوله السابق نعم يمكن أن ينزاع في الاتفاق  
 الخ فهل لا قال يمكن أن يجاب بما تقدم من منع الاتفاق الخ تأمل اه سم وكتب أيضا قوله ويمكن  
 الجواب الخ جواب عن قوله ولو سلم الخ لاعتراض أصل الاعتراض لانه قد سبق أنه صرح بأن نطقت

الفتاح ( قوله رحمه الله وقصد المبالغة في التشبيه ) كانه يشير بأنها اذا لم تقصد لا يكون استعارة  
 وان كان باعتبار علاقة المشابهة اه معاوية ثم ان ذكر المشبه به كان تشبيها اصطلاحيا والافلا  
 ( قوله أدرجه في الشرح ) هذا ليس مذكورا في الحفيد ومع ذلك فكان المناسب أن يقول بدله  
 أدرج في بعض الشروح لان كلامه هذا يقتضي ان المدرج له الشارح وليس كذلك قاله بعض  
 المشايخ ( قوله رحمه الله لان السكاكي قد صرح الخ ) لا يقال مراد السكاكي أن اثبات النطق  
 وهمي كاثبات تلك الصورة لأن النطق مستعار للنطق المتوهم فلا يلزمه المحذور لانا نقول هذا بيد  
 جدا من سياق كلامه ومن اطلاق الامر المقدر الوهمي حينما أطلقه اه معاوية ( قوله رحمه الله  
 ويمكن الجواب ) أي عن الاعتراض الاول بالوجه الذي ذكره المصنف وعن عوده هنا وعن  
 فساد القيل الذي سبق للشارح دعوى ظهور فساده وان بقي أصل الاعتراض على السكاكي  
 من جهة أنه صرح بأن نطقت مستعار للامر الوهمي ومحصل هذا الجواب أن الاعتراض بوجود  
 المكنى عنها بدون التخيلية وليس كذلك بل مراده ان التخيلية لا توجد بدونها لكن فيما  
 شاع من كلام الفصحاء فلا ينتقض بأظفار المنية الشبيهة بالسبع فاندفع الاعتراض المذكور  
 وصح القيل المتقدم ولا يخفى أن هذا الجواب فيه زيادة فائدة لم تعلم من قوله سابقا نعم يمكن أن  
 ينزاع الخ لانه أفاد حصص استلزام التخيلية للمكنية باعتبار ما شاع في كلام الفصحاء وقوله نعم  
 يمكن الخ لم يفد ذلك وبهذا كله تعلم رد ما في المحشى ( قوله لا يخفى أن الجواب الخ ) قد علمت  
 ما فيه ( قوله الآن يكون محط الجواب الخ ) أي وما ذكره قبل تأويل لكلام السكاكي حتى  
 يتم الجواب هذا على كلامه وقد علمت ما فيه ( قوله لكن هذا مضمون الخ ) قد علمت ما فيه

تكون علاقته المشابهة  
 لا يجب أن يكون استعارة  
 لجواز أن يكون له علاقة  
 أخرى باعتبارها وقع  
 الاستعمال كما بين النطق  
 والدلالة قائم الا لزمه للنطق  
 بل انما يكون استعارة  
 اذا كانت الاستعمال  
 باعتبار علاقة المشابهة  
 وقصد المبالغة في التشبيه  
 وفيه نظر لان السكاكي قد  
 صرح بأن نطقت هنا  
 أمر مقدر وهمي كأظفار  
 المنية المستعارة للصورة  
 الوهمية الشبيهة بالأظفار  
 الحقيقية ولو كان مجازا  
 مرسل عن الدلالة لكان  
 أمرا محققا عقليا على أن  
 هذا لا يجري في جميع  
 الامثلة ولو سلم حينئذ  
 يعود الاعتراض الاول  
 وهو وجود المكنى عنها  
 بدون التخيلية ويمكن  
 الجواب بأن المراد بعدم  
 انفكاك الاستعارة  
 بالكناية عن التخيلية  
 أن التخيلية لا توجد بدونها  
 فيما شاع من كلام الفصحاء  
 اذ لا نزاع في عدم شيوع  
 مثل أظفار المنية الشبيهة

أمر وهمي فاضطر آخر الأمر إلى اعتبار الاستعارة التبعية كذا في الحفيد ( قوله وإنما الكلام )  
 أي النزاع في الصحة أي في صحة مثل أظفار المنية الشبيهة بالسبع ( قوله في قوله تعالى ينقضون  
 عهد الله ) ففي العهد استعارة بالكناية فالعهد مشبه والمشب به هو الحبل فوزان العهد وزان المنية  
 في أنسب المنية أظفارها والنقض قرينة هذه الاستعارة والمستعار له النقص هو إبطال العهد وهو  
 أمر محقق لا وهمي فقرينة المكنية استعارة تحقيقية ( قوله استعارة عن غور الماء ) شبه  
 الغور بادخال الغذاء الجوف فاستعار له لفظه وهو لفظ البلع ( قوله وقد تكون حقيقة كما في  
 أنبت الربيع ) فالربيع استعارة مكنية والانبات قرينتها وهو أمر محقق

﴿ فصل في شرائط حسن الاستعارة ﴾

أي في بيان مابه أصل الحسن وما يزيد في حسنها ويدور عليه مراتب الحسن ولا يقتصر على مالو  
 أهمل خرج من الحسن إلى القبح اه أطول ( قوله من التحقيقية ) أي غير التمثيل ( قوله على  
 سبيل الاستعارة ) زاده الشارح أيضا لا يعترضه عن مجرد التشبيه التمثيلي وإن ذكره سم لما  
 عرفت من أن التشبيه التمثيلي لا يسمى التمثيل على الإطلاق ( قوله برعاية جهات حسن التشبيه )  
 لأن ميناها على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح اه سم وفيه أنه غير مطرد ألا ترى أن قوة  
 وجه الشبهه نوجب قبح التشبيه دون الاستعارة وكتب أيضا قوله برعاية جهات حسن التشبيه أي  
 سوى ما يأتي من أنه لا يقوى التشبيه بحيث يتخيل الطرفان متعديين فإنه ليس من شرائط حسن  
 الاستعارة أن توجد فيها جهة حسن التشبيه هذه وكأنه أراد الجهة المعهودة لسبقها وهذه الجهة مما  
 لم تسبق ولا يخفى أنه كما تدور الاستعارة على التشبيه فحسبها برعاية جهات حسنه تدور على القرينة

( قوله رحمه الله عن غور الماء ) الأولى استغوار الماء اه معاوية أي طلب الغور وفيه ان غرض  
 الشارح بيان المجاز باعتبار المادة إذا طلب لا يجوز باعتباره ولذا قال الشارح ان البلع استعارة  
 عن غور الماء نعم ما ذكره لوجه لو قال ان أبلع استعارة عن غور الماء اذ بلع ليس استعارة عن غور  
 الماء بل عن طلب الغور فتدبر

﴿ فصل في شرائط حسن الاستعارة ﴾

( قوله ولا يقتصر ) أي في بيان ترجمة المصنف وقوله على مالو أهمل الخ أي على مابه أصل الحسن  
 الذي لو أهمل ذلك الأصل لخرج كل من التحقيقية والتمثيل من الحسن إلى القبح ومحصله أن المناسب  
 جعل الترجمة عامة لمابه أصل الحسن ولمابه التفاوت في مراتبه ولا يقتصر على الأول اه شيخنا  
 ( قوله فيتبعانه في الحسن والقبح ) في المفتح واعلم أن الاستعارة لها شروط في الحسن ان صادفتها  
 حسنت والاعريت عن الحسن وربما كتبت فيما اه وقال الفاضل الكاظمي وإنما قال ربما  
 ا كتبت فيما لان عدم شروط الحسن لا يقتضي القبح بل تقتضي عدم الحسن وعدم الحسن  
 يتحقق اما بوجود القبح واما بعدم الحسن والقبح معا وهي الحالة المتوسطة بين الحسن والقبح ( قوله  
 وفيه انه غير مطرد الخ ) يؤخذ جوابه مما بعد سوى ما يأتي أي في قول المصنف بعد ويتصل به إلى آخره  
 وهذا الاستثناء جواب أول ( قوله جهة حسن التشبيه هذه ) وهي أن لا يقوى الشبهه ( وكأنه أراد

بالسبع وإنما الكلام في  
 الصحة وأما وجود  
 الاستعارة بالكناية بدون  
 التخيلية فمستأنع على  
 ما قرره صاحب الكشاف  
 في قوله تعالى ينقضون  
 عهد الله وصاحب المفتح  
 في مثل أنبت الربيع البقل  
 فصار الحاصل من مذهبه أن  
 قرينة الاستعارة بالكناية  
 قد تكون استعارة  
 تخيلية مثل أظفار المنية  
 ونظقت الحال وقد تكون  
 استعارة تحقيقية على  
 ما ذكره في قوله تعالى  
 يا أرض ابلعي ماءك البلع  
 استعارة عن غور الماء في  
 الأرض والماء استعارة  
 بالكناية عن الغذاء وقد  
 تكون حقيقة كما في  
 أنبت الربيع

﴿ فصل ﴾

في شرائط حسن الاستعارة  
 ( حسن كل من )  
 الاستعارة ( التحقيقية  
 والتمثيل ) على سبيل  
 الاستعارة ( برعاية جهات  
 حسن التشبيه )

أيضا فحسنها برعاية حسن القرينة بأن تكون في الخطاب مع الذكي غير واخفة جدا ومع البليد في غاية الوضوح ومع المتوسط بين بين وكأنه لم يتعرض له لانه من جهات حسن مطلق المجاز من غير اختصاص بها اه أطول ( قوله كان يكون وجه الشبه الخ ) الأولى تركه لأنه شرط الصحة لا شرط الحسن اه حفيد وقد يجاب بأن شرط الصحة الشمول ادعاء لافي نفس الامر وعند الشارح في ذكره أن الحسن انما يتمور بعد وجود الصحة اه سم وعبارة الأطول وكأنه أراد ظهور الشمول أو الشمول تحقيقا والافشول وجه الشبه مما يتوقف عليه التشبيه لا حسنه اه ( قوله من الغرض ) أى الغرض من التشبيه كبيان حال المشبه أو امكانه ( قوله ونحو ذلك ) من كون وجه الشبه غير مبتدل اه حفيد ( قوله وان لا يشم رائحته لفظا ) انما قال لفظا لأن المعنى على التشبيه قطعا وانما ذكر اشم رائحة المنبي عن القلة لانه لو زيد عليه بأن يبين مثلا المشبه به المذكور بالشبه صريحا كما في الخيط الابيض حيث بين بالفجر أو ضمنا كما في الخيط الاسود فان يبين الخيط الابيض بالفجر يتضمن تبيين الخيط الاسود بالليل أو بأن يدكر وجه الشبه كما في رأيت أسدا في الشجاعة أو الاداة كما في زيد كالاسد لم يكن هناك استعارة أصلا بل مثل ذلك تشبيه ومثال اشم رائحة التشبيه قوله قد زر زراره على القمر \* فان فيه ذلك الانتماء فيقل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لأن ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يشعر بكونه مشبهاه بل فيه رائحة الاشعار بذلك اه ملخصا من الفسري والسيرامى قال في الأطول

الخ ( جواب ثان فالأولى التعبير بأو ( قوله الشمول ادعاء ) المناسب ولو ادعاء ( قوله وعند الشارح الخ ) المناسب جعله جوابا ثانيا ومحمله انه ذكره لانه هو الشرط الذي به الحسن بل توطئة له ومحل التمثيل قوله والتشبيه واقيا الخ وانما جعل ذلك توطئة لان الحسن لا يكون الا بعد وجود الصحة ( قوله وكأنه أراد ظهور الشمول ) في عبد الحكيم المراد بالشمول الشمول بلاشبهه فانه اذا تحققت الشبهة في الشمول يكون التشبيه باقيا وكذا الاستعارة الا أنه لا يبقى حسنها ( قوله رحمه الله والتشبيه واقيا بافادة الخ ) فان لم يكن واقيا بالغرض بل ناقصا فيه صح التشبيه والاستعارة وان لم يحسن فالمراد بوقائه بالغرض افادته على وجه الكمال أو يقال المراد الوفاء بلاشبهه فاذا تحققت الشبهة في الوفاء يكون التشبيه باقيا وكذا الاستعارة الا أنه لا يبقى حسنها فاندفع ما يتوهم أن ذلك شرط للصحة لا الحسن ( قوله ومثال اشم رائحة التشبيه الخ ) في شرح السيد على المفتاح أن اشم رائحة التشبيه فيما اذا ذكر المشبه من غير اشعار بالتشبيه كما في قوله قد زر زراره على القمر أو فيما اذا كان التركيب محتملا للتشبيه والاستعارة نحو أسد برى فانه ان قدر المبتدا كان تشبيها كما مر وان قدر الخبر أى عندي كان استعارة كما قال الابهرى ففي هاتين الصورتين تكون الاستعارة غير حسنة واذا زاد على ذلك بأن بين المشبه به بالمشبه أو ذكر الوجه كان تشبيها لا استعارة اه قال عبد الحكيم ادعاء أن الاستعارة في قوله قد زر زراره على القمر غير مستحسنة لا بدله من شاهد فان الاستعارة انما تقتضى طي ذكر المشبه وعدم الاشعار بالتشبيه بحيث لو اقيم لفظ المشبه مقام المشبه به استقام الكلام ولم يفت الا المبالغة وهو محقق في المثال المذكور اه قال معاوية نحو هذا المثال لا يخلو حسنه عن نقصان ( قوله لان ذكر المشبه به ) المناسب لان ذكر المشبه وهو الضمير في قد زر زراره فيصنف لفظ به كافي عى وقوله مشبهاه كان المناسب أيضا

كان يكون وجه الشبه  
شاملا للطرفين والتشبيه  
واقيا بافادة ما علق به من  
الغرض ونحو ذلك ( وان  
لا يشم رائحته لفظا ) أى  
وبأن لا يشم شئ من  
التشبيه والتشبيه واقيا  
التشبيه من جهة اللفظ

وأظن أن في التجريد أيضا اشتمام راجعته اه ( قوله لأن ذلك يبطل الغرض ) ابطاله ينافي أنه من شرائط الحسن لا من شرائط الصحة فلعل المراد كمال الغرض اه سم ( قوله على أن المشبه به أقوى في وجه الشبه ) أي فلا يتأتى ادعاء ما ذكره وأقول فيه نظر بدليل المشكك فإن بعض أفراده أقوى من البعض مع شمول الجنس لجمعها فلانفاة بين التفاوت في القوة وبين الاشتراك في الجنس اه سم ( قوله ولذلك بوضي الخ ) وجه ترتب التوصي المدكور على أن شرط الحسن ذلك أنه إذا لم يكن في اللفظ ما يدل على التشبيه كان التشبيه خفيا فإذا انضم إلى خفائه خفاء وجه الشبه زاد الخفاء واشتد قصر الاستعارة ألغاز بخلاف ما إذا كان وجه الشبه جليا ذليسا فيه من الخفاء ما في ذلك اه سم قال في الاطول وتلك الوصية مخصوصة بالتحقيقية المصروفة دون الاستعارة بالكناية كما صرح به في المفتاح قبل ذلك لأن في الممكنية تصريرا بما هم المشبه فلا يصير خفاء وجه الشبه بسبب تعمية والغاز اه ( قوله أي ولأن شرط حسنه ) أي حسن كل

حذف لفظ به قاله بعض المشايخ ( قوله وأظن أن في التجريد أيضا اشتمام راجعته ) في عبد الحكيم وما يتوهم من أن فيه أي التجريد اشتمام راجعته التشبيه فلانكون الاستعارة حسنة مدفوع بأن المشبه في المجردة هو الذات مع الوصف كما أن المشبه به في المرشحة الذات مع الوصف وقد مر ذلك اه يعني كأنه من في المعنى فلا اشتمام فيه وفيه انه ما زال الاشتمام موجودا ثم قال وقيل ان التجريد يجيء بعد تمام الاستعارة فلا يكون الاشتمام فيها والاشتمام المانع للحسن ما يكون قبيل التمام وفيه انه قد سبق ان قوله تعالى ومن كل تأكلون لحاظا بما مانع من حمل قوله وما يستوى البحران هذا عذب فرات الخ على الاستعارة مع أنه جاء بعد تمامها اه يعني انه على تسليم أنه بعد تمامها برده عليه ما سبق في صوح الى بيان الفرق ولما عاوية هنا كلام فراجع ( قوله رحمه الله تعالى لان ذلك يبطل الغرض ) أي يبطل كمال الغرض لعدم شتم راجعته التشبيه شرط حسن كما هو الغرض لاشترط صحة وايضاح كلامه أن التشبيه يدل على ان المشبه به الذي هو الحيوان المفترس مثلا في ضمن أي فرد من أفراده أقوى من المشبه والغرض من الاستعارة ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه وانه من جملة أفراده ولا يتأتى ادعاء ان المشبه من جنس الحيوان المدكور ومن أفراده مع افادة ان الحيوان المدكور أقوى منه لاشتمال هذه الافادة على مغايرته للأفراد ذاتا وصفة لكن حيث كانت افادة ما ذكر طريق مجرد الاشتمام كانت ضعيفة فيمكن معها الادعاء المدكور وان لم يكن على ما ينبغي وتوجد الاستعارة فتأمل لتعلم ما في قول المحشى عن ابن قاسم قوله على ان المشبه به أقوى الى أن قال وأقول فيه نظر بدليل المشكك الخ وقول شيخنا بدفع النظر بان كمال الغرض لا يتم الا اذا تساوت الافراد والكلام في كمال الغرض لا في أصله كما اعترف به في القولة قبل حتى بردها هذا النظر ويقال لانفاة بين التفاوت الخ اه وان كان لبعض المشايخ ما يوافقوه أو يقرب منه حيث كتب على قوله أو لافعل المراد الخ المناسب تأخير هذا الجواب عن قوله بعد وأقول فيه نظر بدليل الخ كما فعل سم ( قوله قال في الاطول وتلك الوصية مخصوصة الخ ) في عبد الحكيم والتوجيه بالجللاء انما هو في الاستعارة التصريحية لعدم ذكر المشبه بها بلفظه فلو لم يكن وجه الشبه جليا يصير تعمية بخلاف الاستعارة بالكناية لان المشبه من كور بلفظ مستعمل في معناه استعير له لفظ المشبه به كناية فالقرينة كافية كذا في شرح المفتاح الشريفي فتدبر فانه قد خفي على البعض اه

لأن ذلك يبطل الغرض من الاستعارة أعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لما في التشبيه من الدلالة على أن المشبه به أقوى في وجه الشبه (ولذلك) أي ولأن شرط حسنه أن لا يشتم راجعته التشبيه لفظا (بوصي أن يكون الشبه) أي ما به المشابهة ( بين الطرفين

( قوله أو بواسطة عرف ) أى عام ( قوله الغاز وتعمية ) أى سبب الغاز وتعمية أى إخفاء اه أطول ( قوله ان روى شرائط الحسن ولم يشم رائحة التشبيه ) شرط لقوله لثلاث تصير الاستعارة الغازا وعطف قوله ولم يشم الخ على روى من عطف الخاص على العام بناء على أن المتبادر أن المراد بالحسن حسن الاستعارة وبه صرح فى المطول لاحسن التشبيه لأن ترك الاشتمام المذكور من جملة مراعاة شرائط حسن الاستعارة نبه عليه مع دخوله فيها اهتماما به وقوله وان لم تراعى ان ضبط بالفوقية فالضمير فيه لشرائط الحسن التى منها ترك الاشتمام ونفى مراعاتها صادق مع انتفاء مراعاة جميعها بأن لم توجد مراعاة شئ منها ومع انتفاء مراعاة بعضها وحصول مراعاة البعض الآخر فان انتفى مراعاة الجميع فانتفى الحسن ولم تصر الاستعارة الغازا لان من الشرط عدم الاشتمام فاذا أهمل بأن حصل الاشتمام انتفى الالغاز وان كان وجه الشبه خفيا كما هو الفرض وعلى هذا فقوله فانتفى الحسن أى مع تحقق الالغاز فى بعض التقادير كما تقرر وان ضبط بالتحتية فالضمير فيه لعدم الاشتمام أى وان لم يراع عدم الاشتمام بأن حصل الاشتمام فانتفى الحسن والالغاز لعدم تحقيق الأمرين اه سم باختصار ( قوله اللغز ) أى بضم اللام وفتح الغين لقوله مثل رطب وأرطاب وجاء بضم الغين كعنق واسكانها كقفل حكاهما الدماميني ( قوله رأيت ابلا مائة نخ ) وانما صار الغازا لأن مشابهة الناس بالابل المائة التى لا توجد فيها راحلة فى عزلة وجود مرضى منتخب فيما بينهم خفية غير واضحة ولذا صرح النبي صلى الله عليه وسلم بالتشبيه فيه فقال الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفى رواية تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة وقوله كالابل مفعول ثان لتجدون وقوله ليست فيها راحلة حال أو جملة مستأنفة اه أطول ( قوله يرتحله ) كان معناه يعمده للارتحال عليه اه سم وقال فى الأطول أى يحط رحله عليه ( قوله التى لا توجد فى كثير من الابل ) فيه إشارة الى أن العدد للتكثير لا للحصر ( قوله أعم محلا ) الأعم اذا أطلق ينصرف الى الأعم المطلق ولم يظهر بما سبق الافتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر به مع ضميمته ما هو ظاهر من اجتماع التشبيه

جليا) بنفسه أو بواسطة عرف أو اصطلاح خاص ( لثلاث تصير ) الاستعارة ( الغازا ) وتعمية ان روى شرائط الحسن ولم يشم رائحة التشبيه وان لم تراعى ان ضبط بالفوقية فالضمير فيه لعدم الاشتمام فانتفى الحسن ولم يراع عدم الاشتمام بأن حصل الاشتمام فانتفى الحسن والالغاز لعدم تحقيق الأمرين اه سم باختصار ( قوله اللغز ) أى بضم اللام وفتح الغين لقوله مثل رطب وأرطاب وجاء بضم الغين كعنق واسكانها كقفل حكاهما الدماميني ( قوله رأيت ابلا مائة نخ ) وانما صار الغازا لأن مشابهة الناس بالابل المائة التى لا توجد فيها راحلة فى عزلة وجود مرضى منتخب فيما بينهم خفية غير واضحة ولذا صرح النبي صلى الله عليه وسلم بالتشبيه فيه فقال الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفى رواية تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة وقوله كالابل مفعول ثان لتجدون وقوله ليست فيها راحلة حال أو جملة مستأنفة اه أطول ( قوله يرتحله ) كان معناه يعمده للارتحال عليه اه سم وقال فى الأطول أى يحط رحله عليه ( قوله التى لا توجد فى كثير من الابل ) فيه إشارة الى أن العدد للتكثير لا للحصر ( قوله أعم محلا ) الأعم اذا أطلق ينصرف الى الأعم المطلق ولم يظهر بما سبق الافتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر به مع ضميمته ما هو ظاهر من اجتماع التشبيه

( قوله رحمه الله تعالى جليا ) أى ظاهر يفهمه الخاصة وغيرهم وان كان التشبيه بعيدا غربيا كأن يكون الوجه كثير التفصيل اذا دخل للتصريح بالتشبيه فى البعد والغرابة فضلا عن اشتماله فليس المراد بكون الشبه جليا أن يكون التشبيه قريبا مبتدلا كان يكون الوجه جليا وان أومعه كلام الشارح فيما أبى وهو فى قوة الاستثناء من قوله برعاية جهات حسن التشبيه وأما ما أبى للشارح فليس بظاهر ( قوله لان مشابهة الناس بالابل المائة التى لا توجد فى الخ ) فيه أن قوله التى لا توجد الخ يفيد أن الراحلة منتقبة بالكاية لانها عزيزة الوجود فلا يصح كون وجه الشبه عزلة وجود المرضى المنتخب الا أن يقال ان قوله التى لا توجد الخ أى التى قد لا توجد الخ ومثل ذلك يقال فى كلام الشارح وكل هذا مبنى على ان مائة فى كلام المصنف وفى الحديث بالجمر والظاهر أنها بالرفع مبتدأ محذوف منها الوصف وما بعد خبر أى مائة منها لا تجد فيها راحلة واذا كان هذا العدد الكثير من الابل لا يوجد فيه الراحلة كان وجود الراحلة فى الابل أى فى هذا النوع عزيزا نادرا فيكون شبه نوع الناس بنوع الابل فى عزلة وجود المرضى وقد أومأ لوجه الشبه المذكور بقوله مائة لا تجد فيها راحلة فليس بيانا لوجه الشبه بل موميا اليه كما لا يخفى فتدبر ( قوله ليست فيها راحلة ) عبارة المطول ليست فيها

يتأى فيه التشبيه من غير عكس لجواز أن يكون وجه الشبه غير جلي فتصير الاستعارة ألباناً كما في المثالين المذكورين فإن قيل قد سبق أن حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه ومن جعلها أن يكون وجه الشبه بعيداً غير مبتدل فاشترط جلالة في الاستعارة يتأى ذلك قلنا الجلاء والخفاء بما يقبل الشدة والضعف فيجب أن يكون من الجلاء بحيث لا يصير الغازا ومن الغرابة بحيث لا يصير مبتدلاً (ويتصل به) أي بما ذكرنا من أنه اذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه (أنه اذا قوى التشبيه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبه والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة) لثلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسألة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول علم كالنور واذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول في شبهة كالظلمة (و) الاستعارة (المكثي عنها كالتحقيقية) في أن حسن برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمرة (و) الاستعارة التخيلية

والاستعارة أنه أعم من الاستعارة ما لم يظهر أن الاستعارة لاتفارق التشبيه وهو لم يعلم بل سيعلم خلافاً من أنه قد تتعين الاستعارة ولا يصلح التشبيه فيهما عموم من وجه وليس لك أن تحمل العموم عليه لانه خلاف العبارة ومع ذلك لم يظهر مما سبق ولما في عبارته هذه من الخلل غيرها في الايضاح الى قوله وهذا يظهر أنهما لا يجيئان في كل ما يجيئ في التشبيه اه أطول (قوله اذ كل مايتأى فيه الاستعارة الخ) اعترض بأنه ان أراد بالتأى التأى على وجه الحسن لم يكن كل مايتأى فيه الاستعارة يتأى فيه التشبيه لجواز أن يكون التشبيه بين الطرفين قويا حتى اتحدا وان أراد مجرد التأى على وجه الحسن أو لا فلا نسلم أن ليس كل مايتأى الخ فانه اذا كان وجه الشبه خفياً يتأى فيه الاستعارة أيضاً لكن لا على وجه الحسن اه سم (قوله ويتصل به) أي يلتحق اه سم (قوله بما ذكرنا) أي ضمنا من قوله ولذلك الخ فلا يرد أنه لم يصرح بما تقدم بأنه اذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه أفاده سم (قوله حتى اتحدا) أي حتى كأنهما اتحدا فالكلام محمول على المبالغة اه فترى (قوله وتعينت الاستعارة) أي اذا قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن لأنه تعينت الاستعارة ألينة ولا يصح التشبيه كيف وقد صرح سابقاً أن كل مايتأى فيه الاستعارة يتأى فيه التشبيه فلاتنفي بين كلاميه اه فترى (قوله لثلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه) قال في الاطول ومن هذا علم أن من فوائده الاستعارة الاحتراز عن تهمة تشبيه الشيء بنفسه ولا ينحصر الغرض منه في المبالغة في التشبيه (قوله في أن حسن برعاية جهات حسن التشبيه) لا بأن لا تشم رائحة التشبيه لفظاً لانها تشبيه مضمرة في النفس فلا ينفي رائحة التشبيه نعم ينبغي أن يتحاشى عما يوجب ظهور التشبيه اه أطول وقال سم لم يزدو بأن لا تشم رائحة التشبيه لفظاً لان من لوازم الاستعارة بالكنابة ذكر ما هو من خواص المشبه به وذلك يدل على التشبيه كما سبق عن شرح المفتاح للسيد فان قيل فيلزم أن يكون في الترشيح في التحقيقية اشم رائحة التشبيه لانهم من لوازم المشبه به فلا يكون أبلغ قلنا الفرق أن المذكور في المكثية لفظ

راحلة من غير آل وهذا هو المناسب لقول الاطول وقوله ليست فيها راحلة حال (قوله بل يعلم خلاف الخ) قد يدفع بأن الكلام في الاعمية بالنظر لحسن برعاية جهات حسن التشبيه المعهودة وهي السابقة في كلام المصنف وأما الجهة المأخوذة بما أتى وهي أن لا يقوى الشبه فهي ملتحقه بهذا البحث لا من جلته كما أشار لذلك المصنف بقوله ويتصل به الخ اه شيخنا (قوله اعترض بأنه ان أراد الخ) لك أن تختار الشق الأول وتدفع ما أورده عليه بأن الكلام في الاعمية باعتبار جهات الحسن المعهودة التي سبقت في كلام المصنف وأما ما أتى فغير منظور اليه لانه ملحق بهذا البحث اه شيخنا (قوله لأنه تعينت الاستعارة ألينة ولا يصح التشبيه الخ) مبنى على أن المراد الصحة فيما تقدم وهو الشق الثاني في كلام سم وقد علمت أن المراد الشق الاول فلا يرد عليه ما قال اه شيخنا (قوله رحمه الله والمكثي عنها الخ) وأما المجاز المرسل والكنابة فحسن كل منهما بجلاء العلاقة بلاشبهة وبتوفيتهما الغرض منهما بلاشبهة أيضاً وانما سكت عنهما للقابسة ولقلة الخطأ المخل بالحسن فهما لسهولتهما وقلة التصرف فيهما اه معاوية (قوله لم يزدو بأن لا تشم رائحة التشبيه الخ) يقتضى أن المكثية حسنة مطلقا ولو وجد الاشياء فيها بغير القرينة كان ذكر المشبه به على وجه لا ينبغي عن التشبيه وفيه بعد (قوله قلنا الفرق الخ) يرد عليه أن قرينة المصراحة اذا كانت لفظية مانعة

المشبه قد كرر خاصة المشبه به بدل على التشبيه والمذكور في التحقيقية لفظ المشبه به فذكر ما هو  
 من خواصه بعد التشبيه فضلا عن أنه يدل عليه فلي تأمل اه ( قوله لانها لا تكون الا تابعة للمكنى  
 عنها ) أى عند المصنف وأما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان  
 حسننا بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقلمنا تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا  
 استهجن ماء الملام ولقائل أن يقول لما كانت التخيلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه  
 فلم يكن حسننا رغبة جهات حسن التشبيه أيضا كما ذكره في التحقيقية والمكنى عنها اه  
 مطول قال في الاطول يريد أى صاحب المفتاح قول أبى تمام  
 لا تسقى ماء الملام فانى \* صب قد استعدبت ماء بكائى

حسننا بحسب حسن  
 المكنى عنها ) لانها لا  
 تكون الا تابعة للمكنى  
 عنها وليس لها في نفسها  
 تشبيه

كانت أو معينة فيها الاثمام اذ قرينة المصراحة من لوازم المشبه وقد ذكر المشبه به وذلك اشتمام مع أن  
 الاثمام مجتنب في المصراحة ويفيد أن ترشيح المكنية وان كان فيه اشتمام لانه من لوازم المشبه به  
 وقد ذكر المشبه لا يخرجها عن الحسن لاغتفار الاثمام فيها فلا يشكل كما أشكل ترشيح المصراحة  
 والظاهر انهما في الاشكال على حد سواء وقال معاوية ان الاثمام الذى ينفي الحسن انما هو الاثمام  
 براعة التشبيه كما هو صريح عباراتهم أما الاثمام بوجه الشبه كما في الترشيح وقرينة المكنية فلا ينفي  
 الحسن بل يقويه فتدبر ( قوله وقلمنا تحسن الحسن البليغ غير تابعة ) المقصود منه النفي أى  
 لا تحسن أصلا غير تابعة بدليل قوله ولهذا استهجن ماء الملام أى الاستعارة التخيلية فيه وقال  
 الفزرى عبر بالقلة دون النفي لانها قد تحسن الحسن البليغ عن قلة اذ لم تكن تابعة للمكنية كما  
 يقال أظفار المنية الشبيهة بالسبع ونظائره اه ولعل المناسب ما سبق ( قوله ولقائل أن يقول الخ )  
 دفعه في الاطول بان الاستعارة التخيلية صورة وهمية مخترعة اخترعها البليغ وأضافها الى المشبه  
 مشابهة لللازم المشبه به وهو أمر مبطن غير مصرح به في الكلام فلا يمكن بيان التفاوت فيه وضبط  
 درجات حسنه بتفاوت حسن التشبيه المعتبر فيه فتأمل اه ومحصله أن الاستعارة التخيلية هي  
 لفظ الاظفار مثلا المستعمل فيما اخترعه البليغ في نفسه مشابهة لللازم المشبه به وما في نفسه لا اطلاع  
 لنا عليه وهو لم يصرح لنا بأنه على كذا وكذا من الصفات فلا علم لنا بالأبأنه اخترع أمرا أما انه هل  
 اخترعه بحيث يكون وجه الشبه ظاهر الشمول له على فرض كونه موجودا على الوجه الذى  
 اخترعه عليه وللشبه به وبحيث يكون تشبيهه بهذا اللازم وافي بما كان يتعلق به الغرض حينئذ  
 كبيان مقداره من حيث الاهلاك به فلا علم لنا به فلا يتأتى بيان التفاوت في هذه الاستعارة وضبط  
 درجات حسننا بتفاوت حسن التشبيه المعتبر فيها اذ هو غير معلوم لنا ولا يخفى ما في كلامه من  
 المسامحة ثم لا يخفى أنه يمكن فيها رغبة بعض جهات حسن التشبيه ككونه غير مبتدل كان يكون  
 الوجه كثيرا التفصيل فتدبر وقال شيخنا انه متى كان أحد الطرفين وهما لا يتأتى فيه جهات الحسن  
 اذ لا يوجد شمول وجه الشبه للطرفين تحقيقا ولا يتأتى فيه الوفاء بالغرض اذ لا يقصد بيان الامكان  
 ولا بيان المقدار وهكذا ولا يتأتى أن يكون وجه الشبه جليا غير مبتدل اذ ما هو وهمي لا يجاوز فيه  
 وصف اه فتدبره ( قوله قال في الاطول ) أى فيما تقدم قبل قول المصنف هناك وفيه تعسف  
 لاننا كما علم ذلك بمراجعة الاطول ( قوله صب ) الصبابة رقة الشوق وحرارته وقوله استعدبت  
 أى عددته عندي اه فزرى ومعنى البيت لا تسقى ماء الملام فان بكائى قد استعدبتة وحصل به الرى

ويرد بالاستهجان ما نقل أن بعض أصحاب الطائي بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا فيهما ماء الملام  
فقال في جوابه ابعث لنا من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام يعني أن ما وقع مني مثل  
واخفض لهما جناح الذل ولم يلتفت الى ما ذكره في الجواب وجعل الاستهجان بمكان لان الآية  
ليست من قبيل ماء الملام حتى يذب عنه الملام لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه على اولاده يخفض  
جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبته ووهنه والانسان عند نواضعه يطأ طي من رأسه ويخفض  
من يده فيشبه ذلك وتواضعه باحدى حالي الطائر على طريق الاستعارة بالكتابة ويضاف الجناح  
اليها قريبتها فانها من الامور الملازمة للعالة المشبهة بها واستبعد المصنف وجودها بدون المسكنية  
جدا إذ لا يوجد له مثال في كلام البلغاء وقال قول الطائي ليس فيه دليل على وقوعه لجواز أن  
يكون أبو تمام شبه الملام بظرف الشراب لاشتماله على ما يكره الملام كما أن الظرف قد يشتمل على  
ما يكرهه الشارب ليشاعته ومرارته فتكون التخييلية في قوله تابعة للمسكنية عنها أو بالماء نفسه لأن  
اللوم قد يسكن حرارة الغرام كما أن الماء يسكن غليل الأوام فيكون تشبيها على حد الجين الماء فيما  
مر الاستعارة والاستهجان على الوجهين لأنه كان ينبغي له أن يشبهه بظرف شراب مكروه أو  
بشراب مكروه هذا كلامه

وانقطع العطش به فلا حاجة الى ماء الملام اه عبد الحكيم ( قوله الطائي ) هو أبو تمام المتقدم  
( قوله بعث اليه ) أي بعث هذا البعض الى الطائي الذي هو أبو تمام والمقصود من البعث الاشارة  
الى أن كلامه مستهجن لانه مجرد تخيل غير تابع لمسكنية ( قوله فقال ) أي الطائي الذي هو أبو تمام  
( قوله يعني ) أي الطائي الذي هو أبو تمام بجوابه ( قوله ولم يلتفت ) أي صاحب المفتاح التابع  
لبعض أصحاب أبي تمام في أن كلامه مستهجن ( قوله ولم يلتفت الى ما ذكره ) أي الطائي الذي هو  
أبو تمام ( قوله في الجواب ) هو قوله ابعث لنا من جناح الذل المشار به الى الآية الشريفة ( قوله  
وجعل ) أي صاحب المفتاح التابع لهذا البعض ( قوله الاستهجان بمكان ) أي موجودا  
ومعتبرا ( قوله لان الآية الخ ) علة لقوله ولم يلتفت الخ ولقوله وجعل الخ ومحصله أن صاحب  
المفتاح لم يعتبر ما أشار اليه أبو تمام من الجواب الذي محصله أن ماء الملام كقوله تعالى واخفض لهما  
جناح الذل للفرق بين ماء الملام وبين الآية الشريفة بأن الآية مسكنية وتخييلية فلا استهجان وماء  
اللام تخييل من غير مسكنية فهو مستهجن ( قوله حتى يذب عنه الملام ) أي حتى يندفع اللوم عن  
أبي تمام باستهجان كلامه ( قوله واستبعد المصنف ) أي في الايضاح ( قوله وجودها ) أي  
التخييلية ( قوله قول الطائي ) أي الذي هو أبو تمام ( قوله ليس فيه دليل على وقوعه ) أي  
وجود التخييلية بدون المسكنية ( قوله لجواز أن يكون أبو تمام ) أي الذي هو الطائي ولا تتوهم  
من اختلاف التعبير أنهم اشخاصان ( قوله لاشتماله ) أي الملام ( قوله كما أن الظرف قد يشتمل  
الخ ) انما عبر بذلك لان المشبه به مطلق ظرف الشراب ( قوله الأوام ) أي العطش ( قوله  
والاستهجان على الوجهين ) أي والاستهجان ثابت على الوجهين اللذين هما المسكنية مع التخييل  
والتشبيه ( قوله لانه كان ينبغي الخ ) تعليل للاستهجان وبيان لوجهه ( قوله له ) أي لأبي تمام  
( قوله أن يشبهه بظرف شراب مكروه ) أي ان كان من باب المسكنية والتخييل ( قوله أو بشراب  
مكروه ) أي ان كان من باب اضافة المشبه به الى المشبه ( قوله هذا كلامه ) أي المصنف في الايضاح



يعني تشبيهه بمطلق الظرف أو بمطلق الماء ليس على ما ينبغي وليس المراد أن عبارته لا تنفي بما قصده من التشبيه بظرف شراب مكروه أو بشراب مكروه على ما بينه الشارح لأنه خلاف عبارته ويمكن أن يقال المقام قرينة على ارادة تشبيهه بالظرف المكروه أو الماء المكروه فلا استهجان على أنا لان لم أن التشبيه بالمكروه لجواز أن تقول للآثم على سبيل المجازاة اني لأستعذب ماء الملام مع عنذوبته وانما أستعذب ماء بكائي هـ ( قوله بل هي حقيقة ) أي عند المصنف والسلف بخلاف السكاكي

﴿ فصل في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز ﴾

بل هي حقيقة فحسناتها تبع  
لحسن متبوعها

﴿ فصل ﴾

هـ في بيان معنى آخر يطلق  
عليه لفظ المجاز على سبيل  
الاشتراك أو التشابه هـ ( وقد  
يطلق المجاز على كلمة تغير  
حكم اعرابها ) أي حكمها  
الذي هو الاعراب على أن  
الاضافة للبيان أي تغير  
اعرابها من نوع الى نوع  
آخر ( بحذف لفظ أو زيادة  
لفظ ) فالاول ( كقوله  
تعالى وجاء ربك وائل  
القرية ) الثاني مثل  
( قوله تعالى ليس كمثل شئ )

( قوله على سبيل الاشتراك ) فيكون حقيقة في كل ( قوله أو التشابه ) أي مشابهة الكلمة التي  
تغير اعرابها للكلمة المستعملة في غير معناها الاصل فيكون اطلاق المجاز على هذه الكلمة مجازا  
هـ سم ( قوله بحذف لفظ أو زيادة لفظ ) خرج بهذا القيد تغير حكم اعراب غير في جاء في  
القوم غير زيد فان حكم اعرابه كان الرفع على الوصفية فتغير الى النصب على الاستثناء لكن لا  
يحذف لفظ أو زيادته بل لنقل غير عن الوصفية الى كونه أداة استثناء لكنه يخرج عن التعريف  
ما ينبغي أن يكون مجازا وهو جملة حذف ما أضيف اليها وأقيمت مقامه نحو ما رأيت من سافر فانه في  
تقديره من زمان سافر الا أن يؤول قوله كلمة بما هو أعم من الكلمة حقيقة أو حكما ويدخل فيه ما ليس  
بمجاز نحو انما زيد قائم فانه تغير حكم اعراب زيد بزيادة ما الكافة وان زيد قائم فانه تغير اعراب زيد

( قوله يعني ) أي المصنف في بيان وجه الاستهجان ( قوله ان عبارته ) أي أبي تمام ( قوله على  
ما بينه الشارح ) أي من أن عبارة أبي تمام لا تنفي بما قصده ( قوله لأنه خلاف عبارته ) أي المصنف  
ومحصل ذلك أن السعد فهم من قول المصنف لأنه كان ينبغي الخ أن مراد المصنف ان أبا تمام قصد  
التشبيه بظرف شراب مكروه أو بشراب مكروه مع ان عبارة أبي تمام لا تنفي بهذا القصد فلذلك  
حصل في كلامه الاستهجان فرد صاحب الاطول على السعد بأن ذلك ليس معنى كلام المصنف بل  
معناه أن أبا تمام قصد التشبيه بمطلق الظرف أو بمطلق الماء كما هو ظاهر كلامه فعبارة أبي تمام موفية  
بهذا القصد لكن لما كان التشبيه بالمطلق ليس على ما ينبغي بل الذي ينبغي أن يشبهه بظرف شراب  
مكروه أو بشراب مكروه كان كلام أبي تمام مستهجنا وهذا هو ما يستفاد من عبارة المصنف  
لما فهمه السعد اذ لا تنفي عبارته ( قوله ويمكن أن يقال الخ ) دفع لما ادعاه المصنف من الاستهجان  
على الوجهين ورد على الشارح في دعواه ان عبارته لا تنفي بما قصده ومحصله انه يجوز أن يكون أبو  
تمام قصد التشبيه بظرف الشراب المكروه أو الماء المكروه والمقام قرينة على هذا القصد  
والعبارة وافية بواسطة المقام بما قصده فلا استهجان ( قوله على أنا لان لم الخ ) ترق في الرد  
على المصنف

﴿ مطلب المجاز بالحذف والزيادة ﴾

( قوله لكنه يخرج عن التعريف ) أي بقوله كلمة أخذنا من الجواب ( قوله فانه في تقديره من زمان  
سافر ) أي لان من مبتدأ فيجب تقديره زمان مضاف الى الجملة يكون هو الخبر لتوقف صحة الاخبار

عن النصب الى الرفع بحذف احدى نوني ان وغير ذلك فالصحيح كلمة تغيير حكم اعرابها الاصل الى غيره أي الى غير الاصل فان ربك في وجاء ربك تغيير حكم اعرابه الاصل أي اعرابه الذي يقتضيه بالاصالة لا بتبعيته شيء وهو الجر في المضاف اليه الى غير الاصل الذي حصل بمتابعة أمر آخر كالرفع الذي حصل فيه بفرعية مضافه المحذوف ونيابته له وليس ماغير اليه الاعراب الاصل في الأمثلة المذكورة الى غير الاصل بل الى أصلي آخر وكذلك يدخل فيه نحو ليس زيد بمنطلق وما زيد بقائم مع أن المفتاح صرح بأنهم ليسا بمجازين وزاد قييدا آخر لاجراجهما بأن قال أو زيادة لفظ مستغنى عنه استغناء واضحا نحو كفى بالله وبحسبك زيد بخلاف ليس زيد بقائم وما زيد بقائم وفسر شارحوا المفتاح الاستغناء الواضح بما لم يظهر لز يادته فائدة أصلا وزيادة الباء في النبي لتأكيد النبي اه أطول وأقول يخرج عن التعريف أيضا نحو قطعت أیدی القرية فان القرية اعرابها لم يتغير مع أنها من مجاز الحذف اذا لوحظ المضاف المحذوف فتدبر ثم رأيت ما يأتي عن سم من أن مثل هذا لا يكون من مجاز الحذف مخالف في ذلك لما يأتي عن الفري الموافق لما قلنا ( قوله أي جاء أمر ربك لاستعماله المجيء على الله تعالى ) فيه أمران الاول أن المقصود بهذا الدليل نفي ما هو الظاهر من العبارة لا اثبات أنه من قبيل الحذف وأن المراد أمره لانه لا يشبه لجواز أن يكون هذا الاسناد من قبيل الاسناد العقلي فالخاصل أن هذا الظاهر ممنوع ثم بعد الصرف عنه لا متناعه يحتمل الحمل على أمور منها حذف المضاف والتخمين باعتبار هذا الوجه والثاني أنه قد يقال بجيء الأمر أيضا

( أي ) جاء ( أمر ربك )  
لاستعماله المجيء على الله  
تعالى ( و ) استل ( أهل  
القرية )

عليه حينئذ ثم حذف المضاف وأقيمت الجملة مقامه فصارت مرفوعة بعد أن كانت مجرورة وهذا القول ذكره الاثموني في شرح الخلاصة وابن هشام في المعنى وهو خلاف المشهور والمعنى عليه أمد انقطاع الرؤية هو زمان السفر والمشهور أن منظر مضافة للجملة أول من مضاف للجملة كما في المعنى فتحت المشهور قولان قال المحقق في حاشية الاثموني انظر ما الداعي لصاحب القول الاخير لتقدير الزمن مع كونها ظرفا اه فعلم من ذلك أنه ليست مذ حينئذ حرف جر وزمان مجرور ثم حذف زمان وأقيمت الجملة المضاف اليها مقامه والاشكل الكلام بأنه لم يتغير الاعراب اذ هو جر على كل حال وبأن حرف الجر لا يدخل قياسا على الجملة الفعلية لفظا وان كان يمكن دفع الأول بأن الجر بالحرف غير الجر بالاسم ( قوله الى غير الاصل ) أي منتهيا الى غير الاصل ولو حذف الى وقال غير أصلي بل أصليا آخر لكان أوضح اه شيخنا ( قوله ) وكذلك يدخل فيه نحو ليس زيد بمنطلق الخ) فيه أن هنا من قبيل ما قبله فلا وجه لفصله عنه والجواب السابق أعني قوله فالصحيح كلمة الخ جار فيه وقد يقال فصله عما قبله لان ايراده انما هو بحسب الظاهر اذ كل من مطلق وقائم لم يتغير اعرابه لوجوده تقديره فانه مقدر لا اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد حتى انه يجوز اتباعه ( قوله ) بما لم يظهر لز يادته فائدة أصلا ) هذا مخالف لما اشهر من أن كل زائد يفيد التأكيدي ويلزم عليه وقوع العبث في نحو وكفى بالله شهيدا وهو محال الآن يقال كلامه لا ينافي وجود فائدة معنوية لسكتها خفية ( قوله فان القرية اعرابها لم يتغير ) أي من نوع الى نوع وان أمكن اعتبار تغيير شخصه الآن الشارح اعتبر تغيير النوع حيث قال أي تغير اعرابها من نوع الى نوع آخر ( قوله الأول ان المقصود بهذا الدليل الخ ) أي ان الذي ينبغي أن يقصد بهذا الدليل الخ فهو اعتراض منه على الشارح ويمكن دفعه بأنه تعليل لما تضمنه من صرف الكلام عن الظاهر كما سيأتي له نظيره في قوله

مستحيل و يجب أن له في نفسه معنى مجازيا كبلوغه المخاطبين بل قد يدعى أنه حقيقة عرفية لأن المتبادر عرفا من قولنا جاء أمر السلطان بكذا بلوغ أمره الينا بخلاف الذات العلية لا يظهر وصفها نفسها بالمجىء ولو على وجه مجازي بل مهماناسب لها رجوع الى ما يتعلق بها كرسولها أما الأمر فانه يوصف نفسه بنفس المجىء ولو بمعنى تجوزي كبلوغه الينا اه سم ( قوله للقطع بأن المقصود الخ ) اذ ليس المقام مقام تذكير المخاطب وجعله معتبرا بغناء أهل القرية حتى يقال اسأل القرية وقل لها ما صنع اهلك كما يقال سل الارض من شق أنهارك فانه لا يخفى في أمثال هذا المقام المضاف على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وسرد ذلك أن التصرف هنا في السؤال والقصد من الأمر بالسؤال الأمر بالتأمل في القرية الخالية عن أهلها والاعتبار بها والتذكر كما لا مانع من أن المضاف من المنازل والمآرب اه أطول وكتب أيضا قوله للقطع بأن المقصود الخ لم يقل للقطع باستعالة سؤالها لعدم صحة ذلك لا يمكن سؤالها الحكمة أو بعد خلق الله الادراك فيها لكنه خلاف المقصود قطعا فلا بد من الصرف عن الظاهر ولذلك وجوده منها تقدر المضاف وعليه التمثيل فقوله للقطع الخ استدلال على الصرف عن الظاهر لا على خصوص تقدير المضاف كذا في سم ( قوله لم يكن من هذا القبيل ) بل من المجاز اللغوي ( قوله والحكم الاصل في مثله هو النصب لانه خبر ليس ) فان قلت اذا كان مثله خبر ليس ولا شك أن اسمه شيء لزم أن يكون ما هو في موضع المبتدأ انكرة وما وقع في موقع الخبر معرفة وهو باطل بالاتفاق كما سلف في الفن الاول قلت كلمة مثل لغاية توغلبها في الابهام لا تعرف فلا محذور اه فزرى ( قوله بسبب زيادة الكاف ) وقيل الزائد مثل لان الزيادة نشأت منه ورجح الاول بأن الحكم بزيادة الحرف أنسب وبأن القول بزيادة مثل يؤدي الى دخول الكاف على الضمير والى الحاجة الى تقدير متعلق للجار أهاده في الاطول ( قوله وظاهر عبارة المفتاح الخ ) حيث قال في قوله تعالى وجاء ربك الحكم الاصل في الكلام لربك هو الجر وأما الرفع فجاز وصرح أيضا بأن النصب في القرية من قوله تعالى واسأل القرية والجر في كنهه مجاز وانما قال ظاهر عبارة المفتاح لا مكان تأويل الرفع بالرفع من حيث هو مرفوع وهكذا وأن يقال المراد أن الرفع حكم مجازي لكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازي في المجاز المعنوي كما أن الجر حكم لها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك وبدل على التأويل سياق كلام السكاكي كما يظهر لمن ينظر فيه وفي شروحه اه فزرى ( قوله وما ذكره المصنف أقرب ) لان ما يفهم من المفتاح لا يتم في المجاز بالزيادة

للقطع بأن المقصود ههنا سؤال أهل القرية وان جعلت القرية مجازا عن أهلها لم يكن من هذا القبيل ( وليس مثله شيء ) لان المقصود نفي أن يكون شيء مثل الله تعالى لان نفي أن يكون شيء مثل مثله فالحكم الاصل لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف والحكم الاصل في مثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف فكما وصفت الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الاصل كذلك وصفت به باعتبار نقلها عن اعرابها الاصل وظاهر عبارة المفتاح أن الموصوف بهذا النوع من المجاز هو نفس الاعراب وما ذكره المصنف أقرب والقول بزيادة الكاف في قوله تعالى ليس كنهه شيء أخذ بالظاهر ويحتمل أن لا تكون زائدة بل تكون نفيًا للمثل بطريق الكتابة

للقطع الخ ويحتمل ان معنى قوله ان المقصود الخ أي ان الذي قصده الشارح بهذا الدليل الخ فهو بيان لمقصود الشارح لا اعتراض عليه وعلى هذا فقوله فيه أمر ان أي انه يتعلق به أمر ان أعم من أن يكون هذا التعلق على وجه البيان أو على وجه الاعتراض ( قوله بخلاف الذات العلية لا يظهر الخ ) قد يقال قد يفسر المجىء مجازا بواسطة المقام بما يلزمه ويترتب عليه من فصل القضاء والحساب ونحو ذلك وهذا أمر تتصف به الذات العلية ( قوله وسرد ذلك ) أي عدم حذف المضاف ( قوله ان التصرف ) أي التجوز ( قوله وبأن القول بزيادة مثل يؤدي الخ ) وجود مثل في اللفظ مانع من هذه التأدية ( قوله لان ما يفهم من المفتاح ) أي من ان المجاز هو نفس الاعراب لا انتقاله من كلمة الى أخرى ( قوله لا يتم في المجاز بالزيادة ) رده معاوية حيث قال قوله نفس الاعراب هذا في الحذف ظاهر وكذا في الزيادة وان خفي فيها على الشارح في المطول فان أصل ليس كنهه شيء ليس كالله شيء

تحوليس كمنله اذ لم يتعد فيه الجر عن محله اذ لا عمل للجر في التركيب أفاده في الاطول قال  
 الفري يشمر هذا بالتمام في المجاز بالحد في مطلقا مع أنه غير ظاهر في نحو أعجبتني سؤال القرية إلا أن  
 يقال هذا الجر هو الجر الذي كان في المضاف المحذوف لاجره الاصل ولا يخفى أنه تعسف اه  
 ملخصا قال سم أقول قوله ولا يخفى أنه تعسف بردهما في بعض نسخ المطول حيث قل فان كان  
 الحد في أو الزيادة مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما مر في قوله تعالى أو كصيب من السماء أي كمثل  
 ذوى صيب وقوله في بارحة من الله أي فبرحة فالكامة لا توصف بالمجاز اه ( قوله لان الله تعالى  
 موجود) أي ولا يمكن نفي الموجود اه سم ( قوله فاذا نفي الخ ) ايضاحه ما في المطول من أنه  
 نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللزوم يستلزم نفي المزموم كما تقول ليس لاسخ زيد أخ فآخوزيد مزموم  
 والاخ لازمه لانه لا بد لاسخ زيد من أخ هوزيد فنقيت هذا اللزوم والمراد نفي مزمومه أي ليس لزيد

فجى بلفظ المثل فنقل الجر بالكاف اليه فصارت زائدة هي لاهولان الزيادة شأن الحروف  
 لا الاسماء فهو مجاز ملتبس بالزيادة المسببة عنه فالباء فيه ملائمة المسبب وفي المجاز بالحد في الملازمة  
 السبب أول السببية والأول أولى اطراد الباب فهذا كله ظاهر ومنشأ خفاه تفسيره بليس مثله شيء مع  
 الغفلة نعم طريقة المصنف أوجه لطردها بكون كل مجاز لغوي وصفا للفظ لا اعرابه وتتمشها على  
 المتبادر من أن الباء للسببية اه وانظر ما وجه كون الاصل ليس كالله شيء دون ليس مثله شيء حتى  
 يمكن ما قاله ويكون تفسيرهم مبنيا على الغفلة ثم اختار معاوية أن الذي يسمى مجازا بالحد في  
 أو الزيادة ما هو فاسد المعنى ظاهر احببه قال اذ مثله لا يخلو عن نكته معنوية مهمة كإبهام الفاسد  
 أو الباطل ولولد غدغة الدهن بالكاسد أو العاطل ليتحرك الى طلب المعنى الصريح ويذهب الى كل  
 ممكن في الفصح أو اختياره في ذلك فهذا القدر نكته لكل مجاز ثم لكل فرد منه نكته تخصه بما  
 يمتاز وكله ظاهر في نحو المضاف وزيادة الكاف اذ لا يخفى ما فهمان إبهام الفاسد ودغدغة ذهن  
 المخاطب حتى يتحرك الى كل ممكن صحح ( قوله اذ لم يتعد فيه الجر عن محله ) أي لم ينقل من كنهه الى  
 أخرى كما نقل الرفع من المضاف المحذوف الى المضاف اليه في جاء ربك ( قوله مع أنه غير ظاهر في نحو  
 أعجبتني الخ ) فيه أن هذا كما لا يتم فيه كلام السكاكي لا يتم فيه كلام المصنف أيضا اذ لم يتغير فيه  
 الاعراب وكما يحتاج السكاكي فيه الى الجواب كذلك يحتاج المصنف فيه الى الجواب فلا يصلح توجيهها  
 لاقرية كلام المصنف من كلام السكاكي فلندالم بتعرض له في المطول ( قوله قال سم أقول قوله  
 الخ ) المقصود ان نحو أعجبتني سؤال القرية ليس من المجاز كما في بعض نسخ المطول فكان الأولى  
 أن يقول قوله يشمر الخ برده الخ ( قوله من أنه نفي للشيء بنفي لازمه الخ ) هذا أحد وجهين في بيان  
 الكناية ذكرهما في المطول وثانها ما ذكره صاحب الكشاف وهو أنهم قد قالوا مثل لا يبخل  
 فنقوا البخل عن مثله والفرض نفيه عن ذاته فسلوكوا طريق الكناية قصدوا الى المبالغة لانهم  
 اذا نقوه عن بمائله وعن يكون على أخص أوصافه فقد نقوه عنه كما يقولون قدأينعت لدائه وبلغت  
 أثره بر بدون ايناعه وبلوغه حينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمنله شيء الامانة عليه  
 الكناية من فائدتها وهما عبارتان معتقتان على معنى واحد وهو نفي المائله عن ذاته تعالى اه  
 والفرق بين الوجهين ان الاول مبناه اثبات اللزوم بين وجود المثل ووجود مثل المثل ليكون نفي  
 اللزوم كناية عن نفي المزموم من غير احتياج الى ملاحظة أن حكم الامثال واحد ويجرى في النفي دون

التي هي أبلغ لان الله تعالى  
 موجود فاذا نفي مثل مثله  
 لزم نفي مثله ضرورة أنه  
 لو كان له مثل لكان هو  
 أعنى الله تعالى مثل مثله  
 فلم يصح نفي مثل مثله  
 كما تقول ليس لاسخ زيد  
 أخ أي ليس لزيد أخ

الاثبات فان نفي الملازم يستلزم نفي الملزوم ولا يلزم من اثبات اللازم اثبات الملزوم الخاص بخلاف  
 الوجه الثاني فان مبناه أن حكم المتماثلين واحد واللام يكونان متماثلين ولا يحتاج الى اثبات اللزوم بين  
 وجود المثل ووجود مثل المثل ويجرى في النفي والاثبات كما في أينعت لداته وبلغت أترابه وبهذا  
 تعلم أن ما دعاه السيد من اتحاد الوجهين غير صحيح أفاده عبد الحكيم ثم انه يجب أن تنذر كوفي هذا  
 المقام ان النفي انما يعود الى الحكم لا الى المتعلقات فقولنا ليس كابن زيد أحد يدل ظاهرا على أن  
 لزبد ابنا وانما كانت تلك الدلالة بحسب الظاهر مع كون النفي لا يعود الى المتعلقات لان كون نفي  
 المثل لابن زيد مبنيا على وجوده هو الظاهر فقط ويحتمل أن يكون نفي المثل له بناء على عدمه كما  
 قاله الشارح في حاشية العنود وأنه يجب الاخذ بظاهر الكلام حتى تقوم قرينة على خلافه في المثال  
 المذكور يقال المراد نفي مماثلة أحد لابن زيد عملا بالظاهر من أن نفي المثل له بناء على وجوده حتى  
 اذا قامت قرينة على أن نفي المثل عنه مبنيا على عدمه جعل الكلام مبنيا على فرض وجود ابن زيد  
 أو مسوقا لفرض من الأغراض كالتعريض بالسامع لا بمجرد الاخبار بتحقق مضمونه الذي هو  
 عدم مماثلة أحد لابن زيد الذي لم يوجد لانه معلوم وان اختلاف المادة قد يوجب فرقا بين العبارات  
 من حيث معانيها فان قولك ليس أحد اب لابن زيد وقولك ليس أحد مثلا للمثل بكر وقولك ليس  
 أحد قد نظر لعيني خالد وقولك ليس أحد قد أشبه غلام عمرو على نمط واحد من حيث ان في كل أداة  
 نفي مدخولها نكرة ومنفها نكرة ولو حكما ومتعلق منفيها مضاف مع كون المعاني ليست على نمط  
 واحد لان الاول أي ليس أحد اب لابن زيد يفيد بناء على الظاهر من أن نفي أبوة أحد لابن زيد بناء  
 على وجود ابن زيد نفي أن يكون أحد غير زيد اب لابن زيد فهو عليه اخبار بمعلوم فلا بد من غرض  
 من الأغراض كالتعريض بالسامع وانما كان المقاد بناء على الظاهر المذكور نفي أن يكون أحد  
 غير زيد مدخول لان فيه البناء على وجود ابن زيد وتحققه وهو لا يتحقق الا بثبوت أبوة زيد فان لم يكن  
 هناك غرض للاخبار بهذا الحكم المعلوم كان كونه معلوما ولا غرض فيه قرينة على خلاف  
 الظاهر وان نفي أبوة أحد لابن زيد مبنيا على عدم ابن زيد وانتقائه فيكون مفادا للكلام حينئذ  
 نفي أن يكون أحد ما زيدا أو غيره اب لابن زيد فلا بد من غرض من الأغراض إذ لا يصح هنا فرض  
 وجود ابن زيد ومن هذا تعلم أن السلب عن أمر لا يستلزم البناء على وجوده ولا البناء على فرض  
 وجوده وان نقل بعض المشايخ عن ابن يعقوب أن المرضى أن السلب لا يستلزم وجود المسلوب  
 عنه بل يستلزم فرضه والفرض كأن يكون الكلام كناية عن عدم ابن زيد إذ عدمه ليس مفادا  
 للكلام بدون الكناية به عنه إذ مفاده مجرد ما علمت لان ما أفادته القرينة التي صرفت عن ظاهر  
 الكلام هو أن نفي أبوة أحد لابن زيد مبنيا على عدم ابن زيد وأما كون الكلام مراد منه  
 عدم ابن زيد على طريق الكناية فيحتاج لقرينة وانما صح كون الكلام حينئذ كناية عن عدم  
 ابن زيد لانه يلزم من نفي أن يكون أحد ما زيدا أو غيره اب لابن زيد نفي أن يكون ذلك أنه يلزم  
 من وجود اب لابن زيد وجود ابن زيد ونفي الملزوم بجميع أفراده يستلزم نفي اللازم وقد نفي هنا  
 الملزوم بجميع أفراده حيث كان نفي أبوة أحد لابن زيد مبنيا على عدم ابن زيد فهو نفي لأبوة أحد  
 ماله لا على ثبوته حتى يكون المنفي أبوة أحد ما زيدا فلا يكون الملزوم منفيًا بجميع أفراده فلا  
 يلزم نفي اللازم وحيث نفي الملزوم هنا بجميع أفراده فيلزم نفي اللازم وهو ابن زيد والثاني أعني  
 ليس أحد مثلا للمثل بكر يفيد بناء على الظاهر من أن نفي مماثلة أحد مثلا للمثل بكر مبنيا على وجود مثل

بكر نفي أن يكون أحد غير بكر مثلا مثل بكر لان وجوده مثل بكر وتحققه لا يمكن بدون تحقق مماثلة بكر لمثله فهو على البناء على الظاهر ليس اخبارا بمعلوم كالاول حتى يحتاج لغرض من الاغراض فيحصل على ما ذكر ولا يتأني على هذا أن يكون كناية عن نفي مماثلة أحد ما لبكر لا بطريق اعتبار أنه يلزم من وجود المثل وجود مثل المثل ونفي اللازم يستلزم نفي المزموم ولا بطريق أن حكم المثليين واحد والالم يكونا مثليين فيقال ما ثبت لاحد المثليين مثبت للآخر وهذا أحد مثليين قد ثبت لصاحبه أنه لا مماثلة أحد ما بكر أو غيره فيثبت له أنه لا مماثلة أحد ما لانه يرد على الطريق الاولى أنه وان لم يرد من وجوده مثل ولو واحدا لبكر وجوده مثل لمثل بكر ولو نفس بكر لكن ليس بكر مادخل عليه النفي كما علم بالدليل حتى يكون مثل المثل الذي هو بكر منغيا فليس هنا نفي الذي يلزم من وجوده مثل واحد حتى يلزم من نفيه نفي مزمومه وحتى لا يصح قولنا على سبيل الحقيقة في بكر الذي له مثل واحد ليس لمثل بكر مثل ويكون نفي مثل المثل فيه مكذبا لما يستفاد من وجود المثل وانما المنفي هنا مثل بكر الذي هو غير بكر وليس وجوده هذا لازما لوجوده مثل واحد لبكر بل لوجوده مثل آخر وورد على الثاني أن ما ثبت لاحد المثليين الذي هو مثل بكر هو عدم كون أحد غير أحد المثليين الآخر الذي هو بكر مثاله كما علم وجهه مما مر ثم ان كنت تقول ان الذي يثبت للآخر الذي هو بكر هو عدم كون أحد عدا بكر مثاله كان فاسدا اذ لا معنى لسكون بكر مثلا لنفسه على أنه ليس هو المطلوب بالكناية وفي القول بأن هذا هو نظير ما ثبت لاحدهما من التعسف مالا يخفى وان أنصفت وقلت الذي يثبت للآخر الذي هو بكر هو عدم كون أحد عدا المثل الذي أضيف له مثاله لم يثبت المقصود من كون الكلام كناية عن نفي مماثلة أحد ما وبالجملة كيف يثبت أنه لا مماثلة أحد ما بطريق أن ما ثبت لاحد المثليين يثبت للآخر وهذا أحد مثليين قد ثبت لصاحبه أنه لا مماثلة أحد ما فثبت له أنه لا مماثلة أحد ما اذ لا يخفى على أحد فساد هذا كله فان قامت قرينة على خلاف الظاهر وأن نفي مماثلة أحد مثل بكر بناء على عدم مثل ما لبكر عمل بها ثم ان قامت قرينة على أن المتكلم مع البناء على عدمه اعتبر فرض وجوده كان مفاد الكلام أيضا نفي أن يكون أحد غير بكر مثلا لمثل بكر فيجىء فيه مثل ما تقدم وبيان أنه لا يصح أن يكون حينئذ كناية عن عدم مماثلة أحد ما لبكر بالطريق الاولى أنه لا يلزم من وجوده مثل لبكر ولو واحدا وجوده مثل غير بكر لمثل بكر على فرض وجوده حتى يلزم من نفي اللازم نفي المزموم وعدم صحة ذلك بالطريق الثانية واضح مما مر لكن يصح بدون هاتين الطريقيتين أن يكون كناية عما ذكر لانه يلزم من عدم مماثلة أحد غير بكر لمثل بكر على فرض وجوده عدم مماثلة أحد لبكر وهو ظاهر وان قامت قرينة على أنه لم يفرض وجوده كان مفاده حينئذ نفي أن يكون أحد ما مثلا لمثل بكر وكان اخبارا بمعلوم فلا بد من غرض من الاغراض كأن يكون الكلام كناية عن نفي مماثلة أحد ما لبكر نفسه بطريق أنه يلزم من وجوده مثل لبكر ولو واحدا وجوده مثل مثله ولو نفس بكر وقد نفي مثل مثله أي مثل كان الذي هو اللازم فيلزم نفي مثله الذي هو المزموم لانه يلزم من نفي اللازم نفي المزموم فالمراد بنفي اللازم لازمه الذي هو نفي المزموم وايضا حه أن عدم مماثلة أحد ما بكر أو غيره لمثل بكر لا يمكن بدون انتفاء مثل بكر لانه يلزم من وجوده مثل لبكر وجوده مثل مثله ولو نفس بكر فنفي مثل بكر لازم لنفي مثل بكر فتفطن أو بطريق أنه يلزم من ثبوت حكم لاحد المثليين ثبوت حكم للآخر والالم يكونا مثليين فنقول ما ثبت لاحد المثليين ثبت للآخر والالم يكونا مثليين وقد ثبت لمثل بكر الذي

لا وجود له ولا تحقق فثليلته لشيء ما لا وجود لها ولا تحقق انه لا أحد مماثلة في الواقع لا بكر ولا غيره  
فيلزم أن يثبت لبكر الذي مثله معدوم فثليلته هو أيضا لشيء ما لا وجود لها ولا تحقق وان كان هو  
متحققا ثابتا انه لا أحد مماثلة في الواقع فثليلته أيضا لشيء ما لا وجود لها ولا تحقق وان كان هو  
الواقع لمثل بكر فكفى بالمزوم عن اللزوم فان قلت لقد صرحت الدعوى والمدلول بانتفاء الدليل  
وأنه لا تماثل في الواقع فضلا عن ثبوت حكم لا أحد المتساين وأشار إلى ذلك أيضا القرينة المنصوبة  
للدلالة على أن النفي مبني على عدم المثل ولا يصح ذلك وان كان لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول  
على أن التماثل في الواقع يناقض أن لا تماثل في الواقع فلا يستقيم الدليل فالجواب أن المصريح به  
في الدعوى والمدلول والذي أشارت إليه القرينة المذكورة هو عدم المماثلة في أخص الاوصاف  
والمماثلة المعتبرة في الدليل كما أشرنا إليه في الاستدلال هي المماثلة في صفة واحدة ليست من تلك  
الاصناف وهي كون كل من المثل في أخص الاوصاف وبكر مثليته لشيء ما في أخص الاوصاف  
لا وجود لها ولا تحقق وان لم يصرح بهذه المماثلة المعتبرة فهو على حد ما ينبغي له انه وبلغت أثره فانه  
معتبر فيه المماثلة في العمرو لم يصرح بها نعم أشير إليها كما أشير إلى تلك فتقطن وايضا الاستدلال  
ببكر ومثله مماثلان في أن مثلية كل منهما لشيء ما في أخص الاوصاف لا وجود لها ولا تحقق وهذا  
الوجه الذي جمعهما أعني كون مثلية كل منهما لشيء ما في أخص الاوصاف لا وجود لها ولا تحقق  
مشترك بينهما متصف به كل منهما ضرورة انه هو الجامع بينهما فاذا ثبت لاحدهما أمر يلزم من  
اتصافه بالوجه المذكور لزوم ثبوت الآخر ضرورة أنه متصف بجزءه أيضا وقد ثبت لاحدهما الذي  
هو مثل بكر أنه لا مماثلة أحدهما في أخص الاوصاف في الواقع فيلزم أن يثبت ذلك للآخر الذي  
هو بكر فثليلته مماثلة أحدهما في أخص الاوصاف في الواقع لبكر لازم لثليلته مماثلة أحدهما في أخص  
الاصناف في الواقع لمثل بكر فكفى بالمزوم عن اللزوم ومن هذا تعلم أن ما به المماثلة في مثل هذا  
المقام مختلف في نحو مثلك لا يضل هو شرف النفس مثلا وفي نحو مثل فلان لا يعاب به هو فساد  
التدبير للاعداد مثلا وفيما نحن فيه هو ما علمت من كون المثلية في أخص الاوصاف لشيء ما لا وجود  
لها ولا تحقق نعم يصح في نحو مثلك لا يضل أن يجعل ما به المماثلة أخص الاوصاف لكن من حيث  
ان منه ما هو مزوم المحكوم به وبالجملة فالمثلية التي انبثت عليها الكتابة في نحو ليس أحد مثلا  
لمثل بكر ليست هي المثلية المصريح بها في قولنا مثل بكر التي هي الكون على أخص الاوصاف لما  
علمت وانما هي مثلية لم يصرح بها الكتاب علمت من القرينة وتلك المثلية هي كون أحدهما كالآخر  
في أن كونه مثل شيء ما وعلى أخص اوصافه أمر لا وجود له ولا تحقق فتدبر والنال أعني ليس  
أحد قد نظر لعيني خالد يفيد سواء بنيت على الظاهر من أن نفي نظر أحد لعيني خالد مبني على وجود  
عيني خالد أو بنيت على غيره من أن النفي مبني على عدمهما نفي أن يكون أحد غير خالد قد نظر لعيني  
خالد لانه لا يمكن نظر الشخص لعيني نفسه وعلى كل حال ليس اخبارا معلوم نعم ان كان هناك  
غرض لشمول خالد كالتعريض ص ذلك والرابع أعني ليس أحد قد أشبهه غلام عمرو يفيد ببينا  
على الظاهر من أن نفي مشابهة أحد لغلام عمرو مبني على وجود عمرو وبنينا على خلافه لقرينة  
نفي أن يكون أحدهما عمرا أو غيره قد أشبهه غلام عمرو والآن أنه ليس على الظاهر ليس اخبارا معلوم  
سواء بقي على عمومه أو قامت قرينة على التخصيص وعلى خلاف الظاهر اخبارا معلوم فلا بد من  
نسكته ومن قبيل الأول ليس أحد اليوم مالمالك زيد اليوم ومن الثاني ليس أحد أخا لشيء

أخ اذ لو كان له أخ لكان لذلك الأخ أخ هوزيد فكذا نفيت أن يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد  
نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير أنه موجود اه ( قوله نفيًا للزوم )  
هو أخوزيد وقوله بنفي لازمه هو أخوالاخ وكتب أيضا قوله نفيًا للزوم بنفي لازمه أى ونفي المزوم  
لازم لنفي لازمه فقد أريد باللفظ لازم معناه فصدق حد الكتابة اه سم

بمكرر ومن الثالث ليس أحدا مالا بن خالد والرابع واضح الامثال وسهل المنال ثم ان الآية  
الكريمة معها قرآن كدلائل الوجدانية مانعة من الظاهر وهو ان نفي مثل المثل مبنى على وجود  
المثل لاقتضائه وجود المثل دالة على خلافه من أن النفي مبنى على عدم المثل وبعد ذلك يحتمل أن  
تكون مبنية على فرض وجود المثل وهي على ذلك واضحة من حيث معناها الحقيقي والكنائي  
بالوجه الذي تقدم في المثال الثاني عند البناء على فرض وجود مثل بكر فتنبه وبحتمل خلافه  
وعليه ليس المقصود بالذات منها حقيقتها وافادة تحقق مضمونها لأن ذلك مستحيل لاقتضائه  
وجود المثل اذ لا يقتضيه بعد البناء على خلاف الظاهر للقرائن بل لأنه معلوم وليس مما ينفي به ولا  
تعريض بأحد ويناسب المقام أن يكون المقصود بالذات لازمه الذي هو نفي المثل على طريق  
الكتابة على ما علمته في المثال الثاني وقد علم مما سمعته انه لا يقال كيف يكون نفي المثل لازما لحقيقة  
الآية وقد قررتم أنها تقتضى اثباته ثم يجاب بان اقتضاءها اثباته ليس على سبيل القطع بل على سبيل  
الاحتمال الاقرب من غيره وقد عارضه في خصوص هذه المادة انه لو كان له مثل الخ فبطل ذلك  
الاحتمال من أصله لان اقتضاءها اثبات المثل انما يكون لو كان الكلام مبنيا على ان نفي المثل عن  
مثله تعالى مبنى على وجود مثله تعالى وقد علمت أن القرائن كدلائل الوجدانية دالة على خلاف  
ذلك ولزوم نفي المثل لحقيقتها انما يكون عند ابتناء الكلام على أن النفي مبنى على عدم مثله تعالى  
وقد علمت ان القرائن دالة على الابتناء المذكور فقول بعض الافاضل طالما كنت أجد في نفسي  
من هذا شيأ يعني كون الآية كتابة عن نفي المثل وذلك أن محصل هذا ان نفي المثل لازم لحقيقة الآية  
وقد تقرر وألا أنها تقتضى اثباته ولذا أولوها بالوجه المذكور فكيف يعقل أن اثبات الشيء ونفيه  
يلزمان معا الشيء واحد مع نصر بعضهم بأن تنافي اللوازم يقتضى تنافي المزومات وبفرض صحة ان  
كلاهما لازم لها فقصرها على هذا دون ذلك نحكم مع أن القصد ببطال دلالتها على المحال ولا يكفي  
فيه قولنا انه غير مراد كما لا يخفى ثم ظهر ان اثبات المثل ليس لازما لحقيقة الآية قطعا بل هو محتمل  
فقط كما تحتمل نفيه وان كان الأول أقرب نظير ما مر في ليس كبن زيد أحد لكن عارضه في  
خصوص هذه المادة أنه لو كان له مثل الخ فبطل ذلك الاحتمال من أصله فالتعويل في نفي المثل على  
هذه المقدمة القطعية بخلاف المثال فافهم ذلك ليس في محله وعلم أيضا ان ما أتى للشارح من انه  
لا يصح ارادة المعنى الحقيقي مع الكنائي في الآية كذلك ويعلم منه ما في كلام عبد الحكيم ومعاوية  
الآتي لنا نقله قريبا فنظن ويؤيد ما قلنا من انه يصح ارادة المعنى الحقيقي مع الكنائي في الآية ولا  
يقتضى مع ذلك محالا أن صاحب الكشاف صرح بانها من باب الكتابة مع تحقيقه انه متى استحال  
المعنى الحقيقي كان الكلام مجازا وسيأتي نقل ذلك وبيانه ( قوله اذ لو كان له أخ الخ ) وقوله اذ  
لو كان له مثل الخ بيان للزوم بينهما حتى تتحقق العلاقة الموجبة للانتقال من المعنى الحقيقي الى المعنى  
الكنائي ( قوله اذ لو كان له مثل لكان مثل مثله ) فيل المفهوم من هذا التركيب على تقدير

نفيًا للزوم بنفي لازمه  
والله أعلم



## ﴿ الكتابة ﴾

( قوله مصدر كُنيت بكذا ) والمضارع على هذا أ كنى فهو كرى برى وقوله وكنوت والمضارع أ كنو فهو على هذا كدعا يدعو ( قوله لفظ أريد به الخ ) جرى على أن الكتابة واسطة بين الحقيقة والمجاز واعلم أن لهم في اللفظ الكنائى طريقين الأولى أنه مستعمل في غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وعليها كلام المصنف الثانية أنه مستعمل في الموضوع له لكن لا ليكون مقصودا بل لينتقل منه الى غير الموضوع له المقصود بحيث يكون غير الموضوع له متعلق الاثبات والنفي ومرجع الصدق والكذب فيصح الكلام وان فقد المعنى الحقيقي بل وان

عدم زيادة الكافي نفي أن يكون مثل مثله سواء بقربة الاضافة كما ان المفهوم من قول المتكلم ان دخل دارى أحد فكذا أحد غير المتكلم وأيضا لان سلم انه لو وجد له مثل لكان مثالا له لان وجود مثله محال والمحال جاز أن يستلزم محالا آخر والجواب عن الأول ان اسم ليس شئ وهو نكرة في سياق النفي فتم تفهيد الآية نفي شئ يكون مثالا له ولا شك انه على تقدير وجود المثل يصدق عليه انه شئ هو مثل مثله والاضافة لا تقتضى خروجه عن عموم شئ بخلاف المثال المذكور فان القرينة العقلية دلت على تخصيص أحد بغير المتكلم لان مقصوده المنع من دخول الغير وعن الثانى ان وجود المثل ليس مطلقا يستلزم وجود مثل المثل مع قطع النظر عن خصوص ذلك الشئ وذلك بين فالمنع بسند نجوز أن يكون لذاته تعالى مثل فلا يكون هو مثالا له مكابرة اهـ عبد الحكيم قال معاوية بعد الجواب الذى ذكره عبد الحكيم عن الأول قلت بل في الآية قرينة عقلية وهى استحالة المثل نوجب تأويل الاضافة بارادة مثله الفرضى أو الوهمى وتوجب العموم لان المفهوم نفي مثله في نفس الامر بخلاف المثال وبخلاف نحو ليس مالك ملكى شئ فانه يقبل التأويل والعموم بقربة تقوم وعدمها لجواز الملك وقال بعد الجواب الذى ذكره عبد الحكيم عن الثانى قلت لانه انكار لثابت قطعى بين تجوز محال كذلك كانكار استلزام حدوث الصانع الدور أو التسلسل بسند تجوز زحونه مع عدمها لامتناعها فمثل هذا الامكارة باطلة بسند باطل فان أريد بمثله التجوز في الزوم لاني الواقع بمعنى أنه يجوز كون اللازم عدم كذا الا كذا وان كان عدمه محالا على تقدير المزوم لا مطلقا كما يشعر بهذا كله تعليل القيل وهو الظاهر ان يريه فان هذا معناه عند أهل المعقول حيث يقولونه لانه الخفى جوازه لا مجرد كون المحال يستلزم المحال هكذا مطلقا فكابرة عاطلة ان لم تكن باطلة لانها اقرار بلزوم وباستحالة لازم فكذا المزوم انتهى وعلمت مما سبق ما في كلامهما وراجع معاوية

## ﴿ الكتابة ﴾

( قوله جرى على أن الكتابة واسطة بين الحقيقة والمجاز ) أى بالنسبة لللازم الموضوع له فان اللفظ فيه ليس حقيقة لعدم وضعه ولا مجازا لكون القرينة غير مانعة وأما بالنسبة للمعنى الموضوع له لو أريد مع اللازم فهو حقيقة ( قوله مع جواز ارادة الموضوع له ) أى مع اللازم والمراد جواز ارادته على وجه الاخبار به بحيث يكون متعلق الصدق والكذب كما يؤخذ من البيانية وأشار اليه

## ﴿ الكتابة ﴾

في اللفظة مصدر كُنيت بكذا  
عن كذا وكنوت اذا تركت  
التصريح به وفي الاصطلاح  
( لفظ أريد به لازم معناه  
مع جواز ارادته

استعمال كافي فوله تعالى والسموات مطويات بيمينه وقوله الرحمن على العرش استوى فأشكال ذلك  
 كنايةات عند المحققين من غير لزوم كذب لان استعمال اللفظ في معناه الحقيقي وطلب دلالة عليه انما  
 هو لقصده الانتقال منه الى اللزوم واختار هذه الطريقة في التلويح قال وحينئذ لا حاجة الى ما قيل  
 ان الكناية مستعملة في المعنى الثاني لكن مع جواز ارادة المعنى الاول ولو في محل آخر وباستعمال  
 آخر بخلاف المجاز فانه مشروط بالقرينة المانعة اه قال في الاطول ولنا بحث نذكره لك فانه  
 معجب لاولى الالباب وهو انه يمكن أن نجعل الكناية كلها حقائق صرفة ويكون قصده ما يجعل  
 معنى كناية من قبيل قصده النتيجة بعد اقامة الدليل فيكون قولنا فلان كثير الرماذ حقيقة صرفة  
 ذكرت دليلا على انه مضاف فيكون التقدير فهو مضاف ولا يكون هناك استعمال كثير  
 الرماذ في المضاف اه ( قوله معه ) فائدته التنبيه على أن ارادة اللزوم أصل و ارادة المعنى  
 بتبعية ارادة اللزوم ولينتقل منه الى اللزوم كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان  
 مع الامير ولا يقال جاء الامير معه والمنوع هو الجمع بين المعنى ولازمه على وجه يكونان مقصودين  
 استقلالاً لا على وجه يكون أحدهما تابعا للآخر ووسيلة الى قصده وفهمه لكن برد أن استعمال مع

هنا في الكلام على الطريقة الثانية اما للانتقال منه كما صرح به المحشى هنا وفي الرسالة البيانية  
 لكن فيه نظر ظاهر واما ذاته الآن قصده دون قصده اللزوم والا كانت هذه الصورة صورة الجمع  
 بين الحقيقة والمجاز التي هي محل الخلاف ولا شك أن كلام من هاتين الارادتين جائز بمعنى أن الكناية  
 من حيث انها كناية أى من حيث حقيقتها وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له الملاحظة علاقة  
 وقرينة مع جواز ارادته معه لاتنافي في كل من هاتين الارادتين وان استعمال المعنى الحقيقي أولم  
 يوجد في خصوص المادة فلا يرد أنه يلزم الكذب اذا أريد المعنى الحقيقي على وجه الاخبار به مع  
 المعنى الكنائى في المراد التي استعمال فيها المعنى الحقيقي أولم يوجد كما أفاده الشارح بعد ولا يحتاج  
 للجواب بأن المعنى انه يجوز ارادة الموضوع له في الكناية ولو في محل آخر واستعمال آخر بخلاف  
 المجاز فانه يمتنع فيه ارادة الموضوع له في كل محل وكل استعمال لا يقال اذا جازت ارادة المعنى  
 الحقيقي فهلا وجبت في المحل الذي تنأى فيه له دم المصارف حينئذ لاننا نقول انما ذلك اذا جازت  
 جواز اظاهر اقويار اجها فادبر المعنى على ما اقتضته القرينة وعلى الامر المحقق ( قوله والسموات  
 مطويات بيمينه ) كناية عن التمسك من الفعل ( قوله من غير لزوم كذب ) أى بخلافه على  
 الطريقة الأولى فانه يلزم الكذب ويحتاج للجواب بأنه يجوز ارادة المعنى الأول ولو في محل آخر  
 وباستعمال آخر أو بان الكناية من حيث انها كناية لاتنافي جواز ارادة المعنى الأول وان امتنع  
 لخصوص المادة كما يأتي في الشارح ( قوله قال في الاطول ولنا بحث نذكره الخ ) الفرق بينه  
 وبين الطريقة الثانية أن اللفظ على هذا مستعمل في المعنى الحقيقي قصدا على وجه كونه دليلا  
 على اللزوم الذي هو النتيجة فشكل من اللزوم والمزوم مقصود الآن الأول على وجه كونه نتيجة  
 والثاني على وجه كونه دليلا بخلافه على الطريقة الثانية فان المعنى الحقيقي ليس مقصودا لكن  
 كلام الاطول لا يظهر فيما اذا استعمال المعنى الحقيقي أولم يوجد اذ يقال ان الاستواء الحقيقي في  
 الرحمن على العرش استوى مقصود بمجمل دليل على الاستيلاء فان أريد الاستواء على مذهب  
 السلف لم يتنجح الى جعله دليلا على غيره بل الشيء الذي لا نعلمه لا يصلح دليلا لنا على شيء آخر اه

معه) أى ارادة ذلك المعنى  
 مع لازمه كلفظ طويل  
 الجاد

في قوله مع جواز ليس كما ينبغي لان ارادة لازم المعنى ليس تابعا لجواز ارادته معه الا أن يقال ان مع تدخل على المتبوع من المتشاركين وجواز ارادة معناه مع لازمه لم يشارك اللزوم في الارادة فتأمل اه أطول وقال سم مانصه أقول لا يشكل اراد المعنيين في الكناية بمنع استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه عنده هؤلاء لان محل ذلك اذا استعمل فيهما على أن كلامه مقصود لذاته وما هنا أحدهما مقصود تبعا ثم قال قال في التلويح فان قيل اللفظ في مجموع المعنى الحقيقي والمجازي مجاز والمجاز مشروط بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فيكون الموضوع له مرادا وغير مراد وهذا محال فلنا الموضوع له هو المعنى الحقيقي وحده فتجب قرينة على أنه وحده ليس بمراد وهي لا تنافي كونه داخل تحت المراد اه ( قوله المراد به طول القامة ) سيأتي جملة ملازم والمنااسبة كلام السكاكي الآتي في الفرق وهو صحيح لان كل لازم ملازم تامل اه سم قال يس وفي قوله لان كل لازم ملازم نظرا لان اللزوم قد يكون أعم اه ( قوله فظهر الخ ) قال في الاطول وقد أشار الى فائدة قوله مع جواز ارادته معوهى اخراج المجاز عن التعريف بقوله فظهر الخ الا أنه لم يقل فخرج به المجاز مع أنه أخصر وأوضح في المقصود ليكون مع الاشارة الى هذه الفائدة تنبها على أن العمدة في الفرق بين الكناية والمجاز هو هذا الذي هو الوجه الاول للفرق الذي ذكره السكاكي والوجه الثاني من الفرق الذي ذكره المشار اليه بقول المصنف وفرق بأن الانتقال فيها من اللزوم الخ ليس بشئ اه مع بعض تلخيص ( قوله مع ارادة لازمه ) أقول هذا القيد انما يكون فصلا لاجراخ المجاز عند من يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز والمصنف منهم اه سم ( قوله ) فإنه لا يجوز فيه ارادة المعنى الحقيقي وان وجب فيه كالكناية تصور المعنى الحقيقي لينتقل منه الى المعنى المجازي المشتمل على المنااسبة المصحة للاستعمال ( قوله معناه من جهة الخ ) قال في الاطول ومعنى قوله تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي أن ارادة المعنى الحقيقي فارق بينهما فانهما جائزة في الكناية كما ذكره في التعريف وممتنع في المجاز كما دل عليه تعريف المجاز وحينئذ لا ينجح الاعتراض بمنافاة كلامه للتعريف وبأن الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي ولا حاجة الى تقدير الجواز كما ذهب اليه الشارح اه ملخصا ( قوله وجبان الكب ) أى عن المرر لكثرة الضيفان

المراد به طول القامة مع جواز أن يراد حقيقة طول التجاد أيضا ( فظهر أنها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه ) كإرادة طول التجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فإنه لا يجوز فيه ارادة المعنى الحقيقي للزوم القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي وقوله من جهة ارادة المعنى معناه من جهة جواز ارادة المعنى ليوافق ما ذكره في تعريف الكناية ولان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي للقطع بصحة قولنا فلان طويل التجاد وجبان الكب

شيئا وغيره ( قوله لان ارادة لازم المعنى الخ ) يقتضى أن المصحوب هو الارادة وليس كذلك بل هو نفس اللزوم كما يفيد قوله بعدم يشارك اللزوم في الارادة فالاولى حذف ارادة ( قوله ومجازه ) الاولى ولازمه اذ المعنى المجازي لا بد له من قرينة مانعة ( قوله لان محل ذلك ) أى المنع ( قوله ثم قال قال في التلويح فان قيل الخ ) هذا السؤال وارد على مسألة جواز الجمع بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي بحيث يكون كل منهما مقصودا وليس الكلام الآن في ذلك ( قوله بقوله فظهر ) متعلق بأشار ( قوله ليسكون ) اسم يكون ضمير يعود على ما عبر به المصنف وتنبها خبرها ( قوله للفرق ) أى السكاكين للفرق فهو صفة للوجه الاول ( قوله عند من يمنع الجمع ) أما من يجوزه فالكناية عنده من أنواع المجاز اذ لا يشترط في المجاز كون القرينة مانعة من ارادة المعنى الحقيقي وان لم يكن من صور الجمع ( قوله رحمه الله معناه من جهة جواز الخ ) اما بأن تفسر الجهة بالجواز أو بقدر المضاف اه عبد الحكيم وعلى الأول فقد كرر الشارح لفظ جواز لتفسير جهة

( قوله ومهزول الفصيل ) لكثرة حلب أمه للضيغان ( قوله وان لم يكن له نجاد ) بحث فيه في الاطول بأن انتفاء النجاد قرينة مانعة عن ارادته اه وفي سم قيل قد سبق أن المحققين جوزوا استعمال المعنى الحقيقي في الكناية وحينئذ لا يعلم الفرق بينها وبين المجاز فان استعمال المعنى الحقيقي من أقوى قرائن المجاز فاذا جوز ذلك في المجاز ولم يجعل مانعة من ارادة المعنى الحقيقي لم يتميز الكناية عن المجاز في صورة استعمال المعنى الحقيقي نحو نطق الحال بكذا ويمكن أن يجاب بصحة ارادة المعنى الحقيقي لو كان ممكنا بحيث يكون مناط الاثبات والنفي أيضا في الكناية دون المجاز فليتأمل اه ملخصا وفي سم أيضا قوله وان لم يكن له نجاد ولا كلب ولا فصيل أو رد أنه اذا لم يكن له ما ذكر لم تكن ارادة المعنى الحقيقي جائزة في هذا الاستعمال فلم تكن كناية بل مجازا وأجيب بالمنع بل هي جائزة ولو استعمال المعنى الحقيقي لقصد الانتقال الى اللازم كما مر عن التلويح ورد بأن ما في التلويح مفرع على أن الكناية مستعملة في معناها الحقيقي لقصد الانتقال وكلامنا هنا مبني على أنها مستعملة في المعنى المجازي فلا حاجة لارادة المعنى الحقيقي للانتقال منه بعد كون اللفظ مستعملا في المعنى المجازي الذي هو المنتقل اليه فاذا كان منفيًا لم تجز ارادته لانها انما تجوز اذا كان وسيلة للانتقال ومع استعمال اللفظ في المعنى المجازي لا معنى للتوسل الا أن يقال لمانع من أن يراد باللفظ كلا المعنيين المجازي على أنه المقصود الحقيقي للانتقال منه فقوله الآتي لکن قد يمنع ذلك الخ محمول على ما اذا كان المعنى الحقيقي مقصودا بالنفي والاثبات أما اذا قصد الانتقال منع فلا يمنع فليتأمل اه ملخصا ( قوله هو أن الكناية من حيث الخ ) اعترضه في الاطول بأنه يوجب الدور

ومهزول الفصيل وان لم يكن له نجاد ولا كلب ولا فصيل ومثل هذا في الكلام أكثر من أن يحصى وهو هنا بحث لا بد من التنبه له وهو أن المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هو أن الكناية من حيث انها كناية لاتنافى ذلك كما أن المجاز

( قوله بحث فيه في الاطول الخ ) مردود بأننا اذا جعلناه كناية تجعل القرينة غير الاستحالة بل أمر يجوز معه ارادة المعنى الاصل كمكان المدح أو مقام الرد على المشترك مثلا والاستحالة أو عدم الوجود لا ينظر اليها ولا يضر في تحقق الكناية لجواز ارادة المعنى الاصل من حيث الكناية كما قال الشارح فقد تكفل الشارح بهذا البحث وجوابه اه شيخنا ( قوله فاذا جوز ذلك في المجاز ) عبارة سم في الكناية ( قوله ولم يجعل مانعة من ارادة المعنى الحقيقي ) أي في الكناية ( قوله في صورة استعمال الخ ) عبارة سم في ثني من الصور وان سلم في صورة استعمال المعنى الحقيقي من غير شبهة نحو نطق الحال ( قوله ويمكن أن يجاب الخ ) هذا الجواب لا يتم الا اذا جعلت القرينة غير الاستحالة وغير عدم الوجود كمكان المدح أو كان بمعنى جواب الشارح والا فلا يتم فان جعلت القرينة في ليس كمنه ثني مقام المدح كان كناية اذ مقام المدح يجوز معه ارادة المعنى الاصل وان جعلت الاستحالة كان مجازا مرسلا اه شيخنا وقد يقال مدح هذا الفرد يمنع من ارادة الحقيقة اذ هي ليست مدحا بالنسبة له وقد علمت ما في هذا كله مما سبق ( قوله أو رد أنه اذا لم يكن الخ ) هذا الابراد كالأبراد الاولة قاله بعض المشايخ قال شيخنا قد تكفل الشارح بهذا البحث والجواب عنه اه ( قوله في المعنى المجازي ) الاولى في المعنى الغير الموضوع له وكذا يقال فيما بعد اه شيخنا ( قوله والحقيقي للانتقال منه الخ ) يفيد أن جواز ارادة المعنى الحقيقي انما هي لمجرد الانتقال وليست على وجه الاخبار بحيث تكون متعلق الصدق والكذب ومرجع النفي والاثبات وقد تقدم من المحشى عند الكلام على الطريقتين اشارة اليه فتدبر ( قوله بأنه يوجب الدور ) أي لان تعريف الكناية بصير هكذا اللفظ أريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه من حيث انها كناية فقد أخذ

في تعريف الكتابة ( قوله لكن قد يمنع ذلك في الكتابة بواسطة خصوص المادة ) أي وان  
جاز من حيث انها كتابة بمعنى أن كونها كتابة لا ينافي ارادة المعنى الحقيقي وان منعها خصوص  
المادة فتعريف الكتابة صادق على هذه الصورة أيضا ( قوله اذ انقوه ) أي المثل ( قوله  
أترابه ) جمع ترب بكسر التاء المثناة من فوق أي أقرانه في السن بأن يكون ابتداء ولادة الجميع  
زمانه واحد اه سم ( قوله يريدون بلوغه ) فانه يلزم من بلوغ أترابه بالسن بلوغه بالسن اه  
سم ( قوله معتقتان ) أي واردتان ( قوله ولا يخفى هنا امتناع ارادة الحقيقة ) لاستحالة  
نبوت بمائله اه سم ( قوله وفرق ) لم ينسبه الى السكاكي مع أنه ذكره في كتابه لانه لا يخضه  
كما صرح به في الايضاح اه أطول ( قوله كالانتقال من طول التجادلخ ) ما ذكره هناك من  
كون طول التجادلخ أطول والقائمة بلزوما عكس ماقاله في شرح التعريف السابق ولاتنافي

ينافيه لكن قد يمنع ذلك  
في الكتابة بواسطة  
خصوص المادة كما ذكر  
صاحب الكشف في  
قوله تعالى ليس كمثل شيء  
أنه من باب الكتابة كما في  
قولهم منلك لا يضل لانهم  
اذانقوه عن بمائله وعن  
يكون على أخص أو صافه  
فقد نقوه عنه كما يقولون  
بلغت أترابه يريدون بلوغه  
فقولنا ليس كالله شيء  
وقولنا ليس كمثل شيء  
عبارتان معتقتان على  
معنى واحد وهون في المائله  
عن ذاته لا فرق بينهما الا  
ماتعطيه الكتابة من المبالغة  
ولا يخفى هنا امتناع ارادة  
الحقيقة وهون في المائله  
عن هو بمائله وعلى أخص  
أوصافه ( وفرق ) بين  
الكتابة والمجاز ( بان  
الانتقال فيها ) أي في  
الكتابة ( من اللزوم ) الى  
المزوم كالانتقال من طول  
التجاد الى طول القائمة  
( وفيه ) أي في المجاز  
الانتقال ( من المزوم ) الى  
اللزوم كالانتقال من الغيب

المعرف في التعريف وهو دور ويمكن دفعه بأنه يعبر بعبارة مؤدبة لهذا المعنى لا دور فيها كأن  
يقال من حيث انها لفظ مستعمل في لازم معناه مع جواز ارادته معه ( قوله أي المثل ) المناسب  
أي البخل ( قوله لاستحالة نبوت بمائله ) بيان ذلك أن السلب عن أمر يستلزم وجوده لكن  
المرضى أن السلب لا يستلزم وجود المسلوب عنه بل يستلزم فرضه اه ع ق وقد مر ما يتعلق  
بذلك ( قوله رحمه الله تعالى لكن قد يمنع ذلك في الكتابة الخ ) في رساله المحشى البيانية نقلا  
عن السيد في حواشي المطول مانعه اعلم أن استعمال بسط اليد في الجود بالنظر الى من يجوز أن  
يكون له يد سواء وجدت وصحت أو شلت أو قطعت أو فقدت لنقصان في أصل الخلقة كتابة محضة  
لجواز ارادة المعنى الاصل في الجملة وبالنظر الى من تنزه عن اليد بقوله بل يدها مبسوطتان مجاز  
متفرع عن الكتابة لامتناع تلك الارادة فقد استعمل بطريق الكتابة هناك كثيرا حتى صار  
بمعنى يفهم منه الجود من غير أن يتصور يدا وبسط ثم استعمل هنا مجازا في معنى الجود وفس على  
ذلك نظائره كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله تعالى ولا ينظر اليهم فان الاستواء  
على العرش أي الجلوس عليه فممن يجوز منه ذلك كتابة محضة عن الملك وفمن لا يجوز عليه مجاز  
متفرع عن الكتابة وكذا عدم النظر فممن يجوز منه النظر كتابة محضة عن عدم الاعتداد وفمن  
لا يجوز منه مجاز متفرع عن الكتابة هكذا حقق الكلام في الكشف اه وقوله لامتناع تلك  
الارادة علة لجملة مجاز الا كتابة وقوله فقد استعمل أي بسط اليد في الجود وهذا ايضاح لتفرع  
المجاز على الكتابة وقوله هناك أي في مقام مدح من يجوز أن يكون له يد وبسط وقوله حتى  
صار أي اللفظ الكفائي فانه لكثرة الاستعمال وقوله من غير أن يتصور الخ يعني أنه نشأ من كثرة  
الاستعمال صبرورة اللفظ مفهما للزوم من غير توقف على تصور المزوم لينقل منه الى اللزوم  
فتجردت الكتابة عن الانتقال بسبب كثرة الاستعمال وقوله ثم استعمل أي بسط اليد وقوله هنا  
أي في مقام مدح من لا يجوز أن يكون له يد وبسط وقوله مجازا أي خاليا عن ارادة الموضوع له  
للانتقال فبان وجه تفرع هذا المجاز عن الكتابة هذا وفي الكشف وقد يتفق عارض بجعل  
المجاز في حكم حقيقة كما في المنقولات والكتابة في حكم المصريح به كما في الاستواء على العرش  
وبسط اليد اه يعني أن المجاز بسبب كثرة الاستعمال قد يصير حقيقة عرفية وذلك لا يخرج عن  
كونه مجازا ومستعملا في غير ما وضع له نظرا الى أصل اللغة وكذلك الكتابة قد تصير بسبب كثرة

لان كلاً لازم وملزوم اه سم ( قوله ومن الاسد الى الشجاع ) هذا لا يظهر لان الاسد ايس  
ملزوما للرجل الشجاع وكذا كثير من المجازات المرسله ولو جعلت ملزومات بالقرينة فالكتابة

الاستعمال في المعنى عنه بمنزلة الصريح كان اللفظ موضوعاً بآرائه ولا يلاحظ هناك المعنى الاصل  
فيستعمل حيث لا يتصور فيه أصلاً كالاتواء على العرش في الملك وبسط اليد في الجود ولا  
يخرج بذلك عن كونه كناية في أصله وان سمي حينئذ مجازاً متفرعاً على الكناية قاله السيد في  
حواشي المطول وقوله كناية محضة أي وكثرت هذه الكناية حتى صار لفظ الاتواء يفهم منه  
الملك من غير أن يتصور الجلوس وكذا يقال فيما بعده وقوله هكذا حقق الكلام في الكشف هو  
مناف لما نقله الشارح هنا عن الكشف من جعله ليس كمثلته شيء من باب الكتابة مع قول الشارح  
بإستحالة المعنى الحقيقي فيه والظاهر دفع المناقاة بأن صاحب الكشف لا يقول ان المعنى الحقيقي  
فيه يقتضى محالا وقد تقدم بيان ذلك وان كان يمكن دفع المناقاة بأن مراد الكشف أنه كناية  
بحسب أصله وهو ما اذا استعمل فحين يجوز عليه ذلك وهو الآن مجاز متفرع على الكناية ولهذا  
كتب عبد الحكيم على قول السيد اعلم أن استعمال بسط اليد الخ مانصه حاصل كلامه أن الشارح  
يعني السعد جعل ليس كمثلته شيء فحين لا يمثل له وفيه مثل كناية وجواز ارادة المعنى الحقيقي في  
الجملة كافي في الكناية والمستفاد من تحقيق الكشف انه كناية في محل يمكن المعنى الحقيقي فيه  
مجاز متفرع على الكناية فحين لا يمكن وكلا الوجهين مذكوران في الكشف فقال ان قوله  
تعالى ليس كمثلته شيء وقوله بل يدها مبسوطتان كنياتان وقال ان قوله ولا ينظر اليهم يوم القيامة  
وقوله تعالى الرحمن اعلى العرش استوى مجاز متفرع عن الكناية ولا تخالف لانه كناية في نفسه  
مجاز في المحل الذي استعمل فيه اه نعم دفع المناقاة بين قول صاحب الكشف ان قوله تعالى بل  
يدها مبسوطتان كناية وتحقيقه المتقدم لا يمكن الا بالوجه الثاني هذا ولا يخفى عليك ان دفع المناقاة  
بما ذكرنا هو بالنظر لكلام الكشف في ذاته بقطع النظر عن كلام الشارح اما هو فقير  
مستقيم بعد لان مقصود الشارح بقوله لكن قد يمنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص  
المادة كما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى ليس كمثلته شيء الخ أنه لا يشترط في الكناية  
امكان المعنى الحقيقي بدليل جعل صاحب الكشف ليس كمثلته شيء من باب الكناية فما قصده  
لا يتم بعد التوفيق المذكور وغاية ما تدفع به مع تمام مقصود الشارح أن صاحب الكشف جرى  
أولاً على طريقة الجمهور لا على طريقة مع كونه يوافق على أن حقيقة الآية يقتضى محالاً أن  
تقول لا يتم استدلال الشارح بكلام صاحب الكشف لاحتمال أن مراد صاحب الكشف انه  
كناية في نفسه بقطع النظر عن استعماله في الآن كما أجابنا بذلك في دفع المناقاة فتأمل ( قوله لان  
كلاً لازم وملزوم ) أي لازم بمعنى تابع ملزوم بمعناه المشهور أخذنا من جواب الشارح الآتي ( قوله  
هذا لا يظهر الخ ) فد تقدم ان وجه النسبة انما هو أخص أوصاف المشبه فينتقل الذهن من المشبه  
به الى وجه النسبة لكونه أشهر أو صافه ثم ينتقل منه الى معروضه سوى المشبه به بمعونة القرينة  
فينتقل الذهن من الاسد الى الشجاع ومنها الى الشجاع أي ذات تام صوفة بالشجاعة سوى الاسد  
فقد تحقق اللزوم في الاستعارة وأما اللزوم في غيرهما فقد تقدم بيانه أيضاً ( قوله رحمه الله أو بانضمام

الى التنبه ومن الاسد الى  
الشجاع (ورد) هذا الفرق  
( بان اللزوم ما لم يكن  
ملزوماً بنفسه أو بانضمام

أيضا ملزومة بالقرينة كذا في الأطول ( قوله ولم ينتقل منه الى المزوم لان اللازم الخ ) فيه أنه ان عرف علاقة اللازم بين اللازم والمزوم ينتقل منه اليه لا محالة وان لم تعرف لا ينتقل من المزوم أيضا اه أطول ( قوله معترف بأن اللازم ما لم يكن ملزوما الخ ) ملزومية اللازم بأن يكون أخص أو مساويا فان قلت ان اللازم كيف يكون أخص والعام يوجد بدون الخاص فيلزم وجود المزوم بدون اللازم قلت أراد باللازم التابع الريف كطول النجاد التابع لطول القامة اه أطول وقال السيد في شرح المفتاح أراد باللازم التابع الريف كما مر ثم ان الانتقال من اللازم الى المزوم يحتاج الى جعله مساويا لمزومه أو أخص منه اه وكتب عليه سم مانصه قوله مساويا لمزومه أو أخص هلا استغنى عن ذلك لان الاعم في الجملة بعيد فلي تأمل اه ( قوله من خواص الكتابة دون المجاز ) أي فالانتقال فيها أيضا من المزوم ( قوله لما لا دليل عليه ) الظاهر أن المراد لا دليل عليه من حيث صحته في نفسه لا من حيث كونه مراد مع صحته في نفسه تأمل اه سم ( قوله ما يكون وجوده على سبيل التبعية ) أي واللازم بهذا المعنى مزوم فالانتقال منه بمنزلة الانتقال من المزوم اه سم ( قوله ولهذا يجوز كون اللازم أخص ) أي لكون المراد باللازم ما ذكر لانه المتعارف اذ ذلك لا يكون أخص والا لكان المزوم أعم فيوجد بدون اللازم وهو

قرينة اليه ( لم ينتقل منه )  
الى المزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز أن يكون أعم ولا دلالة للعام على الخاص ( وحينئذ أي اذ كان اللازم ملزوما ) يكون الانتقال من المزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي أيضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه وما يقال ان مراده أن المزوم من الطرفين من خواص الكتابة دون المجاز أو شرط لها دونه فما لا دليل عليه وقد يجاب بأن مراده باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا يجوز كون اللازم أخص كالمصاحف بالفعل للانسان

قرينة ) كما في العام المراد به الخاص مجازا ( قوله فيه انه ان عرف علاقة اللازم ) الأولى علاقة المزوم وبعد ذلك فيه نظرا لانه اذا عرفت علاقته هي المزوم بين الضوء والشمس لا يتأني له الانتقال من الضوء الى الشمس لانه لا اشعار للعام بالخاص ونظر فيه مير وأجاب أيضا بأن المراد باللازم انتقال الذهن مما هو مزوم الى ما هو لازم لتحقق العلاقة في الواقع لا المعرفة للعلاقة اه فتدبر ( قوله رحمه الله ولا دلالة للعام ) أي من حيث ذاته وان دل بالقرينة معاوية وفيه أن الدلالة بالقرينة كافية ( قوله رحمه الله وحينئذ يكون الانتقال من المزوم ) أي من حيث انه ملزوم لا من حيث انه لازم وان كان لازما لانه من حيث انه لازم لم ينتقل منه ولذا قال ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه ( قوله ملزومية اللازم بأن يكون أخص الخ ) عبارة الأطول والسكاكي أيضا معترف بأن اللازم ما لم يكن أخص أو مساويا لم ينتقل منه الى المزوم فان قلت الى آخر ما نقله المحشي عنه ثم قال وهذا ظهر الجواب عن رد الفرق من أن السكاكي أراد أن الانتقال في الكتابة من التابع وفي المجاز من المتبوع اه وهذا تعلم أن نصح السكاكي بكون اللازم أخص مشعر بالجواب عن اعتراض المصنف فكان الأولى للمحشي أن يقتصر هنا في حل كلام الشارح على كون اللازم مساويا والا كانت رائحة الجواب موجودة في تقرير الاعتراض والله در الشارح حيث أخرج كون اللازم أخص عند الكلام على تقرير الجواب فتدبر ( قوله لان الاعم في الجملة بعيد ) أي تبع ارادته فلا يحتاج للتقييد لاخر اجماله شيخنا وغيره ( قوله رحمه الله من خواص الكتابة ) أي على وجه الشطرية بحيث يكون معتبرا في الحقيقة وليس المراد أنه لا يوجد الا في الكتابة وان كانت الكتابة قد توجد بدون لانه حينئذ لا يكون مصصحا لكلام السكاكي لان ظاهر كلامه أن الانتقال في الكتابة دائما من اللازم لأنه قد يكون من اللازم ( قوله لا دليل عليه من حيث صحته في نفسه ) اذ لا دليل على اختصاص الكتابة بأن الانتقال فيها من شيء هو لازم ومزوم معا ( قوله رحمه الله ما يكون وجوده الخ ) أي وجوده في الخارج على سبيل التبعية في الخارج لاني في الذهن على سبيل التبعية في الذهن

ممتنع اه يس وكتب أيضا قوله ولهذا يجوز كون اللازم أخص مع أن اللازم بغير هذا المعنى لا يكون أخص وإنما يكون مساويا أو أعم اه سم ( قوله فالكناية أن يذكر من المتلازمين الخ ) إشارة إلى أنه وان آل الأمر إلى أن الانتقال في الكناية أيضا من المزموم لأن ذلك التابع والرديف مزموم الأثر الفرق مع ذلك حاصل بينهما وهو أن الانتقال في الكناية باعتبار كون المنتقل منه لازما وان كان مزموما أيضا وهو في المجاز على العكس اه سم ( قوله وفيه نظر ) قال في المطول لأن المجاز قد يكون من الطرفين كما استعمال الغيث في النبات واستعمال النبات في الغيث اه وقد يقال أنه بحسب الحيثية والاعتبار مختلف كما مر في اعتبار العلاقتين في الفرق بين المجاز المرسل والاستعارة في لفظ واحد فإذا أطلق النبات على الغيث من حيث أنه لازم لا من حيث أنه رديف وتابع فهو بهذا الاعتبار مجاز مرسل إطلاقا للزم على المزموم وإذا أطلق على الغيث من حيث هو رديفه وتابعه كان من هذه الحيثية كناية فلا إشكال اه سم وقال في موضع آخر يجاب بأن الانتقال وان كان فيه أيضا أي في المجاز من اللازم لكن باعتبار كونه مزموما اه تأمل وكتب أيضا قوله وفيه نظر حاصله منع كون الانتقال في المجاز من المتبوع دائما اذ ما يتصور بالنبات عن الغيث ويمكن دفعه بأن ذلك الفرق مبني على أن الموضوع له مراد أبدا في الكناية لكن لينتقل منه إلى مزمومه فالموضوع له في الكناية تابع في الإرادة والانتقال من التابع في الإرادة

فالكناية أن يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومرادوف والمجاز بالعكس وفيه نظروا يخفى عليك

والاعاد الرديف بلفظه ولفظ أن التابع مالم يكن متبوعا لم ينتقل منه الخ اه معاوية ( قوله لان المجاز قد يكون من الطرفين الخ ) وذلك إذا كان لكل منهما جهة الاصلية والفرعية كالنبات والمطر على ما في كتب الاصول مع أن التابع والرديف في الخارج ليس الا المطر اه عبد الحكيم وقوله إذا كان لكل منهما جهة الخ يعني الجهتين في الذهن فإنه قد يتعقل النبات قسدا وأصالة فيتعقل المطر تبعاً وقد يتعكس وقوله مع أن التابع والرديف في الخارج ليس الا المطر أي لان النبات هو المقصود بالذات والمطر لاجله لا العكس قلت وأوليس التابع والرديف في الخارج الا النبات لانه المسبب والمتأخر عن المطر لا العكس أو كلاهما باعتبارين فكلا الجهتين حينئذ في الخارج كما في الذهن وعلى كل فها هنا مجاز يذكر تابع وإرادة متبوع ودعوى اعتبار الحيثية وان الانتقال في الكناية انما هو من التابع في الخارج وفي المجاز انما هو من المتبوع فيمن حيث أنه متبوع فيه لا من حيث أنه تابع فيه وان كان تابعاً فيه مما لا دليل عليه بل مما لا التفات اليه لان مبنى الانتقال والمعتبر فيه حيثية حال ما في الذهن من حيث أنه فيه لا ما في الخارج من حيث أنه فيه كيف ومبناه اللزوم الذهني من غير دخول اللزوم الخارجي فيه وحصر الكناية فيما ذكر ممنوع أيضا لجواز عكسه أيضا كان يقال لصانع نجاد لزيد اطلوب القامة أي فطوّل نجاده أي فيجب اطلاله أو نحو ذلك فهي كالمجاز قد تكون من الطرفين بأن يكفى بالعلة عن المعلول وعكسه فالخبر ممنوع الا أن يكون اصطلاحاً فلا مشاحة فيه وكأنه لهذا الاحتمال سكت الشارح عنه اه معاوية ( قوله من حيث أنه لازم ) الأولى من حيث أنه متبوع ( قوله فهو بهذا الاعتبار مجاز مرسل ) أي وتعين حينئذ اعتبار قرينة مانعة ولا يصح مع مراعاة هذه الحيثية اعتبار قرينة غير مانعة وقوله كان من هذه الحيثية كناية أي وتعين حينئذ اعتبار قرينة غير مانعة ولا يصح مع مراعاة هذه الحيثية اعتبار قرينة مانعة ( قوله مبني على أن الموضوع له مراد الخ ) أي الذي هو الطريقة الثانية في الكناية ( قوله فالموضوع له في الكناية تابع في الإرادة الخ ) أي فالمراد باللازم التابع في الإرادة وبالمزموم



الى المتبوع وفي المجاز الانتقال من الموضوع له الذي هو المتبوع المحض للمعنى المجازى لانه الاصل  
بالنسبة الى الخارج ولم تعرضه التبعية بحسب الارادة ولو بنى الكلام على جواز ارادة الموضوع  
له في الكناية يكون الفرق بينهما في الجملة اه أطول ( قوله أن ليس المراد باللزوم ههنا الخ )  
بل معنى اللزوم ههنا الانتقال في الجملة سواء كان بناء على لزوم عقلي أو عادي أو اعتقادي أو ادعائي  
اه سم ( قوله باعتبار كونها الخ ) وقال في الأطول الاولى أى القسم الاول وتأنيثه باعتبار الخبر  
لانه الكناية المطلوب بها الخ اه ( قوله غير صفة ولا نسبة ) كنى بغير صفة ولا نسبة عن الموصوف  
فكانه قال المطلوب بها الموصوف كما في عبارة المفتاح لتظهر مقابلة هذا القسم بالقسمين الآخرين  
كنا في الأطول ( قوله ولا نسبة ) أى نسبة صفة الى موصوف ( قوله اختصاص بموصوف )  
المراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي كالواجب والقديم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد بالضيفا فمثلا  
وصارنا فيه بحيث لا يعتد بضيفية غيره اه سم ( قوله بكل أبيض ) أى سيف أبيض ( قوله  
مختم ) باخاء المعجزة الساكنة والذال المعجزة المفتوحة اه سم ( قوله بأن تؤخذ صفة )

أن ليس المراد باللزوم  
ههنا امتناع الانفكاك  
( وهى ) أى الكناية  
( ثلاثة أقسام الاولى )  
تأنيثها باعتبار كونها  
عبارة عن الكناية  
( المطلوب بها غير صفة  
ولا نسبة فيها ) أى من  
الاولى ( ماهى معنى واحد )  
مثل أن يتفق في صفة من  
الصفات اختصاص  
بموصوف معين فتذكر  
تلك الصفة ليتوصل بها الى  
ذلك الموصوف ( كقوله )  
الضاربين بكل أبيض مختم  
( والطاعنين مجامع  
الاضغان ) المختم القاطع  
والضغن الحقد ومجامع  
الاضغان معنى واحد كناية  
عن القلوب ( ومنها ماهى  
مجموع معان ) بأن تؤخذ  
صفة فتضم الى لازم آخر

المتبوع في الارادة هذا في الكناية ( قوله ولم تعرضه التبعية بحسب الارادة ) أى لان المجاز  
ليس فيه الارادة المعنى المجازى ( قوله ولو بنى الكلام على جواز الخ ) يعنى لو بنى على الطريقة  
الاولى في الكناية لم يوجد فيها الانتقال من التابع في الارادة الى المتبوع فيها الا في بعض الصور  
وهو ما اذا أريد المعنى الحقيقي مع المعنى الكنائى تبعا ( قوله لتظهر مقابلة الخ ) علة لقوله كنى  
الخ أى انما ارتكبت تلك الكناية ولم يصرح بالموصوف كما فعل صاحب المفتاح لتظهر المقابلة  
أى لتسكون واضحة وفي عبد الحكيم لم يقل المطلوب بها الموصوف ليشمل ما اذا كان المكنى عنه  
ملزوما غير الموصوف كما في قوله تعالى ليس كمثل شئ على تقدير عدم زيادة الكاف فان المكنى عنه  
نفي المثل وهو ليس بموصوف لتنى مثل المثل فلا بد أن يراد بالموصوف أهم من الموصوف حقيقة  
أوما هو بمنزلة كما أشار اليه السارح في شرحه في بيان وجه الضبط بقوله ان اللازم الذى ينتقل منه  
معناه التابع للشئ بمنزلة الوصف المختص ولا محالة يكون للشئ صفات أخرى فان كان القصد الانتقال  
الى نفس ذلك الموصوف فالقسم الأول أو الى صفة أخرى فالثانى أو الى اختصاص الصفة به  
فالثالث اه قال معاوية قوله فان المكنى عنه نفي المثل الخ فيه أنه في نفسه نسبة باعتبار وصف الله  
تعالى بصفة له تعالى فلا يشمله لفظ المصنف فالصواب التمثيل بمجامع الاضغان فان المطلوب بها ليس  
صفة ولا نسبة ولا موصوفها لأنها ذوات لصفات أى معان قائمة بالغير لكنه موصوف في نفسه لانه  
القلوب وهى ذوات موصوفة في نفسها بصفات ولعل ذاهوم اذ المفتاح بالمطلوب بها الموصوف  
أى الموصوف في نفسه لا موصوف بالمدكور أعنى مجامع الاضغان كما فهمه عبد الحكيم وكما  
يقضيه قول السارح مثل أن يتفق في صفة الخ الا أن يكون هذا المقتضى أو نحوه أو التقييد بكونه  
موصوفها أى الصفة المذكورة واقعا في المفتاح فيكون مراده بالصفة الوصف العنوانى ولو ذاتا  
كالمثال لا ما يقوم بغيره كما يتبادر فالمصنف عدل الى ما يشمل نحو المثال على المتبادر عما لا يشمل  
الاعلى خلافة وقوله فلا بد أن يراد بالموصوف أعم الخ لا يخفى ان الاولى أن يراد بالموصوف  
موصوف الوصف العنوانى كما ذكرناه وقوله فيه انه في نفسه الخ بناء هذا الاعتراض على أن المراد  
بالصفة ما كان صفة وان لم يكن للمكنى به وهو خلاف ما اعتبره عبد الحكيم وقال السيد قدس سره

لم عبر بالصفة دون اللازم ولم عبر فيما بعده باللازم دون الصفة اه سم ( قوله لتصبح جملتها مختصة )  
 أى لا كل واحد كما في المثال فان الحى لا يختص بالانسان وكذا طول القائمة لوجوده في الفعل ونحوه  
 وكذا عرض الاظفار لوجوده في الفرس ونحوه ( قوله حى ) بدل أو بيان من قولنا بمعنى  
 مقولنا وكتابة حال منه اه حفيد ( قوله ويسمى ) أى في اصطلاح العلوم العقلية اه سم  
 ( قوله مركبة ) كما يسمى الذى قبلها خاصة بسيطة اه سم ( قوله وشرطهما الاختصاص  
 بالمكنى عنه ) اعترض بأنه مستدرك لان الكتابة الانتقال فهما من المزموم والمزوم مختص قطعاً  
 بالمكنى عنه اه سم وفي الاطول من البين أن تخصيص هذا الشرط بهذا القسم من الاقسام  
 الثلاثة من غير مخصص اه ( قوله الاختصاص ) المراد بالاختصاص ما هو أعم من الحقيقي  
 والحكمى كما مر ( قوله لبعض الانتقال ) أى منها الى المكنى عنه ( قوله بمعنى سهولة المأخذ )

وأخر لتصبح جملتها مختصة  
 بموصوف فيتوصل  
 بذكرها اليه ( كقولنا  
 كتابة عن الانسان حى  
 مستوى القائمة عرض  
 الاظفار ) وتسمى هذه  
 خاصة مركبة ( وشرطهما )  
 أى شرط هاتين الكتابتين  
 ( الاختصاص بالمكنى  
 عنه ) لبعض الانتقال  
 وجعل السكاكى الاولى  
 منها أعنى ما هى معنى  
 واحد قريبة بمعنى سهولة  
 المأخذ والانتقال فيها  
 لبساطتها واستغنائها عن  
 ضم لازم الى آخر وتلفيق  
 بينهما والثانية بعيدة  
 بخلاف ذلك وهذه غير  
 البعيدة بالمعنى الذى  
 سبجى ( الثانية ) من

ان ليس كمثل شئ كتابة في النسبة على كلا الوجهين السابقين فعلى الوجه الأول نسبة النفي الى مثل  
 المثل وأريد به نسبه الى المثل وعلى الوجه الثانى نفي ثبوت مثل مثله وأريد نفي ثبوت مثله وورده  
 عبد الحكيم بأن الكتابة في النسبة لا بد فيها من ترك التصريح بالنسبة كما سبجى، وفيما نحن فيه  
 نصريح بالنسبة بطريق الاضافة فهو على الوجهين من القسم الاول أعنى ما لا يكون المطلوب بهما غير  
 صفة ولا نسبة اه قال معاوية يعنى اضافة المثل الى الضمير الرابط على قياس ما أتى في المطول في  
 زيد طويل تجاده في الفرق بينه وبين المجدبين نوييه وعبارته في المطول الآتية بعد قول المصنف  
 ونحوه قولهم المجدبين نوييه والكرم بين برديه نصها وفي هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من أن قولهم  
 المجدبين نوييه والكرم بين برديه من القسم الثانى أعنى نحو طويل تجاده بناء على أن نحو اضافة  
 الثوب والبردى الى ضمير الموصوف كاضافة التجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى التجاد  
 تصريح بانبات الطول للتجاد وهو قائم مقام طول القائمة فاذا صرح باضافة التجاد الى ضمير زيد كان  
 ذلك تصريحاً بانبات طول القائمة وان كان ذكر طول القائمة غير صريح وليس في قولنا المجد  
 بين نوييه دلالة على ثبوت المجدلثوب بين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة  
 الثوب الى الضمير تصريحاً بانبات المجدلثوب يعود اليه الضمير وأمثلة هذا القسم أيضاً أكثر من أن  
 تحصى اه وقوله وفي هذا اشارة أى في قول المصنف ونحوه قولهم الخ حيث فصله عما قبله بقوله  
 ونحوه وقوله لان اسناد طويل التجاد الخ خلاصته أنه لم يسند المجد الى الثوب كما أسند الطول  
 الى التجاد وجعل التجاد فاعلاً له في المعنى ولو قدر الاسناد بأن يقال زيد ما جد نوباه لم يكن كتابة لانه  
 لا بد من تصوير المعنى الحقيقي لينتقل منه وههنا لا معنى لمجدلثوب بين فهو اسناد مجازى كذا في شرح  
 المفتاح الشريفي اه عبد الحكيم ومعاوية كلام مع عبد الحكيم والشارح فراجع ان شئت  
 ( قوله لم عبر بالصفة الخ ) هو تفنن وفيه اشارة الى أن اللازم صفة والصفة لازم ( قوله فان الحى  
 لا يختص بالانسان الخ ) فديقال عرض الاظفار مع استواء القائمة يعنى بل قد يقال حى مع استواء  
 القائمة يعنى عن عرض الاظفار وما قبل في التمساح والتعبان من استواء قائمتها مردود بأن المراد  
 باستواء القائمة ما كان ممتدا الى أعلاها ممتدا على الارض ( قوله بدل أو بيان الخ ) عبارة  
 عبد الحكيم قوله كتابة بمعنى مكنياها حال من مقول قولنا مقدم عليه ويجوز أن يكون حالاً من  
 القول بمعنى المقول والعامل فيه معنى السكاكى وحينئذ يكون قوله حى مستوى القائمة عرض

دفع الشارح بقوله بمعنى سهولة المأخذ وقوله وهذه غير البعيدة بالمعنى الذى سيجىء تنظير المصنف فى جعل السكاكى المذكور الذى وجهه الشارح فى المطول بأن السكاكى فسر القرينة بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة والكتابة التى هى معنى واحد والتى هى مجموع معان خاليتان عن الواسطة وحاصل الدفع أن القرب والبعد هنا بمعنى آخر اه سم ملخصا ( قوله المطلوب بها صفة ) بمعنى ما قام بالغير والمكنى عنها فى طويل النجاد عند التحقيق طول القامة لا طويل القامة وكلام المصنف حيث قال كقولهم كتابة عن طول القامة مشعر بحمل الصفة على هذا المعنى فلا يتجه أنه أن يريد بالصفة ما قام بالغير يخرج طويل النجاد وان أراد بدلول الصفة المفسرة بما دل على ذات مهمة باعتبار معنى معين خرج نحو أعجبنى طول نجاد فلان فإنه كتابة عن طول قائمته لا عن طويل القامة اه أطول ( قوله وهى ضربان ) هل يجريان فى القسم الاول اه سم أقول فى الأطول بعد تقسيم الثانية الى قريبة وبعيدة وتقسيم القريبة الى الواضحة والخفية مانصه ومن البين جريان هذين التقسيمين فى القسم الاول من الكتابة وكانها أهمل فيه لعدم الاطلاع على أمثلتهما فى كلام البلغاء اه ( قوله لتضمن الصفة أى طويل الضمير ) وأما الضمير فى نجاد فليس فى نفس الصفة اه سم ( قوله أى طويل ) فالصفة

أقسام الكتابة (المطلوب بها صفة ) من الصفات كالجود والكرم ونحو ذلك وهى ضربان قريبة وبعيدة ( فان لم يكن الانتقال ) من الكتابة الى المطلوب ( بواسطة قريبة ) والقريبة قسبان ( واضحة ) بحصل الانتقال منها بسهولة ( كقولهم كتابة عن طول القامة طويل نجاد وطويل النجاد والاولى ) أى طويل نجاد كناية ( ساذجة ) لا يشوبها شئ من التصريح ( وفى الثانية ) أى طويل النجاد ( تصريح ما لتضمن الصفة ) أى طويل ( الضمير ) الراجع

الانفجار بدلان القول أو بياناه اه ( قوله دفع الشارح الخ ) عبارته فى المطول وجعل السكاكى الاول أى ما هى معنى واحد قريبة والثانية أى ما هو مجموع معان بعيدة وقال المصنف فيه نظروا لعل وجهه أنه فسر القرينة فى القسم الثانى بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكتابة التى هى معنى واحد والتى هى مجموع معان كلاهما خاليتان عن الواسطة لظهور أن ليس الانتقال من حى مستوى القامة عريض الانفجار الى شئ ثم منه الى الانسان والجواب أن القرب ههنا باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكافى فى التساوى والبعد بخلاف ذلك اه وقوله وجعل السكاكى الخ عبارته الكتابة فى هذا القسم تقرب نارة وتبعد أخرى فالقرينة هى أن يتفق فى صفة من الصفات اختصاص بموصوف معنى عارض والبعيدة هى أن يتكافى اختصاصها بأن يضم الى لازم آخر وآخر فالاعتراض مبنى على أن التعريفين المذكورين تعريف باللازم والقرينة والبعيدة بالمعنى الذى ذكره فى القسم الثانى ومبنى الجواب جعلها تفسيرين للقرينة والبعيدة فاندفع ما قيل ان حمل اعتراض المصنف على ما ذكره الشارح بعيد جدا لان عبارة المفتاح صريحة فى أن القرينة والبعيدة ههنا ليست بالمعنى المذكور فى القسم الثانى اه وقوله عارض بالرفع صفة اختصاص وانما كان هذا الاختصاص عارضا لان فى وضع الصفة سواء كانت مشتقة أو غير هالم يؤخذ فيه الذات المعينة اه عبد الحكيم ( قوله الذى وجهه ) صفة للتنظير وقوله بأن الخ متعلق بوجهه وقد وجهه فى الاطول بعد اعتراضه على توجيه الشارح بأن جعل مناط القرب والبعد فى هذا القسم سهولة المأخذ وعدمها وفى القسم الثانى وجود الواسطة وعدمها تحكم وفرق من غير فارق قال ولا يجاب بما ذكره الشارح بل بما ذكره السيد السند لونه من بعد الواسطة وعدمها ظاهران فى القسم الثانى دون الاول ( قوله رحمه الله من التصريح ) أى بالصفة وفى الثانية تصريح ما بهانعم فى كليهما تصريح كامل بنسبتهما فكلاهما كتابة عن صفة

الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على تضمنه الضمير انك تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلان ( ٣٢٨ ) النجاد والزيدان طويلا وتجمع الصفة

في هذه العبارة بمعنى ما دل على ذات مهمة باعتبار معنى معين ( قوله فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له ) أي وفي ذلك تصريح بما للمكنى عنه وهو طول القائمة اه سم ( قوله أو خفية ) لا يخفى أن الساذجة والمشوبة بالتصريح جاريتان فيه نحو عرض قفاه و عرض القفا اه أطول ( قوله عرض القفا ) فان قلت الانتقال من عرض القفا الى بلاهة الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الاطباء عليها بواسطة أنه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم أن كثرة البلغم والرطوبة تورث غلبة البرودة والسيان فلا وجه لهذا المثال مما الانتقال فيه بلا واسطة قلت ما ذكرته تدقيق لا يلاحظه أهل العرف بل ينتقلون منه أولا الى تلك البلاهة فلا محذور اه فترى ( قوله وعظم الرأس بالافراط ) ادراج لفائدة زائدة على شرح المثال ( قوله بالافراط ) انما قال بالافراط لان عظم الرأس واستواءه ما لم يفرط دليل على عظم المهمة وحسن الفهم ولذا وصفت بنت أبي هالة النبي صلى الله عليه وسلم بأنها كان عظيم الهامة اه فترى ( قوله نوع خفاء ) كأن ذلك بالنظر الى الاصل والافاستزامة لها في عرفنا أظهر من أن يخفى نعم سبب كون البلاهة لازمة له في الخارج خفي اه حفيد ( قوله فانه ينتقل الخ ) في المفتاح أنه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة الحجر ومنها الى كثرة الاحراق فتكون الوسائط خمسا وعلى ما ذكره المصنف تكون أربعة اه سم ( قوله أي من كثرة الاحراق ) وكذا كل ضمير يأتي فهو راجع الى كثرة قبله ( قوله وهو المضاف ) أي مضافية المضاف بدليل أن الكلام في المطلوب بها صفة ( قوله الثالثة المطلوب بها نسبة ) سواء كان طرفا النسبة مذكورين صريحين فتفرد الكناية في النسبة أو أحدهما مذكور صريحا والآخر كناية فتجتمع الكناية في النسبة مع الكناية عن الموصوف أو الصفة أو كلاهما مذكورين كناية فتجتمع الاقسام الثلاثة اه أطول وراجع ( قوله وهو ) أي لا الحصر وقوله في هذا المقام أي القسم الثالث من الكناية في هذا الكتاب كقوله أن يثبت اختصاص الخ وفي غيره كقول المفتاح المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف اه سم

لا عن نسبة اه معاوية ( قوله رحمه الله ضرورة احتياجها ) أي لوجوب احتياجها أي ان هذا أمر واجب عندهم ودليله في المرفوع الظاهر ظاهر ودليله في الضمير قد أشار اليه بقوله والدليل على تضمنه الخ فاندفع ما يقال لاحاجة لقوله والدليل الخ بعد قوله ضرورة الخ ( قوله رحمه الله على نوع تصريح الخ ) انما قال ذلك لان اشتباهه على التصريح من حيث انه أسند اليه في الظاهر وأما في الحقيقة فهو صفة النجاد اه عبد الحكيم وسيقوله الشارح هنا وفي المطول ( قوله رحمه الله بثبوت الطول له ) أي لقامته أو بطوله الثابت له فلا يتوهم منه أنه كناية عن نسبة والغرض أنه عن صفة اه معاوية ( قوله نحو عرض قفاه ) و عرض القفا فيه أن تضمنه للضمير ليس فيه تصريح بما بالبلاهة بل تصريح ما بعرض الشخص ( قوله ما لم يفرط ) لاحاجة اليه بالنسبة للاستواء ( قوله فتجتمع الاقسام الثلاثة ) قال عبد الحكيم عقب ذلك فالاحتمالات العقلية سبعة

ألبتة لاسنادها الى ضمير الموصوف بخلاف هند طويل نجادها والزيدان طويل نجادها والزيدون طويل نجادهم وانما جعلنا الصفة المضافة كناية مشتملة على نوع تصريح ولم نجعلها تصريحًا للقطع بأن الصفة في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير رعاية لامر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها ( أو خفية ) عطف على واضحة وخفاؤها بأن يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية ( كقولهم كناية عن الابله عرض القفا ) فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على البلاهة فهو مزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل أحد وليس الخفاء بسبب كثرة الوسائط والانتقالات حتى تكون بعيدة ( وان كان ) الانتقال من الكناية الى المطلوب بها ( بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضاف

فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها ) أي من كثرة الاحراق ( الى كثرة الطباخ ومنها الى كثرة الاكلة ) جمع آكل ( ومنها الى كثرة الضيفان ) بكسر الصاد جمع ضيف ( ومنها الى المقصود ) وهو المضاف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء ( الثالثة ) من أقسام الكناية ( المطلوب بها نسبة ) أي اثبات أمر لامر أو نفيه

ملخصا ( قوله ان السباحة ) أى الكرم لا الجود لثلا يكون الندى تطويلا فانه الجود اه  
 أطول وقاله الحفيد السباحة بمعنى الندى أى الجود ثم نقل عن الحكيم الطوسي أن السباحة بذل  
 شئ عن طيب النفس مع أنه ليس بذله واجبا والندى سهولة الانفاق للمال الكثير في أمور جليلة  
 النفع للعامة على وجه تقتضيه المصلحة والمروءة حصول رغبة صادقة في التعلى بالأفادة وبذل مال لا بد  
 أو أزيد اه ( قوله هي كمال الرجولية ) بفتح الراء وضمها كافي القاموس وكتب أيضا مانصه  
 يتبادر أن الرجولية لا تثبت للمرأة فيلزم أن لا تثبت لها المروءة والوجه ثبوتها لها أيضا ولهذا يقال  
 رجل ورجلة أفاده سم ويمكن الجواب بأن المراد بالرجولية الانسانية وكتب أيضا قوله هي كمال  
 الرجولية وذكر جمهور الفقهاء الشافعية أن المروءة السير بسير أمثاله في زمانه ومكانه اه حفيد  
 ( قوله أى ثبوتها ) تفسير للاختصاص قال في الاطول وجه ارادة الثبوت بالاختصاص أن  
 الاختصاص هو الثبوت لشيء والنفي عن غيره فأريد هنا بعض معناه ثم قال بقى هنا أنه اذا جعل  
 الاختصاص بمعنى ثبوت الصفات له صار قوله فانه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشر بهذه  
 الصفات بمنزلة أن يقال أراد أن يثبت ثبوت هذه الصفات له ولا يخفى سماجته والعبارة الصحيحة أراد  
 أن يثبت هذه الصفات له ولا يخفى أنه لو جعل التعريف في السباحة والمروءة والندى للجنس  
 الاستغراقى أفاد حصر هذه الصفات في ابن الحشر لان جميع أفرادها اذا قامت به لا تقوم بغيره  
 اذا الصفة لا تقوم بمحلين ويكون مبالغته في كمال ابن الحشر في هذه الصفات بحيث التعمق هذه  
 الصفات في غيره بالعدم فلا يبعد أن يكون قول المصنف انه مختص بها وقوله اختصاص ابن  
 الحشر على ظاهرهما وحينئذ يكون في البيت كتابتان احدهما جعل اثبات جميع أفراد الثلاثة  
 له كناية عن الاختصاص وثانيهما جعل جعلها في قبته مضر وبه عليه كناية عن الثبوت له اه

عنه وهو المراد بالاختصاص  
 في هذا المقام ( كقوله  
 ان السباحة والمروءة ) هي  
 كمال الرجولية ( والندى )  
 في قبته ضربت على ابن  
 الحشر فانه أراد أن  
 يثبت اختصاص ابن  
 الحشر بهذه الصفات  
 أى ثبوتها ( له فترك  
 التصريح ) باختصاصه  
 بها ( بأن يقول انه مختص  
 بها أو نحوها ) مجرور عطفا  
 على أن يقول أو منصوب  
 عطفا على انه مختص بها  
 مثل أن يقول سباحة ابن  
 الحشر أو السباحة لابن  
 الحشر أو سمح ابن  
 الحشر أو حصلت  
 السباحة له أو ابن الحشر  
 سمح كذا في المفتاح وبه

واحد منها اجتماع الثلاثة وثلاثة منها اجتماع اثنين منها وثلاثة منها مفردة ولا يبطل شئ منها الحصر  
 في الاقسام الثلاثة لان المقسم مقيد بالوحدة ( قوله بقى هنا أنه اذا جعل الخ ) عبارة عبد الحكيم  
 قوله أى ثبوتها له اذا كان الاختصاص بمعنى الثبوت فلا بد من القول بالتجريد في يثبت أى يفيد  
 أو بذكر مثلا ( قوله رحمه الله سباحة ابن الحشر ) أى لان اضافة سباحة له تفيد كونها ثابتة له  
 فالتصريح بالنسبة حصل بالاضافة كافي المفتاح وقوله أو السباحة لابن الحشر لان نسبة السباحة  
 لابن الحشر بواسطة اللام نسبة تشبه النسبة الاضافية تفيد كونها ثابتة له فالتصريح بالنسبة  
 حصل بما هو في معنى الاضافة كما صرح به في المفتاح فالسباحة لابن الحشر ليس مبتدأ وخبرا  
 بل التقدير حصلت السباحة لابن الحشر أو السباحة لابن الحشر حاصله وكذا يقال في قوله  
 قبل سباحة ابن الحشر ( قوله رحمه الله أو سمح ابن الحشر ) أى لان اسناد السباحة لابن  
 الحشر يفيد كونها ثابتة له فالتصريح في هذا بالنسبة حاصل بالاسناد كافي المفتاح وقوله أو حصل  
 السباحة له جعله في المفتاح من قبيل ما صرح فيه بالنسبة بواسطة الاسناد قال السيد في شرحه عليه  
 لان معنى حصل السباحة هو معنى سمح الى يرى الى قولهم معنى ضرب فعل الضرب وقوله أو ابن  
 الحشر سمح جعله في المفتاح من قبيل ما صرح فيه بالنسبة بواسطة ما هو بمعنى الاسناد قال  
 السيد قدس سره في شرحه عليه وانما جعل الصفة المشبهة وما في حكمها داخلة في معنى الاسناد لان  
 تضمنها للضمير بواسطة مشابهتها للفعل وقد أشار في المفتاح بقوله عقب أو ابن الحشر سمح

( بأن جعلها ) أي تلك الصفات ( في قبسة ) تنبها على أن محلها ذو قبسة وهي تكون فوق الخيمة تتخذها الرؤساء ( مضروبة عليه ) أي على ابن الحشرج فأفاد اثبات الصفات المذكورة له لأنه إذا أثبت الأمر في مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له ( ونحوه ) أي مثل البيت المذكور في كون الكناية لنسبة الصفة إلى الموصوف بأن تجعل في محيط به ويشغل عليه ( قولهم المجد بين نوبيه والكرم بين برديه ) حيث لم يصرح بنبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه ونوبيه فان قلت ههنا قسم رابع وهو أن يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كقولنا كثر الرماد في ساحة زيد قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنيانين أحدهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد كناية عن المضافية والثانية المطلوب بها نسبة المضافية إلى زيد وهو جعلها في ساحة لتفيد اثباتها له ( والموصوف في هذين القسمين ) يعني الثاني والثالث ( قد يكون ) مذكورا كاهم وقد يكون ( غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذى المسلم من سلم المسلمون من لسانه وبده )

( قوله وبه يعرف أن ليس المراد الخ ) ليس استندرا كأمع قوله السابق وهو المراد بالاختصاص في هذا المقام لأن المقصود الاستدلال على أن المقصود ذلك اه سم ( قوله ومال إلى الكناية ) فيه إشارة إلى تضمين ترك معنى مال اه سم ( قوله وهي تكون فوق الخيمة ) أي أكبر منها وليس المراد أنه يجعل خيمة ويجعل فوقها شيء آخر هو القبعة كما فديتوهم اه سم ( قوله تتخذها الرؤساء ) يقال بيت مقبب جعل فوقه قبعة اه أطول ( قوله فقد أثبت له ) لأن ثبوت هذا الأمر الذي هو صفة يقوم بعمل يقبلها في المكان بتبعية ثبوت محلها وهو الرجل في المكان فقد استفيد محلية الرجل لذلك الأمر قال في الأطول ولهذا أي لثبوت الصفات في المكان تبعاً كان هذان من قبيل الكناية دون المجاز إذ لو امتنع ثبوت الصفات في المكان لا تمتنع ارادة الحقيقة ولم يكن كناية بل مجازاً ونحن نقول لا يبعد أن كون هذه الصفات في قبسة ضربت على ابن الحشرج كناية عن كونها عين ابن الحشرج حيث جعل في مكان ابن الحشرج والمتبادر من الكون في المكان الكون بالذات ولا يكون في مكان الرجل بالذات لأن نفسه فكأنه فيل ابن الحشرج هو الساحة والمروءة والنسب اه ( قوله المجد ) أي نيل الشرف والكرم ولا يكون إلا بالآباء أو كرم الآباء خاصة والكرم والحسب أهم من أن يكون من جهة الآباء أو نفس الرجل اه أطول ( قوله بين نوبيه ) يريد بالشو بين الرداء والأزار وكذا المراد بالبردين في قوله والكرم في برديه اه ( قوله في ساحة زيد ) الساحة قدام البيت اه سم ( قوله بل كنيانين ) وقد تتجمع الثلاثة كقولك كثير الرماد في ساحة العالم وكنى به عن موصوفه وهو زيد مثلاً لا شهره اه سم ( قوله في هذين القسمين ) إنما خصهما بالذات كرا لا تمتنع ذكر الموصوف في القسم الأول لأنه يمكن عنه اه سيراى ( قوله فديكون غير مذكور ) لكن القسم الثاني حينئذ يستلزم القسم الثالث إذ لا يتصور كون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة بخلاف القسم الثالث فإنه لا يستلزم القسم الثاني فإنه يصح الكناية عن النسبة إلى موصوف غير مذكور مع التصريح بالصفة اه أطول ( قوله كما يقال الخ ) هذا المثال الذي مثل به لعدم ذكر الموصوف من الكناية عن النسبة وقوله في عرض بالضم أي ناحية فكانت في المثال المذكور اثرت من ناحية هي لمن سلم المسلمون من لسانه وبده إلى ناحية أخرى هي للؤذى ومثال عدم ذكر الموصوف من الكناية عن الصفة قولك في عرض من يعتقد حل الجمر وأنت تريد تكفيره ألاما اعتقد حل الجمر تكفى باعتقاده حل الجمر المستفاد من تقديم المسند إليه الضمير عن كفره ولا ضرر في كون

بتقدير ضمير ابن الحشرج في سماع العائد إليه إلى أن التصريح المعتبر هو نسبة الساحة إلى الضمير لانسبة الخبر إلى المبتدأ ( قوله رحمه الله وبه يعرف أن ليس الخ ) أي لأنه مثل بمصاح ابن الحشرج وحصل الساحة له أو ابن الحشرج سمح ولا شبهة في أنه لا حصر في شيء من هذه الأمثلة قاله السيد في شرح المفتاح ( قوله رحمه الله إذا ثبت الأمر الخ ) أي الأمر الذي لا يقوم بنفسه اه عبس الحكيم والاولى تركه على إطلاقه حتى يشمل نحو الذهب في قبسة زيد كناية عن كونه ملكاً اه معاوية ( قوله تكنى باعتقاده حل الجمر الخ ) في هذا المثال كنيانين الأولى الكناية عن ثبوت اعتقاد المخاطب حل الجمر ولا يشك بأن أحد جزأى معنى الحصر لما سياتى الثانية الكناية

بتقدير ضمير ابن الحشرج في سماع العائد إليه إلى أن التصريح المعتبر هو نسبة الساحة إلى الضمير لانسبة الخبر إلى المبتدأ ( قوله رحمه الله وبه يعرف أن ليس الخ ) أي لأنه مثل بمصاح ابن الحشرج وحصل الساحة له أو ابن الحشرج سمح ولا شبهة في أنه لا حصر في شيء من هذه الأمثلة قاله السيد في شرح المفتاح ( قوله رحمه الله إذا ثبت الأمر الخ ) أي الأمر الذي لا يقوم بنفسه اه عبس الحكيم والاولى تركه على إطلاقه حتى يشمل نحو الذهب في قبسة زيد كناية عن كونه ملكاً اه معاوية ( قوله تكنى باعتقاده حل الجمر الخ ) في هذا المثال كنيانين الأولى الكناية عن ثبوت اعتقاد المخاطب حل الجمر ولا يشك بأن أحد جزأى معنى الحصر لما سياتى الثانية الكناية

هذا كناية عن نسبة الكفر له أيضا لما تقرره من استلزام الكناية عن الصفة عند عدم ذكر الموصوف الكناية عن النسبة ( قوله فانه كناية الخ ) لان حاصله المسلم من لا يؤذى فيكون من قبيل المنطلق زيد فيفيد حصر المبتدأ في الخبر وقد كنى بحصره فيه عن لازمه وهو انتفاؤه عن المؤذى وهذا من القسم الثالث لانه كنى بنسبة الاسلام الى غير المؤذى على وجه الاثبات عن نسبه الى المؤذى على وجه النفي وهو موصوف غير مذكور اه سيراى ملخصا قال في الاطول فان قلت حصر الاسلام في غير المؤذى عبارة عن نبوته له ونفيه عن المؤذى فيكون نفي الاسلام عن المؤذى مصرا قلت الحصر امر اجالى يلزمه تفصيل النفي بحسب المقام فيجوز أن يكفى بهذا الجملة عن هذا المفصل على أنه لو كان معنى الحصر الاثبات والنفي تفصيلا فيجوز أن يكفى بالكل عن الجزء ويجعل الكل وسيلة الانتقال الى الجزء ويجعل الجزء مقصودا بالافادة اه ( قوله عن نفي صفة الاسلام الخ ) وهذا النفي نسبة ( قوله وأما القسم الاول ) أى من هذين القسمين اه سم فهو ثانی الاقسام الثلاثة ( قوله وهو ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصفة وتكون النسبة مصرا بها ) يتبادر أن هذا تفسير للقسم الثاني بجملته وانه يجب فيه التصريح بالنسبة وكلام المطول والسيد صريح في عدم وجوب التصريح بها في جملة فيتعين حمل كلامه هنا على أنه اشارة الى قسم للقسم الثاني لا الى جملة القسم الثاني وقسمه المشار اليه هنا هو ما اذا كان الموصوف فيه مذكورا وحينئذ لا تستلزم الكناية عن الصفة الكناية عن النسبة لا مكان التصريح حينئذ بالنسبة

فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذى وهو غير مذكور في الكلام وأما القسم الاول وهو ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصفة وتكون النسبة مصرا بها فلا يخفى أن الموصوف فيها يكون مذكورا لا محالة لفظا

باعتماد المخاطب عن كفره الثالثة الكناية عن النسبة اللازمة للكناية عن الصفة وان شئت اعتبرت كناية أخرى يجعل عدم اعتقاد المتكلم حل الخ كناية عن عدم كفره ( قوله قال في الاطول فان قلت الخ ) عبارة عبد الحكيم قوله عن المؤذى أى المعنى وأما نفيه عن المؤذى المطلق فهو مصرح به لان تعريف المسند اليه أعنى المسلم يفيد ثبوتة للمسلم ونفيه عن سواه اه وفيه أن التصريح ممنوع لان النفي الصريح من هذا القصر هو نفي الاسلام عن لم يسل المسلمون من لسانه وبدءه ويلزم ذلك نفي الاسلام عن المؤذى لأنه عينه على أن النفي عن المعين معنى تعريضي حاصل من المعنى الكنائى لا كنائى الابناء على ما يأتي للشارح في آذيتي فستعرف من جواز كون المعنى التعريضي كنائيا قال معاوية والحق خلافه كما يأتي لنا ( قوله رحمه الله وأما القسم الاول الخ ) هذا تنبيه على أن المصنف قد أطلق أن الموصوف في القسمين قد يكون مذكورا وقد لا يكون مذكورا وليس على اطلاقه بل عدم الذكر في القسم الثاني انما يكون اذا لم يصرح بالنسبة الى الموصوف كما في صورة الاجتماع بين القسم الثاني والثالث وأما اذا صرح فقد كرم الموصوف واجب كذا نقل عنه اه عبد الحكيم وفي معاوية قوله وأما القسم الاول أى من هذين القسمين لامن أصل الثلاثة بدليل تفسيره بقوله وهو أن يكون الخ أى ان هذا هو المتبادر منه وقوله لا محالة أى لان التصريح بهامع عدم ذكره محال كما في المطول يعنى فراد المصنف بالقسم الاول أعم من المتبادر المقيّد بكون نسبة تلك الصفة الى موصوفها مصرا بها لا خصوصه فلا اشكال في أنه فيه قد يكون غير مذكور كما في نحو أنا لا أعتقد حل الخ ( قوله وحينئذ لا تستلزم الخ ) أى حين إذ كان الموصوف فيه مذكورا ( قوله لا مكان التصريح حينئذ بالنسبة ) انما عبر بالامكان لاحتمال أن تكون النسبة المصرا بها كناية عن نسبة أخرى

فلا يتصور كناية عنها كقولك زيد يعتقد حل الخمر كناية عن كفره فقد انفردت في هذا المثال الكناية عن الصفة عن الكناية عن النسبة وقسمه الآخر ما اذا كان الموصوف غير مذكور وحينئذ تستلزم الكناية عن الصفة الكناية عن النسبة لانه اذا لم يكن مذكورا لم يتصور كون النسبة اليه مصرحا بها فلا تكون الامكنيا عنها دون العكس لجواز كون الصفة مصرحا بها وان لم يكن موصوفها مصرحا به فلا كناية حينئذ الا في نسبتها اليه كما تقدم في قوله المسلم من سلم الخ فان الصفة وهي الاسلام مصرح بها والكناية انما هي في النسبة ولا يشكل بأن المصرح به الاسلام والمكتنى عن نسبتته نفي الاسلام لا الاسلام لان المراد بالكناية عن نسبة الصفة المصرح بها اعم من الكناية عن نسبة نفسها او نسبة نفيها كما صرح بذلك قول السيد في هذا المثال قد صرح فيه بالصفة اعنى الاسلام وكفى عن نسبتها بالانتفاء الى المؤدى كذا في سم ومثال ما اذا كان الموصوف غير مذكور قولك في عرض من يعتقد حل الخمر يريد انكفيره انا لا اعتقد حل الخمر كما صرح ذلك ( قوله او تقديرا ) فليس المراد بكونه مذكورا كونه منطوقا به بالفعل فقط اه سم ومثال ذكره تقديرا قولنا نم كثير الرماذ اخبارا عن مضافية زيد عند سؤال سائل عنها بقوله ازيد كثير الرماذ ام لاى هو كثير الرماذ فقد ذكر الموصوف تقديرا افاده الفيزي ( قوله بالضم ) اى بضم العين مع اسكان الراء وضمها كعسر وعسر كما في الصحاح ( قوله وفيه نظر )

( قوله فلا يتصور كناية عنها ) اى واذا صرح بالنسبة فلا يتصور كناية عنها ( قوله دون العكس ) اى الكناية عن النسبة لا تستلزم الكناية عن الصفة وان لم يكن موصوفها مصرحا به ( قوله ولا يشكل الخ ) لا حاجة لهذا الاشكال ولالجواب به اذا النسبة كما تقدم في الشرح اثبات امر لاخر او نفيه عنه فليست النسبة شيئا آخر غير النفي المذكور حتى يكون النفي هو الصفة وكلام السيد الذى ذكره لا ينافى ذلك الا ان يحمل قوله لان المراد بالكناية الخ على ما ذكر ( قوله رحمه الله بل هو اعم ) الظاهر ان الضمير راجع الى ما ذكر لان رجوعه الى التعريف بوجوب استدراك قوله وامثاله مما ذكر ويرد عليه ان عموم ماسوى التعريف غير مفهوم من كلام السكاكى ولعل هذا وجه النظر وقيل وجه النظر ان قسم الشيء يجوز ان يكون اعم كما مر في بحث المجاز المركب وليس بشئ لان هذا خلاف التحقيق ولو سلم فيكفى في العدول عن لفظ ينقسم كون الظاهر المتبادر منه اخصية القسم وقيل ان التفاوت لا يتعدى الى فلا بد من تضمين معنى الانقسام لانه اللائق بهذا المقام فيلزم كونها اقسام الكل كناية وفيه بعد تسليم لزوم تضمين معنى الانقسام انه فرق بين التصريح بالانقسام وملاحظته في ضمن التفاوت اه عبد الحكيم قال معاوية قوله غير مفهوم من كلام السكاكى فيه ان كونه غير مفهوم منه لا ينافى ثبوته في الواقع بحيث لا يتحقق على مثل السكاكى فيعلم انه لم يقل تنقسم لاجل ذلك فالصواب حينئذ في وجه النظر ان عموم التعريف غير مفهوم من كلام السكاكى عن هذا القائل الذى هو العلامة شارح المفتاح بل المفهوم منه عنده انه مبين على ماسيأتى عنه من تفسيره قول السكاكى والتعريف بى قد يكون على سبيل المجاز الخ وقوله لان هذا خلاف التحقيق فان التحقيق كما سبق انه يجب كونه اخص حتى ان تقسيم الحيوان مثلا الى ابيض واسود انما هو في الحقيقة تقسيم له الى حيوان ابيض وحيوان اسود والظاهر ان مراد صاحب هذا القيل تجوز كونه اعم في الظاهر واخص في التحقيق وذلك شئ

او تقديرا وقوله في عرض من يؤدى معناه في التعريف به يقال نظرت اليه من عرض بالضم اى من جانب وناحية قال ( السكاكى الكناية تتفاوت الى تعريف وتلويح ورمز وابعاء واشارة ) وانما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريف وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم كذا في شرح المفتاح وفيه نظر والا قرب انه انما قال ذلك لان هذه الاقسام



وجه النظر أن كون التعريض وأمثاله أعم لا ينافي كونه قسما من أقسام الكناية باعتبار كما يقال  
 الأبيض اما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون أبيض وقد يكون أسود مع أنه قد وقع قسما من  
 الأبيض فلو قال تنقسم على هذا الاعتبار لكان مستقبلا لأنه قسمه باعتبار وقال الحفيد ويمكن أن  
 بوجه النظر بأن التفاوت لا يتعدى بكلمة إلى الابتضمين أمر آخر والمناسب ههنا الانقسام فإرد  
 عليه ما يرد على الانقسام تأمل اه سم وبين في الاطول وجه النظر بأن التعريض بهذا المعنى  
 وهو كناية لم يذ كر موصوفا ليس أعم من الكناية ثم بحث فيما استقر به الشارح ثم قال والظاهر  
 أنه قال تتفاوت لما فيه من التنبية على تفاوت تلك الأقسام في الدقة والمبالغة دون تنقسم اه ( قوله  
 قد تتداخل ) أي فلا يصح جعلها أقساما لان شأن الأقسام أن تكون متباينة اه يس ( قوله  
 وتختلف الخ ) من عطف السبب على المسبب أي أن ندخلها بسبب اختلافها باختلاف الاعتبار  
 أي المعتبر وبين الاعتبار بقوله من الوضوح الخ فقد تكون الوسائط بحيث يمكن اعتبارها قليلة  
 أو كثيرة بالنسبة لغيرها أو في نفسها والزموم بحيث يمكن اعتباره خفيا أو غير خفي ففي المادة  
 الواحدة قد تعتبر الوسائط فيها كثيرة فيكون تلويحا وقد تعتبر قليلة مع اعتبار خفاء الزوم  
 فيكون رمزا ومع اعتبار عدم خفائه فيكون إيماء وإشارة فقد صدقت هذه الأقسام في مادة  
 واحدة فقد تتداخلت في تلك المادة بسبب اختلاف الاعتبار تأمل اه سم ( قوله والمناسب ) أي  
 وقال السكاكي ما خلاصته المناسب الخ وبين قول السكاكي الكناية تتفاوت الخ وبين قوله  
 والمناسب فصل طويل وكلام المصنف يوهم الأنصال بينهما فكان حق البيان أن يقول ثم قال  
 والمناسب الخ ( قوله مسوقة لأجل موصوف غير مذكور ) في موضع التفسير للعرضية ولهذا  
 قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح عرضية أي مسوقة لأجل موصوف غير مذكور لكن

قد تتداخل وتختلف  
 باختلاف الاعتبار من  
 الوضوح والخفاء وقلة  
 الوسائط وكثرتها ( والمناسب  
 للعرضية التعريض ) أي  
 الكناية إذا كانت عرضية  
 مسوقة لأجل موصوف  
 غير مذكور كان المناسب

أي شئ وقوله بعد تسليم الخ يشير إلى منع لزوم تضمين معنى الانقسام لجواز تعليق إلى بالتفاوت مع  
 بقاءه على حاله وجواز تضمينه معنى الذهاب والتفرق إلى تلك الأمور أي جهاتها اه فتدر ( قوله  
 لا ينافي كونه قسما ) أي من أقسام الكناية باعتبار أي انه قسم من أقسام الكناية باعتبار بعض  
 أفرادها لا باعتبارها من حيث هو أو من حيث وجوده في جميع الأفراد إذا القسم من حيث كونه  
 قسما دائما أخص ( قوله ويمكن أن بوجه النظر الخ ) فيه أنا لان سلم ان التفاوت لا يتعدى إلى  
 غير تضمين ولو سلم فلان سلم أن المناسب هو الانقسام بل يمكن تضمينه معنى الرجوع والميل أو  
 الذهاب أو التفرق على أنه متى قامت القرينة على عدم ارادة الانقسام لم يكن مناسب المقام والقرينة  
 كونها أعم مع أن الأقسام لا تكون أعم على ما يتبادر منها ولو سلم أنه لا بد من تضمين معنى الانقسام  
 ففرق بين المصريح به وغيره ( قوله رحمه الله قد تتداخل ) فبين كل اثنين منها عموم وجهي  
 يجتمعان وينفرد كل في غير الآخر منها أو من غيرها الا التعريض والكناية بالنسبة إلى معنى واحد  
 فالحق أن بينهما التباين كما يفيد ما يأتي عن صاحب الكشاف وعن ابن الأثير نعم بالنسبة إلى  
 معنيين بينهما عموم وجهي يجتمعان في الكناية العرضية وتتفرد الكناية في كناية غير عرضية  
 والتعريض في تعريض لا كناية معه اه معاوية وقوله الا التعريض والكناية فيه أنه لم يقع  
 في التقسيم تقابل بين التعريض والكناية ( قوله في موضع التفسير للعرضية ) أي كما يدل عليه  
 عبارة المفتاح اه عبد الحكيم فهي على الحق الذي يأتي لنا هي المسوقة لغير مذكور تعريضا

لا يخفى أن فيه نوع تعبير لجواز أن نساق الكناية لاجل موصوف غير مذكور من غير أن يقصد به التعريض كما إذا قلت المؤمن هو غير المؤذى وأردت نفي الإيمان عن المؤذى مطلقا من غير قصد تعريض بمؤذمين اه فترى (قوله إذا قلت قولاً وأنت تعنيه) يعني لا يكون القول مستعملا فيه وإنما تعنيه من عرض الكلام ولهذا لم يقل وأنت تعنيه به (قوله فكانك أشربت به الخ) ففي المثال السابق أى المسلم الخ كأنك أشربت به إلى إثبات الإسلام لمن بتلك الصفة وأردت نفي الإسلام عن المؤذى المعين اه سم وكتب أيضا قوله فكانك أشربت به إلى جانب وأنت تريد جانبا آخر الجانب المشار إليه هو مدلول العبارة والآخر هو المعنى المعرض به والتعبير بكان باعتبار أن المعنى لا يوصف بالجانب حقيقة وقد يقال قضية هذا التوجيه تسمية الكناية تعريضاً مطلقاً من غير تقييد بكونها عرضية لوجود هذا المعنى في الجميع ويجاب بأنه لما كان الموصوف غير مذكور كان معنى التعريض أعم حيث أشير بالكلام إلى غير مذكور ولا مقدر فكان إطلاق اسم التعريض عليه أنسب اه سم ملخصا (قوله ان كثرت الوسائط) بان زادت على الواحدة كما في شرح المفتاح للسيد قاله في الاطول (قوله ان قلت الوسائط) المراد بقائها عدم كثرتها فيشمل ما لا واسطة فيه أصلا كما نبه على ذلك الشارح حيث جعل عرض القفا مثالا له وصرح به تفسير السيد الرمز بالكناية التي لا واسطة فيها وفيها واسطة واحدة وبهذا يدفع ما يترأى من التناقض بين جعل الشارح هنا عرض القفا قليل الوسائط المشعر ذلك بوجود الواسطة وجعله آياه فيما مر مما لا واسطة فيه اه ملخصا من الاطول والفري (قوله وعريض الواسدة) هو أيضا كناية عن الابله لكن الانتقال منه إلى الابله بواسطة فانه ينتقل منه إلى عرض القفا ومن عرض القفا إلى الابله كما في المطول (قوله ثم قال) أى انتقل السكاكى من الكناية في التعريض إلى تحقيق المجاز فيه فكامة ثم للتباعدين البعثين والافلاتراخى بين كلامى السكاكى واعلم أن السكاكى

بمعناها الكناية له فهى المعرض بهالة فاللفظ مستعمل في المعنى الكنائى تعريضاً للمعنى آخر معلوم من السياق وعلى ما يأتى للشارح هى الكناية عن معنى تعريضى بحيث يكون اللفظ مستعملا فيه والحق ستعرفه اه معاوية (قوله لكن لا يخفى الخ) أى فلا بد من التقييد بقولنا على وجه التعريض ليندفع ما أورده من كون التعريض غير مانع (قوله يعنى لا يكون القول مستعملا الخ) هذا مبنى على ما هو الحق الآتى لأعلى ما فهمه المصنف والشارح وكذا قوله فيما يأتى الجانب المشار إليه هو مدلول العبارة والآخر هو المعنى المعرض به الا أن يعمل على أن الأول أصلى للعبارة والآخر مدلول للعبارة أيضا لكنه ليس على سبيل الاصل بل على سبيل المجاز أو الكناية (قوله لوجود هذا المعنى) وهو الإشارة لجانب وارادة جانب آخر وهذا يؤيد قولنا سابقا الا أن يعمل الخ ان أجرى على الطريقة الاولى في الكناية (قوله حيث أشير بالكلام إلى غير مذكور) أى زيادة على المعنى المعرض به (قوله رحمه الله أن يطلق عليها اسم التعريض) لكن لا من حيث انها مستعملة في المعنى التعريضى خلافا لما يأتى للشارح (قوله رحمه الله والمناسب لغيرها) أى غير العرضية الخ بغيره لأن التلويح وما بعده لا يجمع مع العرضية التى الموصوف فيها غير مذكور وهو ينافى التداخل السابق الا أن يؤول (قوله رحمه الله أو ما رأيت المجد الخ) القاء المجد رحله على آل طلحة كناية عن وجود المجد فى مكانهم ووجوده فيه كناية عن نسبة المجد اليهم فهو

أنت يطلق عليها اسم التعريض لانه امالة الكلام الى عرض بدل على المقصود يقال عرضت فلان وبقلان اذا قلت قولاً وأنت تعنيه فكانك أشربت به إلى جانب وتريد به جانبا آخر (و) المناسب (لغيرها) أى غير العرضية (ان كثرت الوسائط) بين اللزوم والمزوم كما في كثير الرماد وجبات الكعب ومهزول الفصيل (التلويح) لان التلويح هو أن تشير إلى غيرك من بعد (و) المناسب (لغيرها ان قلت) الوسائط (مع خفاء) فى اللزوم كعرض القفا وعريض الواسدة (الرمز) لان الرمز هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية لان حقيقته الاشارة بالسففة أو الخائب (و) المناسب لغيرها ان قلت الوسائط (بلاخفاء) كما في قوله أو ما رأيت المجد الذى رحله \* فى آل طلحة ثم لم يتعول (الابناء والاشارة ثم قال) السكاكى (والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتنى فتستعرف

بعدمسمى أحد أقسام الكناية تعريضا اشتغل عقيب تلك الأقسام بتحقيق التعريف المشهور فقال واعلم أن التعريف نارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز فإذا قلت آذيتني فستعرف وأردت المخاطب ومع المخاطب إنسان آخر معتقدا على قرآن الاحوال كان من القبيل الأول وإن لم ترد الا غير المخاطب كان من القبيل الثاني فتأمل وعلى هذا فقس وفرع ان شئت فقد نهيتك فالمراد بالتعريف ليس ما هو أحد الأقسام المذكورة للكناية بل ما اشتهر من التعريف بوضوح وهو على ما قال الكشاف ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتكم لاسلم عليكم فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد فافاد أنه لا يراد المعنى التعريفي باللفظ بل ينتقل اليه من غير استعمال اللفظ فيه بخلاف المجاز والكناية فلا يكون التعريف مجازا ولا كناية ولهذا أدرج لفظ السبيل فقال التعريف نارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز ولم يقل ونارة يكون كناية ونارة يكون مجازا وأوصى بالتأمل لما رأى المقام مظنة غفلة لكن المصنف على ما هو ظاهر كلامه ظن أن اطلاق التعريف على الكناية سابقا من اطلاق العام على الخاص ومقصود السكاكي التنبيه على هذا بتقسيم التعريف اليها والى المجاز فاختصر كلام السكاكي فقال والتعريف قد يكون مجازا الخ وهو اختصار مخجل وقد نبه العلامة على مراد السكاكي حيث قال في شرحه معناه أن عبارة التعريف قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الأولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال ناء الخطاب في غير ما هي موضوعة له وليس بمجاز اذا لا يتصور فيه انتقال من لازم الى لازم وقد

كناية في النسبة بالواسطة وفيه استعارة بالكناية تشبيها للجذب بالانسان الراحل اه عبد الحكيم قال معاوية والكنايتان يصحان بدونها لكن فيها مزيد حسن فان الجامع فيها من الرجل والترحل والتنقل تحقيقا في المشبه به وادعاء في المشبه منه على ان المجدح في كل مجال يتخبر جواد الرجال حتى صادف آل طلحة فألقى وأبقى فيهم رحله وما عليه المعول ثم لم يتحول فقد واستفد فيهم كل وقت يوافيهم يقونه حقه ويفهمهم (قوله بعدمسمى أحد أقسام الكناية تعريضا) وهو الكناية المعروض بها الى موصوف غير مذكور كما في المسلم من سلم المسلمون من لسانه وبده (قوله فقد نهيتك) هذا آخر كلام السكاكي (قوله وهو على ما قال الكشاف الخ) أي فلا يتوقف التعريف بالمعنى المشهور على أن يكون الموصوف غير مذكور فإذا قلت أنت تعتقد حل الحجر وعرضت به الى كفر المخاطب من غير استعمال اللفظ فيه كان تعريضا (قوله على شيء لم تذكره) أي لم تستعمل فيه اللفظ لاحقيقة ولا مجازا ولا كناية بل مفهوم من السياق (قوله ويسمى التلويح) فالتعريف والتلويح عند صاحب الكشاف بمعنى واحد بخلاف السكاكي اه عبد الحكيم (قوله ومقصود السكاكي) أي وظن أن مقصود السكاكي (قوله العلامة) أي القطب الشيرازي في شرح المفتاح (قوله ان عبارة التعريف) أي بعض عباراته نص عليه العلامة لان قولنا المسلم من سلم المسلمون من لسانه وبده لتحقق اللزوم فيه كناية ان أريد به نفي الايمان عن مطلق المؤذي مع نفيه عن المؤذي المعين ومجاز ان أريد به نفي الايمان عن المؤذي المعين فقط اه عبد الحكيم (قوله كما في الصورة الأولى) أي في كلام المصنف وهي ما اذا أردت غير المخاطب فقط (قوله اذا لا يتصور فيه الخ) فيه أنه يجوز أن يقال انه انتقل من المخاطب المؤذي الى المؤذي المطلق ثم منه الى المؤذي المعين كما في رأيت

تكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيها هو موضوع له مراد منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم ومازوم وانتقال من أحدهما الى الآخر اذ حاصل ما ذكره أن التعريض ليس بمجاز ولا كناية وان وقع في أثناء تقريره بعض ما لا يتضح فتأمل وقد صرح ابن الاثير أيضا بأن التعريض لا يستعمل في المعنى التعريضي بل يستفاد من عرض اللفظ وبما يقضى منه العجب أنه بعد ما نقل الشارح كلام الكشاف وابن الاثير في هذا المقام زيف كلام العلامة بأن هذا مذهب لم يذهب اليه أحد بل أمر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى أن يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير أن يكون حقيقة في ذلك المعنى أو مجازا أو كناية بل الحق أن الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه أن قولنا آذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصده به تهديد المخاطب فان استعملته في تهديد المخاطب وغيره من المؤذين فكناية وان أردت تهديد غير المخاطب بسبب الابداء بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الابداء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا ونعم التوضيح تمثيل السيد السند لدلالة الكلام على المعنى التعريضي بدلالة الحذف مثلا على تعظيم الحذوف أو اهانتها فانه

أسد ابري انتقل من الاسد الى الشجاع ثم منه الى الشجاع المعين اه عبد الحكيم ولا يقال ان ناء الخطاب لا تشعر بالابداء حتى يأتي ما ذكرنا نقول تشعر بواسطة اسناد أذيت بها وهذا مبني على ظاهر الكلام من التأويل في ناء الخطاب أما ذابني على التسامح وان التأويل في المركب بنامه كما يعلم من تحقيق الشارح الآتي فالعلاقة هي اللزوم بالوجه الذي بينه الشارح وسيأتي عن معاوية توجيه آخر لكلام العلامة فتدبر (قوله اذ حاصل الخ) من كلام الاطول (قوله ليس بمجاز ولا كناية) أي لعدم استعمال اللفظ في المعنى التعريضي (قوله وان وقع في أثناء تقريره بعض ما لا يتضح) وهو تعليقه المذكور بقوله اذ لا يتصور الخ لان المجاز أو الكناية ليست في ناء الخطاب بل في المركب كما وضحه الفري بعد اه شيخنا ومن جملة ما لا يتضح أيضا قوله من جهة استعمال أول وانبا لانه يفيد أن المعنى التعريضي مستعمل فيه اللفظ وهو خلاف مقصوده (قوله وقد صرح ابن الاثير أيضا) أي فهو موافق لصاحب الكشاف (قوله وبما يقضى منه العجب الخ) لا عجب لان قول العلامة من جهة استعمال أول وانبا يفيد أن المعنى التعريضي مستعمل فيه اللفظ فكيف يقول ان اللفظ بالنسبة للمعنى التعريضي لا مجاز ولا كناية لعدم العلاقة لانه يؤدي الى أن يكون اللفظ دالا على معنى الخ معناه أن ما قاله العلامة من ان آذيتني فستعرف حين استعماله في غير المخاطب فقط ليس بمجاز وحين استعماله في المخاطب مع غيره ليس بكناية ويعلم من ذلك أن المعنى التعريضي ليس من مستتبعات التركيب لاستعمال اللفظ فيه فالقول أيضا بأن الشارح غفل عن مستتبعات التركيب غفلة عن مراده وما ذكره صاحب الكشاف وابن الاثير فيه نصريح بأن المعنى التعريضي ليس مستعملا فيه اللفظ بل هو معلوم من السياق فإذ كراه ليس مثل ما ذكره العلامة حتى يتعجب من اقراره ما ذكره وتزييفه ما ذكره العلامة فاعتراض الاطول على الشارح في غير محله (قوله بل الحق الخ) من كلام الشارح وآخره الى قوله ونعم التوضيح الخ (قوله وهو الذي قصده السكاكي) ويكون مقصوده منه بيان النسبة بين التعريض والكناية على ما صرح به في شرحه للفتاح حيث

أفاده من غير استعمال فيه فجعل كلام الشارح مبنيا على الغفلة عن مستتبعات الترا كيب اه  
 أطول ببعض تلخيص وحنق وفي السيد نقلا عن صاحب الكشف مانصه والتحقق أن اللفظ  
 المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة المجردة ويقابله المجاز لانه المستعمل في غير الموضوع له فقط  
 والكتابة اللفظ المستعمل بالاصالة فيما لم يوضع له والموضوع له مراد تبعا وفي التعريض هما

قال بر بدان يئنه وبين الكناية عموما من وجه لتمامهما في مثل المسلم من سلم المسلمون من يده  
 ولسانه وصدق الكناية بدونه وهو كثير وصدق بدون الكناية في مثل آذيتني فستعرف عند  
 القرينة المانعة عن ارادة المخاطب وتعني ارادة الغير فانه حينئذ يكون مجازا لا كناية وفيه بحث  
 لان كون التعريض أخص من الكناية وتحققها بدونه علم من قوله ان الكناية تتفاوت الى  
 تعريف وتلويح وزواياء و اشارة فحمل كلامه على بيان النسبة بينهما يستلزم استدراك  
 قوله وقد يكون على سبيل الكناية وعندى أن معنى عبارة السكا كى أن التعريض أى الكناية  
 العرضية قد تكون على طريق المجاز بأن أريد به المعنى المعروض به فقط وليس بمجاز لعدم نصب  
 القرينة المانعة كما هو شأن الكناية وقد يكون على طريق الكناية فقط بأن أريد به كلا المعنيين  
 أحدهما قاصدا والآخر تبعا اه عبد الحكيم يعنى بحيث يتعلق به الصدق والكذب مع كونه تبعا  
 وفي الصورة الاولى لم يرد بالفعل المعنى الحقيقي فلذلك أشبه المجاز وان جازت ارادته فلذلك لم  
 يخرج عن كونه من الكناية العرضية ولهذا لم يقل على طريق المجاز فقط كما قال بعد على طريق  
 الكتابة فقط ويرد أن تفسير التعريض بالكناية العرضية خلاف الظاهر المتبادر منه ومن  
 عبارة السكا كى وهو ما يرد من عرضه غير ظاهره والشارح على دأبه ودأب المحققين أمثاله ناظر  
 الى المتبادر وأيضا يلزمه تقدير فقط بعد على سبيل الكناية في عبارة السكا كى وهو مستبعد فيها  
 جدا وأيضا يرد أن هذا ليس فيه خصوصية للكناية العرضية بل غيرها من الكنايات أيضا وقد  
 شاع عنده أى عبد الحكيم منتقد فالحق ما بآنى أن مذهب السكا كى كذهب صاحب الكشاف  
 وابن الاثير ( قوله فجعل ) أى السيد ( قوله مبنيا على الغفلة الخ ) قد علمت ما فيه ( قوله  
 الموضوع له ) من نفس اللفظ حقيقة كما في قولك لست أنا بجاهل اذا قصد التعريض لشخص  
 معين بالجهل أو مجازا كما في قوله تعالى ولا تكونوا أول كافرين فانه قصد به التعريض بكونوا  
 أول مؤمن به مع امتناع المعنى الحقيقي لسبق المشركين منهم بالكفر فلا فائدة في نهيهم عن سبق  
 في الكفر أو كناية كما في قوله المسلم من سلم المسلمون منه اذا قصد به التعريض بنبي الاسلام عن  
 المؤذى المعين اه عبد الحكيم واعلم أن المجاز بسبب كثرة الاستعمال قد يصير حقيقة عرفية وذلك  
 لا يخرج عن كونه مجازا ومستعملا في غير ما وضع له نظرا الى أصل اللغة وكذلك الكناية قد نصير  
 بسبب كثرة الاستعمال في المكنى عنه بمنزلة التصريح كأن اللفظ موضوع بارائه ولا يلاحظ هناك  
 المعنى الاصلى فيستعمل حيث لا يتصور فيه أصلا كالاستواء على العرش في الملك في قوله الرحمن  
 على العرش استوى وبسط اليد في الجود في قوله بل يدها بسوطتان ولا يخرج كذلك عن كونه  
 كناية في أصله وان مسمى حينئذ مجازا متفرعا على الكناية وقد سبق تحقيقه وكذلك التعريض  
 قد يصير بحيث يكون الالتفات فيه الى المعنى المعروض به كانه المقصود الاصلى وهو المستعمل فيه  
 اللفظ ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا في أصله كقوله تعالى ولا تكونوا أول كافرين فانه

مقصودان الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة أو مجاز أو كناية والمعروض به من السياق وفي الكناية العرضية يطلب مع المكنى عنه معنى آخر فالاول بمنزلة الحقيقة في كونه مقصودا والثاني هو المعروض به لانه غير مقصود من اللفظ بل من السياق اه قال السيد وفيه أي صاحب الكشف الحقيقة بالمجردة أي المفردة احتراز عن الكناية إذ قد تسمى حقيقة غير مفردة حيث يراد منها المعنى الحقيقي أيضا أو تجوز ارادته ثم قال وحاصله أن المعتبر هو أن المعنى التعريضي مقصود من الكلام إشارة وسياقا لاستعماله فإجاز أن يكون اللفظ مستعملا في معناه الحقيقي أو المجازي أو المكنى عنه وقد دل به أي بالمعنى المستعمل فيه من تلك المعاني على مقصود آخر بطريق الامالة إلى عرض فالتعريض بجامع كلام من الحقيقة والمجاز والكناية وقوله وفي الكناية العرضية يطلب مع المكنى عنه معنى آخر يريد أن الكناية إذا كانت تعريضية كان هناك وراء المعنى الاصيل والمعنى المكنى عنه معنى آخر مقصود بطريق التلويح والاشارة وكان المعنى المكنى عنه ههنا بمنزلة المعنى الحقيقي في كونه مقصودا من اللفظ مستعملا وفيه فاذا قيل المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده وأر يده التعريض بنفي الاسلام عن مؤذمين فالمعنى الاصيل هنا انحصار الاسلام فيمن سلموا من لسانه ويده ويلزمه انتفاء الاسلام عن المؤذي مطلقا وهذا هو المعنى المكنى عنه المقصود من اللفظ استعمالا وأما المعنى المعروض به المقصود من الكلام سياقا فهو نفي الاسلام عن المؤذي المعين هكذا ينبغي أن يحقق الكلام ويعلم أن الكناية بالنسبة إلى المكنى عنه لا تكون تعريضا قطعيا والالزام أن يكون المعنى المعروض به قد استعمل اللفظ فيه وقد ظهر بطلانه وهكذا المجاز

تعريض بأنه كان عليهم أن يؤمنوا به قبل كل أحد وهذا المعروض به هو المقصود الاصيل ههنا دون المعنى الحقيقي لانه لا فائدة في النهي عنه لسبق المشركين بالكفر عليهم أفاده السيد تبعا لصاحب الكشف ( قوله والمعروض به من السياق ) وبهذا يمتاز التعريض عن المجاز المركب فان كلا منهما يكون في المركب الا أن المعنى المعروض به مفهوم بسياقه والمعنى المجازي باستعماله فيه اه عبد الحكيم ( قوله أو تجوز ارادته ) أشار بكلمة أو إلى الطريقتين المذكورتين سابقا في الكناية اه عبد الحكيم ( قوله لاستعمالا ) فيه أن السكاكي قال لاننا لا نقول في عرفنا استعملت الكلمة في كذا حتى يكون الغرض الاصيل طلب دلالتها عليه اه فاذا كان المعنى التعريضي مقصودا من الكلام كان دلالة عليه غرضا أصليا ولو بالواسطة كما في الكناية لا تبعا لشيء آخر فيحقق معنى الاستعمال نعم يكون هذا استعمالا للمركب لا المفردانه كالتمثيل فالفرق بين المقصود من الكلام إشارة وبين المقصود منه استعمالا مشكل اه عبد الحكيم وسيأتي ما فيه عن معاوية ( قوله ويلزمه الخ ) أي لزوم الجزء للكل لان الحصر يتضمن الحكم السلبى اه عبد الحكيم ( قوله فهو نفي الاسلام عن المؤذي المعين ) فيه أن كونه مقصودا من سياق الكلام لا من نفسه محل تردد وما الدليل على ذلك ولا بد من الفارق بين كون المعنى المجازي في الاستعارة التمثيلية مقصودا من نفس الكلام وكون المعنى التعريضي في التعريض مقصودا من سياق الكلام اه عبد الحكيم ( قوله وقد ظهر بطلانه ) هذه دعوى بلا دليل نعم ظهر مما سبق أنه ليس مستعملا فيه عند صاحب الكشاف وابن الأثير اه عبد الحكيم ( قوله وهكذا المجاز

والحقيقة أيضا ثم قال واذا تقرر أن اللفظ بالقياس إلى المعنى المعرض به لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز  
 ولا بالكناية لفقدان استعمال اللفظ في ذلك المعنى واشتراطه في تلك الأمور فقول السكاكي أن  
 التعريض قد يكون نارة على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز لم يرد به أن اللفظ في المعنى  
 المعرض به قد يكون كناية وقد يكون مجازا كما يتبادر الوهم إليه مما نقله المصنف عنه وصرح به  
 الشارح وأيده بأن اللفظ إذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد أن يكون حقيقة فيها أو مجازا أو كناية  
 وقد غفل عن مستتبعات التراكيب فإن الكلام يدل عليها دلالة صحيحة وليس حقيقة فيها ولا مجازا  
 ولا كناية لأنها مقصودة بعبارة الاصل فلا يكون مستعملا فيها والمعنى المعرض به وإن كان مقصودا  
 أصليا إلا أنه ليس مقصودا من اللفظ حتى يكون مستعملا فيه إنما قصد إليه من السياق بجهة التلويح  
 والاشارة إلى أن قال بل أراد السكاكي أن التعريض قد يكون على طريقة الكناية في أن يقصد  
 به المعنيين معا أحدهما باللفظ والآخر بالسياق وقد يكون على طريقة المجاز في أن يقصد به المعنى

والحقيقة ( أي لا يكونان مستعملين في المعنى التعريض بل في المعنى المجازي والحقيقي اه  
 عبد الحكيم ( قوله وأيده الخ ) قد علمت صحة هذا التأييد ولا غفلة من الشارح وفي عبد الحكيم  
 قوله وقد غفل عن مستتبعات التراكيب الخ فيه أن المستتبعات هي المعاني التضمنية والالتزامية  
 التي تفهم في ضمن المدلولات المطابقة من غير تعلق قصد المتكلم بها ومعنى قول الشارح لأنه يؤدي  
 إلى أن يكون كلام الخ أن مقاله العلامة من أن آذيتني فستعرف حين استعماله في غير المخاطب فقط  
 ليس بمجاز وحين استعماله في المخاطب مع غيره ليس بكناية يؤدي إلى أن يوجد كلام يدل على معنى  
 باستعماله فيه ولا يكون حقيقة ولا مجازا ولا كناية فالقول بأنه غفل عن مستتبعات التراكيب غفلة  
 عن مراده نظرا إلى الظاهر اه وسيأتي مناقشة في بعضه عن معاوية ( قوله بل أراد الخ )  
 لا يخفى أنه إنما يمكن التعريض مستعملا في المعرض به والظاهر من كلام السكاكي خلافه  
 فإنه جعل التعريض أولا قسم الكناية ثم قال والكناية إذا كانت لوصف غير مذكور كان  
 المناسب أن يطلق عليها اسم التعريض ثم قال في آخر بحث الكناية في قوله أما بعد فإن خلاصة  
 الاصل الخ وعرفنا أن الكناية تنوع إلى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة ولم يذكر في كتابه  
 معنى آخر للتعريض وإذا كان التعريض قسما من الكناية كان اللفظ مستعملا في المعنى  
 المعرض به فلا يصح توجيهه اه عبد الحكيم وفيه ما أتى عن معاوية وحصل ما في معاوية أنه قال  
 إن قوله في المطول لأنه يؤدي إلى أن يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير أن يكون حقيقة  
 في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية أي مع استعماله فيه كما هو مدعى العلامة وأما بدونه فمفهومه عن  
 الثلاثة معقول وقد ذهب إليه الفحول كصاحب الكشاف وابن الأثير فيما قدمه في المطول عنهما في  
 لتعريض مما حاصله أن دلالة تعرض اللفظ وجانبه لابه أي بما معه من المعنى الحقيقي المستلزم للراد  
 بقريته المقام وخوى المقال والسياق لابه فهو عند همامان قبيل التلويح والاشارة بنفس العبارة  
 إلى معنى هو من قبيل مستتبعات التراكيب التي ذكرها قدس سره هنا وليست هي كما زعمه  
 عبد الحكيم مانفهم تضمنها بالقصد المتكلم لها إذا عبرة لنا في فننا بما لم يقصد بل هي التي تراد من  
 معانيها لا من مبانيها فلا تكون مبانيها مستعملة فيها فهي تدل عليها دلالة صحيحة بالاشارة لا بالعبارة  
 فلا خفاء في خروجها عن الثلاثة وهي أكثر من أن تحصي فيها كل تعريض وكل لفظ لمجاز عقلي

وكل ما هو اشارة بمحض دلالة التزام لا يحاق عبارة مستعملة فيما اليه الاشارة كقوله تعالى وعلى  
 المولود له رزقهن فان فيه اشارة الى أن النسب انما هو للاب كما قال تعالى أدعوهم لآبائهم كما قرر في  
 الاصول وقرر فيه أنه غير مستعمل في المعنى المشار اليه وكذلك ظاهر كلامهم في دلالة النص أيضا  
 نحو فلا تقل لها أفى الآن اللازم فيها غرض أصلي أولى مسوق له معنى الكلام أصالة وفي الاشارة  
 عرض تبجي ثانوي مقصود في الجلة لا بالاصالة فهو عندهما طريق مستقل من طرق الدلالة فهذا هو  
 مندهما والظاهر أنه مراد السكاكي وأن ما خالفه من ظاهر كلامه يجب تأويله بخلافه  
 عبد الحكيم من أن الظاهر من كلامه خلافه لأنه جعل التعريض أولا من قسم الكتابة ثم قال  
 والكتابة اذا كانت لموصوف غير مذكور كان المناسب أن يطلق عليها اسم التعريض ثم قال  
 ان الكتابة تتنوع الى تعريض وتلويح الخ ولم يذكر في كتابه معنى آخر للتعريض فما يجب  
 تأويل كلمة بأنه من شبه قسمها وشابته أو من قسم شبهها أو ان شبهها من قسمها أو بأنه تتنوع الى شبهه  
 أو تتفاوت ذاهبة الى شبهه أو كأنها تتنوع الى نفسه وأما قوله كان المناسب الخ فظاهره أن المناسب  
 أن يطلق عليها اسم بالنسبة الى المعنى التعريضي لأنه المقصود منها لا بالنسبة الى المعنى السكتاني  
 فليس التعريض عنده الا ما عندهما وان لم يذكر في كتابه ولعله قصده واكتفى بقصده في قوله  
 انه قد يكون على سبيل كذا يقصد أنه ليس بمجاز ولا كتابة لأنه لم يستعمل في المعنى التعريضي وانما  
 يراد منه عرضه وجانبه وأنه مع هذا قد يشبه المجاز والكتابة وما مر عنه من أن لا نقول في عرفنا  
 استعملت الكاملة في كذا حتى يكون الغرض الاصلى طلب دلالتها عليه لا ينافيه بل يقتضيه لان  
 ظاهره كون دلالتها بلفظها لا بعرضها والمعنى التعريضي غرض أصلي من العرض لامن اللفظ  
 فليس مستعملا فيه والحقيقي بعكسه ولو لاجله فهو مستعمل فيه وكونه لاجله لا ينافيه فالحق في  
 مراده هنا أنه قد يشبه المجاز بارادة الغير وحده بأن يكون حقيقة مرادة للانتقال اليه بالاشارة  
 وبالعبارة لالذاتهما بل بواسطة قرينة المقام والسياق وقد يشبه الكتابة في القصد والعناية بارادتهما  
 معالذاتهما بأن يكون حقيقة مرادة لذاتهما عبارة وللانتقال اليه اشارة فليس كتابة عنه ولا مجازا  
 فيه وقد يقال ان نحو آذيتني فستعرف تعريض من حيث ما فيه من توجيه وتوجيه الخطاب به في  
 الظاهر الى شخص والمراد في الباطن توجيهه الى غيره فهو توجيه الشيء الى غير ما هو له لمشابهة ما هو  
 له في ملاسته ولو بكونه في صحبته بتأول توجيهه الى ما هو له فاللفظ على حقيقته والتصرف تصرف  
 توجيه في أمر عقلي هو التوجيه فهو نوع مجاز عقلي أو شبهه في كونه جعل الشيء لغير ما هو له لمشابهة  
 اياه في ملاسته بتأول جعله لما هو له وفي كونه أيضا بدل على المراد دلالة صحبته مع خروجه عن  
 الثلاثة الآن المجاز العقلي لا يشبه الا المجاز والتعريض قد يشبه المجاز وقد يشبه الكتابة ولعل  
 ما قررنا وحررنا من التوجيه هو مراد العلامة الا أنه تسامح في قوله من جهة استعمال ناه الخطاب  
 في غير ما هي موضوعه له بأن اعتبرها كأنها الكل مع أنها ركن لا كل لما أنها كالكل ثم نزل  
 توجيهها خطبا بها منزلة استعمالها أو اعتبر حذف مضاف أو تمييزا محولا عنه أي استعمالها توجيه أي  
 استعمال توجيهها في غير ما هي موضوعه عقلا على حدس القرينة تخبرك أي سل أهلها بخبرك  
 فصح قوله المذكور بتسامح ليس بالنكور وسقط عنه اعتراض المطول وهذا قول له أول وأما  
 قوله ثانيا لا يتصور فيه انتقال وثالثا لا يتصور فيه لازم وما زوم وانتقال فعناها أنه لا يتصور المتكلم  
 فيه ذلك ولا يعتبره ولا يقصده قصده في المجاز أو الكتابة وهو قصد الانتقال من اللفظ الى اللازم



وأنت تريد) بناء الخطاب  
( انسانا مع المخاطب  
دونه) أي لا تريد المخاطب  
ليكون اللفظ مستعملا  
في غير ما وضع له فقط  
فيكون مجازا ( وان  
أردنهما ) أي المخاطب  
وانسانا آخرهما (جميعا كان  
كتابة) لانك أردت باللفظ  
المعنى الأصلي وغيره معا  
والمجاز ينافي ارادة المعنى  
الأصلي (ولا بد فهما) أي  
في صورتين (من قرينة)  
دالة على أن المراد في  
الصورة الاولى هو  
الانسان الذي مع المخاطب  
وحده ليكون مجازا وفي  
الثانية كلاهما جميعا  
ليكون كتابة وتتحقق  
ذلك أن قولك آذيتني  
فستعرف كلام دال على  
تهديد المخاطب بسبب  
الابداء ويلزم منه تهديد  
كل من صدر عنه الابداء  
فان استعملته وأردت به  
تهديد المخاطب وغيره من  
المؤذنين كان كتابة وان  
أردت به تهديد غير  
المخاطب بسبب الابداء  
لعلاقة اشتراك للمخاطب  
في الابداء اما تحقيقا واما  
فرضا وتقديرا مع قرينة  
دالة على عدم ارادة المخاطب  
كان مجازا

التعريض فقط والتنبية على هذا المعنى زاد لفظ السبيل اه مع بعض حذف ( قوله وأنت تريد  
بناء الخطاب) أي في آذيتني فستعرف (قوله ليكون اللفظ الخ) علة لتريد (قوله وان أردنهما)  
أي بناء الخطاب بقرينة قوله قبل وأنت تريد بناء الخطاب وظاهره استعمال اللفظ في المعنى  
الحقيقي والمعنى المجازي وهو ممتنع عند هؤلاء الا أن يقال ارادة المعنى الحقيقي هنالكا لتقال الى غير  
وان كان كل منهما هانما مقصودا بالاثبات والظاهر أنهم لا يسمعون بذلك كافي سم وقال الفزري  
لم رد بما ذكره أنه يجوز لك أن تريد تارة بضمير المخاطب في آذيتني فستعرف غير المخاطب وحده  
فيكون مجازا وان تريد به أخرى المخاطب وغيره معا فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم  
يعتبر في الكناية أو المجاز بل أراد أن الكلام المذكور بدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب  
الابداء ويلزمه لزوم معرفته بتهديد المؤذي مطلقا فاذا أردت تهديد المخاطب مع تهديد مؤذ آخر كان  
كتابة وان أردت به تهديد غيره فقط كان مجازا امر كبا اه وقول الشارح وتحقق ذلك الخ بدل  
على ما قاله الفزري

### ﴿ فصل أطبق البلغاء على أن المجاز والكتابة يبلغ من التصريح الخ ﴾

(قوله أطبق) أي أجمع من قولهم أطبق القوم على الامر أجمعوا اه أطول (قوله أطبق البلغاء)  
قال الشارح المحقق والسيد السند في شرحي المفتاح براد بالبلغاء علماء البيان على ما هو الظاهر  
لانهم الذين يظهر منهم الاجماع ويمكن أن يراد جميع البلغاء ويجعل اجماع أهل السليقة بحسب  
المعنى حيث يعتبرون هذه المعاني في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات اه أطول  
بواسطة معناه الملزوم مستعملا فيه بواسطة مجازا أو كناية وانما يعني من نفس المعنى ومن عرضه  
ومن عرض اللفظ وجانبه فلا يرد عليه أن توجيه الخطاب الى ما وجه اليه يستلزم بحكم المماثلة توجيهه  
الى ما مثله ولا أن معنى التاء يستلزم مصاحبه به علاقة المصاحبة وانها حسا كانت أو معنى علاقة تعتبر  
وتعني لانها لغوية من العلاقات مسا كناية أي تحقيقه لنا في نوع المشاكلة فصح جميع كلام  
العلامة اه فتدبر (قوله رحمه الله بناء الخطاب) تسامح منه بدليل تحقيقه الآتي (قوله  
والظاهر أنهم لا يسمعون بذلك) فديقال ما لا يسمعون به هو ما قصد فيه المعنيان على السواء  
وهذا ليس كذلك وان كان كل منهما مقصودا بالاثبات وقال شيخنا لان سلم أن كلامهما مقصود  
بالاثبات بل المقصود بالاثبات هو المعنى الكنائي فقط والمعنى الحقيقي ليس مقصودا بالاثبات ولا نفي  
بل للانتقال وهذا ليس من الجمع الغير المسموح به (قوله اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم) تقدم  
ما فيه فتغطن (قوله رحمه الله كان كناية) فيه ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى  
اللزوم وفيما نحن فيه الانتقال من الملزوم الى اللازم على ما يدل عليه قوله ويلزم منه تهديد كل من صدر  
عنه الابداء عبد الحكيم قال معاوية هو غفلة عن اعتراف السكاكي بأن اللازم ما لم يكن ملازوما  
يتمتع الانتقال منه (قوله رحمه الله لعلاقة اشتراك) يعني لعلاقة اللزوم بسبب اشتراكه في العلة  
التي هي الابداء قلت أو بالمصاحبة حسا أو معنى وهذا اه معاوية (قوله رحمه الله فرضا وتقديرا)  
اما في المخاطب وغيره أو في المخاطب فقط وهو الظاهر والكثير والعكس بعيد اه معاوية

### ﴿ فصل ﴾

( أطبق البلغاء )

### ﴿ فصل أطبق البلغاء على أن المجاز والكتابة يبلغ من التصريح الخ ﴾

( قوله على أن المجاز الخ ) يرد على كون المجاز أبلغ من الحقيقة أن منه المجاز الغير المقيد وهو لفظ المقيد المراد به المطلق فإنه اذا نظر الى ما أريد بهذا القيد من المجاز كان قائما مقام أحد المترادفين فكما أن أحد المترادفين اذا أقيم مقام الآخر لم يقصده معنى آخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد مقيدا كذلك المشفر اذا أقيم مقام الشفة لم يقصده الا تلك الحقيقة أعنى العضو المخصوص فلا يترتب على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف اطلاق الاصابع على الانامل فإنه يقيد بمبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد تصويرها بصورة ما هو مظهر لها والمجاز الغير المقيد لا يكون أبلغ من الحقيقة كيف ولا يصدق في حقه أنه كدعوى الشيء بينه فيجب أن يحمل المجاز على المجاز المقيد اه أطول مع بعض تلخيص ( قوله أبلغ ) يقال بناء أبلغ أى مبالغ فيه كثيرا فالمعنى أن المجاز والكناية مما يبالغ فيه مبالغة أكثر حيث يبالغ في تقرر ومعنيهما وتحققهما ف قوله أبلغ شاذ من وجهين أحدهما أنه أخذ من المزيد كقولهم هو أعطاهم للدينار والدرهم وناهيا أنه بمعنى المفعول ولك أن تتجاوز الشذوذ الثاني الى التجوز في وصف اللفظ بكونه مبالغيا في تقرر ومعناه وتحقيقه

( قوله ان منه المجاز الغير المقيد ) تقدم لك الكلام على ذلك فتفتن ( قوله من المجاز ) بيان للقيد ( قوله كان قائما ) أى ذلك القيد الذى هو لفظ المقيد ( قوله فالمعنى أن المجاز والكناية مما يبالغ الخ ) عبارة عبد الحكيم قوله أبلغ أى يكون كل منهما مبالغا الى حد الكمال في افادة المقصود فهو مشتق من البلوغ مصدر بلغ من حد نصر لان البلاغة من بلغ من حد كرم لان الحقيقة والتصريح اذا كانا مقتضى الحال لا يكون المجاز والكناية أكثر بلاغة منهما بل لا يكون بليغا وما قيل انه من المبالغة فهو يستلزم اشتقاق أفعال من المزيد واستعماله بمعنى المفعول أى مبالغ فيه الا أن يقال بالاسناد المجازى اه وقوله أى يكون الخ يوهم أن أفعال التفضيل مسلوب المفاضلة ولا يصح مع ما يظهر من لفظ من ولعله تصحيف والأصل أى لكون بلام الجر والمصدر فهو تعليل للابلية ولا ينافيه حرف التفسير ولا قوله بعد فهو مشتق من البلوغ مصدر بلغ من حد نصر لما ترى من صحة قولنا ان هذا أكثر بلوغا في المراتب وقوله لان الحقيقة والتصريح الخ أى فلا يصح اطلاق انهما أبلغ منهما اذ هو اطلاق عام لهما في كل مقام وقوله اذا كانا مقتضى الحال أى دونهما فلا يرد أن كونهما مقتضاه لا ينافي كون ضدتهما مقتضاه أيضا لان مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب ويجوز كون كل من الضدين مناسباه مع كون أحدهما أقوى مناسب فيكون أبلغ اذ البلاغة طرفان بينهما مراتب وقوله بالاسناد المجازى أى على حد عيشة راضية وانخفاض استعمال أبلغ من المبالغة اسنادا مجازيا أو تسامحا شائع في كلامهم ومنه قولهم الاستعارة أبلغ من التشبيه البليغ فإنه فيما يعنونه من المبالغة قطعا وعليه يكون المراد بالحقيقة والتصريح بما يحوى كل منهما مبالغة نحو رأيت رجلا يشبه الأسد شها قويا فان فيه مبالغة في توصيفه وبالبلاغة ما في كل مجاز وكناية من انتقال هو كدعوى الشيء بينه مع ادعاء المعنى الحقيقي للمراد ولو لفظا في الصورة اللفظية لخصوص ما يخص الاستعارة من ادعاء الاتحاد معنى بتأول أو يخص بعض الكناية من ادعاء اللزوم أو ادعاء ثبوت اللزوم كطويل التجاد لمن ليس له نجاح معنى بتأول أيضا فهما اه معاوية ( قوله ولك أن تتجاوز الشذوذ الثاني الخ ) ولكن أن تتجاوز الشذوذ الاول أيضا بان بعض النحاة جوز قياسا أخذنا فعل التفضيل من المزيد كما في جمع الجوامع الدعوى للسيوطى

على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح

وانما لم يجعلوا الابلغ من البلاغة فيكون المعنى أن كلاما فيه كناية أو مجازا ببلغ من كلام فيه الحقيقة الصرفة ويكون وجه الابلغية كونه أكثر بالغة لان كثرة المبالغة لا توجب البلاغة مطلقا بل في مقام يستدعي المبالغة فرب حقيقة أبلغ من مجاز لو وقعها في مقام لا يستدعي المبالغة اه أطول ولا برد على أخذ أبلغ من المبالغة أن المجاز والكتابة المفردين لا مبالغة فيهما في حد أنفسهما اذ ما لم يحمل المفرد على غيره لا يفهم منه معنى مفيد لان الابلغية والمبالغة اذا نسبت الى الحقيقة أو المجاز أو الكتابة فانما هو بملاحظة التركيب الذي تضمن ذلك أفاده سم ( قوله لان الانتقال فهما من الملزوم ) مبنى على مختار المصنف في الكناية لا على مختار السكاكي أن الانتقال في الكناية من اللزوم اه يس وفيه أن اللزوم بمعنى التابع فيكون هو الملزوم كما مر ذلك ( قوله وعلى أن الاستعارة أبلغ من التشبيه ) لانها نوع من المجاز اه أقول بعد وضوح كون الاستعارة مجازا

( قوله وانما لم يجعلوا الابلغ من البلاغة الخ ) أي بالمعنى الاصطلاحي أخذنا من كلامه أمنا بالمعنى اللغوي الذي هو الحسن فلان من أخذنا من الدسوقي ( قوله اذ ما لم يحمل المفرد على غيره ) أي أو يحمل عليه غيره والمراد الجمل ولو معنى فيشمل المفعول والمجرور اه شخبنا ( قوله فانما هو بملاحظة التركيب ) اذ لا يعرف معنى هذا اللفظ من حيث كونه معنى مجازيا إلا بواسطة التركيب المشتمل على القرينة هذا وفي كلامه نظر لان المراد المبالغة في معنى اللفظ المفرد الذي هو مجاز أو كناية مثلا فهم التنب من لفظ التنب ليس كفه من لفظ الغيب بل فهم من لفظ الغيب أعلى من حيث انه فهم بدليل فوجود الغيب دليل على وجود التنب وكذلك لفظ أسد فان فهم الرجل من الشجاع من أسد أعلى من فهم من رجل شجاع اذ دلالة الأسد على الشجاع من قبيل دلالة الدليل على المدلول فانه يلزم من الأسد الشجاع فلا تتوقف ملاحظة هذه المبالغة على التركيب فان المراد بالمبالغة تقرر معنى المفرد وتثبيتته كز يدز بدو ليست المبالغة في النسبة حتى تتوقف على التركيب كما أن المبالغة في فعال أو مفعال ونحوهما في نفس المفرد ولا تتوقف على التركيب اه شخبنا على أن القرينة لا تختص بالتركيب ومنه يؤخذ توجيه كونها كدعوى الشيء بينة وقد وجهه ع ق بغير ذلك فراجع ( قوله رحمه الله فان وجود الملزوم يقتضي الخ ) قال في المطول وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر أنواع المجاز اه وقوله وانما الاشكال الخ يعني ان وجود الملزوم انما يستلزم وجود اللزوم اذا كان اللزوم بينهما في الخارج وبيانه في جميع أنواع المجاز مشكل سيما فيما تكون علاقته التضاد فاندفع ما قيل ان الشارح قد بين فيما سبق عند بيان العلاقات ان اللزوم متحقق في جميع أقسام المجاز فلا اشكال لان ما سبق بيان اللزوم الذهني الذي هو مناط الانتقال والمراد هنا اللزوم الخارجي اه عبد الحكيم وقوله يعني الخ يفيد أن الوجود في قول الشارح فان وجود الملزوم الخ هو الوجود الخارجي فيصير قول المصنف على هذا فهو كدعوى الشيء بينة معناه أنه كدعوى وجود المعنى المجازي أو الكنائى بينة التي هي وجود المعنى الحقيقي وأنت خير بأن قوله فهو كدعوى الخ لا يتفرع حينئذ على قوله لان الانتقال فهما الخ لان مناط الانتقال هو اللزوم الذهني كما اعترف به الخارجي فالظاهر ان الوجود في كلام الشارح هو الوجود الذهني وان الاشكال في قوله وانما الاشكال الخ يعني الخفاء المحتاج الى البيان الذي قدمه عند بيان العلاقات ووجه كونها كدعوى الشيء بينة مبين في ع ق وسيأتي عن شخبنا توجيه

لان الانتقال فهما من  
اللزوم الى اللزوم فهو  
كدعوى الشيء بينة  
فان وجود الملزوم يقتضي  
وجود اللزوم لامتناع  
انفكاك الملزوم عن لازمه  
(و) أطبقوا أيضا على أن  
الاستعارة أبلغ من التشبيه  
لانها نوع من المجاز

والتشبيه حقيقة ليس ذكر هذا الاطباق بعد ذكر الاطباق الاول الانطوي بل انهم كون التشبيه حقيقة برده ما حقق أن زيد كالبدر عبارة عن كونه في غاية الحسن وان نسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية الى المجاز اه أطول مع حذف ( قوله وقد علم أن المجاز الخ ) أى وقسم الابلغ أبلغ من غير الابلغ اه سم ( قوله وليس معنى كون المجاز الخ ) شروع في دفع اعتراض المصنف على الشيخ عبد القاهر كما بسط ذلك في المطول وعبارته قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية أبلغ أن واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى

وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة وليس معنى كون المجاز والكناية أبلغ أن شيئا منهما يوجب أن يحصل في الواقع زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقة والتصريح بل المراد أنه يفيد زيادة تأكيد للآيات ويفهم من الاستعارة أن الوصف في المشبه بالغ حد الكمال كما في المشبه به وليس بقاصر فيه كما يفهم من التشبيه والمعنى لا يتغير حالة في نفسه بان يعبر عنه بعبارة أبلغ وهذا مراد الشيخ عبد القاهر بقوله ليست منزلة قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة أن الاول أفاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي أن الاول

آخر وقوله وبيانه في أنواع المجاز مشكل الخ قال معاوية قدينا في شذورنا بمازينا من شورا وجوده في جميعها فلاشكال اه قد بر ( قوله الانطويلا ) أجاب عبد الحكيم بأن قوله والاستعارة أبلغ من التشبيه تخصيص بعد التعميم انها ما يشأنه لانها العمد من أنواع المجاز ( قوله ثم كون التشبيه حقيقة برده ما حقق أن زيد كالبدر عبارة عن كونه في غاية الحسن ) قال السيد في شرح المفتاح ليس المقصود بالتشبيهات معانيها فموضوعه زيد كالبدر لا تربده ماهو مفهومه وضعا بل تريد ان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة وذلك لان اللفظ ان استعمل في الموضوع له كان حقيقة وان استعمل في لازمه فاما ان يكون علاقته المشابهة أو غير هاهنا في الاول ان كان مع قرينة تنافي ارادة الموضوع له كان استعارة وان لم تكن كان تشبيها وعلى الثاني أيضا ان كان مع تلك القرينة المانعة كان مجازا مرسلان لم تكن كان كناية اه وبهامشه مما عزي له مانصه فان قيل هذا المعنى المراد ليس مشابها للمعنى الموضوع له انما المشابهة بين الوجه والبدر قلنا ارادة هذا المعنى متفرع على تلك المشابهة فن صح أن العلاقة المشابهة فتأمل اه وقوله لا تربده ماهو مفهومه وضعا هو تشبيه الوجه بالبدر في الحسن وهذا هو معنى الكاف وقوله بل تريد أن ذلك الخ وهذا المعنى متفرع على المعنى الوضعي اذ يلزم من تشبيهه بالبدر كونه في غاية الحسن واللطافة وقوله هذا المعنى هو كون الوجه في غاية الحسن واللطافة وقوله للمعنى الموضوع له هو تشبيه الوجه بالبدر وقوله قلنا الخ محصله انما لما تفرع المعنى المراد عن المعنى الوضعي الذي هو المشابهة كان كان العلاقة بينهما المشابهة وهذا جواب بتسليم في المشابهة بين المراد والموضوع له حقيقة وقوله فن ثم أى من أجل التفرع وقوله فتأمل لا يقال له امر بالتأمل لا يمكن أن يقال لانسلم عدم المشابهة بين المعنى المراد والمعنى الوضعي اذ لا مانع من تشبيه كون الوجه في غاية الحسن واللطافة بتشبيه الوجه بالبدر بجماع ترتب المدح على كل فان ترتب المدح ليس له مزيد اختصاص بالمشبه به بل يقال امر بالتأمل لا يمكن أن يقال لانسلم أن تفرعه على المشابهة يصحح أنها العلاقة وقد علم من كلام السيد أن مجازية التشبيه على القول بها ليس بالمعنى المتعارف الذي هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادته بل بمعنى اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة مع قرينة غير مانعة عن ارادته لجواز ارادة المعنى الحقيقي واختار الشارح أن المقصود بالتشبيهات معانيها الوضعية وصدر به السيد في حاشية المطول ( قوله وان نسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية الى المجاز ) وجه ذلك كما علم مما سبق ان الكناية والمجاز علاقتهما واحدة وهي غير المشابهة لكن قرينة الكناية غير مانعة وقرينة المجاز مانعة وان التشبيه والاستعارة علاقتهما

لا يفيدها خلافة بل لانه يفيد تأكيدها لاثبات المعنى لا يفيد خلافه فليست مزية قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة أن الاول أفاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي أن الاول أفاد تأكيدها لاثبات تلك المساواة له لم يفدها الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى أن الاول أفاد زيادة لقراءه لم يفدها الثاني بل هي أن الاول أفاد تأكيدها لاثبات كثرة القرى له لم يفدها الثاني واعترضه المصنف بأن الاستعارة أصلها التشبيه والاصل في وجه التشبيه أن يكون في المشبه به أتم منه في المشبه وأظهره قولنا رأيت أسدا يفيد للمرثي شجاعة أتم مما يفيدها قولنا رأيت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيد له شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بأن ليس واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد خلافه ثم أجاب بأن مراد الشيخ أن السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد أن ذلك ليس بسبب في شيء ليس من الصور فهذا يتحقق في قولنا رأيت أسدا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا كالاسد بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد وأزيدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق أيضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا هو من المصنف بل معنى كلام الشيخ أن شيئا من هذه العبارات لا يوجد أن يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رأيت أسدا فهو لا يوجد أن يحصل له في الواقع شجاعة لا يوجد قولنا رأيت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من أن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو نفيه مع أنا قاطعون بأن المفهوم من الخبر أن هذا الحكم ثابت أو منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسنادي الخبري اه وحاصل جواب المصنف أن مراد الشيخ رفع الإيجاب الكلي ورفع الإيجاب الكلي لا ينافي الإيجاب الجزئي وان السبب في كل صورة تأكيدها لاثبات المعنى ورد السيد جواب الشارح بأن ما حمل عليه الشارح كلام الشيخ معنى ركيك لان مانعاه الشيخ حينئذ مما لا يذهب اليه وهم حتى يدفع فان شيئا من ذلك لا يوجد ثبوت أصل الشجاعة أو أصل القرى مثلا في الواقع فكيف يتوهم إيجابه لزيادة فهمه بل في إيجابها لثبوت الزيادة بوجه إيجابها لثبوت أصل المعنى فيه والانصاف أن المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف

واحدة وهي المشابهة لكن قرينة التشبيه غير مانعة وقرينة الاستعارة مانعة ( قوله بل لانه يفيد ) عطف على ما قبله بحسب التوهم كأنه قيل ليس كون المجاز والاستعارة والكتابة أبلغ لان واحدا من هذه الامور الخ بل لانه الخ اه عبد الحكيم ( قوله أن يكون في المشبه به أتم ) واستعارته للمشبه تقييد زيادة ليست في التشبيه فاندفع ما قيل ان قوله بأن الاستعارة أصلها التشبيه لا دخل له في الاعتراض اه عبد الحكيم ( قوله فكيف يصح الخ ) أي كيف يصح السلب الكلي ( قوله ثم أجاب ) أي المصنف ( قوله وهذا هو من المصنف بل معنى الخ ) خلاصة الوجهين أن المصنف حمل قول الشيخ يفيد زيادة في نفس المعنى على افادته الزيادة في الفهم والشارح حمل على الزيادة في الواقع اه عبد الحكيم ( قوله أن مراد الشيخ الخ ) أي مراده رفع الإيجاب الكلي وان كان ظاهر العبارة لا يفيد اه عبد الحكيم ( قوله ما حمل عليه الشارح كلام الشيخ ) أي من أن الفرق بين الاستعارة والتشبيه وبين الكتابة والنصريح ليس باعتبار ان الاستعارة والكتابة توجب ان يحصل في الواقع زيادة في المعنى أي زيادة في الشجاعة وزيادة في القرى اه قدس سره ( قوله ما فهمه المصنف ) وهو المناسب لهذا المقام اذ بما يتوهم أن الابلغية باعتبار دلالة احدي العبارتين

ولصاحب الاطول وجه آخر في كلام الشيخ فانظره ( قوله أفادتاً كيدا لاثبات تلك المساواة )  
 كأن وجهه أنه دل على اتحاده مع الاسد ودلالة الاتحاد على المساواة أبلغ من دلالة الحكم بالمساواة  
 بينهما لاحتلال التفاوت وان المساواة باعتبار بعض الوجوه اه سم \* هذا آخر ما كتبه أستاذنا  
 الصبان عليه معائب الرحمة والغفران

﴿ الفن الثالث علم البديع ﴾

أول من اخترع البديع وسماه بهذا الاسم عبد الله بن المعتز العباسي قال في صدر كتابه وما جمع قبلي  
 فنون البديع أحد ولا سبقني الى تأليفه مؤلف وكان ذلك سنة أربع وسبعين ومائتين فن أحب أن  
 يقتدى بنا ويقتصر على هذه الغنون فليعمل ومن أضاف من هذه المحاسن أو غير هاشياً الى البديع  
 وارتأى غير رأينا فله اختياره قال الشيخ صفي الدين وكان جملة ما جمع منها سبعة عشر نوعاً وعاصره  
 قدامة بن جعفر الكاتب فجمع منها عشر بن نوعاً واردمعه على سبعة منها وسلم له ثلاثة عشر  
 فتكامل لهما ثلاثون نوعاً ثم اقتدى الناس بهما في التأليف فكان غاية ما جمع منها أبو هلال العسكري  
 سبعة وثلاثين نوعاً ثم جمع منها ابن رشيق القيرواني مثلها وتلاه ما شرف الدين التيفانسي فبلغ بها  
 السبعين ثم تصدى لها الشيخ زكي الدين بن أبي الاصبغ فأوصلها الى التسعين وأضاف اليها من

أفادتاً كيدا لاثبات تلك  
 المساواة لم يفده الثاني  
 والله أعلم  
 كل القسم الثاني والحمد لله  
 على جزيل نواله والصلوة  
 والسلام على سيدنا محمد  
 وآله

﴿ الفن الثالث علم البديع ﴾

( وهو علم يعرف به وجوده  
 تحسين الكلام )

على معنى زائد لا تدل عليه الاخرى فدفع ذلك وبين أن الابغية باعتبار كيدا للدلالة وقونها وهو  
 معنى ما قيل من أن المجاز والكنابة كدعوى الشيء بيئته لا باعتبار زيادة مدلول احدهما ولذلك  
 صرح بالمساواة فقال رأيت رجلا هو والاسد سوا في الشجاعة فان المساواة المفهومة منه ومن  
 قولنا رأيت أسدا لا يتصور فيها زيادة ولا نقصان فيتضح ما ادعاه من عدم افادة الاستعارة زيادة في  
 المعنى وحينئذ يتبعه عليه اعتراض المصنف ويدفع عما أجاب به أيضا انتهى قدس سره وقوله على  
 معنى زائد يعني معنى مقصودا في نفسه زائدا في نفس المعنى المقصود لذاته هنا والظاهر أن عموم  
 السلب في كلام الشيخ على ظاهره وان المعبر هنا من أفراد خلاف كل هو الحقيقة المفيدة كل مفاده  
 المقصود لذاته لان هذه هي المعول عليها في مقام افضلية كل عليها بالابغية أما الحقيقة التي لا تقيد  
 الابعض مفاد كل ك مجرد التشبيه كما فهمه المصنف فلا يعول عليها في مقام التفضيل فالمقصود  
 تفضيل الاستعارة على التشبيه الذي يفيد المساواة كما مثل به الشيخ لا على مجرد التشبيه وتفضيل  
 المجاز المرسل على ما يفيد المراد بعنوان صفته أعنى التي هي علاقته كنبات مسبب بالفعل أو بالقوة  
 عن الغيث وتفضيل الكناية على ما يفيد ذات المراد ككثير القرى فكل لا يزبد على خلافه الا  
 بتأ كيد هو التزامي لا بزيادة مقصودة بالافادة وان مقصود الشيخ نفي توهم الزيادة المقصودة  
 في المعنى المقصود بحمل خلاف كل على ما نقص في المفاد اذ هنا لا ينبغي ارادته في مقام الافضية لان  
 التفضيل عليه لا يعول عليه كتفضيل السيف على العصا فتدبر

﴿ مطلب علم البديع ﴾

( قوله وارتأى ) بسكون الراء وقع المشاء فوق وبهمزة ممدودة أي رأى ( قوله ثم جمع منها ابن  
 رشيق القيرواني مثلها ) أي مثل السبعة والثلاثين فيكون المجموع أربعة وسبعين وقوله فبلغ بها

مستغرجانه ثلاثين سلمه منها عشرون وبقاها مسبوقة اليه ومدخل عليه وذكر ابن أبي الاصبع  
أنه لم يؤلف كتابه المسمى بالتصريح في هذا الفن الا بعد الوقوف على أربعين كتابا في هذا الفن  
وعدها في صدر كتابه المذكور قال ابن معصوم وكنيت أظن أن أول من نظم أنواع البديع على هذا  
الاسلوب البديع الشيخ صفي الدين الخلي حتى وقفت في ترجمة الشيخ علي بن عثمان بن علي الاربلي  
الصوفي على قصيدة لامية له نظم فيها جملة من أنواع البديع وضمن كل بيت منها نوعا منه وأولها الجنس  
التام والمطرف وهو

بعض هذا الدلال والادلال \* حال بالمعجز والتعجب حالي

ثم قال في الجنس المصنف والمركب

جرت اذ حزت ربع قلبي واذلا \* لي صبرا أكثر من اذلال

فعلت أن الشيخ صفي الدين ليس أباعدرة هذا المرام ولأول من اخترع نظم هذه الجواهر في  
نظام فان الشيخ الاربلي المذكور توفي قبل أن يولد الشيخ صفي الدين بسبع سنين وذلك أن وفاة  
الشيخ الاربلي المذكور في سنة سبعين وسبعمائة وولادة الشيخ صفي الدين في سنة سبع وسبعين  
وسبعمائة وأيضا الشيخ صفي الدين كان معاصر للشيخ محمد بن أحمد بن جابر الاندلسي الاعشى صاحب  
البديعية المعروفة ببديعية العميان ولأعلم من السابق منها إلى نظم بديعيته على هذا الاسلوب  
وان كان الشيخ صفي الدين قد حاز فصبات السبق في مضمار براعة هذا المطلوب اه من أنوار  
الربيع في أنواع البديع لابن معصوم قال ع ق والبديع في اللغة الغريب من بدع الشيء بضم  
الدال اذا كان غابة فيها هو فيه من علم أو غيره حتى صار غريبا فيه لطيفا ومنه أبدع أي بشئ لم يتقدم

السبعين لعلم لم يعتبر الاربعة لكونه رآها داخله في غيره من الانواع مثلا اه شغنا وهذا غير  
متعين كما لا يخفى (قوله وضمن كل بيت منها نوعا منه) لعلمه أراد جنس النوع لانه ذكر في كل بيت  
من هذين البيتين نوعين لانواعا واردة الجنس أولى من أن يراد بالبيت الشطر لانه لا يظهر في  
البيت الثاني اذ ذكر في الشطر الأول منه نوعا وبعض الآخر (قوله أولها الجنس التام) هو  
أن يتفق اللفظان في أنواع الحروف وأعدادها وهما هما وترتيبها كحال وحالي المذكورين في الشطر  
الثاني ولا يضر زيادة الثاني بالياء لانها كلمة مستقلة ليست معتبرة في التقابل وقوله والمطرف هو  
ما زاد فيه أحد اللفظين عن الآخر بحرف اما في الأول أو الآخر كدلال وادلال المذكورين في  
الشطر الأول لان ادلال زاد عن دلال همزة في أوله والدلال التيم والادلال اظهار ذلك التيم وقال  
بعض المشايخ الجنس التام في البيت بين الدلال والادلال لكن كان الصواب أن يبدل الدلال  
بالادلال والافليس بين الدلال جناس تام كما هو ظاهر بل بين الادلال والادلال ووجه الجنس التام  
بينهما ان الادلال يطلق على الدلال وعلى الوثوق ويعدى الاول بعلى والثاني بالباء كما في كتب اللغة  
فيراد بالاول أحد هذين المعنيين والثاني المعنى الآخر وقوله والمطرف أي والجناس المطرف وهو  
هنا بين حال وحالي اه ولا يخفى ما فيه (قوله في الجنس المصنف) وهو المذكور في قوله جرت  
اذ حزت وقوله والمركب وهو المذكور في قوله واذلال صبرا أكثر من اذلال لان اذلال في الأول  
مركب من اذولا والثانية ولام الجر ولفظ اذلال من اذلال الثاني اسم مفرد لان المعنى وأكثر من  
اذلال في وقت ليس لي صبرا وكلا كان أحد اللفظين مركبا والآخر مفرد اسمي الجنس جناس

له مثال ومنه اسمه تعالى البديع بمعنى المبدع أي الموجد للأشياء بلا مثال تقدم ولا تختص مادته بالله تعالى كما قيل اه ( قوله أي بتصور ) فهم العلامة الحفيد أنه تفسير للعلم فاعترض بان العلم يطلق على الملكة وعلى الإدراك الكلبي وعلى القواعد وتصور تلك المعاني عبارة عن تعاريفها وحدودها والحدود والتعاريف ليست من جملة ما يطلق عليه العلم أصلاً فكيف يصح قوله أي بتصور وأجاب بان العلم لا يختص باطلاقه على واحد من تلك الثلاث بل يه لبق أيضاً على التعاريف والحدود ولا حاجة لذلك فان قوله أي بتصور تفسير لقوله يعرف وأما قوله علم فلم يفسره والانصب جملة على الملكة كما في سم ( قوله بقدر الطاقة ) أشار به إلى أن البديعيات لا تنحصر ( قوله والمراد بالوجوه )

التركيب ( قوله ولا تختص مادته بالله تعالى كما قيل ) قاله الراغب في كتاب الذريعة إلى محاسن الشريعة قال فيه ان لفظ الابداع لا يستعمل لغيره تعالى لاحقيقة ولا مجازاً اه يس ( قوله بأن العلم يطلق على الملكة ) أي ملكة القواعد الكلية وقوله وتصور تلك المعاني عبارة عن تعاريفها الخ فيه التسامح اذا التعاريف والحدود بها التصورات لانفس التصور وقوله والحدود والتعاريف الخ نظايره أنه لا اشكال في اطلاق العلم على التصديق بالاعداد والتفاصيل وليس كذلك بل الاشكال فيه أيضاً لانه ليس واحداً من معاني العلم الثلاثة وقوله والانصب جملة على الملكة أي ملكة التصور والتصديق بالاعداد والتفاصيل أي ان هذا هو الانصب من جملة على التصور كما صنع الحفيد وان كانت أيضاً هذه الملكة ليست هي الملكة التي هي أحد اطلاقات العلم لانها ملكة القواعد المستخرج بها جزئياتها ولا قواعد لهذا العلم ثم ان الحفيد لم يجعل قوله بتصور الخ تفسير العلم كما يعلم مما رجعت به غاية ما يفيد كلام الحفيد أن تفسير الشارح يعرف بتصور الخ يقتضى ان هذا العلم تصوري لانه توصل به إلى تصور مع ان العلم لا يطلق الا على القواعد أو ادراكها أو ملكتها ومحصل جوابه أن الانصب ذلك بل قد يطلق على ما يفيد التصور كالتعريف والتعاريف الا ترى أن علم اللغة ليس الا تصور بمعنى الالفاظ وكذلك علم التفسير والحديث وترك الحفيد الاشكال والجواب في اطلاق العلم على ما يفيد التصديق بالاعداد والتفاصيل لعلمه من ذلك بالمقايسة وبهذا تعلم ما في قوله فهم العلامة الحفيد أنه تفسير لعلم المراد بالعلم اما المعاني المفيدة للتصور والتصديق بالاعداد والتفاصيل أو ادراك تلك المعاني أو ملكة تلك المعاني اه شخبنا وعبارة الحفيد قوله أي بتصور معانيها المشهور أن حقيقة العلوم المسائل أو التصديق بها أو الملكة لا تصور المحولات وما يتعلق بها لكن ذكر في شرح المقاصد أن الصناعة قد تجعل عبارة عن عدة أوضاع وتنبهات واصطلاحات ويؤيد ذلك جعل التصورات الحققة داخلية في حقيقة الحكمة على ما قيل اه وقوله لا تصور المحولات أي لان معاني هذه الأنواع وقعت محولات في كلام المتن يعني وتصور المحولات هو المناسب هنا فالمناسب أن يراد بعلم المعاني ما يفيد هذا التصور ويكون اطلاق العلم عليه من غير المشهور كما أفاد ذلك بقوله لكن ذكر الخ وفي عبد الحكيم قوله أي بتصور معانيها يعني ليس قوله علم بمعنى الملكة أو التصديقات بالمسائل أو نفسها والمعرفة بمعنى الإدراك الجزئي الذي يحصل من استخراج الفروع من القواعد الكلية كما في تعريف العلمين السابقين اذ ليس في علم البديع الا التصورات المحسنة وبيان عددها وتفصيلها فهو علم بين فيه مفهومات المحسنة العرضية وأقسامها واعدادها فليس فيه مشكلة فضلاً عن أن يستخرج منه فروع ولذا جعل السكاكي بيان المحسنة من نوابع

أي بتصور معانيها ويعلم  
أعدادها وتفصيلها بقدر  
الطاقة والمراد بالوجوه



لعل فيه اشارة الى أنه لا جهل في التعريف لان الاضافة للعهد وفيه أن يحتاج لقريظة الأ أن يدعى شهرة وجوه تحسين الكلام في ذلك المراد اه سم ( قوله مامراخ ) فتكون اضافة الوجوه الى تحسين الكلام اضافة عهدية فكأنه يقول علم يعرف به الاوجه المشار اليها بتقديم وهي الوجوه التي تحسن الكلام ونورته قبولاً بعد رعاية البلاغة مع الفصاحة ويكون قوله على هذا بعد رعاية الخ تأكيدياً وبيانا لما تقدم ويحفل أن يريد بوجوه تحسين الكلام ما يحسن به الكلام مطلقاً سواء كان داخلاً في البلاغة أو خارجاً عنها وأخرج ما يدخل في الفنين السابقين بقوله بعد رعاية الخ اه ع ق ( قوله بعد رعاية المطابقة ) وهي المعبر عنها بعلم المعاني وقوله ورعاية وضوح الدلالة وهي المعبر عنها بعلم البيان ( قوله أي الخلو عن التعقيد المعنوي ) كأنه خص وضوح الدلالة بالخلو عن التعقيد المعنوي مع أنه بحسب مفهومه يتناول الخلو عن التعقيد اللفظي أيضاً ليكون اشارة الى علم البيان على ما ذكره في صدر الكتاب كما أن رعاية المطابقة اشارة الى علم المعاني فيكون تنبيهاً على أن رتبة هذا العلم بعدها اه سم وبعبارة وأما الخلو عن التعقيد اللفظي فداخل في قوله رعاية المطابقة لان المطابقة لا تعتبر الا بعد الفصاحة وهي تتوقف على الخلو من التعقيد اللفظي ( قوله انما تعد محسنة الخ ) قال في المطول والا كانت كنعليق الدرر في أعناق الخنازير ( قوله والنظر متعلق بقوله تحسين الكلام ) أي فهو نظرف لغو فالواقع بعدهما هو النصين في الملاحظة لا في الوجود فانه مقارن فيه وأما اذا جعل ظرفاً مستقراً فالذي بعدهما هو الحصول فيقتضي أنه متأخر عنهما في الوجود والتقدير حال كون التحسين حاصلين بعدهما

مامر في قوله ويتبعها وجوه أخر نورث الكلام حسناً وقبولاً وقوله ( بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ) ورعاية ( وضوح الدلالة ) أي الخلو عن التعقيد المعنوي اشارة الى أن هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الأمرين والظرف أعني قوله بعد رعاية متعلق بقوله تحسين الكلام ( وهي ) أي وجوه تحسين الكلام ( ضربان معنوي ) أي راجع الى تحسين

علم البيان ولم يجعله علماً برأسه فالمعرفة بمعنى الادراك التصوري كما أن العلم قد يطلق على الادراك التصديقي مناسباً لاسمعه من أئمة اللغة من أن المعرفة تنعدي الى مفعول واحد والعلم الى مفعولين وما قالوا من أن لكل علم مسائل فانما هو في العلوم الحكيمة وأما العلوم الشرعية فلا يتأني في جميعها ذلك فان اللغة ليست الا ذكر الالفاظ ومفهوماتها وكذا التفسير والحديث اه ولا يخفى أنه اغترار بالظواهر وان الحق ان هذا العلم مسائل كلية فقوله ومنه المطابقة في قوة كل مطابقة محسن معنوي وان كان تعريفها بعد ليس من المسائل العلمية ولا نسلم أن الغرض من العلم مجرد تصور المطابقة اذ لا مانع من كون الحكم عليها بأنهم من المحسنات المعنوية مقصوداً أيضاً وكذا يقال في الباقي فهذا العلم كالعلمين السابقين ولا نسلم أيضاً ان جعل هذا العلم من التوابع لعدم كونه ليس مسائل كلية بل لان التحسين بالوجوه عرضي لا ذاتي فحينئذ مراد الشارح بتصورها وتصورها من حيث انها وجوه التحسين على وجه التصديقي بذلك فتصور المطابقة مثله ليس من حيث ذاتها بل من حيث انها من وجوه التحسين فتدبر ( قوله وفيه أنه يحتاج لقريظة ) في عبد الحكيم أن جعل الاضافة على العهد هو الاصل اه على أن السابق والملاحق يعتبر قريظة ( قوله ويحتمل أن يريد الخ ) هذا الاحتمال وما قبله مذكوران في المطول فراجعه وما عليه ( قوله وهي المعبر عنها بعلم المعاني ) أي المعبر عن مفيدها بعلم المعاني وهكذا يقال فيما بعد اه شخبنا ( قوله وهي تتوقف على الخلو من التعقيد اللفظي ) أي اذا كان مؤدياً الى مخالفة القانون النحوي المشهور على ما سبق بيانه فتفطن ( قوله فالذي بعدهما هو الحصول ) أي المتبادر في الحصول الخارجى وقال شخبنا اذا تأملت بعين معتبر وجدت انه لا فرق بين كونه لغواً مستقراً لانه ان كانت البعدية في الملاحظة فلا اشكال سواء

( قوله وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ أيضا ) أي نانيا وبالفتح كما في المشاكلة اذهى ذكر  
الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبة ذلك الغير كقوله

قالوا اقترح شيئا نجعله طبخة \* قلت اطبخوا لي جبة وتقيما

فقد عبر عن الخياطة بالطبخ لوقوعها في صحبته فاللفظ حسن لما فيه من إيهام المجانسة اللفظية لان  
المعنى مختلف واللفظ متفق لكن الغرض الاصلى جعل الخياطة كطبخ المطبوخ في اقترانها  
لوقوعها في صحبته وكما في العكس كما يأتي في قوله عادات السادات سادات العادات فان في اللفظ  
شبه الجناس اللفظى لاختلاف المعنى ففيه التحسين اللفظى والغرض الاصلى الاخبار بعكس  
الاضافة مع وجود الصحة اه ع ق ( قوله كذلك ) أي أولا وبالذات وان كان بعضها قد يفيد  
تحسين المعنى أيضا اه سم وعياره ع ق ولفظى أي منسوب الى اللفظ لان تحسين اللفظ بالذات  
وان تبع ذلك تحسين المعنى لانه كلما عبر عن معنى بلفظ حسن استحسن معناه تبعا وان شئت قلت في  
التحسين المعنوى أيضا ان كونه بالذات معناه أن ذلك هو القصد ويتبعه تحسين اللفظ دائما لانه كلما  
أفيد باللفظ معنى حسن تبعه حسن اللفظ الدال عليه اه ( قوله أما المعنوى ) ذكر منه في هذا  
الكتاب تسعة وعشرين نوعا ( قوله والالفاظ نوابغ ) من حيث ان المعنى يستحضر أولا ثم  
يؤتى باللفظ على طبقه وقوله وقوالب لهما من حيث ان المعانى تتلقى منها وتفهم منها ( قوله المطابقة )  
قال صاحب المفتاح المطابقة مأخوذة من طابق الفرس أي وضع رجله مكان يده وكونها من وجوه  
التحسين يعرف بالنوق وكذا باقى الوجوه اه فزرى ( قوله بين متضادين ) هذا أخذ بالقل كما  
في قولهم الكلام ما نضمن كلمتين بالاسناد والافالمطابقة جارية فيما فوق المتضادين اه فزرى ( قوله  
أي معنيين الخ ) لما كان يتوهم أنهم اضدان حقيقيان وهما الأمران اللذان بينهما غاية الخلاف  
وليس ذلك شرط اقال المصنف أي معنيين الخ ( قوله في الجملة ) أي من غير تفصيل في ذلك التقابل  
والتنافى اه ع ق وكان الاولى أن يقول ولو في الجملة بدليل قوله ولو في بعض الصور ( قوله  
وتنافى ) تفسير ( قوله ولو في بعض الصور ) كما في الاعتبارى فان التنافى باعتبار المتعلق ( قوله  
سواء كان التقابل حقيقيا ) كتقابل القدم والحديث وقوله أو اعتباريا كتقابل الاحياء والامانة  
فانهما لا يتقابلان الا باعتبار أي باعتبار بعض الصور وهو أن يتعلق الاحياء بحياة جرم في وقت  
والامانة بامانته في ذلك الوقت والافلاتقابل بينهما باعتبار أنفسهما ولا باعتبار المتعلق عند تعدد  
الوقت اه ع ق وعبارة سم قوله أو اعتباريا كالتقابل بين الشئيين باعتبار المتعلق كالسكون  
وابتغاء الفضل كما يأتي كذا في السيرامى وقوله كما يأتي أي في شرح قول المصنف أشداء على الكفار

المعنى أولا وبالذات وان  
كان بعضها قد يفيد تحسين  
اللفظ أيضا ( ولفظى ) أي  
راجع الى تحسين اللفظ  
كذلك ( أما المعنوى )  
قدسه لان المقصود الاصلى  
والغرض الاولى هو المعانى  
والالفاظ نوابغ وقوالب  
لها ( فنه المطابقة وتسمى  
الطابق والتضاد أيضا  
وهو الجع بين متضادين  
أي معنيين متقابلين في  
الجملة ) أي يكون بينهما  
تقابل وتنافى ولو في بعض  
الصور سواء كان التقابل  
حقيقيا أو اعتباريا

جعل لغوا أو مستقرا غاية الأمر أن الشارح جعله لغوا لعدم الاحتياج الى تقدير المتعلق اللازم  
على جملة مستقرا اه فتدبر ( قوله لما فيه من إيهام المجانسة اللفظية ) أي إيهام المجانسة في المعنى  
الناتج من المجانسة اللفظية وعبارة ع ق ولفظى الخ فيعرد على الشارح ( قوله مأخوذة من  
طابق الفرس الخ ) فوقع المتقابلين هنا في تركيب متحد أو كالتعدد في الانصال كوقوع رجل  
الفرس وبده المتقابلتين في موطن واحد اه ع ق ( قوله أي من غير تفصيل في ذلك التقابل الخ )  
أي بأن لا يعين قدر من ذلك كوقوعه بين متضادين أو متناقضين أو غير ذلك كما في ع ق واذا كان  
هذا معنى قوله في الجملة اندفع قول المحشى وكان الاولى الخ نعم ان فسرت الجملة ببعض الصور صح

من قول الشارح ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون اه (قوله وسواء كان) أي التقابل الحقيقي كما في ع ق ف قوله وسواء راجع لقوله حقيقيا فقط لان الحقيقي يكون في الضدين والنيقيضين وفي العدم والملسكة وفي التضاييف (قوله تقابل التضاد) كتقابل الحركة والسكون بناء على أنهم وجوديان وقوله أو تقابل الإيجاب والسلب هو تقابل النيقيضين كتقابل مطلق الوجود وسلبه وقوله أو تقابل العدم والملسكة كتقابل العمى والبصر وقوله أو تقابل التضاييف كتقابل الابوة والبنوة وبحث فيه السيد بأنه ليس فيه مقابلة فهو أنسب بأن يكون من باب مراعاة النظير وأجاب عبد الحكيم بأنهما من باب مراعاة النظير من حيث تلازمهما في الذهن والتأرجح ومن باب المطابقة من حيث انهما لا يجتمعان في محل واحد (قوله أو ما يشبه الخ) أي أو تقابل ما يشبه الخ كالبرودة والحرارة الكائنين في قوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا فادخلوا نارافان الفرق يستلزم الماء المشغل على البرودة غالبا والنار مشغلة على الحرارة والبرودة والحرارة متقابلان وكالقرب والبعد الحاصلين في اسمي الإشارة في قوله

مها الوحش الا أن هانا أو انس \* فنا الخط الا أن تلك ذوابل

(قوله من نوع) قدمه لان لطف التضاد فيه أتم كيف والمتكلم كما جمع الضدين في تركيب جمعهما في نوع واحد من الكلمة وهذا أغرب من القسم الثاني ولانه أكثر دورا على ألسنتهم بشهد بذلك أنه لم يهمل شيأ من أمثلة أقسامه بخلاف أقسام ما يقابله فانه لم يمثل الا القسم واحد من أقسامه وقد حكى الشارح بأنه لا يوجد الا هو اه أطول (قوله من أنواع الكلمة) الاسم والفعل والحرف (قوله أيقاظا) جمع يقظ كتكف أو كعند بمعنى يقظان (قوله وهم رقود) أي نيام جمع راقدة فان اليقظة تشغل على الادراك بالحواس والنوم يشغل على عدمه فيبينها شبه العدم والملسكة باعتبار لازمهما والتضاد باعتبار نفسهما لان اليقظة عرض يقتضى الادراك بالحواس والنوم عرض يمنع الادراك

وسواء كان تقابل التضاد  
أو تقابل الإيجاب والسلب  
أو تقابل العدم والملسكة أو  
تقابل التضاييف أو ما يشبه  
شيأ من ذلك (ويكون)  
ذلك الجمع (بلفظين من  
نوع واحد) من أنواع  
الكلمة (اسمين نحو  
وتحسبهم أيقاظا وهم  
رقودا وفعلين نحو

ماقاله اه شيخنا وقد يقال وجه الاول بانه أن قوله في الجملة يومه المعنى الثاني وان كان المراد به المعنى الأول (قوله من قول الشارح) أي في المطول (قوله ف قوله وسواء راجع لقوله حقيقيا الخ) لاما نغ من رجوعه للحقيقي والاعتباري ورجوعه للاعتباري باعتبار متعلقه اه شيخنا (قوله وأجاب عبد الحكيم الخ) فيه أن الشارح قد أخرج الطباقي من تعريف مراعاة النظر فيما يأتي بقيد لا بالتضاد مع شمول التضاد هانا وهناك للتضاييف فهذا يقتضى أن لا يسمى بمراعاة النظر أصلا ولذلك قال سم كيف هانا ومراعاة النظر مشروطة بأن لا يكون بين الامر بين أو الاول تقابل أصلا اه الآن يجعل هذا القيد بمعنى لا باعتبار التضاد فيهدق بوجوده مع عدم اعتباره فتدبر (قوله مها الوحش) بضم الميم أو وقعها بقر الوحش أي هؤلاء النساء كما الوحش في سعة العين وسوادها واهدائها وقوله الآن هانا الخ أي لكن هؤلاء النساء أو انس يأنس بهن العاشق دون الوحشيات فردن في الفضل بهذا المعنى وقوله فنا الخط أي هؤلاء النساء كفنا الخط في طول القدر واستقامته والقنا جمع قنائة وهي الرمح والخط بالفتح موضع المهاجرة باليمن تنسب اليه الرماح المستقيمة وقوله الآن تلك أي فنا الخط وقوله ذوابل جمع ذابل من الذبول ضد النعومة والنضارة فان قلت كيف أفرد في قوله هانا مع أن مصدوقه النساء قلنا هو مفرد حكاهما أبو خنيد مما يأتي في الكلام على البيت

وقد دل على كل منهما بالاسم ( قوله يحيى ويميت ) فان الاحياء والامانة ولو صح اجتماعهما في ذات  
 الحيي والميت بين متعلقهما العدم والملكة أو التضاد بناء على أن الموت عرض وجودي فالتناقض  
 بينهما اعتباري وكأنه لم يجعلهما من الملحق الآتي لاشعارهما من جهة اللفظ بالحياة والموت بخلاف  
 الملحق كما يأتي اه ع ق ( قوله لهما ما كسبت وعليها ما اكتسبت ) أي للنفس جزاء وثواب ما  
 كسبته من الطاعات وعليها عقاب ما كسبته من المعاصي قال الفري قال ابن الحاجب ما معناه ان  
 الآية تدل على زيادة لطف الله تعالى في شأن عباده يشبههم على الخير كيف واقع ولا يجزيهم على الشر الا  
 بعد الاعمال والتصرف اه ( قوله فان اللام الخ ) لان اللام تشعر بالملكية المؤذنة بالانتفاع  
 وعلى تشعر بالعلو المشعر بالتحمل أو الثقل المؤذن بالتضرر فصار تقابلها كتقابل النفع والتضرر  
 وهما ضدان وبين ذلك لما في تقابل اللام وعلى من الخفاء بخلاف ما قبله فان التقابل فيه ظاهر فلذا لم  
 يبينه ( قوله أي لا ينتفع بطاعتها الخ ) اخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور والانتفاع الحاصل  
 من الدعاء والصدقة للغير انتفاع بثمرة الطاعة لانفسها ( قوله ميتا ) أي ضالا فأحييناه أي هديناه  
 ( قوله والموت ) أي المعتبر في ميتا ( قوله مما يتقابلان ) وهو من تقابل التضادان جعل الموت  
 وجوديا ومن تقابل العدم والملكة ان جعل الموت عدميا أي عدم الحياة ( قوله كما مر ) أي من  
 الامثلة ( قوله فعلى مصدر واحد ) الفعلان هما يعملون ولا يعملون ومصدرهما هو العلم وبينهما  
 تقابل الايجاب والسلب قال سم ظاهر التقييد به اخراج غير الفعلين وفعلى المصدرين فليراجع  
 اه ( قوله لا يعملون ) أي الامر الاخرى ويعلمون أي الامر الدنيوي وحينئذ التناقض بحسب  
 الظاهر أي بالنظر للفعلين في حد ذاتهما بقطع النظر عن متعلقهما وكذا يقال فيما بعده وقوله ظاهرا  
 من الحياة الدنيا أي ظاهرا هي الحياة الدنيا ويعلمون عن الباطن الذي هو الحياة الآخرة فمن  
 يباينة أو يعلمون ظاهرا الحياة الدنيا التي هي وسيلة الشهوات ولا يعملون باطنها الذي هو الحياة  
 الابدية لانها مزرعة للآخرة فمن ابتدائية ( قوله فلا تخشوا الناس واخشوني ) نهى للحكام أن

( قوله وكأنه لم يجعلهما من الملحق الخ ) كتب معاوية على قول الشارح فانه قد اعتبر في الاحياء  
 الخ ما ملخصه يشير الى حصول الطبايق باللفظين المستعارين المتقابلين بظاهرهما وان فرض عدم  
 التقابل بين المعنيين المستعار لهما اللفظان وذلك لا تنظام ظاهرهما في التقابل وباطنهما في  
 التقابل أو في عدمه فلذا اعتبره بين الموت والحياة دون لفظي الضلال والهداية أو الاهتداء وكذا  
 يحصل بالكنايتين والمجازين المرسلين وبالمختلفين في هذه الطرق الثلاثة ان تقابل بظاهرهما وان  
 فرض عدمه بالمعنى المراد منهما وهذا كله لتبادر المعنى الحقيقي وقصده في الكل لاجل العلاقة  
 والانتقال وقصده المعنى الحقيقي بالاثبات أو النفي في الكناية ولهذا كان من الطبايق تدبير الكناية  
 كما يأتي بخلاف نحو \* ضحك المشيب برأسه فيسكى \* فانه ايها طبايق لا طبايق اذا الاستعارة  
 في أحدهما لا فهم ما لم ينتظما ولذا جعله المصنف ملحقا به لآمنه اه فتدبر ( قوله الابدال الاعمال  
 والتصرف ) أي لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى اه عبد الحكيم ( قوله والانتفاع الحاصل  
 من الدعاء الخ ) عبارة عبد الحكيم والانتفاع الذي يحصل من الدعاء والصدقة للغير انتفاع بثمرة  
 الطاعة لانفسها وكذا التضرر بالمعصية اه أي فالثواب للداعي والمتصدق وانما يعود على الميت  
 البركة من ذلك وهذه مسألة خلافية تدبر ( قوله أو يعلمون ظاهرا الحياة الدنيا التي الخ ) جعل

يحيى ويميت أو حرفين  
 نحو لهما ما كسبت وعليها  
 ما اكتسبت ) فان في  
 اللام معنى الانتفاع وفي  
 على معنى التضرر رأى  
 لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر  
 بمعصيتها غيرها ( أو من  
 نوعين نحو أو من كان ميتا  
 فأحييناه ) فانه قد اعتبر  
 في الاحياء معنى الحياة  
 والموت والحياة مما يتقابلان  
 وقد دل على الاول بالاسم  
 وعلى الثاني بالفعل ( وهو )  
 أي الطبايق ( ضربان طبايق  
 الايجاب كما مر وطبايق  
 السلب ) وهو أن يجمع  
 بين فعلى مصدر واحد  
 أحدهما مثبت والآخر  
 منفي أو أحدهما أمر  
 والآخر نهى فالاول ( نحو )  
 ولكن أكثر الناس  
 لا يعلمون يعلمون ) ظاهرا  
 من الحياة الدنيا ( و ) الثاني  
 ( نحو ) فلا تخشوا الناس  
 واخشوني ( ومن الطبايق )  
 ما سماه بعضهم

يخشوا غير الله في حكوماتهم وبداهنوا فيها خشية ظالم أو مراقبة كبير اه أطول ( قوله  
 تديجا ) بالدال المهملة والجيم من الديباج اه حفيد ( قوله أو غيره ) كالزنا والتغزل ( قوله  
 لقصد الكتابة أو التورية ) أي بالكلام المشغل على الألوان بخلاف ما إذا قصد المعنى الحقيقي فلا  
 يكون من المحسنات لان الحقيقة يقصد منها المعنى الاصلى وأما إذا قصد المعنى المجازى فلا يكون من  
 المحسنات المعنوية بل اللفظية ( قوله وأراد ) أي ذلك البعض ( قوله بقرينة الأمثلة ) كالمثال  
 الاول ( قوله نحرفه ) أي قول أبي تمام رضى أبانهم شل محمد بن حديد حين استشهد وقبله  
 غزا غزوة والجد نسج ردائه \* فلم ينصرف الا وكفاهه الاجر  
 وبعده كان بسى نهران يوم وفاته \* نجوم سما زال من بينها البدر  
 وقد كانت البيض القواضب فى الوغى \* قواطع فى الآن من بعده بتر  
 ( قوله زدى ) أي لبس وقوله ثياب الموت أي ثياب الحرب وجرحال من ثياب وهى حال مقدره إذ  
 لاجرة حين اللبس لتأخر تلطخها بالدم عنه اه سم قال يس وفيه نظر والظاهر أن المراد

تديجا من ديج المطر  
 الارض زينها وفسره  
 بأن يذكر فى معنى من  
 المدح أو غيره ألوان لقصد  
 الكتابة أو التورية وأراد  
 بالألوان ما فوق الواحد  
 بقرينة الأمثلة فتديج  
 الكتابة ( نحو قوله  
 زدى ) من تديت الثوب  
 أخذته رداً ( ثياب الموت  
 جراً فأتى بها ) أي لتلك  
 الثياب ( الليل الا وهى

عبد الحكيم المعنى على كونها ابتدائية يعلمون ظاهراً الحياة الدنيا وهو التلذذ بالذات المحرمة لا باطنها  
 وهو كونها مزرعة للأخرة اه وعبارة أبى السعود ولكن أكثر الناس لا يعلمون أى ما سبق  
 من شأنه تعالى يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا وهو ما يشاهدونه من زخارفها وملاذها وسائر  
 أحوالها الموافقة لشهواتهم الملائمة لاهوائهم المستدعية لانهم فيها وعكوفهم فيها لا يتمتعهم  
 بزخارفها وتمتعهم بملاذها كما قيل فانها ليسا معاً علموه منها بل من أفعالهم المترتبة على علومهم وتنكبر  
 ظاهراً للتحقير والتخسيس دون الوحدة كانوا هم أى يعلمون ظاهراً حقيراً خسيساً من الدنيا اه  
 قال معاوية وتقدير عبد الحكيم مفعول لا يعلمون ما أعد لهم فى الآخرة لا يناسب ما قبل الآية وان  
 ناسب ما بعده من قوله تعالى يعلمون ظاهراً الآية وتقدير الغيب وما عند الله تعالى يصبر ما بعده خالياً  
 عن كبير فائدة اذ هو حينئذ مجرد نصريح اما المراد وقد فهم التزاماً أو بعلة وهى ظاهرة فالقرب  
 تقدير مفعول عام أى لا يعلمون شيئاً أى شيئاً يعتد به عاماً يعتد به لانهم لا يعلمون الا ظاهراً من الحياة  
 الدنيا وذلك لا يعتد به فهو مناسب لما قبله وما يعتد به تعليلاً خفياً مناسباً فى الخفاء أو تنزيلاً منزلة اللازم  
 لان من لا يعلم الا ظاهراً من الحياة الدنيا كأنه من البهائم لان ذوى العلم أصلاً فإمكانه لا يعلم شيئاً أصلاً  
 اه فتدبره ( قوله من الديباج ) أى بجماع الحسن فى كل وكتب عبد الحكيم على قول الشارح منه  
 ديج مانصه من الديج بمعنى النقش فدكر الألوان كالنقش على البساط انتهى فتفسير الشارح له  
 بالتزيين تفسير باللازم ( قوله لان الحقيقة يقصد منها المعنى الاصلى ) أى فهى لا فائدة أصل المعنى  
 المراد فلا تكون من المحسنات وفيه نظر ألا ترى أن قوله تعالى وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود من  
 الطباق وكذلك بحى ويميت مع أنه قصد باللفظ المعنى الحقيقي وبالجملة فقد عدوا من المحسنات  
 المعنوية الجمع بين الضدين بقصد الحقيقة كما مر فى الطباق ويأتى فى المقابلة وفى تديج التورية وذلك  
 لانه صورة غريبة شبه اجتماع ضدين عجيبة ولا منافاة بين القصد للذات وكون الجمع والابراء له من بين  
 ما يصح فى افادة أصل المعنى المراد من المحسنات وتختار لما فيه من تحسين يوفيه دون غيره من نحو  
 الاقتصار على تحسبهم أيقاظاً لان كونهم رقوداً يعلم منه عاماً واضحا وقد تقدم أنه لا منافاة بين كون  
 المعنى حقيقياً مقصوداً لذاته بالذات وكونه لتحسين ذاتى أو عرضى ولا بين كونه من وجهه محسناً

بثياب الموت الثياب التي كفن بها اه وفيه أنه يكفن في الثياب التي مات فيها وهو كان لا يسألها قبل حصول الدم ( قوله من سندس ) هو مارق من الديباج ( قوله خضر ) خبر بعد خبر لان القصيدة مضمومة الروى كما سبق بيانه ( قوله وقصد بالاول ) هو ارتدى بالثياب حرا وقوله وبالثاني هو قوله ألا وهي الخ ( قوله كقول الحريري ) أي في المقامة الثالثة عشرة المعروفة بالبعثادية ( قوله فذا غبر ) أي فن حين متعلق بقوله اسود بعده أي اسود مد الخ ( قوله العيش الأخضر ) وصف العيش بالأخضر كناية عن طيبه ونعومته وكاله فيكون كناية عن لازمه لان اخضرار العود والنبات يدل على طيبه ونعومته فيكفي به عن لازمه في الجملة الذي هو الطيب والحسن والكمال والاغبرار كناية عن ضيق العيش ونقصانه وكونه في حال التلف لأن اغبرار النبات والمكان يدل على التغيير والزناة فيكفي به عن معنى هذا اللازم وقوله وازور أي بعد وأعرض ومال وقوله اسود كناية عن الحزن فيه وقوله الابيض كناية عن السرور فيه ( قوله فودى ) بفتح الفاء وسكون الواو وهو شعر جانب الرأس مما يلي الاذن وايضا ض الشعر كناية عن كثرة الهم والحزن

من سندس خضر ) يعنى ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة وقد جمع بين الجنة والخضرة وقصد بالاول الكناية عن القتل وبالثاني الكناية عن دخول الجنة وتدريج التورية كقول الحريري فذا غبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر أسود يومى الابيض وبيض فودى الاسود حتى رثى الى العدم والازرق فياجبنا الموت الاجر فالعنى القريب للمحسوب الاصفر

ذاتيا ومن آخر محسنا عرضيا وقوله وما اذا قصد المعنى المجازى أى وبخلاف ما اذا قصد المعنى المجازى وقوله فلا يكون من المحسنات المعنوية الخ أى لانه ينصب القرينة المانعة يكون الجمع بين الضدين في اللفظ لافى المعنى فالتعسين في مجرد اللفظ وفيه نظر بل هو من الطباق لمدق حده عليه وقد جعلوا قوله تعالى أومن كان ميتا فأحييناه من الطباق مع أنه قصد باللفظ المعنى المجازى والمجاز كالكناية فيه رعاية أصل المعنى كما مر في كلام معاوية فالظاهر أن المراد بالكناية التمثيل بها لا خصوصها ولا الاحتراز عن الحقيقة وفي عبد الحكيم مثل ما فى المحشى حيث قال قوله لقصد الكناية أو التورية لا لقصد الحقيقة فان ذكر الالوان لا فائدة أصل المعنى فليس من المحسنات ولا لقصد المجاز فانه ينصب القرينة المانعة عن ارادة الالوان لا يتحقق الجمع الا فى اللفظ دون المعنى فلا يكون من المحسنات المعنوية اه وقد علمت ما فيه فتدبر ( قوله التي كفن بها ) أى بأن زعمت منه خوف العقوبة ثم أعيدت اليه عند ارادة الدفن فهذه الاعادة كما هارتدى منه الثياب وهى في تلك الحالة جرفهى حال مقارنة وهذا اندفع قوله وفيه الخ الأنة تكاف ( قوله رحمه الله يعنى ارتدى الثياب الخ ) أى اتخذها رداءه بأن التف بهما الملطخة بالدم فلا استعارة حينئذ في الثياب ويحتمل أن المعنى تردى دم الموت الذي هو كناية الموت حرا وعلى هذا فقد استعار ثياب الموت الجرد للموت وعلى كل فالتركيب كناية عن القتل وفي الضمير بن بعد العائدين على الثياب استخدام اذ المراد بهما جنس الثياب الحقيقية لا الملطخة بالدم ولا المجازية على الاحتمالين بل غيرهما بل اغنهما أو الثياب السابقة على الاحتمال الاول لكن بقطع النظر عن الصفة فتكون ثياب الجنة هى عين الاولى قد تغيرت صفاتها ولا يخفى ما فيه ( قوله رحمه الله وقصد بالاول الكناية عن القتل ) أى عن صفة القتل وقوله وبالثاني الخ أى وقصد بالثاني الكناية عن نسبة دخول الجنة للتصريح بالنسبة في الاول دون الثاني كما لا يخفى قال في المطول وما فى هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغنى عن البيان ولا ينفى الامن لا يعرف معنى الكناية اه وقوله ولا ينفى الخ قال عبد الحكيم فانه كناية في النسبة دون الصفة حتى يتوهم أنه ليس كناية في الثياب الجرد والخضر اه يعنى أنه كناية بالنسبة أى بالتردى لثياب الموت حرا وبكونها من سندس خضر الا بالصفة أى الجرد والخضر حتى

أو أريد به الحقيقة وقوله رثى أي رقى لعظم على وقوله العدو الأزرق أي شديد العداوة وأراد  
 به الروم وهم أعداء العرب وقوله فيا جذا الموت الأحمر يافيه زائدة للتنبيه للنداء أي فيانم  
 الموت الأحمر إذا أتى إليه والموت الأحمر الشديد ومنه الحسن أحر أي من أحب الحسن احتقل  
 المشقة وفي الحديث كنا إذا أحر البأس اتقينا برسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن أحدا أقرب  
 إلى العدو منه وقيل معنى الموت الأحمر القتل فهي أحر لما فيه من الدم وهو الأظهر من مقصد  
 الحربى لأنه علق غيره من الصفات باللون مثل العدو الأزرق والروم زرق العيون فكذلك  
 الموت الأحمر وقال أبو عبيدة الموت الأحمر أن يتغير بصر الرجل من الهول فيرى الدنيا في عينه  
 حراء وسوداء والموت الأغر هو الموت جوعا لأنه يتغير في عينه كل شيء والموت الأسود هو  
 الموت في غمة الماء والموت الأبيض هو موت العافية اه من عرق ومن الشريشى شارح المقامات  
 وغيرهما ( قوله إنسان له صفرة ) ورد أن الصفرة جمال أهل الجنة فليست منسومة كما فديتوهم  
 لأن فيها حرة وبيضا وهو معنى الذهبى ( قوله فيكون نورية ) لأنها كما أتى أن يطلق لفظ له  
 معنيين قريب وبعيد وباد البعيد اه سمى أي وباقي الألوان كنايةات ( قوله لا يقتضى أن يكون  
 في كل لون نورية ) أي بل قد تجتمع الألوان لقصد التورية بواحد منها كما هنا ( قوله ويلحق به  
 أي بالطباق ) أي ما كان التقابل فيه باعتبار المعنيين المدلول عليهما باللفظ المدكور من غير  
 واسطة يقال له طباق حقيقى وأما إذا كان التقابل بين معنيين اللفظ يدل عليهما بواسطة كان ملحقا  
 بالطباق قال الفيزى قيل لا وجه لالحاق هذا النوع بالطباق لأنه داخل في تعريفه لأن منافي اللازم  
 منافي المزوم فيبين المدكورين تنافى في الجملة فيكون طباقا لملحقه وقد يجاب عنه بأن معنى قوله  
 في الجملة بوجه ما من وجوه التقابل الأربعة وهذا الأمر ليس كذلك إذ التقابل الذى فيه ليس تقابلا  
 بين عينيهما بل بين أحدهما ومزوم الآخر فيكون ملحقا بالطباق بهذا الوجه وأنت خير بأن هذا

إنسان له صفرة والبعيد  
 الذهب وهو المراد ههنا  
 فيكون تورية وجمع  
 الألوان لقصد التورية لا  
 يقتضى أن يكون في كل  
 لون تورية كما توهمه البعض  
 ( ويلحق به ) أي بالطباق  
 شيئا أحدهما الجمع بين

يتوهم أنه ليس كناية بهما عماد كره وان كان الأول كناية عن صفة التلطيخ بالدم اه معاوية  
 ( قوله وأراد به الروم ) عبارة عرق ه حتى رثى العدو الأزرق ه أى انتهى به الحال من أجل  
 ما حل من الموم إلى أن رثى أي رحنى العدو الأزرق ووصف العدو بالزرق كناية عن شدة  
 العداوة لأن أشهر الناس بالعداوة وأشدهم فيها المسلمون الروم وأكثرهم زرق العين فاشتهر وصفهم  
 بالعداوة مع زرق أعينهم حتى صار كناية عن كل عدو شديد العداوة وبحقل أن يكون كناية عن  
 شدة العداوة وصفاتهم من شوب خلافها لأن الزرق في الماء يدل على صفائه فكفى بالزرق عن مطلق  
 الصفاء الصادق بصفاء العداوة الذى هو شدتها ( قوله وهو معنى الذهبى ) أى معنى اللون الذهبى  
 اه شيخنا ( قوله قال الفيزى قيل لا وجه الخ ) عبارة عبد الحكيم قوله يتعلق أحدهما الخ وليس  
 بينهما تنافى بل يجتمعان كالرحمة والشدة فإن الرحمة تكون شديدة وهذا يمتاز عن الطباق فما قيل  
 أنه إذا كان أحدهما لازما لمقابل الآخر يتحقق بينهما تنافى في الجملة لأن منافي اللازم منافي للمزوم  
 فيكون طباقا لملحقه مدفوع لأن اللازم قد يكون أعم اه وقوله فإن الرحمة تكون شديدة  
 أى وكذا الرحيم يكون شديدا فتجتمع الشدة والرحمة في ذات واحدة وقوله لأن منافي اللازم الخ  
 المناسب لأن منافي المزوم منافي لللازم كما لا يخفى وقوله لأن اللازم قد يكون أعم قال معاوية أى ولما  
 ذكرنا من الامتياز وبه يندفع العكس أيضا اه فتدبر ( قوله لأن منافي اللازم الخ ) قد

الجواب انما يدفع الاعتراض عن المصنف وأما عن الشارح فللانه عم التقابل في الجملة غير الاربعة فتأمل اه وقوله وأما عن الشارح فللانه الخ أي لانه قال أو ما يشبه شيأ من ذلك قال سم أقول قول الشارح أو ما يشبه شيأ من ذلك يجوز أن يريد بما يشبه معنى لا يشمل مثل هذا اه أي فيندفع الاعتراض عنه أيضا تأمل ( قوله يتعلق أحدهما ) كالرحمة في المثال وقوله نوع يتعلق بمفعول يتعلق ( قوله السببية ) المناسب المسببية فانه الموافق للمثال ( قوله مسببة عن اللين ) اذ اللين في الانسان كيفية قلبية تقتضي الانعطاف لمستحقة وذلك الانعطاف هو الرحمة فهي مسببة عن الكيفية ( قوله غير متقابلين ) ولا يستلزم ما أراد بأحدهما ما يقابل الآخر وبه فارق ما قبله ( قوله نحو قوله ) أي قول دعبل بكسر الدال وسكون العين المهملتين وكسر الباء الموحدة شاعر خزاعي رافضى قال صحت باسمي في أذن مصر وع ثلاث مرات فشي وأصل الدعبل الناقاة المستنة وقبل هذا البيت

ياسلم مبال الشيب منقصة \* لاسوقه يبقى ولا ملكا

( قوله لا تعجى الخ ) الفرق بين هذا وقوله السابق نحو قوله تردى الخ أن المقابلة ثم بين ما أراد باللفظ من الحجر والخضرة وان كان كناية عن المقصود بالذات بخلاف المقابلة هنا ليست باعتبار ما أراد باللفظ اذ لم يرد هنا بضحك حقيقة الضحك بل الظهور بل باعتبار المعنى الحقيقي الذي لم يرد باللفظ اه سم ( قوله سلم ) مرخم ساسى ( قوله فسكى ذلك الرجل ) أي بتدكر الموت أو التأسف على زمان الشباب اه أطول ( قوله عبر عنه بالضحك ) أي على سبيل المجاز المرسل لان الضحك يلزمه عادة الظهور أي ظهور الاسنان فغير به عن مطلق ظهور البياض في ضمن الفعل فكان فيه تبعية المجاز المرسل ( قوله ايها المتضاد ) أي فهو معنوي باعتبار ايها الجمع بين المتضادين فلا يرد أنه جمع في اللفظ فيكون لفظيا ( قوله ودخل فيه أي في الطبايق الخ ) قال العلامة الحفيد يمكن أن يقال انه داخل في مراعاة النظر بل الاظهر أن المطابقة انما هي جمع الضدين والمراعاة جمع الاشياء المناسبة المتوافقة وأما المقابلة فهي المركب منهما فهي أخص من كل منهما بحسب التعقق لالجل اه وانما آخر المقابلة الداخلة في الطبايق عن الملحق به مع أن المتبادر

علمت ان المناسب لان منافي المزمون منافي اللازم ( قوله رحمه الله مسببة عن اللين ) ومنافي السبب لا يجب أن يكون منافيا للسبب اه عبد الحكيم ( قوله اذ اللين في الانسان الخ ) يفيد جل اللين على لبين القلب فانه السبب للرحمة اما لبين الجوارح والقول والفعل فسبب عن الرحمة ( قوله لاسوقه ) السوقة بضم السين المشددة وسكون الواو الرعية للواحد والجمع والمذكور والمؤنث وقد يجمع على سوق كمدد كما في القاموس وسوقة مفعول مقدم لسبق وملك اعطف عليه وضمير يبقى راجع للشيب ( قوله أي فهو معنوي الخ ) عبارة عبد الحكيم قوله ايها المتضاد فهو معنوي معنوي باعتبار ايها الجمع بين الضدين والافهو جمع في اللفظ فقط فيكون محسنا لفظيا اه قال معاوية وفيه انه محسن معنوي باعتبار تبادر أصل المعنى وباعتبار قصده لقصد العلاقة كما مر وايها للتضاد باعتبار ايها قصد الاصل لذاته حقيقة نعم لولا هذا كله لكان لفظيا ( قوله يمكن أن يقال انه داخل في مراعاة النظر ) فيه انه لا يشترط في المقابلة التناسب مع انه شرط في مراعاة النظر ( قوله بحسب التعقق ) أي الوجود في الصور فكل صورة وجد فيها مقابلة وجد فيها الآخران وقد علمت ما فيه ( قوله لالجل ) أي الاخبار فلا يصح الاخبار عن المقابلة بانها مطابقة أو مراعاة

معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع يتعلق مثل السببية والزموم ( نحو ) أشداء على الكفار رجاء بينهم فان الرحمة ) وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها ( مسببة عن اللين ) الذي هو ضد الشدة ( و ) الثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بالفظين يتقابل معنهما الحقيقيان ( نحو قوله لا تعجى ياسلم من رجل ) بر بد نفسه ( ضحك المشيب برأسه ) أي ظهر ظهور انما ( فسكى ) ذلك الرجل فظهور المشيب لا يقابل البكاء الا أنه قد عبر عنه بالضحك الذي معناه الحقيقي مقابل البكاء ( ويسمى الثاني ايها المتضاد ) لان المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد نظرا الى الظاهر ( ودخل فيه ) أي في الطبايق



ذكر الداخل قبل الملحق للخلاف في هذا الداخل هل هو من الطباق أولا والاتفاق على الملحق به فناسب ذكر المتفق عليه قبل المختلف فيه ( قوله بالتفسير الذي سبق ) وهو الجمع بين أمرين متضادين أي معنيين متقابلين في الجملة اه جري ( قوله باسم المقابلة ) الاضافة بيانية ( قوله وان جعله السكاكي الخ ) الواو للحال أي فهذا الجمل غفلة منه ( قوله فصار رأسه ) أي مستقلا والاحسن ما صنعه السكاكي لان الطباق لا بد فيه من حصول التوافق ولذا سمي بالطباق والمقابلة موجبة للتنافي بعد التوافق فالانسب أن يجعل فصار رأسها لان حقيقة كل مبانة للاخرى أفاده عبد الحكيم ( قوله ثم يؤتى بما يقابل ذلك ) هذا محل الادخال ( قوله على الترتيب ) بأن يؤتى بما يقابل الاول وأولو بما يقابل الثاني نانيا وهكذا اه سم ( قوله في الجملة ) أي من غير تفصيل وتعيين لكون التقابل على وجه مخصوص دون آخر لان ذلك لا يشترط في الطباق حتى يخرج المقابلة عن الطباق فصدق حده عليها ( قوله والمراد بالتوافق خلاف التقابل ) أي عدم التنافي وليس المراد به ما اتفقنا مصادقا لمفهوما حتى يقصر على المتماثلين ولما كان بينهما مناسبة وان اختلفا مصادقا ومفهوما حتى يقصر على المتناسبين بل المراد ما ذكر في شمل المتماثلين والمتناسبين والخلافين كالانسان والاطر ( قوله متناسبين ) أي بينهما مناسبة وان اختلفا مصادقا ومفهوما كالشمس والقمر والعبء والفقر وقوله أو متماثلين أي في أصل الحقيقة وان اختلفا مفهوما فقط كإنسان وقائم ( قوله نحو قوله ) أي قول أبي دلالة بضم الدال المهمة زنديلون ابن الجون كان صاحب نوادر وملح فاسد الدين ردى المذهب وحكاياته مشهورة في كتب الادب ( قوله اذا اجتمعا ) أي بالرجل وقوله بالرجل أي اذا اجتمعا بالرجل في البيت احتباك والرجل وصف طردى ولو قال بالبشر لكان أعم ليشمل المرأة وعبرة الاطول وذكر الرجل تغليب أو خبث المرأة معلوم بطريق الاولى لانه اذا لم يدفع فجع الكفر والافلاس كمال الرجال برجوليته كيف يدفع نقصان المرأة بكونها امرأة انتهى ( قوله والغنى ) أي المعبر عنه بالدنيا اه سم ( قوله ومقابلة الاربعة بالاربعة الخ ) قال الفري في بحث فانه فان في الآية قسم الرابع لان لفظة فسنيسره تكررت في الآيتين ولم تختلف فاشتمت مقابلة الاربعة بالاربعة ويحتمل أن يكون فسنيسره في معنى

ظهير لانهما مفردان وهي مركبة منهما على ما فيه ( قوله لان الطباق لا بد فيه الخ ) عبارة عبد الحكيم لا يخفى أن في الطباق حصول التوافق بعد التنافي ولذا سمي بالطباق وفي المقابلة حصول التنافي بعد التوافق ولذا سمي بالمقابلة وفي كليهما يراد المعنيين بصورة غريبة فكل منهما محسن بانفراده واستلزام أحدهما الآخر لا يستلزم دخوله فيها فالحق مع السكاكي اه وقوله حصول التوافق بعد التنافي معناه ان المتكامل للماجمع المتنافيين في تركيب واحد فقد وفق بينهما في الوقوع في تركيب واحد بعد ما كانا متنافيين وهذا مطابقة لانها مأخوذة من طابق الفرس الخ ما سبق فهذا التوافق غير التوافق المذكور بعد وقوله ولذا سمي بالطباق أي لانه جمع بعد افتراق وقوله ولذا سمي بالمقابلة أي لانها افتراق بعد الاتفاق فالملحوظ في المطابقة غير الملحوظ في المقابلة فكل منهما له اعتبار يغير به الآخر قال معاوية والحق أن لكل وجهة والخلاف لفظي اما باختلاف الحينية أو باختلاف تفسير المقابلة وهذا تعلم ما في المحشى ( قوله من غير تفصيل وتعيين لكون التقابل الخ ) عبارة سم قوله في الجملة أي وان لم يكن التقابل بين كل اثنين من المعاني التي

بالتفسير الذي سبق  
( ما يختص باسم المقابلة )  
وان جعله السكاكي وغيره  
فصار رأسه من المحسنات  
المعنوية ( وهو أن يؤتى  
بمعنيين متوافقين أو أكثر  
ثم يؤتى بما يقابل ذلك )  
المذكور من المعنيين  
المتوافقين أو المعاني  
المتوافقة ( على الترتيب )  
ويدخل في الطباق لانه جمع  
بين معنيين متقابلين في  
الجملة ( والمراد بالتوافق  
خلاف التقابل ) حتى  
لا يشترط أن يكونا  
متناسبين أو متماثلين فمقابلة  
الاثنين بالاثنتين ( نحو  
فليضحكوا قليلا وليبكوا  
كثيرا ) أي بالضحك والقلة  
المتوافقين ثم بالبكاء  
والكثرة المتقابلين لهما  
( و ) مقابلة الثلاثة بالثلاثة  
( نحو قوله ما أحسن الدين  
والدنيا اذا اجتمعا ) وأقبح  
الكفر والافلاس بالرجل )  
أي بالحسن والدين والغنى  
ثم بما يقابلها من القبح  
والكفر والافلاس على  
الترتيب ( و ) مقابلة الاربعة  
بالاربعة

للعسرى) والتقابل بين  
الجميع ظاهر الا بين الاتقاء  
والاستغناء فينبه بقوله  
( المراد باستغنى أنه زهد  
فيما عند الله تعالى كأنه  
مستغن عنه ) أى عما عند  
الله تعالى ( فلم يتق أو )  
المراد باستغنى ( استغنى

بشهووات الدنيا عن نعيم  
الجنة فلم يتق ) فيكون  
الاستغناء مستتبعا لعدم  
الاتقاء وهو مقابل للاتقاء  
فيكون هذا من قبيل قوله  
تعالى أشداء على الكفار  
رجاء بينهم ( وزاد  
السكاكى ) فى تعريف  
المقابلة قيدا آخر حيث

قال هو أن يجمع بين شيئين  
متوافقين أو أكثر  
وضدبهما ( وإذا شرط  
هنا ) أى فيما بين المتوافقين  
أو المتوافقات ( أمر شرط

ثمة ) أى فيما بين ضدبهما  
أو أضدادها ( ضده ) أى  
ضد ذلك الأمر ( كهاتين  
الآيتين فإنه لما جعل

التيسير مشتركا بين  
الاعطاء والاتقاء والتصديق  
جعل ضده ) أى ضد  
التيسير وهو التعسير المعبر  
عنه بقوله فسنيسره

للعسرى ( مشتركا بين  
أضدادها ) وهى البخل  
والاستغناء والتكذيب  
فعلى هذا لا يكون قوله ما أحسن الدين والدين من المقابلة لأنه اشترط فى الدين والدنيا الاجتماع

على رأس حرناج عز بزينه \* وفى رجل عبد قيد ذل يشينه  
قال الصفدى فى شرح اللامية هذا أبلغ ما يمكن أن ينظم فى هذا المعنى اه ( قوله فأمامن أعطى )  
أى حق الله واتى أى الله وقوله بالحسنى أى بالكلمة الحسنى وهى كلمة التوحيد أو بالصلة الحسنى  
وهى الايمان أو بالملة الحسنى وهى ملة الاسلام وقوله فسنيسره أى نهيه واليسرى الجنة ( قوله

وأمامن بخل ) أى بالنفقة فى الخير واستغنى عن ثواب الله عز وجل فلم يرغب فيه والمراد بالعسرى  
النار فيل نزلت فى أبى بكر الصديق رضى الله عنه اشترى بلال من أمية بن خلف بيرة وعشرة  
أواق فأعتقه فأنزل الله تعالى والليل اذ انفضى الى قوله ان سعيكم لشتى سعى أبى بكر وأمية اه بنوى

اه سم ( قوله والتقابل بين الجميع ظاهر ) لا يبعد أن المقابلة الرابعة بين مجموع سنيسره لليسرى  
ومجموع سنيسره للعسرى لا بين الجزأين الاولين منهما لان اتحادهما وعدم المقابلة ولا بين المجزورين  
فى الجزأين الثابتين لما نقل عن الايضاح انها انما تكون بين المستقلين وبما ذكرنا يندفع بحث

الفترى فراجعهم ويفهم من كلامه أن المستقل مالا يكون تماما لغيره كان يكون الحرف صلة  
لغيره فراجعهم اه سم وقوله وبما ذكرنا يندفع بحث الفترى أى فى الآية بأنها ليست من مقابلة  
الاربع بالاربع وقد قدمناه عنه ( قوله أنه زهد الخ ) يقال زهد فى الشئ وعن الشئ اذا رغبت  
عنه ولم برده ومن فرق بينهما فقد أخطأ كذا فى المغرب اه حفيد أى وليس المراد به كثرة المال

( قوله بشهووات الدنيا ) أى المحرمة ( قوله مستتبعا ) أى مستلزما ( قوله فيكون هذا من  
قبيل الخ ) وهو الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق وحينئذ جعل الآية من  
الطباق الحقيقى أى المقابلة نظرا للغالب أى فالآية من الملحق بالطباق باعتبار استغنى واتى ومن  
الطباق أى المقابلة باعتبار الثلاثة ( قوله من قبيل قوله تعالى أشداء الخ ) لكن بين الآيتين  
فرق وهو أن الاولى أقيم فيها المسبب وهو اللين والثانية أقيم فيها السبب وهو  
استغنى مقام المسبب وهو عدم الاتقاء عكس الاولى ( قوله وضدبهما ) الاولى أن يزداد  
أضدادها بضمير الجماعة لأجل قوله أو أكثر وفى بعض النسخ أو أضدادها بضمير التثنية ( قوله

واذا شرط هنا أمر ) أى اعتبر فيه قيد اه عبيد الحكمم وعبارة ع ق المراد بالشرط هنا  
ما يجمع فيه المتوافقان أو المتوافقات لان الشرط المعروف لا التيسير والتعسير الممثل بهما لذلك  
ذكرت فإنه لا تقابل فى الآية بين الضعك والقلة ولا بين البكاء والسكرنة بل بين الضعك والبكاء  
وبين القلة والسكرنة اه ويمكن رجوع كلام المحشى لذلك ( قوله وأما المقابلة الرابعة الخ ) كان

ليس شرطين وحاصله أن شرط المقابلة أن يذكر في طرف منه معنى يشترك المتوافقان فيه أو المتوافقات أن ذكر مقابلة كذلك في الطرف الآخر وفي التعبير عما يشترك فيه المتوافقات بوجه من الوجوه بالشرط نوع خفاء اه (قوله وإذا شرط الخ) وأما إذا لم يشترط أمر في الأول فلا يشترط شيء في الثاني كما في قوله تعالى فليضعه كواقيلا الخ (قوله ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده) وهو الافتراق بل الظاهر أنه مبني على الاجتماع إذا افلاس مع الإسلام ليس فيهما فضلا عن كونه غيبة في القبح (قوله وما يناسبه) أعم من أن يكون واحدا أو متعددا (قوله لا بالتضاد) أي بل بالتوافق في كون ما جمع من واحد واحد لصحة في ادراك أول مناسبة في شك أو لترتب بعض على بعض أو ما أشبه شيئا من ذلك ولما كان في هذا الجع رعابة الشيء مع نظيره أو شبيهه أو مناسبة سمي مراعاة النظر اه ع (قوله أن يكون كل منهما مقابلا للآخر) أي منافيا له لأنه تقدم أن المراد بالتضاد مطلق التقابل والتنافي في الجمع (قوله وبهذا القيد) وهو قوله لا بالتضاد (قوله وذلك) أي الجمع لا بالتضاد (قوله نحو الشمس والقمر) أي فهم متناسبان من حيث تقارنهما في الخيال لكون كل جمعا نورانيا ساهوا يا (قوله بحسبان) أي بجريان في بروجهما بمقدار معلوم فالشمس تقطع الفلك في سنة والقمر يقطع في شهر فهو أسرع سيرانها (قوله جمعا بين أمرين) لا حاجته مع قوله فديكون بالجمع بين أمرين فهو تأكيده (قوله ونحو قوله) أي البعري وقوله في صفة الأبل أي بالهزال والضعف (قوله جمع قوس) فان قلت فعل يجمع على فعول كفلس يجمع على فلول قلت هو كذلك إلا أنهم تصرفوا فيه هنا فقالوا أصل قسي قوس فكروها اجتماع ضمتين وواو بن فقدموا السين على الواو بن فقبل قسو وفوقعت الواو متطرفة فقبلت ياء فقبل قسوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقبلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقبلت ضمة السين كسرة لمناسبة الياء ثم قبلت ضمة القاف كسرة لعسر الانتقال من الضمة إلى الكسرة هذا ملخص ما في القنري (قوله المعطقات) وصف كاشف لان القوس لا تكون الا كذلك اه ع (قوله المنعيات) من الانحناء قال في المطول من عطف العود وعطفه حناه اه سم وقوله من عطف أي بالتشديد وقوله وعطفه أي بالتخفيف أو بالعكس (قوله بل الاسهم) أي بل هي كالاسهم وبل اضراب عن تشبيه الأبل بالقسي وقوله بل الاوتار اضراب عن هذا التشبيه الثاني ووجه التشبيه في الأخير هو الاستواء الآن الاستواء في الوتر أكل وأتم ولهذا أضرب اليه قال الحفيد ومحصل معنى البيت أن الأبل المهازبل في شكها ورقة أعضائها شابهت تلك القسي بل أدق منها وهي الاسهم المنعوتة بل أدق وهي الاوتار اه أفاده سم (قوله مبرية) وصف كاشف (قوله منعوتة) من براه نعت اه سم (قوله بل الاوتار) أي بل هي كاللاوتار فهي هزيلة جدا (قوله جمع وتر) هو الخيط الجامع بين طرفي القوس (قوله جمعا بين ثلاثة أمور) ولا تخفى المناسبة بينها فان كلاما من السهم والوتر له

ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده (ومنه) أي من المعنوي (مراعاة النظر ويسمى التناسب والتوفيق) والائتلاف والتلقيق (أيضا وهي جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد) والمناسبة بالتضاد أن يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين أمرين (نحو الشمس والقمر بحسبان) جمعا بين أمرين (و) نحو (قوله) في صفة الأبل (كالقسي) جمع قوس (المعطقات) المنعيات (بل الاسهم) جمع سهم (مبرية) منعوتة (بل الاوتار) جمع وتر جمعا بين ثلاثة أمور (ومنها) أي من مراعاة النظر

الأوضح أن يقول وأما نفس اليسرى والعسرى فلم يكن بينهما مقابلة حتى تتم المقابلة الرابعة بهما لأنه يتقدح فيه ما سنقله عن الأيضاح اه وما سينقله عنه هي أن المقابلة إنما تكون بين المستقلين واليسرى والعسرى صلتان لما قبلهما المستقلان (قوله من الانحناء) المناسب لما نقله عن المطول أن يقول من الخنى (قوله هو الاستواء) أي في الشكل والدقة (قوله وصف كاشف) لعله أراد

تعلق بالقوس اه سم ( قوله ما يسميه ) أى قسم يسميه الخ ( قوله وهو أن يحتم الكلام ) أى  
 كان جملة أو أكثر ( قوله بما يناسب ابتداءه ) كان يكون عليه كافي الآبة أو العكس أو كالدليل  
 عليه أو نحو ذلك قال الفيزي لوقال بما يناسب ما قبله لكان أولى لان قوله لا تدركه الابصار الذى  
 يناسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكونه رأس الآبة لكن قوله وهو يدرك الابصار الذى  
 يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام اه ( قوله بما يناسب ابتداءه ) فهو أخص من مراعاة  
 النظر لانها الجمع بين متناسبين مطلقا أى كنافى الابتداء أو الانتهاء أو التوسط أو أحدهما فى الابتداء  
 والآخر فى الانتهاء وهذا الجمع بين متناسبين أحدهما فى الابتداء والآخر فى الانتهاء ( قوله فان  
 اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار ) أى باعتبار المتبادر منه وهو الدقة إذ شأن الدقيق  
 الخفاء وان كان ذلك محالا فى حقه تعالى إذ اللطيف فى حقه بمعنى الرقيق بعباده الرؤف بهم وعبارة  
 الفيزي قوله فان اللطيف يناسب الخ فيه تأمل إذ المناسب له هو اللطيف المشتق من اللطافة وهو  
 ليس بمرادها وأما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرأفة فلا يظهر مناسبته له اللهم الا أن يقال  
 اللطيف ههنا مستعار من مقابل الكثيف لما لا تدركه الحاسة ولا ينطبع فيها وهذا القدر يكفي فى  
 المناسبة اه ( قوله أن يجمع بين معنيين غير متناسبين ) أى لعدم وجود شئ من أوجه التناسب  
 من تقارن أو عليته مثلا ( قوله وان لم يكونا مقصودين ) أى بل المقصود غير المتناسبين وعبارة سم  
 قوله وان لم يكونا مقصودين ههنا أعم من أن لا يقصدوا أحدهما كما شهله كلامه أو يكون أحدهما  
 مقصودا دون الآخر كفى هذا المثال اه ( قوله نحو الشمس والقمر بحسبان الخ ) التمثيل  
 بذلك بالنظر للنجم مع الشمس والقمر ( قوله والنجم ) فيه بالنسبة الى الشجر مراعاة النظر  
 وبالنسبة الى الشمس والقمر إيهامها ( قوله بنجم ) بفتح الياء التعتية ( قوله ينقادان لله )  
 فالسجود مجاز عن الانقياد وقوله فيما خلقه أى من الانتفاع بهما ( قوله بسمى إيهام التناسب )  
 أى نسبتته للمراعاة كنسبة إيهام التضاد للطباق ( قوله بمثل ما صرى إيهام التضاد ) أى بوجه  
 بتوجيه مثل الذى وجه به إيهام التضاد بقوله فيما صرى لان المعنيين قد ذكرنا بلفظين يوهمان التضاد  
 فيقال ههنا لان المعنيين عبر عنهما بلفظين يوهمان التناسب ( قوله نصب الرقيب فى الطريق ) أى  
 ليبدل عليه أو على من يأتي منه قاله سم كما ينصب القطاع من ينظر القافلة ليعرف فواهل يقاومونهم  
 وهل معهم شرأولا ومناسبة هذا المعنى للاصطلاحى ظاهرة لان ما قبل العجز يدل عليه فهو

الوصف المعنوى والافهوجال ( قوله أى باعتبار المتبادر منه الخ ) عبارة عبد الحكيم قوله فان  
 اللطيف يناسب الخ اللطيف من أسائه تعالى معناه البر بعباده المحسن اليهم ان كان من لطف لطفًا  
 بالضم أى رفق كنصر أو العالم بخفيات الامور ودقائقها ان كان من لطف ككرم لطفًا ولطافة بمعنى  
 دق وشئ منهما لا يناسب كونه غير مدرك بالابصار الا أن يقال انه مناسب له نظرا الى المعنى الثانى  
 باعتبار اشتماله على الدقة التى تناسب عدم كونه مدركا بالابصار اه أى لانه فى الاصل بمعنى ذى  
 الدقة وفى الحال مشتمل عليها فكونه غير مدرك بها قد ناسبه كونه عالما بها أى مناسبة اه معاوية  
 ( قوله رجه الله والخبير يناسب كونه مدركا بالابصار ) أى متناسبة بالعموم والخصوص إذ الخبير  
 مطلق المدرك اه عبد الحكيم ( قوله فيه بالنسبة الى الشجر الخ ) وفيه فى حد نفسه اجال جميل  
 بتعمله هاتين النسبتين المناسبتين وفيه أيضا تورية فان المعنى القريب هو الكوكب المناسب

( ما يسميه بعضهم تشابه  
 الاطراف وهو أن يحتم  
 الكلام بما يناسب ابتداءه  
 فى المعنى نحو لا تدركه  
 الابصار وهو يدرك  
 الابصار وهو اللطيف  
 الخبير ) فان اللطيف  
 يناسب كونه غير مدرك  
 بالابصار والخبير يناسب  
 كونه مدركا بالابصار لان  
 المدرك للشئ يكون خبيرا  
 عالما ( ويلحق بها ) أى  
 بمراعاة النظر أن يجمع  
 بين معنيين غير متناسبين  
 بلفظين يكون لهما معنيان  
 متناسبان وان لم يكونا  
 مقصودين ههنا ( نحو  
 الشمس والقمر بحسبان  
 والنجم ) أى النبات الذى  
 ينجم أى يظهر من الارض  
 لاساق له كاليقول  
 ( والشجر ) الذى له ساق  
 ( يسجدان ) أى ينقادان  
 لله تعالى فيما خلقا له فالنجم  
 بهذا المعنى وان لم يكن  
 مناسباً للشمس والقمر  
 لكنه قد يكون بمعنى  
 الكوكب وهو مناسب  
 لهما ( ويسمى إيهام  
 التناسب ) بمثل ما صرى  
 إيهام التضاد ( ومنه ) أى  
 من المعنوى ( الارصاد )  
 وهو نصب الرقيب فى  
 الطريق ( ويسميه بعضهم

كالقريب عليه اه ( قوله التسهيم ) هو جعل البرد اذا خطوط كان فيه ما قال ع ق وج  
 تسميته تسهيماً أن ما وضع كذلك مزيد في البيت أو الفقرة ملازم له ليزينه بدلالته على المقصود من  
 عجزه فصار بمنزلة الخطوط في الثوب المزينة فيه لتزيينه اه ( قوله وبرد مسهم الخ ) أى وهو  
 مأخوذ من البرد المسهم لان الايبات والفقر متساوية المقدار غالباً فهي كالخطوط المستقيمة اه  
 سم ( قوله من الفقرة ) بكسر الفاء وفتحها كما في الاطول ( قوله بمنزلة البيت ) أى شطره  
 في وجوب رعاية الروى فهما الا أن الفقرة لا تسمى فقرة بدون أخرى والبيت يسمى بيتاً بدون  
 آخر ( قوله فقوله ) أى الحريرى في المقامة الاولى مبتدأ خبره فقرة ( قوله هو ) أى أبو زيد  
 السروجى وقوله يطبع الاسجاع أى يصوغ الفقرة وقوله بجواهر لفظه أى بلفظه الشبيه بالجواهر  
 ( قوله ويقرع الاسجاع الخ ) فرع الاسجاع بزواج الوعظ اسجاع الموعظة على وجه محرك للقعود  
 ( قوله بزواج وعظه ) أى بالزواج من وعظه أى بالامور المانعة للسامع مما لا ينبغي أن يرتكب  
 ( قوله في الاصل ) أى الثانى والافالصل الاول احدى فقار الظهر ( قوله على شكل فقرة الظهر )  
 أى فيكون اطلاقها على فقرة النثر مجازاً مرسلاً واستعارة وقوله في الاصل يشعر بذلك فقوله سم  
 فتكون في الاصل مشتركة بين ذلك وفقرة الظهر محل نظر اه يس ( قوله ما يدل عليه ) أى  
 على مادته وصورته فالمادة يدل عليها الارصاد والصورة يدل عليها الروى فالمتوقف على معرفة  
 الروى هو الصورة فقط وعبارة سم قوله ما يدل عليه ليس المراد مجرد الدلالة على مادته كما في  
 الآية التى ذكرها الشارح فان قوله فاختلفوا يدل على الاختلاف ولا شك أن الدلالة على المادة  
 لا تتوقف على معرفة حرف الروى بل الذى يتوقف عليه خصوص نوع اللفظ الذى تؤدى به تلك  
 المادة وتتعلق به الفقرة باعتبار آخره كىظلمون في الآية وهذا غرض المصنف من قوله اذا عرف

التسهيم) و برد مسهم فيه  
 خطوط مستوية (وهو  
 أن يجعل قبل العجز من  
 الفقرة) هى في النثر بمنزلة  
 البيت من النظم فقوله هو  
 يطبع الاسجاع بجواهر  
 لفظه فقرة ويقرع الاسجاع  
 بزواج وعظه فقرة  
 أخرى والفقرة في الاصل  
 حلى بصاغ على شكل فقرة  
 الظهر (أو) من (البيت  
 ما يدل عليه) أى على العجز

للشمس والقمر والمراد النبات ليناسب الشجر فدامعنى بعيد قد أريد دون ذلك بقربة خفية  
 لتأخرها عند السامع وفي الآية أيضاً تقابل ملحق بنوع التضاد حيث جمع أولابن شيبين متوافقين  
 علويين ثم ثانياً بين شيبين متوافقين سفليين وفيه غير ذلك كما يعلم من كلام معاوية ( قوله رحمه الله  
 فيه خطوط مستوية ) فاقبل العجز والعجز كأنهما خطان مستويان في البيت اه عبد الحكيم  
 ( قوله أى شطره ) هذا ما قاله سم وقوله في وجوب النخ هذا من كلام عبد الحكيم المبنى على ابقاء  
 البيت على حقيقته لانه يقول انها بمنزلة البيت بتامه فقد لفق المحشى بينهما كما ترى وهو غير مناسب  
 ونص عبارة الاول قوله بمنزلة البيت مع قوله فقوله الخ يدل على انه أراد بالبيت الشطر لا مجموع  
 الشطرين اه وعبارة الثانى قوله بمنزلة البيت في ان رعاية القافية واجبة فهما بخلاف المصراع  
 الا انه فرق بينهما فان البيت يكون بيتاً واحده والفقرة لا تكون فقرة بدون الاخرى اه وقوله  
 بخلاف المصراع هو نصف البيت فان القافية غير مراعاة فيه بل في البيت بتامه لانها من القاب  
 الايبات لا يقال حينئذ لا يصح كلام سم لانا نقول هو صحيح أيضاً بضرب من التأويل بأن يقال  
 مراده الشطر الثانى والقافية لما كان محلها الشطر الثانى صح أن يقال ان الفقرة بمنزلة في وجوب  
 رعاية القافية فهما ( قوله محل نظر ) هو مبنى على ان اسم الاشارة في قوله فتكون في الاصل مشتركة  
 بين ذلك عائد على فقرة النثر وليس كذلك لانه عائد على الحلى المصاغ على شكل فقرة الظهر أى ان  
 الفقرة في الاصل مشتركة بين فقرة الظهر وما يصاغ على شكلها من الحلى وهذا هو الظاهر نعم

الروى اه ( قوله آخر كلمة ) أى الكلمة الاخيرة ( قوله اذا عرف الروى ) أى السابق مع ما يلزمه من الحرف الذى قبله ( قوله فاعل ) أى نائب فاعل لانهم يعبرون عن نائب الفاعل بالفاعل ( قوله ما لا يعرف به العجز ) أى صورته أى ولو فرضا كفى الآية ( قوله كما فى قوله تعالى وما كان الناس اذ الخ ) أى ولو فرض أن الآية لم يعرف فيها الروى والا فالآية عرف فيها حرف الروى وبدل على ذلك عبارة يعقوبى وان كان ظاهر كلام الشارح خلافه وعبارته ومن أجل أن الشرط وهو أن يجعل هنالك ما يفهم العجز مع الحاجة الى معرفة الروى كان من الارصاد قوله تعالى وما كان الناس الآية فقد عرف أن العجز هو يختلفون من معرفة الروى وأنه نون بعد الواو كما كان ذلك قبل هذه الآية وفيما بعد ها ولولا تلك المعرفة لتوهم أن العجز هو فيما اختلفوا ليطابق قوله فاختلفوا اه ( قوله نحو وما كان الله ليظلمهم ) التلاوة فى أول سورة الروم وفى التوبة فا كان بالفاء ( قوله ليظلمهم ) هذا هو الارصاد فهو يدل على مادة العجز ويعين كون المادة التى من الظلم محتومة بنون بعد واو معرفة الروى فيما قبل الآية ( قوله نحو قوله ) أى قول عمرو بن معدى كرب اه مطول ( قوله اذا لم تستطع ) هو الارصاد دلالة على تستطيع الذى هو العجز ( قوله ومنه المشاكلة ) اعلم أنه اذا وجد علاقة بين الشئ وذلك الغير كما فى قوله تعالى وجزاء سيئة مثلها فتلك المشاكلة مجاز فان السيئة الاولى عبارة عن المعصية والثانية عبارة عن جزاء المعصية وبينهما علاقة سببية فاطلق السبب وأراد المسبب وهو الجزاء وأما اذا لم يكن هناك علاقة كما فى قول الشاعر • قلت ابطؤ الى جية وقيصا • فإنه ليس هناك علاقة بين الطبع والخياطة فليست تلك المشاكلة حقيقة ولا مجازا فينتقض حصرهم المتقدم من أن اللفظ لا يكون الاحقيقة أو مجازا أو كناية قال الشارح فى شرح المفتاح ولا يحصى عن هذا الاشكال إلا بان يلتزم أن هذا النوع من المشاكلة خارج عن الحصر أو يقال ان الوقوع فى الصحبة هو العلاقة فيكون مجازا

ان ثبت ان أصل وضعها لفقير الظهر ونقلت الى ما يصاغ على شكها من الخلى مجازا لغوي بالمصحح الاشتراك الا ان قيل انه اشتهر ذلك فى اللغة حتى صار حقيقة فانها حينئذ تكون من قبيل المشترك ( قوله رحمه الله اذا عرف الروى ) أى من حيث انه روى بأن تعرف القافية أيضا لان الروى آخر القافية فلا يرد أن معرفة الروى وهو النون فى الآية لا تدل على أن العجز يختلفون لجواز أن يكون مختلفون وكلامه فى المطول يشير الى ذلك اه عبد الحكيم وهذا تعلم ما فى كلام المحشى من التقصير فى البيان ( قوله أى لو فرض أن الآية الى آخره ) وبدل على ذلك قول الشارح بعد فلولا لم يعرف الخ وقوله وان كان ظاهر كلام الشارح خلافه أى أو لا تدبر ( قوله اعلم أنه اذا وجد علاقة الخ ) أصل هذه العبارة للشارح فى شرحه على المفتاح كما يعلم مما يأتى عن عبد الحكيم ( قوله فتلك المشاكلة مجاز الخ ) قال ابن كمال باشا أقول فيه اشكال اذ حينئذ يكون ذكر ذلك الشئ بلفظ غيره لتلك العلاقة لا لوقوعه فى صحبته فلا يكون مشاكلة بل مجازا مرسلا كما لا يخفى اه ولت أن تقول المشاكلة لاتنافية المجاز المرسل بل تنجامة لان المجاز المرسل من حيث ان اللفظ فيها كلفظ السيئة الثانية مستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة السببية والمشاكلة من حيث ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته كما أنها قد تنجام الاستعارة كما فى عرق وعبارته بعد قول المصنف ومنه المشاكلة وهى ذكر الشئ بلفظ غيره نصها أى ذكر المعنى متلبسا بذلك الذكر بالاثبات بلفظ غير ذلك المعنى فالباء فى بلفظ

وهو آخر كلمة من الفقرة أو البيت ( اذا عرف الروى ) فقوله ما يدل فاعل يجعل وقوله اذا عرف متعلق بقوله بدل والروى الحرف الذى بنى عليه أو آخر الايات أو الفقر ووجب تكرره فى كل منها وقيد بقوله اذا عرف الروى لان من الارصاد ما لا يعرف به العجز لعدم معرفة حرف الروى كما فى قوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فبإهم فيه يختلفون فلولا لم يعرف أن حرف الروى هو النون لربما توهم أن العجز ههنا فبإهم فيه يختلفون أو فيما اختلفوا فيه فالارصاد فى الفقرة ( نحو وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون ) وفى البيت نحو ( قوله ) اذا لم تستطع شيأ فعدعه • وجاوزه الى ما نستطيع ( ومنه ) أى من المعنوى ( المشاكلة )

للابسة ولا يخفى ان تعلق الذكـر بالمعنى كما هنا صحيح من باب نسبة ما للدال للدلول وخرج بقوله بلفظ  
 غيره الذكـر المتعلق بالحقيقة ودخل فيه جميع أنواع المجاز لان الذكـر فيها واقع في معانيها في الفاظ  
 غيرها وقوله لوقوعه في صحبة غيره متعلق بالذكـر أي ذكره لاجل وقوعه الخ أو وقت وقوعه  
 ومعنى الوقوع في صحبة الغير ان ذلك الشيء وجد مصاحبا للغير بمعنى أن ذكره هنا عند ذكر هذا كما  
 في التحقيق أو عند حضور معناه كما في التقديرية ولذلك قال تحقيقا أو تقديرا وإذا كان معنى  
 الوقوع في الصحبة ما ذكره خرج جميع أنواع المجاز به لان شيئا منها لا يكون علة ذكره وقوعه  
 في صحبة الغير ذكر أو تقديرا أما ما سوى المجاز الذي علاقته المجاورة كالظرف مع المظروف  
 أو الملازمة كالجزم مع الكل فظاهر وأما الذي علاقته المجاورة أو الملازمة فليس العلة فهما صحبة  
 الذكـر بل صحبة متقرر قبل الذكـر هنا إذا جعلت اللام في لوقوعه للتعليل وان جعلت توقيتية  
 كما تقدم أيضا فالأخراجه حينئذ أظهر لان شيئا منها ليس من شرطه أن يذكر وقت صحبته للغير ولهذا  
 قيل المشاكلة ليست من الحقيقة ولا من المجاز وقيل انها من المجاز لان العلاقة الحاصلة بالصحبة  
 الذكـرية أو التقديرية ولو لم يذكرها القوم يؤخذ باعتبارها من المجاورة وكون علاقة المجاز لا بد  
 فيها من التقدم تما ذلك في الاغلب أو نقول سبقت هنا أيضا فان قصد الايتان به وإيقاعه في صحبة غيره  
 سابق على ذكره بلفظ غيره مصاحبا وهذا هو الذي يراعيه من يقول ان فيه مجاورة التقارن في  
 الخيال والافلا يخفى أن ليس هناك لزوم خيال سابق عن القصد والذكـر والتحقق أن المشاكلة  
 من حيث انها مشاكلة ليست حقيقة ولا مجاز لانها مجرد ذكر المصاحب بلفظ غيره لاصطحابها  
 ولو كان نحو هذا القدر يكفي في التجوز لصح التجوز في نحو قولنا جاء زيد وعمرو بأن يقال جاء زيد  
 وزيد مراد به عمرو لوقوعه في صحبة الغير ولا يصح بل المشاكلة أن يعدل عن لفظ المعنى الى  
 لفظ غيره في أما كن يستظرف فيها ذلك ولهذا قيل انها تجوز أن يكون لفظها مجازا وأن لا  
 يكون كذلك فتجامله وليست نفسه وكونها مجازا اما باعتبار حكاية اللفظ المجازي عن المصاحب  
 كما تقول لمن تريد أن تطلب منه مالا وقد قال لك رأيت اليوم أسدا بلبده في الحمام أعطني أسدا  
 بلبده من مالك تريد اعطني شيئا طائلا من مالك من غير أن تعتبر أن المعبر عنه في لفظك أنت  
 بالاسد شبهته بشيء أو باعتبار تشبيهه بالذكـر كأن تعتبر أن المال المطلوب بمنزلة الاسد في المهابة  
 والفتك في النفس والقلوب فيكون لفظ الاسد مجازا باعتبار تشبيهه المال المراد بالاسد الحقيقي  
 ومشاكلة باعتبار صحبة من عبر عنه بالاسد وكذا لو اعتبرت في المثال الآتي أن الطبخ الحقيقي شبه  
 النسيج في الرغبة والحاجة فانه يكون مجازا باعتبار التشبيه ومشاكلة باعتبار المصاحبة ولو لم تعتبر  
 تجوزا لم تكن حقيقة بل مجرد مشاكلة ولا بد من قرينة ارادة التجوز اه وعبارة الحفيد قوله  
 لوقوعه أي ذلك الشيء في صحبته لا يخفى أن المشاكلة ليست بحقيقة وهو ظاهر ولا بمجاز لعدم العلاقة  
 ولا محيص سوى التزام قسم ثالث في الاستعمال الصحيح أو القول بأن هذا نوع من العلاقة فيكون  
 مجازا هكذا يستفاد من شرح المفتاح وأنت خير بأن المصاحبة في الذكـر بعد استعمال اللفظ والعلاقة  
 يجب أن تكون متقدمة لتلاخظ ويستعمل لاجلها بل العلاقة هي المجاورة في الخيال كذا قيل ولا  
 خفاء أنه لا يلزم في صورة المشاكلة المقارنة الخيالية الاعند استعمال اللفظ فقط ومجرد ذلك لا يصلح  
 للعلاقة وقال في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى ان الله لا يستحي أن يضرب مثلا وظاهر  
 كلامهم أن مجرد وقوع هذا اللفظ في مقابلة ذلك جهة التجوز ولا خفاء أنه يمكن في بعض صور

ورده عبد الحكيم بأمرين

المشاكلة اعتبار استعارة لكن الكلام في مطلق المشاكلة سببا في قوله اطبخوا لي اه اقول المتبادر من الكشاف وتفسير القاضي هنا أن الاستعارة في مقابلة المشاكلة تأمل اه وقوله بأن هذا أي الوقوع في صحبة الغير نوع من العلاقة وقوله بل العلاقة هي المجاورة في الخيال أي وهي متقدمة على استعمال اللفظ وقوله ان الله لا يستحي الخ فيه مشاكلة لوقوع هذا اللفظ في صحبة الواقع من الكفار صحبة تقديره لانه وقع في كلام الكافر بن أمي يستحي رب محمد أن يضرب المثل بالمحقر كالبعوضة وقوله بمجرد ذلك لا يصلح للعلاقة لانه لا بد من وجودها قبل اللفظ وقد تلخص من كلام ع ق والحفيد أن المشاكلة قبل واسطة بين المجاز والحقيقة والكتابة وقيل انها دائما مجاز مرسل علاقته المجاورة التي هي هنا الوقوع في الصحبة وقيل انها تتجمع المجاز المرسل والاستعارة ان لوحظت علاقتهما والافه واسطة قاله بعض المشايخ ( قوله ورده عبد الحكيم الخ ) عبارته قوله لوقوعه في صحبته أي لوقوعه في صحبة الغير في قصد المتكلم بأن يكون ذكر الغير سابقا محققا أو مقدر أو قصد المتكلم وقوعه في صحبته فاندفع ما يتوهم من أن الوقوع في صحبته بعد الذكرك فكيف يكون علمه قال الشارح في شرح المفتاح سواء كان بينهما شي من العلاقات المعتبرة في المجاز كاطلاق السبئية على جزاء السبئية المسبب عنها المترتب عليها أولا كاطلاق الطبخ على خياطة الجبة والقميص ومن هنا قوى اشكال المشاكلة بأنها ليست بحقيقة وهو ظاهر ولا مجاز لعدم العلاقة ولا يحصى سوى التزام قسم ثالث في الاستعمال الصحيح أو القول بأن الوقوع المذكور نوع من العلاقة فتكون مجازا اه اقول القول بكونها مجازا ينافي كونها من المحسنات البديعية وانه لا بد في المجاز من اللزوم بين المعنيين في الجملة فتعين الوجه الاول في كفيه الوقوع في الصحبة ولعل السر في ذلك أن في المشاكلة نقل المعنى من لباس الى لباس فان اللفظ بمنزلة اللباس ففيه ايراد المعنى بصورة مجيبة في كفيه الوقوع في الصحبة فيكون محسنا معنويا وفي المجاز نقل اللفظ من معنى الى معنى فلا بد من علاقة مصححة للانتقال والتغليب أيضا من هذا القسم اذ فيه أيضا نقل المعنى من لباس الى لباس فان اللفظ بمنزلة اللباس ففيه ايراد المعنى بصورة مجيبة في كفيه الوقوع في الصحبة فيكون محسنا معنويا وفي المجاز نقل اللفظ من معنى الى معنى فلا بد من علاقة مصححة للانتقال والتغليب أيضا من هذا القسم اذ فيه أيضا نقل المعنى من لباس الى لباس لسكنة ولذا كان وظيفة المعاني وان صرح الشارح فيما سبق بكونه من باب المجاز فالحقيقة والمجاز والكتابة أقسام للكامة اذا كان المقصود استعمال الكامة في المعنى وأما اذا كان المقصود نقل المعنى من لفظ الى لفظ آخر فهو ليس شيا منها اه قال معاوية والحق أن المعتبر في المشاكلة الوقوع في الصحبة مطلقا ولو مع قصد مجاز بعلاقة أخرى كما نقله عن الشارح وان كان خلاف ظاهر تعريفها اذ لا منافاة بين القصد بين ولا بين النوعين أعني المجاز والمشاكلة وأن المجاز من حيث تضمنه ما فيه من التنكات ومطابقتها لمقتضى الحال في نظر البلغاء ووضوح دلالاته وخلوه عن التعقيد يورث الكلام حسنا ذاتيا فيدخل في عالمي البلاغة المعاني والبيان ومن حيث كونه ايراد المعنى بصورة أعجوبة بلفظ غيره لمناسبة فيها عدو به يورث حسنا عرضيا فيدخل في البديع ولا بدع أن شيا واحدا بالذات له اعتبارات وان اللزوم في الجملة بوقوع الصحبة في الجملة متحقق في المشاكلة وان مثل هذا يصبح به



الاول أن جعل ذلك الوقوع علاقة بينا في عده من الحسنات البدعية فكان عليهم أن يذكره في فن البيان الامر الثاني أنهم قالوا لا بد في المجاز من اللزوم ولو تأويلها وهذا ليس بهذه المثابة فالمتعين هو الاول وهو أنه قسم رابع خارج عن الحصر قال الفيزي فان قيل كان ينبغي أن يذكر المشاكلة في القسم الثاني أي اللفظي لانها تتعلق باللفظ أجيب بأنها إنما صوحت مع المطابقة والمقابلة لتجانسهما ومن ثمة سماها صاحب الكشاف بالمطابقة والمقابلة في قوله ان الله لا يستحي الآية اه وأجيب أيضا بأن المقصود اولا وبالذات هو المعنى لان فيها ذكر معنى بلفظ غيره وان كان فيها تغيير لفظ ذلك المعنى الا أن هذا تابع كما تدل عليه عبارة ع ( قوله وهي ذكر الشئ ) أي المعنى كالمحاكاة ( قوله لو وقوعه في صحبته ) فان قلت الوقوع في صحبته متأخر عن الذكر فكيف يكون علة للذكر قلت المراد بالوقوع في الصحبة قصد المتكلم الوقوع في الصحبة والقصد متقدم على الذكر ( قوله تحقيقا ) أي بأن ذكر هذا الشئ عند ذكر الغير وقوله أو تقديرا أي بأن ذكر الشئ عند حضور معنى الغير فيكون اللفظ الدال على الغير مقديرا والمقدر كالد كور ( قوله تحقيقا ) كما لو قيل لك أسقيك ماء فقلت بل اسقني طعاما أي أطعمني طعاما وقوله تقديرا كما لو رأيت انسانا يغرس شجرا فقلت لا خرا غرس الى الكرام كهذا أي اصنع المعروف الى الكرام فكانت قلت هذا يغرس الانشجار فاغرس أنت الاحسان مثله ( قوله أي المطبوخات طلبا الزاميا ) ( قوله اذا سألته ) أي تقول ذلك اذا سألته الخ ( قوله من غير روية ) أي تأمل في حال المسؤل ( قوله وطلبته الخ ) تفسير وقوله على سبيل التكليف أي الازام وقوله والتحكم تفسيري ( قوله وجعله ) مبتدأ خبره غير مناسب ( قوله ابتدعه ) أي حصله وأوجده أولا ( قوله غير مناسب على ما لا يخفى ) أي لان قوله نجد لك طبخه مناف له اذ على تقديره كذلك يصير المعنى ابتدع شيئا وأوجده نجد لك طبخه ولا معنى لايجاد المطبوخ ليطلع وان حمل على معنى أوجد أصله ليطلع نأفاه السياق أيضا لان المراد اطلب ما تريد من الاطعمة المطبوخة تعطاه

وهي ذكر الشئ بلفظ غيره لو وقوعه أي وقوع ذلك الشئ ( في صحبته ) أي ذلك الغير ( تحقيقا أو تقديرا ) أي وقوعا محققا أو مقديرا ( فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم وجعله من اقترح الشئ ابتدعه غير مناسب على ما لا يخفى

الانتقال من المعنى الى ماشا كله وحببه في مساق له وفي مناسبة لا بد منها كما في أمثلتها ولذا لا تصح في نحو ركب فرسا وعلى رأسه فرس الاغليجا أو تمكيا لعدم مناسبة ما يختلف ركب فرسا وركب زيد فرسا ناهقا أو فرسا ناعق مع القرينة فيصالح نوعا من العلاقة بل من أقوى علاقة لانه به الانتقال من ذي جنب الى صاحب له بالجنب وان لم تكن صحبته الا في قصد المتكلم ولم تعلم وتظهر في اللفظ الابدع التكلم وان قول الشارح ولا يحصى سوى التزام الخ ليس شكافي كونه علاقة معتبرة لهم بل أراد أنه لا يحصى الا أحد الامرين وأنه لا سبيل الى الاول لان الحق عدم القسم الثالث من غير شك فتعين الثاني وأما الفرق بين النقل في المشاكلة والتغليب وبين النقل في المجاز فقد يسلم وقد يتكلم فيه ذوالنظر الدقيق ويقول لا فرق وأنه فرق ماله من قرار اه فراجع ( قوله الاول ان جعل ذلك الوقوع الخ ) فيه أن الشئ الواحد كثيرا ما يكون من فنين باعتبارين فكذلك ما هنا من فن البيان باعتبار ومن فن البديع باعتبار وقوله الثاني الخ فيه نظر بل اللزوم التأويلي موجود هنا اه شيخنا وهو موافق لما سبق عن معاوية ( قوله المطبوخة ) أي بعد الطلب وقوله تعطاه أي بعد تحسين طبخه وقوله لان المراد اطلب ما تريد الخ وبيان ذلك كما في رسالة ابن كمال باشا في المشاكلة

وليس المراد اثنتاين بطعام نطبخه لك وقال سم لانه حينئذ بمنزلة افعال شيئا فعمله أى ذلك الشيء الذى فعلته لك ولا معنى له اه (قوله نجد) مضارع متكلم اه حفيد وهو بضم النون وكسر الجيم اه سم (قوله أى خيطوا) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء التحتية (قوله حيث أطلق النفس الخ) اعلم أن النفس تطلق على الذات وعلى القلب وهى بالمعنى الاول يجوز اطلاقها على الله تعالى لكن على سبيل المشاكلة لاعلى الانفراد لا بهام أن المراد بها القلب فاندفع قول بعضهم لاجتياج للمشاكلة الا اذا كان المراد بالنفس القلب لا يقال انه ورد فى الحديث أنت كما أثبتت على نفسك وفى القرآن ويحذر كم الله نفسه كتب ربكم على نفسه الرحمة لانا نقول وان أطلق من غير مشاكلة فى ذلك لا يجوز الاطلاق من غير مشاكلة فى غير ما ورد للإبهام هذا وفى الفرى الظاهر

أن المضيفين قالوا للضيف تطفئا وتكرما على ما يقتضيه جودهم الخلقى اسأل طعاما مشيا سؤال الزام وحكم علينا ولما كان مقصود الشاعر بيان كمال لطفهم واحسانهم للاضياف لم يناسب حمل الاقتراح على الارتجال بل على سبيل الزام والتكليف اه وقال معاوية انما عبر بلفظ الطبخ مشاكلة اظهار الشفقة بما وافقهم وتلطفه فى مرافقتهم حيث أوقع الطبخ موقع الخياطة واناطه مناطه (قوله وليس المراد اثنتاين بطعام نطبخه لك) قال ع ق بعد ذلك على ان ابتداء أصل الطعام وانشاءه لا معنى له هنا اه اذا ابتداء الشيء ابتداءه لاعلى مثال سابق وأصل الطعام ليس كذلك (قوله لا بهام أن المراد بها القلب) فيه انه حينئذ لا مشاكلة لعدم وجود ضابطها فقوله فاندفع الخ محل بحث والمناسب أن يقال ان القول بالمشاكلة فى الآية مبنى على القول بأن النفس لا تطلق على القديم اما على القول بأنها تطلق عليه فلا مشاكلة فيها الا ان بنى على ما قاله السعد فى شرح الكشاف المشار اليه بقول الفرى وأنت خير الخ وعبارة عبد الحكيم قوله حيث أطلق الخ فيه اشارة الى ما فى شرح المفتاح من أن النفس وان أريد بها الذات والحقيقة لا تطلق على الله تعالى الا بطريق المشاكلة فاندفع ما قيل ان النفس قدير اذ به الذات وقدير اذ به القلب واطلاق النفس عليه تعالى بالمعنى الثانى يكون بالمشاكلة وأما بالمعنى الاول فلا ان الذات تطلق عليه تعالى على انه قال فى شرح الكشاف وأنت خير بان لا أعلم ما فى ذاتك وحقيقته ليس بكلام مرضى لان المراد لا أعلم معلومك لوقوع التعبير عن تعلم معلومى بتعلم ما فى نفسى فيكون المراد من النفس محل العلم دون الذات والحقيقة اه قال معاوية ومراده أنها ههنا بمعنى القلب فيجب أنها فى حق تعالى بمعنى علمه تعالى مشاكلة لا بمعنى ذاته تعالى جل أن يكون فى ذاته غيره من سائر معلوماته ولا يخفى الصحة على معنى تعلم ما فى ذاتى من علمى بمعلوماتى ولا أعلم ما فى ذاتك من علمك بمعلوماتك فلا اشكال ولا مشاكلة والظرفية على كل من ذا وذلك مجازية هذا والمدكور فى كتب الكلام والحديث انه قيل يجوز اطلاق النفس على الله تعالى بلا مشاكلة وأنه الصحيح وان به قال امام الحرمين بدليل كتب ربكم على نفسه الرحمة ويحذر كم الله نفسه وان دعوى انه مشاكلة تقدير به أى كتب رب نفوسكم تكلف وأن قول أهل المعانى لا تطلق عليه تعالى الامشاكلة غير صحيح كما قاله السبكي وأن بعضهم جمع بين القولين بان لها معنيين الذات وهذا يصح اطلاقه بلا مشاكلة والجسم وهذا لا يصح اطلاقه الا بهام كونها اسماعية فى كلام الشرع ولا تجوز فى كلامنا الا بهامها ما لا يليق اه فتدبر (قوله لانا نقول وان أطلق من غير مشاكلة الخ) فيه أن تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك من الوارد لانه من كلام

( نجد ) مجزوم على أنه جواب الامر من الاجادة وهى تحسين الشيء لك طبخه قلت اطبخوا لى جبهه وقبضا ) أى خيطوا وذ كر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها فى صحبة طبخ الطعام ) ونحو تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك ) حيث أطلق النفس على ذات الله تعالى

أن مراده أن المعنى ولا أعلم ما في ذاتك فعبر عن الذات بالنفس بقوله ما في نفسي وأنت خبير بأن  
 لا أعلم ما في ذاتك وحقيقتك ليس بكلام مرضى بل الوجه أن يقال عبر عن لا أعلم معلومك بلا أعلم  
 ما في نفسك لوقوع التعبير عن تعلم معلومى بتعلم ما في نفسي كذا في شرح الكشاف اه وقوله  
 ليس بكلام مرضى يحتمل أن وجه كونه ليس مرضيا أنه لا يظهر كون المعلوم في الذات الا اذا كان  
 مطبوعا فيها منتقشا والله تعالى منزه عن ذلك بخلاف الخلق فانه تنطبع المعلومات في نفسه وتنتقش  
 فيها اه سم (قوله في صفة الغير) أى كصفتنا أو صبغتك في حل الآية الآتى (قوله صبغة الله) نصب  
 بعامل محذوف وجوب بدل عليه قوله آمنا بالله تقديره صبغنا الله بالايمان صبغة أى طهرنا الله تطهيرا  
 (قوله لانه فعله) أى وزنه فعله بكسر الفاء وسكون العين المهملة فهو اسم للمهيئة للمرة ولذا قال  
 الشارح وهى الحالة الخ (قوله وهى الحالة) أى الهيئة المخصوصة التى يقع الخ الاولى الحالة الناشئة  
 من الصبغ الا أن يقال المراد الهيئة المخصوصة التى يقع عليها أى يتحقق فيها مطلق المصدر الذى هو  
 مطلق الصبغ من تحقق العام فى الخاص (قوله لا مناب الله) أى لعامل دل عليه آمنا (قوله أى تطهير  
 الله) باضافة تطهير الى الله تفسير لصبغة الله ولم يقدمه على قوله مؤكدا لئلا يكون فيه فصل بين الصفة  
 والموصوف قال ع ق ثم ان اطلاق مادة الصبغ على التطهير من الكفر مجاز تشبيهي وذلك أنه  
 شبه التطهير من الكفر بالايمان بصبغ المعموس فى الصبغ الحسى ووجه الشبه ظهور أثر كل منهما  
 على ظاهر صاحبه فيظهر أثر التطهير على المؤمن حسا ومعنى بالعمل الصالح والاخلاق الطيبة كما  
 يظهر أثر الصبغ على صاحبه ولا ينفى ذلك كونه مشا كلة اه (قوله لان الايمان الخ) علة لمؤكد  
 (قوله مشقلا على تطهير الله الخ) من اشغال المزوم على لازمه (قوله لمضمون) أى لما ضمنه قوله  
 آمنا بالله وهو الفعل الذى قدرناه (قوله ثم أشار الى وقوع) أى الى وجه وقوع الخ (قوله ما يعبر  
 عنه) أى المعنى الذى يعبر عنه الخ وهو الغمس (قوله تقديرا) راجع لوقوع (قوله يغمسون  
 أولادهم) أى يدخلونهم أى بهذا الغمس يستحق أن يقال له صبغة الا أنه لم يذكر ذلك اللفظ دالا  
 على هذا المعنى فى الآية الا أننا نقرض أنه وجد ذلك اللفظ دالا على هذا المعنى (قوله فى ماء أصفر)  
 يوكل به القسيس منهم و يضع فيه الملح لثلاثين يوما بطول الزمان فتغيرت عامتهم بعدم التغيير ويقولون ان  
 ذلك من بركة القسيس كما يغتروا بنظهاره الزهد فجمعوا استغفارهم موجبا للمغفرة وفوضوا اليه  
 أمر النساء فيباشر أسرارهن ان شاء وهم راضون بذلك أخزاهم الله اه ع (قوله أصفر) أى

السيد عيسى عليه الصلاة والسلام فلا حاجة لاعتبار المشا كلة وأجاب شيخنا بأنه وان كان واردا الا  
 أنه وقعت فيه المشا كلة بالفعل فتعتبر (قوله نصب بعامل محذوف وجوب الخ) ظاهر المصنف  
 والشارح أن العامل نفس آمنا وهو غير بعيد فلا حاجة لتكليف المحشى اه شيخنا وكتب عبد  
 الحكيم على قوله مؤكدا المضمون قوله آمنا بالله ما نضه أى فيكون عامله واجب الحذف كما فى له  
 على ألف درهم اعترافا والاصل وصبغنا الله صبغة ولو جوب حذف وجه آخر وهو انه أضيف المصدر  
 الى فاعل الفعل فان المصدر الذى يضاف الى معمول الفعل أو يذ كر معه يكون حذوف عامله واجبا  
 على ما فى الرضى اه فتدبر (قوله من تحقق العام فى الخاص) أى لان الصبغة بكسر الصاد نوع  
 مخصوص من مطلق الصبغ بالقوة (قوله ولم يقدمه على قوله مؤكدا) أى لان حقه التقديم لانه  
 تفسير لقوله مصدر اه عبد الحكيم وحيث ذكر كان المناسب للمحشى أن يجعله تفسير لقوله مصدر لا

لوقوعه فى صفة نفسى  
 (الثانى) وهو ما يكون  
 وقوعه فى صفة الغير  
 تقديرا (نحو) قوله تعالى  
 قولوا آمنا بالله وما أنزل  
 الينا الى قوله (صبغة الله)  
 ومن أحسن من الله صبغة  
 ونحن له عابدون (وهو)  
 أى قوله صبغة الله (مصدر)  
 لانه فعله من صبغ كاجلسة  
 من جلس وهى الحالة  
 التى يقع عليها الصبغ  
 (مؤكد لا مناب الله أى تطهير  
 الله لأن الايمان يظهر  
 النفوس) فيكون آمنا  
 مشقلا على تطهير الله  
 لنفوس المؤمنين ودالا  
 عليه فتكون صبغة الله  
 بمعنى تطهير الله مؤكدا  
 لمضمون قوله آمنا بالله ثم  
 أشار الى وقوع تطهير الله  
 فى صفة ما يعبر عنه بالصبغ  
 تقديرا بقوله (والاصل  
 فيه) أى فى هذا المعنى وهو  
 ذكر التطهير بلفظ الصبغ  
 (ان النصارى كانوا  
 يغمسون أولادهم فى ماء  
 أصفر

بشيء يجعلونه فيه كالزعفران ( قوله يسمونه ) أى ذلك الماء ( قوله المعمودية ) هى اسم للماء الذى غسل به عيسى عليه السلام يوم ثالث ولادته فزاده النصارى ماء وصاروا يعمسون فيه أولادهم وكلما نقص زادوه هو باق الى الآن ( قوله تطهيرهم ) أى من غير دينهم المحمود عندهم لعنة الله عليهم ( قوله نصرانيا حقا ) أى ونظير من سائر الاديان اه من عرق ( قوله فأمر المسلمون ) أمر المسلمون مفهوم من السياق ( قوله قولوا ) أى يا نصارى أى ان شئتم التطهير الحقيقى والايمان المعبر الذى يستأهل أن يسمى تطهيرا فقولوا آمنا بالله الخ اه عرق ( قوله وصبغنا الله الخ ) أى غسنا فى الايمان الشبيه بالماء الطهور من صبغ به فى الماء غسما فيه أولوتنا الله من صبغ لونه وقوله لا مثل صبغتنا بأحد المعنيين وهذا اللفظ هو المقدر وكذا يقال فى الوجه الثانى ( قوله ولم نصبغ صبغتم ) هذا هو اللفظ المفروض ( قوله فمبصر عن الايمان الخ ) حاصله أن الصبغ ليس بذكر لافى كلام الله ولا فى كلام النصارى ولكن غمسه اولاد عبارة عن الصبغ وان لم يتكلموا به والآية نازلة فى سياق هذا الفعل فكان لفظ الصبغ مذكور اه ( قوله عن الايمان بالله ) أى عن لازمه وهو التطهير من رذيلة الكفر ( قوله للشا كله ) أى مناسبة المعنى المعبر عنه للمعنى الذى يستحق أن يعبر عنه بلفظ الصبغة ( قوله من غمس النصارى ) بيان للقربة ( قوله أى توقع المزاوجة ) غرضه من ذلك أن المبنى للمفعول اذا لم يكن مفعول جعل ضمير المصدر نائب الفاعل قال سم قضية عبارته الاحتياج لهذا التأويل على تقدير الاسناد الى

تفسير الصبغة كما قاله قبل الآن يكون مراده انه تفسير لصبغة ما لا ( قوله رحمه الله فامر المسلمون ) أى اياهم منهم صلى الله عليه وسلم والتقدير على هذا قل يا محمد للمسلمين قولوا لهم قولوا آمنا الخ أو بأمر مستقل والتقدير على هذا قولوا لهم قولوا آمنا الخ وانما لم يكن قولوا آمنا خطا بان الله تعالى للكفار مباشرة لهم واتهم واحتقارهم وبعدهم وارعادهم بطردهم وابعادهم عن حضرة خطابه تعالى ولان الانسب لما سبق من الحكاية لقولهم كونوا هودا الآية هو قولهم قولوا لهم قولوا آمنا الخ أو قولوا لهم قولوا آمنا الخ فيكون تعليقا لما نقول لهم ونسكايته منتهى عن حسن العناية منه تعالى بنا فيكون مقابله لهم بجواب يقابل قولهم بدعائهم الى الايمان فى مقابلة دعائهم الى الكفر معاوية ( قوله رحمه الله فمبصر عن الايمان الخ ) الاقرب والانسب بما قدمه أن يقول فعبر عن تطهير الله لهم بالايمان ولعله حذف مضافا أى تطهير الايمان كما هو ظاهر قوله قبل لان الايمان يظهر الخ اه معاوية ( قوله رحمه الله التى هى سبب النزول من غمس الخ ) أى كأنها سبب النزول بلفظ صبغة الله والتصديق انها سبب التعبير به مشاكلة وان سبب أصل النزول هو قولهم كونوا هودا الخ انتهى معاوية ( قوله اذا لم يكن مفعول ) أى لم يوجد ( قوله الاحتياج لهذا التأويل ) وهو أن المعنى توقع المزاوجة الخ وقوله وفيه نظر أى لان المعنى على كون الظرف نائب فاعل أن نحصل المزاوجة بين معنيين اه شيخنا والظاهر ان المعنى على التأويل الذى قاله الشارح على كل فهو حل معنى وقال معاوية مراد الشارح أنه يجرد الفعل عن الحدث المخصوص ويراد منه مطلق الايقاع ويعود الضمير فيه على الحدث الذى جرد عنه اه واعلم أن نسبة المبنى للجهول الى نائب الفاعل لا تختص بنسبة الايقاع عليه بل تم ذلك ونسبة الايقاع فيه والايقاع به وله أيضا والايقاع مطلقا بصيغة المجهول مشتركة بين ما وقع عليه الحدث وهو المفعول به بواسطة أو دونها والزمان

يسمونه المعمودية  
ويقولون انه أى الغمس  
فى ذلك الماء ( تطهيرهم )  
فاذا فعل الواحد منهم  
بولاده ذلك قال الآن صار  
نصرانيا حقا فأمر  
المسلمون بأن يقولوا  
للنصارى قولوا آمنا بالله  
وصبغنا الله بالايمان صبغة  
لا مثل صبغتنا وطهرنا به  
تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا  
اذا كان الخطاب فى  
قولوا آمنا بالله للكافرين  
وان كان الخطاب للمسلمين  
فالمعنى أن المسلمين  
أمروا بأن يقولوا صبغنا  
الله بالايمان صبغة ولم  
نصبغ صبغتم أيها  
النصارى ( فمبصر عن الايمان  
بالله بصبغة الله للشا كله )  
لوقوعه فى حجة صبغة  
النصارى تقديرا ( بهنده  
القرينة ) الحالية التى هى  
سبب النزول من غمس  
النصارى أولادهم فى الماء  
الاصفر وان لم يذكر ذلك  
لفظا ( ومنه ) أى من  
المعنوى ( المزاوجة وهو  
أن يزواج ) أى توقع  
المزاوجة على أن الفعل

الظرف أيضا وفيه ننظر ثم قال وقد يقال لا حاجة الى ذلك لجواز أن يقرأ قوله تزواج على لفظ الخطاب  
 اه ( قوله الى ضمير المصدر ) وهو المزاج لانه مصدر زواج فيكون التقدير بزواج هو أى  
 المزاج أى توقع الخ ( قوله أو الى الظرف ) أى على قول من يقول انه غير لازم للظرفية كما فى  
 قوله تعالى لقد تقطع بينكم بضم النون وعليه فيبين فى المصنف مبنى على الضم ( قوله فى الشرط  
 والجزاء ) صفة لمعنيين أو حال منه أى حال كون المعنيين واقعين فى الشرط والجزاء فأحدهما واقع  
 فى مكان الشرط بأن جى به بعد أدانته والآخر واقع فى موضع الجزاء بان ربط بالشرط وسبق

والمكان بتوسط فى ملفوظة أو مقيدة والسبب المجرور والمصدر فالاسناد فى السكك حقيقى فغنى  
 ضرب فى الدار أو فى يوم الجمعة انه أوقع الضرب فيهما ومعنى جلس امام الامير أو يوم الجمعة بنصبهما  
 بتقدير فى أنه أوقع الجلوس فى ذلك ومعنى ضرب بسوط انه أوقع الضرب به ومعنى ضرب للتأديب  
 انه أوقع الضرب لاجله ومعنى ضرب ضرب شديدا انه أوقع ضرب شديدا فالنسبة الى المفعول به  
 ونحوه كالظرف بعد النياحة ياقية على ما كانت عليه قبلها فان قصد ايقاع الفعل على غير المفعول به  
 كما يقاعه عليه مع حذف الجار فى السبب والمفعول لاجله ومع حذفه وعدم اعتباره فى الظرف  
 للملازمة بينهما كان الاسناد مجازيا كما تقدم ايضا فى مبحث المجاز العقلى ( قوله لا حاجة الى ذلك )  
 أى الى قوله أى توقع المزاج الخ ( قوله لجواز أن يقرأ قوله تزواج على لفظ الخطاب ) وبين  
 حينئذ نظرف باق على النصب على الظرفية للمفعول به واقع عليه المزاج كما فهم عبد الحكيم فنع  
 هذا الوجه ( قوله أى على قول من يقول الخ ) اذ لا يصح نياحة الظرف عن الفاعل الا اذا كان  
 متصرفا بخلاف الملازم للظرفية كعند الامتناع رفعه وأجاز الاخفش جلس عندك بالنصب على  
 الظرفية وتكون حينئذ فى محل رفع فليست الدال مرفوعة عند الاخفش كما توهم اذ الاخفش  
 لا يقول بخروج عن لازمة الظرفية وانما الخلاف فى نياحة عن الفاعل وعدمها فالاخفش انما  
 يجوز نياحة الظرف غير المتصرف مع بقاءه على النصب صرح به اللمامينى كذا فى الاثموني  
 وحاشيته عند قول ابن مالك

وقابل من ظرف او من مصدر \* أو حرف جر بنياحة حر

فاذا جعلت بين هنانائب فاعل نصبت على الظرفية وكان المعنى بعد النياحة على ما هو عليه قبلها وليس  
 المقصود ايقاع الفعل عليها اذ الاستقامة له وكانت مرفوعة محلا هذا اذا كانت ملازمة للنصب على  
 الظرفية وجر بنا على مذهب الاخفش فان جر بنا على انها متصرفه صح رفعها فان قصد ايقاع عليها  
 كان الاسناد مجازيا وان لم يقصد بل كان المعنى على الظرفية كان حقيقيا ومقتضى كلام عبد الحكيم  
 انه متى رفع بين كانت المزاج واقعة عليها وهو لا يصح فلذا منع كون بين نائب فاعل وعين الاسناد  
 الى المصدر قال الآن يجعل لفظ البين مقحفا فتدبر ( قوله كما فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم بضم  
 النون ) عبارة أبى السعود لقد تقطع بينكم أى وقع التقطع بينكم كما يقال جمع بين الشينين أى أوقع  
 الجمع بينهما وقرئ بينكم بالرفع على اسناد الفعل الى الظرف كما يقال قوتل امامكم وخلفكم أو على ان  
 البين اسم للفصل والوصل أى تقطع وصلكم وقرئ ما بينكم ( قوله مبنى على الضم ) فيه نظر بل  
 هو مرفوع بالضم الظاهرة كما أن بينكم فى الآبة كذلك اه شيخنا ( قوله صفة لمعنيين أو حال  
 منه ) وحينئذ ما فيه المزاجية محذوف أشاره الشارح بقوله فى أن يرتب الخ لكن فى الحالية مجىء

مسند الى ضمير المصدر  
 أو الى الظرف أعنى قوله  
 ( بين معنيين فى الشرط  
 والجزاء ) والمعنى يجعل  
 معنيين

جوابه ( قوله واقعان في الشرط والجزاء ) فيه صرف للعبارة عن ظاهرها ( قوله مزدوجين ) أي مجتمعين ( قوله معنى ) وهو مطلق للججاج وان كان المرتب على الشرط لججاج هو المرتب على الجزاء لججاج ( قوله كقوله ) أي قول البعري اه مطول ( قوله ومنعني ) تفسير ( قوله فلج في الهوى ) أي اذا نهيت عن الحب فترتب على النهي لججاج الهوى أي لزومه وأصل للججاج كثرة الكلام والخصومة والتزامها ثم عبر به عن مطلق اللزوم الصادق بلزوم الهوى مجازا مرسل من التعبير باللزوم عن اللزوم بل من التعبير بالمقيد عن المطلق اه ع ق ( قوله فلج ) عطف على نهى وجواب الشرط أصاغت وقوله فلج بها عطف عليه وفي ترتب لججاج الهوى على النهي عن جها بالغة في الحب لاقتضائه أن ذكرها ولو على وجه العيب يزيد جها ويشبهه وفي ترتب لججاج المهجر على ونى الواشى مبالغة في ادعاء كون جها ضعيفا اذ يزيد به مطلق الوشى فكيف لو سمعت أورأت عيبا ( قوله ولزمني ) تفسير لقوله لج ( قوله أصاغت الى الواشى الخ ) قيل الصواب رواية ودرابة أصاغت بالتذكير لان ما قبله

كان الثريا علفت في جبينه \* وفي نحره الشعري وفي خده البدر

وفي شرح التبيان أن في قوله فلج في الهوى وقوله فلج بها المهجر قلبا لان اللجاج من العاشق في العشق لامن العشق فيه ومن المعشوق في المهجر لامن المهجر في المعشوق اه فترى وقوله الصواب أصاغت بالتذكير الخ الذي في شواهد العباسي أنه في مؤنث وأنشد قبله على أنها ما عندها المواصل \* وصال ولا عنها لمصطر صبر

وقوله قلبا لان اللجاج الخ أي فالعنى فلجيت في الهوى ولجت في المهجر ( قوله أي استعنت ) أي قبلت لان الغالب أن من سمع شيئا قبله ( قوله ويزينه ) تفسير ( قوله فيما افترى على ) أي كذب متعمدا ( قوله زواج ) أي جمع ( قوله وقد يتوهم من ظاهر العبارة ) أي عبارة المصنف فان ظاهرها تعلق قوله في الشرط بقوله بزواج وحينئذ فيفهم منه ما قاله وقد عانت أنه مرتبط بقوله معنيين ( قوله اذلا قائل بالزواج الخ ) أي لان المرتب على المجي ليس هو المرتب على الاجلاس ( قوله اذ جاء في الخ ) فقد جمع هتايين معنيين في الشرط وهما مجي زيد وسلامه عليه ومعنيين في الجزاء وهما اجلاسه وانعامه عليه اه سم ( قوله من كلام السلف ) أي من أهل البيان ( قوله والتبديل ) تفسير ( قوله والعبارة الصريحة ) أي بالنظر لما قاله المصنف ( قوله وظاهر عبارة المصنف الخ ) حيث لم يشترط أن يكون تأخير المتقدم عن الجزاء الذي كان التقديم عليه

الحال من المضاف اليه النكرة ولذلك اقتصر الشارح في بيان المعنى على الوصفية ( قوله فيه صرف للعبارة عن ظاهرها ) أي لان ظاهرها أن في الشرط والجزاء طرفا ليزواج فيكون هو المزواج فيه وهذا هو منشأ التوهم الذي ذكره الشارح بقوله وقد يتوهم من ظاهر العبارة الخ وقد صرح بها الشارح عن ظاهرها بجعل في الشرط والجزاء صفة لمعنيين أو حال منه وجعل المزواج فيه محذوفا ندير ( قوله رحمه الله اذا ماتني الخ ) المقصود منه انها في ودادى على خلاف ما أعاله في ودادها اه عبد الحكيم ( قوله وفي نحره الشعري ) الشعري اسم لتجم ( قوله قلبا ) لاحاجة للقلب على ما سلكه الشارح من تفسير لج في بزمني ( قوله حيث لم يشترط الخ ) هنا وما ذكر بعده في القويتين مبنى على أن لفظ العادات الواقعة بعد لا يصدق عليه أنه بعد لفظ السادات لان المتبادر

الناهي ) ومنعني عن جها ( فلج في الهوى ) ولزمني ( أصاغت الى الواشى ) أي استعنت الى المنام الذي يشى حديثه ويزينه فصدقته فيما افترى على ( فلج بها المهجر ) زواج بين نهى الناهي واصاغت الى الواشى الواقعين في الشرط والجزاء في أن ترتب عليهما لججاج شئ وقد يتوهم من ظاهر العبارة أن المزوجة هي أن يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهى الناهي ولججاج الهوى وفي الجزاء بين اصاغت الى الواشى ولججاج المهجر وهو فاسد اذ لا قائل بالمزوجة في مثل قولنا اذ جاءني زيد فسلم على أجلسه وأنعمت عليه وما ذكرناه هو المأخوذ من كلام السلف ( ومنه ) أي من المعنوي ( العكس والتبديل وهو أن يقدم جزء في الكلام ) على جزء آخر ( ثم بوخر ) ذلك المتقدم على الجزء المؤخر أولا والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم وهو أن تقدم في الكلام جزأ ثم تعكس فتقدم ما أخرج وتؤخر ما قدمت وظاهر عبارة المصنف

اه سم ( قوله وظاهر عبارة المصنف صادق النخ ) أى بقطع النظر عن اصلاح الشارح له  
 بقوله على جزءه وبقوله ذلك المتقدم على الجزء المؤخر ( قوله صادق على نحو النخ ) أى لان قوله  
 ثم يؤخر ظاهره سواء عن المؤخر أولاً وعن غيره ( قوله على نحو عادات السادات الخ ) مما قدم  
 فيه جزءه على جزء آخر ثم أخر المقدم لكن لا على الذى قدم هو عليه أولاً اه سم ( قوله وليس  
 من العكس ) أى بل هو من رد العجز على الصدر ( قوله ويقع العكس على وجوه ) أى  
 يجىء من محى العام فى الخاص أى يتحقق فى تلك الوجوه وهذا اندفع ما يقال مفهوماً العبارة أن  
 العكس يقع على أوجه وتلك الأوجه فسرهما بوقوع العكس بقوله منها أن يقع فهو من باب  
 وقوع الشيء فى نفسه ( قوله أن يقع بين ) أى يقع العكس متعلقاً بهما أى الطرف وما أضيف  
 اليه لا بينهما ( قوله أحد طرفى جملة ) أى ويكون العكس هو الخبر فى تلك الجملة كما فى المثال  
 فيكون اطلاق الجملة عليها باعتبار الاول لأن العكس انما وقع فى عادات السادات وهو مفرد لكن  
 لما عكس وجمنا عليه عكسه صار المجموع جملة كما يؤخذ ذلك من ع ق ( قوله عادات السادات  
 النخ ) أى الأمور المعتادة للسادات أفضل الأمور المعتادة للناس وأشرفها وسيدتها قال ع ق لا  
 يقال ان هذا العكس ينبغى أن يعدم من البديع اللفظى لان حاصله تقدم لفظ على لفظ ثم تأخر  
 ذلك اللفظ المقدم وتقدم ذلك المؤخر لاننا نقول استتبع ذلك حدوث معنى آخر وبذلك صح الاخبار  
 به عن الاول اه ولعل مراده أنه راجع للمعنى أولاً وبالذات وان كان راجعاً للفظ أيضاً كما تقدم  
 وفيه تأمل لان الظاهر أن العكس راجع للفظ أولاً وبالذات ويلزمه تغير المعنى فيكون رجوعه  
 للمعنى بطريق التبعية ( قوله فعلين ) الاولى عاملين ليتناول نحو مخرج فى قوله تعالى ان الله فائق  
 الحب الآية وكون المصنف لم يحصر الاقسام بل قال منها لا بدفع الا ولوية ( قوله فى جملتين ) أى  
 فعلين كائنين فى جملتين لافى جملة واحدة ( قوله نحو مخرج الحى ) كالدجاجة من الميت كالبيضة  
 ومخرج الميت من الحى كالبيضة من الدجاجة ( قوله بين لفظين فى طرفى جملتين ) أى لفظين  
 كائنين فى طرفى كل من جملتين أى طرفى كل واحدة منهما ( قوله لاهن حل لهم النخ ) أى فهاتان  
 جملتان فى كل منهما لفظان هما الضميران أحدهما ضمير جمع الذكور وهو هم والآخر ضمير الاناث وهو  
 من البعدية الانصالية أما اذا بيننا على انه يصدق عليه انه بعده ولو مع الفاصل فهذا الاشرط أيضاً  
 لا ينفع ولا يتم ما ذكره فى القولتين بعده وعلى أى حال من حالى البعدية تصدق عبارة المصنف على  
 عادات السادات عادات فتدبر ( قوله لا يقال ان هذا العكس ينبغى أن يعدم من البديع اللفظى الخ )  
 فى عبد الحكيم أن العكس فيه تبديل المعنى وتعميجه أولاً ثم يتبعه وقوع التبديل فى اللفظين  
 بخلاف رد العجز على الصدر فإنه ايراد اللفظين أحدهما فى أول الكلام والثانى فى آخره كما فى قوله  
 تعالى وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه فلذا كان العكس من المحسنات المعنوية وورد العجز على  
 الصدر من المحسنات اللفظية اه فتدبر ( قوله ولعل مراده ) أى ع ق كما تقدم عنه أول الفن  
 وهذا الترجى موافق أيضاً لما سبق عن عبد الحكيم وحينئذ يقرأ حدوث بالرفع فاعل استتبع فى  
 قوله استتبع ذلك حدوث معنى آخر ( قوله وفيه تأمل الخ ) فيه نظراً للمعول عليه ما سبق عن  
 عبد الحكيم وعق قاله شيخنا وغيره وقد يقال الفرق بين العكس ورد العجز على الصدر بما  
 قاله عبد الحكيم لا يخلو عن تحكم فقول المحشى لان الظاهر النخ أى الظاهر فى نفسه لا الظاهر من

صادق على نحو عادات  
 السادات أشرف العادات  
 وليس من العكس  
 ( ويقع ) العكس ( على )  
 وجوه منها ان يقع بين  
 أحد طرفى جملة وما أضيف  
 اليه ذلك الطرفى ( نحو )  
 عادات السادات سادات  
 العادات ) فالعادات أحد  
 طرفى الكلام والسادات  
 مضاف اليه ذلك وقد وقع  
 العكس بينهما بأن قدم  
 أولاً العادات على السادات  
 ثم السادات على العادات  
 ( ومنها ) أى من الوجوه  
 ( أن يقع بين متعلقى فعلين  
 فى جملتين نحو مخرج الحى  
 من الميت ومخرج الميت  
 من الحى ) فالحى والميت  
 متعلقان بمخرج وقد قدم  
 أولاً الحى على الميت وثانياً  
 الميت على الحى ( ومنها )  
 أى من الوجوه ( أن يقع  
 بين لفظين فى طرفى جملتين  
 نحو لاهن حل لهم ولا هم  
 يحلون لهم ) قدم أولاً لاهن  
 على هم وثانياً هم على هن  
 وهما لفظان وقع أحدهما  
 فى جانب المسند اليه والآخر

هن ( قوله في جانب المسند اليه ) في الظرفية تسمح اذهن هو المسند اليه فالاولى أحدهما المسند اليه وقوله في جانب المسند صحيح لان هن ليست مسند ابل المسند بحلون ( قوله لنكتة ) أى والا كان غلطا ( قوله كقوله ) أى قول زهير اه مطول ( قوله الارواح ) الريح واحدة الرياح والارياح وقد تجميع على ارواح لان أصلها الواو وانما جاءت بالياء لانكسار ما قبلها فاذا رجعوا الى الفتح عادت الى الواو كقولك ارواح الماء وتروحت بالمروحة صحاح اه سم ( قوله والديم ) جمع ديمة وهى المطر الذى ليس معه برق ولا رعد اه سم وعبارة ع ق وهى الصحابة ذات المطر الكثير سميت بذلك لدوامها غالبا ( قوله بما لا تحقق له ) أى لغيبه عقله فى الحب ( قوله بلى عفاها القدم ) اشارة الى أن ذلك مقدر بعد بلى وأن الواو فى قوله وغيره للعطف عليه ( قوله التورية ) تقول وريت الخبر تورية اذا سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الانسان كأنه يجعله وراءه بحيث لا يظهر اه صحاح اه سم ( قوله لفظ له معنيان ) أى سواء كانا حقيقيين أو مجازيين أو مختلفين قال الفريزى قيل أراد به الزيادة على معنى واحد سواء كان معنيين أو أكثر والأقرب انه أخذ بالأقل كما بينا فيما سبق مثله اه ( قوله قريب وبعيد ) أى قريب الى الفهم لكثرة استعماله فيه

عبارة ع ق المذكورة حيث قال استتبع ذلك حدوث معنى آخر فان الظاهر ان حدوثه مقول لفاعل وان جرى على ذلك بعض المشايخ ( قوله فى الظرفية تسمح ) أجاب بعضهم بأن التعبير بذلك فى جانب المسند اليه مشاكلة للمسند والاحسن أن يقال ان المراد بالوقوف بالنسبة للمسند اليه التحقق من تحقق العام فى الخاص اه دسوقى ( قوله رحمه الله التعبير والتوله ) من شدة الحب فانها جنون ومن شدة الرغبة فى سلامة تلك الديار فان من عظمت رغبته فى شئ ربح ما ضل اليه حاصل كما مر فى فن المعانى اه معاوية ( قوله له معنيان ) الا أنه لا يعتبر بينهما من حيث التورية بلزوم وانتقال من أحدهما الى الآخر وبه تمتاز التورية عن المجاز والكنية فهى ليست من ايراد المعنى بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة العقلية التى هى المجازية والكنية حتى تكون من علم البيان نعم اذا كان المعنيان مجازيين أو أحدهما مجازيا كانت من علم البيان بالنسبة الى المعنى الحقيقى لهما أو لاحدهما لا بالنسبة الى المعنى الذى هى تورية بالقياس اليه اذلا علاقة بينهما ولا انتقال من أحدهما الى الآخر من حيث انها تورية فتدبر فانه مما يخفى على بعض الاذكياء اه عبد الحكيم بايضاح والحاصل أنها تكون مجازا من حيث ذات اللفظ والمعنى لامن حيث انها تورية فتكون من علم البيان من حيث انها مجازا لامن حيث انها تورية انتهى معاوية ( قوله رحمه الله قريب وبعيد ) أى قريب الى الفهم لكثرة استعماله فيه وبعيد عنه فكان المعنى القريب سائر للبعيد والبعيد خلفه وبه صارت التورية من المحسنات المعنوية فانها اراءة للمعنى المقصود تحت الستر كالصورة الحسننة لان كل مستور يتوهم بل بظن غالبا حسنه وحصول المعنى بعد الطلب وهو الذى لو كان المعنيان متساويين الى الفهم لم يكن تورية بل اجالا اه عبد الحكيم قال معاوية وقوله لكثرة استعماله فيه أى مثلا وقوله بعد الطلب أى لبعده وخفاء قرينته مع كونها مانعة من ارادة المعنى القريب اه فى شرح الامبراقصة غرامى صحيح بعد أن ذكر اشتغالها على التورية مانعة وههنا كلام هو أن محصل التورية استعمال اللفظ فى معناه الخفى كما تفيد أمثلتهم فكيف يتحقق فى مثل هذه مع انه لا يصح فى مثل قوله \* غرامى صحيح والر جافيك معضل \* ارادة الخفى المبين فى المصطلح الا أن يقال قولهم

فى جانب المسند ( ومنه )  
أى من المعنوى ( الرجوع  
وهو العود الى الكلام  
السابق بالنقض ) أى بنقضه  
وابطاله ( لنكتة كقوله  
\* قف بالديار التى لم يعفها  
القدم \* ) أى لم يبلها نطاول  
الزمان وتقادم العهد ثم عاد  
الى ذلك الكلام ونقضه  
بقوله ( بلى وغيره الارواح  
والديم ) أى الرياح والامطار  
والنكتة انظار التعبير  
والتوله كأنه أخبر أولا  
بما لا تحقق له ثم أفاق  
بعض الافاق فنقض  
الكلام السابق قائلا بلى  
عفاها القدم وغيرها  
الارواح والديم ( ومنه )  
أى من المعنوى ( التورية )  
وتسمى الابهام أيضا وهى  
أن يطلق لفظ له معنيان  
قريب وبعيد ويراد



وبعيد عنه لقلته استعماله فيه ( قوله اعتمادا على قرينة خفية ) كاستعماله الاستقرار الحسي في الآية الاولى وكاستعماله اليد بمعنى الجارحة في الآية الثانية فان كانت ظاهرة صار المعنى البعيد قريبا بها فيخرج عن معنى التورية فان لم تكن قرينة أصلا لم يفهم الا القريب فيبطل حكم الارادة ويخرج اللفظ عن التورية أيضا ( قوله وهو استولى ) أي ارتفع بالقهر والغلبة ( قوله الذي هو الاستقرار ) أي حسا على سطح من السطوح ( قوله وهو القدرة ) جمع الايدي لافادة كمالها ( قوله اذ البناء يلائم اليد ) لا يخفى أنه يناسب القدرة أيضا لكنه أنسب باليد عرفا تأمل ( قوله وهذا مبني ) أي ما ذكر من التمثيل بالآيتين للتورية ( قوله على ما اشهر الخ ) هو مذهب الخلف المؤولين لان الاستواء واليد مستعملان على الله فيؤولان ( قوله والا فالتحقيق ) أي بأن جرينا على مذهب من يوصف بالتحقيق ممن يمارس مقتضى تراكيب البيان ( قوله ان هذا ) أي ما ذكر من الآيتين ( قوله تمثيل ) أي استعارة تمثيلية بأن شبهت هيئة ايجاد الله السماء بالقدرة

البعيد) اعتمادا على قرينة خفية ( وهي ضربان ) الاولى ( مجردة وهي ) التورية ( التي لا يجمع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى ) فإنه أراد باستوى معناه البعيد وهو استوى ولم يقرب به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار ( و ) الثانية ( مرشحة ) وهي التي يجمع شيئا مما يلائم المعنى القريب ( نحو والسماء بين يديها ) أراد بالايدي معناها البعيد وهو القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي هو الجارحة المختصة وهو قوله بين يديها اذ البناء يلائم اليد وهذا مبني على ما اشهر بين أهل الظاهر من المفسرين والا فالتحقيق ان هذا تمثيل

و براد الخفي يشمل ما لو أريد الاشارة له بوجه ما ولو لم يكن مرادا من اللفظ وان كانت الامثلة لا تقيد في باب لا تخصصه اه وهو يفيد أنه قد يكون المعنى القريب هو المراد باستعمال اللفظ فيه تدبر ( قوله رحمه الله تعالى اعتمادا على قرينة خفية ) اما لكونها غير لفظية أو لفظية يذهب الوهم معها قبل التأمل الى ارادة المعنى القريب ( قوله رحمه الله ولم يقرب به شيء الخ ) فيه أن العرش مما يلائم المعنى القريب انتهى عبد الحكيم وجوابه انه جزء من التورية لانها في الآية بقصد الكتابة وهي بالكل لا باستوى فقط فالكل هو لفظ التورية الذي له معنيان أحدهما كناية فالبحت ساقط كيف والمتبادر الاقران بزائد كما في ترشح الاستعارة لاجزاء وانما اقتصر الشارح هنا على لفظ استوى لانها ركها الاظهر وبه وفيه يظهر اه معاوية لكن صريح الشارح في المطول ان التورية في لفظ استوى حيث جعل الابراد على المصنف في الآيتين كما يأتي بيانه ( قوله هو مذهب الخلف الخ ) فيه نظير بل ما اشهر وما ذكر بعده من التحقيق كل منهما مبني على مذهب الخلف الا أن ما اشهر جعله من المجاز المفرد وما هو التحقيق جعله من المجاز المركب أو الكناية المركبة اذ متى أمكن المركب لا يعدل عنه لانه مدار فرسان البلاغة اه شيخنا ( قوله رحمه الله وهذا مبني على ما اشهر الخ ) عبارة المطول فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى لزحزن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردى الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع هنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة أي هو بخيل بل يدها مبسوطتان أي هو جواد ممن غير تصور يرد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والخحل للثنية من ضيق العطن والمسافة عن علم البيان مسيرة أعوام وكذا قوله والسماء بين يديها بأيد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة أو مجاز بل يذهب الى أخذ الزيادة والخلاصة من الكلام من غير أن يتحمل المفرداته حقيقة أو مجازا وقد شدد التكبير على من يفسر اليد بالنعمة والايدي بالقوة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وقد ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز أنهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقد صدق نبي الجارحة بسعة خوفه على السامع من خطرات تقع للجهاال وأهل التشبيه والافسك ذلك من طريق التمثيل قلت جرى المصنف في جعل الآيتين متالين للتورية على ما اشهر بين أهل

الظاهر من المفسرين اه وقوله فان قلت الخ ابراد على المصنف حيث جعل التورية في استوى  
وفي ايد فيفيد أن التجوز في المفرد لاني المركب اذ لو كانت في المركب لم تكن الآية الثانية من  
قبيل التورية المرشحة بل المجزدة اذ البناء حينئذ من جملة الكلام الذي هو تورية لا ملائم خارج  
عن التورية فتكون الآية الاولى كذلك اذ لا وجه للتفرقة بين الآيتين فيكون التجوز في المفرد  
فهما وحينئذ فيرد عليه ما أورده عبد الحكيم من وجود الترشيح في الاولى أيضا وقوله انه تمثيل قال  
عبد الحكيم أي تصوير كما صرح به في قوله تمثيل وتصوير لعظمته وليس المراد أنه استعارة تمثيلية  
أو تشبيه تمثيلي لعدم علاقة التشبيه اه يعني أنه تصوير للعظمة بصورة ملزومها أي القاء صورته  
للسامع بقصد الانتقال منه الى صورتها وكنهها اجمالاً بوجه ما بقدر الامكان فالجملة كناية عنها  
لا استعارة لها لعدم المشابهة بينهما نعم قد صارت هنا لامتناع الحقيقي مجاز امر سلامتفرعاً عن  
الكناية فالإتيان من قبيل المجاز المتفرع عن الكناية هذا حاصل مراده وهو أقرب مما لا يخلو  
عن تكلف وان كان هو الظاهر من لفظ التمثيل لانه عند الاطلاق ينصرف للاستعارة التمثيلية  
بأن يقال في الآية الثانية شبه حال عظمته تعالى في خلقه السماء بقول كن في غاية الرفعة والحسن  
والبهاء والاتقان والاحكام هيئة بناها هكذا بجامع الهيئة المنزعة من اجماع هذه الامور فالمستعار  
له هيئة العظمة في خلق السماء لانفس العظمة اذ لا مشابهة بينهما وعلى هذا ففي قوله تمثيل الخ حذف  
المضاني والظرف المذكورين لظهورهما وعطف التصوير ليس للتفسير بل هو اذن اشارة الى أن  
المقصود من هذه الاستعارة هو الايضاح بالهيئة المستعارة حتى لا يمنع منها كون المشبه أقوى فيباه  
شبهه نعم فيها خفاء وانما تظهر لو صرح بتلك الامور لكن يجب القول بها لمباها من بها بأن تعتبر  
تلك الامور فيها اجمالاً في جامعها وفي طرفها فيبسط والجامع كالنور اللامع بأن نقول شبهت هيئة  
عظمته تعالى في خلقه السماء بقول كن على صفات مؤلفات عديدة تقتضي في حقا قوة شديدة  
ومدة مديدة وأيدي عديدة هيئة بناه تعالى لها بالأيدي العديدة فرضا وتقديراً تعالى ربنا قد برا  
بجامع هيئة مشتملة على الصفات المفيدة للعظمة فهذا تقريب بمقرب قريب وأما التمثيل في الرحمن  
على العرش استوى فكونه استعارة تمثيلية ظاهر كل الظهور بأن يشبه هيئة استيلائه بعظمته  
وجلاله على ملكة العظيم هيئة استوائه تعالى فرضاله محالاً استواء بعظمته وجلاله على عرشه العظيم  
بجامع هيئة استيلائه تعالى على شيء عظيم فهي تمثيلية لتصوير هيئة عقلية بصورة حسية فرضية لانها  
محال في حقه تعالى لكن قول الشارح أي في المطول جعلوه كناية وقوله صار مجازاً يقتضي  
بظاها أنه كناية صارت مجازاً متفرعاً عن الكناية والذي تصير هي اليه ويكون هو متفرعاً عنها  
هو المجاز المرسل لانه بعين علاقته من اللزوم وعلى نطها في الانتقال بخلاف الاستعارة فان علاقته  
مغايرة لعلاقة الكناية فلا تفرع لها عنها ولا صبر ورة اللهم الآن يكتبني في التفرع والصبر ورة بتقديم  
الكناية في الاستعمال وعروض امتناعها هنا ضرورة وعلى كل منها جملة الكلام هنا تورية كما مر  
لنا ولا منافاة بينها وبين واحد منهما فقد علمت من هذا ان كلام عبد الحكيم في حيز المنع اه معاوية  
بتصرف وقوله مما يرد في الملك بضم الميم أي السلطنة وقوله والنحل الخ أي الاحتمال لصيغة التثنية  
في بداهه بأن يراد النعمة الدنيوية والاخر ورة وقوله أن يتحل من تحل به اذا سعى بالباطل ويعدى  
بالباء وقوله حقيقة أو مجازاً اما حال عن مفرداته أو خبر كان المحذوفة اذا تحققت هذا علمت أن  
الظاهر حمل كلامه هنا على ما في المطول فقوله وهذا مبني راجع للتمثيل بالآيتين كما قاله المحشى وقوله

الازلية بهيئة البناء الذي هو وضع لبنة على أخرى بالابدي الحسية ثم استعبر مجموع بنيانها بأبد وفي الآبة الاولى شبت هيئة استيلاء الرحمن على العرش بهيئة ملك مستقر على سر برجماع أن كلا ينبيء عن الملك التام ( قوله ونصوير ) قال عبد الحكيم تفسير للثقل وليس المراد أنه استعارة تمثيلية أو تشبيه تمثيلي لعدم علاقة التشبيه ( قوله ونصوير لعظمته ) حيث شبه المعقول بالمحسوس الذي هو أقوى عند السامع ( قوله وتوقيف على كنه جلالة ) أي الكنه الذي يمكن أن يدرك وهو الكنه الاجمالي ( قوله حقيقة ) معمول ليفتحل أي يتكاف لها معنى حقيقي أو مجازي بل تبقى المفردات على ما كانت عليه في الاصل من حقيقة أو مجاز ( قوله الاستخدام ) يعني بالمعجمتين

ان ههنا تمثيل ونصوير الخ أي ان ما ذكر من الآيتين تمثيل ونصوير لعظمته أي ولو ما لا بالنسبة للآية الاولى اذ التصوير فيها للاستيلاء كما تقدم وتصوير الاستيلاء يؤول الى تصور العظمة ويحتمل أنه راجع للتمثيل بالآية الثانية لان كلام المصنف فيها صريح في أن التورية في ابدالها لو كانت في المركب بنامه لم تكن التورية مرشحة بل مجردة لان التورية حينئذ هي مجموع الكلام وجزؤه لا يعد ترشح لان الترشح هو الملائم الزائد عن التورية كما أن ترشح الاستعارة كذلك بخلاف الآية الاولى فانه يحتمل أنه جرى على أن التورية في مجموع المركب فجعل التورية فيها مجردة اذ لو كانت في لفظ استوى فقط لكانت أيضا مرشحة بلفظ العرش ويكون كلامه في المختصر مخالفا لما في المطول ثم انه يظهر على كون التورية في ابدان يكون في البناء أيضا تورية أخرى ان اريد به اليجاد بلفظ كن ويكون كل من التوريتين ترشحا للآخرى خلافا لما يفيد كلام المصنف والشارح أما اذا ابقى على معناه الحقيقي فلا تورية لكن يحتاج هذا الى جعل التركيب بعد ذلك كناية لاستقامة المعنى على ما سبق وفي ع ق وهذا أعني كون الابدأ طلقت على معناها المجازي البعيد بقرينة خفية فكانت تورية مبني على ما شتهر بين أهل الظاهر من المفسرين الذين يقتصرون على ما يبدو ولم يظهر المعنى البعيد هنا الا للابدي وأما عند من يتصف بالتعقيق بمن يمارس مقتضى ترا كيب البيان فالكلام تمثيل على سبيل الكناية أو الاستعارة وهو أن مجموع بنيانها يابد نقل عن أصله على طريق التشبيه وأصله وضع لبنة وما يشبهها على الاخرى بقوة الابدي الى اليجاد بالقوة لان التشبيه بالمحسوس أعرف أو على طريق الكناية بناء على أن التمثيل يجري فيها فبمجموع اللفظ التركيبي عن معنى اليجاد بغاية القوة وفي كليهما دلالة وتوقيف على عظمة قدرته وكنه جلالة الذي يمكن أن يدري وهو الكنه الاجمالي المشتمل على أنه في النهاية في نفس الامر فلا يتحفل لمفرد من مفردات هذا التركيب حقيقة ولا مجازا كما تقدم أن لفظ التمثيل ينقل الى المعنى كما هو في المنقول عنه ان كان حقيقة في أصله بقي كذلك وان كان مجازا فكذا كذلك فكان البناء بالابدي جعل هنا مرادا فالنهاية القوة في البناء ونهاية العظمة في تركيب الشئ وكذا على العرش استوى يجعل تمثيلا على سبيل الاستعارة أو الكناية للدلالة على ملكه كل شئ كأنه جعل مرادا للملك من غير أن يتحفل حقيقة أو مجاز لمفرد من المفردات بل التجوز باعتبار التركيب فان قلت فعلى هذا الذي جعل من التعقيق هل يصح أن يكون التركيب تورية أولا قلت لا مانع من ذلك مع خفاء القرينة لانهم لم يشترطوا في التورية افراد اللفظ فافهم اه تدبر ( قوله الذي هو وضع لبنة الخ ) أي مثلا ( قوله قال عبد الحكيم الخ ) هذا وجه آخر غير ما ذكره المحشى في القولة قبل والقولة بعد كما علمت مما سبق

ونصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلالة من غير أن يتحفل للمفردات حقيقة أو مجازا ( ومنه ) أي من المعنوي ( الاستخدام وهو

من خدمت الشيء قطعته ومنه سيف مخدوم وقد قطع هنا الضمير عما هو حقه ويرى بالخاء المهملة  
والذال المعجمة من خدمت أي قطعت أيضا ويرى بالخاء المعجمة والذال المهملة كأنه جعل المعنى  
الذي لم يرد أو لا نابعا في الذكر للمعنى المراد فرد إليه الضمير اه سيد (قوله معنيان) أي أو معان  
(قوله ثم براد بضميره) قال سم الظاهر أن غير ضميره كشارنه كذلك اه أي كافي قوله

رأى العقيق فأجرى ذلك ناظره \* متمح في الاشواق خاطره

فانه أراد بالعقيق أو لا المسكان ثم أعاد اسم الإشارة اليه بمعنى الدم (قوله أو براد بأحد ضمير به الخ)  
أي أو براد باللفظ معنى و براد بأحد ضمير به (قوله أي أحد المعنيين) أي اللذين لم يردا باللفظ بل  
أريد به غيرهما معا (قوله معناه الآخر) أي الذي هو من جملة المعنيين اللذين لم يردا باللفظ (قوله  
وفي كليهما) أي كلا وجهي التفسير (قوله اذا نزل السماء الخ) قال في الاطول الظاهر أن الشاعر  
وصف قومه بالقوة والغلبة على من عداهم من الاقوام حتى برعوا كلأهم وماءهم من غير رضاهم

(قوله رحمه الله أي بالضمير العائد الخ) فالضمير مستعمل في معنى آخر لكونه عبارة عن المظهر  
والضمير الغائب انما يقتضى تقدم ذكر المرجع لاستعماله في معنى براد بالمرجع فلا يلزم استعماله  
اللفظ في معنيين ولا اجتمع بين الحقيقة والمجاز اذا أريد بالضمير المعنى المجازى على ما فهم اه  
عبد الحكيم وقوله في معنى آخر أي في معنى غير المعنى الذي يكثر استعماله فيه وهو ما أريد بالمرجع  
فقوله لكونه الخ لتعليل لهذا الضمى وهو كون الكثير استعماله فيما أريد بالمرجع ولا يريد  
بآخر مجرد غير ما أريد بالمرجع لعدم استقامة التعليل ولا غير ما وضع له لانه ينافية قوله انما يقتضى  
تقدم الخ وقوله فلا يلزم الخ أي لاني المرجع ولا في الضمير لانهما قد اقتسما هما فلم يجععا في واحد  
منهما هذا هو ظاهر كلام عبد الحكيم ولا يخفى ان معنى عود الضمير الى اللفظ اما عوده اليه بأن  
يراد به ما أريد به من حيث انه أريد به واما عوده الى معناه المراد به بأن يراد به من حيث انه مراد به  
فضمير الغائب لا يراد به الا ما أريد به معاده ولو في الجملة ولو استعماله للمعاد فيه عند عوده اليه لاقبله أو  
تبعان من توابع التركيب لاستعماله وان كان خلاف الظاهر والكثير وخلاف حق الضمير  
فهو على كل حال حقيقة ولا يتجوز فيه بل في معاده ولو عند عوده اليه فانه عنده بصح التجوز فيه  
لانه حينئذ ملحوظ كأنه لفظ به نانيا ولا يلزم الجمع المحذور لانه حينئذ في حال آخر ثان وهو أه  
ملحوظ كأنه ملحوظ لأنه ملحوظ فاستخدامه أن يعاد على معاده باعتبار معنى آخر مراد به في  
الجملة بأحد الامرين المذكورين لأن يراد به معنى آخر لم يرد أصلا بمعاده كما هو ظاهر كلام  
عبد الحكيم والا لم يكن حينئذ معاده مع أنه بالاتفاق معاده فيلزم قطعه عن هذا وتركه اما بالمعاد  
أو بمعاده في غير ما هو المعاد بالاتفاق وبالسياق فيجب أن يكون مراد عبد الحكيم أنه مستعمل  
في معنى آخر مراد بمعاده في الجملة بأحد الطريقتين السابقتين لكونه عبارة عن معنى المظهر من  
حيث انه معناه ولو في الجملة فلا يلزم الجمع المحذور وأنه انما يقتضى تقدم المرجع لاستعماله في معنى  
مستعمل فيه المرجع أو لا يلزم المحذور فالاستخدام ليس تجوزا في الضمير نعم هو خلاف  
مقتضى الظاهر لنسكتة الجمع بين معنيين في لفظ واحد اما تبعا أو استعمالا في حالين أو لا بد أسلفونظا  
ونانيا عودا معنويا ملحوظا فكان محسنا معنويا يعجب تصريف واستخدام مع شبه تورية  
في كل من الضمير والمعاد اه معاوية (قوله رأى العقيق) فاعل رأى قوله متمح اه شيخنا

أن براد بلفظه معنيان  
أحدهما ثم براد بضميره  
أي بالضمير العائد الى ذلك  
اللفظ معناه (الآخر أو  
يراد بأحد ضمير به أحدهما)  
أي أحد المعنيين (ثم) براد  
(بالآخر) أي بضمير الآخر  
(معناه الآخر) وفي كليهما  
يجوز أن يكون المعنيان  
حقيقيين وأن يكونا  
مجازيين وأن يكونا مختلفين  
(فالاول) وهو أن يراد باللفظ  
أحد المعنيين وبضميره  
معناه الآخر (كقوله اذا  
نزل السماء بأرض قوم \*  
وعيناه وان كانوا غضايا)  
جمع غضبان

أراد بالسما الغيث وبضمير به في رعيناه النبت وكلا المعنيين مجازي ( ٣٧٧ ) ( والثاني ) وهو أن يراد بأحد ضمير به أحد

المعنيين وبالضمير الآخر  
معناه الآخر ( كقوله \*  
فسقى الغضا والساكنيه  
وان هم \*  
شبهه بين جوانحي  
وضلوعى )

أراد بأحد ضميرى الغضا  
أعنى المجرور فى الساكنيه  
المكان الذى فيه شجر  
الغضا وبالأخر أعنى  
المنسوب فى شبهه النار  
الحاصلة من شجر الغضا  
وكلاهما مجازي ( ومنه )  
أى من المعنوى ( اللف  
والنشر وهو ذكر متعدد  
على التفصيل أو الاجمال  
ثم ذكر ( مالكل واحد )  
من آحاد هذا المتعدد ( من  
غير تعيين ثقة ) أى الذى ذكر  
بدون التعيين لاجل  
الوثوق ( بان السامع يرد  
اليه ) أى يرد مالكل الى  
ماهوله لعدم ذلك بالقرآن  
اللفظية أو المعنوية  
( فالاول ) وهو أن يكون  
ذكر المتعدد على التفصيل  
( ضربان لان النشر  
اماعلى ترتيب اللف ) بأن  
يكون الاول من المتعدد فى  
النشر للاول من المتعدد  
فى اللف والثانى للثانى  
وهكذا الى الآخر ( نحو  
قوله تعالى ومن رحمة  
جعل لكم الليل والنهار

لكن كان بعض من سمعت منه هذا المقام وهو من الاعلام يقول هذا البيت اظهار لقدرة الله تعالى  
وانعامه فى حق عباده وان كانوا غير شاكرين له تعالى يعنى يقول الله تعالى اذا نزل السماء بأرض  
قوم نزيه ونجعلها صالحا لان برعوه وان كانوا غضا با غير شاكرين اه ( قوله أراد بالسما الغيث )  
أى لانه النازل من جهة السماء ( قوله النبت ) أن لانه هو المرعى ( قوله وكلا المعنيين مجازي )  
أى لان السماء حقيقة فى الجرم المعروف واطلاقه على الغيث مجاز والعلاقة الحالية وعلى النبت مجاز  
أيضا علاقته السببية بواسطة الغيث ( قوله كقوله ) أى قول البعترى اه مطول ( قوله فسقى  
الغضا الخ ) الغضا بالعين والصاد المعجمتين مقصورانوع من الشجر معروف اذا وقع فيه النار اشتعل  
سريعاً ويبقى زماناً أى اللهم اسق شجر الغضا والساكنيه أى الغضا بمعنى مكانه وهم أحبابه فدعا  
لاحبته النازلين بحب ذلك الشجر وان حرقوا قلبه بنار الجوى ( قوله شبهه ) أى أوقدوه أى  
الغضا بمعنى النار المتعلقة به أى وان أوقدوا النار بين أجزاء قلبى الشبيهة تلك النار بنار الغضا  
والجوانح جمع جائحة وهى عظام نلى الصدر والضلع عبارة عن عظام فى الظهر مقابلة للجوانح  
( قوله اللف والنشر ) كان وجه تسمية الاول باللف أنه طوى فيه حكمه لانه اشتمل عليه من غير  
تصريح به ثم لما صرح به فى الثانى فكأنه نشر ما كان مطوياً فسمى نشره اه سم ( قوله وهو  
ذكر متعدد الخ ) الضمير راجع الى اللف والنشر لانهما معانوع واحد من المحسنات المعنوية  
اه فترى ( قوله على التفصيل ) أى على وجه التفصيل بأن يعبر عن كل من أفراد المتعدد من  
المعاني بلفظه الخاص به بفصله عماده وقوله أو الاجمال أى وعلى وجه الاجمال بأن يعبر عن مجموع  
المعاني بلفظ يجمع فيه ذلك المتعدد ( قوله من غير تعيين ) أى من غير أن يعين لشيئ مما ذكره  
ماهوله مما ذكرنا والمراد من غير تعيين فى اللفظ وان كان هناك تعيين فى المعنى والواقع كما  
فى الآية الآتية ( قوله بالقرآن اللفظية ) كأن يقال رأيت الشخصين ضاحكا وعابسة  
فتأنيت عابسة يدل على أن الشخص العابس المرأة والضحك الرجل وقوله أو المعنوية كان يقال  
لقيت صاحب والعدوفاً كرمتم وأهنت فالقرينة هنا معنوية وهى أن المستحق للملاكرام  
الصاحب والاهانة العدو ( قوله لان الشراخ ) فالترتيب قام أولاً باللف وبعد ذلك النشر اما أن  
يكون على نمط ذلك الترتيب اولاً ( قوله لتسكنوا فيه ) أى بالنوم وقوله ولتبتغوا من فضله أى

( قوله نزيه ونجعلها صالحا لان برعوه ) كان رعيناه على هذا من الرعاية بمعنى الحفظ لامن الرعى  
اه شبهنا ( قوله رحمه الله النار ) فى الايضاح الشجر بدل النار وحيث يكون المعنى الثانى  
حقيقيا والايقادي نسب الى النار والى ما يوقد به اه عبد الحكيم أى فلا تمنع نسبه اليه ارادته  
ولعل الشارح خالف الايضاح لان ارادة النار أبلغ وأقرب الى السبب فى ذلك المحل اه معاوية  
( قوله رحمه الله ومنه اللف والنشر ) لانه مقابلة متعدد بمتعدد بقصد التوزيع بلا تعيين ثقة بفهم  
السامع وتقويضا اليه وارىد للمعنى تحت الستر كصورة حسنة وعلى هذا فى المعنوى أيضا مقابلة  
الجمع بالجمع كركب القوم دوابهم اه معاوية ( قوله رحمه الله ثم ذكر مالكل الخ ) ان أريد على  
التفصيل كان أعلى الاجمال فن اللف والنشر نحو ركب القوم أو يزيد وعمر و بكر دوابهم وان  
أريد على التفصيل فقط كما هو ظاهره وهو المشهور فلا اه معاوية ( قوله فتأنيت عابسة الخ )



لم يتبين فيه مقول كل فريق اه ( قوله للعلم ) علة لعدم الالتباس ( قوله ولا يتصور في هذا الضرب ) وهو أن يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال لعدم وجود الترتيب في اللفظ ( قوله ومن غريب اللف والنشر الخ ) قال سم وانظر ما الفرق بين هذا وما قبله ( قوله الراحة والتعب الخ ) فالراحة والتعب متعدد واحد والعدل والظلم متعدد آخر فقد ذكر متعددان لكل منهما فردان ثم للجميع نشر واحد وهو قوله قد سد الخ ( قوله قد سد الخ ) محتمل وهو ظاهر العبارة أن كلاما من ضمير ابوابها وطر فعاثد الى كل من الاربعة المذكورة ولا تنافي بين الحكم بسبب الراحة مثلا وفتح طريقها لان المراد أن لها ابوابا قد سد واحد وفتح آخر فهو أبدا موجود وكذا الباقي ويحتمل أن ضمير ابوابها للراحة والعدل وطر فعاثد للتعيب والظلم ويكون الغرض الاخبار بأمر عظيم وهو سبب الراحة والعدل وفتح طريق التعيب والظلم ولا تنافي هذا قوله نشر واحد لانه احتراز عن أن يكون مالكل من المتعددين أو المتعددات بعقبه اه سم ( قوله ومنع الجمع ) اعلم أن الاقسام سبعة ذكر منها ستة وأسقط التقسيم مع التفريق ووجه السبعة أن الموجود اما الجمع فقط أو التفريق فقط أو التقسيم فقط أو الجمع مع التفريق أو مع التقسيم أو التفريق مع التقسيم أو الجمع

كل فريق أو كل قول مقوله  
( للعلم بتضليل كل فريق  
صاحبه ) واعتقاده أن  
داخل الجنة هو لاصحابه  
ولا يتصور في هذا الضرب  
الترتيب وعدمه ومن  
غريب اللف والنشر أن  
يذكر متعددان أو أكثر  
ثم يذكر في نشر واحد  
ما يكون لكل من آحاد  
كل من المتعددين أو  
المتعددات كما تقول  
الراحة والتعب والعدل  
والظلم قد سد من ابوابها  
ما كان مفتوحا وفتح من  
طرقها ما كان مسدودا  
( ومنه ) أي من المعنوي  
( الجمع وهو أن يجمع

مع حصول الاشعار بقصده أيضا جمع بينهما باختصار فاندفع الثاني أيضا اذا الموكول حينئذ بحسب مقتضى الظاهر فصداهو التعيين بالردو بحسب خلافه لفظا هو تعيين الاحد جمع بينهما فلا بحث لاحد كيف لا وهذا اللابها منح وانا أو اياكم لعلى عدى الآية فانها آية كانه اربعة ففيها الجمع بين متعددين أعنى الضمير بن ثم الخبرين وفيها الجمع بين قصد الابها وقصد النشر المرتب للفهام فكذا ما هنا نشر مع ابها متفق بينهما مع قصد كل تعيين نفسه للفهام فهو نشر اجالي كاللف الا أنه كالتفصيلي واضح بلا كلف اذ لا يخفى أن المعنى أنهم قالوا لن يدخل الجنة الا احدا قاصدين تعيين أنفسهم بلن يدخلها الامن كان هو داو بلن يدخلها الامن كان نصارى فهو نشر اجالي بقصد افهام لا يخفى على مفهام اه معاوية بتصرف ( قوله وانظر ما الفرق بين هذا وما قبله ) الفرق ظاهر فان اللف والنشر الغريب النشر فيه راجع لكل واحد من آحاد اللف وليس هناك آحاد في النشر توافق عددا لآحاد التي في اللف وما قبله الآحاد التي في النشر مقابلة للآحاد التي في اللف على التوزيع هذا على الاحتمال الأول الآتي في كلامه وكذا الفرق ظاهر على الاحتمال الثاني الآتي لانه لم يوجد في النشر آحاد يعود كل واحد منها لكل واحد مما في اللف بحيث تكون الآحاد مستوية في العدد من الجانبين بل الأول مما في النشر عائد لاثنتين مما في اللف والثاني كذلك وما قبله آحاد النشر فيه مساوية لعدد آحاد اللف عا دكل واحد منها المناسبه اه شيخنا فان كان مراد سم أنه لا فرق من حيث الغرابة دفع بما قاله معاوية من أن هذا الغريب فيه لغان مفصلان أحدهما الراحة والتعب والثاني العدل والظلم ونشر واحد ينحل الى نشرين يبدو ان مثل نشر بن ظاهر بن باهر بن طائر بن صائر بن الى وكر بن بخلاف اللف الواحد والنشر الواحد فان الأول أغرب وأطرب اه فتدبر ( قوله فهو أبدا موجود ) أي فالفتح أبدا موجود ( قوله ويحتمل أن ضمير ابوابها الخ ) يحتمل عكس هذا الاحتمال ( قوله لانه احتراز عن أن يكون مالكل الخ ) محمله أن معنى كونه واحدا أن يذكر النشر مرة واحدة بعد ذكر اللف مرة واحدة فيكون احتراز عن أن يذكر بعض النشر بعد بعض اللف ثم يذكر البعض الآخر بعد البعض الآخر كأن تقول الراحة والعدل قد سد من ابوابها

مع التفريق والتقسيم ( قوله بين متعدد ) زاد لفظ بين اشارة الى أن المتعدد لا بد أن يكون مصرحا به في اللفظ بخلاف ما لو كان المتعدد لفظا واحدا كأن كان جمعاً مثل قولك البنون زينة الحياة الدنيا فليس من الجمع ( قوله في حكم ) أى محكوم به كالزينة ( قوله زينة الحياة الدنيا ) أى يتزين بها الانسان في الدنيا وتذهب عنه عن قريب ومنه قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان أى يجريان بحسبان معلوم مقدر في بروجهما لينتظم به أمور الكائنات والنجم والشجر يسجدان أى النبات الذى ينجم أى يطلع من الارض ولاساق له والنبات الذى له ساق ينقادان لما يرا د بهما طبعاً انقياد الساجد من المكافين طوعاً ( قوله أبى العتاهية ) فى القاموس وأبو العتاهية ككراهية لقب أبى اسحق اسمعيل بن أبى القاسم بن سويد لا كنيته ووهم الجوهري اه قال فى الاطول وهو غريب مخالف للشهور من أن اللقب لا يصدر بالاب والابن والبنات وكل علم كذلك فهو كنية اه قال يس وقد يقال المشهور مقيد بما اذا لم يشعر ما صدر باب أو ابن بمدح أو ذم أو وضع للذات ابتداءً فان الاول يصدق حد اللقب عليه والثانى اسم قطعاً ولذا قال بعض المحققين ان الفرق بينهما اعتبارى وحيث كنى هذا الشاعر بأبى اسحق لا داعى لتعدد كنيته خصوصاً ولم يقصد من اطلاق أبى العتاهية عليه الا الذم لان العتاهية الخفة والجنون فالذى ينبغي أن يكون أبو العتاهية لقبه فتأمل اه وبما نقلناه عن القاموس تعلم خطأ يس فى نقله عن القاموس أن أبى العتاهية لقب أبى اسحق محمد بن اسمعيل بن سويد ( قوله علمت مجاشع الخ ) من مشطور الرجز فكل شطر بيت مشطور وقوله ابن مسعوده اسم رجل وقوله ان الشباب بفتح الهمزة وبكسرهما على الحكاية والشباب حدانة السن مصدر شب الغلام يشب شباباً وقوله والفراغ أى الخلو عن الشواغل ( قوله مفسدة ) فقد جمع بين الثلاث فى المفسدة اه سم ( قوله أى مفسدة ) صفة

بين متعدد) اثنين أو أكثر  
( فى حكم واحد كقوله  
تعالى المال والبنون زينة  
الحياة الدنيا ) وكقول أبى  
عتاهية علمت مجاشع  
ابن مسعوده ( ان الشباب  
والفراغ والجده ) أى  
الاستغناء ( مفسدة ) أى  
داعية الى الفساد ( لله رأى  
مفسده ومنه ) أى من  
المعنى ( التفريق وهو

ما كان مفتوحاً والتعب والظلم قد قبح من طرفهما ما كان مسدوداً وهذا وفيه أن جميع صور اللف والنشر لا بد أن يدكر فيها النشر بجميعه بعد اللف بجميعه فلامعنى لهذا الاحتراز اه شيخنا ( قوله زاد لفظ بين الخ ) أى والا فالظاهر أن يقول ان بجمع متعدد ( قوله اشارة الى أن المتعدد لا بد الخ ) مثله فى عبد الحكيم ورد عليه أنه ينافى هذا جعلهم قول الشاعر الآتى تشق به الروم من قبيل الجمع مع أنه لم يتعدد اللفظ وأجاب شيخنا بأن ما هنا بيان للجمع المجرد عن التقسيم وأما الجمع المصاحب للتقسيم فلا يشترط فيه ذلك ويؤيد هذا الجواب قول معاوية ولا يرد أنهم فى الجمع مع التقسيم كما بأتى لهم جعلوا منه تشق به الروم لانه لا يخفى على من روم أن حسنه انما هو بتلك المعية بل ان الحسن فى المعية لافى الجمع مع المعية أو بسببها وان ما هنا هو الجمع المفرد عن التقسيم فاذا لم يوجد تعدد فى اللف لم يحسن هذا الجمع ( قوله رحمه الله فى حكم واحد ) أى بلفظ واحد كما هو المتبادر فليس نحو المال زينة والبنون زينة من الجمع اه معاوية ( قوله أى يتزين بها الانسان الخ ) قيل الاولى يتزين بهما الانسان ويذهبان عنه ( قوله مقيد بما اذا لم يشعر ما صدر الخ ) أى ان قولهم وكل علم هو كذلك فهو كنية مقيد بما اذا لم يشعر الخ فعلى هذا الفرق بين الكنية واللقب حقيقى لان الكنية ما صدرت بأب أو نحوه ولم يشعر بمدح أو ذم ولم توضع للذات ابتداءً وأما اللقب فهو ما شعر ولو صدر باب أو نحوه فقوله بعد ولذا قال بعض المحققين الخ غير مستقيم فلما نسب أن يقول وقال بعض المحققين ( قوله أو وضع ) المناسب أن يقول وبما اذا لم يوضع ( قوله بينهما ) أى



لمفسدة قال السبرامى وأقول الحكم في هذا الباب يجوز أن يتعلق بكل واحد كما في الآية وبالمجموع كما في البيت فسقط الاعتراض بان المفسدة الكاملة المجموع فلا يكون البيت من قبيل الجمع ( قوله تباين ) أى افتراق بين أمرين مشتركين في نوع فليس المراد بالتباين المصطلح عليه بل المعنى اللغوى ( قوله في المدح ) كما في قوله

حسبت جماله بدراميرا \* وأين البدر من ذلك الجمال

( قوله كقوله ) أى قول الوطواط بفتح الواو وسكون الطاء المهملة لقب على شاعر معروف وهو الامام رشيد الدين قال في الصحاح الوطواط الخفاش وقيل الخطاف قال أبو عبيدة هذا أشبه القولين عندي بالصواب والوطواط الرجل الضعيف الجبان قال ولا أراه سمى به لانه يشبهها بالطائر ( قوله مانوال الغمام الخ ) مانافية والغمام السحاب ووقت الربيع زمن سلطان نزول الغيث والسخاء اعطاء ما ينبغي بحسب الطبيعة أى بسهولة وهو أكمل من الجود لانه اعطاء ما ينبغي ولو بمعالجة النفس فكل سخى جواد وليس كل جواد سخيا والغناء من قوله فنوال تعليلية والنوال والنول مصدر نال من باب قال اذا أعطى ( قوله وهى عشرة آلاف درهم ) قال سم الظاهر أنه تفسير للضافى فقط والعين من أسماء الذهب اه وغرضه أنه لا يصح أن يكون تفسير المجموع المضاف والمضاف اليه لاقتضائه أن البدر من العين عشرة آلاف درهم وهو فاسد لان العين الذهب والدرهم من الفضة فان قلت فامعنى الاضافة حيث ندى في كلام الشاعر قلت القصد الى أن نواله من العين قدر البدر من الدرهم فعطاؤه من الذهب يعادل بدره من الدرهم اه يس وقوله لان العين الذهب والدرهم من الفضة أى فلا تكون العين شاملة للدرهم وقد يقال العين تطلق على الفضة أيضا ( قوله أوقع التباين بين النوالين ) أى حيث أسند للاول بدره عين وللثانى قطرة ماء ( قوله وبهذا القيد ) هو قوله على التعيين ( قوله وقد أهمله السكاكى ) أى أهمل هذا القيد ( قوله أعم ) لانه حينئذ شامل للتعين وعدمه ( قوله وأقول الخ ) أى فى الجواب عن السكاكى وفى الاعتراض على هذا التوهم ( قوله وبرده ) تفسير ( قوله كقوله ) أى قول المتلمس بضم الميم الأولى وكسر الثانية مشددة أخرج ابن عساكر عن الاصمعى قال قال الخليل بن أحمد أحسن ما قاله المتلمس

وأعلم علم حق غير ظن \* لتقوى الله خير فى المعاد

وحفظ المال خير من فناءه \* وضرب فى البلاد بغير زاد

الكنية واللقب قاله بعض المشايخ ( قوله رحمه الله وهو ايقاع تباين ) المراد بالايقاع الحكم اما بطريق السلب مطلقا أو مع التقييد ببيان علة السلب فالشاهد حيث ندى في مجموع البيتين أو فى البيت الأول فقط وأما بغير طريق السلب فهو فى البيت الثانى والسلب حيث ندى فى البيت الاول تمهيد للتفريق لا تفريق نعم هو بعد التمهيد بالسلب بنحو ليس واسواء ونحو ما كذا ككنا أحسن منه بدونه لتقوى به به وأما بما يعم الطريقين فهو فى المحلين لكن ينبنى التخصيص بالقسم الاول ذى التردد بين الاطلاق والتقييد ما يأتى من تمثيل الجمع مع التفريق بقوله فوجهك كالنار فى ضوءها الخ ومن أن من التفريق قوله تعالى فمهم شقى وسعيد الا أن يقال كلاهما فى الكائن مع غيره لا فى المفرد كما هنا اه معاوية ( قوله رحمه الله ثم اضافة الخ ) أى بقصديان مال لكل لا بقصد ايقاع التباين

ايقاع تباين بين أمرين  
من نوع فى المدح أو غيره  
كقوله

مانوال الغمام وقت ربيع  
كنوال الامير وقت سخاء  
فنوال الأمير بدره عين \*

وهى عشرة آلاف درهم  
( ونوال الغمام قطرة ماء )  
أوقع التباين بين النوالين  
( ومنه ) أى من المعنوى

( التقسيم وهو ذكر متعدد  
ثم اضافة مال لكل اليه على  
التعيين ) وبهذا القيد

خرج اللف والنشر وقد  
أهمله السكاكى فتوهم  
بعضهم أن التقسيم عنده

أعم من اللف والنشر  
وأقول ذكر الاضافة مغن  
عن هذا القيد اذ ليس

باللف والنشر اضافة ما  
لكل اليه بل يذكرفيه  
مال لكل حتى يضيفه السامع  
اليه ويرده ( كقوله \* )

واصلاح القليل يزيد فيه \* ولا يبقى الكثير مع الفساد

( قوله ولا يقيم على ضم الخ ) أي لا يتوطن في مواطن الظلم أحد الا الاذلان اه عبد الحكيم  
( قوله عائد الى المستثنى منه الخ ) هو أحد ( قوله عبر ) بفتح العين المهملة وسكون الياء ( قوله  
على الخسف ) بفتح الخاء أي مع الخسف وهو حال من مربوط ( قوله برمته ) بضم الراء ( قوله أي  
يدق ) تفسير مراد وقوله ويشق رأسه تفسير بحسب الاصل ( قوله فلا برئى له ) أي لاندكور  
من العبر والوند وهو من بابرى كافي المختار ( قوله الربط على الخسف ) عبارة المطول مع  
الخسف وهي تدل على أن على بمعنى مع كما قدمناه ( قوله لانا لانسلم التساوى الخ ) أقول وان كانا  
متساويين في الاشارة الى القريب لكن يتعين الأول الى الأول والثاني الى الثاني بقريته خبر بكل  
منهما ولا تنصرف اضافة مال كل منهما على التعيين في اسم الاشارة فيتحقق التعيين وحينئذ لا يكون  
من قبيل اللف والنشر مع س قال الفري وأما ما ذكره البعض من أن تعيين المقصود يحصل  
من الخبر ولو سلم تساوى الاشارتين فقد عرفت أنه لا يفيد لان المعبر هو التعيين بحسب اللفظ  
فان التعيين بحسب المعنى قد يوجد في اللف والنشر أيضا كما حققته تأمل اه سم ( قوله الجمع  
مع التفريق ) أورد كلف مع اشارة الى أن المحسن اجتماعهما وكذا فيما سياتى وانما لم يذكر اجتماع  
بعض المحسنات الأخر بعضها مع بعض كالطباق مع المقابلة لما بين الجمع والتفريق من المقابلة  
فاجتماعهما موجب لحسن زائد على كل واحد منهما اه عبد الحكيم ( قوله أن يدخل شيان )  
أي فأكثر وقوله في معنى هو المحكوم به كالمشابهة بالنار فالمراد بالدخول في معنى أن يحكم عليهما

كافي التفريق فهما متباينان صدقاً فعند الاشتباه ينظر هل المقصود ايقاع التباين كافي البيت  
السابق فتفريق أو بيان مال كل كما هو متعين في البيت اللاحق فتقسيم ولا يتأتى قصد الامر بن  
بكلام واحد الا بأن يقصد أحدهما أصالة فيعتبر والآخر تبعاً وسيلة اليه أو مفرغاً عليه اه معاوية  
فتدبر

﴿ مبحث الجمع مع التفريق ﴾

( قوله رحمه الله الجمع مع التفريق ) أي مع التفريق في نفس جهة الجمع حتى يكون مجموعهما نوعاً  
واحداً مراً كما أنه قد يكون بداخل كقوله فوجهك كالنار الخ وهو الاحسن لانه نوع ادماج  
غريب لانه ادماج محسن معنوى في محسن معنوى وفيه شبهة نورية واهام فان قوله في ضوءها قبل  
ذكر وجه الشبه الثاني بوجه انه أيضاً الضوء وقد يكون بغير بداخل كالوقيل وجهك وقلبي كالنار  
وشبه الوجه في ضوءها وشبه القلب في حرها فان لم يكن التفريق في نفس جهة الجمع كانا نوعين  
مستقلين تصاحباً لانه نوعاً واحداً وذلك كالوقيل وجهك وقلبي كلاهما فيه نار ونار الوجه باردة مشرقة  
ونار القلب شاردة محرقة ولهذا قال المصنف ويفرق بين جهتي الاذخال وكذا يقال فيما أتى فانه لا بد  
أن يكون التقسيم في جهة الجمع والتفريق في جهة الجمع كما أتى بيانه في الامثلة اه معاوية فتدبر  
( قوله لما بين الجمع والتفريق من المقابلة فاجتماعهما الخ ) ظاهره أمران الأول ان الجمع في صور

الظاهر فاعل لا يقيم وفي  
التصديق بدل أي لا يقيم  
أحد على ظلم يقصد به الا  
هذان ( عبر الخي ) وهو  
الجار ( والوند هذا ) أي  
عبر الخي ( على الخسف )  
أي الذل ( مربوط  
برمته \* ) هي قطعة جبل  
بالية ( وذا ) أي الوند ( يشق )  
أي يدق ويشق رأسه ( فلا  
برئى ) أي فلا برق ولا برحم  
( له أحد ) ذكر العبر والوند  
ثم أضاف الى الاول الربط  
على الخسف والى الثاني  
الشيخ على التعيين وقيل  
لا تعيين لان هذا وذا  
متساويان في الاشارة الى  
القريب فكل منهما محتمل  
أن يكون اشارة الى العبر  
والى الوند فالبيت من  
اللف والنشر دون التقسيم  
وفيه نظر لانا لانسلم  
التساوى بل في حرف  
التنبيه اجماع الى أن القرب  
فيه أقل بحيث يحتاج الى  
تنبيه ما بخلاف الجرد  
عنها فهذا للقريب أعنى  
العبر وذا للاقرب أعنى  
الوند وأمثال هذه  
الاعتبارات لا ينبغي أن  
تهمل في عبارات البلقاء  
بل ليست البلاغة الابرة  
أمثال ذلك ( ومنه ) أي من  
المعنوى ( الجمع مع التفريق  
وهو أن يدخل شيان ) في معنى ويفرق بين جهتي الاذخال كقوله فوجهك كالنار في ضوءها \* وقلبي كالنار في حرها )

بشيء واحد كما يرشد إليه قوله أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار تدبر ( قوله ثم فرق )  
 أي بين التشبيهين ( قوله وفي القلب الحرارة والاحتراق ) أي حرارة القلب واحتراقه وفيه إشارة  
 إلى أن المراد بجملة النار حرارتها في نفسها لا غيرها اه ( قوله ومنه الجمع مع التقسيم ) الفرق  
 بينه وبين التقسيم أن ذكر المتعدد هنا على الأجمال ونمته على التفصيل وأما الفرق بينه وبين اللف  
 والنشر فباعتبار تعيين الأضافة إلى كل متعدد هنا بخلاف اللف والنشر اه حفيد قال سم  
 والفرق الذي ذكره بين الجمع مع التقسيم وبين التقسيم يقتضى أن قولنا الكلمة اسم وفعل  
 وحرف ليس من التقسيم بمجرد مع أنهم يقولون أنه تقسيم فلهذا بغير هذا المعنى المذكور هنا  
 فليراجع اه ( قوله وهو جمع متعدد ) كالروم في البيت الآتي فإنه شامل للنساء والأولاد والمال  
 والزرع وقوله تحت حكم أي كالتقاء وقوله ثم تقسيمه أي الحكم ( قوله كقوله ) أي قول أبي  
 الطيب في سيف الدولة ( قوله عداها بعلى ) أي والأفلاقامة تتعدى بالباء أو بنى ( قوله خرشنة )  
 بضم الخاء والشين المعجمتين وقصتهما ( قوله تشق به الروم الخ ) الشاهد في الروم وأما الصلبان  
 والبيع فلا شاهد فيهما ( قوله صليب النصارى ) أي صنمهم ( قوله جمع بيعة ) بكسر الباء وسكون  
 الياء اه مطول ( قوله متعلق بالفعل ) أي مرتبط به من حيث أنها عطف الفعل الذي بعدها عليه  
 وليست جارة لأن حتى الجارة لا يجوز دخولها على الفعل الغير المؤول ( قوله قاد المقانب ) تمامه  
 أقصى شربها نهسل \* على الشكيم وأدنى سبرها سرع

والضمير لسيف الدولة والمقانب بالقاف والنون جمع مقنّب بكسر الميم وهو ما بين الثلثين إلى  
 الأربعين من الخيل والمراد بها العساكر كما قاله الشارح والنهل الشرب الأول ويقابله العلل وهو  
 الشرب الثاني مرة والشكيم والشكبية الحديدية المعترضة في فم الفرس والسرع بوزن عنب  
 مصدر بمعنى السرعة ( قوله جمع في هذا البيت شقاء الروم الخ ) الاظهر أن يقال جمع الروم تحت حكم  
 وهو الشقاء وأضيف مالكل مما اندرج تحته إليه الأثرى أنه أضيف إلى ما نكحوا كونه للشي  
 وهكذا وأما ما عطف على الروم من الصلبان والبيع فلم يتعرض لحاله في التقسيم حتى يقال أنه من

الاجتماع لا بد أن يكون محسنا بحيث يوجد التعدد في اللفظ والظاهر عدم اشتراط ذلك والأورد نحو  
 تشق به الروم كما سبق الثاني ان التفریق أو التقسيم لا يشترط فيه أن يكون في جهة الجمع لأن  
 التفریق المحسن على انفراده لا يعتبر فيه ذلك وكذا التقسيم وظاهر المصنف اشتراطه في التفریق  
 الذي مع الجمع والظاهر ان مثله التقسيم لما علمت من ان الكلام في النوع الواحد المركب ولا يكون  
 كذلك الا اذا كان كل في جهة الجمع والا كانا نوعين فصاحبا اه معاوية وفيه زيادة فراجع ( قوله  
 ونمته على التفصيل ) كقوله عبر الحى والوند ( قوله فليراجع ) راجعته فوجدته بغير هذا المعنى  
 المذكور بل هو من التقسيم الثاني من القسمين الآتيين في كلام المصنف بعد بقوله وقد يطلق إلى  
 أن قال والثاني استيفاء أقسام الشيء الخ كما نص على ذلك سم نفسه هناك فقال قوله والثاني إلى  
 آخره التقسيم بهذا المعنى ينطبق على تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف اه وكذا عرق قاله  
 بعض المشايخ ( قوله رحمه الله التسليط ) أي تسليط الله وهذا أمدح من تسلطه بنفسه أو مطلقا  
 فلذا اختاره أي أقام مسلطاً من الله لا متسلطاً بنفسه انتهى معاوية ( قوله من حيث أنها عطف )  
 جعلها عاطفة يجوز أن تكلف جعل الأقامة بعض المراد بالقدود فالظاهر أنها غائية ابتدائية لاجارة لما

أدخل قلبه ووجه الحبيب  
 في كونهما كالنار ثم فرق  
 بينهما بان وجه الشبه في  
 الوجه الضوء واللعان وفي  
 القلب الحرارة والاحتراق  
 ( ومنه ) أي من المعنوي  
 ( الجمع مع التقسيم وهو  
 جمع متعدد تحت حكم ثم  
 تقسيمه أو بالعكس ) أي  
 تقسيم متعدد ثم جمعه تحت  
 حكم ( فالاول ) أي الجمع ثم  
 التقسيم ( كقوله حتى  
 أقام ) أي الممدوح  
 ولتضمنين الأقامة معنى  
 التسليط عداها بعلى فقال  
 ( على أرباض ) جمع ربيض  
 وهو ما حول المدينة  
 ( خرشنة \* ) وهي بلدة  
 من بلاد الروم ( تشق به  
 الروم والصلبان ) جمع  
 صليب النصارى ( والبيع )  
 جمع بيعة وهو متعبدهم  
 وحتى متعلق بالفعل في  
 البيت السابق أعنى قاد  
 المقانب أي العساكر  
 جمع في هذا البيت شقاء  
 الروم بالممدوح

المتعدد المجموع في الحكم اه يس ( قوله للسبي ما نكحوا ) أي النساء التي نكحوها كائنة للسبي والاولاد التي ولدوها كائنة للقتل والمال الذي جمعوه كائن للنهب والزرع الذي زرعه كائن للنار ( قوله ذكرا ) أي في الموضوعين الاولين ( قوله وملازمة ) عطف على قوله اهانة ( قوله كقولهم ) أي قول حسان بن ثابت في حق الصباية ( قوله قوم ) فذ كر فيه المتعدد ثم أضاف بعد ذلك في قوله اذا حاربوا الخ ثم جمع الاحوال في قوله تلك سببية فقد جمع الخصلتين وهما نفع اوليائهم وضرر أعدائهم في محكوم به وهو السببية ( قوله تلك الخصلة ) التي هي ضرر الاعداء أو نفع الاولياء وتلك مبتدأ والخبر سببية اه سم ( قوله فهم ) أي فهم غير الخ ( قوله ان الخلائق ) أي لان الخ علة لغبر محدثة ( قوله فاعلم ) اعتراض بين اسم ان وخبرها اه سم ( قوله البدع ) قال ع ق لا يقال كون الصفة في الشيء بدعة ينافي كونها خليفة للزوم الخليفة لانا نقول فدسمي خليفة باعتبار دوامها بعد حدوثها فتكون خليفة دواما وبدعة ابتداء اه ( قوله في الأول ) أي في البيت الأول ( قوله الاولياء ) أي الاتباع والانصار ( قوله في الثاني ) أي في البيت الثاني ( قوله أي أمره ) هذا التأويل واجب لصحة المعنى لاستعماله الا تيان على الله تعالى ( قوله أي هوله ) هذا التأويل واجب للصحة المعنى لاستقامة الظاهر في نفسه بل للحفاظ على المقصود لان المقصود تعظيم الأمر والمناسب له محيى الهول لا مجرد الزمان اه سم ( قوله لا تكلم ) أي لاتكلم نفس وقوله بما ينفع من جواب أو شفاععة قال سم الاقتصار على الجواب والشفاعة اما

قوله ولا عاطفة لما قلنا اه معاوية ( قوله رحمه الله ثم قسم فقال الخ ) أي قسم المتعدد المجموع اجالا تقسما في جهة الجمع وهو شقاؤهم العام في جميع علائقهم مما نكحوا وما ولدوا الخ ان أر يدبأروم الرجال فقط كما هو الظاهر أو في جميعهم حتى ما جمعوا وما زرعو ان أر يدبهم الكل قسم بان ضم مال الكل شقاء لهم في شيء من علائقهم على الاول أو ما الشقاء كل منهم على الثاني اليه وعلى الثاني في ضمائرهم استخدام بعودها اليهم بمعنى الرجال لا بالمعنى العام وفي كل من قتل ما ولدوا ومن شقاء جميع علائقهم كناية عن قتلهم بالأولى وعن شقاؤهم شقاء جميعهم فالتقسيم تام بذكر الكل من الاقسام مال الاربعة صريحا ومال الخامس بمجموع كناية عن فافهم اه معاوية ( قوله في قوله تلك سببية ) حكاية بالمعنى ( قوله أي فهم غير الخ ) يفيد ان غير خير مبتدأ محذوف ويصح أن يكون خبرا ثانيا لتلك ( قوله رحمه الله قسم في الاول صفة المدحوحين ) فانها متعددة كراجالا في قوله قوم فانها تقم منه بمعونة تنكيره لتعظيمه ومعونة المقام وسوق الكلام وهو قوله بعد اذا حاربوا الخ فكانه قال قوم هم شيء عظيم لهم صفات مدح لهم صفتان حميدتان في الحرب وفي محاولة النفع فهذا متعدد ذكر اجالا بقوله قوم لقصد التقسيم باذوا ولا لقصد الجمع به حتى يكون جمعوا يكون ما بعده وهو قوله اذا حاربوا الخ تقريبا كيف وفي بيان المعنى السابق لقوله قوم قد جمع في قولنا حميدتان و فرق بقولنا وفي فلم يبق الا التقسيم بقوله اذا حاربوا و الجمع الذي بعده في الكون سببية فظهر انه تقسيم بالمعنى السابق كما هو ظاهر المتن وانه قبيل الجمع فلا ينبغي أن يقال انه تقسيم بالمعنى الاول من المعنيين الآتين ولأنه تقريبا بعد الجمع فافهم اه معاوية ولا يخفى ما فيه من التكلف ( قوله لاستقامة الظاهر ) فيه نظر اذ لا بد من تقدير هول الذي أشار له الشارح لثلايلزم جعل وقتا لبيان نفسه وحدث الشيء في نفسه باطل انتهى عبد الحكيم وفي معاوية انه لا يحتاج على

ثم قسم فقال ( للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا ) ذكر مادون من اهانة وقلة المبالاة بهم حتى كأنهم من غير ذوى العقول وملازمة بقوله ( والنهب ما جمعوا والنار ما زرعو ) والثاني ( أي التقسيم ثم الجمع ) كقوله قوم اذا حاربوا وضرر وعدوهم أو حاولوا أي طلبوا ( النفع في أشياعهم ) أتباعهم وأنصارهم ( نفعوا سببية ) أي غريزة وخلق ( تلك ) الخصلة ( فهم غير محدثه ان الخلائق ) جمع خليفة وهي الطبيعة والخلق ( فاعلم شرها البدع ) بدعة أي الابتداءات المحدثات قسم في الاول صفة المدحوحين الى ضرر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في الثاني تحت كونها سببية ( ومنه ) أي من المعنوي ( الجمع مع التفريق والتقسيم ) وتفسيره ظاهر مما سبق فلم يتعرض له ( كقوله تعالى يوم يأتي ) يعني يأتي الله أي أمره أو يأتي اليوم أي هوله والظرف منصوب باضمار اذ كر أو بقوله ( لاتكلم نفس ) بما ينفع من جواب

لعدم المنع من غيرها على الإطلاق أولانه الانسب بالسياق الذي منه أن أحد الانبغاح أحدا بل وانظر ما قبل الآية من نحو ما أغنت عنهم آلهم التي يدعون من دون الله الخ ولانه الموجب لزيادة الشدة فان المنع من الكلام بغير ذلك لا يوجب تلك المشقة بخلاف المنع من الشفاعة وجواب السؤال تأمل اه ( قوله الاباذنه ) أى اذن الله كما قال لا يتكلمون الا من أذن له الرحمن وقال صوابا وقوله فى الآية الاخرى لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتدرون لا ينافى ما تقدم لان المأذون فيه هو الجواب الحق المقبول والمنوع هو العذر الباطل الغير المقبول أو الاول فى موقف وهذا فى آخر اه ع ق ( قوله فمهم ) أى الانفس الكائنة يوم القيامة وهى أهل الموقف ولذا قال الشارح أى من أهل الخ ( قوله شقى ) شامل لشقى الايمان وهو الكافر وشقى الاعمال وهو العاصى بدليل ما قرره فى قوله الاما شاء ربك وقوله وسعيد شامل لسعيد الايمان فقط وللسعيد على الإطلاق بدليل ما قرره فى قوله الاما شاء ربك اه سم ( قوله اخراج النفس الخ ) ينبغى أن يكون المراد اخراج النفس وردة على وجه خاص كمتابع الاخراج والرد ونوالهما وارتفاع النفس فهما اه سم ( قوله أى سموات الآخرة الخ ) يدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات وان أهل الآخرة لا بد لهم من منزل ومقيل وفيه نظر لانه تشبيه بما لا يعرف أكثر الخلق وجوده

أو شفاعة ( الا باذنه  
فمهم ) أى من أهل الموقف  
( شقى ) مقضى له بالنار  
( وسعيد ) مقضى له بالجنة  
( فالما الذين شققوا فى  
النار لهم فيها زفير ) اخراج  
النفس ( وشهيق ) رده  
( خالدن فيها ما دامت  
السموات والارض )  
أى سموات الآخرة وأرضها

رجوع الضمير لليوم الى لفظ هول لان اعتبار الزمان المتوهم شائع فى مثل ذلك كخلق الله الزمان ويومابين ليلين فلا محذور ولا داعى الى ترك الظاهر اه وفى الشهاب على البيضاوى انه على رجوع الضمير لليوم ليس المراد باليوم الذى رجع اليه الضمير المذكور فى يوم يأتى لان الجملة المضاهى بها الطرف لا يعود منها ضمير اليه كما قرره النعاة بل اليوم السابق المذكور فى قوله ذلك يوم مجموع له الناس وذلك يوم مشهود اه تدبر ( قوله بل وانظر ما قبل الآية الخ ) أى فانه يفيدك أن الكلام فى الجواب والشفاعة فقط ( قوله فمأغنت عنهم ) أى فأنفقتهم ولا قدرت أن تدفع عنهم اه بيضاوى ( قوله ولانه ) أى عدم التكلم بما ينفع ( قوله الشدة ) أى شدة الهول ( قوله وهذا فى آخر ) أى وحيث اختلف الزمان فلا معارضة ( قوله رحمه الله مقضى له بالنار الخ ) على هذا يكون دخولهم النار والجنة مستفاد من التفريق ويكون محط الفائدة فى التقسيم القيد والظاهر أن يفسر الشقى بمن له الشقاوة فى الجملة كقرا كانت أو عصيانا والسعيد بمن له السعادة فى الجملة بأن كان مؤمنا كما هو المتبادر فيكون المحط المقيد مع قيده أفاده عبد الحكيم ويكون قوله تعالى لهم فيها زفير وشهيق أى من بعضهم ونسبته اليهم لادنى ملاسة أو من كلهم تغليباً لنوع الشقى الكثير الكامل شقاء وهو الكافر لما ثبت أهمها يقمان لغير المؤمن لاللزمن أو مجازاً من نسبة ما للبعض الى الكل ويحتمل ان قوله هنا مقضى له بالنار ومقضى له بالجنة وكذا قوله فى المطول وجبت له النار بمقتضى الوعيد ووجبت له الجنة بمقتضى الوعيد ليس تفسير ابل اعتبار الماهو المآل وليس مقصودا هنا حتى يكون المحط هو القيد فقط ( قوله يدل عليه قوله تعالى الخ ) هذه العبارة هى عبارة البيضاوى لكن المحشى أخذ بالنقل فى آخرها حيث قال فانه يعرفه بما يدل على الثواب والصواب بما يدل على دوام الثواب فتدبر ( قوله لانه تشبيه ) أى ضمنى لانه يستفاد من الآية أن الدوام فى النار والجنة كدوام السموات والارض ويأتى ما يوضح ذلك فتدبر ( قوله بما لا يعرف أكثر الخلق وجوده ) اشارة الى رد الاستدلال العقلى الذى ذكره بقوله وان أهل الآخرة لا بد لهم من منزل ومقل

ودوامه ومن عرفه فالتأبير فبما يدل على الثواب والعقاب فلا يجدي له التشبيه اه فترى وعبرة  
 ع ق ولكن برده عليه أن ذلك لا يفهمه الا من يعتقد وجود السموات للآخره والمعتقد لذلك  
 لا يفتقر الى أن يخبر بأن الخلود بخلود السموات الأخرى بل لأن ذلك معتقده ومن لا يعتقد بها  
 لا يفيد التأبيرها الابدية باعتباره وان جلت على سموات الدنيا والارض كذلك لزم أنها غير دائمة  
 والجواب أن التأبيرها كناية عن الابدية كما يقال لأفعل كذا ما طلع نجم والمراد لأفعله أبدا وهذا  
 وارد في لسان العرب كثيرا اه ( قوله وهذه العبارة كناية الخ ) أى فالمراد سموات الدنيا  
 وأرضها ولا ينافي التأبيرها فناؤها قبل الدخول فضلا عن الخلود لانه على تقدير الكناية المراد  
 التقدير بلازم الكلام من الطول والمراد طول لانها تله على ما جرى به استعمال اللغة في مثل  
 ذلك اه يس ( قوله ونفى الانقطاع ) تفسير ( قوله أى الا وقت مشيئة الله ) يحتمل أنه حمل ما  
 على المصدرية الظرفية فيكون الوقت داخلا في معناها لانها نائية عنه ويحتمل تقديرها بما مجرد  
 المصدرية فيكون الكلام على حذف المضاف فالوقت مقدر في الكلام اه سم ( قوله من تحلبد  
 الخ ) بيان لما ( قوله كالكفار ) الكاف باعتبار الأفراد الذهنية أو استقصائية ( قوله عطاء )  
 مصدر مؤكداى أعطوا عطاء يبيضاوى أو حال من الجنة اه سم ( قوله ومعنى الاستثناء الخ )  
 حاصله أنه استثنى الفساق من المخلدن في النار باعتبار الانتهاء ومن المخلدن في الجنة باعتبار الابتداء  
 لانهم لم يدخلوا مع السابقين فالخلود في حقهم ناقص بحسب المبدأ وظهر أن ما صدق الاستثناء

أى ما يقلمهم ويظلمهم اما سماء بخلقها الله أو العرش وكل ما يظلمك فهو سماء بأن كون المظل ضرور يالهم  
 لا يستلزم معرفتهم به على أنه لا يسلم كون المظل ضرور يالهم وان سلم كون المظل ضرور يالهم لحمل  
 أنقالمهم وان حمل السماء والارض على المظل والمقل خلاف المعنى الظاهر لا بدله من قرينة اه عبد  
 الحكيم ( قوله ومن عرفه الخ ) اشارة الى رد الاستدلال النقلى الذى ذكره بقوله بدل عليه  
 قوله تعالى يوم تبدل الخ بأنه انما يدل على وجود السموات والارض لها وأما دوامهما فلا يعرف منه  
 وانما يعرف بدليل دوام دار الثواب فيبين دوامه بدوامهما بالنسبة اليه لا يجدي نفعا اه عبد  
 الحكيم وقوله لها أى للجنة ولذا ذكر بعده دار الثواب فقط لان دار العقاب لا أرض لها ولا سماء  
 بل هى مهموت بين أرض المحشر وأرض الحساب التى فيها الجنة عليه الصراط الذى لا يمر ولا  
 طريق غيره هذا وقوله بالنسبة اليه ضمير اليه اما للعارف المدكور فى قول البيضاوى ومن عرفه  
 فباء بالنسبة متعلقة بلا يجدي واما لدوامهما وعلى هذا الباب متعلقة ببيان والنسبة حينئذ نسبة دوامه  
 أى الخلود فقد عبر حينئذ بالنسبة عما عبر عنه البيضاوى بالتشبيه وكلاهما صحيح لان ما فى الآية مصدرية  
 اما ظرفية والنسبة حينئذ واضحة وهى نسبة اليه بنسبته الى مدته وكذا التشبيه واضح لان الكلام  
 كما لا يخفى مشير اليه أو غير ظرفية والتشبيه حينئذ واضح اذ المعنى حينئذ خالدين أى دائمين دوام  
 السموات الخ أى كدوام السموات الخ وكذا النسبة لان كل مشبه له نسبة الى المشبه به والتشبيه  
 يعطيه نسبة اليه اه معاوية وان أردت زيادة فعليك بمواد البيضاوى ( قوله أو حال من الجنة )  
 هذا أيضا مدكور فى البيضاوى بل عبارة سم الذى نقلها نصها قوله عطاء قال البيضاوى وعطاء  
 نصب على المصدر المؤكداى أعطوا عطاء أو الحال من الجنة اه انتهت فتدبر ( قوله رحمه الله وفى  
 الثانى الخ ) فافهموا واقعة على المدّة والمعنى فهما كلهم فيها أبدا الامدة شاه ربك فيها لا يكون

وهذه العبارة كناية عن  
 التأبير ونفى الانقطاع  
 ( الامشاء ربك ) أى الا  
 وقت مشيئة الله تعالى  
 ( ان ربك فعال لما يريد )  
 من تحلبد البعض  
 كالكفار واخراج البعض  
 كالفساق ( واما الذين  
 سعدوا فى الجنة خالدن  
 فيها مادامت السموات  
 والارض الامشاء ربك  
 عطاء غير مجدود ) أى غير  
 مقطوع بل تمتدلا الى نهاية  
 ومعنى الاستثناء فى الاول  
 ان بعض الاشقياء لا  
 يخلدون كالعصاة من  
 المؤمنين الذين شقوا  
 بالعصيان وفى الثانى أن  
 بعض السعداء لا يخلدون  
 فى الجنة بل يفارقونها  
 ابتداء يعنى أيام عذابهم  
 كالفساق من المؤمنين

في الاستثناء بن واحد ( قوله الذين سعدوا بالايان ) وان شقوا بسبب المعاصي وهذا بيان لان اطلاق السعادة عليهم بهذا الاعتبار لا يقال فعلى هذا كيف يكون قوله فمنهم شقي وسعيد تقسيما صحيحا لان من شرطه أن تكون صفة كل قسم منتفية عن قسمه لان ذلك الشرط من حيث التقسيم لانفصال حقيقي أو مانع من الجمع وهنا المراد أن أهل الموقف لا يخرجون عن القسمين وأن عالم لا يخرج عن السعادة والشقاوة وذلك لا يمنع اجتماع الأمرين في شخص باعتبارين اه سم أى فتكون أماني قوله وأما الذين سعدوا بالمنع الخلق فبجوز الجمع وعبارة ع ق فعمل أن المراد بالشقاوة ما يعم الكبرى والصغرى وكذا المراد بالسعادة في قوله وأما الذين سعدوا وما يعم الصغرى والكبرى فدخل في الشقاوة بعض ما دخل في السعادة والعكس ولا يضر ذلك في التعبير بالآلة الانفصال وهي امان الانفصال يكون بمنع الخلو وهو موجود هنا اذا تخلوا أحد من أهل الموقف من الشقاوة والسعادة ولو اجتمعا في العاصي المؤمن باعتبارين اه وفيه أن آلة الانفصال المذكورة في المنطق هي اما بالكسر لا اما بالفتح الا أن تكون للانفصال أيضا كما يدل عليه هذا الكلام راجع ( قوله والتأييد الخ ) جواب سؤال تقديره كيف نفى عن ذلك البعض التخليد في الجنة مع أنهم اذا دخلوها لا يخرجون منها قاطن اه سم ( قوله من مبدا معين ) هو وقت الدخول في الجنة وقوله كما ينقض أى يستثنى منه وقوله باعتبار الانتهاء أى كافي الآيات الاولى وقوله

الذين سعدوا بالايان  
والتأييد من مبدا معين  
كما ينقض باعتبار الانتهاء  
فكذلك باعتبار الابتداء  
فقد جمع الانفس في قوله  
تعالى لا تكلم نفس

كلهم فيها بل بعضهم دون من يخرج منها في الاول وهي من وقت خروجهم الى الابد ودون من فارقت ابتداء وهي مدة عذابهم فافهم اه معاوية ( قوله لا يقال الخ ) هذا الكلام في اليبضاوى قال عبد الحكيم وخلاصة الجواب أن التفريق باعتبار الوصفين لا باعتبار الذوات اه قال معاوية والحق أن ظاهره والمتبادر منه في الآية كونه باعتبار الذوات فهو حقيقي مانع جمع وخلو وان الجمع بين الاعتبارين في شخص واحد في سياق واحد بعيد كما مر فالحق أحق أن ينبع والمراد بالتقسيم مصطلح المعقول لا البديع والافهوتفريق كما عبر به عبد الحكيم دفعا للتوهم لا تقسيم ( قوله رحمه الله والتأييد من مبدا معين الخ ) أقول يرد عليه أن اعتبار الخلود انما هو بعد دخول الجنة فكيف ينقض بما سبق على الدخول فالصواب أن يقال الاستثناء الاول محمول على ما تقدم من أن فساق المؤمنين لا يتخلدون في النار وأما الثاني فمحمول على أن أهل الجنة لهم فيها نعم سوى نعيمها ما هو أكبر وأجل وهو رضوان الله ولقاؤه عز وجل لا على أن بعضهم يخرج منها ولدفع توهم ارادة هذا المعنى منه على قياس ما أورد بالاول عقب بقوله عطاء غير مجد وذلك لا يقال ما ذكرته يوجب اختلافا في نظام الكلام حيث عدل بالاستثناء الثاني عما حمل عليه الاستثناء الاول مع أنهما سيقامسا قوا واحدا لانا نقول الاول محمول على الظاهر وقد عدل بالثاني عنه لقرينة واضحة كما ذكرنا فلا اشكال ولا اختلال قاله السيد قدس سره وقال عبد الحكيم يرد الشارح بقوله والتأييد من مبدا معين الخ أن قوله خالد بن فيها حال مقدره لعدم مقارنته بالعامل فالتقدير أما الذين سعدوا ففي الجنة مقدرين الخلود فيها مادامت السموات والارض والخلود المقدر لا يقتضى سابقة الدخول بل تقديره ولاجل الإشارة الى هذا عبر عن الخلود بالتأييد فان الخلود المقدر مرجه التأييد أى ثبوت الحكم السابق وهو الكون في الجنة أبدا أى في جميع الاوقات المستقبلية من وقت دخول أهل الجنة فيها والتأييد من وقت معين كما ينقض باعتبار الانتهاء كما في الاستثناء الاول

ينتقض باعتبار الابتداء لعدم بقاء التأييد من الوقت المعين فينبغي ان يدفع ما أورده السيد متابعه  
 لصاحب الكشف من أن الاستثناء يقتضى اخراجا من الخلود وهو لا محالة بعد الدخول لان ذلك  
 انما هو في الخلود المحقق دون المقدر وكذا ما أورده من أنه لا دلالة في اللفظ على المبدأ المعين فان  
 المتبادر من الآية خلود الفريقين اهـ وقوله سابقة الدخول أى سبقه كالطاغية بمعنى الطغيان  
 وقوله والتأييد من وقت معين كما ينتقض النخ ويؤيد هذا الاختلاف اختلاف الحكم ومناسبته  
 حيث ختم الاول بان ربك النخ والثاني بعباء النخ فكل لمحله مناسب واختلاف الختام يشعر  
 باختلاف المحتوم واختلاف المبني يشعر باختلاف المعنى لكن لا يخفى أن المتبادر اعتبار الانتهاء  
 في الكل مع اختلاف الختم وأن اعتبار الابتداء في الثاني خلاف ظاهر السياق اذ الظاهر أن  
 يكون الاستثناء الثاني على نط الاول وان اعتبار المؤمن العاصي في كلامين في حال واحد ومقام  
 واحد وسياق مقام واحد نار شقيامع الاشقياء ونار سعيدامع السعداء بعيد فاذن لا بد للآية من  
 وجه يعول عليه كان يقال ان أهل الجنة لهم فيها نعيم سوى نعمها بل أكبر وهو رضوان الله  
 ولقاؤه ورؤيته تعالى ينسون به نعمها ويغيبون فيه عن ذاتها وكل ما فيها كأنهم حينئذ ليسوا فيها  
 وللتنبية على هذا وأنه عطاء آخر غير ما يغيبون فيه عنها ويغيب عنهم ذاتها وخبرها ختم بعطاء  
 غير مجد وذأى ناقص وأشعار بانها في مقابلته شئ ناقص فالاستثناء اشعار بأن حضرة الشهود للملك  
 المعبود غير حضرته وأنها حضرة غيبة عنها وعن حضرته فهم فيها حين الشهود والحضرة حينئذ  
 حضرة غيرها والحالة حالة خروج عن حضرته كأنه خروج عن ذاتها فالاستثناء آن باعتبار  
 الخروج كإظهار الظاهر وهما متفقان فيه كما هو أيضا الباهر غير أنه في الثاني تنزيلي لا تحقيقي لا يقال  
 في هذا الوجه اخلال بالانساق مع أنه يقتضيه اتحاد المساق فان حمل الخروج في الاول على الحقيقي  
 لا يوافق جملة في الثاني على التنزيلي لانا نقول هو على ظاهره في الاول وبالقرينة الواضحة في الثاني  
 مؤول وبينهما موافاة لان الثاني للاول نظير لاسما وهو من جنسه ادعاء بطريق استعارة مراده  
 مفيدة للادعاء واضحة مفهومة من الاستثناء أو يقال ان العبرة في الاشياء بمآنها وأرواحها  
 لا بصورها وأشباحها فالقصد من الكون في النار الكون في العذاب الاليم والكون في الجنة  
 الكون في النعيم ومن الخروج منها الخروج من هذين المعنيين والفراق لهما فالاستثناء آن في  
 التحقيق كلاهما من المعنى لانه الذي في التحقيق يعتبر ويعنى اما ملاحظتنا ضمنا أو التزاما ملاحظة  
 ما كلف الاصل في العلم المنقول بل أقوى أو مراد اجمازا أو كناية أو تبعام من نوابغ التركيب عنابة  
 كما في العطف على المعنى في ألم نشرح لك صدرك ووضعنا بقطع النظر عن اللفظ ومنه ما يعرف  
 بعطف القصة على القصة أو مقدر في نظم الكلام بقرينة أن العبرة به والاهتمام وكذا يستثنى من المعنى  
 أيضا ملاحظا أو مقدر في نظم الكلام أو مراد اجمازا أو كناية أو تبعام عنابة للمعنى أهم كلهم في الاليم  
 أبدا الا وقتا شاء ربك أى لبعضهم فيخرجون الى نعيم أو أنهم كلهم في النعيم أبدا الا وقتا شاء ربك أى  
 لكاهم فيخرجون الى أكبر النعيم فالاستثناء آن باعتبار الانتهاء والخروج فيها حقيقي وان كان  
 في الاول للبعض والى نعيم وفي الثاني للكل والى أكبر النعيم فقد تجاوزنا في الخروج الى خير بل  
 الى ضدهم والخبر أفاده معاوية وقد ذكر وجهين آخرين استبعدا ولهما وجهان هما وقد ذكر عبيد  
 الحكيم وجوها آخر ناقص في كل منها الا الاخير وقد تكلم معه معاوية في ذلك فراجعهما ان شئت



ما لهم من عذاب النار  
 والى السعداء ما لهم من  
 نعيم الجنة بقوله فأما الذين  
 شقوا الخ ( وقد يطلق  
 التقسيم على أمرين آخرين  
 أحدهما أن تذكر أحوال  
 الشيء مضافا الى كل ) من  
 تلك الاحوال ( ما يليق به  
 كقوله ) سأطلب حق  
 بالقنا ومشايخ \* كأنهم من  
 طول ما التمشوا مرد  
 (نقال) أى لشدة وطأنهم  
 على الاعداء ( اذا لقوا )  
 أى حاربوا ( خفاف ) أى  
 مسرعين الى الاجابة ( اذا  
 دعوا ) الى كفاية مهم  
 ودفاع مسلم ( كثير اذا  
 شلوا ) لقيام واحد مقام  
 الجماعة ( قليل اذا دعوا )  
 ذكر أحوال المشايخ  
 وأضاف الى كل حال ما  
 يناسبها بان أضاف الى  
 النقل حال الملاقة والى  
 الخفة حال الدعاء وهكذا  
 الى الآخر ( والثاني استيفاء  
 أقسام الشيء كقوله تعالى  
 بهب لمن يشاء انا واهب  
 لمن يشاء الذكور أو  
 بزوجهم ذكرانا وانا  
 ويجعل من يشاء عقبا )  
 فان الانسان اما أن لا  
 يكون له ولد أو يكون له  
 ولد ذكر أو أنثى أو ذكر  
 وأنثى وقد استوفى في  
 الآية جميع الاقسام ( ومنه ) أى من المعنوى ( التجريد وهو أن ينزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله فيها ) أى مماثل لذلك الامر

فكذلك باعتبار الابتداء أى كما في الآية الثانية ( قوله ثم فرق ) فيه أنه تقدم انه يشترط في الجمع  
 مع التفريق أن يكون التفريق في جهتي الادخال والتفريق هنا ليس في جهتي الادخال فتدبر  
 اه يس اللهم الآن براد بالتفريق مطلق ذكر الفصل بين شيئين وحينئذ لا يستفاد تفسيره  
 صراحة مما تقدم اه ع ق ( قوله وقد يطلق التقسيم الخ ) قضيته أن التقسيم بالمعنى السابق  
 لا ينطبق على واحد من هذين الأمرين وهو ظاهر في غير الاول اذ يصدق عليه أنه ذكر متعدد  
 وهو النقال والخفاف الخ وإضافة ما لكل اليه على التعيين كما أضاف الى النقال حال الملاقة وهكذا  
 فليتأمل وجوابه أن المتعدد هناك نفس الشيء وهنالك تأمل وفيه أن المتعدد ثم شامل للاحوال  
 تأمل اللهم الآن بخصوص المتعدد فيما سبق بغير أحوال الشيء ثم رأيت بخط شيخنا البرلسي بازاء  
 قوله مضافا الى كل من تلك مانصه من هنا فرق التقسيم بالمعنى السابق حيث اشترط فيه كما مر أن  
 تكون الاضافة بعد ذكر المتعدد وهنالك كذا الواحد من الاحوال ويضاف اليه ما يليق به قبل ذكر  
 الحال الآخر وما يليق به اه سم بتصرف ( قوله مضافا ) حال من أحوال والمراد بالاضافة  
 مطلق النسبة ( قوله كقوله ) أى قول أبي الطيب المتنبي ( قوله سأطلب حق بالقنا ومشايخ )  
 الفنا جمع فناة وهى الرمح وفي بعض النسخ بالفتى وهو المناسب لمشايخ قال الواحدى أراد بالفتى  
 نفسه وبالمشايخ قومه والالتنام وضع اللثام على الفم والانف في الحرب وكان ذلك من عادة العرب  
 اه فزرى ( قوله لشدة وطأنهم ) أى صوتهم ( قوله لم ) أى نازل ( قوله اذا شدوا ) أى  
 صالوا وحلوا على العدو ( قوله مقام الجماعة ) أى فى النكابة ( قوله وهكذا الى الآخر ) أى  
 والى الكثرة حال الشدة والى القلة حال العدم ( قوله والثاني الخ ) التقسيم بهذا المعنى ينطبق  
 على تقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف اه سم ( قوله بهب لمن يشاء انا واهب ) قال فى المطول  
 وانا قد دم ذكر الاناث لان سياق الآية على أنه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر  
 الاناث اللاتي هن من جملة ما لا يشاؤه الانسان أهم لكنه أى الله تعالى لجبر تأخير الذكور عرفهم لان  
 فى التعريف تنو به بالذكور وكأنه قال وبهب لمن يشاء الفرسان الذى لا يخفون عليكم أى اشرفهم  
 ثم أعطى كلا الجنسين حقه ما من التقديم فقدم الذكور وأخر الاناث تنبيها على أن تقديم الاناث  
 لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر اه فقدم بين وجه الله سر تقديم الاناث وتعريف الذكور ثم  
 تقديم الذكور وقوله تنو به بالذكور أى تعظيما له ورفع له يقال نوهه اذ ارفعه ونوهه باسمه أيضا اذ ارفع  
 ذكره فالد كرفتح الذال والكاف وقوله حقه ما من التقديم حقه أن يقول من المرتبة أو ان فى  
 عبارته حذف أى والتأخير وقوله بل لمقتضى آخر وهو ان يفعل ما يشاء ( قوله أو بزوجهم )  
 أى يجعل لهم الزوج أى الذكور والاناث معا يعنى يجعل لهم الاثنين اه سم ووجه العطف بأو فى  
 هذا القسم مع أن العطف فى السابق واللاحق بالواو وإنما أورد الضمير وكان راجعا الى الطائفتين

( قوله فيه انه تقدم الخ ) فى معاوية أن التفريق هنا فى جهة الجمع لتفريعه عليه بمعنى انهم أى الانفس  
 منهم مع ذلك أى عدم التكامل شقي الخ دفعا لما بوجه الجمع من تساويهم ولكونه بين الآحاد المجموعة  
 المذكورة بقصد الجمع بينهما فى عدم التكامل وكذا التقسيم بعده فهو فى جهة الجمع لما ذكرنا  
 وأيضا فى جهة التفريق الكائن فى جهة الجمع فافهم اه فتدبر ( قوله اذ يصدق عليه ) أى الاول

المدكورتين أو أحدهما وجب العطف بأو والافسد المعنى ولزم أن يكون لكل واحد منهما مع  
الاناث فقط أو الذكور فقط ذكور واناث معا للمعنى أو يزوجهم بدل الاناث فقط أو الذكور فقط  
ذكور واناثا معا ان شاء ذلك وفائدة العدول عن التصريح بمن يشاء في الجملة الثالثة الى الضمير  
وتغيير الكلام عن أسلوبه الاشارة الى عدم لزوم المشيئة ورعاية الاصلح أفاده يس نقلا عن  
السيد ( قوله مبالغة ) على ذلك لتزاع أي لاجل افادة المبالغة أي افادة أنك بالغت في وصف المنزوع

( قوله الاشارة الى عدم لزوم المشيئة الخ ) أي الاشارة الى أنه تعالى لا يلزمه أن يشاء لعبد الذكور  
والاناث معا الذي هو الاصلح في حقهم اذ لا يجب عليه فعل الصلاح والأصلح ففيه اشارة الى الرد  
على المعتزلة فقوله ورعاية الاصلح عطف على المشيئة ( قوله نقلا عن السيد ) عبارته قوله أو  
يزوجهم ذكرانا وإنا ان قلت ما وجه العطف بأوهنهما مع ان العطف في السابق واللاحق بالواو  
قلت ذلك لما كان الضمير المنسوب الراجع الى من يشاء في الجملتين السابقتين ولو صرح بمن  
يشاء في هذه الجملة لا تمتنع العطف بأوكما امتنع في المتقدم والمتأخر ألا ترى انه لو قيل أو يهب  
لمن يشاء الذكور لدل في الظاهر على المناهضة بين المهبتين وأن الواقع احدهما لا كلتا هما وليس  
بمرادنا المراد وقوع كل منهما بحسب المشيئة فالأولى بالقياس الى طائفة والأخرى بالقياس الى  
طائفة أخرى وأما الجملة الثالثة فثبت أو رد فيها الضمير وكان راجعا الى الطائفتين المذكورتين  
أو الى احدهما وجب العطف بأو والافسد المعنى ولزم أن يكون لكل واحد منهما مع الاناث فقط أو  
الذكور فقط ذكور واناث معا والسر في ذلك ان هذه الاقسام اذا ثبتت الى طائفة واحدة كانت  
متنافية وأما اذا ثبتت الى طوائف مختلفة فبينها توافق في الوقوع واشترك في الثبوت ولما اختلف  
المنسوب اليه أعني الموهوب له والعقيم في الجمل الثلاث عطف بالواو وتبنيها على التوافق ولما تعدد  
المنسوب اليه في الجملة الثالثة بالمنسوب اليه في الجملتين السابقتين ضرورة اتحاد الضمير  
بالرجوع اليه عطف بأوتبنيها على التنافي فالمعنى أو يزوجهم بدل الاناث فقط أو الذكور فقط  
ذكور واناثا معا ان شاء ذلك فان قلت أي فائدة في العدول عن التصريح بمن يشاء في الجملة  
الثالثة الى الضمير وتغيير الكلام عن أسلوبه قلت لو أجرى الكلام على سنه كان المستفاد منه ان  
هذه الاقسام منوطة بمشيئة الله تعالى وأما اذا عدل الى ما عليه التزويل أفاد مع ذلك بكتة أخرى  
سرية هي عدم لزوم المشيئة ورعاية الاصلح والله الموفق اه وقوله قدس سره ان قلت ما وجه  
العطف بأو الخ في الكشف التزويج جعل الشيء زواجا أو ذكرانا واننا حال من الضمير والواو للجمعية  
ولتركيبه من القسمين السابقين لم يذكر فيه المشيئة وفي الكواشي أيضا أنه حال من الضمير الراجع  
الى الذكور والمعنى أو يجعل الذكور زواجا حال كونهم ذكورا مع الاناث والحال أفادت ان  
زواجيتهم باعتبار ضم الاناث اليهم قد ذكر هذا القسم بكلمة أو بدون ذكر المشيئة لانه كأنه ليس  
قسما على حدة لتركيبه من القسمين السابقين كأنه قيل يهب لمن يشاء الاناث والذكور مجتمعين  
أو منفردين ثم قيل ويجعل من يشاء عقبا فقيده بالمشيئة لانه قسم آخر وهذا أولى مما في تفسير القاضى  
من قوله وتغيير العاطف في الثالث لانه قسم المشترك بين القسمين ولم ينجح اليه الرابع لافصاحه  
بأنه قسم المشترك بين الثلاثة وأما الوجه الذي ذكره السيد ففيه بحث لانه على تقدير رجوع  
الضمير الى من يشاء يكون مفاد قوله أو يزوجهم الخ أنه يجعل من يشاء زواجا والمقصود انه يهبهم زواجا

ذى الصفة في تلك الصفة  
( مبالغة ) أي لاجل المبالغة

وأيضا لا يظهر حينئذ وجه تعلق ذكر انا وانا بما قبله ومن هذا ظهر ضعف ما قيل ان ذكر انا وانا  
 منصوب بنزع الخافض أي يقرنهم بالذكران والانات ولو سلم بأن يكون التقدير بزواج لهم على ما في  
 شمس العلوم من أنه يقال زوجت الابل صغيرها وكبيرها أي قرنت صغيرها مع كبيرها قال الله تعالى  
 بزوجهم ذكر انا وانا أي يقرن لهم ذكر انا وانا كما قال تعالى والقمر قدرناه منازل أي قدرناه  
 فارجع الضمير إلى من يشاء لا يقتضى أن يكون المفعول المقدر في المرجوع أعني هبة الذكور  
 والانات معتبرا في الرجوع حتى يفسد المعنى ولو سلم فيرد عليه أن ليس المعنى على البدلية كما قرره بل  
 على أنه هب بعضهم صنفا واحدا وبعضهم صنفين وبعضهم لا يهيه شيئا منهما وأنه ليس التقييد بالمشيئة  
 مستفادا من قوله أو بزوجهم ذكر انا وانا ولو سلم فن شاء في حقه الذكور فقط أو الانات فقط  
 لا يمكن في حقه بدلهما مشيئة الانات والذكور معا فان ما شاء الله كان على ما في الحديث المرفوع نعم  
 انه يمكن في نفسه بالنظر إلى ذاته تعالى اما به تعلق المشيئة فلا هذا فتدبر لعلك تطلع على ما هو أحسن  
 مما ذكرت اه عبد الحكيم قال معاوية وقوله وذكرا وانا حال من الضمير مقتضاه حيث  
 سكت عن الحال ولم يؤولها كما أول الكواشي عود ضمير بزوجهم إلى مطلق الاولاد المذكورين  
 ضمنا وقوله الرجوع إلى الذكور أي لانه أقرب من كور والمراد مطلقهم وقوله بكلمة أو أي لعود  
 الضمير إلى الذكور ولزوم التنافي باتحاد المنسوب اليه حينئذ لانه لو عبر بالواو لكان المعنى ومحصل  
 مطلق الذكور وجا حال كونهم ذكورا مع الانات أي يجعل ذلك لمن شاء الله الذكور أو لمن شاءه الانات  
 أو للقسمين وهذا كما ترى تناف وقوله لتركب من القسمين أي فلدا استغنى عن ذكر المشيئة فيه  
 بذكرها فيهما وقوله وهذا أولى وجه الاولوية أن كلام الكواشي أخصر وأفيد كما لا يخفى اه  
 وقوله وتغيير العاطف أي حيث عطف بأودون الواو وقوله لانه قسم المشترك إلى آخره المشترك  
 بين القسمين الاولين هو الافراد باحد القسمين وهذا مقابله لانه اجمع بينهما فلو عطف بالواو  
 توهم أنه قسم لكل من القسمين دون المشترك بينهما وقوله ولم يخرج النخ جواب عن سؤال مقدر  
 وهو أن الرابع قسم أيضا للمشترك بين ما قبله وهو هبة النسل مطلقا فاجاب بأنه ترك فيه ذلك  
 لظهوره اذ هو عدم ذلك فهو غير محتاج للتنبيه أفاده الشهاب ثم قال معاوية وقوله ومن هذا ظهر  
 ضعف ما قيل النخ يعني لان المقصود انه يقرنهم بزوجهم وانا لانه لا يظهر التعلق حينئذ  
 في ظاهر اللفظ ولان التزوج ليس بمعنى القرن مع أن النصب بنزع الخافض سماه وقد أمكن  
 القياس وهو الحال فلا ينبغي ارتكاب السامى ولان مرجع الضمير حينئذ اما خصوص الانات أو  
 الذكور ولا معنى لقرب أحدهما بهما أو مطلق الموهوب من الاولاد ولا يخفى معنى قرنه بهما عن  
 ضعف وبرودة أو من يشاء واللائق أن يعتبر مقرناته الجنسان لا مقرناته هبهما فان جعل المعنى  
 أو يقرن لهم كان الذكوران مفعولا به لا منصوبا بنزع الخافض كما لا يخفى فان عدل إلى أن المنصوب  
 بالنزع هو الضمير أي يقرن لهم الخ كان أولى لكنه سماه وقد أمكن القياس وقوله ولو سلم أي ما  
 ذكره قدس سره وقوله لا يقتضى الخ والحق أن الظاهر اعتباره فيه لانه الاصل والمتبادر في مثله  
 كما لا يخفى وايهام الفساد بحسب الظاهر كافي في وجوب العطف بأو وجوب استعسانيا ولو مع قرينة  
 على ارادة خلاف الظاهر وقوله أي يقرن لهم أي فهو من باب الخذف والايصال فانه كثير في نوع  
 الضمير كما في والقمر قدرناه منازل فيصح هنا ولا ينعف سواء كان من قبيل النصب بنزع الخافض  
 أولا لما أنه كثيره النظير وقوله فتدبر لعلك تطلع الخ فتدبر بنا فاطلعا على أن البدلية هنا في أصل

منه بتلك الصفة ( قوله وذلك ) أى المبالغة وقدره اشارة الى دفع ما قد يتوهم من أن فيه متعلق  
بالمبالغة وانما هو متعلق بكلمتها اه يس ( قوله لكلمتها ) أى لادعائك كمال تلك الصفة كانت كاملة  
في الواقع أم لا وهو علة للعللة ( قوله الى حيث ) أى الى مرتبة يصح الخ ( قوله وهو أقسام ) أى  
سبعة لان الانتزاع إما أن يكون بحرف أو بدونه والحرف إما من أو الباء أو في والباء إما داخل على  
المنتزع منه أو على المنتزع وما يكون بدون حرف إما أن يكون لاعلى وجه الكتابة أو على وجه  
الكتابة ثم هو إما انتزاع من غير المتكلم أو من المتكلم نفسه ( قوله بمن التجريدية ) والمناسب لها

المشبهة بمعنى أو يهبط لم بدل كذا غيره ان شاء غيره بدل مشيئته بأن يشاء غيره دونه لامع أو بعد  
مشيئته حتى برد أن هذا لا يمكن وعلى ان كلاما من التقييد بان شاء ومن هذه البدلية معنى صحيح يفيد  
اللفظ بقرينة ذكر أو بدل الواو ويقتضيه عود الضمير الى من يشاء لانه المحدث عنه في المعنى سابقا  
مع أنه المدكور مطابقة لالى الذى كور كما زعمه الكواشى ولالى مطلق الاولاد كما اقتضاه كلام  
الكشف فله قدره قدس سره اه وقوله قدس سره هى عدم لزوم المشبهة الخ فيه أنه حينئذ يكون  
مفاد الآية إمكان التزويج في حقهم بسبب عدم لزوم المشبهة والمقصود وقوع التزويج اه عند  
الحكيم قال معاوية وجوابه أنها مكتة باشارة لا بعبارة ولاتنافية المقصود بالعبارة فان عبارة الامكان  
هنا كناية عن الوقوع لانه المقصود المسوق له الكلام عن عناية مع ارادة أصل معناها تبعافى العناية  
كما هى جائزة في نوع الكتابة وفي أصول الحنفية يسمى المقصود ولو غير أصل المعنى مدلولاً بالعبارة  
وما براد مع تبعاله ولو أصل المعنى مدلولاً بالاشارة فلاتنافية ولا غبار على اجتماع الاشارة والعبارة ولا  
على كون الاصل بالاشارة وغيره بالعبارة عند الاصوليين ولا على عكسه عند البيانيين وكلاهما  
اصطلاح ولا مشاحة فيه ولكل وجهة فوجهة الاول القصد ووجهة الثانى الوضع مع اتفاقهم على  
عدم التنافى ( قوله رحمه الله وذلك لكلمتها ) فيه أمران الاول ان ظاهره أن السكال بتحقيقى وليس  
كذلك الثانى عنه أن ظاهره أن علة المبالغة منحصرة في السكال وليس كذلك فالاولى ما أشار اليه في  
المطول من أن اللام في لكلمتها صلة المبالغة للتعليل أى مبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك الامر قال  
عبد الحكيم ثم ان المبالغة في السكال قد تكون مطلوبة في نفسها وقد تكون مطلوبة للنسب كما  
يقال للجبان لقيت من فلان أسدا ( قوله رحمه الله حتى كأنه الخ ) فوجه كون التجريد بمبالغة  
في كمال الصفة افهامه بلوغها في كمالها الى فيضاتها من ذات موصوفها في ذات فائضة أيضاً تلك  
الذات من ذات موصوفها وذلك لان الذات الموصوفة لما بلغت غاية السكال بسبب كمال الصفة غاية  
السكال فاضت منها ذات أخرى وان الصفة لما بلغت غاية السكال فاضت منها صفة أخرى قامت بتلك  
الأخرى فقد فاضت من الذات الموصوفة بسبب بلوغ كل من الذات والصفة غاية السكال ذات أخرى  
موصوفة ( قوله رحمه الله الى حيث يصح أن ينتزع ) الاولى حيث صح ان انتزع فان التجريد هو  
الانتزاع بالفعل وادعاء التجريد بالفعل لادعاء صحتها كما يوجهه التعبير بغير الماضى اه معاوية  
( قوله هو اما انتزاع الخ ) ان كان الضمير راجعاً للتجريد الذى هو على وجه الكتابة الذى هو أقرب  
مذكور وادعاه أن القسم السابع ليس من قبيل الكتابة أصلاً وان كان فيه انتزاع من المتكلم  
نفسه كما أن السادس فيه انتزاع من غير المتكلم لان الخطاب فيه للتجريد كما عليه الشارح وان كان راجعاً  
للتجريد لاعلى وجه الكتابة وادعاه أن القسم الخامس والسابع وان كان كل منهما ليس على

وذلك ( لكلمتها ) أى تلك  
الصفة ( فيه ) أى فى ذلك  
الامر حتى كأنه بلغ  
من الاتصاف بتلك الصفة  
الى حيث يصح أن ينتزع  
منه موصوف آخر بتلك  
الصفة ( وهو ) أى التجريد  
( أقسام منها ) ما يكون  
بمن التجريدية ( نحو  
قولهم لى من فلان صديق  
حجيم )

حيث دخلت على المنتزع منه أن تكون للابتداء لان المنتزع مبدؤه ونشأته من المنتزع منه الذي هو مدخول من وأمان جعلها للبيان فلا تفيده المبالغة فان بيان شيء لشيء لا يدل على كمال المبين في الوصف بخلاف جعله مبدأً ومنشأً فكأنه قيل خرج من فلان لي وأنا نبي منه صديق آخر اه ع ق ( قوله أي قريب النخ ) تفسير للحميم لقول الصحاح جميل قريبك الذي تهتم لامره اه مطول ( قوله حدا ) أي مرتبة وقوله صح معه أي صح بمصاحبته لا تصافى بذلك القدر من الصداقة ( قوله أن يستخلص ) أي يستخرج ( قوله ومنها ما يكون بالباء التجر يدي ) والظاهر أنها للمعية وفيما يأتي رمز اليه اه سم ( قوله لتسألن به البحر ) أي لتسألن البحر معه أي شخصاً كريماً كالبحر مصاحبه ( قوله وشوها ) أي ورب شوها ( قوله لسعة أشدافها ) جمع شدق وهو جانب الفم وقوله ولما أصابها من شدائد الحرب أي من الضربات والطعنات وفي نسخة صحبة أولما أصابها بالعطف باو ففيه إشارة الى قولين مع الأشعار يرجع الأول للبدء به وهو الموافق للطول حيث قال عقب قوله وشوها ما نصه من شأته الوجوه فبعت وفرس شوها صفة محمودة براد بها سعة أشدافها وقيل أراد بها فرس أبيض الوجه لما أصابها من شدائد الحرب اه ملخصاً من الفري وسم ( قوله الى صارخ الوغى ) الصارخ هو الذي يصرخ وينادي بحضور الحرب والاجتماع اليه وإضافة صارخ على معنى في كما أشار له الشارح والوغى الحرب أي صارخ في مكان الوغى ( قوله بمستلثم ) حال من المجرور في بي والباء للمصاحبة كما قال فهو ليس يسدل من المجرور كما في بيتهم إذ لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر الا اذا دل على احاطة وشمول فلذا كان تجزئاً بخلاف البديل على تقدير صحته لا يكون تجزئاً ( قوله أي لابس لامة ) هي بالهمز وقد تسهل ( قوله والمصاحبة ) تفسير مراد للملابسة والاولى حذف الملابس ( قوله مثل الفنيق ) الظاهر أنه صفة لمستلثم لقربه منه اه سم وجعله ع ق صفة لشوها وعبارته ثم وصف الشوها بأنها مثل الفنيق وهو الفحل من الابل الذي ترك أهله ركوبه تكريماً له المرسل أي المزعج والمرسل عن مكانه شبه

وجه الكتابة كل منهما فيه انتزاع من المتكلم نفسه والفرق بينهما انما هو بكون الخامس ليس فيه مخاطبة الانسان لنفسه والسابع فيه ذلك فلو قال وما يكون بدون حرف اما أن يكون على وجه الكتابة أو لا يكون على وجه الكتابة وهو أي الذي لا يكون على وجه الكتابة اما أن يكون فيه مخاطبة الانسان نفسه أو لا يكون فيه ذلك لكان مستقبلاً ( قوله حيث دخلت على المنتزع منه ) فيه انها لا تكون داخلية الاعليه كما يعلم من الاقسام الا أن تكون لبيان الواقع أو للتعليل ( قوله على كمال المبين ) بكسر الباء المشددة ( قوله رحمه الله أن يستخلص ) الاولى ان استخلص بالماضي كما مر اه معاوية ( قوله وفيما يأتي رمز اليه ) أي حيث قال ومنها ما يكون بدخول باء المعية في المنتزع اه وفيه أنه قد يفرق بين ما هنا وما يأتي لصحة جعلها هنا بمعنى من الابتدائية لدخولها على المنتزع منه كما يصح جعلها بمعنى مع بخلاف ما يأتي فانه يتعين فيه أنها بمعنى مع اه شيخنا ( قوله صفة محمودة ) أي من حيث افادة تلك الصفة تمام القوة وهذا لا ينافي كونها في نسخة المنظر وقوله وقيل أراد بها فرسا فيج الوجه لما أصابها النخ محط المقابلة هو قوله لما أصابها النخ لا القبح لما علمت أن القبح موجود على الاول أيضاً وهذا التأمت عبارته في المطول مع عبارته هنا المفيدة ان القبح موجود على كلا القولين اه شيخنا ( قوله والاولى حذف الملابس ) أي الحصول المقصود بالاقصار على المصاحبة ولان

أي قريب بهتم لامره  
( أي بلغ ) فلان ( من  
الصداقة حدا صح معه )  
أي مع ذلك الحد ( أن  
يستخلص منه ) أي من فلان  
صديق ( آخر مثله فيها )  
أي في الصداقة ( ومنها )  
ما يكون بالباء التجر يدي  
الداخلية على المنتزع منه  
( نحو قولهم لئن سألت  
فلانا لتسألن به البحر ) بالغ  
في انطافه بالسماحة حتى  
انتزع منه بحرفا في السماحة  
( ومنها ) ما يكون بدخول  
باء المعية في المنتزع ( نحو  
قوله وشوها ) أي فرس  
فبج المنظر لسعة أشدافها  
أولما أصابها من شدائد  
الحرب ( تعدو ) تسرع  
( بي الى صارخ الوغى )  
أي مستغيب في الحرب  
( بمستلثم ) أي لابس لامة  
وهي الدرع والباء للملابسة  
والمصاحبة ( مثل الفنيق )

الفرس به في القوة والعلو وعدم القدرة على مصادمتها اه والغنيق بقاء مفتوحة فنون فياء  
 ففاف ( قوله وهو الفحل ) أى الذكرك من الابل وقوله المكرم أى الذى يكرمه صاحبه بعدم  
 ركوبه ( قوله من رحل البعير ) بتشديد الحاء وقوله أنخصه أى أطلقه وقوله وأرسله تفسير  
 ( قوله أى في جهنم ) تفسير للضمير المجرور بى وقوله وهى أى جهنم نفسها ( قوله فهو بلا الخ )  
 علة لانزع ( قوله ومبالغة في انصافها بالشدة ) فالصفة هى الشدة وعبارة عى لكتنه بولع في  
 انصافها بكونها دار عذاب مخلد حتى صارت بحيث يصدر عنها دار أخرى هى مثلها فى الانصاف  
 بكونها دار اذات عذاب مخلد اه ( قوله ما يكون بدون توسط حرف ) أى ويفهم التجرد بدمن  
 المقام ( قوله نحو قوله ) أى قول قتادة بن مسلمة الخنفي نسبة لبنى حنيفة ( قوله فلئن بقيت )  
 أى حيا وقوله لارحلن أى لاسافرن وقوله بغزوة أى بسبب غزوة وفى نسخة لغزوة وقوله تحوى  
 الغنائم فى المطول الجملة صفة غزوة وروى نحو الغنائم فالظرف منصوب بأرحلن اه ( قوله أى  
 الا أن يموت ) فأو بمعنى الا أى لکن ان مات كريم فلا تحوى الغنائم ( قوله من قبيل الالتفات  
 من التكلم الى الغيبة ) أى وحينئذ فلا يكون من قبيل التجرد لان الالتفات مبنى على الاتحاد  
 والتجريد على التعدد اذ المعبر عنه بالطريق الأول والثانى فى الالتفات واحد والمعبر عنه باللفظ الدال  
 على المنزوع منه وباللفظ الدال على المنزوع متعدد بحسب الاعتبار اذ يقصد أن المجرد شئ آخر غير  
 المجرد منه ( قوله على ما ذكرنا ) أى على مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجرد فانه يقتضى أنه قد  
 يجامعه الالتفات اذ المراد بالاتحاد فى الالتفات الاتحاد فى نفس الأمر لا الاتحاد فيه وفى الاعتبار

الملايسة أعم من المصاحبة فالإتيان بها يوم خلاف المراد ( قوله وعبارة عى لكتنه الخ ) وعلها  
 فالصفة هى الكون المذكور وكل صحیح وعبارة عبد الحكيم قوله ومبالغة فى انصافها بالشدة أى  
 شدة العذاب فان المبالغة فى الخلود توجب شدة العذاب فان احتمال الانقطاع بهونه اه قال  
 معاوية أى بهونه برجائه فالتجريد بالمبالغة فى كونها دار الخلد فهو بلا امرها ومبالغة فى شدة عذابها  
 فالشارح ذكر ثمرة ثمرة دون ثمرة لظهورها ( قوله الجملة صفة غزوة ) هذا هو الظاهر ويجعل  
 أنه خطاب لنفسه اما تجر يد مع التفات أو وحده ويؤيده التجرد بديها بعدة أو التفاتا وحده ثم ان  
 التجريد هنا اما بالمعنى الذى نحن بصدد مبالغة فى كمال صفة العظمة ورفع الشأن لنفسه والاهتمام  
 بها وبخطابها لذلك حتى جرد منها مهابته آخر مخاطب أو بمعنى تخييل ذاته ذاتين والواحد اثنين بلا  
 اعتبار موصوفية فضلا عن مبالغة فى صفة بلغت فى السكال الغاية أو بمعنى انتزاع نفسه الناطقة من  
 ذاته أو بمعنى مجرد تنزيل ذاته منزلة شخص آخر امامه تخيلا فخطب والتجريد يطلق بذلك فانهم  
 يقولون فى نحو تناول ليك بالانتماء مجرد من نفسه مخاطبا يعنون امامته به آخر من شأنه أن  
 يخاطب ويهتم به وبخطابه واما غير ذلك مما سبق فالتجريد لا يختص بالمعنى الذى نحن بصددده وعلى  
 كل فالجملة مستأنفة كأنه سئل ماذا اتانل بها فأجاب بقوله نحو الخ تجر بديها بقصد كناية عن  
 الجواب اذ المجرد فرع المجرد منه حياة ومونا وغنا وفوتنا والتفاننا ويجعل أنه جرد من نفسه سائلا  
 قائلا ماذا أنال بها بطريق التكلم هكذا فلا تجر بدولا التفات فى الجواب فى الضمير بناء على تقدير  
 هذا السؤال بخلافه على تقدير السؤال الاول وكذا على كون الجملة مستأنفة استئنفا فنحو أى من  
 غير تقدير سؤال اه معاوية ( قوله أى على مقتضى ما ذكرنا الخ ) فى معاوية قوله على ما

وهو الفحل المكرم  
 (المرحل) من رحل البعير  
 أنخصه عن مكانه وأرسله  
 أى تعدو بى ومعنى من نفسى  
 مستعد للحرب بالغ فى  
 استعداده للحرب حتى  
 انتزع منه آخر (ومنها)  
 ما يكون بدخول فى فى  
 المنزوع منه (نحو قوله تعالى  
 لهم فيها دار الخلد أى  
 فى جهنم وهى دار الخلد)  
 لكتنه نزع منها دارا  
 أخرى وجعلها معدة فى  
 جهنم لاجل الكفار  
 فهو بلا امرها ومبالغة  
 فى انصافها بالشدة (ومنها)  
 ما يكون بدون توسط  
 حرف ( نحو قوله فلئن  
 بقيت لارحلن بغزوة  
 تحوى ) أى تجمع  
 (الغنائم أو يموت) منصوب  
 باضمار أن أى الا أن يموت  
 (كريم) يعنى نفسه  
 انتزع من نفسه كريما  
 مبالغة فى كرمه فان قيل  
 هذا من قبيل الالتفات  
 من التكلم الى الغيبة قلنا  
 لا ينافى التجريد على  
 ما ذكرنا ( وقيل تقديره

والتعدد في التجريد بتعدد بحسب الاعتبار لا في نفس الامر أيضا حتى يبا في الالتفات والحاصل أنه  
 تجر يد نظرا للتغاير الادعائي والتفات نظرا للاتحاد الواقعي ( قوله أو يموت معنى ) أي من مقدرة  
 في كلامه ( قوله فيكون من قبيل لي من فلان ) أي من قبيل التجريد بالحاصل بواسطة من  
 الداخلة على المنتزع منه لأن المقدر كالمذكور ( قوله بدون هذا التقدير ) ولا قرينة عليه اه  
 مطول ( قوله بطريق ) أي مصعوبا بطريق الكتابة أي تجر يد معه كناية بأن ينتزع المعنى ثم يعبر  
 عنه بكتابة كما أنه يعبر عنه بصريح ( قوله نحو قوله ) أي قول الاعشى ( قوله المطى ) جمع  
 مطية وهي المركوب من الابل والكس اناء من خمر ( قوله أي يشرب الكاس الخ ) هذا هو  
 المعنى السكتائي قال سم ذكر السيد ما حاصله أن مقصود الشاعر وصف الممدوح بنى البخل  
 واثبات الجود فكفى بنى الشرب بكف البخيل عن نفي ملازومه من كونه بخيلا و يفهم من نفي كونه  
 بخيلا كونه جوادا وبه يتم المقصود ولادليل على أنه جعل نفي الشرب عن كف البخيل كناية عن  
 اثبات الشرب له بكف كريم منتزع منه مغاير له ادعاء ليكون تجريدا ثم قال فظهر أن كونه كناية  
 عن كون الممدوح غير بخيل لا بجماع كونه تجريدا نعم كونه كناية عن اثبات شربه بكف كريم  
 منتزع منه بجماعه فصح ما ادعاه البعض وأما قوله ولو كان الخطاب لنفسه الخ فاما برده عليه اذا كان  
 مراده توجيه ما في الكتاب وأما اذا أراد ردّه فلا اه وقوله فظهر أن كونه كناية عن كون الخ  
 أي كما قرره هذا البعض ويجاب بان قول الشارح الكناية لاتنا في التجريد أي الكناية في نفسها  
 أو على الوجه الذي قررناه وبديل عليه قوله على ما قررنا لاعلى الوجه الذي قررره هذا البعض لعدم

أو يموت معنى كريم) فيكون  
 من قبيل لي من فلان  
 صديق جيم فلا يكون قسما  
 آخر ( وفيه نظر ) لحصول  
 الجبر بدو تمام المعنى بدون  
 هذا التقدير ( ومنها ) ما  
 يكون بطريق الكتابة  
 ( نحو قوله

ياخير من ركب المطى ولا  
 يشرب كأسا بكف من  
 بخلا)  
 أي يشرب الكأس بكف  
 الجواد انتزع منه جوادا  
 يشرب هو بكفه

ذكرنا أي من أنه يعنى نفسه وأنه انتزع من نفسه الخ فان كان السائل يريد ان الالتفات كان هنا فلا  
 قرينة على التجريد قلنا والتجريد أيضا كاف وأنسب ولا قرينة على نفيه ومجرد الالتفات واللفظ  
 يحتمل كليهما بالانفراد ويحتمل الجمع بينهما وهو أكمل فعليه بحتمل ( قوله فكفى بنى الشرب الخ )  
 أي لانه قد نفي الشرب بكف البخيل ولا شك أنه يشرب بكفه فلا يكون بخيلا واللازم شربه بكف  
 البخيل فكفى بنى اللازم عن نفي الملازم و يفهم من نفي البخل عنه كونه جوادا بحسب اقتضاء  
 المقام اه قدس سره وانما قال بحسب اقتضاء المقام لان نفي البخل لا يستلزم اثبات الجود لوجود  
 الوسطة اه عبيد الحكيم ( قوله ولادليل الخ ) قال قدس سره ويؤيد ما ذكرنا أنك اذا قلت  
 يا من يشرب بكف كريم يتبادر منه أنه يشرب بكفه فهو كريم لأنه يشرب بكف كريم آخر منتزع  
 منه وان كان محتملا للكلام اه وكتب عبيد الحكيم على قوله ولادليل الخ فيه أن البيت المذكور  
 مثال يكفيه الاحتمال اه وقوله يتبادر منه الخ قال معاوية أن المتبادر من البيت وهذا القيل بخيل  
 وجودا غيره تحقيقا وكونه انما يشرب بكف نفسه دليل على نوع تأويل والاقر في التأويل هو  
 التغاير اعتبارا فانه أقرب الى المتبادر الذي هو التغاير تحقيقا من مجرد الكتابة فتبادر مجردا  
 غفلة عن ذلك المتبادر وعن هذا الاقرب لانه أدق وأغرب فهو فهم الخواص وهي فهم العوام ولا  
 أقل من وجود تجر يد بطى بقرينة ظنية هي الاقريسة وهناك قرينة أخرى هي مقام البلاغة  
 والمبالغة ( قوله فظهر ان كونه كناية ) أي بهذا الوجه اما كونه كناية بغير هذا الوجه فانه بجماع  
 كونه تجريدا كما ذكره بقوله نعم الخ ( قوله نعم كونه كناية الخ ) أي وهذا لادليل عليه هذا  
 مراده ( قوله فصح الخ ) عطف على قوله ظهر الخ ( قوله ويجاب بان قول الشارح الخ ) فيه أن

نعينه قال الحفيد ينبغي أن يعلم أن قوله ولا يشرب عطف على بركب والضمير لمن فالجريد أولاً في جنس الممدوح وثانياً في الممدوح ففيه مزيد بالغة اهـ ( قوله على طريق الكتابة ) أي فقد جرى في افادة هذا المعنى على طريق الكتابة حيث أطلق اسم المزموم الذي هو نفي الشرب بكف البخيل على اللازم وهو الشرب بكف الكريم ومعالم أن المراد بالكريم نفسه ففيه تجريد ( قوله ومعالم أنه يشرب بكفه ) أي غالباً ( قوله وقد خفي هذا ) أي كونه انتزع منه جواداً على طريق الكتابة الذي يفهم منه اجتماع التجريد والكتابة ( قوله على بعضهم ) هو الخلق الخالي ( قوله أن الخطاب ) أي بقوله يا خير ( قوله والا ) أي بان كان خطاباً لغيره ( قوله بل كتابة الخ ) أي في قوله ولا يشرب الخ ( قوله وأقول الكتابة لاتنافي التجريد ) رد لقوله والا فليس الخ وقوله ولو كان الخطاب الخ رد لقوله ان كان الخطاب لنفسه فهو تجريد وحاصل كلام الشارح اختيار أن الخطاب لغيره والتجريد حاصل وكونه كتابة لا ينافي التجريد وأن كون الخطاب لنفسه صحيح والتجريد حاصل معه إلا أنه لا يصح حمل كلام المصنف عليه لأنه لا يكون حينئذ قسماً برأسه والمصنف جعله قسماً برأسه أفاده سم ( قوله مخاطبة الخ ) أي ما تدل عليه مخاطبة اذا مخاطبة ليست من أنواع التجريد في كلامه مسامحة ولذا قال الشارح وبيان التجريد في ذلك الخ ( قوله مثله في الصفة الخ ) كفقده الخيل والأموال في البيت ( قوله فليسعد النطق ان لم تسعد الحال ) أي ان لم يكن عندك ما تناسى به المادح فواسه بحسن النطق اهـ سم وقال ع ق أي وحيث لم يوافق في تحصيل الغرض الحال أي الغنى لا تمتناعه وعدم وجدانه فليوافق النطق بالممدوح والثناء ليكون ذلك مكافأة للمادح بما أمكن اهـ ( قوله المبالغة المقبولة ) أي النوع المسمى بذلك وهي الاغراق والتبليغ والغلو في بعض صوره ( قوله لان المردودة لا تكون من المحسنات ) وهي بعض صور الغلو

على طريق الكتابة لانه اذا نفي عنه الشرب بكف البخيل فقد أثبت له الشرب بكف كريم ومعالم أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم فزعم أن الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء بل كناية عن كون الممدوح غير بخيل وأقول الكتابة لا تنافي التجريد على ما قررنا ولو كان الخطاب لنفسه لم يكن قسماً بنفسه بل داخلاً في قوله ( ومنها مخاطبة الانسان نفسه ) وبيان التجريد في ذلك أن ينتزع من نفسه شخصاً آخر مثله في الصفة التي سبق لها الكلام ثم مخاطبة ( كقوله لا خيل عندك تهديها ولا مال \* ) فليسعد النطق ان لم تسعد الحال أي الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصاً آخر مثله في فقد الخيل والمال ومخاطبه ( ومنه ) أي من المعنوي ( المبالغة المقبولة ) لان المردودة لا تكون من المحسنات

السيد معترف بذلك لكنه يقول لا دليل عليه فكان الاحسن في الجواب أن يقول ان مقصود الشارح الرد على الخلق الخالي بان البيت يحتمل وجهاً آخر لم يتعرض له الخلق الخالي وهو أن يكون تجريداً على وجه الكتابة بالوجه الذي قرره الشارح وهذا الوجه قام عليه الدليل وهو افادة المبالغة اذا الكتابة مع التجريد بأبلغ من الكتابة المفردة عنه لكن هذا الجواب انما ينفع في رد اشكال السيد الأول لا الثاني اهـ شيخنا وتذكر ما سبق عن عبد الحكيم ومعاوية ( قوله قال الحفيد ينبغي أن يعلم أن قوله ولا يشرب الخ ) هذا مبنى على أن الخطاب في البيت لنفسه ومحمله أن البيت فيه تجريد ان الاول في قوله يا خير من بركب المطى تجر من نفسه شخصاً وسماه خيراً ومخاطبه وهذا المخاطب الذي جرده من نفسه جعله من جملة أفراد هذا الجنس وهو من الخ اذ من عام لان أفعال التفضيل بعض ما يضاف اليه معنى كون التجريد في الجنس أن المنتزع من جملة أفراد الجنس المذكور بعد المنتزع منه وهو من بركب الخ الثاني في قوله ولا يشرب بكف من بخلاءه أي ويا خير الافراد التي لا تشرب بكف من بخلاء يشرب بكف من كرم أي ان كل فرد يشرب بكف كريم هو نفسه فجرد من كل كريم كما آخره ونفسه فالجريد في كل ممدوح ولم يذ كر جنساً بعد الكلام الذي وقع فيه التجريد ثانياً فوقع التجريد بالنسبة لهذا الممدوح مرتين والتشثيل بالنسبة للتجريد الثاني هذا مراد الحفيد اهـ شيخنا فتأمل ( قوله للممدوح ) لعله للمادح كما في بعض النسخ



## كقول المتنبي

كأنى دحوت الارض من خبرتي بها \* وكان بنا الاسكندر السدم من عزى  
 (قوله وفي هذا) أى التقييد بالمقبولة (قوله أن المبالغة مقبولة مطلقا) أى سواء كانت تبليغا أو  
 اغراقا أو غلوا اذ حاصلها أن يثبت للشيء من القوة والضعف ما ليس له في الواقع وأعذب الكلام  
 أ كذبه مع ابهام الصحة وظهور المراد فتكون من المحسنات مطلقا (قوله أنها مردودة مطلقا)  
 اذ لا خير في كلام أوهم كنبأ أو حققه (قوله والمبالغة) لم يقل وهى لتلاي يعود الى المبالغة المقبولة  
 اه سم (قوله مطلقا) أى مقبولة أو مردودة (قوله أن بدعى) أى أن يثبت لوصف  
 بالدعوى لا بالتحقيق ولتضمن بدعى معنى الاثبات عدى باللام اه ع ق (قوله في الشدة) فى  
 بمعنى من والأمثلة المذكورة كلها للشدة ولم يمثل للضعف (قوله حدام مستحيلا) أى عقلا وعادة  
 كما فى الغلو أو عادة لا عقلا كما فى الاغراق وقوله أو مستبعدا بأن كان يمكن عقلا وعادة إلا أنه مستبعد  
 كما فى التبليغ (قوله غير متناه) أى بالغ فيه النهاية (قوله ونذ كبر الضمير) أى فى فيه  
 (قوله باعتبار عوده الى أحد الأمرين) فكأنه قيل فى أحد الأمرين والاحد مفرد مذكر  
 اه سم (قوله فى التبليغ الخ) المناسبة بين معانيها الاصلية والاصطلاحية أن التبليغ فى الاصل  
 مد الفارس يده بعنان فرسه ليزيد فى جريه والاغراق استيفاء النازع فى القوس مدها والغلو  
 مجاوزة الحد فى الامر اه حفيد (قوله لا بمجرد الاستقراء) أى الخالى عن الدليل العقلى  
 وقوله بل بالدليل القطعى أى مع الاستقراء وفى نسخة العقلى (قوله لان المدعى) وهو بلوغ  
 الوصف الهابة فى الشدة والضعف وقوله فتبليغ أى فدعوى بلوغه ما ذكر يسمى تبليغا (قوله  
 كقوله) أى قول امرئ القيس يصف فرس له بأنه لا يعرق وان كثر العدو اه مطول (قوله  
 فعادى) أى والى وقوله عدا بالسكر كما فى الصحاح (قوله بصرع أحدهما) أى القائه على  
 وجه الارض يقال صرع أى ألقي الصيد أو غيره على وجه الارض اه سم (قوله فى طلق واحد)  
 الطلق بفتح العين الشوط اه فزى (قوله درا كا) بكسر الدال ولعله تأ كيد فان معنى  
 المتتابع يفهم من الموالة خصوصاً مع اعتباره فيها أن تكون على الاتزان بل سم وقال ع ق  
 وينبغى أن يجعل هنا قوله درا كا على معنى أن الموالات بين الصيدين أتبع بعضها بعضا فى القتل  
 ليفيد أنه قتل الكثير فى طلق واحد ولئلا يكون تأ كيدا لقوله عدا اه (قوله ينضح) نضح  
 ان كان بمعنى رشح كان باباً قطع كاهنا وان كان بمعنى رشح كان باباً ضرب (قوله فيغسل) يحتمل  
 أن يراد بالغسل المنفى غسل العرق ويكون تأ كيدا لثبوت العرق ويحتمل أن يراد به الغسل بالماء  
 القراح أى لم يصبه موح العرق وأثره حتى يحتاج للغسل بالماء (قوله مجزوم) كان اختيار الجزم

(قوله كقول المتنبي كأنى دحوت الخ) لعل التمثيل باعتبار قوله وكان بناء الاسكندر السدم من عزى  
 لا باعتبار الشطر الأول لان لفظ كان أخرجه عن كونه من المردود وقال شيخنا هو مردود باعتبار  
 الشطر الأول أيضا لان فيه تشبيها بالقادر المختار لانه هو الذى دحا الارض وهذا قبيح كل القبح  
 ولفظ كان لا يخرج عن ذلك (قوله وهو بلوغ الوصف النهاية فى الشدة) فيه ان هذا امر واقعى  
 كما يفيد قول المصنف لثلاثين انه غير متناه فيه وانما المدعى هو بلوغه حدام مستحيلا أو مستبعدا  
 فكون الفرس فى غاية القوة أمر واقعى لكن كونها صرعت الثور والتعجبة على الاثر ولم يحصل

وفى هذا اشارة الى الرد  
 على من زعم أن المبالغة  
 مقبولة مطلقا وعلى من  
 زعم أنها مردودة مطلقا  
 ثم انه فسر مطلق المبالغة  
 وبين أقسامها والمقبول منها  
 والمردود فقال (والمبالغة)  
 مطلقا (أن بدعى لوصف  
 بلوغه فى الشدة والضعف  
 حدام مستحيلا أو مستبعدا)  
 وانما بدعى ذلك لثلاثين  
 أنه (أى ذلك الوصف  
 غير متناه فيه) أى فى  
 الشدة أو الضعف وتذكير  
 الضمير وافراده باعتبار  
 عوده الى أحد الأمرين  
 (وتعصر) المبالغة (فى  
 التبليغ والاغراق والغلو)  
 لا بمجرد الاستقراء بل  
 بالدليل القطعى وذلك  
 لان المدعى ان كان يمكن  
 عقلا وعادة فتبليغ  
 كقوله فعادى) يعنى الفرس  
 (عداء) هو الموالات بين  
 الصيدين بصرع أحدهما  
 على أثر الآخر فى طلق  
 واحد (بين ثور) يعنى  
 الذكر من بقرا الوحش  
 (ونعجة) يعنى الانثى منها  
 (درا كا) أى متتابعاً فلم  
 ينضح بماء فيغسل) مجزوم  
 معطوف على ينضح أى  
 لم يعرق فلم يغسل ادعى أن  
 فرسه أدرك ثورا ونعجة

لموافقة الرواية أو القوافي والألفاظ جواز نصبه بجعل الفاء للسببية في جواب النفي اه سم  
 ( قوله في مضمار ) أراد به الشوط ( قوله وهذا يمكن ) أى مادعا ( قوله كقوله ) أى قول  
 عمرو بن الاهيم الشعبي ( قوله مادام فينا ) أى مقبامعنا وفي مكاننا ( قوله الكرامة ) المراد  
 بها الاحسان اللائق به الدافع حاجته وحاجة عياله في أى سفر كان مع أى حال كان عليه وظاهر تعذر  
 ذلك من سم أى فهو مستحيل عادة لانطباع النفوس على الشح فان حملت الكرامة على اعطاء  
 الجار زاده حال الارتحال الى جهة أخرى فهذا لا يستحيل عادة لوقوع مثل ذلك من الاكابر اه ع  
 ( قوله وسار ) تفسير ( قوله يكاد يلحق بالمتنع عقلا ) أى لانطباع النفوس على الشح وعدم  
 مراعاة غير المكافأة ( قوله مقبولان ) أى لعدم ظهور الامتناع الكلى فهما الموجب لظهور  
 الفساد والكذب واعلم أن ما ذكره من المقبول والمردود بالنظر الى البديع واعتبارات الشعر  
 وأما بالنظر الى البيان فالكل مقبول لانها ليست مجردة على معانيها الحقيقية بل كنايةات أو مجازات  
 مرسله كانت أو استعارة بالنظر الى المواد والامثلة فقوله تعالى يكاد زيتها يضيء بجاز مر كب عن كثرة  
 صفائه وقول أبي الطيب مجاز عن كثرة الغبار فوق رؤس الجياد وقول القاضي مجاز عن طول  
 سهره وكثرة نظره الى الكواكب ( قوله أى وان لم يكن يمكن عقلا ولا عادة ) هذان في القسم  
 الاول أعنى قوله ان كان يمكن عقلا ولا عادة ونترك في القسم الثاني أى قوله وان كان يمكن عقلا ولا عادة  
 بأن يقول أى وان لم يكن يمكن عقلا ولا عادة أو عادة لا عقلا لانه لا يتصور أن يكون شئ يمكن  
 عادة ممتنع عقلا كما أشار اليه الشارح بقوله لا ممتنع الخ فهو على المحذور أى ونترك في القسم  
 الثاني لا ممتنع الخ وقال سم قوله لا ممتنع الخ لتعليل لاقتصاره في تفسيره والاعلى ما ذكره اه  
 ( قوله ولا ينعكس ) أى ليس كل يمكن عقلا يمكن عادة لان دائرة العقل أوسع من العادة ( قوله  
 كقوله ) أى قول أبي نواس يمدح الرشيد بأنه أخاف الكفار جميعا من وجد منهم ومن لم يوجد  
 ( قوله وأخفت أهل الشرك ) أى أدخلت الرب في قلوبهم بهيتك وبطشك وقوله حتى انه  
 يتعين كسر همزة ان لدخول اللام في خبرها فتكون حتى ابتدائية وقوله لتخافك النطف جمع  
 نطفة وهى الماء الذى يتخلق منه آدمى قال سم يجوز تقييدها بنطف أهل الشرك ويجوز  
 الاطلاق اه وقوله التى لم تخلق أى لم يخلق منها الانسان بعد ولم تخلق هى بنفسها أى لم توجد  
 ( قوله ممتنع عقلا ولا عادة ) وهو من الغلو المراد لعدم اشتاله على شئ من الامور الآتية الموجبة

له عرق مستبعد في العادة اه شيخنا ( قوله فى أى سفر كان الخ ) فلاضافة في حيث مالا  
 للاستعراق ( قوله وقول أبي الطيب ) أى قوله عقدهت سنا بكها الخ ( قوله وقول القاضي )  
 أى قوله تخيل لى أن سمو الشهب الخ وكذا قول الشاعر أسكر بالامس الخ لا يمتنع كونه مجازا  
 عن سرعة سكره ولوعه وحرصه على الشراب وما ذكره المحشى من قوله واعلم أن ما ذكره  
 من المقبول الخ وما زدها عليه من قولنا وكذا قول الشاعر الخ مأخوذ من عبد الحكيم  
 لكنه قال بعد ذلك كذا أفاده بعض الناظرين والناظر أن يقال ان القبول والرد انما هو  
 بالنسبة الى المعنى المطابق لابل النظر الى المقصود أعنى ادعاء كمال الوصف اه تدبر ( قوله هذان في  
 للقسم الأول ) أى نفي لجميع ما أثبت في القسم الاول وهذا لا ينافى أنه مقابل لكل من القسمين اذ  
 كل قسم يجب أن يقابل جميع ما عداه ( قوله أو عادة لا عقلا ) كان المناسب أن يقول أو يمكن عادة

في مضمار واحد ولم يعرق  
 وهذا يمكن عقلا ولا عادة  
 وان كان يمكن عقلا لا عادة  
 فأغراق كقوله ونكرم  
 جارنا مادام فينا وتتبعه  
 من الاتباع أى نزل  
 ( الكرامة ) على أثره  
 ( حيث مالا ) وسار وهذا  
 يمكن عقلا لا عادة بل في  
 زماننا يكاد يلحق بالمتنع  
 عقلا ( وهما ) أى التبليغ  
 والاغراق ( مقبولان والا )  
 أى وان لم يكن يمكن لا  
 عقلا ولا عادة لا ممتنع أن  
 يكون يمكن عادة ممتنع عقلا  
 اذ كل يمكن عادة يمكن عقلا  
 ولا ينعكس ( فغلو كقوله  
 وأخفت أهل الشرك  
 حتى انه ) الضمير للشأن  
 ( لتخافك النطف التى لم  
 تخلق ) فان خوف  
 النطق الغير المخلوق ممتنع  
 عقلا ولا عادة ( والمقبول منه )  
 أى من الغلو ( أصناف  
 منها ما أدخل عليه ما يقربه

للقبول ( قوله الى الصحة ) أى الامكان أى امکان وقوعه ولو قال الى ما يخرج عن الامتناع لسكان أصوب والى الادب أقرب نظرا الى تمثيله بالآية اه يس ( قوله نحو لفظة يكاد ) كولو ولا وحرف التشبيه كما فى المصباح ( قوله يكاد زيتها الخ ) فلوقيل فى غير القرآن هذا الزيت يضىء بلانار رد وحيث قيل يكاد يضىء أفاد أن المحال لم يقع ولكن قرب من الوقوع مبالغة ومعنى قرب به من الوقوع توهم وجود أسباب الوقوع وقرب المحال من الوقوع قريب من الصحة اذ قد تكثر أسباب الوهم المتخيل بها وقوعه ولو كان لا يقع فان قيل قرب المحال من الوقوع محال فى نفسه فيحتاج فى ادعائه المقادير كاد الى ما يقرب به وذلك يؤدى الى التسلسل قلنا قرب المحال من الوقوع لمفسر بما ذكر صار ليس بمحال وعلى نسليه فيجعل كأنه أمر ضرورى فى بعض الصور اه عى ( قوله يضىء ) فاضاءة الزيت كاضاءة المصباح من غير مس نار مستحيلة عقلا أى بالنسبة لعقل العوام وأما الخواص فهو ممكن عند عقولهم لان قدرة الله تعالى سالحة لذلك ( قوله من التخيل ) أى تخيل الصحة وتوهمها السكون ما شغل على الغلو يسبق الى الوهم امكانه للشهود شئ يغالط الوهم فيه فتبادر صحته كما يذاق من المثال وقد سبق له حسنا إشارة الى أن تخيل الصحة لا يكفى وحده اذ لا يخلو عنه محال حتى اخافة اللطف فيما تقدم وانما المعبر ما يحسن لصحة معالطة الوهم فيه بخلاف ما يبدو انتفاؤه للوهم بأذى التفات كما فى اخافة اللطف فليس التخيل فيه على تقدير وجوده حسنا فلا يقبل لعدم حسنه اه عى ( قوله كقوله ) أى قول أبى الطيب اه مطول ( قوله سنا بكها ) جمع سنبك وهو طرف مقدم الحافر فقول الشارح أى حوافر الجياد أى أطراف مقدم حوافر اخيل الجياد ( قوله عثبرا ) مفعول عقدت ( قوله بكسر العين ) أى وسكون الناء المثلثة وفتح الياء المثناة من تحت ( قوله ومن لطائف العسلامة ) أى الشيرازى لما فيه من التورية أو التوجيه ( قوله ولا تنفتح فيه العين ) أشار به الى ضبط عثبر بنوع لطيف يتضمن الإيهام أو التوجيه لان قوله ولا تنفتح فيه العين محتمل ولا تنفتح فى لفظ العثبر حرف العين ويحتمل لا تنفتح فى الغبار العين أى الجارحة المخصوصة للثلايؤدبها بدخوله فيها ولكن المراد الاول لان قصده ضبط السكامة فان قلنا انه أبعد المعنيين كان فيه تورية وان قلنا انه مساو كان فيه توجيه الا أن التوجيه يبعده قصد الضبط بالقرينة الا أنه يجوز تعيين القرينة فى التوجيه ( قوله وألطف من ذلك ) أى مما ذكره العلامة وهذه حكاية ذكرت هنا لمناسبتها وهى اشتغالها على هذه النكته وهى فتح العين لارادة معنى خفى فيكون تورية أو مساويا وهو الاقرب فيكون توجيهها وانما كانت ألطف مما ذكره العسلامة لما فيها من النغطن الغريب والهجو بوجه لطيف لمن يستحقه بدعوى القائل فقول يس الظاهر أن اللطافة فيها على حد سواء لاتحاد حسن التورية أو التوجيه فهما ليس بظاهر كما علمت ( قوله البغالين ) أى الذين يسوقون البغال ( قوله عدول دار القضاء ) هم شهود المحاكم ( قوله فضرطت البغلة ) أى تنفست بصوت قال فى المصباح ضرط يضرط من باب نعب ضرط مثل كنف ونخف فهو ضرط وضرط ضرط من باب ضرب لغة والاسم الضراط بالضم اه ( قوله فقال البغال ) أى تنزيها عن أن تقابله بذلك الفعل وقوله على ما هو دأبهم أى

الى الصحة نحو ) لفظة  
( يكاد فى يكاد زيتها يضىء  
ولو لم تمسه نار ومنها  
ما تضمن نوعا حسنا من  
التخيل كقوله عقدت  
سنا بكها ) أى حوافر  
الجياد ( عليها ) يعنى فوق  
رؤسها ( عثبرا ) بكسر  
العين أى غبارا ومن لطائف  
العلامة فى شرح المفتاح  
العثبر الغبار ولا تنفتح فيه  
العين والطف من ذلك  
ما سمعت أن بعض البغالين  
كان يسوق بغلته فى سوق  
بغداد وكان بعض عدول  
دار القضاء حاضرا  
فضرطت البغلة فقال  
البغال على ما هو دأبهم

لاعقلا ( قوله نظرا الى تمثيله بالآية ) اذ صفة كلامه تعالى لا مز يدعها فكيف يقال ان فيه ما يقرب به الى الصحة ( قوله أى تنفست بصوت ) كان الأولى أن يقول أى تنفست من دبرها

ومن هذا القبيل ما وقع  
لى فى قصيدة  
علافا صبح بدعوه الورى  
ملكا  
ورينا فقصوا عينا غدا ملكا  
ومما يناسب هذا المقام أن  
بعض أصحابى ممن الغالب  
على لهجتهن امالة الحركات  
نحو الفتحة أنانى بكتاب  
فقلت لمن هو فقال لمولانا  
عمر بفتح العين فضحك  
الحاضرون فنظر الى  
كالمترى عن سبب  
ضحكهم المسترشد لطريق  
الصواب فرمزت اليه  
بغض الجفن وضم العين  
فتقطن للقصود واستطرف  
ذلك الحاضرون ( لو  
تبني ) تلك الجياد ( عنقا )  
هو نوع من السير ( عليه )  
أى على ذلك العنبر ( لا يمكن )  
أى العنق ادعى تراكم  
الغباب المرتفع من سنابك  
الخيل فوق رؤسها بحيث  
صار أرضا يمكن سيرها  
عليه وهذا بمنزلة عقلا  
وعادة لكنه تخييل حسن  
( وقد اجتمعا ) أى ادخال  
ما يقرب الى الصحة وتضمن  
التخييل الحسن ( فى قوله  
يخيلى أن سمر الشهب  
فى الدجى  
وشدت باهدابى البهن  
أجفان )

عادتهم عند فعل البغلة ذلك ( قوله بلحية العدل ) أى ما فعلت يقع بلحية العدل لافى وجه  
السائق وفيه تشبيه العدل برجل ذى لحية على طريق الاستعارة بالكناية ( قوله الوقر ) بكسر  
الواو أى الخيل وفى المختار الوقر بالفتح نقل الاذن وبالكسر الخجل وأكثرا ما يستعمل الوقر فى حمل  
البغل والخمار والوسق فى حمل البعير وأقرت البغلة كترجلها والوقار بالفتح الخلم والرزانة وقد وفر  
الرجل يقرب بالكسر وقار وقرة بوزن عدة فهو وقور والتوقير التعظيم وقوله تعالى مالكم لا  
ترجون لله وقارا أى لا تخافون لله عظمة اه ( قوله افتح العين ) يحتمل أن المراد الجارحة وأراد  
بالمولى من يستحق منه ويحتمل أن المراد افتح حرف العين وقل لحية العدل بفتح العين وأراد بالمولى  
المستحق لذلك وهو الشاهد ( قوله ومن هذا القبيل ) أى ما فيه تورية أو توجيه فى مادة فتح العين  
( قوله فى قصيدة ) أى فى مدح ملك ( قوله علا ) أى ارتفع وقوله بدعوه الورى أى الخلق وقوله  
ملكا أى سلطانا وقوله ورينا أى حينما فقصوا عينا أى عين ملك وهو اللام فصار ملكا بفتح اللام  
وله معنى آخر وهو أن يراد بالعين الجارحة ولو قصوا أعينهم وتأملوه علموا أنه ملك بفتح اللام لا ملك  
بالكسر فينتج فيه التورية والتوجيه على ما تقدم والمعنى البعيد فتح عين الحكمة ( قوله ومما  
يناسب ) أى لكونه فيه الاشارة بضم العين الى معنى خفى ولو لم تكن الاشارة باللفظ ولا فيه تورية  
ولا توجيه ولذا قال ومما يناسب ولم يقل ومنه ( قوله على لهجتهن ) أى لغتهن ( قوله كالمترى ) أى  
الطالب لمعرفة سبب ضحكهم ( قوله المسترشد ) أى طالب الرشاد ( قوله وضم العين ) تفسير ( قوله  
فتقطن للقصود ) وهو ضم عين عمر ( قوله واستطرف ذلك الحاضرون ) أى اعترفوا بنظر افة المشير  
وفهم المشار له ( قوله لوتبني ) أى تطلب وقد سبق أن لوم من الالفاظ التى تقرب الى الصحة فينبغ  
يكون هذا البيت مما اجتمع فيه الأمران ( قوله هو نوع من السير ) وهو السير السريع وعبارة  
عق عنقا أى سير اسرع ( قوله وهذا ) أى مشى الخيل على الغبار ( قوله لكنه تخييل حسن )  
نشأ من ادعاء كثرته وكونه كالجبال فى الهواء ( قوله ما يقرب الى الصحة ) كلفظ يخيل ( قوله فى  
قوله ) أى قول القاضى الارجانى يصف طول الليل اه مطول ومن كلامه

أقرن برأيك رأى غيرك واستشره فالحق لا يخفى على اثنين

المرء امرأة تربه وجهه ويرى ففاه بجمع مرآتين

( قوله الشهب ) هى النجوم وقوله فى الدجى أى ظلمة الليل متعاقب بسمه وقوله وشدت أى عقلت  
أى وبخيلى مع ذلك أن شدت الخ فالذى يخيل له شيان وقوله البهن أى مائلة البهن والظاهر  
أن الى بمعنى فى ليكون بيانا للشد وفيه ( قوله محكمة بالمسامير ) أى فى ظلم الليل وهذا مستحيل  
لان الظلمة عرض والنجوم أجرام لكن المتكلم لما رأى أجراما مينا كالجواهر سمرت فى أجرام  
سود كسباط تخيل الوهم أن النجوم فى الظلمة كذلك قبل الالتفات الى دليل استحالة ذلك ( قوله  
فشدت باهدابها الخ ) شد الاجفان بأهدابها فى النجوم مستحيل لكن لما رأى المتكلم أجراما  
معلقة باحبال فى أجرام تخيل الوهم أن الاجفان مع الاهداب كذلك ( قوله وهذا تخييل حسن )

بصوت قاله بعض المشايخ ( قوله ومن كلامه أقرن الخ ) هو من الكامل فقوله على اثنين بقطع

المهزة قاله بعض المشايخ ( قوله ويرى ففاه بجمع مرآتين ) أى بأن نوضع مرآة مقابلة لمرآة

أى بوقع فى خيالى أن الشهب محكمة بالمسامير لاتزول عن مكانها وان أجفان عيني قد شدت باهدابها الى الشهب لطول ذلك الليل  
وغاية سهرى فيه وهذا تخييل حسن ولفظ يخيل بزبد حسنا

يدرك حسنه الذوق ( قوله ومنها ) أى من أصناف الغلوا المقبول ( قوله مخرج الهزل ) الهزل خلاف الجذب وهو الكلام الذى لا يراد به الا المطايبه والضحك وليس منه فرض صحيح والخلاعة الشطارة يقال فلان خلع العذارى أى يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق اه سم ( قوله أسكر بالأمس الخ ) فسكروه بالأمس عند عزمه على الشرب عند احوال حيث أربد بالسكر ما يترتب على الشرب الذى هو المقصود لكن لما أتى به على سبيل الهزل لمجرد تزيين المجالس والتضاحك وعلى سبيل الخلاعة قبل قال ع ق فان قلت هذا الكلام نفس الهزل فكيف قول المصنف أخرج مخرج الهزل قلت الهزل أعم مما يكون من هذا الباب وخروج الخاص مخرج العام بمعنى مجيئه موصوفاً بما فى العام لوجوده فيه صحيح اه ( قوله ان ذامن العجب ) أى سكره بالأمس اذا عزم على الشرب غدا ( قوله ومنه المذهب الكلامى وهو ايراد حجة الخ ) قال العلامة الحفيد لا يخفى أنه شاع فى عرف العرب وسائر الناس الاستدلال لاسيما بالخطابة والجدل لكن الشائع فى الكلام الاستدلال البرهانى فلا يناسب أن يسمى بالمذهب الكلامى الاستدلال بالمقدمات المستتزة للطلوب على تقدير التسليم كما لا يخفى اه ( قوله المذهب الكلامى ) أى النوع المسمى بذلك وانما نسب طريق الاستدلال الى المتكلمين وان كان المتكفل ببيانه أهل الميزان لكال اجتهادهم فى استعمال القواعد الاستدلالية فى المطالب الكلامية بحيث صاروا يضرب بهم المثل فى البعث والزام الخصوص بأنواع الاستدلال ( قوله للطلوب ) متعلق بحجة واللام بمعنى على وقوله على طريقة متعلق بإيراد وفى نسخة على طريق وعلها فتد كبر الضمير فى قول الشارح وهو ظاهر ( قوله وهو ) أى طريقة أهل الكلام وذكر الضمير لان طريقة مضافة للتد كرفا كتسب التد كبر وفى نسخة وهى وهى ظاهرة ( قوله أن تكون ) بالتاء المثناة فوق كفى بعض النسخ أى الحجة وهو ظاهر وفى بعضها بالياء المثناة تحت والتد كبر باعتبار كون الحجة بمعنى الدليل أو البرهان ( قوله مستتزة للطلوب ) ولكن لا يشترط هنا الاستزام العقلى بل ما هو أعم من ذلك اه ع ق ( قوله لو كان فيهما ) أى فى السماء والارض آلهة الا الله أى غير الله فهى صفة لا آلهة لانها اسم بمعنى غير وقوله لفسدنا أى لما تقرر عادة من فساد المحكوم فيه عند تعدد الخاكم فعلى هذا تكون الملازمة عادية ويكون الدليل اقناعيا لحصوله بالمقدمات المشهورات أى لكه ما لم تفسد اذ ليس فيهما آلهة غير الله فهو قياس استثنائى حذف منه صفراء والنتيجة للعلم فيهما ( قوله عن النظام ) أى وهذا النظام محقق مشاهد اه سم ( قوله فكندا المزوم ) أى باطل أيضا ( قوله من المشهورات الصادقة ) أى بحسب العادة فانه قد اشهر فى العرف أن المملكة لا تنتظم بملكين ( قوله فى الخطايات ) أى الامور الخطايبية المفيدة للظن ( قوله دون القطعيات ) لانه يجوز عدم الفساد مع تعدد الآلهة

أخرى فانك ترى المرأة التى وراء ظهر ك وما فيها من جميع ظهر ك فى المرأة التى استقبلتها ( قوله لكن الشائع فى الكلام ) أى فى علم الكلام ( قوله فلا يناسب أن يسمى بالمذهب الكلامى الاستدلال بالمقدمات الخ ) أى لشموله للمقدمات اليقينية وغيرها وانما المناسب للتسمية بالمذهب الكلامى الاستدلال البرهانى فلا يستقيم قول الشارح وهو أن تكون بعد تسليم الخ فليس المراد بكونه على طريقة أهل الكلام كون الحجة بعد تسليم المقدمات الى آخر ما قاله الشارح بل المراد بكونه على طريقة أهل الكلام كونهم لا يكتفون بمجرد الدعوى بل لابد لهم من الاهتمام باقامة

( ومنها ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله أسكر بالأمس ان عزمتم على الشر ب غدا ان ذامن العجب ومنه ) أى المعنوى ( المذهب الكلامى وهو ايراد حجة للطلوب على وهو أن تكون الحجة بعد تسليم المقدمات مستتزة للطلوب ) نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا ( واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذى هما عليه فكندا المزوم وهو تعدد الآلهة وهذه الملازمة من المشهورات الصادقة التى يكتب فى الخطايات دون القطعيات المعبرة

بأن يتفقوا وقد صرح الشارح في شرح العقائد بأن الحجة افناعية والملازمة عادية على ما هو  
 اللائق باخطايات وأطال في تقرير ذلك واعترض عليه بعض المعاصرين له وانتصر له بعض  
 تلامذته ومن أراد تفصيل المقام فعليه بحواشي شرح العقائد وحواشي المطول اه يس ( قوله  
 في البرهانيات ) أى الأدلة المقيدة لليقين ( قوله وقوله ) أى قول الناقد من قصيدة يعتذر فيها  
 الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتسخر النعمان من ذلك اه مطول وقوله  
 فتسخر أى تعير واغتم منه لان آل جفنة أعداؤه ( قوله حلفت الخ ) أى حلفت لك بالله ما أبغضتك  
 ولا خنتك ولا كنت لك فى عداوة اه ع ق قال يس فى هذه الايات مناقشة من وجهين الاول  
 أنه ادعى أنه اذا مدح أقواما أحسنوا اليه كما أن أقواما أحسن اليهم فدحوه وهذا عكس ما فعله  
 هو وإنما يحصل الالزام أن لو قال مالك حكيمونى فى أموالهم فدحهم والافه وقد جعل مدحه لهؤلاء  
 الملوك سابقا على احسانهم فلا يحصل الالزام إذ لم يكن داعى الى الابتداء بمدحهم الثانى فى قوله

فلم نرم فى مدحهم لك أذنبوا \* وهل أحديرى أن مادحه مذنب

وإنما كان ينبغى أن يقول فلم يرهم غيرهم مذنبين بمدحهم لك فلاى شئ ترى مذنبا بمدحى غيرك اه  
 ويحاجب عن الاول بأن المراد أنك اصطفيتهم بسبب مدحهم اياك وأحسنت اليهم بسبب المدح اذ لو  
 رأيت المدح ذنبالما كافئ عليه وعن الثانى بأن المراد لم يرهم أحد مذنبين وأنت من جملة من لم يرهم  
 مذنبين وعبر عن هذا العموم بالخطاب كما يقال لا ترى فلانا لامصليا أى لا يراه أحد لامصليا أنت  
 وغيرك والخطب فى مثل هذه الابحاث سهل اه ع ق ( قوله فلم أترك لنفسك ) أى بسبب ذلك  
 اليمين ( قوله أى شكاً ) أى فى أى لست بمبغض لك ( قوله وليس وراء الله الخ ) أى لا ينبغى  
 للمخوف له بالله العظيم أن يطلب ما يتحقق به الصدق سوى اليمين بالله اذ ليس وراء الله أعظم منه  
 يطلب الصدق بالخلف به لانه أعظم من كل شئ اه ع ق ( قوله لتوطئة القسم ) أى للدلالة على  
 القسم المحذوف ( قوله خيانة ) أى غشاً وبغضاً ( قوله اللام جواب القسم ) أى فى جوابه وجواب  
 ان محذوف دل عليه جواب القسم ( قوله الواشى ) هو الساعى بالكلام على وجه الفساد ( قوله  
 أغش ) أفعال تفضيل والمفضل عليه محذوف ير بد أغش من كل غاش وأ كذب من كل كاذب اه سم  
 ( قوله ولكنى الخ ) أشار به الى سبب مدح آل جفنة ليكون ذلك ذريعة لثبوت اللوم عنه أى ما كنت  
 امرأ قصدت بمدحهم التعريض بنقصك ولكنى كنت الخ أفاده ع ق ( قوله أى فى ذلك الجانب )  
 وأراد به الشام اه مطول ( قوله مستراد ) بضم الميم وسكون السين المهملة والظاهر أن السين زائدة

فى البرهانيات ( وقوله  
 حلفت فلم أترك لنفسك  
 ريبه ) أى شكاً وليس  
 وراء الله للمرء مطلب )  
 فكيف يحلف به كاذبا  
 ( لئن كنت ) اللام  
 لتوطئة القسم ( قد  
 بلغت عنى خيانه بلبلغك )  
 اللام جواب القسم  
 ( الواشى اغش ) من غش  
 اذا خان ( واكذب ولكنى  
 كنت امرأى جانب ) من  
 الارض فيه ) أى فى ذلك  
 الجانب ( مستراد ) أى  
 موضع طلب الرزق

الدلائل بخلاف غيرهم من أرباب المحاورات فان شأنهم الاكتفاء بمجرد الدعوى وحينئذ يصدق  
 بالقياس الاصولى بخلافه على ما جرى عليه الشارح فتدبر ( قوله بسبب مدحهم اياك الخ )  
 وحينئذ يكون مدحهم للنعمان سابقا على احسانه عليهم كما أن مدح هذا الشاعر لآل جفنة سابقا  
 على احسانهم له وحينئذ فقول المعترض وهذا عكس ما فعله ممنوع لا يقال كيف هذا مع قول  
 الشارح كما لا تعاتب قوما أحسنت اليهم فدحوك فان ظاهره لكونه أتى بالفاء فى فدحوك أن  
 مدحهم للنعمان متأخر عن احسانه اليهم لانا نقول الفاء فيه بمعنى الواو وهو كثير فى كلامهم قاله  
 بعض المشايخ ( قوله وهو أعظم من كل شئ ) فاليمين به كافى عن كل يمين اذ لا يحلف به كاذبا ( قوله  
 والظاهر أن السين زائدة ) وأصله من نادى ليس كذلك بل مستراد على صيغة اسم المفعول اسم مكان

وأصله من نادى محل الرود الذي هو طلب الرزق وفي المختار وراد الكلا طلبه وبابه قال  
 ورياد أيضا بالكسر وارتاده ارتياد أمثله وفي الحديث إذا بال أحدكم فليرنده أي فليطلب لبوله  
 مكانا ليأوى منه وراو الرائد الذي يرسل في طلب الكلا اه ( قوله من راد الكلا ) بالقصر  
 أي طلبه والكلا الحشيش ( قوله ملوك ) مبتدأ خبر محذوف كما أشار له الشارح بقوله أي في  
 ذلك الجانب وهي جواب سؤال مقدر فكانه قيل من في ذلك الجانب الذي تطلب الرزق فيه فقال  
 فيه ملوك ويحتمل أن يكون بدلا من مستراد ومذهب أو من جانب لكن يكون حينئذ على  
 حذف مضاف أي مكان ملوك الخ ( قوله واخوان ) أي لتواضعهم فلا ينافي وصفهم بالاخوة  
 وصفهم بالملوك ( قوله أحكم ) بضم الهمزة وتشديد الكافي أي اجعل ما كما ( قوله اصطفيهم )  
 في نسخة اصطفيهم أي اخترتهم لصنعك وتفصيلك ( قوله آل جفنة ) قال سم ذكر في  
 الصحاح في فصل الجيم أن جفنة قبيلة من اليمن ولم يذكر في فصل الحاء جفنة بالحاء بمعنى قبيلة اه  
 ( قوله وهذه الحجة ) أي المأخوذة من الايات ( قوله على طريق التمثيل ) يحتمل أن هذا  
 إشارة الى الاعتراض على هذا المثال بأن هذا ليس من المذهب الكلامي لان المذهب الكلامي من  
 أنواع القياس والتمثيل فسيم القياس عند أهل الميزان ثم بين تقريره آخر يكون المثال عليه من  
 المذهب الكلامي بقوله ويمكن رده الخ ويحتمل أنه إشارة الى أن المصنف أراد بالمذهب الكلامي  
 ما يشمل التمثيل اه سم وعبارة ع ق وهذه الحجة ان قصد الشاعر أن تؤخذ على هذا الوجه  
 كانت على طريق التمثيل الذي هو أن يحمل معلوم على معلوم مساوياه في علة الحكم وتقريره  
 هنا أنه حمل مدحه آل جفنة على مدح القوم للمخاطب في حكمه هو نفي العتاب مساواة الاول الثاني في  
 علة الحكم وهي كون المدح للاحسان فان أراد المصنف بالمذهب الكلامي مطلق الاستدلال كان  
 المثال مطابقا لمدح على هذا الوجه وان أراد به الاستدلال بتركيب المقدمات على طريق الافتراضي  
 أو الاستثنائي لم يكن المثال مطابقا لما ذكر وانما يطابقه برده الى صورة الافتراضي أو الاستثنائي فيقرر  
 الافتراضي هكذا مدحى مدح بسبب الاحسان وكل مدح بسبب الاحسان لا عتب فيه ينتج مدحى  
 لا عتب فيه دليل الصغرى المشاهدة ودليل الكبرى تسليم المخاطب ذلك في مادحيه اه باختصار  
 ( قوله قياسا ) أي قياسا أصوليا وهو جل أمر على أمر في حكمه جامع بينهما ( قوله ويمكن رده )  
 أي ما ذكر من الايات ( قوله لكان مدح ذلك القوم الخ ) بيان الملازمة انعقاد الموجب للمدحين  
 وهو وجود الاحسان ( قوله واللازم ) وهو التالي وقوله فكندا المزوم وهو المقدم أي فيثبت  
 المطلوب وهو انتفاء الذنب عنى بالمدح ولزم منه نفي العتب اذا عتب الا عن ذنب ( قوله حسن  
 التعليل ) أي النوع المسمى بذلك كقول ابن قنوج بدم أجرودا.

لحية أجروود اذا حصلت \* لم تبلغ العشار من ذره

كما أشار اليه الشارح قال ابن مالك في لاميته

وكلم مفعول غير ذى الثلاثة صنع \* منه ما لمفعول أو مفعول جعل

والسين والتاء فيه زائدان وأصله مراد قاله بعض المشايخ ( قوله أي محل الرود ) المناسب أي  
 محل الارتداد قاله بعض المشايخ ( قوله قبيلة من اليمن ) تقدم للحشى ان آل جفنة بالشام ( قوله  
 فيقرر الافتراضي هكذا الخ ) ولم ينقل عن ع ق تقرير الاستثنائي اكتفاء بما في الشارح

من راد الكلا ( ومذهب )  
 أي موضع ذهاب للحاجات  
 ( ملوك ) أي في ذلك  
 الجانب ملوك ( واخوان  
 اذا ما مدحهم \* أحكم في  
 أموالهم ) أتصرف فيها  
 كيف شئت ( وأقرب )  
 عندهم وأصبر رفيع المرتبة  
 ( كفعلك ) أي كما تفعل  
 أنت ( في قوم أراك  
 اصطفيهم \* ) أي  
 وأحسن اليهم ( فلم ترهم  
 في مدحهم لك أذنبوا )  
 أي لا تعاتبني على مدح  
 آل جفنة المحسنين الى  
 المنعمين على كما لا تعاتب  
 قوما أحسنت اليهم  
 فمدحوك فكما أن مدح  
 أولئك لا يعد ذنبا فكذلك  
 مدحى لمن أحسن الى وهذه  
 الحجة على طريق التمثيل  
 الذي تسميه الفقهاء قياسا  
 ويمكن رده الى صورة  
 قياس استثنائي أي لو كان  
 مدحى لآل جفنة ذنبا  
 لكان مدح ذلك القوم  
 لك أيضا ذنبا واللازم باطل  
 فكندا المزوم ( ومنه ) أي  
 من المعنوي ( حسن  
 التعليل وهو أن يدعى  
 لوصف علة مناسبة له

نظمت فاستقبلت وجهه \* فاقسمت لأثبتت شعره

( قوله باعتبار لطيف ) متعلق ببدعي والمراد بالاعتبار النظر وباللطف الدقة كما أشار إليه الشارح بقوله أي بأن ينظر الخ أي يثبت لوصف علة حالة كون الاثبات ملتبسا بنظر دقيق بحيث لا يدرك كون هذا المثبت علة الامن له تصرف في دقائق المعاني ( قوله غير حقيقي ) صفة لا اعتبار والمراد بالحقيقي المطابق للواقع أي الذي في الواقع أنه علة كانت أمرا اعتباريا أو حقيقيا أي موجودا خارجا ( قوله غير حقيقي وهو ) أي الاعتبار بمعنى المعتبر ففيه استخدام أي غير مطابق للواقع بمعنى أنه ليس علة في نفس الأمر بل اعتبر بوجه تخيل به كونه صحيحا كان ذلك المعتبر أمرا اعتباريا أو موجودا في الخارج ( قوله علة له في الواقع ) خبر يكون ( قوله كما إذا قلت الخ ) تمثيل للنفي ( قوله فانه ليس في شيء ) أي في مرتبة من مراتب حسن التعليل ( قوله وما قيل ) مبتدأ وقوله فغلط خبر ووجه الغلط أن الاعتبار هنا بمعنى نظر العقل وهو قد يكون حقيقيا اه يس ( قوله ومنشؤه الخ ) أي فهم أن المراد بالاعتبار الأمر الاعتباري وأن المراد بقوله غير حقيقي أي غير موجود في الخارج فاعتراض بأنه لا حاجة لقوله غير حقيقي مع قوله باعتبار وقد فهمت المراد بكل من أن الاعتبار بمعنى نظر العقل والمنظور فيه محتمل أن يكون مطابقا للواقع وان يكون غير مطابق له فبصحة الحاجة للتقييد حيث ند بقوله غير حقيقي ( قوله ان أرباب الخ ) بدل مما سمع ( قوله على مقابل الحقيقي ) أي الموجود خارجا ( قوله ولو كان الامر كما توهم ) أي من أن الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي ( قوله لوجب أن يكون الخ ) واللزام باطل فكذا الملزوم ( قوله غير مطابق للواقع ) أي مع أن بعضها مطابق للواقع وبعضها غير مطابق للواقع ( قوله وهو أربعة أضرب ) أي باعتبار الصفة وأما العلة في الجميع فهي غير مطابقة للواقع ( قوله بيان عتها ) أي بحسب الدعوى لا بحسب الواقع لانها بحسبها ليست علة لان الغرض أنها غير مطابقة للواقع ( قوله أما أن لا يظهر لها في العادة علة ) أي غير التي أريد بيانها ( قوله وان كانت الخ ) الواو للحال ( لا تخلو في الواقع عن علة ) لما تقرر أن الشيء لا يكون الحكمه وعلة توجب له القادر المختار وصف نفسه بالحكيم فهو يرتب الامور على الحكم تفضلا منه ولذا عبر المصنف بلا يظهر دون لا يوجد ( قوله كقوله ) أي قول أبي الطيب اه مطول ( قوله السحاب ) أي عطاؤه جمع صحابة وقيل السحاب اسم جنس ( قوله وانما حجت به الخ ) أي فليس اثباتها بكثره الامطار سببه طلب مشابهة الممدوح في الاعطاء لان السحاب لا تطلب المشابهة لانها ليست منها لما شاهدت من عز زعطائه ( قوله بسبب نائلك ) أي بسبب شهوده فحصل غيره وتغيظ نشأ عنه الحى فعلة الحى التي هي علة في نزول المطر الغيرة والتغيظ ( قوله وتفوقه ) أي علوه ( قوله الرضاء ) بالمهملتين والمعجمة على وزن السفهاء عرق الحى ( قوله أي المصوب ) أي المطر

( قوله رحمه الله وتفوقه عليها ) أي تفوق عطائك على السحاب لان صفة عطائه أنه اختياري كثير الآثار الواقعة في موقعها بخلاف السحاب فانه ليس له اختيار في نزول المطر وآثاره قليلة بالنسبة الى آثار عطائك وتقع في غير موقعها وليس المعنى أن نائل السحاب لم يشابه نائلك فلما علمت السحاب عدم المشابهة بين النائلين حجت فصيبتها الرضاء حتى يقتضى وجود نائل السحاب أولا ليظهر له عدم المشابهة بين النائلين الموجب للحمى الموجبة للرضاء فلا يتم أن نزول المطر مطلقا

باعتبار لطيف ) أي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ( غير حقيقي ) أي لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع كما اذا قلت قتل فلان أعاد به لدفع ضررهم فانه ليس في شيء من حسن التعليل وما قيل من أن هذا الوصف أعنى غير حقيقي ليس بعيد هنا لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي فغلط ومنشؤه ما سمع أن أرباب المعقول يطلقون الاعتبار على مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع ( وهو أربعة أضرب لان الصفة التي ادعى لها علة مناسبة ) اما ثابتة ) قصد بيان عتها ( أو غير ثابتة ) أريد اثباتها ( والاولى اما أن لا يظهر لها في العادة علة ) وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة ( كقوله لم يحك ) أي لم يشابه ( نائلك ) أي عطائك ( السحاب وانما حجت به ) أي صارت محسومة بسبب نائلك وتفوقه عليها ( فصيبتها الرضاء ) أي المصوب من السحاب هو عرق الحى



فنزول المطر من السحاب ( قوله فنزول المطر من السحاب )  
 صفة ثابتة لا يظهر لها في  
 العادة علة وقد علة بأنه  
 عرق جهاها الحادثة بسبب  
 عطاء الممدوح ( أو يظهر  
 لها ) أي لتلك الصفة ( علة  
 غير ) العلة ( المذكورة )  
 لتكون المذكورة غير  
 حقيقية فتكون من  
 حسن التعليل ( كقوله  
 ما به قتل أعاديه ولكن \*  
 يتقى اخلاف ما تزجو  
 الذئاب فان قتل الاعداء  
 في العادة لدفع مضرتهم )  
 وصفوا المملكة عن  
 منازعتهم ( لالما كره )  
 من أن طبيعة الكرم قد  
 غلبت عليه ومحبة صدق  
 رجاء الراجين بعثته على  
 قتل أعاديه لما علم من أنه  
 اذا توجه الى الحرب صارت  
 الذئاب تزجو اتساع  
 الرزق عليها بلحوم من  
 يقتل من الاعادى وهذا  
 مع أنه وصف بكال الجود  
 وصف بكال الشجاعة حتى  
 ظهرت للحيوانات العجم  
 ( والثانية ) أي الصفة الغير  
 الثابتة التي أريد اثباتها  
 ( اما يمكنه كقوله ياوشيا  
 حسنت فينا اسائه \*  
 نجى حذارك ) أي حذارى  
 اياك ( انساني ) أي انسان

النازل ( قوله فنزول المطر من السحاب ) أي الذي تضمنه الكلام ( قوله بأنه عرق جهاها )  
 أي بأنه جهاها ذات العرق فهو من اضافة الصفة للموصوف وهو على حذف مضاف أي وتلك العلة غير  
 مطابقة للواقع ( قوله أو يظهر لها ) أي في العادة اه سم ( قوله علة غير الخ ) أي مطابقة للواقع  
 أم لا يجوز أن تكون من المشهورات الكاذبة ( قوله المذكورة ) أي التي يذكرها المتكلم  
 ( قوله لتكون المذكورة غير حقيقية ) أي غير مطابقة للواقع أي ليست علة في الواقع ( قوله  
 كقوله ) أي قول أبي الطيب اه مطول ( قوله ما به الخ ) أي ليس به سبب قتل الخ من غيظ  
 أو خوف حتى يكون القتل لاشفاء غيظه أو للاستراحة من ترقب مضرتهم ( قوله ولكن يتقى )  
 أي ولكن حمله على قتلهم أنه يتقى أي يتجنب اخلاف ما تزجو الذئاب منه من اطعامهم لحوم  
 الاعداء لانه لو لم يقتلهم فان هذا المرجو للذئاب فالة لتجنب خاف مرجو الذئاب المستنزم لتحقق  
 مرجوهم فالة لتحقيق مرجوهم ( قوله فان قتل الاعداء ) أي قتل الملوك الاعداء في العادة انما  
 هو لدفع الخ ( قوله وصفوا المملكة ) أي خلوها ( قوله صدق ) أي تحقق رجاء أي مرجو  
 الراجين أي اطعامهم من لحوم الاعداء ( قوله لما علم الخ ) أي وانما علم بأن الذئاب ترجت منه  
 ما ذكر لما علم الخ ( قوله صارت الذئاب تزجو الخ ) أي لانه عودها اطعام لحوم الاعداء ( قوله  
 وهذا ) أي قوله ولكن يتقى الخ ( قوله وصف بكال الجود ) أي حيث انه لو لم يصل اليه الا بالقتل  
 ارتكبه ( قوله حتى ظهرت الخ ) فيه حمل الذئاب على حقيقةها ومنهم من حملها على الرجال وحمل  
 اللحوم على الاموال والغنيمة اه يس ( قوله العجم ) أي الغير الناطقة ( قوله اما يمكنه )  
 أي ولو لم تقع ( قوله كقوله ) أي كقول مسلم بن الوليد اه مطول ( قوله ياوشيا ) أي  
 ساعيا بالكلام على وجه الافساد وقوله حسنت صفة لياوشيا حسن الاساءة هو الصفة المعللة وعللها  
 بقوله نجى الخ أي لاجل أن اساءتك اوجبت حذارى منك فلم ابلك لئلا تشرب بما عندي ولم تترك  
 البكاء نجا انسان عيني من العرق بالدموع فقد اوجبت اساءتك نجا انسان عيني ( قوله اسائه )  
 أي افساده ( قوله حذارك ) مصدر مضاف للمفعول والفاعل محذوف كما اشار له الشارح ويتعدى

عرق جهاها الحادثة بسبب عطاء الممدوح اه عبد الحكيم وحينئذ يكون قول الشارح وتفوقه  
 عليها غير مناسب لان تفوق النائل على نفس السحاب لا يصح وتأويله بأن المراد تفوقه على نائل  
 السحاب أو صيب السحاب يقتضى أن لها نائلا أو صيبا ليس هو عرق الخي فلا يتم الاطلاق  
 المذكور فالمناسب أن يقول وتفوقك بنائك عليها اذ لا نائل لها ( قوله أي بأنه جهاها ذات العرق  
 الخ ) أنت خبير بأن الضمير في بأنه راجع لنزول المطر وحينئذ لا يستقيم الحمل فالاولى ابقاء الشرح  
 على ظاهره والمعنى وعلل نزول المطر بكونه عرق الخي فيقول كلامه الى أن العلة هي الخي اه  
 شيخنا ( قوله رحمه الله لتكون المذكورة غير حقيقية الخ ) فيه أمران الاول أنه يوم اختصاص  
 كونها غير حقيقية بما اذا ظهر غيرها وليس كذلك اذ هي في القسم الاول غير حقيقية أيضا الثاني  
 ابهام أن الظاهرة لا تكون الاحقيقية وليس كذلك لصحة أن تكون من المشهورات الكاذبة  
 اه ع ق وعبارة المطول أو يظهر لها أي لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هي  
 المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل اه وقوله لكانت  
 المذكورة علة حقيقية أي في العادة لان الكلام في العلة العادية فلا يرد اعتراض السيد اه عبد

بنفسه كما هنا ومن كما في قول المصنف حذاره منه (قوله من الفرق) أراد به عدم ظهور الانسان من اطلاق اسم الملزوم على اللازم أو هو كتابة عن العمى (قوله خوفانه) أي خوفان الواشي أن يطلع عليه فيشعر بما عنده (قوله أو غير ممكنة) عطف على ممكنة بأن تكون مستحيلة لان نية الخدمة انما تكون ممن له ادراك بخلاف غيره كالجوزاء (قوله كقول لولم النخ) هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا بهذا المعنى فترجمه اه مطول وقوله فترجمه أي عربيه وقال المصنف في الايضاح وأما الرابع فعني بيت فارسي ترجمته اه وقال كقوله ولم يقل كقولني اما للنجربد أو نظرا للمعناه فانه مقول للفارسي تأمل (قوله لولم تكن نية الخ) لوتفيدني مدخولها بشرطها وجوابا فشرطها هنا نية الخدمة وجوابها نية رؤية نطاق الجوزاء فتفيد لوني هذين النقيين فتثبت نية الخدمة ورؤية نطاق الجوزاء والنطاق ما يشد به الوسط وقد يكون مرصعا بالجواهر حتى يكون كعقد خالص من الدر وأراد بالانتطاق هنا حالة شبيهة بالانتطاق الحمى وهي كون الجوزاء أحاطت بهاتلك التجوم كحاطة النطاق الذي فيه جواهر فصار كعقد من الدر بوسط انسان واعلم أن اللوا استعمالين استعمال المناطقة وهو الاستدلال بالعلم بانتفاء التالي على العلم بانتفاء المقدم واستعمال اللغويين وهو الاستدلال بانتفاء المقدم على انتفاء التالي في الخارج واعلم أن علة الانتطاق في الخارج نية الجوزاء الخدمة فالانتطاق دليل على نية الخدمة أي العلم بها اذا علمت هذا فاعلم أن الرؤية علة للعلم بنية الجوزاء الخدمة فيكون جاريا على استعمال المناطقة وعلى هذا المراد بالعلة ما كان علة في العلم ولكن الظاهر أن مرادهم بالعلة ما كان علة في الوجود ولا في العلم (قوله الجوزاء) هي برج من البروج الفلكية (قوله من انتطق) أي مأخوذ منه وقوله

عيني ( من الفرق فان استعسان اساءة الواشي يمكن لكن لما خالف ) الشاعر ( الناس فيه ) اذ لا يستعسسه الناس ( عقبه ) أي عقب الشاعر استعسان اساءة الواشي ( بان حذاره منه ) أي من الواشي ( نجبي ) انسانيه من الفرق في ( السموع ) حيث ترك البكاء خوفانه ( أو غير ممكنة ) كقوله

لولم تكن نية الجوزاء خدمته \* لما رأيت عليها عقد منتطق ) من انتطق أي شد انتطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة

الحكيم أي اعتراضه بأنه لا يلزم من ظهور العلة في العادة أن تكون علة حقيقية أي موافقة لما في نفس الأمر كما فسرنا بذلك اذ ربما كانت من المشهورات الكاذبة فالاولى أن يدعى حينئذ فوات الاعتبار اللطيف اذ لا دقة مع الظهور فان كانت مع ذلك علة حقيقية فات القيد الأخير أيضا اه ووجه عدم وروده أن المراد بها وبما فسرنا به ما في العادة لان العبرة في أمثال هذه اللطائف بالعادة (قوله أراد به عدم ظهور الانسان قال معاوية الخ) في عبد الحكيم غرق انسان العين كتابة عن العمى أي نجبي حذارك من العمى فلا برد ما قيل ان المناسب أن يقول نجبي نفسي من الفرق لان انسان العين يفرق بدمع قليل ولا يحتاج الى أن يجاب بأن انسان العين هو الساكن في الماء أي ماؤها فاذا كان يفرق تكون كثرة الماء في الغاية اه أي ماء البكاء وهو السموع لان شأن ساكن الماء أن لا يفرق الا بكثرته عليه بخلاف غيره فانه يفرق في القليل وأيضا لا يبرد القليل لانه خص الانسان لانه أشرف وأعز وغرقه أخوف فيصح كونه حقيقة لا كتابة عن العمى وان لم توافق حقيقة الواقعة بل هي الانسب حينئذ في حسن التعليل اه فتدبر (قوله وهو الاستدلال بالعلم النخ) الاولى حذف لفظ العلم الاول (قوله ولكن الظاهر الخ) أي الظاهر من قول المصنف أن يدعى لوصفه له مناسبة أن المراد أنها علة لنفس ذلك الوصف للعلم به كما في المطول لكن الظاهر لا يعمل به بل يعمل الكلام على التعميم بقريظة التمثيل (قوله هي برج من البروج الفلكية) في أن الجوزاء اسم لنجم على صورة امرأة مستلقية على ظهرها حالة في هذا البرج لا للبرج نفسه الا أن يقال هو من تسمية المحل باسم الحال فيه أو هي اسم على سبيل الحقيقة الاصطلاحية قاله

أى شد النطاق أى المنطقه بوسطه ( قوله صفة ) وعلتها رؤيه النطاق أى الحالة الشبيهة به وقوله غير ممكنة أى لان النية لاتكون الامن العاقل كما تقدم ( قوله وفيه بحث ) أى فيما قاله فى الايضاح ( قوله لان مفهوم هذا الكلام ) أى البيت أى ما يفهم منه بحسب الاستعمال اللغوى وحينئذ يقال ان فى هذا البحث اعتراضا باصطلاح على اصطلاح آخر ( قوله علة لرؤية الخ ) أى على قاعدة اللغة ( قوله كما يقال الخ ) تنظير من جهة أن الاول علة والثانى معلول ( قوله وهذه ) أى رؤيه الحالة الشبيهة بان نطاق المنتطق صفة الخ ( قوله فيكون من الضرب الاول ) وهو الصفة الثابتة أى لامن الضرب الرابع ( قوله وما قيل الخ ) حاصله أنه جواب عن المصنف رد قول المعارض فيكون من الضرب الاول وحاصله أن يجعل البيت على قاعدة اللغة ويكون من هذا الضرب بأن يراد الانتطاق الحقيقي لاجل حاله الشبيهة به ولاشك أن رؤيته بالجوزاء غير ثابتة ( قوله انه ) أى الشاعر وقوله أراد أن الانتطاق أى الحقيقي ( قوله فهو مع أنه الخ ) رد لما قيل من وجهين الاول مخالفة لما فى الايضاح والثانى أن المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة به لا الحقيقي كما ذكره هذا القائل ( قوله مخالف لصريح كلام المصنف فى الايضاح ) اذ كلامه صريح فى أن المعال نية الخدمة والعله رؤيه الانتطاق لا العكس كما ذكره هذا القائل ( قوله لان حديث انتطاق الجوزاء ) الاضافة للبيان ( قوله ثابت بل محسوس ) أى فلا يكون من هذا الضرب ( قوله والا قرب الخ ) هذا يوافق ما فى الايضاح لا مخالف له كما هو ظاهره ( قوله بانتفاء الثانى ) هو عدم رؤيه الانتطاق وانتقاؤه يكون رؤيه الانتطاق لان نفي النفي اثبات وقوله على انتفاء الاول وهو عدم نية الجوزاء خدمته وانتقاؤه يكون بينهما خدمته لان نفي النفي اثبات ( قوله على انتفاء الاول ) أى على العلم به ( قوله فيكون الانتطاق أى المجازى علة الخ ) وعبارة المطول فيكون رؤيه ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة الخ اه ( قوله أى دليلا عليه ) تفسير لقوله علة

بعض المشايخ لكن فى القاموس والجوزاء برج فى السماء اه وعلى هذا فاستعملها فى النجم المذكور من اطلاق اسم المحل على الحال فليعرر ( قوله أى شد النطاق أى المنطقه بوسطه ) فيه أن النطاق للمرأة والمنطقه للرجل يقال انتطقت المرأة لبست النطاق ويقال انتطق الرجل لبس المنطقه وهى معروفة والجوزاء مؤنث فللمناسب النطاق لا المنطقه فاحوالها من الكواكب يقال له نطاق كما فى الشرح للمنطقه وعبارة عبد الحكيم قوله أى شد النطاق الخ النطاق فى الاصل شقة تلبسها المرأة وقد يطلق على ما تشبهه المرأة تلك الشقة فى وسطها وبهذا المعنى سميت أسماء بنت أبى بكر ذات النطاقين وهو المراد ههنا ولا يناسب تفسير الانتطاق بشد المنطقه لان الجوزاء مؤنث أى والمنطقه للذكر ولا يقال للكواكب التى فى حول الجوزاء منطقة الجوزاء بل نطاقها ( قوله وحينئذ يقال الخ ) فيه أن الباحث بنى بحثه على أنه ليس للموا استعمال واحد ودع عليه المجيب بأن لها استعمالين فافهم ( قوله رحمه الله قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح ) لا يخفى أنه لا يصح تعليل رؤيه النطاق بنية خدمة الممدوح انما يصح تعليل الانتطاق بها اللهم إلا أن يجعل رؤيه النطاق كناية عن وجوده اه عبد الحكيم ولا ضعف فى هذا الجواب بل هو متعين كما لا يخفى خلافا لما يفيد لفظ اللهم اه معاوية ( قوله أى الشاعر ) الظاهر أن الضمير عائدة على المصنف ( قوله هذا يوافق ما فى الايضاح الخ ) كان هذا مبنى على أن قوله والا قرب الخ مقابل لما قبله وليس كذلك بل

الممدوح صفة غير ممكنة  
قصد اثباتها كذا فى  
الايضاح وفيه بحث لان  
مفهوم هذا الكلام هو  
أن نية الجوزاء خدمة  
الممدوح علة لرؤية علة  
النطاق عليها أعنى لرؤية  
حالة شبيهة بان نطاق المنتطق  
كما يقال لو لم نجنى لم  
أكرمك بمعنى أن علة  
الاکرام هو المجى، وهذه  
صفة ثابتة قصد تعليلها بنية  
خدمة الممدوح فيكون  
من الضرب الاول وما قيل  
انه أراد ان الانتطاق صفة  
بمتمعة الثبوت للجوزاء  
وقد اثبتها الشاعر وعلها  
بنية خدمة الممدوح فهو  
مع أنه مخالف لصريح كلام  
المصنف فى الايضاح ليس  
بشئ لان حديث انتطاق  
الجوزاء أعنى الحالة الشبيهة  
بذلك ثابت بل محسوس  
والا قرب أن يجعل لوهنا  
مثلهما فى قوله تعالى لو كان  
فيهما آلهة الا الله لفسدنا  
أعنى الاستدلال بانتفاء  
الثانى على انتفاء الاول  
فيكون الانتطاق علة  
كون نية الجوزاء خدمة  
الممدوح أى دليلا عليه

(قوله مع أنه) أي كون نية الجوزاء الخمسة (قوله ما بنى على الشك) أي تعليل بنى النخ (قوله) لان فيه) أي في حسن التعليل ادعاء أي تصدق العلة وقوله واصراراً أي على ادعاء التصديق (قوله كقوله) أي قول أبي تمام اه مطول (قوله الغر) أي البيض لان البيض أكثرهموعاً من السود (قوله غيبين) أي دفن (قوله أي تحت الربا) أي في البيت الذي قبله وهو قوله ربا شفعت ربح الصبا بنسبها \* الى المزن حتى جادها وهو هاجع

يعنى سافت الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهاجع السائل اه مطول قال الفري الرباجع ربوة وهي التل المرتفع من الارض وشفعت ان كانت الرواية على صيغة المبني للمفعول فهو من الشفع بمعنى الضم وان كانت على صيغة المبني للفاعل فالظاهر أنه من الشفاعة بمعناها المتعارف والنسيم يطلق على نفس الريح ويطلق على هبوبها لانه مصدر في الأصل وهو المراد هنا والمزن جمع مزنة وهي السحاب الابيض والضمير في جادها للربا والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو المراد في البيت الأول بقريئة الوصف بالجمع اه وقوله جمع ربوة مثلثة الراء كما في سم (قوله الاصل ترقاً بالهمزة الخ) اعلم أن رقى برقى كعلم يعلم ورضى برضى معناه صدق وأما رقا بالهمزة رقا معناه سكن يسكن كما هنا (قوله فخففت) أي الهمزة للضرورة بقلها الفاعل غير قياس لان الهمزة التي تبديل الفاي شرط سكونها (قوله على سبيل الشك) فكأنه يقول أوجب لي بكها الدائم الشك في أن سبب ذلك تغييبها حيباً تحت الربا ولا يخفى ما في تسمية زول الماطر كما من لطف التجوز وبه حسن التعليل اه عرق (قوله فهمي) أي السحاب تبكى عليها أي تنزل دموعها على الربا لاجل الحبيب الذي تحتها (قوله التفريع) بالعين المهملة وهو في اللغة جعل الشيء فرعاً لعبه وقد روى بالعين المعجمة وهو الافاضة والصب فوجه تسمية هذا القسم بذلك على هذه الرواية هو أن المتكلم قد فرغ الحكم أي من المتعلق الاول الى الثاني اه فترى (قوله لمتعلق أمر) أي لنسوب لامر فالمراد بالمتعلق النسبة والارتباط ومصدوق الأمر في البيت

وعلة للعلم مع أنه وصف غير يمكن (والحق به) أي بحسن التعليل (ما بنى على الشك) ولم يجعل منه لان فيه ادعاء واصراراً والشك بنا فيه (كقوله كأن السحاب الغر) جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء (غيبين تحتها) أي تحت الربا (حبيباً فترقا) الاصل ترقاً بالهمزة تخففت أي ما نسكن (لمن مدامع) علل على سبيل الشك زول المطر من السحاب بأنها غيبت حبيباً تحت تلك الربا فهي تبكى عليها (ومنه) أي من المعنوي (التفريع وهو أن يثبت لمتعلق أمر حكم بعد انبائه) أي اثبات ذلك الحكم (لمتعلقه آخر)

معناه ان الاقرب في دفع هذا البعث عن المصنف أن مراده أن تجعل لو هنا النخ فتدبر (قوله رجه الله وعلة للعلم) ولو اعتبر ان الانتطاق علة لنفس نية خمسة المدوح اذ لولا لم يوجد من الجوزاء هذه النية لعجزها بدونه عن خدمته فلولا لم تنوها لعلمها بعجزها عنها وحقارة نفسها وان كان المدوح يستحقها فيكون الدليل لميا لانها فهم مع بعده لا يستقيم البيت الا بالعكس وقال لو لم يكن عليها عقمه منتطق لم تنو خدمته كما لا يخفى فتدبر (قوله يعني سافت الريح المزن اليها) بيان لحاصل المعنى فان شفعت ان قرى بصيغة المبني للجهول فهو من الشفع بمعنى الضم وان قرى بصيغة المبني للفاعل فهو من الشفاعة بمعناها المتعارف كما يأتي عن الفري (قوله من الجود وهو المطر الى آخره) عبارة عرق وجاد بالادال أي بالجود بفتح الجيم وهو المطر الكثير يقال جاد السحاب الارض فهي مجيدة اذا أصابها الجود اه تدبر (قوله في البيت الاول) أي بالنسبة للتقل عن الشاعر في كلامنا بالنسبة لكلام الشاعر فاندفع قول بعض المشايخ الظاهر في البيت الثاني (قوله رجه الله مدامع) جمع مدمع وهي الما في التي هي أطراف العين ونسبة السيلان اليها كنسبة الجريان الى النهر اه عبد الحكيم أي نسبة على وجه النقي (قوله رجه الله فهي تبكى عليه)

المخاطبون المضاف لهم الدماء ومتعلقه الدماء وقوله حكم أي محكوم به كالشفاء ولا يضر اختلاف متعلقه لاتحاد جنس الحكم وقوله متعلق له آخر كالأحلام أي متعلق كأنه له وآخر صفة متعلق (قوله على وجه يشعر بالتفريع) أي تفريع الثاني على الأول والمراد بتفريعه عليه كونه ناشئاً ذكره عن ذكر الأول حيث جعل الأول وسيلة إليه حتى إن الثاني في قصد المتكلم لا يستقل عن ذكر الأول أي فلا بد أن يكون اثبات الحكم للثاني على وجه التفريع على اثباته للأول وليس المراد التفريع في الوجود وقال الفريزى أراد بالتفريع التعقيب الصوري والتبعية في الذكر كما ينبغي عنه لفظ الوصف فيما يأتي لأن شفاء الدماء من الكلب متفرع في الواقع على شفاء أحلامهم لسقام الجهل إذ لا تفرع بينهما في نفس الأمر أصلاً فلا يرد أن التشبيه في قوله كما دماؤكم يدل على أن أمر التفريع على عكس ما ذكره الشارح إذا المشبه به أصل والمشبه فرع فلا حاجة إلى اعتبار القلب على أن الكاف في مثله ليست للتشبيه بل مجرد التعليل كما قيل في قوله تعالى وإذا كروه كما هذا كهم اه (قوله والتعقيب) تفسير (قوله احتراز عن نحو غلام زيداً كعب وأبوه راجل) كذا في المطول بزيادة لفظه وهو قبيل احتراز قال الفريزى الظاهر أن هوراجع إلى قوله على وجه يشعر الخ فالوجه أن يحترز بما ذكره عن نحو غلام زيداً كعب وأبوه را كعب كما وقع في أكثر نسخ المختصر لأن اعتبار اتحاد الحكم المثبت للمتعلقين يخرج المثال الذي ذكره فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين الركوب وللآخر الرجولية اه سم (قوله عن نحو غلام زيداً كعب وأبوه راجل) أي ماش فالحكم المشي والركوب والأمر هوزيد ومتعلقه الغلام والأب فلو قيل كما أن أباه را كعب كان من قبيل التفريع (قوله كقوله) أي قول الكميته من قصيدة يمدح بها أهل البيت اه مطول (قوله أحلامكم) أي عقولكم جمع حلم بالضم وأما بالكسر فالتأني في الأمر (قوله لسقام) بفتح السين المرض وما في كادماؤكم زائدة لا تمنع الجار من العمل كما في قوله تعالى فبارحمة من الله لنت لهم أي فبرحمة فتكون الدماء هنا مجروراً بالكاف وما بعده أعني نشفي من الكلب في موضع النصب على الحال ويجوز أن يكون مر فوعا على الابتداء وما بعده خبره اه فريزى (قوله من عض الكلب) بسكون اللام وقوله الكلب بكسر اللام أي العقور وهو الذي يأكل لحوم الناس (قوله أتجمع) أي انقع اه سم (قوله من شرب دم ملك) لان التداوي بالنجس غير شرب الخمر جائز وكيفية ذلك كما في عق والفريزى أن يشترط الشريف من أصبح رجله اليسرى فيؤخذ من دمه قطرة تجعل على تمر ثم يطعمها المصاب فتبرأ بإذن الله تعالى (قوله دم ملك) المناسب بشرى لان البيت المذكور في آل البيت ولذا قال عقق ان أنفع أدوية دماء الاشراف (قوله بناء) جمع بان كقضاء جمع قاض وقوله وأساءة جمع آس كقاض وهو الطبيب والعلاج يقال له أسي كفتى والدواء أساء كردداه وقوله كلم أي جراحة أي أنتم تبنون المكارم وتؤسسونها بانظارها

على وجه يشعر بالتفريع  
والتعقيب احتراز عن  
نحو غلام زيد را كعب  
وأبوه راجل (كقوله  
أحلامكم لسقام الجهل شافية  
كما دماؤكم نشفي من  
الكلب) هو بفتح اللام  
شبه جنون يحدث للانسان  
من عض الكلب الكلب  
ولادواءه أتجمع من شرب  
دم ملك كما قال الحماسي  
بناء مكارم وأساءة كلم  
دماؤكم من الكلب الشفاء  
ففرع على وصفهم بشفاء

في بعض النسخ عليها وعليها كتب المحشى (قوله ولا يضر اختلاف متعلقه) أي الشفاء لان الشفاء في الثاني من الكلب وفي الأول من سقام الجهل (قوله بل مجرد التعليل الخ) فيه ان العلة أصل للعلة كما أن المشبه به أصل للمشبه الآن يقال مراده الاعتراض على جعلها للتشبيه بأنها ليست له (قوله كان من قبيل التفريع) أي لانه ذكر فيه كما المشعرة بالتفرع مع اتحاد الحكم اه شيخنا (قوله على الابتداء الخ) وما على هذا كافة للجار عن العمل (قوله وكيفية ذلك الخ) فيه ان هذا ليس

وتعجبون جراح القلوب بالاحسان ( قوله من داء الجهل ) الاضافة للبيان ( قوله يعني انتم ملوك  
 وأشرف ) اخذ من قوله كما دماؤكم الخ وقوله وأرباب العقول الراجعة الخ اخذ من قوله  
 وأحلامكم الخ ( قوله تأكيد المدح بما ) أي بمدح يشبه الخ ( قوله وهو ضربان ) قال الحفيد  
 الاظهر أن يقول ضرب لقلوبه فيما بعد ومنه ضرب آخر وكانه زعم أن المشهور منه الضربان  
 الأولان اه ( قوله من صفة ذم ) كالعيب في البيت الآتي وقوله صفة مدح نائب فاعل يستثنى  
 ككسر حد السيف من الاعداء ( قوله بتقدير دخولها ) أي بتقدير ادعاء دخولها على وجه  
 الشك المفاد بالتعليق لان معنى الاستثناء أن يستثنى هذا العيب من المنفي الذي يقدر دخوله ان  
 كان عيبا ونمرة تقدير دخولها أن يكون الاستثناء متصلا فيتأني التعليق بالحال فان تعليق نقيض  
 الدعوى على كون الفلول عيبا لا يتأني الا اذا كانت الفلول داخلة في العيب المنفي ( قوله دخولها  
 فيها ) بأن ندعى أن لصفة الذم فردين فردا متعارفا وهو المشتمل على الذم وفردا غير متعارف وهو  
 الفرد المشتمل على المدح كالشجاعة بأن ندعى أنها فرد من أفراد العيب المنفي ( قوله كقوله ) أي  
 قول النابغة الذبياني اه مطول ( قوله ولا عيب فيهم الخ ) انما كان من تأكيد المدح الخ لان  
 نفي العيب على وجه العموم مدح ثم أكد ذلك بآيات صفة المدح وانما كان مشبه بالذم لان ما بعد  
 أداة الاستثناء يخالف لما قبلها فان كان ما قبلها نفي عيب مثلا كما هنا كان ما بعدها اثبات عيب  
 وعكسه وهكذا وحينئذ فما بعد غيرهما صورة ذم وان كان ليس ذم في الواقع فهو يشبه  
 الذم في الصورة فتأمل ( قوله جمع فل ) بفتح الفاء كفلس وفلوس ( قوله في حد السيف )  
 يقتضى أنه قيد في مفهوم الفل اه سم وقال العصام في أطول جمع فل كدوالفل الثم سواء كان في  
 حد السيف أو غيره اه ( قوله الكتاب ) جمع كتيبة وهي الجماعة المعدة للقتال ( قوله أي  
 مضاربة الجيوش ) تفسير لقراع الكتاب على اللف والنشر المرتب ( قوله أي ان كان فلول  
 الخ ) جواب ان محذوف أي ثبت السيف فيهم والافلا وحاصله أن المدعى سألته كتيبة أثبتها بدليل  
 الخلف وهو اثبات المدعى بابطال نقيضه وبيان الدليل أن قوله غير أن سيفوفهم الخ بشيراني جملة  
 شرطية مشتملة على موجبة جزئية وهي ثبت العيب فيهم وهي تناقض السالبة الكلية تقدير  
 الشرطية ان كان فلول السيف عيبا ثبت العيب فيهم لان الفلول قائم بسيفوفهم واللازم وهو ثبوت  
 العيب لهم باطل لانه معلق على محال وهو كون الفلول عيبا والمعلق على المحال محال واذا بطل اللازم  
 الذي هو الموجبة الجزئية ثبت نقيضه وهو مدعا الذي هو سألته كتيبة وهذا يظهر كلام المصنف  
 ( قوله ان كان فلول السيف ) أي الفلول المعهود للسيف وهو الفلول من مضاربة الجيوش والا  
 فالفلول قد يكون عيبا اه أطول ( قوله فثبت الخ ) كلام مستأنف وهو فعل ماض والفاعل

أحلامهم من داء الجهل  
 وصفهم بشفاء دماؤهم من  
 داء الكلب يعني انتم ملوك  
 وأشرف وأرباب العقول  
 الراجعة ( ومنه ) أي من  
 المعنوي ( تأكيد المدح بما  
 يشبه الذم وهو ضربان  
 أفضلهما ان يستثنى من  
 صفة ذم منفية عن الشيء  
 صفة مدح ) لذلك الشيء  
 ( بتقدير دخولها فيها ) أي  
 دخول صفة المدح في صفة  
 الذم ( كقوله ولا عيب  
 فيهم غير أن سيفوفهم  
 فلول ) جمع فل وهو  
 الكسر في حد السيف  
 ( من قراع الكتاب )  
 أي مضاربة الجيوش ( أي  
 ان كان فلول السيف  
 عيبا فثبت شيأ منه ) أي  
 من العيب ( على تقدير  
 كونه منه ) أي كون فلول  
 السيف من العيب ( وهو )

شربا الآن براد به مجرد الوصول ( قوله أي بتقدير ادعاء دخولها الخ ) لاحاجة لتقدير ادعاء  
 يعني عنه قوله بتقدير فلوجعله تفسير للتقدير لكان أولى الآن يقال الاضافة في كلام المحشى بيانية  
 فراجع التفسير اه شيخنا ( قوله كلام مستأنف الخ ) قال في المطول بعد قول المصنف على  
 تقدير كونه منه مانسه وهذا زيادة توضيح للقصد ونصير به والافهم مفهوم من بناءه على الشرط  
 المذكور اه قال السيد قدس سره كون قول المصنف على تقدير كونه منه زيادة توضيح للقصد  
 لان كونه اثبات شي من العيب على تقدير كون فلول السيف من العيب مفهوم من بناء اثبات شي

اثبات شئ من العيب على هذا التقدير ( فى المعنى تعليق بال محال ) كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل فى سم الخياط ( فالأ كيد فيه ) أى فى هذا الضرب ( من جهة أنه كدعوى الشئ بينة ) لانه علق نقيض المدعى وهو اثبات شئ من العيب بال محال والمعلق بال محال محال فعدم العيب متحقق ( و ) من جهة ( ان الاصل فى مطلق ) الاستثناء ( هو ) ( الاصل ) أى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عنه وذلك لما تقرر فى موضعه من أن الاستثناء المنقطع مجاز واذا كان الاصل فى الاستثناء الاتصال ( قد كرر

ادانه قبل ذكر ما بعدها )  
 يعنى المستثنى ( بوجه اخراج شئ ) وهو المستثنى ( مما قبلها ) أى ما قبل الاداة وهو المستثنى منه ( فاذا ولها ) أى الاداة ( صفة مدح ) وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع ( جاء التأكيد ) لما فيه من المدح على المدح والشاعر بأنه لم يجد صفة ذم حتى يستثنىها فاضطر الى استثناء ( أن يثبت لشيء صفة مدح

ضمير يعود على الشاعر وهو تقرب على الشرطية ( قوله أى هذا التقدير ) أى المقدر ( قوله ) بال محال ( وهو كون الفلول عيبا ) ( قوله حتى يبيض البار ) وهو الزفت ( قوله حتى يلج الجمل فى سم الخياط ) أى حتى يدخل ما هو مثل فى عظم الجرم وهو البعير فيها هو مثل فى ضيق المسلك وهو ثقبه الابرة اه فزى ( قوله من جهة أنه ) أى اثبات المدح فيه وقوله كدعوى الشئ أى الحسى ( قوله نقيض المدعى ) وهو عدم العيب وقوله وهو أى النقيض اثبات النخ وقوله بال محال وهو كون الفلول عيبا ( قوله ان الاصل ) أى الكثير ( قوله فى مطلق الاستثناء ) أى فى مطلق أدوات الاستثناء بقطع النظر عن المواد والمحال فلا ينافى ما يأتى من أن لا ينقطع أصل نظرا للمواد وقال سم قوله الاستثناء لعل المراد به أداة الاستثناء ويؤيده أمران الاول أنه لو أريد به لفظ الاستثناء لم يفد هنا شيئا اذا الموجود فى الامثلة الاداة لالفظ الاستثناء والثانى قوله الآتى قد كرر أداته النخ فجعل مدار فهم الاتصال على الاداة فتأمل اه ( قوله أى كون النخ ) تفسير للاتصال ( قوله وذلك ) أى كون الاصل الاتصال ( قوله من أن الاستثناء المنقطع مجاز ) أى الاداة مع الانقطاع مجاز أى ان استعمال الاقنى المنقطع مجاز وأما إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع لحقيقة وهو قول وعليه ع ق وغيره ( قوله مجاز ) أى لان الاستثناء اخراج وهو فرع الدخول ولادخول فى المنقطع أفاده بعض الافاضل وهذا على أن المراد بالاستثناء لفظ الاستثناء وهو قول حكى بصيغة التبريض ( قوله قد كرر اداته ) أى الاستثناء بمعنى الاخراج ففيه استخدام ( قوله بوجه ) أى بوقع فى وهم السامع وظنه أن غرض المتكلم أن يخرج شيئا من أفراد ما نفاه من النفي ويريد اثباته حتى يحصل فهم شئ من العيب اه مطول ( قوله وتحول النخ ) أى بعد أن توهم الاتصال من مجرد ذكر الاداة والمراد بتحوله الى ما ذكر ظهور أن المراد الانقطاع ( قوله على المدح ) أى بعده كنى العيب عنهم ( قوله والاشعار النخ ) عطف على المدح المجرور بمن عطف تفسير ( قوله وتحويل ) عطف على استثناء ( قوله والضرب الثانى ) وهو المفضول ( قوله أن يثبت لشيء ) كالنبي عليه الصلاة

منه على الشرط المذكور يعنى قوله ان كان فلول السيف عيبا وفيه بحث اذا الظاهر أن قوله أى ان كان فلول السيف عيبا بيان لمراد الشاعر كأنه قال يعنى ان هم عيبا ان كان النخ وان قوله فثبت على صيغة الماضى كلام منه متفرع على ما ذكره من مراد الشاعر وليس فعلا مضارعا مبنيا على الشرط المذكور جزاءه كما توهمه الشارح فانه ركيك جدا لفظا ومعنى وحينئذ فلا بد من قوله على تقدير كونه منه اه أماركته لفظا فلانه لا يقال ان جئتنى أكرمك على تقدير مجيئك وأماركته معنى فلان جزاء الشرط المذكور وجود العيب فبهم لا اثبات وجود العيب فبهم اه عبد الحكيم قال معاوية والحق أن مراد الشارح ان قوله فثبت الخ بصيغة الماضى زيادة توضيح للقصد لا ما فهمه قدس سره عنه من الامر الركيك جدا فانه أجل أن يتوهمه فافهم ( قوله رجحه الله وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع ) أى فى الظاهر مع تقدير الاتصال فى الباطن لانه الاصل وقد أمكن بالتعليق على المحال فلا تفوت الجهة الأولى وانما لم يجعلوا الاداة فى هذا الباب لمحض الاستدراك بلا اعتبار التعليق اذ به تفوت الجهتان ويفوت أصل الباب اه معاوية وبه تعلم ما فى المحشى

صفة مدح وتحويل الاستثناء الى الانقطاع ( و ) الضرب ( الثانى ) من تأ كيد المدح بما يشبهه الذم ( أن يثبت لشيء صفة مدح

والسلام وقوله صفة مدح ككونه أفصح العرب (قوله ويعقب) أي اثبات الصفة الشيء وفي نسخة  
 وتعقب بتشديد القاف أي تلك الصفة (قوله أداة استثناء) نائب فاعل بذكر (قوله يليها صفة مدح)  
 ككونه من فريش قال ع ق ويؤخذ من مثالم هنا لهذا الضرب أن الصفة الثانية لا بد أن  
 تكون مؤكدة للاولى ولو بطريق اللزوم حتى لو قيل مثلا زيد كريم غير أنه حسن الوجه لم يكن  
 من هذا الباب اه (قوله أنا أفصح الخ) الحديث بهذا اللفظ غريب وأما بلفظ أنا أفصح من نطق  
 بالضاد فروع فاثبات الافصحية على جميع العرب يشعر بكمالها وقوله غير أني من فريش مستلزم  
 لنا كيد الفصاحة ذقريش أفصح العرب وإنما كان هذا مشبها للذم لأن أصل ما بعد الاداة مخالفتها  
 قبلها فان كان ما قبلها اثبات مدح كما هنا فالأصل أن يكون ما بعده اسلب مدح فكان مدحا في صورة  
 ذم لأن ذلك أصل دلالة الاداة (قوله يبد بمعنى غير) مختص بالمنقطع مضافا إلى أن كذا في الرضى  
 وزعم المعنى أن يبد للتعليل فالمعنى أنا أفصح العرب لاجل أني من فريش ولا يخفى أن هذا التعليل  
 لا يثبت المدح وجعل ابن مالك تقدير الكلام ولا نقصان في فصاحتي الا أني من فريش فهو من  
 الضرب الاول وفي القاموس يبدو ويبد بمعنى غير ومن أجل اه أطول (قوله وهو) أي غير أداة  
 استثناء أي فيبد كذلك لانه بمعناه اه سم (قوله وأصل الاستثناء الخ) الوجه حذف لفظ أصل لانها  
 توهم خلاف المراد خصوصا اذا انضم لها لفظ أيضا فانه يقتضى أن الأصل في الاول الانقطاع فينا في  
 مامر وقول الشارح كما أن الاستثناء في الضرب الاول منقطع يشير لما قلنا اذ لم يتعرض للأصلية  
 وبعضهم جعله اشارة إلى أن هذا الضرب قد يكون الاستثناء فيه متصلا بأن كان المستثنى منه عاما  
 نحو زيد جمع كل كمال الا أنه كريم (قوله أن يكون منقطا الخ) أما الانقطاع في الضرب الاول  
 فلان الغرض أن معناه أن يستثنى من العيب خلافه فلم يدخل المستثنى في جنس المستثنى منه فيه  
 وأما الانقطاع في هذا الضرب فلانتقاء العموم في المستثنى منه فيه وإنما كان الأصل في هذين

ويعقب بأداة الاستثناء)  
 أي بذكر عقيب اثبات  
 صفة المدح لذلك الشيء  
 أداة استثناء ( يليها صفة  
 مدح أخرى له ) أي لذلك  
 الشيء ( نحو أنا أفصح العرب  
 يبدو أي من فريش ) يبدو  
 بمعنى غير وهو أداة  
 الاستثناء ( وأصل الاستثناء  
 فيه ) أي في هذا الضرب  
 ( أيضا أن يكون منقطعا  
 ك ) ما ان الاستثناء في  
 ( الضرب الاول ) منقطع  
 لعدم دخول المستثنى

( قوله رحمه الله ويعقب بأداة الاستثناء الخ ) لم يقل ويستثنى منها صفة مدح لعدم الاستثناء فيه  
 حقيقة فان الاستثناء متصلا كان أو منقطعا لا بد فيه من اختلاف الحكمين إيجابا وسلبا ولا اختلاف  
 ههنا وإنما يفيد لنا كيد لكونه في صورة الاستثناء واليه يشير قول الشارح وهو أن ذكر أداة  
 الاستثناء الخ أفاده عبد الحكيم قال معاوية أي فهو في الحقيقة استدرالك بمعنى لكن وفيه شائبة  
 استثناء لفظا ومعنى لا استثناء محض لما ذكره ولا محض استدرالك اذ به يفوت أصل الباب كما مر هذا  
 والتصديق فيه اذا كان استدركا كما أنه على تقدير الاعتداد بتوهم أنه من قبيلة أفضل من فريش أي  
 لكني على تقدير التوهم والاعتداد به منهم لا من أفضل منهم اذ لأفضل منهم أو على تقدير الكون  
 منهم عيبا أو خلا في الفصاحة وعلى كل يفيد لنا كيد بمثل الوجه الاول في الضرب الافضل أيضا  
 ووجه الافضية حينئذ يأتى لنا اه معاوية (قوله وأما بلفظ أنا أفصح من نطق بالضاد) أي من غير  
 زيادة يبدو أي من فريش لان هذه الزيادة انما هي في رواية أنا أفصح العرب قاله بعض المشايخ (قوله  
 فروع) صوابه فروع في المقاصد الحسنة في الاحاديث المشهورة على الاسنة للزرقاتي ما نصه  
 حديث أنا أفصح من نطق بالضاد لا أصل له ومعناه صحيح قاله بعض المشايخ (قوله ولا يخفى أن هذا  
 التعليل الخ) قال عبد الحكيم معنى التعليل ان له مدخلا في ذلك لانه عليه تأمة (قوله وبعضهم  
 جعله اشارة الخ) عبارة عبد الحكيم قوله وأصل الاستثناء فيه أي الراجح الكثير الاستعمال في



الضربين الانقطاع لان ضابطهما لا يتأني الا اذا كان الاستثناء منقطعا ( قوله وهذا ) أي كون  
 الاصل في هذين الضربين الانقطاع ( قوله لا يتأني كون الاصل النخ ) لان أصالة الانقطاع نظرا  
 لخصوص الضربين وأصالة الاتصال نظرا لمطلق الاستثناء فلان في بين كلامي المصنف ( قوله  
 لكنه النخ ) لما كان الاستثناء في كل من الضربين منقطعا أراد أن يفرق بينهما فقال لكنه النخ  
 وحاصل الفرق أن الضرب الاول يجوز فيه تقدير دخول ما بعد أداة الاستثناء فيما قبلها لكونه  
 صفة عامة والضرب الثاني لا يجوز فيه ذلك لعدم كون الصفة التي قبل الإداة عامة ( قوله وهو أن  
 ذكر أداة الاستثناء الخ ) لا يخفى أن بين الوجه الثاني في الضرب الاول والوجه الثاني في هذا  
 الضرب فرقا لان الاخراج في الاول من صفة الدم المنفية فيتوهم قبل ذكر المستثنى انه صفة دم أريد  
 اخراجها من صفة الدم وثابتها للوصوف لان الاستثناء من النفي اثبات فاذا تبين بعد ذلك كره أنه  
 صفة مدح أشعر بأنه لم يجز صفة دم يشبهها فيجىء التأكيد والخراج في الوجه الثاني من صفة  
 المدح المثبتة فيتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة مدح أريد اخراجها من المستثنى منه ونفيها عن  
 الموصوف لان الاستثناء من الاثبات نفي فاذا تبين بعد ذلك كره أنه أريد اثباته له أيضا أشعر بذلك بأنه  
 لم يمكنه نفي شيء من صفات المدح عنه فيجىء التأكيد أفاده سم وجوابه أن المراد بقوله الامن  
 الوجه الثاني أي الا بمثل ما قيل في الوجه الثاني لا بعينه تأمل ( قوله المبني على تقدير الاستثناء متصلا )  
 أي وهو غير ممكن في هذا اه سم أي لان كلاما من المستثنى والمستثنى منه صفة خاصة فلا يتصور  
 شمول احدهما للآخرى فلا يتصور الاتصال ( قوله ضرب آخر ) هو يعود للدلال في المعنى

هذا الضرب أن يكون المدح كور بعد أداة الاستثناء غير داخل فيما قبلها ففيه إشارة الى أنه قد يكون  
 داخلا لأنه خلاف الاصل نحو فلان له جميع المحاسن الأنة كريمة وأما في الضرب الأول فلكون  
 ما قبل الإداة صفة دم منفية والمستثنى صفة مدح يكون غير داخل فيما قبلها البتة لكنه قد يدخل  
 ليصير متصلا فيفيد التأكيد من وجهين اه وقوله الأنة خلاف الاصل أي لانه يوم حقيقة  
 الاستثناء المتصل فيلزم محض الذم به وفان أصل الباب والغرض قصده ولهذا يجب جعله اما  
 استدرا كاعلى تقدير كون الكرم عيبا مشوبا بالاستثناء ويؤيده التعبير بالانه كريمة دون التعبير  
 بالالكرم أو استثناء متصلا على معنى ان جميع المحاسن له الا الكرم على تقدير عدمه فيه أو على معنى  
 ان جميع المحاسن له من كل جهة الامن جهة الكرم على تقدير عدمه أو عدم كونه جهة لذلك أو عدم  
 كون ذلك من جهة ذلك وعلى كل فهو يشبه الضرب الاول في التأكيد من وجهين أو استثناء  
 منقطعا بمعنى لا فيج له الأنة كريمة فيرجع الى الضرب الاول أفاده معاوية وقوله وأما في الضرب الاول  
 الخ أي فالإيضحة ليست بالنسبة للاتصال بل بالنسبة للاستثناء ( قوله رحمه الله لم يقدر متصلا ) وانما  
 قدر استدرا كاعلى التقدير السابق مشوبا بالاستثناء كما مر اه معاوية ( قوله رحمه الله اذ ليس ههنا  
 صفة دم منفية ) أي مثلاً أو مدح مثبتة مثلاً عامة الخ اللهم الا أن يكون المعنى لا عيب في بيدأني الخ أولا  
 نقصان في بيدأني الخ كما قال ابن مالك فيرجع الى الضرب الاول أو أن أفصح العرب من كل جهات  
 الفصاحة الامن جهة أي الخ أي على تقدير عدم هذه الجهة أو عدم كونها جهة لذلك أو عدم كوني  
 كذلك من جهة ذلك فينبئني يشبه الضرب الاول في التأكيد من جهتين والكل بعيد اه معاوية  
 ( قوله رحمه الله الامن الوجه الثاني ) أي دون عين الاول نعم يفيد بمثل عينه كما مر وانما كان غيره

في المستثنى منه وهذا لا  
 يتأني كون الاصل في مطلق  
 الاستثناء هو الاتصال  
 ( لكنه ) أي الاستثناء  
 المنقطع في هذا الضرب  
 ( لم يقدر متصلا ) كما قدر  
 في الضرب الاول اذ ليس  
 ههنا صفة دم منفية عامة  
 يمكن دخول صفة المدح  
 فيها واذا لم يمكن تقدير  
 الاستثناء متصلا في هذا  
 الضرب ( فلا يفيد التأكيد  
 الامن الوجه الثاني ) وهو  
 ان ذكر أداة الاستثناء  
 قبل ذكر المستثنى يوم  
 اخراج شيء مما قبلها من  
 حيث ان الاصل في مطلق  
 الاستثناء هو الاتصال فاذا  
 ذكر بعد الإداة صفة مدح  
 أخرى جاء التأكيد من  
 جهة انه كد عوى الشيء  
 بيئته لانه مبني على التعليق  
 بالحال المبني على تقدير  
 الاستثناء متصلا ( ولهذا )  
 أي ولكون التأكيد في  
 هذا الضرب من الوجه  
 الثاني فقط ( كان )  
 الضرب ( الاول ) المفيد  
 للتأكيد من وجهين  
 ( أفضل ومنه ) أي من  
 تأكيد المدح بما يشبه  
 الذم ( ضرب آخر )

لا  
 قوله  
 كيد  
 تصريحا  
 التأكيد  
 التأكيد

اذ المعنى لا عيب فينا الا الايمان ان كان عيبا ولو كان خلافا في الصورة التركيبية قال الحفيد ينبغي  
 ان يعلم ان الاستثناء في هذا الضرب متصل حقيقة بخلاف الضربين السابقين فانه منقطع فيهما او  
 في حكمه اه وناقشه ع ق بقوله فيسه انه ان جعل متصلا حقيقة خرج المثال عما نحن بصدده اذ  
 ليس فيه تا كيد المدح بما يشبه الذم اذ حاصل المعنى انك ما عبت فينا امر من الامور الا الايمان  
 جعلته عيبا وليس بعيب في نفسه كما تعتقد فهو بمنزلة ما لو قيل ما أنكرت من أفعال زيد الامو صلة  
 فلان وليست مما ينكر فالنزاع انما هو في المستثنى هل هو كما اعتقده المخاطب أولا وليس من تا كيد  
 المدح بما يشبه الذم في شيء لانه لم يستثن مدحا كدبه مدحا هو في العيب وانما استثنى امر مسلم  
 الدخول ويبقى النزاع فيه هل هو كماز عمه المخاطب أولا بخلاف قولنا لا عيب عندنا الا الايمان ان  
 كان عيبا فهو بمنزلة ولا عيب فيهم البيت والتأويل على الانقطاع متعين فيفيد هذا الضرب ما يفيد  
 الاول من التأ كيد بالوجهين وهما ان فيه من التعليق ما هو كاثبات الشيء بيينة وان فيه الاشعار بطلب  
 ذم فلم يجده فاستثنى المدح وهو ظاهر اه ( قوله وهو ان يؤنى بمسئتي الخ ) كالايمان وقوله  
 معمولا لفعل وهو تنقم فيكون الاستثناء حينئذ مفرغا ( قوله وما تنقم ) أي يفرعون فاخطاب  
 لفرعون وهو حكاية عن سمعته ( قوله أي ما تعيب ) أي شيئا وأصلا من الاصول الاصل الخ اه  
 سم ( قوله والمفاخر ) تفسير ( قوله نغم منه ) بابه ضرب وفهم والاول هو الكبير ( قوله اذا  
 عابه ) أي في شيء وقوله وكرهه أي لاجل ذلك الشيء ( قوله من وجهين ) لا يقال الوجه الاول  
 مبني على التعليق بالجمال كما تقدم ولا يجري ذلك هنا لان كون الايمان عيبا ليس بمحال بدليل ان  
 عابتهم عليه وقعت منه بالفعل لاننا نقول عابته لم عليه لا يقتضى كونه عيبا ولا يجرجه عن كونه حقا  
 قطعا لانها باطلة قطعا بمقتضى العقل السليم فلي تأمل اه سم ( قوله كالاستثناء ) لانهم امن واد  
 واحد اذ كل منهما الاخراج ما هو بصد الدخول ( قوله كافي قوله ) أي قول أبي الفضل بديع  
 الزمان الهمداني بمدح خلف بن أحمد السجستاني اه مطول وقوله الهمداني هو بفتح الهاء والميم  
 والسجستاني بكسر السين والجيم ( قوله هو البدر ) أقول هذا المثال على طريق الضرب الثاني  
 السابق لانه أثبت أولا صفة مدح وعقبها باداة الاستثناء يليها صفة مدح أخرى الا ان تلك الصفة  
 الاخرى تعددت فالظاهر ان التأ كيد فيه من الوجه الثاني فقط اه سم ( قوله هو البدر ) أي في  
 الرفعة والشرف وقوله الا انه البحر أي في الكرم وقوله زاخرا أي مرتفعا من تراكم الامواج  
 وهو حال من ضمير البحر لتأوله بالجواد وهو متحمل للضمير فلذا انتصب عنه الحال وقوله الضرعام

وهو ان يؤنى بمسئتي فيه  
 معنى المدح معمولا لفعل  
 فيه معنى الذم ( نحو وما  
 تنقم منا الا ان آمننا بايات  
 ربنا ) أي ما تعيب منا  
 الاصل المناقب والمفاخر  
 وهو الايمان يقال نغم منه  
 وانتقم اذا عابه وكرهه  
 وهو كالضرب الاول في  
 افادة التأ كيد من وجهين  
 ( والاستدراك ) المفهوم  
 من لفظ لكن ( في هذا  
 الباب ) أي في باب تا كيد  
 المدح بما يشبه الذم  
 ( كالاستثناء كافي قوله  
 هو البدر الا انه البحر  
 زاخرا سوى انه الضرعام  
 لكنه الوبل ) فقوله الا  
 سوى استثناء مثل بيد  
 أي من قريش وقوله  
 لكنه استدراك يفيد فائدة  
 الاستثناء في هذا الضرب  
 لان الا في الاستثناء المنقطع  
 بمعنى لكن ( ومنه ) أي من

أفضل منه لما فيه من الخفاء والبعيد بخلاف غيره فقول الشارح ولا يفيد التأ كيد من جهة الخ أي  
 من جهة ذلك الذي هو عين ما في الضرب الافضل وقول المصنف ولهذا أي لكونه لا يفيد التأ كيد  
 بلا بعد ولا خفاء الا من الوجه الثاني كأن الخ هكذا يجب تقرير المتن والشارح والا فردهما مجال  
 لفحول الرجال فافهم اه معاوية ( قوله اذ المعنى لا عيب فينا الا الايمان ) فهو في الحقيقة من  
 الضرب الاول وآيل اليه اه معاوية ( قوله قال الحفيد ينبغي ان يعلم الخ ) أي وحينئذ فلا يصح  
 ما زعمه الشارح من أنه يفيد التأ كيد من وجهين وقد علمت مما قبل ان كلام الحفيد خروجه عن  
 المقام ( قوله أو في حكمه ) كأنه اشارة الى تقدير الاتصال في الاول قاله بعض المشايخ ( قوله رحمه الله  
 في هذا الضرب ) أي الذي في البيت وهو ما ليس فيه صفة عامة وبالاولى ما فيه ذلك فان الاستدراك

صفة ذم بتقدير دخولها  
أي صفة الذم (فيها) أي في  
صفة المدح (كقوله فلان  
لا خير فيه إلا أنه يسىء إلى  
من أحسن إليه وثانها  
أن يثبت للشيء صفة ذم  
ويعقب بإداة استثناء يليها  
صفة ذم أخرى كقولهم فلان  
فاسق إلا أنه جاهل)  
فالضرب الأول يفيد  
التأكيد من وجهين  
والثاني من وجه واحد  
(وتحقيقهما على قياس  
ما مر) في تأكيد المدح بما  
يشبه الذم (ومنه) أي من  
المعنوي (الاستنباع وهو  
المدح بشيء على وجه يستتبع  
المدح بشيء آخر كقوله  
نهبت من الأعمار ما حوته  
لهنت الدنيا بانك خالد  
مدحه بالنهاية في الشجاعة)  
حيث جعل فتلاه بحيث  
يظلدوارت أعمارهم (على  
وجه استتبع مدحه بكونه  
سببا لصالح الدنيا ونظامها)  
اذلتهنئة لأحد بشيء لأفائدة  
له فيه قال علي بن عيسى  
الربيعي (وفي) أي في البيت  
وجهان آخران من المدح  
أحدهما (انهب الأعمار  
دون الأموال) كما هو  
مقتضى علو الهمة وذلك  
مفهوم من تخصيص  
الأعمار بالذكور والأعراض  
عن الأموال مع أن النهب  
بها اليق وهم يعتبرون ذلك

بكسر الضاد المعجمة أي الأسد في الجرأة والقوة وقوله الوابل قال عقي جمع وابل وهو المطر  
الغزير ولم يكتف بوصفه بكونه بحر في الكرم عن كونه وبلا فيه لان الوابلة تقتضى وجود العطاء  
والبحرية تقتضى التبول للاخذ من كل جانب فالكرم المستفاد من البحرية كالقوة ومن الوابلة  
كالعمل فلذا لم يكتف بالأول عن الثاني اه (قوله تأكيد الذم) هذا عكس ما سبق وقوله بما أي  
بذم يشبه المدح أي في الصورة (قوله بتقدير) متعلق يستثنى أي بواسطة تقدير دخولها فيها  
ومعلوم أن نفي صفة المدح ذم فإذا أثبت صفة ذم بعد هذا النفي الذي هو ذم جاء التأكيد وكان  
مشبه المدح لما سبق من أن الأصل فيما بعد المخالفة لما قبلها فيكون ما بعدها اثبات صفة المدح  
فأمل (قوله وتحققهما) أي تحقيق وجه أفادتهما التوكيد على الوجه المذكور (قوله على قياس  
ما مر) ويأتي فيه الضرب الآخر أعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه إلا جهله والاستدراك  
فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق اه مطول (قوله وهو المدح بشيء) كانهية في  
الشجاعة وقوله يستتبع أي يستتزم وقوله المدح بشيء آخر ككونه سببا لصالح الدنيا ونظامها  
(قوله كقوله) أي أبي الطيب اه مطول (قوله نهبت) أي أخذت على وجه القهر والاختطاف  
وقوله حوته أي ضمته أعمارك وهذا مبني على قول المعتزلة القائلين بأن القاتل قطع على المقتول  
أجله ولو تركه لعاش فإذا جمع ما بقى من أعمار قتلاه إلى عمره كان خالدا إلى آخر الدنيا ومنه ذهب أهل  
السنة أنه لم يقطع بل المقتول مات بانتهاء أجله وقوله لهنت الدنيا أي لغير لها هنيئا لك أي لهنيئا  
أهلها بخلوده (قوله مدحه بالنهاية في الشجاعة) لان اغتيال النفوس وأخذها قهرا إنما يكون  
بالشجاعة ولما وصف أعمار تلك النفوس بأنها لو جمعت لناها كانت خلودا دل ذلك على أن  
القتل ليس أمرا اتفاقيا يمكن لتغير المتناهي في الشجاعة بل هو ما عنده من نهاية الشجاعة  
ومدحه بالنهاية في الشجاعة مدلول الكلام بالقصد الأول وأما كونه سببا لصالح الخ فتابع له  
(قوله على وجه) هو كون الدنيا هنا بخلوده وقوله استتبع أي استتزم (قوله اذلتهنئة الخ)  
أي فلوم يكن لهذا المدوح فائدة لأهل الدنيا ما هي أهلها به اذلتهنئة الخ (قوله قال علي الخ)  
أشار به إلى أن قوله وفيه الخ ليس مخترعا للمصنف كما هو ظاهره بل من كلام علي فيه إشارة إلى  
الاعتراض على المصنف (قوله الربيعي) بفتحين ومهمله نسبة إلى ربيعة بن زرار ربيعة الأزدي  
وربيعة الجوع من نيم وربيعة بن رشدان بطن من جهينة وربيعة بن حصن بطن من كلب وربيعة  
بنان من طيء اه أنساب (قوله وجهان آخران من المدح الخ) أي مدلولان بالالتزام وهما علو  
الهمة وعدم الفلم قال الحفيد بل رجوع منها الإشارة إلى كمال همة حيث لم يلتفت إلى العمر فنظر إلى  
درجات الآخرة اه ووجه الإشارة قوله لو حوته اذلو نذل علي نفي ما دخلت عليه فدللت هنا على  
أنه لم يعوه أفاده سم (قوله أحدهما) هذا لازم لما جعل هو الأصل وهو النهاية في الشجاعة (قوله  
أنه نهب الخ) أي مفاد أنه الخ وهو علو الهمة وذلك لان المدول عن الأموال إلى الأعمار إنما يكون  
لعلو الهمة (قوله وذلك) أي كونه نهب الأعمار دون الأموال (قوله من تخصيص الخ) لان تخصيص  
الشيء بالذكور يقتضى الحصر (قوله وهم) أي البلغاء (قوله يعتبرون ذلك) أي التخصيص

فيه أشبه بالاستثناء وكون ماله فيه إليه أوضح نحو لا عيب فيه لكنه مؤمن وله جميع المحاسن لكنه  
مؤمن لخاصل معانها وما له مع وضوحه منه بل وعينه بالذات انه لا عيب فيه الا هذا ان كان عيبا

والاعراض من حيث ما يفهم منه اه سم (قوله في المحاورات) أي الخاصات وقوله والخطايات  
 أي الظنيات (قوله وان لم يعتبره أئمة الاصول  
 له كفولم على زيد حج وقوله أئمة الاصول أي أكثرهم وقال به الدقاق والصبر في من الاصوليين  
 قال سم قد يقال هذا ظاهر بالنظر للمجور فقط أي الاعمار أما اذا نظر الى مجموع الجار والمجرور  
 فهو قيد وأئمة الاصول انما يعتبرون مفهومه اه (قوله والثاني الخ) هذا لازم لما جعل مستتبعا  
 وهو انه كان سببا للصالح الدنيا (قوله في قتلهم) أي قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الاصلاح الدنيا  
 وأهلها اه مطول (قوله والالما كان للدنيا سرور بخاوده) بل سرورها بهلاكه (قوله اذا  
 لفه فيه) ولا شك أن المعنى الآخر ملقوف في الكلام (قوله معنى آخر) مدحا كان أو غيره قال  
 في المطول وهذا المعنى الثاني يجب أن لا يكون مصرح به ولا يكون في الكلام اشعار بأنه مسوق  
 لاجله فن قال في قول الشاعر

أبي دهرنا اسعافنا في نفوسنا \* وأسعفنا فمن نحب ونكرم

فقلت له نعم مالك فهم أئمتها \* ودع أمرنا ان المهم المقدم

انه أدمج شكوى الزمان في التهنئة ففقد سببها لان الشكائية مصرح بها فكيف تكون مدحجة ولو  
 جعل التهنئة مدحجة لكان أقرب اه وقوله فن قال مبتدأ خبره ففقد سببها والقائل صاحب المفتاح  
 والاعتراض للمصنف في الايضاح وقول الشاعر أئمتها أي أئمة ما ابتدأه من النعمى أي الانعام واترك  
 أمرنا فان أمرهم مهم والمهم مقدم اه سيرامى وقوله لان الشكائية مصرح بها أي في قوله أبي  
 دهرنا اسعافنا وقوله ولو جعل التهنئة مدحجة لكان أقرب أي لان قوله فقلت له نعم مالك الخ دعاء  
 للمدح متضمن لتهنئة بالوزارة (قوله وقد أسند) أي بضمن وقوله الى المفعول الاول وهو قوله  
 كلام (قوله فهو لشهولة المدح وغيره أعم الخ) أقول لا يناسب تعداد كل منهما على حدة بل المناسب  
 جعل الادمج حسنا ثم تقسيمه الى الاستنباع وغيره كما لا يخفى اه حفيد (قوله كفوله) أي  
 قول أبي الطيب اه مطول (قوله أقلب الخ) أي كثر قلب الاجفان في ذلك الليل كثرة  
 أو جبت له الشك في أنه يعد على الدهر ذنوبه وقوله أجفاني جمع جفن كقفر وهو غطاء العين  
 من أعلى وأسفل وقوله أعدها جعل أجفانه كالسجة حيث يعد بها ذنوب الدهر وقوله الذنوب  
 أي ذنوب الدهر عليه من تغريقه بينه وبين الأجنة مثلا وعدم استقامة الحال لاذنوبه في الدهر  
 ادلا معنى لمدحها على الدهر (قوله فاه الخ) علة لكون البيت فيه ادمج (قوله وصف الليل  
 بالطول) أي المأخوذ من قوله أقلب فيه أجفاني الدال على كثرة قلب الاجفان الدال على كثرة  
 السهر الدال على طول الليل (قوله الشكائية) أي المأخوذة من قوله كأي أعدها الخ وهو  
 مفعول ضمن (قوله محملا لوجهين) أي احتيا على السواء فلا يتناول التورية اه فنرى  
 (قوله أي متباينين الخ) بيان للاختلاف (قوله ولا يكفي مجرد احتمال معنيين متغايرين) أي  
 كما يوهه كلام المصنف فهو اعتراض عليه بخور آيت العين في موضع يحتمل على السواء أن يراد به

في المحاورات والخطايات  
 وان لم يعتبره أئمة الاصول  
 (و) الثاني (أنه لم يكن ظلما  
 في قتلهم) والالما كان  
 للدنيا سرور بخاوده  
 (ومنه) أي من المعنوي  
 (الادمج) يقال أدمج  
 الشيء في ثوبه اذا لفه  
 فيه (وهو أن بضمن  
 كلام سبق لمعنى) مدحا  
 كان أو غيره (معنى آخر)  
 وهو منصوب مفعول  
 ثان ليضمن وقد أسند  
 الى المفعول الاول (فهو)  
 لشهولة المدح وغيره (أعم  
 من الاستنباع) لاختصاصه  
 بالمدح (كقوله أقلب فيه)  
 أي في ذلك الليل (أجفاني  
 كأي أعدها على الدهر  
 الذنوب فانه ضمن وصف  
 الليل بالطول الشكائية  
 من الدهر ومنه) أي من  
 المعنوي (التوجيه)  
 ويسمى محتمل الضدين  
 (وهو ابراد الكلام محملا  
 لوجهين مختلفين) أي  
 متباينين متضادين كالمدح  
 والذم مثلا ولا يكفي مجرد  
 احتمال معنيين متغايرين  
 (كقول من قال لا عور

وان فيه عيبا ان كان هذا عيبا ولهذا قال المصنف والاستدراك في هذا الباب ولم يخص ما ليس فيه  
 صفة عامة والشارح انما خصه لان كلامه في البيت ولان قسمه معلوم بالاولى وايضا خصه لان العلة التي  
 ذكرها أظهر فيه منها في قسمه بالاولى فان كون الابعنى لكن أظهر فيه ويحتمل أن يريد بقوله

العين الجارية وأن يراد به عين الذهب والفضة فليس من التوجيه لعدم تضاد المعنيين ( قوله ليت عينيه سواء ) تنازع فيه المصدر وهو قول والفعل وهو قال قال عقي وهذا شطر بيت من بيتين أي من الرمل هما قوله

خاط لي عمرو قباء \* ليت عينيه سواء

فليساني الناس طرا \* أمد يحا أم هجاء

ليت عينيه سواء \* يحتمل

تمنى صحة العين العوراء

فيكون دعاءه والعكس

فيكون دعاء عليه قال

( السكاكي ومنه ) أي من

التوجيه ( متشابهات

القرآن باعتبار ) وهو

احتمالها لوجهين مختلفين

وتفارقة باعتبار آخر وهو

عدم استواء الاحتمالين لأن

أحد المعنيين في المتشابهات

قريب والآخر بعيد لما

ذكر السكاكي نفسه من

أن أكثر متشابهات

القرآن من قبيل التورية

والإيهام ويجوز أن يكون

وجه المفارقة هو أن

المعنيين في المتشابهات

لا يجب تضادها ( ومنه )

أي من المعنوي ( الهزل

الذي يراد به الجحد كقوله

إذا ماتممي أنك مفاخر

فقل عد عن ذا كيف

أكلك للضب

ومنه ) أي من المعنوي

روي أن رجلاً أعطى خياط اسمه عمرو ثوباً بالضيطة له فقال له الخياط لا خيطه بحيث لا تعلم أقباء هو أم غيره فقال له هذا الشاعر إن فعلت ذلك لا قولن شعرا لا بدري أهجاء أم غيره فلما خاط له القباء قال الشاعر ما ذكر ولا يفهم من كونه أحسن الخياطة أنه دعاه لأنه جزء الاحسان لاحتمال أن يكون أفسد الخياطة فدعا عليه أو هو توجيه باعتبار ما يفهم من صورة اللفظ لا بالنظر للقرينة اه وعبرة الفري فان قلت الظاهر أن الشاعر أراد المدح لانه بازاء خياطته وهو احسان ومقابل الاحسان يكون احسانا فلم يستواء الاحتمالين فلا يستقيم عنده من التوجيه قلت المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس الكلام وان ترجح أحدا الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام بعد محل تأمل اه ( قوله متشابهات القرآن ) نحو الرحمن على العرش استوى ( قوله وهو واحتمالها الخ ) قال عقي بعد أن نقل جميع هذه العبارة وفي هذا الكلام خبط لا يخفى لانهم اشترطوا في التوجيه استواء المعنيين في القرب والبعد فكيف يصح أن تكون المتشابهات بوجه توجيهها مع كون أحد المعنيين في المتشابهات بعيدا وهو المراد كما في قوله تعالى والسماء بيناها بأيد الرحمن على العرش استوى فالمعنى المجازي وهو البعيد منهما هو المراد كما تقدم وأيضا قد ذكر السكاكي أن المتشابهات على الاطلاق من التوجيه باعتبار وذكرا بعد أن أكثرها له معنى قريب وبعيد وهو يقتضى أن الذي يكون توجيهها من المتشابهات بالاعتبار هو البعض لا الكل نعم ان صح ان بعض المتشابهات تحتمل الضدين على السواء كانت من التوجيه الصرف لانها منه باعتبار وكذا ان صح أن التوجيه لا يشترط فيه استواء الاحتمالين وهو بعيد من كلامهم تأمل اه بحروفه ( قوله من قبيل التورية ) أي وهي لا بد فيها من معنى قريب وبعيد والمراد البعيد وقوله والإيهام عطف مرادف ( قوله ويجوز أن يكون وجه المفارقة ) أي مفارقة المتشابهات للتوجيه وهذا وجه آخر للفرق ( قوله لا يجب تضادها ) يعني بخلافها في التوجيه فانه يجب تضادها فيه كالمح والدم اه جربي ( قوله ومنه الهزل الذي يراد به الجحد ) حاصله أن يذكر الشيء على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض أمر صحيح بحسب الحقيقة قال في الايضاح وترجمته تعني عن تفسيره اه فترى والجحد بكسر الجيم ضد الهزل بفتح الهاء وسكون الزاي الذي هو اللهم واللعب وفي السيرة الحلبية يذكر أن مما أوصى به داود ولده سليمان عليهما الصلاة والسلام لما استغلفه يابني اياك والهزل فان نفقه قليل وبهج العداوة بين الاخوان اه ( قوله اذا ماتممي أنك مفاخر الخ )

هذا الضرب هذا الباب فلم يخص حينئذ اه معاوية ( قوله قلت المراد استواء الاحتمالين الخ ) الظاهر أن معنى استواء الاحتمالين كون كل منهما في الاستعمال على حد سواء بحيث لا يكون أحدهما أكثر من الآخر وهذا لا ينافي في تعيين أحد الاحتمالين للقرينة وحينئذ فلا تأمل وأما التورية لا بد فيها أن يكون أحد الاحتمالين ليس مساويا للآخر فهذا هو محل المقابلة بينهما لا التعيين بالقرينة

فان قولك وقت مفاخرة انسان في حضورك لا تنفخروا قل لي كيف تأكل الضب هزل ظاهر لكنك  
 تريد به الجدل لانك تريد تعييبه بان تنسبه الى اكل الضب فانه مما يتبعه عنه الاشراف وقوله عدأى  
 تجاوز والاشارة في قوله عن ذا الى الافتخار الذي دل عليه قوله مفاخرة افاده سم والضب قال  
 السيوطي هو حيوان بري والجمع أضب وضباب والاني ضبة قال ابن خالويه الضب لا يشرب الماء  
 ويعيش سبعة مائة سنة فصاعدا ويقال يبول في كل أربعين يوما فطرة ولا يسقط له سن ويقال ان سنة  
 قطعة واحدة مفرج ومن شأنه أنه لا يخرج من جحره في الشتاء ويضرب به المثل في الخيرة وعدم  
 الهداية وروى ابن أبي الدنيا عن أنس قال ان الضب ليموت في جحره هزا لمن ظلم ابن آدم وحديث  
 الضب الذي كلم النبي صلى الله عليه وسلم خرج ابن عدى والخاكم والبيهقي في الدلائل وسفته في  
 كتاب المعجزات والخصائص اه ( قوله وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم ) هو مبتدأ ثم  
 بحقل أن يكون خبره سوق وعليه فقد حذف ثاني مفعولي سماه اختصارا أي سماه بذلك وبحقل  
 أن خبره كما وسوق ثاني مفعولي سماه اه سم والاول هو الظاهر كما يؤخذ من ع ق قال عبد  
 الحكيم الظاهر أن يقول وهو ما سماه الا أنه اعتبر المغايرة من حيث انه مسمى بالتجاهل ومن حيث  
 انه مسمى بالسوق فزاد كافي التشبيه وهو كقولهم وهو كما هو المشبه كذا وهو كما سيجي كذا اه  
 وقال غيره أشار بالكاف الى أن الوجه ماسلكه السكاكي فهي كالكاف في قولك أخبرتني زيد  
 بالامر الفلاني وهو كذلك أي واخبره على ما هو عليه في الواقع اه ( قوله سماه السكاكي ) أي  
 فصره وعرفه ( قوله سوق المعلوم ) قال ع ق والعبارة الثانية أفضل لوجهين أحدهما ما أشار  
 اليه السكاكي من أنه يقع في قول الله تعالى كافي قوله سبحانه وما تلك بيمينك يا موسى قال فلا أحب  
 أن يقال في الكلام المنسوب الى الله تعالى تجاهل العارف بمعنى بخلاف غير هذه العبارة فانها أقرب  
 الى الادب ولفظ الغير فيها وان كان عبارة عن المجهول لكن دلالة استرغامه والآخر أنه اكمل  
 في الدلالة على المقصود وظاهر كلام المصنف أن هذا الثاني تعريف للاول لأن السكاكي اختار  
 تسمية المعنى به وهو قريب مما ذكرناه اه بحروفه ( قوله مساق غيره ) أي سوقا كسوق غيره  
 ( قوله لنسكتة ) متعلق بتجاهل وكان حقه التقديم على قوله وهو كما سماه السكاكي الا أنه أخره  
 ليكون بيان النكات متصلا به اه عبد الحكيم ( قوله لا أحب تسميته ) أي سوق المعلوم الخ  
 ( قوله كالتوبيخ ) مثال للنسكتة ( قوله في قول الخارجية ) هي ليلى بنت طريف ترى أخاها  
 وقد كان قتلها يز يدو بعده

فتي لا يريد العز الامن التقى \* ولا الرزق الامن فناوسيو

( قوله وهو ) أي الخابور نهر وقوله ديار بكر محل بالحجاز والذي في ع ق وهو موضع من ديار  
 بكر وبكر من عظام الجاهلية اه ( قوله مورقا ) حال من الكاف عامله ما في لك من معنى الفعل  
 أي أي شيء ثبت لك حال كونك مورقا ( قوله أي ناضرا ) أي ناعما اذا بلا قال سم ولعله أخذه من  
 المقام ( قوله كأنك لم تجزع على ابن طريف ) اسمه الوليد وكان رئيس الخارجية فهي تعلم أن

في التورية وعدها في التوجيه ( قوله وهو كما هو المشبه ) كذا الذي في نسخ عبد الحكيم  
 الصحيحة وهو كما هو المشهور كذا ( قوله ان هذا الثاني ) أي قوله سوق المعلوم مساق غيره  
 ( قوله تعريف للاول ) أي لتجاهل العارف ( قوله وهو قريب مما ذكرناه ) أي مما ذكره

( تجاهل العارف وهو كما  
 سماه السكاكي سوق  
 المعلوم مساق غيره لنسكتة )  
 وقال لا أحب تسميته  
 بالتجاهل لوروده في كلام  
 الله تعالى ( كالتوبيخ في  
 قول الخارجية أي ناضرا  
 الخابور ) وهو نهر من ديار  
 بكر ( مالك مورقا \* )  
 أي ناضرا اذا ورق ( كأنك  
 لم تجزع على ابن طريف

الشجر لا يجزع لان الجزع لا يكون الا من العاقل فتجاهلت وأظهرت أنه من ذوى العقل وانه يجزع جزعا يوجب ذبوله فلما أورد وبحثه على اخراج الورق وأظهرت أنها حينئذ تشك في جزعه فاذا كان الشجر يوجب على عدم جزعه فاحرى غيره وعبارة المطول فهي تعلم أن الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كأن الدال على الشك وهذا يعلم أنه ليس يجب في كأن أن تكون للتشبيه بل قد تستعمل في مقام الشك في الحكم اه (قوله والمبالغة) عطف على التوبيخ (قوله كقوله) أى قول البصري اه مطول (قوله ألمع برق الخ) فهو يعلم أن ليس ثم الابتسامها فلما تجاهل أظهر أنه التبس عليه الامر فلم يدرك هذا الضوء لمع برق الخ وهذا غاية في المدح حيث بلغت الى حيث يتعبر في الحاصل منها ويتبس المشاهدينها وقوله سرى صفة برق أى ظهر في الليل وقوله أم ضوء مصباح قال في الاطول ينبغي أن يصفه كالبرق بكونه في الليل ليفيد قوة الضوء وكأنه اكتفى بالتعبير بالضوء لانه يستعمل في النور القوي اه وقوله أم ابتسامها أى أم هو ضوء أسنانها عند ابتسامها وهو عطف على مصباح أى أم ضوء ابتسامها كإفنى سم وعق وقوله بالنظر المراد به الوجه والباء بمعنى في كإفنى ع ق والضحى بالضاد المعجمة والحاء المهملة بمعنى الظاهر كما قال الشاعر من ضحا الطربق ظهر (قوله كقوله) أى قول زهير اه مطول (قوله وسوف إخال أدري) إخال اعتراض بين سوف وأدري وقد حذف مفعولا إخال والتقدير وسوف أدري إخال علمى بعالم حاصله معنى وما أدري في الحال أن آل حصن رجال أم نساء وفي الزمن الثانى أعلم ذلك وقد تحقق عنده أنهم رجال ولكن سلك طريق التجاهل بمبالغة في الهم اه سم (قوله أى أظن) تفسر بإخال (قوله وهو القياس) أى لانه مضارع إخال والمضارع من الثلاثى كقام مفتوح (قوله أقوم الخ) معمول أدري الاولى وقوله وسوف الخ معترض بينهما ولا شك انه يعلم أن آل حصن رجال لكن تجاهل وأظهر انه التبس عليه أمرهم في الحال فلم يدركهم رجال أو نساء في تجاهله المنزل منزلة جهله اظهار بانهم يلبسون بالنساء في قلة غنائمهم وضعف فائدتهم وفي ذلك اظهار لنهاية ذمهم وأنهم في منزلة النساء (قوله فيه دلالة الخ) أى حيث قابل القوم بالنساء (قوله هم الرجال خاصة) أى لغة وذلك على حد قوله تعالى لا يضر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن عروس الافراح اه سم (قوله والتدله) هو بالدال المهملة والهاء (قوله والتدهش) عطف مرادف أى اذهب العقل (قوله في قوله) أى قول الحسين بن عبد الله اه مطول (قوله بالله الخ) استعطف للظبيات والقاع جمعه أقواع وأقوع وفيه ان وأضاف الظبيات الى القاع لكونها فيه قال سم كذا قال المصنف والذي يظهر أن هذا من المبالغة في مدح ليلي وأنه من القسم السابق اه وقوله قلن لنا الخ هو يعلم أن ليلي من البشر فتجاهل وأظهر أنه أدهشه الحب حتى لا يدري هل هي من الظبيات الوحشية أم من البشر فلما سأل الظبيات عن حالها وقوله ليلاي أى ليلي المنسوبة الى (قوله وفي اضافة ليلي الخ) أى ان الاضافة فيها استدلالا أكثر من عدم الاضافة وكذا التصريح باسمها وهو جواب عما يقال فيه اظهار موضع الاضمار (قوله وهذا) أى المذكور من النكات اه سم وفي نسخة وهذه أى النكات المذكورة

ع ق أو لا حيث قال وهو أى وهذا النوع يسمى باسمين أحدهما ما تقدم والآخر كما سماه أى على ما سماه السكاكى هو سوق المعلوم الخ اه ومحصله أن مقصود المصنف بقوله وهو الخ بيان تسمية

والمبالغة في المدح كقوله  
ألمع برق سرى أم ضوء  
مصباح \*

أم ابتسامها بالنظر الضاحى  
أى الظاهر (أو) المبالغة  
في الهم كقوله

وما أدري وسوف إخال  
أدري \* أى أظن وكسر  
همزة المتكلم فيه هو  
الافصح وبنو أسد تقول  
أخال بالفتح وهو القياس  
(أقوم آل حصن أم نساء)  
فيه دلالة على أن القوم هم  
الرجال خاصة ( والتدله )  
أى وكالتعبير والتدهش  
( فى الحب فى قوله بالله  
يا ظبيات القاع ) هو  
المستوى من الارض  
( قلن لنا \* ليلاي منكن  
أم ليلي من البشر ) وفى  
اضافة ليلاي الى نفسه أولا  
والتصريح باسمها ثانيا  
استدلالا وهذا الخ واذن من

وقوله أنموذج أي جملة قليلة قال في المصباح يضم الهمزة ما يدل على صفة الشيء وهو معرب وفي لغة  
 نموذج بفتح النون والذال مفتوحة مطلقا وهو مثال الشيء يعمل عليه اه وفي عرق مانصه في  
 القاموس نموذج بفتح النون مثال الشيء والانموذج بالهمزة تصغير بمعنى ومع كونه تصغيرا جرى  
 على الالسن اه ( قوله وهي أكثر من أن يضبطها القلم ) أي فلان دخل تحت حصرها التعريف  
 كما في قوله تعالى وأنا أوابا كم لعلى هدى أو في ضلال مبين تعريفها بانهم على الضلال ومنها التعريف  
 كقوله معروف ما هذا إشارة إلى أنه أحقر من أن يعرف ومنها غير ذلك من الاعتبارات البلاغية  
 المستفادة من تتبع تراكيب الشعراء وغيرهم اه عرق ( قوله القول بالموجب ) أي اعتراف  
 المتكلم بما يوجب كلام المخاطب مع نفي مقصوده وذلك إما بآيات مناط مقصوده أي علمته في شيء  
 آخر وإما بحمل لفظه في كلام على غير ما قصد منه اه عبد الحكيم والموجب بكسر الجيم اسم فاعل  
 لان المراد به الصفة الموجبة للحكم وبفتحها اسم مفعول ان أريد به القول بالحكم الذي أوجبه  
 الصفة اه من زهر الربيع في أنواع البديع ( قوله أحدهما أن تقع صفة الخ ) الظاهر أن المراد  
 بالصفة الواقعة كناية في الآية ما يدل على ذات باعتبار معنى كالأعز والصفة التي روي اثباتها للغير  
 المعنى القائم بالغير كالعزة فاختلفت الصفتان لكن المتبادر بحسب العرف اتحادهما ويمكن أن يقال  
 يصح أن يقال بآيات الصفة بالمعنى الاول عند اثباتها بالمعنى الثاني اه حفيد قال سم وعلى الاول  
 ففيه استخدام اه أي لان الصفة الاولى في قوله أن تقع صفة أريد بها معنى وأريد بالضهير في قوله  
 فتثبتها معنى آخر ( قوله صفة ) كالأعز والمراد بالصفة اللفظ الدال على معنى قائم بالشيء أعم من  
 النعت التصوي بدليل ما يأتي برلسي تأمل اه سم وقوله في كلام الغير كالمناقض وقوله كناية عن  
 شيء أي فريق المناقضين قال سم هل المراد بالكتابة عن الشيء هنا العبارة عنه لا المعنى المصطلح  
 لها بناء على أن في ثبوتها تكفا بعبدا فان كون فريق الكفار الذي هو المراد بلفظ الأعز الذي  
 هو الكتابة لازم معنى الأعز غير واضح قلت الظاهر أنه يجوز أن يراد بها معناها المعروف ويكفي  
 في لزوم ادعائهم لانهم يدعون أنهم لازم معنى الأعز فلي تأمل اه ( قوله حكم ) أي محكوم به  
 كالأخراج ( قوله فتثبتها غيره ) كالله ورسوله والمؤمنين أي للإيمان إلى أن ذلك الحكم مسلم  
 لزومه لتلك الصفة ولكن لا يفيدك أيها المخاطب لان الصفة المستزمنة للحكم انما هي الغير من عبرت  
 بها عنه فقد قيل بموجب تلك الصفة وهو استزامها للحكم لكن هو الغير من عبرت بها عنه ( قوله من  
 غير تعرض لثبوتها له أو نفيه عنه ) الاولى لاثباته له اولاً لتفاته عنه اه أطول فلو تعرضت للحكم

نسكت التجاهل وهي أكثر  
 من ان يضبطها القلم  
 ( ومنه ) أي ومن المعنوي  
 ( القول بالموجب وهو  
 ضربان أحدهما أن تقع  
 صفة في كلام الغير كناية  
 عن شيء أثبت له ) أي لذلك  
 الشيء ( حكم فتثبتها غيره )  
 أي فتثبت أنت في كلامك  
 تلك الصفة للغير ذلك الشيء  
 ( من غير تعرض لثبوتها  
 له ) أي ثبوت ذلك الحكم  
 لذلك الغير ( أو نفيه عنه )

أخرى لا تعريف تجاهل العارف وان كان ظاهر كلام المصنف أنه تعريفه ( قوله اما بآيات  
 مناط مقصود الخ ) أي كما في الضرب الاول ( قوله واما بحمل الخ ) أي كما في الضرب الثاني  
 ( قوله في كلام ) في نسخ عبد الحكيم الصبيحة في كلامه ( قوله بآيات الصفة بالمعنى الاول )  
 أي الذي هو ما دل على ذات باعتبار معنى وقوله عند اثباتها بالمعنى الثاني أي الذي هو المعنى  
 القائم بالغير ومحصل كلامه أنه يصح رجوع الضهير في فتثبتها للصفة بمعنى اللفظ الدال على ذات  
 باعتبار معنى لكن آيات الصفة بمعنى اللفظ ضمنا بواسطة الصفة بمعنى المعنى القائم بالغير صريحا  
 تدبر ( قوله رحمه الله من غير تعرض لثبوتها له الخ ) اكتفاء بآيات الصفة لان ثبوتها لمن هي له  
 مسلم قائل به الحصان ولذا كان قولاً بالموجب اه معاوية ( قوله الاولى لاثباته له اولاً لتفاته عنه )



وللؤمنين) فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والأذل كناية عن المؤمنين وقد أثبت المنافقون لفريقهم اخراج المؤمنين من المدينة فأثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العززة لفريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعززة أعنى الله ورسوله والمؤمنين ولا نفيه عنهم ( والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده) حال كون خلاف مراده (مما يحتمله) ذلك اللفظ (بذ كر متعلقه) أى انما يحتمل على خلاف مراده بأن بذ كر متعلق ذلك اللفظ (كقوله قلت نقلت اذا ثبت مرارا قال نقلت كاهلى بالايادى) فلفظ نقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة فحمله على تثقيب عاتقه بالايادى والمثني بأن ذكر متعلقه أعنى قوله كاهلى بالايادى (ومنه) أى من المعنوى (الاطراد وهو أن تأتى بأسماء المدوح أو غيره) أسماء (آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف) في السبك

اثباتا أو نفيًا خرج الكلام عن القول بالموجب (قوله يقولون) أى المنافقون لنرجعنا أى من غزوة بنى المصطلق (قوله لفريقهم) أى المكثي عنه بالأعز اه سم (قوله في الرد عليهم) فقد رد عليهم بأن العززة تناسب الاخراج كما قلتم لكن ليست لكم بل لله ثم لرسوله ثم للمؤمنين لا لفريقكم ويلزم منه اثبات الدلة للمنافقين ولزم ثبوت العززة كون صاحبها هو المخرج بكسر الراء وثبوت الدلة كون صاحبها هو المخرج بفصيها ولم يتعرض لاثبات الحكم ولا نفيه ولكن فهم بالالتزام فكان الكلام من القول بالموجب (قوله حمل لفظ وقع الخ) قال ع ق بمعنى أن الغير أطلق لفظا على معنى وحمله غير من أطلقه لذلك المعنى على معنى آخر لم يرده المتكلم الاول اه (قوله مما يحتمله) أى من المعانى التى يحتملها ذلك اللفظ قال في الاطول احتمالا حقيقيا أو مجازيا فقوله مما يحتمله للتعميم فلا يكون عاريا عن الفائدة كما يتبادر الى الوهم اه (قوله بذ كر متعلقه) متعلق بحمل والباء سببية والمراد بمتعلقه ما يناسب المعنى المحمول عليه اللفظ سواء كان متعلقا اصطلاحيا أولا (قوله أى انما يحتمل الخ) كأنه أخذ الحصر من التخصيص بالذ كر اه سم (قوله كقوله قلت الخ) قال في المطول وأما قول الشاعر

واخوان حسبتهم دروعا \* فكانوها ولكن للاعداى

وختهم سهاما صائبات \* فكانوها ولكن فى فؤادى

وقالوا قد صفت منا قلوب \* لقد صدقوا ولكن عن ودادى

فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه لمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى اه فيكون المعنى مختلفا بالنظر للمتعلق ونظر العصام في أطوله في كلام المطول فراجع ان شئت (قوله اذا أثبت مرارا) ظرف لقلت أو نقلت اه أطول (قوله قال نقلت كاهلى بالايادى) أى مننت على وأحسنيت الى بائياتك والكاهل ما بين الكتفين اه سم (قوله بالايادى) أى النعم جعل نعمه كثيرة حيث نقلت كاهله (قوله المؤنة) أى المشقة من نحوأ كل وشرب (قوله والمثني) تفسير (قوله ومنه الاطراد) قيل الظاهر أنه من اللفظى لان مرجعه الى حسن السبك وقد يقال بل الى حسن السبك فى معنى مخصوص هو النسب فلمعنى دخل فيه تأمل اه ع ق (قوله بأسماء المدوح) الظاهر أن يقال باسم المدوح الا أن يعبر عطف آبائه على المدوح فلكل من المدوح وآبائه اسم اه حفيد قال سم قد يشكل على الجواب تقدير الشارح فى المعطوف لفظة أسماء الا أن يقال أراد مجرد بيان العامل اه (قوله بأسماء المدوح) كما فى الحديث الآتى وقوله وغيره أى غير المدوح كما فى البيت الذى ذكره المصنف (قوله وأسماء آبائه) المراد هنا بالاسماء اثنتان خافوق بدليل المثال اه ع ق (قوله على ترتيب الولادة) بأن بذ كر الاب ثم أبوه وهكذا (قوله من غير تكلف فى السبك) أى فى نظم اللفظ قال الفرى المراد من التكلف فى السبك أن يقع الفصل بين الاشياء بلفظ غير دال على نسبة كقولك رأيت زيدا الفاضل ابن عمرو بن بكر وبه يسقط قول بعضهم لا يقال عدم التكلف لا يطلع عليه فكيف يمكن السامع الحكم بوصف الاطراد لانه ممنوع بل قد يطلع عليه بالفرائض كان تكون تلك الاسماء المرتبة مما يعلم أنها لا تحتاج فى هذا الترتيب أى الاولى اما ابدال ثبوت باثبات ليقابل قوله أو نفيه واما ابدال نفيه بانتفائه ليقابل قوله

المخصوص الى تكلف بل يمكن ترتيبها كذلك بسهولة اه بس وقال ع ق نفي التكلف يرجع فيه الى الذوق السليم فلا يكون ذكره من التعريف بجنى اه وعليه يأتي السؤال والجواب المتقدمان تأمل ( قوله ان يقتلوا الخ ) أى ان يفخروا بقتلك ويفرحوا به فلا يعظم علينا افتخارهم لان عندنا ما يخفف أذى افتخارهم وهو أنك أترت في عزمهم بقتل رئيسهم فكانت أخذت بثارت نفسك قبل قتلك فلا اقتضار لهم في الحقيقة اه ع ق وقوله فقد نلت باللام أى أذهبت وقوله عروشهم أى عزمهم وقوله بعثية أى بقتله ( قوله ونضع ) أى ضعف ( قوله قد نل عرشهم ) أى هلك عزمهم ( قوله وفرحوا به ) تفسير ( قوله وهدمت الخ ) تفسير ( قوله فان قيل هذا ) أى البيت وقوله من تتابع الاضافات أى من ذى تتابع أى وهو مخجل بالفصاحة كما مر ( قوله اذا سلم من الاستكراه ) أى بأن كان غير نقيض للمحل بالفصاحة هو ما فيه نقل ( قوله الحديث ) تمامه ابن الكرم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم ( قوله الجناس ) بكسر الجيم مصدر جنس كقاتل قتالا وجامع جماعا قال ابن مالك في الخلاصة لفاعل الفاعل وأقسام الجناس خمسة التام والمحرف والناقص واللاحق والمضارع والمقلوب وفى كل منها تفصيل بأنى ان شاء الله تعالى وذلك أن اللفظين ان اتفقا فى كل شئ فهو التام وان اختلفا فى الهيئة فقط فهو المحرف وان اختلفا فى زيادة بعض الحروف فهو الناقص وان اختلفا فى ترتيب الحروف فهو المقلوب وان اختلفا فى نوع من الحروف فهو ما يشمل المضارع واللاحق أفاده ع ق ( قوله او هو تشابههما فى اللفظ ) قال فى العروس وقد يقال ان هذا الرسم يدخل فيه نحو قام زيد قام زيد وغيره من التأكيد اللفظى فان ادعى أن هذا فى الحقيقة لفظ واحد لا تتعداه وردد نحو ونخشى الناس والله أحق أن نخشاه لان الخشية الثانية غير الاولى فان قال هما متحدان فى جنس الخشية وردد عليه نحو زيد بن عمرو وزيد بن بكر فان معناهما مختلف فليكن جنسا وليس كذلك ثم برد عليه أنه غير جامع لخروج نحو يحيى يحيى أحدهما اسم والآخر فعل فانهما فى اللفظ متحدان لا متشابهان بل شئ واحد فان ادعى أنها متشابهان فان حقيقةهما مختلفة فى المعنى وانما تشابهان فى النطق فيدخل فى الجناس نحو زيد بن عمرو وزيد بن بكر كما سبق وردد عليه أيضا نحو قام زيد وقام عمرو فليس بجناس ثم ان مطلق المشابهة فى

( كقوله ان يقتلوا فقد نلت عروشهم بعثية بن الحرب بن شهاب ) يقال للقوم اذا ذهب عزمهم وتضعض حالهم قد نل عرشهم يعنى ان تصحوا بقتلك وفرحوا به فقد أترت فى عزمهم وهدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم فان قيل هذا من تتابع الاضافات فكيف يعد فى المحسنات فلنا فتقرر أن تتابع الاضافات اذا سلم من الاستكراه ملخ ولطف والبيت من هذا القبيل كقوله عليه الصلاة والسلام الكرم بن الكرم ابن الكرم الحديث هذا تمام ما ذكره من الضرب المعنوى ( وأما ) الضرب ( اللفظى ) من الوجوه المحسنة للكلام ( فنه ) الجناس بين اللفظين وهو

لشبهته واما التقابل فى عبارة المصنف فليس على ما ينبغي اه شيخنا ( قوله رحمه الله من تتابع الاضافات ) أى بالمعنى الاعم الشامل لكونها مع فصل بينها بغيرها على ما قدمه الشارح فى المقدمة اه معاوية أى فلا يرد أنه ليس فى ذلك تتابع اضافات لان ابن صفة لا مضاف اليه ( قوله واللاحق والمضارع ) عبارة ع ق وما يشمل المضارع واللاحق اه وهى أظهر لا فائدة أنهما قسم واحد ( قوله فان ادعى الخ ) هو يدعى ذلك وقوله لان الخشية الثانية غير الاولى أى لاختلفا لهما باختلاف المتعلق وقوله فان قال هما متحدان فى جنس الخشية هو يقول ذلك وقوله وردد عليه نحو زيد الخ هو كذلك فلم يرد عليه هنا الا نحو هذا المثال وقوله فان ادعى أنها متشابهان الخ هو يدعى ذلك وقوله فيدخل فى الجناس نحو زيد الخ فلم يزل الاعتراض عليه بنحو هذا المثال وقوله وردد عليه الخ عطف على قوله فيدخل الخ وقوله وجوابه أى جواب ما ذكر من الابرار بن وقوله لا تخ وهو ما يؤخذ مما سياتى عن السيرامى قريبا وأما قوله وهو أن المراد المشابهة فى جميع حروف اللفظين أو غالبها كما فى ع ق فقاصر على جواب الاعتراض الاخير وهو قوله ثم ان

اللفظ تصدق بما ليس بجناس كما اذا كانا متفقين في لام الكلمة فقط أو عينها أو فائها اه وجوابه  
 لانح فتأمل اه سم وهو أن المراد المشابهة في جميع حروف اللفظين أو غالبا كما في ع ق  
 وعبارته ثم المعبر في التشابه كما أثرنا اليه أن يكون مجموع اللفظ كج مجموع اللفظ كما تفيد الامثلة  
 فلا يرد أن يقال التشابه المذكور صادق بالتشابه في لام الكلمة أو عينها أو فائها نعم الانسكال في  
 التعريف على قرينة منفصلة مما يبحث فيه اه ( قوله تشابههما في اللفظ ) أي مع اختلافهما في  
 المعنى لاخراج التأكيد اللفظي ( قوله في اللفظ ) أي في التلفظ انما فسر به لانه لا معنى لتشابه  
 اللفظين في اللفظ ضرورة مغايرة وجه الشبه للظرفين والمراد بالتشابه التناسب بوجه مخصوص  
 يعرف تفصيله بتعدد أنواعه كما سيأتي اه سبراي ( قوله فخرج ) أي بقوله في اللفظ وقوله  
 التشابه في المعنى أي بأن يكون وجه الشبه بين اللفظين اتحاد المعنى بأن يكون معناهما واحدا وكذا  
 تقول فيما بعده ( قوله نحو أسد وسبع ) قال سم للرجل الشجاع اه والظاهر أنه غير متعين  
 بل يصح أن يكون للحيوان المفترس ( قوله أو في مجرد العدد ) أي في العدد المجرد من النطق  
 وكذا تقول فيما بعده ( قوله أو في مجرد الوزن ) نحو ضرب وقتل فان قلت التشابه بينهما ليس في  
 مجرد الوزن بل في عدد الحروف أيضا قلت الحصر المستفاد من لفظ مجرد اضافي بالنسبة الى التشابه  
 المنفي فهما فلا محذور اه فترى ( قوله والتام منه الخ ) وجه حسن الجناس التام مطلقا أن  
 صورته صورة الاعادة وهو في الحقيقة افادة ( قوله ان يتفقا الخ ) خبر المبتدأ ( قوله في أنواع  
 الحروف ) أي حقائقها بأن تكون حقيقة الحروف واحدة ( قوله نوع ) أي رأسه فالالف  
 نوع ونحوه أصناف لانها ما مقولبة عن واو وعن ياء وأصلية والباء كذلك لانها ما مدغمة أو لامشدة  
 أو لاو على هذا القياس فلا يرد أن يقال النوع تحته أصناف والحروف الهجائية انما تحته أشخاص  
 لأصناف وقد يجاب وهو أبعد من التكاف بأن المراد بالنوع هنا النوع اللغوي ولا يشترط فيه  
 وجود أصناف تحته اه ع ق ( قوله وبهذا ) أي بالشرائط الاتفاق في الحروف وقوله يخرج أي  
 عن التام فلا ينافي أن بينهما الجناس اللاحق وقوله نحو يفرح ويمرح فانهما اختلفا في الفاء والميم  
 ( قوله وفي أعدادها ) بأن يكون مقدار حروف أحد اللفظين هو مقدار حروف الآخر قال  
 عبد الحكيم الاولي وفي عددها وفي هيئتها اذ ليس توافق الكامتين في أعداد الحروف والهيئات الا  
 أنه أورد صيغة الجمع نظرا الى المواد اه ( قوله وبه يخرج نحو الساق والمساق ) قال ع ق ولو  
 أخرج نحو هذا بالاتفاق في أنواع الحروف الموجودة ما بعد اه قال يس ولا اعتبار بكون الحرف  
 المشدد بجر فم كإي أي اه والمساق مصدر ميمي بمعنى السوق ( قوله وبه يخرج نحو البرد  
 والبرد ) بفتح أحدهما وضم الآخر اه مطول ( قوله فان هيئة الكلمة الخ ) الظاهر أن يقول  
 فان هيئة الحروف كيفية تحصل لها باعتبار الحركة والسكون اذ الكلام في هيئات الحروف دون

تشابههما في اللفظ) أي في  
 التلفظ فيخرج التشابه  
 في المعنى نحو أسد وسبع  
 أو في مجرد العدد نحو  
 ضرب وعلم أو في مجرد  
 الوزن نحو ضرب وقتل  
 ( التام ومنه ) أي من  
 الجناس ( أن يتفقا ) أي  
 اللفظان ( في أنواع الحروف )  
 فكل من الحروف التسعة  
 والعشرين نوع وبهذا  
 يخرج نحو يفرح ويمرح  
 ( و ) في ( أعدادها ) وبه  
 يخرج نحو الساق والمساق  
 ( و ) في ( هيئاتها ) وبه  
 يخرج نحو البرد والبرد  
 فان هيئة الكلمة كيفية  
 حاصلة لها باعتبار الحركات

مطلق المشابهة الخ كما هو ظاهر قاله بعض المشايخ ( قوله المجرد من النطق ) أي التلفظ ( قوله الى  
 التشابه المنفي فيها ) وهو التشابه في التناظر لكون المسموع فهما متحدان جنسية كلاهما وجلا  
 ( قوله وهو أبعد من التكاف ) أي خالبا عن التكاف خلوانا ( قوله ولو أخرج نحو هذا  
 بالاتفاق في أنواع الحروف الموجودة ) أي لان ذلك يستلزم الاتفاق في العدد اذ لا يقال اتفقت  
 الكلمتان في أنواع الحروف الا اذا كانت حروف احدي الكلمتين موافقة لحروف الاخرى

الكلمات اه عبد الحكيم ( قوله فنعوضه وقتل الخ ) أشار بهذا الى أن الاتحاد في الهيئة لا يستلزم الاتحاد في الحروف كما أن الاتحاد في الحروف لا يستلزم الاتحاد في الهيئة نعم الاتحاد في الهيئة يستلزم الاتحاد في العدد بناء على أن الهيئة كيفية تعرض للفظ باعتبار كثرة وقتها وصفة حروفه ( قوله وفي ترتيبها ) بأن يكون المقدم والمؤخر في أحد اللفظين هو المقدم والمؤخر في الآخر ولو قال وفي ترتيبها السكبان أو في ما قبله فشرط التام أربعة قال سم فان اختلفا في واحد من هذه الأربعة كان الجناس ناقصا ولا اعتبار هنا بحركة الحرف الأخير ولا سكونه لانه عرضة التغيير اه ( قوله والحنف ) هو الموت ( قوله من أنواع الكلمة ) أى الاسم والفعل والحرف ( قوله أو فعليين ) نحو فلما قال لديهم قال لهم فالاول من القبلولة والثاني من القول ( قوله أو حرفين ) لم يوجد له مثال ويمكن أن يمثل له بقولك اذا مررت بزيدا فاسأل به بناء على أن الاختلاف يكفى فيه الاختلاف ولو بحسب الحقيقة والمجاز ( قوله سمي مما لا جريا لـ ) قال عقي والمستحق أن يسمى بالمعاني جريا على ذلك الاصطلاح كل من المتجانسين لا الجناس بينهما ولكن لا جريا في الاصطلاح اه ( قوله نحو ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة ) في الاتقان وأنكر بعضهم كون الآية من الجناس وقال الساعة في الموضوعين بمعنى واحد والتعويض أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى ولا يكون أحدهما حقيقة والآخر مجازا بل يكونان حقيقتين وزمان القيامة وان طال لسكنه عند الله في حكم الساعة الواحدة فاطلاق الساعة على القيامة مجاز وعلى الآخر حقيقة وبذلك يخرج الكلام عن التجنيس كما لو قلت ركبت حمارا ولقيت حمارا تعنى بليدا اه ما في الاتقان بحروفه وأقول قضية تمثيل المصنف بهذه وأفرار الشارح والسيد على ذلك عدم موافقتهم على مقاله هذا البعض وعلى التسليم لفعل مقاله مخصوص بما إذا كان أحدهما حقيقة والآخر مجازا عن تلك الحقيقة لاملقانه كتر تمثيلهم بما يكون أحدهما مجازا كقوله فانه يجي بالدي يحيى فان الاول مجازا اذا الحياة حقيقة لا يتصف بها الكرم والثاني حقيقة لان الاعلام تنصف بالحقيقة والمجاز وكقوله فدولته ذاهبة فانه مجاز فان وصف الدولة بالذهاب مجاز وكقوله البدعة شرك الشرك فان اطلاق الشرك على البدعة مجاز وكقوله من أيد عواصم عواصم ان أريد الأبدى حقيقة فان وصفها بعواصم وعواصم مجاز الى غير ذلك مما يظهر بتتبع أمثلتهم والحكم بوجوب تلك الامثلة

عدد او نوعا ( قوله كان الجناس ناقصا ) كان الاول أن يقول غير تام لان الناقص مخصوص بما اذا كان الاختلاف في العدد فقط كما يعلم من كلام المصنف اللهم الآن يقال ان ناقصا هنا بالمعنى الوصفي لا بالمعنى الاسمي أو يقال مراد المصنف أنه يسمى ناقصا فقط بخلاف غيره فانه يسمى ناقصا مع كونه يسمى محرفا أيضا مثلا ( قوله إذ الكلام في هيات الحروف الخ ) أى ولان هيئة الكلمة يعتبر فيها تقديم بعض الحروف على بعض كما هو المشهور اه عبد الحكيم فالمحشى لم يستوف عبارته ( قوله ولو بحسب الحقيقة والمجاز ) أى فان الباء في مررت بزيدا حقيقة وفي اسئل به مجاز بمعنى عن ( قوله وقال الساعة في الموضوعين معنى واحد ) أى بحسب الاصل لكن بحسب المعنى المراد أحدهما حقيقة والآخر مجازا وليس كونهما بمعنى واحد محل الاخراج بل نوطئته ومحل الاخراج قوله الآتى فاطلاق الساعة على القيامة مجازا الخ اه شيخنا ( قوله والآخر مجازا عن تلك الحقيقة ) أى كما في الآية وكما في المثال السابق وهو ركبت حمارا الخ ( قوله بما يكون أحدهما مجازا ) أى لاعتناء تلك

والسكنات فنعوضه وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف ضرب وضرب مبنيا للفاعل والمفعول فانهما على هيتين مع اتحاد الحروف (و) في ترتيبها أى تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه وبه يخرج الفتح والحنف ( فان كانا ) أى اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر ( من نوع ) واحد من أنواع الكلمة ( كاسمين ) أو فعليين أو حرفين ( سمي مما لا جريا على اصطلاح المتكلمين من أن المماثلة هي الاتحاد في النوع ) نحو ويوم تقوم الساعة أى القيامة ( يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة ) من ساعات الأيام

(وان كان من نوعين) اسم  
 وفعل أو اسم وحرف أو فعل  
 وحرف (سمى مستوفى  
 كقوله مامات من كرم  
 الزمان فانه يحيا لى يحيى  
 ابن عبد الله) لانه كرم  
 يحيى اسم الكرم (وأبضا)  
 للجناس تقسيم آخر وهو  
 انه ان كان أحد لفظيه  
 مركبا (والآخر مفردا  
 سمي جناس التركيب)  
 وحينئذ فان اتفقا (أى  
 اللفظان المفرد والمركب  
 فى الخط خص) هذا  
 النوع من جناس التركيب  
 (باسم التشابه) لاتفاق  
 اللفظين فى الكتابة  
 (كقوله اذا ملك لم يكن  
 ذاهبه) أى صاحب هبة  
 وعطاء (فدعه) أى تركه  
 (فدولته ذاهبه) أى غير  
 باقية (والا) أى وان لم يتفق  
 اللفظان المفرد والمركب  
 فى الخط (خص) هذا النوع  
 من جناس التركيب (باسم  
 المفروق) لافتراق اللفظين  
 فى صورة الكتابة (كقوله  
 كاسكم قد أخذ الجاه م  
 ولا جام لنا ما الذى ضر  
 مدير الجاه أى الكاس  
 (لو جام لنا) أى عاملنا  
 بالجميل هذا اذا لم يكن  
 اللفظ المركب مركبا من  
 كلمة وبعض كلمة والاخص  
 باسم المفروق كقولك أهذا  
 مصاب أم طعم صاب

مما لا مساع له لكن تخصيص كلامه أعمى ذلك البعض بما قاتناه بنا فيه قوله بل يكونان حقيقتين  
 فليتامل اه سم وقال عرق وقد يجاب على تقدير تسليم أن لاجناس بين اللفظ الحقيقى ومجازيه  
 بأن الساعة صارت حقيقة عرفية فى القيامة اه هذا وقال الفزرى الألف واللام فى الساعة زائدة  
 لا تعتبر ولا كذلك الميم فى مساق اه أى فذلك كانت الآية من التام بخلاف ساق ومساق فليتامل  
 (قوله وان كان من نوعين الخ) سياتى مثال الاسم والفعل فى البيت ومثال الاسم والحرف رب رجل  
 شرب رب آخر فرب الأول حرف جر والثانى اسم للعصير المستخرج ومثال الفعل والحرف علا  
 زيد على جميع أهله أى ارتفع عليهم فعلا الأولى فعل والثانية حرف (قوله سمي مستوفى) لاستيفاء  
 كل من اللفظين أو صافى الآخر اه عرق (قوله كقوله) أى قول أبى تام اه مطول (قوله  
 مامات من كرم) ما موصولة موضعه رفع على الابتداء وخبره جملة فانه الخ ومن كرم الزمان بيان لما  
 اه سم قال عرق أى مذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان الماضى فصار كالميت فى عدم  
 ظهوره فانه أى فان ذلك الميت من الكرم يحيا أى يظهر كالحى لدى أى عند يحيى بن عبد الله  
 البرمكى وهو من عظام أهل الوزارة فى الدولة العباسية اه وقال عبد الحكيم والمعنى كل كرم  
 اندرس فانه يحيا وينجد عند هذا المدوح ووقع فى ديوان مصحح له من مات من حدث الزمان  
 والمعنى كل من مات من حوادث الزمان اذا ابتلى بالشدائد المفضية الى الموت يحيا لى يحيى بن عبد  
 الله ويخلص منها ولك أن تجعل مامات نافية ومن زائدة اه (قوله تقسيم آخر) أى الى ثلاثة  
 أقسام متشابهة ومفروق ومرفوق فأقسام التام حينئذ خمسة (قوله أحد لفظيه) أى التام اه جربى  
 (قوله مركبا) بأن لا يكون مجموع كلمة واحدة بل كلمتين وجزء كلمة أخرى أو جزأين من كلمتين  
 (قوله والآخر مفردا) الأولى مفردا أو مركبا كفى البيت الثانى لأن يقال ان جام لنا مفرد تنزىلا  
 فنزل معمول الكلمة منزلة الجزء منها فقوله مفردا أى حقيقة أو تنزىلا (قوله سمي جناس التركيب)  
 أى لتركب أحد لفظيه (قوله وحينئذ) أى حين اذ يكون جناس التركيب (قوله كقوله) أى قول  
 أبى الفتح البستي اه مطول (قوله وعطاء) تفسير (قوله كقوله) أى قول أبى الفتح اه مطول  
 (قوله كلكم قد أخذ الخ) هذا بيتان من مجزوالرمل المنخبون المحذوف والجام ناء يشرب فيه الخمر  
 وقوله ولا جام لنا الخ قال الحفيد لا يخفى أن الأول مركب من اسم لا وخبرها والثانى من الفعل  
 والمفعول لكنه مفرد نظر الى أن الضمير المتصل وان كان منصوبا لكنه بمنزلة الجزء من الفعل اه  
 وقوله لكنه مفرد الخ أى فيصدق على هذا المثال المقسم وهو أن أحد اللفظين مركب والآخر مفرد  
 كما هنا عليه سابقا وقوله ما الذى ضر الخ استفهام انكارى فيه عتاب على الحاضر بن فى المجلس  
 وتحسر على حرمانه من الشرب وقوله لو جام لنا الميم فى جام لنا متصلة وفى جام لنا منفصلة (قوله  
 هذا) أى كون المركب يقال له جناس مفروق اذا لم يكن الخ وقصده بهذا الاعتراض على المصنف  
 حيث كان قوله والاخص باسم المفروق شاملا لما ليس من المفروق وهو المرفوق (قوله خص باسم  
 المرفوق) أخذ من رفا الثوب جمع ما تقطع منه بالخيطة فكأنه رفى ببعض الكلمة فأخذنا الميم من  
 طم ورفينا بها صاب فصارت مصاب فالجناس بين مصاب وقولنا صاب بانضمام الميم الى صاب اه من  
 عرق وسم (قوله أهذا مصاب الخ) المصاب قصب السكر والصاب عصارة شجر مر صحاح اه  
 الحقيقة (قوله اذا ابتلى بالشدائد) فى نسخ عبد الحكيم الصحيحة وابتلى بالشدائد (قوله بل كلمتين الخ)

(وان اختلفا) عطف على قوله التام منه ان اتفقا وعلى ( ٤٢٦ ) محذوف أي هذا ان اتفقا وان اختلف لفظا المتجانسين (في هيات

الحروف فقط) أي اتفقا في النوع والعدد والترتيب (سمى) التجنيس (محرفا) لانحراف إحدى الهيئتين عن الهيئة الأخرى والاختلاف قد يكون بالحركة (كقوله جبة البرد جنة البرد) يعني لفظ البرد والبرد بالضم والفتح (ونحوه) في أن الاختلاف في الهيئة فقط قولهم (الجاهل امام فرط أو مفرط) لان الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عدا حرفا واحدا وجعل التجنيس مما اختلفت فيه في الهيئة فقط ولذا قال (والحرف المشدد) في هذا الباب (في حكم المخفف) واختلاف الهيئة في مفرط ومفرط باعتبار أن الفاء من أحدهما ساكن ومن الآخر مفتوح (و) قد يكون الاختلاف بالحركة والسكون جميعا كقولهم البدعة شرك الشرك) فان الشين من الأول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الأول مفتوح ومن الثاني ساكن (وان اختلفا) أي لفظ المتجانسين (في أعدادها) أي أعداد الحروف بأن يكون في أحد

سم (قوله وان اختلفا) شروع في الأقسام الأربعة وهي ما عدا التام من الخمسة وهي خارجة من الأمور الأربعة في التام وبيان خروجها أن ينعدم منها واحد وتوجد الثلاثة فان انعدم اثنين أو ثلاثة لا يكون جناسا أصلا بل بعد المشابهة (قوله عطف على قوله التام) فهو عطف جملة فعلية شرطية على جملة اسمية اه سم أي لانها في تأويل الشرطية المناسبة لهذه إذ كأنه يقول فيها ان اتفق اللفظان في جميع الأوجه السابقة فهو التام اه ع (قوله أو على محذوف) فيكون من عطف جملة فعلية على فعلية (قوله والاختلاف فيكون بالحركة) أي فقط أي أو بالسكون فقط أو بهما معا فأقسامه ثلاثة وقد مثل لها على الترتيب (قوله كقولهم جبة البرد جنة البرد) الأول بالباء والثاني بالنون والبرد كساء مخظط أي ان الجبة المأخوذة من أصل البرد وهو الصوف وقاية من البرد (قوله يعني لفظ البرد والبرد) وأما لفظ الجبة والجنة فن التجنيس اللاحق اه مطول (قوله في أن الاختلاف في الهيئة فقط) أي فليس من الجناس الناقص ودفع بقوله ونحوه الخ توهم أنه من الجناس الناقص حيث كان فيه حرف مشدد (قوله الجاهل امام فرط) من الإفراط وهو تجاوز الحد وقوله أو مفرط من التقريب وهو التقصير فيما لا ينبغي التقصير فيه (قوله لان الحرف المشددا كان يرتفع اللسان عنهما الخ) قال يس عبارة السيد في شرح المفتاح الا أن الحرف المشددا كان في الصورة الخطية كالخفف عدا حرفا واحدا لا حرفين اه وأفهم بتثنيته الضمير أن هنا حذفا والتقدير لان الحرف المشدد وان كان بحرفين لكنه لما كان يرتفع اللسان عنهما الخ اه عس قال الجربى والحاصل أن العبرة هنا بالحروف المكتوبة الثابتة وصلا ووقفا الملقوطة اه فتلخص أن الحرف المشدد في هذا الباب في حكم الواحد لوجهين الأول أن اللسان يرتفع عند النطق عن الحرفين دفعة واحدة كالخرف الواحد وان كان في الحرفين نقل ما لا أنه لم يعتبر بقرب أمره والثاني أنهم في الكتابة شيء واحد (قوله في هذا الباب) أي باب التجنيس (قوله البدعة شرك الشرك) أي شبكة الكفر فهي مؤدية إليه أي ان اتخاذ البدعة دينا وعادة يؤدي إلى العقوبة بوقوع الشرك بمنزلة من اتخذ نصب الشرك عادة للصيد فانه يؤدي إلى وقوعه فيه (قوله فان الشين الخ) ولا عبرة بهمزة الوصل لسقوطها في الدرج ولا باللام المدغم في الشين لما عرفت في مفرط ومفرط اه جربي (قوله حرف زائد) المراد بكونه زائدا أنه لا مقابل له في اللفظ الآخر لا كونه من غير الأصول (قوله سمي ناقصا) وأقسامه ستة لان الزائد ما حرف أو أكثر من حرف وفي كل ما أن تكون الزيادة في الأول أو في الوسط أو في الآخر (قوله في الأول) الأولى وهو الأول لان الحرف عين الأول لا مطروف فيه حتى يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه وكذا قوله أو الوسط أو في الآخر تأمل ثم رأيت ع (قوله وقد تقدم ما في قوله في الأول أو في الوسط أو في الآخر من التسامح وأنه قصد بها ما كن متوهمة فأطلق عليها ما هو وصف الحرف اذا الحرف هو نفس الأول والوسط والآخر على ما يتبادر والخطب سهل اه بحروفه (قوله بزيادة الميم) أي على الكلمة الثانية والباقي مجانس لمجموع المقابل (قوله جدي جهدي) الجد فيه نظير علم من كلام الشارح (قوله الأولى وهو الأول الخ) يدفع بأنه من ظرفية العام في الخاص

اللفظين حرف زائد أو أكثر اذا سقط حصل الجناس التام (سمى) الجناس (ناقصا) لنقصان أحد اللفظين عن الآخر (وذلك) الاختلاف (ما بحرف) واحد (في الأول مثل والتفت الساق بالساق إلى ربك يومئذ المساق) بزيادة الميم (أو في الوسط نحو جدي جهدي)

زيادة الميم ولا اعتبار بالتنوين قوله من أيد في موضع مفعول يمدون على زيادة من كما هو مذهب الاخفش أو على كونها للتبعية كما في قولهم هز من عطفه وحرك من نشاطه أو على أنه صفة محذوف أي يمدون سواعد من أيد عواصم جمع عاصية من عصاه ضربه بالعصا وعواصم من عصمه حفظه وجاء ونمامه

تصل بأسياف قواصم قواضب

أي يمدون أيديا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيفوف حكمة بالقتل قاطعة (وربما سمى هذا) القسم الذي تكون الزيادة فيه في الآخر (مطرفا وما بالكثر) من حرف واحد وهو عطف على قوله ما بحرف ولم يذكر في هذا الضرب الا ما تكون الزيادة في الآخر (كقولها) أي الخنساء ان البكاء هو الشفا من الجوى أي حرقة القلب بين الجوانح) زيادة النون والحاء (وربما سمى هذا) النوع (مديلا وان اختلفا) أي لفظا المتجانسين

بفتح الجيم الغنى والحظ وأما الجمد الذي هو أبو الابل فليس مرادها ناول الجهد بفتحها المشقة والتعب والتركيب بحقل وجهين أحدهما أن يكون المعنى حظي وغناني من الدنيا مجردا عن غاب النفس في المكاسب من غير وصول اليها ويكون تشكيبا واخبارا بأنه لا يحصل من سعيه فائدة والآخ أن يكون المعنى أن حظي من الدنيا وغناني فيها هو بمشقتي وجهدي لابلورائه عن الابل والجمد ويكون اخبارا بالنجابة في السبي وأن الغنى لا يتوقف على الورثة اه ملخصا من عرق (قوله وقد سبق الخ) جواب عما يقال ان جهدي بعد حذف الماء منه يكون جدي بتخفيف الدال فلا يكون بينه وبين جدي جناس نام (قوله كقوله) أي قول أبي تمام اه مطول (قوله ولا اعتبار بالتنوين) أي في عواصم لزواله بالوقف والاضافة (قوله كما هو مذهب الاخفش) من جواز زيادتها في الانبات (قوله أو على كونها للتبعية الخ) عبارة عرق قوله من أيد بحقل أن تكون فيه من للتبعية ما يتقدمه نعم المفعول محذوف أي يمدون سواعد كائنه من أيد اذا السواد بعض الأيدي فكانه يقول يمدون السواعد التي هي بعض الأيدي وما بأن تجعل كهي في قولهم هز من عطفه وحرك من نشاطه أي هز بعض العطف لان العطف الشق والعضو المميز زمنه الكنتف أمثلا وحرك بعض الاعضاء التي يظهر بتحركها نشاطه اه (قوله هز من عطفه) عطفا الرجل جانباه وحركة العطف كناية عن السرور اه حفيد (قوله أو على أنه صفة محذوف) أي ومن للتبعية (قوله من أيد) أي كائنه من أيد (قوله جمع عاصية) أي بمعنى ضاربة بالعصا بمعنى السيف لا عاصية بمعنى مذنبية (قوله ضربه الخ) أي لا من عصي بمعنى أذنب قال سم وقيل من العصيان اه والمراد بالعصاهنا السيف بدليل ما بعده (قوله قواصم قواضب) فيه الشاهد أيضا فلأني به المصنف لكان أولى والقواصي جمع قاضية من قضى بكذا بمعنى حكم به (قوله أي يمدون أيديا) هذا على جعل من زائدة وقوله ضاربات معنى عواصم وقوله حاميات معنى عواصم وقوله للاولياء أي الاصدقاء والاصحاب وقوله ما كمة أي على الاعداء بمعنى قواصم وقوله بالقتل متعلق بما كمة والاسناد مجازي وقوله قاطعة أي لرقاب الاعداء بمعنى قواصم (قوله مطرفا) أي لتطرف الزيادة فيه (قوله ولم يذكر في هذا الضرب الا الخ) أي ولم يمثل لما اذا كانت الزيادة بأكثر في الاول أو الوسط اما لعدم وجود ذلك في كلامهم أو قل بحيث لا يعتبر (قوله كقولها) هو من الكامل المرفل فنصف البيت الالف من الشفاء والمهززة من النصف الثاني (قوله أي الخنساء) أخت صخر في رد كلام من لا مها على البكاء عليه روى أنها بكته عليه حتى ابيضت عينها اه عرق (قوله بين الجوانح) هي الاضلاع التي تحت الترائب وهي مما يلي الصدر كالاضلاع مما يلي الظهر الواحدة جانحة صحاح اه سم والبينية كناية عن القلب (قوله هذا النوع) وهو ما زيد فيه أكثر من حرف ويحتمل أن يرده الذي وجدت فيه هذه الزيادة آخرا وعبارته في المطول وربما سمى هذا الذي يكون أكثر من حرف اه وقال العمام في أطوله وربما سمى هذا الضرب الذي

اه شيخنا (قوله وحركة العطف كناية عن السرور) عبارة عرق وهز العطف كناية عن السرور لان السرور بهتزاز المهززة ملازمة للسرور وكذا تحريك النشاط اه والاولى له أن يقول لان الغالب على المهززة السرور كما يدل عليه التفرع ويلائم كونه كناية عن السرور (قوله أو قل) الأولى أو قلته (قوله هو من الكامل المرفل) الأولى من مجزوال الكامل المرفل قاله بعض

يكون أكثر من حرف في الآخر من ديلا وجعل مطلق ما يكون الزائد فيه أكثر من جمع الضمير كما في الشرح مما يؤثر به وبعبعد عن هذا الاسم وفي قوله وبما اشارة الى عدم اشتهار التسمية اه فتأمل (قوله من ديلا) لان الزيادة في آخره كالذيل (قوله في أنواعها) قال ع ق والاختلاف في أنواع الحروف أن يشتمل كل من اللفظين على حرف لم يشتمل عليه الآخر من غير أن يكون مزبدا والا كان من الناقص اه (قوله في شرط الخ) جواب الشرط (قوله كلفظي نصر ونسكل) قال في المطول ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب وسلب اه قال الفري أوردد ثلاثة أمثلة تنبيهها على أن الحرف المنفق عليه ما في الاول أو في الوسط أو في الآخر اه (قوله متقاربين) كأن يكونا حلقين معا أو شفوئين معا اه ع ق فيكون المراد بمقاربي المخرج ما يشمل المتعدين فيه لان الدال والطاء مخرجهما واحد وكذا الهاء والمهمزة تأمل (قوله مضارعا) مضارعة المبان لصاحبه في المخرج (قوله وهو ثلاثة أضرب الخ) لا يخفى أن الضمير عائد على الحرف والشارح جعله عائدا على المضارع ففسد المعنى فاحتاج الى تقدير وكأنه لان الحديث في الجنس لاني الحرف (قوله لان الحرف الاجنبي) أي المبان لمقابلة (قوله ما في الاول) في زائدة (قوله نحو بيني الخ) أي نحو قول الحريري وهو نثر وقوله كني بكسر الكاف وتشديد النون أي بيني والدامس المظلم وقوله طامس أي مطموس العلامات لا يهتدى فيه الى المراد اه ع ق (قوله الخيل الخ) هو حديث وقامه الى يوم القيامة والخبر نائب فاعل معقود أو مبتدأ خبره معقود (قوله ولا يخفى تقارب الدال والطاء) أي في دامس وطامس لانهما من اللسان مع أصل الاسنان وقوله وكذا الهاء والمهمزة أي في ينون وبنأون متقاربان اذ هما حلقيتان وقوله وكذا اللام والراء أي في الخيل والخير متقاربان لانهما من الخنك واللسان (قوله وان لم يكن الحرفان متقاربين) أي لتباعدهما في المخرج (قوله سمى لاحقا) اذا حد اللفظين ملحق بالآخر في الجنس باعتبار جعل الحروف (قوله وهو) أي الحرف الاجنبي (قوله في الكسر من أعراض الناس) كسر العرض هتكه وابطاله بالزامه العيب وقوله والظعن فيها تفسير بان يلحق العيب بصاحبها (قوله وبناء فعلة الخ) عبارة ع ق وبناء فعلة بضم الفاء وفتح العين بدل على اللزوم والاعتقاد لان هذا الوزن بدل في العربية على ذلك ولا يكفي في بناء ذلك الوصف وقوع المشتق منه في الجملة (قوله تفرحون في الارض) أي تبطرون وتتكبرون فيها وبما كنتم تفرحون أي تتوسعون في الفرح اه يبضوي فالمرح نهاية الفرح (قوله وفي عدم تقارب الفاء والميم نظر) فديجاب عنه بأن المراد من تقارب المخرج قصر المسافة بين المخرجين وان كانا مختلفين وليس بين مخرجي الفاء والميم تقارب بهذا المعنى لان الميم من ظاهر الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الاسنان وأنت خير بأن هذا الجواب بدل على عدم اتحاد مخرجيهما الاعلى طول المسافة بينهما فلي تأمل اه فزى وقال ع ق وقد يجاب بان

المشاخ (قوله مما يؤثر به) أي من الامور التي يختص بها عن غيره ويشد بها (قوله وبعبعد عن هذا الاسم) لان القريب له كون معناه ما يزيد فيه أكثر من حرف في الآخر لا مطلقا (قوله فيكون المراد بمقاربي المخرج ما يشمل المتعدين فيه الخ) هذا خلاف التحقيق والتحقق أن لكل حرف مخرجا يخصه وان اجتمع معا في نحو الخلق كما في شيخ الاسلام على الجزرية وغيره الا أن يقال مراد الحشى اخراج الكلى ولا شك أن نحو الدال والطاء مخرجهما الكلى واحدا وان

(في أنواعها) أي أنواع الحروف (في شرط أن لا يقع الاختلاف) (ياكثر من حرف) واحد والابتداء بينهما التشابه ولم يبق التجانس كلفظي نصر ونسكل (ثم الحرفان) اللذان وقع فيهما الاختلاف (ان كانا متقاربين) في المخرج (سمى) الجناس (مضارعا وهو) ثلاثة أضرب لان الحرف الاجنبي (ما في الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس أو في الوسط نحو وهم ينون عنه وبنأون عنه أو في الآخر نحو الخيل معقود في نواصيا الخبر) ولا يخفى تقارب الدال والطاء وكذا الهاء والمهمزة وكذا اللام والراء (والا) أي وان لم يكن الحرفان متقاربين (سمى لاحقا) وهو أيضا ما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة) الهمز الكسر والجز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من أعراض الناس والظعن فيها وبناء فعلة بدل على الاعتقاد (أوفي الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تفرحون) وفي عدم تقارب الفاء والميم نظر



جناس التقارب لا يكفي حتى يوجد نوع خاص منه كأن يكون الحرفان من موضع واحد مع اختلافهما وهنا افترق الموضعان لما علمت فالأولى لهذا البحث أن يمثل بنحو قوله تعالى وأنه على ذلك لشهيد وأنه لحب الخبر لشهيد لان الدال والهاء متباعداً نخرجا إذا الأولى من اللسان مع أصول الاسنان والثانية من الحلق اهـ ( قوله أن يكونا بحيث تدغم احدهما في الاخرى ) أى ولفاء والميم لا يدغمان وقوله فالهاء والهمزة على لجواب الشرط المحذوف تقديره فلا يصح لان الهاء النحر وقوله ليستا كذلك أى لا تدغم احدهما في الاخرى مع أنه مثل ههما للتقارب بين ( قوله نحو وإذا جاءهم أمر من الأمن ) فان الراء والنون متباعداً نخرجان الراء من شد اللسان على الخنك الباطنى على وجه التكرار والنون من شدة على ما يقرب الاسنان العليا قال سم وفي هذا نظر لان النون والراء من حروف الذلاقة اهـ سبكي أى وحروف الذلاقة التي يجمعها قولك من ينفل تخرج من طرف اللسان فالراء والنون يخرجان منه ولذا اختار الفراء والجرى أن يخرجهما واحد

فانهما شقويتان وان  
أريد بالتقارب أن يكونا  
بحيث تدغم احدهما في  
الاخرى فالهاء والهمزة  
ليستا كذلك ( أو في  
الآخر نحو وإذا جاءهم أمر  
من الأمن وان اختلفا )  
أى لفظا المتجانسين ( في  
ترتيبها ) أى ترتيب الحروف  
بأن يتصد النوع والعدد  
والهيئة لكن قدم في أحد  
اللفظين بعض الحروف

اختلف يخرجهما الجزئى قاله بعض المشايخ ( قوله كأن يكون الحرفان من موضع واحد ) أى من مخرج واحد وقوله وهنا افترق الموضعان أى المخرجان وقوله لما علمت أى من أن الميم من مخرج وهو ظاهر الشفتين والفاء من مخرج آخر وهو باطن الشفة السفلى وأطراف الاسنان والحاصل كما يستفاد من تنظير الشارح في عدم تقارب الفاء والميم وكما يستفاد من كلام بعضهم أن الجناس المضارع لا بد أن يكون اللفظان مختلفين في نوع الحرفين اللذين فهما مع كون هذين الحرفين متقاربين في المخرج كأن يكون مخرج أحدهما ظاهر الشفتين والآخر باطن الشفة السفلى أو يكون مخرج أحدهما وسط الحلق والآخر طرفه فلا بد في تحقق تقارب مخرجى الحرفين من كونهما معاشقوين أو حلقيين أو جوفيين مثلا وذلك كما في بنون وبنأون والخيلى والخير وان الجناس اللاحق أن يكون اللفظان مختلفين في نوع الحرفين اللذين فهما مع كون هذين الحرفين متباعدين في المخرج بأن يكون أحدهما شقويا والآخر حلقيا وهكذا نحو وأنه على ذلك لشهيد وأنه لحب الخبر لشهيد لكن الذى يستفاد من كلام المصنف هو ما قاله ع ق وهو أن الجناس المضارع لا بد أن يكون مخرج الحرفين فيه متصداً كأن يكونا معاً من ظاهر الشفتين أو من باطنهما أو من أقصى الحلق وهكذا والا كان يكون أحدهما من ظاهر الشفتين والآخر من باطن الشفة السفلى فهو لاحق لامضارع وهذا الذى قاله ع ق مستفاد أيضاً من الامثلة التي ذكرها ابن حجة الجوى في خزنة الادب وان كان أول عبارة فيها مخالفاً لما يستفاد من الامثلة فالمعول عليه ما يستفاد من الامثلة وعبارة الخزنة وأما اللاحق فقل من فرق بينه وبين المضارع والمراد بالمضارع هنا المشابه والفرق بينهما دقيق فان اللاحق هنا ما أبدل من أحد ركنيه حرف من غير مخرجه ومتى كان الحرف المبدل من مخرج المبدل منه مزارعاً وان كان قريباً منه كان مزارعاً أيضاً وأنا أذكر شاهد كل منهما فان الفرق بينهما يدق عن كثير من الافهام ولم يساعده على ظلمة شكه غير ضياء الحسن والمضارع هو المتشابه في المخرج كقوله تعالى وهو الى الغاية التي لا تدرك وهم بنون عنه وبنأون عنه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم الخيل معقود في نواصيها الخير الى يوم القيامة ومثله قول بعضهم البرايا أهداف البلايا ومن النظم قول الشريف الرضى رحمه الله لا يدكر الدمى الا نحن مغترب لله الى الدمى أوطار وأوطان

وقد يجاب عنه بأنه لما كانت الراء من صفاتها التفتيح والنون من صفاتها الترتيق نزلتا بعدهما في الصفة منزلة المتباعدين ( قوله وأخر ) أي ذلك البعض ( قوله تجنيس القلب ) لوقوع القلب أي عكس بعض الحروف في أحدهما اللغظين بالنظر للآخر ( قوله حسامه فتح الخ ) هذا مأخوذ من قول الاحنف

حسامك فيه للاجباب فتح \* ورمحك فيه للاعداد حنف

اه مطول والحسام بضم الحاء السيف القاطع أي سيفه نصر لاتباعه وموت لاعدائه ( قوله لانعكاس ترتيب الحروف كلها ) فيه نظر لان التاء وقعت في اللغظين في مكانها وهو الوسط اه عرق فالاحسن ما قاله في المطول من أنه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى أو الامن الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والاسمى قلب البعض اه ( قوله اللهم استر

فاللام والراء والنون من مخرج واحد عند قطرب والجرى وابن دريد والقراء قال بعض أهل الادب في كتاب راش سهامه بالمعقوق ولوى ماله عن الحقوق فالعين والحاء من مخرج واحد ويعجبني قول الشيخ جمال الدين بن بياتة في هذا الباب

رفق النسيم كرفتي من بعدكم \* فكاننا في حبيكم تتغابر

ووعدت بالسوان واش ما بكم \* فكاننا في كذبنا تتغابر

فالعين والحاء من مخرج واحد اه الكلام على المضارع واللاحق قد تقدم انه ما أبدل من أحد ركنيه حرف من غير مخرجه كقوله تعالى وأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وكتب بعضهم في جواب رساله وصل كتابك فتناولته باليمين ووضعته مكان العقد الثمين ومن النظم قول البصري وأجاد الى الغاية

عجب الناس لا عزالي وفي الاط \* راف تلي منازل الاشراف

وقعودي عن التقلب والار \* ض لمثلي رحمة الاكناف

ليس عن ثروة بلغت مداها \* غير اني امرؤ كفاني كفاني

فكفاني وكفاني هو اللاحق الذي لا يلحق وما أحلى قول هلال العكبري في اللاحق

أراحي نعت حاشية الدياجي \* شقائق وجنة سقيت مداها

وان ذكرت لوا حظ مقلتيه \* حسبت قلوبنا شطرت سهامها

وان مالت بعطفيه شمولى \* سقانا من شمائله سقاما

اه الكلام على الجناس اللاحق انتهت ببعض اختصار وقوله وان كان قريبا منه كان مضارعا أيضا اذا تأملت الامثلة الآتية للمضارع واللاحق وجدت المضارع قاصرا على ما اذا كان الحرف المبدل من مخرج المبدل منه فقط وحينئذ كان المناسب للاقتصار على قوله ومتى كان الحرف المبدل الخ وحذف قوله وان كان قريبا منه كان مضارعا أيضا ولذا اقتصر عرق عليه فان كان مراد ابن حجة ونحوه من المخرج في قوله ومتى كان الحرف المبدل من مخرج المبدل منه المخرج السكلي ومنه في قوله وان كان قريبا من المخرج الجزئي قلنا حينئذ لا حاجة الى الجمع بين العبارتين بل المناسب للاقتصار على الأولى وحذف الثانية وهي قوله وان كان قريبا منه سمي مضارعا أيضا وانظر المرعشي في مخارج الحروف لتعلم المخرج السكلي والجزئي في كتابه في التجويد قاله بعض المشايخ وفيه نظر فلي تأمل ( قوله وقد يجاب عنه الخ ) لا يخفى بعد هذا الجواب وأن

وأخر في اللفظ الآخر  
( سمي ) هذا النوع  
( تجنيس القلب نحو  
حسامه فتح لا ولياته حنف  
لاعداده ويسمى قلب كل  
لانعكاس ترتيب الحروف  
كلها ) ونحو اللهم استر

أحدهما) أي أحدا للفظين المتجانسين نجاس القلب (في أول البيت و) اللفظ (الآخر في آخره يسمى) تجنيس القلب حينئذ (مقاولا بجناسا) لان اللفظين بمنزلة جناحين للبيت كقوله لاح أنوار الهدى في كفه في كل حال (واذولى أحدا المتجانسين) أي تجانس كان ولذا ذكره بالاسم الظاهر المتجانس (الآخر يسمى) الجناس (مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبأ نبأ يقين) هذا من التجنيس للاحق وأمثلة الأقسام الاخر ظاهرة بما سبق (ويلحق بالجناس شيئا أن أحدهما أن يجمع اللفظين) الاشتقاق وهو توافق السكمتين في الحروف الاصول مع الاتفاق في أصل المعنى (نحو فاقم وجهك للدين القيم) فانهما مشتقان من قام يقوم (والثاني أن يجمعهما) أي اللفظين (المشابهة وهي ما يشبه) أي اتفاق يشبه (الاشتقاق) وليس باشتقاق لفظية ما موصولة أو موصوفة وزعم بعضهم أنها مصدرية أي أشباه اللفظين الاشتقاق

عورائنا) جمع عورة وهي القعدة القبيحة اه أطول وقوله وأمن روعائنا بفتح الراء جمع روعة الخوف أي آسنا مما يخاف (قوله بعض حروف السكامة) وهو الراء والعين وما عداهما فهو في محله (قوله حينئذ) أي حين اذ وقع أحدهما في أول البيت والآخر في آخره (قوله بمنزلة جناحين) أي للطائر وقوله للبيت متعلق باللفظين (قوله لاح أنوار الهدى الخ) الشاهد في لاح وحال وهو رمل مجزؤ ووزنه فاعلان (قوله واذاولى أحدا المتجانسين) أي أحدا للفظين المتجانسين بأن لم يكن بينهما فاصل (قوله أي تجانس كان) أي كان تاما أو ناقصا أو لاحقا أو مضارعا أو مقولوبا (قوله ولذا) أي لاجل أن المراد أي تجانس لاجتناس القلب فقط ذكره باسمه الظاهر مع أن المقام للاضمار لو كان المراد تجانس القلب (قوله من سبأ) اسم رجل أو بلد والشاهد في سبأ ونبا والباء في نبالا دخل لها في ذلك (قوله وأمثلة الأقسام الاخر ظاهرة بما سبق) فمثال التام أن يقال تقوم الساعة في ساعة ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد ومثال المحرف أن يقال هذه جبة وجنة من البرد للبرد ومثال الناقص قولهم جدى جدى ومثال المقلوب أن يقال حسامه للوليا واللاء واللاء قبح وحنف (قوله ويلحق بالجناس) أي في التعمين فهذان الشيطان ليسا من الجناس ولكنهما ملحقان به في كونهما مما يحسن به الكلام كحسن الجناس (قوله أحدهما الخ) حاصله أن هذا الاحدهما الاشتقاق الصغير وأن الثاني أمره ان الاشتقاق الكبير وغيره والغريب هو الصغير بل توافق آخر كما بين الارض وأرضينم قال ع ق وهذا النوع سهل التناول كان يقال قام قائم وقعد قاعد وقال قائل ونحو ذلك اه (قوله أن يجمع اللفظين الاشتقاق) بأن يكون اللفظان مشتقين من أصل واحد قال سم لعله أراد الصغير ولذا قيد في المطول الحروف الاصول بكونها مرتبة وأراد بالشئ الثاني ما يعم الكبير ولا ينافي في ذلك قوله الآتي وقد توهم الخ لجواز أن يريد توهم أنه الكبير فقط فليتناهل اه (قوله الاشتقاق) أي الصغير اذا الاشتقاق اذا أطلق لا ينصرف الا اليه وقوله في الحروف الاصول أي على وجه الترتيب فلا بد من هذا القيد وقوله في الحروف الاصول خرج به الاشتقاق الاكبر كالتلب والتلم وقولنا على وجه الترتيب خرج به الاشتقاق الكبير كالجنب والجند والمرق والرقم وقوله مع الاتفاق في أصل المعنى يخرج به الجناس لان المعنى فيه مختلف (قوله نحو فاقم وجهك للدين القيم) أصل اقم أقوم والقيم صفة مشبهة وأصله قيوم على وزن فيعل قال في الاطول والقيم المستقيم المعتدل لا افراط فيه ولا تفريط أو القيم مصالح العباد أو على الاديان السابقة بالشهادة بصحتها اه (قوله من قام) أي من مصدره وهو القيام (قوله أن يجمعهما المشابهة الخ) لوقال أن يجمعهما شبه الاشتقاق لكان أخصر وأظهر قال ع ق والمراد بالمشابهة الأمر المشابهة فهي مصدر بمعنى اسم الفاعل بدليل تفسيرها بقوله وهي الخ اه وتحت المشابهة قسبان الاشتقاق الكبير وغيره (قوله لفظية ما الخ) ان قلت في هذا التفريع نظر لأن هذا المذكور لا يتفرع على هذا التفسير وهو قوله أي اتفاق بل الذي يتفرع عليه أنها موصوفة فقط قلت وجه التفريع أنه لما علم أن ما معناها اتفاق صح كل من الموصولية والموصوفية لانها ما تؤيدان ذلك المعنى فتأمل بلطف اه سم (قوله وزعم بعضهم أنها مصدرية) وعليه فالشابهة على حقيقتها (قوله أي أشباه اللفظين) مصدر مضاف للفاعل أي مشابهة الخ الظاهر تقارب مخرج الراء والنون في نحو أمر وأمن فيكون بينهما الجناس المضارع لا اللاحق كما

( قوله لفظا ومعنى ) أى من جهة اللفظ والمعنى وقوله اما لفظا أى اما بيان اللفظ من حيث اللفظ  
 ( قوله جعل الضمير ) أى المستتر وقوله للفظين أى لانه جعل اللفظين فاعلا وهما مثنى ففسد رجوع  
 الضمير المفرد لمثنى وهو لا يصح وقوله الابتأويل بأن يؤزل بالمدكور وقوله بعيد أى بالنسبة  
 لغيره أى والتأويل لا يرتكب الا عند الاحتياج اليه فلذا قال فلا يصح أى التأويل عند الاستغناء  
 عنه ( قوله فلان اللفظين لا يشبهان الاشتقاق ) اذا الاشتقاق معناه التوافق فبما سبق نعم ان قدر  
 مضاف صح أى أشباه توافق اللفظين قال سم ولعل التأويل هنا لما كان أبعد منه فى الوجه الاول  
 لم يتعرض له الشارح هنا اه ( قوله بأن يكون الخ ) فيه أن هذا الضابط لشبه الاشتقاق غير  
 مانع من دخول الغير لشموله للجناس التام لان فى كل من اللفظين فيه جميع ما فى الآخر وبعض  
 أقسام الناقص كالمطرف نحو جدى جهدى وكالمبدل نحو الجوى والجوايح وأى فرق بين هذا  
 المثال ومثال قال انى لعمركم من القالين وكلمضارع نحو طامس ودامس وغير ذلك فكيف يكون  
 ملحقا ثم رأيت ع ق قال وذلك القمى الذى يشبه الاشتقاق هو توافق اللفظين فى جعل الحروف  
 أو فى كلها على وجه يتبادر منه أنهما يرجعان الى أصل واحد كما فى الاشتقاق وليس فى الحقيقة كذلك  
 لان أصلهما فى نفس الأمر مختلف وذلك نحو قال انى لعمركم من القالين فقال مع القالين فى أحدهما  
 من الحروف جل ما فى الآخر ويتبادر لكون الاول فعلا مشتقا من المصدر والثانى وصفاً فهما من  
 أصل واحد وليس كذلك لان الأول من القول والثانى من القلى فيبينهما ما يشبه الاشتقاق على الوجه  
 المذكور فكان ما بينهما ملحقا بالجناس وانما قلنا على وجه يتبادر منه أنهما يرجعان الى أصل واحد  
 كما فى الاشتقاق لئلا يدخل فى هذا القسم نحو عواص وعواصم والجوى والجوايح فان فى كل من  
 لفظيهما جل ما فى الآخر من الحروف وكذا نحو الحنف والفتح فان فى كل منهما مجموع ما فى الآخر  
 وليس من الملحق فى شئ لعدم كون اللفظين فيأذ كر على الوجه المذكور اه بحروفه ( قوله  
 جميع ما يكون فى الآخر من الحروف ) أى الاصول كقال وقالين وقوله أو أكثرها كالارض  
 وأرضين لان الهمزة فى الارض أصلية وفى أرضين للاستفهام فليست أصلية ( قوله لكن  
 لا يرجعان الى أصل واحد ) أى ولكن يتوهم فى بادى الرأى انهما يرجعان الى أصل واحد فبذلك  
 خرج الجناس بجميع أنواعه لانه لا يتأتى فيه هذا التوهم كما بيناه سابقا ( قوله كما فى الاشتقاق )  
 راجع للمثنى ( قوله من القالين ) أى المبغضين ( قوله من القلى ) بفتح القاف وسكون اللام  
 لان مصدر الفعل الثلاثى المعتدى فعل كما قال فى الخلاصة

فعل قياس مصدر المعتدى من ذى ثلاثة كرددأ

وسمع بكسر القاف وفتح اللام ( قوله هو الاشتقاق الكبير ) أى فقط مع أن المراد به ما يشمله  
 وغيره ( قوله أيضا ) أى كاللفظ فى ما المصدرية ( قوله مثل القمر والرقم والمرق ) فهذه  
 الثلاثة بينها اشتقاق كبير ولعل الرقم والمرق مأخوذان من القمر بتقديم وتأخير ( قوله وقد  
 مثلوا ) الواو للحال وقوله فى هذا المقام أى شبه الاشتقاق ( انافتم ) أصله تضافتم أى ملتم الى  
 متاع الارض فلبت التاء ثم ادغم وأى بهمزة الوصل ومحل الاستشهاد الارض وأرضين ( قوله  
 ليس كذلك ) أى ليس بينهما اشتقاق كبير لوجهين الأول وجود الترتيب فيه والاشتقاق الكبير

علمته مما سبق قاله بعض المشايخ ( قوله نحو جدى جهدى ) فيه ان هذا ليس مطرفا فالاولى

وهو غلط لفظا ومعنى أما  
 لفظا فلانه جعل الضمير  
 المفرد الى اللفظين وهو  
 لا يصح الابتأويل فى يشبه  
 بعيد فلا يصح الاستغناء  
 عنه وأما معنى فلان اللفظين  
 لا يشبهان الاشتقاق بل  
 توافقهما قد يشبه  
 الاشتقاق بان يكون فى كل  
 منهما جميع ما يكون فى  
 الآخر من الحروف أو  
 أكثرها لكن لا يرجعان  
 الى أصل واحد كما فى  
 الاشتقاق ( نحو قال انى  
 لعمركم من القالين )  
 فالاول من القول والثانى  
 من القلى وقد توهم أن  
 المراد بما يشبه الاشتقاق  
 هو الاشتقاق الكبير  
 وهذا أيضا غلط لان  
 الاشتقاق الكبير هو  
 الاتفاق فى الحروف  
 الاصول دون الترتيب  
 مثل القمر والرقم والمرق  
 وقد مثلوا فى هذا المقام  
 بقوله تعالى انافتم الى  
 الارض أرضين بالحياة  
 الدنيا ولا يخفى أن الارض  
 مع أرضين ليس كذلك

(ومنه) أي من اللفظي (رد العجز على المصدر وهو في النثر أن يجعل أحد اللفظين المكررين) أي المتفقين في اللفظ والمعنى (أو المتجانسين) أي المتشابهين في اللفظ دون المعنى (أو الملحقين بهما) أي بالمتجانسين يعني اللذين يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق (في أول الفقرة) وقد عرفت معناها (و) اللفظ (الآخر في آخرها) أي آخر الفقرة فتكون الأقسام أربعة (نحو ونحشى الناس والله أحق أن نخشاه) في المكررين (ونحو سائل اللثيم يرجع ودعه سائل) في المتجانسين (ونحو استغفروا ربكم إنه كان غفارا) في الملحقين اشتقاقا (ونحو قال اني لعملك من القالين) في الملحقين بشبه الاشتقاق (و) هو (في النظم أن يكون أحدهما) أي أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما اشتقاقا أو شبه اشتقاق (في آخر البيت) اللفظ (الآخر في صدر المصراع الأول أو حشوه أو آخره أو صدر المصراع الثاني) فتصير الأقسام ستة عشر حاصلة من ضرب أربعة في أربعة والمصنف أو رد ثلاثة عشر مثلا وأهمل ثلاثة

يشترط فيه عدم الترتيب الثاني أن الالف في الأرض أصلية بخلافها في أرضين كما بيناه فالتقييد الكبير ينافي هذا المثال الذي مثلوا به فيتعين أن المراد به ما هو أعم (قوله رد العجز) هو في المشهور هنا كعندوهو في اللفظ على خمس لغات كعلس وقفل وعلم وكف اه أطول أي ارجاع العجز للمصدر بأن ينطق به كما نطق بالمصدر (قوله وهو في النثر) قال في الأطول ظاهر كلام المفتاح اختصاص رد العجز على المصدر بالشعر فرده المصنف بقوله وهو في النثر ولاشتماله على الرد صار أعم فقدم (قوله أي المتفقين في اللفظ والمعنى) أي ولا يستغنى بأحدهما عن الآخر (قوله أي المتشابهين في اللفظ دون المعنى) فيه تصريح باشتراط اختلاف المعنى في الجناس اه سم (قوله أو الملحقين بهما) تحته قسمان كما أشار له الشارح بقوله يعني الخ (قوله وقد عرفت معناها) أي في بحث الارصاد وهو أنها في الأصل اسم لعظم الظهر ثم استعيرت للحل المصوغ على هيئته ثم أطلقت على كل قطعة من قطع الكلام الموقوفة على حرف واحد لحسنها ولطافتها والتعقيق أنها لا يشترط فيها أن تكون مصاحبة لآخرى كما سيأتي في السبع نقلا عن ع ق فصح التمثيل بقوله ونحشى الناس الخ وبقوله سائل اللثيم الخ لأن كلاهما ليس مع آخرى (قوله فتكون الأقسام أربعة) لأن اللفظين الواقع أحدهما في أول الفقرة والآخر في آخرها إما مكررا أو متجانسان أو ملحقان بالمتجانسين اشتقاقا أو شبه اشتقاق فهذه أربعة (قوله والله أحق أن نخشاه) ولا يضر في كونه في آخرها اتصال الضمير به لانه لكونه مفعوله كأنه من تحته اه سم (قوله سائل اللثيم) الهمة فيه أصلية أي طالب المعروف من الرجل الموصوف باللامّة والردالة وقوله ودعه سائل الهمة فيه ليست أصلية إذ أصله الياء فقلبت همة كما في بائع والاول من السؤال والثاني من السيلان قال في الأطول وضمير دعه إلى السائل في المشهور ويحتمل الرجوع إلى اللثيم وهو أبلغ في ذم اللثيم حيث لا يطبق السؤال اه (قوله استغفروا الخ) فبين استغفروا وغفارا شبه الجناس بالاشتقاق لأن مادتهما المغفرة قال في عروس الأفرح وإنما جعل استغفروا في أول الفقرة وإن كان أولها فقلت لأن المراد الفقرة في كلام نوح عليه السلام المحكي لافي الحكاية اه أي لأن لفظ قلت لحكايتها (قوله في الملحقين) أي بالجناس وقوله اشتقاقا تمييز (قوله في الملحقين بشبه الاشتقاق) أي في الملحقين بالجناس بسبب شبه الخ اه سم فصلة الملحقين محذوفة وباء شبه سببية (قوله حاصلة من ضرب أربعة) وهي كون اللفظين مكررين أو متجانسين أو ملحقين اشتقاقا أو شبه اشتقاق وقوله في أربعة وهي كون اللفظ الآخر في صدر المصراع الأول أو حشوه أو آخره أو صدر المصراع الثاني اه سم (قوله ثلاثة عشر) أربعة في المكررين وأربعة في المتجانسين وأربعة في الملحقين اشتقاقا أو شبه اشتقاق (قوله وأهمل ثلاثة) أي من أمثلة شبه الاشتقاق قال في المطول وأهملها المصنف ظفروا بامثلتها وأما كنفاء بامثلة الاشتقاق اه قال العصام في أطوله كذا ذكره الشارح المحقق وفيه بعد أم عدم الظفر فلانه جعل من الأمثلة قول الحريري فشفوف بآيات المثاني وهو متصل به وقوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع إلى تلخيص عاني فيبعد غاية البعد أن يقال لم يظفر بهذا المثال لشبه الاشتقاق وأما التمثيل بعواصم عواصم (قوله ومضطلع الخ) المضطلع بالشئ القوي فيه الناهض به وتلخيص المعاني اقتصار اللفاظها وتحسين عباراتها وتلخيص المعاني فكذلك الأسير فالمعاني مأخوذ من عني

الاكتفاء بأمثلة قسم عن أمثلة قسم آخر فبعيد فالوجه أن يقال جعل الملحقين بالمتجانسين قسما واحداً فاكنتي بإيراد أربعة أمثلة لكل قسم لأنه زاد مثلاً واحداً في قسم اه باختصار ( قوله كقوله ) أي قول الأقبس الشاعر واسمه المغيرة بن عبد الله ينتهي نسبة لمضر بن نزار ولقب بالأقبس لجره وجهه وكان يغضب من ذلك اللقب وكان شربياً للخمر منهم كما به لا يدخل في بدو شئ إلا أنفق فيه وكان له ابن موسر فكان يسأله فيعطيه حتى كثرت ذلك فذمعه وقال له إلى كم أعطيتك مالي وأنت لا تنفك عن شرب الخمر والله لا أعطيتك شيئاً أبداً فتركه حتى اجتمع قومه في ناديتهم وهو فيهم ثم جاء فوقف عليهم فشكاه إليهم وذمه فوثب إليه ابن عمه فلطمه فقال اه من معاهد التنصيص باختصار وهذا شروع في أمثلة المكررين ( قوله سربيع الخ ) أي هذا المضموم سربيع إلى الشرفي لطم وجه ابن العم وليس بسربيع إلى العمل بما يدعى إليه من الندى أي الكرم اه ع ( قوله يلطم ) بكسر الطاء فهو من باب ضرب كذا في المصباح ( قوله وقوله ) أي قول صهبة بن عبد الله القشيري اه مطول والصمة بكسر الصاد الرجل الشجاع والذي كرم من الحيات سمى به هذا الشاعر ( قوله تمنع ) خطاب لصاحب يدل عليه السابق اه أطول والبيت السابق قوله

أقول لصاحبي والعيس نهوى \* بنابين المنيفة فالضمار

وقوله من شميم مصدر كالشم قال سم وأكثر ما يجي في فعل في الاصوات كالصهيل والهدير وقوله نجد النجد ما ارتفع من الأرض والنهاية ما انخفض منها ( قوله من عرار ) قال في المطول وموضع من عرار رفع على أنه اسم ما ومن زائدة اه وفيه نظر لان ما إذا فصل بينها وبين اسمها أو تقدم خبرها بطل عملها اه سم ( قوله وهي ) أي العرار وقوله وردة أي نطلع وتفرش على وجه الأرض لاساق لها ( قوله نعدمه ) من باب علم ( قوله وقوله ) أي قول أبي تمام اه مطول ( قوله ومن كان بالبيض ) جمع بيضاء قال ع ق وهذه القضية شرطية اتفافية لان الولوج بالكواعب يتوهم عمومها للطبيعة الانسانية فيبين أنه اتفق له خلاف ذلك وان كان مولعاً بالكواعب فهو بخلافه وانه مولع بالسيوف واستعمالها في محالها بالحراب اه ( قوله وهي الجارية ) أي الانثى وقوله حين يبدو أي يظهر وقوله للهنود أي الارتفاع ( قوله خازلت بالبيض ) جمع أبيض وهذا دليل جواب الشرط المحذوف أي فلا أنتفت إليه لاني ما زلت الخ ( قوله وقوله ) أي في ذي الرمة ( قوله معرج ) اسم مفعول بمعنى المصدر أي تعرج بمعنى اقامة قال في المطول والتعرج على الشئ الإقامة عليه اه ( قوله المالح ) من الامام وهو النزول قال ع ق المعنى اني اطلب منك كما أيتها الخليلان أن تساعداني في الامام بالدار التي ارتحل عنها أهلها فصارت القبولة فيها والنزول فيها موحشة وأنا لو وجدت أهلها فيها ما كان مقيلها موحشا اه ( قوله بها أهلها ) هذه الجملة في موضع المفعول الثاني لو وجدوا يصح نصب أهلها بدلا من الهاء في وجدنها وبها هو المفعول الثاني ( قوله ما كان الخ ) جواب لو وقوله وحشا أي موحشا خبر كان وقوله مقيلها أي موضع قبيلتها اسم كان ( قوله صفة مؤكدة )

يعنى بمعنى قصد العاني مأخوذاً من عنى يعنو بمعنى تعب وحصل له مشقة ( قوله لجره وجهه ) هذا يناسب كون الأقبس بالبلاء كما في بعض النسخ كأن النار تقبس من وجهه لا كونه بالبلاء المثناة التعنية كما في أكثر النسخ فليكرر اه شيخنا ( قوله أقول لصاحبي الخ ) العيس بكسر العين والسين المهملة الابل التي يتخالط بياضها شئ من الشفرة واحدها عيس والانثى عيساء وهوى

( كقوله سربيع إلى ابن العم بلطم وجهه \* وليس إلى داعي الندى بسربيع ) فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الاول ( وقوله )

تمتع من شميم عرار نجد  
ثابعد العشية من عرار  
فما يكون المكرر الآخر  
في حشو المصراع الاول  
ومعنى البيت استمتع بشم  
عرار نجد وهى وردة ناعمة  
صفراء طيبة الرائحة فانا  
نعدمه اذا أمسينا لخر وجنا  
من أرض نجد ومنابته  
( وقوله ومن كان بالبيض  
الكواعب ) جمع كاعب  
وهى الجارية حين يبدو  
ندبها للهنود ( مغرما \* )  
مولعا ( خازلت بالبيض  
القواضب ) أي السيوف  
القواطع ( مغرما ) فيما  
يكون المكرر الآخر في  
آخر المصراع الاول ( وقوله  
وان لم يكن الامعرج  
ساعة \* ) هو خبر كان  
واسمه ضمير يعود الى  
الامام المدلول عليه في  
البيت السابق وهو الما

على الدار التي لو وجدتها \*  
بها أهلها ما كان وحشا  
مقيلها ( قليلا ) صفة مؤكدة

أى ان لوحظ جعل قليلا صفة لمرح بعد تقييده بالاضافة لساعة وقوله مقيدة أى مخصصة أى ان  
لوحظ جعله صفة لمرح قبل تقييده بالاضافة لانه حينئذ يصدق بالقليل والكثير ( قوله من اضافة  
التعريج الى الساعة ) والاضافة على هذا الامة بخلافها على الثانى فانها بمعنى فى لانها من اضافة الشئ  
الى نظره ( قوله قليلا ) ولانضراهما فى كونه فى العجز لان الضمير المتصل حكمه حكم ما اتصل به  
( قوله والضمير للساعة ) قال العماد فى أطوله وضمير قليلها الى الساعة بتقدير مضاف أى قليل تعريج  
ساعة كما ذكره الشارح والا قرب أن يكون للتعريج بتأويل الاقامة اه ( قوله فيما يكون المكرر  
الآخر ) وهو قليلا ( قوله وقوله ) أى قول القاضى الارجاني اه مطول وهذا شروع فى أمثلة  
المتجانسين ( قوله أى اتركاني ) اشارة الى أن دعائى تنبية دع من ودع يدع اه عبد الحكيم ( قوله  
سفاها ) جعله الفزرى تمييزا ويفهم من حفيد الشارح أنه مفعول له وعبرة الفزرى قوله هو الخفة  
وقلة العقل هذا على تقدير أن يكون سفاها بفتح السين المهملة فيكون نصبا على التمييز وقد روى  
بكر السنين المعجمة بمعنى المشافهة نصبا على المصدر أى ملامة مشافهة أو على الحال اه سم وقوله  
انه مفعول له فالمعنى اتركاني من لومك الواقع منك لاجل سفهك أى خفة عقلك فاني لا التفت اليه  
لان داعى الشوق الخ ( قوله فداعى الشوق ) هو جمال المحبوب وقوله قبل كدعائى أى فاجبته فلا  
أجيبك بعده ( قوله وقوله ) أى قول النعالبي اه مطول ( قوله واذا البلابل ) الشاهد فى هذا مع  
الاخير وأما المتوسط فلا شاهد فيه عند المصنف كما سيأتى بيانه ( قوله بلبل ) بضم الباء ين ( قوله وهو  
طائر ) أى حسن الصوت ( قوله أفصحت ) أى نظقت السنن انظرنا خاليا من اللكنة قال عبد  
الحكيم يقال أفصح الاجمي اذا انطلق لسانه وخلصت لفته عن اللكنة وحادث ولم يلحن والمراد  
باللغات النغمات وهى جعل كل كلمة نغمة اه ( قوله فانف البلابل ) أى أبعد الاحزان وقوله باحتساء  
الخ من الحسو وهو الشرب أى بالشرب من كأسات الخرق قال عرق والمعنى أنه يأمر بشرب آنية  
الخرد لرفع الاحزان التى حركها صوت ذلك الطائر لان الصوت الحسن مما يحرك الاشواق اه  
( قوله بلبل ) بفتح الباء ين قاله حفيده ( قوله بلبله بالضم ) أى ضم الباء ين ( قوله أعنى البلابل الاول )  
اشارة الى أن المقصود بالتمثيل البلابل الثالث بالنسبة الى الاول وأما بالنسبة الى الثانى فقال فى  
المطول فهو من هذا الباب على مذهب السكاكى دون المصنف اه أى لان السكاكى اعتبر قسما

بالفتح هوى هو يا بمعنى انصدر والنيضة والضمير موضعان اه فزرى ( قوله أى ان لوحظ جعل  
قليلا الخ ) فى عبد الحكيم ان جعل الصفة مؤكدة مبنى على أن اضافة مرج الى ساعة اضافة على  
الأنواع يجعل المفعول فيه مفعولا به كما فى مالك يوم الدين فيفيد استيعاب التعريج للساعة فيكون  
قليلا صفة مؤكدة وجعلها مقيدة مبنى على أن الاضافة بتقدير فى فلا يفيد الاستيعاب فيكون قليلا  
صفة مقيدة لان التعريج فى الساعة يحتمل أن يكون قليلا بأن يكون فى بعض الساعة وأن يكون  
مستوعبا لها وللإشارة الى هذا المعنى قدم قليلا على فى ساعة لأنه اعتبر الصفة مقدمة على الاضافة  
على ما وهم من ظاهر عبارته اه ( قوله والا قرب الخ ) فى عبد الحكيم والا وجه أن يعود الضمير  
لمرج والتأنيث باعتبار المضاف اليه اه تدبر ( قوله اشارة الى أن دعائى تنبية دع الخ ) أى  
لاتنبيه ادع من دعاب دعولان المعنى واللفظ لا يساعده انما الاول فظاهر وأما الثانى فلانه لو كان  
كذلك لقال ادعوان فالخطاب لواحد والتنبيه للتكرار كما فى قوله تعالى ألقيا فى جهنم أى ألقى ألقى

لفهم القسلة من اضافة  
التعريج الى الساعة أو  
صفة مقيدة أى الاتعريجا  
قليلا فى ساعة ( فاني نافع  
لى قليلها ) مرفوع فاعل  
نافع والضمير للساعة  
والمعنى قليل التعريج فى  
الساعة ينفعنى ويشقى  
غليل وجدى وهذا فيما  
يكون المكرر الآخر فى  
صدر المصراع الثانى  
( وقوله دعائى ) أى اتركاني  
( من ملامتك سفاها ) أى  
خفة وقلة عقل ( فداعى  
الشوق قبل كدعائى )  
من الدعاء وهذا فيما يكون  
المتجانس الآخر فى صدر  
المصراع الاول ( وقوله  
واذا البلابل ) جمع بلبل  
هو طائر معروف ( أفصحت  
بلغاتها ) فانف البلابل  
جمع بلبال وهو الخزن  
( باحتساء بلابل ) جمع  
بلبله بالضم وهو أبرىق  
فيه الخرد وهذا فيما يكون  
المتجانس الآخر أعنى  
البلابل الاول فى حشو

آخر وهو أن يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني ورأى المصنف تركه أولى إذ لا معنى فيه لردة العجز على الصدر إذ لا صدر له حشو المصراع الثاني أصلاً بخلاف المصراع الأول اه من سم وبس ( قوله لان صدره الخ ) جواب عما يقال انه في صدره ( قوله وقوله ) أي قول الحريري في المقامة الثامنة والاربعين وهي البصرية وقبل هذا البيت

بهما شئت من دين ودنيا \* واخوان تغالوا في المعاني

والضمير في بهار ارجع للبصرة وهذه الايات في مدحها ( قوله فخشوف ) بالعين بعد الشين قال ع ق البيت في نفسه بمقتل معنيين أحدهما أن يكون الموصوف واحداً أي هذا مشغوف بالآيات القرآن ومفتون مع ذلك لرفقة قلبه برنة المزامير وأن يكون اثنين أي فهناك مشغوف بالآيات بهتدى بها ويتذكر وأخر مفتون بنغمات المزامير غفلة منه عن الدار الآخرة ومقام انشاد البيت يعين أحدهما وقد يعين الثاني به لان البيتين للحريري ومقامهما يقتضى المعنى الثاني ولم يجعل الثاني في الموضوعين من الملحق اشتقاق مع اشتراكهما في أصل المادة لان الوصفية تنوسبت فيهما اه ( قوله أي القرآن ) تفسير للثاني وانما قيل فيه مثنان لان القصص والوعود والوعيد تنشئ فيه وتطلق المثنان أيضاً على الفاتحة وعلى ما كان أقل من مائتين من الآيات ( قوله أي بنغمات ) أي أصوات تفسير لرنات وقوله أو نار المزامير تفسير للثاني ( قوله التي يضم الخ ) أي يضم بعضها الى بعض وفي هذا اشارة الى التسمية ( قوله وقوله ) أي القاضي الارجاني والارجان من بلاد فارس اه أطول ( قوله أملتهم الخ ) من السربيع وعروضه مطوبة مكسوفة وضرب به موقوف أي رجوتهم وقوله ثم تأملتهم أي تفكرت في أحوالهم هل هم ممن يرجى خبره أو لا وقوله فلاح أي بعد التأمل قال في الاطول وقد أفاذ باستعمال الفاء أنه يظهر بأدنى تأمل اه وقوله أن ليس فيهم فلاح بسكون الحاء قال الفري ومن هذه القصيدة قوله

يا قوم فد طال مقامى بكم \* من غير نفع الروح الروح

( قوله وقوله ) أي قول البعثرى اه مطول وهو من المتقارب وفي المعاهد البيت نسبة للبعثرى غالب شراح التلخيص وليس الأمر كذلك وانما هو للسرى الرفاء الموصلى وقد سرق معناه من بيت البعثرى فلذا سبق الوهم في نسبه اليه وبيت البعثرى لفظه

بلونا ضرائب من قدرى \* فما ان رأينا لفتح ضريبنا

كما هو قول في التفسير فتدبر ( قوله البيت بمقتل معنيين الى آخره ) عبارة عبد الحكيم قوله ومفتون من الفتن بمعنى الاحراق قال الله تعالى يومهم على النار يفتنون أو بمعنى الاحجاب أو بمعنى الجنون والرنات جمع رنة وهي الاصوات والمثنان جمع مثنى من الاعواد كما كان على وترين والفاء لتفصيل أهل البصرة أي فتنهم الصالحون ومنهم دون ذلك والمقصود أن البصرة مصر جامع اه وهذا آخر حاشية عبد الحكيم وهذا الكلام منه في ختم حاشيته من غريب ما يتفق فان هذه الحاشية مجمع احراق لالباب الاذكياء والعجاب بما فيها من محاب بديع التحقيق وجنون بما فيها من الفنون ان الفنون جنون وفي قوله فتنهم الصالحون الخ رمز الى أن هذه الحاشية في جمعها تتحارب المسائل مصر جامع لما يسأل عنه السائل اه بطوامصر فان لكم مسائلهم والى أن الناظر ين فيها كاهل مصر جامع فتنهم الصالحون ومنهم دون ذلك فافهم واعلم ان الله أعلم أفاده معاوية ( قوله الروح الروح )

المصراع الاول لان صدره هو قوله واذا ( وقوله فخشوف بالآيات المثنان ) أي القرآن ( ومفتون برنات المثنان ) أي بنغمات أو نار المزامير التي يضم طاق منها الى طاق هذا فيما يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع الاول ( وقوله أملتهم ثم تأملتهم \* فلاح ) أي ظهر ( لى أن ليس فيهم فلاح ) أي فوز ونجاة هذا فيما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني ( وقوله ضرائب ) جمع ضريبة وهي الطبيعة التي ضربت



للمرجل وطبع عليها  
 (أبدعتها في السباح) فلسنا  
 نرى لك فيها ضرباً (أى  
 مثلاً وأصله المثل في ضرب  
 القداح هذا فيما يكون  
 الملحق الآخر المتجانسين  
 اشتقاقاً في صدر المصراع  
 الاول (وقوله اذا المرء لم  
 يخزن عليه لسانه) فليس  
 على شيء - واه بخزان) أى  
 اذا لم يحفظ المرء لسانه  
 على نفسه مما يعود ضرره  
 اليه فلا يحفظ على غيره  
 مما لا ضرر له فيه وهذا مما  
 يكون الملحق الآخر  
 اشتقاقاً في حشو المصراع  
 الاول (وقوله لو اختصرتم  
 من الاحسان زرتكم \*  
 والعذب) من الماء (بهمجر  
 للافراط في الخصر) أى  
 البرودة بمعنى أن بعدى  
 عنكم لكثرة انعامكم على  
 وقد توهم بعضهم أن هذا  
 المثال مكسر حيث كان  
 اللفظ الآخر في حشو  
 المصراع الاول كما في البيت  
 الذى قبله ولم يعرف أن  
 اللفظين في البيت السابق  
 مما يجتمعهما الاشتقاق وفي  
 هذا البيت مما يجتمعهما  
 شبه الاشتقاق والمصنف  
 لم يدكر من هذا القسم الا  
 هذا المثال وأهل الثلاثة

وهو من قصيدة من المتقارب بمدحها الفتح بن خاقان وبيت السرى الرفاء من قصيدة بمدحها أبا  
 الفوارس سلامة بن عهد اه بتصرف وهذا شروع في أمثلة الملحقين اشتقاقاً (قوله وطبع عليها)  
 تفسير (قوله أبدعتها) قال عرق فان قيل كونها طبائع وكونه أبدعها متنافيان اذ لا معنى  
 لاحداث الطبائع وانما يتعلق الانشاء بالطبعيات لا الطبيعيات فلنا المراد أنك أنشأت آثارها الدالة  
 أنك طبعت عليها من الاعطاء الانغم والبنل لسكل نفيس أعظم بدليل قوله في السباح اه (قوله  
 في السباح) أى فى السكرم والاعطاء (قوله وأصله المثل الخ) أى فهو فى الاصل مثل مقيدتم  
 استعمل فى مطلق مثل (قوله المثل فى ضرب القداح) فى معنى من وضرب بمعنى خلط والقداح  
 السهام جمع قدهح بكسر القاف وسكون اللام وهو سهم القهار واطرافه الضرب من اضافة الصفة  
 لوصوف أى المثل من القداح المضروبة أى المخلوطة فكل واحد منها يقال له ضرب لانه يضرب  
 به فى جلتها وهو مثلها فى عدم التمييز فى المضاربة (قوله فيما يكون الملحق الخ) لا يقال الضرائب  
 والضرب من قبيل المتجانسين لان معنى الضرائب الطبائع والضرب المثل وكما اختلف معنى  
 اللفظين كان من قبيل المتجانسين لاننا نقول الاختلاف فى المصدوق لا ينافى الاتفاق فى أصل  
 الاشتقاق الذى يقتضى الاتحاد فى مفهوم المشتق منه الذى هو المعبر فى المشتقات كما تقدم وجنس  
 الضرب متعد فيهما ولو كان فى الضرائب معنى الاضام بعد اليجاد الذى قد يحدث عادة عن الضرب  
 كضرب الطابع على الدرهم وفى الثانى معنى التصريك الذى هو هنا أخص من مطلق التصريك  
 الصادق على الضرب فافهم اه عرق (قوله وقوله) أى امرى القيس اه مطول (قوله  
 يخزن) فى المختار بانه نصر وقال فى المصباح خزنت الشيء خزناً من باب قتل جعلته فى المخزن  
 وخزنت السر كفته وخزن اللحم من باب تعب تغيرت ريحه بمقلوب من خنز اه (قوله مما لا ضرر  
 له فيه) أى وانما ضرره على غيره (قوله وقوله) أى قول أبى العلاء المعرى من البسيط (قوله  
 لو اختصرتم) كان الظاهر أن يؤخر هذا بعد المثالين المذكورين بعده لانها بقية الامثلة الاربعه  
 للاشتقاق ومن التقديم توهم البعض ما ذكره أى لو زرتكم كثرة الاحسان ولم تبالغوا فيه بل أتيتم  
 بما يتعدى منه زرتكم ولكن أكثرتم من الاحسان فهمجرتكم لتلك الكثرة لخروجها عن  
 الاعتدال وقوله والعذب الخ أى ولاغرابه فى هجران ما يستحسن لخروجه عن حد الاعتدال  
 لان الماء العذب الذى هو مطلوب فى أصله قد بهمجرت للافراط فى الخصر أى لتجاوزه الحد فى الصفة  
 المستحسنة منه وهى خصره بفتح الخاء والصاد أى برودته اه عرق (قوله فى الخصر) فى المختار  
 بابه طرب قال سم فى الصحاح الخصر بالخصر بك البرد ومثله فى القاموس ثم قال وككتف البارد  
 اه (قوله لكثرة انعامكم على) أى وعجزى عن شكره فاستعيت من الاتيان اليكم بلا قيام  
 بحق السكر فاليتم مدح خلافاً لمن قال انه ذم بدليل قوله بهمجر (قوله حيث كان اللفظ الآخر)  
 وهو اختصرتم وقوله فى حشو المصراع الاول أى لسبق لوعليه (قوله وفى هذا البيت مما  
 يجتمعهما شبه الاشتقاق) لانه يتبادر كونهما من مادة واحدة وليس كذلك فان الاول وهو الواقع  
 فى الحشو مأخوذ من مادة الاختصار الذى هو ترك الاكثر والثانى مأخوذ من خصر أى برد  
 أى الزم الرواح الرواح أو أريد (قوله بمعنى التصريك) أى الموجود عند ضرب القداح وقوله  
 الذى هو هنا أخص الخ أى فقد اتحد الاول والثانى فى مطلق التصريك الصادق عليهما من حيث

لا يقال لامادة للخصر لانه نفسها اذ هو مصدر فليس هنا شبه اشتقاق اذ لم يؤخذ من شيء حتى يتبادر  
 كونها من أصل واحد لاننا نقول يكفى فيه رعاية كونه مأخوذا من الفعل على قول اذ التبادر  
 يكفى فيه التوهم وهذا بناء على أن له فعلا أفاده ع ق ( قوله وقد أوردتها في الشرح ) قال في  
 المطول وأما الامثلة الثلاثة التي أهملها المصنف فثال ما يقع أحد الملحقين اللذين يجتمعهما شبه  
 الاشتقاق في آخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الأول قول الحريرى  
 ولاح بلحى على جرى العنان الى \* ملهى فسحقا له من لانح لاح  
 فالاول ماضى يلوح والآخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الآخر في آخر المصراع الأول  
 قوله

ومضطلع بتلخيص المعاني \* ومطلع الى تخلص عانى  
 فالاول من عنى يعنى والثانى من عنى يعنو ومثال ما وقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثانى قول  
 الآخر  
 لعمرى لقد كان الثريا مكانه \* نراه فأضحى الآن مشواه فى الثرى  
 فالثرا واوى من الثروة والثرى يأتى اه وقوله قول الحريرى أى فى المقامة الرابعة والعشرين  
 من قصيدة مطلعها

نهانى الشيب عمافيه أفراحي \* فكيف أجمع بين الراح والراح  
 وقوله وقوله ومضطلع الخ أى قول الحريرى فى المقامة الثامنة والاربعين قال الفزرى والمضطلع بالشئ  
 القوى عليه الناهض به وتلخيص المعانى اقتصار ألفاظها وتحسين عباراتها وتلخيص المعانى فكالك  
 الاسير وبعد البيت المذكور

وكم من قارىء فيها وقارىء \* أضرا بالجفون وبالجفان  
 وضمير فيها يرجع الى البصرة وقارىء الأولى الذى يقرأ القرآن وقارىء الثانى مطعم الضيفان  
 واضرار الأولى بالجفون لكثرة قراءته بالليل واضرار الثانى بالجفان لانه أطعم ما فيها وجعلها خالية  
 اه ( قوله وقوله فدع الوعيد الخ ) فى المعاهد البيت من الكامل ولا أعرف قائله ونسبه صاحب  
 الدر الفريد لعبد الله بن محمد بن أبى عيينة المهلبى اه ( قوله الذباب ) سمى بذلك لانه كلما يطرد  
 يرجع فاصله ذب فآب أى طرد فرجع وقوله يضرب أى يضرب فكل منهما مأخوذ من الضرر  
 والمعنى اترك وعيدك لانه ينشأ منه ضرر لانه كالعديم ( قوله وقوله ) أى قول أبى تمام فى مرثية  
 محمد بن نهشل حين استشهد وقبله

نوى فى الثرى من كان بحيا به الورى \* ويغمر صرف الدهر نائله الغمر

مفهوم المشتق منه ( قوله على جرى العنان ) أى جرى ذى العنان وهو الفرس وقوله الى ملهى  
 أى مكان اللهو وقوله فسحقا أى بعدا وقوله من لانح أى ظاهر وقوله لاح أى لائم أى ظهر الشيب  
 يلومنى على جرى الفرس الى الاماكن التى فيها اللهو فبعدها له من ظاهر لائم ( قوله ماضى يلوح )  
 أى مأخوذ من اللوحان وهو الظهور ( قوله من لحاه ) أى لاهه ( قوله لقد كان الثريا الخ ) اسم  
 كان هو الثريا وخبرها مكانه ونراه تمييز أى لقد كانت الثريا مكانا له من جهة ثروته وغناه يقال لمن  
 أصبح غنيا إذا زوره أصبح فلان فى الثريا وفى العيوق ( قوله فكيف أجمع بين الراح والراح ) الراح

الباقية وقد أوردتها فى  
 الشرح ( وقوله  
 فدع الوعيد فا وعيدك  
 ضاثرى  
 أطنين أجنحة الذباب يضرب )  
 وهذا فيما يكون الملحق  
 الآخر اشتقاذا وهو ضاثرى  
 فى آخر المصراع الاول  
 ( وقوله وقد كانت البيض  
 القواضب فى الوغى \* )  
 أى السيوف القواطع  
 فى الحرب ( بواز ) أى  
 قواطع لحسن استعماله  
 اياها ( فهى الآن من بعده

اه مطول وقوله ثوى في الثرى أى أقام في التراب وقوله ويغمر أى يزيل نائله الغمر أى الكثير  
 ( قوله بئر ) أى مقطوعة الاستعمال اذ لم يبق الخ ( قوله ومنه السبع ) قال ع ق وههنا أربعة  
 ألفاظ ينبغى استحضار مسمياتها ليزول الالتباس في كثرة دورها على اللسن السبع والفاصلة  
 والقريئة والفقرة فالقريئة قطعة من الكلام جعلت مزوجة لآخرى والفقرة مثلها ان شرط فيها  
 مقارنتها لآخرى والا كانت أم سواء كانت مع تسبيح أو لا كما هو ظاهر كلامهم والفاصلة  
 الكلمة الاخيرة من القريئة والسبع توافق الفاصلتين أو نفس الفاصلة الموافقة لآخرى اه  
 ( قوله على حرف ) على بمعنى في ( قوله مقصود الخ ) بمعنى أن تسمية الفاصلة تبعا انما هو  
 لوجود التوافق فيها ولو لذلك ما سميت فعاد الحاصل الى أن العلة التي أوجبت التسمية هي  
 المسماة في الحقيقة وفي القصد اه ع ق ( قوله وعلى كلام السكاكى هو ) أى السبع وفي نسخة  
 هي أى الاسجاع ( قوله في أواخر الفقر ) حال من اللفظ أى حالة كون اللفظ كأنثى في أواخر  
 الفقر ( قوله ولذا ذكره ) أى لكون السبع نفس اللفظ ( قوله ولذا ذكره الخ ) استدلال  
 على كونه على كلام السكاكى نفس اللفظ بأمرين أحدهما ذكره بلفظ الجمع والثاني قوله انها في  
 النثر كالتوافق ولم يبين وجه الدلالة من الاول لوضوحه وهو أنه لو كان على كلامه بمعنى المصدر لم  
 يجمعه اذ المصدر يصدق على القليل والكثير ولا يجوز جمعه الا اذا أريد به الانواع ولا يتأني ارادتها  
 هنا لانه في مقام التعريف لا ينظر فيه اليها وفيه نظر لورود مثله على تقدير ارادة اللفظ بأن يقال  
 كيف ذكره بلفظ الجمع في مقام التعريف الذي لا ينظر فيه الى الافراد فينبغى أن يقال وجه الدليل  
 أنه لا يجوز جمع المصدر الا اذا أريد به الانواع ولم يدل دليل من كلام السكاكى على ارادتها وأما  
 وجه الثاني فينبغى بقوله وذلك لان القافية الخ وحاصله أنه نظر بالقوافي التي هي ألفاظ قطعاً  
 فيكون هو كذلك اه سم ( قوله وذلك ) أى وجه دلالة القول المذكور على أن السبع نفس  
 اللفظ ( قوله أو غير ذلك ) كأن تكون من الحرك قبل السا كنين الى الانتهاء اه ع ق ( قوله  
 على تفصيل المذاهب ) أى الاثنى عشر مذهباً وقد ذكرها شيخ الاسلام على الخزر جيه ( قوله  
 وليست ) أى القوافي عبارة الخ أى فيدل التشبيه على أن السكاكى أراد بالسبع اللفظ اه ع ق  
 ( قوله ومرجع المعنيين واحد ) وهو التوافق المذكور فان المعنى الثاني نفس التوافق  
 والاول السكامة من حيث التوافق فهو المسمى في الحقيقة اه سم ( قوله مطرف ) على صيغة  
 المفعول من الطريف وهو الحديث من المال لان الوزن في الفاصلة الثانية حديث وليس الوزن

المصرع الثاني ( ومنه )  
 أى من اللفظى ( السبع )  
 قيل وهو تواطؤ الفاصلتين  
 من النثر على حرف واحد )  
 فى الآخر ( وهو معنى قول  
 السكاكى هو ) أى السبع  
 فى النثر كالتقافية فى  
 الشعر ) يعنى أن هذا  
 مقصود كلام السكاكى  
 ومحصوله والا فالسبع  
 على التفسير المذكور  
 يعنى المصدر أعنى توافق  
 الفاصلتين فى الحرف  
 لآخر وعلى كلام السكاكى  
 هو نفس اللفظ المتواطئ  
 الآخر فى أواخر الفقر ولذا  
 ذكره السكاكى بلفظ  
 الجمع وقال انها فى النثر  
 كالتقوافى فى الشعر وذلك  
 لان القافية لفظ فى آخر  
 البيت اما الكلمة نفسها  
 أو الحرف لآخر منها أو  
 غير ذلك على تفصيل  
 المذاهب وليست عبارة  
 عن تواطؤ الكلمتين  
 من أواخر الايات على  
 حرف واحد فالخاصل  
 أن السبع قد يطلق على  
 نفس الكلمة الاخيرة من  
 الفقرة باعتبار توافقها مع  
 الكلمة الاخيرة من الفقرة  
 الاخرى وقد نطلق على  
 نفس توافقها ومرجع  
 المعنيين واحد ( وهو )  
 أى السبع ثلاثة أضرب  
 ( مطرف ان اختلفا )

يطلق على الجر وعلى الاكف أى فكيف أجمع بين الجر والاكف كذا فى مواد المقامات أى لضعفها  
 عن تناول الكاس ويحفل ان المعنى فكيف أجمع بين راح الآخرة وراح الدنيا ( قوله فى كثرة  
 دورها ) فى سببية أو باقية على معناها كما هو المتبادر ( قوله سواء كانت مع تسبيح الخ ) أى سواء  
 كانت الفقرة كالقريئة مع تسبيح أى توافق الفاصلتين فهما فى الحرف الاخير أو لا وحينئذ  
 لا يشترط فهما التقفية كما يفهم ذلك من الموازنة الآتية قريبا فى كلام المصنف وما سبق عن ع ق  
 عند قول المصنف ومنه الارصاد من قوله والفقرة ما هو من النثر بمنزلة البيت من الشعر فى كونه  
 يلتزم فى ختم ما بعده ما التزم فيه وأصل الفقرة عظام الظهر ثم استعبر الحلى بصاغ على هيئة عظم الظهر  
 ثم استعبر لكلام لوضع اليه غيره التزم فى المضموم الحرف الاخير الكائن فى المضموم اليه ولذا قلنا

الذي كان في الفاصلة الاولى اه أطول وقال ع ق وانما سمى مطر فالانه خارج في التوغل في الحسن الى الطرف بخلاف غيره كما يأتي أولان ما وقع به التوافق وهو الاتصاف بين الفاصلتين انما هو في الطرف وهو في الحرف الاخير دون ما يعم وهو الوزن اه ( قوله أي الفاصلتان ) أي الكلمتان الاخيرتان من القريبتين كما يدل له ما يأتي اه سم ( قوله في الوزن ) قال في العروس ينبغى أن يكون المعبر هنا الوزن الشعري لا التصريفي اه يس والوزن الشعري مقابلة مطلق حركة بمطلق حركة وان اختلف نوع الحركة كقابلة ضمة بفتحة والوزن التصريفي مقابلة حركة بنوع حركتها كقابلة ضمة بمثلها ( قوله نحو قوله تعالى مالكم لانرجون الله وقارا ) الآية أي مالكم لانخافون الله عظمة اه فترى والأطوار جمع طور كثور أي وقد خلقكم مراتب أولا عناصر ثم مركبات لتغذي الانسان ثم نطقا ثم علقا ثم مضغاً ثم عظاما ولحوما ثم أنشأكم خلقا آخر اه أطول ( قوله مختلفان وزنا ) أي لان ثاني الاول متحرك والثاني ثانيه ساكن ( قوله أي وان لم يختلفا في الوزن ) أي كالمختلفا في التقفية لان قوله قبله ان اختلفا في الوزن مع الاتفاق في التقفية اذ لا يشمل الاختلاف في التقفية أيضا بقريته تعريف السجع حيث اعتبر فيه التوافق في الحرف الاخير وحينئذ فلا يشمل قوله ولا ما اذا اختلفا فيهما ولا ما اذا اختلفا في الوزن فقط لانه نفاه ولا ما اذا اختلفا في التقفية فقط لانتفاها عن السجع بمقتضى التعريف فينحصر المتوازي الذي هو من أقسام ذلك فيما ذكر فيشكل قول الشارح الآتي وقد يختلف الوزن فقط الخ أي في المتوازي كما هو صريح عبارة المطول لان المتوازي لا يشمل ذلك كما تقرر ويجاب بأن الشارح لم يقصد أن ذلك داخل في كلام المصنف بل قصد الاستدراك عليه بأن هذه الاقسام خارجة من كلامه مع أنها من المتوازي نعم هذا الجواب لا يناسب عبارة المطول ولا يضرنا ذلك فليتأمل اه سم بتصرف ( قوله فان كان ما في احدي القريبتين ) أي القريبتين سميت بذلك لانها تقارن الاخرى أي جميعه بدليل قوله أو أكثره ( قوله أي التوافق الخ ) تفسير للتقفية ( قوله فترصيع ) أي فالسجع الكائن في الفاصلتين على هذه الصورة يسمى ترصيعا تشبيها له بجعل احدي اللؤلؤتين في العقد في مقابلة الاخرى مثلها اه ع ق وانظر لم عبر في هذا القسم بالمصدر أعنى قوله ترصيع وفي القسمين الآخرين باسم المفعول أعنى قوله مطرف ومتواز ولعله للفتن

أي الفاصلتان ( في الوزن )  
نحو مالكم لانرجون لله  
وقارا وقد خاة كم أطوارا  
فان الوقار والاطوار  
مختلفان وزنا ( والا ) أي  
وان لم يختلفا في الوزن  
( فان كان ما في احدي  
القريبتين ) من الالفاظ  
( أو ) كان ( أكثر ) أي  
أكثر ما في احدي القريبتين  
( مثل ما يقابله من ) القريبتين  
( الاخرى في الوزن  
والتقفية ) أي التوافق  
على حرف الاخير  
( فترصيع )

انها بمنزلة البيت من الشعر وتسمى كل قطعة مما التزم في آخره ذلك الحرف فقرة فقول الحريري فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة وقوله ويقرع الاسماع بزواج وعظه فقرة أخرى اذ كل منهما بمنزلة البيت محمول على الغالب والكثير في الفقرة من الاستواء في التقفية فلا يخالف ما هنا فتدبر ( قوله في التوغل في الحسن الى الطرف ) أي الاعلى ومقتضاه أن المطرف أحسن الاقسام الثلاثة ووجهه أن الشيء الجديد ألد عند النفس بخلاف غيره كما في المرصع والمتوازي والذي كان يظهر أن المرصع أحسن لدلالته على كمال المتكامل وسلاسته في نفسه ويمكن حمل كلامه على هذا يجعل في معنى عن ويراد الطرف الأدنى ( قوله فيشكل قول الشارح الآتي الخ ) لا اشكال أصلا لان كلام الشارح الآتي فيما عدا الفاصلتين أماهما فلا بد فهما من الاتفاق في القافية والوزن في كل من المرصع والمتوازي فكلام الشارح الآتي بيان لبقية ما دخل تحت الا كما صرح به المحشى فيما يأتي فكلام المحشى هنا تبع العلامة سم لم يصادف محلا اه شيخنا ( قوله باسم المفعول ) أي واسم

في التعبير تأمل ( قوله يطبع الاسماع الخ ) قال ع ق شبه تزيين السجع بمصاحبه خيار الالفاظ  
 يجعل الخلى مطبوعا بجواهر فعبر بهذه العبارة على طريق الاستعارة بالكناية اه والمناسب  
 لكلامه أنها استعارة مصرحة تبعية والمناسب للكناية أن يكون المشبه الاسماع تأمل واطافة  
 جواهر لما بعده من اضافة المشبه به للشبه وقوله ويقرع الاسماع الخ شبه الاسماع بأبواب تفرع  
 بالاصابع لتفتح فعبر بما ذكر على طريق الاستعارة بالكناية ( قوله فلا يقابله الخ ) جواب  
 أما ( قوله كأن مثلا لما يكون الخ ) اذ ليست الآذان موافقة للاسجاع في الوزن بحسب لفظها  
 الآن وان كانت موافقة بحسب أصلها اذ أصلها أذان بوزن أفعال لانه لا ينظر الى الاصل في مثل  
 ذلك وليست موافقة لها في التقفية اذ آخر تلك العين وهذه النون ويجوز أن يكنى بذلك في عدم  
 التوافق وان كانت موافقة في الوزن بحسب الاصل اه سم ( قوله فتواز ) أي فهذا النوع من  
 السجع يسمى متوازيالتوازي الفاصلتين وزنا وتقفية دون رعاة غيرهما والتسمية يكنى فيها أدنى  
 اعتبار اه ع ق ( قوله أي وان لم يكن الخ ) أي بالنظر لماعدا الفاصلة اذ التوافق في الحرف  
 الاخير منها معتبر في مطلق السجع اه يس ( قوله ولا أكثره ) برادبالا أكثر ما قابل الاقل  
 فيصدق بالمساوي كما في الآية فان النصف لم يوافق فصح التمثيل بالآية حينئذ ( قوله فيها سرر مرفوعة )  
 الآية السرر جمع سرر مرفوعة عالية وأكواب جمع كواب وهو كوز لا عروة له موضوعة أي على  
 حافات العيون معدة لشر بهم ( قوله وقد يختلف الوزن فقط الخ ) هذا من جملة ما دخل تحت  
 الا فهي صادقة بثلاث صور لان عدم الاتفاق في الوزن والتقفية صادق بالاختلاف فيهما أوفي  
 أحدهما ( قوله نحو والمرسلات الخ ) فالمرسلات مع العاصفات متفقان تقفية ولم يتفقوا وزنا وكل  
 منهما نصف الفقرة كذا قيل وفيه نظر لان المعتبر من الوزن هنا الوزن الشعري كما قيل لا الوزن  
 التصوي وعليه فهما متوافقان اذ المتحرك في مقابلة المتحرك والساكن في مقابلة الساكن  
 وعدد الحروف المنطوق بها واحد فيهما وان كان وزن المرسلات في النحو المفعلات والعاصفات  
 الفاعلات اه ع ق قال يس وفي المسائل السفرية لابن هشام علام انتصب عرفا للجواب ان  
 كانت المرسلات الملائكة والعرى المعروف عرفا امام مفعول لاجله وامام منصوب على نزع  
 الخافض وهو الباء والتقدير أفسم بالملائكة المرسلات للعرى أو بالمعروف وان كانت المرسلات  
 الارواح أو الملائكة وعرفا بمعنى متتابعة فانصباها على الحال والتقدير أفسم بالارواح أو الملائكة  
 المرسلات متتابعة اه ( قوله وقد يختلف التقفية فقط ) أي دون الوزن فحصل على وزن هلك

الفاعل لان متوازي اسم فاعل لاسم مفعول خلافا لما يومه كلامه اه شيخنا ( قوله اذ ليست  
 الآذان موافقة الخ ) فيه نظر ظاهر بل هما متفقان في الوزن بحسب لفظها الآن وبحسب  
 الاصل فهو بوزن أفعال على كل حال فالحق أن مراد الشارح عدم الموافقة من حيث التقفية  
 فقوله ويجوز أن يكنى الخ يقال عليه ان الاكتفاء متعين اه شيخنا ( قوله وفيه نظر لان  
 المعتبر الخ ) لانظر لان المراد بالوزن الشعري ما لا يضر فيه اختلاف نوع الحركة فقط لا ما لا يضر  
 فيه اختلاف نوع الحركة أو اختلاف مادة الميزان أو أن المراد به ما لا يضر فيه اختلاف نوع  
 الحركة وهو لا ينافي اشتراط اتحاد مادة الميزان والمادة في مرسلات وعاصفات مختلفة اذ وزن الاول  
 مفعلات والثاني فاعلات ومادة مفعلات غير مادة فاعلات اه شيخنا ( قوله علام انتصب )

نحوفه ويطبع الاسجاع  
 بجواهر لفظه ويقرع  
 الاسماع بزواجر وعظه )  
 بجميع ما في القرينة  
 الثانية موافق لما  
 يقابله من القرينة الاولى  
 وأما لفظ فهو فلا يقابله  
 شيء من الثانية ولو قيل  
 بدل الاسماع الآذان كان  
 مثلا لما يكون أكثر ما في  
 الثانية موافقا لما يقابله  
 في الاولى ( والافتواز )  
 أي وان لم يكن جميع ما في  
 القرينة ولا أكثره من مثل  
 ما يقابله من الاخرى فهو  
 السجع المتوازي ( نحو  
 فيها سرر مرفوعة  
 وأكواب موضوعة )  
 لاختلاف سرر وأكواب  
 في الوزن والتقفية وقد  
 يختلف الوزن فقط نحو  
 والمرسلات عرفا  
 فالعاصفات عصفا وقد  
 تختلف التقفية فقط

وقافيتهما مختلفة فان قافية الاولى اللام وقافية الثانية الكاف وكذا يقال في ناطق وحاسد وأما بين الصامت والشامت فهما فاصلتان لا بد فيهما من التوافق في الحرف الاخير ( قوله حصل الناطق والصامت ) هذا آخر القرينة الاولى والباقي هو الثانية أى حصل عندنا ا كتساب الناطق كالعبيدوا كتساب الصامت كالذواب ( قوله قيسل الخ ) ليس مراده التضعيف بل حكايته عن غيره ( قوله ما تساوت قرائته ) نقل في المطول عن ابن الاثير كلاما يدل على أن المراد التساوي في عدد السكيات ولا يشترط التساوي في عدد الحروف فلا حاجة لجعل المشدد كاللام في ظل بحر فين وان هذا مخالف لما سبق في الجنس من جعل المشدد في حكم المخفف اه يس قال ع ق وأحسن هذا الاحسن أقصره قرينة لصعوبة ادراكه وعزلة اتفاقه ولقرب سمعه من السمع وأحسنه ما كان من لفظتين وينتهي الاقصر الى تسع كلمات وما زاد على ذلك تطويل وشرط الحسن أن لا تكون احدى القرينتين تكرار للاخرى والا كان تطويلا كقوله طاروا واقين بظهورهم صدورهم وبأصلاهم نحورهم فان الظهور بمعنى الاصلا والصدور بمعنى النحور اه ( قوله في صدر مخضود وطلح منضود ) الصدر شجر النبق والمخضود الذي لاشوك له كأنه خضد أى قطع شوكه والطلح شجر الموز وله نور كثير طيب الرائحة وعن السدي شجر يشبه طلح الدنيا ولكن له ثمر أحلى من العسل والمخضود الذي تضد بالجل من أسفله الى أعلاه فليست له ساق بارزة وفي الصحاح تضد متاعه ينضده بالكسر وضع بعضه على بعض وظل بمدود أى تمتد لا تنسخه الشمس اه فزى ( قوله خذوه ) قرينة وفعولوه قرينة ثانية وقوله ثم الجحيم صلوه قرينة ثالثة ( قوله من التصلية ) أى الاحراق بالنار ( قوله أن تؤنى قرينة ) في بعض النسخ بالتاء وفي بعضها بالياء أى بقرينة وفي بعضها أن تؤنى قرينة أخرى باللام وعلى هذه النسخة الاخيرة مترج العمام في أطوله حيث قال من اليبلاء وأخرى مفعول ثان لليبلاء والاول قرينة ناب عن الفاعل اه وكتب سم ونصه قوله أن تؤنى قرينة أخرى فلا قصره هو الواو اه وحل الشارح بقوله أى تؤنى بعد قرينة الخ أنسب بنسخة تؤنى بالتاء والياء من نسخة تؤنى ( قوله أمده ) أى غابته اه سم ( قوله يبقى الانسان عند سماعه الخ ) لان السمع يطلب مثل الاولى أو فر بيا منها فاذا سمع القصير كثيرا حصل ما ذكر اه سم ( قوله فيعثر ) بابه نصر ( قوله فيعثر دونها ) ففاجأه خلاف ما يترقب وهو مما يستعج وذلك كالأقيل خاطبني خليلي وشفاني بكلامه الذي هو كالجوهر النفيس فاقضيت به أحسن تنفيس اه ع ق ( قوله احتراز عن نحو قوله الخ ) فان القرينة الثانية أقصر لكن لا كثيرا قال ع ق فان الأولى من تسع كلمات بحروف الجر والثانية من ستة ولم يضر فيؤخذ منه ان الزيادة بالثلاث لا يضر اه ( قوله والاسجاع الخ ) قال ع ق ثم أشار الى أمر يرتكب في ا كتساب حسن السجع وبين أنه مفتقر حتى صار أصلا فقال والاسجاع الخ أى الاصل الذي يرتكب ويفتقر لتعصيل الاسجاع ولتسكيرها هو سكون الاعجاز بالوقف اه وهو واجب عند اختلاف الحركات الاعرابية ومستحسن عند اتفاقها ( قوله مبنية على سكون الاعجاز ) أى لان المطلوب الوقف عليها اذ الغرض أن يزاوج بينها ولا يتم في كل صورة الا بالوقف واذا رأيتهم يجر جون الكلم عن أوضاعها للازدواج كما في قولهم آتيتك بالغدايا والعشايا أى

ما استفهامية حذف ألفها جرهما

كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت ( قيل وأحسن السجع ما تساوت قرائته نحو في صدر مخضود وطلح منضود وظل بمدود ثم أى بعد أن لا تساوي قرائته فالاحسن ( ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى أو ) قرينته ( الثالثة ) نحو قوله تعالى خذوه فعولوه ثم الجحيم صلوه ) من التصلية ( ولا يحسن أن تؤنى قرينة ) أى أن تؤنى بعد قرينة بقرينة أخرى ( أقصر منها ) قصرا ( كثيرا ) لان السجع قد استوفى أمده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني أقصر منه كثيرا يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فعثر دونها وانما قال كثيرا احترازا عن نحو قوله تعالى ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ألم يجعل كيدهم في تضليل ( والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز )

بالغدوات فإظنك بهم في ذلك اه يس وقوله واذا رأيتهم أي رأيت البلغاء والعشاياء باجمع  
 عشية كفضية وقضايا وقوله أي بالغدوات جمع غداة ولا تجمع على غدايا وإنما تكلموا به للزواج  
 ( قوله أي أو اخرج ) أشار بهذا إلى أن كلامه على حذف مضاف والفواصل تفسير للمجاز  
 ( قوله اذ لا يتم التواطؤ والتزواج في جميع الصور الا بالوقف والسكون ) وان تم في بعض الصور  
 بدونها بأن تتوافق حركة أو آخر الفواصل لا يقال كان يمكن اعتبار غير السكون لان اخراج  
 الحرف عن حركته إلى السكون أولى من ارجاعه إلى حركة أخرى لاعتبار السكون في الوقف  
 والضرورة وغير ذلك ولانه الأصل فالرجوع إليه أولى اه سم ( قوله التواطؤ ) أي التوافق  
 والتزواج أي التشابه ( قوله ما بعد مافات ) لان مافات من الزمان ومن الحادث فيه لا يعود أبدا وقوله  
 وما أقرب ما هوأت لانه لا بد من بلوغه ولذا قال خير الثقلين عليه الصلاة والسلام بعثت أنا والساعة  
 كهاتين وأشار إلى أصبعيه المباركتين السبابة والوسطى من عقى والاطول ( قوله رعاية  
 للدب وتعظيما ) أي لعدم وجوده في نفس الأمر ( قوله اذ السجع في الأصل هدير الحمام ) أي  
 تم نقل لهذا المعنى عقى ( قوله ونحوه ) بالرفع عطفا على المضاف أي ونحو الهدير كتمويت  
 الناقة لا على المضاف اليه اذ الهدير قاصر على الحمام ( قوله اذ لم يقل أحد الخ ) رده عقى بأن  
 القرآن كلام الله فلا يسمي كله ولا جزؤه إلا بما لا يهاجم فيه ولا نقصان قياسا على تسمية الذات والسجع  
 هدير الحمام ونعمات الكهنة ففيه من النقصان ما يمنع من اطلاقه الا بالاذن ويؤيد هذا ما ورد في  
 الحديث من النهي في قوله صلى الله عليه وسلم أسجعا كسجع الجاهلية فتأمل اه ( قوله وإنما  
 الكلام في أسماء الله تعالى ) أي الخلاف في أنه يحتاج للاذن الشرعي أولا كما قال صاحب الجوهر  
 \* واختبر أن أسماء توقيفيه \* ( قوله بل يقال فواصل ) لمناسبة ذلك لقوله تعالى فصلت آياته ثم هذا  
 يدل على أن السجع اسم للكلمة الاخيرة اذ الفاصلة هي الكلمة الاخيرة وهو موافق لقول الشارح  
 السابق فالخاصل أن السجع الخ وقد يطلق على مجموع الفقرة ومنه قول المصنف السابق وأحسن  
 السجع ما تساوت قرائنه وقد يطلق على مجموع الفقرتين مجازا كما في قوله لان الشطر نفسه الخ  
 ولهذا احتاج الشارح إلى قوله أعني الكلمة الاخيرة من الفقرة اه يس ( قوله وقيل السجع الخ )  
 مقابل قوله قيل هو نواطؤ الفاصلتين من النثر ( قوله غير مختص بالنثر ) أي بل يجري في النظم  
 بأن يجعل كل شطر من البيت فقرتين لكل فقرة سبعة فان اتفق فقرنا الشطرتين فهو غير تشطير  
 والا فهو تشطير أو بأن يجعل كل شطر فقرة فيكون البيت فقرتين وهذا كثير كالقبة ابن مالك  
 وجوهرة اللقاني وسلم الاخضرى ( قوله قوله ) أي قول أبي تمام من قصيدة من الطويل يمدح بها  
 نصرا ( قوله تجلى به ) هذا الضمير وما بعده عائدا إلى نصر المذكور في البيت قبله وهو قوله  
 سأجد نصرا ما حبيت وانى \* لاعلم أن قد جل نصر عن الحد

أي أو آخر فواصل القرآن  
 اذ لا يتم التواطؤ والتزواج  
 في جميع الصور الا بالوقف  
 والسكون ( كقولهم ما  
 أبعد مافات وما أقرب ما  
 هوأت ) اذ لولم يعتبر  
 السكون لغات السجع  
 لان التاء من فات مفتوح  
 ومن آت ممنون مكسور  
 ( قيل ولا يقال في القرآن  
 أسجاع ) رعاية للدب  
 وتعظيما له اذ السجع في  
 الاصل هدير الحمام ونحوه  
 وقيل لعدم الاذن الشرعي  
 وفيه نظر اذ لم يقل أحد  
 بتوقف أمثال هذا على  
 اذن الشارع وإنما الكلام  
 في أسماء الله تعالى ( بل  
 يقال ) للاسجاع في القرآن  
 أعني الكلمة الاخيرة من  
 الفقرة ( فواصل وقيل  
 السجع غير مختص بالنثر  
 ومثاله من النظم قوله تجلى  
 به رشدى وأثرت ) أي  
 صارت ذات ثروة ( به بدى

اه سم أي مادمت حيا ( قوله تجلى به رشدى ) أي ظهر بهذا الممدوح رشدى أي  
 بلوغى للقاصد بارشاده هذه فقرة ذات سبعة في النظم اه عقى ( قوله ذات ثروة ) أي غنى

( قوله ومنه قول المصنف السابق وأحسن السجع ما تساوت قرائنه ) فديقال يجوز أن لا يكون  
 منه لجواز أن يراد بالسجع الكلمات الاخيرة وقوله ما تساوت قرائنه أي القرآن المشتهر عليه اه  
 شيخنا ( قوله وفي الديوان ) أي ديوان الادب للشج أبي ابراهيم اسحاق بن ابراهيم الفارابي اللغوي

( قوله وفاض به ندى ) أى كثر به مالى القليل قال سم لعله كالتأ كيد لا قبله تأمله اه وفي المعاهد والرواية في ديوانه بلفظ بحرى بدل ندى اه ( قوله هو بالكسر الماء القليل الخ ) قال العصام في أطوله كذا ذكره الشارح في المختصر وفي القاموس التمدد بالفتح وبحرك وككتاب الماء القليل الامادة له وفي الديوان أيضا جعله بالفتح ومثله الصحاح اه ( قوله والمراد هنا المال ) أى القليل وفي نسخة المال القليل ( قوله أى صار ذاورى ) أى نار قال في المطول وهذا عبارة عن الظفر بالمطوب اه ( قوله ذاورى ) يعنى أن الزناد صار ذانار بالمدوح فهذا يقتضى أن المدوح محصل لشيء لم يكن حاصلًا ( قوله على أنه مضارع للمتكلم ) فى نسخة على أنه متمكلم المضارع وعليها فيها قلب أى مضارع المتكلم ( قوله فتصحيح ) أى تغيير للفظ لانه أبداً بقعة الهمزة ضمة وأبدل بقعة الراء كسرة ( قوله فتصحيح ومع ذلك بأباه الطبع ) أى لعدم مطابقتها قبله فى الفاعل فى كونه من طريق الغيبة فلم يجر الكلام على نمط واحد وجر يانه مع امكانه أن ينسب لبلاغة الشاعر وأيضاً فيه الإبقاء الى ما بينا فى المقام لان فيه الإبقاء الى أن عنده أصل الظفر المراد ثم استعان بالمدوح حتى يبلغ المقصود وكون زنده لاورى له ثم صار بالمدوح ذاورى أنسب لمقام المدح من أن يخرج نار زنده باعانة المدوح مع مباشرته لورى بالتسبب اه عى بتصرف واختصار ( قوله ما يسمى التشطير ) فان قلت هذا لا يشمله تعريف السجع السابق لاختلاف الحرف الاخير قلت بل يشمله باعتبار كل شطرفانه يشمل على سجعيتين متفتتى الآخروان لم يشمله باعتبار مجموع الشطرين لعدم اتفاق آخرهما تأمل اه سم ( قوله جعل كل من شطرى البيت الخ ) أى ومن لازم ذلك أن يكون فى كل شطر سجعتان متفتتان ضرورة أن السجع موافقة فاصلة لاخرى فى الحرف بحيث حكم بأن السجعة فى الشطر مخالفة لسجعة الشطر الآخر لزم برعاية شرط السجع وهو الاتفاق فى الحرف الاخير أن فى كل شطر سجعيتين لينتقى معنى السجع فيه فحينئذ تكون سجعته مخالفتين لسجعتى الآخر فالمراد بالسجعة الجنس الشامل لاثنتين فأكثر اه عى ( قوله مخالفة لاختها ) بأن لا يتوافقا فى الحرف الاخير اه سم قال العصام فى أطوله أى مثلها واطلاق الاخت على المثل شائع فى اللغة قال الله تعالى كذا دخلت أمة لعنت أختها اه ( قوله فى موضع المصدر ) أى معناه المصدر ( قوله أى مسجوعا سجعة ) الظاهر أن سجعة بمعنى تسجيعة كما هو قضية كونها فى موضع المصدر وهو الموافق للمعنى لان كل شطر ليس سجعة بل سجعيتين لكنه سجع تسجيعة فقولاه أى مسجوعا تقدير للفعول الثانى بجعل الذى هو عامل سجعة الذى هو فى موضع المصدر فتأمل اه سم وقال عى سجعة أى صاحب سجعة فلاشكال ثم قال وإنما قدرنا المضاف لما علم أن السجعة اما توافق الفاصلتين أو نفس الفاصلة وبكل تقدير لا يكون الشطر نفس السجعة بل هو ذو سجعة

وفاض به ندى ) هو  
بالكسر الماء القليل  
والمراد هنا المال ( وأورى )  
أى صار ذاورى ( به )  
زندی ) وأما أورى بضم  
الهمزة على أنه مضارع  
للمتكلم من أورت الزند  
أخرجت ناره فتصحيح  
ومع ذلك بأباه الطبع ( ومن  
السجع على هذا القول )  
أى القول بعدم اختصاصه  
بالنثر ( ما يسمى التشطير  
وهو جعل كل من شطرى  
البيت سجعة مخالفة لاختها )  
أى للسجعة التى فى الشطر  
الآخر فقولاه سجعة فى  
موضع المصدر أى  
مسجوعا سجعة

رحمه الله تعالى وقد راجعته فوجدته كما قال اه مؤلف ( قوله فالمراد بالسجعة الجنس ) أى مع  
تقدير مضاف أى صاحب سجعة كما أتى عنه ولت مع تقدير المضاف جعل السجعة على المصدر أى  
التسجييع ولا حاجة لاعتبار الجنس وهذا كله غير جوابى الشارح اذ حاصل جوابه الاول أنا لان سلم  
ان سجعة مفعول ثانى للجعل بل نصب على المصدرية والمفعول محذوف أى جعل كل من شطرى  
البيت مسجوعا سجعة أى مسجوعا تسجيعة ويلزم من كون كل شطر مسجوعا تسجيعة أن يكون كل  
شطرفيه فقرنان لينتقى معنى التسجييع فيه فسجعة مصدر مؤكدة كما علمت وحاصل جوابه الثانى



اه ( قوله لان الشطر ليس بسجعة ) أى واحدة بل كل شطر فيه سجعتان ( قوله أو هو مجاز الخ ) فيكون أطلق السجعة على مجموع الشطر فيصح الكلام بلا تقدير اه ع ( قوله تسمية للكل ) هو الشطر وقوله باسم جزئه هو الكلمة الأخيرة من الشطر أو من آخر فرنته الأولى ( قوله كقوله ) أى قول أبى تمام مدح المعتصم بالله حين فتح عمورية بلدة بالروم وقوله ندير مبتدأ خبره في البيت الثالث وهو قوله

لم يرم قوما ولم يهد الى بلد \* الاتقدمه جيش من الرعب

لان الشطر ليس بسجعة أو هو مجاز تسمية للكل باسم جزئه ( كقوله ندير معتصم بالله منتقم \* لله مرغب في الله )

أى راغب فيما يقربه من رضوانه ( مرغب ) أى منتظر ثوابه أو خائف عقابه فالشطر الأول سجعة مبنية على الميم والثانى سجعة مبنية على الباء ( ومنه ) أى من اللفظى ( الموازنة وهى تساوى الفاصلتين ) أى الكامتين الاخيرتين من الفقرتين أو من المصراعين ( فى الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة ) فان مصفوفة ومبثوثة متساويتان فى الوزن لافى التقفية اذ الأولى على الفاء والثانية

اه مطول وقوله عمورية بفتح الأول وتشديد الثانى مضموم وتشديد الباء وقوله فى البيت يهد بفتح الماء وضمها أى ينهض ماضيه يهد بفتحها قال فى القاموس يهد الشدى كنع ونصر فهو دا كعب والمرأة كعب نديها والرجل نهض اه فوافق لبعض من حشى المطول من المتأخرين من قوله يهد بكسر الهاء خطأ ( قوله بالله ) متعلق بمعتصم ولله متعلق بمنتقم وفى الله متعلق بمرغب فكل واحد متعلق بما قبله ولم يهد كمرتب معمولا قال ع ( وصف الممدوح فى البيت بأنه ممن يعتصم بالله أى ينحصن به تعالى ويتوكل عليه وينتقم ممن انتقم منه فى الله أى لاجل أخذ حق الله من ذلك المنتقم منه و يرغب فيما عند الله ويرتقب من الله تعالى ثوابه ويرجو أن يرفع عنه عذابه فهو خائف راج كما هو صفة المؤمنين اه ( قوله فالشطر الأول سجعة ) ان كان اطلاق السجعة على جميع الشطر بالمعنى المجازى السابق فواضح والافهو مشكل لانه سجعتان لاسجعة الا أن يراد بالسجعة هنا التسجيع بمعنى المسجع أى فالشطر الأول مسجع على الميم أو يراد بالسجعة هنا الجنس تأمل اه سم ( قوله مبنية على الميم ) أى ميم معتصم ومنتقم وقوله والثانى على الباء أى فى مرغب ومرتب قال سم وهل تسكن الميم وفاء بقوله السابق مبنية على سكون الاعجاز أولا كما هو المتبادر وانما يحتاج للسكون ان لم يحصل التوافق بدونه اه باختصار ( قوله أى الكامتين الاخيرتين الخ ) يعنى أن مراد المصنف بالفاصلتين الكامتان الاخيرتان أهم من أن يكونا فاصلتين حقيقة أو مصرعين بدليل ما بآتى له من التمثيل بالنظم للمثله التى هى نوع من الموازنة فى قوله مها الوحش كما سينبه الشارح على ذلك فكان الأولى للشارح هنا أن يقول يعنى الكامتين الخ ( قوله من الفقرتين ) أى فى النثر وقوله أو من المصراعين أى فى الشعر اه سم ( قوله نحو ونمارق الخ ) ونحو قوله هو الشمس قدرها والمولك كواكب \* هو البحر جودا والكرام جداول

والجداول جمع جدول وهو النهر الصغير فكان الكرام تستقى منه ( قوله ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة ) النمارق جمع نمرقة بالضم أو الفتح وهى الوسادة الصغيرة والزرابى البسط الفاخرة جمع

اناسنا ان سجعة مفعول ثان للجعل لكنه أطلق السجعة على مجموع الشطر الذى السجعة جزء منه تجوز ان اطلاق اسم الجزء على الكل واطلاق اسم الجزء على الكل يرجع لتسمية الكل باسم الجزء الذى قاله الشارح ( قوله ندير ) مبتدأ خبره فى البيت الثالث جعل الجملة فى البيت الثالث خبرا فيه خفاء اذ الظاهر ان فاعل يرم ضمير يعود على المعتصم لاعلى التدبير ولذا قال بعضهم ندير بالنصب أى سألتك نديرا الخ فتأمل ( قوله أولا كما هو المتبادر وانما يحتاج الخ ) هذا هو المتعين وعبارة ع ( عقب هذا البيت وقد وجد المسجع فى البيت بلاسكون وبه يعلم أن العدول الى السكون فى السجع انما هو عند الحاجة اليه ( قوله أو من المصراعين ) الأولى قافيتين

في الموازنة عدم التساوي في التقفية حتى لا يكون نحو فيها سرر مر فوعة وأ كواب موضوعة من الموازنة ويكون بين الموازنة والسجع مباينة الاعلى رأى ابن الاثير فانه يشترط في السجع التساوي في الوزن والتقفية ويشترط في الموازنة التساوي في الوزن دون الحرف الاخير فقصو شديد وقريب ليس بسجع وهو اخص من الموازنة واذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية ( فان كان ما في احدى القريبتين ) من الالفاظ ( أو أكثره مثل ما يقابله من ) القرينة ( الاخرى في الوزن ) سواء ماثله في التقفية أولا ( خص ) هذا النوع من الموازنة ( باسم الماثلة ) وهو لا يختص بالثتر كما توهمه البعض من ظاهرها قولهم تساوى الفاصلتين ولا بالنظم على ما ذهب اليه البعض بل يجرى في القبيلين فلذلك أورد مثالين نحو

زريبة مبنوثة أى بسوطة اه فترى وقوله بالضم والفتح أى ضم النون وفتحها وعبارة العصام في أطوله جمع غمرقة بضم الراء وفتح النون وضمها اه ( قوله ولا عبرة ببناء التانيث الخ ) أى اذا كانت تبدل هاء في الوقف والافتتاح ببناء بنت وأخت ( قوله على ما بين في موضعه ) أى في علم القوافي اه سم ( قوله وظاهر قوله دون التقفية الخ ) قال في المطول ويحتمل أن يراد به بشرط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وحيث يشد يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادفهما في مثل سرر مر فوعة وأ كواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع في غمارق مصفوفة وزرابى مبنوثة وبالعكس في مثل مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خالفكم أطوارا اه ( قوله عدم التساوي في التقفية ) نحو شديد وقريب وأما شديد ومجيد فسجع لاموازنة ( قوله حتى لا يكون نحو فيها سرر الخ ) أى لانه وجد فيها التساوي في التقفية ( قوله ويكون ) عطف على النفي وهو لا يكون ( قوله مباينة ) أى لانه اشترط في السجع التساوي في التقفية واشترط في الموازنة عدم التساوي في التقفية ( قوله الاعلى رأى ابن الاثير ) أى فلا يتباينان وقوله فانه يشترط الخ تعليل لهذا المحذوف فعلى كلام ابن الاثير يكون وقارا وأطوارا ليس بسجعا ولا موازنة فعلى كلامه يكون بينهما العموم والخصوص المطلق لانه اشترط في السجع الموافقة في الوزن والتقفية وفي الموازنة الموافقة في الوزن دون التقفية فتكون الموازنة أعم ( قوله دون الحرف الاخير ) أى ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الاخير الذى هو التقفية ( قوله قصو شديد وقريب الخ ) أى اذا ختمهما قريبتان أو مصراعان ( قوله وهو اخص ) أى مطلقا فكل سجع موازنة ولا عكس ( قوله سواء ماثله الخ ) هنا بالنظر الى كلام ابن الاثير المذکور لانه على ظاهر كلام المصنف من أنه يشترط في الموازنة عدم التساوي في التقفية اذ لا يتأنى عليه هذا التعميم اه من سم وفيه نظر اذ هذا التعميم انما هو بقاعدة الفاصلتين لان ما عدا ذلك هو المحدث عنه وأما الفاصلتان فيشترط فيهما عدم التقفية كما حل به الشارح أولا فالنظم ظاهرا على ظاهر كلام المصنف خلافا لسم تأمل ( قوله خص الخ ) جواب ان أى فله اسمان موازنة ومماثلة ( قوله بل بجرى ) أى اسم المماثلة وقوله في القبيلين أى النثر والنظم ( قوله نحو آتيناها الخ ) فى كل من الفقرتين أربع كلمات غير الفاصلتين والتوافق بينهما فى ثلاث من الاربعة وهى الفعل وفاعله ومفعولاه ولا يتخالف الا فى الفعل ( قوله وقوله ) أى نحو قول أبى تمام اه مطول ( قوله مها الوحش ) بضم الميم بقره اه معاهد وفى سم المها بالفتح جمع المها اه أى هن كها الوحش فى سعة الاعين وسوادها وأهدابها وقوله الآن هانا أى لكن هؤلاء أو انس يأنس بهن العاشق دون الوحشيات فزدن فى الفضل بهذا المعنى وقوله قنا الخط أى فى طول القدر واستقامته والقنا جمع قناة وهى الرمح والخط بالفتح موضع بالهاجرة باليمن تنسب اليه الرياح المستقيمة اه عى ( قوله هانا ) فيه ان هانا للفرقة المؤنثة والنساء ليس مفردا وأجيب بأنه مفرد حكما ( قوله ذوابل ) جمع ذابل من الذبول صد النعومة والنضارة اه عى ( قوله لعدم تماثل آتيناها الخ ) فيه مسامحة لان التخالف بين الفعلين فقط وأما الضميران فلا يتخالف فيهما ( قوله قول أبى تمام ) الذى فى المطول أنه للبعثرى قال الفترى أى بمدح الفتح بن خاقان وبذ كرمبارزته للاسد والضمير فى أحجم

( الآن هانا ) أى هذه النساء ( أو انس \* قنا الخط الآن تلك ) القنا ( ذوابل ) وهذه النساء نواضر والمثالان مما يكون أكثر ما فى احدى القريبتين مثل ما يقابله من الاخرى لعدم تماثل آتيناها وهديناهما وزنا وكذا هانا وتلك ومثال الجميع قول أبى تمام

فأحجم بالمجد فيك مطمعا وأقدم بالمجد عنك مهريا ( ٤٤٧ ) وقد كثر ذلك في الشعر الفارسي وأكثر مدائح أبي الفرج

الرومي من شعراء العجم  
على المائلة وقد اقتنى  
الانوري أثره في ذلك  
( ومنه ) أي من اللفظي  
( القلب ) وهو أن يكون  
الكلام بحيث لو عكسته  
وبدأت بحرفه الأخير إلى  
الاول لكان الحاصل  
بعينه هو هذا الكلام  
ويجري في النظم والنثر  
( كقوله مودته ندوم  
لكل هول \* وهل كل

مودته ندوم ) في مجموع  
البيت وقد يكون ذلك في  
المصراع كقوله \* أرانا  
الاله هلالا نارا \* ( وفي  
التزييل كل في فلك وربك  
والحرف المشدد في  
حكم الخفف وقد يكون  
ذلك في المفرد نحو سلس  
وتغابر القلب بهذا المعنى  
لتجنيس القلب ظاهرا فان  
المقلوب ههنا يجب أن  
يكون عين اللفظ الذي  
ذكر بخلافه ثمه ويجب ثمه  
ذكر اللفظين جميعا بخلافه  
ههنا ( ومنه ) أي من اللفظي  
( التثريب ) ويسمى  
التوشيح وذا القافيتين  
( وهو بناء البيت على  
قافيتين يصح المعنى عند  
الوقوف على كل منهما ) أي  
من القافيتين فان قيل  
كان عليه أن يقول يصح

وأقدم للأسد اه ( قوله فأحجم الخ ) أي امتنع الاسد قال ع ق والمعنى ان هذا الاسد لم يجد  
فيك لقوتك عليه طمعا في تناولك أحجم ولما عرف أنه لا يجيؤ منك أقدم داهشا فاقدمه تسليم منه  
لنفسه لعلمه بعدم النجاة للشجاعة اه وفيك وعنك متوازنان انزاناعرو ضيا وهو كما تقدم مقابلة  
مطلق حركة بمطلق حركة وان اختلف نوع الحركة فصح كون البيت مثالا للجميع ( قوله على  
المائلة ) أي واردة جار عليها ( قوله الى الأول ) أي منتهيا الى الأول ( قوله كقوله ) أي قول  
القاضي الأرجاني اه مطول ( قوله مودته ندوم الخ ) قال ع ق لاشك أنك لو بدأت بالميم  
الاخيرة من البيت وقرأت منها البيت الى أوله لوجدت الحاصل هو الموجود أو لا لكن مع تبديل  
بعض الحركات والسكنات وتخفيف ما شدد أو لا وتشديد ما خفف أو لا وكل ذلك لا يضر في القلب  
لان التغيير في القلب جائز حتى في قصر الممدود ومد المقصور وحذف الالف وتغييره همزة ونسيب  
الهمزة ألفا اه قال سم قال في عروس الافراح هذا الذي ذكره المصنف قلب الحروف وبقى  
نوع آخر يقال له قلب الكلمات كقوله

عدلوا فما ظلمت لهم دول \* سعدوا فما زالت لهم نعم

بدلوا فما نصحت لهم شيم \* رفعوا فما زالت لهم قدم

فهو دعاء لهم فاذا انقلبت كلماته صار دعاء عليهم اه ( قوله وهل كل الخ ) استفهام انكاري  
والمقصود وصف خليله من بين الاخلاء بالوفاء ( قوله في مجموع البيت ) أي حال كون القلب في  
مجموع الخ ( قوله وقد يكون ذلك ) أي القلب ( قوله وربك فكبر ) قال سم حرف العطف  
خارج عن ذلك اه ( قوله في حكم الخفف ) أي فلا يضر اختلاف لامي كل وفلك مثلا نشد بدأ وتخفيفا  
وقال في المطول لان المعتبر هو الحروف المكتوبة تأمل اه سم وقوله وقال في المطول لان الخ في  
بعض نسخ المختصر هذا التعليل ( قوله نحو سلس ) بهمتين كما هو في النسخ الصحيحة قال ع ق  
وهو بفتح اللام وكسر هاء فالاول مصدر والثاني وصف اه قال في المصباح سلس سلسا من باب تعب  
سهل وسلس البول استرساله وعدم استساقه لحصول مرض بصاحبه اه قال بس وفي الاطول  
ما يقتضى أنه شكس بالشين المعجمة والكاف والسين فانه قال ولا اعتداد بالنقط حتى أنه ذكر  
الشارح المحقق في المختصر أن في شكس قلبا اه وشكس كثرس وزنا ومعنى كما في المصباح  
ودخل نحو كسك وكعك وخوخ وباب وشاش وساس ( قوله بخلافه ثمه ) ففتح مثلا اذا قلبته  
صار حقا فالاصل غير الذي حصل بالقلب ( قوله يجب ثمه الخ ) لان التجانس لا يتحقق بدون ذكر  
اللفظين اه جربي ( قوله ومنه التثريب ) قال في العروس وهي عبارة لا يناسب ذكرها  
فان التثريب قد اشتهر استعماله فيما يتعلق بالشرع المعظم فكان اللائق اجتنابها اه يس ( قوله  
ويسمى التوشيح ) بالخاء المهملة أي التزيين وقوله وذا القافيتين وهو أنسب الاسماء ( قوله يصح  
المعنى الخ ) المراد بصحة المعنى تمام المعنى وتمام البيت عند الوقوف على كل منهما ( قوله فان قيل الخ )

( قوله قلب الكلمات ) أي مجموعها بأن تقرأ كل بيت من آخره الى أوله فتقول في البيت الاول

نم لهم زالت فما سعدوا \* دول لهم ظلمت فما عدلوا

وفي الثاني

الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لان التثريب هو أن يبنى الشاعر أبيات

حاصل السؤال اعتراض على المصنف حيث لم يشترط مع اشتراط صحة المعنى صحة الوزن أيضا مع أن الشعر لا ينصق بدونها أجاب عنه بقوله قلنا الخ وحاصله أن لفظ القافية يشعر بذلك وكذا قوله بناء البيت اه من جري ( قوله ذات قافيتين ) صفة للقصيد فلامها للجنس أو حال منها اه سم ( قوله على بحر ) وهو قليل متكاف ولذا لم يمثله المصنف ( قوله كقوله ) أي قول الحريري في المقامة الثالثة والعشرين وبعده

دار متى ما أضحك في يومها \* أبكت غدا بعد الهامن دار

غاراتها لا تنقضي وأسيرها \* لا يفندي بجلائل الاخطار

( قوله أي حباله ) بكسر الحاء بمعنى الحبل أي حبل موصل للملاك كالحبل الموصل الى الصيد ( قوله فان وقفت على الردي الخ ) بان اعتبرته تمام البيت أي وتفاعيله حينئذ أربعة ومصراعه على الياء الأولى من الدنية ( قوله فالبيت من الضرب الثامن ) لانه مجزؤ كذا في بعض النسخ بالميم قبل النون وهو الصواب وما في بعضها من الثاني غير صواب ( قوله من الكامل ) وزنه متفاعلن ست مرات فيسندس على الاصل نارة وربع مجزؤا أخرى وله تسعة ضروب وثلاثة أعار بض والعروض آخر المصراع الأول والضرب آخر المصراع الثاني وقد أشار الامام الخزر جي لضبطهما بقوله وقل آخر الصدر العروض ومثله \* من العجز الضرب اعلم الفرق باعتنا

( قوله وان وقفت على الاكدار الخ ) بان اعتبرته تمام البيت وتفاعيله حينئذ ستة ومصراعه على الهاء من انها ( قوله فهو من الضرب الثاني ) لانه مقطوع والقطع اسقاط ساكن الوند المجموع وهو حرفان متحركان بلهما ساكن ونسكين المتحرك الثاني كأن تسقط نون متفاعلن ونسكن اللام فيصير متفاعل نحو أكداري ( قوله من آخر حرف في البيت الخ ) فيه ادخال من على الآخر وادخال الى على الأول وهو خلاف المشهور فكان الأولى العكس ( قوله يليه ) أي يلي الحرف ذلك الساكن ( قوله مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ) فحرف تلك الحركة خارج عنها اه سم وقد قال في المطول بعد قوله والقافية عند الخليل الخ ما نصه ويرى عنه أيضا أن المتحرك الذي قبل

قدم لهم زلت خارفعوا \* شيم لهم شعت لنا بذلوا

وعلى هذا القياس ( قوله أي قول الحريري الخ ) فقد جعل لهذه الابيات وكذا ساثر أبيات القصيدة قافيتين احدهما على الدال فتكون الابيات هكذا

ياخاطب الدنيا الدنية \* انها شرك الردا

دار متى ما أضحك \* في يومها أبكت غدا

غاراتها لا تنقضي \* وأسيرها لا يفندي

وعليها تكون الابيات في الضرب الثامن من الكامل وأخرى على الراء وبها كمل البيت ( قوله غاراتها لا تنقضي الخ ) ترك بينا قبل هذا البيت وهو

واذا أطل صحابها لم ينتقع \* منه صدى جهامه الفرار

وقوله لم ينتقع أي لم يسكن والصدى العطش والجهام الصحاب الذي هرق ماء والفرار الذي يفر من براه بما ليس فيه وغاراتها مصائبها وأسيرها مملوكها وهو المتشبه بها الطامع فيها ولا يفندي أي لا ينفك من حبالها وبجلائل الاخطار أي بعظائمها والاطار جمع خطر وهو ماله قدر وشرف

القصيدة ذات قافيتين على بحرين أو ضربين من بحر واحد فعلى أي القافيتين وقفت كان شعرا مستقبا قلنا القافية انما هي آخر البيت فالبناء على قافيتين لا يتصور الا اذا كان البيت بحيث يصح الوزن ويحصل الشعر عند الوقوف على كل منهما واللام تكن الأولى قافية ( كقوله ياخاطب الدنيا ) من خطب المرأة ( الدنية ) الحسيبة ( انها \* شرك الردي ) أي حباله الهلاك ( وفرارة الاكدار ) أي مقر الكدورات فان وقفت على الردي فالبيت من الضرب الثامن من الكامل وان وقفت على الاكدار فهو من الضرب الثاني منه والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت الى أول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن فالقافية الأولى من هذا البيت هو لفظ الردي مع حركة الكافي من شرك والقافية الثانية هي من حركة الدال من الاكدار الى الآخر

وذلك الساكن هو أول القافية اه وعليه حرف تلك الحركة منها (قوله وقد يكون البناء على أكثر من قافيتين) قال في المطول ولو قال هو بناء البيت على قافيتين أو أكثر لكان أحسن ليشمل نحو قول الحريري  
 جودى على المستهتر الصب الجوى \* وتعطى بوصاله وترجى  
 ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى \* ثم اكتفى عن حاله لانتظامه  
 اه قال الفزرى وهذه الابيات على قواف عديدة الأولى رائية في المستهتر والمتفكر والثانية بائية في الصب والقلب والثالثة بائية في الجوى والشجى وعلى هذا القياس اه (قوله بحيث اذا جمعت الخ) أى بان يؤخذ ما بعد القافية الأولى من كل بيت ويجمع المأخوذ وينظم (قوله لزوم الخ) أى التزام ما لا يلزم من حرف فقط أو حركة فقط أوهما كما سبأنى (قوله والتضمين) لتضمينه قافيته ما لا يلزمها وقوله والاعنات أى الايقاع بما فيه عنت أى مشقة لان التزام ما لا يلزم فيه مشقة اه عنى (قوله حرف الروى) قال يس يؤخذ من قول الشارح لانه يجمع الخ أن الاضافة غير بيانية والمعنى الحرف الذى يجمع بين الابيات ويحمل أنها بيانية ولهذا قد يعبرون بالروى بدون حرف مراد به الحرف المذكور اه (قوله اذا فتلته) ويلزمه الجمع (قوله لانه) أى الروى (قوله بين قوى الحبل) أى طاقاته (قوله الرواء) بكسر الراء والمد اه سم (قوله أو مافى معناه) أى أو يجىء قبل مافى معناه اه عنى (قوله يعنى الحرف الخ) فاطلق الفاصلة على الحرف الذى تتحتم به الفاصلة فهو من تسمية الجزء باسم الكل والظاهر أن الفاصلة باقية على معناها الحقيقى وهو الكلمة الأخيرة من الفقرة أى حال كونه كائنا من الفاصلة (قوله ما ليس بلازم الخ) ما عبارة عن شئ كما قال الشارح والشئ أمور ثلاثة حرف وحركة معا كما فى الآية الآتية والايات وحرف فقط كالقمر ومستمرو وحركة فقط كقول ابن الروى

والخطر أيضا الانسراف على الهلاك (قوله جودى على المستهتر الخ) فلان مستهتر بالشراب أى مولع به لا يبالى بما قيل فيه والصب العاشق والجوى على فعيل من الجوى وهو الحرقه وشدة الوجد من عشق أو حزن تقول جوى الرجل بالكسر فهو جوى والشجى على وزن فعيل أيضا من الشجى وهو الحزن اه فزرى (قوله الأولى بائية الخ) فيقال من منهوك الرجز

جودى على المستهتر الصب \* ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى

وقوله والثالثة بائية الخ فيقال من مشطور الرجز  
 جودى على المستهتر الصب الجوى \* ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى  
 وقوله وعلى هذا القياس أى بأن تكون قافية فى تعطى واكتفى فيقال من مجزوال رجز جودى على المستهتر الصب الجوى وتعطى \* ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى ثم اكتفى أو بأن تكون هائية فى وصله وحاله فيقال جودى على المستهتر الصب الجوى وتعطى بوصاله

ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى ثم اكتفى عن حاله أو بأن تكون ميمية فى ترجى ولا تظلمى وهو ظاهر اه دسوقى (قوله والظاهر أن الفاصلة باقية الخ) نورك على الشارح ويمكن دفعه بأن قول الشارح يعنى الخ تفسير لقوله أو مافى معناه

جودى على المستهتر الصب الجوى \* ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى

ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى ثم اكتفى عن حاله أو بأن تكون ميمية فى ترجى ولا تظلمى وهو ظاهر اه دسوقى (قوله والظاهر أن الفاصلة باقية الخ) نورك على الشارح ويمكن دفعه بأن قول الشارح يعنى الخ تفسير لقوله أو مافى معناه

جودى على المستهتر الصب الجوى \* ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى

ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى ثم اكتفى عن حاله أو بأن تكون ميمية فى ترجى ولا تظلمى وهو ظاهر اه دسوقى (قوله والظاهر أن الفاصلة باقية الخ) نورك على الشارح ويمكن دفعه بأن قول الشارح يعنى الخ تفسير لقوله أو مافى معناه

قبله بشيء لوجعل القوافي  
 أو الفواصل أسجعا لم  
 يتحجج الى الاتيان بذلك الشيء  
 ويتم السجع بدونه فمن  
 زعم أنه كان ينبغي أن يقول  
 ما ليس بلازم في السجع أو  
 القافية ليوافق قوله قبل  
 حرف الروي أو مافي معناه  
 فهو لم يعرف معنى هذا  
 الكلام ثم لا يخفى أن المراد  
 به بقوله يجيء قبل كذا  
 ما ليس بلازم في السجع  
 أن يكون ذلك في بيتين أو  
 أكثر أو في فاصلتين أو  
 أكثر والاف في كل بيت أو  
 فاصلة يجيء قبل حرف  
 الروي أو مافي معناه  
 ما ليس بلازم في السجع  
 ( كقوله  
 ففانبتك من ذكرى حبيب  
 وميزل \*  
 بسقط اللوى بين الدخول  
 فحومل )  
 قد جاء قبل اللام ميم  
 مفتوحة وهو ليس بلازم  
 في السجع وقوله قبل حرف  
 الروي أو مافي معناه إشارة  
 الى أنه يجرى في النثر  
 والنظم ( نحو فأما اليتيم فلا  
 تقهر وأما السائل فلا تهر )  
 فالراء بمنزلة حرف الروي  
 ويجيء الهاء قبلها في  
 الفاصلتين لزوم ما لا يلزم  
 لصحة السجع بدونها نحو  
 فلا تقهر ولا نسخر ( وقوله  
 سأشكر عمرا ان تراخت  
 منيتي \* )

لما تؤذن الدنيا به من صروفها \* يكون بكاء الطفل ساعة يولد  
 والافنا يبكيه منها وانها \* لاوسع مما كان فيه وأرغد  
 حيث التزم فتح ما قبل الدال اه من المطول وقوله لما تؤذن من تقديم العلة على المعلول ( قوله لو  
 جعل القوافي ) بان حولت القوافي عن وزن الشعر وجعلت سجعا اه ع ق ( قوله فمن زعم أنه  
 كان ينبغي الخ ) قال حفيده أنت خير بان المعنى الذي ذكره الشارح قدس سره غير ظاهر من  
 العبارة فتأمل اه قال سم أقول لسكنه محمل صحيح ( قوله ليوافق قوله الخ ) أى ويكون فيه  
 حينئذ لف ونشر مشوش ( قوله لم يعرف معنى هذا الكلام ) أى معناه الذى أريد به فليتأمل اه  
 سم قال ع ق وانما مراده أن الفواصل التى هى أعم من السجعة وغيرها وكذا القوافي لزوم ما لا  
 يلزم فهما لا يلزم تلك القوافي ولان تلك الفواصل على تقدير جعلها أسجعا وتحويلها الى خصوص  
 السجع ومعنى تحويلها الى السجع جعل جنسها الشامل لغير السجع مخصوصا بالسجعة اه فاندفع  
 ما يقال لا معنى لجعل الفواصل أسجعا لان الفواصل أسجعا وحاصل الدفع أن الفواصل أعم من  
 السجع ( قوله والا ) أى والا يكن المراد أن يكون ذلك في بيتين الخ يكون التعريف غير مانع لشموله  
 كل بيت على حدته مع أن هذا البيت ليس من هذا النوع أى لزوم ما لا يلزم ( قوله كقوله ) أى امرئ  
 القيس في معلقته ( قوله بسقط اللوى الخ ) السقط بكسر السين المهملة معناه منقطع الرمل حيث  
 يستدق من طرفه واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوى والدخول بفتح الدال المهملة  
 موضع وحومل موضع آخر بفتح الحاء المهملة والميم واسكان الواو بينهما اه دما بينى وسيأتى ان  
 شاء الله تعالى في الفصل الآتى آخر الكتاب في مبحث الابداء كلام للشارح على هذا البيت ( قوله  
 وهو ليس بلازم في السجع ) أى لو حولناه وجعلناه سجعا ( قوله نحو فأما اليتيم الخ ) فيه لف ونشر  
 مشوش ( قوله لصحة السجع بدونها ) أى لو حولناه الى سجع آخر ( قوله وقوله سأشكر عمر الخ )  
 أى سأبالغ في شكره والافاصل الشكر فدحمل قال الفزرى قيل الايات لمحمد بن سعيد الكاتب  
 يمدح الاشدق عمرو بن سعيد دخل عليه فرأى كم فيه مشوقا من تحته فبعث اليه عشرة آلاف  
 درهم فقال فيه الايات اه وفي المعاهد الايات من الطويل وقائلها عبد الله بن الزبير الاسدى  
 في عمرو بن عثمان بن عفان وكان سيها ما حكاها أبو عسابة قال بلغنى ان أول من أخذ نسيئة في الاسلام  
 عمرو بن عثمان بن عفان أنه عبد الله بن الزبير الاسدى فرأى عمرو ونحمت ثيابه ثوب بارد يشافعا وكيله  
 وقال افترض مالا فقال هبات ما يعطينا التجار شيأ قال فأر بهم ماشاؤا فافترض له ثمانية آلاف  
 درهم بئى عشر ألفا فوجهها اليه مع ثياب فقال عبد الله بن الزبير الايات اه قال في المطول  
 وفي الاساس شكرت لله نعمته واشكر والى وقد يقال شكرت فلانا بربدون نعمته وكأنه أى  
 الشاعر أراد سأشكر لعمر وخندق الجار وجعل أيادى بدل اشتغال من عمرو اه قال الفزرى  
 الخ ( قوله التى هى أعم من السجعة وغيرها ) لان السجعة لا بد فيها من الاتفاق مع الاخرى في الحرف  
 الاخير والفاصلة لا يشترط فيها موافقتها للاخرى في الحرف الاخير ( قوله لشموله كل بيت ) أى  
 وكل فاصلة ( قوله ابن الزبير ) بفتح الزاى وكسر الباء الموحدة بوزن أمير اه مؤلف ( قوله أول  
 من أخذ بعينه ) أى رأى بعينه حال هذا الدليل ( قوله فافترض له ثمانية آلاف درهم بئى عشر  
 ألفا ) لعله ارتكب حيلة أخرجه عن كونه ربان كان هذا من الجمع عليه ( قوله وجعل أيادى الخ )

أيادي) بدل من عمرا (لم تمن وان هي جلت) أي لم تقطع أولم تخلط بمنة وان عظمت وكثرت (فتى غير محجوب الغنى عن صديقه \*  
ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت) زلة القدم والنعل كتابة (٤٥١) عن نزول الشر والمحنة ( رأى خلتى) أى فقرى

(من حيث يخفى مكابها)

أى لاني كنت أسترها

بالتجمل ( فكانت) أى

خلتى ( قدى عينيه حتى

تجلت ) أى انكشفت

وزالت باصلاحه اياها

بأياديه يعنى من حسن

اهتمامه جعله كالداء الملازم

لاشرف أعضائه حتى

تلافاه بالاصلاح فحرف

الروى هو التاء وقد جرى

قبله بلام مشددة مفتوحة

وهو ليس بلازم فى

السجع لصحة السجع

بدونها نحو جلت ومدت

ومنت وانشقت ونحو ذلك

( وأصل الحسن فى ذلك

كله) أى فى جميع ما ذكر

من المحسنات اللفظية

(أن تكون اللفاظ تابعة

للمعنى دون العكس) أى

لأن تكون المعانى نوابغ

للالفاظ بأن يؤتى بالفاظ

متكافئة مصنوعة فيتبعها

المعنى كيفما كانت كما

يفعله بعض المتأخرين

الذين لهم شغف بإيراد

المحسنات اللفظية فيجعلون

الكلام كأنه غير مسوق

لإفادة المعنى ولا يبالون

بخفاء الدلالات وركاكة

المعنى فيصير كقصد من

ذهب على سيف من خشب بل الوجه أن تنزل المعانى على سجيها فتطلب لانفسها الفاظا تليق بها وعند هذا انظر البلاغة

والبراعة ويقبل الكامل من القاصر وحين رتب الحريرى مع كمال فضله

فينبغي أن يقدر الرابطة أى أيادي له لوجوده فى بدل البعض والاشتغال ثم قال قد جوت الفاضل  
المحشى فى شرح المفتاح كون أيادي مفعولا ثانيا أيضا وفيه نظر لانه مخالف لتصریح أئمة اللغة حيث  
صرحوا بعدم تعديته الا الى مفعول واحد اللهم الا أن يبنى على التسامح اه ( قوله أيادي) جمع  
أيدى وهى النعم والابدى جمع يد وهى النعمة فهو جمع الجمع اه ع ( قوله أى لم تقطع) من المن  
وهو القطع وقوله أولم تخلط بمنة أى لم يشبهها منة من عمرو ( قوله فتى) أى هو فتى وقوله غير محجوب  
قال سم يجوز رفعه نعتا فتى بناء على عدم تعرف غير بالاضافة ونصبه على الحال منه أو من ضميره  
ان كان فيه ضمير بناء على أنه بمعنى متفت اه ( قوله رأى خلتى) أى أبصر أمارة فقرى وهى  
تقطع كم القميص وفى المثل الخلة تدعوى الى السلة أى السرفة ( قوله أى فقرى) تفسير مراد  
والا فقوم الخلة أعم من الفقر اه سم ( قوله قدى عينيه) أى كفى عينيه فهو تضييه بليغ  
والقدى ما يسقط فى العين من عود ونحوه فيعالجه حتى يخرج ( قوله من حسن اهتمامه) أى  
اهتمام عمر والمدوح بالذلة فقره وقوله جعله أى جعل المادح فقره المعبر عنه بالخلة كالداء الخ ( قوله  
الملازم لا شرف أعضائه) أى المدوح وهو عيناه ( قوله حتى تلافاه) بالفاء أى نداركه ( قوله  
لسحة السجع بدونها) أى السجع المفروض أى لوجعلت القوافى سجعاً لا يلزم فيه ذلك ( قوله  
وأصل الحسن) أى شرطه فاطلق على الشرط أصلاً باعتبار أنه لا بد منه كما أن الأصل كذلك ( قوله  
من المحسنات اللفظية) اقتصر عليها لكثرة الغلط فيها والا فالأصل المذكور لكل من المعنوى  
واللفظى اه من ع ( قوله تابعة للمعنى) أى والمعانى هى المقصودة بالذات والالفاظ تابعة  
لها ( قوله أى لأن تكون المعانى الخ) الوجه أنه تفسير لقوله دون العكس لالقول العكس  
لفساد المعنى تأمل اه سم ( قوله نوابغ للالفاظ) أى الواقعة والحاضرة عنده ( قوله متكافئة)  
أى متكافئاً فيها غير متر وكة على سجيها وقوله مصنوعة أى قصد فيها الى الصناعة وتحصيل المحسنات  
اللفظية ( قوله بخفاء الدلالات) أى اذا كانت الالفاظ مجازات أو كنيات وقوله وركاكة المعنى  
أى اذا كانت الالفاظ حقائق ( قوله فيصير) أى اللفظ وفى نسخة فتصير بالناء الفوقية أى  
الالفاظ البدئية ( قوله على سيف من خشب) هو المعنى ( قوله بل الوجه) أى الطريق  
وقوله أن تترك المعانى أى الواقعة والحاضرة عنده ( قوله وعند هذا) أى عند الاتيان بالفاظ  
تليق بها ( قوله وحين رتب الحريرى) أى أعطى وظيفه الانشاء ورتب فيها وطلب أن يكتب كما  
يؤمر فيأتى بالالفاظ تابعة للمعنى اه سم والحريرى هو أبو محمد القاسم بن على بن محمد بن عثمان  
البصرى الحرارى صاحب المقامات وفضلها أكثر من أن يحصر وأشهر من أن يذكر ومن عرفها  
حق معرفتها استدلت بها على فضل هذا الرجل وغزارة مادته وكثرة طاعته ويقال ان الحريرى  
كان عملها أربعين مقامة وحملها من البصرة الى بغداد وادعاه فلم يصدقه فى ذلك جماعة من أدباء

عبارة المطول أو جعل أيادي الخ ( قوله أى جعل المادح فقرة) المناسب أى جعل المدوح  
فقره أى المادح ( قوله الحرارى) نسبة الى بنى حرام وهم طائفة من العرب كان الحريرى ساكناً

ذهب على سيف من خشب بل الوجه أن تنزل المعانى على سجيها فتطلب لانفسها الفاظا تليق بها وعند هذا انظر البلاغة  
والبراعة ويقبل الكامل من القاصر وحين رتب الحريرى مع كمال فضله

بغداد وقالوا انها ليست من تصنيفه بل هي لرجل مغربي من أهل البلاغيات بالبصرة ووقعت  
أوراقه اليه فادعاها فاستدعاه الوزير الى الديوان وسأله عن صنعته فقال أنا رجل منشيء فافترح عليه  
انشاء رساله في واقعة عينها فانفرد في ناحية من الديوان وأخذ الدواة والورقة ومكث زمانا كبيرا فلم  
يفتح الله تعالى عليه بشئ في ذلك فقام خجلان وكان الحريري مولعا بابتغائه عند الفكرة فهناه  
أمير البصرة ونوعده على ذلك وكان كثير المجالسة له فبقي كالقيد لا يتجاسر أن يعيبه بل يحبته فتمسك  
في بعض الايام بكلام أعجب الامير فقال له سلتني شيئا حتى أعطيتك فقال له أعطيتني لحيته قال قد فعلت  
وكان يسكن في مشان البصرة وكان أصله منها ويقال انه كان له بها ثمان مائة عشر ألف نخلة وأنه كان  
من ذوى اليسار ولما رجع الى بلده عمل عشر مقامات آخر وسيرهن واعتذر من عيه وحصره في  
الديوان بما لحقه من المهابة وجاءه شخص غريب بزوره وبأخذ عنه شيئا فلما رآه استزرى شكه ففهم  
الحريري ذلك منه فلما التمس منه أن يخلي عليه قال له اكتب

ما أنت أول سار غره قر \* ورائد أعجبتته خضرة الدم

فاختر لنفسك غيري اني رجل \* مثل المعيدى فاصعبي ولا ترني

فجعل الرجل وانصرف وللحريري تأليف حسان منها درة النواص في دفع أوهام الخواص  
ومنها ملححة الاعراب في النحو وشرحها أيضا وله ديوان ورسائل وشعر كثير غير شعره الذي في  
المقامات فن ذلك قوله

قال العواذل ما هذا الغرام به \* أما ترى الشعر في خديه قد نبنا

فقلت والله لو أن المفسد لي \* تأمل الرشد في عينيه ما نبنا

ومن أقام بأرض لانبات بها \* فكيف برجل عنها والربيع أتى

وله قصائد استعمل فيها التجنيس كثيرا وكانت ولادته في سنة ست وأربعين وأربعمائة وتوفي سنة ست  
عشرة وقيل خمس عشرة وخمسة مائة بالبصرة في سكة بنى حرام نسبة الى طائفة من العرب سكنوا  
في هذه السكة وخلف ولدين هما نجم الملك عبدالله وقاضي قضاة البصرة ضياء الاسلام عبيد الله رحيم  
الله تعالى اه معاهد اختصار (قوله في ديوان الانشاء) أي جعل كاتباً عند الملك يكتب الحجج  
والقضايا والدعاوى فقد كلف انشاء معان بألفاظ تطابق تلك المعاني (قوله عجز) أي عن أن يكتب  
كما يؤمر اه سم (قوله فقال ابن الخشاب) أي في سبب عجزه اه سم وكان معاصراً له  
(قوله وذلك الخ) أي معنى كونه رجلاً مقامياً (قوله فابن هذا) أي كتاب معانيه فرضية من  
كتاب معانيه واقعة وحاضرة (قوله في الترجيح) أي التفصيل (قوله يكتب كما يريد) كالحريري  
(قوله يكتب كما يؤمر) كابن الخشاب (قوله وبين الخالين بون بعيد) فان الحالة الثانية أبلغ من  
الأولى (قوله ولهذا) أي لان بينهما بونا بعيدا وعبارة عرق وقد عرفت أن بين الخالين بونا بعيدا

في سكنهم بالبصرة (قوله فاستدعاه الوزير) وهو صاحب بن عباد وزير الملك قاله بعض المشايخ  
(قوله مشان البصرة) هو بفتح الميم والشين المعجمة آخره نون بلدة بالبصرة كثيرة النخل  
موصوفة بشدة الوخم وهذا هو الموافق لما في القاموس من أن مشان كسحاب بلدة بالبصرة  
وضبط بعضهم له بضم الميم غلط (قوله ولما رجع) أي من بغداد (قوله الى بلده) أي البصرة  
(قوله عشر مقامات آخر) أي غير الاربعين مقامة فتكون الجملة حسين (قوله وسيرهن) أي

في ديوان الانشاء عجز  
فقال ابن الخشاب هو رجل  
مقاماتي وذلك لأن كتابه  
حكاية تجرى على حسب  
ارادته ومعانيه تتبع  
ما اختاره من الفاظه  
المصنوعة فأين هذا من  
كتاب أمر به في قضية وما  
أحسن ما قيل في الترجيح  
بين صاحب الصابي أن  
الصاحب كان يكتب كما  
يريد والصابي يكتب كما  
يؤمر وبين الخالين بون  
بعيد ولهذا قال قاضي قم  
حين كتب اليه الصاحب  
أبها القاضي بقم قد عز لناك



الآثرى الى صاحب فانه طلب أن يجانس بين قم الذي هو فعل أمر وبين قم الذي هو اسم مدينة  
 فاعلم يتيسر له معنى مطابق لمقتضى الحال واقع في نفس الامر يكون اللفظ فيه بليغا أنشأ العزل بلا  
 سبب لقاضى تلك البلدة فكتب اليها القاضى بقم قد عز لناك فقم فنظمت القاضى بأنه لا غرض  
 له في المعنى وانه لا يناسب حاله وحال الملك فصار الكلام فيه كالعزل فقال القاضى الخ اه ( قوله قال  
 قاضى قم ) اسم بلدة ( قوله والله ما عزاني الاهدء السجعة ) مقول القول قال سم يعنى أنه  
 ليس له غرض في عزلى وحامل عليه الاذ كر هذه السجعة فهى المقصودة دون المعنى فصار اللفظ  
 متبوعا والمعنى تابعا اه

فقم والله ما عزاني الاهدء  
 السجعة

﴿ خاتمة للفن الثالث ﴾

( في السرقات الشعرية

وما يتصل بها ) مثل

الاقبباس والتضمين

والعقد والحل والتلميح

( وغير ذلك ) مثل القول

في الابتداء والتخلص

والانتهاء وانما قلنا ان

الخاتمة من الفن الثالث

دون أن نجعلها خاتمة

الكتاب خارجة عن

الفنون الثلاثة كاتوهمه

غيرنا لان المصنف قال في

آخر بحث المحسنات

اللفظية هذا ما يتيسر لي باذن

الله تعالى جمه وتحريره من

أصول الفن الثالث

وبقيت أشياء بذ كرها في

علم البديع بعض المصنفين

وهو قسمان أحدهما ما يجب

ترك التعرض له لعدم

كونه راجعا الى تحسين

الكلام أو لعدم الفائدة

﴿ خاتمة لسأل الله حسنها ﴾

( قوله في السرقات الشعرية وما يتصل بها ) قال ع ق انما جمع هذه الاشياء في الخاتمة ولم يجعلها  
 بابا من البديع أو يجعل كل واحد منها بابا على حدة لوجهين أحدهما أن كلامها ليس أمر ايم كل  
 كلام أما في السرقات فظاهر خروج النثر وكذا فيما يتصل بها الاختصاص بالاذ عن الغير وأما في  
 الابتداء والانتهاء والتخلص فلخروج ما ليس في تلك المجال وهذا الوجه يعينه يمكن أن يجعل هو  
 السر في جمعها الاشارة كها فيه والوجه الثاني أن الحسن فيها دون الحسن في غيرها مع سهولة التداول  
 فلم نجعل بابا لقله الاهتمام بشأنها وتيسرها باعتبار غيرها وان كان الناس يهتمون بامورها أما في  
 السرقات فلما علم من أن الابتداء أرفع وأصعب من الاتباع وان كان فيه تغيير ما وكذا فيما يتصل بها  
 وأما في الابتداء وما والاى فلما علم من أن رعاية تمام الحسن في جميع أجزاء الكلام أعلى وأصعب  
 ويمكن جعل هذا أيضا هو السر في جمعها اه ( قوله مثل الاقبباس والتضمين الخ ) ستأتى معانى  
 هذه الاقباب ووجه اتصال هذه السرقات كون كل من القبيلين فيه ادخال معنى كلام سابق في لاحق  
 ( قوله لان المصنف قال ) أى في الايضاح الذى هو كالشارح لهذا المتن ( قوله من أصول ) أى  
 مسائل ( قوله وبقيت أشياء الخ ) ظاهر كازى في كون تلك الاشياء من نفس الفن لا خارجة  
 عنه والا فلا وجه للتعبير بالبقاء ولا بقوله بذ كرها في علم البديع الخ وكذا قوله والثاني ما لا باس  
 بذ كره لاشتماله الخ فانه ظاهر في تعلق الخاتمة بهذا الفن اه سم ( قوله وهو قسمان ) أى الباقي  
 أو مذ كور بعض المصنفين وفي نسخة وهى ( قوله ما يجب ترك التعرض له ) أوله من المحسنات  
 والا فهو مذ كور أى وان ذكره ذلك البعض ( قوله لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام ) مثل  
 الموصل وهو أن يؤتى بكلام يكون كل من كلفه متمصلا للحروف كقول الحريرى

الى الوزير وقوله واعتذرأى اليه في عدم انشاء الرسالة التى طلبها منه ( قوله بأنه ) أى صاحب  
 لا غرض له الخ فيكون غير مطابق لمقتضى الحال ( قوله في المعنى ) وهو عزله

﴿ خاتمة في السرقات الشعرية ﴾

( قوله رحمه الله مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء ) انما جمعها مع السرقات الشعرية وما  
 يتصل بها لان كلاهما احتياطا ( قوله أوله من المحسنات ) عطف على قوله له ومعناه انه اما أن يجب  
 ترك التعرض له أصلا أو يجب ترك التعرض لعدم من المحسنات والمعطوف منظور فيه للعلة

ففتنتي فجننتي نجن \* بتجن يفتن غب تجني

وقوله فجننتي أي صبرتني مجنوناً وقوله نجن فاعل فتنتي وجننتي وهو اسم امرأة وقوله بتجن أي باعراض وقوله يفتن أي يتنوع وقوله غب تجني أي بعد اعراض ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط

وأدرك ان زرت دارودو \* ددر اوورداوورداووردا

أي وأدرك ان زرت دار المحبوبة المسماة بوردو الدر والورد المعلومين ووردا أي عادة ووردا أي فرسا بين الأشقر والأحمر ومثل التعديل ويسمى سياقة الأعداد وهو ايقاع أسماء مفردة على سياق واحد كقوله وضعنا في يديه زمام الحبل والعقد والقبول والرد والامر والنهي والاثبات والنفي والبسط والقبض ومنه قول المتنبي

الخيل والليل والبيداء تعرفني \* والسهم والرمح والقرطاس والقلم

ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متواليه كقوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام الآية اه مطول بزيادة (قوله لكونه داخلا الخ) مثل ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وهو أن نرى في كلامك خفاء دلالة فتأني بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوسيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب اه مطول (قوله اتفاق الخ) هذا نوطته والمقصود بالذات قوله فالأخذ والسرقة الخ (قوله على لفظ التثنية) حال من القائلين وليس صلة اتفاق ولا القائلين ووجه هذا الضبط وراء كونه الرواية أن الاثنين أقل ما يتصور فيه الاتفاق والمراد بالقائلين قائل المأخوذ منه ولو كان القائل متعدد أو قائل المأخوذ ولو متعدد أيضاً اه من يس باختصار (قوله في الغرض على العموم) أي السكأن على العموم أي في الغرض العام للناس بان تشترك الناس في معرفته اه جربي أي مع الاختلاف في وجه الدلالة

الاولى والمعطوف عليه منظور فيه لعل التانية وقوله والافهمذ كورأي في كلامهم لاعلى انه من المحسنات وهذا راجع للمعطوف وقوله وان ذكره البعض راجع للمعطوف عليه كالمعطوف أي وان ذكر ذلك البعض في المحسنات (قوله الدر والورد المعلومين) أي فالورد الاول بفتح الواو ما يشم (قوله ووردا) أي عادة فالورد الثاني بكسر الواو وبطلق بالكسر على الاشراف على الماء وغيره وعلى النصيب من الماء وعلى الجيش وعلى الجزء من القرآن والقطيع من الطير وعلى الوارد وهم القوم الذين يردون الماء (قوله ووردا أي فرسا الخ) أي فهو بضم الواو كما يؤخذ من كلام السيد قدس سره وفي القاموس ان الورد بالفتح كما يطلق على ما يشم بطلق على ما كان من الخيل بين الكميته والأشقر وعلى الجزء وعلى الزعفران وعلى الاسد (قوله كقوله وضعنا الخ) هذا المثال كالبيت بعده ليس في كلام المطول وقد كتب الفري على قول المطول ومثل التعديل الخ ما نصه قال السلامة في شرح المفتاح فان روعي في ذلك ازدواج أو تجنيس أو مطابقة أو نحو ذلك فنلك الغاية في الحسن كقولهم وضعنا في يديه زمام الحبل والعقد والقبول والرد والامر والنهي والاثبات والنفي والبسط والقبض والابرام والنقض والمهدم والبناء والمنع والعطاء ومن ذلك قول المتنبي

الخيل والليل والبيداء تعرفني \* والسهم والرمح والقرطاس والقلم

اه وبه تعلم ما في المحشى (قوله والمراد بالقائلين الخ) المناسب أو المراد فهم مقابل لمقابله (قوله مع الاختلاف في وجه الدلالة) كان أي أحدهما بالحقيقة والآخر بالجازأوالكتابة قاله بعض المشايخ

في ذكره لكونه داخلا  
فيما سبق من الابواب  
والثاني ما لا بأس بذكره  
لاشتماله على فائدة مع عدم  
دخوله فيما سبق مثل القول  
في السرقات الشعرية  
وما يتصل بها (اتفاق  
القائلين) على لفظ التثنية  
(ان كان في الغرض  
على العموم كالوصف  
بالشجاعة والسخاء)  
وحسن الوجه والبهاء

أخذ من المقابلة قال سم قوله ان كان في الغرض ذكر في هذا الغرض أمر بن الغرض وكونه على العموم فقابل الاول بقوله الآتي وان كان في وجه الدلالة أي على الغرض لاني الغرض ويبقى مقابل الثاني فانظر هل تركه ولم تركه أو يستفاد من كلامه ومن أين يستفاد اه أقول ذكر ع ق أن المصنف ترك مقابل الثاني لانه معلوم لا تفصيل فيه وانما تعرض لمفهوم الاتفاق في نفس الغرض وهو الاتفاق بالدلالة على الغرض لما فيه من التفصيل وعبارته ثم الاتفاق في نفس الغرض وهو على العموم يتضمن شيئين أحدهما كون الاتفاق في الغرض لاني الدلالة عليه من الجهة المعهودة للاتحاد وهي الدلالة بالحقيقة وثانيهما كون الغرض عام الادراك فخرج به الغرض الخاص أي المعنى الدقيق الذي لا يستخرج الا الاذ كياء وان كانت الدلالة عليه بالحقيقة ومن المعلوم أن الاغراض أي المعاني الدقيقة مما يتفاوت الناس في ادراكها فيمكن أن يدعى فيها السبق أي الغلبة والتقدم والزيادة وعدم ذلك ولكن هذا المعنى لم يتعرض له المصنف لانه معلوم لا تفصيل فيه اه وقال بعض الافاضل أقول قد يستفاد من كلامه بجعل المقصود من الغرض العام خصوص قيده وهو كونه عاما ويراد به ما لا يختص به البلغاء وغيرهم ويكون الخاص ما يختص به البلغاء تأمل ( قوله ونحو ذلك ) كالبلادة والذكاء واعتدال القامة ( قوله فلا يعد سرقة ) جواب الشرط ( قوله مما يؤدي هذا المعنى ) كالانتهاج والاعارة والغصب والمسح وما أشبه ذلك مما يأتي من الالقاب وانما قلنا ان هذه الالقاب تؤدي هذا المعنى الواحد لانها كلها اشتركت في الاستناد الى الغرض في التوصل وانما اختلفت معانيها باعتبار العوارض على ما سيجيء اه ع ق ( قوله والاعجم ) هو ضد الفصح هنا ( قوله والمفحم ) بفتح الحاء وهو ضد الشاعر أي الذي لا قدرة له على الشعر ( قوله أي طريق الدلالة ) المراد بطريق الدلالة اللفظ الدال على الوصف العام من حقيقة أو مجاز أو كناية أو تشبيه وقوله على الغرض متعلق بالدلالة والمراد الغرض العام أي القائلان متفقان في الطريق أي وفي الغرض العام وأما اذا اختلفا فهما أو اتفقا في الطريق واختلفا في الغرض لا يتأتى فيه السرقة لان السرقة هي أخذ المعنى كما سيأتي ان شاء الله تعالى ( قوله كالتشبيه ) تمثيل للوجه والمراد به الكلام الدال على التشبيه ليكون لفظا لان وجه الدلالة لفظ ( قوله هيات ) أي صفات والمراد الجنس وقوله تدل على الصفة أي التي هي الغرض كالجود في المثال الآتي ( قوله لا اختصاصها ) علة لتدل أي لاجل اختصاصها بمن أي بوصف هي أي تلك الصفة التي هي الغرض له أي لذلك الموصوف فيلزم أن تكون تلك الهيات مستلزما للصفة التي هي الغرض والانتقال من المزوم الى اللازم كناية فعلم أن ذكر الهيات داخل فيما يقابل الحقيقة الممثل لها بالتشبيه وذلك المقابل هو مطلق التجوز الشامل للكتابة اه ع ق ( قوله بالتهليل ) أي البشاشة

ونحو ذلك ( فلا يعد ) هذا الاتفاق ( سرقة ) ولا استعانة ولا أخذنا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى ( لتقرره ) أي تقرر هذا الغرض العام ( في العقول والعادات ) يشترك فيه الفصح والاعجم والشاعر والمفحم ( وان كان ) اتفاق القائلين ( في وجه الدلالة ) أي طريق الدلالة على الغرض ( كالتشبيه ) والمجاز والكتابة ( وكذا كرهيات تدل على الصفة لا اختصاصها بمن هي له ) أي لا اختصاص تلك الهيات بمن تثبت تلك الصفة له ( كوصف الجواد بالتهليل عند ورود العفاة )

( قوله ذكر في هذا الغرض ) بفتح الفاء وسكون الراء كما لا يخفى ( قوله من الجهة المعهودة ) راجع لمابعد النفي وهو ليس بقيد ( قوله قد يستفاد ) أي الغرض الخاص أي حكمه من كلامه أي يفهم من قوله اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم فلا يعد سرقة لانه يفهم منه باعتبار القيد الذي فيه وهو كونه عاما ان الاتفاق في الغرض الخاص قد يعد سرقة ( قوله وأما اذا اختلفا فهما الخ ) الحاصل أن الصور أربعة الصورة الاولى الاتفاق في الغرض على العموم مع الاختلاف في وجه الدلالة بأن يتفق القائلان في المعنى ويختلفا في وجه الدلالة عليه كأن يأتي أحدهما بالحقيقة

والسرور اه فزرى وعبارة عقى أى تلون الوجه فرحا وسرورا فان هذه الهيات أعنى كون  
الانسان منهلل الوجه وكون ذلك التهلل بسبب وكون ذلك السبب ورود السائلين ينتقل منها الى  
الوصف بالجود اه ( قوله جمع عاق ) ويجمع أيضا على عاقون كقوله

\* ياخير من يم العاقون ساحتهم \* ( قوله بالعبوس ) وهو تلون الوجه تلونا يدل على الاغنام اه  
عقى ( قوله عند ذلك ) أى ورود العفاة وكذا ما بعده ( قوله مع سعة ذات اليد ) قال عقى فان  
ذكر هذه الهيات أعنى كونه عبوسا وكون ذلك عند ورود العفات وكون ذلك عند سعة اليد  
يدل على البخل فهذا من الدلالة السكنائية أيضا اه ( قوله أى المال ) تفسير لمجموع ذات اليد اه  
سم وقال العصام فى أطوله وذات اليد المال سمى ذات اليد لان اليد تفعل معه ما لا تفعل بدونه  
فكانه بأمر اليد بالعطاء والامساك واليد لو كوله اه ( قوله وأما العبوس الخ ) أى لان عبوسه  
يدل على تأسفه على ما فات من مراتب السعيا بعدم وجدان المال ( قوله فان اشترك الخ ) دليل  
جواب الشرط فى قوله وان كان فى وجه الدلالة وجواب الشرط محذوف تقديره ففیه تفصيل  
فان اشترك الخ ( قوله كتشبيه الخ ) المراد به الكلام الدال عليه ليكون لفظا كما تقدم ( قوله  
والاجاز الخ ) هذه هى الحالة التى يمكن فيها تحقق السرقة لكن لا يتعين فيها السرقة ولذا فصلها كما  
سيأتى اه سم ( قوله بان يحكم بين القائلين فيه الخ ) فيه اشارة الى أنه ليس المراد بالسبق هنا  
بجرد التقدم فى الزمن بل السابق الى علو المرتبة والكمال فان المتبادر من هذا السياق أن قوله  
بأن يحكم الى قوله اكل من الآخر تفسير للسبق وان الثانى تفسير للزيادة فلي تأمل اه سم

أى السائلين جمع عاقى  
( و ) كوصف ( البخيل  
بالعبوس ) عند ذلك ( مع  
سعة ذات اليد ) أى المال  
وأما العبوس عند ذلك مع  
قلة ذات اليد فن أوصاف  
الاستخياء ( فان اشترك  
الناس فى معرفته ) أى  
معرفة وجه الدلالة  
( لاستقراره فيها ) أى فى  
العقول والمعادن  
( كتشبيه الشجاع بالأسد  
والجواد بالبحر فهو كالاول )  
أى فالاتفاق فى هذا  
النوع من وجه الدلالة  
كالاتفاق فى العرض العام  
فى أنه لا يمد سرقة ولا أخذنا  
( والا ) أى وان لم يشترك  
الناس فى معرفته ( جاز أن  
يدعى فيه ) أى فى هذا  
النوع من وجه الدلالة  
( السابق والزيادة ) بأن  
يحكم بين القائلين فيه  
بالتفاضل

والآخر بالجواز وحكمها أن لاسرقة فيها وهى ما أشار اليها المصنف بقوله اتفاق القائلين ان كان فى  
العرض على العموم فلا يمد سرقة لان المراد مع اختلاف وجه الدلالة بدليل المقابلة كما سبق فى  
كلام المحشى الصورة الثانية للاتفاق فى وجه الدلالة وفى العرض معا وحكمها التفصيل كما أشار  
اليها المصنف بقوله وان كان فى وجه الدلالة كالتشبيه الخ لان المراد وفى العرض العام أيضا كما قاله  
المحشى الصورة الثالثة والرابعة ما أشار اليهما المحشى بقوله وأما اذا اختلفا فيهما أو اتفقا فى  
الطريق الخ وهما مفهومان أيضا من كلام المصنف لا يقال اذا اتفقا فى وجه الدلالة وفى العرض معا  
فليس هناك الا أخذ المعنى مع اللفظ من غير تغيير لنظمه فكيف قال المصنف فالأخذ والسرقة  
نوعان ظاهر وغير ظاهر أما الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله امام اللفظ كله أو بعضه الخ لانا نقول  
هذا ممنوع لما علمت أن الاتفاق فى وجه الدلالة والعرض معناه أن يتفقا فى الحقيقة أو المجاز الدالين  
على العرض المتفقين فيه وذلك قد يكون مع أخذ المعنى وحده بأن يأتيا بعبارتين لغرض واحد  
متفقين فى كونها حقيقة أو مجازا مع اختلاف شخص هذين العبارتين وقس على ذلك قاله بعض  
المشايخ ( قوله رجه الله جاز أن يدعى فيه الخ ) أى فيجوز حينئذ أن يدعى فيه السرقة والأخذ  
والزيادة أو النقص فهو كتابة عن جوازها وقوله بأن يحكم الخ تصور لجوازها بصورة تحقق شرطه  
وهو الحكم بالتفاضل وأن السابق أكل وان اللاحق زاد أو نقص فإلا لا تنفى وتعين نوارده  
الخواطر نارا جمعا حمل على اللائق حملوا واضحا حتى يثبت خلافه اه معاوبه ( قوله  
فان المتبادر من هذا السياق الخ ) وحينئذ فعطف الزيادة على السابق من عطف التفسير

وعبارة عرق قوله السابق أى اذا كان غريبا الخ )  
 وأن أحدهما فيه أى كمال  
 من الآخر وأن الثانى  
 زاد على الاول ونقص  
 عنه ( وهو ) أى مالا  
 يشترك الناس في معرفته  
 من وجه الدلالة على  
 الغرض ( ضربات )  
 أحدهما ( خاصى في نفسه  
 غريب ) لا ينال الابد فكر  
 ( و ) الآخر ( عامى تصرف  
 فيه بما أخرجه من الابتدال  
 الى الغرابة كما مر ) في باب  
 التشبيه والاستعارة من  
 تقسيمها الى الغريب  
 الخاصى والمبتدل العامى  
 الباقى على ابتداله أو  
 المتصرف فيه بما يخرج  
 الى الغرابة ( فالأخذ  
 والسرقه ) أى ما يسمى  
 بهذين الاسمين ( نوعان  
 ظاهر وغير ظاهر أما  
 الظاهر فهو أن يؤخذ  
 المعنى كله ) امحال كونه  
 ( مع اللفظ كله أو بعضه أو )  
 حال كونه ( وحده ) من  
 غير أخذ شئ من اللفظ ( فان  
 أخذ اللفظ كله من غير  
 تغيير لنظمه ) أى كيفية  
 الترتيب والتأليف الواقع  
 بين المفردات ( فهو مدموم  
 لانه سرقه محضة ويسمى  
 نسخا وانتحالا كما حكى عن  
 عبد الله بن الزبير أنه فعل  
 ذلك

وعبارة عرق قوله السابق أى اذا كان غريبا يمكن ادعاء السابق أى غلبة أحد الآتين به الآخر بأن يكون أكمل منه وأفضل والزيادة أى زيادة أحدهما على الآخر فيه بالغلبة والآخر أنقص منه ويحتمل أن المراد بالسبق التقدم أى أن أحدهما أقدم والآخر أخذه منه اه ( قوله وان أحدهما الخ ) تفسير ( قوله خاصى ) أى منسوب الى الخاصة أى هذا المفهوم لا يطلع عليه الا الخاصة وهم البلغاء ( قوله غريب ) تفسير لقوله خاصى لقوله في بحث الاستعارة أو خاصية وهي الغريبة قال الشارح هناك أى التى لا يطلع عليها الا الخاصة اه سم ( قوله لا ينال الابد فكر ) تفسير لغريب أى لا يدركه الا الاذكياء كتشبيه الشمس بالمرآة في كمال الاشكال ( قوله عامى ) أى تشارك العامة الخاصة فيه ( قوله كما مر ) أى في تشبيه الوجه البهيم بالشمس في قوله

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا \* الا بوجه ليس فيه حياء

فان تشبيه الوجه البهيم بالشمس مبتدل عامى لكن أضاف الى ذلك كون عدم الحياء من الشمس هو الذى أوجب لها ادعاء المقابلة لهذا الوجه نخرج بذلك عن الابتدال اه عرق ( قوله الباقى على ابتداله ) زائد على ما هنا ( قوله فالأخذ الخ ) أى واذا تقرر هذا فالأخذ الخ اه أطول ( قوله فالأخذ والسرقه الخ ) تقسيم السرقه والأخذ الى النوعين المذكورين باعتبار كل من الضربين السابقين فكل منهما ينقسم الى ذلك اه سم ( قوله أما الظاهر الخ ) نعمته ثلاثة عشر قسما لان المأخوذ ان كان المعنى مع اللفظ من غير تغيير للنظم فهذا قسم وان كان المأخوذ هو المعنى مع اللفظ وغير النظم فتمتته أقسام ثلاثة لان الثانى اما يبلغ من الأول أو مثله أو دونه وان كان المأخوذ المعنى مع بعض اللفظ فتمتته أقسام ستة لانه اما أن يغير فيه النظم أولا ويأبى فيه ما تقدم من الثلاثة وان كان المأخوذ المعنى وحده فتمتته أقسام ثلاثة أيضا ( قوله مع اللفظ كله ) أى سواء كان فيه تغيير للنظم أولا وكذا يقال في قوله أو بعضه ( قوله فان أخذ اللفظ كله من غير الخ ) أى المصنف بقية ثلاثة وسببها فى غير ذلك على اللفظ والنظم المشوش ( قوله ويسمى نسخا ) لانه نسخ كلام الغير ونسبه لنفسه اه عرق وعبارة سم قوله نسخا لانه نقله الى نفسه من قولهم نسخت الكتاب أى نقلت ما فيه الى كتاب آخر وقوله وانتحالا يقال انتحل فلان شعر غيره وقول غيره اذا ادعاه لنفسه اه ( قوله ابن الزبير ) هو بفتح الزاى وكسر الباء كما فى القاموس لانه وازنه بأسير فليس هو الصحابى المشهور وعبارة عرق وليس المراد به عبد الله بن الزبير بن العوام الصحابى المعروف وإنما المراد به شخص آخر كان قدم على عبد الله بن الزبير الصحابى المعروف فلما حرمه من العطاء قال ابن الزبير أعمى هذا المذكور هنا السيد عبد الله بن الزبير الصحابى لعن الله ناقة جلتنى اليك فقال له السيد عبد الله بن الزبير الصحابى ان ورا كها اه ( قوله انه فعل ذلك ) أى النسخ والانتحال وأنه فعل بجوز كونه بدل اشتغال من عبد الله أى من فعله ذلك بقول معن وبيجوز كونه بدلا مما حكى اه سم وانظر هلاجوز كونه نائب فاعل حكى بل هو الاظهر

( قوله أى اذا كان غريبا الخ ) هذا كلام الشارح ( قوله ويحتمل أن المراد بالسبق الخ )  
 وحيث أنه فهم من عطف المغاير ( قوله زائد على ما هنا ) لان فرض كلام المصنف فيما لا يشترك  
 الناس في معرفته والمبتدل العامى الباقى على ابتداله ليس كذلك قاله بعض المشايخ ( قوله  
 بقية ثلاثة ) فقوله اللفظ قيد أول وقوله كله قيد ثان وقوله من غير تغيير لنظمه قيد ثالث

بقول معن بن أوس إذا أنت لم تنصف أخاك ( ٤٥٨ ) أي لم تعطه النصفة ولم توفه حقوقه ( وجدته \* على طرف المهجران )

أه يس ( قوله معن ) بضم الميم وفتح العين وهو غير معن ( قوله أخاك ) اخوة الصداقة أو النسب أه أطول ( قوله النصفة ) بفتح النون والصاد وهي اسم مصدر الانصاف أه ع ( قوله ولم توفه حقوقه ) عطف تفسير لما قبله أه يس ( قوله على طرف المهجران ) بكسر الهاء والاضافة بيانية أه سم ( قوله ان كان يعقل ) فيه إشارة إلى أن ارتكابه المهجران هو قضية العقل فليتأمل أه سم وقال العصام في أطوله من باب ضرب أي ان كان يبقى عقله بعد ظلمك وفيه إشارة إلى أنه يصير مجنوناً بظلمك وبهجرتك بقوله أه ( قوله من أن الخ ) من تعليلية أي من أجل أن نضجه كما في قوله تعالى مما خطاياهم أفرقوا وظاهر كلام الشارح أنها بمعنى بدل كما في قوله تعالى أرضيتُم بالحياة الدنيا من الآخرة ( قوله عن شفرة السيف ) شفرة السيف حده صحاح أه سم ( قوله وتحمل المشاق ) تفسير ( قوله مزحل ) بالزاي المعجمة والحاء المهملة أه فزرى وروى بالراء المهملة ( قوله فأنشده هذين البيتين ) لأنه كان أميرهم يتناشدون عنده القصائد وقيل لأن معاوية كان حافداً عليه وعنده غيظ منه وفي بعض النسخ فأنشده ففعوله الأول مخدوف أي أنشده لما سألني ( قوله شعرت ) بضم العين أي صرت شاعراً وبابه ظرف وقوله بعدى أي بعد علمي بانك غير شاعر ( قوله يا أبا بكر ) كنية عبد الله بن الزبير ( قوله فأنشده فصيدته ) أنشده يتعدى إلى مفعولين يقال أنشده في شعر أو مفعوله الأول هنا مخدوف أي أنشده أه فزرى ( قوله واني لأوجل ) أي أخوف من الوجيل وهو الخوف وموضع على أينا نصب لأنه مفعول لا درى وقوله واني لاوجل اعتراض وتغوي بالعين المعجمة أي يصح الموت وأول مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة منوياً كما في قبل وبعد أي أول كل شيء وحاصل المعنى وبقائك ما أعلم أينا يكون أقدم من الآخر في غد والموت عليه واني خائف مترقب أه فزرى وقوله بالعين المعجمة ليس بمتعين بل يصح كونه بالعين المهملة من العدو بل قال بعضهم انه لا ينسب اللهم إلا أن تثبت الرواية بالمعجمة ( قوله فأقبل معاوية الخ ) أي التفت له لأنه معه في المجلس ( قوله ألم تخبرني الخ ) استفهام تقريرى قال سم يفهم منه أن عبد الله بن الزبير أخبر معاوية بذلك فكانه لم يرد بنسبتهما إليه الاقتصار بهما ودعوى معرفة الشعر وما ليس له بل وجهها صحبها لا يوجب ذمًا وكان ذم هذا في حد نفسه مع قطع النظر عن مقصد صحب بخرجه عن النهم تأمل أه وقوله بل وجهها صحبها أي كقوله هو أخى من الرضاع وأما أحق بشعره وقوله في حد نفسه خبر كان ( قوله كما يقال الخ ) مثال لا بدال الكل نظر الان قوله فانك أنت لما كان من الامور العامة التي تشترك الناس في معرفته والتعبير به كان المراد ما عداه ( قوله الخطيئة ) بالحاء والطاء المهملتين اسم الشاعر سمى به لقصره وقيل لدمامته ( قوله دع المكارم الخ ) مقول القول أي طلبها بدليل قوله لا ترحل لبغيتها والمكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة والبغية بكسر الباء وضمها الحاجة كما في المختار وقوله واقعد فانك الخ أي حاصل القعود الطعام والكسوة فلا احتياج إلى طلب المكارم والرحلة أه سم زيادة قال ع ق والمعنى لست أهلاً للمكارم والمعالي فدعها لفبرك واقنع بالمعيشة وهي مطلق الاكل والستر باللباس

( قوله أي كقوله هو أخى من الرضاع الخ ) قال الدسوقي لا يخفى برودة هذا الاعتدال خصوصاً وهو غير أخ له من النسب ( قوله أي حاصل القعود ) صوابه أي حاصل المقصود قاله بعض المشايخ

أي هاجر لك مبتدلاً بك  
وبمؤاخذتك ( ان كان  
يعقل ويركب حد  
السيف ) أي يعمل شدة  
تؤثر فيه تأثير السيوف  
وتقطعه تقطيعها ( من أن  
نضجه \* ) أي بدلا من أن  
تظلمه ( اذا لم يكن عن  
شفرة السيف ) أي عن  
ركوب حد السيف وتحمل  
المشاق ( مزحل ) أي  
مبعد فقد حكى أن عبد الله  
ابن الزبير دخل على  
معاوية فأنشده هذين  
البيتين فقال له معاوية لقد  
شعرت بعدى يا أبا بكر ولم  
يفارق عبد الله المجلس  
حتى دخل معن بن أوس  
المزني فأنشده فصيدته التي  
أولها  
لعمرك ما أدري واني  
لاوجل \*  
على أينا تغدو المنتية أول  
حتى أمها وفيها هذان  
البيتان فأقبل معاوية على  
عبد الله بن الزبير وقال ألم  
تخبرني أنها لك فقال اللفظ  
له والمعنى له وبعد فهو أخى  
من الرضاع وأما أحق  
بشعره ( وفي معناه ) أي  
معنى ما لم يغير فيه النظم  
( أن يبدل بالكلمات كلها  
أو بعضها ما يراد بها ) يعني  
أنه أيضا مذموم وسرقه

محنة كما يقال في قول الخطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها \* واقعد فانك أنت الطاعم الكاسي

فانك تناله بلا طلب يشق اه (قوله ذرا الما<sup>٣</sup> تراخ) مقول يقال وذرف في مقابلة دع والما<sup>٣</sup> تر مقابل  
المسكارم ولا تذهب مقابل لا تر حسل ولطلبها بدل لبغيتها واجلس بدل واقعد والآكل بدل الطاعم  
واللابس بدل السكاسى وأما فانك أنت فذ كور في البيتين باللفظ (قوله وكأقال الخ) مثال لابدال  
البعض (قوله وقوفا) جمع واقف كشاهد وشهود من الوقف بمعنى الحبس لامن الوقوف بمعنى  
اللبث لانه لازم والمذ كور في البيت متعدده مفعوله مطهيم وصحبي فاعل به وانتصابه على الحالية من  
فاعل نيك أى ففانك في حال وقوف أصحابي مرا كهم على أى لاجلى قائلين لانهم لك بكسر اللام أسا  
أى من فرط الحزن وشدة الجزع وتجميل أى اصبر صبرا جيلا اه فترى زيادة (قوله أخذ)  
يحتمل أنه مصدر وهو اسم كان ومع تغيير خبرها وعليه فقوله أو أخذ بعض اللفظ عطف على كان  
ويحتمل أنه فعل وهو خبر كان واسمها ضمير الشأن قال بعض ويصح أن يكون على صيغة اسم  
الفاعل (قوله مع تغيير لنظمه) محترز قوله السابق من غير تغيير لنظمه وقوله أو أخذ بعض اللفظ  
محترز قوله كاه فهو على اللف والنشر المشوش كما قدمنا قال ع ق والمراد بتغيير النظم هنا أن يدل  
على المعنى الاول أو على بعضه بوجه آخر بحيث يقال هذا تركيب آخر سواء كان بتبديل نوع  
التركيب كتبديل جملة شرطية مثلا بغيرها أو بدون ذلك مامع افادة المعنى مثللا بطريق اللزوم ان  
أفيد أو لأصراحة وهو الاكثر أو بدون ذلك وبدل على أن هذا هو المراد ما يأتى من الامثلة اه  
(قوله أو أخذ بعض اللفظ) سواء كان مع تغيير النظم أو لاقتضه ستة أقسام والامثلة الآتية كلها  
لما إذا كان المأخوذ البعض (قوله اغارة) هى نهب المال اه سم (قوله ومسحا) لانه بدل  
صورة مالفغير بصورة أخرى والغالب كونها أفح اه ع ق وقال سم لان المسح تحويل  
الصورة الى ما هو أفح منها وهنا حول الترتيب من صورة الى أخرى اه ومن هنا ينشأ اشكال فيما  
غير مثل أو أبلغ اذ كل منهما ليس تغيير الأفح ولعل الجواب أنهم اكنفوا بحكمة التسمية وهى لا يلزم  
أن تكون مطابقة للمعنى اللغوى فى تعليقه بل يكتفون فيها بادنى مناسبة وقد يؤخذ هذا الجواب من  
قوله وهنا حول الترتيب الخ تأمل ع س وكان حاصل الجواب أن المراد بالمسح مطلق التصول من  
صورة الى صورة سواء كانت أفح أو لا فهو مجاز مرسل من اطلاق المقيد واردة المطلق (قوله  
كسب السبك) المراد به الخلو عن التعقيد اللفظى والمعنوى (قوله أو الاختصار) أى حيث  
يناسب المقام (قوله فمدوح) ويسمى حسن الاتباع (قوله كقول بشار الخ) قبله  
قالوا حرام تلافينا فقلت لهم \* ما فى التلاقي ولا فى قبله حرج

وبعد البيت المذ كور وبعده

أشكو الى الله هـ لا يفارقنى \* وثرما فى فؤادى الدهر يعتلج

اه معاهد (قوله من راقب الناس) أى راعاه ومشى على مزاجهم وعبارة ع ق أى راعاهم  
وحاذرهم فيما يكرهون فيتركه وفيما يبتغون فيقدم عليه لم يظفر بحاجته كلها لانه ربما كرهها الناس

(قوله وهو اسم كان) الاولى كونه بدلا أو عطف بيان عليه والافلا يجوز حذف اسمها وحده الآن  
يكون هذا الاعراب بالنظر للشارح مع المتن أو المراد اسمها معنى لانه مرجع الضمير فى كان (قوله  
ويحتمل أنه فعل الخ) يلزم عليه حذف الجملة الخبر بها عن ضمير الشأن وهو غير جائز الآن يقال  
ماسبق (قوله ويصح أن يكون على صيغة اسم الفاعل) أى خبرا لسكان واسمها ضمير عائذ على أحد

ذرا الما<sup>٣</sup> ترا لا تذهب لمطلبها  
واجلس فانك أنت الآكل  
اللابس  
وكأقال امرؤ القيس  
وقوفاها صحى على مطهيم  
يقولون لانهم لك أسى  
وتجميل

فأورده طرفة فى داليتها  
الأنه أقام بجلمه مقام تجمل  
(وان كان) أخذ اللفظ  
كله (مع تغيير لنظمه) أى  
نظم اللفظ (أو أخذ بعض  
اللفظ) لا كله (سمى)  
هذا الاخذ (اغارة  
ومسحا) ولا يتخلوا ما أن  
يكون الثانى أبلغ من الاول  
أودونه أو مثله (فان كان  
الثانى أبلغ) من الاول  
(لاختصاصه بفضيلة)  
لا توجد فى الاول كحسن  
السبك أو الاختصار أو  
الايضاح أو زيادة معنى  
(فمدوح) أى فالثانى  
مقبول (كقول بشار

من راقب الناس) أى  
حاذرهم (لم يظفر بحاجته  
\* وفاز بالطيبات الفاتك  
اللهم)

فيتركها لاجلهم فتفوت مع شدة شوقها لها اه ( قوله القتال ) تفسير الفاتك وقوله الحربص  
 على القتل تفسير اللهج اه سم وعبارة ع ق قوله الفاتك أي المقدم على القتل أو غيره من غير  
 مبالاة بأحد اللهج أي الملازم لمطلوبه الحربص عليه من غير مبالاة قتلا كان أو غيره اه ( قوله  
 وقول سلم ) أي الخاسر بالخاء المعجمة سمي بذلك لخسرانه في تجارته في الأساس سمي سلم الخاسر  
 لانه باع مصحفا ورثه واشترى بثمنه عودا يضرب به اه مطول وقبل هذا البيت  
 أهدي لي السوق وهو حلو \* أغر في طرفه فتور

وفاز الشاهد فيه مع قوله من راقب الناس حيث أخذ بعض اللفظ من غير تغيير للنظم ( قوله أي  
 الشديد الجراءة ) عبارة ع ق الجسور هو الشديد الجراءة فهو بمعنى الفاتك اللهج وهو أصرح  
 في المعنى وأخصر فالمعنى في البيتين واحد وهو أن من لا يراقب الناس فاز بالرغوب ومن راعاهم  
 فانه المطلوب لكن بيت سلم أجود سبكا لدلالته على المعنى بلا حاجة للتأمل بما هو أخص وأوضح  
 وأخصر لفظا كما لا يخفى وفي نفسه ان لفظ الفاتك اللهج أحسن من لفظ الجسور ولفظ الطيبات  
 أحسن من لفظ اللذات والاقصا قديدي عدم مناسبتها لان الغرض التوجيه بترك مراقبة  
 الناس وذلك يناسبه البسط الدال على الاهتمام والتأكيذ فانظره اه ( قوله في بيت سلم أجود  
 سبكا ) أي لان قول بشار الفاتك اللهج فيه غموض وخفاء وقيل من جهة أنه رتب على المراقبة  
 الموت بخلاف بشار فانه رتب عليها عدم الظفر بالحاجة اه قال في المطول روى عن أبي معاذ رواية  
 بشار أنه قال أنشدت بشار أقول سلم فقال ذهب والله بيتي فهو أخف منه وأعدب والله لا أكلت  
 اليوم ولا شربت اه ( قوله في البلاغة ) أي الحسن وليس المراد بها مطابقة الكلام الخ لوجودها  
 في كل منها ( قوله كقول أبي تمام ) هو الاصل وهو من بحر الكامل ( قوله في مرثية محمد )  
 بتعريف اليباء قال في المطول وكان قد استشهد في بعض غزوانه اه ( قوله ابن حميد ) كرويد  
 اه أطول ( قوله هيات ) اسم فعل ماض معناه بعد وفاعله محذوف أي بعد اتيان الزمان بمثله  
 بدليل ما بعده وهو قوله لا يأتي الزمان بمثله أو بعد نسيان له بدلالة ما قبله وهو قوله  
 أنسى أبانصر نسيت اذا بدى \* من حيث ينتصر الفتى وينيل

هيات الخ اه مطول بزياة قال الفري قوله أنسى احدى الممزين فيه محذوفة على غلط قوله  
 تعالى أفترى على الله كذبا والاستقهام انكارى وينيل من الامالة وهي الاعطاء اه ( قوله ان  
 الزمان بمثله لبخيل ) قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشككة قال الشيخ أبو علي الفارسي في هذا  
 البيت تقصير لان الغرض من هذا الكلام نفي المثل وأن يقال انه يعزوانه لا يكون فاذا جعل سبب  
 فقد مثله بجعل الزمان به فقد أدخل بالعرض وجوز وجود المثل ولم يمنع من حيث هو بل من حيث

أي الشجاع القتال  
 الحربص على القتل ( وقول  
 سلم ) بعده ( من راقب  
 الناس ماتهما ) أي حزنا  
 وهو مفعول له أو تمييز  
 ( وفاز باللذة الجسور ) أي  
 الشديد الجراءة في بيت  
 سلم أجود سبكا وأخصر  
 لفظا ( وان كان ) الثاني  
 ( دونه ) أي دون الاول في  
 البلاغة لفوات فضيلة  
 توجد في الاول ( فهو ) أي  
 الثاني ( مذموم كقول أبي  
 تمام ) في مرثية محمد بن حميد  
 ( هيات لا يأتي الزمان بمثله  
 ان الزمان بمثله لبخيل

القائلين المعلوم من المقام ( قوله لان الغرض التوجيه ) عبارة ع ق لان الغرض التوجيه  
 وفاعله محذوف المناسب وفاعله ضمير مستتر اذا الفاعل لا يخفى الا أن يكون المراد بالخند في الاستنار  
 ( قوله رواية بشار ) أي كثير الرواية عنه ( قوله قال الشيخ عبد القاهر الخ ) قد يجاب بأن  
 المراد ببخيل الزمان عدم تجويزه وجود مثله فاذا لم يتصور من الزمان تجويز وجود مثله فكيف  
 يتصور منه الاتيان فيكون حاصل المعنى ان الزمان لا يأتي بمثله لانه لا يجوز فضلا عن أن يأتي وأنت  
 خبير بأنه لا بد أن يعتبر شي يتعلق به البخيل فان قدر مضاف أي بتجويز مثله لبخيل يفهم منه جواز



بمثل الزمان بالوجود مثله اه مطول ( قوله وقول أبي الطيب ) هو انما اخوذ ( قوله أعدي  
الزمان سخاؤه ) أي سرى سخاؤه الى الزمان ولا يلزم من كون فعل بمعنى فعل أن يتعدى بما يتعدى  
به قال الفري الاعضاء أن يتجاوز الشيء من صاحبه الى غيره والاسم العدوى وفي حديث لا عدوى  
أي لا يعدى شيء شيئا اه ( قوله فسخابه ) أي بما يجاده على ما قاله ابن جنى أو بانظاره على ما قاله ابن  
فورجة وكذلك تقول في ولقد يكون به الخ ( قوله وأخرجه من العدم ) تفسير على سخابه اه  
سم ( قوله ولولا سخاؤه ) أي الزمان وقوله الذي استفاده منه أي من الممدوح وقوله لبخل أي  
الزمان وقوله به أي بالممدوح ( قوله كذا ذكره ) أي هذا التفسير ابن جنى فاليست على ما ذكره  
ابن جنى من القلو كما تقدم في قوله

وأخفت أهل الشرك حتى انه \* لتخافتك النطف التي لم تخلق

لان الجود قبل وجود الممدوح غير موجود حتى يعدى الزمان فهو ممتنع ومثل ذلك لا يقال فيه انه  
فاسد كما قاله ابن فورجة وانما يقال فيه غير مقبول تأمل ( قوله ابن فورجة ) بفتح الفاء وضمها  
( قوله فاسد ) الاولى غير مقبول لغوه اذ ليس بفساد كما قدمنا ( قوله لان سخاء غير موجود )  
بإضافة سخاء الى غير أي سخاء شخص غير موجود فسواء اسم ان وقوله لا يوصف بالعدوى خبرها  
وهو السريان للغبر ( قوله وانما المراد الخ ) أي فالممدوح كان موجودا سخيا وكان الزمان  
بخيلا بانظاره لي وهدايتي له اغزارة أمور عند الزمان فلما أعدي الزمان سخاء ذلك الممدوح جاد  
به على أي بالاتصال به والوقوف عليه بعد خفائه عنى فالمعنى أن الزمان هداني اليه بعد البخل بالهداية  
فعرفته فأغناني فالمعنى ولقد كان الزمان بخيلا بانظاره لي اه ع ق ( قوله لما أعدي سخاؤه )  
ظرف لقوله سخابه قال سم أي أعدي سخاؤه الزمان وهو بعد وجوده اه ( قوله فالمصراع  
الثاني ) فيه إشارة الى أن الشاهد في المصراعين الأخيرين والاصراع الاول من قول أبي الطيب  
أبلغ من المصراع الاول الذي لأبي تمام تأمل ( قوله اذ لا يشترط الخ ) علة لخروج تقديره ولا يضر  
في كونه مأخوذا منه تعاريف المعنى والتعبير اذ وقع الاشتراك في الحاصل والمآل ولومع زيادة شيء  
اذ لا يشترط في هذا النوع الخ كما عبر بذلك ع ق أي لانهما اشتركا في البخل وهو جواب عن  
سؤال مقدر تقديره ان الاخذ على تفسير ابن فورجة غير ظاهر لتعابر المعنيين كما لا يخفى ( قوله  
أصلا ) أي لا يشترط الاتحاد من كل وجه بل يكفي الاتحاد من بعض الوجوه كما هنا لانهما اشتركا  
في أصل البخل على ما قاله ابن فورجة ( قوله كما توهمه البعض ) أي توهم أنه يشترط الاتحاد من  
كل وجه ( قوله والالم يكن مأخوذا الخ ) في الاستدلال بهذا اشعار بموافقة البعض على الاخذ  
على تأويل ابن جنى اه بس ( قوله أيضا ) أي كما لا يكون مأخوذا على تأويل ابن فورجة  
وانما لم يصرح به لان عدم الاخذ عليه حينئذ ظاهر فجعله كأنه أصل مقبس عليه وعبارة ع ق

وجود مثله في نفس الامر وعدم تجوز الزمان لبخله فاصل القصور بحاله اه فترى ( قوله رجحه  
الله فاسد الخ ) الحق صحتة بمالفة بدعوى محال وقوله وانما المراد الخ لا يخفى بعده جدا وانه  
تخصيص وتقدير بلا دليل ظاهر وانه يلزمه نوع ذم كأنه يقول انه مع سخائه ما سخى هو على بل  
أعدى الزمان فسخى به الزمان على فالزمان هو المحسن الى فأسميه المحسن ومن لافلا وليس يجدي  
دفع هذا النقد بما زاده بقوله وأسعدني الخ يجعل فاعل أسعد ضمير الممدوح فانه تكلف بعيد

وقول أبي الطيب أعدي  
الزمان سخاؤه ( يعني تعلم  
الزمان منه السخاء وسرى  
سخاؤه الى الزمان  
( فسخابه ) وأخرجه من  
العدم الى الوجود ولولا  
سخاؤه الذي استفاده  
منه لبخل به على الدنيا  
واستبقاه لنفسه كذا  
ذكره ابن جنى وقال ابن  
فورجة هذاتأويل فاسد  
لان سخاء غير موجود  
لا يوصف بالعدوى وانما  
المراد سخابه على وكان  
بخيلا به على فلما أعدي  
سخاؤه أسعدني بضمي  
اليه وهدايتي له لما أعدي  
سخاؤه ( ولقد يكون به  
الزمان بخيلا ) فالمصراع  
الثاني مأخوذ من المصراع  
الثاني لابي تمام على كل من  
تفسيرى ابن جنى وابن  
فورجة اذ لا يشترط في  
هذا النوع من الاخذ عدم  
تعاريف المعنيين أصلا كما  
توهمه البعض والالم يكن  
مأخوذا منه على تأويل  
ابن جنى أيضا

فعلی هذا التقدير أى تقدير ابن فورجة لا يكون مأخوذاً من الاول أيضاً لان المعنى عليه ولقد يكون الزمان بجيلاً باظهاره وهو مخالف للبخل بايجاد مثله الذى فى المصراع الاول ولكونه أظهر فى عدم الاخذ لم يتعرض له فى الشرح ورجع المعنى الى حاصل واحد أيضاً على هذا التقدير لانه اذا بخل باظهاره لى لعزته فهو بجيلاً بفائدة اللزامة لوجوده الالسبب فيلزم البخل بوجوده لان نفي اللزامة يستلزم نفي المزوم فنفي فائدته كنفية فيلزم البخل بأمثاله اه بتصرف وعبارة سم وانما اقتصر الشارح على بيان التغاير على تفسير ابن جنى لان هذا المتوهم اعتقد عدم التغاير عليه وسلم الاخذ عليه ومنعه على تفسير ابن فورجة لاعتقاده التغاير عليه تأمل اه سم (قوله لان أبا تمام الخ) أى فهمناك مغايرة بحسب الظاهر وان كان فى نفس الامر لا مغايرة لان المراد من المثل المدوح كفى قولك مثلك لا يبخل أى أنت لا تبخل (قوله اذا المعنى على المضى) ان قلت من أين يستفاد المضى من قول أبا تمام \* ان الزمان بمنزلة لبخيل \* قلت من الجملة الاسمية الدالة على الثبات والدوام الشامل للمضى هذا وقد يقال العدول الى المستقبل فى كلام أبا الطيب قصداً الى الاستمرار وحكاية للحال الماضية الأنا يقال للمالم يبق بخل الزمان بعد اعداء سخائه اياه لم يحسن حمل المضارع على ذلك اه بس وانما كان المعنى على المضى لان الفرض أنه جاد به ووجد بالفعل (قوله فان قيل المراد الخ) أى فيكون المضارع واقعا وموقعا (قوله وبذله) عطف على وجوده أو على سخا (قوله لكن اعداهم الخ) حاصله أنه بعد ايجاد صاعده الذى فى تصرف الزمان انما هو اعداهم وأما ايجادها فلا يتعلق به لانه تحصيل للحاصل حينئذ (قوله باق بعد) أى بعد وجوده أو فى المستقبل وقوله فى تصرف أى تصرف الزمان (قوله لا قرينة عليه) أى فلا يصح وبعده صحته الخ (قوله فأبعد من الهم) من بمعنى عن أى تحقيق بأن لا يذم فأفعل التفضيل ليس على باب (قوله مر ناد) اسم فاعل وأصله مرتيد (قوله الا الفراق) استثناء من دليلا ودليلا مفعول

(قوله لا يكون مأخوذاً من الاول أيضا) أى كالأى يكون مأخوذاً على كلام ابن جنى الذى قرره ع ق أولا كما يعلم بالوقوف على عبارته (قوله الذى فى المصراع الاول) هو المصراع الثانى فى كلام أبا تمام (قوله وان كان فى نفس الامر لا مغايرة الخ) فيه نظر ظاهر فتدبر (قوله رجه الله اذا المعنى على المضى) قد يمنع بسند أن التأسيس خير من التأكيذ وبسند تقدير مضاف أى بمنزلة بدليل المضارع ليقع موقعه بلا تأويل كما هو الظاهر على أن لزوم كون المضارع لم يقع موقعه مما يجب أن يمنع بل له موقع أى موقع لما فيه من تأكيذ تحقيق المعنى ومضيه فقوله ولقد يكون الخ أى والله لقد يكون الخ أى فلاغ وان قد كان والمضارع مع قد كثيرا أى لهذا المعنى كقوله

أبصارهن الى الشبان مائلا \* وقد أراهن عنى غير صداد وفى التنزيل قد يعلم قد نرى اه معاوية وهو تكلف (قوله رجه الله لم يجد الا الفراق) أى لم يكن لها دليل عليها الا الفراق وهو كتابة عن كون الفراق للاجابة سببا لوصول المنية وحصول اهلا كها للنفوس والحصر مبالغة وفى نسخة لم نجد بالفوقية أى لم نجد أنت على وجود النفوس للابدان دليلا الا الفراق لانه كالموت فى مفارقتها للابدان وحصول حالها كحالته فيبدل على أصل وجودها لها وانما كانت لها مفارقتها الآن كما بدلت عليه الموت وهذا أبلغ بادعاء انه أترك الموت فى حالته ودلالته لانه سبب له فقط اه معاوية (قوله ان كان الذى ينصب مفعولين) أى بأن كان بمعنى يعلم ومصدره الوجود فان كان بمعنى يصيب بمعنى

لان أبا تمام علق البخل بمثل المرئى وأبا الطيب بنفس المدوح هذا ولكن مصراع أبا تمام أجود سبكا لان قول أبا الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يقع موقعه اذا المعنى على المضى فان قيل المراد لقد يكون الزمان بجيلاً بهلاكه أى لا يسمح بهلاكه قط لعلمه بأنه سبب لصلاح العالم والزمان وان سخا بوجوده وبذله للغير لكن اعداهم وافناؤه باق بعد

فى تصرف فلنا هذا تقدير لا قرينة عليه وبعده صحته خصراع أبا تمام أجود لاستغنائه عن مثل هذا التكلف (وان كان) الثانى (مثله) أى مثل الاول (فابعد) أى فالثانى أبعد (من الهم والفضل للاول) كقول أبا تمام لو حار أى تحير فى التوصل الى اهلاك النفوس (مر ناد المنية) أى الطالب الذى هى المنية على انها اضافة بيان (لم يجد) الا الفراق

يجدومفعوله الثاني ان كان الذي ينصب مفعولين محذوف أي موجودا الخ اه سم قال يس  
وفيه نظر والظاهر أن المفعول الثاني دليلا والاستثناء مفرغ على حد ما علمت الالفقه اه ( قوله  
على النفوس ) أي على هلاكها ( قوله وهو حال من سبلا ) أي لانه في الاصل صفة لها فلما قدم  
صار حالا قال في المعنى تنبيه الظاهر أن لها من قول المتنبي

لولا مفارقة الاحباب ما وجدت \* لها المنيا الى ارواحنا سبلا

جار ومجرور متعلق بوجودت لكن فيه تعدي فعل الظاهر الى ضميره المتصل كقولك ضرب به زيد  
وذلك ممنوع فينبغي أن يقدر صفة في الاصل لسبلا فلما قدم عليه صار حالا منه كما أن قوله الى ارواحنا  
كذلك اذا المعنى سبلا مسلوكة الى ارواحنا وذلك في ما وجهه غريب وهو أن تقدره جمعا للهواة كحصة  
وحصى وتكون المنيا مضافا اليه ويكون اثبات اللهموات للمنيا استعارة شئت بشئ يتبلغ الناس  
ويكون أقام اللهم مقام الافواه لمجاورة اللهموات للهم اه ولم يستحضره سم فكاتب ما هيأه  
التخمين اه يس وقول ابن هشام الظاهر أن لها أي لفظ لها وقوله ضرب به زيد أي ضرب نفسه  
وقوله فينبغي أن يقدر صفة الخ فيكون المعنى هكذا لولا مفارقة الاحباب ما وجدت المنيا سبلا  
أخرى لها مسلوكة الى ارواحنا وقوله كحصة وحصى أي مما يكون فيه الفرق بين مفرود جمعه بالناء  
وقوله وتكون المنيا مضافا اليه الاظهر أن يقول وهي مضافة الى المنيا وقوله استعارة أي بالكتابة  
وقوله لمجاورة الخ أو هو من باب ذكر الجزاء، واردة الكل ( قوله وروى بد المنيا ) أي بدل قوله  
لها المنيا ( قوله فقد أخذ المعنى كله ) لقائل أن يقول ان الاول أفاد أن انحصار السبب في مفارقة  
الاحباب انما هو على تقدير التحير واشتباه الحال وقضية ذلك امكان سبيل آخر عند عدم التحير  
وكان حاصل المعنى أن المنية لها طريق الى الهلاك لسكتها اذا اشتبهت عليها لا تجد طريقا حينئذ غير  
المفارقة وهذا المعنى لم يفده الثاني فكيف حكم بأخذ كل المعنى الا أن يقال ان هذه الزيادة التي قلنا  
ان الاول أفادها غير مرادة له أو أنها غير معتبرة ههنا فليتمل اه سم وعبارة ع ق وقد اجتمع  
البيتان على الحاصل وهو أنه لا دليل للمنية على النفوس الا الفراق أما في الاول فواضح وأما في  
الثاني فلان لولا تفيد أن نفي الفراق بنفي الموصل كما أشرنا اليه فلزم انحصار الموصل في الفراق  
على أنه دليل أو جزء دليل فعنى كل من البيتين يعود الى معنى الآخر فاقال من أن في الاول الحصر  
والتقييد بالخيرة فجاءه أبلغ من الثاني لا عبرة به اه ( قوله وبدل بالنفوس الارواح ) الباء داخله على  
التروك ( قوله وان أخذ المعنى وحده ) أي دون اللفظ وهو عطف على قوله فان أخذ اللفظ ( قوله  
وأصله من الم المنزل الخ ) فاصل الامام النزول بالمنزل ثم أطلق على مطلق القصد ووجه المناسبة  
هنا أنه اذا أخذ المعنى فقد قصده وكانه نزل به اه يس ( قوله فكانه كسط ) بابه ضرب وقوله

على النفوس دليلا وقول  
أبي الطيب  
لولا مفارقة الاحباب  
ما وجدت  
لها المنيا الى ارواحنا سبلا  
الضمير في لها للمنيا وهو  
حال من سبلا والمنيا فاعل  
وجدت وروى بد المنيا  
فقد أخذ المعنى كله مع لفظ  
المنية والفراق والوجدان  
وبدل بالنفوس الارواح  
( وان أخذ المعنى وحده  
سمى ) هذا الاخذ ( الماما )  
من ألم اذا قصد وأصله من  
الم بالمنزل اذا نزل به ( وسلخا )  
وهو كسط الجلد عن  
الشاة ونحوها فكانه  
كسط من المعنى جلدا  
وألبه جلدا آخر فان  
اللفظ للمعنى بمنزلة اللباس  
( وهو ثلاثة أقسام كذلك )

الى واحد ومصدره الوجدان وان كان بمعنى يستغنى أو يحزن أو يحقد كان لازما كذا في الاثموني  
( قوله لكن فيه تعدي فعل الظاهر ) أي فعل الفاعل الظاهر الخ ( قوله وذلك ممنوع ) فيه ان  
ذلك جائز في أفعال القلوب كما هنا قاله بعض المشايخ ( قوله جمعا للهواة ) هي اللحمية في الخلق وعلى  
هذا في كتب البلاء انتهى أمير ( قوله الاظهر الخ ) فيه ان اليه هونائب الفاعل والضمير فيه عائذ على  
الموصوف المحذوف أي شيئا مضافا اليه وهذا الاخفاء فيه حتى يقال الاظهر الخ ( قوله كما أشرنا اليه )  
أي في صدر عبارته ونصها أي لوتحير المرئيات الذي هو المنية في طلب النفوس بسبب خفاء أما كتبها

جلدها واللفظ ( قوله أي مثل مسمى اغارة ) أي مثله في الانقسام الى ثلاثة أقسام وفي كون  
الاقسام هي كون الثاني أبلغ وكونه دونه وكونه مثله بدليل كلام الشارح ( قوله والصنع مبتدأ  
خبره الجملة الشرطية ) أي والجملة من المبتدأ وخبره الجملة خبر ضمير الشأن وسكت الشارح عن  
ذلك لظهوره لأن ضمير الشأن لا محل له كضمير الفصل لأنه مما لم يقل به أحد اه يس ( قوله  
فخبر ) أي فهو خبر وقوله وان يرث من يرث اه سم وفي المختار وراث على خبره أبطأ وبابه  
باع وفي مثل رب عجلة تهب ريثا اه ( قوله أي يبطن ) من باب شرف قال في المختار بطو بضم  
الطاء ببطأ بضم الباء فهو يبطن بالمد وأبطأ فهو يبطن اه ( قوله أنفع ) ألا ترى أنه يقع في العادة  
أنك لو وعدت أحدا باحسان ثم أبطأت عنه فإذا أعطيت زدته على ما كنت تعطيه لو عجلت حياء  
من أبطأتك وجبر اللبطاء اه سم ( قوله والاحسن أن يكون الخ ) لعل وجهه أن كون الضمير  
لشأن خلاف الظاهر مع افادة هذا الاعراب ما يفيد الأول من الاجمال والتفصيل ومع كونه أفيد  
لنعد الحكم فيه اذ فيه الحكم بأن ذلك المنعقل الصنع والحكم بأن الصنع من صفة ما ذكر اه سم  
وقوله ان كون الضمير للشأن خلاف الظاهر أي لأنه مخالف للقياس من خمسة أوجه عوده على  
ما بعده وما وأن مفسره لا يكون الاجلة وأنه لا يتبع بتابع وأنه لا يعمل فيه الا ابتداء أو أحد  
نواسخه وأنه ملازم الافراد اه يس ( قوله الى حاضر في الذهن ) وهو الموعود به ( قوله  
وهذا كقول أبي العلاء الخ ) لعل مقصوده التنظير في رجوع الضمير للمنعقل الحاضر في الذهن  
فان هذا هو المناسب في بيت أبي العلاء اذ لا يناسب فيه رجوع الضمير للشأن اذ ما بعد الهجر لا يصلح  
للخبرية عنه فليتأمل اه سم أقول في المعنى في الترجمة التي نصها المواضع التي يعود فيها الضمير  
على ماتا آخر لفظا ورتبة والثالث أن يكون خبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هي الاحياتنا الدنيا  
قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه وأصله ان الحياة الاحياتنا الدنيا ثم وضع  
هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها وبينها قال ومنه هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب  
تقول ماشاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ولكن في تمثيله هي النفس وهي العرب  
ضعف لا يمكن جعل النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول خبر بن وفي كلام ابن مالك ضعف

أي مثل مسمى اغارة  
ومسخران الثاني اما أبلغ  
من الاول أو دونه أو مثله  
( أوها ) أي أول الاقسام  
وهو أن يكون الثاني أبلغ  
من الاول ( كقول أبي  
تمام هو ) ضمير الشأن  
( الصنع ) أي الاحسان  
والصنع مبتدأ خبره الجملة  
الشرطية أعني قوله ( ان  
يعجل خبر وان يرث )  
أي يبطن ( فليرث في  
بعض المواضع أنفع )  
والاحسن أن يكون هو  
عائد الى حاضر في الذهن  
وهو مبتدأ خبره الصنع  
والشرطية ابتداء كلام  
وهذا كقول أبي العلاء

عليه لم يجد ذلك المراد دليلا يبدل على النفوس المطلوبة له الا الفراق فجعل دليل المنية على النفوس  
محسورا في الفراق أي فراق الاحبة وقد كونه دليلا بحال الخبرة في طلب النفوس ومعنى البيت  
الثاني ان مفارقة الاحباب هي الموصلة للمنية عند طلب الارواح فلو لاها ما اتصلت المنية بالارواح  
فيفهم أن الموصلة مانعة من الوصول الى الارواح فالفراق اما أن يكون دليلا أو جزأ من الدليل  
ومن المعالوم أن المراد بالخبرة في البيت الاول رغبة المنية في النفوس وطلبها لها وقد علم أن التوصل  
مطلقا لا يكون الا بالطلب فالنقييد بالخبرة لا يحتاج اليه لوجهين أحدهما أن الطالب للشيء يتعبر عند  
انتفاء الدليل فلا يحتاج لذكر التعبر والآخر ما تقرر من كون المنية لا عدوها الا النفوس فهي أبدا  
طالبة لها متعبرة عند عدم الدليل وقد اجتمع البيتان على الحاصل وهو أنه لا دليل للمنية على النفوس  
الا الفراق أما في الاول فواضح وأما في الثاني فلان لو لا تقييدان في الفراق بنى الموصول كما أثرنا  
اليه فلزم تحصار الموصول في الفراق على أنه دليل أو جزء دليل بمعنى كل من البيتين يعود الى معنى  
الآخر فابقال من أن في الاول الحصر والتقييد بالخبرة فجاء أبلغ من الثاني لاعتباره به اه تدبر

لا يمكن وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير القصة فان أراد الزمخشري أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لأنه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده اه والظاهر أن كلام أبي تمام والمعري من هذا القبيل وان ما انتهى به الشارح أمر سهل قاله يس وبين البيتين مناسبة من وجه آخر وهو أن في كل منهما أن الشيء المسكروه قد يكون سببا في المحبوب كما كان في الاول ابطاء الاحسان سببا في كثرته وفي الثاني الصدود سببا في الوصال الا أن الظاهر أنه لم يرد هذا بدليل قوله وهذا نوع من الاعراب فانه يشعر بأن كلامه من جهة الاعراب دون غيره أفاده سم (قوله حتى ما يلج خيال) ضمير يلج للهجر وأما ما قيل نافية أي حتى إذا انتفى الملمه وحصوله فهو خيال لعدم وجوده وقيل زائدة أي حتى إذا لم فهو خيال لانه لعدم طلبه والاعتبار به بمنزلة المعدوم الذي هو خيال وقيل مصدرية أي حتى الملمه خيال والمعنى كما في الثاني ويتعين رفع الفعل على هذا الثالث بخلاف الاولين فانه يجوز نسيبه بمعنى اه سم وعبارة ع ق حتى ما يلج أي ينزل خيال من هذا الذي بهجرنا وبعض صدود الزائر ين وصال أي لم ننزل من هجرنا حتى الصدود لانا لنلقاه لا بقطة ولانما ما والصدود قد يعود وصالا بالنسبة لمنزل هذا الهجر اه ويلج به يرد (قوله الراضة) أي المرناضون الممارسون لصناعة الاعراب ومن العجب أنه تم حذف في نسخة سم بالراضة فقال قال في الصحاح ان الراضية تعجب في بعض اللغات بمعنى العالية وهذا المعنى يمكن هنا وانظر هل يجوز أن تكون بمعنى المرضية أي المعتبرة اه قال يس وأصل راضة روضة جمع رائص ككامل وكلمة وفي نسخة الراضة أي المرناضة للاعراب المقترنة عليه وعبارة ع ق وهذا الاعراب أعني جعل الضمير عائدا على حاضر في الدهن لطيف لا يكاد يتنبه له الا الاذهان الراضة أي المرناضة بالاعراب من أئمة العربية لان التفتن لحاضر ذهنا بلتم الكلام فيه ويحسن بحيث يفيد الكلام معه فائدة البيان بعد الاجال مما يدق الخ اه (قوله وقول أبي الطيب الخ) أخذ معنى وان يرت الخ فاليبتان مشتركان في معنى وهو اثبات النفع في البطة المستفاد من الشطر الثاني في البيت الاول ومن الشطر الاول في البيت الثاني (قوله الجهم) بفتح الجيم (قوله في بيت أبي الطيب الخ) قد يقال بينهما تفاوت أيضا فان بيت أبي الطيب يدل على أن بطة سببه مطلقا من الخير بخلاف بيت أبي تمام فانه يدل على أنه قد يكون لقوله في بعض المواضع اه سم قال يس وفيه نظر لا يخفى اه (قوله واذا تالقي الخ) من السكامل وشطر البيت على آل من قوله المصقول (قوله من عضبه) من زائدة

( قوله لا يمكن وجه ثالث الخ ) فيه انه لا يرتكب الجمل على ضمير الشأن الا اذا لم يكن غيره وهذا يندفع قوله فالضعف في كلام ابن مالك وحده ( قوله والظاهر أن كلام أبي تمام والمعري الخ ) فيه ان كلام المعري ليس من هذا القبيل كما لا يخفى ( قوله ضمير يلج للهجر ) وخيال على الاولين خبر مبتدأ محذوف وعلى الثالث خبر المصدر المؤول والاطهر ما سياتي عن ع ق من ان فاعل يلج هو خيال وما نافية قال شبنغا وعليه يظهر معنى حتى ( قوله حتى إذا انتفى الملمه ) أي بحصول الوصال ( قوله فهو خيال الخ ) أي فذلك الانتفاء خيال لعدم وجوده هذا الانتفاء اذا الهجر دائم وقال شبنغا أي فالهجر خيال لعدم وجود الهجر ( قوله حتى اذا لم فهو خيال ) أي حتى اذا نزل وحصل الهجر فهو خيال لانه كالمعدم ( قوله أي لم ننزل من هجرنا حتى الصدود ) لعل المناسب حتى الخيال ( قوله الراضية ) عبارة ع ق الراضة ( قوله من زائدة ) في معاوية ان خلت لسانه الخ تجر بدخلت

هو الهجر حتى ما يلج خيال  
وبعض صدود الزائر ين  
وصال

وهذا نوع من الاعراب  
لطيف لا يكاد يتنبه له الا  
الاذهان الراضة من أئمة  
الاعراب ( وقول أبي  
الطيب ومن الخبر بطة  
سبب ) أي تأخر عطائك  
( عني ) أسرع السعيب  
في المسير الجهم ) أي  
السحاب الذي لاماء فيه  
وأما ما فيه ماء فيكون  
بطياً ثقيل المشى فكندا  
حال العطاء في بيت أبي  
الطيب زيادة بيان لاشتهاله  
على ضرب المثل بالسحاب  
( ونانها ) أي ناني الاقسام  
وهو أن يكون الثاني دون  
الاول ( كقول البعري  
واذا تالقي ) أي لمع ( في  
الندى ) أي المجلس ( كلامه  
المصقول ) المنقح ( خلت )  
أي حسبت ( لسانه من  
عضبه )

(قوله أى سيفه القاطع) شبه لسانه بسيفه بجماع التأثير (قوله وقول أبو الطيب) من البسيط (قوله كان ألسنهم الخ) قال ع ق ولا شك أن كلامهما أى الكلامين تضمن تشبيه اللسان بألة الحرب في النفاذ والمضى وان كانت الآلة المعبرة في الاول السيف والآلة المعبرة في الثانى الرمح ولكن بيت البعثرى أجود الخ (قوله ألسنهم) بضم السين ان جرد من التاء والافيكسرها كما فى السنة حداد وقوله فى النطق فى معنى عندو كذلك ما بعدها كما يدل عليه كلام الشارح وقوله على رماحهم متعلق بخرصانا (قوله بالضم والكسر) أى وسكون الراء قال بعضهم وهذا فى المفرد وأما الجمع فبكسر الخاء لا غير قال فى المختار والخرص بضم الخاء وكسرها الحلقة من الذهب أو الفضة (قوله فى المضاء) أى كونها مضية وقوله والنفاذ تفسير (قوله فبيت البعثرى أبلغ الخ) وأيضاً فى بيت أبو الطيب لفظ كان الذى يدل على الشك فى التشبيه بخلاف بيت البعثرى فان فيه لفظ خلت الذى يفيد الرجحان اه سم وفيه أن كان قد تدل على اليقين كقوله كان الأرض ليس بها هشام \* نعم لا يعجبني قول أبو الطيب ألسنهم على رماحهم اه يس أى فان المتبادر من كلامه أن ألسنهم قطعت وجعلت خرصانا وفيه من القبح ما لا يخفى (قوله من الاستعارة التخيلية) فيه تسمع والوجه أن أحدهما تخييل والآخر ترشيع (قوله بمنزلة الاظفار) التى اثباتها استعارة تخيلية كما سبق اه سم (قوله بمنزلة الاظفار للنية) فانها يخصصان المشبه به وهو السيف (قوله ولزم من ذلك الخ) لان التخيلية والمكينة متلازمان على ما سبق اه يس (قوله تشبيه كلامه) أى لسانه باعتبار اخراج الكلام (قوله وهو استعارة بالكناية) قال ع ق فان قلت ليس فى كلام البعثرى استعارة بالكناية وانما فيه ترشيع بالتشبيه لان المشبه بالسيف فى الحقيقة هو الكلام لان اللسان لان الموصوف بوجه الشبه وهو النفوذ والتأثير فيما يتعلق به هو الكلام لان اللسان قلت على تقدير تسليمه يلزم أن يكون أجود من بيت المتنبي بترشيع التشبيه كما زعمت على أنا لان سلم أن التشبيه ليس للسان بل هو باعتبار تلبسه بما يوجب التأثير والمضاء فى الارواح كالسيف فى تلبسه بما يوجب التأثير من الحد والقطع ولا ينافى ذلك اعتبار الاستعارة بالكناية فيما تحقق به وجه الشبه وهو الكلام اه فان قلت فيه جمع بين الطرفين أوجب بانهما مذكوران فى تركيبين لافى تركيب واحد وأيضاً كراعى وجه لا يبنى عن التشبيه (قوله الفتيان) بالكسر جمع فتى اه أطول (قوله أرحمهم) خبر كان والرحب بفتح الراء الواسع (قوله رحب الباع) هو قدر مده اليد بين وقوله والذراع بكسر الذال المعجمة طرف المرفق الى طرف الاصبع الوسطى (قوله أى سخى) فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم الملابس وهو سعة

الرجل من أسد بجر يد المشبه من المشبه به وهو تجر يد غريب عكس المشهور وبهذا أيضاً كان بيت البعثرى أبلغ لان التجر يد أبلغ من صريح التشبيه خصوصاً مع غرابته هذا التجر يد اه (قوله أى لسانه باعتبار الخ) لاحاجة لذلك (قوله ليس فى كلام البعثرى الخ) هذا غير صحيح كما لا يخفى فكلام الشارح ظاهر لا غبار عليه (قوله من بيت المتنبي) هو أبو الطيب (قوله بل هو باعتبار الخ) الانسب بله باعتبار الخ (قوله فى تركيبين) وذلك لان المشبه وقع فى تركيب وهو قوله وإذا تألق الخ والمشبه به وقع فى تركيب آخر وهو قوله خلت لسانه الخ لكن قد يقال هما وان ذكر فى تركيبين لكن التركيب الثانى جواب الشرط فيهما ارتباطهما تركيب واحد قاله بعض المشايخ

أى سيفه القاطع (وقول أبو الطيب كان ألسنهم فى النطق قد جعلت \* على رماحهم فى الطعن خرصانا) جمع خرص بالضم والكسر وهو السنان بمعنى أن ألسنهم عند النطق فى المضاء والنفاذ تشابه ألسنهم عند الطعن فكان ألسنهم جعلت أسنة رماحهم فبيت البعثرى أبلغ لما فى لفظي تألق والمقول من الاستعارة التخيلية فان التألق والمقالة للكلام بمنزلة الاظفار للنية ولزم من ذلك تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية (ونالتها) أى ثالث الاقسام وهو أن يكون الثانى مثل الاول (كقول الاعرابى) أبى زياد (ولم يكن أكثر الفتيان مالا \* ولكن كان أرحمهم ذراعاً) أى أسخاهم يقال فلان رحب الباع والذراع أى سخى (وقول أنجع وليس) أى الممدوح يعنى جعفر ابن يحيى (بأوسعهم)

الذراع والباع الذي هو مقدار اليدين مع ما يتصلان به أو الراحة على كثرة المعطى لان الراحة والذراع  
والباع بها يحصل المعطى عند قصد دفعه فاذا اتسع كثر ما ملأوه فلا يست السعة الكثرة عند العطاء  
فطلقت السعة على الكثرة بتلك الملازمة مع القرينة اه ع ق ( قوله الضمير للوك ) أى  
في البيت قبله وهو

بروم الملوك مدى جعفر ه ولا يصنعون كما يصنع

اه مطول وقوله بروم أى يقصد وقوله مدى جعفر أى الغاية التى بلغها جعفر فى الكرم ( قوله هذا )  
أى أفهم هذا ( قوله لا يعجبنى الخ ) أى لا يعجبنى هذا الكلام الذى هو قوله معروفه أوسع قال  
سم يعنى لان صيغة معروفه واسع تستعمل فى العادة بمعنى دبره واسع وذلك ذم اه وعبارة ع ق  
ولكن لا يخفى ان الاول فات الثانى فى التعبير عن الكرم بطريق النجوز ولهذا قيل ان معروفه  
لا يعجب وقيل ان وجه كونه لا يعجب أن المعروف قد يعبر به عن الدبر فيقال معروفه أوسع أى  
الشيء المعروف منه كتابة عن الدبر ولا يخفى أن هذا التوجيه انما يتبعه ان صح الاخبار عن المعروف  
بقوله أوسع مراد به هذا المعنى على وجه الكثرة والافلاخى فساده لوجود المعروف فى الكلام  
الليبيغ ولا يعتبر به الاستهجان بوجه تأمل اه ( قوله وأما غير الظاهر ) قال ع ق وأما الاخذ  
غير الظاهر فاقسام ولم يعددها الى الابلغ والاذنى المسموم والمساوى الابعده عن الذم لان أقسام غير  
الظاهر كلها مقبولة من حيث ما أخذت منه لعدم ظهورها منه فان اعتراضها راد فن جهة أخرى  
خارجة عن معنى الاخذ كما يفيد ذلك قوله فيما يأتى وأكثرت هذه الأنواع يعنى كلها مقبولة اه وغير  
الظاهر أنواعه كثيرة ذكر المصنف منها خمسة قال ع ق وضابطه أن يكون الثانى بحيث لا يدرك  
أنه مأخوذ من الاول الا بتأمل كما يتضح فى الامثلة وحينئذ فالمثال الآتى فى التشابه قريب من الظاهر  
بل ينبغى أن يجعل منه لان ادراك كون الثانى أصله الاول ظاهر لا يحتاج الى تأمل اه ( قوله أن  
يتشابه المعنيان ) أى من غير نقل ليغابر ما بهمه ( قوله معنى البيت الاول ) أى المأخوذ منه  
وقوله ومعنى البيت الثانى أى المأخوذ ( قوله من أرب ) فى المختار الارب بالكسر الحاجة وكذا  
الاربة والارب بفحشيتين والمأربة والمأربة بفتح الراء وضما قلت ونقل الفارابى أيضا مأربة بالكسر  
( قوله لحاهم ) بضم اللام وكسرها فاعل يمنع ( قوله جمع لحية ) بكسر اللام لا غير وهى شعر  
الخددين والذقن وفى المختار واللحية معروفه والجمع لحي بكسر اللام وضما نظير الضم فى ذروة  
وذرى اه ( قوله سواء الخ ) جملة مستأنفة فى معنى العلة لما قبلها ( قوله ذوالعمامة ) بالكسر  
وهى المغفر والبيضة وما يلبس على الرأس وحملها على الاولين ابلغ وعلى الثالث أوفق بقوله والخمار اه  
أطول ( قوله وقول أبى الطيب ) فى سيف الدولة يذ كر خضوع بنى كلاب وقبائل العرب له  
اه مطول فالمعنيان متشابهان من جهة أن الرجال مثل النساء فى الضعف فالبيت الاول فيه هذا  
المعنى وكذا البيت الثانى والتعابير بينهما باعتبار أن البيت الاول حكم بالنسوى والبيت الثانى حكم  
بالتشابه ( قوله فناة ) أى رمح ( قوله خضاب ) أى صبغ الخناء قال فى المختار الخضاب ما يختضب به

الضمير للوك ( فى الغنى ه  
ولكن معروفه ) أى  
احسانه ( أوسع ) فالبيتان  
متماثلان هذا ولكن لا  
يعجبنى معروفه أوسع  
( وأما غير الظاهر فنه  
أن يتشابه المعنيان ) أى  
معنى البيت الاول ومعنى  
البيت الثانى ( كقول  
جرير فلا يمنعك من أرب )  
أى حاجة ( لحاهم ه ) جمع  
لحية يعنى كونهم فى صورة  
الرجال ( سواء ذوالعمامة  
والخمار ) يعنى أن الرجال  
منهم والنساء سواء فى  
الضعف ( وقول أبى الطيب  
ومن فى كفه منهم فناة ه  
كن فى كفه منهم خضاب )

( قوله أو الراحة ) عطف على الذراع لانه يقال أيضا كما فى ع ق فلان رحب الراحة بمعنى سخي  
وان لم يذ كره الشارح ( قوله مراد به ) ضمير به راجع للعروف ( قوله على وجه الكثرة )  
راجع للاخبار ( قوله يعنى كلها ) انما قال ذلك لانه سبأى يعترض على زيادة المصنف لفظ أكثر

الشاعر الخاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه فغيره عن لفظه ونوعه ووزنه وقافيته والى هذا أشار اليه بقوله (ومنه) أي من غير الظاهر (أن ينقل المعنى الى محل آخر كقول البصري سلبوا) أي نياهم (وأشرفت الدماء عليهم) محمزة فكأنهم لم يسلبوا لان الدماء المشرفة كانت بمنزلة ثياب لهم (وقول أبي الطيب يس الجميع عليه) أي على السيف (وهو مجرد عن غمده فكأنما هو مغمد) لان الدم اليابس بمنزلة غمده فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف (ومنه) أي من غير الظاهر (أن يكون معنى الثاني أشمل) من معنى الاول (كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا) لانهم يقومون مقام كلهم (وقول أبي نواس ليس من الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد) فانه يشمل الناس وغيرهم فهو أشمل من معنى بيت جرير (ومنه) أي من غير الظاهر (القلب وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول أبي النيبص

وخضبه من باب ضرب واختضب هو وكف خضيب اه (قوله واعلم الخ) دخول على كلام المصنف (قوله تشبيها) هو وصف الجمال وفي بعض النسخ تشبيها بالسين المهملة وهو التغزل في النساء بذكر أوصافهن يقال نسب الشاعر للمرأة ينسب بالسكسر تشبيها اذا تشبب بها وقد يطلق على التغزل مطلقا (قوله والى هذا أشار بقوله الخ) وجه الاشارة أنه ذكر أنه ينقل المعنى الى محل آخر وذلك صادق بأن ينقله من التشبيب الى أحد المذكورات اه سم (قوله الى محل آخر) أي من موصوف الى موصوف آخر كالقتلى والسيف (قوله سلبوا) على صيغة المجهول اه فترى (قوله الجميع) قال في المختار والتجميع من الدم ما كان يضرب الى السواد وقال الاصمعي دم الجوف خاصة اه (قوله وهو مجرد) حال من السيف اه يس أي والحال أن السيف خارج من الغمد (قوله مقام كلهم) أي لجمعهم جميع ما في الناس من الكمال اه سم (قوله وقول أبي نواس) بنون مضمومة بعد هاو او مخففة كئي بذلك لانه كان له ذؤابتان تنوسان على عاتقيه أي تنزلان عليهما قال عرق أي قوله لمرون الرشيد لما سجن الفضل البرمكي غيرة منه حين سمع عنه التناهي في الكرم مشيرا الى أن في الفضل شيئا مما في هرون وأن في هرون جميع ما في الفضل وما في العالم من الخصال مبالغة

قولا لمرون امام المهدي \* عند احتفال المجلس الحاشد

أنت على ما بك من قدرة \* فلست مثل الفضل بالواجد

\* ليس من الله بمستنكر \* البيت فأمر هرون باطلاقه اه والاحتفال الاجتماع والحاشد بالشين المعجمة الجامع وقوله مثل الفضل مفعول الواجد أي لا تجدمثل الفضل في خدمتك وطاعتك (قوله ليس من الله الخ) الرواية الصحيحة بدون الواو قبل ليس وهو من السريع مستغفلن مستغفلن فاعلات ودخله حذف السبب فصار فاعلن وفي بعض النسخ وليس بالواو قبل ليس فية من العيوب الخزم وهو زيادة ما دون خمسة أحرف في صدر الشطر (قوله أن يجمع العالم) أي صفاته اه يس (قوله وغيرهم) أي من الملائكة والجن (قوله وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول)

(قوله رجه الله واعلم أنه يجوز في تشابه المعنيين الخ) أي من حيث هو لا التشابه الذي جعل قسما فانه خاص بكونه لا على وجه النقل (قوله هو وصف الجمال) أي جمال النساء أو غيرهن ووصف الجمال ليس قيدا كما يعلم مما سيأتي في فصل الخاتمة قاله بعض المشايخ (قوله وهو التغزل الخ) قال بعضهم فائدة في ذكر فنون الشعر ومقاصده ان أثنى فيه على حتى فهو مديح أو على ميت فهو رثاء وان ذكر فيه لوم أو جبن أو بخل فهو هجاء وان ذكر فيه اخلاف وعدو ومطل وقلة وفاء فهو عتاب وان ذكر فيه وصف النساء والشبان والغرام هم فهو غزل وان ذكر فيه المرء فقط وحسنهم ووصفهم فهو النسب وان ذكر فيه الاشياء على اختلاف أجناسها فهو الوصف وان ذكر فيه الاخلاق المحمودة والامر بفعلها والنهي عن ضدها فهو الادب وان ذكر فيه الحرب والشجاعة والصبر وحى الحرب فهو الحاسة وان ذكر فيه الخلاعة والمجون فهو الملح وان ذكر فيه أحكام الثواب والعقاب في الدار الآخرة والرجوع الى الله تعالى ورفض الدنيا فهو الزهد اه وقوله فهو غزل أي ويقال له تشبيب أيضا كما سيأتي أيضا في فصل الخاتمة عن السيوطي وقوله فهو النسب فيه نظر ظاهر قاله بعض المشايخ (قوله بأن ينقله من التشبيب الخ) أي مثلا (قوله أي من موصوف الخ) فيه قصور



قال ع ق فان قلت ما وجه كون الكلام الذي هو تقييض معنى الاول مأخوذا من ذلك الاول  
 فان المتبادر ان تقييض الشيء ينافية لانه منه قلت هو هو بعينه ولم يزد الا السلب في الاثبات أو  
 العكس وزيد بالسلب والاثبات هنا الاثبات بالمتنافي في الجملة وايضا تقييض الشيء فرع الشعور به  
 فذلك الشيء هو الحامل على طلب التقييض فقد انتشأ التقييض عن الاول فافهم اه ( قوله أجد  
 الملامة ) أي اللوم والانكار على وقوله في هوالك لذينة بكسر الكاف خطاب لمؤنت قال ع ق  
 أي أجد بل ذلك اللوم فيك لذنة لتناهي حبي فيك حتى صرت أنت تطلق ذكرك على أي وجه كان  
 اه وقوله فليامني اللوم جمع لائم كصائم وصوم قال العصام في أطوله والمراد كل لائم كما يقتضيه  
 المقام اه ( قوله والانكار باعتبار القيد الذي هو الحال ) أي انه لا يجب الملامة فيه بل يجب هو  
 فقط فالنفي المستفاد من الاستفهام الانكارى منصب على القيد على حد قوله تعالى أتأمرون  
 الناس بالبر وتتسون أنفسكم ( قوله كما يقال أصلى الخ ) فالنكر هو وقوع الصلاة مع الحدث لا وقوع  
 الصلاة من حيث هي ( قوله على تجوز الخ ) أي بناء على تجوز الخ وهو مرتبط بقوله الذي هو  
 الحال وعبارة العصام في أطوله لتجوز كون المضارع المثبت حالا بالواو للضرورة أو على سبيل  
 الشذوذ وأما تجوز البعض الحال اذا كان مضارعا مثبتا مطلقا كما يشعر به كلام الشارح فلم نعثر  
 عليه مع التفحص البليغ اه ( قوله ويجوز أن تكون الواو للعطف ) قال الفري رجمت  
 الحالية لما في العطف من إبهام تجوز وعدم محبته مع محبة الملامة فيه اه ( قوله راجع الى الجمع بين  
 الامرين ) قال في المطول بمعنى لا يكون الا واحد اه وعبارة ع ق ويحتمل أن تكون الواو  
 للعطف والعطف بالواو وان كان لا يقتضى المعية لكن يقتضى الاجتماع في الحكم فحبه وحب اللوم  
 فيه يقتضى عطف أحدهما على الآخر اجتمعا في الوقوع من شخص واحد وهو الحكم وهذا  
 الاجتماع هو محط الانكار أي كيف يجتمع حبه وحب اللوم في الوقوع معنى اه ( قوله وهذا تقييض  
 معنى بيت أبي الشيب ) لان في هذا نفي محبة الملامة وفي ذلك اثباتها اه سم ( قوله لكن كل منهما  
 الخ ) أما الاول فهو باعتبار ان لومه يتضمن ذكر المحبوب له ونسبته هو الى محبته وانظها ذلك وهذا  
 أمر محبوب له وأما الثاني فباعتبار أنه صادر من العدو والصادر منه يكون مبعوضا اه سم ( قوله  
 ولهذا ) أي لان كلا باعتبار ( قوله قالوا الاحسن الخ ) قال في المطول الا أن يكون ظاهرا كما في  
 قول أبي تمام

ونعمة معتف جدواه أحلى \* على أذنيه من نعم المصاع

وقول أبي الطيب

والجراحات عنده نعمات \* سبقت قبل سببه بسؤال

أراد أبو تمام أن الممدوح يستلذ نعمات السائلين لما فيه من الكرم ونهاية الجود وأراد أبو الطيب  
 أنه ان سبقت نعمة من سائل الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجرع لان عادته أن  
 يعطى من غير سؤال اه قال الفري عليه نعمة مبتدأ وأحلى خبره وجدواه أي اعطاه مفعول  
 معتف بمعنى سائل اه ( قوله في هذا النوع ) أي القلب ( قوله أن يبين السبب ) ليعلم أن التناقض

كما علم مما قبله ( قوله وزيد بالسلب ) لفظ زيد بالنون والراء المهملة شاقى النسخ من كتابها  
 بالصنية ثم بالزاي تصريف ( قوله الا واحد ) هو محبته فقط

أجد الملامة في هوالك لذينة  
 حبالذكرك فليامني اللوم  
 وقول أبي الطيب أحبه  
 الاستفهام للانكار  
 والانكار باعتبار القيد  
 الذي هو الحال أعنى قوله  
 ( وأحب فيه ملامة ) كما  
 يقال أصلى وأنت محدث  
 على تجوز واو الحال  
 في المضارع المثبت كما هو  
 رأى البعض أو على حذف  
 المتدا أي وأنا أحب  
 ويجوز أن تكون الواو  
 للعطف والانكار راجع  
 الى الجمع بين الامرين أعنى  
 محبته ومحبة الملامة فيه  
 ( ان الملامة فيه من أعدائه )  
 وما يصدر من عدو المحبوب  
 يكون مبعوضا وهذا  
 تقييض معنى بيت أبي  
 الشيب لكن كل منهما  
 باعتبار آخر ولهذا قالوا  
 الاحسن في هذا النوع  
 أن يبين السبب ( ومنه )  
 أي من غير الظاهر ( أن )

ليس بحسب الحقيقة بل بحسب الصورة وقد بين في الاول أن سبب محبته اللوم نضمنه لذكر  
المحبوب وفي الثاني ان سبب عدم محبته صدوره من العدو اه يس قال ع ق فان قلت أي  
المعنيين أبلغ التلذذ بلومه في المحبوب أو بغض اللوم في المحبوب قلت الاظهر التلذذ باللوم لاقتضائه  
عدم الشغل عن حبه لعارض من العوارض ولو كان منافيا بخلاف بغض اللوم عند سماعه فانه  
يقتضى شغل القلب ببغض الملائم والغناء في الحبيب مطلقا بحيث لا يحس الا بحبه أعظم من العداوة  
بسببه اه ( قوله ويضاف اليه ما يحسنه ) قال ع ق مفهومه أنه ان لم يضاف اليه شيء أصلا فهو  
ظاهر لان أخذ المعنى من الاول لا لبس فيه كلا كان أو بعضا في عدم الظاهر وأما إذا أضيف اليه  
ملا يحسنه فالزيادة كالعدم فيكون المأخوذ ولو قل لا لبس فيه أيضا فيصير من الظاهر بخلاف  
البعض مع تزينه بما أضيف اليه فان ذلك يخرج عن سنن الاتباع الى الابتداع فكأنه مستأنف  
فبضمي اه ( قوله كقول الافوه ) الاودي وهو في اللغة الواسع الفم الطويل الاسنان بحيث  
خرجت من الشفتين اه أطول ( قوله وتري الطير ) جمع طائر ويقع على الواحد وجمعها طيور  
وأطيبار وقوله على آثارنا جمع أثر بمعنى العلم أي مستعلية على أعلامنا متوقفة فوقها فتكون الأعلام  
مظلة بها قاله في الأطول وتري بصرية وقوله رأى عين مصدر مؤكدر ترى قال ع ق وانما أكد  
قوله ترى بقوله رأى عين لتلايتهم أنها بحيث ترى بالنسبة لمن آمن النظر بتكاف لبعدها ولثلا  
يتوهم أن المعنى أنها لما تبعنا كأنها ريت ولولم تر لبعدها لانه يقال ترى فلانا يفعل كذا بمعنى أنه يفعله  
فهو بحيث يرى في فعله لولا المانع اه ( قوله حال ) أي من الطير وقوله أي وائقة فتحة مصدر  
بمعنى اسم الفاعل أي تراها حال كونها وائقة ( قوله بما يتضمنه الخ ) أي من العامل الذي يتضمنه  
قوله على آثارنا وهو كائنة قال ع ق فتحة على هذا جواب لسؤال مقدر إذ كانه قيل لماذا كانت  
الطيور على آثاركم فقال كائنة على آثارنا وتبعنا لثقتها الخ اه ( قوله أن سنار ) أي بان خندق  
الجار وهو متعلق بثقة قال ع ق يقال مراره أنه بالمسيرة أي الطعام وأطعمه إياه اه ( قوله أي  
ستطم ) أي تأكل من طم فلان يطم أي أكل ( قوله وقد ظلت ) بالبناء للجھول وقوله  
عقبان أعلامه من اضافة المشبه به للمشبه أي أعلامه التي هي كالعقبان في تلونها وفخامتها فالمراد  
بالعقبان الأعلام نفسها وقد كان للنبي صلى الله عليه وسلم راية تسمى العقاب لانها سوداء ولون  
العقاب أسود وكان من رد لعائشة رضي الله عنها ذكر ذلك أهل السير وقيل الاضافة على أصلها  
من مباينة الاول للثاني والمراد بعقبان الأعلام الصور المعمولة من ذهب أو فضة أو غيرهما على رؤس  
الأعلام وهذا يتوقف على أن تلك الصور صنعت على هيئة العقبان ولم يثبت اه ملخصا من ع ق  
ويس وقال الفرير العقاب الريبة وهو العلم الضخم شبيه بالعقاب من الطير لضخمه كذا في  
الصحاح اه وقوله بعقبان طير متعلق بظلت قال سم جمع عقاب للكثرة كغراب وغربان  
وجمع القلة أعقب اه وقوله في الدماء نواهل جمع ناهل اسم فاعل أي يؤل أمرها حال نظيلها  
الأعلام الى أن تكون بعد وقوع القتلى نواهل في الدماء فكأنه يقول ظللتها لجانها النهل في الدماء  
أفاده ع ق قال سم الناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد اه أي مما يطلق على

يؤخذ بعض المعنى ويضاف  
اليه ما يحسنه كقول  
الافوه وتري الطير على  
آثارنا \* رأى عين) يعني  
عيانا (ثقة) حال أي وائقة  
أو مفعول له مما يتضمنه  
قوله على آثارنا أي كائنة  
على آثارنا لوقوفها (أن  
سنار) أي ستطم من لحوم  
من تقتلهم (وقول أبي تمام  
وقد ظلت) أي التي عليها  
الظل وصارت ذوات ظل  
(عقبان أعلامه ضمي \*  
بعقبان طير في الدماء  
نواهل) من نهل

( قوله من اضافة المشبه به الخ ) أي بحسب الاصل لا بحسب المراد وكان الأولى ذكر ذلك ليصح  
قوله فالمراد الخ فهذا من معنى ما يأتي عن الصحاح وان أوهمت عبارته بخلاف ذلك

اذاروى نقيض عطش (أقامت) أى عقبان الطير (مع الرايات) أى الاعلام وثوقا بأنها ستطمح لجوم القتلى (حتى كأنها \* من الجيش الا انها لم تقا تل فان أباتمام لم يلب بشئ من معنى قول الافوه (٤٧١) رأى عين) الدال على قرب الطير من الجيش بحيث ترى عيانا لا تخيلا وهذا مما

يؤكد شجاعهم وقتلهم الاعادى (ولا) بشئ (من معنى قوله ثقة أن ستار) الدال على وثوق الطير بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا أيضا مما يؤكد المقصود قيل ان قول أبى تمام ظلت المام بمعنى قوله رأى عين لان وقوع الظل على الرايات مشعر بقرها من الجيش وفيه نظر اذ قد يقع ظل الطير على الزاية وهو في جوار السماء بحيث لا يرى أصلانهم لو قيل ان قوله حتى كأنها من الجيش المام بمعنى قوله رأى عين فأنها انما تكون من الجيش اذا كانت قريبا منهم مختلطا بهم لم يبعد عن الصواب (لكن زاد) أبو تمام (عليه) أى على الافوه زيادات محسنة للمعنى المأخوذ من الافوه أعنى تسار الطير على آثارهم (بقوله الا انها لم تقا تل) وبقوله فى السماء نواهل وبقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبها) أى بقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش (بنم حسن الاول) يعنى قوله الا انها لم تقا تل لانه لا يحسن الاستدراك الذى هو قوله الا انها لم تقا تل ذلك الحسن الابعدان يجعل الطير مقيمة مع الرايات معدودة فى عداد الجيش حتى يتوهم أنها أيضا من المقاتلة هذا هو المفهوم من الايضاح وقيل معنى قوله وبها أى بهذه الزيادات الثلاث بنم حسن معنى البيت الاول

الاضداد (قوله اذاروى) يقال فى ضد العطش روى بروى كهوى بهوى ويقال فى رواية الحديث ونحوه روى بروى كهوى بهوى قال فى المختار روى من الماء بالكسر روى بوزن رضا ورى أيضا بكسر الراء وفتحها وار توى وتروى كله بمعنى وروى الحديث والشعر بروى بالكسر رواية فهو راو اه (قوله فان الخ) بيان لكون المأخوذ بعض المعنى لاجبوعه وعبارة ع ق ثم بين ما أسقطه أبو تمام من المعنى الكائن فى البيت المأخوذ منه ومازاده لحسن به ما أتى به من ذلك المعنى بقوله فان أباتمام الخ اه (قوله لم يلب بشئ) أى لم يقصد شيئا من معنى قول الافوه الخ أطول ويلم من ألم الرباعى وما تقدم من قوله حتى ما يلب خيال من لم الثلاثى (قوله مما يؤكده المقصود) أى شجاعهم وقتلهم الاعادى اه سم (قوله المام) أى اتيان بمعنى الخ (قوله بحيث لا يرى أصلا) فيه نظر لان الظل يضمحل بالبعد الكثير الذى يوجب عدم الرؤية ولذلك لم يحفظ رؤية الظل من غير رؤية صاحبه اه ع ق (قوله قريبا) خبر كان ولم يؤنث لانه يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يرد مختلطا لانه تابع (قوله لم يبعد عن الصواب) قال ع ق ويزيد هنا تأكيدا بقوله أقامت مع الرايات لان صحبة الرايات فى المسكنية تستلزم القرب اه (قوله محسنة للمعنى) عبارة المطول لبعض المعنى الذى أخذ من الافوه وهو تسار الطير على آثارهم اه (قوله أعنى) أى بالمعنى المأخوذ من الافوه (قوله بقوله الا انها الخ) أى زاده عليه بامور ثلاثة أحدها قوله الا انها لم تقا تل ونانها قوله فى السماء نواهل ونانها قوله أقامت مع الرايات الخ (قوله يعنى الخ) أى فالمراد بالاول الاول من الزيادات (قوله لانه لا يحسن الخ) لانه لو قيل ظلت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقا تل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن اه مطول (قوله هذا هو المفهوم الخ) أى الذى ذكره فى معنى قوله وبها يتم الخ اه سم أى من مرجع الضمير فى بها للاخير من الزيادات ومن تفسير الاول بالاول من الزيادات وعبارة الايضاح وأما أبو تمام فلم يشئ من ذلك لكن زاد على الافوه بقوله الا انها لم تقا تل ثم بقوله فى السماء نواهل ثم بقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبذلك يتم حسن قوله الا انها لم تقا تل اه (قوله هذا هو المفهوم من الايضاح) قال فى المطول وعليه التعويل اه وفيه ترجيح له ويمكن أن يكون وجهه بعد كونه الموافق للايضاح أن كون هذه الزيادة محسنة علم من قوله ويضاف اليه ما يحسنه بخلاف كون بعض الزيادات محسنا لبعض فانه لم يعلم من ذلك اه سم (قوله وقيل معنى قوله الخ) عبر فى المطول بقوله ويحتمل أن يكون قوله وبها يتم حسن الاول أى بهذه الزيادات الخ (قوله يتم حسن معنى البيت الاول) أى المعنى الذى أخذ من أباتمام من بيت الافوه الاول وهو تسار الطير على آثارهم

(قوله كهوى بهوى) أى بكسر الواو فى الماضى وفتحها فى المضارع بخلاف قوله بعد كهوى بهوى فانه يعكس ذلك وكان الانسب من ذلك أن يقول أولا كرمى برضى ونانيا كرمى برى (قوله بالكسر) راجع للمضارع (قوله رجح الله لم يبعد عن الصواب) يشير الى انه غير صواب

الاول) يعنى قوله الا انها لم تقا تل لانه لا يحسن الاستدراك الذى هو قوله الا انها لم تقا تل ذلك الحسن الابعدان يجعل الطير مقيمة مع الرايات معدودة فى عداد الجيش حتى يتوهم أنها أيضا من المقاتلة هذا هو المفهوم من الايضاح وقيل معنى قوله وبها أى بهذه الزيادات الثلاث بنم حسن معنى البيت الاول

واتباعها ايها في الزحف وفيه تكاف لاحتياجه الى التقدير وايهامه ان حسن معنى البيت الاول متوقف من حيث هو على هذه الزيادات وفيه مخالفة لما في الايضاح أيضا اه ع ق ( قوله )  
 وأكثر هذه الانواع ونحوها ) الظاهر أن نحوها معطوف على هذه أي وأكثر نحو هذه الانواع مقبول وهذا الكلام يقتضي أن من هذه الانواع ما هو غير مقبول وان من نحو هذه الانواع ما هو غير مقبول أيضا وتعليلهم القبول بوجود نوع تصرف فيه يقتضي قبول جميع الانواع غير الظاهر أعني ما ذكر منها وما هو نحو ما ذكر ويؤيد ذلك أن الظاهر يقبل بالتصرف فكيف بغير الظاهر وهذا يعلم أن الاولى اسقاط لفظ الاكثر ويقول وهذه الانواع ونحوها مقبولة اه ع ق ( قوله من قبيل الاتباع ) أي كونه تابعاً للغير وقوله الى جزا لابتداع أي الاحداث والابتكار فكأنه غير مأخوذ قال ع ق فان حسن الصنعة بصير المصنوع غير أصله حتى في المحسوسات فان الشيء كلما زادت فيه لطائف وأوصاف كان أقرب الى الخروج عن الاصل والجنس الا ترى الى الجوهر مع الحجر والمسك مع الدم اه ( قوله وكل ما كان ) أي كل نوع من هذه الانواع يكون أشد خفاء وقوله كان أقرب الى القبول أي الى نهاية القبول والافلاجيح مقبول وبعديته أن نهاية المقبول خرجت عن هذا البيان فتأمل قوله في الاطول ( قوله مزبد تأمل ) أي وأما أصل التأمل فلا بد منه في غير الظاهر ( قوله أي الذي ذكر الخ ) فافراد هذا بتأويل المشار اليه بما ذكر فلا منافاة بينه وبين التأكيدي بقوله كله أفاده في الاطول ( قوله بان يعلم أنه كان الخ ) بيان لسبب علم أن الثاني أخذ من الاول وينبغي أن يكون منه أيضاً أن يقرأ أحد أنه أشد للثاني بيت الاول فتأمل ثم عمل على نظيره ونحو ذلك اه سم ( قوله حين نظم ) أي حين نظم الثاني كلامه ( قوله والافلاجيح بحكم الخ ) أي بان لم يعلم أخذه من الاول بان علم الاول أوجه الحال قال سم وعبارة المطول والا فلا يحكم بسبق أحدها واتباع الآخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة اه فقوله هنا ذلك اشارة الى السبق والاتباع والاحكام المذكورة اه ( قوله والا الخ ) اشارة الى أن قول المصنف لجواز الخ عليه لمخدوف تقديره ما اشارة السارح ( قوله لجواز أن يكون الاتفاق الخ ) أي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعاً وفي المعنى وحده مطول ( قوله أي يجيئه ) أي الخاطر اه ع ق ( قوله من غير قصد للاخذ ) أي بلا قصد من الثاني للاخذ من الاول بمعنى أنه يجوز أن يكون اتفاقهما بسبب ورود خاطر هو ذلك اللفظ وذلك المعنى على قلب الثاني ولسانه كما ورد على الأول من غير سبق الشعور بالاول حتى يقصد للاخذ منه ويجعل أن ابراد الخواطر العقول فيكون المعنى أنه يجوز

( وأكثر هذه الانواع ) المذكورة لتفسير الظاهر ( ونحوها مقبولة ) لما فيها من نوع تصرف ( بل منها ) أي من هذه الانواع ( ما ) يخرج حسن التصرف من قبيل الاتباع الى جزا لابتداع وكل ما كان أشد خفاء بحيث لا يعرف كونه مأخوذاً من الاول الابعد مزبد تأمل ( كان أقرب الى القبول ) لكونه أبعد عن الاتباع وأدخل في الابتداع ( هذا ) أي الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق أحدها وأخذ الثاني منه وكونه مقبولاً أو مردوداً وتسمية كل بالاسمى المذكورة ( كله ) انما يكون ( اذا علم أن الثاني أخذ من الاول ) بان يعلم أنه كان بحفظ قول الاول حين نظم أو بان يصبر هو عن نفسه أنه أخذه منه والافلاجيح بشئ من ذلك ( لجواز أن يكون الاتفاق ) في اللفظ والمعنى أو في المعنى وحده ( من ) قبيل ( توارد الخواطر أي يجيئه ) على سبيل الاتفاق من غير قصد للاخذ ( كما يحكى )

لان مبناه ان كلام المصنف معناه عدم الممام أي تمام بما أفاده بالالتزام لفظ رأى عين من قر بها في رأى العين وهذا ليس مقصود المصنف لانه لا يخفى عليه الممام بيت أي تمام بذلك على سبيل الالتزام بل مقصوده أنه لم يلم بشئ من جنس معناه المطابق كما بانا ونحوه بدليل جعله كل البيت الثاني لابي تمام زيادة مفيدة للحسن التام فهذا هو الصواب في مراده بالمعنى لذلك المبنى أفاده معاوية ( قوله وهذا الكلام يقتضي الخ ) عبارة سم قوله وأكثر هذه الانواع الخ فيه اشارة الى أن منها ما لا يقبل ولعل ضابطه ما لا تصرف فيه مطلقاً كما يشعر به هذا التعليل ولعل تعبيره بالاكثر بالنظر للتعطوف أعني قوله ونحوها والا فالظاهر أن جميع ما ذكر لا يتخلو عن نوع تصرف اه ( قوله وبعديته الخ ) لعل هذا مجرد بيان لاعتراض ( قوله عن هذا البيان ) أي بيان السرعة والاخذ من الغير

أن يكون الاتفاق من توارده عقليين على أمر واحد أي وورودهما عليه وتلقبهما إياه من مدد التوفيق من غير أن يستعين الثاني بالاول لعدم شعوره بقوله حتى يقصد الاخذ عنه اه ع ق ( قوله عن ابن ميادة ) بفتح الميم وضبطه بعضهم بكسرها قال سم ميادة اسم امرأة صحاح اه فهو ممنوع من الصرف للعدية والتأنيث وعبارة العصام في أطوله المنسوب الى أمه ميادة وهي أمه سوداء اه ( قوله مفيد ) أي مستفيد للجمال بشجاعته ومثلا في أي مفرق له لكرمه وتهلل تنور وجهه فرجا بالعباءة لكن مع ذلك مهيب يخاف منه كما يخاف من السيف المهند المتخذ من حديد الهند اه سبراي ( قوله ابن يذهب بك ) هذا كلام يقال للضال كقوله تعالى فأين يذهبون اه يس ( قوله قيل ) أي في حكاية ما وقع من المتأخر بعد المتقدم وقوله قال فلان كذا أي من بيت أو قصيدة وقوله وقد سبقه اليه أي الى ذلك القول فلان الخ وانما قلنا أو قصيدة لجواز تواردها لخواطر في معنى القصيدة أيضا وفي لفظها فان الخالق على لسان الاول هو الخالق على لسان الثاني اه ع ق ( قوله ليغتنم فضيلة الصدق ) اذ لو ادعى سرقة مثلاً أو عدماً لم يأمن أن يخالف الواقع وقوله من دعوى علم الغيب لوعين نوعاً كالسرقة أو عدماً فتدبره اه سم ( قوله ونسبة النقص ) لو ادعى السرقة مثلاً الى الغير الذي هو الشاعر الثاني ( قوله وبما يتصل ) خبر مقدم والقول مبتدأ مؤخر ومن تبعيضية قال في الاطول وفي قوله وبما يتصل إشارة الى أن المتصل لا ينحصر فيما ذكر اه وفي بعض النسخ وما يتصل فالقول فاعل يتصل أي القول في السرقات يتصل به القول أي الكلام في الاقتباس الخ ( قوله من لمح ) أي بالتشديد كفتح اه يس ( قوله وذلك ) أي وجه اتصالها بالسرقات وعبارة ع ق ومعنى اتصالها بالسرقات تعلقها بتعلق المناسبة من حيث ان في كل من هذه الالفاظ أخذت من شئ سابق مثل ما في السرقات اه ( قوله لان في كل منها ) أي في كل واحد من الخمسة المذكورة وفي بعض النسخ منها ضمير التثنية أي من الخمسة والسرقات الشعرية ( قوله أما الاقتباس الخ ) هو جائز بلاغة وأما شرعا فقال السيوطي في كتابه الاتقان في علوم القرآن في آخر النوع الخامس والثلاثين وقد اشهر عن المالكية تحريمه أي الاقتباس وتشديد التكبير على فاعله وأما أهل مذهبننا فلم يتعرض له المتقدمون ولا أكثر المتأخرين مع شيوع الاقتباس في أعصارهم واستعمال الشعراء له قديما وحديثا وقد تعرض له جماعة من المتأخرين فمثل عنه الشيخ عز الدين بن عبد السلام فأجازه واستدل بما ورد عنه عليه الصلاة والسلام من قوله في الصلاة وغيرها وجهت وجهي الخ وقوله اللهم فالق الاصباح وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا افض عن الدين واغنى من الفقر وفي سياق كلام لابي بكر رضى الله عنه وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون وفي آخر حديث لابن عمر قد كان لكم في رسول

عن ابن ميادة أنه أنشد لنفسه مفيد ومثلا في إذا ما أتيت تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له ابن يذهب بك هذا للحطيمه فقال الآن علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم أسمعه ( فاذا لم يعلم ) أن الثاني أخذ من الاول ( قيل قال فلان كذا ) وقد سبقه اليه فلان فقال كذا ليغتنم فضيلة الصدق ويسلم من دعوى علم الغيب ونسبة النقص الى الغير ( وبما يتصل بهذا ) أي بالقول في السرقات ( القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح ) بتقديم اللام على الميم من لمح إذا أبصره وذلك لان في كل منها أخذت من الآخر ( أما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام ) نظما كان أو نثرا

( قوله فاعل يتصل ) المناسب خبر ما يتصل ( قوله وقد اشهر عن المالكية تحريمه الخ ) قال السيوطي في شرحه لمنظومه عقود الجمان حتى اني أنشدت شيخنا قاضي القضاة محي الدين ابن أبي القاسم الانصاري عالم الحجاز قول شيخنا الشهاب الحجازي

مات ابن موسى وهو بحر كامل \* فهاكم جمع الملائك مشترك

بأنيكم التابوت فيه سكينه \* من ربكم وبقيية مما ترك

وقلت له ماتقولون في هذا فقال لي هذا عندنا كفر ( قوله من قوله في الصلاة وغيرها الخ ) وكذا

الله اسوة حسنة اه وهذا كله انما يدل على جوازها في مقام المواعظ والثناء والدعاء ولا دلالة فيه على جوازها في الشعر وبينهما فرق فان القاضي ابا بكر من المالكية صرح بأن تضمينه في الشعر مكروه وفي النثر جائز واستعمله ايضا في النثر القاضي عياض في مواضع من خطبة الشفاء وقال الشرف اسمعيل بن المقرئ صاحب مختصر الروضة وغيره في شرح بدعيته فا كان منه في الخطب والمواعظ ومدحه صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه ولو في النظم فهو مقبول وغيره مردود وفي شرح بدعية ابن حجة الاقتباس ثلاثة اقسام مقبول ومباح ومردود فالاول ما كان في الخطب والمواعظ واليهود والثاني ما كان في الغزل والرسائل والقصص والثالث على ضربين أحدهما ما نسب الله الى نفسه ونعوذ بالله ممن ينقله الى نفسه كما قيل عن واحد من بني مروان أنه وقع على بطاقة فيها شكايته من عماله ان الينا اياهم ثم ان علينا حسابهم والآخرة تضمين آية في معنى هزل ونعوذ بالله ممن ذلك كقول الشاعر

أوحى الى عشاقه طرفه \* هيات هيات لما توعدون  
وردفه بهتز من خلقه \* لمثل ذا فليعمل العالمون

قلت وهذا التقسيم حسن جدا وبه أقول اه باختصار وقد أشار الى ذلك في كتابه عقود الجمان في علمي المعاني والبيان بقوله

قلت وأما حكمه في الشرع \* فالك مشدد في المنع  
وليس فيه عندنا صراحة \* لكن بجي النووي أباحه  
في النثر وعظادون نظم مطلقا \* والشرف المقرئ فيه حقا

يدل للجواز ما وقع في كلامه صلى الله عليه وسلم في كتابه الى هرقل سلام على من اتبع الهدى ( قوله واستعمله ايضا في النثر القاضي عياض النخ ) في شرح السيوطي على عقود الجمان رأيت استعمال الاقتباس لاثمة أجلاء نظما ونثرا منهم القاضي عياض فقد وقع له في الشفاء في مواضع من ذلك ومنهم الامام أبو القاسم الرافي من أجلاء أئمة مذهبنا علماء ودينا وروى البيهقي في شعب اليمان عن شيخه أبي عبد الرحمن السامي قال أنشدنا أحمد بن محمد بن يزيد لنفسه

سئل الله من فضله واتقه \* فان التقي خير ما تكتسب  
ومن يتق الله يضاع له \* وبرزقه من حيث لا يحتسب

وقال شيخ الشيوخ الحموي

ان دعت عيني فن أجلها \* بكى على حالي من لا بكا  
أوقعني انسانا في الهوى \* يا أيها الانسان ما غركا

وقال شيخ الاسلام أبو الفضل ابن حجر

خاض العواذل في حديث مداامي \* لما جرى كالبحر سرعة سيره  
فحبسته لأصون سر هواكم \* حتى بخوضوا في حديث غيره  
وقال أيضا يا معشر التجار أموالكم \* أدوا زكاتها ولا تسكابروا  
من قبل أن تصيبكم \* قارعة لانكم الهالك التكار

اه باختصار رأيت في مآله السيوطي في كتابه الاتقان ( قوله في النظم صوابه في النثر ) كما هو

جوازه في الوعظ والزهد وفي \* مدح النبي ولو بنظم فاقتنى  
 وناجنا السبكي جوازه نصر \* اذ التميمي الجليل قد شعر  
 وقد رأيت الرافعي استعمله \* وغيره من صلحاء كمله  
 وقوله \* فالك مشدد في المنع \* قال شيخنا اللوذعي الكامل الشهير أبو الامداد الشيخ محمد الامير  
 والظاهر حمل المنع على ما اذا تضمن شدة اساءة أدب فلا يكون تشديدا كقول البازهير  
 خط في الارداق سطر \* من بديع الشعر موزون

كذلك في عقود الجمان ( قوله وناجنا السبكي الخ ) أي حيث قال في كتاب الطبقات في ترجمة  
 الامام أبي منصور عبد القادر بن طاهر التميمي البغدادي من كبار الشافعية وأجلهم ان من شعره  
 قوله يا من عدا ثم اعتدى ثم اترف \* ثم انتهى ثم اعوى ثم اعترف  
 ابشر بقول الله في آياته \* ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف  
 ففي استعمال هذا الاستاذ أبي منصور مثل هذا الاقتباس في شعره دلالة على جوازه فانه جليل من  
 أئمة الدين والناس يسندون عنه وقد أسند عنه هذين البيتين الاستاذ الحافظ أبو القاسم ابن عساكر  
 قال السيوطي في شرح عقود الجمان بعد نقله ذلك قلت ليس هذان البيتان من الاقتباس  
 لتصر به بقول الله تعالى وتقدم ان ذلك خارج عنه ( قوله فالك مشدد في المنع ) قال العلامة  
 الشيخ عبد الباقي الزرقاني فيما كتبه على ختم الرسالة بعد نقله كلام الحافظ السيوطي في كتاب  
 عقود الجمان قلت ويحمل منع الامام مالك رضي الله عنه على الاقتباس القبيح الذي يذكر فيه  
 الردى ونحوه كقوله

وردفه ينطق من خلفه \* لمثل هذا فليعمل العاملون

فانه حرام قطعاً وهذا الجواب هو المتعين ليصح به نقل السيوطي عن مالك والافقدروي الخطيب  
 البغدادي وغيره بالاسناد عن مالك بن أنس انه كان يستعمله قال النووي في التبيان بعد نقل ذلك  
 وهو أكبر حجة على من يزعم أن مذهب مالك تحريمه والعمدة على الشيخ داود الساذلي الباخلي من  
 المالكية في نفي الخلاف في مذهبه اهـ وهذا يقضى بالعجب من السيوطي في قوله \* فالك مشدد  
 في المنع \* الا ان يجاب عنه بالجواب المتقدم وأعجب من ذلك أيضاً قوله \* وليس فيه عندنا صراحة \*  
 مع ما قاله هو نفسه في حاشية الموطأ في حديث انا اذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين وهذا  
 الحديث أصل في جواز التمثيل والاستشهاد بالقرآن والاقتباس نص عليه ابن عبد البر في التمهيد  
 وابن رشيقي في شرح الموطأ وهما المالكيان والنووي في شرح مسلم تكلم عند شرح هذا الحديث  
 ولا أعلم بين المسلمين خلافاً في جوازه في النثر في غير المجون والخلاعة وهزل المشتاق وشرية الخمر  
 واللواط ونحو ذلك وقد نص على جوازه أئمة مذهبنا بأسرهم واستعملوه في الخطب والرسائل  
 والمقامات وسائر أنواع الانشاء ونقلوا استعماله عن أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي  
 طالب وابنه الحسن وعبد الله بن مسعود وغيرهم من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وأوردوا  
 فيه عدت أحاديث صحجة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه استعمله اهـ اهـ كلام عبد الباقي وقوله  
 وأعجب من ذلك أيضاً قوله \* وليس فيه عندنا صراحة الخ مع ما قاله هو نفسه الخ محل الشاهد قوله  
 بأسرهم ( قوله فلا يكون تشديدا ) لعل هنا اسقاط والاقتباس قوله فلا يكون قاله بعض المشايخ

لن تنالوا البر حتى \* تنفقوا مما تحبون

وأما محقوله

نجرد في الحمام عن قشر لؤلؤ \* وألبس من ثوب الملاحه ملبوسا

وقد جرد موسى لتزيين شعره \* فقلت لقد أوتيت سؤلئك يا موسى

وقول محمد بن العفيف التمساني

يا عاشقون حاذروا \* مبتسما من نغره

وطرفه الساحر مذ \* شككفوق في أمره

يريد أن يخرجكم \* من أرضكم بسحره

فالظاهر كراهته لما أنه لم يبلغ مبلغ الاول في الاساءة وأما محقوله ابن أبي زيد من أئمة المالكية آخر رسالته والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله فلا بأس به اه ( قوله شيأمن القرآن الخ ) مفعول ثان ليضمن والاول وهو الكلام مرفوع على أنه نائب أي يضمن الكلام كلاما يشبه القرآن أو الحديث وليس المضمن هو نفس القرآن أو الحديث لما سيأتى أنه يجوز في اللفظ المقتبس تغيير بعضه ويجوز فيه نقله عن معناه الوارد فيه كما في قوله أنزلت حاجاتي الخ فلو كان المضمن هو القرآن حقيقة لكان نقله عن معناه كفرا وكذلك تغييره أفاده السيرامي قال عرق وسمى الاتيان بالقرآن أو الحديث على الوجه المذكور اقتباسا أخذ من اقتباس نور الصباح من نور القبس وهو الشهاب لان القرآن والحديث أصل الانوار العلمية اه ( قوله يعني على وجه الخ ) أتى بالعناية اشارة الى أن النبي ليس منصبا على المقيد وهو الوجه والطريقة بل مصبه القيد وهو كونه من القرآن أو الحديث ففسر المتن أولا على ظاهره ثم أشار الى بيان المراد منه ( قوله كما يقال الخ ) راجع للمتنى ( قوله فالاول ) وهو الاقتباس من القرآن في النثر ( قوله كقول الحريري ) أي في المقامة الثانية وتعرف بالحلوانية بعد انشاد قوله

فامطرت لؤلؤا من زرجس وسقت \* وردا وعضت على العناب بالبرد

( قوله فلم يكن الخ ) أي لم يعض زمن يسيرا والانشاد أبو زيد انشاد اغر بيا وهو قوله

سألها حين زارت نضو برقعها السقاني وابداع سمعي أطيب الخبر

فزحزت شققا غشى سننقر \* وساقطت لؤلؤا من خانم عطر

( قوله فاغرب ) بمعجمة فمهملة أي أي بشئ غريب يبيع ( قوله والثاني ) وهو الاقتباس من القرآن في النظم ( قوله ان كنت أزمعت الخ ) قيل أزمعت يتعدى بنفسه يقال أزمعت الامر ولا يقال أزمعت على الامر بخلاف العزم فإنه يتعدى بعلى وقيل يتعدى بنفسه وبعلى كاجعته وأجمعت عليه والاول مذهب الكسائي والثاني مذهب الفراء وما في قوله من غير ماجرم زائدة اه فترى

ولك أن تقول هو تفرع على ما قبله أي اذا حمل كلام الامام مالك على ذلك لم يكن ذلك منه تشديدا في الدين وخروج عن الطريقة الجادة ( قوله فامطرت الخ ) شبه اللمع باللؤلؤ والعين بالزرجس والوجنات بالورد والانامل الخضوبة بالعناب والثنايا بالبرد ( قوله نضو برقعها ) أي كشفه وازالته وهو ما رسله المرأة على وجهها ويجوز فيه ضم القاف وقصها ( قوله السقاني ) أي الشديدة الحجره ( قوله شققا ) أي برقعها شبيه بالسفق وهو الحجره بعد الغروب الى أول وقت العشاء ( قوله غشى ) أي غطى ( قوله سننقر الخ ) السناب القصر النور وهو المراد بالمدارفة وكفى بالقمر عن

( شيأمن القرآن أو الحديث لاعلى أنه منه ) أي لاعلى طريقة أن ذلك الشئ من القرآن أو الحديث يعني على وجه لا يكون فيه اشعار بأنه منه كما يقال في اثناء الكلام قال الله تعالى كذا وقال النبي صلى الله عليه وسلم كذا ونحو ذلك فإنه لا يكون اقتباسا ومثل للاقتباس باربعة أمثلة لانه اما من القرآن أو الحديث وكل منهما ما في النثر وفي النظم فالاول ( كقول الحريري فلم يكن الا كلعج البصر أو هو أقرب حتى أنشدا فغرب ) الثاني مثل ( قول الآخر ان كنت أزمعت ) أي عزمتم على هجرنا \* من غير ماجرم فصر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم



والجرم بالضم الذنب وقوله فصبر جميل أي فامرنا معك صبر جميل اقتبس من قوله تعالى حكاية عن يعقوب على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام بل سولت لكم أنفسكم أمرًا فصبر جميل والصبر الجليل هو الذي لا شكوى فيه والصفح الجليل هو الذي لا عتب فيه والهجر الجليل هو الذي لا غيبة فيه وقوله وان تبدلت بنا غيرنا أي اتخذت بدلنا منافي الصعبة والمحبة فحسبنا الله الخ اقتبس من قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانقلبوا بنعمة من الله وفضل اه ملخصا من المعاهد وعق (قوله والثالث) وهو الاقتباس من الحديث في النثر (قوله قول الحريري قلنا الخ) أي في المقامة التاسعة والثلاثين وتعرف بالصعادية وقيل فامارنا أي انارهم نار الجباحب وخبرهم كسراب السباب قلنا الخ ونار الجباحب ما تطاير من الشرار في الهواء بتصادم حجرين أو بضرب حجر في حافر وتلك نار لا منفعة فيها وقيل الجباحب رجل يجمل كان يوقد نار اضعيفة لثلاثة قصد فان أحس بانسان أطفأها لثلاثة اقتبس أحد من ناره وقيل نار الجباحب نار سراجيه ولعله اذا جاء أحد يوقد نار منه أطفأها وقيل الجباحب ذباب يطير بالليل له شعاع كالسراج وقوله خبر الخبر بضم الخاء مصدر خبرت أخيرا اذا امتعت والسباب والسبابس الارض المستوية واحدها سبب وبسبب اه شريشي (قوله من الحصى) في نسخة من الحصباء وهي صغار الحصى (قوله وقال شأهت الوجوه) أي قبعت بالضم من القبح تقيض الحسن اه مطول وعبارة ع ق أي قبعت وتغيرت بانكسارها وانها عودها بالخبية مما تر يد فلما فعل ذلك انهزم المشركون اه (قوله وفتح) بضم القاف وكسر الباء مخففة على وزن ضرب (قوله من قصه) بابه منع وقوله بالفتح أي فتح الباء مخففة (قوله أي اللثيم) وقال العصام في أطوله واللكع كسر اللثيم والعبد الاحق اه (قوله والرابع) وهو الاقتباس من الحديث في النظم (قوله ان رقيبى سئ الخلق فداره) الرقيب الحافظ والحارس والخلق بسكون اللام أي رقيبى قبيح الطبع غليظه فلاطفة لتنال معه المطلوب (قوله فداره) اي اثلا يمنعك عنى اه سم قال يس صوابه بمنعنى عنك اه (قوله والمخاتلة) هي المخادعة اه فترى وفي نسخة والمخاطلة وهي المخادعة والتعيل (قوله وجهك) مبتدأ خبره الجنة وما بعدها حال من الجنة باضمار قد اه يس (قوله أي أحيطت) أي فلا يتوصل الى كل منهما الا بارتكاب ذلك (قوله جنة وجهك) من اضافة المشبه به للمشبه (قوله مالم ينقل الخ) أي لاقتباس الذي لم ينقل فيه الخ أي بل أريد به في كلام المقتبس بكسر الباء ذلك المعنى الاصلى بعينه (قوله عن معناه الاصلى) المراد به المفهوم منه وان كان الماصدق مختلفا فاصدقه في القرآن والحديث غيره في هذا الكلام والمفهوم واحد فينبغي ان يكون الاستعمال حقيقة لانه مستعمل في مفهومه وان اختلف الماصدق بخلاف ما اذا نقل فانه يكون مجازا (قوله كما تقدم من الامثلة) أي فان قوله كلمح البصر أو هو أقرب أريد به ذلك المقدار من الزمن كما أريد به في الاصل وقوله فصبر جميل على معناه وكذا حسبنا الله ونعم الوكيل وشأهت الوجوه أريد به قبح الوجوه وتغيرها كما أريد في الاصل وكذا حفت الجنة بالمكاره فان المفهوم في الاصل والفرع واحد

وجهاها وباللؤلؤ المتساقط عن كلامها وبأخاتم العطر عن ذها (قوله الخبر) بضم الخاء في بعض مواد المقامات خبرهم حقيقة أمرهم وباطنه (قوله فان المفهوم في الاصل والفرع واحد) أي مفهوم المكاره وهو المشاق الصادقة بمشاق الرقيب وبمشاق التكليف وأما الجنة فهي باقية على

وان كان المراد بمصدوق الفرع خلاف الاصل لان الاختلاف في المصدوق لاعبرة به اه عق  
( قوله والثاني خلافه ) قال في المطول ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في صبح الوجه دخل  
الجمام وحلق رأسه

تجرد في الجمام عن قشر لؤلؤ \* وألبس من ثوب الملاحه ملبوسا

وقد جرد موسى لتزيين شعره \* فقلت لقد أوتيت سؤلك يا موسى اه

وأراد بقشر اللؤلؤ ثوبه واللؤلؤ بدنه وقوله يا موسى خطاب لآله الخلق ( قوله كقول ابن الرومي )  
قال في المعاهد البيتان من المخرج وينسبان لابن الرومي لكن رأيت في الاغانى نسبتها لاسماعيل  
القراطيسي ولفظه حدث أحد بن بشر المردي قال مدح اسماعيل القراطيسي الفضل بن الربيع  
خمره فقال فيه وذكر البيتين اه باختصار ( قوله لئن أخطأت الخ ) قبلهما

الأقل للذي لم يهسهده الله الى نفعي

لساني فيك محتاج \* الى التخليع والقطع

وأنيابي وأضراسي \* الى التكسير والقلع

لئن أخطأت الخ ( قوله لئن أخطأت في مدحيك ) أي حيث مدحتك وأنت لا تستحق المدح وقوله  
ما أخطأت في مني أي لا تستحقني المنع حيث مدحت من لا يستحق المدح اه سم ( قوله مقتبس  
من قوله تعالى ربنا الخ ) أي حكاية عن سيدنا ابراهيم عليه السلام ( قوله بوادغير ذي زرع ) هو  
مكة المشرفة ( قوله وقد نقله ابن الرومي الخ ) أي على طريق المجاز المرسل والاستعارة قال ابن  
يعقوب لا يقال قوله وجهك الجنة حفت بالمكاره نقل الى الجنة هي الوجه والى حفوف بالمكاره  
التي هي مشاق الرقيب والاصل الجنة الحقيقية والمكاره التي هي التكاليف فكيف يعدم عالم  
ينقل لانا نقول لا تجوز هنا فان الوجه شبه بالجنة والمكاره أريد بها مصدوقها اذا أريد بها على تأويل  
مشاق الرقيب وهو أحد مصادقها وقد تقدم أن الاتحاد في المفهوم يكفي ولا عبرة باختلاف المصدوق  
بعد اتحاد المفهوم بلا تجوز اه ( قوله بتغيير يسير ) خرج الكثير قال سم وانظر ضابطهما  
اه يس وعبارة عق وأما اذا غير كثيرا حتى ظهر أنه شيء آخر لم يسم اقتباسا كما لو قيل في شامت  
الوجوه فصحت الوجوه أو تغيرت الوجوه أو نحو ذلك اه ( قوله أو غيره ) كالتقنية اه مطول  
وقال عق كاستواء القرائن في النثر ( قوله كقوله ) أي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض  
أصحابه اه مطول ( قوله أي وقع ) فكان تامة ( قوله ما خفت ) أي الموت الذي كنت خائفا أن  
يكون ( قوله وفي القرآن ان الله الخ ) فقد نقص مما أخذ من الآية اللام من لله وانا والضمير من انا اليه  
فصد الاستقامة الوزن اه عق ( قوله أن يضمن الشعر ) خرج النثر فلا يجري فيه التضمن  
من قوله مشعر الغبر خرج به ما اذا ضمن شيئا من نثر الغبر فلا يسمى تضمينا بل عقدا كما سيأتي اه  
عق قال في المطول ولو قال مكان قوله من شعر الغبر من شعر آخر لكان أحسن ليتناول ما اذا ضمن  
الشاعر شعره شيئا من قصيدته الاخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته في أشعار العرب اه ( قوله  
بيتا كان أو ما فوقه الخ ) هذه الاربعة ما مع التنبيه أو عدمه ان كان مشهورا فالاقسام ثمانية قال

(و) الثاني (خلافه) أي

ما نقل فيه المقتبس عن

معناه الاصل (كقوله)

أي كقول ابن الرومي (لئن

أخطأت في مدحيك

ما أخطأت في مني \* لقد

أنزلت حاجاتي \* بوادغير

ذي زرع ) هذا مقتبس

من قوله تعالى ربنا اني

أسكنت من ذريتي بوادغير

ذي زرع عند بيتك المحرم

لكن معناه في القرآن

وادلاماء فيه ولا نبات وقد

نقله ابن الرومي الى جناب

لاخبر فيه ولا نفع (ولباس

بتغيير يسير ) في اللفظ

المقتبس (لوزن أو غيره

كقوله قد كان ) أي وقع

(ما خفت أن يكونا انا الى

الله راجعونا) وفي القرآن

انا لله وانا اليه راجعون

( وأما التضمن فهو أن

يضمن الشعر شيئا من شعر

الغبر ) بيتا كان أو ما فوقه

أو مصراعاً أو مادونه (مع

التنبيه عليه ) أي على أنه

من شعر الغبر

مفهومها الاصل والمصدوق واحد لان الكلام مبني على التشبيه كما هو ظاهر ( قوله خمره ) أي

عق والامثلة المطابقة لها ثمانية ولكن ينبغي الاستغناء بمثالي البيت عن مثالي الاكثر لطول  
الاكثر مع قلة وجوده ولكون طريق التنبية فيهما واحدا لانفصاله فيهما عن المضمين كما ينبغي  
الاستغناء بمثالي المصراع عن مثالي الاقل لان طريق التنبية فيهما متصل مع المضمين في بيت واحد  
غالبامع قلة وجوده أيضا فالمحتاج اليه على هذا مثالان لتضمين البيت ومثالان للمصراع فامثال  
تضمين المصراع مع التنبية فأشار اليه المصنف بقوله كقوله على أي سأشداخ وأمامثال تضمين  
المصراع بدون تنبيه لاشتهاره فأشار له الشارح بقوله كقول الشاعر فقلت الخ وأمامثال تضمين  
البيت مع التنبية على أنه لغبر المضمين فكقوله

اذا ضاق صدري وخفت العدا \* تمثلت بيتا بحالي يلبق

\* فبالله أبلغ ما أرنجى \* وبالله أدفع مالا أطيق

فقوله تمثلت بيتا تنبيه على أن البيت من كلام غيره وأمامثاله بدون التنبية لاجل وجود الشهرة  
فكقوله

كانت بلهنية الشيبية سكرة \* فصصوت واستبدلت سيرة مجمل

وقعدت أنتظر الفناء كراكب \* عرف المحمل فبات دون المنزل

فان البيت الثاني مشهور لمسلم بن الوليد الانصاري والبلهنية بضم الباء سعة العيش ورخاء الحال  
يقال فلان في بلهنية أي في سعة من العيش والشيبية الشباب والصصو خلاف السكر والسيرة  
الطريقة والمجمل الآتي بشئ جميل وأراد بالفناء الموت وربما اجتمع الامر ان التنبية والشهرة فيكون  
التنبية للتأكيذ وذلك كقوله

كانه كان مطويا على احن \* ولم يكن في قديم الدهر أنشدني

ان الكرام اذا ما أسهلوا ذكروا \* من كان يألفهم في المنزل الحسن

الضمير للمصاحب المذكور في الايات السابقة يشكو رجلا كان يصاحبه في حال فقره وينشده  
هذا البيت فلما أيسر تركه ونسى ما كان ينشده والمطوى المشتمل والاحن الضغائن والشحناء  
وقوله ان الكرام أي أنشدني هذا البيت فقوله أنشدني تنبيه على أن البيت المذكور بعده لغيره  
وقوله اذا ما أسهلوا أي دخلوا في السهل واتسع العيش ومن مفعول ذكروا ثم تضمين الاقل من  
البيت فديكون مع تمام المعنى بلاتقدير كما تقدم في \* أضعوني وأي فتى أضعوا \* وقد يكون  
بتقدير وبسمى تضمينا أيضا كقوله

كنامعا أمس في بؤس نكابه \* والعين والقلب منا في قدي وأذى

والآن أقبلت الدنيا عليك بما \* تهوى فلا تنسى ان الكرام اذا

يعني اذا ما أسهلوا ذكروا الى آخر بيت أبي تمام السابق ولا بد من تقديره ليتم المعنى ولكن لا يمدون  
هذا من تضمين البيت ولو توقف المعنى على تمامه نظرا الى أن الموجود بعضه وأراد بالامس الزمان  
القريب لاحقيقته والبؤس السدة والمكابدة المقاساة وقوله في قدي وأذى فيه لف ونشر مرتب  
وقدي العين الخبت الذي يقع فيها حالة الوجع اه زيادة من السيرامي والفنرى وغيرها (قوله  
ان لم يكن ذلك مشهورا) فان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبية مطول (قوله وبهذا) أي  
بقيد التنبية وما يقوم مقامه من الشهرة (قوله يقير عن الاخذ والسرقه) لان فيها تضمين شعر  
أيضا وانما افرق في أن السارق يبذل الجهد في اظهار كونه له والمضمين يأتي به منسو جامع شعره

(ان لم يكن ذلك مشهورا  
عند البلغاء) وبهذا يقير  
عن الاخذ والسرقه  
(كقوله)

مظهرها أنه لغيره وانما ضمه اليه ليظهر الخندق واظهار كيفية الادخال للناسبة اه ع ق ( قوله اى قول الحريرى ) اى فى المقامة الرابعة والثلاثين وتعرف بالزبيدية من قصيدة من الوافر اولها  
 خالك الله هل مثلى يباع \* لكما تشبع الكرش الجياح  
 وهل فى شرعة الانصاف اى \* ا كلف خطة لانستطاع  
 وان ابلى بروع بعد روع \* ومثلى حين يبلى لابرع  
 خالك ابعذك والكرش العيال وكرش الرجل عياله وصغار اولاده والشرعة الطريقة والانصاف  
 العدل والخطة الامر والروع الفرع ( قوله الذى عرضه ) فى المختار عرض الجارية على البيع من  
 باب ضرب اه وقوله ابوزيد اى السروجى الذى يقع فى مقامات الحريرى وقالوا لا اصل له  
 ( قوله على اى الخ ) فاخبر الغلام عند العرض بأنه يوم البيع ينشدهما كرونه بقوله سانشد على  
 أن المصراع الثانى لغيره وقوله عند يبعى فى بعض النسخ يوم يبعى اه سم ( قوله أضاعونى الخ )  
 مفعول أنشد ( قوله للعرجى ) بسكون الراء وهو عبد الله بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن  
 عفان رضى الله عنه ينسب الى العرج بسكون الراء وهو منزل بطريق مكة وقيل هولامية بن أبى  
 الصلت اه مطول ( قوله ونمامه الخ ) وبعده

كانى لم أكن فهم وسيطا \* ولم تلك نسبتى فى آل عمرو

فترى ( قوله لام التوقيت ) بمعنى فى متعلقة بأضاعونى كما يدل عليه كلام الشارح بعد وعبارة  
 ع ق واللام فى ليوم كريمة توقيتية وأى استهلام أريد به التعظيم كأنقول عندى غلام وأى غلام  
 أى هو أكل الفتيان واللام يحتمل أن تتعلق بأضاعونى فيكون المعنى انهم أضاعونى فى وقت  
 الكريمة ووقت حاجتهم لسد الثغر فقد أضاعونى أحوج ما كانوا الى ويحتمل أن تتعلق بما تقيده  
 أى من الكمال أى أضاعونى وأنا أكل الفتيان فى وقت الكريمة وفى وقت الحاجة لسد الثغر  
 اذ لا يوجد من الفتيان من هو مثلى فى تلك الشدائد وعلى هذا يكون زمان الاضاعة غير زمان  
 الكريمة وسد الثغر وعلى كل حال فى الكلام تنديم المضيعة وتخطئهم على اضاعة مثل هذا  
 القائل اه ( قوله بكسر السين ) وأما بفتحها فهو القصد فى الدين ( قوله فى وقت ) اشارة  
 الى أن اللام فى ليوم بمعنى فى كما فى ( قوله أحوج الخ ) حال من الواو فى براعوا وما مصدرية  
 وكان نامة وقوله الى متعلق بأحوج أى حال كونهم أحوج الى مدة وجودهم وعبارة السيرامى أى  
 حال كون هذا الوقت هو أحوج أوقاتهم الى المقصود تنديمهم على اضعائهم اياه اه ( قوله أى  
 كاملا ) مراده بأى فى نفسه لا التعميم ( قوله وفيه تنديم الخ ) لانهم أضاعوا وابعوا من لاغنى  
 عنه لكونه كاملا فى الفتوة ( قوله ونصمى ) استثناف كلام وهو مبتدأ وقوله كقول الشاعر  
 خبره ( قوله قد قلت لما اطلعت الخ ) الوجنات جمع وجنة وهى ما ارتفع من الخدين والشقيق  
 ورد أحر والعض بالمعجمتين الطرى والمراد به خد الحبيب وروضة آس مفعول اطلعت والآس  
 ورد أخضر كذا فى شرح الايضاح للجلال السائى والمراد به هنا الشعر النابت على وجهه  
 والهمزة فى أعذاره للنداء وعذار الرجل شعره النابت فى موضع العذار وأراد السارى بالنصب  
 على أنه صفة لعذار الأناهة سكنه للضرورة وترفقا أمر من ترفق بترفق أصله ترفقن قلبت النون

منعمن العطاء ( قوله وان أبلى ) أى اختبر ( قوله للجلال السائى ) الذى فى الغنى لجلال الدين

أى قول الحريرى يحكى  
 ما قاله الغلام الذى عرضه  
 ابوزيد للبيع ( على اى  
 سانشد عند يبعى \*  
 أضاعونى وأى فى  
 أضاعوا ) المصراع الثانى  
 للعرجى ونمامه \*

ليوم كريمة وسداد ثغر  
 اللام فى ليوم لام التوقيت  
 والكريمة من أسماء  
 الحرب وسداد الثغر  
 بكسر السين سده بالخيل  
 والرجال والثغر موضع  
 الخافق من فروج البلدان  
 أى أضاعونى فى وقت  
 الحرب وزمان سد الثغر  
 ولم براعوا حتى أحوج  
 ما كانوا الى أى فى أى  
 كاملا فى الفتيان أضاعوا  
 وفيه تنديم وتخطئة لهم  
 ونصمى المصراع بدون  
 التنبية لشهرته كقول  
 الشاعر

قد قلت لما اطلعت وجناته  
 \* حول الشقيق الغض  
 روضة آس

أعذاره السارى العجول  
 ترفقا ما فى وقوفك ساعة  
 من باس )

الاول ( بنسكته ) لا توجد فيه ( كالتورية ) أي الابهام ( والتشبيه في قوله اذا الوهم أبدى ) أي أظهر ( لي لماها ) أي سمرة شفتيها ( ونغرها ) نذكرت ما بين العذيب وبارق

ويذكرني ( من الاذكار ) ( من قدها ومدامعي ) مجرّ عوالينا ومجرى السوابق

انتصب مجرّ على انه مفعول ثان ليندكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله

نذكرت ما بين العذيب وبارق مجرّ عوالينا ومجرى السوابق

مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان وما بين ظرفي للتذكّر أو للجرح والمجرى انساعا في تقديم الظرف على عامله المصدر أو ما بين مفعول نذكرت ومجر بدل منه والمعنى أنهم كانوا نزولا

بين هذين الموضعين فكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فالشاعر الثاني أراد بالعذيب تصغير العذب

يعني شفة الخبيبة وبارق نغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما يرقها وهذا تورية وشبه بخصر قدها

تقرر الانبأبي على السعد - بع )

الخفيفة ألفا اه فزرى وقوله ترفقا أمراخ فهو بفتح الفاء المشددة وقرر الجربى أنه مصدر منصوب على المفعولية المطلقة وعليه فهو بضم الفاء ( قوله المصراع الاخبرلابي تمام ) وهو صدر بيت وتنامه \* تقضى حقوق الاربع الادراس \* ( قوله بنسكته لا توجد فيه ) بهذا يعلم أن منشأ الحسن هو كون المزبد لنسكته والا فالزيادة على المضمن لا بد منها فلم يعترض بمطلق الزيادة عن شيء وانما احتريز بكونها لنسكته زائدة على ما كان فالمحترز عنه هو الزيادة لغير ذلك أفاده ع ( قوله كالتورية أي الابهام ) مثال للنسكته وقد تقدم معناها وهو أن يكون للكلام معنى بعيد وقريب ويراد به البعيد لقريته ( قوله في قوله ) أي الموجودين في قوله أي قول صاحب التعبير بالخاء المهملة كتاب في المعاني والبيان ( قوله اذا الوهم ) المراد اذا تخيلت ذلك اه سم أي لماها ونغرها ( قوله أي سمرة شفتيها ) هي نهاية الحجر وفي نسخة أي حجرة ( قوله ونغرها ) أي اسنانها وقوله نذكرت جواب اذا ( قوله من الاذكار ) أي بقطع الهمزة أي لا من الاذكار الذي هو الانعاط ( قوله من قدها ) متعلق بيبذكرني ومن للابتداء اه سم ( قوله على أنه مفعول ثان ) والاول بياء المتكلم في يذكركني ( قوله مطلع قصيدة لابي الطيب ) أي أولها فالشاعر الثاني أخذ الشطر الاول وجعله شطرا ثانيا وأخذ الشطر الثاني وجعله شطرا ثانيا أيضا ( قوله والعذيب الخ ) شروع في بيان مراد أبي الطيب ثم بين مراد المضمن اه سم ( قوله موضعان ) هذاهما القريب المشهور وسأني معناها البعيد ( قوله ظرف لتذكر ) أي لقوله نذكرت ومازائدة وعلى هذا فقوله مجرّ وما عطف عليه مفعول نذكرت ( قوله أول الجرح والمجرى ) بناء على انهما مفعولان ويكون التقدير نذكرت جرح العوالى واجراء السوابق حين وقع ذلك الجرح والاجراء بين العذيب وبارق ( قوله على عامله المصدر ) أي لان مجرّ معناه الجرح ومجرى معناه الاجراء ( قوله أو ما بين مفعول الخ ) على أن ما موصولة وبين صلتها أي نذكرت الذي استقر بين العذيب والخ وقوله ومجر بدل منه أي من ما الواقعة مفعولا وحينئذ يكون المراد بمجر ومجرى المكان أو المصدر الذي هو بحر الرماح واجراء الخيل ( قوله والمعنى ) أي معنى بيت أبي الطيب وقوله أنهم أي القائل وقومه ( قوله نزولا ) جمع نازل كوقوف جمع واقف وقعود جمع قاعد ( قوله فكانوا يجرون الرماح ) أي التي هي العوالى وقوله عند مطاردة الفرسان جمع فارس أي طرده بعضهم بعضا وهذا معنى مجرّ عوالينا وقوله ويسابقون على الخيل معنى مجرى السوابق ( قوله يعني شفة الخبيبة ) هذا هو المعنى البعيد وكذا ما بعده ( قوله الشبيه بالبرق ) أي في اللعان ( قوله وهذا تورية ) فالتورية في ثلاثة مواضع وقوله وشبه أي ضمنا لا صراحة قال سم فزاد

الشائى وهو كذلك أيضا في بعض النسخ ( قوله الاربع الادراس ) الاربع بضم الباء جمع ربع والادراس أي المدرسة البالية ( قوله أي بقطع الهمزة ) أي وسكون الذال مخففة وقوله أي لا من الاذكار أي بوصول الهمزة وتشديد الذال المكسورة ( قوله في بيان مراد أبي الطيب ) وآخر هذا البيان قوله ويسابقون على الخيل ( قوله ثم بين مراد المضمن ) أي بقوله فالشاعر الثاني الخ ( قوله رحمه الله وشبه بخصر قدها الخ ) أشار الى أن قوله من قدها على حذف المضاف أي من بخصر

٦١ - تقرر الانبأبي على السعد - بع ) يعني شفة الخبيبة وبارق نغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما يرقها وهذا تورية وشبه بخصر قدها بتأويل الرمح وتتابع دموعه بجريان الخيل السوابق

على أبي الطيب بهذه التورية والتشبيه اه ( قوله ولا يضر التغيير اليسير ) احترز به من التغيير الكثير فانه يخرج به المضمن عن التضمن ويدخل في حد السرقة ان عرف انه للتغير والفرق بين الكثير واليسير مو كولي الى عرف البلغاء فما يقال فيه هو ذلك بعينه ولا فرق بينهما الا هذا الامر الخفيف الظاهر فيسير وما يقال فيه ليس هو لمخالفته اياه في امور تبعده فكثير اه ع ق ( قوله لمقصد ) متعلق بالتغيير واللام للتقوية وقوله ليدخل علة للتغيير ( قوله ليدخل في معنى الكلام ) أي لينتظم فيه ويناسبه اه سم ( قوله في يودي ) أي ذماله بكونه أفرع ( قوله به داء الثعلب ) أي وهو أن تعظم إحدى الرجلين وتتفتح دون الأخرى اه سم وفي الصحاح وداء الثعلب علة معروفة بتناثر منها الشعر اه يس وما في الصحاح هو المناسب لقوله \* متى يضع العمامة تعرفوه \* أي تعرفوا أن فيه هذا الداء ( قوله أقول لمعشر الخ ) المعشر الجماعة وقوله غلطوا أي في حقه وقوله وغضوا أي بصرهم عنه أي لم يحرموه وقوله من الشيخ يعني ذلك اليهودي وقوله الرشيد قال في المطول أراد به الغوي أي الضال على طريق التهم اه وقوله هو ابن جلال الخ مقول القول ( قوله وهو أنا ابن جلال الخ ) فراد هذا الشاعر الأول الاقتضار وانه ابن رجيل جلال أمره وأضح وانتهى يضع العمامة للحرب وتوجهه يعرف قدره في الحرب ونسكايته بناء على ان المراد بالعمامة ملبوس الحرب أو متى يضع لثامه بالعمامة يعرف لشهرته ومراد الشاعر الثاني بقوله هو ابن جلال الخ التهم باليهودي وانه ابن شعراي صاحب شعر جلال الرأس منه وانكشف عن الرأس من هذا الداء أي داء الثعلب وانه طلاع الثنايا أي ركاب صعاب الامور وهي مشاق داء الثعلب ومشاق الذل والهوان ومراده بكونه متى يضع العمامة يعرفوه أنه متى وضع عن رأسه العمامة يعرف داؤه وعيبه وأراد بالمعشر اليهود وغلطهم ذكره على وجه التلميح لمناسبته لظاهر ما يفرض به والافلم يغلطوا في تبعيده وانكاره اه من ع ق ( قوله ليدخل في المقصود ) أي ينتظم فيه ويناسبه وهو كون من نسب اليه ما ذكر على وجه التهم متعديا عنه لا متعديا عن نفسه كما في ذلك البيت اه ع ق ( قوله استعانة ) لظهور التقوى بالبيت على تمام المراد بخلاف ما هو دون ذلك ورب على أصلها من القلة أخذ بالظاهر اه ع ق ( قوله فنادونه ) كمنصفه ( قوله كأنه أودع الخ ) كأن كان بالنظر للمعنى الحقيقي في الموضوعين وكان اسقاط المطول لها بالنظر للمعنى المجازي للإبداع والرفوتأمل اه سم ( قوله أو غير ذلك ) بان كان حكمة من الحكم المشهورة ( قوله يعني اذا كان النثر الخ ) حاصله أن النثر في قوله ان ينظم نثر شامل للقرآن والحديث وغيرهما وقوله لا على طريق الاقتباس قيد في القرآن والحديث فقط لان الاقتباس لا يكون الا فيهما كما تقدم ( قوله اذا غير تعبيرا كثيرا ) لانه لا يغتفر في الاقتباس من التغيير الا اليسير كما تقدم اه سم فهذا القيد يفهم من قوله لا على طريق الاقتباس ( قوله أو أشير ) أي أو غير تغييرا يسيرا لكن أشير الخ ( قوله أو أشير الى انه من القرآن ) كقول الشاعر

أنتلي بالذي استقرضت خطا \* وأشهد معشرا قد شاهدوه  
فان الله خلقت البرايا \* عنت لجلال هيته الوجوه  
يقول اذا ندايتنم بدین \* الى أجل مسمى فاكتبوه

فدها وكذا قوله ومدامعي أي ومن تتابع مدامعي فتدبر ( قوله خلاق البرايا ) حال من اسم ان أو بدل

( ولا يضر ) في التضمن  
( التغيير اليسير ) لمقصد  
تضمنه ليدخل في معنى  
الكلام كقول الشاعر في  
يهودي به داء الثعلب  
أقول لمعشر غلطوا وغضوا  
من الشيخ الرشيد وأنكره  
هو ابن جلال وطلاع الثنايا  
متى يضع العمامة يعرفوه  
البيت لسعيم بن وئيل وهو  
أنا ابن جلال على طريقة  
التكلم فغيره الى طريقة  
الغيبة ليدخل في المقصود  
( وربما يسمى تضمين  
البيت فاذا ) عن البيت  
( استعانة وتضمن  
المصراع فادونه ابداعا )  
كأنه أودع شعره شيئا قليلا  
من شعر الغير ( ورفوتا )  
كأنه فخرق شعره بشئ  
من شعر الغير ( وأما المقدم  
فهو ان ينظم نثر ) فرآنا  
كان أو حديثا أو مثلاً أو غير  
ذلك ( لا على طريق  
الاقتباس ) يعني اذا كان  
النثر قرآنا أو حديثا فنظمه  
انما يكون عقدا اذا غير  
تغيرا كثيرا أو أشير الى  
أنه من القرآن

١٥ مطول قال الفري عليه اننى اعطى والباء فى بالذى للبدل أى بدل الذى استقرضته والمعشر الجماعة وضمير شاهدوه راجع الى الاستقراض المدلول عليه باستقرضت وألى الذى فى بالذى وقوله عنى أى خضعت وذلك جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ١٥ (قوله والحديث) كقول الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه

عمدة الخبر عندنا كلمات \* أربع قالهن خير البرية

أتق المشبهات وازهد ودع ما \* ليس يعينك واعلم بنبي

عقد قوله عليه السلام اللحال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات وقوله وازهد فى الدنيا يجيبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه مالا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات ١٥ مطول قال الفري عليه اراد بالمشبهات بسكون الشين المعجمة وكسر الباء الموحدة الشبه التى لا يعرف حلها وحرمتها ١٥ (قوله اذلا دخل فيه) أى فى غير القرآن والحديث للاقتباس لانه انما يكون فى القرآن والحديث كما علم من تعريفه السابق (قوله كقوله) أى قول أبى العاتية من قصيدة من السريع وقبل هذا البيت

عجبت للانسان فى نغره \* وهو غدا فى قبره يقبر

وبعد البيت

أصبح لا يملك تقديم ما \* برجو ولا تأخير ما يجذر

وأصح الامر الى غيره \* فى كل ما يقضى وما يقدر

١٥ معاهد باختصار (قوله يفخر) من باب نفع ينفع ١٥ مصباح (قوله الجملة) أى جملة يفخر كما فى عى وعبارته وجملة يفخر فى محل نصب على الحال وصح محبى الحال من المضاف اليه وهو من لان المضاف بصدد السقوط والعامل ما تضمنتهما والتقدير اسأل عنه مفتخرا ولو قيل اسأل عنه مفتخرا فى هذه الحال صح ١٥ (قوله والفخر) مفعول معه أى شئ ثبت لابن آدم مع الفخر وقوله أوله أى أصله نطفة وقوله وآخره جيفة أى وحاله الاخرة حال جيفة من ابن يأتية الافتخار ١٥ عى (قوله لا يتقاصر عن سبك النظم) أى فى الحسن وهو تفسير لما قبله (قوله وأن يكون) عطف على كان سبكه بالنظر للمعنى اذ معنى قوله اذا كان سبكه الخ بشرط أن يكون سبكا مختارا أو الوار بمعنى مع وقوله الموقع الظاهر انه بمعنى الوقوع برسى ١٥ سم (قوله كقول بعض المغاربة) أى فى وصف شخص بانه سبى الظن لقياسه على نفسه غيره ١٥ عى والمغاربة جمع مغربى والياء للنسب والتاء فى الجمع عوض عن ياء النسب (قوله فعلاته) أى أفعاله (قوله وحفظت نخلاته) أى أفكاره ونمازها نأثجها ١٥ جربى قال عى وهذه الجملة تمثيلية فانه شبه حال من تبدلت أوصافه الحسنة بغاية ما يستقبح من الاوصاف بحال من له نخلات تنمر الحلو ثم انقلبت تنمر مر فى كون كل منهما تبدل مما يستقبح الى الاوصاف بما يستقبح فاستعمل الكلام الذى يدل على الحالة الثانية فى الحالة الاولى على وجه التمثيل ١٥ (قوله لم يزل سوء الظن يقناده) أى لما كان فيهما فى نفسه قاس الناس عليه فساء ظنه بهم فى كل شئ فصار سوء الظن يقوده الى مالا حاصله فى الخارج من التخييلات الفاسدة وقوله ويصدق توهمه الذى يعناده يعنى انه لما كان

والحديث وان كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد كفيها كان اذلا دخل فيه للاقتباس (كقوله ما بال من أوله نطفة \* وجيفة آخره بفخر) الجملة حال أى ما باله مفتخرا (عقد قول على رضى الله تعالى عنه

وما لابن آدم والفضل وانما أوله نطفة وآخره جيفة

وأما الحل فهو أن ينثر نظم وانما يكون مقبولا اذا

كان سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان

يكون حسن الموقع غير قلق (كقول بعض

المغاربة فانه لما قبعت فعلاته وحفظت نخلاته

أى صارت نماز نخلاته كالخنظل فى المראה (لم

يزل سوء الظن يقناده) أى يقوده الى تخيلات

فاسدة وتوهمات باطلة (ويصدق) هو (توهمه

الذى يعناده) من الاعتياد

أوعطف بيان (قوله والباء فى بالذى للبدل) الاظهر انها سببية ١٥ شيخنا (قوله ولو قيل اسأل

اذساء فعل المرء ساءت  
ظنونه \*

وصدق ما يعتاده من توهم  
وعادى محبيه لقول عدائه  
وأصبح في ليل من الشك  
مظلم

يشكو سيف الدولة  
واستماعه لقول أعدائه

(وأما التلميح) بتقديم  
اللام على الميم من لمح إذا

أبصره ونظر اليه وكثيرا  
ما تسمعونهم يقولون لمح

فلان هذا البيت فقال  
كذا وفي هذا البيت تلميح

الى قول فلان وأما التلميح  
بتقديم الميم على اللام

أعنى الاتيان بالشئ الملمح  
كما في التشبيه والاستعارة

فهو ههنا غلط محض وان  
أخذ من ذهبها ( فهو أن

يشار) في غوى الكلام  
(الى قصة أوشمر) أو مثل

سائر (من غير ذكره)  
أى ذكر واحد من القصة

أو الشعر أو المثل فالتلميح  
أما في النظم أو في النثر

والمشار اليه في كل منهما  
أما أن يكون قصة أو شعرا

أو مثلا نصير ستة أقسام  
والمذكور في الكتاب

مثال التلميح في النظم الى  
القصة والشعر ( كقوله

فوالله ما أدري أحلام نائم  
ألمت بنا أم كان في الركب

بوشع )

يعتاد العمل القبيح من نفسه توهم أن الناس كذلك فصار يصدق ذلك التوهم الذي أصله ما اعتاد فلم

يحصل بسبب ذلك الااثم والعداوة لان أكثر الظن اثم ومعاملة الناس باعتقاد السوء عداوة اه

عق (قوله حل قول أبي الطيب) أى وزاد عليه قوله وحنظلت نخلانته وعبارة عق وقد حل

في هذا السجع قول أبي الطيب الخ (قوله وصدق) أى في الناس ما يعتاده من توهم أى من أمر

يتوهمه في الناس لا اعتياد مثله في نفسه فان من الكلام المشهور أن الانسان لا يظن في الناس أن

يفعلوا معه الا ما يعتقد أن يفعل معهم اه عق باختصار (قوله لقول أعدائه) أى أعداء أبي

الطيب المتنبى (قوله بتقديم اللام الخ) نعرىض بما سيرده اه سم (قوله من لمح) بتشديد

الميم (قوله ونظر اليه) فكأن الشاعر أو الكاتب نظر الى المشار اليه ورأه أى لاحظ اه

عق (قوله وكثيرا ما الخ) تأييدا لكونه بتقديم اللام اه سم (قوله وان أخذ من ذهبها)

قال بعضهم انه يجوز ارادته ههنا وان هو والتلميح بتقديم اللام واحد وسبق ذلك في الاستعارة اه

سم (قوله في غوى الكلام) أى فى أنثائه (قوله أو مثل سائر) أى شائع (قوله أى ذكر

واحد من القصة الخ) فالضمير للاحد لان العطف بأو (قوله والمذكور في الكتاب الخ)

ومثال التلميح في النظم الى المثل قول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد أشار به الى المثل

السائر وأصله لكيب وذلك انه لما سمع قول جساس لا عقرن فغلاها وأعز على أهلها منهاظن أنه

يريد فغلا لكيب يسمى عليان فقال دون عليان خرط القتاد فصار مثل يضرب لكل أمر شاق

لا يتوصل اليه الا بتكف عظيم فيقال دونه خرط القتاد والقتاد شجر صلبه شوكة كالابر

وخرطه ان تمر اليد من أعلاه الى أسفله حتى ينته منه شوكة وأما في النثر فالتلميح الى القصة والى

الشعر كقول الحريري فبت بليلة نابغية وأحزان يعقوبية فأشار بقوله ليلية نابغية الى قول النابغة

فبت كأتى ساورتى ضئيلة \* من الرقش فى أنيابها السم نافع

والمساورة المقاتلة والضئيلة بالضاد المعجمة الحية الرقيقة والرقش الحيات الرقيقات والنافع الشديد

وأشار بقوله وأحزان يعقوبية الى قصة يعقوب عليه السلام في فقدان يوسف على نينوا وعليه أفضل

الصلاة والسلام والتلميح الى المثل كقول العتبي \* فيالها من هرة تعق أولادها \* أشار الى المثل

أعق من الهرة تأكل أولادها اه من عق بتصرف (قوله كقوله) أى قول أبي تمام وقوله

لحقنا باخراهم وقد حوّم الهوى \* فلو با عهدنا طيرها وهى وقع

فردت علينا الشمس والليل راغم \* بشمس لهم من جانب الخدر تطلع

نضاضوها صبغ الدجنة وانطوى \* لهجتها نوب السماء المجرع

فوالله الخ والضمير فى أخراهم ولهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر فى اللفظ وحام الطير على

الماء دار حوله وحوّم غيره جعله دائر افعوله وقد حوّم الهوى فلو با أى جعلها حائمة أى دائرة حول

الاحباب وطير القلوب ما يتفاج فيهما من الخواطر والوقع بالتشديد جمع واقع كرفع جمع راكع

النخ) بيان لصحة سقوط المضاف (قوله وطير القلوب ما يتفاج الخ) بيان للعنى المراد وقال

معاوية عهدنا طيرها أى عهدناها كالطير فى سرعة ذهابها الى مطاها وكثرة دوراتها حولها

وشدة وقعها عليها فهو من اضافة المشبه به الى المشبه أو عهدنا طيرها فقيه تخييل لمكنية اه تدبر



أى والحال ان تلك الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاولى الشمس الحقيقي ادعاء والراغم الذليل  
 وأصله لصوق الانف بالزغام وهو التراب وذلة الليل محوه بظهور الشمس فيه والخدر الهودج نضا  
 ذهب به وأزاله والضمير في ضوءها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر والصبح اللون والدجنة  
 الظلمة وانطوى انضم والمراد بانطواء الثوب المجزع خفاء الكواكب والمجزع ذلولين لان لون  
 السماء غير لون الكواكب اه من خصامن المطول والغزرى (قوله وصف) أى ذكر (قوله  
 وطلوع شمس الخ) أى وجه الحبيب الشبيه بالشمس (قوله ثم استعظم ذلك) حتى كأنه  
 لا يمكن عادة كرد الشمس اه سم (قوله وتجاهل تحيرا الخ) فكانه يقول خلط على الامر لما  
 شاهدت فلم أدر هل أنا نائم وما رأيت حلم أم شمس الخدر أى وجه الحبيب ألتبنا أى أنزلت بالركب  
 فماد لي لهم نهارا أم حضر بوشع فرد الشمس اه ع ق فعلم من هذا أن في البيت مقدمة مخدوفة  
 وهى أم شمس الخدر الخ (قوله وتدلها) مرادف (قوله أهذا حلم) بضم الحاء وسكون اللام  
 أو وضعها كجافى المختار ما براه النائم في نومه (قوله بوشع) بن نون فتى موسى عليه السلام أى  
 صاحبه (قوله فرد الشمس) أى ردها عن الغروب وأمسكها وليس المراد انها كانت غربت  
 فردها (قوله واستيقافه الشمس) أى طلبه من الله تعالى ووقوف الشمس لما عزمتم على الغروب  
 اه ع ق والظاهر انه من عطف الخاص على العام لانه بعض القمة (قوله فلما أدبرت الشمس)  
 أى كادت أن تغرب (قوله قبل أن يفرغ منهم) أى من قتالهم (قوله ويدخل السبت) لانه  
 بالغروب تدخل ليلة السبت وهى مثله في الحرمة (قوله فرد له الشمس) أى أمسكها عن الغروب  
 (قوله مع الرضاء) أى مع ذكر الرضاء ومع ذكر النار أى لعمر والذى ذكره مع الرضاء وذكر  
 معه النار وعمر وهذا هو المذكور في البيت الآتى والمعنى لعمر والقاتل لكليب أرق مثلثا بمخاطب  
 لان القاتل لكليب هو الذى ذكره مع الرضاء والنار (قوله ترمض) من باب طرب اه مختار  
 (قوله حال من الضمير في أرق) لم يجعل الحال من المبتدأ لان الجمهور على عدم مجيئها منه خلافا  
 لسيبويه لكن رد عليه ان أرق اسم تفضيل وحاله لا تتقدم الا فى مثل زيد مفردا أنفع من عمرو معانا  
 وليس هذا الموضع منه فالحق يخرج البيت على مذهب سيبويه خصوصا والشارح ذهب اليه في  
 والنار تلتظى أفاده يس (قوله مرفوع) معطوف على عمرو أى من عطف المفردات لانه  
 لم يقدر له خبر ان خبره خبر المعطوف عليه وهو أرق ووصح الاخبار باسم التفضيل عن شيئين لانه يلتزم

(قوله أى والحال ان تلك الطيور ساكنة) تفسير لقوله وهى وقع وكان الاظهر ان يقول أى والحال  
 ان تلك القلوب ساكنة قاله بعض المشايخ (قوله والمراد بالشمس الاولى الخ) فى معاوية أن  
 قوله فردت علينا الخ استعارة تمثيلية بأن شبه الهيئة الحاصلة بهيئة فرد الشمس لهم ليلابجامع حسنه  
 ظهور الضياء التام وقت الظلام وقوله بشمس استعارة مصرحة ولا ينافيها ما فيها من اشعار بانها  
 شمس أخرى غيرها لانه تجر بدلها ويمكن اعتبار التغير الاعتبارى باعتبار الطلوع من أفق  
 السماء ومن جانب الخدر فلانفاة ولا تجر يداذن أصلا وقوله فوالله ما أدري البيت تجر بدلها فان  
 آيت ذلك فهو جواب بشرط مقدر أى ان أنكرتم ما دعيت فانا والله ما دعيت أحلام نائم  
 البيت (قوله والظاهر انه من عطف الخاص الخ) الاظهر انه من عطف الجزء على الكل (قوله  
 أى مع ذكر الرضاء ومع ذكر النار الخ) هذا لا يناسب الا رواية الجر وأما على رواية الرفع بالعطف

وصف لحوقه بالاحبة  
 المرتحلين وطلوع شمس  
 وجه الحبيب من جانب  
 الخدر فى ظلمة الليل ثم  
 استعظم ذلك واستغرب  
 وتجاهل تحيرا وتدلها وقال  
 أهذا حلم أراه فى النوم  
 أم كان فيما بين الركب بوشع  
 النبى عليه السلام فرد  
 الشمس (أشار الى قصة  
 بوشع عليه السلام واستيقافه  
 الشمس) على ما روى من  
 أنه عليه السلام قاتل  
 الجبارين يوم الجمعة فلما  
 أدبرت الشمس خاف أن  
 تغيب قبل أن يفرغ منهم  
 ويدخل السبت فلا يجعل  
 له قتالهم فيه فدعا الله تعالى  
 فرد له الشمس حتى فرغ  
 من قتالهم (وكقوله لعمر و)  
 اللام للابتداء وهو مبتدأ  
 (مع الرضاء) أى الارض  
 الحارة التى ترمض فيها  
 القدم أى تحترق حال من  
 الضمير فى أرق (والنار)  
 مرفوع معطوف على  
 عمرو وأوجرر معطوف  
 على الرضاء

افراده ونذ كبره ان كان مجردا من آل والاضافة وان كان موصوفه مثنى أو جمعا أو مؤنثا تقول  
الزيدان أفضل من عمرو والزبدون أفضل من عمرو كما قال ابن مالك  
وان لمنكور يضاف أو مجردا \* ألزم نذكيرا وأن بوحدا

قال يس لكن رد عليه أن المعنى لا يساعده لانه ليس المقصود الاخبار عن النار بانها أرق من  
المخاطب مع عدم ظهور ذلك المعنى الابتكاف والاطهر أن النار مبتدأ وجملة تلتظي خبره والجملة  
حال من عمرو وفي مترادفة أو من ضمير الظرف أعنى مع الرضاء فهي متداخلة اه ( قوله تلتظي )  
أى تتوقد ( قوله حال منها ) أى النار ( قوله وما قيل انها ) أى جملة تلتظي ( قوله من حنى )  
بكسر الفاء كرضى ( قوله وعمرو هو جساس بن مرة ) فيه سهولان عمرا هو عمرو بن الحرث  
وجساس هو جساس بن مرة فليس أحدهما الآخر وقد ذكر في شرح مجمع الامثال أن جساسا  
ركب فرسه وأخذ ربحه واتبعه عمرو بن الحرث فلم يدركه حتى طعن كليباً فقتله ثم وقف عليه  
فقال يا جساس أغثنى بشربة ماء فقال جساس تركت الماء وراءك وانصرف عنه فلقه عمرو فقال  
يا عمرو وأغثنى بشربة ماء فنزل عمرو اليه وأجهز عليه وهذا صريح فيما قلته اه فزى قال في المطول  
ولهذا البيت قصة وهي أن البسوس زارت أختها الهيلة وهي أم جساس بجارها من جرهم بن ريان  
له نافقة وكليب قد حى أرضا من العالية فلم يكن رعاها الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت في ابل  
جساس نافقة الجرهمى نرى في حى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت  
بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنافصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس أينها  
المرأة اهدنى فوالله لأعقرن فخلاه وأعز على أهلها فلما فرغ جساس بتوقع غرة كليب حتى  
خرج وتباعده عن الحى فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه فاتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال  
يا عمرو وأغثنى بشربة ماء فاجهز عليه فقيس البسوس بعمرى والبيت ونسب الشر بين تغلب وبكر  
أربعين سنة كلها لتغلب على بكر ولهذا قيل أشأم من البسوس اه وقوله وهي أن البسوس بفتح  
الباء اسم امرأة وهي خالة جساس وقوله الهيلة بسكون الياء المثناة تحت وقيل بفتحة الجاء وقوله بجار  
أى مع جار وقوله له نافقة أى للجار وقوله وكليب اسم شخص وهو ابن ربيعة أخو مهمل الطاهر  
وخال امرئ القيس وكان أعز الناس في العرب وبلغ من عزه أنه اتخذ جروا كلب فادأزل بمنزل فيه

على عمرو فلا ( قوله وهي أن البسوس الخ ) قال في الصحاح والبسوس بفتح الموحدة اسم امرأة  
وهي خالة جساس بن مرة كانت له نافقة يقال لها سراب فرأها كليب بن وائل في حاه وقد كسرت  
بيض طائر كان قد أجاره فرمى ضرعها بسهم فسأل دما فوثب جساس على كليب فقتله فهاجت  
الحرب بين بكر وتغلب أربعين سنة حتى ضرب بها المثل وبها سميت حرب البسوس قال العتابي في  
شرح الشواهد وكان بين وقوع تلك الحرب وبين بعثة النبي صلى الله عليه وسلم ستون سنة اه  
وقوله وقد كسرت ببيض طائر الخ يقال له القنبرة وذلك كما في تقرير الشيخ حجازى ان كليباً كان  
يحمى الصيد فيقول صيد كذا في جوارى فلا يصيد أحد منه شيأ وكان له حى لا يجوز له انسان ولا  
بهيمة فدخل فيه يوما فطارت فبيرة بين يديه من على بيضها فقال لها يالك من قنبرة بعمر خلى لك  
الجوف بيضى واصفرى ونقرى ماشئت أن تنقرى ودخل الحى يوما فوجد بيض القنبرة قد وطئها  
سراب فكسرت ففرمى ضرعها بسهم الخ ( قوله وهي ) أى الهيلة ( قوله لمصاهرة بينهما ) المصاهرة

( تلتظي \* ) حال منها وما  
قيل انها صلة على حذف  
الموصول أى النار التى  
تلتظي فتعسف لاجابة  
اليه ( أرق ) خبر المبتدأ  
من رقه اذ ارجمه ( وأحنى )  
من حنى عليه تطف  
وتشفق ( منك فى ساعة  
الكرب أشار الى البيت  
المشهور ) وهو قوله  
( المستجير ) أى المستغيث  
( بعمرى وعند كربته \* )  
الضمير للموصول أى الذى  
يستغيث عند كربته  
بعمرى ( كالمستجير  
من الرضاء بالنار ) وعمرو  
هو جساس بن مرة وذلك  
أنه لما رى كليباً ووقف  
فوق رأسه قال له كليب  
يا عمرو وأغثنى بشربة ماء  
فاجهز عليه فقيس له  
المستجير بعمرى والبيت

كلاب قد في ذلك الجر وفيه فعوى فحيث بلغ عواؤه لا يرى أحد عشب ذلك الموضع إلا باذنه  
 وإذا جلس لا يمر أحد بين يديه إلا لاله ولا يجشى أحد في مجلسه غيره ولا يوقد نار غير ناره ولا يجير  
 تغلب ولا بكري رجلا ولا يجمي حتى الإبازنه وكان يجمي الصيد فيقول صيد كذا في جوارى فلا  
 يصيب أحد منه شيئا وقوله من العالمة قال الفزري هي ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة  
 وهي الحجاز والنسبة إليها على ويقال أيضا علوى على غير قياس اه وقوله فأنكرها كليب أي  
 لم يعرفها وقوله يشخب أي يسيل وقوله أهدني أي أسكني وقوله لأعقرن فحلأراده كليبيا  
 وطن كليب حين بلغته مقالته هذه أن المراد به فحل إليه عليان كما تقدم وقوله غرة كليب أي  
 غفلته وقوله ونسب الشراى علق وقوله كلها لتغلب أي ان قبيلة كليب التي هي تغلب كان لها  
 الغلبة على قبيلة جساس التي هي بكر وأصل المثل المشهور وهو سد كليب في الناقة وهذه القصة  
 ( قوله فأجهز عليه ) أي قتله

## ﴿ فصل ﴾

## ﴿ فصل ﴾

من الخاتمة في حسن  
 الابتداء والتخلص والانهاء  
 (ينبغي للتكلم) شاعرا كان  
 أو كاتباً ( أن يتأنق ) أي  
 يتتبع الانق الأحسن

( قوله من الخاتمة ) انما كان منها لان كلاشقل على حسن غير ذاتي ( قوله ينبغي للتكلم أن  
 يتأنق ) اعلم أن المصنف لم يتعرض لذلك بحسن المطلب وهو أيضا بما يستحسن رعايته في الكلام  
 البليغ وهو أن يخرج المتكلم الى غرضه بعد الشروع في الكلام بتقديم وسيلة موصلة اليه كقوله  
 اياك نعبد و اياك نستعين فانه قدم الوسيلة التي هي العبادة على المطلوب الذي هو الاستعانة لانه  
 أسرع الى الظفر به كما يفعل ذلك عند الحضور الى الملوك والكبراء اه يس ( قوله أو كاتباً )  
 أي ناظر لأنه المقابل للشاعر ( قوله الانق ) بفتح الهمزة والنون بعدها قاف وضبطه بعضهم

الى قوم الزوج منهم والاصهار أهل بيت المرأة اه فزري ( قوله فيه كلاب ) لعل المناسب فيه  
 كلاب كما وجد في بعض النسخ اه شخبنا

## ﴿ مبحث في حسن الابتداء والتخلص والانهاء ﴾

( قوله حسن المطلب ) ويسمى براعة المطلب وهو من مستخرجات الزنجاني صاحب المعيار انتهى  
 سيوطي في شرح عقود الجمان ( قوله وهو أن يخرج الخ ) أي حسن المطلب هو أن يخرج الخ  
 هدا ما ذكره في التبيان وأما أرباب البيدييات فقد فسروا حسن المطلب بأن يلوح الطالب بالمطلب  
 بالفاظ عذبة مهذبة تشعر بما في النفس دون كشف ونصرح بالخاح مقترنة بتعظيم الممدوح  
 كقول المتنبي

وفي النفس حاجات وفيك فطانة \* سكوني بيان عندها وخطاب

أفاده السيوطي في شرح عقود الجمان ( قوله موصلة اليه ) أي الى غرضه ( قوله فانه قدم  
 الوسيلة الخ ) في أبي السعود وتقديم العبادة لما أهم من مقتضيات مدلول الاسم الجليل ولان  
 العبادة من حقوق الله تعالى والاستعانة من حقوق المستعين ولان العبادة واجبة حتما والاستعانة  
 تابعة للاستعانة فيهما في الوجوب وعنده قيل لان تقديم الوسيلة على المسؤول أدعى الى الاجابة  
 والقبول ( قوله لانه أسرع الخ ) أي لان التقديم أسرع الخ ( قوله بفتح الهمزة والنون الخ )

بكسر النون مع المد قال شيخنا العدوي والصواب الاول وقوله الاحسن تفسير ( قوله تأنق في الروضة ) هي البستان قال سم ويقال تأنق في الأمر أجاد النظر فيه اه صحاح ( قوله اذا وقع فيها متبعا ) أي نزل وعبارة ابن يعقوب يقال تأنق في الروضة اذا وقع فيها متبعا أي كان فيها حال كونه يتبع أي يطلب وينظر ما يؤتفه اه ( قوله في ثلاثة مواضع ) أي ينسب للمتكلم أن يجتهد في طلب أحسن الكلام ليأتي به في ثلاثة مواضع اه ع ق ( قوله حتى تكون ) أي لاجل أن تكون فحتى تعليلية ( قوله أعذب لفظا ) أي من غيرها وعذوبة اللفظ حسنة وحلاوته من كل وجه ولكن خص تفسير أعذبتنا بكونه غاية في البعد عن التنافر واستئصال الطبع لان العذب الحمى يقابله حساما ينافر الطبع ويشغل عليه فتناسب تخصيصه بهذا المعنى لما ذكر مع ما في ذلك من الخروج عن التكرار بما بعده اه ع ق وكذا يقال مثل هذا فيما بعد لان حسن السبك عام أريد به خاص وقوله أعذب لفظا متعلق بالمفردات كما يدل عليه قوله بأن تكون الخ وقوله وأحسن سبكا متعلق بالمركبات لان التعقيد لا يكون الا فيها تأمل ( قوله بأن تكون في غاية البعد عن التنافر الخ ) أورد عليه أن البعد عن التنافر والنقل يترز عنه بلم المعاني وحينئذ فالبعد عما ذكر يبحث عنه في علم المعاني لاهنا كما قال الشارح وأجيب بأن البعد عن ذلك يبحث عنه في علم المعاني وغاية البعد عن ذلك يبحث عنه في علم البديع كما قال الشارح في غاية الخ والغاية أمر زائد محسن وأورد عليه أيضا أنه كان عليه أن يذكر الغاية في البعد عن مخالفة القياس كما ذكر التنافر والنقل فكلام الشارح فيه قصور وأجيب بأن الباء في أن بمعنى السكاف كما وقع في كلام الامام النووي ( قوله والثقل ) عطف تفسير ( قوله والتقديم والتأخير ) الظاهر انه من عطف الخاص على العام لان التعقيد يكون به وبغيره وان حمل التعقيد على التعقيد المعنوي والتقديم والتأخير على التعقيد اللفظي كان من عطف المغاير كما يدل على هذا الاخير عبارة ع ق وقوله الملبس صفة للتقديم والتأخير لانهما شئ واحد ( قوله وان تكون الالفاظ الخ ) هلا قال وان تكون متقاربة الخ كسابقة فان تلك المواضع الالفاظ أيضا ولم أظهر في محل الاضمار ولم عبر بالالفاظ ولم يعبر بالمواضع وأجاب بعضهم بأنه لو أضمر لعاد الضمير على المواضع الثلاثة فيفيد الكلام اشتراط تقاربها بعضها مع بعض وليس مراد ابل المراد تقارب الالفاظ كل منها تأمل ( قوله متقاربة ) أي متشابهة ( قوله في الجزالة ) هي ضد الركاكة والمتانة بمعنى الجزالة والرقة والسلاسة بمعنى واحد أي لطف النطق وتناسبه ضد اللفظ المستقيم اه ع ق ( قوله من غير أن يكسب الخ ) تفسير للنسبة ( قوله الشريف ) أي لاشتماله على المحسنات البديعة وقوله المعنى المضيف أي بان يكون غير مطابق لمقتضى الحال ( قوله أو على العكس ) الاولى حذف على أي يكسب اللفظ المضيف المعنى الشريف ( قوله بل بصاغان ) أي اللفظ والمعنى وقوله بصياغة تناسب وتلائم أي فيكون اللفظ شريفا

يقال تأنق في الروضة اذا وقع فيها متبعا لما بونقه أي يعجبه ( في ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون ) تلك المواضع الثلاثة ( أعذب لفظا ) بأن تكون في غاية البعد عن التنافر والنقل ( وأحسن سبكا ) بأن تكون في غاية البعد عن التعقيد والتقديم والتأخير الملبس وأن تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وأن تكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير أن يكسب اللفظ الشريف المعنى السخيف أو على العكس بل بصاغان بصياغة تناسب وتلائم

في القاموس الأتق محرمة الفرح والسرور أتق كفرح والشئ أحبه وبه أعجب وآتقى ابتاقا ونيقا بالكسر أعجبتني وشئ أتقى كما ير حسن معجب وله أناقه ويكسر وأنق تأنيقا معجب وتأنق فيه عمله بالانقان والحكمة كتشوق والمكان أحبه ( قوله مع ما في ذلك ) أي التخصيص ( قوله وأجيب بأن البعد الخ ) على أن الشئ الواحد قد يكون من فنون باعتبارات كما سبق ( قوله الظاهر أنه من عطف الخاص على العام ) الظاهر أنه من عطف بعض أسباب الشئ عليه

والمعنى كذلك ( قوله وأصح معنى ) أى أزيد فى صحة المعنى فبرعاية الزيادة كان من هذا الباب والافصحة المعنى لا بد منها فى كل شئ اه ع ق ( قوله بأن يسلم ) أى المعنى ( قوله والامتناع ) أى البطلان اه ع ق ( قوله والابتدال ) أى بان يكون فى غاية الظهور يعرفه كل أحد ( قوله ومخالفة العرف ) أى لان مخالفة العرف البليغى كالغرابية المخلة بالفصاحة أو هى نفسها اه ع ق ( قوله ونحو ذلك ) كالسلامة من عدم المطابقة لمقتضى حال المخاطب اه ع ق قال بعض وفيه شئ لان هذا من علم المعانى ( قوله لانه أول ما يقرع الخ ) أى الابتداء بمعنى المبتداه ( قوله يقرع ) من قرع يقرع من باب نفع بمعنى أصاب اه مصباح وفى المختار قرع الباب من باب قطع والاقرع الذى ذهب شعر رأسه من آفة وقد قرع من باب طرب فهو أقرع وذلك الموضع من الرأس القرعة يفتح الراء اه ( قوله فان كان عنبا الخ ) الاولى التعبير بأفعل التفضيل ليوافق ما تقدم للمصنف فهو لف ونشر مرتب فقوله عنبا راجع لقوله أعذب لفظا الخ ( قوله فوعى جميعه ) فى المختار وعى الحديث يعيه وعيا يحفظه اه ( قوله كقوله ) أى قول امرئ القيس اه مطول ( قوله ففانبتك الخ ) هذا أول شعر قاله امرؤ القيس لانه راق ولم يقل شعرا فقال أبوه هذا ليس ابني اذ لو كان كذلك لقال شعرا ثم قال لانه من خاصته خذاه واذهباه الى مكان كذا فاذا بجاه وأتيتى بدمه فضيابه حتى وصلنا المحل المعين فشرعا ليندبجاه فبكى وقال البيت الى آخر القصيدة فرجابه الى أبيه وقال هذا أشعر من على وجه الارض فدوقف واستوقف وبكى واستبكى ونعى الحبيب والمزل فى نصف بيت فقام اليه واعتنقه وقبله وقال أنت ابني حقا قال ابن عبد البر افتتح الشعر بامرئ القيس وختم بذي الرمة اه قال فى المطول وقدح بعضهم فى هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمزل فى نصف بيت أعذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك فى نصفه الثانى بل أتى فيه بجمان قليلة فى ألفاظ غريبة فبان الاول اه قال العصام فى أطوله اقول قد نبه المصنف بآراءه انه يكفى فى حسن الابتداء حسن المصراع اه ( قوله بسقط اللوى ) بكسر السين والتثنية لغة قاله العينى فى الشواهد ( قوله منقطع الرمل حيث يدق ) أى طرفه الدقيق ( قوله ملتو ) المراد به المنعطف بعضه على بعض ( قوله والمعنى بين أجزاء الدخول ) أى ليصح العطف بالفاء لان بين الأجزاء المتعددة والافلا تحسن الفاء وانما

( وأصح معنى ) بأن يسلم  
من التناقض والامتناع  
والابتدال ومخالفة العرف  
ونحو ذلك ( أحدها  
الابتداء ) لانه أول ما يقرع  
السمع فان كان عنبا حسن  
السبك صحح المعنى أقبل  
السامع على الكلام فوعى  
جميعه والا أعرض عنه  
وان كان الباقي فى غاية  
الحسن فالابتداء الحسن  
فى نداء كالأجبة والمنازل  
( كقوله

ففا نبتك من ذكرى  
حبيب ومزل )

بسقط اللوى بين الدخول  
خومل

السقط منقطع الرمل  
حيث يدق واللوى رمل  
معوج ملتو والدخول  
وحومل موضعان والمعنى  
بين أجزاء الدخول

( قوله أى أزيد فى صحة المعنى الخ ) وحينئذ فقول الشارح بأن يسلم من التناقض أى من إبهام التناقض وكذا ما بعده اللهم الآن يكون ذلك تصوير للصحة لاللاحة ( قوله كالغرابية المخلة الخ ) أى نظير الغرابية المخلة بالفصاحة فينبغى السلامة عن تلك المخالفة كما ينبغى السلامة عن الغرابية المخلة بالفصاحة وقوله أو هى نفسها أى أو نقول ان المخالفة هى نفس الغرابية لانظيرتها ( قوله قال بعض وفيه شئ الخ ) أجاب شيخنا بأن المعتبر هو المجموع وان كان بعضه واجبا اه أو يجاب بأن المراد كالسلامة من إبهام عدم المطابقة بأن الشئ الواحد قد يكون من فنون بالاعتبارات ( قوله الأولى التعبير بأفعل التفضيل الخ ) فى حاشية معاوية لم يقل أعذب وأحسن وأصح ليصح له قوله أقبل الخ وقوله والا أعرض عنه وحاصل تعليقه أن هذه الصفات واجبة ليقبل السامع اذ لو انتقى بعضها لأعرض فلوجوبها ينبغى أكملها الإعجاب الاحسن الاعذب الاصح فتدبر ( قوله رحمه الله والمعنى بين أجزاء الدخول ) أى فبين أجزاء حومل على اضافة بين الى كل كما هو الاصل

يحسن الواو ( قوله الدار ) المراد بها مطلق المنزل الصادق بالقصر وغيره بدليل المثال ( قوله كقوله ) أي أتجمع السلمي اه مطول ( قوله وطرحه عليه ) إشارة الى تضمين خلع معنى الطرح فعدي يعلى اه سم ( قوله وينبغي أن يجتنب ) في نسخة ويجب وقوله في المدح أي في ابتدائه ( قوله بالفرقة ) بضم الفاء وسكون الراء اسم موضع الأناها نوهم معنى آخر فبسببه كان يتطير منه ( قوله العلوي ) نسبة لعلى لانه من ذريته ( قوله فقال له الداعي ) أي رداعليه وقوله موعد أحبابك يا عمي أي لأحبابي وقوله ولك المثل السوء أي الحال القبيح قال في المطول وروى أيضا أنه دخل على الداعي في يوم المهرجان فأنشده

لا تنقل بشري ولكن بشريان \* غرة الداعي ويوم المهرجان

فتطير به الداعي وقال يا عمي تتبدي بهذا يوم المهرجان وقيل بطرحه أي ألقاه على وجهه وضربه خسين عصا وقال اصلاح أدبه أبلغ من نوابه اه ويوم المهرجان أول يوم من فصل الخريف وهو يوم فرح وسرور ولعب وقوله أبلغ من نوابه أي أحسن من الاعطاء له وفي الفري روى أنه لما بنى المعتصم بالله قصره بميدان بغداد وجلس فيه أنشده استحق الموصلي

يادار غيرك البلا ومحالك \* ياليت شعري ما الذي أبلاك

فتطير المعتصم وأمر مهنده اه ( قوله ويسمى كونا الخ ) يقتضى أن يسمى براعة الاستهلال نفس الكون المذكور مع أنهم يقولون هي ان يأتي المتكلم في أول كلامه بما يدل على مقصوده تأمل وعبرة العصام في أطوله ويسمى أي الابتداء المناسب كما هو الظاهر وكون الابتداء موافقا للمقصود على ما فسر الشارح ( قوله براعة الاستهلال ) هو في الاصل أول ظهور الهملا ثم استعمل في مطلق افتتاح الشيء وازافة البراعة الى الاستهلال على معنى الملابس أي البراعة الحاصلة من الشاعر أو الكاتب الملابس للاستهلال أي لابتداء الكلام اه ع ق ( قوله من برع ) بضم الراء وقعها اه سم لكن يحى مصدره براعة على وزن فعالة يقتضى أنه بالضم فقط قال في الخلاصة \* فعولة فعالة لفعلا \* وفي المختار انه من باب خضع وظرف ( قوله اذا فاق أصحابه ) أي فكان هذا الكلام فاق على غيره مما لم يشغل على البراعة ( قوله في التهنته ) بالهمز قال ع ق وهي ايجاد كلام يزيد سرورا بفرح به اه ( قوله بشري الخ ) انما كان من البراعة لانه يشعر بأن ثم أمرا مسرورا به وأنه أمر حدث وهو رفيع في نفسه ههنا به ويشتر من سر به فغيبه الالباء الى التهنته والبشري التي هي المقصود من القصيدة وكذا قول أبي الطيب في التهنته بزوال المرض

المجدع وفي اذعوفيت والسكرم \* وزال عنك الى أعدائك السقم

اه ع ق ( قوله وكوكب المجد الخ ) يحتمل أن يريد بكوكب المجد المولود فانه كوكب سماه المجد

في نسبة ما ينسب الى المتعاطفين قلت أو المعنى بين الدخول وحومل عقبيه في نفسه أو في ذكره أو في رتبته الحسية أو الذهنية لافي البيئية فهو على اضافتها الى مجموع المتعاطفين وكذا كل عطف بالواو على مضاف اليه بين والالما صحت فيه الواو أيضا ولزمت اضافة بين الى المثني نحو بين الرجلين فقوله في المطول والالم تصح الفاء فيه ما فيه فان كان يريد ان هذا المعنى بعيد فلنا ليس أبعد من المعنى الذي ذكره ولعله لم يرد التخصيص بل التمثيل أي لو لم يؤزل يمثل هذا التأويل لم تصح الفاء اه معاوية ( قوله يقتضى أنه بالضم فقط ) فيه نظر ( قوله أن يريد بكوكب المجد الخ ) المناسب كما في الدسوق

( و ) في وصف الدار  
( كقوله )

قصر عليه نحية وسلام  
خلعت عليه جلالها الايام  
خلع عليه أي نزع ثوبه  
وطرحه عليه ( و ) ينبغي  
( ان يجتنب في المدح  
ما يتطير به ) أي يتشاءم  
به ( كقوله موعد أحبابك  
بالفرقة غدا ) مطلع قصيدة  
لابن مقاتل الضرب  
أنشدها للداعي العلوي  
فقال له الداعي موعد  
أحبابك يا عمي ولك المثل  
السوء ( وأحسنه ) أي  
أحسن الابتداء ( ما مناسب  
المقصود ) بأن يشغل على  
إشارة الى ما سبق الكلام  
لاجله ( ويسمى ) كون  
الابتداء مناسباً للمقصود  
( براعة الاستهلال ) من برع  
الرجل اذا فاق أصحابه في  
العلم أو غيره ( كقوله في  
التهنته

بشري فقد أنجز الأقبال  
ما وعدا )

وكوكب المجد في أفق العلاء  
صعدا

مطلع قصيدة لابي محمد  
الخازن يهني صاحب

جعل المجد كالسماوات وأثبت له كوكبا هو المولود وأن بر يدب كوكب المجد ما يعرف به طالع المجد أي يظهر  
بهذا المولود قوة طالع المجد وكون كوكبه في غاية الصعود اه اطول وقوله صعد بكسر  
العين كما في المختار ( قوله في المرتبة ) بالتخفيف مصدر رتبى برتبى فله مصدران الرتبة والمرتبة اه  
من القاموس ( قوله هي ) أي القصة وما بعد الضمير تفسيره وقوله بل فيها أي فيها قال عرق  
والمثل بكسر الميم ما بئلا الشئ والمعنى أنها تقول ذلك جهرة بلا إخفاء لأن ملء الكلام الفم يشعر  
بظهوره والجهرة بخلاف الخفي ففي طرف من الفم اه قال سم ولا قول للدينيا والمراد تبديل  
الابدان وتقلب الاحوال والمصراع الآخر في محل النصب لانه مفعول قوله تقول اه وبعد البيت

فلا يغرركم منى ابتسام \* فقولى مضحك والفعل مبك  
بفخر الدولة اعتبر وافآنى \* أخذت الملك منه بسيف هلك  
وقد كان استطال على البرايا \* ونظم جمعهم في سلك ملك  
فلوئمس الضمى جارته يوما \* لقال لها عشوا أنى منك  
ولو زهر النجوم أنت رضانا \* تأبى أن يقول رضيت عنك  
فأسمى بعد ما فرع البرايا \* أسير القبر في ضيق وضنك  
أقدر أنه لو عاد يوما \* الى الدنيا سربل نوب نسك

يقال فرعت قوى أي علوتهم بالشرف أو بالجمال والضحك الضيق اه فزى ( قوله الساوى )  
نسبة لساوة مدينة بين الرى وهذان اه أنساب ( قوله أي الخروج ) أي وليس المراد به المعنى  
الاصطلاحى لما سياتى في كلام الشارح ( قوله قال الامام الواحدى الخ ) استدلال على مقدمة  
محدوفة تقديرها وأصل التشبيب ذكر أمور الشباب من أيامه واللهم والغزل ( قوله واللهم )  
عطف على أيام وقوله والغزل هو ذكر النساء و ذكر أوصافهن سمى غزلا أخذ من اجتماعهن  
للغزل كذا قيل ( قوله وذلك ) أي ذكر أيام الشباب الخ ( قوله يكون في ابتداء قصائد الشعر )  
قال العلامة السيوطى في شرحه على بانسعاد مانسه اعلم انه كان أكثر عادة شعراء العرب انهم  
إذا أتوا بقصيدة مدح افتخروها بالتشبيب وهو المعبر عنه بالغزل وهو عند المحققين من أهل الادب  
يشغل على أربعة أنواع النوع الاول ذكر ما فى الحب من الصفات التى تنشأ عن المحبة كالشغف  
والصول والذبول والحزن ونحو ذلك النوع الثانى ذكر ما فى المحبوب من الصفات التى هى أسباب  
المحبة سواء كانت حسية كحمة الخدور شاقة القدم وما فى معناها أو معنوية كالجلالة والخفر وما أشبه  
ذلك ويسمى هذا النوع تشبيها أيضا النوع الثالث ذكر ما يتعلق بالحب والمحبوب من هجر  
ووصل وسلوى واعتذار ووفاء واخلاف ونحو ذلك النوع الرابع ذكر ما يتعلق بغيرهما بسببهما

وان بر يدب كوكب المجد ما يعرف به طالع المجد أي ان هذا المولود يظهر به وعلم به طالع المجد وكون  
كوكبه في غاية الصعود ( قوله أنت رضانا أنى يقول ) الذى فى نسخ القصيدة أنت رضاه تأبى  
أن يقول ( قوله أقدر ) الذى فى نسخ القصيدة يقدر ( قوله استدلال على مقدمة محدوفة الخ )  
لا حاجة لذلك بل هو استدلال على التفسير الذى ذكره الشارح ومحل الاستدلال قوله فسمى  
ابتداء الخ اذا الظاهر أنه من كلام الواحدى تدبر ( قوله هو ذ كرا النساء الخ ) ليس قيداً بدليل  
مانقله عن السيوطى بعد ( قوله والخفر ) هو شدة الحياة

بولد لابنته ( وقوله ) فى  
المرتبة ( هى الدنيا تقول  
بل فيها \* حذار حذار )  
أى احذر ( من بطشى )  
أى أخذى الشديد  
( وقتكى ) أى قتلى بجأه  
مطلع قصيدة لابي الفرج  
الساوى برتبى نخر الدولة  
( ونانها ) أى نانى المواضع  
التي ينبغى للمتكلم أن يتأنق  
فيها ( التخلص ) أى الخروج  
( بما شبب الكلام به ) أى  
ابتدى وافتتح قال الامام  
الواحدى معنى التشبيب  
ذكر أيام الشباب واللهم  
والغزل وذلك يكون فى  
ابتداء قصائد الشعر

من الوشاة والرقباء ونحوهما اه (قوله فسمى ابتداء كل أمر تشبيها) أي فهو مجاز مرسل علاقته  
 الاطلاق والتقييد لانه استعمال اسم المقيّد في المطلق (قوله وان لم يكن في ذكر الشباب) أي  
 ولا اللهو ولا الغزل كما في عرق (قوله من نسيب) بيان لما وقوله الى المقصود متعلق بالتخلص  
 وقوله مع رعاية الملاءمة بينهما هو محط الفائدة وفي نسخة من تشيب وعلى هذه النسخة فالتشيب  
 مشترك بين وصف الجمال وبين الابتداء (قوله كالادب) أي الاوصاف الاديبة وقوله غير ذلك  
 كالمهجو والمدح والتوسل اه عرق (قوله واحترز بهذا) أي بقوله مع رعاية الخ (قوله معناه  
 اللغوي) هو مطلق الخروج وقوله والا فتخلص الخ أي والابراد اللغوي فلا يصح لان التخلص  
 في العرف الخ أي فيلزم عليه التكرار لان قوله مما شيب أي افتتح الخ من جملة بدلولة لكن قال  
 عرق ظاهر قوله الى المقصود مع رعاية الملاءمة أن التخلص الكائن مع المناسبة ينبغي أن يتأق  
 فيه بشئ آخر زائد عليه والمقرر ان التخلص في الجملة أعنى التخلص اللغوي وهو الخروج من  
 أول الكلام لغيره في الجملة ينبغي أن يتأق فيه برعاية المناسبة بينه وبين المتخلص اليه فاذا روعيت  
 فيه حصل التأق وحصل التخلص الاصطلاحي وهو الخروج مما شيب به الكلام الى المقصود مع  
 وجود المناسبة بينهما ويمكن تصحيح الكلام بان يراد بالتخلص المذكور اللغوي ثم يقدر ضمير  
 يعود اليه على طريق الاستخدام وخبره بتخلص يتعلق به قوله مما شيب الخ فيكون تقدير الكلام من  
 المواضع التي ينبغي التأق فيها التخلص والتخلص الذي حصل فيه ذلك التأق هو التخلص مما  
 شيب به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة الخ وهذا يعلم ان الكلام لا يصح بمجرد جعل  
 التخلص يراد به معناه اللغوي مع تعلق ما بعده به وذلك ظاهر اه بحروفه (قوله كيف يكون)  
 أي الانتقال (قوله متلائم الطرفين) هما المقصود وما افتتح به الكلام (قوله من نشاطه) من  
 زائدة (قوله على اصغاء ما بعده) أي على استماع السامع لما بعده فهو من اضافة المصدر للفعل  
 (قوله كقوله) أي قول أبي تمام في عبد الله بن طاهر اه مطول (قوله تقول) بالفوقية  
 والتحية وقوله في قومس بضم القاف وفتح الميم والظرف متعلق بقوله قومي وهو فاعل تقول  
 ولا يتحقق شدة تناسب قومي وقومس سماع تناسب السين والياء لان أحدهما ينقلب بالآخر كما  
 في سادس وسادى اه أطول وقوله وقد أخذت جملة عالية وقوله من أي من هذا الشخص  
 وقومه والسري مصدر سربت اذا سرت ليلا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم  
 والسري وبعض العرب يؤنث السري والهدى وهم بنو أسد نوهما أهمما جمع سرية وهدية لان  
 هذا الوزن من أبنية الجمع ويقبل في المصادر كذا في الصحاح اه مطول وقوله يؤنث السري

(قوله رحمه الله مع رعاية الملاءمة) أي المناسبة بذكر محمل المقصود كحمل المدح أي المدح  
 في ضمن جملة تلائم التشبيبه بأن تكون جواب سؤال فيه أو صفة لشيء أو جارية لما يوافيه من نحو  
 تشبيهه بالمثل أو بيان ضد أو سبب أو مسبب أو نحو ذلك اه معاوية (قوله والمقرر الخ) لا مانع  
 من ابقاء كلام الشارح على ظاهره وهو حجة في الفن (قوله رحمه الله والا فتخلص الخ) يعني  
 فيلزم استمدراك القيود كلها وقوله في التخلص اما العرفي أو اللغوي وقوله متلائم الطرفين  
 حال لازمة ان أر بد بالتخلص معناه العرفي منتقلة ان أر بد به اللغوي وقوله الحسن صفة اما كاشفة  
 أو مخصصة اه معاوية (قوله متعلق بقوله قومي) على انه حال منه (قوله كذا في الصحاح) لم

فسمى ابتداء كل أمر  
 تشبيها وان لم يكن في  
 ذكر الشباب (من نسيب)  
 أي وصف للجمال (أو  
 غيره) كالادب والافتخار  
 والشكابة وغير ذلك  
 (الى المقصود مع رعاية  
 الملاءمة بينهما) أي بين  
 ما شيب به الكلام وبين  
 المقصود واحترز بهذا  
 عن الاقتضاب وأراد  
 بقوله التخلص معناه  
 اللغوي والا فتخلص في  
 العرف هو الانتقال مما  
 افتتح به الكلام الى  
 المقصود مع رعاية المناسبة  
 وانما ينبغي أن يتأق في  
 التخلص لان السامع  
 يكون مترقبا للانتقال من  
 الافتتاح الى المقصود  
 كيف يكون فان جاء حسنا  
 متلائم الطرفين حرك من  
 نشاطه وأعان على اصغاء  
 ما بعده والافبا لعكس  
 فالتخلص الحسن (كقوله  
 تقول في قومس)  
 اسم موضع (قومي وقد  
 أخذت من السري)



والهدى أى يؤنث فعلم ما بأن يلحقه التاء مثلاً كما هنا ( قوله أى أترفينالخ ) أشار به الى أن معنى أخذ أثر ومن بمعنى فى والسرى بمعنى السير لئلا ( قوله ونقص من قوانا ) بتخفيف القاف قال تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره ( قوله عطف على السرى ) أى أخذت من السرى وأخذت من أخطا المهرية أى نقصت من المهرية بخطاها ومشاها وتحريرها إيانا أو بتكاف مسابرة تنامعها اه عى ( قوله لا على المجرور فى منا ) أى لانه يكون التقدير نقصت من السرى ونقصت السرى أيضا من خطأ المهرية ولا معنى لنقص السرى من خطأ المهرية من حيث أنها خطأ وحمله على أن السرى طال فنقص قوى المهرية كما نقص قوانا وكفى عن ذلك بنقص خطاها تكاف لا حاجة اليه لوجود غيره فان قلت فيه المبالغة فى نقص قواهم حيث أفضى بطوله الى نقص قوى ما هو أقوى منهم وهو المهرية قلت لا يتعلق غرض هذه المبالغة فى المقام لان المقصود الاخبار بتشكيهم بطول السير ليخرج منه الى المقصود والمعنى الاول كافى فيه وعلى تقدير تسليمه فالعطف بدون إعادة الجار لا يرتكب مع امكان غيره وقد أمكن هنا اه عى ق ( قوله جمع خطوة ) بالضم اسم لما بين القدمين وبالفتح اسم لنقل القدم وتجميع على خطأ كركوة وركا ( قوله أبى قبيلة ) أى من اليمن من فضاة بلهم أنجب الابل ( قوله جمع أقود ) قال فى الخلاصة \* فعل لنحو أخرجوا جرا \* ( قوله مزاوله السرى ) أى معالجته وقوله ومسابرة المطايا باخطا أى مشينا معها بخطاها ( قوله أطلع الشمس ) مفعول لقوله تؤم والجملة مفعول القول وضبطه العمام فى أطوله بالرفع على الابتداء وخبره تبغى أن تؤم أى قومها فالرابط محذوف ( قوله تبغى أن تؤم بنا ) ان قلت ما معنى طلبه فصد مطلع الشمس وهوان طلب انما يطلب مطلع الشمس بعينه قلت المراد بالقصد التوجه والذهاب الى جهة مطلع الشمس وكثيرا ما يطلق عليه لتعلقه به فسكانهم قالوا أنطلب بهذا المشى أن تتوجه الى جهة مطلع الشمس ثم المراد بالجهة النهاية اه عى ( قوله ردع للقوم ) أى ارندعوا عما تقولون واتزجروا فاني لأطلب لكم مطلع الشمس ولكن أطلب لكم مطلع الجود فقد خرج بالنسبة الجوايبة الى الممدوح الذى سماه مطلع الجود فكان فيه حسن التلصص اه عى قال فى المطول وأحسن التلصص ما وقع فى بيت واحد كقول أبى الطيب

أى أترفينالسير بالليل  
ونقص من قوانا ( وخطا  
المهرية ) عطف على  
السرى لا على المجرور  
فى منا كما سبق الى بعض  
الاهام وهى جمع خطوة  
وأراد بالمهرية الابل  
المنسوبة الى مهرة بن  
حيدان أبى قبيلة  
( القود ) أى الطويلة  
الظهور والاعناق جمع  
أقود أى أثرت فىنا مزاوله  
السرى ومسابرة المطايا  
بالخطا ومفعول تقول هو  
قوله ( أطلع الشمس تبغى )  
أى تطلب ( ان تؤم ) أى  
تقصد ( بناه فقلت كلا )  
ردع للقوم وتنبه ( ولكن  
مطلع الجود وقد ينتقل  
منه ) أى مما يشب به الكلام

يقول فى الصحاح ان السرى مصدر والانا فاه قوله بعد والاسم السرية بالضم والسرى وانما المنافاة فى كلام المطول لكن الحق أنه مصدر اذ لم ينقص حره عن حرروف الفعل ولت دفع المنافاة وعدم المخالفة ما هو الحق بأن ما فى الصحاح بالنظر لكون الفعل أسرى وما فى المطول أولى بالنظر لكون الفعل سرى وعبارة الصحاح وسرى وسرى واستريت بمعنى اذا سرت ليللا وبالالف لغة أهمل الحجاز وجاء القرآن بهما جميعا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى يقال أسراه وأسرى به مثل أخذ الخطام وأخذ بالخطام والسرية سرى الليل وهو مصدر ويقال فى المصادر أن يجىء على هذا البناء لانه من أبنية الجمع يدل على صحة هذا أن بعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو أسد نوهما أنهما جمع سرية وهديته اه وفى القاموس السرى كالهدى سير عامة الليل ويدكر سرى يسرى سرى وسرى وسرى وسرى وسرى وسرى وأسرى واسترى وسرى وأسراه وبه وأسرى بعبده ليلانا كيد او معناه سيره والسراء كشداد الكثير السرى ( قوله ما وقع فى بيت واحد كقول أبى الطيب الخ ) وأما قول أبى تمام تقول

نودعهم والبين فينا كأنه • فنا ابن أبي الهيثم في قلب فيلق

اه قال الفري عليه البين الفراق والفيالق الجيش والجمع فيالق اه فقد تخلص من التوديع الى وصف البين بالعظم الدال على عظم التوديع تأمل ( قوله الى مالا يلائمه ) أي الى مقصود لا يلائمه ( قوله الاقنطاع ) لان في هذا قطعاً عن المناسبة وقوله والارنجال بالجيم أي الانتقال من غير نهيمو قال في المختار ارنجال الخطبة والشعر ابتداءه من غير نهيمه لذلك اه ( قوله أي الذين أدركوا الجاهلية والاسلام ) الشعراء على أربع طبقات الجاهليون كامرئ القيس وزهير وطرفة والمخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والاسلام كحسان وليد والمتقدمون من أهل الاسلام كالفرزدق وجربير وذو الرمة وهؤلاء كلهم يستشهدون بكلامهم في اللغة والمحدثون من أهل الاسلام الذين جاؤا بعد الصدر الاول من المسلمين كالبصري وأبي الطيب ولا يشهدوا بكلامهم الا أن يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ولا وجه لهذا الجعل وان صدر عن صاحب الكشاف في أثناء تفسير قوله تعالى كلما أضاء لهم مشوا فيه واذا أظلم عليهم قاموا لان مبنى الرواية على الوتوق والضبط ومبنى القول على الدراية والاحاطة والاتفاق في الاول يستلزم الاتفاق في الثاني والقول بأن ما يقوله بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس بسد يبدل هو بعمل الراوي أشبه وهو لا يوجب السماع اه فري ( قوله جدع ) بالدال المهملة أي قطع ( قوله كأنما قطع نصف الخ ) المعنى أنه قطع منه شيء يشبه النصف وهو الجزء الذي فات من عمره في الجاهلية فهو ما بقي غير معتبر كأنه مقطوع ( قوله كقوله ) أي قول أبي تمام كاسيأتي في كلام الشارح ( قوله لو رأى الله أن في الشيب الخ ) قال في الاطول يخالف في الخبر عن الشيب ما جاء في مدح الشيب وفضله في الشرع فاللائق بحال الشاعر المسلم الاجتناب عن مثله اه وقوله خيرا الرواية في الدبوان فضلا بل خيرا قاله في المعاهد وقوله جاورته أي جاورت الله أي رحمته والابرار خيار الناس وقوله في الخلد أي في جنة الخلد ( قوله جمع أشيب ) أي بمعنى شائب ( قوله الى مالا يلائمه ) أي مقصود وهو مدح أبي سعيد فهذا مدح لابي سعيد وما قبله ذم للشيب ولان مناسبة بينهما قال سم قديقال لا يتعين كون هذا من الاقنطاع لان أول كلامه يذم الشيب ويحتمل أن يكون أبو سعيد أشيب فيكون مناسباً لاول الكلام اه ومثله في يس

في قومس الخ فالتخلص فيه وقع في بيتين لانه وان كان المتخلص منه في فيه قوله أمطلع الشمس تبغى أن نؤم بنا والمتخلص اليه قوله فقلت كلا الخ الا أن المقول لا استقلال له بنفسه بل لا بد من ارتباطه بالقول قاله بعض المشايخ ( قوله فقد تخلص من التوديع الى وصف البين الخ ) الظاهر أنه تخلص الى وصف ابن أبي الهيثم بالشجاعة فليراجع ( قوله رحمه الله الاقنطاع ) هو أيضا حسن ونسكته ايذانه باشاعة الشجاعة في الكلام بلا مبالاة علام اذ هو اختطاف الخطاب لا ارتكاب أمر مستعاب والاهتمام وأنه على ذكر بالبال غير مهممل في جميع الازمان والمحال حيث ذكر في غير محله وفي غير أوان محله بلا ملاءمة ولا مناسبة وبأنه مقصود بالذات لا بالعرض لاقتضاء المناسبة اياه كيف لا يكون حسنا وقد وقع في القرآن كما في قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فانه قد انتقل من الكلام على النفقة والمتعة للامر بالمحافظة على الصلاة ولا ملازمة بينهما وفي كلام البلغاء وهو صفة الابطال المتقدمين والمخضرمين المقدمين أفاده معاوية بتصرف وزيادة ( قوله يستلزم ) عبارة الفري لا يستلزم

( الى مالا يلائمه ويسمى )  
ذلك الانتقال ( الاقنطاع )  
وهو في اللغة الاقنطاع  
والارنجال ( وهو ) أي  
الاقنطاع ( من ذهب العرب )  
الجاهلية ( ومن يلهم من  
المخضرمين ) بالحاء والصاد  
المعجمتين أي الذين  
أدركوا الجاهلية والاسلام  
مثل لييد قال في الاساس  
ناقصة مخضرمة جدع  
نصف أذنهما ومنه المخضرم  
الذي أدرك الجاهلية  
والاسلام كأنما قطع نصفه  
حيث كان في الجاهلية  
( كقوله

لو رأى الله أن في الشيب  
خيرا جاورته الابرار في  
الخلد شيبا ) جمع أشيب  
وهو حال من الابرار ثم  
انتقل من هذا الكلام  
الى مالا يلائمه فقال ( كل  
يوم تبدي ) أي تظهر

ورده عى بقوله وأما ما يقال من أنه لا يتعين أن يكون اقتضابا لاحتمال أن يكون أبو سعيد أشيب فيكون ذكره مناسباً لدم الشيب قبله فلا وجه له لأن المتبادر مدح أبي سعيد ولأن اللفظ لا يشعر بالمناسبة إذ ليس في البيت الثاني ذكر الشيب نعم لو قال مثلاً وأبو سعيد أشيب فلا يبقى فيه خبر أمكن ما دعى على ما فيه من البرودة فافهم اهـ ( قوله صروف الليالي ) أى حوادثها ونوائها وقوله خلقاً أى طبيعة حسنة وقوله غير باصفة خلقاً ورواه في المعاهد رغيباً أى واسعاً ( قوله من الشعراء الإسلامية ) المراد بهم من كان غير مخضرم وكان موجوداً زمن الإسلام ولو كان كافراً ( قوله وهذا المعنى ) أى قوله كون الاقتضاب الخ ( قوله ما يقرب من التخلص ) أى اقتضاب أو انتقال كما فى عى ولم يجعل هذا القسم تخلفاً قريباً من الاقتضاب لعدم المناسبة الذاتية فيه بين الابتداء والمقصود والتخلص مبناه على ذلك ( قوله أما بعد ) هذا مقول القول وقوله بعد حمد الله تقييد أى كقولك أما بعد حال كونها واقعة بعد حمد الله ( قوله فإنه كان كذا وكذا ) أشار به الشارح إلى أن المراد أما بعد مع جملتها التى هى فيها وبه يندفع ما يقال ان السياق فى أقسام الكلام التى ينبغى للمتكلم أن يتأنق فيها وأما بعد ليست كلاماً ( قوله والثناء ) أى على الله ورسوله ( قوله حيث لم يؤت بالكلام الآخراخ ) قال عى وتحقيق ذلك ان حسن التخلص فيه القصد الى إيجاد الربط بالمناسبة على وجه لا يقال فيه ان هنا كلامين منفصلين مستقلين أى بأحدهما وهو الثانى بغتة والاقتضاب فيه القصد الى الاتيان بكلام بعد الآخر على وجه يقال فيه ان الاول منفصل عن الثانى ولا ربط بينهما وأما بعد لما كان معناه مهما يكن من شئ فكذا وكذا أفاد ان ذلك الكذا امر يوطى بكل شئ وواقع على وجه اللزوم بالدعوى بعد الحمد والثناء ولما أفاد ما ذكر ارتبط بما قبله لا فادنه الوقوع بعده ولا بد فلم يؤت به على وجه يقال فيه لم يرتبط بما بعده فأشبه بهذا الوجه حسن التخلص ولما كان ما بعده شئاً آخر لا ربط فيه بالمناسبة كان فى الحقيقة اقتضاباً وبه يعلم أن جعل وجه المشابهة أنه لم يؤت بما بعده فجأة وحده لا يكفى لان حسن التخلص فيه الاتيان بشئ آخر فجأة ولكن بضرب من

( قوله على ذلك ) أى على المناسبة الذاتية ( قوله رحمه الله من غير رعاية لملاءمة ) أى ثابتة فى الواقع والمعتبر فى التخلص هى الملاءمة الثابتة فى الواقع مع رعائتها معاوبة ( قوله بالمناسبة ) أى الذاتية ( قوله أنى بأحدهما وهو الثانى بغتة ) المناسب لقوله الآتى لان حسن التخلص فيه الاتيان بشئ آخر فجأة أن يحذف ذلك لكن الحق كما سيأتى عنه عند قول المصنف ومنه قول الكاتب الخ ان حسن التخلص ليس فيه الاتيان فجأة لوجود المناسبة الذاتية قاله بعض المشايخ ( قوله لم يرتبط بما بعده ) هكذا فى عى أيضاً والمناسب أن يقول لم يرتبط بما قبله قاله بعض المشايخ ( قوله ولما كان ما بعده شيئاً آخر الخ ) الحاصل أن الكلام المشغل على أما بعد يشبه التخلص من حيث اشتاله على أما بعد المقيدة للربط وأما قطع النظر عنها والنظر لما بعده فقط فهو اقتضاب لعدم الربط وكذا يقال نظير ذلك فى قول المصنف بعد وكفوله تعالى هذا وان للطاغين شرماً تب قاله بعض المشايخ وقوله فهو اقتضاب أى محض فلا ينافى أنه مع النظر لأما بعد أيضاً اقتضاب لعدم وجود المناسبة الذاتية إذ المناسبة الموجودة عرضية جعلية فتدبر ( قوله وبه يعلم الخ ) فيه تورك على الشارح لكن الحق مع الشارح كما علمت ( قوله وحده ) المناسب لقوله بعد لان حسن التخلص فيه الاتيان بشئ آخر فجأة الخ حذفه لكن سيأتى عنه عند قول المصنف ومنه قول الكاتب الخ ان

( صروف الليالي ) خلقاً  
من أبى سعيد غريباً  
ثم كون الاقتضاب مذهب  
العرب والمخضرمين أى  
دأبهم وطريقتهم لا ينافى  
أن يسلكه الإسلاميون  
ويتبعوهم فى ذلك فان  
البيتين المذكورين لا ي  
تمام وهو من الشعراء  
الإسلامية فى الدولة  
العباسية وهذا المعنى مع  
وضوحه قد خفى على بعضهم  
حتى اعترض على المصنف  
بان أبا تمام لم يدرك الجاهلية  
فكيف يكون من  
المخضرمين ( ومنه ) أى من  
الاقتضاب ( ما يقرب من  
التخلص ) فى أنه يشوبه  
شئ من المناسبة ( كقولك  
بعد حمد الله أما بعد ) فإنه  
كان كذا وكذا فها هو اقتضاب  
من جهة الانتقال من  
الحمد والثناء الى كلام  
آخر من غير رعاية لملاءمة  
لكنه يشبه التخلص  
حيث لم يؤت بالكلام  
الآخر

فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل قصد نوع من الربط على معنى مهمما يمكن من شيء بعد الحمد والثناء فانه كان كذا وكذا  
( قيل وهو ) أى قولهم بعد حمد الله أما بعد ( ٤٩٦ ) ( فصل الخطاب ) قال ابن الاثير والذى أجمع عليه المحققون من علماء

البيان أن فصل الخطاب هو أما بعد لان المتكلم يفتح كلامه في كل أمر ذي شأن يذكر الله وتحميده فاذا أراد أن يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله أما بعد وقيل فصل الخطاب معناه الفاصل من الخطاب أى الذى يفصل بين الحق والباطل على أن المصدر بمعنى الفاعل وقيل المفصول من الخطاب وهو الذى يبينه من يخاطب به أى يعلمه بينا لا يلبس عليه فهو بمعنى المفعول ( وكقوله تعالى ) عطف على قوله كقولك بعد حمد الله يعنى من الاقتضاب القريب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كما في قوله تعالى بعد ذكر أهل الجنة ( هذا وان للطاغين لشر مآب ) فهو اقتضاب فيه نوع ارتباط لان الواو للحال ولفظ هذا ما خبر مبتدا محذوف أى الأمر هذا والحال كذا أو مبتدا محذوف الخبر أى هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى

المناسبة فافهم اه ( قوله فجأة ) قال فى المصباح فجئت الرجل أفجؤه مهموز من باب تعب وفى لغة بقتعتين جئته بغته والاسم الفجاءة بالضم والمد وفى لغة وزان نكرة اه ( قوله من غير قصد الخ ) بيان للفجأة وقوله وتعليق تفسير لما قبله ( قوله بل قصد نوع من الربط ) أى والربط يقتضى المناسبة بين المعلق والمعلق عليه فالعلاقة تتضمن نوع مناسبة ( قوله فصل الخطاب ) المراد بالخطاب الكلام المخاطب به وكذا يقال فيما يأتى ( قوله قال ابن الاثير الخ ) القصد بنقل ذلك تأييد ذلك القيل والتورك على المصنف حيث حكاه بقيل مع ان المحققين أجمعوا عليه ( قوله الفاصل من الخطاب ) أى سواء كان ذلك الخطاب لفظ أما بعد أو غيرها ( قوله على أن المصدر بمعنى الفاعل ) أى والاضافة على معنى من وكذلك ما بعده الاضافة فيه على معنى من ( قوله المفصول من الخطاب ) أى المبين للمعلوم ( قوله بينا ) أى علما بينا ( قوله لان الواو للحال ) أى والحال تقتضى صاحبة ما بهدها لما قبلها فالمحصل لنوع الارتباط هو الواو والحال مع لفظ هذا لانها متضمنة لعنى عامل الحال وهو أشير ( قوله أو مبتدا محذوف الخبر ) أى أو مفعول لفعل محذوف أى اعلم هذا ( قوله بعدما ذكر جمع من الانبياء عليهم السلام ) أى بقوله تعالى واذا كرمنا ابراهيم واسحق ويعقوب وأولى الايدي والابصار الآية ( قوله الجنة ) أى هى قوله حسن ما آتت وقوله وأهلها هو قوله للمتقين ( قوله هذا ذكر ) أى مذكور ( قوله وهذا مشعر بأنه الخ ) لان الجزء الثانى هنا لما كان هو الخبر لاسم الاشارة دل على أن اسم الاشارة مبتدا حيث حذف الخبر اه سم ( قوله فى هذا المقام ) أى مقام الانتقال من غرض الى غرض آخر وقوله من الفصل أى القطع بين الكلامين وقوله الذى هو أحسن أى عند البلغاء من الوصل أى التخلص فليس المراد بالفصل والوصل ما تقدم فى المعانى قال ع ق وبما يدل على انها أحسن من التصلص ووقوع الانتقال بها كثيرا فى الكلام المعجز وأيضا الربط بها انما هو على وجه الحالية الحقيقية وهى مطردة بخلاف الربط بالمناسبة كالجوابية فى قوله

فقلت كلا ولكن مطلع الجود \* وكالتشبيه فى قوله  
وبدا الصباح كأن غرته \* وجه الخليفة حين يمدح

حسن التخلص ليس فيه الا تيان بشئ فجأة كما سبق قاله بعض المشايخ ( قوله رحمه الله بل قصد نوع من الربط ) هو عرضى جعلى لا ثابت أصلى فلا يرد أنه بأدى رباط يحصل التخلص اه معاوية ( قوله والتورك على المصنف الخ ) يحتمل أنه أشار بذلك الى أن مراد المصنف مجرد العز ( قوله ) والحال تقتضى صاحبة الخ ( وفى هذه الحالية تنبيه على موقع الفرح والسرور لاهل الجنة والتعزى والتصمر لاهل النار من أن لاهل الجنة خير المآب والحال أن لغيرهم شر المآب فان الخير اذا خص كان أنعم وأسر والشر اذا خص كان أنعم وأشر إذا المصيبة اذا عمت هانت والربط فى الحالية جعلى لأصلى وعلى خلاف مقتضى الظاهر وهو مجرد ذكر ما للفريقين فقط فانه الجلى الباهر فلا يصير بالحالية هذا الانتقال تخلصا أفاده معاوية ( قوله أى والاضافة على معنى من ) أى بخلافه على ما قبله فانه وان كان المصدر بمعنى الفاعل الا أن الاضافة على معنى فى أى ان أما بعد فاصل فى الكلام المخاطب به المشتمل على الثناء وعلى الغرض المقصود كذا فى السوفى ( قوله أحسن ) أى عند

بعد ما ذكر جمع من الانبياء عليهم السلام وأراد أن يذكر بعد ذلك الجنة وأهلها ( هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب ) بآيات الخبر أعنى قوله ذكر وهذا مشعر بأنه فى مثل قوله تعالى هذا وان للطاغين مبتدا محذوف الخبر قال ابن الاثير لفظ هذا فى هذا المقام من

فقد لا يخلو من محل وعدم مطابقة ما في نفس الامر اه وقال بعضهم المراد بالوصل وصل ما قبل هذا بما بعده بان يعنى لفظ هذا ( قوله وهو علاقة ) أى لفظ هذا وصله كالعلة للاحسنية وقوله وكيدة أى قوينة شديدة أى يتأ كدالاتيان بها عند الخروج من الكلام الى كلام آخر ( قوله ومنه قول الكاتب هذا باب ) قال ع ق لانه ترجع على ما بعده ويفيد انه انتقل من غرض الى آخر واللم يحتمل للتبويب فلما كان فيه التنبية على أنه أراد الانتقال لم يكن الاتيان بما بعده بغتة فكان فيه ارتباطا وقد تقدم أن الربط بالمناسبة وجدت فيه البغته أيضا لان المأني به بغت ما هو فيه لكن بمناسبة فعلية يقال في البغته لا يكفي في الربط بل التنبية على أنه أراد الانتقال من شئ الى غيره يتضمن الجمع بين الشئين في ذكرهما فهو نوع من مطلق الارتباط وقد يجاب بأن الكلام الذى فيه الربط بالمناسبة لا بغته فيه أصلا لان البغته هي مجي ما لا يقرب ولا يناسب وانما زدنا في تقييد البغته ما لا يناسب لان المناسبة تقتضى أن الثانى من طريق الاول ومن نمطه فلم يفجأ النفس ما هو بعيد عن نمط الارتباط فتأمله فان فيه دقة اه قال في المطول ومن هذا القبيل لفظ أيضا في كلام المتأخرين من الكتاب اه قال سم ولعل المراد أيضا في ابتداء الكلام نحو وأيضا كذا قلنا فليتأمل اه وقوله الكتاب جمع كاتب ( قوله الانتهاء ) أى انتهاء قصيدة أو خطبة أو رسالة ولا يخفى حسن ختم الكتاب بالانتهاء ( قوله ويرسم في النفس ) أى يدوم ويبقى فيها ( قوله فالانتهاء الحسن ) أى ما به الانتهاء وهو في المثال جميع البيتين اه سم ( قوله كقوله ) أى قول أبي نواس في الحمص بن عبد الحميد اه مطول ( قوله وانى جذراخ ) فى كلام المصنف نورية لان معانى البيتين القريبة هي ما قصدها الشاعر والبعيدة هي ما قصدها المصنف باعتبار أن كتابه ختمه وبلغ مناه فيه وبعد ذلك يطلب من مولاه أن يشبهه على ذلك وفي البيت الاول رد العجز على الصدر ( قوله خليق ) أى حقيق ( قوله اذ بلغتك ) أى وصلت اليك بالمديح وقوله بالمنى متعلق بجدير وهو على حذف مضاف أى ببلوغ المنى وقد أشار لذلك الشارح ( قوله بالامانى )

البلغاء من الوصل الخ وذلك لان لفظ هذا ينه السامع على أن ما سيق اليه بعدها كلام آخر غير الأول فلم يؤت بالكلام الثانى فجأة حتى يشوش على السامع بسبب عدم المناسبة وأما التخلص المحض فليس فيه تنبيه السامع على أن ما يلقى هل هو كلام آخر أم لا فلكل وجهة واعتبار ( قوله وقال بعضهم المراد بالوصل الخ ) قال معارفة قوله لفظ هذا فى هذا المقام الخ أى فصل جملة هذا نوع من الفصل الذى نوع منه أحسن من الوصل فالوصل هنا أن يقال وهذا وان الخ فإنه حسن والفصل أحسن منه لزيد اشعاره بالانتقال ( قوله وقد تقدم أن الربط الخ ) أى الموجود فى حسن التخلص وهذا شروغ فى الاعتراض على الشارح حيث جعل وجه الشبه هو عدم البغته وقد أجاب عنه بقوله وقد يجاب الخ ( قوله نفي البغته لا يكفي ) أى لان البغته موجودة فى حسن التخلص ( قوله ولا يخفى حسن ختم الكتاب بالانتهاء ) أى بالكلام على حسن الانتهاء فقد أشار الى انتهاء كتابه وانه انتهاء حسن ففيه براعة مقطع كقول أبي البركات الدردير

وقل بذل رب لا تقطعنى ه عنك بقاطع ولا تحرمنى

من مراك الابهى المزيل للعمى ه واختم بحبير يارحيم الرحا

( قوله وهو فى المثال جميع البيتين ) وقرر الشيخ العدوى أن محل الشاهد قوله فى عاذر وشكور لانه يقتضى أنه قبل العذر واذا قبله فقد انقطع الكلام فقبول العذر يقتضى انقطاع الكلام فهو

جمع أمنية وهي ما يشناه الانسان ( قوله الجميل ) أي الاحسان والافضال ( قوله أي فأنت أهل ) أي خذف المبتدأ ( قوله عاذر ) أي ملتمس لك عذرا وهو ما عدم تيسر المعطى في ذلك الوقت أو كونه قسم في الاعطاء من لا يعذر وهذا يقتضى أنه قبل العذر واذا قبله انقطع الكلام ( قوله لما صدر ) متعلق بشكور ( قوله ما آذن بانتهاء الكلام ) أي أعلم بختمه قال ع ق والاشارة الى الانتهاء اما بان يشتمل ما جعل آخر اعلى ما يدل على الختم كلفظ الختم ولفظ الانتهاء ولفظ الكمال وشبه ذلك واما بان يكون مدلوله مفيدا عرفا أنه لا يؤتى بشئ بعده فلا يبقى للنفس تشوف لغيره وراء ذلك كقوله بقيت بقاء الدهراخ ( قوله تشوف ) أي انتظار ( قوله كقوله ) أي قول المعرى اه مطول وفي المعاهد البيت من الطويل ونسب لابي العلاء المعرى ونسبه ابن فضل الله لابي الطيب المتنبى ولم أره في ديوان واحد منهما اه ( قوله يا كهف أهله ) يريد اياهم لاجأ أبناء جنسه بمعونه مقام المدح ويصح أن يعود ضمير أهله على الدهر وانما كان هذا مشعرا بالانتهاء لان العادة قد جرت بختم الكلام بالدعاء أي بأن الدعاء شأنه ان يكون آخر الكلام كملو عظة نحو قول الخطيب آخر خطبته واتقوا الله حق تقواه وكالتعميد نحو قول من ختم كلامه والحمد لله رب العالمين الى غير ذلك وفي ختم الكتاب بهذا البيت اشارة الى أن هذا الكتاب قد ختم وكان مؤلفه يدعوه بأن يبقى بين أهل العلم بقاء الدهر لان بقاءه نفع صرف لجميع البرايا وأنه متضمن لزبدة جميع المصنفات في هذا الفن ( قوله وهذا دعاء ) الاشارة لقوله بقيت الخ ووجه ذلك الشارح بقوله لان بقاءه سبب الخ فهو علة لقوله شامل ( قوله وهذه المواضع الثلاثة مما يبالغ الخ ) خص ذلك في المطول بالموضع الثالث فقط ونصه وقد قلت عنابة المتقدمين بهذا النوع يعني حسن الانتهاء والمتأخرون يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع اه ( قوله فقد قلت عنابتهم بذلك ) أي لانهم يؤثرون عدم التكاف لاقصورهم وعدم معرفتهم بذلك ( قوله وجميع فوائخ السور الخ ) الفوائخ جمع فاتحة وهو ما به الافتتاح كالجملة الاولى والسور جمع سورة وهي القطعة من القرآن المشتملة على آيات أقلها ثلاث آيات وعلى فاتحة وخاتمة ويقال فيها سورة بالهمز وتركه وهو المشهور أما على المعرف في مأخوذة من أسأرا إذا أفضل بقية من السور وهو بقية الشرب وانما سميت بذلك لانها فضلة أي قطعة من القرآن وأما على تركه فقيل أصلها الهمز فيجري فيه ما تقدم وقيل مأخوذة من السور وهو البناء المحيط بالبلد سميت بذلك لانها محيطة ومشتملة على آياتها كاحاطة السور ومنه السوار الذي يجعل في اليد لانه محيط بها أو بالساعد وقيل سميت سورة لارتفاع شأنها لان السورة لغة تطلق على المنزلة المرتفعة وأما سميتها بالبقرة ونحوها فهو متوقف على التعليم ولا يجوز استحداث اسم من عند الشخص وللسورة أسماء متعددة كالفاتحة والسافية والكافية وكامل والمهدد والخواتم جمع خاتمة وهو ما به الختام ولفظ خواتم ولفظ أكمل مشعر بالختم أيضا وقوله وارادة أي نابتة على أحسن الخ فسيب الفوائخ والخواتم بجماعة وارادة على طريق الاستعارة

من قبيل الانتهاء الذي آذن بانتهاء الكلام اه دسوق ( قوله رحمه الله وأحسنه ما آذن الخ ) لله دره في هذا الايدان التام بالحصول أو قرب الوصول للختم اه معاوية ( قوله رحمه الله بقيت الخ ) أي فان العادة جارية بالختم بالدعاء كما يأتي ( قوله رحمه الله وجميع فوائخ الخ ) لله دره في حسن هذا الختام بلطف ايدانه بالاختتام مع لطف التفاؤل التام بحسن الخاتمة وأجلها وأحسن وجوها وأكملها مع التنبيه على التأمل والتذكر كما تقدم وكان ذلك وصية منهاها الكلام مفهم ولا

الجميل فاهله ( أي فأنت أهل لاعطاء ذلك الجميل ) والافاني عاذر ( اياك ) وشكور ( لما صدر عنك من الاصغاء الى المدح أو من العطايا السالفة ) وأحسنه ( أي أحسن الانتهاء ) ما آذن بانتهاء الكلام ( حتى لا يبقى للنفس تشوف الى ما وراءه ) كقوله بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله وهذا دعاء للبرية شامل ( لان بقاءه سبب لنظام أمرهم وصلاح حالهم وهذه المواضع الثلاثة مما يبالغ المتأخرون في التانيق فيها وأما المتقدمون فقد قلت عنابتهم بذلك ) وجميع فوائخ السور وخواتمها وارادة على أحسن الوجوه

بالكناية وواردة تجميل ( قوله من البلاغة ) نعمت للوجود أي الكائنة من البلاغة ( قوله لما  
 فيها الخ ) علة لقوله واردة ( قوله من التفنن ) أي المعاني المختلفة وقوله وأنواع الاشارة قال  
 سم بحمل أن يراد اشارة البعيد و اشارة القريب و اشارة المتوسط و يحتمل أن يراد وجوده  
 التعبير و فنون المعاني فليراجع اه و عبارة ع ق وأنواع الاشارة أي اللطائف المشار اليها بما  
 يناسب كل منها منزل لاجله و من خوطب به اه ( قوله وكونها ) أي الفوائج و الخواتم هذا  
 ظاهره لكنه في المطول خص الاول بالفوائج والثاني بالخواتم حيث قال فانك اذا نظرت الى  
 فوائج السور جعلها و مفرداتها آيت من البلاغة و التفنن وأنواع الاشارة ما تقصر عن وصف كنهه  
 العبارة و اذا نظرت الى خواتمها و وجدتها في غاية الحسن و نهاية الكمال لكونها بين أدعية  
 و وصايا و مواعظ و تحميد و وعد و وعيد الى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها أنطلع  
 و لا تشوف الى شيء آخر و كيف لا و كلام الله الخ اه و يجب بحمل ما في المختصر على التوزيع  
 فقوله لما يفهم من التفنن وأنواع الاشارة راجع للفوائج و ما بعد ذلك راجع للخواتم فيتنفق الكتابان  
 و يحتمل أن يبقى على عمومه و أن كلام من جميع المذكورات يناسب الابتداء و الانتهاء خصوصا  
 مثل التحميدات تأمل اه سم ( قوله وكونها بين أدعية الخ ) أي لا تخلو عن كونها واحدا من  
 المذكورات المناسبة للابتداء و الانتهاء ( قوله أدعية ) كافي الفاتحة و آخر البقرة و وصايا كافي  
 آخر آل عمران و مواعظ كافي آخر اذاز لزلت و تحميدات كأول الأنعام و آخر الزمر و قوله و غير  
 ذلك كالوعد و الوعيد كافي آخر الأنعام و التجميل و التعظيم كافي آخر المائدة ( قوله و أصاب محزه )  
 أي محله الذي يليق به فالخبر في الاصل موضع القطع و المراد هنا موضع الكلام و اللفظ ( قوله  
 و كيف لا الخ ) يصح رجوعه لكلام المصنف أي و كيف لا تكون واردة الخ و يصح رجوعه  
 لكلام السارح قبله ( قوله هذا المعنى ) هو و ردها على أحسن الوجوه ( قوله من ذكر  
 الاحوال الخ ) أي التي قد يتوهم عدم مناسبة للابتداء و الختم اه يس ( قوله الاحوال ) كأول  
 الفارقة و آخرها و قوله و الافزاع كأول الحج و قوله و احوال الكفار كأول براءة و قوله و أمثال  
 ذلك كذكر الغضب و الذم كافي آخر الفاتحة ( قوله بالتأمل ) أي في معاني الفوائج و الخواتم  
 ( قوله و القواعد ) تفسير ( قوله التي لا يمكن الخ ) ظاهر العبارة أن هذا نعمت للاصول  
 و القواعد المذكورة و عبارة ع ق و لطائف القرآن لا يمكن استقاصها الا للعلام الغيوب  
 ( قوله و ان كلام السور الخ ) الوقوف على ذلك لمن نور الله بصيرته ( قوله مشتملة على لطف  
 الفاتحة ) أي الابتداء و قوله و منطوية على حسن الخاتمة أي الختم و أشار به الى الختم قال ع ق  
 مثل سورة براءة لما نزلت للنبأ إلى الكفار و مقاطعهم بدئت بما يناسب ذلك من الامر بقتالهم  
 و عذابهم و النبذ اليهم و اسقاط عهدهم و لما انتهت الى ما يناسب التحريض على اتباع الرسل قيل لقد  
 جاءكم رسول الآية فوصفه بما لا عنذر لاحد يستغنى عنه في ترك اتباعه ثم أمره بالاكتفاء بالله و التوكل  
 عليه ان أعرضوا عنه و الاستغناء به عن كل شيء فهذه ألفاظ هي النهاية في الحسن و معان هي  
 يحق ما في الختام هما من بهاء حسن اختتام اه معاوية ( قوله ما نزل لاجله ) هو أسباب النزول  
 في الاطلاع على كتب التفسير الميمنة لاسباب النزول و النكات مع التذكريات فمقتضيات تفهيم على  
 الاسرار المشتمل عليها الآيات فلا تقع في لهو و عبث و توهمات ( قوله مثل سورة براءة الخ ) هذا  
 نبذة من البيان و الافعال أعظم ( قوله رحمه الله مشتملة الخ ) راعى المعنى فأنت قال معاوية

القصوى في المطابقة وكذا الفاتحة لما نزلت لتعليم الدعاء بدئت بحمد المسؤول ووصفه بالاوصاف  
العظام لانه ادعى للقبول ولتجتمع النفس عليه في السؤال ثم قيد المسؤول بانه هو الذي لا يكون  
للمغضوب عليهم ولا للضالين اظهارا للاختصاص وتعريضا لغير المؤمنين أنهم لا يبالون ما كان  
للداعين اه ( قوله ختم الله لنا بالحسن ) هي كلمة الشهادة التي هي سبب في دخول الجنة وختم  
من باب ضرب يقال ختمت الكتاب طبعت عليه ومنه الخاتم بالكسر والفتح والكسر أشهر قالوا  
والخاتم حلقة ذات فص من غيرها فان لم يكن فص فهي فتحة بوزن قصبة وقيل الخاتم بالكسر  
الفاعل وبالفتح ما يوضع على الطينة اه مصباح ( قوله بالذخر ) بالذال المعجمة ما يكون في الآخرة  
وبالذال المهملة ما يدخر في الدنيا من قوت وغيره \* والله سبحانه وتعالى أعلم والحمد لله ما تعاقب  
الليل والنهار والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي المختار وآله السادة الاطهار وأصحابه الاخير  
\* قال جامعها الفقير الفاني مصطفى بن محمد بن عبد الخالق البناني حقق الله له أحسن الاماني وبلغه  
دار النجاة قد انتهت ببقية ما أوردته ونهاية ما أوردته في العاشر من شهر جادى الثانية من شهر  
سنة ١٢١١ احدى عشرة بعد المائتين والالف من هجرة من له العزة والشرف مستعينا  
رب السموات والارض من جاهل يتعامل أو حاسد يعرف الحق ويتجاهل ضارعا اليه جل  
جلاله وعز سلطانه أن لا يخيب سعينا فهو الجواد الذي لا يخيب من أمته ولا يخذل من قطع عما  
سواه وأتم له وأن يخلصنا من محن الدنيا وفتن الدين ويجعلنا من حزب المفاهيم وأن يغفر لنا  
ولو الديننا ولما يخنا ولا حبا بنا ولما دعا لنا وللأسلمين انه منكم كريم ولا حول ولا قوة الا بالله العلى  
العظيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

الخاتمة ختم الله لنا بالحسن  
ويسر لنا الفوز بالذخر  
الاسنى بحمة النبي صلى  
الله عليه وسلم وآله  
الطاهرين والله أعلم  
بالصواب واليه المرجع  
والمآب

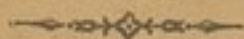
ولله دره في الختم بلطف الفاتحة وحسن الخاتمة كأنه نور يباختم وقرائة الفاتحة وتقاؤل بنيل  
حسن الخاتمة مع التخلص الى طلب ما طلب من حسناتها بحسن الطلب وهو نوع بديع من أنواع  
البديع وفي الاتقان يقرب من هذا التخلص حسن الطلب قال الزنجاني والطبي وهو أن  
يخرج الى الغرض بعد الوسيلة كما في اياك نعبد واياك نستعين اه ما في الاتقان قلت فان اياك  
نعبد وان كان غرضا لما قبله وسيلة لما بعده وهو طلب الاعانة وهذا أيضا وسيلة الهداية فهي وسائل  
ومقاصد ثم قال في الاتقان قال الطبي وبما اجتمع فيه حسن التخلص وحسن الطلب  
معا قوله تعالى حكاية عن ابراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام فانهم عدوا لى الا  
رب العالمين الذى خلقنى فهو يهدى والذى هو يطعمنى ويسقىنى واذا  
مرضت فهو يشفىنى والذى يمتنى ثم يبعين والذى أطمع أن يغفر  
لى خطيئتى يوم الدين رب هب لى حكا وألحقنى بالصالحين  
واجعل لى لسان صدق فى الآخريين واجعلنى من  
ورثة جنة النعيم اه وآخر دعواهم أن الحمد  
لله رب العالمين والصلاة والسلام على  
سيد الأولين والآخريين وعلى  
آله وصحبه والتابعين  
الى يوم الدين

( قوله وقرائة الفاتحة )  
أى فاتحة الكتاب فى خاتمة  
الكتاب انتهى



يقول معصمه الراجي عفوره الكريم \* ابن الشيخ حسن الفيومي ابراهيم

نحمدك اللهم أن منحت الصفة من عبادك بديع معاني التبيان \* وقتحت لهم مقفل الاسرار  
 فأحرزوا قصب السبق في ميدان البيان \* وكشفوا عن مخدرات البلاغة كل حجاب ووران \*  
 ونصلي ونسلم على المبعوث بالآيات البينات \* سيدنا محمد أفضل من نطق بأفصح اللغات \* صلى الله  
 وسلم عليه وعلى آله الذين قصروا أنفسهم على نصرته وما قصروا \* وأصحابه الذين وصلوا له وفيه  
 هجر واوا اليه هاجروا \* وبمدقلم كانت كتب القوم في فنون البلاغة بين معطول وأطول \*  
 ولا كبر يد البناني على شرح سعد الدين التفتازاني لتلخيص المفتاح أمثل \* انتدب نهمس  
 الدين منتضيا بنانه وبيانه الأبهى \* راقلا في حلل الذكاء الأسنى الأسمى \* فزال عن وجوه  
 مخدراتها البراقع \* كيف لا وتشموس معارفه مضئمة سواطع \* الأوهو نغر العلماء العالمين  
 شيخ الاسلام والمسلمين \* نهمس المسئلة والدين \* محمد بن محمد أبو محمد الانبائي رحمه الله \*  
 وآله من فيض فضله رضاه \* ولما كانت هاتيك العرائس بحجب الترك مستورة \* وفي  
 زوايا الاهمال مهجورة غير مشورة \* أناح الله لنشرها بين الطلاب \* من وفقه سبحانه لفعل  
 الخير واحراز الثواب \* الأوهو (حضرة السرى الوجيه \* السيد محمد نجل الشمس الانبائي) بالتزام  
 الانفاق عليه \* احياء لما تزوالده \* طريف المجد ونالده \* عليه وعلى أولاده ومشايخه وأصحابه الرحمة  
 والرضوان \* من ربه الكريم المنان \* بحاه سيدنا رسول الله الى الانس والجان \* عليه الصلاة  
 والسلام \* وآله الكرام وصحابته الاعلام \* وقد تم هذا الطبع الزاهي الزاهر \*  
 بمطبعة السعادة ذات الادوات الكاملة والشكل الباهر \* الثابت محل ادارتها  
 البهية \* درب سعادته بجوار محافظة مصر المعزبة العزيزة \* ادارة  
 المتوكل على ربه الجليل \* مالكها محمد اسمعيل \* وقد يدبر  
 الختام \* وشذا عرف الختام \* أو آخر رجب الفرد  
 الحرام \* عام ألف وثلثمائة وأحد وثلانين \*  
 من هجرة سيد الخلق أجمعين \* صلى  
 الله وسلم عليه \* وآله وأصحابه  
 وكل منتم اليه \* آمين  
 آمين

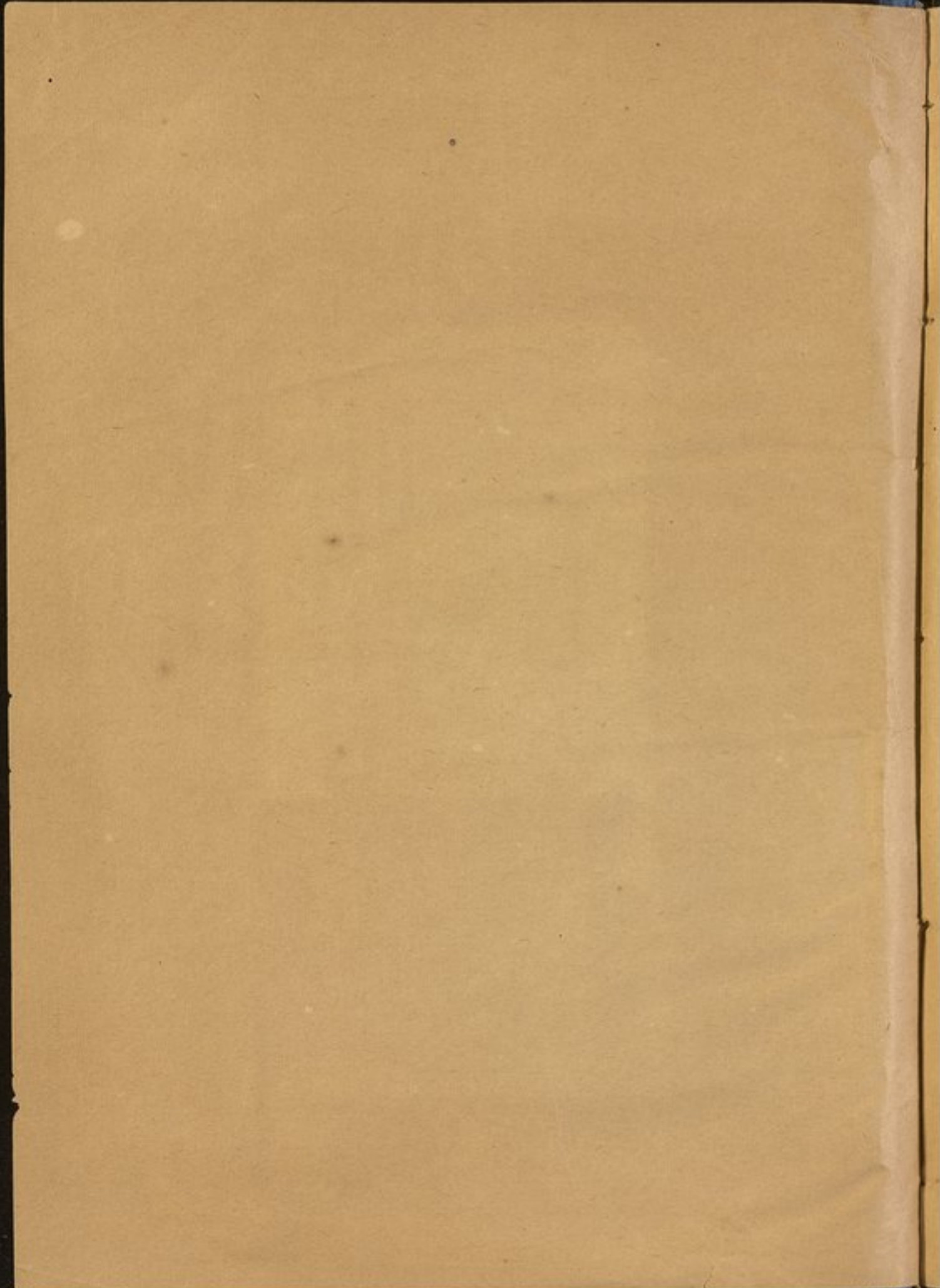


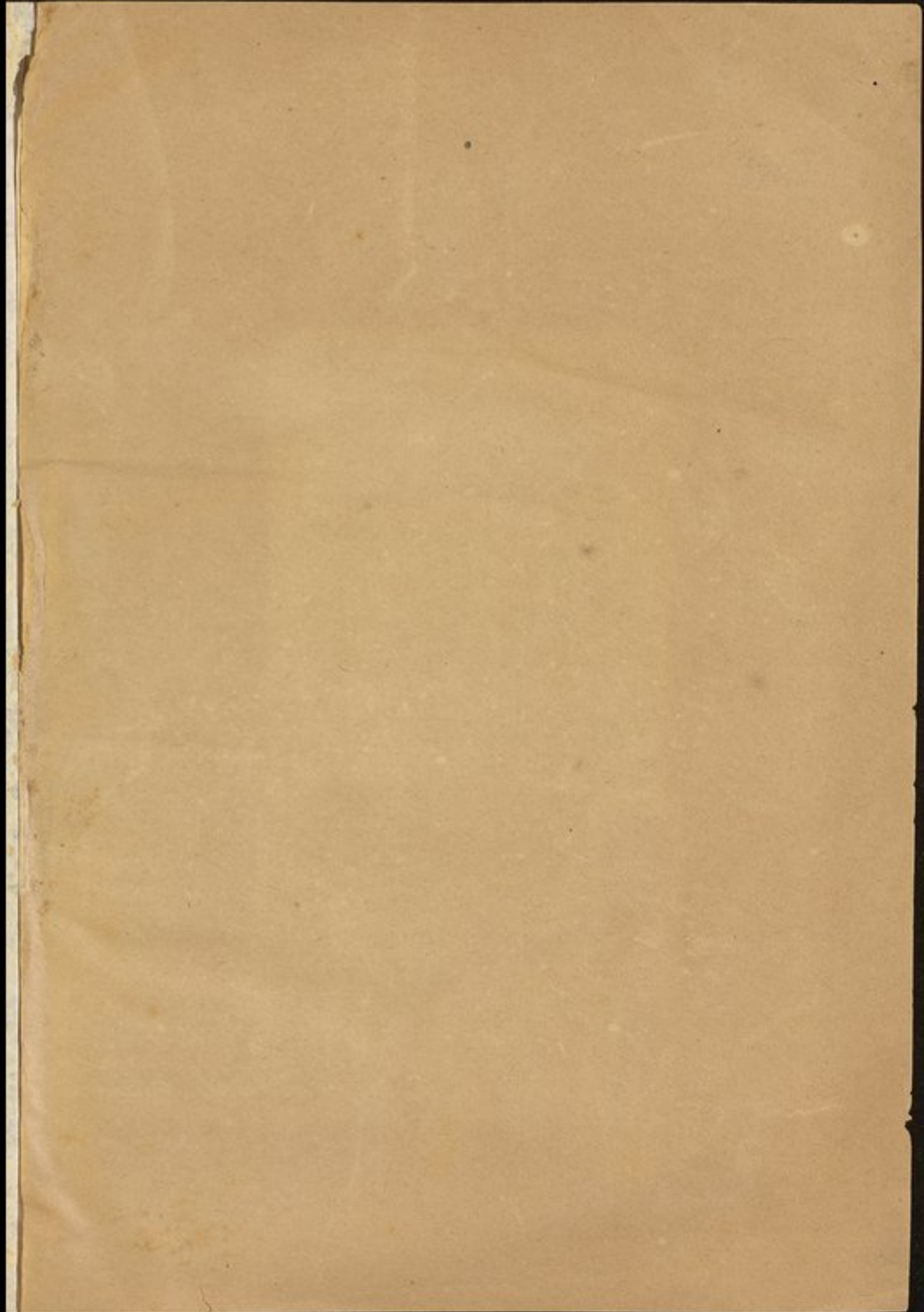
## ﴿ فهرست الجزء الرابع ﴾

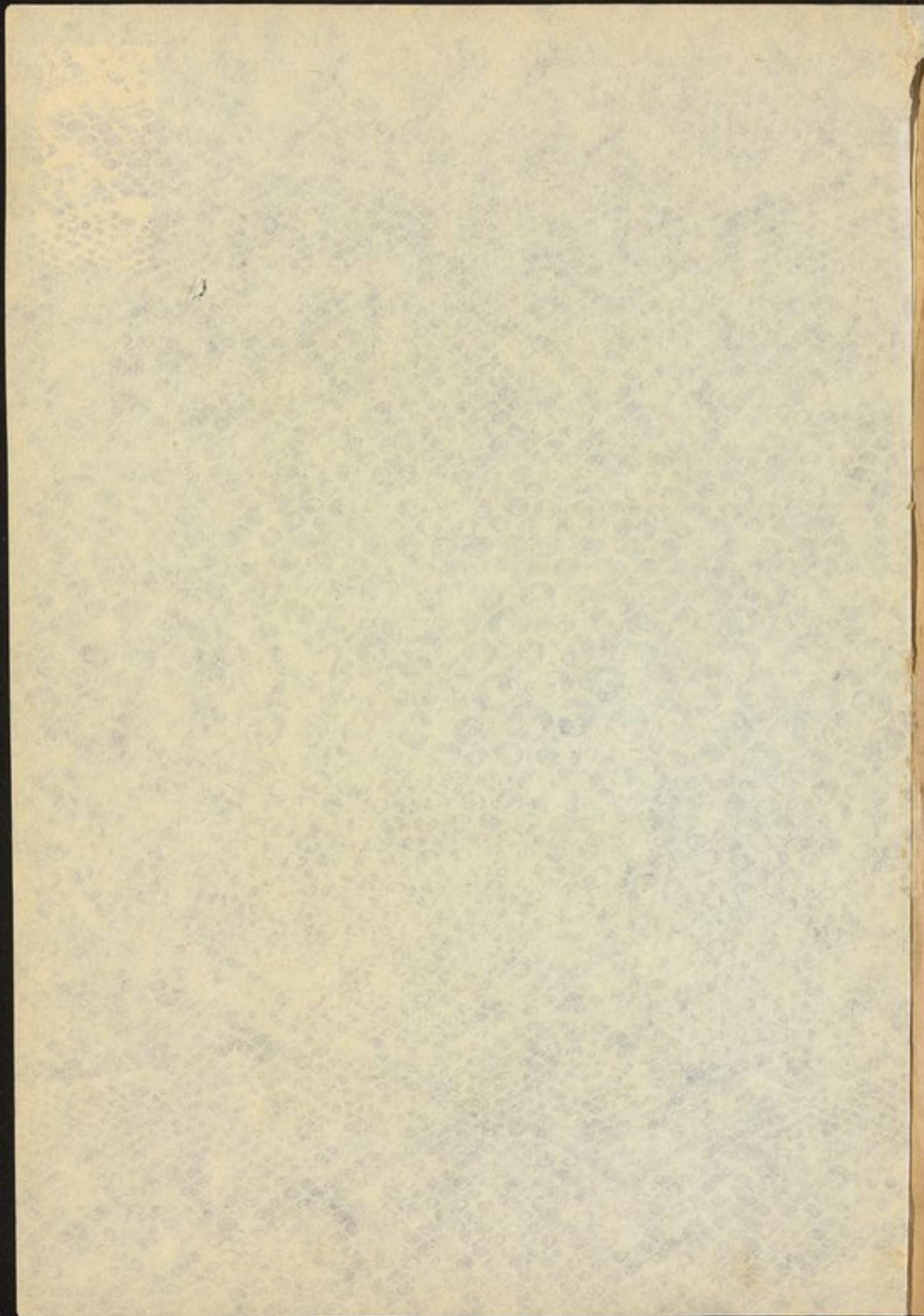
( من تقرير الشمس الانبأى على شرح سعد الدين التفنازانى وحاشية البنائى عليه )

	صفحة
التشبيه	٢
خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف الخ	١٣١
الحقيقة والمجاز	١٣٨
تقسيم المجاز الى مفرد ومركب فالمفرد الخ	١٥٢
تقسيم الاستعارة باعتبار طرفيها وباعتبار الجمع وباعتبار اللفظ الخ	١٩١
مبحث المجاز المركب	٢٤٥
فصل في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية	٢٥٦
فصل في مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية	٢٦٧
فصل في شرائط حسن الاستعارة	٣٠٢
مطلب المجاز بالخنف والزيادة	٣٠٩
الكناية	٣١٧
فصل أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من التصريح	٣٤١
علم البديع	٣٤٦
مبحث الجناس المعنوى	٣٥٠
مبحث الجناس اللفظى	٤٢٢
خاتمة في السرقات الشعرية	٤٥٣
فصل من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاى	٤٨٧

﴿ تمت ﴾







12418714

COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0112418714

SPRINGER STAMPS

893.74  
Sa234  
v.4

COLUMBIA UNIVERSITY  
LIBRARIES

YOUR BOOK IS DUE:

OFFIC: FEB 8 1966

NOV 29 1966

